

1131



هذا الكتاب شرح الكبير
للجلبي على المصنف



KAMİL ŞAHİN
KÜTÜPHANESİ

Sayı :

Tarih :

~~10. 11. 1941~~

مكتبة	رقم	قسم الخطوط
الرقم:	٦٤١١	ف ١١١٢٩١
العنوان:	غنية المتكلمين في شرح فضيلة المصطفى	
المؤلف:	الحاج ميرزا آقاسي	٩٥٦
تاريخ النسخ:	١١٩٦	
اسم الناشر:	صالح	
عدد الأوراق:	٨٤	
ملاحظات:		

٢٠ مطلوب لا يجوز كذا	٢٠ مطلوب مسئله في خلفه	٢٠ مطلوب مسئله في خلفه	٢٠ مطلوب مسئله في خلفه
٢٢ مطلوب ولو كان الخلف	٢٢ مطلوب جواز الرب	٢٢ مطلوب عن البر	٢٢ مطلوب والمسئله
٢٤ مطلوب ان كان الشقاق	٢٤ مطلوب مقتضى	٢٤ مطلوب ما	٢٤ مطلوب ما
٢٦ مطلوب هو التقوى	٢٦ مطلوب وإذا لم يكن	٢٦ مطلوب فصل في	٢٦ مطلوب ادخال
٢٨ مطلوب خلافه	٢٨ مطلوب افعاله	٢٨ مطلوب وان اختلف	٢٨ مطلوب اما الظاهر
٣٠ مطلوب اما العلم	٣٠ مطلوب الناقص	٣٠ مطلوب مسئله	٣٠ مطلوب ولو غرض
٣٢ مطلوب العلم	٣٢ مطلوب انما	٣٢ مطلوب مسئله	٣٢ مطلوب انما
٣٤ مطلوب صاحب	٣٤ مطلوب مسئله	٣٤ مطلوب مسئله	٣٤ مطلوب مسئله

مسئله في
خلفه

٦٦ مطلوب مسئله في خلفه	٦٦ مطلوب مسئله في خلفه	٦٦ مطلوب مسئله في خلفه	٦٦ مطلوب مسئله في خلفه
٩١ مطلوب مسئله في خلفه	٩١ مطلوب مسئله في خلفه	٩١ مطلوب مسئله في خلفه	٩١ مطلوب مسئله في خلفه
٩٤ مطلوب اما	٩٤ مطلوب اما	٩٤ مطلوب اما	٩٤ مطلوب اما
٩٦ مطلوب وإذا لم يكن	٩٦ مطلوب فصل في	٩٦ مطلوب ادخال	٩٦ مطلوب اما
١٠١ مطلوب وإذا لم يكن	١٠١ مطلوب فصل في	١٠١ مطلوب ادخال	١٠١ مطلوب اما
١٠٤ مطلوب اما	١٠٤ مطلوب اما	١٠٤ مطلوب اما	١٠٤ مطلوب اما
١٠٦ مطلوب اما	١٠٦ مطلوب اما	١٠٦ مطلوب اما	١٠٦ مطلوب اما
١٠٩ مطلوب اما	١٠٩ مطلوب اما	١٠٩ مطلوب اما	١٠٩ مطلوب اما
١١١ مطلوب اما	١١١ مطلوب اما	١١١ مطلوب اما	١١١ مطلوب اما
١١٤ مطلوب اما	١١٤ مطلوب اما	١١٤ مطلوب اما	١١٤ مطلوب اما

١١٤ جئت شريف و لطيف	١١٤ واما الشريط الثاني المصلي	١١٦ واما اذا اصاب الثوب	١١٦ على يد نكته واخذ دفع الخنقة
١١٩ والا بد نظير الادوية	١٢٠ الطين الجبس اذا الوزن	١٢١ ربو له ربو له	١٢١ ربو له ربو له
١٢١ وانما شريط الطين	١٢٢ نجار الكنيق	١٢٢ مكي كبي مكي كبي	١٢٢ اكتب اذا اكل بعض عقود
١٢٢ ان العنبر الاصفر	١٢٢ ان نعل ما في من الدم	١٢٢ الطحا اذا اكل منه	١٢٠ امره صلت ومنه
١٢٦ وان صلي مرايا	١٢٦ ولو في مرايا	١٢٦ ولو في مرايا	١٢٠ التنوير طوي
١٢٦ والسجل الذي	١٢٦ ان في ماء الحمام في القلي	١٢٦ ولو القيت دجاجة في الماء	١٢٦ اما الشريط الثالث المصلي
١٢٦ المعروف في الوجه	١٢٦ اما الشريط المعروف	١٢٦ المعروف المعروف	١٢٦ المعروف المعروف
١٢٦ ولو من البر	١٢٦ صوت المرأة	١٢٦ اما الشريط الرابع المصلي	١٢٦ والنافله على رايه بغير عذر

١٤٢ ولو جعل صلب ولو جعل	١٤٢ ان صلي ان صلي	١٤٢ ولو الكعبين ولو الكعبين	١٤٢ والشريط الثاني المصلي
١٤٢ الغيرة	١٤٢ الظفر	١٤٢ وفد العنبر	١٤٢ وفد العنبر
١٤٧ ان اعلم ان الاصفر	١٥٠ الغسل اليك الغسل اليك	١٥١ الاصفر الاصفر	١٥١ الاصفر الاصفر
١٥٢ الاصفر الاصفر	١٥٥ الاصفر الاصفر	١٥٥ الاصفر الاصفر	١٥٥ الاصفر الاصفر
١٥٦ الاصفر الاصفر	١٥٨ الاصفر الاصفر	١٥٨ الاصفر الاصفر	١٥٨ الاصفر الاصفر
١٦٠ الاصفر الاصفر	١٦٢ الاصفر الاصفر	١٦٢ الاصفر الاصفر	١٦٢ الاصفر الاصفر
١٦٤ الاصفر الاصفر	١٦٦ الاصفر الاصفر	١٦٦ الاصفر الاصفر	١٦٦ الاصفر الاصفر
١٦٦ الاصفر الاصفر	١٦٦ الاصفر الاصفر	١٦٦ الاصفر الاصفر	١٦٦ الاصفر الاصفر

٢٢٢ فصل في بيان الاول	٢٢٣ فصل في بيان الثاني	٢٢٤ فصل في بيان الثالث	٢٢٥ فصل في بيان الرابع
٢٢٦ فصل في بيان الخامس	٢٢٧ فصل في بيان السادس	٢٢٨ فصل في بيان السابع	٢٢٩ فصل في بيان الثامن
٢٣٠ فصل في بيان التاسع	٢٣١ فصل في بيان العاشر	٢٣٢ فصل في بيان الحادي عشر	٢٣٣ فصل في بيان الثاني عشر
٢٣٤ فصل في بيان الثالث عشر	٢٣٥ فصل في بيان الرابع عشر	٢٣٦ فصل في بيان الخامس عشر	٢٣٧ فصل في بيان السادس عشر
٢٣٨ فصل في بيان السابع عشر	٢٣٩ فصل في بيان الثامن عشر	٢٤٠ فصل في بيان التاسع عشر	٢٤١ فصل في بيان العشرون
٢٤٢ فصل في بيان الحادي عشر	٢٤٣ فصل في بيان الثاني عشر	٢٤٤ فصل في بيان الثالث عشر	٢٤٥ فصل في بيان الرابع عشر
٢٤٦ فصل في بيان الخامس عشر	٢٤٧ فصل في بيان السادس عشر	٢٤٨ فصل في بيان السابع عشر	٢٤٩ فصل في بيان الثامن عشر
٢٥٠ فصل في بيان التاسع عشر	٢٥١ فصل في بيان العشرون	٢٥٢ فصل في بيان الحادي عشر	٢٥٣ فصل في بيان الثاني عشر
٢٥٤ فصل في بيان الثالث عشر	٢٥٥ فصل في بيان الرابع عشر	٢٥٦ فصل في بيان الخامس عشر	٢٥٧ فصل في بيان السادس عشر
٢٥٨ فصل في بيان السابع عشر	٢٥٩ فصل في بيان الثامن عشر	٢٦٠ فصل في بيان التاسع عشر	٢٦١ فصل في بيان العشرون
٢٦٢ فصل في بيان الحادي عشر	٢٦٣ فصل في بيان الثاني عشر	٢٦٤ فصل في بيان الثالث عشر	٢٦٥ فصل في بيان الرابع عشر
٢٦٦ فصل في بيان الخامس عشر	٢٦٧ فصل في بيان السادس عشر	٢٦٨ فصل في بيان السابع عشر	٢٦٩ فصل في بيان الثامن عشر
٢٧٠ فصل في بيان التاسع عشر	٢٧١ فصل في بيان العشرون	٢٧٢ فصل في بيان الحادي عشر	٢٧٣ فصل في بيان الثاني عشر
٢٧٤ فصل في بيان الثالث عشر	٢٧٥ فصل في بيان الرابع عشر	٢٧٦ فصل في بيان الخامس عشر	٢٧٧ فصل في بيان السادس عشر
٢٧٨ فصل في بيان السابع عشر	٢٧٩ فصل في بيان الثامن عشر	٢٨٠ فصل في بيان التاسع عشر	٢٨١ فصل في بيان العشرون

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله جاعل الصلوة عماد الدين وعماد المتقين وسراج اليقين
 ومناجى المهتدين وافضل اعمال المؤمنين وازك خصال الموحدين
 ثمك ان جعلنا من اهلها وبصرنا في احكام فرضها ونفلها ونصلي
 على نبيه سيدنا محمد الذي جعلت قرع عينه في الصلوة وعلى الله
 واصحابه وكل من تابعه ووالاه **وبعد** فان العبادات اولى ما عرفت
 فيه نفاس الاوقات وبذلك فيه جواهر الانفاس والحركات والسكنات
 فان الله سبحانه له خلق خلقه وانا ما جعل عليهم حقه فمنا سراج
 الوجود والاصل الذي هو بالذات مقصود ولما كانت الصلوة ذروة
 سنامها وعمود قيامها اذ هي علم الايمان في الدنيا واول ما يسئل عنه العبد
 في العقبي وكان الكتاب المسمى بعنية المصلى وغنية المبتدئ من احسن
 ما صنف في بيان ما انفع ما رصف في جميع شرائعها واراها اجبت ان اصنع
 له شرحا يكثر فوائده ويغزر عوائد بتوضيح مسائله ومعانيه وينفع
 دلالة ومبانيه والحاكم ما خلا عنه مما يقول عليه وتمس الضرورة في
 الغالبية وتسميته غنية المتملئ في شرح منية المصلى والله سبحانه
 ان يفتحنى به والمستفيدين وان يجعله خالصا لوجهه وذخره ليوهم
 الدين اذ خير مسئول واكرم مأمول وهو حسبي ونعم الوكيل افصح المستفاد من
 الدعاء كتابه بقوله بسم الله الرحمن الرحيم لان ذلك سنة الله وسنة
 رساله وعبادة الصالحين والاعتقاد لهم اصل الدين وكذلك الاراد ان بقوله
 الحمد لله رب العالمين اقتداء بكتاب الله تعالى واتباع عبادته المؤمنين وايضا
 جمع بينهما في الاستدعاء بما هو نافع بعينه البركة والحق المستفاد من قوله
 صلى الله عليه وسلم كل امرئ على ما يبداء فيه بالحمد لله فهو قاطع وفي رواية اخرى
 وهو كناية عن عدم البركة لو ابدوا ودوا والشأن وابن حاجه وفي رواية اخرى

في كتابه المبين

فيه بسم الله الرحمن الرحيم وراها ان تجان وكلامها مبدوء به فلا الاستدعاء يقتبس
 في العرف ممتدا من حين الخلق في التصديق في التزويج في المقصود فقاربه التسمية
 والتحميد وكونها واحدا للثناء بالجميل تعظيما للشيء عليه والتكريرا لمقابلته
 بالطاعة والله يعلم لذات الحق سبحانه والرب المالك والمعالون اسم لذكر
 العقل من الخلق وهم الملائكة والانس والجن وكونه تعالى ربهم ليستلزم كون
 ربهم جميع الخلق لانه سائل الاشياء تتبع للعقل ونظيرة للجليل في نفسه
 ربها اذ ما للمعبود لاه ثم انما ذكره تعالى بذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال والصلوة وهي من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الخلق
 الدعاء بها على رسوله محمد عصفيا ن لرسوله فلا يقولوا تعالى ورفعنا لك
 ذكرك اذ المراد به جعل ذكره عليه السلام مقارنا لذكره تعالى في النفس
 قاله الكتاب ورفع ذكره ثم ان قول بذكر الله تعالى كلمة الشهادة والاذن
 والاقامة والشهد والخطبة وفي غير موضع من القرآن والله ورسوله
 احق النرضوع ومن يطع الله ورسوله والطيعوا الله والطيعوا الرسول
 وفي التسمية رسول الله وبخ الله ثم اتبع الصلوة على صلح بالصلوة
 وعلى الله اى اهله والمراد من امن منهم اجمعين تأكيد للشمول ورعاية
 التجميع والصلوة عليهم تعالى عليه السلام مشروعة بل مندوبة واما
 استقلاله فكذلك الاعلى الانبياء والملائكة على ذلك اجماع السلف خلفا
 للروافض ووجه ذلك ان الصلوة وان كانت الدعاء بالرحمة وهو حاد
 لكل مسلم لكن صارت مخصوصة في لسان السلف بالانبياء والملائكة كما ان
 لفظ عز وجل ونعم مخصص بالله تعالى فكذلك لا يقال محمد عز وجل وان كان
 عزيزا وجليلا ولا يقال ابو بكر او علي صلح وان كان معناه صحيحا وكذلك
 عليه السلام لم يبعد في لسان الشرع الاتباع فلا يقال عليه السلام فاما
 الولعي بالاتباع ولجعت بالابتداء واما قوله صلح الله صلح على النبي او في
 ومخوف ذلك امر قد خسر به عليه السلام بقوله تعالى وصل عليهم ان صلواتك
 لهم اى شئ يسكون اليه وتطهر قلوبهم بان الله قد رتب عليهم كرامة

الكتاب

وهذا المعنى لا يوجد في غيره صلى الله عليه وسلم فيقال عليه ثم شرع
 في المقصود فقال اعلما خطاب لطالب الاستفاد وفتحكم الله كما
 لهم بالتوفيق وهو تيسير اسباب الطاعة وجعلها موافقة للعبد
 له ليتفهموا بما يليق اليهم وعطف نفسه عليهم بقوله وايا نادفعا
 لتوهم انه يدعى حصول التوفيق والاستغناء عن الدعاء به اذ ذلك
 الادعاء هو عين عدم التوفيق واطلاق التوفيق ولم يبق له العمل ما
 يطلب التوفيق له من مصالح الدنيا والآخرة ان انواع العلوم كثيرة
 وبعضها اهم من بعض لشد الحاجة اليه بالنسبة الى غير من حيث
 الدنيا او الدين كالطبي والفقه وان اهم الانواع بالتخصيص متعلق بام
 مسائل الصلوة الالام فيها الحقيقة المعهودة في الشرع واعلم ان العلم
 بحسن والفقه ونحوه نوع ومسائل الصلوة ونحوها صنف واذا كان
 كذلك فقوله انواع العلوم الاضافة فيه من قبيل اضافة الصفة الى
 الموصوف اي العلوم التي هي انواع وذلك لان الجنس لا يجمع الا باعتبار
 انواع وكانت ينبغي ان يقولوا اهم الانواع الفقه واهم علم الفقه
 الصلوة لان مسائل الصلوة صنف من نوع لا نوع لكن لما كانت اهم الفقه
 التي هو اهم الانواع كانت اهم الانواع ضرورية فتجوز في العبارة لذلك
 والدليل على كونها اهم قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون
 اذ يعرف منهم ان العبادة هي المقصود الاصل وما عداها من المعالاة
 وغيرها وسائل للتمكن منها والمقصود اهم من الوسيلة ثم الصلوة
 اهم من مسائل العبادات لشمول وجوبها وكثرة تكررها وكونها لحسنه
 اعيانها ثم هي مستلزمة للدوام لادائها لا صحة لها بدونه وهو التمسك بها اجمالا
 بكل ما اقتضت بالقطع اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بما يتعلق بذات الله وامر الهديا
 والامار وسائر الاحكام والخبريات عما مضى وما ياتي والكفر انكار
 شئ من ذلك ورجح لا يرد الا مسائل علم الكلام اهم من مسائل الصلوة لانه
 ما ذكر لا يتوقف على مسائل علم الكلام فلما رأيت رغبة المقتبس

توطئة في بيان

العلم جمع مقتبس اسم فاعل من اقتبس اي اخذ القبس وهو شعلة
 نادر توخذ من معظمتها شبه العلم بالنور العظيم وطالبه بالمقتسبين
 من ذلك النور في تحصيلها اي مسائل الصلوة والجور يتعلق برغبة
 التقطت جوابا لاي التقيت ما كثر وقوعه للمصلين واحتاجوا
 اليه في كثير من احوال الصلوة وما لا بد لهم اي المقتسبين منه دون
 ما يمكن ان يقع وكنته في غاية الندرة وهذا بحسب ما ادعى اليه نظم
 والا فقد ذكر بعض ما ينبغي تركه بعض ما يكثر وقوعه على ما يعلم بان
 يستقر من مصنفات المتقدمين يتعلق بالتقطت ومن حثارت
 المتأخرين في تأليفاتهم وهي نحو الهداية لبرها الذين على المرتبة في و
 المحيط لبرها الذين الكرماني وشرع مختصر الطحاوي لشيخ الاساذ
 على بن محمد الاسيبجاني بكسر الهمزة واسكان الشين المهملة وفتح الباء
 الموحدة بملها مشنات تحتانية مجيم بعدها الف ثم باء موحدة بها
 ياء النسبة وفتاوى الغنية بالغين المضمومة في اكثر النسخ وهو كتاب
 المشهور وبغنية الفقهاء وفي بعضها بالفاء المتكسرة وهي شبيهة الفتاوى
 للزاهد والملقط للسيد الامام ابي شعيب والذخيرة للشيخ الامام ابي
 الدين وفتاوى الامام عز الدين قاضي حات وجامعيه الكبير والصغير
 وانما في بحلة محو لشارة الى انه نقل من غير هذه الكتب المذكورة
 المشهورة ايضا وشميته الضمير يرجع الى ما في ما كثر اذ هو عبارة عن
 الملقط اي وسعت هذا الملقط منية المصلين الذي يقتضاه لشدته
 اليه لوجود اكثر المسائل التي تتعلق بالصلوة ويفتقر الى معرفتها فيه
 وغنية المبتدئ اي ما يستغنى به المبتدئ الذي لم يارس الكتب المستوفى
 ويكتفي به في امر الصلوة غيرها ثم في بعض النسخ واسئل الله بالواو وهي
 واو الحال والمبتدأ بعد ما مقدراي وانا اسئل الله وصاحب الحلي
 الضمير في التقطت او سميت وفي بعضها اسئل الله بدون الواو وهو
 ان تكون حالا من غير احتياج الى تقدير مبتدأ وان تكون استئنافا وتوطئة

قامت السوق اذا انفقت واقامها لاتها اذا حوفظ عليها كانت كالشيء
 الشافعي الذي تتوجه اليه الرغبة واذا صيغت كانت كالشيء الحاسد الذي
 لا يرغب فيه كذا في الكتاب ايضا وقوله تعالى وقوموا لله اي الصلوة المذكورة
 اول الآية قاتنين حال اي ذكرين الله في قيامكم والفتوت ان تذكر القاتنا
 كذا في الكتاب او خاشعين او مطيعين القيام وقيل معنى قوموا الله اي
 صلواته ذكر القيام واريد الصلوة مجازا من ذكر الجز واردة الكل كالركعة
 للقيام والقرأة والركوع والسجود ومنه قوله تعالى لا تقم فيه ادا الى اتصال
 وقوله عليه الصلوة والسلام من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم
 من ذنبه اي من صلى وقائنين اي قائمين وهو مجاز ايضا من ذكر الكل وان
 الجزاء سبق ان الفتوت ان تذكر الله قاتنا فالقيام جزء من الفتوت كما في
 قوله تعالى جعلوا اصابعهم في اذانهم اعياها لم يسمعوا وكقولهم قطعت السام
 اي يده واختار المصنف هذا لكونه ادل على مراده وهو الامر بالصلوة وعلى
 الاول يكون الامر بالقيام في الصلوة وهو لا يستلزم الامر بها لكن قد يقال
 الامر بها قد تقدم اول الآية وهو قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة
 الوسطى اي داوموا عليها في اوقاتها فيكون المراد من وقوموا حقيقة
 القيام اليد على فرضية القيام فيها والحقيقة اولها من المجاز والتأسيس
 او من التأكيد سيما ولادليل من الكتاب على فرضية قيام الاله
 والمصنف قصد ان يجعل في الآية دليلين على وجوب الصلوة فضلا عن الاول
 او لما ذكرنا والادلة فيها غنية عن ذلك ثم معنى الوسطى بين الصلوات
 او الفضلى من قولهم لا فضل الاوسطا وانما عطف على الصلوات لانها
 بالفضل والاصح الذي عليه الجمهور انها صلوة العصر لما في الصحيحين من قوله
 صلعم يوم الخندق شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ما الله بغير
 وسوهم نار وفي رواية ما رواه ابو جعفر وقبورهم نار وفي رواية خصال الله
 اجوافهم وقبورهم نار وعن عمرو بن دافع انه قال كنت اكتب لحفصة ام المؤمنين
 مصحفا فقالت اذ بلغت هذه الآية فاذا حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى

وقوموا

وقوموا الله قاتنين فلما بلغت اذ نزلت فاملت على حافظوا على الصلوات
 والصلوة الوسطى وصالوة العصر ذكر مالك في الموطا وذكر مخيم عن النبي
 ايضا وقيل العجوة وهو قول مالك لتوسطها بين ليلتين ونهاريتين وقيل الظهر
 لكونها في وسط النهار ورواه القدوري عن احمد حنيفة وهو قول ابي حنيفة
 في قوله الاخير وقيل المغرب لتوسطها بين الرابعة والاشائية وقيل العشاء
 لكونها بين جهريتين وقيل الظهر والعصر وقيل هي الظهر والمغرب وقيل هي
 والصبح وقيل واحدة غير معينة اخفقت للحث على الكل كما في اخفاء ليلة
 القدر وساعة الاجابة ليجتهد في كل رمضان وفي كل ساعة من يوم الجمعة
 وقيل هي صلوة الجمعة وقيل صلوة الجمعة وقيل صلوة الجمعة وقيل الصلوة
 الخوف وقيل هي العمرة ذكر هذه الاقوال كلها الشروحية في سورة البقرة والآية
 الاخيرة بعيدة واخرها استدل بها بعد ومن ادلة الكتاب قوله تعالى فسيما
 الله حين تمسحون وحين تصبحون وله الحكم السما والارض وعشيتان
 تظرون اي سبحوا الله في هذه الاوقات اقامة للصدقة مقام الفل على قوله
 من قال تعالى الله رضى الله عنها ما رايتك قوله السلام يستحب بجهة القبلة
 وان لا يستحبها فيكون امرا بالصلوة في هذه الاوقات وقيل لان عبادة
 هل تجدد ذكر الصلوة الخمس في القرآن قال نعم وتكون هذه الآية تمسحون صلوة
 المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيتان صلوة العصر وحين تظرون
 صلوة الظهر وقوله وعشيتان مثل بقوله حين تمسحون وله الحمد في السما
 والارض اعترافا بربها ومعناه ان على المؤمنين ان يحمدوا الله في السما
 والارض ان يحمدوه كذا في الكتاب ومن ادلة الكتاب قوله تعالى فاعلموا
 كانت على المؤمنين كتابا موقورا والمراد من الكتاب هذه الاوقات وقوله
 تعالى وكتبنا عليهم فيها ان كتب عليكم القتال فكيف عليكم القتال ومخوفه فلما
 قال اي فرضنا موقتا اي محددا واما اوقات لا يجوز اخرجها عن وقتها
 الدلالة على المراد ثم شرع في ذكر الادلة من الحديث فقالوا اما السنة
 فاروى عن النبي صلعم في الصحيحين عن رواية ابن عمر انه قال اي الام

ان المراد من التسليم الصلوة الاثنى عشر
 عليه ومنه ما في البخاري من قوله

مط

في الايمان وقدر تعريغه في شرح الخطبة لان الاسلام والايمان واحد في
الشرع عند اهل السنة خلافا لما يروى في ظاهره لقوله تعالى الذين
عند الله اكرام ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في
الافتقار والاطاعة وعليه ورد مثل قوله تعالى قلم تؤمنوا ولكن قولوا
الاسلام على خمس اي على خمس خصال او خمس عبادات شهادة ان لا اله الا الله
بجهرته شهادة بدلا من خمس وربعها خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف
عليه وان تحفظه من الثقيلة واسمها خبر مبتدأ محذوف ولا نافية للجنس
واله اسمها خبرها محذوف اي موجود والاخر استثناء والله مرفوع
بدلا من محلى اسم لا ويجوز ان يكون بدلا من الضمير المستتر في خبر ولا يجوز
ان يكون هو الخبر والاستثناء مرفوع ولا ان يكون بدلا من الخبر لان المراد
نفي الوجود عن اله سواء تعالى لا في مقاييسه سبحانه لكل اله وعلى التقديرين
الاولين يلزم الاول وعلى التقديرين يلزم الاخير فليست اسم والمجمل خبر
ان وان محذوف رسول الله عطف على لا اله الا الله وهذه الشهادة احد
الخصال الخمس وهي اقوالها الاثر شرط الصحة الايمان عند التمكن بقليل
دكن منه لكن في الحديث اشارة الى رجحان الاول اذ مفهومه هذه الخصال
خارجة عن حقيقة الايمان لان المبني غير المبني عليه وهو مذهب
ان الايمان هو التصديق وان الاعمال خارجة عن حقيقة واقام الصلوة اي
اقامتها وقد قدم المراد باوقدمت على ما بعد المنزلة واهميتها كما
تقدم في الخطبة ولا تقرأ اول الاربعة افتراضا وايضا الزكاة هي في اللغة
النماء والظواهر وفي الشرع تمليك جزء مال عينه الشرع او قيمته في
نصاب فقير مسلم غيرها شئ ولا ماله مع قطع النعمة عن المالك
من كل وجه لا ينفقه في التملك اخرج الاباحة وبناء المسجد ونحوه
ليس فيه تمليك وعينه التملك اخرج التطوع والتزاول وقيمه
يلغى اعطاء القيمة كما هو مذهبنا وفي بعضا اخرج الكفاية واعتقد
احتراز عن الغنى ومسلم احتراز عن الكافر وغيرها شئ احتراز عنها

ومع قطعة المنفعة الى اخره احتراز عن قرابة الولادة والزوجية وما
يعود اليه نفعه ولله احتراز عن غير النوى به الزكاة وتطلق ايضا
في الشرع على عين ذلك الجزء المؤدى او قيمته وهو المراد ههنا وفي كل موضع
ورد فيه الايمان او الاخذ ونحوها لا مستناع ايائه التملك اللهم الا ان يراد
بالايمان الفعل اذ فعل التملك ممكن ثم تلم هذا المتن على ما في النص
والج وصورة ضمان وروى بالفاظ اخرى في الحديث شئ من ان يستطاع
اليه سبيلا والتى ذكره المصنف بعد ايتاء الزكاة وصورة سبيلا
والصوم في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مسلم عاقل طاهر من
حيض ونفا من الكلى والشرب والجراح من الصبح الصادق الى الغروب
بينة القرية فالمسلم يخرج الكافر والعاقلة يخرج المجنون والصبي غير المحرم من
الصبح الى اخير نحيج الامساك ليدوية القرية يخرج الامساك للحيوة وغيرها
تتأليس بقرية ورمضا كان اسمه ناسقا فلما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة
القدسية سموها بالازمنة التي وقعت فيها فوافقا من الحزب والرمضان
فسمي رمضا او شقق من رمضان الصائم اذا شدد خوفه اولاته كقولهم لا شقق
كذا في القاموس ونحو البيت الحج في اللغة القصيدة لا الشارح يحزن سبب الزيادة
المرعرة في قصودون والسبب بكسر السين المهملة الواومة والزريقان لقب
الحصين بن بدر الصفي وهو في الاصل اسماء القروى في الشرع قصد المسلم
العاقل البيت محرم العبادة مركبة من طواف بالبيت في وقته وقوف في
عرفته في وقته والبيت علم الكعبة المشرقة بغلبة الاستواء والاصنام ههنا
اصافة المصدر الى المفعول من استطاع اليه سبيلا محله الوقف فعل المصداق
والاستطاعة عند الجمهور القدرة على الزاد والراحلة فاضلين عن الحوايج
الاصولية واللوازم الشرعية لما روى الحاكم عن انس في قوله تعالى ولا اله الا الله على
التاسخ البيت من استطاع اليه سبيلا قيل يا رسول الله ما السبيل
قال الزاد والراحلة قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وعندنا ذلك
القدرة على المشى وكسب القوة واعلم ان هذا الحديث بمفهومه لا يبيد ولا الضمير

ثمانية خبر واحد وانما يدل على ثبوت الصلوة في الجملة وكذا بقية الاحاديث
 لعدم التواتر فيها سب كون ثابتة في قوله فرضية ثابتة لان الصفة لفرضية
 فليكن من ومن ادلة السنة قوله صلعم لكل شئ علم اي علامة دالة على تحقق
 وعلم الايمان الدال عليه الصلوة والعلامة في الشئ ما يعرف به الوجود من غير
 ان يتحقق به وجوده ولا وجوده فاذا كانت الصلوة علامة لايمان فوجودها غير
 وجوده من غير ان يكون وجوده بها فليز من وجوده وجودها فلا بد
 علمها على علمها اذا تلازم بينهما ولذلك قلنا انها اذا وجدت من الكافر
 على سبيل الكمال بان كانت بالجماعة يحكم باسلامه بخلاف ما اذا صلى منفردا
 للقصور لانها ليست من خصائص شرعنا ولم تحكم بكفر تاركها مالم يجد وجوبها
 والجواب عن الحديث الاتي هناك ومن ادلة السنة قوله صلى الله عليه وسلم
 الصلوة عماد الدين فيه استعانة بالكناية وهو تشبيه الدين بالخميمة مع
 ذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء واثبات العماد الذي هو من لوازم الم
 المشبه به استعانة تخيلية والجامع بين الدين والخميمة ما في كل منهما
 من الاحواز والحفظ لمن هو فيه وفيه تشبيه الصلوة بالعماد الذي اذ
 ثبوت للدين وهو تشبيه محسوس بمحقق اعلم وهو هذا اعلم
 السكاكي كما عرف في موضعه ووجه التشبيه بين الصلوة والعماد فهم من قوله
 فن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين اي الاقامة بالاقامة
 والهدم بالترك كانت الخيمة تقام باقامة عمودها وقدم بتركها قامة
 وكان هذا هو السر في عدم محج الامر بالصلوة غالبا لا بلفظ الاقامة في الكلام
 والسنة بخلاف غيره من الامور على ما لا يخفى والدين في اللغة الجرد وفي
 الشئ وضع اليه سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالآثار
 فوضع كالمحسن فيشمل التخصيص الالهي وغيره ما لم يخرج غير كالمفكر
 الصناعات وغيرها مما كان ليشعركم لثقلها شيئا لهم وسائق اخرج الاتي
 الالهي غير السابق كالتخصيصات انبات الارض والاشجار في بعض الاماكن
 بالاحازين المعينة ولذوى العقول احتراز عن التخصيصات السابقة المجردة

مطلب تعريف الدين

فانها عقول لاذ ووها عند من يقول به اذ لا يقال لما كفوا به انها اديا
 الا ان يصلح على ذلك احد والاصح ان يجعل سائق لذوى العقول
 قيدا واحدا احترازا عما ذكره عن افعال الحيوان المختصة بالاحياء
 والاختيار والاختيار هم اشارة الى ان الله تعالى اعطاهم الاختيار والامانة
 بالمشي واختياره ليكون عبادة او عصيا ويمكن ان يحتز به عن
 السائق بالاختيار كما الوجبات فانه وضع اليه سائق من هو فيه لا بال
 الاختيار والموصفة مادحة لتشير الى ان التكليف حسن كما هو المذهب
 الصحيح ويمكن ان يكون احترازا عن الكفر فانه وضع اليه عند من يقول
 يخلق افعالا العباد وارادة غير الحسن سائق لذوى العقول بالاختيار
 غير المحمود واللاتي يجوز ان يتعلق بسائق اي ان ذلك الوضع الالهي
 بذاته سائق اذ لم يوضع الا لتلك ويجوز ان يتعلق بالخير يعني ان تلك
 الخير بذاته خير واخير حصول الشئ لا من شأنه ان يكون حاصله
 اي يناسبه ويليق به كذا في شرح المشايخ لكل الدين ومن ادلة
 قوله عليه السلام فيما رواه ابو داود وغيره من عبادة بن الصامت خمس
 مبتدأ افتقر منها الله على العباد خبر لمن احسن وضوءه من بساطة
 والايمان ببسنته وادابيه وصدقه لوقته من اي صلوات واحدة في وقتها
 ولم يجرها عنه بل عذر واتم ركوعه بالاطمئنة فيه وخشوعه بها
 حضنا القلب وجمع الهمة وصرف الشواغل الدنيوية عن الفكر كانه
 على الله عهد اي وعد موثوق مؤكدة عليه سجدة فضله منه وكما
 ان يغفر له اي بان يغفر له ذنوبه فيكون ان وما بعد ما في محل ضرب
 نزع الخافض ويجوز ان يكون محالها الرفع بيان العهد بل هو الاول وقوله
 الحديث ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ان شاء غفر له وانه شأ
 عذبه اي من لم يصالحه بالصفة المذكورة فليس له من الله وعاد الغفر
 بل في المشية كسائر العبادات والافعال وسجودهن بعد ركوعهن فغير
 ثابت وكذا اتفق بذكر الركوع ذكره لكونه قرينة كافي قوله تعالى تقويم

وسجودهن

ومن ادلة السنة قوله عليه الصلوة والسلام في رواه مسلم عن جابر
 بين العبد وبين الكفر اي بين العبد وبين ان يصل الى الكفر ترك الصلوة
 اي ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد اي بينك
 وبين بلوغ مرادك ان يجتهد فاذا اجتهدت بلغت واما لفظ الفرق فليس
 من الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى فان ترك الصلوة ليس فرقا بين
 العبد وبين الكفر بل وصل ما تقدم ثم المراد بهذا الحديث واما انه كقوله صلى الله
 عليه وسلم في رواه الترمذي عن بريدة وصححه العبد الذي بيننا وبينهم
 الصلوة فمن تركها فقد كفر عند الجمهور والترك اعتقادا وهذا انكارا
 واعلم ان الدلالة عليه وجوب الصلوة واحتك عليها كثيرة جدا وهي من العلوم
 بالضرورة في الدين فلذا اقتصر المصنف على هذا التقدير ثم شرع في المقصود
 فقال ثم علم اي بعد ما علمت ثبوت فرضية الصلوة بان الصلوة شرع
 جمع شرطية بمعنى الشرط وهو في اللغة العلامة للزمان في الشرع مما
 به الوجود دون الوجوب والتبوت اي يتوقف عليه وجود الشيء وثبت
 وقوله قبلها صفة موجبة وبيان للواقع اذ شرط الشيء لا يكون فيه
 وانما يكون قبله وقيل احتراز به عما ليس قبلها كالقعدة فانه شرط الخروج
 وترتيب ما لم يشع مكررا في ركعة كترتيب الركوع على القراءة والسجود على
 الركوع فانه شرط البقاء ورد بانها ليسا بشرطين للصلوة بل الخروج منها
 وليقائهما واعلم ان للصلوة فرائض جمع فرضية بمعنى الفرض وفيه صلوة
 ملاصقة لها بدونها اعلم من ان يكون قبلها او فيها ركنا او غير ذلك
 ما لم يطلق عليه اسم الشرط والركن اخضر منها نحو ما تقدم من ترتيب
 ما شرع غير مكررة ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة
 والسجود على الركوع والقعدة على السجود والسلام على القعدة فان هذه
 الترتيب كلها فروض ليست بان كان ولا بشرط واعلم ان الصلوة
 واجبا جمع واجب وهو في اللغة من الوجوب وهو السقوط سمي بالان
 لانه ساقط عنه عمله وعليه عمله او من الوجوب وهو الاضطرار سمي

لتردده واضطراره في الثبوت وفي الشرع ما لم يبدل فيه شبهة وكما
 ان يفتق تاركه غير ما قل ولا يترك جاحده وتركه في الصلوة لا يفسد ما قبل
 يجبة سجود التهوان سهوا وتجبها عاداتها ان عدنا والالزام والتم والفتوة
 واعلم ان للصلوة اركان اجمع ركن وهو في اللغة الحجاب لا قوى في الظاهر
 الجزء الثاني الذي تتركب لاهية منه ومن غيره وقد تقدم انها داخل
 في الغرائض واعلم ان للصلوة سنن اجمع سنة وهي في اللغة الطريقة والسير
 يقال سنة فلان كذا العاطية ليقته وسيرته حسنة كانت او سيئة
 بديل من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة وفي الشرع الطريقة
 المحضية للسلوك في الدين من غير الزاهر على سبيل المواظبة فمن غير الزام
 احتراز عن الغرض والواجب وعلى سبيل المواظبة عن التفل كذا قاله
 السراج الهندي والظاهر انه لا احتياج لهذا القيد لدخوله في الطريقة
 فانها لا تستحق طريقة بدون المواظبة وحكمها ان يطالب المكلف باقامتها
 من غير افتراض ولا وجوب وتركها في الصلوة يوجب كراهة تنزيه ولو
 سهوا فلا ولا يوجب سجود التهوان واعلم ان للصلوة اداب اجمع ادب وهو
 في اللغة الظرف وحسن التناول كذا في القاموس والمراد به هنا ما فيه زينة
 احترام للصلوة والباس بتركه ولا كراهة وكذا ان السنة مكحلة للفرض فلا ادب
 محلل للسنة وفي الخلاصة والسنة ما اوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه عليه
 والواجب كمال الفرض والسنن كمال الواجب والادب كمال السنن انتهى
 واعلم ان للصلوة كراهية يتخفيف اليها مصدر كره كراهة وكراهية
 والمراد بها ما يتضمن ترك سنة وهو كراهة التنزيه وترك واجب وهو كراهة
 التحريم واعلم ان للصلوة مناهي جمع منهي وهو محل النهي والمراد بها ما
 يفسد الصلوة اما بشرط ان يجمع عليها فستة ادخل التمام مع ان الشرط ان
 جمع شرطية نظر الى معناها وهو الشرط فانه يجوز ان يراد في مثله اللفظ
 او المعنى لا قوله الطهارة من الحدث الطهارة في اللغة مطلق النظافة ووزن
 الشرع نظافة شرعية عن جنس نجاسة مني الشرع جواز الصلوة معها

مطلب

مطلب في الطهارة

لا يعذر وقيد الشرعية ليستعمل التيمم وقيد الحسن ليستعمل غسله قبله
القديم فادونه فانه ليستعمل طهارة شرعا وان لم يكن فرضا فانه واجب
او سنة واحدث في اللغة الابداء اعني التقوط وفي الشرع ما يوجب
الغسل والوضوء والثاني الطهارة من النجاسة الحقيقية والثالث
ستر العورة وهي في اللغة كل رجل ينبغي ان يستره وفي الشرع كل موضع من
البدن منع الشرع جواز الصلوة مع كشفه بلا ضرورة والراعي استقبال
القبلة التي امر الشرع بالتوجه اليها والخامس دخول الوقت المعروف
لكل صلوة والسادس النية وهي في اللغة مطلق القصد وفي الشرع
قصد الفعل لله تعالى اما الطهارة من الحدث قدما بكونها اهم الشروط
واكثرها حقانها لا تسقط بحال ولا تجوز الصلوة بدونها اصلها بخلاف
غيرها من الشروط كزاقيل ويرد الوقت ويحجب باقها ليس من الشروط
التكليفية ويرد استقبال القبلة والنية ولا يقال الاستقبال ليسقط
كالخائف والمشتبه عليه لانا نقول جهة قدرة وتحريره هي قبلته فليسقط
كطهارة العذر ولكن تقدم طهارة على استقبال لغنى آخره وتقدم
عليه عادة لكون الاستقبال لاجل الصلوة لا عند اداء الشروع فيها
لا قبله فيقتضي تقدم طهارة عليه والنية عند الاستقبال او بعده
فالمقدم عليه مقدم عليها فالاعتناء يسمى الطهارة الكبرى بشرط
وجوبه الحدث الاكبر والوضوء وليست طهارة الصغرى بشرط
وجوبه الحدث الاصغر والوضوء بالضم المصدروا بالفتح ما يتوضأ
به وهو مأخوذ من الوضوء وهي الحسن وفي الشرع الغسل والمسه في
اعضاء مخصوصة وفيه المعنى التقوي فانه يحسن الاعضاء التي
يقع فيها في الدنيا بالتنظيف وفي الاخرة بالتجليل والاعتناء والوضوء
كل منهما هو الطهارة الواجبة عند وجود الماء والقدرة اي مع القدرة
عليه اي على استعماله لا غتسال او الوضوء بسبب وجوب كل منهما
وجوب ما لا يحل الا بهما عرفت من ان يجلب التثنية فيجب شراطه

وقيل ارادة فعل ما لا يحل الا به ليعم التفضل ايضا واما عند عدمها اي عدم
الوجود والقدرة او عدم احدهما فالطهارة الواجبة هو التيمم والحل منها
اي من الاغتسال والوضوء في الفروض سنن واداب ومناه وليست للغسل
ولا للوضوء ولجب فلذلك يذكر قيل لا يركن لو كان لساوي التيمم الاصل
اي الوضوء او الغسل الصلوة واعتبر عليه بعدم لزوم المساوات
لثبوت التفاوت بوجه اخر وهو انه لا يلزم بالندرج في الصلوة لما
في الفروض قدمه لانه كالحج بالنظر الى الغسل ولكن الاحتياج
اليه وهو ثلثة انواع فرض وهو وضوء الحدث عند اداء الصلوة و
لوجباته او سجدة التلاوة او متن المصحف ووجب وهو الوضوء
للطواف ومنه وجوب وهو الوضوء النور اذا اراده ان يستحب ان يتوضأ
والوضوء على الوضوء والحفاظة على الوضوء بان يتوضأ كما لا يكون
على الوضوء في الاوقات كلها والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد انشاد
الشعر وبعد التهنئة في غير الصلوة والوضوء لغسل الميت الذي فاته
تأخير خاتم الخلاصة فاربعة كما فهم مما قال الله تعالى كتاب العزيز يا
ايها الذين امنوا قيل فيه التقاء والافضل انتم وليس يصحح لان التقاء
التعبير عن معنى بطريق من التكلم او الغيبة او الخطاب بعد التعبير
عنه باخر منها والغيبة والخطاب هنا كل منهما في موضع العدول
خروج عن سنن العربية لان ضمير الوصول الجان يكون غالبا في
الاستئصال العوده الى اسم ظاهر ولا يعود اليه الا ضمير الغائب ولذا
نسب الى مخالفة القياس قول علي رضي الله عنه انا الذي استحق اني
حيده اذا قمت اعان الله ثم القيام الى الصلوة لقوله تعالى فاذا قرأت
القرآن ان احدا اذنت ان تقرء فاستعد فغير عن ارادة الفعل بالفعل
لانه مسبب عنها فاقم المسبب مقام السبب فلا يسهل بينهما طلب اللاحق
وتقديره وانتم محدثون كما عن ابن عباس رضي الله عنهما واذا قمت من النوم
لا تدليل لحدث فاعسلوا وجوهكم لغسل الاسنة وحدها عند

ان يتقاطر الماء ولو قطرة وعند اب يوصف كجزئ اذا سال عن العضو ولو لم
يظهر كذا في شرح الهداية لابن الهمام وحد الوجه تقريبا ما بين قصا الشعر
واستغل الذقن وشعق الاذنين وتحققا ما بين ملتقى عظمي الجبهة
والحنق وملتقى الحيين وشعق الاذنين لان الانثى قد يكون انثى
تازل على جبهته فيجب غسل الشعر الى حد الحنق وقد يكون اصلع فلا
عليه تبلع الماء الى حد الشعر لان ما جاوز حد الجبهة فمن الرأس وايدكم
فان قيل مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحكام على الاحاد كقولهم
القوم ورايتهم وتقلدوا سيوفهم فيفيد وجوب غسل اليد واحدة من كل كف
قلنا جاز ان يكون وجوب غسل اليد الاخرى بدلالة الشعر المتساوي اليدين
او بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم المتواتر واجماع الامة الى المرافق جمع
مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس وهو موصل الذراع في العضد و
امسحوا برؤسكم المسح في اللغة امر ان تشئ على الشئ بطريق الماسة
وفي الشعر اصابة اليد المبستلة ما امر بمسحه هذا في الوضوء واما في
التيتم فاريد المعنى اللغوي وارجلهم الى الكعبين قرأ في السبعة بالنصب
والجرو المشهور ان النصب بالعطف على وجوهكم والجر على الجوارح الصحيح
ان الارجل معطوفة على الرؤوس في القرأتين ونصبها على المحل وجرها
على اللفظ وذلك لا متناع العطف على المصوب للفضل بين العطفين
بجملة الجنبية والاصل ان لا يفصل بينهما بمجرى فضله عن الجملة ولم
في الفصح كوضيت زيدا ومرت بعرو وبكر اعطف بكر على زيد والجر
على الجوارح فاما يكون على قلة في التفت كقول بعضهم هذا حجر ضرب
خرب كجر ضرب او في التوكيد كقول الشاعر يا صاح بلغ لذوى الزوجات
كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب بجركهم على ما حكاه الفراء
واما في عطف النسق فلا يكون لان العطف يمنع الجاوة قايمة الكثرة
الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها فاما
سطة الاسراف المفهوم المنزى عنه فعطف على المسح لا التحق ولكن

لينة

لينة على وجوب الاقتصار في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجئنا
الغاية اما طه لظن ظان يحسبها ممسوحة لان المسح لم تضرب له غاية
في التريفة انتهى وقد ثبت في الصحيحين من رواية عبد الله بن عمر وابي
هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رآى قوما يتوضئون واعقابهم تلوح
لم يمسحوا الماء فقالوا ويل لهم فقالوا من النار وفي رواية للبيهري وويل للعراقيب
من النار وفي صحيح مسلم عن جابر قال اخبرني عمر بن الخطاب رضي الله عنه
توضأ في ركعة موضع طهر على قدميه فابصر النبي صلى الله عليه وسلم فقال اجمع
وضوءك وعن عائشة لان تقطعا احب الي من ان اسمع على القدمين
من غير خفين وعن عطاء ما علمت ان احدا من اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين فهذا اجماع من الصحابة على وجوب
الغسل وهو يؤيد الاحاديث الصحيحة فلا عبرة بمن جاوز المسح على
القدمين من الشيعة ومن شذوقا احسن وارجلهم بالرفع بمعنى
ارجلكم مغسولة فان قيل هذا لا يثبت بالاجماع والصلوة فرضت
بمكة فيلزم كون الصلوة بالوضوء الى وقت نزولها قلنا لا يلزم لجواز
ان يثبت قلبها بالوحي الغير المتناهي والاضحى من الشرايع السابقة
يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام حين توضأ ثلثا ثلثا هذا وضوء
ووضوء الانبياء من قبل فان قيل اذا ثبت بهذه الطريقة فماذا نزل
الاية قلنا علمنا تفويها من الوضوء وتشبيها فان لم يكن عبادة مستقلة
بل تابعا للصلوة احتمل ان لا تهم الامة بشيئا ويتساهلوا في مراعاة
شرايطه وان كان بطول العهد عن زمن الوحي وانما هو التناقل بين
يومنا ويومنا بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر في كل زمان على كل
لسان والمرفقان والكعبان هما العظامان المتساويتان في جانبي القدمين
هو الصحيح وما ذكره هشام عن محمد ان الكعب هو الغصن الذي في وسط
القدم عند مقعد اثر السرة وهو من هشام فان حمل المريد بتفسير
الكعب في الطهارة وانما اراد في المحرم اذا لم يجد غلظين يقطع خفيه

اسفل من الكعبين فاما في الطهارة فهو العظم المذاني كما فسره في الزيادة
 كذا في الكافي يدخلون في فرض الغسل خلافا لفرساء على ان الغاية لا
 تدخل في الغاية قلنا الغاية اذا كانت لهذا الحكم بان كان صدر الكلام لا
 يتناولها لا تدخل في الغاية كما في ثم اتوا الصيام الى الليل وان كانت لا
 سقط ما وراءها بان كان صدر الكلام يتناولها وما بعدها تدخل والاشارة
 من هذا القبيل اذ اليد تشمل من راس الاصابع الى الاطراف من اصابع
 ذلك في آية التيمم في الاطراف وهم اهل التثا والاعتقاد على الكون في
 التربة عرف بقول الرسول صلعم وضرب من المعقول وهو ان التعديل يحصل
 من هذا القدر وفي الكشاف التي يعيد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها
 في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فما فيه دليل على الخروج قوله تعالى
 فظرة الى ميسرة لان الاعسار علة الانظار بوجود الميسرة نزول العلة
 ولودخلت الميسرة فيه لكان منظر في الكالين معسرا وموسرا وكذلك اتوا
 الصيام الى الليل لودخل الليل لوجب الوصال وتما فيه دليل على دخول قول
 حفظت القرآن من قوله الى اخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله
 ومنه قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى لوقوع العلم انه
 لا يسري به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى المرافق
 والى الكعبين لادليل فيه على احد الامرين فلحن كافة العلماء بالاخذ بالحكم
 بدخولها في الغسل واخذ زفروداود بالمتيقن فلم يدخلها وعن النبي
 صلعم ان كان يريد الماء على رقيقه انتهى ثم ذكر لفظ المرافق في الآية
 بالجمع والكعبين بلفظ التنبيه لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي
 انفسهم بالاعمال بالاعمال لكل يد عرف واحد فصحت المقابلة ولو قيل
 الى الكعبين فمنه ان الواجب باذا كل رجل كعب واحد ذكر الكعبين
 كعبا واحدا من كل رجل وقيل لان المرفق طرف العظم الذي يرتفع
 الى الكتف عليه وفي كل يد ثلثة طرف عظم الساعد وطرف عظم العضد
 بخلاف الكعبين فانهما العظمان التائيتان قاله الاصمعي وعليه عامة الفقهاء

كذا في الكفاية وكذا ما بين العذارين تنشئة عذار وهو ما
 على الحد من الحية مأخوذ من عذار الفرس والاذن يجب غسله لما
 ذكرنا من دخوله في حد الوجه خلافا لابي يوسف فانه يقول
 غسله ما تحت العذار فيسقط ما وراءه لانه ابعد من الوجه منه
 قلنا اسقط ذلك للحائل وللحائل ههنا فيبقى على ما كان قبل التنبات
 واما الحية فعن ابي حنيفة ربه يفرض مسح ربعها قيا ساعا على مسح
 الراس وهي رواية الحسن عنه وعنه يفرض مسح ما يادق بشرة
 الوجه واختاره قاضيان وصححه وقال اشهر الروايات لانه لا يسقط
 غسل ما تحته انتقلت الوظيفة اليه مسحا كما في الحنف والفر الروايات
 غسل ما يادق بشرة واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الندية
 وهو واضح وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفرض في البدائع عن ابن
 شجاع انهم رجعوا عما سوى هذا وجهه انه لما قيل ما تحته انتقل
 فرض الغسل اليه كالشارب والحاج حيث تنتقل فرضية غسل
 ما تحتهما اليها واما ما استرسل من فاقه يجب غسله ولا مسح لانه يكون
 ليس من الوجه وعن ابي يوسف يفرض استيعابها بالمسح وعنه
 اصله وهو يفرض راية عن ابي حنيفة ولو امر الماء على شعر الذقن او
 الراس والشارب والحاج ثم حلقه لا يجب غسل ما تحته وفي البقا
 لوقف الشارب لا يجب تحليه وانطال يجب تحليه وكان وجهه
 ان قطعة مسنون فله يعتبر قيامه في سقوطه غسل ما تحته في الحية
 فان اعفاءها هو المسنون بخلاف ما لو نبت جلده لا يجب قشرها و
 ايصال الماء الى ما تحتها بل لو اسال الماء عليها اجزاء لانه مخير في قشرها
 اذ لم تنقل فيه سنة والاصل عدم فلم يعتبر قيامها مانعا من الغسل كذا
 في شرح الهداية لابن الهمام والمفروض مسح الراس ربع الرأس عفا وقال
 مالك واحمد مسح الوجه من الراس الى اللحية وقال الشافعي والفرج
 مسح ادى جبهة ولو بعض شعرة وحزير المحن موقوف اوله على ان القران

ما يادق بشرة

مسح ما يادق بشرة

الحية

مقودا بالناصية ويروى

نزل بلغة العرب فالعمل فيه بموضوع لغاتهم فواو تركيبا واجبا لم يثبت
 تخصيصه في اوسرى ثانيا على ان المسح ماهو في لغتهم وعلى ان الاصل في
 استعمال الباء مع ما هو في لغتهم فنقول لاشك ان المسح في اللغة امرار
 شئ على شئ بطريق المماسه هذا الذي يفهمه منه متبادر اكل عربي
 وقول من قال انه في الشرح الاصابة معناه اصابة الماء دونه تسييله
 لانهم انما يدكروني في مقابلة العنبل الذي هو لتسيل الماء والافلاذ له
 من ليل ولا دليل عليه اصلا لامن كتاب ولا من سنة ولا اجماع فلا
 نسمع واقا الباء فاكتر استعمالها مع في لغتهم هو معنى الاصاق
 وهو المعنى المشهور للماء مطلقا وقد تستعمل معه زالة عند القرينة
 كما في اية التيتيم فان كون المسح فيه خفا عن العنبل المتوجع قرينة مع
 تواتر النقل بالاستيعاب والاجماع عليه والمصطفى في الاية وان كان مطلقا
 لكونه غير مذكور لكنه يتقيد باليد التي هي الالة التطهير بالقرينة
 لا بالاصبع ونحوها لعدم الدليل واما معنى التبعض في قوله وعزم وروية
 الا في بعض الاشعار حتى ان المحققين من ائمة العربية ينقون له اصلا
 فلم يستعمل مع المسح في لغة العرب قطعا قال ابو البقاء العكبري وقال من
 لاخبره له بالعربية الباء في مثل هذا التبعض وليس بشئ يعرفه اهل علم
 انتهى وذلك ان الالة المختلفة الحروف لا يلزم جواز ان يستعمل كل منها
 مع كل واحد من الافعال فلا حاجة ان نل ان من في نحو خرجت من البصرة لا
 للتبعض او لبيان الكذب بل كل احد من اهل اللسان المعترف بذلك استعمل
 هذه المعنى في الجملة فانما اعينه له في هذا الموضع من غير دليل من استعمال
 اهل اللغة او العرف او الشرع لذلك الحرف بهذا المعنى في ذلك الموضع وهذا
 كاف في رد قول الشافعي سيما وقد انضم اليه اى اصابة شعرة او ثلث شعرات
 لا يستعمل مسحا في اللغة ولا في الصرف ولا في الشرع ايضا قطعا واما ذلك
 واحدا فلم يكن الا عدم قرينة كون الباء زالة والزيادة خلاف الاصل
 لكي كيف وقد انضم اليه انه لو كان لا يتبعها فوضا لما تركه النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما

العرب ليس يتركوا وليس لاحد ان يقول
 ان هذه الحروف قد استعملت

وقد صح تركه لما روى المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم الى سباطة موقفا وتوضا ومسح على ناصيته وخفيه وهذا الحديث
 تمام متين احدهما رواه مسلم عن المغيرة انه عليه السلام توضا ومسح على
 وعلى الخفين والاخر رواه ابن ماجه عنه انه عليه السلام الى سبطا قوم فبال
 قائما فجمع القدرين في مختصر بين مروي المغيرة وتبع المصنف وغيره
 والسياسة الكاسية تطرح باقية البيوت وروى ابو داود عن انس
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا وعليه عمامة قطرية فادخل يديه من تحت
 العمامة فمسح مقدم رأسه وسكت عليه ابو داود وما سكت عليه ابو
 حسن عنده والقطرية بكسر القاف واسكان الطاء ضرب من البرود وروى
 البيهقي عن عطاء الله عليه السلام توضا فمسح العمامة ومسح مقدم رأسه
 او قال ناصيته وهو حجة وان كان من سلاتها وقد اعتقد بالمتنقل و
 ادق بطل القولان بقى الشأن في اثبات ما اخترناه وما قرناه من معنى
 المسح والماء يقتضي نبوة وذلك ان لما كان معنى الباء الاصاق ومعنى المسح
 امرار شئ على شئ الى اخره ولا شك ان المراد بالشئ الاول ههنا هو اليد التي
 الالة التطهير واليد تقارب يد الراس المقدار فاذا اخرجت احدى امرار
 يسمى مسحا حصل الربيع فكان مسح الربيع ادى ما يطلق عليه اسم المسح
 المراد من الالة وظاهر هذا عدم صحة الرواية التي صحها بعض اصحابنا من
 التقدير بثلاث اصابع نظر الى ان الواجب الصاق اليد بالاصابع اصلها و
 الثلاث اكثرها ولذا كثر حكم الكل كما ذكر في الاصول ويدل انها غير المتصور
 قول صاحب الهداية وفي بعض الروايات وذكر ان رستم في نواذره ان اوضح ثلاث
 اصابع ولم يقدحها في قول محمد ولم يخبر في قول ابي حنيفة واني يوجب حتى يمسحها
 فتصيب اليد ربيع الراس وقولهم ان لا كثر حكم الكل في حق المنع لان هذا
 من المقدنات الشرعية وفيها يعتبر عين ما قدره هذا ما يشهد الله تعالى به
 في هذا المقام ممن اخذ من كلام النبي صلى الله عليه وسلم في الخطر المثل ورحم الله من
 نظر الانصاف وجانب الاعناق واما سننه اى سنن الوضوء فغسل اليدين

من تحت رجليه

وما كانت الا

قبل ادخالها الا اناء الى الرسغ ثلثة ثلثة في التصحيح من حديث عبد الله
 بن زيد بن عاصم انه عليه الصلوة والسلام غسل كفيه ثلثة ثلثة في
 اول الوضوء وفيها من حديث ابي هريرة انه عليه السلام قال اذا استيقظ
 احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاثنا حتى يغسلها ثلثة ثلثة لا يدري اين
 باتت يده وفي مسند الترمذي في حديثه يده في ظهوره بنون التاكيد ليست
 في رواية الصحيحين فاول الحديث وهو الذي سمي المؤكد يقتضي وجوب
 الغسل والآخر وهو انه لا يدري اين باتت يده يقتضي استحباب الغسل
 لانه يشير الى توهم انها باتت على نجاسة ومن توهم نجاسة ليستحب غسلها
 الى الراعي فحملنا بامرنا بين الوجوب والاستحباب وهو السنة
 غسلها وان كان فوضا لكن تقديم غسلها الى الرسغ سنة تنوب عن
 كالفاتحة تنوب عن الواجب تجبر التعيين وعن الفرض بالتفصيل وذكر الاناء
 في الحديث بناء على عاداتهم فلم توار على ابواب المساجد يتوضون منها
 والشرط في الحديث خرج نخرج العادة فلا يعمل بمفهومه اجزاء فثبت غسل
 اليدين اول الوضوء مطلقا لا تها الا التطهير وكيفية الغسل ان يأخذ الاناء
 اذا كانت صغيرا بيمينه ويصب على يمينه ثلثة ثلثة ثم يأخذ بيمينه ويصب
 على يساره كذلك وكذا ان كان الاناء كبيرا ومعه اناء صغير لا يدخل
 اصابع يده اليسرى مضومة في الاناء يصب على كفه اليمنى ويغسل الاصابع
 بعض اصابعه حتى تطهر ثم يدخل اليمنى في الاناء بالغما يبلغ ويغسل اليسرى
 وهذا اذا لم يكن في يده نجاسة فالقول بحول على الاناء الصغير فلا يدخل يده
 اصلا وفي الكبير على ادخال الكف لكانا الضرورة كذا في الكافي وغيره ووجه
 ما نقلنا من الشريعة في شرح الهداية ان نقل اليده في الوضوء من احد
 الميدين او الرجلين الى الاخر لم يجز وجاز في الغسل لان اعضاء الوضوء مختلفة
 حقيقة وعرفا ما حقيقة فظوا قاعا فلا تها لا تغسل بمرقة واحدة وعضو واحد
 حكما نظر الى الدخول تحت خط واحد فيعارض الاختلاف الحقيقي مع اتحاد
 الحكمي فيترجى الاختلاف الحقيقي بالعرف ولا كذلك الغسل فان جميع الاعضاء

متحدة عرفا وحكما فيترجى الاتحاد الحكمي بالعرف وبظاهره فساد ما قيل لا حاجة
 الى التثبت على كل واحد من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بالماء الذي
 صب على الكف اليمنى كما هو العادة فان فيه ترجيح العادة العوام على الشرع
 كذا في الدرر شرح الغفر للمولى حسن بن ولدتسميته الله تعالى ايراد الوضوء
 عليه السلام للصلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه ابو داود
 وضعف بالانقطاع وهو غير صادر عندنا بعد عدالة الرواية وثقتهم كذا في رسالتي
 رواه ابن ماجه من حديث كثير بن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن بن ابي سعيد
 عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه واعلم
 بان ربيع ليس بمعروف وثق في ذلك فنعن اني ذرعة ربيع شيخ وقال ابن
 عمارة ثقة وقال البرزاري روى عنه فليح بن سليمان وعبد العزيز الدارودي
 وكثير بن زيد وغيرهم قال لا اثم سئل احد بن حنبل عن التسمية فقال
 احسن ما فيها حديث كثير بن زيد ولا اعلم فيها حديثا ثابتا وارجوا الحديث
 الوضوء لانه ليس فيه حديث احكم به انتهى ثم المراد بالثبوت في هذا الحديث
 نفي الكمال كافي قوله عليه السلام لا صلوة في جوار المسجد الا في المسجد اقول
 عليه الصلوة والسلام اذا تطهر احدكم فذكر اسم الله عليه فانه يطهر جسده كله
 فان لم يذكر اسم الله عليه على طهره لم يطهر الا ما مر عليه الماء وهذا ان كان ضعيفا
 باثنا عشر روي عن الامش بن يحيى بن هشام وهو متردد لكن يؤيده اجماع
 الامة على عدم الوجوب ولذا قال في الهداية الاصح انها مستحبة ولو فظها
 المنقول عن السلف وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسم الله العظيم والحمد
 لله على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التقويد
 في المجتبى يجمع بينهما في المحيط لوقال لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد
 ان لا اله الا الله يصير مقبولا السنة كذا في شرح الهداية لابن الهيثم والاصح
 ان لا يسمي من كان مرة قبل كشف العورة ومرة بعد سترها عند ابدان الغسل
 مسائل الاعضاء احتياطا للوقوع فيها وقال بعضهم ليس يسمي قبل الاستنجاء
 فقط وقال بعضهم ليس يسمي بعد فحسب ان قبل الاستنجاء حال كشف العورة في ذكر

في الحديث
 في الحديث

في الحديث
 في الحديث

بغيرية

قال حال كثرها غير مستحب قال قاضيان والاصح ان يستمر مرتين وفي الهداية
وليس في كل التفتحة وبعده هو الصحيح والاضحى في وقت التسمية كاختلاف
في وقت غسل اليدين قال بعضهم قبل الاستحشاء وقبل بعضهم بعده والاصح انه
يفصلهما مرتين قبله وبعده ولو نسى التسمية فذكر في خلال الوضوء لم يفسد
لا تحصل السنة بخلاف الاكل كذا في الغاية معلوم بان الوضوء على وجهه
انما هو طهر في الكحل تحصيل السنة في التبا لا استدلالا قاله
ابن الهيثم والاولى الله استدلالا لما ثبت حديث وهو قوله عليه الصلوة
اذا اكل احدكم فليقل بسم الله تعالى على ما قيل بسم الله في قوله واخبر
رواه ابو داود وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الوضوء والمضمضة والاستنشاق
صلى الله عليه وسلم فاعلموا على المواظبة كما روى في الصحيحين وغيرها و
المواظبة من غير امر ولا وعيد على الترك دليل السنة لا الوجوب بما ثبت
لما روى الستة من حديث عبد الله بن زيد عن حكاية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه
واستنشاق واستنشاق ثابته عرفا ومعلوم ان الاستنشاق لا يؤخذ من غرض
والمراد بذلك غرضات مثل المراد بقوله ثابته عرفا ان المراد ان كلمة من المضمضة
وان استنشاق فعله ثابته لان مجموعها فعله ثابته فكذا كل منها فعله ثابته
عرفا لانه فعل مجموعها ثابته عرفا وقد جاء مصرحا في حديثنا الطبري ثنا الحسن
ابن اسحاق التستري ثنا شيبان بن فروخ ثنا ابو سلمة الكندي ثنا الليث
ابن ابي سلمة عن ابي الحسن عن ابيه عن جده عن عبد بن عمر عن ابي
رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فمضمض ثابته واستنشق ثابته فاذن كل واحد
ما، حديثا روى ابو داود في حديثه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ والماء
من وجهه والحديث على صلته فزارته بعض من المضمضة والاستنشاق
وسكت عليه ابو داود وكذا المنذر بن وهب عن ابن معين انه سئل
صحته فقال الحديثون يقولون انه رآه عليه السلام واهل بيت طلبة يقولون
ليس له صحته غير ذلك فافا اعترف اهل الشأن بان له صحبة غير الوجوه
في حديث ابن عتيق فاخذ غرضه من ماء الاخره بحسب صفة الى ان المراد تحصيل

وما في الحديث في الغاية واحدا لا يحد في
الصحيح من حديث ابن زيد وكعب

بغيرية قوله بعد ذلك ثم اخذ غرضه من ماء فغسل يديه اليقين ثم اخذ غرضه
من ماء فغسل يديه اليسرى ومعلوم ان لكل من اليدين ثلث غرضات
لا غرضة واحدة فكان المراد اخذ ماء لليمنى ثم ماء لليسى ولو كان كان
المراد ان ذلك ادى الى ما يمكن قامة المضمضة به كما انه ادى ما يقاوم فرض اليمنى
لان المحكي انما هو وضوء الذي كان عليه ليلعبه المحكي لهم وما روى بكف
واحد فليكون بكفين معا او على التعاقب كما ذهب اليه بعضهم ان المضمضة
باليمنى والاستنشاق باليسرى كذا قاله الشيخ كالذي في ابن الهيثم
وايصال الماء الى ما تحت الشارب والحاصلين سنة ايضا تكثيرا للوضوء
لان غسلهما فرض كما تقدم فكان تحليل الحية والاصابع وعادة
في التجسس من الاداب وصح ما سئل من الحية لا تصاله بما عتده
فرض وهو ما يلقى البشرية كما تقدم تصحبه فيكون تكثيرا للفرض
وتحليلها اي الحية لما روى الترمذي وابن ماجه عن عثمان رضى
الله عليه السلام كان يخل الحية وقال الترمذي توضأ واخل
حيته وقال حسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم وفي ابو داود
ان الحسن كان عليه السلام اذا توضأ اخذ كفاه من ماء تحت حذاه
فيخل بحيته وقال هذا امر في ربي وهذا اعني كون تحليل الحية
سنة قولنا ابي يوسف واما عندهما فتحت ويرى جازي والادلة
ترجح قول ابي يوسف وقد رجحه في المبسوط وهو الصحيح ويستنبط
جميع الراي في المسح للمواظبة عليه السلام عليه على ما روى في احاديث
وضوءه في الصحيحين وغيرهما مع الترك في بعض الاوقات تعيلا
للجواز على ما مر بما، واحدا روى اصحاب السنن الاربعة عن علي
رضي في حكاية وضوءه عليه السلام انه مسح مرة واحدة واحاديث
عثمان الصريح تدل على ذلك فانهم ذكر الوضوء ثابته ثابته ثابته
وسمى برأسه ولم يذكر واحد اوردى وروى ابو داود عن ابن عتيق
انه رآه عليه الصلوة والسلام قوضا ثابته ثابته ثابته

فادخله

بغيرية

واذنيه مسحة واحدة وروى الطبراني في الاوسط عن راسخا بن محمد الحارثي
 قال ذات سنة بالزاوية فقلت اخبرني عن وضوء رسول الله عليه السلام
 فاذ بلغني انك كنت توضحه فحاق الحديث الى ان قال ثم مسح برأسه
 مرة واحدة غير انه امرها على اذنيه فمسح عليها وروى ابو داود والطبراني
 عن علي بن حكيم عن المسح ثلاثا قال البيهقي وقد روى عن اوجه غريبة عن
 عثمان بن بكر عن المسح الا انه مع خلاف الحفاظ ليس بحجة عند اهل العلم
 على انه باء واحد منها من المقتضى الى المؤخر ثم الى المقتضى الى المؤخر وقد
 روى عن ابي حنيفة قلت مرات باء واحدة المرد فلذا قال المصنف باء
 واحد ولم يقيد بالمرّة وفي فتاوى قاضيان ثم مسح برأسه فوضا
 بيا وواحدة وقال الشافعي مسح ثلاث مرات بثلاث مياه وعند
 لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون سنة ولا ادبا انتهى وفي الخلاصة التثنية
 بمياه بدعة وقال البعض لا بأس به انتهى والوجه انه يكره قال في الكفا التثنية
 بمياه يعني من الفصل ولو بدله بكم فكذا اذ اقرب منه وكيفية
 الاستيعاب ان ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يبلصق الاصابع في بعضها
 ويضع على مقدم رأسه من كل يد ثلث اصابع الخصر والبصر والوسطى و
 عينا ابراهيمه وسيتابيه من فروع ومجا بطن كفيه عن راسه
 اي يديه الى القفا ثم يضع كفيه على جانبي الرأس ويمسحهما على جانبي الرأس
 بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابراهيمه وباطن اذنيه بباطن مستحبة
 وهو المراد بالسياتين فما تقدم فيقال للاصبع التي تلي ابراهيمه مستحبة
 الباء لانها يشاهد الى التوحيد عند التشهد ويقال لها السبابة لانهم كانوا
 يشيرون بها الى السبت في الخاصة ونحوها ومحج الاذنيه ايضا سنة لما يأتى
 عن قريب ان شاء الله تعالى كذا ذكره اي المسح بهذه الكيفية في المحيط
 وغيره فخر عن الاستعمال قال الزيلعي وهذا لا يفيد اذ لا بد من الوضع والمدة
 فان كان مستوعبا لوضع الاول فكذا بالثاني لا يفيد تلخيص انتهى
 قد اتفقوا ان الماء ما دام في العضو لم يكن مستوعبا فلا فائدة ان يضع كفيه

واصابعه على مقدم رأسه ويمدّها الى قفاها على وجه يستوعب جميع الرأس
 ثم مسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستوعبا لان الاستيعاب باء واحد
 لا يكون الا بهذا الطريق قال في فتاوى وقاضيان وصورة ذلك ان يضع اصابع
 يديه على مقدم رأسه وكفيه على خدييه ويمدّها الى قفاها ولانها بعظم
 الى طريق اخر احتراز عن الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكثرة مشقة
 فيكون الاول ولا يصير الماء مستوعبا ضرورة اقامة السنة انتهى وذكرنا
 من مسح الاذنين مع الرأس عاين اذ لم يمسح العمامة بان كانت موضوعة
 واما ان مسحها فلا بد ان ياخذ لهما ماء جديدا لذهب بآلة اصبعيه
 وعند الشافعي لا بد من ماء جديد للاذنين ولا يمسحهما باء الرأس والخدييه
 ما مر من حديث ابن عباس في الجدة او حديث قال ومسح برأسه واذنيه
 مسحة واحدة وكذلك حديث انس في الطبراني حيث قال ثم مسح برأسه مرة
 واحدة غير انه امرها على اذنيه فمسح عليها واخرج ابن خزيمة وابن حبان
 والحاكم عن ابن عباس الا اخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر فيه
 ثم عرف عرفة فمسح برأسه واذنيه وبوب عليه النساء باب مسح
 الاذنين مع الرأس وما رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه عن ابي
 امامة الباهلي انه عليه السلام قال عند مسح رأسه الاذنان من الرأس
 وكذا رواه ابن ماجه ايضا عن عبد الله بن زيد ورواه الدارقطني عن
 ابن عباس كلاهما عن علي بن السلام انه قال الاذنان من الرأس والمراد
 بيان الحكم لا بيان الخلقة لانه عليه السلام اتمايعت لبيان الحكم وما
 روى انه عليه السلام اخذ لاذنيه ماء جديدا يبل على فناء البيلة قبل
 الاستيعاب توفيقا ومسح الرقبة يظهره الاصابع الثلاثة المقدم
 ذكرها البقاء البيلة على ظهورها غير مستعملة وحينئذ فلا احتياج
 الى قوله باء جديد ولما فهم من عطفه على السنن انه سنة كما قاله البعض
 لما عايناه عليه السلام مسح الرقبة مع الرأس ذكر في الخلاف بقوله
 وقال بعضهم هو مسح الرقبة ادب وقال في فتاوى قاضيان واما مسح

المسح بالبركة
 المسح بالبركة
 المسح بالبركة

الرقية فليس بادب ولا بسنة وقال بعضهم هو سنة وعند اخلافه الاول
 كان فعله اولى من تركه انتهى وفي الاختيار قيل هو سنة وقيل مستحب واقتصر
 في الكافي على انه مستحب وهو الصحيح لروايته في بعض النسخ دون
 غايتها فادعهم عدم علم المواظبة وهو دليل الاحتياط ومسح الخنوم بدمعة
 تحليل الاصابع سنة ايضا في اليدين والجلين لما في السنن الاربع من حديث
 لقطين بن صبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فاسبغ الوضوء وظل بين
 الاصابع قال لا يزال يمدني حديث حسن صحيح وروى هو ابن ماجة عن ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجليك وقال
 حسن غريب عنه عليه السلام انه قال خللوا اصابعكم لا يخلها الله بالنار يوم
 يوم القيمة ورواه الاراقطني وهو ضعيف وفي الطبراني من لم يخلل اصابعه بالنار
 خللها الله بالنار يوم القيمة والامر والوعيد في هذه الحديث يحول على
 اتصال الماء الى ما بينهما فانه لا يجوز تركه ملحق بما هو بينهما كما يجوز في ذلك
 التحية الكثيفة قال الشيخ كمال الدين ابن الهيثم والتحليل بعد هذا مستحب لعدم
 المواظبة مع كونه كمالا في المحل انتهى وقد تقدم ان اكمال الفرض سنة وتكرار
 الغسل الى الثلث سنة ايضا لمواظبة عليه عليه السلام في ما في الحديث الصحيح
 مع التردد في بعض الاحياء على ما روي انه عليه السلام توضأ مرة مرة وقال هذا
 وضوء من يضاعف الله الاجر مرتين وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 ان رجلا اتاه عليه السلام فقال يا رسول الله عليه السلام كيف الطهارة في
 بقاء في اداء غسل كففيه ثلثا ثم غسل وجهه ثلثا ثم غسل ذراعيه ثلثا ثم مسح
 برأسه ثم ادخل اصبعيه السبابتين في اذنيه ومسح باصبعيه على اذنيه
 اذنيه وبالسبابتين باطن اذنيه ثم غسل رجليه ثلاثا ثم قال هكذا
 الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم وفي لفظ ابن ماجة تعبد
 للنسائي اساء وتعبد وظلم وهو حديث صحيح راوته الامم بن شعيب و
 المحققون على صحة حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وان المراد بجهته
 عند الاطلاق جد ابوابه وهو عبد الله بن عمرو بن القارظي الله عن المراد

في الصحيحين

في الصحيحين

بالزيادة

بالزيادة الزيادة على الثلث معتقدا سنة فاما لو راد لم يثبت القلب
 عند الثلث او بنية وضوء اخر فلا بأس به لانه عليه السلام امر بزيادة ما يربط
 الى ما لا يربطه كذا في الكافي وغيره قاله الخلاصة وان غسل مواضع الوضوء
 اربع مرات يكره قال الفقيه ابو جعفر لا يكره الا اذا راعى السنة فيما راء
 الثلث وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء فان فرغ ثم استأنف الوضوء لا يكره
 بالاتفاق انتهى وهذا يفيد التجديد الوضوء لا يكره بالاتفاق وهو يفيد
 ان تجديد الوضوء على اثر الوضوء من غير ان يؤدي بالاول عبادته غير يكره
 وفيه اشكال لا يطابقهم على ان الوضوء عبادته غير مقصورة لذاتها فاذ لم يؤدي
 به عمل مما هو المقصود من الشريعة كالصلوة وكجدة التلذذ ومثل المصحف
 ينبغي ان لا يشرع تكراره كونه غير مقصود لذاته فيكون اسرافا
 وقد لو في السجدة لم لم تكن مقصودة لم يشرع التقرب بها مستقلة وكانت
 مكروهة فهذا اولى وكذا المراد التفصيص عن الثلث مع اعتقاد السنة و
 معنى فقد تعدى الى اخره اي تجاوز حد السنة في الزيادة وظلم السنة
 حقا في التقصيص ثم المرة الاولى فرض والثانية سنة والثالثة دونها ^{المفضلة}
 وقيل الثانية سنة والثالثة كراهية لان التثنية الذي هو سنة فاما
 يحصل بها والنية سنة في الوضوء وليست بفرض خلافا للثالثة على ما
 سيأتي في الفصل ان شاء الله تعالى في دفع الكراهية او استحبابه ما لا يحل
 الا برفعه والترتيب المذكور في اية الوضوء سنة وليس بفرض خلافا للثالثة
 لان العطف فيها بالواو واجماع اهل اللغة انها لمطلق الجمع لا تعرض فيها للترتيب
 وليس المعقب على القيام هو غسل الوجه بل الاثنيان مجموع هذه الجملة من
 الفصل والمسح كما يقال للصبي اذا دخل السوق فاشترى خبزاً وطناو
 لبناً فلو اشترى اللبن ثم الزيت وهكذا لا يعد مخالفا لانه ليس بشراء هذه
 الجملة عقيب دخوله السوق وقد فعل ما امر به واستدل بعضهم على خلافه
 الترتيب بادخال المسح بين الغسولين فلو لم يكن الترتيب مقصودا لما
 ذكر مسح الرأس قبل الاجل مع انها معطوفة على الوجه واليدين وهذه ^{عقطة}

في الصحيحين

في الصحيحين

والثالثة كمال السنة كذا في الاختيار
 والاول ان يلقى الثانية والثالثة مع

في الصحيحين

في الصحيحين

عن النكتة التي ذكرها جابر الله العلامة وغيره من المحققين من ان
 الارجل قصد عطفها على المسوح ليقصد في صب الماء عليها على ما مر في
 تفسير الاية ودقائق التنزيل اوسع من ان تنحصر في ما لا يلزم بعض العقول
 ولذا لم يجعل مفهوم الشرط والوصف حجة وللم تعلم بذلك فالدعاء اصلان
 كما لعقولنا القاصرة عن ادراك كنه كلام الله والرسول عليه السلام فضل عن
 مناجاة لفظية اجمع المجتهدون على انها لا يثبت بمثلها حكم شرعي واحاديث
 فعله عليه السلام لا دليل فيها على الافتراض لان فعله عليه السلام محقق للوضوء
 وغيره بل تدل على السننية وقد قلنا بها وقد روى ابو داود في سننه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم فبه يبد اعينه قبل وجهه والخلخلة فيها واحد
 وروى انه عليه السلام سني مسجداً في فوضوه فذكر بعد فرائضه
 ببل كفة واخرج الدارقطني عن بسير بن سعيد قال ان عثمان المقاعد
 قد عابوضوه فوضوه واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا و
 رجله ثلاثا ثلاثا ثم مسح برأسه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هكذا يا هؤلاء اكدك قالوا نعم لنقر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك
 الترتيب بين المضمضة والاستنشاق سننة ايضه وكذلك بين الاستنشاق
 وغسل الوجه قال في الخلاصة والذلك ايضا سننة لانه اكمل للمفرض في
 محله وليس بفرض خلاف لما لك واحد لان حقيقة الغسل لا تتوقف
 عليه لقول العرب غسل المطر الارض وليس في ذلك الا الاسالة
 وما عترض عليه الشيخ كالدين بن الهمام بان وقعه من علق خصوا
 مع الشدة والتكرار في ذلك وهم لا يقولونه الا اذا انظفت الارض و
 بانه غير مكسب للمعنى المعقول من شرعية الغسل وهو تحيين هيبة
 الاعضاء الظاهرة للقيام بين يدي الرب تعالى تحقيقا والافاقيا
 الكل والناس بين حضري وقروي خشن الاطراف لا ينزل ما استحكم
 في خشونتها الا بذلك فالاسالة لا تحصل مقصود شرعية انتهى
 والجواب ان السلام ان الواقع مع الشدة والتكرار ليس في كماله وهو محقق

الزراع

الزراع التحسين حتى لو ذلك ولم يحصل بتحسين يجوز اتفاقا ولو
 وقف في المطر الشديد منا طويلا حتى يتبل بلبته وغسل ولم يزل
 لم يحز عندها فحمل الزراع عين الدلائل واكتسبته ان منعت اتصال
 فلو بدت من ذلك عندنا ايضا والا فاطنكم ان ازالة ما استحكم في
 فرض عند احد فان ازالة الدرن المتولد من البدن ليس بفرض اتفاقا
 حتى لو ذلك ولم ينزل جاز عندها ايضا والمواالات وهي ان يغسل كل
 عضو على اثر الذي قبله ولا يفضل بينها بحيث يجب السابق عند ذلك
 الهواء سنة ايضا والمواظبة عليه عليه السلام كما تدل عليه الاحاديث ليست
 بفرض خلاف لما لك لان الواالات تدل على المعية والمواالات لصدق جاز
 وعمر وعمله يومه وبشره ومخذلك والزيادة على الكتاب بخير الواالات
 او بالقياس لا يجوز عندنا لانها نسخ فلذلك لم نرد على ما فهم من مطلق
 الاية فرضا واما ادا به اي ادا ب الوضوء فهو ذكر الضمين باعتبار
 الخبر فهو ان يتأهب وما بعده اي التأهب للصلوة بالوضوء قبل
 دخول الوقت اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير مهيأ لان فيه انقضاء
 الصلوة ومقتضى الصلوة كمن هو فيها بالحديث الصحيح وقطع طمع
 الشيطان عن تشييطه عنها وان يجلس للاستنجاء وهو ان الزنجير
 وهو ما يخرج من البطن من التنجاسة اي ومن الاداب وان يجلس
 للنجاسة متوجها الى عيين القبلة او الى يساره كيلا يستقبل
 القبلة او يستدبرها حال كشف العورة فاستقبالها او استدبارها
 حالة الاستنجاء ترك ادب ومكروه كراهة تنزيه كافي من الرجل اليها
 واما حالة البول او التغوط فكراهة تحريم على ما سياتي ان شاء
 الله تعالى في المناهي ثم اذ جلس للاستنجاء فالادب ان يجلس متفرجا
 افرج ما يكون اي موسعا بين رجله ويرتح مقعده ما امكنه وما افق
 في الانقاء والتطيف الا ان يكون صائغا فلا يفرج ولا يرخي مقعده يكره
 ينفذ البلة الى الداخل فيفسد الصورة حتى قالوا ينبغي ان لا ينفس حالة

قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من حفظ سنتي اكرمته الله تعالى باربع
 خصال المحبرة قلوب البرية والهيبة
 في قلوب الفجرة والسعة في الرزق و
 النقة في الدين

في قوله صلى الله عليه وسلم
 من حفظ سنتي اكرمته الله تعالى
 في قوله صلى الله عليه وسلم
 من حفظ سنتي اكرمته الله تعالى

واما حال البول

فانما لا ينبغي ان لا ينفس

حالة الاستنجاء لذلك وارى ان عدم التقيد مع ما فيه من الحج
لا فائدة فيه فانه لا يصل بالتفصيل شئ الى الداخل اصلاحا على ائمة قوا
انما يفسد الصورة اذا وصل الماء موضع المحقة قلما يكون ذكره في
ومن الادب ان يغسل مخرج النجاسة بعد الحجار ودونها بالماء مائة
في النظافة ولما روى ابن ملجاة عن طلحة بن نافع قال خبرني ابوايوب
وجابر بن عبد الله وانس بن مالك لما نزلت فيه رجال يكون ان يتطهروا
قال النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم في الطهور فما
طهوركم قالوا نتوضا للصلاة ونغتسل بالحجارة ونستنجي بالماء قال
هو ذلك فعليكم وسند حسن والغسل في هذه الحالة وان كان اديبا
لكنه قد اذيت به سنة فان الاستنجاء مطلقا سنة لا على سبيل التعيين
من كونه بالحجر او بالماء وكونه بالماء ادب مع كونه سنة ومثل هذا كثير في
الشرع كما ان الفاتحة والسورة واجبة مع كونها تقع فرضا ونحو ذلك وكون
الغسل ادبا انما هو اذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها اما اذا جاوزت مخرجها
ولما لم تنال قدر الدم وزنا في الكثيف ومساحة كعرض الكف في
الماء يغسله سنة وان كان قدر الدم فغسله واجب وذلك لان
القليل من النجاسة عفو دفع الحج لان ما عمت بليته هانت قضيت
والترخص عن القليل فيه حج وقدر بالدم لان محل الاستنجاء مقداره وقد
اجمع ان الاستنجاء بالماء ليس بفرض والحجر لا يستلصل النجاسة ولذلك
جلس في ماء قليل نجسه واعتبر ذلك فيما وراء موضع الاستنجاء لان الدم
في موضع الحج ساقط العبرة وكان ظاهرا كما لكن غسله ادب لما نقلنا
من ثناء تعالى على الانصار بسببه فبق ما وراءه فان كان اقل من
قدر الدم فهو عفو خلا فالزفر والشاقي فيستن غسله للخروج من
الخلاف مع نذب الشرع الى الترخص عن النجاسة مطلقا وعدم الوجوب
لرفع الحج ولا يخرج في السنة وروى عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل
الخلوة فاحل انا وعلوم كوى اداوة من ماء وتغترغ فيستن بالماء متفق

عليه فيفيد المواظبة وهي تفيد السنية وان كان قدر الدم فقد
قل الحج وقرب الى ما يغرض غسله بحيث لو زيد عليه اذ في جزء يغرض
غسله بقرب حكمه الى حكمه فيكون غسله واجبا وهذا عندنا او
عند محمد فيجب الغسل وان كان اقل من قدر الدم لانه يزيد على قدره بالظن
الى المخرج قال في الاختيار وهو الاحوط واما ان زادت النجاسة المتبقية
المخرج على قدر الدم فغسله اى النجس والمخرج فرض اجامعا والادب في
الغسل المذكور ان يغسله اى مخرج النجاسة حتى ينقيه وينظفه
لان المقصود هو الانقاء وليس فيه اى الغسل عدد مسنون من ثلث
او سبع او غير ذلك ومنهم من شرط ثلثا ومنهم من شرط السبع
منهم من شرط العشر ومنهم من وقت في الا حليل ثلثا وفي المقعد
خمسا والصحيح انه مفقوض اليه فيغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا
ان يكون موسوسا فيقدر في حقه بالثلث كافي كل نجاسة غير مرئية
وقيل بسبع لانه اقصى ما قدر به في الحديث في غسل النجاسة كافي ولو كان
ويغسل بطن اصبع او اصبعين او ثلث كذا في الخلاصة قال في الاختيار
ولا يستعمل في الاستنجاء اكثر من ثلث اصابع ولا يستنحى برؤس اصابع
احترذا عن الاستمتاع والمرأة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بال
الحجار ليس فيه عدد مسنون عندنا بل بمسحه حتى ينقيه وعند الشافعي
لابد من اقامة السنة من ثلث مسحاة وان حصل الانقاء بدونها وان لم
يحصل الانقاء الا بالربع لم يستحب الخامس ليكون وثلا لاطلاق ما روى البيهقي
من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انا لكم مثل الولد
اذا ذهب احدكم الى الفاطمة فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يطأ
لابول ولا يستنحى بثلث اجزاء ونهى عن الروث والرمة وان لم يستنحى
الرجل بميمنة ورواه ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه
بلفظ وكان يا امرئ ثلث اجزاء ولما روى ابو داود وابن حبان في صحيحه
من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من التحل فليوتر من فعل

مخرج النجاسة

مخرج النجاسة

مخرج النجاسة

فقد احسن ومن لا فلاح ومن استجر فليوتر من فعل فقد احسن
ومن لا يخرج الحلية وهو حديث حسن وقد اجتمعنا على ان عين ما ذكر
في ذلك الحديث من نقد الاحجار غير مراد حتى لو استخرج حجر له ثلثا حرف
جاز وكذا لو مسح حجر ثم غسله ونشقه ثم مسح به ثم غسله ونشقه
ثم مسح به جاز في الصحيح من مذهب الشافعي فيجعل على الغالب ان الغالب
ان الانقاء بالثلث يحصل والمقصود هو الانقاء ثم قال في فتاوى قاضي
وغيره في كيفية الاستنجاء بالاحجار يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر
بالثاني ويقبل بالثالث لان في الصيف خصيتان متدللتان فاولا قبل بال
لاول يتلطفان ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء
في الاوقات كلها قال في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل
المقصود يعني الانقاء وكذا قاله الشيخ كالدين بن ابراهيم عند قول صاحب
الهداية لان المقصود هو الانقاء قال في فائدة الحاجة الى التقية كيفية
من المذكور في الكتب نحو قبالة بالحجر الاول في الشتاء وادبار في الصيف
وفي المختار المقصود الانقاء فيختار ما كان لا يبلغ والاسلم من زيادات الطلوع
وينبغي ان يستتبي بعد ما خط خطا وهو الذي يسمى شبرا ويبلغ
في الاستنجاء في الشتاء فوق ما بالغ في الصيف كذا في فتاوى قاضي خان
وفيها وان يستتبي في الشتاء بما سخن كان بمنزلة من استنجى في الصيف
يعني في المبالغة قال الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستتبي بالماء البارد ومن
الاداب ان يمسح موضع الاستنجاء بالحرق بعد الغسل قبل ان يقوم ليرفع
ان الماء المستعمل بالكلية وان لم يكن مع خرقة يحفظه الى موضع الاستنجاء
بيده ثم بعد اخرى تقلب الماء المستعمل بحسب الامكان ومن الاداب
ان يستمر عورتين فرج بين الاستنجاء والتجفيف لان الكثرة كالضرورة
وقد نزلت وكثفت العورة في الخلوة لغير ضرورة لا يستحب لغيره ان يراها
الله احق ان يستحي منه ومن الاداب ان يتولى اعيان اشرار الوضوء
بنفسه من غير ان يستعين بلحوا لا يامر غيره بالنداء الى وضوءه

الاستنجاء

الاستنجاء

او يصيب عليه لا يروى انه عليه السلام قال انما الاستغناء في وضوءي باحدة
وعن الوري لا بأس بصنيتي لخدمته كان عليه السلام يصيب لخدمته عليه السلام
كذا قال ابن الهيثم ولا منافاة بين كون الادب عدم الاستغناء وبين انه لا بأس
بصنيتي لخدمته لان الادب ما لا بأس بتركه كما تقدم سيما اذا كان بطيب قلب
ومحبة من المعين من غير تكليف من المتوضئ كما في حقه عليه السلام
على انه عليه السلام لم يظهر منه استغناء بل الظاهر انه كان يصيب عليه
من غير طلب من صلى الله عليه وسلم ومن الادب ان يحل المتوضئ مستقبلا
القبلة عند غسل سائر الاعضاء اي باقى الاعضاء سوى موضع الاستنجاء
لان عبادته او مقدمة لها فيختار احسن المجالس وهو ما يستقبل به القبلة
ومن الادب ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل عرقه الا بريق
ثلاثا وان يضعه على يمينه وان كان انا يغترق متدفعا بحمته وان يضع
يده حالة الغسل على عروته لا راسه كذا ذكره الشيخ كالدين بن ابراهيم
ومن الادب ان لا يتكلم في أثناء الوضوء بسلام الدنيا بل بالدعاء بالآخرة
كاسيأتى ان شاء الله تعالى ليخلص على الوضوء من شوائب الدنيا اذ هو مقدمة
العبادة ومن الادب ان لا يشهد اي يأتى بالشهادتين عند غسل كل عضو
قال في فتاوى قاضي خان ليس في غسل كل عضو ويقول اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعوا عند غسل كل عضو كما
جاء في الآثار عن السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي
جعل الماء طهورا وعند المضمضة اللهم اسقني من حوض نبيك كأسا
لا اظمأ بعده بدا وقيل اللهم عني على ذكرك وشكرك وتذكرك كتابك
وعند الاستنشاق اللهم لا تحرمني راحة نعيمك وجنانك وقيل اللهم
ارحني راحة الجنة وارزقني من نعمها ولا ترخني راحة النار وعند
غسل الوجه اللهم بيق وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وقيل اللهم
بيق وجهي بنورك يوم تبيض وجوه او ليا ليل ولا تسود وجوه وقيل
يوم تسود وجوه اعد لك عند غسل اليمينى اللهم عطني كتابي يميني و

الاستنجاء

الاستنجاء

الاستنجاء

حاشي على يسيرا وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تقطعني كتابي لسمه
 لسمه على ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم عني شري وبشري
 على النار واظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وقيل اللهم غشني
 برحمتك وانزل علي من بركاتك وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني من
 الذين يستمعون القول فيستمعون ما احسنه وعند غسل الرجلين
 اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا
 الرجل اليمنى واما في اليسرى فيقول اللهم اجعلني سعييا ^{بمسكورا}
 وذنبيا مغفورا وعلا مقبولا وتجاهة لن تبور ومن الادب ان ^{في} يخفض
 مضمض ومضمض بمعنى وهو يحرك الماء في الفم والمراد ^{بمسكورا} هنا ان يدخل
 الماء في فيه للمضمضة ويستنشق اي يصعد الماء ^{في} في انفه بيلع
 اليماني لانها من جملة الظهور ويمخط ويستنشق ^{في} بيده اليسرى
 لانه من ازالة الازى قلت عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اليمنى لظهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لحمله
 وما كان من اذى رواه ابوداود وفي بعض النسخ وينبغي ان يأخذ
 لكل واحد منهما ماء جديدا ولا حاجة اليه لانه قد تقدم قوله بما بين
 جديدين عند ذكر السنن فلو وجب لعة في الادب ومن الادب ان
 يستاك اي يدلك اسنانه بالسواك بالكسر وهو العود الذي يستاك
 به كالمسواك وقد عده القدوري من السنن وقال صاحب الهداية الاصح
 انه مستحب واستدل الشيخ كالدين بن الهمام على كونه مستحبا لانه
 بانه لم يرد حديث يصح بموافقة عليه السلام عليه عند الوضوء به وان
 في الصحيحين لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل صلوة
 او عند كل صلوة وفي رواية الدنيا عند كل وضوء رواها ابن حنبل
 في صحيحه وصحها الحاكم وذكرها البخاري تعليقا قال ولا يستندون كونه
 فالحق انه من مستحبات الوضوء اقول لم لا تكون الاشارة الى ان المانع من
 الايجاب هو ان فيه منقعة اشارة الى ان سنة على ان رواية مسلم عن

عائشة

عائشة رضي الله عنها كتبا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم سواك وظهره فيبعث
 الله ما يشاء ان يبعثه فيبتسوك ويتوضأ ويصلي دليل على انه كان ذلك عائشة
 عليه السلام الا ان يقال كان ذلك عادة عند القيا من التوراة عند كل
 وضوء وعلى كل تقدير فغدا المصنف له من الادب لا يخلو من التسامح الا
 ان الظاهر انه اراد بالادب ما يقع المستحب ثم المستحب ان يكون السواك
 من شجرة مرة لزيادة ازالة تغير الفم قالوا ويستاك بكل عود الا التمر
 والقصب وامضله لاراك ثم التريتون وان يكون طول شبر في غلط
 المختصر ومن فوائده ما ورد في الحديث انه عليه السلام قال السواك مطهر
 للفم موضة للرب يدواه ابن حزيمة في صحيفته ومنها ما روى في بعض الآثار
 انه مطردة للشیطان مفرجة للبلاد ككة ويكفر الخطيئة وينادي بالحسنة
 ومنها انه يذهب بحفر والبلم ويعشدا لسان ويقوى المعدة ويطيب
 نكهة الفم ويجلو البصر قال الشيخ كالدين بن الهمام ويستحب في خمسة شئ
 اصفر السنن وتغيير الزاينة والقيام من التوراة والقيام الى الصلوة وعند
 الوضوء قال في الكفاية واما وقت يلقى عند الوضوء فذكر في كفاية البيهقي
 والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء وزاد
 الفقهاء انه سنة حاله المضمضة تكبيرة للدعاء وذكر في مبسوط شيخ الاسلام
 ومن السنة حاله المضمضة ان يستاك انه لم يرد هذا ان كان له سواك
 والا اي وان لم يكن له سواك فبالاصبع اعيا لاجل بالاصبع في الخيط
 قال علي رضي الله عنه التشويش بالمسحاة والابهام سواك وروى البيهقي
 وغيره من حديث انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ان السواك الاصابع وتكلم
 فيه وعن عائشة رضي الله عنها قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوم
 يستاك قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه رواه الطبراني
 وقولها يذهب فوم اي اسنانه او لحما ولا تقوم الا اصبع مقام العود
 عند وجوده مجوز بعض الشافعية اصبع الغيرة دون اصبع نفسه
 تحكم بل دليل ويستاك عرضا لا طولا اي مع عرض اسنانه الى هو

رقيقة السواك
 رقيقة السواك

رقيقة السواك
 رقيقة السواك

صول الفم للعكس خشيته الحاق الضرر بالثقة ويبدأ بالجاب
 الايمن من العليا ثم باليسرى ثم باليمن من السفلى ثم باليسرى
 منها ويدلك ظاهر الاستسقاء واطرافها ويبدأ بالسواك ان كان
 يابسا ويغسله عند الاستسقاء وعند فراغ منه ومن الاداب
 ان يبالي في المضضة والاستنشاق وقال في الكفاية والمباغاة
 فيها سنة لكن الظاهر انها مستحبة والمصنف قد اطلق الادب على
 كثير من المستحبات الا ان يكون صائغا فالربا في فيها خشيته الحاق
 الفتا بالصوم والدليل على المباغاة في الاستنشاق حديث لقيط
 ابن صبره قال قلت يا رسول الله اخبرني عن الوضوء قال اسبغ
 الوضوء واخلل اصابعك وبالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائغا
 رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وقيست المضضة على المباغاة
 في المضضة قال بعضهم وهو شيخ الاسلام خواهر زاده هي الغرة
 هي تد الماء في الحلق وقال شمس الائمة الخوا في المباغاة في المضضة
 اخراج الماء من جانب الجان وقال صدد الشهيد هي تكثير الماء حتى
 يملأ الفم والاقول في الخلاصة المضضة استيفاء جميع كفي
 والمباغاة فيها ان يصل الماء الى رأسك خلفه والمباغاة في الاستنشاق
 جذب الماء بالأنف حتى يصل الى منخرم بفتح الميم والخاء وكسرهما
 وبضمهما وتجلس قال في القاموس هو الالف والمزاد به هنا الخشخشة
 قال في الخلاصة وحذا الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والمباغاة فيه
 ان يجاوز المارن ومن الاداب ان يدخل اصبعه الخشخشة في حلقه
 اذ فيه اي يقيها عند السعال قال في فتاوى قاضي خان لم يقل صاحبنا
 ادخال الاصبع في صمغ الاذنين وعن ابي يوسف انه كان يفعل ذلك
 انتهى وهو المأخوذ لحديث الربيع بنت معوذ بن عقراء انها رأت
 النبي صلى الله عليه وسلم قال في مسج رأسه ما اقبل منه ما ادبر وضعت
 واذنيه مرة واحدة وادخل اصبعيه في جري اذنيه رواه ابو داود

والله

واحضر ابغ في الدخول لصفرها ومن الاداب ان يخلل اصبعه اي اصابع
 رجله بخنصر اليسرى ويبدأ من خنصر رجله اليمنى الى ارجلها ومن اجاز
 رجله اليسرى الى خنصرها الى الترتيب ان البدء بالميامن وخنصر اليمنى
 اليمنى الاصابع في اليدين والرجلين وان الازى والثعب باليسرى و
 خنصر اليسرى اليسرى الاصابع في اليدين والرجلين وقال المستور ابن شاذان
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ يدلك اصابع رجله بخنصر روافه
 ماجة ومن الاداب ان يحرك الخاتمة ان كان واسعا مبالغة في الاستسقاء وان
 كان ضيقا لا يدخل الماء تحت بلا كلفة في ظاهر الرواية عن صاحبنا الثلاثة
 لا بد من تحريكها ونزعها ليحصل الاستيعاب وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين
 يقيين هكذا ذكر في المحيط واحترز ظاهر الرواية عن ما روي الحسن عن
 ابي حنيفة وابو سليمان عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز وان لم يحركه ومن
 الاداب ان لا يسرف في الماء ان ينبغي ان يبق في المانها لان ترك الاداب
 لا بأس به والاسراف مكره بل جازع وان كان اي ولو كان المتوضئ على
 شط اي جانب نهر جار لقوله تعالى ولا تبددوا ما روي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه سئل اوفي الوضوء سرف المهرج للاستسقاء والواو لا
 للعطف على مقدما اي تقول هكذا في الوضوء سرف عن عبد الله بن عمرو
 قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذه
 السرف يا سعد قال اوفي الوضوء قال نعم ولو كنت على ضفة نهر جار وضفت
 انهر بالصاد المعجمة مفتوحة ومكسورة وبالفاء جانية ومن الاداب ان
 لا يكثر في الماء بان يقرت بالحد الدهن ويكون التقاطع غير ظاهر بل ينبغي
 ان يكون التقاطع ظاهر ليكون غسلا يقيين في كل مرة من الثلث و
 من الاداب ان يملأ اناؤه بعد الوضوء ثانيا فيساق للعبادة فانه اذا
 تهيأ في ذلك الوقت الذي هو وقت نشاطه ليسهل عليه الوضوء اذا اراد
 بخلافه ما ازال النشاط ولم يكن هيباء فربما يستثقل التوضؤ عند ارادته
 فيثبته النشاط بسبب ذلك فيكون ثباته قطعا لطعم النشاط عن

خنصر اليسرى
 الاصابع

الخشخشة
 الجوز

بصر

عن تشييطه وعونه على العبادة بل عبادة متصلة ومن الاداب التي
 عند تمامها اي تمام الوضوء او فخلوله اي في اثنائه اللهم اجعلني من المتق
 اي كثير التوبة والرجوع عن الذنوب ذا صبر مني واجعلني من المتطهرين
 المتزهدين عن قاذورات الذنوب والمعاصي واوساخها وفيه ترق
 من الرفع الى الكفح واجعلني من عبادك الصالحين الذين خصصتهم الى بالاضافة
 ذاتك الكريم وجعلتهم صالحين لكرامتك لانقين لمشاهدتك في خطية
 قد سلك مع الذين انعمت عليهم وفيه ترق من التخلية الى التخلية و
 اجعلني من الذين لا خوف عليهم اذا خاف الناس ولا هم يحزنون اذا خزن
 الناس وهم الذين امنوا وكانوا يتقون الذين هم اولياء الله وان يقول بعد
 فراغه من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك سبحانك في الاصل مصد ثم صار
 علما للتسبيح وهو التثنية وهو منصوب دائما يفعل لا زلا ضمرا وبحمدك
 في موضع الحال اي التسبيح حامدين لك لانه لا انعامك بالتوفيق لم
 نتك من تسبيحك وعبادتك استهد الله الاله الاله وانت وحدك حال المؤكد
 لما قبلها وكذلك جملة لا شريك لك استغفر لك اطلب منك ان تغفر لي ذنوبي
 واتوب اليك وارجع الى طاعتك عن معصيتك هكذا رواه النساء في عمل
 اليوم والكيلة واشهد ان محمدا عبدا ورسولك وفيه معنى ما رواه
 مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده و
 رسوله ففتح له ابواب الجنة الثانية يدخل من ايها شاء ورواه الترمذي
 وزاد فيه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وقدره
 النسيان ابن النسيان في كتابيهما عمل اليوم والكيلة بلسان صحيح عن ابي
 موسى الاشعري قال اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضأ فسمعت يقول
 يقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي فقلت يا
 بنى الله سمعتك تدعوا بكذا وكذا قال وهل ترك من شئ ترجى من الله
 به فجاب ما يقول بعد فراغه من وضوئه وكلاهما محتمل وكذا في الاذكار

فادخل في باب ما يقول في وضوئه في السجدة

ومن

ومن الاداب ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء سورة انا انزلناه مرة او
 مرتين او ثلثا كثيرا تورث عن السلف وروى في ذلك انا والاباس 2
 الفضائل منها ان من قرأها في الوضوء غفر الله له ذنوب خمسين سنة
 ومن الاداب ان يشرب فضل وضوئه او بعضه قائما او قاعا مستقبلا
 القبلة كذا في الخلاصة وفي السنن من حديث ابي حنيفة قال رايته عليا
 توسأ ففضل كفيه الى ان قال ثم قام فاخذ فضل طهره فشر به وهو قائم
 ثم قال اجبت ان اريكم كيف كان ظهور رسول الله عليه السلام ويقول عقيب
 شربه اللهم اشفني ببشفائك وداويني بدوائك واعصمني اي احفظني
 من الوهل بفتح الواو والهه مصد وهل بكسر الهاء اذا ضعف والامر اض
 عطف خاص على العام والارجاع كذلك لان كل من ضعف وكل وضع مرض و
 لا عكس فيها ويكره الشرب قائما الا هذا في شرب فضل الوضوء وشربه
 زمزم لما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سقيت النبي
 صلعم من زمزم فشر به وهو قائم واقام كراهته قائما فيما عدا هذين فلم ار
 مسلم عن انس عن النبي صلعم انه شرب عن الشرب قائما قال قتادة فقلت
 لانس فما اكل فقال ذلك شر واخبر وروى مسلم ايضا عن ابي هريرة قال
 قال رسول الله صلعم لا يشرب احدكم قائما من شئ فليستقي واجمع
 العلماء على ان هذه الكراهة تنهية لا نهال لا مرطبي لا مرديتي وفي الفتاوى
 المناهية ولا بأس بالشرب قائما ولا بشرط ما شيا وحضر للسافر انه
 وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائما في غير ما تقدم ايضا وكذا الاكل
 اقرا ثابت كبشيه بنت ثابت اخت حسان بنت ثابت قالت دخل علي رسول الله
 صلعم فشر به من زمزمية معلقة قائما فقلت لانيها فقطعته ورواه الترمذي
 وقال حديث حسن صحيح واقا قطعت في القرية لتحطه وتترك به لكونه
 موضع فيه صلعم وعن الترمذي بن سبرة قال اتى علي رضي الله عنه باب الرحمة
 فشر به قائما وقال رايته صلعم ففعل كما رايتهم يفعلون فعلت هذه البخاري
 وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كانا كل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

وكبر الشرب قائما

ولا بأس بالشرب

مطابق ابا بیان المناسبات

مجله
بکمال المستند

فقط قولہ قال
کلمۃ البیان

سخت
از پیچیدگی

عليه الماء لا يستنجى بالماء الا ان يقدر على الماء الجاري وان شئت كانتا اليدين
 ميمسح ذراعيه على الارض ووجبه على الحائط ولا يدع الصلوة وكذا المني
 اذا كان له ابن او اخ وليس له امرج فوجبه له وطلها وليسقط عند النكاح
 وكذا المنيضة اذا لم يكن لها زوج ولها بنت او اخت توصيها وليسقط
 عنها الاستنجاء مقطوع الرجل ان بقي منها شيء وان اقل من ثلث اصابع غسل
 وان قطعت الرجل واليدان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تنسقط الصلوة
 وفي مجموع التوازن لم يمكن الوضوء والتيمم لا يصلي عندهما وعند اب
 يوسف يصلي بالاياء كما في المحبور والمتوضي اذا استنجى ان كان على وجه
 الستة انتقض وضوؤه هذه الطهارة التي ذكرت هي الطهارة الصغرى
 المخصوصة ببعض الاعضاء واما الطهارة الكبرى التامة لجميع الاعضاء
 فهي الاعتكاف وسببه اى سبب وجوبه والمراد بالتسبب هنا الشرط والذ
 فالسبب لو وجبه هو ارادة فعل ما لا يحل الا به على ما قيل بشرط وجوب الغسل
 عند ارادة فعل ما لا يحل الا به احداث شيء منها خروج المني من الذكر والفرج
 الداخل حال كون المني حاصلا بشهوة فانه يجب الغسل بالاجماع بلا خلاف
 بين ائمتنا اما انقطاع عن موضع من الذكر والفرج بشهوة فمختلف فيه
 واعلم ان الغسل انما يجب بالمني اجماعا بقيد من احدهما ان يكون قد
 عن شهوة فلو سال من حمل شيء ثقيل او ضربا وسقوط من علوا يجب
 الغسل عندنا خلافا للشافعي بناء على ان اطلاق الجنابة في اللغة مخصوص
 بحال انبعاثه عن الشهوة والثاني ان يخرج عن العضو الخارج البدن واما
 حكمه كالفرج الخارج والقلعة على قول فادام في قضية الذكر والفرج الذكر
 لا يجب الغسل عندنا خلافا لما لك واما اشتراط وجود الشهوة عند الانقضاء
 من الذكر ايضا فمختلف قال ابو يوسف وجوبها عند شرط وقال ليس
 بشرط حتى ان المحتلم اذا اخذ ذكره اى مسكه حتى سكنت شهوته
 وخروج المني بعد سكون الشهوة يجب عليه الغسل عندهما خلافا لابي
 وكذا لو استمنى بالكف او مثل نظر فانزل فلم ينفصل المني عن مكانه

وتخرج عن الوضوء بوضوئه الا ان يوجبه
 الا اذا كان لا يغسل وجهه الا بوضوئه

شهوة

فانما وضوئه الذكر

شهوة

شهوة

لشهوة امسك ذكره حتى سكنت وكذا لو اغتسل قبل ان يسول
 او ينام ثم سأل منه بقية المني يجب عادة الغسل عندهما خلافا
 له ولو بالاولى انما تم اغتسل فخرج منه مني لا يجب اجماعا واذا عرفت هذا
 ظهر ان فائدة ما قلناه من القيود في عبارة المصنف فتأمل وكذا
 بوجوب الاغتسال الايلاج اى دخالة ذكره من مجامع مثله في احد
 السبيلين القبل او الدبر من الرجل اى الذكر المستتر والمرأة اى المستتر
 من بيان لاحد السبيلين اذا توارت اى غابت الخشقة اى الكرم
 او مقدارها ان كانت مقطوعة في احدهما سواء انزل المني او لم يلج
 فيه ولم ينزل واحد منهما وجب الغسل على الفاعل والمفعول به المكلف
 لما في الصحاحين من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 جلس بين شعبها الا نبع ثم جهدها فقد وجب الغسل انزل او لم ينزل
 وفي مسلم من حديث عائشة رضى الله عنها اذا جلس بين شعبها
 الاربع ومس الختان فيقبل وجب الغسل والترمذي من حديثها اذا اجاب
 الختان الختان وهذا على عادة من اختان النساء وهو مندوب
 واما قوله عليه السلام انما الماء منسوخ بالاجماع واطلاق
 الوجوب في الحديث يشمل الرجل والمرأة واما وجوبه على المفعول به في
 الدبر في القياس احتياط واما عالم يقسه ابو حنيفة على الطهر في القبل
 في يجب الاحتياط لذلك وهذا احتياط في الجواب الغسل فاخذ
 بالاحتياط في الموضعين اما لو اوج في البهية والميتة والصغيرة التي
 لا تجامع مثلها وهي بنت ست مطلقا وبنت سبع او ثمان اذا لم تكن
 عيلة فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصور الشهوة وذكر الجواب
 ان بالايلاج في الصغيرة التي لا تجامع مثلها يجب الغسل ولعل مراده
 ما اذا كانت بنت سبع او ثمان وكانت عيلة ضحكة لان المشتهة التي
 تجامع مثلها هي بنت التسع في الصحيح ومادونها غير مشتهة الا انها
 اذا كانت بنت سبع او ثمان وهي عيلة قريت المحلة الشهوة فاحتياط

شهوة

وجب الغسل على
 الفاعل والمفعول به المكلف

مندوب

واما وجوب
 على المفعول به الذكر

واما البهية

هذا الحيز

في وجود الغسل وهو الاصح اما فيما دونهما فالاصح عدم الوجوب لانه بمنزلة
التبطين والتقييد ومعالجة اليد وكذا يوجب الاحتكاك الحيض وهو
يخرج من رحم بالقة سليمة والمراد انقطاع الحيض فهو شرط وجوب الغسل
عند اعادة ما لا يحل الا به لا بدور الدم وقيل درود الدم بشرط الانقطاع و
الاول اصح حتى قالوا بالواسط وهي حاض ثم ظهرت بحج عليها الغسل ولو
انقطع ثم استلمت لا يجب لان الانقطاع ليس بصفة باقية فلم يوجد شرط وجوب
حال التكليف بخلاف ما اذا حدث او اجنب ثم استلم حيث يجب عليه الحيض
والغسل لان الحدث والجنبان بصفات ثابتتان وقت التكليف بعد الاستلام
فلم يتغير الفرق بين الحيض وبين الحدث والجنب بل بين الانقطاع
وبينهما وكذا يوجب الاحتكاك التنفاس وهو دم يخرج من الرحم عقب
الولادة وهذا يفيد انها لو ولدت ولم تزد ما لا تكون نفساء ولا يجب عليها الغسل
وهو قول ابي يوسف لانه تعلق بالتنفاس ولم يوجد له عند ابي حنيفة
يجب احتياط لان الولادة لا تخلو غالبا عن دم ولو قليلا وفي مثله يقام
السبب مقام السبب ثم وجوب الغسل للصلاة ونحوها عند انقطاع الحيض
والتنفاس ثابت بالاجماع وباشارة التصريح على قراءة يطرهن بالتشديد في
الحيض ودلالة في التنفاس ومن استيقظ في منامه فوجد على فراشه
او ثوبه او خذ بللا وهو اى الحال انه يتذكر الاحتلام فان المسئلة على
اوجهه لانه اما ان يتذكر الاحتلام او لا على كل من التقديرين اما ان يتيقن
كونه منيا او كونه منيا او يمشك فان تذكر الاحتلام ان يتيقن انه مني او
انه مني او يشك فيه فلم يتيقن انه مني امر مذى فعليه الغسل في الحال
التكليف اجماعا لان الاحتلام سبب خروج المنى فيجب عليه وان يتيقن انه
منى لان المنى يرق بالهواء وبجراحة البدن فيصير كالمنى اما اذا لم يتذكر
الاحتلام ويتيقن انه مني او يشك هل هو مني او مني فكذلك يجب عليه
الغسل في هاتين الحالتين ايضا اجماعا للاحتياط وان يتيقن انه منى
فلا غسل عليه في هذه الحالة عند ابي يوسف اذا لم يتذكر الاحتلام وبما اخذ

هذا الحيز

ابن ابي حنيفة وهو القيد وعندهما يجب وهو احوط لما تقدم من
الاحتياط والنوم سبب الاحتال وكمن رؤيا لا يتذكرها الراى فلا يبعد ان احتلم
ونسجه فيجب عليه الغسل والمص منى على قول ابي يوسف ولم يثبت عليه فتوهم
انه جمع عليه على ان الغتوى على قولها وان استيقظ فوجد حاضا حليلا بللا
لا يدعى منى هوام مذى ولم يتذكر حاضا لم يطران كان ذكره مستثرا قبل النوم
فلا غسل عليه لان الانتشار سبب خروج المنى فيجب عليه كان ذكره قبل النوم
سكنا فعليه الغسل للاحتياط المذكور في الخلاف فيه هذا الذي ذكرنا من عدم
وجوب الغسل فيما اذا كان الذكر منتشر انما هو اذا نام قائما او قاعا العظم
في النوم عادة فلم يعارض بسببية الانتشار سبب احتلام على انه هو السبب
وانما يتسبب عنه المنى اما اذا نام مضطجعا ولا اضطجاع سبب الاحتلام والاضطجاع
في النوم الذي هو سبب الاحتلام او يتيقن انه اى الليل الموجود منى عليه
الغسل ايضا اما في يتيقن المنى فظاهره واما في الاضطجاع فلا انه
عارض الانتشار في البيوت فيحكم بسببية الاحتلام فان الليل
منى يرق احتياط وهذا التفصيل المذكور في المحيط والذخيرة
قال سمس لامة الحلو ان هذه مسألة يكثر وقوعها والناس
عنها غافلون وهي تؤيد قولها في وجوب الغسل اذا يتيقن
انه منى ولم يتذكر الاحتلام لان النوم حال دهن وحفلة
شد يلق تقع فيه اشياء ولا يشعر بها فتيقن كونه الليل منيا لا
يكاد يمكن الا باعتبار هورته ورقته وتلك الصورة كثيرا ما تكون
للمنى بسبب بعض الاغذية ونحوها مما يوجب غلبة الرطوبة ورقة
الاخلاق والفضلة وبسبب فعل الحرارة والهواء فوجوب الغسل
هو الوجه وقد اوجبه بالاجماع على المفعول به في الدم مع انه ليس
غالبا في كونه سببا لان الالاجل الاحتياط لكن بقي ثبوت وهو ان المنى
اذا خرج عن شهوة سواء كان في نوم او يقظة فانه لا بد من دقة و
تجاوز عن رأس الذكر ايضا فيكون الليل ليس الا في رأس الذكر وليس في

هذا مسألة يكثر وقوعها

انه ليس بمحي ستماء والنوم محل الانتشار لعيب هضم الغداء وانما
الريح فاجاب الغسل في الصورة المذكورة مستكمل بخلاف وجود الببل على الخد
وتحت لآل الغالب انه متى خرج بدفق وان لم يشعر به على ما قرناه وان
احتلم ولم يخرج منه شئ اى تذكر الاحتلام ولم يربللا لا غسل عليه
اجماعا وفي الجرد او ذوات الترمذ من حديث عائشة رضي الله عنها قالت
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل يجد الببل ولا يذكر احتلاما قال يغتسل
وعن الرجل يرى انه قد احتلم ولا يجد بللا قال لا غسل عليه قالت ام سليم
هل على المرأة ترى ذلك غسل قال نعم ان النساء تنقأن الرجال فلهذا
قال وكذلك المرأة اى ان احتلمت ولم يخرج منها شئ فغسل عليها
ولما في الصحيحين من حديث انس ان ام سليم قالت يا رسول الله
ان الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم
اذا رأت الماء وفي فتاوى قاضى خان المرأة اذا احتلمت ولم يخرج منها المني
حكى عن الفقيه ابي جعفر انه ما لم يخرج المني من الفرج الداخل لا ينزى
الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ شمس المنة الحواشي واليه اشار الحكم
الشهيد في المختصر فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل
لا بد من خروج المني وكذلك في احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها
مخزلة لا يلتصق فيعتل خروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج انما
وقال محمد بن علي الغسل احتياطا قال في التجنيس لان ماءها لا يكون دافقا
كالرجل وانما ينزل من صدرها وبه يفتى بعض المشايخ كصاحب التجنيس
وهو برهان الدين المرغيناني صاحب الهداية كما تقدم عنه في التجنيس
قال الشيخ كالدين بن الهام بعد نقله كلام التجنيس في هذا التعديل
يفيد ان المراد بعد ما خرج في قوله ولم يخرج اثم لم يخرج فعلى هذا
الوجه وجوب الغسل والمراد من رأت في حديث ام سليم رؤية العلم
لارؤية البصر فانها لو رأت الانزال واستيقظت من فورها واحسنت بيده
الببل ثم نامت فما استيقظت حتى جفت فلم تربيعها شيئا لا يسمع بقول

لو لم يسمع بقول

لو لم يسمع بقول

بان لا غسل عليها مع انه لا رؤية بصر بل رؤية علم انتهى اقول هذا لا يفيد
كون الاوجه وجوب الغسل في المسئلة المختلفة فيها وهي ما اذا احتلمت
ووجدت لذة الانزال فلم تربللا ولم يخرج منها المني فان ظاهر الرواية
انها لا يجب عليها الغسل وبه اخذ الحواشي وقاية الخلاصة وهو الصحيح
لحديث ام سليم سواء كانت الرؤية بمعنى البصر او بمعنى العلم فانهم لم تربللا
بعينها ولا علمت خروج وجه اللثم الا ان ادعى ان المراد برأت روي الحكم ولكن
لا دليل له على ذلك فلا يقبل منه وذكر المصنف عن محمد بن ابي حنيفة الغسل
وبه اخذ صاحب التجنيس معلا بما تقدم وهو ليس بقوى اذا اثر
في نزول ماؤها من صدرها غير دافق في وجوب الغسل فان وجوب الغسل
في الاحتلام متعلق بخروج المني من الفرج الداخل كما تعلق في حق الرجل
بمخروجه من رأس الذكر فكما ان الرجل لو انفصل منية عن اتصاله لدفق
والتمتق لا يجب عليه الغسل ما لم يخرج الى ما يحقه حكم التطهير كذلك المرأة
اذا انفصل منها عن صدرها ما لم يخرج الى ما يحقه حكم التطهير لا يجب
عليها الغسل على ان في مسئلتنا لم يعلم انقطاع منيتها عن صدرها وانما
حصل ذلك في النوم واكثر ما يرى في النوم لا تحقق له فكيف يجب
عليها الغسل نعم قال بعضهم لو كانت مستلقية وقت الاحتلام يجب عليها
الغسل لاحتمال الخروج ثم العود فيجب الغسل احتياطا وهو غير بعيد
الا من حيث ان ماءها اذا لم ينزل دفقا بل سيلا لا يلزم اما عدم
الخروج ان لم يكن الفرج في صلب او عدم العود ان كان في صلب فليست
ولو جامع او احتلم وغتسل قبل ان يسول او ينام ثم خرج منه بنية
المني وجب عليه الغسل ثانيا عند اى حنيقة ومحمد بن حنيفة
لا ييوسف وقد قدمناه ولو افاق السكران فوجد منية فغسل
كما في النائم وان وجد منية فغسل عليه بالاتفاق وكذا المني عليه والفرق
على قوله ما بين النائم وبين السكران والمنى عليه ان المني والمذي لا بد
لهما من سبب وقد ظهر سبب المني في النوم وهو الاحتلام تذكره الا ان

ولو افاق السكران

مظنة الاحتلام فيحتمل عليه خلاف السكر والاعاء وان استيقظ الرجل و
 المرأة فوجد عذرا على الفراش والحال ان كل واحد منهما ينكر الاحتلام اي
 لا يتذكره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وجب عليها الغسل
 لاحتمال وجوبه من كل منهما وفي بعضهم ان كان المتني طويلا فغسل الرجل
 لان منيته يندفق فيقع طويلا وان كان مدورا فغسل المرأة لان منيتها
 ليسيل فيقع في بقعة واحدة لكن يقال يحتمل ان يكون الرجل وقت الانزال
 مكثا ورأس الذكر منكسافي تقع منيته في بقعة واحدة وان يمتد
 المرأة بسبب مرور عضو وكفه عليه في التقلب وفي بعضهم ان كان
 ابيض غليظا فمن الرجل وان كان اصفر رقيقا فمن المرأة ويقال عليه ان
 ذلك يختلف باختلاف المزاج والاعذية فلا عبرة به والاحتياط هو
 الاولى وان كان الحديث قد صرح بالفرق المذكور بينهما وهو قوله عليه
 السلام في حديث ام سلمة ما، الرجل غليظا ابيض وما، المرأة رقيقا اصفر
 متفق عليه فذلك باعتبار الغالب وعدم المعارض معي حتى يا شني
 في اليوم مرارا واجد لذة الوقاع اتفقوا انه لا يغسل عليها ولا يحق ان يقيد
 بما اذا لم تنزل فان انزلت وجب الغسل لانه كالاختلام جومعت فيما دون
 الفرج ووصل المتني الى رحمها ادغسل عليه لفقد الابلج والانزال فان
 حبلت منه وجب الغسل لانه دليل الانزال وتظهر فائدته في اعاده ما
 بعد ذلك الجماع الى اغتسلت بسبب اخر كذا قالوا ولا شك انه مبنى
 على وجوب الغسل عليها بمجرد انفصال منيتها الى رحمها وهو خلاف
 الامح الذي هو ظاهر الرواية قال في التاتارخانية وفي ظاهر الرواية لا
 يشترط الخروج من الفرج الداخلي الى الفرج الخارج لوجوب الغسل حتى
 لو انفصل منيتها عن مكانه ولم يخرج عن الفرج الداخلي الى الفرج الخارج
 لا يغسل عليها وفي النصا وهو الامح انه يغتسلت ثم خرج منها متني الزوج
 لا يلزمها اعاده الغسل لانه بمنزلة حمل تحلت به فخرج احتلام او علم كفه
 فلما انفصل المتني عن الصلب شدد ذكره وصلى من غير غسل تحت ثقله

الفرق بين الرجل والمرأة

الاحتلام

في الفرج

الغسل

الغسل بالخروج ايضا كما تقدم صبي ابن عشر جامع امرأة البالغة عليها
 الغسل لوجود موافق الحثقة بعد ترجية الخطأ ولا يغسل على الغافل لان
 الخطاب الا انه يؤمر به تخلفا كما يؤمر بالوضوء والصلوة ولو كان الزوج
 بالغا وان وجبة صغيرة تشترى فاجواب على العكس وذكر صبي لا
 يشتهي بمنزلة الا اصبع وفي وجوب الغسل بادخال الاصبع في القبل
 اوفي الذكر خلافه والاولى ان يجب في القبل اذا قصد الاستمتاع الغلبة
 الشهوة لان الشهوة فيهن غالبية فيقام السبب مقام المسبب وهو الا
 دون الذكر لعدمها وعلى هذا ذكر غير الادعي وذكر المرت وما يضح من
 خشب او غيره بالخروج منه متى ان كان ذكره منتشرا فغسل الغسل
 لوجود الشهوة والافاد لفقد راي في نومه ان يجامع فاستبه ولم ير
 بيلا ثم بعد ساعة خرج منه مذى لا يجلب الغسل وان خرج متني وجب
 احتلم الصبي او الصبية الاحتلام الذي به البلوغ وانزلا على وجه
 الدفق والشهوة لا يجلب الغسل لان الخطأ انما توجه عقيب الانزال فهو
 سابق على الخطأ وكذا اذا حاضت الحيض الذي به البلوغ في الغسل كما
 والله سبحانه اعلم واما فراق الغسل والمضمضة والاستنشاق فكل
 سائر ذلك اي باقية فان محل المضمضة والاستنشاق من جملة البدن و
 ليس السائر بمعنى الجميع كما توهمه كثير من الناس وعند مالك والشافعي
 المضمضة والاستنشاق سنة فيه كافي الوضوء لثاقوله تعالى وان
 كنتم جنبا فاطهروا فانه امر بتطهير جميع البدن الا ان ما قد روي
 الماء اليه حقيقة او حكما للخروج خارج بخلاف الوضوء لان الماء مودبه
 فيه غسل الوجه والمواجهة فيهما مقدمة وعدهما من الفطرة في الحجة
 لا يفي الوجوب لان الفطرة تستعمل بمعنى الدين وعدهما مع ما هو سنة
 اتفاقا لا يعين سنية بما لان القرآن في النظم لا يوجب القرائن في الحكم على
 ان من جملة ذلك الاستنجاء بالماء وقد يكون واجبا اتفاقا في بعض الروايات
 المختار وهو واجب عند الشافعي فلا معارضة في الحديث الدليل فيسلم

وقال بعضهم يغسل في البول
 قال قاضيان والاحوط
 وجوب الغسل

واهمال الماء الى منابة الشعر فمن وان كنف اي ولو كان الشعر
 كثيفا بالاجماع وكذا يفترض ايضا الماء الى اثناء الخفية واثناء الشعر
 من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر متلبدا ولم يصل الماء الى اثنائه لا
 يجوز الغسل لما في الآية من صيغة المبالغة والتكلف والمرأة في الاغتسال كما رخص
 في وجوب تعميم جميع الشعر والبشرة ولكن الشعر المسترسل اي السائل
 من ذوائبها جميع ذواته وهي الخصلة من الشعر عنده موضوع اي
 ساقط عنها في الغسل اذ بلغ الماء اصول شعرها لما في مسلم وغيره من
 حديث ام سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشترى ثيابا
 فانقصه في غسل الجلبة فقال لا انما يكفيك ان تحتشي على رأسك ثلث
 خيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين وفي رواية فانقصه للحيفة
 والكجاجة قال لا الى اخره وفي مسلم انه بلغ عائشة ان عبد الله بن عمرو بن
 العاص كان يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤوسهن فقالت يا
 عجل الان عمر يا امرأتنا اذا اغتسلن ان ينقضن افلا يأمرهن ان يحلقن
 رؤوسهن لقد كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد وما ازيد
 ان افزع على رأسي ثلث فراغات ولا يقال ان هذا معارض للكتاب لان قوله
 مؤدى الكتاب غسل البدن والشعر ليس منه بل متصل به بل متصل به نظر
 الى اصوله فعملنا بمقتضى الاتصال في حق الرجال وبمقتضى الانفصال
 في حق النساء دفعا للحرج اذ لا يمكن من حلقه ولان مواضع الضرورة
 وقد خصت من الآية كداخل العينين فتخص بالحديث ايضا للحرج ولا يجب
 بل ذواتها وفي صلوة البقالي الصحيح انه يجب غسل الذوائب وان جاوزت
 القدمين وفي مبسوط بكر في وجوب الماء الى شعب عظامها
 اختلاف المشايخ وفي الهداية وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح وكذا
 صحيحة غيره وهو الوجه للحصر المذكور في الحديث والحرج وهذا اذا كانت
 مضفوفة فان كانت منقوضة يفترض عليها ايضا الماء الى اثنائها اتفاقا
 لعدم الحرج ثم سقوط غسل المسترسل اذ بلغ الماء اصول الشعر اتماما

الماء يصل

الماء الى اثنائها

بل ذواتها

في حق المرأة بخلاف الرجل لانه لا ضرورة في حقه لا مكان الحلق كذا
 ذكره اي هذا الحكم وهو الفرق بين المرأة والرجل في وجوب تعميم الضفيرة
 وتعميم غنية العقماء وذكر في المحيطان الرجل اذا قصر شعره كما يفعل
 العلويون اي المستبثون الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه وبعضهم
 يحضهم بمن كان من غير فاطمة رضيها والاثراك جمع ترك بعضهم اثناء
 اسم جنس كما العرب وذناهل يجب ايضا الماء الى اثناء الشعر هل يجب عليه
 ايضا الماء الى داخل شعره ام لا عن ابي خنيفة رحمه الله رواية نظرا الى
 العادة والى عدم الضرورة وذكر الصدرا الشهدا تكاى الشان يجب
 ايضا الماء الى اثناء الشعر في حقه لعدم الضرورة ولا احتياط قاله كذا
 وهي شعر الرجل يفترض ايضا الماء الى المسترسل ولم يذكر غير ذلك
 فكان هو الصحيح عملا بمقتضى المبالغة في الآية مع عدم الضرورة المحض
 في حقه ويؤيده ما في السنن عن علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 من ترك موضع شعرة من الجناية لم يغسله فعمل به كذا وكذا من النار
 قال علي فمن ثم عادت رأسي اي شعر رأسي فلا اتركه بل حلقه مخافة ان
 لا يصيبه الماء امرأة اغتسلت هل تتكلف في ايضا الماء الى ثقب القرمط فيه
 ام لا والقرمط بضم التاء واسكان الراء ما يعلق في شحمة الاذن قال اي
 محمد في الاصل وهذا دأب صاحب المحيط يذكر قال ومراده ذلك تتكلف
 فيه اي في ايضا الماء الى ثقب القرمط كما تتكلف في حرايا كحائما كاضيقا
 والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول ان غلب على ظنهم ان الماء لا يدخله الا
 يتكلف تتكلف وان غلب الله وصله لا تتكلف سواء كان القرمط فيه
 ام لا وان انضم الثقب بعد نزول القرمط وصار كحال ان امر عليه الماء يخل
 وان غفل لا فلا بد من امره ولا تتكلف لغير الامر من ادخال عود ونحو
 فان الحرج مدفوع وانما وضع المسئلة في المرأة باعتبار الغالب والاولا
 بينها وبين الرجل وكذا في قوله امرأة اغتسلت وقد كان الشان بقي في
 اطفالها عجيب قد جفم بحر علمه او كذا الوضع لا فرق بين المرأة والرجل

الماء يصل

بوجه الفارها

لان في العجين لزوجه وصادقة تمنع نفوذ الماء قال بعضهم يجوز
 الغسل لانه لا يمنع والاول اظهر ولو بقي البدن الى الوسخ في الاطراف اجاز
 الغسل والوضوء لتولد من البدن ليسوى فيه اى الحكم المذكور
 الملق اى ساكن المدينة والقروي اى ساكن القرية لما قلنا وقال
 بعضهم يجوز الغسل للقروي لان حدثه من التراب والطريق فينفذ
 الماء ولا يجوز للبدن لانه من الودك فلا ينفذ الماء والاول هو الصحيح
 قاله الايوبي وقال الصغار يجب الا يصل الى ما تحتته ان طال النظر وهو
 حسن الا قلنا الذي لم يجز ان اذا اعتسل ولم يدخل الماء داخل الجلة قال
 بعضهم يجوز غسله قال قاضيكا لان خلقه وقال بعضهم لا يجوز وهو
 الاصح لان له حكم الظاهر حتى ان البول اذا نزل اليه انتقض الوضوء
 والمشي اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا هجته الزيلعي في شرة
 الكثر وقاله التواز لا يجزى تركه اى ترك ادخال الماء داخل القلفة قال
 الشيخ كالدين بن الهمام الاصح الاقل للخرج لا لكونه خلقة اقول المخرج غير
 مسلم وكون خلقة لا اثر له فالثاني هو الصحيح للاسرها اظهار وان خرج
 بوله حتى صار في قلفته فعليه الوضوء بالاجماع وان لم اى ولو لم يظهر
 الى خارج القلفة كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان وغيرهما رجل
 اعتسل وبقي بين اسنانه طعاما من خبز او غيره قال بعضهم ان كان رطبا
 على قدر المحضة لا يجوز غسله وان كان قدرا المحضة او اقل يجوز بنيه
 على فساد الصوم بالاول فكان الميم بالنظر اليه حكم الظاهر دون الثاني
 على ما ذكره في خزائن الاكل ان المفيد للصوم ما يزيل يد على مقدار المحضة
 وقدرا المحضة معفو كان له بالنظر اليه حكم الباطن قلنا الخلاصة ان
 كثير المستبين للناظر كما في سقوط السن يجب ايطا الماء وان كان
 قليلا كان عفوا فان كان في طواحن ثقب وفيها شيء يجب ايطا الماء
 اليه وفي الفتاوى في باب التؤن ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء
 في الغسل من الجواز لان الماء شئ لطيف يصل تحته غالبا قاله

اذا غسل
 الاقفا

اسنانه طعام

اوقاف
 الحرة

الخلاصة يعني وقال بعضهم ان كان صلبا مضغاما كذا بحيث
 تدخلت اجزائه وصادقه لزوجه وعلا كذا العجين لا يجوز غسله قل
 او كثر وهو الاصح لا يمنع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والمخرج بخلاف
 الصوم فان في التحرز عن بقائه في الاسنان وسبقه الى الحلق مع الريق
 حرجا وخرج في ان الله في الغسل فافترقا على ان الاكثرين على ان قدس
 المحضة مفيد للصوم والعفو مادونه وذكر في المحيط اذا كان على
 بدن جلد سمك او خبز مضموع قد جف اغتسل او توضأ ولم يصل الماء
 الى ما تحتته لم يجز وكذا الدرن اليابس في الانف لوجوب تعميم الغسل للبدن
 جميعه وهذه الاشياء تمنع لصلابتها وقلة الذخيرة في مسلة الكفا
 بان خلطه واختصت به وبقي من جوده على بدنها والطين والذرك
 اذا بقي على البدن يجزى وضوءهم للضرورة ولان الماء ينفذ تحتها
 وعدم لزوجه وصادقة وعليه القوي المعتبر في جميع ذلك نفوذ
 الماء ووصوله الى البدن واذا كان برجله سقا فغسل فيه الشئ والمهم
 ان كان لا يضره ايطا الماء لا يجوز غسله ووضوءه وان كان يضره يجوز
 اذا مر الماء على ظاهر ذلك وايطا الماء الى داخل الشرة من اليد وكذا
 الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض لان موضعه من جلة البدن وان لم اى
 ولو لم يكن عليه اى على موضع الاستنجاء نجاسة تحققة لان فيه نجاسة
 حكيمية وهو الجناية وكذا تحليل الاصابع من اليدين والرجلين في الغسل
 والوضوء فرض ان كان الاصابع متضمة لا يدخلها الماء بالتحليل غير
 مفتوحة بحيث يدخلها الماء بلا قلفة وان كانت الاصابع مفتوحة
 فهو اى التحليل سنة وقد قلنا وكذا انقاء البشرة اى غسلها باسالة
 الماء عليها والبشرة ظاهرا جلد وبلى الشعر فرض ايضا لصيغة التكلمة في الالة
 ولقوله عليه السلام لا قبلوا الشعر والنقوا البشرة ولقوله عليه السلام
 تحت كل شعرة جناية والجمع حديث واحد ورواه ابو داود من رواية اخي
 هريق لكنه ضعيف والاية كافية في الاستدلال ولو بقي شئ من بدنه

من الحلة

من الحلة

من الحلة

لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وأن قل أي ولو كان ذلك التفتي قليلا
 بقدره واسابع لوجوب استنجاء جميع البدن وشرب الماء بيقوم مقام
 المضمضة إذا كان لا على وجه السنة وبلغ الماء الفم كله والأفلا في واقعة
 الناطق لا يخرج عن الجنابة بالشر يسوا شرب على وجه السنة أو على غير
 وجه السنة ما لم يخرج في الخلاصة وهذا حوط ولو تركها أي ترك
 الاستنشا أوله من أي موضع كان من البدن ناسيا فليست ثم نذكر
 ذلك ثم ضمضم أو ليستنشق أو يغسل الكعبة ويعيد ما صلى أن كان شر
 لعدم صحته وإن كان نقلا فلا لعدم صحة شروعه وستة الغسل إن
 يقدر الوضوء عليه كوضوء الصلوة من غير استنشاء مسح الرأس هو
 الصحيح وظاهر الرواية لا كما روى الحسن أنه لا مسح رأسه لا يغسل
 الرجلين فإنه يؤخر إذا كان قائما في مستنقع الماء أو على تراب بحيث
 يحتاج إلى غسلها بعد ذلك أما لو قام على حجر أو لوح بحيث لا يحتاج إلى
 غسلها مرة أخرى فلا يؤخر غسلها كذا في الهداية وغيرها وإن نزل
 الجناسه الحقيقة كالمشي ونحوه عن بدنه أن كانت أي وجدت على بدنه
 نجاسة ثم يصب الماء على رأسه وسائر جسده ثلثا في الصحيحين
 من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عند فترته ثوب فصب على يديه فغسلهما ثم أدخل يمينه في الأمان
 فأفرغ بها على وجهه ثم غسله لبشماله ثم ضرب لبشماله الأرض فلكها
 د كما استدبلا ثم غسلهما فمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه
 ثم أفرغ على رأسه ثلث حثيات ملأ كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تجرد
 فغسل قدميه فتأولته ثوبا فلم يأخذه فانطلق وهو ينقض يديه
 ثم كيفية الصب قال شمس الأئمة المحلوان فيفيض على منكبيه الأيمن
 ثم بالأيسر ثم بالأيسر وقيل يبدأ بالأيسر ثم بالأيمن ثم بالأيسر وهو
 ظاهر المتن والهداية وغيرها وظاهر الحديث فينبغي التعويل عليه ولو
 انغمس في ماء جاز أن مكث قدر الوضوء والغسل فقد أكل السنة والأفلا

الاستنشا

ثلاثا لا يسر ثلثا ثم طار رأسه و
 سائر جسده وقيل يبدأ بالأيمن

ثم ينبغي عن ذلك المكان الذي اغتسل فيه فيغسل رجله إن كان
 قيامه في مستنقع الماء كما تقدم والحديث يحول عليه ومن سنة الغسل
 أن لا يسرف في الماء وإن لا يقرب الماء في الوضوء وإن لا يستقبل القبلة
 وقت الغسل إن كان عورته مكشوفة وإن كان متزنا فلا بأس به وإن
 يلبس كل أعضائه مبالغة في التطهير في المرة الأولى ليتم الماء اليدين في
 المرتين الأخيرين فذلك في الغسل سنة وليس في رواية عن أبي يوسف
 لخصوص صيغة الظهور وأنه بخلاف الوضوء فإنه يلفظ الغسل وإن يغتسل
 في موضع لا يراه أحد لا احتمال بدو العورة حال الاعتكاف أو اللبس والحديث
 يعلى بن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله يحب المتطهرين
 يجب الحياء والاسترفاد اغتسل أحده فليست ترواه أبو داود وفي القنية
 عليه الغسل وهناك رجال لا يدعه وأن رأوه ويختار ما هو أسوأ والمرأة
 تؤخره يعني أن كانت بين الرجال والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال
 وذكر ابن وهب في نظم بقوله وغسل على شخص ومائة مترق فيأتي
 به في القوم لا يتأخر وليس كالاستنجاء والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال
 تؤخر انتهى فإن أريد بقوله وإن رأوه ويقول لاخر ومائة مترق رؤيته
 ما سوى العورة فلا كلام وإن أريد العورة كما قال البرزاني كشفه إذا
 في الحائض والغسل لا يأتى ثم لا يتم تطهيره بدونه والأغم على الناظر فغير
 مسلم لأن ترك المني مقدم على الغسل المذكور كما تقدم والغسل خلف وهو التمسح
 فلا يجوز كنف العورة عند من لا يجوز نظره إليها لاجلها ولذا نقل البرزاني
 عقيب تلك المسئلة عن الرستقفي أنه قال لا أخفاها إن أراد الكشف
 في الموضوع المعد لذلك مطلقا قال البرزاني وهو الحق بل ذكر في جواز
 الكشف في الخلوة في القنية اختلاف فقال التجرد في بيت الحمام الصغير
 لصغر أزاره ولخلق العانة يأثم وقيل يجوز في المدة اليسيرة وقيل لا بأس
 به وقيل يجوز أن يتجرد للغسل ويجرد زوجته للجماع أيضا إذا كان البيت
 صغيرا مقدار خمسة أذرع أو عشرة وبالحجلة فلا ضرورة في كنف العورة

للغسل عند من لا يجوز نظره اليها لان خلفها بخلاف الختان وضوء
وليستحيان لا يتكلم بكلام قط من كلام الناس او غيره اما كلام الناس
فلما تقدم في الوضوء واما غير من الذكر والدعاء لانه في مص الماء
المستعمل ومحل الاوضار والاقذار وليستحيان مباح بدنه بمبدل بعد
لما روت عائشة قالت كانت للنبي صلعم خرقه يذشف بها بعد الوضوء
رواه الترمذي وهو ضعيف ولكن يجوز العمل بالضعيف في الفضائل
وان يغسل رجله بعد اللبس لا قبله مسارعة الى السرور ان يصله
بسجدة لما تقدم في الوضوء لان فيه الوضوء وزيادة واما النية فليست
بشرط في الوضوء ولا اعتكاف عندنا حتى ان الجنب اذا اغتسل في الماء الحار
او في حوض كبير للتردد لان الصغير يتاخر فيه الخلاف الذي في مسألة
البئر على ما يأتي ان شاء الله تعالى واقام في المطر الشديد وتضرع
واستنشق يخرج من الجنابة بخلاف الدائمة الثالثة استدلو بقوله
صلعم انما الاعمال بالنيات الحديث متفق عليه وهو حديث مشهور
وتقديم انما صحة الاعمال فيفيد ان ما مانية فيه من الاعمال بالصحة
له والاحباب ارحمهم الله اجابوا بان تقديم حكم الاعمال والحكم
الى نيوى وهو الصحة واخرى وهو الثواب وقالوا الثواب مراد به
الاجماع فالو تبقى الصحة مرادة بناء على ان الحكم من قبيل المشرك والعموم
للمشرك او مقتضى ولا عموم له ايضا فاورد عليهم منع كون الحكم
او مقتضى بل هو من المتواطى المسمى بالمطلق فيشمل ما تحته دينويا
واخرى فافلحت اجوا الى التكلف في التقضى عنه وايضا اورد ان هذا هو
الدليل على اشتراط النية في كل العبادات وقد واقتفى على اشتراطها
فيها وانما لصحة لها بدون النية فقد قدرت الصحة فيها فافلحت
المقدر هو الثواب الا ان ما كان المقصود منه هو الثواب فقط كما
العبادات المحضة اذ افات الثواب فيها فصحة له لفقد ما هو المقصود
بخلاف الوضوء فان له جهتين جهة كونه عبادة ومن هذه الكثيرة لان

واما النية
فليست

سواء النية
عبادة

من النية وجهة كونه شرطا لا يشترط فيه كونه عبادة اذ الصلوة
موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة فالحق ان النزاع في طريق الاستدلال
بالحديث لفظي فانه يدل على عدم صحة العبادات بدون النية بالاتفاق
ولا يدل على عدم صحة غيرهما بدونها بالاتفاق وذلك انه لا يجوز ان
يراد من الاعمال جميعها شرعية او غير شرعية لوجود اكثر الاعمال غير
الشرعية بدون النية ولان مراد الاعمال الشريعة جميعها عبادات
ومعاملات لعدم توقف صحة المعاملة على النية بالاتفاق فتعين ان يراد
العبادات او متعلق الثواب والعقاب ووجه فاعلم النزاع الحقيقي وان
الطهارة الحكيمة هي عبادة ليس غير او هي من جملة الافعال العبادية
الطبيعية التي تحقق حثا فان وجد فيها نية القرية كانت عبادة فليست
عليها والا فلا مع تحققها كما في سائر الحركات والسكنات والافعال والتروك التي
لها تحقق في الوجود حثا فان نوى بها قرية اتيب عليها او معصية
سحق العقاب عليها والا فلا ثواب ولا استحقاق عقاب فقالوا هي عبادة
ليس غير لانها انما وجبت بحكم الشرع لله تعالى غير معقولة المعنى لان
المحل للمعنول طاهر حقيقة ليس عليه شئ يقتضي العقل والعادة
عنده فكان ايجاب غسله استعبادا محضا وقتا بل نفس غسل اليد
او بعضه في ذاته من الافعال التي تقتضيها الطبيعة عادة فانه نظافة
ومحسين كليس الثوب ونحوه وايضا في بعض الاحوال يخرج عن
هذه الحقيقة كايضا باخذ الزينة وهو ستر العورة في بعض الاحوال
فكما ان ليس الثواب وستر العورة اذا نوى به القرية يكون عبادة وان
ينويه القرية فالصلوة به صحيحة لوجود حقيقة والشر وطوائع
انما يراد وجودها لا وجودها قصدا فكذلك الوضوء والغسل لا يقال
ستر العورة امر يقتضيه العقل بخلاف الوضوء لان العقل والعادة
ليست يقتضي كشف العورة ولا يستتقي تركه عند موضع نظيف لانه قوله
لو كان منصرفا في بيته مظلم في ليلة مظلمة او في مكان خال آتيا من

فحجوه احد فاعقل والعادة لا يستتبع الكسوف مع ان السنة في
 الصلوة لا زمر بالاتفاق في هذه الحالة مع ان النية ليست بشرط اذا
 ذاك ايضا بل الاجماع فان قيل في اية الوضوء ما يدل على اشتراط النية
 وهو كون الامر بالغسل خرج مخرج الجزاء فيتقيد به فكذلك قيل
 هذه الاعضاء لاجل النية الى الصلوة وكان نظير قوله تعالى ومن
 قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته الاية حيث يشترط التحرير بنية
 الكفارة فكذلك هنا قلنا هذا مسلم فيما كان حكما مستقلا غير بشرط
 لان الشرط يراعى وجوده مطلقا لا وجوده قصدا كما في قوله تعالى
 اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه لا يشترط في السعي
 ان يكون بنية الجمعة اجماعا فكذلك هذا وكان كما اذا قيل اذا دخلت على
 الامير فترتين فانه لو ترتين لا مراح و دخل عليه مترتين لا يلزم
 لكون المقصود الدخول عليه بالترتين وقد حصل وليس المقصود
 ان يكون الترتين لاجل الدخول ليس غير فالاصل ان الدليل لم يعم
 ان شرط الصلوة غسل هو عبادة وادلة النية من الحديث والايات
 كقوله تعالى وما امروا الا لعباد الله مخلصين له الدين انما
 على اشتراط النية في العبادة ولا نزاع فيه لاحد وما ذكره في الفرق
 بين طهارة الماء وبين التيمم لانه ليس نظافة ذات بل صفة فيقال
 فشرطت النية على ما قالوا ويرد عليه انه ليس في الاية الا الامر بغير
 الوجوه والايدي من الصعيد وهو فعل حسبي وقد وجدنا كما
 لو قالوا الملك من دخل على فليستبدل فتبدل شخص اخر ثم دخل
 عليه بتلك الحال فانه يكون ممثلا لانا الشرط يراعى وجوده لا
 قصده كما تقدم بعينه فختلج على ذفر الى دليل كون الشرط فيه سحبا
 هو عبادة وكونه غير نظافة لا يدل على ان الشرط مسح هو عبادة فادله
 من الدليل كما لا بد من الاشارة من دليل كون الشرط عند عبادة
 والله سبحانه اعلم بالصواب ثم قال في الخلاصة ويجزى الوضوء والغسل

بغير النية الا ان الكرخي اشار الى ان الوضوء بغير النية ليس
 الوضوء الذي امر به الشرع واذ لم ينو فقد ساء واخطا وخالف
 السنة وهكذا قال المتقدمون من اصحابنا انه لا يشايء ولا يصير
 مقبلا للوضوء المأمور به والاغتسل على احد عشر وجهها بالاستبراء
 خمسة منها فريضة لتبوتها بالكتاب والاجماع القطعية لاغتسا
 من الحيض والاغتسال من النفاس والاغتسال من التقياء الختانين
 اذا كان مع غيبوبة المحتنفة وغيبوبة في الدبر ملحق به والاغتسال من
 خروج المنى على وجه الدق والشقوق والاغتسال من الاحتلام اذا خرج منه
 اي من الاحتلام ومن سببه او من المحتلم ومن ابتداء النية بالاتقاء
 او اذا خرج منه المذخ ثم اخذ في الاغتسال يوسف وقد تقدم الكل على ذلك
 كله واربع منها سنة احدها غسل يوم الجمعة وعند مالك هو واجب
 لقوله عليه السلام من ادى منكم الجمعة فليغتسل متفق عليه امره وهو الوجوب
 قلنا كان ذلك في الابتداء ثم نسخ على ما جاء عن ابن عباس ان الناس كانوا
 يجتهدون بلبس الصوف وكفو العمل ووسع مسجدهم وذهب بعضهم
 الذي كان يوفى بعضهم بعضا من العرق او ان الامر للندب ويدل عليه
 ما في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله انهم كانوا يغتسلون يوم الجمعة
 اذا دخل عثمان بن عفان فغرض به عمر فقال ما بال رجال يتلغون بعد النداء
 فقال عثمان يا امير المؤمنين ما ردت حين سمعت النداء ان توضأت ثم
 اقبلت فقال عمر الوضوء ايضا لم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا جاء
 احدكم الى الجمعة فليغتسل فلو كان الامر للوجوب ولما اكتفى عثمان بوضوئه
 بالوضوء ولما سكت عمر والصحابة عن الزامه بالغسل ولو وقع لنقل
 قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعت ومن اغتسل فاما
 الغسل افضل رواه الترمذي وصححه ولذا صح صاحب الهداية وغيره ان
 هذه الاربعة مستحبة لاسيما لان الوجوب ما يتراد من الامر كما تقدم
 في قصة عثمان وانه كان ثم نسخ كما ذكر ابن عباس فان كان الامر للندب

والغسل على
 وجهه وجوبا

فلا كلام وان كان للوجوب فاذ الشيخ الوجوب لا يبقى التذبا ايضا
 الا انه قد دل الدليل على الاستحباب وهو قوله عليه السلام ومن اغتسل
 فهو افضل ثم غسل الجمعة للصلاة عند ابي يوسف وهو الاصح وللجمعة عند
 الحسن بن زياد حتى لو لم يصل به يقال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم
 عند الحسن لا عند ابي يوسف والثاني غسل العيدين والاصح انه مستحب
 قياسا على الجمعة لانه يوم اجتماع مثاليها وقد تقدم ان الاصح ان غسلها
 مستحب وكذا الثالث وهو غسل عرفة مستحب ايضا قياسا على الجمعة
 للاجتماع وما روى انه عليه السلام كان يغتسل يوم العيدين والله
 كان يغتسل يوم عرفة فضعيف قال النووي وكذا الرابع وهو الغسل
 عند الاحرام مستحب ايضا وانما ما روى الترمذي وحسنه انه عليه
 السلام لا هاهنا واغتسل فواقعة حال لا تستلزم المواظبة قال للترمذي
 الاستحباب قاله الشيخ كالدين بن الهام ومن الاعتكاف المندوبة الغسل
 لدخول مكة ووقوف من دلفة ودخول مدينة وغسل الميت ولبس
 للحجامة لشبهة الخلاف ولليلة القدر واذا ارادوا للجنون اذا افاق
 والتصق اذا بلغ بالسن والكافر اذا اسلم ولم يكن جنبا وكفى غسل
 واحد للعيد والجمعة اذا اجتمعا كما يكفي لفرضي جماع وحيز واحد
 منها اي من الاحد عشر واجب على الكفاية وهو غسل الميت هكذا
 ذكرهم كلامهم وهو كاجنبى من المجتة لانه غسل خارج عن ذار من كلف
 به فكان كغسل الثوب ونحوه بخلاف غير من الاعتكاف ان الحكم
 بالنظر الى نفس المغتسل ودليل وجوبه الاجماع وقوله عليه السلام
 للذي سقط عن بعيره اغتسلوا بالماء والسدر روياه في تصحيح
 من حديث ابن عباس والامر للوجوب ثم المفهوم من التقسيم ان
 المراد بالواجب الاصطلاحى الذى هو دون الفرض عندنا والظاهر
 من الدلالة انه فرض وقد صرح به ابن الهام والسروحي وغيرهما وهو
 فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقي لان المقصود هو

حو

حق المسلم قد وجد وان تركنا ثم كل من علم به قادر عليه كافي ففرض
 الكفاية ثم قيل سببه حدث حل بالموت لاسترخائه فوق التورم والافاء
 وقال الجرجاني وغيره بخلافه حلت بالنوم كافي سائر الحيوان وطهارة
 بالغسل خاصة لكرامة ولذا يتخير البير لموته فيها ولو وقع فيها بعد الغسل
 لا يتخير ولو حل ميتا قبل غسله وصلى به لا تصح صلاته بخلاف الحية
 قال السروجي في شرح الهداية وقول الجرجاني هو قول العامة وهو انهم
 وواحد منها اي من الاغسل مستحب وهو غسل الكافر وقد تقدم هكذا
 ذكره مطلقا غير مقيد بما اذا كان جنبا او لم يكن شمس الائمة السرخسي
 في شرحه للبسيط وذكر في المحيط ان الكافر اذا اجنبى ثم اسلم الصحيح
 انه يجب عليه الغسل لان الجنابة صفة باقية بعد اسلامه كصفة
 الحنث بخلاف الحيض على ما تقدم لكن قضى خان الاخط وجوب الغسل
 في الفضول كلها **فروع** اذا اجنبت المرأة ثم ادر كها الحيض فان شات
 اغتسلت وان شات لغرت حتى تظهر وكذا الكاظم اذا احتملت او
 جومت فهو بالخيار واجنب اذا اسر الاغتسل الى وقت الصلوة لا ياتى
 ولا بأس للجنين بياحه وياعا واهله قبل ان يغتسل او يتوضأ قال الغسل
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوف على نساء يغتسل واحد متفق عليه ولكن ليس
 الوضوء ان اراده المعاودة لانه انشط عن اي سعيد الحزنى قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا احدى اهلكتم اهلكه ثم اراد ان يعود فليتوضأ
 بينهما وضوء متفق عليه ولا بأس ان يغتسل الرجل والمرأة من انا و
 عن معاودة قالت عائشة كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من
 واحد بي وبينه فيبادرنى فاقول دع لى دع لى قالت وهما جنبان
 رواه مسلم ويكره للجنبى الكحل والشرب ما لم يغتسل يديه وفاه وقال قال
 فان لم يستحب ان يغتسل يديه وفاه اذا اراد ان يأكل او يشرب وان تركه
 فلا بأس به وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان
 جنبا فادان يأكل او يشرب او وضوء للصلاة متفق عليه ولا يجوز



ولا يجوز
 لجنبى قراءة القرآن

والمعج والقول بأنه مات وله سبع وخمسون سنة لا بد من بيان ما هو داود
مات باليهود في شوال سنة سبع وسبعين ومائتين كذا في الخلاصة والمجلد
ويخرج أنه مات في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين والترجيح ببلدة
تسمى رجبية سنة سبع وسبعين ومائتين وولدت سنة سبع ومائتين كذا
في نسخة الشجرة لا استادنا وسيدنا الأمير جمال الدين عطاء الله قدس
والسابق مات بكرة وقيل بالرملة سنة ثلث وثلثمائة وأعلم أنه المصنف
في هذا المختصر والخلاصة لم يذكرنا ربح ولادة لأمه الثالثة بن داود والترجيح
والسابق حتى سنانهم ووافقه صاحب المسند وغيره فإنه لم يظهر
لهم ثم أصحاب الكتب الستة المشهورة بالصالح التتبع البخاري ومسلم
وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاوية في عرفهم عن ابن علقمة
الثقة فاذا قيل رواه الجماعة يراه أنه رواه أصحاب هذه الكتب الستة
والصالح لم يذكر هنا ابن ماجه وهو عبد الله بن محمد بن يزيد القزويني ووجه
بالتحقيق لقبه لا يراه يزيد أصحاب الأئمة الستة ثقة كبير يخرج به ثوب سنة
ثلاث وسبعين ومائتين والدارقطني يفتح الدلائل المهمة بعد هذا القم راء
مخففة مفتوحة وبالقاق المضمومة والطاء الساكنة المهمة وفي أضرم
نوعه نسبة إلى دارقطن بحلة ببغداد وخربت لأنه هو لا صاحب انصاف
علي بن عمر البغدادي الدارقطني انتهى إليه علم الآثار والمعرفة بالعلماء
الرجال مع الصديق وصحة الاعتقاد وعلم الفقه والمعرفة بمذاهب العلماء
والأدب والشعر قبل الحاكم هل رأيت مثله فقال هو لم ير أحد مثله فكيف
مات ببغداد في ذي القعدة سنة ثمانين وثلاثمائة ولد بها سنة
ثمانمائة والحاكم مات ببغداد سنة ثمانين وأربع مائة وولد فيها
سنة ثمانمائة وعشرين وثلاثمائة والبيهقي هو أبو بكر
بن زمانه في الفتوة بلغت تصانيفه الثمانية
صوم الدهر ثلثين سنة يقال له منه على الإمام
ذهب ونشره ولد سنة أربع وثلثين وثلثمائة
بن وأربع مائة ربه في إلهاء الوحدة
يفتح إلهاء وفي آخره قاف من قرية نسا بر

للجذب والحائض والتفاسد وقرأة القرآن لقوله عليه السلام لا تقرء
 الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن ورواه الترمذي وابن ماجة عن ابن
 عمر رضي الله عنهما وفي سنن الداريم عن علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا يجبه أو لا يجنب عن القرأة شيئا ليس الجنبية قال الترمذي حديث حسن
 صحيح وقال الطحاوي يجوز قرأة ما دون الآية وذكر الزاهد انه رواية
 ابن سماعة عن أبي حنيفة وان عليه الاكثر فلذا قال المصنف رحمه الله
 ان يقرأ آية تامة واما على قول الكرخي فلا يجوز وهو الذي اختار
 صاحب الهداية وصاحب الكافي وجماعة لعموم قوله عليه السلام لا تقرء
 الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن والمصنف اختار قول الطحاوي فلذا
 قال وان قرأ ما دون الآية بقصد القرآن او قرأ الفاتحة لا يقصد القرآن
 بل على قصد الدعاء او قرأ الايات التي تشبه الدعاء مثل ربنا اتنا
 في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وكونها علمية
 الدعاء وكذا لو سمع خيرا سارا فقال الحمد لله او خبره فقال ان الله
 وانا اليه راجعون وكذا لو قرأ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه التثنية
 لا على قصد القرآن يجوز اما ما دون الآية فلا لا يعيد بقرأة قارئ
 قال الله تعالى فاقرأ ما تنس من القرآن كما قال عليه السلام لا يقرأ
 الجنب القرآن فكما لا يعيد قارئنا بما دون الآية في حق جواز الصلوة
 حتى لا تصح به الصلوة كذا لا يعيد قارئنا في حق الحرمة على الجنب والحائض
 كذا قاله الشيخ كالدين بن الهمام وعلى هذا تكون من في قوله شيئا
 من القرآن ببيان لا تبعيضية وينبغي ان تقتيد الآية بالقصيرة
 التي ما دونها مقدار ثلث ايات قصار فانه اذا قرأ مقدار سورة
 الكورتية قارئنا وان كان ما دون آية حتى جازت به الصلوة واما ما
 على وجه الدعاء والتثنية فلا لا ليس بقرآن لان الاعمال بالنيات
 والالفاظ محقة فتعتبر النية وكذا لو قرأ ذلك في الصلوة بنية
 الدعاء والتثنية لا تصح به الصلوة ثم قيل بقرأة ما دون الآية ولو على

في سورة البقرة
 في سورة البقرة



وجه الدعاء والتثنية وقيل لا يكره وهو الصحيح له في الخلاصة واما
 قرأة هؤلاء الدعاء القنوت فلا يكره في ظاهر مذهب أصحابنا لانه ليس
 بقرآن على انه تعدد ان القرآن لا يكره على قصد الدعاء والتثنية وغيره
 اولى وعن محمد رواية شاذة انه يكره لما روى عن أبي بن كعب ربه
 انه كتب اللهم انا نستعينك الى اخره واللهم اهديني فيمن هديت الى
 اخره في مصحف سورتين ذكر في القنية واهل العراق يسمونها السورتين
 وقال عبد الله بن داود من لم يقرأ بالسورتين لا يصلي خلفه ذكره
 الشيخ في شرح الهداية والصحيح الاول للجماع على انه ليس من
 القرآن ولا يكره التمجيد والحناف والحنابلة بالقرآن لانه لا يعذب
 قارئنا ولذا لا تجوز به الصلوة وان كانت لا تقصد به على ما يأتي ان شاء
 الله تعالى وكذا لا يكره التعليم من هؤلاء للصبيان وغيرهم حرفا
 اى كلمة مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول الطحاوي لا يكره اذا علم
 نصف آية مع القطع بينهما والمصنف اختار قوله في الاول وهذا
 على قول الكرخي ولا يظهر له وجه وكذا اى وكما لا يجوز للجنب والحائض
 والتفاسد قرأة القرآن لا يجوز لهم كتابة القرآن لان فيه مسهم له و
 هو حرام وكان ينبغي ان يذكر هذه المسئلة بعد ذكر حرمة المسح و
 ذكر في الجامع الصغير المنسوب الى قاضي خان لا بأس للجنب والحائض
 ان يكتبوا القرآن والصحيحة او التوح على الارض او الوسادة عند أبي
 يوسف خلافا للحمد لانه ليس فيه من القرآن ولذا قيل المكروه من المكتوب
 لا موضع المباح ذكره الامام الترمذي وينبغي ان يفضل فان كان المكتوب
 الصحيح بان وضع عليها ما يحول بينها وبين يديه يؤخذ بقول أبي يوسف
 لانه لم يمس المكتوب ولا الكتاب ولا يقول محمد لانه لم يمس المكتوب
 فقد مس الكتاب ولا يجوز لهم الحائض والحنابلة
 من المصحف الا بقلادة وكذا كل ما فيه آية تامة من لوح او درع ونحو
 ذلك لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهذا لانه وان قيل ان المراكمة

في سورة البقرة
 في سورة البقرة

في سورة البقرة
 في سورة البقرة

في سورة البقرة
 في سورة البقرة

اللوح المحفوظ الملائكة لكن ظاهر منع غير الظاهر من مس القرآن لانه
 سبق لدخ القرآن بان معظم مصان عن غير المطهرين فيقيم منه وجوب
 تقطعه وصيانته عن مس من ليس بمطهر وهذا على تقدير عود الضمير
 الى الكتاب كما هو الظاهر اما على تقدير عوده الى القرآن فلا استحالة ويكون
 خبر اريد به انتهى ولا يصح ان يكون نهيا لان الجملة وقعت صفة والجملة
 الواقعة صفة لا تكون طلبية وفي الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من خدم ان لا يمس القرآن الا طاهر رواه ابو داود والترمذي عن عمار
 ابن ياسر ولا يجوز لهم ايضا الخذ وهم فيه سورة من القرآن هذا بناء على
 عادتهم فانهم كانوا يكتبون على دراهم سورة الاخلاص والاحكام كذلك
 اذا كان عليه اية تامة فلا يتناول الا بصرة وكذلك لا يجوز مس المصحف
 لا بغلقه والدرهم لا بصرة للحديث ايضا لما تقدم من الدليل لانه غير ظاهر
 هذا يعني جواز الاخذ بالغلاف اذا كان الغلاف غير مشترى غير محبوس
 مشدود بصلته الى بعض مشتق من التثنية وهي العجبة وان كانت
 الغلاف مشترى لا يجوز الاخذ به ولا مسه قال في الهداية هو الصحيح يعني
 ان الغلاف ما يكون متجافا لا يكون متصلا به لا تصاريفها للصحة
 وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في فتح القولين فقد تعارض
 الصحيح والذي اخذناه عن المشايخ انه اذا تعارض اما ما معتبر ان
 في الصحيح فقال احدهما الصحيح كذا وقال الاخر الصحيح كذا في الاخذ بقول
 من قال الصحيح اولى من الاخذ بقول من قال الصحيح لان الصحيح مقابلة
 الفاسد والصحيح مقابلة الصحيح فقد وافق من قال الصحيح قال الصحيح
 على انه صحيح اولى من الاخذ بما هو عند احدهما فاسد فعلى هذا الاخذ
 بقول صاحب الهداية وهو ما ذكره المصنف من ان الغلاف الذي يجوز
 مسه والاخذ به هو الجلد المتفصل غير المشترك اولى بقول صاحب المحيط
 انه هو المشترك لانه احوط والحريطة احق من الغلاف في ان لا يكون
 اخذ المصحف بها لوجوب ما للدين فان اخذ المصحف بكم فلا بأس به

وقد ايسر قال الصحيح فلهذا ذلك
 الاخر فاسد فالأخذ بما اتفقوا عليه

اي بالاخذ عند تحلف رواية لوجود الحائل وفي المحيط قل بعض
 مشايخنا يكون الحائل من المصحف بالكم وعامتهم على انه لا يكون انتهى
 وهذا يناسب ما اختاره من الجواز مع الحائل وان كان متصلا
 كما في الجملة المشتركة وكرهه بعض مشايخنا قال صاحب الهداية ويكون
 بالكم هو الصحيح وهو يناسب ما اختاره من عدم الجواز مع الحائل
 المتصل كالجلد المشترك لان الثوب تبع له اي للماس ولذا لو بسطت
 على نجاسة وسجد عليه لا يجوز ولو حلف لا يجلس على الارض فجلس
 على ثيابه وهو لا بأس بها جئت ولكن يظهر بين مس الجلد المشترك وبين
 المس بالكم فرق وهو ان المتشرك لا يمس بالكم لا يسمى متشركا
 ولا لغة مجازا في الاخذ بالجلد المشترك فانه يسمى متشركا لشدته
 اتصاله به ومجازا في الجلوس على الارض فانه العرف ليس من جلس
 على ثيابه من غير خضوع وخوف جالس على الارض وذكر في الجامع الصغير
 لا بأس بدفع المصحف واللوحة الى الصبيان لانهم لا يطلبون بالظواهر
 وان امروا بها تخلفوا واعتقادا في الهداية لان في المتع تصحيح
 حفظ القرآن وفي الامر بالتصحيح جرح بهم هذا هو الصحيح انتهى واحترز
 بالصحيح عما ذكر في الاسلام في الجامع الصغير من مشايخنا من كره
 تعليم الصبي بان يدفع اليه مصحفا ولو ح عليه كلام الله تعالى وقول
 المصنف والاحوط ان يأخذ بكم ويدفعه لا تعلق له بما قبله لان
 كلام الجامع الصغير في المدفوع اليه وهو الصبي انه لا يكون دفع الباطل
 المصحف واللوحة اليه لافي مس الدافع وعدمه فان المس بالكم قد تقدم
 حكمه سواء كان لاجل الدفع الى الصبي او لغيره ويكره ايضا للحديث
 ونحوه من تفسير القرآن وكتبه الفقيه وكتبه السنن لانها لا تخلو
 عن ايات وهذا التعليل يمنع من شروع الخواص في الخلوصة وكذا
 كتب الاحاديث والفقه عندهما والاصح انه لا يكون عند في حنيضة انتهى
 ووجه قول في حنيضة انه لا يسمى باسما للقران لان ما فيها منه بمنزلة

في مس الجلد المشترك
 بالكم لا بأس به

وذكرنا في
 المصحف لا بأس به

لتابع فكان كالوثق شد خراجا فيه معصفا وركب فوقه في السفر
 وان اخذه اى التفسير وكتبه الفقه بكنه لا بأس به لان فيه ضرورة
 لتكرار الحاجة الى اخذه زيادة على الحاجة الى اخذ المصحف لان القرآن
 يقر حفظا في الغالب بخلاف التفسير والفقه وهذا الفرق انما
 يحتاج اليه على قول من كره من القرآن بالكم ولا تكرر قراءة القرآن
 لمحدث ظاهرا اى على ظهره لئلا يحفظ بالاجماع وروى صاحب السنن
 عن علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن
 ويأكل مع العلم وكان لا يجبهه او لا يجزئه عن قراءة القرآن شيئا ليس
 الجناية اما الجنب اذا غسل يده وقلبه فروي عن ابن خزيمة انه لا بأس
 ان يمس القرآن او يقرأه قال نجم الدين الزاهد ورايت جوابا شتيا
 بنجم الائمة البخاري في الفتوى انه لا بأس به انتهى والصحيح انه
 لا يجوز له المس والقرأة لبقاء الجناية لا تها لتجوز ثبوتها ولا زوالها
 كالحديث ويكره قراءة التوراة والانجيل والزبور للجنب قال في الفتاوى
 ولا ينبغي للجنب والحائض ان يقرأ التوراة والانجيل والزبور لان
 الكل كلام الله تعالى في الخلاصة كذا روى عن محمد والطحاوي لا يسمي
 هذه الرواية قال صاحب الخلاصة وبه يفتى فقوله به يفتى يظهر
 منه انه يفتى بقول الطحاوي المشير الى عدم الكراهة لكن الصحيح
 الكراهة لان ما يدل منه بعض غير معين وما لم يبدل غالب
 وهو واجب التعظيم والصون واذا اجتمع الحرم والمباح غلب الحرم
 وقال عليه السلام دع ما يريبك الى ما يريبك وهذا ظهر فساد
 قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم من التوراة والانجيل من النجاسة
 فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى لم يخبر بانهم يذلوها عن اخرها
 وكونه منسوخا لا يخرجها عن كونه كلام الله تعالى كالايات المنسوخة
 من القرآن واذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي ان يغسل يده وقلبه
 ثم يأكل ويشرب ويكره من غير غسل لان سورته مستعمل وكذا ما اذا

هذا ما اجبت اذا
 غسل يده وقلبه فروي
 اجماع لا بأس به

ويكره قراءة التوراة

به وشرب الماء المستعمل مكره لا زلة النجاسة الحكيمية به وحمل المأكل
 على المشروب وقال قاضيان يستحب له ولا بأس بتركه والا فلا
 وقد قيل انه يورث الفقر وهذا بخلاف الحائض لان سورته لا يصير
 مستعملا ما لم تطلب بالاغتسال ويكره كتابة القرآن واسماء الله تعالى
 على المصلى اى السجادة وكذا على الحاريب والجدران وما يفرش لانه
 يقرض لانتها ويكره دخول المخرج اى الخلا وفي اصبعه خاتم فيه
 شئ من القرآن واسماء الله تعالى لما فيه من ترك التعظيم وقيل لا يكره
 ان جعل قصده الى باطن الكف ولو كان ما فيه شئ من القرآن او من
 اسمائه تعالى في جيبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفا في شئ والتجوز
 اولى وكذا اى وكما لا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن ولا
 لا يجوز لهم دخول المسجد لغرض ضرورة سواء دخلوا للجلوس فيه او
 للعبور اى المرور لقوله عليه السلام حين كانت بيوت الصحابة
 شارعة في المسجد وجهوا هذه البيوت عن المسجد فاقى لا اهل المسجد
 للحائض وللجنب رواه ابو داود من حديث جسر و ابن ماجه و
 البخاري تاريخه الكبير قال الخطابي منعوا هذا الحديث وقالوا افلت
 مجهول قال المنذرى فيمحاكمه نظر فان افلتا بن خليفة ويقال فليت
 ابن خليفة العمري ويقال الذهلي كنية ابو حنيفة الحديث في الكوفيين
 روى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد وقال ابن حنبل ما رى به
 بأسا وحكى البخاري انه سمع من جسر وقال الدارقطني صالح و
 قال العمري جسر تابعية ثقة وهي جسر بنت دجاجة بكسر الدال
 وقال التناقي يجوز لهم الدخول للعبور والحجة عليه ما روي ولا
 حجة له في قوله تعالى ولا جنب الا عابري سبيل على معنى لا تقربوا
 الصلوة وانتم سكارى ولا خال كونكم جنبا الا عابري سبيل لا تقتدي
 المواضع مجاز لا دليل عليه وهو خلاف الأصل ومفهومه المخالف في الا
 عابري سبيل لا يصلح دليلا لانه مختلف فيه فعندنا ليس بحجة كيف

ويكره كتابة
 القرآن

لا يجوز لهم
 دخول المسجد

ولو كان في جيبه
 او ملفوفا في شئ

وسبب النزول ينافي ارادة المجاز وهو ما روى ان عبد الرحمن
ابن عوف صنع طعاما وشرايا ودعا نورا من اصحاب رسول الله صلى
حين كانت الحز مباحة فاكلوا وشربوا فلما ثملوا جاء وقت صلوة
قدموا احدهم ليصلي بهم فقرأ اعبد ما تعبدون وانتم عابدون ما عبد
فزلت الاية فعلم ان السبب بنفس الصلوة لا موضع اخر حتى يراه عنه
والمعنى ولا تقر بوا الصلوة حال كونكم جنبيا غير مغتسلين في حال من
الاحوال حتى تغتسلوا لاحال كونكم عابري سبيل اي مسافرين فاستثنى
من التيمم عن الصلوة بلا اغتسال حال السفر ثم بين حكم حال السفر بقوله
وان كنتم مرضى او على سفر الاية فاوجب التيمم وابعاح الصلوة بلا اغتسال
اذا لم يجدوا ماء وبالحجة والاستدلال بالاية محتمل فكانت مشتركة للآلة
والحديث نقص في المنع على سبيل العموم فوجب العمل بعمومه واذا احتلم في المسجد
تيمم للخروج اذا لم يحف من لص او غيره لعدم الضرورة وان خاف الخبيث
مع التيمم للضرورة فان الضرورة تبطل المحظورات ولكن لا يصح ولا يقرأ
لعدم الضرورة في ذلك **فروع** تكرر قراءة القرآن والذكر والثناء في الحج
والمغتسل والحائض وعند تعذر الاكتم في الحمام لان الماء المستعمل طاهر عنده
وفي الخلاصة ولا يقرأ في الحج والمغتسل والحائض الا حرفا عرفا وفي الحمام
انما يكره اذا قرأ جهره فان قرأ في نفسه لا بأس به هو المختار وكذا التمجيد
والتسبيح وكذا لا يقرأ اذا كانت عورة مكشوفة او امرأة هناك تغتسل
مكتوفة او في الحمام احد مكشوف فان لم يكن فلا بأس به وفي فتاوى
قاض خان ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس
بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع
صوته لا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتكبير وان رفع صوته بذلك
سيأتى ببقية هذا البحث عند الكلام على القراءة ان شاء الله تعالى **فصل**
في التيمم ذكرنا نسبة ما تقدم من مسئلة الاحتلام في المسح والتيمم
له وان كان الاولي ان يقدم بحث المياه عليه لانها الاله الموضوع والغسل

في التيمم
فراها الحكم

فصل
في التيمم

وهو في اللغة القصد وفي الشرع القصد الى الصعيد والتطهر به على وجه
مخصوص والاصل فيه قوله تعالى لم يجدوا ماء فتميموا صعيدا طيبا الاية
وما روى عن ابي ذر انه كان يغرب في ابله وتصيبه الحجارة فخير النبي
صلى فقال له الصعيد الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين
فاذا وجد فليمسحه بترته رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن
صحيح وفي رواية للترمذي طهور للمسلم والباقي بحاله ويغرب اي يبعد
للتيمم ركن وشرط لا بد من معرفتها التوقف الاثبات به كذا ما في امر الشرع
ببقين عليه اما ركنه فضرته بضرته للوجه وضرة للذراعين ولما
احتمل لفظ الذراعين عدم تناول الكفين قال يعقوب الدينوري المرفعين
لقوله عليه السلام التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفعين
رواه الحاكم والدارقطني من حديث عثمان بن محمد الا غلطى الحارث بن
عبد الله عنه عليه السلام وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يجزاه وقال الدارقطني
رجالهم نقار وقال ابن الجوزي عثمان مستحكم فيمرود وما ورد في حديث
عثمان بن يسار انه عليه السلام قال له انما يكفيك ان تقول بيديك هكذا
ثم ضرب بيديه الارض ضربة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه
محول على ان المراد بالكفين الذراعان اطلاقا لاسم الجوز على الكل والمراد
هما مع التيمم وذلك لان اكثر عمل الامة على ما قلنا خلافا لمن زعم ان المرفعين
المسح الى الكوعين فقط ولم يزد في الضربة واحدة تكفي للوجه والكفين
ولمن زعم انه ثلاث ضربات وصورة اي صفة التيمم على الوجه المستقر ان
يضرب يديه على الارض او على ما هو من جنس الارض كما سيأتى ان شاء الله
تعالى فينفضهما بان يضرب جانبيه يديه على الارض احدهما بالترربة او
مرتين وقيل الاول عن محمد والثاني عن ابي يوسف والمقصود الضرب حتى
يتناثر التراب ويمسح بهما وجهه مستوعبا ثم يضرب ضربة اخرى فينفضهما
ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من رؤس الاصابع الى المرفعين
بان يمسح بطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى

في التيمم
مهم صور

الى المرفقين ثم يمسح باطن كفه اليسرى باطن ذراعه اليمنى الى الرسغ
 ويمر باطن يده اليمنى على ظاهر ابرام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى
 كذلك كذا في الكفاية ناقلا عن زاذ الفقهاء انه الاحوط قال حافظ الدين
 اللزاري لو مسح بكل الكف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكره المصولات
 اذ ما ذكرنا من الصفة ولو مسح بصبع او اصبعين لا يجوز كما في مسح
 الخف والراس واقل ما يجزئ تلك اصابع ثم الضربة من جملة التيمم حتى لو
 ضرب يديه فقل ان يمسح بها وجهه احدث لا يجوز كذا ذكره السيد الامام
 ابو شيعة لظاهر الحديث التيمم ضربة للوجه الى اخره فقد ادى ببعض التيمم ثم
 احدث فينقضه كما ينقض الكل وصاد كما حصل الحدث في خلال الوضوء
 بنقضه كما ينقض الكل والامام السجاني على انه يجوز كنه ملاء كفيه بالوضوء
 ثم احدث ثم استعمله فانه يجوز وعليه مشي قاضي خان في فتاويه والاول
 حوط واستيعاب العضوين المسح ولجبا في فرض عند الكرخ في ظاهر
 الرواية واي هو ظاهر الرواية عن اصحابنا حتى لو ترك شيئا قليلا ثم لم
 يمسه يده من مواضع التيمم لا يجزئ التيمم كافي الوضوء وروى الحسن بن
 زياد عن اصحابنا المذكور في عاقبة الكتب ان رواية الحسن عن ابي حنيفة
 فقط ان الاستيعاب ليس بواجب حتى لو ترك اقل من الربع من الوجه
 او من اليدين بلا مسح يجزئ التيمم لان الاستيعاب في المسح ليس
 بشرط كافي الراس والخف وفي نظم الزندوستي قد ابدى عفووا
 زاد لم يجز وعلى هذه الرواية فنزع الخاتم والسوار وتخليل الاصابع لا
 وعلى تلك الرواية الاولى يجب نزع الخاتم وسوار المرأة وتخليل الاصابع
 وينبغي ان يحاط بان يأخذ الرواية الاولى فيستوعب استيعابا
 تاما فانها هي الصحيحة فانه وان كان مسح الكف قام مقام الغسل عند
 تعذره والاستيعاب بوجبه وما قام مقام غيره يراعى في صفة ذلك
 الغير وشروطه لاصفة نفسه وشروطه بخلاف مسح الخف لانه لم يقم
 مقام الغسل بل بسقطه الغسل مع عدم الضرورة رخصته ابتداء التيمم قال

وقال في الكفاية ومسح العذار شرط على ملكي عن اصحابنا والناس
 عنه غافلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحجابين فوق العينين
 لا يجوز وروى عن محمد بن ابراهيم انه لا يمسح الا بيمينه لا بيمينه
 اشتراط الاستيعاب وهو الظاهر من مراد المصنف وان يكون بناء على
 ما ذكره الزندوستي ومن هو مقطوع اليدين من المرفقين اذا تيمم يمسح
 موضع القطع وهو طرف عظم العنق لانه من المرفق اذا المرفق نهائية
 كل من عظمي الساعد والعنق وفي الوضوء يجب غسله واما شرطه اي
 شرط التيمم فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا لغيره فيقول انه
 خلف عن الوضوء فلا يخالف في وصفه ونحن فرقنا بان في التيمم دلالة
 على النية من حيث المعنى فانه ينبغي عن القصد والاصل ان يعتبر
 في الاسماء الشرعية ما ينبغي عنه من المعنى فيجب ان يعتبر في التيمم
 ما ينبغي عنه من معنى القصد وذلك هو النية وبان التراب ليس
 كلمة من حيث انه خلق للتطهير فلا يصير للتطهير الا بالاقصد فلو
 اصاب التراب وجهه ويديه او قصد تقليم الغير لا يكون متيمما ما لم
 ينو التطهير مطلقا او لقرينة مقصودة تصح منه حالا ولا تصح الا بالاقصد
 ولا يشترط تعيين كونه للحدث واللجاجة ومحوها في الصحيح خلافا لما قاله
 ابو بكر الرازي انه لا يشترط ذلك لان التيمم لكل بصفة واحدة فلا يميز
 الا بالتعيين وجه الصحيح ما تقدم ان المقصود وقوع طهارة لقربة
 مقصودة الى اخره وقد وجد في الكل فلا يفتقر الى التعيين وكذلك طلب
 الماء بشرط اذا غلب على ظنه احظن من احتاج الى الطهارة ان هناك في
 المكان الذي هو فيه ماء لقوله تعالى فامجدوا ماء عطفا على عدم الوجوب
 على الشرط والغالب كالمحقق من غلب على ظنه وجود الماء فهو الواجب
 له فلا يجوز له التيمم حتى تزول غلبة ظن الوجود بعدم الوجود بعد
 الطلب فيشرط الطلب اذا غلب على ظنه ان هناك ماء او كان في العمل
 لان وجود الماء غالب فيها وان لم يغلب على ظنه هو واخير برأى بالماء

والاستيعاب
 على ما ذكره

والوضوء يجزئ
 على ما ذكره

مسح التيمم

مسح التيمم
 للحدث او الجنب

انه موجود فحق حصل من هذه الامور الثلاثة وجب الطلب
للماء بالاجماع فيطلبه يميناً ويساراً قدر غلوة وهي ثلث ما ينقطع
الحاسب مائة وقيل قدر مئة سهم ولا يلزمه ان يطلبه مقدار ميل
من كل جانب للزور القصر اما بخصوصه ان سارت ورفقتا وهم
جميعاً ان انظروا وليس شرط في الخبر ان يكون مكلفاً علماً والاذل
بذمه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من الديانات وانما
الخلافة في وجوب الطلب وعدمه فيما لم يغلب على ظنه ان هذا
ماء ولم يخبر به ممن خبره ملازم او كان في الغلوات في العرث هكذا
وقع في التسخ باو والوجب الواو اذا الكون في الغلوات ليس قسم
عدم غلبة الظن بل لا بد من اجتماعه مع فليتا مرفح عندنا لا يجب
الطلب خلاف الشافعي فانه يقول يجب الطلب ولا يجوز التيمم قبله
وان لم يحصل ليل غلبة وجود الماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء ولا
يقال ما وجدنا لا بعد مطلب ونحن لانعم هذه القضية الاخير لان
لفظ وجد وما وجد قد اطلق على الله سبحانه تعالى انا وجدناه صابراً
وما وجدنا الاكثرهم من عهد مع احتمال معنى الطلب في حقه عز وجل
ولو اخبرنا شاعلم بعدم الماء عند غلبة الظن ويحويها جاز التيمم
بالخلاف لان خبر الواحد العدل حجة في الديانات لشمول الانعام
له ايضا بخلاف الشهادة وكذا من شرطه يخرج عن استعمال الماء فان
ان شروط التيمم خمسة النية والمسح والصعيد وكونه طاهراً والعذر
وهو العجز عن السبغ استعمال الماء حقيقة او حكماً و زاد بعضهم الاسلام
والنية تجري عنه لان المراد منها ما تقدم وهو نية القرينة المقصودة
حالا وهي لا تصور من غير المسح والدليل على كون العجز شرطاً عبادة
الاية ودلالة الثقات قوله تعالى وان كنتم مرضى يدي بعبادة على ان المرض
شرط وبالله على بقية الاعذار فانها امامته او فوقه في الجرح المذبح
على سبيل التأكيد بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج حتى ان المريض

ولو اوجبه
ان

مهم ان
شرطه

مهم ان المريض
اذا خاف زيارته

اذا خاف زيادة المرض بسبب الوضوء او بالتحرك او باستعمال الماء
او خاف بقاء البر من المرض بسبب ذلك حاز له التيمم ويعرف ذلك
اقاب غلبة الظن عن اماره او تجرته او بخبر طبيب فاذق مسلم غير
ظاهر الضيق وقيل عدالته شرط وقال الشافعي لا يباح له التيمم بخبر
خوف الاذدياد والابطاء ما لم يخف تلف نفس او عضو ويرده ظاهر
النص حيث اطلق المرض ولو ان سبب الاية الخرج ما ليس فيه حرج كما
يجزى المريض مسيحاً ولو لم يلزم منه ضرر ما الا ان قوله تعالى ما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج دل على ان المراد من المرض ما فيه حرج وذلك
يصدق بما قلنا فيق ما ليس كذلك غير مراد ولذلك ذكر الاستسكان في
شرحه فقال جنب على جميع جسده جراحة او على اكثر اى اكثر جراحه
جراحة او به جدي يضم الجرح وفتحها مع فتح الدال فانه يسمي والاصل
فيه ان عندنا لا يجمع بين الفصل والتيمم بل يعتبر الاكثر فان كان الاكثر
مخرجاً او مقروحاً او يضره الماء بوجه من الوجوه تيمم ولا يجب غسل التيمم
الذي لا جراحة به وان كان لا يتضرر باستعمال الماء مع التيمم لاجل الجرح
كما هو مذهب الشافعي لئلا يجمع الاصل والخلف لان الطهارة لا تجزى
في احداهما فلا فائدة في الاخر وكذلك اذا كان على اعضاء الوضوء كلها
او على اكثرها جراحة تيمم ولا يجب غسل الصحيح والتيمم لاجل الجرح وان
كان على اقله اى اقل بدنه او اعضاء وضوءه جراحة واكثر اى اكثر
البدن او اعضاء الوضوء صحيح فانه يغسل الموضع الصحيح ويمسح على الجرح
ان لم يضره اى الجرح المسح وان كان يضره المسح على نفس الجراحة يمسحها
بعضاً به ويمسح فوق العضامة على ما يأتي ان شاء الله تعالى ثم اكثره
في اعضاء الوضوء قيل يقتبر من حيث العدد حتى لو كانت الجراحة في راس
ووجهه ولم تكن رجله يباح له التيمم سواء كان الاكثر من الاعضاء
الجرحية صحيحاً او جريحاً وعلى عكسه لا يباح وقيل يقتبر اكثره في الاعضاء
حتى لا يباح التيمم ما لم يكن الاكثر من كل عضو جريحاً ولو كان الصحيح

مسألة ولو كان
متساويين

في الجرح من البدن أو أعضاء الوضوء متساويين فالأحوط وجوب
غسل الصحيح والمسح الجرح كذا في الفتاوى واجنب الصحيح في المص
الخاص بغلبة طه عن التجربة الصحيحة ان اغتسل ان يقتله البرد او
يمرضه تيمم عند ابي حنيفة خلافا لما قالوا انها يقولون ان تحقق هذه
الحالة في المص نادرا فلا يعتبر لان تيسر الماء الحار في المص غالب وله
ان العجز قد ثبت في حقه حقيقة فيعتبر كما اذا علم الماء في المص حقيقة
حيث يجوز التيمم ولم يعتبر كون وجود الماء فيه هو الغالب لان الغالب
لا يعارض الحقيقة وكذا الجواب قد تيسر الماء الحار في المص غالب لان
الكلام في تحقق تيممه عليه بعد القدرة عليه وعلى ثبوت الفتاوى
قال مشايخنا الايباح المقيم ان يتيمم في عرف ديارنا لان اجرام الحكم يعطو
بعد الخروج فيمكنه ان يدخل ويغسل بعد الخروج بالعسرة اقول فيه
انما في مال الغير وهو غائب لا يباح لبشر الضمان عند ضرورة لا تدفع
الآية ولم توجد وفيه تقرير العرض للطن بالذات الذي هو اشد
من طعن السكستيا في الزمان الذي غلب فيه التيمم وعدم الرغبة في
الخبر وسوء الظن بالصادق لكثرة الكاذبين في موضع قد من الله
الجواد الكريم سبحانه على عباده بان يصير يد يجعل عليهم من حرج فذلك دور
الامام الاكظم ما اذق نظره وما استدفكره ولا امر ما جعل العلماء الفقهاء
على قوله في العبادات مطلقا وهو الواقع باستقراء ما لم يكن عنه رواية
كقول المخالف كما في طهارة الماء المستعمل والتيمم فقط عند عدم غير
نبينا التمر وان كان الجنب الصحيح الخائف من المرض بالبر خارج
المص ظرف في موضع الخبر وليس بفتنه الخبر اذا لا يقال يخرج المص
يتيمم بالاتفاق لعدم تيسر الماء الحار غالباً وان خرج من المص ونحو
مسافر او محبطين او غير مريد للسفر او خرج من قرية يريد الذهاب الى
اخرى يجوز له التيمم لا مطلقا بل ان كان بينه وبين الماء نحو الميل في
الفتاوى وانما قال نحو ولم يقل ميل لان الميل مما يعرف بغلبة الظن بالتحقق

فلا

في ناسب ان يؤتى معه بما يدل على التقريب ولا هل هذا قال او ان
من ميل تأكيذا وتقربا لان يكون الميل متيقنا فكذلك في مثل ان بين
وبين الماء نحو ميل او اقل لا يتيمم وانما يجوز له التيمم اذا كان فلتان بين
وبين الماء نحو الميل واكثر كذا في الكفاية والتقدير بالميل هو المختار
في حق المسافر وقال الفقيه ابو جعفر اجمع اصحابنا على انه يجوز للمسافر
ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز
وان خاف خروج الوقت فلا يجوز للمقيم ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء
ميل ولا شيء في الزيادة عن ابي يوسف وابي حنيفة وعن محمد بن يعقوب
اذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه محمد بن الفضل وعبد
الكرخي اذا خرج المقيم من المص او السواء للاحتياط والاحتياط
ان كان في موضع ليسمع صوت هل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع
فهو بعيد به اخذ اكثر المشايخ واذا كان هذا في المقيم فما ظنك
في المسافر كذا في فتاوى قاضي خان وقال الحسن بن زياد ان كان الماء
امام يعتبر ميلان وان كان يمينه او يسره او خلفا فيلزم والميل
اربعة الاف خطوة وفسره ابن شجاع بثلاثة الاف وخمسة اذ ذبح الى
اربعة الاف ثم الذراع اربع عشرون اصبعاً معتبرها والاصبع ست
شعيرات معتدلات معتبرتها وقيل في تفسيره غير ذلك وعن ابي
يوسف لو كان بحال بحيث لو ذهب الى الماء وتوقفاً ذهب القافلة
وتغيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم وهو حسن جداً كذا في الزخوة
وهو اي الميل ثلث الفرجح على جميع الاقوال ولا فرق بين الحديث و
الجنب سواء خرج من المص او القرية جنباً او جنباً بعد الخروج
السبب هو ارادة ملائحة الا بالظهور على ما تقدم ولا فرق في ذلك
بين تقدم الحديث وتأخره حتى لو كان قادراً على استعمال الماء فلم
ليستعمله حتى زالت قدرته جاز له التيمم فلم يكفر حتى يخرج جاز له
بالصوم وقت الحديث على احد الاشياء الثلاثة لم يكفر

مسألة ولو كان
متساويين

وإن كان معه
في رجليه شيء

حتى يخرج منه التكفير بالصوم وكان القادر على القيام لم يصل
حتى يخرج من صلواته بالعود وبالأغصان لم يقره على الركوع و
السجود واما في ذلك كثر وان كان معه اي المسافر في رحله
اي في اثارة وامتنعه فنيته وتيمم وصلى ثم تذكر ان معصاة في
اي وقت تلك الصلوة التي صلها لم يعد الى الصلاة عاده تلك
الصلوة عند اب خيفة ومخلة فالذي يوسف فانه يقول يلزم
اعادتها لانه واجد لها ومقصر فان متاع المسافر مظنة للماء غاليا
فكان عليه ان يطليه فصار كما لو كان في رحله ثوب فنيته وقد
عرفنا ان في ذلك الكفر رتبة فنيته وكفر بالصوم حيث لا يجوز لها
انه لا تكليف بل قدرة ولا قدرة بل علم ولا علم مع الدنيا ولا تسلية
كون الرجل مظنة للماء يمنع التيمم بل الغالب انما هو حمل الماء لصورة
الشرب وهو مفقود في حق غير الشرب بخلاف الثوب فان رحله
معد لوضعه مع سائر الامتعة على انه قد قيل ان مدله الثوب
على الخلاف ايضا وكذا مسألة التكفير قيل انها على الخلاف والفرق
على تقدير الاتفاق لان المراد من الوجود في الكفاية الملك حتى
لو عرض عليه رتبة كان له ان لا يقبل ويكفر بالصوم والمراد بالوجود
هنا القدرة حتى لو عرض عليه الماء لم يجز له التيمم وبالنسبة الى
القدرة فافترقا والخلاف فيما اذا وضع الماء بنفسه او وضعه غيره
بامر فلو وضعه غيره بغير امر وهو لا يعلم جاز تيممه اتفاقا وعند
محمد في غير رواية الاصول انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء في
على ظهره او معلقا على عنقه او موضوعا بين يديه او مقدم اكار
مركوبه او مؤخره وهو سائق لم يجز تيممه اجماعا بخلاف ما لو كان
في مقدمه وهو سائق او في مؤخره وهو راكب او في احداهما وهو
قائد فانه على الخلاف ولو ظن ان الماء قد قضي لم يجز تيممه بالان
كذا في الخلاصة وان تذكر ان الماء في رحله وقد تيمم وصلى ان

يوسف

مهم وهذا هو

مع بعد خروج الوقت لم يعد في قولهم جميعا هذا مخالف لما ذكر
في الهداية وغيرها ان تذكر في الوقت وبعده سواء واذا تيمم المسافر
وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن ان هناك ماء اجزاء ما قبل
وكذا لو كان على شط نهر او جيب بئر ولم يعلم به وعن ابي هذير
روايتان وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يبتعد رفيقه
الماء اذ كان غالب ظنه انه اذا سأل له يعطيه وان تيمم قبل ان يبتعد
فصلى ثم سأل فاعطى لمزمه الاعادة وهذا على اما ان يغلب على ظنه
الاعطاء او المنع او استويا وعلى كل تقدير اما ان يسأل او يتيمم
ويصلى من غير سؤال فاذا سأل فاما ان يعطى او يمنع واذا منع
قبل الصلوة فاما ان يسأل بعدها ولا وعلى كلا التقديرين فاما
ان يعطى او لا واذا تيمم وصلى فاما ان يسأل بعد الصلوة او لا وعلى
كلا التقديرين فاما ان يعطى او لا فالاقسام سبعة وعشرون اما
ان تيمم وصلى بلا سؤال ثم سأل فاعطى او اعطى بلا سؤال فانه لو
تضمنه الاعادة على كل تقدير اما في ظن الاعطاء فظاهر واما في غيره
فلزوال الشك وظهور خطأ الظن وان سأل له منع جازت صلواته
سواء كان السوال قبلها او بعدها لانه قد تحقق العجز من الابتداء
ولا فائدة في الاعطاء بعدها بعد المنع قبلها واما اذا تيمم وصلى من
غير سؤال ولم يسأل بعد ليتبين له الحال فعلى قول ابي خيفة
صلاته صحيحة في الوجوه كلها قال في الهداية لانه لا يلزمه الطلب
من ملك الغير وقال لا يجزيه لان الماء مبذول عادة انتهى والوجه
هو التفصيل كما قال ابو نصر الصفا فانه انما يجب السوال في غير موضع
عنه الماء فانه حج يتحقق ما قاله من انه مبذول عادة وانه فكونه
مبذولا عادة في كل موضع ظاهر المنع على ما يشهد به كل من عاين
الاستفار فينبغي ان يجب الطلب ولا يصح الصلوة بدونه فيما اذا
ظن الاعطاء لظهور دليله ما دون ما اذا ظن عدمه ككونه موضع

غرة الماء اما اذا اشك في موضع غرة الماء او ظن المنع في غيره فاما
 لا احتياط في قوله ما والتوسعة في قوله لان في السؤال لا وقوله من
 قال لاذن في سؤال ما يحتاج اليه ممنوع واستدل بالبراءة صلى الله عليه
 وسلم قد سال بعض حوايج من غير مستدك لانه صلى الله عليه وسلم
 كان اولي بالمؤمنين من انفسهم فلا يقاس غيره عليه لانه اذا سال
 افترض على المسؤول البذل ولا كذلك غيره لكن عدم وجوب الطلب
 من الرقيق بنسبه صاحب الهداية وصاحب الايضاح الى ابي حنيفة
 كما تقدم واما شمس لائمة في المبسوط فاما لنسبه الى حسن بن
 زياد فقال وان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يشاله الا على قول
 الحسن بن زياد فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض الحرج وربما
 يوفق بان الحسن رواد عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية واخذ
 هو به فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتبر صاحب الهداية الايضاح
 برواية الحسن بكونها انسب بمنهجا في حنيفة في عدم اعتبار
 القلة بالغير وفي اعتبار البحر للحال والله سبحانه اعلم وان كان
 لا يعطيه رفيقه الماء الا باليمن فلا يخلوا اما ان يكون قادر على
 الثمن او لا فان لم يكن له ثمن يبيع بالاجماع لعدم القدر وان كان
 معه مال زيادة بالنصيب على الحال او بالرفع على النعت اى زاد
 على ما يحتاج اليه في الزاد ونحوه لنفسه ومن تلزمه نقضه بنية
 وكذا لا يخفى ينظر ان باع الماء بمثل القيمة في ذلك الموضع قاله في الخلا
 والاولى ما قاله قاضي خان انه يعتبر قيمة الماء في اقرب الموضع من
 الموضع الذي يعثر فيه وجود الماء وذلك لان اعتبار القيمة هناك
 عسير وفيه حرج وهو مدفوع او باع بغيره ليسير لا يجوز له التيمم
 لانه قادر وان باع بغيره فالحش تيمم للحرج لان تلف الماء كتلف
 النفس لانه شقيقها والغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تفوق
 المقومين وقدره في العروض بالزيادة على نصف درهم

مصدق الغبن الفاحش

والنصف ليسير والماء من جملة العروض وقال بعضهم وعنه
 قاض خان الى ابي حنيفة الغبن الفاحش تضعيفا لثمن بان
 يبيع ما ليسا ويعدرها بدلهين وقيل الغبن الفاحش ان
 يبيع ما ليسا ويعدرها بدلهين ونصف في الوضوء وبدلهين
 في الجنابة والاول اوفق لدفع الحرج وعن ابي نصر الصفارات
 المسافر اذا كان في موضع غرة الماء فالأفضل له ان يسأل من
 رفيقه الماء لازالة البتة وان لم يسأل التيمم وصلى اجزا ذلك
 لان الغالب المنع وان كان في موضع لا يقرب الماء فيه ولا يستنجى بها
 لا يجزئ ذلك قبل الطلب كافي العمادات لانه مبذول عادة وهذا
 ما قدمنا انه لا يجوز رجل مع ماء زرع في ثفة والحال انه قد
 رخص رأس الزاء وهو مجلد للعطية اى لاجل الاهداء والاشفا
 الخاطيا لشفاء به لما روى انه عليه السلام قال ما زرعتم شاة
 لما شرب له رواء الدار قطنى والحاكم لا يجوز له التيمم للتدرة على
 استعمال الماء المطهر ولو هو به لا خروجه اليه لا يجوز له التيمم
 عندنا خلافا للشافعى فيما اذا ذهب لغيره لثبوت القدر على
 استعماله بواسطة الرجوع عندنا خلافا له على ما بين دليله في
 كتاب الهبة كذا ذكره في المحيط قال قاض خان بعد ما ذكر قوله ان
 الحيلة في ذلك ان يسهل في غيره وليس الا ان هذا ليس صحيحا
 فانه لو راي مع غيره ماء يبيعه به على الثمن او بغيره ليسير
 الشراء ولا يجوز له ان يتيمم فاذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له
 التيمم انتهى وهو الفقه بعينه لكن الحيلة الصحيحة ان يخط
 به ماء ورد ونحوه حتى يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا او لا به
 على وجه ينقطع به الرجوع وان لم يكن معه ولو ونحوه مما يمكن
 اخراج الماء به ولو منديل او رداء بكسر الراء مع الماء على رجل
 يجب عليه ان ليسا لرفيقه ذلك ام لا ثم اجاب بان لا يجب السؤال

مصدق الغبن الفاحش

مصدق وان لم يكن له رياء

وهكذا أطلق في الخلاصة ويتبعني ان يكون قول ابي حنيفة خاسما قالوا
 لا تثبت القعدة في الملوكة بالبذل والاباحة بخلاف المأخوذ في القعدة
 فيه بالاباحة لا بها الغالب فيه ومع هذا الوسال فقال الله صاحب الولد
 والرشاء انتظر حتى استقي او حتى اصلي وادفع اليك ونحو ذلك من
 الوعد فعند ابي حنيفة ينتظر استحياءا الى اخر الوقت فان خاف فوت
 الوقت يتم وصلي لما تقدم انه لا تثبت به القعدة ولو صلى ولم ينتظر
 صح ايضا عنده لكونه الانتظار استحياءا عن ابي يوسف ومحمد ينتظر وجوبا
 وان خاف فوت الوقت لان عندهما تثبت القعدة بالاباحة في غير الماء
 ايضا وكذا الخلاف في العاري اذا اراد الصلوة ومع رفيقه ثوب فقال
 له انتظر حتى اصلي وادفعه اليك ونحو ذلك فعنده ينتظر استحياءا بالماء
 يخرج الوقت وعندهما وجوب مطلقا واجمعوا على انه في الماء ينتظر الى
 لو قال له انتظر حتى تعشوا ونحوه ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينتظر
 اجماعا وان فات اعدا لو فات الوقت لان القعدة تثبت بالاباحة في الماء
 اجماعا ومن لم يجد ماء الاسود الحار او البغل الذي اقمه انا ان يتوضا به
 ويتم تعارض الادلة في نجاسة وطهارته فلا تزول طهارته الثابتة له
 قبل ذلك بيقين ولا يزول الحدث الثابت بيقين فيضم اليه التيمم
 لحدث بيقين على ما عرف في الاصول وانهما قد مر جانبا في الوضوء فان
 عنده لا بد ان يقدر الوضوء لانه يلزم التيمم عند وجود ماء واجب
 الاستعمال قلنا ان كان مطهرا فالتييمم لغو تقدم او تأخر والا فالتيمم
 معتبر في الحالين ولو تيمم وصلي ثم توضا بالمشكوك واعاد تلك الصلوة
 صحت وكذا لو عكس الخروج عن العهدة بيقين باحدهما ومن لم يجد
 الاسود الفرس او البغل الذي اقمه زمكة فغن ابي حنيفة في حكمه
 روايتان بل اربع روايات نقلها في الكفاية عن المحيط في رواية
 هو مشكوك فيجب ضم التيمم اليه لتعارض الادلة في حله وحرمة و
 رواية وهي رواية الحسن عنه هو مكروه بمناية لحله فان لم يكن

مطلوب وان خاف فوت الوقت

الاسود الحار
والبغل

عنده وفي رواية قال احتيايا ان يتوضا بغيره وهي رواية التلخيص
 وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصحيح عدد وهو قولهما انه طاهر مطهر
 من غير كراهة اما عندهما فلا يما كحل اللحم واما عنده فلا حرمة
 لحمه ليست لنجاسة بل لكرامته لكونه اله المهاد فلا تؤثري سؤره
 خبثا كما في الادعي والعبي من المصكون لم يذكر هذه الرواية مع انها
 هي المشهورة في الكتب المعتمدة ومن لم يجد الا نبيذ التمر وهو ماء الق
 فيه تمر وظهرت خلواته ولونه فيه ولم تزل رقة ولم يشهد فعد بغيره
 يتوضا به ولا يتييم وكذا يغتسل في الاصح حديث ابي قزاعة عن ابي زيد عن
 عبد الله بن مسعود انه صلح قال له ليلة ائمت ما في ادواتك قال
 نبيذ تمر قال تمر طيبة وماء طهور اخرجه ابو داود والترمذي و
 ابن ماجه وفي رواية الترمذي فتوضا منه ورواه ابن ابي شيبة مطولا
 وفيه هل معك من وضوء قلت لا قال فاني ادواتك قلت نبيذ تمر قال
 تمر حلوة وماء طيبة ثم توضا واما الصلوة لا يقال ابو زيد مجرب ورواه
 فزانة قيل راستد بن كيسان اقول انما نقول انما ابو زيد قد ذكر
 القاضي ابو بكر بن العربي في شرح الترمذي انه هو في عمر بن حريث روى
 عنه راستد بن كيسان العباسي كوفي وابودوق وهذا يخرج به عن ابي
 واما ابو فزارة فقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الامم في تحريمه
 نظرا فانه روى هذا الحديث عن ابي فزارة جماعة فمن هل العلم مثل شيخنا
 وشريك والنجاشي ابن مليح واسراخيل وقيس بن الربيع وقال ابن عدي
 ابو فزارة روى هذا الحديث واسمه راستد بن كيسان وكذا قال الدارقطني
 وما روى عن ابن مسعود انه سئل عن ليلة الجن فقال ما شهدنا من
 احد معارض عما في ابن ابي شيبة انه كان معه وروى ابو حفص ابن
 شاهين انه قال كنت مع النبي صلح والاشياث مقدم على النبي وعند
 ابي يوسف يتييم ولا يتوضا به وفي الرواية المرجوع اليها عن ابي حنيفة
 وعليها الفتوى لان الحديث واضح لكن اية التيمم ناسخة نه اذهي مدينة

مطلوب ان يتييم

وقد نصيبين كان قبل التيمم ثلث سنين ومعهنم آية التيمم نقل الحكم
عند عدم وجود الماء المطلق من الوضوء الى التيمم ونبيذ التيمم ليس
مطلقا فلا يعتبر وجوده ما غلب من التيمم لان صاحب اكام المرجح في استكمال
الحاجات ذكر ان ظاهر الحديث الواردة وفادة الجن كانت مستمرة
وذكرتها مرة في بقيق الفرق حضرها ابن مسعود مع مرتين بكثرة مرة
دابعة خارج المدينة حصريا الذين بن العوام وعند مجيئهم بينه ما لما
ذكرنا انفا ان ليلة الجن كانت بالمدينة ايضا فلا يقطع بالكنس فوجب
الاحتياط ومن لم يجد الا عصير العنب لا يتوضأ به بالجماع وكذا سائر
الاشربة سوى نبيذ التيمم لغيره عدم جواز التوضي به خاصة فان
الوضوء بنبيذ التيمم ورد على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره جنب
وحيد الماء في المسجد ولم يجز في غيره وليس معه احد يأتية به تيمم
لحبل الدخول ودخل فان لم يصل الماء بان لم يجز له الاستقاء او بالجماع
اخر تيمم للصلوة ثانيا ان اراد الصلوة لان نية الصلوة شرط لصحة
التيمم للصلوة ولم ينوه لها ولو كان قد نواه لها في هذه الصورة لم يصح
ايضا لعدم تحقق الجن عن الماء وقت التيمم بالنظر الى الصلوة وانما
لدخول المسجد ضرورة ان لما الماء الا فيه ولا يجوز دخوله جنبا فهو
عاجز بالنظر الى الدخول وكذا لو تيمم المحدث ونحوه لمس المصحف او تيمم
الجنب او بمن معه لقراءة القرآن عند عدم الماء اولا حقيقة الحكم
لا يجوز به الصلوة وانما قل عند عدم الماء لئلا يتوهم التيمم عند كون
الماء في المسجد ليس غير فانح لا يجوز التيمم لمس المصحف ولا القراءة
القرآن لما قلناه عدم جواز الصلوة والحاصل ان الصلوة لا تجوز الا
بتيمم نوى لها او لقربة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا تصح بد
الطهارة فخرج بقربة مقصودة التيمم لمس المصحف او لدخول المسجد
او للخروج منه او لزيادة القبر او للادان او للدائمة لانها ليست بقربة
مقصودة بل وسائر ما خرج بقولنا يعقل فيها معنى العبادة تيمم الجنب

جنب وجدا الماء
المسجد

وكذا التيمم
لمس المصحف

وحي

ومحوى لقراءة القرآن فانها قربة مقصودة لكن لا يعقل فيها وتيمم
الكافر لا سلاما فانه لا يجوز الصلوة بخلافه لابي يوسف بخلافه
سجدة التلاوة وصلوة الجنان وصلوة النافلة لذات التيمم لاجلها
فانه يصلح بذلك التيمم المكتوبا ايضا لانها قربة مقصودة الى اخر
اما في صلوة النافلة فظاهر وانما في سجدة التلاوة وصلوة الجنان
فلان المراد بالقربة المقصودة ما شرع ابتداء تقربا الى الله تعالى
من غير ان يكون تبعا لامر اخر وهما كذلك وما ذكر في الاصول ان
سجدة التلاوة ليست قربة مقصودة المراد بها انها ليست مقصودة
لذاتها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع المحقق لموافقة اهل
الايمان ومخالفة اهل الطغيان وهو غير مختص بنية السجود
بل يحصل بالركوع ايضا فينبغي منابه فان قيل يصح التيمم بنية الطهارة
وهي ليست بعبادة مقصودة قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرعت
لاياحتها فكانت نيتها نية اياها الصلوة ولو تيمم الصلوة الجنان
اجزاء ان يصلح به المكتوبة وقد قدمناه ولو تيمم تعليم الغير لا يجوز
به الصلوة وذكر الفقيه ابو جعفر رواية عن ابي حنيفة انه يجوز
والمعتبر هو الاول لما تقدم في التواء ولو مسح وجهه وذراعيه برأيه
به التيمم يجوز الصلوة به ووجهه انه بمنزلة نية الطهارة رجل
وحده ماء وهو لا يعلم به تيمم وصلح ان كان وضع الماء في الرجل
بنفسه او وضعه غيره بامره فنسيه فهو على الخلاف الذي ذكرنا
وان كان قد وضع الماء غيره بغير امره لا يعيد بالاتفاق وقد تقدم
واقامة مسألة العار اذا نسي ثوبا في المتاع من المشايخ من قال هو
على الخلاف المذكور انه تصح صلوة عندهما عند ابي يوسف
ومنهم من قال لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لما قدمنا من الفرق
وعن محمد انه قال لا يجوز ولو تيمم وهو على شرط وهو لا يعلم بالماء
فهو على الخلاف الذي ذكرنا فعدوها يجوز وعند ابي يوسف لا يجوز

الصلوة الجنان

مطالع
سنة اماري

في رواية لزيادة تقصيره وعقلته وعنده رواية اخرى ان يكون كونه
لم يتقنه له به علم بخلاف الذي في رحله ولو كفر عن اليمين بالصوم في
ملكه رقية تصلح للعتق او ثياب لكسوة عشرة مساكين او طعاما
منسبه الى نسبي المذكور من الرقية والتمسك والطعام والصحيح ان لا يكون
لما قد مناه من الفرق وهذه المسائل محلها هناك وليس يجب ان يؤخر الصلوة
الى اخر الوقت اذا كان يرجى وجود الماء فيه ليؤديه بها بحمل الطهارة
ولو لم يفعل ويستمح وصلح جاز لانه اذا ما بحسب قدرته الموجودة عند
التعداد سببها وهو ما قبل به الاداء ثم ينبغي له ان لا يفرط في التأخير
حتى لا تقع الصلوة في وقت مكروه فيكون في ادائها خلل ونقصا و
الصلوة بالتيتم عند عدم الماء لا حلل فيها ولا نقصان ولو تم قبل دخول
الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي بناء على ان التيمم طهارة فله ودية
عنده مطلقة عندنا ان التراب طهور حال عدم الماء بالحديث الصحيح
وهو قوله عليه السلام الصعيد الطيب طهور المسلم وفي رواية وضوء
المسلم وقوله عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا وطهورا واذا كان
طهورا تبقى طهارتها الى وجود ما ينالها بطهارة الماء ولا شك ان
كل خلف يعمل على الاصل عند عدمه كالتكفير بالصوم عند عدمه الرقية
واخونها وقد استدلل بعض الشافعية بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
الاية فان ظاهرها المنع من الوضوء والتيمم الا عند القيام الى الصلوة
والقبلة اليها كونه بعد دخول الوقت فخرج جواز الوضوء قبل الوقت
بدليل وبقي التيمم وهذا بناء على مذهبهم من الاستدلال بمفهوم الشرط
وهو فاسد عندنا على ما عرف في الاصول على انه لو كان حجة لعجزوا
عن دليل يعارضه في جواز تقديم الوضوء وكذا الخلاف بيننا وبينه
في جواز ما يكفي للوضوء او الغسل ولكن يخالف على نفسه اودائه
وكوكبا العطش ان استعماله يجوز لها التيمم لانه مشغول بجأبه
والمشغول بها كالمعدوم بالنظر الى الطهارة لان الحرج مدفوع المحجوس

ولو كفر عن اليمين

ولو كفر عن اليمين
دخول الوقت

في خلاف
وكوكبا

المحجوس
فواجب

في السجدة اذا منع عن الطهارة بالماء يصلي بالتيمم ويعيد وقال ابو يوسف
لا يعيد قيد السجدة اما باعتبار الغالب او لا كشاة الى كونه في المرفقات
محل الخلاف ما اذا كان محجوسا في المصرا ما لو كان محجوسا في موضع في
الصلوة فانه لا يعيد بالاتفاق وكذا في المبسوط اما اذا جلس في موضع
في المصرا فعند اب يوسف لا يعيد لانه على من استعمال الماء فضا كما في
من عذقه ومخومه وهما يقولان المنع فيه ليس من قبل صاحب الحق وهو
ليس بغالب في المصرا فيعيد بخلاف الصلوة لان الجبر والاعتداء غالب
فيها فالامر بالاعادة يؤدي الى الحرج ونجده في الخوف فان من قبل صاحب
الحق اذا منع فيه ليس من العذر ومخومه هكذا ذكر في المنظومة و
غيرها وقال في الخلاصة المحجوس في السجدة اذا كان في موضع غطيف ولا يجد
الماء اذا كان خارج المصرا قال ابو حنيفة يصلي بالتيمم وان كان في المصرا
لا يصلي ثم رجع وقال يصلي ثم يعيد وهو قولها وهذا يعيد وفاقا لمؤيد
على الاعادة والاسيرة دار الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة يستتم صلاته
بالايمان ثم يعيد اذا قدر هكذا في الخلاصة وفتاوى قلبي خان وهو يعيد
الاتفاق وليس على عدم الاعادة على المحجوس في الصلوة حيث كان السبب
غلبة الاعتداء فان غلبة الاعتداء على السير في ايدي الكفار اظهر ولزم
الحرج اشد ولو منع المحجوس من التيمم ايضا عند حاجته فيؤخر الصلوة و
لا يصلي بلا طهارة لانها معصية لم تبح بحال وقال لا يصلي ثم يعيد اذا قدر
واجمعوا على ان الماشي يصلي وهو مشي وكذا الساج لا يصلي وهو يسبح
وكذا لا يصلي وهو يقابل لان العمل الكثير منافي للصلوة فلا تقم معه
بخلاف الماشي للوضوء بعد سبق الحدث لانه متخير فلا يصل حتى لو ادى
شيئا من الادكان وهو مشي فسدت الماشي اذا كان لمصلحة الصلوة
ينافي الاداء لا التحمية وعن اب يوسف الجواز حال المشي بالايام عند
الخوف وهو قول الامة الثلاثة لقوله تعالى فارجلوا او كنوا اي مشاة قلنا
الرجال ضد الركبا فكانوا اعم من المشاة والقيام وايدى بهم القيام بقول

مما لا يورث التيمم

مما لا يورث التيمم
المحجوس

المحجوس
المشغول

ابن عمر صلوا رجلا قيا ما على اقدامهم فالاية لا باحة صلوة الركب فقط كذا
 ذكره ولا يتخلو عن نظرات الرجال اذا كان اعم من المشاة والقيام والاعمال
 عندنا لا يجوز تخصيصه بغير الواحد فكيف يخص بمثل قول ابن عمر بخلاف
 المشهور وهو ان يكون يصلي ركبا باي حال واقفا او حال كونه واقفا بالذات
 اي دابته واقفة وهو ركبا يدل على هذا وقوع واقفا حال من الضمير
 في ركبا او من الضمير في يصلي ولا يصح ان يراد واقفا على رجليه لامتناع كونه
 ركبا واقفا على رجليه في حال واحد وكذلك يدل عليه عطف قوله او تسير
 واتبته او تعدو عليه فانه يدل على كون الوقوف للذات لا لشرائط التناوب
 بين المعطوف والمعطوف عليه ويقال للراكب اذا وقف دابته انه واقف
 لان وقوفها مضاف اليه ولا يقال المراد واقفا على ظهر الدابة حال السير
 او العدو لان هذه الحال في غاية العسر مع منافاة العطف له وانما قيد بالسير
 المشهور للاشارة الى ما ذكر في المحيط والتحفة انه يصلي وهو سائر اذا كان
 مطلوبيا وان كان طالبا لا يجوز لعدم الضرورة ولو صلى بالاراء الخوف
 او سجع او مرض عطف على خوف اي او مرض او طين لا يعيد بالاجماع لان
 هذه العواض سماوية ولا اعادة فيها لانها من صاحب الحق من غير اختيار
 من الخلق والمقتد اذ صلى قاعدا لعله قد رتبه على القيام بسبب التقيد
 بعيد ازال ذلك السبب عند اخي خيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض
 كالتراب والرمل والحجر بجميع انواعه حتى العقيق والزبرجد ونحوهما
 والزرنيخ بكل اصنافه الاصفر والاحمر والاسود والكل اي الاشم والمردج
 هو حجر معروف معروف موداسنك والورد اي الكلس والمفرقة بفتح الميم
 مع سكون الغين وفتحها وما اشبهها من انواع الاتربة كالطين الخوخ
 والارمني ونحو ذلك وعندنا في يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل
 خاصة وعند الشافعي واحد لا يجوز بغير التراب وعندما لا يجوز
 حتى بالغشب والتلج ولا يجوز عندنا بما ليس من جنس الارض وهو
 يلين بالثار او يترقد كالذهب والفضة والحديد والبرص والصفرة

مجلس اذان
 قاعدا

مطلوب ويجوز التيمم عند
 الخ خيفة ومحمد بكل ما كان
 من جنس الارض

ونحوها

ونحوها مما يطلع ويلين بالثار وكما تحطه وسائر الجوب والاطية من
 الفواكه وغيرها وانواع النباتات مما يترقى بالثار اذ لم يكن عليها
 غبار وان كان على هذه الاشياء المذكورة غبار يجوز التيمم بغيرها
 اخي خيفة وفي احد الروايتين عن محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه
 لا يجوز بالقبار لانه ليس بصعيد والجواب انه صعيد لانه تراب رقيق
 واقا عندنا في يوسف فيجوز حال الضرورة لا حال الاحتياط ثم عندهما
 اي اخي خيفة ومحمد النثر في صحة التيمم بغير التراب اي الموضع على
 الارض او على جنس الارض ولا يشترط ان يكون على شيء منها باليد وهذا
 على احد الروايتين عن محمد حتى انه لو وضع يده على صخرة ملسا لا غبار
 عليها او على ارض ندية لا ينفصل منها غبار ولم يتعلق بيده شيء جاز
 عندنا خيفة وفي احد الروايتين عن محمد خلا لا في يوسف على ما تقدم
 والاصل فيه قوله تعالى فيتموا صعيدا طيبا فقال من شرط التراب والرمل
 او التراب خاصة المراد بالصعيد التراب والرمل والطيب المنبت نقله
 عن ابن عباس وقتنا الصعيد وجه الارض ترابا كان او غيره قال الرجح
 لا اعلم اختلافا بينا هل للغة فيه وانما الطيب فلفظ مشترك ليس يعمل
 بمعنى المنبت وبمعنى الحلال وبمعنى الظاهر وقد اريد بالظاهر اجتماعا
 فلا يراد غيره لان المشترك لا يجوز له ولان التيمم شرع لدفع الحج كما يفعله
 سياق الاية وهو فيما قلنا فان قيل ذكر من في الاية المائلة وهي
 للتبويض يافى ما قلتم من جواز التيمم بالضرب على الحجر الاملس قلنا لا نسلم
 ان من للتبويض بل هو لا ابتداء الغاية فان قلت قد رتب صاحب الكفاية
 لانه قول متعسف ولا يفهم احد من العرب من قول القائل مسحت رأسي
 من الدهن ومن الماء ومن التراب لا معنى للتبويض قلت رده مردود
 والحجوا كما قلنا ان عدم الفهم انما ينشأ من اقتران من بالدهن ونحوه
 مما هو سهل التبويض ولو قرئت بما ليس كذلك لا يعسر الحكم فيقال لا يفهم
 احد من العرب من قول القائل مسحت يدي من الحجر والحجوا لا يفهم احد

الشرع في صحة
 التيمم

مطلوب ولو لم يكن
 على خيفة لا غبار

وانما يفهم منها معنى الابتداء ومداخلها ههنا هو التصعيد وهو مشتمل
 على ما يتبعه من بسوالة وغيره ومعناها الحقيقي الجمع عليه وهو
 الابتداء صالح فاما والمعنى الذي ادعيتهم مع انه قد انكر جماعته من
 افاضل اهل العربية كالمبرد والنفثي الصغير وابن السراج والسيوطي
 وغيرهم حيث انكروا دلالة من على غير الابتداء وقالوا سائر المعاني
 راجعة اليه لا يشمل جميع اجزاء التصعيد بل يخص بعضا بل غالبها
 بالخراج من غير دليل فكان ما اخترناه اولى سيما في موضع الامتنان
 التوسيع ونفي الخرج ومعلوم قطعا ان ليس مقصود الشارع من
 عين التغير ولا يعقل استعمال جزء من التراب بمعنى الطهارة وانما
 شرعه سبحانه بدلا عن استعمال الماء عند العجز عنه تعبد محض لا يبعد
 كونه مجرد المسح المبتداء من التصعيد فلا ضرورة الى اخرج لفظ التصعيد
 عن حقيقته بالخراج بعضه ولا دليل فلا يسمع اما الفرق بين الصخرة
 وبين الفضة والذهب حيث جاز التيمم على الصخرة ومن الذهب والفضة
 باعتبار ان الذهب والفضة شئ واحد لا يخالف هذا الحكم فيها وهو
 عدم جواز التيمم خلقا في الارض اى الصخرة خلقت في الارض والذهب
 والفضة كذلك فالفرق هو ان الذهب والفضة يذوبان في النار فلم
 يكونا كالتراب بخلاف الصخرة فانها لا تذوب فكانت كالتراب وهذا
 هو الفرق لا يفيد الا ان لو كان التراب هو الاصل في التيمم والفضة
 مقيس عليه وليس كذلك بل الصخرة اصل ايضا لشمول الآية لها فان
 الكل داخل تحت مفهوم التصعيد على ما مر والفرق الصحيح ان الذهب
 والفضة ونحوها لا يتناول لفظ التصعيد وان خلق في الارض لانه
 وجه الارض كما تقدروا لا يطلق عليها لفظ الارض حتى لو خلق في الجبل
 على الارض فجلس على صخرة يحترق ولو جلس على فضة او نحوها لا يحترق ولما
 التيمم بالاجر فعند حقيقته يجوز مطلقا ذوق اوله لانه من اجزاء الارض
 وان اشوى ونصب بمنزلة النورة وعند محمد يجوز التيمم بان كان

الفرق بين الصخرة والفضة

مدقوقا

مدقوقا والافلا وهذا على الرواية المشهورة عنه في عدم جواز التيمم
 بالحجر الذي لا غبار عليه فان الاجر بالثقب صار كالحجر فاعطى حكمه فان
 كان مدقوقا او كان عليه غبار يجوز والافلا ولو تيمم بغبار ثوبه
 او غيره اى بغبار غير ثوبه من الاعيان الظاهرة كالخضيرة والبساط
 والديد ونحوها او هب الريح فان اثار الغبار فاضا وجهه ودزاعه منحه
 اى الغصا التي اصابه الغبار من الوجه والذراعين او مسح الغبار
 الذي اصاب الوجه والذراعين بنية التيمم جاز تيممه عند حقيقته
 ومحمد سواء وجد ترابا اخر فلم يوجد وعند ابي يوسف لا يجوز ان
 وجد ترابا اخر لان الغبار ليس ترابا من كل وجه فجاز عند الحرج عند
 القدرة ولها ان تراب رقيق فجاز به مطلقا كما في الخشن ولو تيمم بالمال
 نظران كان ما يلى اى كان ماء فجد لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض
 وان كان جبليا اى معدنيا وهو ما استحال لما من اجزاء الارض كالحجر
 به التيمم لانه من جنس الارض وقال شمس المائنة السرخسي الصحيح عند
 انه لا يجوز كان وجهه انه لما استحال التيمم بالماء لتبدل طبعه
 الى طبعه حتى انه يذوب في الماء ويحل بالبرد وليشد بالحركة الماء
 فخرج من كونه من اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط في الخلاصة
 والاصح هو الجواز وقال شمس المائنة الحلواني المنتقى الاصح انه يجوز
 انتهى وقال قاضيان واختلفا في الجبل والصحيح هو الجواز وسخنة
 بفتح السين مع فتح الباء وسكونها وهي ارض ذات نزول كذا في
 القاسوس بمنزلة الملح فان غلب عليها التراب لا يجوز التيمم بها كالمح
 الملح وان غلب عليها التراب جاز كالمح الجبلي وقال في الخلاصة
 لو تيمم بارض سخنة ان كانت منقعة من التراب يجوز عندنا اخلا
 لابي يوسف وذكر الاسيما في شرحه يجوز التيمم بالسخنة بناء على
 وهو عدم الفرق بالتراب مسافرا صابا مطر فابتل ثوبه وسره ولم يجد
 ترابا جافا تيمم به ولا حجر ولا ماء يؤمن به فانه لا يخلع ثوبه او يبدنه او غير ذلك

مدقوقا

مدقوقا

مدقوقا

بالطين ويجففه ويفركه بعد الجفاف ويتم به وقد كان بعض
 المحتملين يستحب مع التراب الظاهر طرة اذ يخرج الى السفر
 ولا يجوز التيمم بالطين لان فيه تشويه الوجه وقيل لان الغالب عليه
 الماء قال شمس الائمة اعيا الحلواني لا يتمم بالطين اعلا ينبغي ان
 يفعل وان فعل يجوز وهو الظاهر لوصول المقصود وفي الولو الجنية
 وان ذهب الوقت قبل ان يجفف لا يتمم بالطين مالم يجف لكن مشايخي
 قالوا هذا قول ابي يوسف فان عله لا يتمم الا بالتراب والرمل فاما
 عندنا في حنيفة النخاف ذهبا الوقت يتمم بالطين والافا وكذا
 اي كما جاز التيمم بالحجر ونحوه يجوز التيمم بالحجر والكينات والحجارة
 والعضارة وهو الطين اللدزب الحرا الاخضر كذا في القاموس
 والمراد به ما يعمل منه من السكاج ونحوها وهذا اذا لم تطل
 بالانك والحيطان من المدن والدين سواء كان عليه
 كل من المذكورات عبارا ولم يكن عندنا في حنيفة وفي حنيفة
 عن محمد كما في الحجر والاجر ولا يجوز التيمم بالعضارة المظلي بالانك
 بمذا الحرة وضمت النون وهو الرصاص للذاب ولوقوع على غير
 جنس الارض ثم بطن العضارة وظهرها على السواد في ان ايتها
 كان مطلقا بالانك لم يجز التيمم وما لم يكن مطلقا به منها حازبه
 التيمم حتى لو كان بطنها مطلقا وظهرها غير مطلق جاز التيمم
 على ظهرها كذا في فتاوى قاضي خان الا اذا كان عليه اي على
 العضارة المظلي بالانك عبارا فانه يجوز كما في الحنيفة ونحوها
 على الخلاف المتقدم ولو تيمم بالحرف اي الفخار ان كان متحنا
 بين التراب والاصفر لم يجعل فيه شئ من الاروية كالخشب والشعر
 وغيرهما مما يجعل الطين الذي تتخذ منه المواد جاز التيمم به
 وان لم يكن عليه عبارا وكان فيه شئ من الادوية طاهر للجوز
 الا ان يكون عليه عبارا لما تقدم في المظلي بالانك وكان ينبغي

ولا يجوز التيمم
 بالطين

ان تعتبر الغلبة كنتم يعتبروها لا تخلط الدماء مع الباطن
 يخرج عن كونه من جنس الارض عن كل وجه وان يتمم بالرماد لا
 يجوز وان اختلط الرماد بالتراب نظرا ان كان التراب غالبا
 يجوز وان كان الرماد غالبا لا يجوز لان الحكم في مثله للغالب
 والفرق بينه وبين الحرف المخلوط تقدم انفا وان اصاب
 الارض نجاسة سواء كانت رقيقة او كثيفة فحقت بالشمس
 التقييد بالشمس خرج مخرج الغالب وليس لغير طحني وجفت
 في الظل بالريح او بالنار فالحكم واحد وذهب اقرها من اللون
 والرائحة جازت الصلوة عليها للحكم بطهارتها لما روى ابن ابي
 شعبة عن ابي قلابة انه قال ذكوة الارض يبسها وروى عبد
 الرزاق عنه جفوف الارض ظهورها ورفع الاول صلاحا الهداية وغيره
 وذكر في المبسوط انما ارض جفت فقد ذكت حديثا والله اعلم بذلك
 وفي سنن ابي داود باب ظهور الارض اذا يبست وساق بسنده
 عن ابن عمر قال كنت ابيت في المسجد فهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت
 نريبا وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرشون
 شيئا من ذلك انتهى فلولا اعتبارها لظهر بالجفاف كان ذلك تبقية
 لها بوصف النجاسة مع العلم بان يقومون عليها في الصلوة البتة
 اذا لم يمتنع مع صغر المسجد وعدم من يختلف عن الجماعة وكون ذلك
 في غير بقعة لقول الله كانت تقبل وتدبر وتبول فان هذا تركه ينفذ
 التكرار والتجرد ولا تها لوبقية نجاسة بعد الجفاف ولم يتركها الا
 بتطهير المساجد ولكن لا يجوز التيمم منها اي طاهر الرواية قيل لان
 اشتراط طهارة الصعيد ثبتت بنقض التراب فلا تنادي بما ثبت
 نجس الواحد قيل عليه طهارة المكاتب في الصلوة ثبتت بدلالة الكتاب
 وهي تعل على العبادة واجيب بان طهارة المكاتب ثبتت بدلالة
 نص خص منه القليل الذي لا يمكن الحذر عنه بالاجماع ومادون

لا يجوز التيمم
 بالرماد

التدرج عندنا فبان بذلك تخصيصه بصير الواحد بخلافه في نظره
 التصعيد فانه قطع واستشكاه صاحب الكافي بان لفظ الطيب مستر
 قد اوله ابو يوسف والشافعي بالمتى واولا بالظاهر والمؤول
 من الحج الحوزة كالهام المخصوص واجاب عنه صاحب الكفاية بان
 الشافعي وابو يوسف واقفا على اشتراط الطهارة ولم يخالف فيها
 احد فيكون قطعيا اقول موافقة لهما على اشتراط الطهارة لا يلزم ان يكون
 بهذا النص بعد ما قال المراد المنبت سيما عند ابو يوسف فانه من القولين
 بان المشترك لا عموم له بل يجوز كونهما شرطا لبطلان الحديث
 والقياس على اشتراطها في الماء ومثل هذه الموافقة موجودة في
 اشتراط طهارة المكان ايضا فالاولى في الفرق ان يقال التيمم مفقور
 الى طهارة الصعيد وطهوريته والصلوة تفترق الى الطهارة فحسب
 وبالحديث ثبت طهارته لا طهوريته ورواية نادرة رواها
 ابن كاس عن اصحابنا انه احيى التيمم يجوز ايضا على الارض التي ظهرت
 بالجفاف ذكره في المستصفى واذ التيمم الرجل من موضع فتييم آخر من ذلك
 الموضع اى ضرب يديه على موضع ضرب يديه الاقل ايضا لانه لم يهر
 مستقلا انما المستعمل ما يفضله عن العضو بعد المسح في اساعلى
 الماء وهذا على قول من لم يجعل الضربة من التيمم ظاهرا واما على قول من
 جعلها منه ففيه اشكال والتيمم في الجنبات والحديث سؤالا في
 التيمم لمن عليه الغسل ولمن عليه الوضوء واحدة وهي الضربة تسلم
 العضوين لما في الصحيحين من حديث حماد بن ياسر قال بعثني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجبت فلم اجد الماء فتمرغت في الصعيد كما ترمع الماتية
 ثم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال انما كان يكفيك ان تقول
 بيديك هكذا ثم ضرب بيديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على
 اليمين وظاهر كفه ووجهه وعلى هذا الحكم انعقد للجمع ولو صلى التيمم
 ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد لا تقدر انه ادى الصلوة بالقدرة في الموطأ

واذ التيمم الرجل
 في موضع واحد جاز

والتيمم في الجنبات
 واحدة سواء

له وقت انعقاد سببها فسقطت عند اصلا لا تيانا بما كلف به من كفر
 بالصوم لفقرة ثم ايسر واما مال ذلك الرجل الصحيح في المصرتيم صلوة
 الجنبات اذ اخاف الفتوت وعند الشافعي لا يجوز لانه يتييم مع عدم شرط
 قلنا الخاطب بالصلوة تلزم عن الوضوء فيجوز تيممه اما الاولى فلا
 تعلق فرض الكفاية على العموم غير ان يسقط بفعل البعض واما الثانية
 فهي فرض المسئلة وقد عذبت الدار قطنى بسنده عن عمر بن ابي الجناح
 وهو على غير وضوء فتييم ثم صلى عليها وذكر مشايخنا عن ابن عباس
 كذا في شرح الهداية للشيخ كمال الدين بن الهام ولكن لا يجوز الاستدلال
 بهذا لا عن نظر الاول فان لا يجوز له التيمم لانه ينتظر فلا يخاف
 الفتوت وعلى هذا فلا حاجة الى استثنائه بعد تقييده بحقوق الفتوة
 وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز للرجل التيمم في ظاهر
 الرواية يجوز في الرخوة فان كان اماما او كان حق الصلوة له
 جاز له التيمم له ايضا وعن ابي حنيفة برواية الحسن انه لا يجوز له
 التيمم قال شمس الائمة الصحيح هذا وكذا صحته في الهداية معذرا بان
 للولي حق الاعادة فلا فوات في حقه فعلى هذا ينبغي ان يراد من
 الولي من له ولاية الصلوة ليشمل السلطان والقاضي وغيرهما
 ممن له حق التقدير لا ما يتبادر الى الذهن ان المراد منه قريب الميت
 الا ان تقليل صاحب الهداية لما صححه لا يجوز من اشكال على كلام
 التقديرين اما على تقدير ان يراد من له حق التقدير فانه قوله
 للولي حق الاعادة لا يصدق في حق السلطان والقاضي ونحوهما اذا كان
 قريب الميت على ما ذكره في المنافع انه ليس لاحد بعد الاعادة
 كان او غيره واما على تقدير ان يراد منه قريب الميت فكذلك لانه
 لو صلى من له حق التقدير كسلطان ونحوه لا يكون له حق الاعادة
 فقد تحقق الفوات في حقه ايضا اللهم الا ان يقال فوات التقدير
 الاول ولا نسلم ما ذكره صاحب المنافع من انه ليس للسلطان ونحوه

صلوة الجنبات
 في موضع واحد جاز

الاعداد بعد صلوة الوتر القريب فقد قال بنحو الدين الزاهد في
 قول القدوري فان صلى الوتر لم يجز لاحد ان يصلي عليه بعده هذا اذا
 كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر وصلى عليه
 الوتر بعيد السلطان والحاصل ان الجوز للتييم خوف الفوت ولا فرق
 في ذلك بين الوتر الذي هو قريب الميت وبين غيره وما يحتج من انه
 لا يجوز للوتر يجبان يراى بالوتر فيه من له حق التقدير لانه الذي
 لا يخاف فوتها وكذا يجوز للتييم من خاف فوت صلوة العيدين
 في الابتداء بالاتفاق من اصحابنا وكذا اذا حدث المتوضي عن
 شرع بالوضوء في صلوة العيد تييم ونحو قول ابن حنيفة وقول
 له التيم لانه من الفوات لان اللحق حلف الامام حكما وان فرغ
 الامام وله ان الخوف باق لانه يوم رحمة فيغلب اعترا عارض يقصد
 عليه صلوة وانما فرض المسئلة في المتوضي لان من شرع بالتيم
 اذا حدث يبنى بالتيم اتفاقا لانا الواجب عليه الوضوء يكون واجدا
 للماء في صلوة فتقصد كذا في الهداية ومعناه ان الحكم بوجود الوضوء
 عليه بناء على انه لا حق فلا فوت عليه فرع الحكم بوجود الماء هو
 يوجب فبنا الصلوة بالتيم بناء على ان الحكم بوجود الماء بعد
 ليستلزم الحكم بوجوده في الصلوة اذا افضله بين زمانه وما
 قبله اصله وقيل عليه ان الحكم بالعدم قبل الحدث كان بناء على
 خوف الفوت وقد نزل بسبق الحدث فيجب ان يتغير الاعتبار
 الشرعي فيعد قبل الحدث عادما وبعد واجدا ولا يقال لو اوجبت
 الوضوء في هذت صلوة بالقدرة على الوضوء فيقع الفوت لانا
 نقول الانتقاض لا يتحقق لان انتقاض التيم قد وجب قبل بسبق
 الحدث يؤيده ما قلنا في ضحان في فضل المسح من فكاويه ما صح الخف
 اذا حدث في صلوة فانظر ليتوضا ثم انتقضت مرة مسحة قبل ان
 يتوضا كان له ان يتوضا ويفعل رجله ويبنى كما المصلي بالتيم

مهم
 العبد تييم وبنى

اذا احدث في صلوة فالصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضا
 ويبني على صلوة انتهى فعلم ان صلوة لا تبطل بالقدرة على الوضوء
 في هذه الحالة والفرق بين هذا وبين ما اذا وجد الماء في خلل صلوة
 هو ان التيم انما ينتقض ثم عند رؤية الماء بصفة الاستناد لانه
 يصير محدثا يحدث السابق اذا اصابه الماء ليست يحدث وان القدر
 على الحال حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف بطل حكم الخلف
 بخلاف مسلتنا الانتقاض التيم بالحدث الطاري قبل ذلك فلم ينتقم
 بصفة الاستناد ولم توجد القدرة على الاصل حال قيام الخلف كدفع
 في الكفاية واعلم ان الخلاف في مسئلة الكتاب فيما اذا خاف في شك
 في الادراك وعدمه حتى لو كان يرجو يغلب على ظنه عدم عروض
 لا يتيم اجماعا وكذا اذا خاف خروج الوقت لو توضا بعلمه شرع توضا
 تييم وبنى بلا خلاف لانها تبطل بخروج الوقت لو شغل بالوضوء
 الصلوة ما عدا صلوة الجنائز والعيد لا تييم عندنا بل يتوضا ويقضي
 الصلوة ان خرج الوقت وقد ذكر في تييم ولا يتوضا لان التيم انما شرع
 لتحصيل الصلوة في وقتها فلم يلزم قوله ان الفوات في خلل كلا
 فوات ولم يتوجه سوى ان التقصير جاء من قبله فلا يجب الترخيه
 عليه وهو انما تييم اذا اخل بالعذر كذا قال المحقق الشيخ كالدين
 ابن الهام ونقل بنحو الدين الحلواني المسافر اذا لم يجد مكانا لظاهر
 بان كان على الارض نجاستا او ابتلت بالمطر واختلطت فان قدر على
 ان يسرع المشي حتى يجد مكانا قبل خروج الوقت ففعل ولا يصلي
 بالاياء ولا يعيد قائم الحلواني اعتبر هذا خروج الوقت لجواز الراء
 ولم يعتبره لجواز التيم وزعمي سوى بينهما وقد قال مشايخنا في
 التيم انه يعتبر الوقت ايضا والرواية في هذا رواية ثم اذا فرق
 بينهما والرواية في فضل التيم رواية ههنا فاذا في المسلتين جميعا
 روايات انتهى وح فلا احتياط ان يصلي بالتيم في الوقت ثم يتوضا

مهم واعلم ان الخلاف
 فيما اذا خاف

ويبيد الخرج عن العهدتين بيقين كذا لو خاف فوت الجمعة مع الامام
 لو توضأ فانه لا يتيمم بل يتوضأ ويصلي الظهر اذا فاتته لان فرض الوقت
 هو الظهر عندنا وقدمنا باستقاطها بالجمعة ولا دليل على سقوطها بها مع
 التيمم حال القدرة على الاصل بالوضوء وقد قالوا الامارات ما يفوت
 لا الى خلف يجوز ان يتيمم خوف فوته كالجنازة والعبد وما يفوت
 الى خلف لا يجوز التيمم خوف فوته بل يتوضأ فان فات يأتى بخلفه
 وقد يقال هذا غير مسلم اذا كان في الخلف خلل كالقضاء ولا بد من
 الدليل على ان القضاء اولى من الاداء بالتيمم ولم يأتوا عليه بدليل
 فالاحتياط ما قلنا اتقا ولو تيمم لمس المصحف او لدخول المسجد عند
 وجوب الماء والقدرة على استعماله فذلك التيمم ليس بشئ معتبر
 في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما يجوز ويعتبر في الشرع عند عدم
 الماء حقيقة او حكما ولم يوجد احد منهما فلا يجوز والمتمم بالصلوة
 الجنازة عند خوف الفوت عادم حكما بالنظر اليها لانه لا يمكنه
 فعلها بالوضوء بخلاف لمس المصحف ودخول المسجد لانه ليس بمادة
 تفوت **فروع** تيمم الجنازة وصلى ثم حضرت اخرى قبل ان يقدر على الفوت
 وهو يخاف فوتها لو توضأ لا يلزمه اعادة التيمم عندها خلافا لما
 له ان الضرورة الاولى تمت وهذه ضرورة اخرى فيجوز لها التيمم
 ولها ان التيمم الاول انما صح لكونه عاجزا عن استعمال الماء حكما
 هذا المعنى باق بالنظر الى الجنازة الاخرى المشابهة بجارية او
 روجته يعني يجوز له ان يطأ وان علم اي ولم يعلم الماء او
 يجوز له التيمم لانه طهور المسلم عند علمه الماء فكما يجوز له ان يطأ
 بسبب الحدوث من النوم وغيره فكذا بسبب الجنازة اذ هما اسواء
 منع جواز الصلوة وارتفاعها بالتيمم عند عدم الماء وينقص التيمم
 كل شئ يفيض الوضوء لانه خلف الوضوء فانه يفيض الاصل ينقص الخلف
 بطريق اولى وسياتي هذا ذلك ان شاء الله تعالى وينقصه اي

التيمم

التيمم ايضا فورية الماء الكافي لطهارة ان قلد على الاستعمال عند
 الرؤية لان القدرة هي المراد بالوجدان الذي جعل غاية لظهور رتبة
 الصعيدي في قوله عليه الصلوة والسلام الصعيدي الطيب طهور
 المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد فليصه لبشرته و
 انما قيدنا بالكافي لطهارة لان من عليه الغسل اذا تيمم ثم وجدا
 لا يكفي لغسله او المحدث اذا تيمم ثم وجدا غير كاف لوضوئه لا
 ينقص تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم جاز له التيمم بدون
 استعماله خلافا لما شافى واحمد فان عندهما لا يجوز له التيمم
 حتى يستعمل ذلك الماء بقدر ما يكفي ثم تيمم لقوله تعالى فلم تجدوا
 ماء فانها نكرة في موضع التنقيص فتم كل ماء كافيا او غيره قلنا المراد
 الكافي لانه لا يمكن اجزافه على عومه اذ وجود ماء نجس او محتاج
 اليه لعطش ونحوه غير مراد اجماعا فيراد به اخض الحضور والكافي
 مراد بالاجماع فسقط غيره والبقاء معتبرا لا ابتداء وان رآه في خلا
 الصلوة فسدت لا تقاض طهارة بمقتضى اطلاق الامر بما ساء
 الماء البثرة عند وجدها في الحديث المتقدم وهو حجة على الامة
 الثلاثة في قولهم لعدم الانتقاض اذ اوجب في خلال الصلوة وان
 رآه المصلي سور الحمار او نبذ التمر وقد روى الاستعمال فسد صلوة
 عند ابي حنيفة هذه الرواية في سور الحمار غير موجودة في الاما
 ان يراد من الفناء وجوب اعادة فات المذكورة في كتب الفساق
 المصلي بالتيمم اذ رآه سور حمار فانه يمضي على صلوة ولا يبعد ذلك
 لما تقدم ان الواجب الجمع بين التيمم والوضوء لسور الحمار وليس
 الجمع بينهما معافي ان واحد المراد ان تؤدى الصلوة بهما معا
 واما على التعاقب بان صلى اولها بالتيمم ثم بالوضوء بسور الحمار
 او عكس واما في نبذ التمر فمسألة وهي الرواية المرجوعة اليها وهي قول

مما وان رأى

وهو قول الجوهري سقاة تيمم ولا يتوضأ فلا تنقض صلوته ولا يعيدها
وعلى قول محمد بن يعقوب عليها ريعيدها كافي سورة المائدة وان رأى المصلي
بالتيتم سراً فظن انه ماء فتنسك صلاته سواء جاوز موضع
الماء او لا لانه قصد القطع بقصد الماء ففعل كمن يحل له
القطع اذا غلبت انه ماء وان شك انه ماء او سرب فاستوى
الظن ان اطراف التردد فانه حينئذ يصح على صلوته ولا يحل له
ان يقطعها بالشرع فاذا فرغ منها نظر فان كان التردد اما يتوضأ
ويستقبل الصلوة او لا فلا وكذا للجب لا عادة لو ظن ان
سراب ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالشك
وانه لا يقرب بالظن المتيقن خطا في المسافر اذا فرغ من موضع
في الحياتي الزبر لا ينتقض تيممه لانه لم يوضع للوضوء ظاهر الا
اذا كان كثيرا فيستدل بكثرته على انه وضع للوضوء والشرع يجمع
الاولى الاعتبار بالعرف لا بالكثرة حتى لو تعرف وضع القليل
لطلق الاخذ شرابا او غيره ينتقض وان تعرف تخصيص الكثير
بالشراب لا وان اشتبه في يستدل بالكثرة وذكر القاضي الامام
ابو علي النسفي عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان الماء الموضوع
للشرب يجوز منه الوضوء والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب
فعلى هذا ينتقض الوضوء مطلقا والاول ولو ان التيمم من الماء
وهو لا يعلم به او كان نائما حال المرور لا ينتقض تيممه في الحالين اتفاقا
في رواية لكونه غير واحد لاهل وعريف قادر على استعماله في رواية
عن ابي حنيفة وهي التي مشى عليها صاحب الهداية وكثيرون
ان التيمم ينتقض تيممه لان المانع فيه جاز من قبل العباد فلا
يعتبر فكان قادرا تقديره والاولى او وكذا لا ينتقض تيممه
لو علم بالماء ولكن لم يقدر على النزول للوضوء وعلى الوضوء من
غير نزول اما الخوف عدو او خوف سب أو نحو ذلك مما لا يمكنه

وان رأى
سرا

وان امر
قائما بالماء

وكذا لو علم بالماء
ولم يقدر على النزول

مع الوضوء لما يلزم وضوءه اذا كانت دابة جوبا لا يقدر ان يركبها
او كان شيخا ضعيفا لا يقدر على الركوب وليس عنده من يعينه
وبالحيلة فاذا كان حال يجوز له التيمم ابتداء لا ينتقض تيممه والا
ينتقض جنب اغتسل وبقيت على يد المعة بضم اللام وسكون الهمزة
اي بقعة لم يصبها الماء وليس معدما يغسلها به تيمم للمعة لان
الجناية باقية لعدم التجزئ وليس عنده ماء فتيتم وان وجد ماء بعد
ما تيمم وبعد ما احدث يغسل للمعة وتيمم للحدث اذا كان الماء في
المعة ولا يكتفى للوضوء لانه كالمعدوم بالنظر الى الحدث لان رجوع
الماء غير الكافي كذا وجوده اذا لا يرتفع به حدث لعدم التجزئ وان
كان الماء يكتفى للوضوء ولا يكتفى للمعة لا يتوضأ به ولا ينتقض تيمم
الجنايات الماء في حق المعة كالمعدوم لعدم كفايته لها وان
كان الماء لا يكتفى لاحدهما اما الوضوء واما للمعة على سبيل التفاضل
ولا يكتفى لهما معا فانه يغسل للمعة لانها اغلظ الحدتين وغلظ
الحدثين اهم ويتيمم لاجل الحدث ويجب عليه ان يبدأ بغسل
المعة ليصير عادما للماء في حق الحدث ولا يجوز تيممه للحدث
قبله عند محمد لان صرف ذلك الماء الى المعة دون الحدث ليس
بواجب عنده على سبيل الاولوية فوجوده يمنع التيمم للحدث و
عند ابي يوسف حصره الى المعة واجب فهو كالمعدوم بالنسبة
النسبة الى الحدث فيجوز التيمم له قبل غسل المعة ولو كان
تيمم بعدما احدث لاجل الحدث في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء
الذي يكتفى لاحدهما فقط ينتقض تيمم الحدث عند محمد فيعيد
بعد غسل المعة ولا ينتقض عند ابي يوسف بناء على ما تقدم
ولو كان معه اى مع الذي بقيت عليه لمعة او مع الذي بقيت
عليه الطهارة الحكيمية مطلقا فهو بمنزلة المصطفى وهو مضطر الى التطهير
والماء يكتفى لاحدى الطهارةين فقط فانه يغسل الغوب بذلك الماء

وبالحيلة فاذا كان
بحال يجوز له التيمم

وتتيمم لما عليه من الحدث لان التيمم خلف الطهارة بالماء فاذا
غسل الثوب وتيمم يكون قد ادى بالطهارة التي الحكمة والحقيقة و
لو قال بذلك الماء الحدث وبقى الثوب نجسا كان قد ادى الطهارة
الحقيقية مع قدرته عليها بغير عذر فيكون انما لكن تصح صلوة النبي
العزيز بعد نقاء الماء باستعمال الحكمة تيمم افرقوا مستوضئين
يجوز فعله عند حنيفة وادب يوسف خلافا لمحمد والاصل في مثل
هذا ان بناء القوي على الضعيف لا يجوز فيقول ان التيمم طهارة
ضرورية ايضا اليه عند الجوز والطهارة بالماء اصلية فكانت تيمم
فيلزم بنا القوي على الضعيف ولهما ان التيمم طهارة مطلقة
لا ضرورة حتى لا يفتقد ريق الصلوة ولو كان ضرورة لفتقد
به كل طهارة المستحاضة ثم محي جعل طهارة التيمم ضرورة ههنا و
مطلقة في الحكم بطهارة من انقطع رمها دون العشرة حتى لو تيمم
وكان ذلك في الحيضة الثالثة بعد الطلاق الرجعي تنقطع جعيتها
بدون ان تصلي كما لو اغتسلت وهما عكسا وذلك لان محمدا احتيا
في الموضوعين فلم يجوز ما مته للموضوعين احتياط الخ جواع
الصلوة بيقين وقطع الرجعة احتياط وترجيح الحان الحرمة وهما
اختارا انه طهارة مطلقة في حق الصلوة لان الشارع اعطى له
حكم الطهارة المطلقة في حقها قال تعالى ولكن يريد ليطهركم و
لكنه في الحقيقة تلويث وليس بطهارة فعلا بحقيقة فيما سوا
حتى لم يكن طهارة في حق انقطاع الرجعة ما لم يتأيد بمؤيده وهو
الصلوة به كالباع الفاسد لا يزول به الملك ما لم ينضم اليه القبض
وكذلك على هذا الخلاف القاعد اذا تم قوما قائمين عند الجوز
وعند محمد لا بناء على ان الصلوة القائمة قوى وبناء القوي على
الضعيف غير جائز وهو القياس ولكنهما تركا بالاحتياط وهما
ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود

متيمم ام قوما

الفتا اذا ام قوما
قائمين يجوز عندهما

قال دخلت على عائشة فقالت لا تحذثن عن مرض رسول الله صلى
قلت على الحديث الى ان قالت فادرس رسول الله صلى الى اب بكر
الاصلي بالناس الى ان قالت ثم وجد رسول الله صلى من نفسه
خفة فخرج بهادي بين رجلين احدهما العباس اصلوق الظهر وابو بكر
يصلي بالناس فلما راه ابو بكر ذهب ليتأخر فادعى اليه ان لا يؤخر
وقال لها اجلسي الى جنبه فاجلسا الى جنب اب بكر وكان ابو بكر يصلي
وهو قائم بصلوة النبي صلى والناس يصلون بصلوة اب بكر والنبي
صلى قائما ومارى انه صلى صلى في مرضه الذي توفي فيه خلفا ابو بكر
وان صح لكن لا يقوى قوة حديث الصحيحين على ان البيهقي قال لا تعارض
فالصلوة التي كان فيها اماما صلوة الظهر يوم السبت والاحد و
التي كان فيها اماما يوم الاثنين والجمعة هذا ما عن الزهري
عن النضر في صلواتهم يوم الاثنين وكشف السترة ثم ارخاها فان ذلك كان
في الركعة الاولى ثم انه عليه السلام وجد من نفسه خفة فخرج قائما
مع الثانية واما الماسح على الخف او على الجبيرة فانه يوم القاسدين
بالاتفاق اما الماسح على الخف فللاجماع على انه طهارة غير ضرورية
فلم يكن بينه وبين غسل الرجل فرق وكذلك مسح الجبيرة فانه بمنزلة
الغسل لما تحتها على ما قالوا وليس كطهارة المستحاضة ولا يستغنى محمد
عن الفرق بينه وبين التيمم فكما ان التيمم شرع لضرورة عدم قدرة
استعمال الماء كذلك هذا شرع لضرورة عدم قدرة الغسل وكلاهما مقيا
بوجود القدرة وزوال العجز وذكر في الحصر هو شرح المنظومة وفي
شرح الاسيما وفي غيرها لا تصح امامة صاحب السائل ومن معناه
الاصح ما ركز لا تصح امامة الامم التي لا يحسن مقدار ما يجوز بصلوة
من القرائن للقاري الذي يحسن ذلك لغوات فرض الطهارة او القراءة من
غير عذر بالنظر الى مقتضى ولو اما اي صاحب الجرح والامم من هؤلاء
حاشا لاجاز لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه المسائل استطرادا ومحلا

مباحث الافتاء وياتي ان شاء الله تعالى **فصل** في بيان احكام
الميا تقدم ان تقديم التيمم اغاوير لمناسبته وان الاصل ايراد بيان
الوضوء والغسل بيانا للتميم فعوده الى ذلك الاصل قبل ذكر المسح على
التخفين بلا امر التوجيه واذ قد ذكر التيمم وذكر ما يجوز به ناسب ان يعطف
عليه ما يجوز به الوضوء والغسل فقال ويجوز الطهارة الحكيمة بماء مطلق
وهو ما يسمى في عرف ما من غير احتياج الى تقييد في تعريفه ذاته فلهذا
ان محله ماء البر او الى صفته كما المذاهب الى مجاوره كما ان العظماء ليست
تقيده ولذا يستحق التيميم ماء مطلقا فاحتاج الى الاحتراز عنه بقوله
ظاهر ولو كانت المجاورة تكفيه تقييدا للماء احتيج بعد ذكر الاطلاق
الى ذكر الظاهر كما السماء او المطر وما الاودية اي الانهار وما العيون
اي الينابيع وما الابار بمذاهبهم وفتح الباب بعدها الف وبقرها
واسكان الباء بعدها هنة مملوذة ثم الف جمع بر وما الجارو
تقول بها اي بالماء المذكورة الخجاسة مطلقا حكيمة كانت وهي المعنى
الذي حكم الشرع بوجوب الوضوء او الغسل او خلفها عند ارادة الصلوة
لاجله سميت حكيمة لاختصاص تحققها بالحكم او حقيقة وهي العين
العين التي حكم الشرع بوجوب ازالها من البلد ان كانت فيه عند
ارادة الصلوة مع القدرة سميت بذلك لتحقيق حقيقة بعد الحكم
بانها نجاسة والاصل في ذلك قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء
ليطهركم به دل بعبارة على كون ماء المطر مطهرا وبذلك على كون سائر
الميا المطلقة مثله مطهرة ما لم يعرض لها عارض يزيل ذلك الحكم عنها
ولا يجوز الطهارة الحكيمة بالماء المقيّد وهو ما احتج في تعريفه
الى قيد وانذ على لفظ الماء كما الاستحباب كالرياس وضوء وما القمار
مثل التفاح وشبهه وماء البطيخ وانجبار والقشاة وضوء ذلك وماء
البقلو بالعصر مع تشديد اللام وبالماء مع تخفيفها وهو الماء الذي
يلج فيه على ما سياتي قريبا ان شاء الله تعالى ومثل المرق اي ما يبلج

اللحم وضوء وماء الزدج وهو ما يخرج من العصف المفقوع فيطرح ولا
يصبح به وهذا اذا كان تخمينا اما اذا كان رقيقا على اصله لا يخرج
الطهارة كما المذاهب وضوء وماء الرق عطران والمراد ايضا ما يشربه
ويخرج عن الرق طوما يستخرج منه طبيا كما يستخرج من الورد وكذا لا
يجوز الطهارة بماء الورد وسائر الازهار وكذا الخمر والعصير
ماء العنب ومخودك كالاشربة ويجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن
الثوب والبدن بالماء المقيّد وبكل ما يمكن ازالتهما به وهو ما ينص
بالعصر حتى نزول جميع اخرا به وبالحفاف واحترق من نحو العسل والسم
فانه لا يمكن ازالتهما به لان تدبيعه ودسومه لا يزول بالعصر والحفاف
وقوله كاللبن فيه نظر فانه لا نزول النجاسة قل في الكفاية قوله مما
اذا عصرا بعصر احترق به عن مثل الدهن واللبن لان ما فيه من
الدسومة لا ينقص عن الثوب ولذا قل في الكافي بخلاف اللبن لان ما
فيه من الدسومة لا ينقص وما نقله في الخلاصة عن نظم الزيد
ان الزيت والمرق واللبن والسمن والسمن على هذا الخلاف بخلاف
لسائر الكتب والروايات فلا يلتفت اليه والحل فانما قلع من الماء
والعصير وما ذكرنا آنفا من الماء المقيّد بشرط ان ينقص بالعصر كما
الاستحباب والتمار والازهار بخلاف ما فيه دسومة من المرق وماء
خثوقة وان غسل النجاسة الحقيقية بالغسل او الدبس وضوء من
الريوب او بالسمن او بالدهن كالزيت والشيخ ونحوهما من الادوية
لا يزيلها ذلك الغسل لانها اعم الاشياء المذكورة لا تنقص بالعصر فلا
تزيل اجزاها فلا نزول اجزا النجاسة تبعها ثم ازالة النجاسة
الحقيقية بعين الماء فيه خلاف محمول وزفر والقشاة بناء على ان زواله
بالماء على خلاف القياس ولا يقاس عليه غيره وذلك لانه لا لاقي
التجسس والتجسس لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس يترتب
في الماء بالحديث وبالاجماع وبالضرورة لا مكان التطهير الذي كلفنا

فيبقى ما عداه على أصل القياس ولها ان لا نسلم ان ازالة الخبالا
 على خلاف القياس بل هو امر معقول لان الماء لا يتنجس الى الاستعمال
 النجاسة لا يحل تحليل في ان واحد في حال المعالجة لم ينزل العين
 انتقالها الى الماء لا يتبع فيها ولهذا يتلون الماء بلون النجاسة التي لها
 لون ويتلو شي ذلك اللون في المحل شيئا فشيئا حتى يزول بالكلية ذوا
 محسوسا لا شك فيه فثبت ان ذواها بالماء امر معقول والماء مثله
 في الازالة والقلم فيتمتع بالحكم اليه بخلاف الحكمة اذ ليس في المحل
 نجاسة تزول بالماء بل معنى حكى خفض رفعه بالماء بالنقص فلا يتبع
 الى غير ولا فرق في الحقيقة بين الثوب والبند وعن ابي يوسف
 التخصيص بالبند بالماء لان ما عليه نظير الحداث والصحيح ظاهر الرق
 لشمول المعنى المذكور لها ويجوز الطهارة بما خالطه شيء طاهر سواء كان
 مخالفا للماء في جميع اوصافه او في بعضها فغير احد اوصافه من اللون والطعم
 او الرائحة كالماء السيل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي تحتلط به
 الاستنجان او الصابون او الزعفران بشرط ان تكون الغلبة للماء
 من حيث الاجزاء بان تكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء الخالط هذا
 اذ لم ينزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه الراي يطلق عليه اسم الماء و
 بشرط ان يكون دقيقا بعد واشترط عدم ذواله اسم الماء يعني
 عن اشترط الرقة فان الغلبة قد زال عنه اسم الماء فلا يطابق
 عليه انه ماء بل زوال الرقة يصلح ان يكون تفسير الزوال اسم الماء
 وهو الضابط عند مخالفة الاشياء الجامة للماء من غير طبع فانه
 ما دام رقيقا ليسيل سريعا كشيء لا عند عدم الخالطة فحكمه حكم
 الماء المطلق يجوز الوصف به والافلا ولا عبرة بزوال اللون ولا
 الطعم والرائحة وفيه خلاف لائمة الثلاثة فيما اذا كان الخالط طامئا
 عنه الماء بخلاف المدفان التراب الذي يجري عليه الماء غير مستغن
 عنه والما الاستنجان ونحوه فيستغنى عنه فلا يبقى الماء مطلقا عند الخالط

ويجوز الطهارة
 بما خالطه شيء

حيث يقال ماء الاستنجان ماء وصابون ونحو ذلك ونحن نقول
 ان هذه الاضافة لتعريف المجاور والاعراف لذلك فلا يفيد التقييد
 كالغير ونحوه وقد ثبت في الصحاح ان الشيء يسلم امر غسل الذي
 وقصته ناقته بما وسدد وذكر في جناس الناطق المتوضوء بما
 السيل اذ لم تكن رقة الماء غالبية لا يجوز وضابطه ما تقدم من بقاء
 سرعة التسيل ان كان طبع الماء قبل الخالطة وذكر في المتن ان اذ الو
 التراج في الماء حتى اسود ولكن لم تذهب رقة جاز الوضوء به مع
 تغير لونه وطوه وريحه وكذا العفص اذ طرح في الماء واسود ويجوز
 به مادامت رقة باقية وكذا الحمض والباقي ونحوه الا ان الغلبة
 في الماء ولم تزل رقة يجوز الوضوء وان تغير لونه وطوه
 وريحه لان المعبر بثلثه بقاء الرقة وذكر في الجامع الصغير قال في
 فلو طبع الحمض والباقي ان كان الماء بحال لو برد لا يتنجس ولا تزول
 عنه رقة الماء جاز الوضوء به والافلا لان الاصل ان التقيد
 يحصل للماء باحد شيئين اما بقلية المتخرج وهي بكثرة اجزاء الخالط
 او بحال المتخرج وكان الامتزاج اما بتسرب البثات الماحية تبلغ
 مبلغا يمنع خروج الماء الى العلاج واما بالطبع بان يطبع في الماء
 شيء من الاشياء الطاهرة حتى ينضغ شيء يخرج الماء عن طبعه وهو
 سرعة التسيل ولا شك انه اذ ذاك اذا برده يتنجس عما ليا فكانت الغلبة
 في الخالطة بالطبع ان ينضغ المبطوح في الماء وفي الخالطة بدون ان تزول
 رقة التمسك الا ان يكون المبطوح في الماء مقصودا به التنظيف كما
 الاستنجان والسدر والصابون فان المعبرج الرقة وعدم هادون
 النضج وكذا ذكره في المحيط لو توضأ بما الخلى باستنجان او بغير
 اي مرسين او لبنتي مما يتعالج اي يتداوى الناس به جاز الوضوء
 ما لم يغلب ذلك الشيء عليه اي على الماء بان اخرجته عن رقة وكذا لو
 الخبز في الماء ان بقيت رقة كما كانت جاز الوضوء به وان كان الماء

في موضع النقص
 في موضع النقص

ولو طبع الحمض

ولو توضأ بما الخلى
 بغير جاز الوضوء

فحينئذ لا يجوز الوضوء به وفي شرح القدوري لا
 يضرك ما قطع اذا اختلط القاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه
 ولم يتجدد له اسم آخر بان سمي شرابا او ببيضا او نحو ذلك
 فهو طاهر وطهور اي مطهر سواء تغير لونه او لم يتغير و
 لم يذكر عن اصحابنا خلافا وعلى هذا الاطلاق الذي ذكره
 في شرح القدوري واذا تغير لون الماء او طعمه او ريح بل ولو
 تغير الاوصاف الثلاثة بطول المكث او بوقوع الاوراق فيه
 يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق بصيرا لما
 بسبب ذلك مقيدا بهذا الاستثناء موافقا لما ذكره في التمه
 انه مثل نقية احمد بن ابراهيم الميدا عن الماء الذي يتغير
 لونه بكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون الاوراق
 في الكفت اذا رفع الماء هل يجوز الوضوء به قال لا لكن ذكره
 النهاية ان المنقول عن الاستاذة ان اوراق الاشجار
 الخريف تقع في الجياض فتغير ماؤها من حيث اللون والطعم
 والرائحة ثم انهم يتوضون منها من غير تكثير فالحاصل ان المتغير
 في صيرورة الماء مقيدا بخالطة الجامد وقال رقة وامامنا
 مخالطة المايغ فان كان مخالفا للماء في وصف واحد كالطعم
 الذي يخالف في الطعم وماء الورد يخالف في الرائحة فالمتغير
 غلبة ذلك الوصف وان خالف الماء في الوصفين كاللبن يخالف
 في اللون والطعم فالمتغير ظهور غلبة اكثرهما وان كان لا يخالف
 في شئ من الاوصاف الثلاثة كالماء المستعمل على ما عليه الفتوى
 انه طاهر غير مطهر وكما الورد المنقطع الرائحة فالمتغير كون
 اجزائه اكثر من اجزاء الماء وكذا ان كانت مساوية احتياطا حتى
 يضم اليه التيمم عند المساواة اذ لم يجد غيره واما الماء الذي
 يقطر من الكرم ففي المحيط لا يتوضأ به لكان الامتناع وقل يجوز

سبب مهم جدا
 فان كان في الماء طعم

كمال البتة
 سبب لطيف

لا يخرج من غير عالج والاقول اختيار شمس النعمة الحواني وهو المسمى
 وكذا اذا اتيقن بظهوره اي يكون الماء مطهرا او غلب على طعمه انه
 اصطر جازت له بالطهارة امل في التيقن وكذا في غلبة الطن لان غالب
 الطن بمنزلة اليقين في العمليات حتى لو جدها قليلا ولم يتيقن بوقوع
 النجاسة فيه وهو شامل لغلبة الطن في جميع اطوار الطهارة والتمسك و
 هو لتساوي طرفي الوقوع وعدمه فانه يتوضأ به اي بذلك الماء القليل و
 يغتسل ولا يتيمم لان الاصل الطهارة وكان متيقنا فلا يزول بالتكثير وكذا
 اذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه
 فانه يتوضأ منه ويغتسل ولا ينتظر الى الماء الجاري ولا يترك ذلك الماء
 لتوهم وقوع نجاسة فيه لان الاصل هو تيقن الطهارة في الماء فانه خلق
 طهورا فلا يزول ذلك اليقين الا بيقين مثله ولا ينبغي التعمق والسؤال
 ما لم يغلب على الطن عروض النجاسة له بقربة ظاهرة لما في الحديث عن عمر
 ابن الخطاب وعمر بن العاص انهما فرجا رجل على حوض ليس في فقال عمر بن العاص
 يا صاحب الحوض ارد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض
 لا تخبرنا وكذا اذا وقع الماء الجاري الذي يذهب بنبذة شئ نجس كما
 الجيفة والخمر والبول والعدنة لا يتنجس الماء ما لم يتغير لونه او ريح او طعم
 لان ما يتجلى من اجزاء ما يذهب مع الماء ولا يلبث وعنده ظهور الاثر بحقوق
 ذلك وروى عن محمد بن قال اذا صبغت ايدى من الخمر في الفرات
 ورجل اسفل منه اي من مكان الصب يتوضأ جاز وضوءه اذا لم يتغير
 احدا ووصاف لان عدم ظهور الوصف دليل على عدم اتصال النجاسة
 بالمحل الذي يتوضأ منه وان احتمل ان يتصل به اجزاء او غير معدة فهو
 قوه لا يزول به اليقين وكذا اذا جلس الناس صفوا على شط نهر و
 يتوضئون جاز وضوءهم وان احتمل اتصال بعضنا ببعض مما يتوضأ به
 لكن لا يزول به طهورة الماء المتيقنة وهذا هو الصحيح خلافا لما في
 انه لا يجوز وذكر الناطق ساقية صغيرة فيها كلب ميت قد سد عرسه

موطأ واصل عاظم

موطأ اذا دخل الماء

موطأ الماء الجاري

موطأ على شط
 من يتوضئون جاز

تجري الماء عليه لا بأس بالوضوء أسفل منه إذا لم يتغير لونه أو طعمه أو
 ريحه وهو أي هذا الحكم مروي عن أبي يوسف لما تقدمت من الأصل الظاهر
 ولا نزول بالشك وذكر في السوازل أنه إن كان الماء الذي يلاق الخبيثة
 دون الذي لا يلاق الخبيثة يعني إذا كانت الغلبة للماء الذي لا يلاق الخبيثة
 بأن تجري الماء عليه أو غيرها بحيث لا ترى من تحت جاز الوضوء والأبأن
 كانت الخبيثة تستبين تحت الماء الذي يجري عليها ولا يجري في جانبها
 ماله قوة فلا يجوز الوضوء أسفل منها لكون الماء نجسا لما ذكره أكثر
 النجاسة وتنجسه وتنجسه الباقي لغلبته عليه وبهذا قول أبو جعفر
 الهندواني المروي عن أبي يوسف وهو اختياره وعلى هذا ماء المطر
 إذا جرى في ميزاب السطح وكان على السطح غلظت أو غيرهما من النجاسة
 وكان أكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزاب فالأمر ظاهر إذا لم
 فيه أثر النجاسة اعتبارا للغالب فما إذا كانت العذرة عند الميزاب أو
 كان كله أو نصفه أو أكثره وهذا إذا تدبر قوله أو نصفه يلا العذرة فهو
 أي الماء الذي يجري من الميزاب نجس ولم يتغير أحد أوصافه والأوان
 لم يكن كذلك كما تقدم فلو طهر قال الشيخ كان الدين بن الحارث معتبرا
 على صور الحكم بالنجاسة وإن لم يتغير بانه محتاج إلى تخصيص لحديث الماء
 ظهور بعد عمله على الجارية إذا مقتضاه أن يجوز الوضوء من أسفل وأن
 أخذت الخبيثة أكثر الماء ولم يتغير والجواب أن الصحيح من الرواية
 الماء طهور ولا ينجسه شيء من غير استثناء على ما سئل أن شاء الله تعالى
 وح قد خص بالأجماع ما إذا تغير بالنجاسة فيجوز تخصيصه بعد ذلك
 بالقياس على نجس الماء الراكد بجامعه نه عين الماء الذي قد ضاها النجاسة
 وأقلها بخلها فما إذا كان الأكثر غير الخاطفة لا يتيقن مع الجريان
 باستعمال الخاطف بخلاف الراكد القليل لأن الغالب السريان فيه ولا سريان
 في الجاري لأن الجارية تمنع السريان وليس عليه الراكد الكثير فليتأمل وإن
 سأل المطر من السقف أو من الثقب إن كان المطر دائما أي مستمر لم ينقطع

مطهر وان سال
 الماء من السقف

بعد فلو طهر سواء تمت النجاسة أكثر السطح أو لا العدم تحقق مخالطة
 للنجاسة لاحتمال أنه من التناقل قبل أن يصب السطح وإن انقطع المطر
 بعد ذلك سأل من الثقب إن كان على جميع السطح أو على أكثره نجاسة فهو
 أحد ذلك السائل من الثقب نجس للعلم بأنه نزل بعد أصابة السطح وجب عليه
 عليه والغرض أن غالبه نجس والحكم الغالب والنصف له حكم الأكثر في
 التجسس للاحتياط كما تقدم وإذا كان الماء الجاري يجري جري عويقا
 ينبغي أن توضأ المتوضئ على الوقار بالسائل حتى يمر عنه الماء المستعمل وقال
 بعضهم يجعل المتوضئ يمينه إلى أعلى الماء يعني مود الماء أي الجري التي
 يأتي منها ليكون أخذه من فوق سقوط الماء المستعمل وإذا سئل الماء الجاري
 من فوقه بغير جريه أسفل ذلك المكان الذي سدمه كان جاريا كان
 نجسا التوضوء وإن وقع فيه الماء المستعمل والنجاسة ولم يظهر أثره
 أمّا الحديث في جريان الماء فيكون جاريا في الحكم فقال بعضهم إن ذهب
 تبين أو ورق هو جاريتين ما بعد الناس جاريا وقال بعضهم إن كانت حيث
 أن رفع نجس ما تحته وينقطع الجري فليس بجاريا وإن كان بخلافه
 فهو جاريا والاول أشهر والثاني أظهر وحكمه عدم التجسس بالنجاسة
 ما لم يظهر أثره فيه من لون أو طعم أو ريح إلا أن باثرها كالمطر بالخبيثة
 كما تقدم وفي المنتقى إذا كان بطن النهر نجسا وجري الماء عليه إن كان
 الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس وإن كان أي ولو كان جميع البثرة
 نجسا وأعلم أنهم قد اعتبروا رؤية ما تحت الماء وعدوها إذا جرى على النجاسة
 فيكون قليلا أن روى أو كثيرا أنهم يروى وليس بضابط فإن بعض الماء
 صاف يرى ما تحته وإن كان غرا وبعضها كد لا يرى ما تحته إن كان غاصا
 فالأولى فيه الحالة على العرف أو التفويض إلى الحكماء كما هو قاعده العامة
 ولو كان في النهر ماء راكد فتنجس ذلك الماء الراكد ونزل من أعلاه ماء
 وأجره أي جرى الماء النازل من على النهر ذلك الماء الراكد وسئل
 أي الماء الراكد يغسل الماء الجاري عليه ولو توضأ الإنسان منه حين ذل لم يضر

بظهر

فصل
في الحيض

اي اذا لم يدرك الحيضة التي كانت قد تنجس بها الماء الركاثر
من الاوطاف الثلثة لان ذلك هو حكم الماء الجار كالتقديس **فصل**
احكام الحيض والماء الركاثر الاصل عندنا ان الماء القليل ما لم يكن
عشر اذ عشر تنجس بوقوع الحيضة فيه وان لم يظهر فيه اثرها من لون
ومحور سواء كان قلتين او اكثر وعند الشافعي واحد اذا كانت قلتين
خمسائة رطل بالبغدادى لا تنجس ما لم يظهر اثر الحيضة فيه وعندنا ان
لا تنجس ما لم يظهر اثرها فيه مطلقا استدلالا لما روى البيهقي
عن عطية بن بقة بن الوليد عن ابيه عن ثور بن يزيد عن وكاشين
عن ابي امامة عن علي بن السلام ان الماء اظهر الا ان يتغير ريح وطعمه
اولونه بخاسة فحدث فيه وروى البيهقي ايضا عن جعفر بن عمر
ثورية الماء لا ينجس الا ما غير طعمه او ريح قلنا هذا الحديث على هذا الوجه
مع دكي الاستثناء فيه ضعيف برأيه عن سعد بن عبد الله بن البيهقي والحديث
غير قوي فلا يصح الاستدلال به وانما صح بدون الاستثناء رواه ابو داود
والترمذي من حديث ابي سعيد الخدري قيل يا رسول الله انقضت
من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والخنزير فقال
عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء وحسنه الترمذي وقال
الامام احمد هو حديث صحيح وحفظاه غير ما اجماعا لانه اذا تغير
بالحيضة تنجس بالاجماع فغلب ان المراد به مورد النقص وهو بئر
بضاعة خاصة بناء على ان ماءها لم يتغير عما يضرح فيه لقراءته
وكونه جاريا كما رواه الطحاوي عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله بن
محمد بن شعاع التميمي بالثلثة عن ابي ابي قتادة قال كانت بئر بضاعة
طريقا للماء الى البصرة والصحيح في الواقدي التوثيق قال الشيخ
نقي الدين دقيق العيني الامام جمع شيخنا ابو الفتح الكاظمي في
كتابته المخاض والسير من ضعفه ومن وثقه وبحثه وثقه وذكر
الاجوبة عما قيل فيه ولا يقال العبرة لعموم اللفظ لا خصوص السبب

عنه

عموم اللفظ وانما يكون لو كانت اللام للجنس والاستغراق و
هو ممنوع ولا دليل عليه بل هي للعهد فان الاصل انه اذا امكن
جعل اللام للعهد لا تجعل لغيره وقد امكن ههنا بذكره في السؤال
فان قول السائل انقضت من بئر بضاعة المراد به من ما بها قطعا و
دعوى كونه صلى الله عليه وسلم استأنف جوابا عاما ليشمل المسئول
عنه وغيره لا بد لها من دليل ولا دليل عليها بل الدليل قد ثبت قطعا على خلاف
وهو الاجماع على تنجس ما تغير بالحيضة وقوله صلح ظهورنا احكم
اذا وقع الكلب فيه الحديث فانه يقتضي بخاسة الماء مع العلم بانه
لا يتغير احدا وصافه بالولوغ على انه لو سلم عموم له لجاز تخصيصه
بالقياس لكونه مخصوصا بالاجماع واستدل الشافعي واحدا
روى اصحاب السنن الاربعة عن ابن عمر سمعت رسول الله صلح
وهو ليس عن الماء يكون في الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب
فقال اذا كان الماء قلتين لم يحل الخنث واخرجه ابن حنبل والحكم
في صحيحهما قلنا هو ضعيف بالاضطراب بسندنا ومثنا اما الاول فقد
اختلف على ابي اسامة مرة يقول ابي الوليد بن كثير عن محمد بن
جعفر ومرة عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير وان دفع بان الوليد
رواه عن كل من الحكم بن فحشد مرة عن احدهما ومرة عن الآخر
لكن الثاني وهو الاضطراب في المتن غير مدفوع ففي رواية الوليد
عن محمد بن جعفر بن الزبير لم ينجسه شيء وفي رواية محمد بن اسحاق
بسندك سئل عليه السلام عن الماء يكون بالفلاة ترده السباع
والكلاب فذكر الاول قال البيهقي وهو غريب وقال اسماعيل بن
غياث عن محمد بن اسحق الكلاب والدواب ودواب يزيد بن هاشم
هرون عن حماد بن سلمة فقال ابن السباع عنه عن حماد عن عامر
هو ابن المنذر قال دخلت مع عبد الله بن عبد الله بن عمر بن عبد الله
فيه مقرما وفيه جلد بعير ميت فتوضا عنه فقلت له انقضت

منه وفيه جلد بغير منية محدثي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 اذا بلغ الماء قلتين او قلتان لم يجتبه شيء ورواه ابو مسعود الرادي
 عن زيد بن ابي سلمة عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر
 في كتابه عن القسم بن عبيد الله العمري عن محمد بن المنكر عن
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء اربعين قلعة فانه
 لا يحمل الخبث وصنفه الدارقطني بالقسم وذكر ان التوري وم
 ابن راسد وروح بن القسم ورواه عن ابن المنكر عن ابن عمر
 موقوفاً ثم روى بلسان صحيح من جهة روح بن القسم عن ابن
 عمر قال اذا بلغ الماء اربعين قلعة لم يجتسب واخرج رواية سفيان
 من جهة وكيع وابي نعيم عنه اذا بلغ الماء اربعين قلعة لم يجتسب
 شيء واخرج رواية معمر من جهة عبد الرزاق عن غير واحد عنه
 واخرج عن ابي هريرة من جهة ثعلبة بن البصري عن ابي الهيثم
 قال اذا كان الماء قد اربعين قلعة لا يحمل خبثا قال الدارقطني كذا
 قال وخالفه غير واحد ورواه عن ابي هريرة فقالوا اربعين غرابا
 ومنهم من قال اربعين دلو او هذا الاضطراب يوجب الضعف وان
 وثقت الرجال على ان القلعة اسم مشترك يطلق على الجرة و
 القربة ودراس الجبل وقول الشافعي في مسنده اخبرني مسلم بن
 خالد الزنجي عن ابن جريح باسناد لا يحضرني انه عليه السلام
 قال اذا كان الماء قلتين لا يحمل خبثا وقال في الحديث بقلل حجر
 منقطع للجبال وقد وجد دفع هذه الكلمة في مسند ذكره ابن
 من حديث مغيرة بن سفيان عن محمد بن اسحاق عن نافع عن
 ابن عمر انه عليه السلام اذا كان الماء قلتين من قلل حجر من
 شيء ويذكر انهما فرقان قال ابن عدي قوله في مسنده من قلل حجر
 غير محفوظ لا يذكر الا في هذا الحديث من رواية مغيرة بن سفيان
 يكتفي بالبشر منكر الحديث ثم اسند من كلام غيره وفيه ما هو

هذا الحديث لا يثبت
 في مسند ابن جريح
 ولا في مسند غيره
 ولا في مسند غيره

من هذا وقد رواه الدارقطني بسنده ابن جريح ولم يذكر فيه الكلمة
 وفيه قال محمد بن يحيى بن عجيل اي قلل اي قلل وهو هذا
 لو كان دفعا للكلمة كان اسما لا فكيف وليس هذا التخصيص ما ذكره
 الشيخ في الدين في الامام وبرتجج ضعف الحديث عنه ولذا لم يذكر
 في الامام مع شدة حاجته اليه وممن صنعه الكافض ابن عبد البر
 القاضي اسمعيل بن اسحق وابي بكر بن العربي المالكين وفي البايغ
 عن ابن المديني لا يثبت حديث القلتين في بطل الاستدلال به على المراد
 ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين لا يولن احدكم في الماء الدائم غم
 يغتسل فيه وفي رواية لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب ولا
 فضل فيه بين دائم ودائم فهو على العموم ما لم يهرغ حكم الجار بعد
 الخلوص الى غير محل التجاسة او في حكم الحجر عليه ترك احد طرفيه
 بركة الطرف الاخر ولا يقال يحمل التزني على التنزيه لانا نقول بطلقة
 يوجب التحريم اذ عرى عن التأكيد فكيف وقد اكد والقياس يقتضيه
 تنجيس الكثير ايضا لان الجز الملاقى للتجاسة يتنجس ببلقاتها شدة
 تنجيس الجز الذي يجاوره ثم ونم لكن تركنا القياس في الكثير للضرورة
 ولقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه فبق ما عداه على اصل
 القياس ثم الحد الفاصل بين القليل والكثير التحقق انه مفوض
 الى رأي المبتلي غير مقدر لبشئ ان غلب على ظنه وصول التجاسة الى
 جانب لا يجوز الوضوء منه والاجاز وهو الاصح عند جماعة منهم للكرخ
 وصاحب الغاية والينابيع وغيرهم وهو الاصح باصل الامام من عدم
 التحكم بتقدير فيما لم يرد في تقدير شرعي والتفويض الى رأي المبتلي
 قال شمس الائمة المذهب الظاهر التحري والتفويض الى رأي المبتلي من
 غير حكم بالتقدير فان غلب على الظن وصولها تنجس وان غلب على
 وصولها لم يتنجس وهذا هو الاصح انتهى لعدم المدك الشرعي فقول
 الخصم حينئذ بل فيه مدك شرعي يدفع بما تقدم وكثير من الشايع

في غير الحديث الفاصل
 بين القليل والكثير

جعل الحد الفاصل عدم تحرك احد الطرفين بحركة الطرف الاخر كان
 حرك احد الطرفين بحركة الاستعمال لا يتحرك الاخر من ساعته ولو
 حرك بعد المكت لا يفر لان الماء بطبعه يستحيل ان يخلص بعضه الى بعض
 الاضطراب الذي يقع فيه والتحريك يعتبر بالاعتناء في رواية عن ابي حنيفة
 وهو قول ابي يوسف اذا الحاجة الى الغسل في الحيض اكثر من الحاجة
 الى الوضوء وعنه وهو قول محمد بن النضر بالوضوء لانه اخف ومسبى
 في حكم النجاسة على الحنفية دفعا للحرج وعن ابي يوسف يعتبر التحريك
 باليد وعامة المتأخرين سيقولوا الامر واختاروا اما اختياره ابو سليمان
 الجرجاني وما ذكره المصنف بقوله الحوض اذا كان عشرين في عشرين
 طوله عشرة اذرع وعرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه
 اربعين ذراعا ان كان مربعاً اما ان كان مدوراً فالاكثر واعتبروا
 جوانبه ثمانية واربعون وقال ابن الهيثم والمختار ستة واربعون
 في الملتقط يعتبر ستة وثلاثين وهو الاصح لان قطرها عشرة اذرع
 قطعاً وانما نقص باعتبار كل ذاوية ذراع من الجانبين من كل جانب
 نصف ذراع فيبقى ستة وثلاثون ذراعاً كذا قيل واقا العمق فالجانب
 ما لا يتحسر أرضه بالغرف رواء ابو يوسف عن ابي حنيفة وقيل ان لا
 تصيب يد المفترق الاض وقيل قد رابع اصابع مفتوحة و
 المعتبر في الذراع ذراع الكرباس وهو سبع قبضات فقط وهو
 اختيار الامام اسحق بن ابي بكر الوالوي في فتاويه لانه اقصر فيكون
 ايسر واختار قاضي خان في فتاويه ذراع المساحة وهو سبع قبضات
 باصبع قائمة في القيسة الاخيرة وقيل كل قبضة قال قاضيان لانه في
 الغدير المقدر من المسوح فكان ذراع المتأخر اليق وفي الخطوط
 الاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم وتبعه صاحب الكافي وغيره
 وهذا عجيب وبعيد جداً فان المقصود من هذا التقدير حصول ثلثة
 الفطن بعد محلول النجاسة والحاقها هو هذا القدر بالماء الجار

الحوض اذا كان عشرة
 مائة

دخول

ومعناه وهذا امر لا يختلف باختلاف الازمنة ولا الامكنة بان يقال ان
 النجاسة لا تخلص من جانبها الى جانب في مائة ذراع كل ذراع سبع قبضات
 في الزمان او في المكان العلوي تكون ذراعهم كذلك في الزمان والمكان
 الفلك فيكون ذراعهم ثمان قبضات او اكثر فليست اقل من الذراع لما كان في
 اصل اسم الساعد هو يد كروية ثلثة اشوة في قولهم عشر في عشر
 بخلاف النماء اشارة للتخفيف وان كان الحوض عشرين في عشرين فيكون
 يوقع النجاسة مطلقاً لا موضع الوقوع ولا غيره اذا لم ير لها اثر اذا كانت
 النجاسة مريية هكذا وقع في النسخ والصواب ان لفظة غير سقطت
 من قلم الكاتب وانما هو اذا كانت النجاسة غير مريية قال في الخلاصة
 في المريية يتنجس موضع وقوع النجاسة بالاجماع ويترك من موضع
 قدر الحوض الصغير واما في غير المريية فقد مشايخ العراقي كذلك وقد
 مشايخ بلخ وبخاري يجوز الوضوء من موضع وقوع النجاسة انتهى
 الموافق لهذا ان يراد بالبعوض قوله وبعضهم مشايخ العراقي قالوا في غير
 المريية ايضا يتنجس ما حول النجاسة مقدار حوض صغير كما في المريية
 اذا لفرق بينهما الى اللون وهو من حيث هو لون غير مؤثر في السريان ولا
 عدمه في عدمه والحوض الصغير من في نفس ومادونهما وبعض مشايخ
 بخاري بلخ جعلوه كالبحار وتروا فيه لعموم البلوى وقرروا بان
 المريية بقاؤها متيقن برؤية عينه او غير المريية لا يتيقن بقاؤها
 استقالها ويشتبه على هذا اي على تأثير الواقع في الحوض في موضع الوقوع
 او عدمه اذا غسل المتوضي وحجمه في حوض كبير وهو العشر في العشر
 فضاء افضل من عند الماء في الماء ثانياً من موضع الوقوع
 قبل التحريك هل يجوز ان لا قالوا على قول ابي يوسف لا يجوز لان عند
 التحريك شرط ليعبر الماء المستعمل شايماً في الماء فيصير مغلوباً او مشايخ
 بخاري قالوا يجوز لعموم البلوى لكثرة وقوع مثله وايضا هو منقول
 باقول الملاحظات والحكم للغالب وليس كالنجاسة اذ لم تعتبر فيها الغلبة

فرد حوضه

والحوض الصغير
 من

بل قطرة تختلج في الماء المستعمل وعلى هذا الحكم القياس
 اي يقاس ما اذا كان الرجل صفوفا يتوضون من حوض كبير جاز على
 قول المشايخ وعليه العمل وقوله اجناس الناس ان من اغتسل في حوض
 كبير فلا حرج ان يتوضأ في ذلك المكان على ان الحوض الكبير بمنزلة الجار
 في استهلاك الماء المستعمل فيه بحجة الاختلاط وليس ار جلا ان يتوضأ
 او يغتسل في الحوض الكبير بناحية احيية والاصل فيه اي في الجواز وكذا
 من قرية كان نجاسة ما تقدمت اذ كانت مرئية لا يجوز ان يتوضأ
 الا بعيدا عنها مقدار حوض صغير واذ لم تكن النجاسة مرئية يجزى
 على احتراز علماء تجاري وبلغ البلوى خلافا للشيخ العراقي وتقدم ما فيه
 وروى عن الفقيه ابو جعفر الهندواني ولو توضأ الرجل في اجرة القصب
 او في المقصبة وكانت في الماء فان كان الماء لا يخالص بعضه الى بعض
 لاشتباك اصول القصب لم يجز وضوءه لاستعمال الماء المستعمل وان
 خلص بعض الماء الى بعض جاز الوضوء لاستهلاك الماء المستعمل والكثير
 واتصال القصب بالقصب لا يمنع انقضاء الماء بالماء وانما يمنع استباح
 الغرامى بعضها ببعض وكذا الحكم لو توضأ في ماء فيه ذرع انخل من
 الى بعض جاز والافلا وكذا الحكم ايضا لو توضأ في غدير وعلى جميع وجه
 الماء جفر واره بجيم مصفوفة فغرين معجبة ساكنة ثم رى مصفوفة
 بعد هاو او فالف واخره راء مفتوحة والماء التي تكب بعدها امانة
 فتحها وهي كلمة فارسية معناها جرن الضفدع وهو بالعربية الطهيد
 فقد قيل ان كان ذلك الطهيد محال يتحرك بتحرك الماء يجوز الوضوء
 لان الماء يخالص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راء
 في الارض فيكون ما نفا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء
 لما تقدم وكذا الحكم ايضا اذا توضأ من حوض قد انجمد ماءه وانجمد
 على وجه الماء رقيق ينكسر بالتحرك يجوز الوضوء اما اذا كان الجمد كثيرا
 قطعا قطعا لا يتحرك بالتحرك اي بتحرك الماء لا يجوز الوضوء لانه

حائل

حائل يمنع انقضاء الماء بمنزلة الصخر ومحموم وان كان قليلا يتحرك
 بتحرك الماء يجوز الوضوء اذا انجمد ماءه فتقرب موضع منه ووجه
 الماء تحت الجمد متصلا به والنقب كحضير في اسفل ماءه فوجعت
 فيه اي في النقب نجاسة او وقع فيه الكلب او توضأ به اي بالماء الذي
 في اسفل النقب انشاق ليعبر به يحيى وابوبكر الاسكافيتي
 الماء لكونه متصلا بالجمد فلا يخالص بعضه الى بعض فيكون وقوع
 النجاسة او الماء المستعمل في ماء قليل فيفسد وقول عبد الله بن
 المبارك وابو حفص الكبير البخاري لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجمد
 عشر في عشر وان كان اي ولو كان الماء متصلا بالجمد لكونه عشر
 في عشر والفتوى على قول نصيرين يحيى وابوبكر لما قلنا وانما اذا كان
 الماء تحت الجمد متصلا عنه فيجوز الوضوء ولا يفسد الماء لان الغرض
 انه عشر في عشر ولم تنفصل بقعة منه عن سائر كما في الصورة الاولى
 فيجوز الخلاف بين المشايخ المذكورين اتفاقا وقد تقدم التفصيل
 في جواز الوضوء من موضع وقوع النجاسة والخلاف فيها اذا كانت
 غير مرئية وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفا وفي السقف
 كوة فان كان الماء متصلا بالسقف والكوة دون عشر في عشر
 الماء بوقوع المفسد وان كان منفصلا لا يفسد ولذا قال وهو اي
 الحوض المنجمد كالحوض المسقف في الخلاف والحكم والتفصيل وان
 نقبا الجمد ثقباه دون عشر في عشر فعلى الماء لا ينجس اما ان يعلو على
 وجه الجمد او يعلو في الثقب كما لما في القدر فان علا في الثقب
 فكان كالماء في القدر فوقع فيه الكلب او اصابته نجاسة اخرى تنجس
 عند عاقلة العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت الجمد فكان ما في الثقب
 كغيره من الماء القليل خلافا لما قال البعض ان ما في الثقب يعتبر
 متصلا بما تحته هو كثير فلا يتنجس واذ اتيجس فلم يزل في ولا يزل
 نجاسته وكثير من المصنفين يستعملون المضارع بعلم بمعنى

استعملوا المضارع بعلم بمعنى

بمعنى السقيان وهو خطاء ما لم يخرج ما في الثقب أي ما كان في الثقب
 وقت التجسس من الماء كما سيأتي ان شاء الله تعالى في حوض الحمام
 ومحمول ولو توضع اثنتان من ثقب الحمد المذكور ولم تقع غشا في الماء
 جاز وضوءه على كل حال كبير كان الثقب أو صغيرا ولو وقعت غشا
 فيه وهو صغير دون عشرة عشر لا يجوز الوضوء ولو وقع في الثقب
 المذكور شاة أو غيرها فإثبات ان كان الماء تحت الحمد عشرة عشر
 لا يتنجس بكثرته ولا يتنجس ما في الثقب ايضا لان الموت يحصل غالبا
 بعد التسفل منه اللهم الا ان علم ان الموت حصل في الثقب قبل
 التسفل منه او كان الحيوان الواقع متنجسا فان الذي في الثقب يتنجس
 وكذا ان كان الماء تحت الحمد اقل من عشرة عشر يتنجس جميع الماء
 واما ان علا الماء من ثقب الحمد وانسط على وجه الحمد وكذا عشرة
 في عشرة فان كان بحيث لو غرق منه لا يتنجس تحت من الحمد فيفسد
 بوقوع المفسد وان كان يتنجس او كان دون عشرة في عشرة يفسد به
 ولو ان الماء الحوض كان عشرة في عشرة فتسفل اي نزل فضا سبعا
 في سبع وتحوذ ذلك مما هو دون العشرة في العشرة وقعت النجاسة
 فيه تنجس لان المعتبر وقت الوقوع فان امتلأ بعد ذلك النجاسة
 ايضا كما كان لما قلنا وقيل لا يصير نجسا الا اقل اصح حوض كبير
 فيه نجاسة فامثله قيل هو نجس لتنجس الماء شيئا فشيئا وقيل لا
 يتنجس كونه كبيرا فضا كما لو كان ممثليا فوقعت فيه النجاسة وبه
 يعلم التجسس اخذ من خارج الحمام ذكر في الذخيرة والذخيرة
 في الخلاصة وقاصي خان ان الماء ان دخل من مكان يتجسل وانصل
 بالنجاسة شيئا فشيئا فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع
 قبل ان يصل بالنجاسة حتى صار عشرة عشر ثم انصل بالنجاسة لا يتنجس
 فالجاء ان الماء اذا تنجس حال قلته لا يعود طاهرا بالكثره وانما
 كثيرا قبل ان يصل بالنجاسة لا يتنجس بها ولو نقص بعد سقوطها في حق

او وقع
 شاة او غيرها

فان الحوض كان
 عشرة او عشرة تسفل

فان الحوض
 ان الماء

لو دخل

لو صار قليلا فالمعتبر قلته وكثرته وقت انصاف النجاسة سواء
 عليه او ورد عليها هذا هو المختار فان دخل الماء من جانب حوض
 صغير كان قد تنجس ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر بن سعيد
 الا غش لا يظهر ما لم يخرج مثل كان فيه ثلاث مرات فيكون ذلك غشا له
 كالقصة حيث تغسل اذا تنجس ثلاث مرات وقال غيره لا يظهر ما
 لم يخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهندواني يظهر
 بخروج الدخول من جانبها وخروج من جانب وان لم يخرج مثل ما كان
 في الحوض وهو اي قول ابو جعفر اختيار صمد الشهيد حسان الذين
 لا يخرج يصير جارا او جاريا لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة والكلام
 في غير المتغير حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب
 هل يجوز الوضوء امر لان كان الحوض اربع في اربع فادونه يجوز
 لان اظهرا ان الماء المستعمل لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم يخرج
 فيكون كالجار وان كان الا حوض اكثر من ذلك اي من اربع في اربع
 لا يجوز لان الماء المستعمل لا يستقر فيه فلا يكون كجار في تكرر
 استعماله الا ان توضع في موضع الدخول او في موضع الخروج لا جاز
 وكذا عين الماء اذا كان وسعها خمسا في خمس وكان الماء يخرج منها
 اي من ينبوعها ان كان يخرج الى الماء حركه ظاهرة من جانبها اي من
 ينبوع فذكر العين باعتبارها وهو اي الماء ليستعين بالحركة
 على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء بها لان الظاهر ان الماء
 المستعمل لا يستقر لشدة انفعال الماء في خروجه من ينبوع وان
 لم يكن الماء هذه الحالة لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضى حاتم
 الامام فخر الدين خان في هذه الصورة والتي قبلها الصريح ان هذا
 التقدير غير لازم وانما الاعتماد على المعنى في نظر فنيان خرج الماء
 المستعمل اي علم خروجه من ساعته لكثرة اي كثره الله وقوته
 يجوز الوضوء في الحوض والعين والا وان لم يعلم خروج الماء المستعمل

فان دخل الماء
 من جانب

فان الحوض صغير
 يخرج من الماء

فلا يجوز حتى يعلم خروجه بلبث وغرضه التوضوء بالتميم اذا كانت
 ذاتها بحيث يتقاطر على العضو يجوز لانه ماء مطلق ولا يتيم اذا
 قدر على استعماله كذلك والاى وان لم يكن ذا لب ولم يتقاطر على
 العضو عند كونه يتيم ولا يجزئ به امراره على العضو من غير تقاطر
 لانه ليس بماء وحكم البرد والجمد كحكم الثلج حوض صغير كرى
 حفر رجل منه وهو اسرى الماء من الحوض فيه فتوضأ ذلك او
 غيره من ذلك الزجران وضوءه لانه توضأ من ما جاز وان تيمم
 ذلك الماء الذى جرى في موضع وكرى رجل منه اى من ذلك
 الموضع نهر فاسرى الماء فيه فتوضأ ومنه ثم وثم جاز
 الكل اذا كان بين المكاتبين متساو وان فلك ولو كانت المسافة
 قليلة ذكره في المحيط وحد ذلك ان لا يسقط الماء المستعمل
 من الاعضاء الا في موضع جريان الماء فيكون تابعا للماء الجارى
 خارجا من حكم الاستعمال قال قاضيان انه اذا كان بين الموضعين
 مسافة فالماء الذى استعمله الاقل يرد عليه ماء جارى قبل
 اجتماعه في المكان الثانى فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم يكن
 بينهما مسافة فالماء الذى استعمله الاقل قبل ان يرد عليه ماء
 جارى يجمع في المكان الثانى ويصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك
 ان ترى وقوله فلا يظهر بعد ذلك بناء على نجاسة المستعمل و
 سياتى في الكلام عليه ان شاء الله تعالى وفي نوارد المصطفى
 ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى في عدم نجاسته با
 نجاسته ما لم يظهر اثرها حتى اذا دخل رجل وفي يده قد لم يتيمم
 واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده
 اى فيه مراد ابي يوسف بهذا القول حالة مخصوصة وهو اى
 تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اى الحال ما اذا كان الماء
 يجرى من الانبوب الى حوض الحمام والناس يعترفون منه غرقا

التوضوء بالتميم

مهم حيث جاز
 حوض صغير كرى
 منه

منه في الحمام
 لازم جدا ما في الحمام
 بمنزلة الماء الجارى

مسألة

مستدار كما يكسر لواء اى متلا حقا ليقع بعضه بعضا وهذا
 القول هو مختار قاضى خان في فتاويه قال فيها فان ادخل يده
 في الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شئ من
 انبوبه ولا يعرف انشا بالقصعة يتنجس منه الحوض وان كان
 الناس يعترفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الانبوب
 ماء او على العكس اختلافوا فيه واكثرهم على انه يتنجس ماء الحوض
 وان كان الناس يعترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب
 اختلافوا فيه واكثرهم على انه لا يتنجس ان ترى هذا هو الذى ينبغي ان
 يعتمد عليه ومنهم اى من المتأخرين من قال هو اى ماء الحمام عنده
 اى عند ابي يوسف بمنزلة الماء الجارى على كل حال لذلك لا اعترف
 مع دخول الماء من الانبوب او لا لاجل الضرورة الا يرى ان الحوض
 الكبير الحق بالماء الجارى على كل حال لاجل الضرورة ولما قل ان يمنع
 الضرورة في حوض الحمام اذا لم يكن الغرض متداركا لعدم الخرج في الحوض
 وامكان غسله من غير مشقة بخلاف الحوض الكبير ولو ادخل للذئب
 او المحدث يده في حوض الحمام لطلب القصعة اى بلذية دفع المحدث
 وليس عليه نجاسة حقيقة يتنجس ماء الحوض عند ابي حنيفة تعالى
 رواية يكون الماء المستعمل نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا بزوال الحدث
 عن يده وعندهما الماء طاهر ومطر لانه لم يصير مستعملا اما عند ابي يوسف
 فان الحدث لم يسقط لعدم الصب وهو شرط عنده في طهارة العضو
 واما عند محمد فلا ن الحدث وان زال لكن بزوال الحدث لا يصير مستعملا
 ما لم يكن فيه نية القرية على ما سياتى ان شاء الله تعالى وهذا المذكور
 في الفتوى ان ادخل الجنب او المحدث يده في الماء للاغتراف ولم يرفع الكون
 لا يصير مستعملا للضرورة ولم يكرهوا خلافا وهو الانحى ولو ادخل الكفار
 او الصبيان ايديهم لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقة هذا في
 الصبيان مسلم لانهم ليس عليهم حدث فيزول ولم ينو الوضوء واما في

مطلوب لو ادخل الجنب

مطلوب لو ادخل الكفار

الحق وانغير مسلم على قياس المسئلة التي قبلها عند ابي حنيفة انهم
 يزول عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر وتوضأ ثم اسلم لم يلزمه
 إعادة ذلك ونيتته وعدمها سواء فلا فرق بينه وبين مسلم في هذا
 الحكم ويمكن ان تكون هذه المسئلة معطوفة على قوله وعندهما الماء
 طاهر اي وعندهما لو ادخل الى اخره وحج فالحكم مسلم في الكفار ايضا
 واما عند ابي حنيفة فلا فرق بين الكافر والمسلم فيه ولو ادخل الصبي
 اليه في الاناء ان علم انها طاهرة بان كان معه من يرافيه جان الوضوء بذلك
 الماء وان علم انها نجسة لم يجوز وان حصل التثنية لا يتوضأ به استحسانا
 اعمال التثنية والاحتياط ولو توضأ به جان لانه لا ينجس بالتثنية لكن
 المستحب التوضوء بغيره للاحتياط كافي في سورة الجحالة حوضا حكام
 اذا استنجس بطهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وتقلعه الكافر
 في مثله وهو الحوض الصغير وما اختاره ابو جعفر الهندقي والصدقة
 الشهيد من انه يطهر بمجر ما يدخل الماء من الانبوب ويقض من
 الحوض هو المختار لعدم ثبوت بقاء النجاسة فيه وصيرورته جاريا
 ولو ادخل المتوضئ رأسه في الاناء بنية المسح او ادخل خفيه فيه
 بنية يجوز المسح بالاتفاق والمشهور في النجاسة لا يجوز ولكن لا
 يصير الماء مستعملا وعند ابي يوسف لانه انما يصير مستعملا بالاسماء
 والمسح حصل بالاصابة لانه انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زيل العضو
 والمصاب لا يزال العضو وجهه اقول محمد ان المسح غير جائز و
 يصير الماء مستعملا بان الماء بمجرد نيته القربة عند الملاقاة قبل
 المسح صار مستعملا فلم يجوز به تمام المسح وهو غير ظاهر والفتوى
 على قول ابي يوسف وثاني بقية احكام الماء المستعمل في فضل
 النجاسة ان شاء الله تعالى **فصل** في المسح على الخفين كان
 تقديمه على مباحث المياه حيث اخرها عند ذكر الوضوء لا ينبغي من
 الوضوء الا ان كان له رخصة ثبت بالحديث لدفع الحرج صا كان

مباحث المياه

من العوارض لا من اصل الوضوء فلم يوصل بالوضوء وقد ثبت
 المسح بالخيار المستقيمة عن النبي صلى الله عليه وآله وفلا رواه
 عمرو بن علي وصفوان بن عيسى وخزيمة بن ثابت وعوف بن مالك و
 عاتكة بن عبد الله وفضل بن عمر والعبادلة الثلاثة والمغيرة بن
 صفوان بن حزيمة وسعد بن الجي وقاص وجريين عبد الله و
 سليمان بن بريدة وابو هريرة والبراء بن عازب وجابر بن عمر بن حنن
 وابو موسى الاشعري وثوبان وعمر بن امية الثوري وبلال وعمر بن
 عاصر وابو امامة وسهل بن سعد وابو سعيد وعبد الله بن الحارث بن جابر
 وعبادة بن الصامت وبعلى بن مرة وابامة بن زيد وسلمان وابو
 الثوب وحذيفة وعاليبة واسم سعد الانصاري وعن الحسن البصري
 حدثني سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين
 وقال ابو يوسف خير المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته وقال الكوفي
 اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الانا رجلا في غير خيز
 التواتر وقال احمد بن حنبل ليس في قلبي من المسح شي في اربعون
 حديثا عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما رفعوا او ما وقفوا وقال
 شيخ الاسلام والذليل على ان من لم ير المسح على الخفين كان ضالا لما
 روى عن ابي حنيفة انه سئل عن من هب اهل السنة والجماعة فقال
 هو ان تفضل الخفين يعني ابابكر وعمر عيسى بن القحافة وان لم ي
 الخنيتين يعني عثمان وعلي وان ترى المسح على الخفين وهو
 اخذه من قول انس بن مالك ان من السنة ان تفضل الخنيتين
 ومحت الخنيتين وترى المسح على الخفين لكن قالوا من رآه لم يمسح
 اخذ بالغرنية كان مأجورا واعترض عليه بانها رخصة اسقطت عما
 قر في اصول فينبغي ان لا تبقى الغرنية مشروعة لا يثاب عليها كما في
 قصر الصلوة واجيب بان الغرنية لم تبق مشروعة مادام متخففا
 واما اذا نزع والترع حقه ومشروعة زالت الرخصة وتقرر الغرنية

كنية الإقامة وحق المسافر والافتداء بالمقيم في ثمانية الغزيرة واعتبر
 الذي يليه شرع الكثر بان الغسل مشروع وان لم ينزع تخفيفه بدليلاته
 يبطل مسح إذا حض الماء ودخل في الخفق حتى يغسل أكثر رجله ولو لا
 أن الغسل مشروع لما بطل ولذا منع كونه رخصة إسقاط وخفاه أهل
 الأصول في تشكيك بها وإجاب عنه المولى خسرو زدر بان المراد
 بالمسح وعية الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب عليه الثواب لا أن يترتب
 عليه حكم من الأحكام الشرعية يدل عليه تنظير من قصر الصلوة
 فان العامل بالغزيرة اثنان صلى اربعاً وقد على الركعتين بأثم مع
 أن فرضه يتم اقول ما قاله من الراد بالمسح وعية وهو الجواز بحيث
 يترتب عليه الثواب غير مسلم فان ائمتنا انما يريدون بمسح وعية
 الفعل الجواز بحيث يترتب عليه احكامه غير ان الثواب من جملة
 احكام الفعل الذي يقصد به العبادة ففصل الرجل حال التحقق لو لم يكن
 مشروعاً لما ترتب عليه حكمه من جواز الصلوة وغيرها مما تشترط
 له الطهارة واستدلاله بنظير من قصر الصلوة غير صحيح فان
 اذا صلى اربعاً وقد على رأس الركعتين لا يكون آثماً بالغزيرة وليس
 في وسعه ذلك لأن فرضه ركعتان لا يطبق الزيادة عليها فرضاً كما
 لا يطبق المقيم الزيادة على الاربعة فرضاً وانما فرضه ركعتين فحسب
 وانما لبنا الغسل وهو الركعتان الاخرى ان على تحريم الفرض لانه انما
 الغزيرة عدم جوازها وابطالها بخلاف التحقق الذي الغسل أكثر
 رجله حيث اعتبر الغسل شرعاً وترتب عليه حكم من الاحكام الشرعية
 وهو بطلان المسح ولزوم نزع الخفق لان تمام الغسل ولو قدما أنه
 غسل كلتا الرجلين مستحقاً لترتب عليه انه لا يستقص تمام المدة
 ولا ينزع الخفق مع جواز الافتاء التي تشترط لها الطهارة به فثبتت
 مشروعية الغسل حال التحقق بمعنى بقوده وجوده شرعاً وتحققه
 بخلافه لان تمام واعتراض الرابح على أهل الأصول مقرر وهذا كله

على تقدير صحة الفرع الذي ذكره من دخول الماء في الخفق الى اخره
 وهو منقولة الفتاوى الظهيرية وغيرها لكن قال الشيخ كالذين
 ابن الهمام في صحته نظر فان كلمتهم متفقة على ان الخفق اعتبر شرعاً
 ما نفا سريته الحديث الى القدم فيبقى القدر على طهارتها ويحل الحديث
 بالخفق فيزال بالمسح وينوا عليه منع للمسح للتميم والمعدون
 بعد الوقت وغير ذلك وهذا يقتضي ان يغسل الرجل وبعده سواء
 اذا لم ينبتل معه ظاهر الخفق في انه لم يزل به الحديث لانه في غير محله
 فلا يجوز الصلوة به لانه صلى مع حدث واجب الترفع اذ لو لم يجب
 المحال انه لا يجب غسل الرجل جازت الصلوة بلمسك ولا مسح فصار
 كما لو ترك ذراعيه وغسل محله غير واجب الغسل كالغسل ووزانه في
 الظهيرية لو ادخل يده تحت الجرموقين فمسح على الحقيقتين انه لم يجز
 وليس لانه في غير محل الحديث قال والاوجه في ذلك الفرع كون اللزوم اذا
 خاص الزهر لا يتناول الخفق يعني فكان مسحاً اذا انتقصت المدة انما
 لا يتقيد بها الحصول الغسل بالحوض والتنعيع وانما وجب الغسل وقده
 حصل اقول قل ما منع صحة الفرع فيه بعد فانه ذكر في الظهيرية وفي فتاوى
 قاضي خان حيث قال ما مسح الخفق اذا دخل الماء الخفق وابتل من جلده
 قد تلت اصابع او اقل لا يبطل مسحه لان هذا القدر لا يجري عن غسل
 الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب
 بطل المسح مروى عن الجعفيقة انه في وثانياً قوله لانه في غير محله
 غير مسلم قوله اذ لو لم يجب الى اخره قلنا عدم وجوب غسل الرجل
 لا يستلزم وجوب المسح عند الجواز كون الواجب احدهما لا على التبعين
 كما ان الواجباً الخيرة وتشيده بترك الذاعين وغسل الفخذين غير
 صحيح على ما لا يخفى وثالثاً توجيه الفرع المذكور بقوله والاوجه الى
 اخره انما يتأتى على تقدير انفسال الرجلين كليهما على التام مع ابتلال
 قد الغرض من ظاهر الخفقين مع بطلان المسح والمذكور في ذلك الفرع

انقلنا اكثر الرجل وبطلان المسح ووجوب نزع الخفين وغسل
الرجلين وفي فاضلنا انقلنا احد الرجلين وبطلان المسح كذلك
وهذا كله يتا في ما قاله ورابعنا انما تفرق بين غسل الرجلين مع
التخفيف ومسح الخف مع بقاء الجرموق حيث اعتبر الغسل الاول
وبطل مسح الخف به ولم يعتبر المسح في الثاني بان مسح الخف يدل
على الغسل ولا بقاء للبطل مع وجود الاصل ومسح الجرموق ليس للملا
عن مسح الخف بل هو يدل على الغسل ايضا فعند نقر الوظيفة لا تعتبر
البطل الاخر فليتامن وح فلا يكون وزان الاول وزان الثاني واقما
الجواب عن قوله ان كلمتهم متفقة الى اخره فهو ان الخفا انما اعتبر
ما في سرية الحدث من خيصال دفع الحجج الدالة بها لاجاب الغسل عنها
فاذا حصل الغسل زال الترخيص لزمان سببه المختص به وبه فقد
حلول الحدث قبيل الغسل فخل الغسل في محله فليتامن فلا يحصى
من اعتراض الزيلعي على اهل الاصول واما اعتراضه على الفرع المذكور
فانما يتم على تقدير صحة تمثيلهم وعدم صحة اعتراضه عليهم فليتامن
والله سبحانه الموفق وله الحمد ثم حيث ثبت المسح بالطريق المذكور
قال المصنف بعدا للقدوري وغيره المسح عليها جائز بالسنة ايها
الانار الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله لا بالقرآن خلا لما قاله البعض
انه ثابت بالكتاب ايضا وهو في قراءة الجرح لان قراءة الجرح قد تقدمت
المراد منها الغسل وانما عطف على الممسوح للاقتصاص في الغسل وترك
المرافق في الصلوة عليها من كل حدث موجب للوضوء احتراز من الحدث
الموجب للغسل كما سيأتي وقوله اذا البسماء شرط حذف جواب تقدم
ما يدل عليه اذا البسماء على طهارة كاملة والمسح جائز بالسنة الى اخره
فتكون اذا المحض الشرط ولا يجوز ان تكون للظرف الا اذا جعل جائز
المستقبل اي يجوز في يتعلق بجائز وقوله على طهارة كاملة يتعاق
يجوز في حال من حدث لا يلبسها لان اللبس على طهارة كاملة ليس

وانما

وانما الشرط ان يكون الحدث حاصلا على طهارة كاملة وتقديرها كما
جائز بالسنة من كل حدث موجب للوجوب على طهارة كاملة اي كانت
ذلك الحدث على طهارة كاملة اذا البسماء هكذا قدرة الشيخ كان
الدين في عبارة القدوري وهو التحقيق فان كان المسح مقيا
يوما وليلة وان كان مسافرا يمسح ثلثة ايام ولياليها لما في صحيح
مسلم من حديث علي رضي الله عنه جعل رسول الله صلى الله عليه وآله ثلثة ايام
لياليهين للمسافر ويوما وليلة للمقيم وهو حجة على مالك في عدم توقيفية
بوقت وابتدائها اي اول المدة المذكورة للمقيم والمسافر عقبة الحدث
لانه قبل ذلك منظره بطهارة الغسل ولا يعتبر ابتداء المدة وقيل انها
ولا وقت اللبس حتى لو ظهر لصلوة الصبح ولم يلبس الا وقت الظهور
ثم لم يحدث الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت
الصبح ولا من وقت الظهور فيجوز له المسح ان كان مقيا الى وقت
العصر من اليوم الثاني وان كان مسافرا قال في وقت العصر من اليوم
الرابع ولو غسل رجلية وليس خفيه قبل اكمال الوضوء ثم اكمل الطهارة
قبل ان يحدث جائز له المسح عليها اذا احدث عندنا ما تقدمت
الشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس خلا للشا
فان التمسك عند كون الطهارة كاملة وقت اللبس تكون خلا
في الصورة المذكورة بناء على هذا لا يتصور ان الوضوء فيها
عنده لا يصح بالكيفية لعدم الترتيب وهو فرض عنده كما تقدم
وانما يظهر خلا في المبنى على اشتراط اكمال الطهارة وقت اللبس
اذا اتوضأ مرتبا فلما غسل احدى رجلية ادخلها في الخف
الخف قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى وادخلها في الخف
ثم احدث فانه لا يجوز له المسح عنده ويجوز عنده لان عندنا
يكفيه ان يكون الخف ملبوسا على طهارة كاملة عند اول
الحدث بخلافه وما اذا كان ملبوسا على طهارة ناقصة عند

مسح الخف
على طهارة كاملة

المحدث فانه لا يجوز المسح عندنا خلافا للزفر والطهارة
 الناقصة صاحب العذر وكذا طهارة التيمم حتى ان المستحاضة
 وهي المرأة التي ترى الذعر من قبلها دون ثلثة ايام او فوق عشرة
 ايام او في الحيض او فوق اربعين في النفاس او وهي حامل ومن في
 معناها كصاحب سلس البول او انفلتت الریح او استطلاق
 البطن او الرعاف الزائم او الجرح الذي لا يبرأ اذا تعوضت وليست
 الخف قبل ان يظهر منها شيء من الدماء استحاضة بمسح كالاصح الكوا
 ليست على طهارة كاملة ولو ليست بطهارة العذر اى بعد ما ظهر
 منها شيء تمسح في الوقت فقط ان احدثت بعدا ليس حدثا غير عذر
 عندنا وعند من تمسح تمام المدة لان طهارة الماء لم تنتقض بالحدث
 الذي انتلكت به شرعا كانت قوى من طهارة الاصحاء في حكم الشرع
 وجوابه ان الاستتار حاصل الا انه لم يظهر حركته في الوقت لاجل ضرورة
 فاذا خرج الوقت طهر حركته مستندا الى ان الاستناد لا يظهر في الحكم
 المنقضية بل في الاحكام القائمة وجواز المسح منها فظهر الاستناد في
 حقه وان اللبس حصل بعد الحدث في حقه وكذا لو تيممت وليست
 الخفين ثم وجدت ما يكتفى للوضوء لا يجوز لها المسح لان تيممها بطل
 بوجود الماء مستندا الى اقل الاستعمال فتبين انها ليست بها طهارة
 ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل كالوتوضا وليس خفيه ثم اجنب فانه
 لا يجوز له ان يغسل ساثر يديه ويمسح على خفيه لما روى الترمذي والنسائي
 عن صفوان بن علقا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا سفر ان لا نلبس
 خفافا ثلثة ايام وليا من الاعن جنبه ولكن من غافطه او نوره
 وقال الترمذي حديث صحيح ثم صورة المسئلة هي ما ذكرنا ونحوها مما
 محمد في الاصل ان المشا توضا وليس خفيه ثم اجنب وعنده ما يكتفى للوضوء
 تيمم ويصلى فان احدث وعين ذلك الماء توضا وغسل رجله ولا يجوز له
 المسح لان الجنابة حلت القدر واقاما ذكر بعضهم من انه في هذه الصورة

مسلك
 صاحب العذر
 فتمسح في الوقت

مسلك
 صاحب العذر
 فتمسح في الوقت

لومر

ولومر بعد ذلك على ما يكتفى لا يغتسل فلم يغتسل ثم احدث ومعه ما يكتفى
 للوضوء فانه يتوضا ويغسل رجله ولا يجوز له المسح فليس بسبيل لان
 الرجل بعد غسلها اذا شئت لا تعود جنبا بها برؤية الماء ولا يلزم غسلها مرة
 اخرى لاجل تلك الجنابة كالمسح عليها او لا ثم ليس الخف ثم اكل الغسل وانما
 حل بها بعد الغسل حدث والمسح لاجل الحدث جائز وصرح في الخلاصة
 ان الجنابة اذا اغتسل وبقي على جسده لمعة فليس الخف ثم غسل للمعة ثم حدث
 بمسح اتم ولا فرق بين بقاء لمعة او اكثرية بقاء الجنابة وقد ليس الخف
 وهي باقية بقاء المعة وجوز له المسح فكذلك يجوز في الصلوة المذكورة
 فليتأمل الرجل والمرأة فيه مسح الخف سواء لان الادلة لم تحضرو
 النساء تابعات للرجال في الاحكام ما لم يدل دليل على التخصيص والمخبر انما
 هو على ظاهرهما اى اعلاهما دون باطنهما اى اسفلهما لما روى عن علي انه
 قال لو كان الدين بالرائى لكان مسح باطن الخف اولى من ظاهره ولكنه
 راي رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه دون باطنهما وفي رواية
 عنه لكان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وهذا يدل على ان المراد
 باطنه اسفله لا ما يلي البشرة لان مسحه غير ممكن فكيف يقتضى الرأى
 او لوتية مسحه بل الرأى يقتضى مسح ما يلي الارض كونه محلى اصابة
 الاوصاف والاقذار حيث سقط غسل الرجلين لعدم سرية الحدث
 اليها فادلت على ما قاله الامام ابن الهيثم في هذا المقام من عكس هذا
 الحرام وليس يجب ان يكون المسح خطوطا بالاصابع لما في اوسط البرأى من
 طريق جبرين يزيد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رجل يغسل خفيه فتخسه برجله وقال ليس هكذا السنة امرنا بالمسح
 هكذا ثم ياه ياه من مقدم الخفين الى اصل الساق مرة وفرج بين اصابعه
 قال الطبراني لا يروى عن جابر الا بهذا الاسناد وفي الامام روى ابن المنذر
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه مسح على الخفين ولو وضع الكف
 او وضع الاصابع مع الكف ومثها فلاها حسن والاحسن ان المسح

مسلك

مسلك
 صاحب العذر
 فتمسح في الوقت

اليد كذا في الخلاصة وغيرها وليستحى ان يبدأ من قبل الاصابع و
 يمتد الى الساق اعتبارا بالعضل فان المستحب فيه ذلك وما تقدم في حديث
 الطبراني وكذا يستحب ان يكون مرة واحدة لما فيه ايضا وفرض ذلك
 مقدار ثلث اصابع طولها وعرضها من اصابع اليد كما قال ابو بكر الرازي
 هو المحمداطراف لما قاله الكرخي ان المعتدل اصابع الرجل كما في الحق لا تأخذ
 بمحل المسح وجه الاول ان الالة وهي البداحق بالا اعتبار كما في مسح
 الرأس فلو مسح باصبعين لا يجوز ولو وضع يديه من قبل الساق ومدها
 الى رؤس الاصابع جاز لمصول الغرض وكذا لو مسح عليها عرضا جاز ايضا
 وكذا لو مسح بثلاثة اصابع موضوعة وصفا غير محمودة يجوز ايضا
 لما قلنا ولكنه يكون مخالفا للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح المستحب
 ان يضع يديه المراد اصابع يديه اصابع يده اليمنى على مقدمه خفة لا يمن
 واصابع يده اليسرى على مقدمه خفة اليسرى ويجا في كفيه ويمدها الى
 الساق او يضع كفيه مع الاصابع ويمدها جملة وهو حسن والاول
 كما فهم مما تقدم من الخلاصة ولو مسح برؤس الاصابع وجا في اصول
 الاصابع والكف لا يجوز للمسح الا ان يكون الماء متقاطرا لان البلة
 تصير مستعملة بمجرد الاصابة فاذا لم يكن متقاطرا صارت البلة المستعملة
 اولا مستعملة ثانيا في الغرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا فان البلة التي
 مسح بها ثانيا لا يحتاج غير التي استعملت اولا ويخلف ما قامه السنة فيما اذا
 الاصابع ثم مدها ولم يكن الماء متقاطرا لان النقل فيتم بها لا يفتقر
 في الغرض وهو تابع له فيؤدي بما استعمل فيه تبعا ضرورة عدم شريطة
 التكرار على ان وقوعه صلح على هذه الصفة كافي في جواز النقل ولا يفتقر
 عليه الغرض لانه اقوى منه مع ان المسح على خلاف القياس والمستحب
 ان يمسح بباطن الكف لانه المتوارث ولو مسح بهما لم يجز لحصول
 المقصود لكن خالف السنة ولو مسح على باطن خفيه او من قبل العقبين
 او من جوانبها اي من جوانب الرجلين لا يجوز مسحه لان الاحاديث المشهورة

في المسح
 في جميع ذلك

وكيفية المسح

ولو مسح برؤس
 الاصابع لا يجوز

التي ثبت بها المسح على خلاف القياس انما وجدت بالمسح على اعلاه فلا
 يجوز على ما سواه لانه خلاف المحل الذي ورد به النص وانما مخالفة الكيفية
 كالابتداء من جهة الساق الى الاصابع فلا تنقض لان الكيفية غير مقصورة
 بالذات بخلاف المحل لانه قد يقال ان الكمية ايضا مقصورة بالذات
 المقدار فينبغي ان لا يجوز الاقتصار على قدر ثلث اصابع بالقياس من غير
 نص والله اعلم وذكر في المحيط ولو توفنا ومسح ببلة بالكسر بمعنى البلى
 بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لان البلة الباقية بعد الغسل
 غير مستعملة اذ المستعمل فيه ما سال على العضو والعضو عنه ولو مسح
 رأسه ثم مسح خفيه ببلة بعد المسح لا يجوز مستعملة لان المستعمل
 فيه ما اصاب المسوح وقد اصابته ولو توفنا ولم يمسح خفيه وكنت
 حاضرا الماء لابنيه المسح ولم ينقل احدهما عليه او اكثرها او استوى
 في الحشيش البلى بالماء المفاض عليه للسقي او بالمطر يجزيه ذلك الحوض
 او المشي عن المسح قصد الحصول المسح ضمنا وعدم شرط النية و
 لو كان الحشيش مبتلا بالطل فيقول لا يوجب عن المسح لانه من نفسه
 دابة والاصح ان يوجب لانه مطر خفيف وكذا اصابه اي اصاب حقه
 المطر يوجب ذلك الامر وهو الاصابة عن المسح وان لم يوجب خلافه للشافعي
 في ذلك كله فان النية عنده شرط في الوضوء والمسح جزء منه وفي بعض
 الروايات التادئة لا يجزيه ذلك بلا نية عندنا ايضا لانه لان المسح
 خلف عن الغسل فاحتاج الى النية كالتميم وهذا غير صحيح لان النية
 لم يحتاج الى النية لكونه خلفا بل لمعنى اخر وهو ما عرفت التيميم من ابتداء
 بالمسح اي مدة المسح لا نية وهو مقيم فصار قبل تمام يومه وبيلة
 مسح تمام ثلثه اياما وبيلة من عند خلافه للشافعي واحمد لان حكم
 متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت فالمعتبر فيه آخر الوقت واخر
 الوقت هو مسافر ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام ينظر ان كان
 قد مسح يوما وبيلة او اكثر لم يزد عنهما وغسل رجله لانه صلي

فمنعطف ترخصه بالابواب الى ثلاثة ايام وان كان قد مسح اقل من يوم
وليلة اتم مسح يوم وليلة لا تهامة المقيم ومن لبس الجرموق فوق
الحنف مسح عليه الجرموق ما لبس فوق الحنف وقاية له ولا يكون من
يخلد ومن الكرياس ومن غيرهما فان كان من الكرياس لا يجوز المسح
عليه بالاتفاق الا ان علم ان البلدة قد نفذت الى الحنف مقدار الفرس او
كان محلا جادا ليسر الاصابع وظهور القدمين يجوز المسح عليه سواء
لبس وحده او فوق الحنف كالذي من الاديء او الصرم وكذا الحنف فوق
الحنف وهذا عندنا وقال مالك والشافعي لا يجوز المسح على الجرموق لان
الحنف يدل على الرجل لا عن الحنف وان كان تحت الحنف لان الوظيفة
كانت بالرجل ولم تكن بالحنف وظيفة ليصير من اعضاء الوضوء فيكون
الجرموق بدلا عنه فانما سارية الحدث الى الرجل وصار كحف ذي طاقين
ولم تنصب البدل بالراى وانما نصبناه اما بطريق الدلالة وهو لزوم
الحرج في النوع المتكرر في اوقات الصلوة واما الحدث وهو ما
الامام احمد عن بلال قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجرموقين
والمخاولا في داود كان يخرج ويقضي حاجته فأتيه بالمال فيمسح على كاهنه
وموقفه لا يقال كيف استدلت بهما وانتم لا تجوزون المسح على التوبة
والمخار لا نقول دلالة على جواز المسح على الجرموق تأييد بدلالة
احاديث المسح على الخفين الواصلة الى حد التهرقبت بها واما دلالة
على الآخرين فقامت الدليل القطعي من غير وصول الى حد الشهرة
فلا تأييد به فلم يثبتنا ثم تعديلا ائمتنا ههنا بان الجرموق يدل عن
الرجل الى اخره يعلم منه جواز المسح على الحنف لبس فوق محيط من
كربس او جوخ او نحوها مما لا يجوز عليه المسح لان الجرموق اذا كان
عن الرجل وحمل الحنف مع جواز المسح عليه في حكم العدم او كما قاله الفقهاء
ويؤيده امام الغزالي في الوجيز والرافعي في شرحه مع الترمذي ما ذكر
خلاف الامام ابي حنيفة او داهنه المسئلة في صورة الاتفاق وكان

مسح على الجرموقين

وكان مشايخنا انما لم يصرحوا به فيما اشهر من كتبهم اكتفاء بما قالوا
في مسئلة الجرموق من كونها عن الرجل كذا افاده المولى خسرو
في الغرر شرح الغرر ولا يلتفت ما نقل في شرح المجمع عن فتاوى الشاذلي
انه لا يجوز الا ان يقطع ذلك الملبوس تحت الحنف لانه نقل عن رجل
مجهول وهو بعيد عن الفقه خارجا عن الاصول لان قطع ان كان
ليصير كالحنف الخروق في عدم جواز المسح عليه فهو بمنزلة بدوت
خرق لانه لا يجوز المسح عليه وان كان للجل ان يتصل جزء من الرجل
بالحنف فهو ليس بشرط ولا للمجاز المسح على الجرموق ونحوه مع
حيولة الحنف فانه اشد منعلا لا اتصال بالرجل وهذا ظاهر فساد
قول من اتى من الجهال بان جواز مسح الحنف على خلاف الفقهاء
فلا يقاس عليه ما لم يرد به نصوص هذا كما ترى بطريق الدلالة
الراجحة او بطريق القياس والالتزام المسح على الكعب والتبوء
التركية ومخوها لانها غير منصوص عليها ثم يقال بل قطع ذلك المحيط
فصدد احرامه لانه اضاعة المال من غير فائدة وهي منهي عنها ثم المسح
على الجرموق انما يجوز اذ البسهما قبل ان يحدث بعد لبس الخفين
فان احدهما لبس الخفين قبل لبسهما ولو مسح على الخفين اقبل مسح
ثم لبس الجرموق لا يمسح على الجرموقين لان البدلية فقررت
لحنف بالحدث قبل لبسهما فلا تنقل عنه اليهما ولا يكونان بدلا عنه
لما تقدم ان البدل لا يكون له بدل ولوروع على احد الجرموقين بعد
المسح عليهما او خرج بلا قصد قلنا ان ينزع الاخر ويمسح على خفيه
وان شاء اعاد المسح على الاخر ومسح الحنف الذي نزع جرموقه و
في روايات الاصل ينزع الجرموق السابق ويمسح على الخفين وفي الترمذي
استقص المسح فيهما يعني ينزع احدهما كذا في الخلاصة ولا يجوز ان
يقصر على مسح المتزوع من غير عادة المسح على غير المتزوع وقال زيفر
يجوز ولا يبطل مسح غير المتزوع لانه لو مسح في الابداء وعلى احد الجرموقين

مسح على الجرموقين

وعلى أحد الحقيقتين يجوز اتفاقا فكذا في البقاء ولنا ان الانتقاص
 في الوظيفة الواحدة لا يجري ويجزى ان كالحققتين ولونع احد
 الحقيقتين بطل مسجده على الاخر ولا يفهم حكم المسئلة كما هو من عبارة
 المصنف ولا يجوز المسح على الجرموق المحرق وان كان اي ولو كان
 خفاه غير متحققين قياسا على الحقيقتين وكذا لا يجوز المسح على
 خف في خرق كبير لم يوجبه عن المقصود بالخف من قطع المسئلة
 بمتابعة المشي والخرق الكبير المانع عندنا ما يبين منه مقدار
 اصابع وعندنا ما لك ما يبين منه اكثر الرجل ثم الصحيح عندنا كون
 الاصابع المذكورة من اصابع وهو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن
 يعتبر ثلثة اصابع من اصابع اليد والمعتبر اصغرها الاصابع اذ لم يكن
 الخرق عند الاصابع وان كان عندها يعتبر ظهور الثلث التي عند الخرق
 فان كان الخرق في الخف اقل من ذلك جاز المسح عليه وقال في
 والتأقي واحدا لا يجوز وان قل لان ما وجبا عند البيهقي لكونه
 بمنزلة العدم لقلته ولزوم الخرج في اعتباره اذ غالب الخفا
 لا تخلو عنه عادة والشرع علق المسح بمسح الخف وهو السائر
 الذي تقطع به المشي والاسم مطلقا يطلق عليه مجازا في المشي
 على الكبير فانه ليس بخف مطلق بل مقيد بالخرق لانه لا تقطع
 المسافة به والخف مطلقا ما تقطع به وان كان الخرق في خف
 واحد قد اصبعين في موضع منه او في موضعين وفي الخف الاخر
 قد اصبع او اصبعين كذلك جاز المسح لان المانع كون قدر
 الثلث اصابع في خف واحد فلا يجمع لو كان في الحقيقتين بخلاف
 ما لو كان قدر نصف درهم بخامسة في احدى الرجلين وفوق النصف
 في الاخرى حيث يجمع ويمنع جواز الصلوة وكذا لو انكشف ثمن
 كل عضو من كل منهما عورة حيث يجمع ايضا ويمنع لان للنع في الخرق
 باعتبار عدم امكان قطع المسافة بالخف على الوجه المعتاد والخرق

ولا يكفي
 في خف واحد

مسئلة
 في خف واحد

احدهما لا يمنع في الاخر فلم يكن المانع موجودا مجازا في التماس
 والاكتشاف بان المانع فيها باعتبار حمل التماسه وكشف ربع كعورة
 وهو موجود والقطع اذ ان الاخرة اختلف فيه واعلام الثوب
 يجمع كذا في الخلاصة وان كان الخرق قد اصبع مع الخرق قد
 اصبعين في خف واحد يجمع في الحكم بالمانعية ولا يجوز المسح
 لوجود المانع وهو قد ثلث اصابع في خف واحد وليس شرط
 في المانع ظهور الاصابع بكاملها في الصحيح خلاف ما مال اليه
 من ان ظهورها لافضل وحدها مانع ولو ظهر لايها وهي مقدار
 ثلث اصابع من غيرها اي من غير الايهام جاز المسح لما قلنا
 ان الخرق اذا كان عند الاصابع يعتبر ظهور عين ثلث الاصابع
 والا يعتبر اصغر الاصابع ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلث
 اصابع وانفتاحه اي مقدار ما ينفق منه اقل من ذلك القدر
 لا يمنع جواز المسح لان غير المنفك ليس له حكم الخرق لعدم ظهور
 شيء منه لان المانع انكشف ما يجب غسله اذا كان قد ثلث
 اصابع ولم يوجد كذا الحكم لو انفتق خفه اي خرز الخف الا
 انه اي الشأن لا يرى شيء من قدمه يجوز المسح لما قلنا ولو كان
 الشيء من قدمه والمراد المقدار المقدر بحيث يبدو اي ظهور حالة
 المشي اي حال رفع القدم ولكن لا يبدو حالة الوضع بمنع جواز
 الصلوة لان المعتبر حال المشي كذا ذكره في المحيط ولو كان الامر
 بالعكس لا يمنع وكذا الخرق الكبير اذا كان فوق الكعب لا يمنع
 لان ستر الخف لما فوق الكعب ليس بشرط جواز المسح ولذا
 جاز المسح على الكعب وقول في فتاوى صنفان وما يقال له
 بالفارسية جاز وقول ان كان ليس ستر القدم لا يرى من العقبول
 من ظهر القدم الا قد اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وقولهم
 وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية بيديش بيد وهو ان يكون

مسئلة
 في خف واحد

ان كان ليس ستر القدم
 لا يرى مسئلة في خف واحد

مشقوقا مشدودا وثيقا اذا لم يس مكعبا لا يرى من كعبية او قلبية الا
 مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له
 واذا اراد المسح على الخف ان يخلع خفيه فخرج القدم من موضعه من
 الخف غير ان القدم في الساق بعد انتفض مسحة اجماعا وان نزع
 بعض القدم عن مكانه فقد اختلف في مقدار ما ينقض المسح روي
 في حقيقته انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخف انتقض المسح قيل لان
 مقدار ربع القدم فبناؤه زال ربع القدم عن محل القدم واكثره يقوم مقام
 الكل لكنه لا يخلو عن شيء وقيل لا يخلو لا يمكنه متابعة الشيء لان بقاء
 العقب في الساق يعلق عن مداومة الشيء بخلاف ما اذا كان يخرج ثم يعود
 على ما يأتي قريبا ان شاء الله تعالى وفي بعض الروايات عن ابي حنيفة ايضا
 اذا صار النزع بحال تعدد الشيء المعتاد مع انتفض المسح والافلا وان
 المعتبر ما كان متابعه الشيء كما تقدم وفي رواية عنه وهو قول الحسن
 ابن زياد ان اخرج اكثر القدم الى ساق الخف انتقض المسح والافلا
 في الهداية وغيرها هو الصحيح لان لا اكثر حكم الكل وقيل ينتقض بخروج
 نصف القدم وفي بعض الروايات ايضا ان بقي في موضع قرار القدم مقدار
 ثلث اصابع من ظهر القدم سوى اصابعها لا ينتقض المسح وهو في هذا
 القول رواية عن محمد بن ابي عبد الله عن بعض المشايخ بل قال في الكافي وعليه اكثر
 المشايخ ووجهه ان مقدار فرض المسح باق في محل المسح فلا ينتقض
 والتقييد بما سوى الاصابع في فتاوى قاض خان قال رجل له خف واسم
 الساق ان بقي من قد سخارج الساق في الخف مقدار ثلث اصابع بعضها
 من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلثة
 اصابع كله من القدم لا اعتبارا بالاصابع انتهى على ان كلمة الكل مطبقة
 على التعبير بظهر القدم والمعنونه منه ما عدا الاصابع وفي كتاب الصلوة
 لابي عبد الله الزعفراني رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء بنصبه او خاف
 فيصير فغسله اى دخل خفه ان اقبل جميع اهدى القدمين يبقى ابتداء هو

فمن

عندل ينتقض مسحة وكذا الحكم في ابتلال الاكثر على ما تقدم في اول
 الفصل في البحث مع الزيلعي من النقل عن الظهيرية ونقلها اكثر الفتاوى
 كالخلاصة وغيرها وقال في الذخيرة وهو الاصح فلا بد من قبوله له
 وجه الاوقع الغسل صحيحا وعدم جواز الجمع بين الغسل والمسح وكون
 الاكثر له حكم الكل ويلزم منه ان لا يكون المسح رخصة اسقاطا كما اورد
 الزيلعي وتقدم رجل اخرج عقبه من عقب الخف الا ان مقدم قدمه
 في قدم الخف اى في موضع المسح له ان يمسح مالم يخرج صدور قدميه
 عن الخف او عن موضع القدم منه الى الساق اى الى اول حذ الساق وهذا
 موافق لقول محمد بن سعد بن المقدم مقدار ثلث اصابع فادام في قدم الخف
 لمحل فرض المسح باق وان كانت عبادة المصنف لا يخلو عن تسامح وذكر
 في بعض المواضع من الفتاوى ان كان صلب القدم في موضعه ولكن
 يخرج من عقب الخف ويدخل لا ينتقض مسحة وهو ظاهر وما تقدم عن
 ابي حنيفة من الانتقاض عند خروج اكثر العقب الى عقب الخف وانما هو
 فيما اذا نزع لا فيما اذا خرج بنفسه ثم عاد ذكره في النهاية وغيرها وكذا
 لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم برفع العقب حتى يخرج الى ساق
 الخف واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعها لا ينتقض المسح وكذا
 لو كان اعرج يمشي على صدور قدميه وقد ارتفع القدم عن موضع
 له المسح وروى عن محمد بن ابي حنيفة قال خف فيه فتق مفتوحة وبطانة الخف
 من خرقة او من غيرها غير منفتق ذلك الشيء الذي هو بطنه حال كون
 مخروضا في الخف فخره حال من الضمير المستتر في منفتق او من الضمير
 من الخبر وهو من خرقة ويجوز في رأى غير الحركات الثلث وكذا في بعض
 النسخ محروضا بغير اللغز بعد الزاى ويجوز فيه الرفع والحفظ جاز
 المسح عليه حيث لم يتكشف محل المسح مقدار ثلث اصابع كذا ذكره في
 الذخيرة ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة بيد الرأس ولا على
 البرقع بل غسل الوجه وهو بضم اوله ومثاله الشيء الذي تجعله المرأة

ولو كان
 الخف واسعا

خف فيه فتق

ولا يجوز المسح
 على العمامة والقلنسوة

على وجهها مخرقا ما يجادى عندها منه ولا على البقرة ان يلد غسل اليدين
والغفار بضم القاف وتشد يد الفاء ما ليس في اليد لجل البرد او القطر
او غير ذلك واعلم ان المسح على هذه الاشياء لا ان الكتاب يدل على فنية
الغسل والمسح ولم يرد في هذه الاشياء كما ورد في مسح الخف من الشربة
ليجوز للمسح الكتاب في نقل حكم الغسل او المسح اليها كما في الخف و
ليست كالحف في الحرج فتلحق به بطريق الدلالة ويجوز المسح على الجوارح
ونحوها كخرقة القرحة والجوارح جميعا جبهة وهو ما يشد على العظم
المكسر من العيدين وان شدتها اي ولو شدتها على غير موضع
لما روى الدارقطني عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الجوارح
وضعه بابي عمارة محمد بن احمد بن مهدي قال ولا يصح هذا قال المذني
وصح عن ابن عمر المسح على العظام موقوفا عليه وساق بسنده ان ابن
عمر توسا وكفة معصوية فمسح عليها وعلى العصاب وغسل سوي ذلك
قال المحافظ ابو بكر احمد بن الحسين هو عن ابن عمر صحيح والموقوف في
هذا كالمفهوم لان الابدال لا تنصب على الرأي وروى ابن ماجه عن زيد
علي عن ابيه عن جده الحسين بن علي بن ابي طالب قال لكسرت احدي
ذني ففعلت التي صلح فامرني ان امسح على الجوارح وفي اسناده
عمر بن خالد الواسطي متروك لكن الحكم مجمع عليه لكان الحرج ولزم
الفرق في الغسل بالفرق بين شدتها بوصف او بدونه فلا يصح ضعف
الحديث بالنسبة اليها بعدما اجمع عليه الائمة المجتهدون رحمته الله
عليهم بالدليل الواضح وهو قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من
حرج فان سقطت بعد المسح من غير ان لم يبطل المسح لبقه السبب
شرعية وان سقطت عن بطل المسح لتبين ان غسل ما تحتها كان
واجبا حتى لو كان السقوط في الصلوة لزم الاستيفاء لا يجوز البناء
تبين ان الغسل كان واجبا بالحدث السابق كما في التيمم والمسح على الجوارح
انما يجوز اذا لم يقدر على الغسل ولا على المسح على القرحة نفسها بان كان

يجوز المسح
على الجوارح

عن زيد بن
المسح ولو كان في
الصلوة

بغيرها

يصيرها الماء من الغسل ومن المسح اما اذا كان لا يقدر على الغسل و
لكن يقدر على المسح على نفس القرحة فلا يجوز له المسح على الجبيرة
ونحوها لعدم الضرورة والمخرج قال به هان الدين صاحب المحيط
بعد ما ذكر هذا القيد عن ابي الحسن بن الحسن التقي ينبغي ان
هذا فان الناس عنها فلو ان ايضون انه اذا خثرها الغسل يجوز
المسح على الجبيرة او الخزقة ولو لم يضر المسح على نفس القرحة وهو
غير جائز لانه لا يعبد الى الا بعد مع امكان الاقرب والمسح على نفس الشربة
اقرب الى الغسل من مسح الجبيرة ونحوها والتكليف بحسب القدرة
والامكان وان ترك المسح على الجبيرة والحال ان المسح عليها لا يصح
حانه الترك عندنا بحقيقة خلافهما فانهما قال لا يجوز ان التقي
صلى الله عليه وسلم امر عليا بذلك والامر للوجوب وله ان الفرضية
لا تثبت بجبر الواحد وقد سقط الغسل بالاجماع لا يقال كما سقط
الغسل بالاجماع فقد وجب المسح بالاجماع لانا نقول لا نسلم الاجماع على
وجوب المسح مع مخالفة الامام الاعظم لانه ليس فيه اجماع من تقدمه
والصحيح من مذهبه انه ليس بفرض ذكره في تحريم القدوري وقوله
في الخلاصة ان ابا حنيفة رجع الى قولها لم يشتر عنه شربة
ولعل ذلك معنى ما قيل ان عنه روايتين وفي التبيين لا اعتماد
على ما ذكره شرح الطحاوي وشرح الزيادات انه ليس بفرض عنه
واما الاستيعاب في مسح الجبيرة فشرط عند البعض قال قاضي خات
وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وبعضهم كسح الاسلام خواهر
زاده وغيره قالوا اذا مسح اكثرها جاز واليه مال صاحب الهداية
وقال ذكره الحسن وصحة الكافي قال الملا يؤدى الى فساد الجراحة
يعق لشرط الاستيعاب لا حثيخ الى استقصاء في اصطالماء على جميع
اجزاء الخزقة ونحوها فيؤدى الى نفوذ البلة الى الجراحة والفرق ان البلة
تقرها ولذا جاز المسح على العصاية فيقضى الى فساد الجراحة فكانت

ان ترك المسح
على الجبيرة
مكروه

الصحيح الاكتفاء بالاكثر لئلا يلزم ذلك الاستقصاء المخرج ثم كاد
 الروايتين من لزوم الاستيعاب اليه وعدم منسوبهما الحسن قال
 شيخ الاسلام في مبسوطه لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكره املا
 الحسن بن زياد ان مسح على اكثرها اجزاء وان مسح على النصفين و
 قل لا يجوز وقد تقدم نسبة قاضي رواية الاستيعاب اليه ويكتفى في
 مسح الجبيرة بالمسح مرة واحدة لمسح الرأس ومسح الخف هو الصحيح
 ان المسح لم يشرع تكراره وقوله هو الصحيح اشارة الى نفي قول البعض
 فيستترط التكرار الا ان تكون الجراحة في الرأس لانه لا يجرى بمنزلة الفصل فلنا
 مسح الرأس ايضا بمنزلة العنسل مع انه يكره فيه التكرار ولو كانت
 الجراحة في موضع وليس تحت جميع الجبيرة ونحوها جراحة وغيره عليه
 جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحسب جازله المسح على كل الجبيرة ما تحت
 جراحة وما ليس تحتها لموضع الجراحة لان الجبيرة والعصابة لا توضع
 على وجه ثاني على موضع الجراحة فحسب بل تكون على ماحول الجراحة ايضا
 فتحقق الضرورة الى جواز المسح على الزائد على الجراحة ايضا اذا كانت
 يضره حلها فصل غير موضع الجراحة وان كان ثانيا يضره ذلك مسح على
 ما فوق الجراحة وعنل ماحولها لان المسح للضرورة فيقدر بقدرها
 ولا فرق بجميع ما تقدر بين الجبيرة وعصابة العصابة والقروح
 والجراحات ثم المسح على الجبيرة ونحوها بمنزلة العنسل فيجوز ان يجمع
 مع العنسل ولا يجوز ان يجمع مع العنسل ولا يوقت بوقت فلو كانا باحدة
 رجلية فرحة فتداهها ومسح عليها وعنل الصحيح جازله لانه ليس
 جمعا بين العنسل والمسح فان لبس الخف على الصحيح ثم احدث لا يجوز
 له ان يمسح على الخف لانه يكون جمعا بين العنسل والمسح فان لبس
 الخف عليه ما جاز المسح على الخفين لانه ليس الخف عليها بعد العنسل
 ولو كان مقطوع احد الرجلين من الكعب او دونها ايدون الكعب
 يجوز تذكره وثانيه فان عنل موضع القطع فرض فلو غسل موضع

وان مسح
 على النصفين او قل
 لا يجوز

مما لو كان مقطوع
 احد الرجلين

القطع

القطع والرجل الصحيحة ولبس خفيه ثم احدث ينظر ان بقي من ظهر
 القدم المقطوعة مقدار ثلث اصابع او اكثر يمسح على الخفين والا
 اي وان لم يكن بقي من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلث اصابع فيسملها
 اي كلتا الرجلين لانه اي الثمان وجب غسل الموضع المقطوع ولا يجوز
 المسح عليه على الخف لنقصا عن المقدار المفروض واذا وجب غسل القطع
 وجب غسل الرجل الصحيحة ولا يجوز المسح عليها على الخف لئلا يلزم الجمع
 بين العنسل والمسح وان كان مقطوع الاصابع من احد الرجلين
 او كليتهما وبعض خفة خال عن القدم فيمسح على الخف نظرا فان وقع
 المسح على الخف على العنسل اي ما بقي من القدم اي ان وقع المسح
 على المقدار الذي فيه القدم من الخف حال كون المسح عليه مقدار
 ثلث اصابع جاز المسح لوجود مسح المقدار المفروض والا وان لم يقع
 المسح مقدار ثلث اصابع على الموضع الذي فيه القدم من الخف
 فلا يجوز المسح وعلى هذا ولو وقع المسح مقدار ثلث اصابع ابتداء
 لكون ما بقي من القدم اذ كان عند اس الخف ثم زال عن ذلك المكان
 وصار في موضع بحيث يكون مسح ما عليه من الخف دون قدر
 ثلث اصابع انتفى المسح ولزم اعادته على المحل الذي فيه القدم
 مقدار ثلث اصابع وكذا الحكم على هذا التفصيل اذا كان الخف
 وبعضه خال عن القدم والحاصل ان مقدار الفرض يعتبر من القدم
 لا الخف فان وقع تمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم
 لا يجوز ولو كان تماما او زائدا على الخف لفصله عن القدم وحل
 توضا ومسح على الجبيرة ولبس خفيه ثم احدث قبل ما برأت
 فتوضا يمسح على الخفين والجبيرة لان طهارتها كاملة ما لم تبت
 حتى جاز له امامة الاصحاء فان احدث بعد ما برأت لا يمسح لانه
 لبس الخفين على طهارته ناقصة ذكره في شرح البيهقي وذلك
 لانه عند البروتين امكن ان يمسح عند التمسح والتبين يؤثر فيما

اذا كان
 الخف واسما

مسح على الجبيرة
 ولبس خفيه

اذا اقتضى كما يؤثر في الباقي وتحقيقه ان الحكم الثابت بطريق
 التبين هو ما يكون ثبوته في الحال ثبوته في الزمان السابق حكما
 والفرق بينه وبين الثابت بطريق الاستناد ان الثابت بالتبين
 يمكن الاطلاع عليه من الثابت بالاستناد والتبيين يظهر اثره
 الحال وفيما مضى والاستناد يظهر اثره في الحال دون ماضى مثله
 الماسح على الخلق لو سبقه الحدث وهو في الصلوة فذهب للوضوء
 فقت ملة مسحة اشبه ذلك جازله ان يتيم وضوءه وينبغي ان
 حلة بسبب تمام المدة ثبت بطريق الاستناد الى الحدث السابق على
 المسح فلم يظهر تأثيره في مقدار ماضى من الصلوة وفي الحال لم
 يصادف بادا من من الصلوة حتى يفيد ما فيسبى وكذا المتيتم
 سبقه الحدث فانصرف ليتيم فوجد الماء وقدر على الوضوء فانه
 يتوضأ وينبغي لثبوت عمل الحدث السابق بطريق الاستناد بخلاف
 ماسح الجبيرة ولو سبقه الحدث فذهب للوضوء فسقطت جبيرة
 عن بر حيث لا يجوز له البناء لثبوت عمل الحدث السابق بطريق
 التبين فانما مضى من الصلوة كذا ذكر هذا الفرق الشيخ حافظ
 الدين في المستصحب عن استناده صيد الدين الضرير رحمه الله
 عليهم الا ان في جعل الانتقاض بسقوط الجبيرة عن بر من قبل
 التبين اشكالا ليس هذا موضع ذكره وينبغي ان يقيد تأثيره
 هنا في المنقضى من وجه كما في صورة الفرق دون المنقضى من كل
 وجه كما اذا سقطت الجبيرة عن بر بعد تمام الصلوة فالتبين
 لا يؤثر فيها فلا تبطل كما يشير اليه تخصيصهم ذكر الاستيناف
 بسقوطها عن بر في اثناء الصلوة واذ كان الشقاق في رجله
 اوى يده فجعل في الدواء كالمهم ونحوه او التشميم بحر الماء فوق
 الدواء وجوبا ان لم يكن بضره ولا يكفيه المسح لعدم الضرورة
 وان كان الشقاق في يد وقد عجن عن الوضوء بنفسه يستعين

واذا كان الشقاق

بغيره حتى يوضئه سبحانه عند الحنية وجوبا عندهما فان
 لم يستعين ويتيم وصلح جازت صلوة عند الحنية خلافا
 لها وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على تحوله
 عن الجحاسة ووجد من يوجهه ويحوله لا يجب عليه الاستعانة
 عندهما لا عنده والاصل ان المكلف لا يعتبر قادرا بقدرته غير
 لان الاستناد انما بقدره اذا اختص بحالة يتهيأ له الفعل متى
 اراد وهذا لا يتحقق بقدرته غير ولهذا اذا ابتدأ بالبركة لاسبه القائل
 والطاعة لا يلزمه الحج ومن وجب عليه كفاية وهو معسر فبذلك
 انشا المال لا يجب عليه قبوله وعندهما تثبت له القدرة بالية
 العور لان الله صارت كآلته بالاعانة كذا في شرح الهداية للشيخ
 كالدين الهام فان لم يجد من يوضئه بان يكن عنده احد وكان
 فاستعان به فان جازت صلوة بلاخلوق لتحقق العجز من كل
 وجه اما المسح على الجوارب جمع جورب وهو ما يليس في الرجل
 لدفع البرد ونحوه مما لا يستحي خفا وفي القاموس هو لفافة الرجل
 فكانت تفسير باعتبار اللغة لكن العرف خفض لفافة بما يليس
 بخيط والجورب بالخط ونحوه الذي يليس كما يليس الخف فلا
 يجوز عند الحنية الا ان يكونا مجلدين اي متوعبا الجلد ما
 ليصير القدم الى الكعب ومنعقلين اي جعل الجلد على ما يلي الاض
 منها خلاصة كالغسل للرجل وقال لا يجوز المسح عليهما اذا كانا
 ثخينين لا يشقان قال في المغرب شغل الثوب اذا دق حق رأت
 ما وراءه من باب ضرب ومنه اذا كانا ثخينين لا يشقان ونفى
 الشقوق وتأكد الثخانة واما ينشقان فخطا انتهى قيل اي خطا
 في هذا الموضع وليس بخطا مطلقا فانه يقال ينشق الثوب
 ينشق من باب ضرب اي جفقه لكن في فتاوى خان ذكر كل الثفطين
 ينشق وينشق ثم قال معنى قوله لا يشقان اي لا يجاوز الماء

اما المسح على الجوارب

وقال لا يجوز

الى القدم ومعنى قوله لا يشقان اي لا يشقان الجورب الماء
 الى نفسه كالانيم والصرم انتهى فجعل معنى التشقق نفوذ الماء
 الى القدم ومعنى التشقق جذب الجورب الماء الى نفسه ككل
 المعنيين صحيح قريب من الاخر فان الجورب اذا كان بحيث لا يجازي
 الماء منه الى القدم فهو بمنزلة الاديم والصبر في عدم جذب الماء
 الى نفسه الا بعد ليث او ذلك بخلاف الرقيق فانه يجذب الماء بنفسه
 الى الرجل في الحال وجهه قول الامام ان المسيح على الخف على خلاف
 القياس فلا يصلح الحاق غيره به الا بطريق الدلالة وهو ان يكون
 في معنى الخف ومعناه الساتر محل الغرض الذي هو بصدده متبوع
 المشي فيه في السفر وغيره للقطع بان تعليق المسيح الخف ليس
 لصرفه خاصة بل لمعناه للزوم الجرح في التفرع المتكررة اوقات
 الصلوة فوقع عنده اي هذا المعنى لا يتحقق الا في المنع فليكن محل
 الحديث وهو ما روى الترمذي وصححه من حديث المغيرة انه عليه
 السلام مسح على الجوربين والتعطين هذا ان سلم تصحيح الترمذي
 والا فقد نقل تصحيحه عن الامام احمد وابن مهزي ومسلم قال
 الترمذي كل من لم يمسح على الترمذي مع ان المخرج مقدم على
 التعديل لكن هما يقولان وقد تحقق ذلك المعنى في الثخين مع ان
 فرض المسألة فيما اذا تحقق تخصيص الجورب بوجود الثعلب قصر
 الدليل من الحديث والدلالة عن مقتضاه بغير سبب فلذا قال
 المصنف تبعا لصاحب الهداية وغيره عليه اي على قول في خيفة
 ومحمد الفقي وقوله الذخير وقيل رجع ابو حنيفة الى قولها
 في اخر عمره على ما روى انه لما مسح على الجوربين والتعطين
 وقال عواده فعلت ما كنت منوت عنه فاستدلوا على رجوعه
 وحدا الجورب الثخين ان يستمسك اي ثبت ولا يسدل على
 الساق من غير ان يثبت لبشئ هكذا فترده كلهم وينبغي ان يقيد

بما اذا لم يكن ضيقا فاننا نشاهد ما يكون فيه ضيق ليستمسك على الساق
 من غير شد ولو كان من الكرياس واحد يعلم جذب الماء كما في الاديم
 على ما فهم من كلام قاضي خان اقرب وبما تقتضيه وجه الدليل وهو ما يمكن
 فيه متابعة المشي اصوب قال نجم الدين الرازي فان كان ثخيننا يمشي
 معه في سخا فضاء الجورب باهل مرو فلي الخلاف انتهى وفي الخلاصة
 ان كان الجورب من الثعرق الصريح انه لو كان صلبا مستمسكا يمشي
 معه فرسخ او فرسخ على هذا الخلاف انتهى فهذا هو الذي ينبغي ان يقول
 عليه ولذا قال ويجوز المسح على الخفاف المنخدة من الثيود التي لا
 مكان قطع المسافة بها حتى قالوا لو شاهد ابو حنيفة صلابتها لا
 بالجورب لشدته دلكتها وتداخل اجزائها بذلك حتى صارت كالجلد الغليظ
 واجمعوا على جواز المسح عليها بطريق الدلالة كما تقدم هذا وقد ذكر
 نجم الدين الرازي عن شمس الائمة الحلواني ان الجورب خمسة انواع
 من المرعزي والغزل والشعر والجلد الرقيق والكرياس قال وفكر الثعلب
 في الاربعة من الثخين والرقيق والمنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن
 واما الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان انتهى ونحوها في التاتار
 حاشية عنه والمراد من التفصيل في الاربعة ان ما كان رقيقا منها لا يجوز
 المسح عليه اتفاقا الا ان يكون مجلدا او منقلا او مبطن وما كان ثخيننا
 منها فان لم يكن مجلدا او منقلا او مبطنا فمختلف فيه وما كان لا خلاف
 فعلم من هذا انما يعمل من الجوخ اذا جلدا ونعل او بطن ويجوز المسح عليه
 لانه احد الاربعة وليس من الكرياس لان الكرياس بالكسر لم للتورب
 من القطن الابيض قال في القاموس قال وهو معرب فارسية بالفتح
 ولكن يلحق به كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والابرشيم ونحوهما
 مجلدا وما هو من الصوف ونحوه والجوخ من الصوف او المرعزي قطعنا
 ففرد اخل فيما يجوز المسح عليه لو كان ثخيننا بحيث يمكن ان يمشي
 معه فرسخ من غير تجليد ولا تعميل وان كان رقيقا فمعي التجليد والتعميل

هذا ان الجورب
 من انواع

ولو كان كما يزعم الناس لا يجوز له المسيح عليه السلام يستوعب الجلد
 جمع ما يستوعب القدم الى الساق كما كان بينه وبين الكرياس فرق لا يفتا
 بل الكرياس لا يجوز المسيح عليه ولو مجلد لما تقدم من قول الحلو ان
 واما الخامس فانه يجوز المسيح عليه كيف ما كان لا يفتا قوله كيف
 ما كان علنا الى قوله المنقل وغير المنقل والمبطن وغير المبطن اما المجلد
 فلم يذكره وقد صرح في الخلاصة بجواز المسيح على المجلد من الكرياس
 حيث قال ويمسح على الجرموق فوق الخف فان لبسها واحد لا يمسح
 عليهما ولا يجوز المسيح عليه حتى يكون الاديم على اصابع الرجل فظاهر
 القدمين ثم قال وقوله لا يمسح اذا كان اسفله من الكرياس فان
 كان من الصر او الجلد يجوز فتحصل من كلامه ان الجرموق اذا لبس
 وحده من غير خف فان كان اسفله من الكرياس لا يجوز المسيح
 عليه حتى يستوعب الاديم اصابع الرجل وظاهر القدمين وان كان
 من الجلد جاز ولا فرق بين الجرموق من الكرياس والملبوس بدون
 خف وبين الجورب منه في الحكم فعلم ان ما ليس في الرجل وليس تحت
 خفا اذا كان كرياسا قد استوعب الاديم ما يستوعب القدم منه يجوز
 المسيح عليه جوربا كان او جرموقا والجورب غير الكرياس لانه من العدة
 او الغزل وهما معدودان في الاربعة التي ذكرها الحلو في وذكرها
 التفصيل المذكور وقال في الخلاصة الجورب من معزق وصوف
 لا يجوز المسيح عليه عندهم يعني الثلاثة ثم قال وان كان الجورب
 من عزل وهو رقيق لا يجوز المسيح عليه يعني عندهم ايضا ثم قال وان
 كان مخينا مستسكا وليس الكعبين ستر لا يبيد وللشافعي في هذا
 الخلاف يعني بين الامام وبينهما ثم قال واجمعوا انه لو كان متغلا
 او مبطنا يجوز المسيح عليه ولو كان من الكرياس لا يجوز المسيح عليه
 فانظر كيف ذكر المنقل والمبطن بعد ذكر الجميع قيل ذكر الكرياس ليشمل
 الحكم ما تقدم جميعه قبل دون الكرياس لانه ذكره بعد ذلك ولم يذكر

المجلد

لانه يفهم من التعل بالاولوية ولولا يفهم من ذكر بقى الجوانب عن الكرياس
 بعد ذلك انه لا يجوز عليه وان كان مجلدا فيكون مناقضا للمعنى
 لما ذكره بعد ذلك في الجرموق على ما قدمناه فثبت بهذا كله جواز
 المسيح على الجورب من الجوخ اذا كان متغلا او مبطنا بحيث يمكن ان
 يمشي به فرسخ شيئا لا شبهة فيه وليت شعري من منعه ماذا يقول
 فيما يعمل على اليد من الغزل المشهور باسم الجورب اذا نقل ان قال
 لا يجوز المسيح عليه ايضا في جوب الذي يجوز المسيح عليه متغلا
 ذكرنا هذا الحكم سلكا وليس له في الخارج وجود وان قال يجوز فقد خرج
 عنه قضية العفة حيث جوزه على ما يمكن ان ينفذ فيه الاصح من المسألة
 فلم يكن على ما ينفذ فيه الماء الا بعد حين من الصفاقة فان قال ذلك
 مخصوص عليه لانه هو الجورب المتعارف قلنا بعد التسليم فان غرض
 عنك طريق الدلالة على ان لنا ان لا نسلم لما مر من نقل العلماء من عدم
 اختصاصه به وان قال لا اعلم ما مرادهم بالجورب الذي يمسح عليه
 متغلا يقال له ينبغي ان لا نعلم ما مرادهم بالخف ايضا والجرموق بال
 المكعب بل بكثير من الموضوعات القويمة والاصطلاحية وهذا التشكك
 ناشئ من الوسوسة وما ذكره التاثيرانية بعلامة المحيط من قوله
 ثم بين المشايخ اختلافه في مقدار الغسل الذي يكفي لجواز المسيح قال
 بعضهم اذا كان في باطن الكفاديم وهو ما يلي باطن كف القدم جاز المسيح
 وقال بعضهم لا يجوز المسيح حتى يكون الاديم الى الساق ليكون ظاهر قدمه
 وكعباه مستورين فلا يخفى ان هذا القول الاخير مخالف لما في الكتب
 المعتمدة في تفسير المنعل ومخالف لجميع الروايات في اشتراطها بالتجليد
 او التعليل فانه يفيد ان التعليل غير التجليد وعلى هذا القول لا فرق بين
 فلا يعتبر ولا يقول عليه ثم ذكر في التاثيرانية قال تشمل لامة الحلو ان
 سئل الشيخ الامام الاستاذ عن تفسير الجورب المنقل عندنا في حنيفة
 اراد به المجلد الرقيق الذي اعتاد الناس حرقه على جواربهم او اراد به

الغليظ نظير الصرم الذي يكون على جوارب اهل المنقل كجوارب
 الصبيان التي يمشون عليها في رقة الجوارب وغلظ الثعلبان المسح
 انتهى وهو يؤيد ما ذكرنا فان المراد بالغلظ هو السخونة
 فاز المعتاد في جواب الصبيح التي يمشون عليها ثم بعد ذلك قالوا
 احتياط ولم يمسح الا على ما يستوعب تجليده ظاهر التقدم الى الساق
 كان اولى ولكن هذا حكم التقوى وهو لا يمنع الجوان الذي هو
 حكم الفتوى والله الموفق **فروع** واذا تمت مدة المسح لم يرفع
 الخفين وعند الرجلين لان منع الخف سرية الحدث الى الرجلين
 في الحدث المتقدم ذكره فاذا انتهت الغاية زال المنع فعمل الحدث السابق
 عمله وليس عليه غسل بقية الاعضاء ان كان متوضئا لا نقاشه غسلت
 ولم يطر عليها حدث وكذا الحكم اذا نزع قبل تمام المدة وفي رواية
 كان لو تمت المدة وهو في الصلوة ولم يجدها بمضى على صلواته
 اذا فاته في قطعها اذ لو قطعها وهو عاجز عن غسل الرجلين فاستتم
 ولا حظ للرجلين من التيمم ومن المشايخ من قال تقصد صلوة والاقل
 اصح انتهى قال الشيخ كالدين بن الهمام الذي يظهر صحة القول بان
 لان الشرع قد منع الخف بمدة فيسري الحدث بعدها ذلها بقاء
 للطهارة مع الحدث فكما يقطع عذ وجود الماء لغسل رجله يقطع
 عند عدمه ليتيمم للرجلين فقط ليدور فوق الاصل بالخلف بل
 لكل لان الحدث لا ينجس فيصير محدثا بحدث القدمين وان كان
 بحيث لو اقتصر على غسلهما ارتفع كمن غسل ابتدا الاعضاء الا الرجلين
 وفقى الماء فانه يتيمم للرجلين ولا كان جميع الخلف والاصل ثابتا
 في كثير من الصور بل للحدث القائم به فانه على حاله ما لم يتمم الكل وهذا
 لان التيمم ان لم يصيب الرجل حتما لكنه يصيبها حكم الطهارة عنده
 وهو المقصود ثم قال وعلى هذا فاذكر في جوامع الفقه والمحيطن ان
 انما ينزع اذا تمت المدة اذ لم يخف ذهابها من البرد فان طافه فله ان

حكم التقوى

لان من

يخرج

يخرج مطلقا فيه نظر فان خوف البرد لا اثر له في منع السراية كما ان
 عدم الماء لا يمنعها غاية الامران لا يمنع لكن لا يمسح بل يتيمم بخوف
 البرد انتهى وهو التحقيق والتحقيق والتدقيق الذي ليس للعدول
 عنه طريق وله در القائل كترت الاول للاخر والله الموفق **فصل**
 في نواقض الوضوء لما ذكر طهارة الحكمة اسلفا وخلفا والشرع
 يذكر ما يرض عليها فيزيلها والنواقض جمع ناقضة والمراد بالعللة
 الناقضة والتقصص متى اصنف الى الصور يراد به ابطال تأثيرها في
 اصناف الى غيرها والمراد به اخراجها عما هو المطلوب من الماء الناقضة
 للوضوء كل ما يخرج من السبيلين المراد من الماء الملل والمراد بما
 خرج خروجه لا عينه لا عينه ليس بمعنى فلا يكون علة الانقضاء
 لان العلة عبارة عن معنى يحل بالحل عن اختيار فيتغير به حال
 قاله الشيخ حافظ الدين التنقي قاله الشيخ كالدين بن الهمام الظاهر
 ان الناقض هو التحصيل الخارج لا خروجه الخارج للجنس عن كونه مؤثرا
 للتقصص مع ان الحدث هو المؤثرة ورفع ضده وصنعة التجاسة الرافعة
 للطهارة انما هي قائمة بالخارجة وغاية الخروج ان يكون علة تحقيق
 صفة شرعية اعنى صفة التجاسة فانها شرعية وذلك لا يضر ان بعد
 تحققها عن علتها هي المؤثرة للتقصص ثم هو ظاهر الحديث ما الحديث
 قال ما يخرج من السبيلين ولم يوجد ما يوجب صرفه عن ظاهر الناقض
 الخارج التحصيل والخروج شرط عمل العلة وعلة لها نفسها لانه علة
 تحقق الوصف الذي هو التجاسة والالم يحصل لاحد طهارة فاضافة
 التقصص الى الخروج اضافة الى علة العلة انتهى وقد حاول رحمه الله
 التحقيق الا انه في انهم كلام الشيخ حافظ الدين وهو ان العين لا
 يصلح ان تكون علة ولذا اجمعوا على ان قولنا لولا انك كرمك
 معناه لولا وجود زيد ولان حمل الذوات على المعاني غير صحيح وايضا
 صفة التجاسة التي تحققت في العين بالخروج غير مؤثرة في ازالة الطهارة

مطلوب في وضوء

الحكمة بوجه اذ تحققها لا يقدم على زوال الطهارة ذاتا ولو كانت
 مؤثرة في الزوال بالتحقق مع بقائها في الحل بل الخروج على لوجوه
 صفة التجاسة في العين الخارج وعلة لزوال الطهارة الحكيمة على البلية
 الذي حصل الخروج فيه وهذا يظهر ان قوله ان الخروج يخرج للتجسس عن كونه
 مؤثرا غير صحيح لانه لم يكن مجسبا قبل الخروج على ان كالمناقض لقوله انه
 يتحقق التجاسة وقوله مع ان الضد هو المؤثر الى اخره قلت ان سلم فاق
 هو التجاسة الحكيمة وهو خروج تلك العين لا عينها فانها قبله غير تجسة
 ومعه هي تجاسة حقيقية لا حكيمة وكلامنا الحكيمة على ان في حيز المنع
 بل وجود الضد في الحل مؤثر في رفع ضده عنه لان عين الضد مؤثرة
 في رفع الضد وقوله لم يوجد ما يوجب صرف الحديث عن ظاهره ممنوع
 بعد القطع بان تلك العين لا تصلح للعلية والمجاز الظاهر غير ضروري
 الشارح سيما في موضع الاليس ولا اشتباه ثم لما كان المراد من السيلين
 القبل والدير وكلمة ما عامة وقد دخلت عليها كل فاستقصت شمول كل
 فرد مما يخرج من السيلين والمعلوم قطعا ان المراد من كل واحد منهما
 لانها معادلة ذلك العمود الرج من القبل فلذا خصمه بقوله وان
 خرج من قبل الرجل والمرأة رج منتنة الصحيح انه اي الوضو لا ينتقض
 كونه في المحيط لا خلا في الخارجة من الذكر ولا في الخارجة من القبل اذ
 لم يكن منتنة اما المنتنة فيقل تنقض والصحيح انها لا تنقض هذا هو
 المفهوم من المتن ومن كلام البعض كصاحب الخلاصة الذي عول عليه
 قاضيان وغيره ان الخلاف انما هو في الخارجة من قبل المفضا ولا خلا
 في عند التنقض في غيرها لانها غير منبعثة عن محل التجاسة كذا الهداية
 وهو يشير الى ان الرج نفسها ليست نجسة وانما تنجس لمروها على
 محل التجاسة وان خرج الرج من المفضاة وهي التي انقطع الجار بين
 وديرها فاقبل المسكن فغن محمد يجب عليها الوضوء وبه اخذ ابو
 البخاري للاختصاص وذكر في جامع قاضيا وكذا في الهداية وغيرها وهو

قول

قول الكرخي انه يستحب لها ان توضع للوجوه مع ان طهارتها
 ثابتة بيقين فلا تزول بالشك لكن قيل كون الرج من الدير هو
 الغالب يرجح اتهام الدير وقيل ان كان مسموعا او منتنا فنقض
 والا فلا وفي الخلاصة ولخرج من الدير يرجح يعلم انه لم يكن من الاثر
 فهو اختلاج لا وضوء عليه وكذا الدود والحصى اذا خرج من احد
 هذين الموضوعين الى الذكر والقبل فعليه الوضوء لاستتباع الطهارة
 وهي حدث في السيلين وان قلت بخلاف الرج وان خرج الدود من
 الفم او الاذن او من الجراحة لا ينقض اما من الجراحة فلان الدود
 ظاهرة وكذا ما عليها من البلية انها ليست حدثا قلتها وعدم قوة
 السيل فيها وكذا ما يخرج من الاذن فانه لا يكون الا من جراحة
 واما ما من الفم فكذلك هو من جراحة ان لم يكن من الجوف واما ان
 كان من الجوف فانه وان لم يكن من جراحة لكن ما عليه قليل لا يملك الفم
 فلا يكون حدثا بخلاف ما يخرج من السيلين لان ما يستتبعه حدث
 واقول ولم يكن من قوة السيل لعدم اشتراط ذلك في تضيئة الخارج
 منهما وان ادخل الحقنة دبره ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلية لا ينقض
 ادخالها الوضوء لان التاقض ما يخرج لا ما يدخل وكذا كل شئ يدخله
 وطرفه خارج غير الذكر ولكن الاحوط ان يوضا لاحتمال خروج شئ
 خفي فان التلوث غالب وعلمه غاية التلذذ بل لا يكاد يوجد
 كل شئ غيبه ثم خرج ينقض وان لم يكن عليه بلية لانه التحقيق بما
 في البطن ولذا يفسد الصور بخلافها اذا كان طرفه خارجا وان اقل
 الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه عندنا في حنيفة خلافا لهما
 ذكره في الاجناس ولم يذكر هذا الخلاف قاضيان في الفتوى بل
 اطلق انه لا وضوء عليه وذلك لانهم ليستتبع شيئا من التجاسة اذ
 ليس في قضية الذكر تجاسة يحتمل ان يخرج مع الدهن وهي ليست
 نجسة وذكر الشيخ كمال الدين بن الهمام انه لا ينتقض خلافا لابي يوسف

ولو خرج
 من الدير
 وان خرج
 الدود من الفم

ولو ادخل
 الحقنة

وهو الموافق لخلاف في فساد الصوم فان الصوم لا يفسد بالاقطار
 الا حليل عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وقول محمد مضطرب
 هناك ايضا ولا خلاف ان الاقطار في الفرج الداخل يفسد الصوم
 وخروجه ينقض الوضوء وان صب الدهن في اذنه ثم عاد بعد يوم
 من انقضاء اذنه لا وضوء عليه وكذا الماء وان غاد من فيه نقض
 لانه لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الحوف وهو موضع التجاسة
 وفي الاول ينزع من الدماغ وهو ليس موضع التجاسة وكذا السعوط
 واذا من اللثغ بعد ايام لا ينقض كذا في فتاوى قاضي خان وقوله
 لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الحوف لا يخرج عن نظر فان كثيرا
 من البلغم وغيره ينزل من الدماغ الى الحلق من دون وصول الى
 الحوف وان احتشى الرجل احليله بقطنة خواف من خروج البول
 واحمال انه لو القطن الذي احتشى به لم كان يخرج منه البول فلا
 بأس به ولا كراهة بل يستحب ان كان يريبه الشيطان ويجبان كان
 لا ينقطع مقدار ما يتوضا ويصلي اليه وكذا الحكم لو احتشى به
 لا ينقض وضوءه ما لم يظهر البول على ظاهر القطنة لعدم الخروج
 وان غاية القطنة ثم اخرجها او اخرجت هي بنفسها حال كونها رطبة
 انتقض وضوءه لخروج التجاسة وان قلت وان لم تكن رطبة لا يتحقق
 كالدهن بخلاف ما يغيب في الدبر فان خروجه ينقض وان لم يكن
 عليه رطوبة لان التحقق بما في الاعضاء وهي محل القدر بخلاف
 الذكر وكذا خروج الدهن من الدبر ما احتقن به ينقض بخلاف
 ما يفسد الاحتقان في الصوم بخلاف وان اسبل الطرف الداخل
 من القطنة ولم ينفذ البلل الى الطرف الخارج منها لم ينقض وضوءه
 لما تقدم وان سقطت بعد ادخال طرفها ان كانت رطبة انتقض
 وضوءه وان كانت يابسة لم ينقض وكذا الحكم ذكر سفالنساء
 وهو القطنة التي تحتش بها المرأة فرجها وهو مطلق اسم للقطن

وان احتشى
 احليله

اذا سقطت ان كان رطبة انتقض وان كانت يابسة فلا سواء
 كان الكوسف في الفرج الداخل او في الخارج وان كانت احتشت
 في الفرج الخارج فاقبل دخول الحشو انتقض وضوءه وانفذ البلل الى الخارج
 الحشو ولم ينفذ للتيقن بالخروج من الفرج الداخل وهو المعبر عنه الانتفا
 لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينتقض بما يخرج من قصبه الذكر
 الى القلفة وان يخرج من القلفة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل الى
 الفرج الخارج واما اذا احتشت في الفرج الداخل ان نفذ البلل الى الخارج
 اي خارج الحشو انتقض الوضوء والا وان لم ينفذ الى خارج فلا ينتقض
 كافي حشو الاحليل هذا الذي مضى كان في الخارج من السبيلين اما الخبيث
 الخارج الذي انتقض الوضوء من غير السبيلين فيوجب انتفاض الطهارة
 ايضا عندنا على التفضيل الذي سيذكر خلافا للشافعي ومالك وذلك
 كالقوى والدم ونحوهما من القيح والصديد لما روى الدارقطني عن طريق
 انه عليه السلام قال الوضوء من كل سائل ورواه ابن عدي في الكامل من
 طريق اخرى وقال لا يغسل الا من حديث احمد بن فروخ وهو ممن لا يخرج
 بحديثه ولكنه يكره لكن قال ابن ابي حاتم في كتاب العلل قد كتبتنا
 عنه ومحلله عندنا الصديق وقد تأيد بحديث البخاري عائشة جاءت
 فاطمة بنت ابي جحش اليه عليه السلام فقالت يا رسول الله اخطى
 امرأه استحاض فلا اطهر اقادع الصلوة قال لا انما ذلك عرق وليست
 بالحبيضة فاذا اقبلت الحبيضة فدعي الصلوة فاذا ادرت فاغسلي عنك
 الدم قال هشام بن عروة قال ثم توضئي لكل صلوة حتى يرحي ذلك الدم
 ففي قوله عليه السلام انما ذلك عرق وفي بعض الروايات دم عرق مع امره لها
 بالتوضئي لكل صلوة اشارة ان خروج دم العرق تأثيره في نقض الطهارة
 واعتبر بان لفظا توضئي من كلام عروة ودفع بان الخطاب لها هو النبي
 صلى الله عليه وسلم لا عروة حتى يكون من كلامه وانما هو ناق لكل منه
 عليه السلام لها وقد رواه الترمذي كذلك ولم يحمله على ذلك ولغظه

اما الخارج
 من غير السبيلين

وتوصي لكل صلوة حتى يحج ذلك الوقت وصححه ورواه ابن ماجه
 عن اسماعيل بن عياش جريح عن النبي عليه السلام قال عليه السلام
 من اصاب قاع او عاف او قلن او مذي فليصلي فليصلي ثم يلبس على
 وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية الدارقطني ثم يلبس على صلوة ما لم يكلم
 اختلف في ابن عياش والحاصل فيه انه ان احتج بحديثه من طريق الثوري
 لا يجازين واخرجه البيهقي من جهة الدارقطني عن ابن جريح عن ابيه
 عنه عليه السلام من سلا وقال هذا هو الصحيح ثم نقل عن الثوري في تقديم
 الصلوة يحمل على غسل القدم لا وضوء الصلوة ودفع بانه غير صحيح والابطال
 الصلوة فلم يجز البناء وابن عياش قد وثقه ابن معين وزاد في السناد
 عن عائشة والزبادة من الثقة مقبولة والمرسل عندنا وعندهم
 العلماء حجة وقد اخرج ابوداود والترمذي والنسائي عن حسين المعلم
 بسنده الى معدان بن ابي طحمة عن ابي الدداه انه عليه السلام قال
 قال فليقتل ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال صدق وان
 صبت عليه وضوءه قال الترمذي وهو صحيح نفي في الباب واعل الخضم
 بالاضطرار فان معمر رواه عن يحيى بن ابي كثير عن عيسى بن خالد بن
 معدان عن ابي الدداه ولم يذكر فيه الاوزاعي واجيب بان اضطرار
 بعض الرواة لا يوثق في ضبط غيره قال ابن الجوزي قال الاثر قلت لاحد
 فما اضطرر في هذا الحديث فقال قد جرد حسين المعلم وقد قال الحكم
 وهو على شرطهما واذ قد ثبت هذا عنه عليه السلام فلا يعارضه المصنف
 على الصلوة من الصحابي الذي خرج في الصلوة وما رواه الدارقطني
 من انه عليه السلام راحته وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجبه
 ضعيف وروى البيهقي في الخلافات عنه عليه السلام يعاد وضوء من
 سبع من اعطار البول والدم المسائل والقوى ومن دسعة تملأ الفم
 ونور المصطبوع وقهقهة الرجل في الصلوة وخروج ولكن فيه سهل
 ابن عفا والمجاوردين يزيلها ضعيفا فالحاصل حجية حديث فاطمة

بنت

بنت ابي جيثم وحديث ابن عياش وحديث ابي الدداه لا يعارضها
 غيرها ولو فرض النقاد من جميع القياس على الخارج من السبيلين
 ووجهه ان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر الاصل
 وهو الخارج من السبيلين معقول لانه يعقل ان زوال الطهارة فيه
 هو بسبب انه نجس خارج عن البدن اذ لم يظهر لكونه من خصوص
 السبيلين تأثير وقد وجد في الخارج من غير فيتعذر الحكم وهو زوال
 الطهارة اليه فالاصل هو الخارج من السبيلين وحكمه زوال طهارة
 موجبها الوضوء وعلة خروج النجاسة من البدن وخصوصه المحل
 ملق والفرع الخارج النجس من غيرهما وفي المناط فيتعذر زوال الطهارة
 التي وجبها الوضوء فيثبت ان موجب هذا القياس زوال طهارة
 الوضوء فعدا رادة الصلوة يتوجه الخطاب بالوضوء وهو تظهير
 الاعضاء الاربعة فلا حاجة الى اثبات تعدية الاستصحاب فملا الهادة
 وشروحا كلافاده العلامة كالدين بن الهام والله اعلم اما التي
 فانه اذا كان ملا الفم بان كان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن
 امساكه الا بتكلف فانه ينتقض الوضوء سواء كان ذلك طعاما او
 ماء او مرة صفراء او سوداء وفي الحديث عن الحسن لو تناول طعاما
 او ماء ثم قام من ساعته لا ينقض لانه ظاهر حيث لم يستحل وانما اتصل
 به قليل القليل فلا يكون حدثا وكذا الصبي اذا ارتضع وقام من ساعته
 قبل وهو المختار والصحيح ظاهر الرواية انه نجس لمخالطة النجاسة وتلا
 فيه بخلاف البلغم ومجلا ومداكر في القضية انه لو قام وروا كثيرا او حية
 ملاقاته لا ينقض وذلك لانه ظاهر في نفسه ولم يتداخله النجاسة وما
 يستبقه قليل لا يبلغ ملا الفم فان كان القليل بلغا لا ينقض الوضوء عند
 حنيفة ومحمد سواء تلامس الرأس وصعد من الجوف وقال ابو يوسف
 انصعد من الجوف ينقض لانه نجس بالمجاورة ولها انه لا يخرج لا تخلله
 النجاسة وما يصل به قليل والظاهر ان مال الى قول ابو يوسف حتى قال

ابن ابي حنيفة
 في ملا الفم

يكون ان يأخذ البلغم بطرف كتفه ويصلى معه كذا في الخلاصة اقول
لا يفهم من هذا الميل الى قول ابي يوسف لان الكراهة يمكن ان تكون
على قولها ايضا لانها يسلم ان الله يستبغ قليل نجاسة والصلوة مع
قليل النجاسة مكروهة فان كان البلغم مختلطا بالطعام ونحوه ان كان
بحال لو انفرد الطعام ملا الغم ينقض والا فعلى الخلاف وقد خالفوا
في اشتراط ملا الغم في النقي وقال ينقض مطلقا لا مطلقا ما ورد انه
عليه السلام قاء وتوضأ فانه يبعد انه عليه السلام بقى ملا الفلانة
يكون غالبا عن كثرة الامتلاء من الطعام وليس ذلك من شيمه عليه السلام
وكذلك قوله في حديث ابن عباس او قل مطلقا فيجوز على اطلاقه
واجابوا عنه بما روي عن علي انه قال او دسعة تملأ الغم وهو لو صح
لم يعارض الحديث المرفوع سيما ومفهومة الصفة ليس بحجة كيف ولم
حديثا ومثله ما وقع في حديث يعاد الوضوء من سبع فانه لا يعارض
دليله وكذلك لا يعارضه القياس لكن قيل ان القلس هو ما يعلو
الغم ذكره في المغرب ولا يخلو عن نظر والله اعلم وان قاء دما فاما
ان يكون من الرأس او من الجوف سائلا او علقا ان كان سائلا
نزل من الرأس ينقض اتفاقا اى ساوى البراق لكن تسمية قئا
لتسح وان كان علقا اعجميا لا ينقض اتفاقا اما الاول فلا تارة
كالرغاف فيعتبر فيه السيالون وكونه غالبا على البراق دليل قوة
السيالون وكذا ان كان مساويا احتياطا وهو ان يكون اصفر نائجا
فان كان اقل من ذلك مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من
اسنانه واما الثاني فلا تارة عن كونه دما وان صعد الدم من الجوف
ان كان علقا لا ينقض اتفاقا الا ان يملأ الغم لانه سودا محترقة
فاعتبر سببا في انواع النقي وان كان سائلا فعلى قولنا الخفيفة
وان لم يملأ الغم كسائر الدماء السائلة لانه من جرم
في الجوف اذا المدة ليست محل للدم وعند محمد لا ينقض بالممكن

وان قاء دما

ملأ الغم اعتبارا للبالغ لانه من الجوف وان قاء طعاما التقييد بالعلم
لئلا يذهب الوهم الى الدم لتقدم ذكره لا التحصيص بل اى شئ قاء من
انواع طعاما او ماء او مزق او علقا قليلا قليلا متفرقا وكذا بحيث لو جمع
بملا الفطر ينظر ان اتخذ المجلس بان قاء الجميع في مجلس واحد حقيقة
او حكما كما في سنده التلاقع يجمع عندي يوسف ويحكم بالنقض لان
المجلس اثر في جميع المتفرقات كما في تكرار السجدة وقال محمد ان اتخذ
تسبب وهو الغثيان يجمع ويحكم بالنقض والا فلا وهو الصحيح لان
الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها وانما تارك في بعض المواضع للضرورة
كما في السجدة وغيره فلا يقاس ونفى اتحاد السبب اى بان اثناء
احد الاتحاد اذا كان موجودا اثناء الثاني ثانيا قبل سكون
عن الغثيان والهيكل الاضطراب والحركة لدفع المعدة مما لا يطيق حمله
وهضمه وكذا ثانيا او رابعا فهذا هو تفسير اتحاد السبب ما الدم ونحوه
اذ خرج من البدن فاما ان يسيل او ان سال بنفسه فنقض والا فلا
خلاف لفرقه اطلاق ما ورد في الحديث كما تقدم واجابوا بما روي لكان
قطنى انه عليه السلام قال ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء
الا ان يكون سائلا ولغظة قطرة وقطرتين كناية عن القلقة وعليه
السائل بدليل الا ان يكون سائلا فيه يعلم ان ليس المراد حقيقة
القطرة والا لكان النقي والاشبات متواردين على شئ واحد فان حقيقة
القطرة فيها السيالون لكن في احد طريق الحديث محمد بن الفضل بن عطية
وفي الاخرى حجاج بن نصير وقد ضعفنا ان الحديث المتقدم
صريح في مراده فان في بعضها من دس سائل وفي بعضها ذكر الرغا وهو لا
يكون الا سائلا وايضا رطوبا البدن واصلاطه لا يعطى الحكم النجاسة
الا بالانتقال والما صحت صلوة قفا والانتقال في السيلين يعلم بحج
الظهور لان المحل ليس مقرا بظاهر فظهره دليل انتقال بخلاف غيرها
فان تحت كل بشرة رطوبة فاذا زالت البشرة كانت الرطوبة باقية ولا تكون

اما الدم ونحوه
اذ خرج من البدن

منتقلة الى الجاود والسيلان وهذا المعنى بطهارة النافق عروة
 الذكاة بعد الذبح ويؤيد قوله تعالى اودما مسفوحا فان غير المسفوح
 ليس بداخل تحت الحرمة فلا بد حرمة ونجاسته من دليل وقد تقرر
 انما تقدر ليس بدليل فانه سبحانه اعلم وعلى هذا الاصل وهو اعتبار
 السيلان في نقض الدم ونحو مسائل عديدة منها نقطة بكسر التثنية ونحوها
 وهي الجدرى والبشرة فشرقت فسال بينهما اخلص اجتناب من الخارج
 والتامت عليه اودما او صليد اى ماء اصفردق عن الدم او القويح ان سال
 عن راس الجرح نقض الوضوء وان لم يسيل عن راس الجرح لا ينقض وهذا
 ليشمل ما اذخرج بنفسه فلو اخرج بالعصر فلما اذ اهدية هذا فشرها
 فخرج بنفسه اى اذا عصرها فخرج بعصره لا ينقض لانه يخرج وليس يخرج
 وذكر في المحيط عصرت القرحة فخرج منها شئ كثير وكانت بحال ولم
 لا يخرج شئ ينقض الوضوء وكذا ذكر في الغياثية والذخيرة لكن
 قال في الذخيرة فيه نظروا في الفتاوى الظهيرية مثل ما في الهداية وما
 في المحيط اوجه قال الشيخ كالدين بن الهمام لا يظهر تأثير الاخراج
 وعلمه في هذا الحكم لكونه خارجا عن اجزاء ذلك يتحقق مع الاخراج
 كما مع عدمه فصار كالقصد وقشر التفسط فلذا اختار الشرح
 في جامع التقص وكيفية جميع الادلة الموردة من الستة والقبائل
 تفيد تعليق النقض بالحاج الخيس وهو ثابت في المخرج انتهى وتفسير
 السيلان الناقض ان ينحدر ذلك الشئ عن راس الجرح اى ينزل
 بنفسه من تبعية غيره واما اذا علا على راس الجرح والبشرة
 ونحوها ولم يتحد لا يكون ساللو وقال بعضهم انما يكون ساللا
 اذا خرج وتجاوز مكان خروجه الى موضع يليق اى يلحق ذلك الموضع
 حكم التطهير اى يجب تطهيره في الجملة في الوضوء او في الغسل او في
 الالة النجاسة الحقيقية وهذا لا يخيل حتران عن ان يترك في نحو
 عبارتهم هذه خلاف الظاهر الذي ارتكبه صدر الشريعة في تصحيحها

وعلى هذا مساند

وتفسير
 السيلان

من ان الى الجحسان تتعلق بجرح لا يتجاوز ونحوه لانه اذا قصد
 وخرج منه دم كثير ولم تبلط راس الجرح فانه ينقض مع الله لم
 الى موضع يجب تطهيره بل خرج الى موضع يجب تطهيره وسال فاذا
 اريد بالتطهير ما يقع التطهير الحكيم والحقيق في الجملة جاز يتعلق
 الى بما هو جاورها من نحو سال وجاوز ولم يرد نحو المثال الذي
 ذكره على تقدير وقوعه لان المكان ايضا يجب تطهيره في الجملة في
 حال ارادة الصلوة عليه كما ان المبتدئ يجب تطهيره عند ارادة
 الصلوة والاحتراز بالقياس المذكور وهو التجاوز الى ما يلحق حكم
 التطهير عما لا يلحق حكم التطهير كداخل العين ونحوه مما لا حكم
 داخل البدن من كل وجه حتى لو قشرت نقطة داخل العين وسال
 ما فيها لم ينقض ولذا قال المصنف يعنى ذلك البعض الذين فسر
 السيلان بهذا اخرج الدم من الراس الى انفه او الى اذنه ان سال
 ان سال ذلك الدم الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال وهو ما جاء
 قضية الانف وصاح الاذن الى خارج نقض الوضوء وان سال
 الى قضية الانف وداخل الصلح ولم يتجاوز لا ينقضه وان سال
 الدم على راس الجرح بقطنة او غيرها ثم خرج ايضا فسبح ثم وتم
 اولى التراب ووضع القطر ونحوه عليه فخرج وسرى فيه نظر
 فيه ان كان بحال لو تركه ولم يمسحه ولم يضع عليه شيئا لسان
 نقض والاى وان لم يكن بحال لو تركه لسان فلا ينقض لان
 المعبر خروج ما من شأنه ان يسيل بنفسه لولا المانع ومن
 المسائل لو بزق وفي براقه دم فانه ينظر ان كان البراق غالبا
 بان كان الى البنية اقرب فلا وضوء عليه لانه العبرة للغالب و
 المغلوب في حكم التابع فلم يكن ساللا بنفسه وان كان الدم
 غالبا بان كان الى الجرح اقرب فعليه الوضوء لان غلبته تدل على
 سيلانه بنفسه وان استويا بان كان فيه صفة متديرة نازحة

على
 الدم

وان مسح الدم
 على راس الجرح

وان كان البراق
 غالبا فلا وضوء عليه

ينتقض وهو يتوضأ احتياطاً والقياس عدم التقصص للشك
 في دوال الصلوات الا انه ترك الاحتياط في العبادة فان مساواته
 للبراق تغليظ سبيل لا بنفسه ومنها لو غشي شيئا فرائز
 عليه فلا وضوء عليه وكذا لو دأى الدم على الخلال لانه ليس بسائل
 قال قاضي خان وقال بعض المشايخ ينبغي ان يضع كفه او اصبعه
 في ذلك الموضع فينظر ان وجد الدم فيه اى في الذي وضعه من الكم
 الاصبع تقصص الوضوء والا فلا وهذا هو الاحتياط الا انه اذا اراد
 يجب عليه ان يعرف هل ذلك عن شئ سائل بنفسه ام لا فاذا
 ظهر ثانيا عن كفه او اصبعه غلب على الظن كونه سائلا ولا وضوء
 الحاروى سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان
 موضعه معلوما وسال تقصص وهو منس وان لم يعلم وخرج مع البراق
 فانه ينظر الى الغالب انتهى ومنها ما روى عن محمد انه قال الشيخ اذا
 كان في عينيه رملا ليسيل الدموع منها اى من عينيه سائل
 البديل امره بفعل مضارع من مقول محمد بالوضوء لوقت كل صلوة
 كسائر اصحاب الاعتذار لاني اخاف ان يكون ما يسيل منه صليدا
 فيكون صاحب عذر تقيده بالشيخ اتفاقا ولا فرق في ذلك بينه
 وبين الشباب ولا بين رمد وعينه ولا بين ما من العين وغيره ابل
 كل ما يخرج من علة من اى موضع كان كالاذن والشدى والسرعة ونحوها
 فانه فاقص على الصحيح لانه صليدا وانما ذكر الشيخ لان امتداد ذلك فيه غالب
 وفي الفتاوى العرب في العين وهو يفتح العين المجرى وسكون الارجح
 يخرج في ما فيها بمنزلة الجرح الذي لا يرقا اى لا يجف ولا يسكن وهذا
 اذا انفجر لانه من جملة القروح قال في التجنيس ان الحاج منه ليس بالدم
 وقال فيه ولو خرج من سرتة ما اصفر وسال تقصص لانه دم قد نضح فاصفر
 وصار دقيقا واما صاحب الجرح الذي لا يرقا بالقرحة من دماء الدمع
 والدم يرقع بفتح العين فيها اى سكن اى صاحب الجرح الذي لا يسكن

مصلح
 شيا فرائز الدم عليه

مصلح
 وكثر وقوعه
 اذا كان في عينه رمد

مصلح
 صاحب الفتاوى
 واما صاحب الجرح الذي
 لا يرقا

دمه عن الترف ومن به سلس البول عدم مساك والمستحاضة وقد
 تقدم تفسيرها وكذا من به الرعاف الدائم او انفلات الرجح او سطلا
 البطن يتوضئون لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في وقت
 ما شاؤا ومن الفرائض والنوافل وعندما لك يجب عليهم الوضوء لكل
 صلوة فرض ولكل نفل ولا يجوز لهم صلوة النقل بوضوء الفرض وقال
 الشافعي يتوضئون لكل صلوة فرض و يصلون بالنقل بتعاضد في كل
 بنات جيش انه عليه السلام قالها توضى لكل صلوة ولما ما
 مختصر الطحاوى وروى ابو حنيفة عن هشام ابن عروة عن ابيه عن
 عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قالها بنت ابي جيس وتوضى لوقت كل
 صلوة ذكره محمد الاصل معضلا وقال ابن قدامة في المغنى وروى
 في بعض الفاظ حديث فاطمة بنت ابي جيس وتوضى لوقت كل صلوة
 ولا شك ان هذا مفسر لكل صلوة نصر محتمل فان لفظ الصلوة شامع
 استعماله شرعا وغرقا في وقتها كقوله عليه السلام ان للصلوة اوقا
 واخر الحديث اى لوقتها وقوله عليه السلام اياما رجل ادر كنه الصلوة
 فليصلى وكقولهم آيتك لصلوة الظهر اى لوقتها وهو مما يحصى كثره
 فوجب على المحتمل على غير المحتمل توفيقا فاذا خرج الوقت بطل وضوهم
 في بعض النسخ وكان عليهم استئناف الوضوء لصلوة اخرى وهو لفظ
 القدورى وفيه دفع توهم ان يبطل وضوهم بالنظر الى الصلوة اخرى
 كما قال الشافعي انه اذا صلى الفرض بطل وضوءهم في حقها وبقي في حق
 النفل وكقول ابى يوسف فمن تيمم لاجل جنازة فصلاتها ثم حضرت
 اخرى ان يتممها باقى في حقها فلما لم يزل من البطالة مطلقا قال وكان
 عليهم استئناف الوضوء لصلوة اخرى وان توضئا المستحاضة حين
 تطلع الشمس تنقي طهارتها حتى يذهب وقت الظهر عندي حنيقة
 ومحمد خلا فالابى يوسف ورفق بقاء على ان وضوءهم ينتقض با
 الخروج فقط عندي حنيقة ومحمد وبال دخول فقط عند ذفر وجهها

عند أبي يوسف وتظهر ثمرة الخلاف وقت الظهر لوجود وقت الدخول
وعند أبي حنيفة ومحمد لا ينتقض لعدم الخروج وفيما اذا توضأ وقبل
طوى الشمس ثم طلعت بطل وضوءهم عند أبي حنيفة ومحمد للخروج
وكذا عند أبي يوسف وأما عند زرارة فلا يبطل لعدم الدخول هذا هو
المشهور ورأى في الإسلام أن لا يفرم بذلك ولا أبو يوسف بل الكل
متفقون على انتقاضه عند الخروج وإنما لا ينتقض عند زرارة بطلوع الشمس
لأن قيام الوقت جعل عذرا وقد بقيت شبهة فصلحت لبقاء حكم العذر
تخفيفا وإنما لزم الطهارة بدخول وقت الظهر عند أبي يوسف إذا توضأ
قبل الزوال لا تراه ضرورة ولا ضرورة في تقديمها على الوقت فلا تقع صحة
لا أنها صحت وانتقضت بدخوله وهذا يفيد أن لا تجوز الصلوة قبل
ذلك أيضا لكن ذكر في النهاية أنها معتبرة في حق النقل وقضاء الفوائت
وعدها اعتبارها إنما هو باعتبار عدها الحاجة المتعلقة بإدائه الوقتية
لا أنها غير معتبرة أصلا وفول صاحب الهداية للفرق اعتبار الطهارة
مع المنافي للحاجة إلى الأداء والحاجت قبل الوقت ولا أبي يوسف أن
الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله ولا بعده صريح في موافقة
في الإسلام ووجهه فاحذروا فيمن توضأ قبل الزوال أو قبل الشمس ابتداء
في نفس صحة الوضوء وعدمه بالنسبة إلى الوقتية لا مبنية على ما
التقضى كذا قاله الشيخ كالدين بن الهمام فعلى هذا ينبغي أن يجوز
وقضاء الفوائت بعد دخول الوقت في الصلوة المذكورة عند أبي
يوسف أيضا وعلى المشهور أن الذي هو البناء على مناط التقضى لا يجوز
وهو المفهوم من كلام المشايخ والله سبحانه أعلم وينبغي وجوب الخروج
أن يوجب جرحه أي يشكك تقليد الجاسان لم يكن متعاضدا كما قال
الطهارة واجبة بحسب الامكان وإن أصاب الثوب من ذلك الدم أكثر
من قدر الدرهم لزمه غسله لأن نجاسته غليظة والزائد فيها
على قدر الدرهم مانع عما سيقا في إن شاء الله تعالى هذا إذا علم

مسألة الخروج
وينبغي وجوب الخروج
أن يبطل جرحه

أنه لو غسله لا يتنجس ثانيا قبل أداء الصلوة فيكون الغسل مفيدا
ولو كان المحل الذي أصابه ذلك الدم نجسا لو غسله يتنجس قبل فراغ
من الصلوة ثانيا جاز له أن لا يغسل هذا هو المختار للفقهاء خلافا لما
محمد بن مقاتل أنه يحضر عليه غسله في وقت كل صلوة مرة وذلك
أنه إذا كان لا يمكنه الصلوة بدون النجاسة فلا بد من الغسل بل
يكون فيه إضاعة المال ولا يقاس على الطهارة الحكمة لورودها
على خلاف القياس وصاحب العذر إذا منع الدم ونحوه عن الخروج
بإخراج يخرج من أن يكون صاحب عذر لأنه يمكنه الصلوة مع الطهارة
الكاملة لعدم المنافي وهذا المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر
لخلافها لآخر إذا احتشنت ومنعت الدم عن الخروج حيث لا يخرج
من أن تكون حائضا لأن صفته الحيض إذا تقررت لا يتوقف بقاؤها
على حقيقة خروج الدم بخلاف العذرة فانه متعلق بحقيقة الخروج
الناقض ولم توجد رجل بجدر يخرج منها ماء صديد هو سائل
وقد صاب بسببه صاحب عذر فتوضأ منه ثم سال الفرقة التوم يكن
مسألة نقص ذلك وضوءه لأن الجدرى قروح متعددة لا قرح واحدة
يكون كلها عذرا واحدا فضلا كصاحب العذر بسبب الجرح إذا توضأ
ثم بال أو سلس البول إذا توضأ ثم سال جرحه أو حدث حدثا آخر
وعلى هذا مسألة المخزني إذا كان الدم يخرج من أحدهما وصار به
صاحب عذر فتوضأ ثم سال الذي لم يكن يبسيل ينتقض وضوءه لما
قلنا وصاحب الحديث الدائم ليس من يبسيل به خروج الحديث من غير
انقطاع أصلا بل هو من لا يمضي عليه وقت كل صلاة كامل إلا أو الحديث
الذي سئل به بوجوب منه فيه قوله كامل بالرفع صفت لوقت ويجوز جرحه
بالجوار وهذا الذي ذكره تعريف صاحب العذر في البقاء يعني بعد
تقرر كونه صاحب عذر فإدائه لا يمضي عليه وقت صلوة إلا وعذره
بوجوبه فيه فهو باق على كونه صاحب عذر لكن تقرر ابتداء إنما يكون

مسألة العذر
إذا منع الدم ونحوه

مسألة الجدرى
ربط حديثه في جرحه

مسألة المخزني
مسألة الحديث
صاحب الحديث

بما اذا مضى عليه وقت صلوة ولم يمكنه ان يتوضأ ويصلي خالياً
 ذلك المحلث فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت بالطهارة منه
 بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك يكفي
 للبقاء وجود الحديث في كل وقت مرة وقال الصغار لا بد للبقاء من سبيله
 في الوقت مرتين او ثلاثا والاقوال المختارة قياسا على الثبوت كالتقدم
 واذا توضأ صاحب العذر لم يثبت ان غير الذي استبلى به والدم ومخوع من
 الذي استبلى به مستقطع ثم سأل فعليه الوضوء ذكره في احكام الفقه
 لان الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينتقض به بل وقع لغيره وانما
 لا ينتقض به ما وقع له واذا انقطع الدم ومخوع من الاعذار وقتا كاملا
 يحتاج من ان يكون صاحب عذر بالنظر الى العذر المنقطع فان كان قد
 توضأ وصلى على الانقطاع وادام الانقطاع لا يعيد الا يصحح صلى بطهارة
 الاصحاء وكذا لو كانا على السبيل ونحو الانقطاع لانه مع عدم صلى بطهارة
 المعذرين وكذا لو توضأ على الانقطاع وصلى على السبيل لان العذر
 انما اعتبر للاداء وهو قائم وقت الاداء وان توضأ على السبيل و
 صلى على الانقطاع وتم الانقطاع يعني باستيعاب الوقت الثاني
 اعادة لان صلى صلوة ذوي الاعذار والعذر منقطع كذا في الكافي
 انتشر اي استخرج ما في انقه بالنفس فسقطت من انقه كتلة
 الكتلة بالضم من التمر والطين ونحو ما جمع والمراد قطع جمعة
 من الدم الجاهل لم ينتقض وضوء ما تقدم ان العلق خرج عن كونه
 دما باختراقه وانما فطرت اي الدم فانه يذكروا بوث
 انتقض وضوءه القراء وهو الكفا من الجثمان اذا مضى العضو
 املا دما ان كان كبيرا بان كان مامصه يمكن ان يسيل
 لو خرج انتقض الوضوء فان كان صغيرا بان كان مامصه دون
 ذلك لا ينتقض بمنزلة الذباب ومخوع اما العلق اذا مضى لوجه
 منه العضو حتى امتلأت وكانت بحيث لو سقطت وشقت لكان منها

واذا توضأ صاحب العذر لم يثبت

واذا انقطع الدم

رجل انتشر من انقه كتلة لم ينتقض وضوءه

مسألة ان العلق

الدم انتقض الوضوء وان سقطت قليلا بحيث لو شقت لم يسيل
 لا ينتقض وهو ظاهر وانما الذباب او البعوضة والبراغيث ونحوها
 فانها اذا مضى وامتلا ما لا ينتقض لانه غير سائل اما الدم القليل
 الذي ليس له قوة السيلين او الحق القليل الذي لا يملأ الفم فلما
 لم يكن كل واحد منهما محدثا ولم يحكم الشرع بانه ناقض للوضوء لم يكن
 نجسا عندنا في يوسف فاذا اصابا الثوب لا يمنع جواز الصلوة به
 وان اي ولو شق فزاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل
 لا ينجسه وهو الصحيح وحلا فالمحك لان لو كان نجسا لانتقض الطهارة
 وكذا التوضؤ ناقض للوضوء اذا كان النائم مضطجعا او واضعا جنبه
 بالارض او متكئا اي معقدا على مرفقة او مستندا الى شئ بحيث لو
 ازيل ذلك الشئ لسقط التائم اي صار من الاسترخاء بحال لولا ذلك
 الشئ لسقط وذلك الحديث على رضى الله عنه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال العينان وكاء الستة فمن نام فليتوضأ رواه ابو داود
 والمراد غير المتمكن على ما سياتي ان شاء الله تعالى في الذخيرة التي
 مضطجعا انما يكون حدثا اذا كان الاضطجاع على غيره اما اذا كان الاضطجاع
 على نفسه لا يكون حدثا ان من نام واضعا اليديه على عقيه وصار
 المنكب على وجهه واضابطه على فخذه لا ينتقض وضوءه كذا الحقا
 وفيها لو نام قاعدا وضع اليته على عقيه وصار شبه المنكب على وجهه
 قال ابو يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوط انتهى وفي الكافي لو نام
 مستندا الى شئ لو ازيل لسقط لا ينتقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوي
 انه ينتقض لانه اذا كان بهذه الصفة وجده وان التماسك من كل
 وجه لانه لم يقعد بقوة نفسه وانما تقوى القوة السطوانة مثله و
 قال ابن الهيثم الا انتقاض مناط انتقض الحديث لا عين النوم فلو خفي
 بالنوم اذ يحكم على ما ينتقض مظنة له والمظنة ما يتحقق معه
 الاسترخاء على الكان وقد وجبه هذا النوع من الاسترخاء اذا لم يمكنه

مسألة الذباب والبعوضة لا ينتقض
 مسألة الدم القليل
 مسألة من حدث
 مسألة النوم

الا السند وتكون المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج اذ قد
 يكون الدافع قويا خصوصا في رغبات الكثرة الاكل فلا يمنع المسكة
 المقعدة انتهى وعلى هذا فانقص في الصورة التي ذكرها صاحب النور
 بالطريق الاولى فانه اذا انكب على وجهه وجعل يديه على عقبيه
 وبطنه على فخذه انفتح جانب الخلف على المقعدة وزال التحنن
 وذكر ابن الهمام عن صاحب الذخيرة انه لو نام مترعا ورأسه على
 فخذه ينقص مع انه الشدة تمكنا من ذلك فالوجه الصحيح هو
 في تلك الصورة كما تقدم انه المبسوط من ابي يوسف والله اعلم
 نعم الذي ذكره قاضي خان وهو ان لو قام قاعدا وضع اليدين على
 عقبيه كما يفعله الكلب لا وضوء عليه في قول ابي يوسف وقيل
 هو قول ابي حنيفة انتهى فهذه الصورة ليس فيها وضع البطن على
 الخدين فالمقعدة فيها ممتدة على العقبين فغنى النقض في ظاهر
 ولو نام جالسا يتمايل رجليه على مقعدة عن الارض وربما قال الحلو
 ظاهر المذهب انه ليس يحدث وقال الحلو لا ذكر للنساء مضطجعا
 والظاهر انه ليس يحدث لانه يوم قليل وقال الدقاق واذ كان لا يفهم
 عامة ما قيل حوله كان محدثا وان كان ليس هو عن حرف او حرفين
 فلو وان نام في الصلوة قائما او ركعا او قاعدا او ساجدا فلا وضوء
 عليه لما روى البيهقي عنه عليه السلام لا يجب الوضوء على من نام جالسا
 او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع استرخت مفاتيح
 وقال نفرد به يريدين عبد الرحمن الدالاني وروى ابو داود والترمذي
 من حديث جابر بن عبد الله الدالاني هذا عن قتادة عن ابي العالية عن
 ابن عباس انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى غطا
 او فتح ثم قام يصلي فقلت يا رسول الله انك نمت قال ان الوضوء لا
 الا على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخت مفصله وقال ابو داود
 قوله ان الوضوء الى اخره منك لم يرفع الا ليدل الدالاني وروى اقله جماعة

وان نام في الصلوة
 قائما او ساجدا

عن

عن ابن عباس ولم يذكر شيئا من هذا انتهى وقد اختلفت الدالالة قال
 بن الحبان كثير الخطاء وقال غيره صدق لكنه بهم في الشيء وقال ابن عبد
 لئيل الحديث ومع لئيله يكتب حديثه وقد تابعه على روايته مهدي
 هلال ثم اسند عن مهدي ثنا يعقوب بن عطاء بن ابي رباح عن عرو بن
 شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على من نام قاعدا
 او قاعدا وضوء حتى يضطجع جنبه الى الارض ولخرج ايضا عن جابر بن عبد الله
 السقائي عن ميمون الخياط عن ابن عباس عن حذيفة بن اليمان قال كنت
 جالسا في مسجد المدينة اخفق فاختصمت في رجل من خلفي فالتفت فاذا
 انا النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله وجب علي وضوء قال لا
 حتى تضع جنبك على الارض قال البيهقي تفرد به جرح وهو ضعيف لا يثبت
 كالدين بن الهمام وانما اذا تأملت فيما اورده لم يزل عندك الحديث عن
 درجة الحسن اقول لما تقدم ان ضعف الراوي اذا كان بسبب الغفلة
 دون الضيق يزول بالمتابعة ويعلم بان هذا الحديث مما احادته
 ولم بهم فيكون حسنا فيكون حجة على الشافعي في قوله بالنقص غير
 وعلى مالك في قوله بالنقص في التوضوء الطويل وان كان الرجل خارجا
 فنام على هيئة الساجد فقيه اختلاف بين المشايخ قال ابن شجاع انما
 لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثا
 واليه مال المصنف حتى قال وظاهر المذهب انه يكون حدثا وهو فوق
 لما في فتاوى قاضي خان اذا نام خارج الصلوة على هيئة الركوع والسجود
 قال شمس الائمة يكون حدثا في ظاهر الرواية لكنه مخالف لما في الخلاصة
 حيث قال في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وكذلك في
 الكفاية وقال في الهداية هو الصحيح عن اصحاب المتقدمين ولكن على
 مدارجهم ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا او ركعا او قاعدا على الصفة هي السنة
 السجود بان كان رافعا بطنه عن الارض فانه لا يكون حدثا في ظاهر الرواية
 عن جنبه لا يكون حدثا انتهى وهذا هو مراد من رواية ابو داود في هذا

وان كان خارجا
 واضطجع

هذا القول اما لو كان على غير الهيئة المسنونة فلا شك في النقص
لوجود نهاية استرخاء المقاصل المذكورة الحديث قال في الكلام
بداصل الاسترخاء بل بنهايته اذا اصل الاسترخاء موضوع في الركوع
والسجود لانه ينتج التورم والتورم موجود في كل الاحوال ولو حمل
اخر الحديث على اصل الاسترخاء لما قلنا في الاول الاخر ولصار كانه قال
لا وضوء على من استرخى بمقاصله انما الوضوء على من استرخى بمقاصله
ومتى تمكنا على بنهايته صار كانه قال اذا وجد استرخاء المفصل على
النهاية بان زال التماسك من كل وجه وجب الوضوء ونهايته فقدت
في القيام والركوع والسجود لان بعض التماسك باق والاسقط
جميع كلام الشيخ حافظ الدين فيمدان المراد بالسجود الذي لا ينتقص
الوضوء بالتورم فيه السجود الذي هو مثل الركوع والقيام في غير نهاية
الاسترخاء وبقاء بعض التماسك وعدم السقوط واذا يكن السجود
على هيئة المسنونة فقد حصل نهاية الاسترخاء ولم يبق بعض التماسك
ووجد السقوط فينقص فالحاصل ان القاعدة الكلية المعتمدة عليها
في النقص بالتورم وجود كمال الاسترخاء مع عدم التمكن المقعدة فهذا
ينبغي ان يؤخذ عند الاختلاف واستنباه الحال الا انهم اخرجوا عن هذه
القاعدة يوم الساجد على غير الهيئة المسنونة في الصلوة قال في الخلاصة
نام في سجدة التلاوة ولا يكون حدثا عندهم جميعا كما في الصلواتية و
في سجدة الشكر كذلك عند محمد وهكذا روى عن ابي يوسف وسواء
سجد على وجه السنة او على غير وجه السنة مخوان يفتى بغيره انية
ويصق بطنه على فخذه وعند ابي حنيفة يكون حدثا في سجود
السهو ولا يكون حدثا انتهى فتخصيص اختلافهم بسجدة الشكر فليس هو
غير مسنونة عند ابي حنيفة مع التصريح بكون على وجه السنة اولاد
عدم النقص جماعة في غيرها سواء كان على وجه السنة او لا وكان وجهه
اطلاق لفظ ساجدا في الحديث فيترك به القياس فيلزم وجود شرعا فينا

هذا الحديث
في النقص
بالتورم

سجود الصلوة والسجود التلاوة وكذا الشكر عندهما وبق ما عداه
على القياس فينقص ان لم يكن على وجه السنة لعدم الاسترخاء مع علم
تمكن المقعدة ولا ينقص ان كان على هيئة المسنونة لعدم نهاية
الاسترخاء لانه سجود داخل تحت اطلاق الحديث والله الموفق
وان نام قاعدا مترجعا او غير مترجع من هيات القعود او وضوءا
على عقبيه حال كونه مستويا في الحالتين او واضعا بطنه على فخذه
لا ينقص وضوءه ذكر محمد في صلوة الاخر وقد قدمنا ان الصحيح قول
ابو يوسف في اذا كان اليته على عقبيه وبطنه على فخذه اكمل الاسترخاء
وزوال تمكن المقعدة بل هذه الهيئة ليس يخرج الرج من سائر هيات
التورم لو نام محتبيا بان جلس على اليته ونصب ركبته وشق ساقه
الى نفسه بيده او لبشي يحيط من ظهره عليها لا وضوء عليه لشدة تمكن
المقعدة وعدم تمام استرخاءه وكذا لو وضع في هذه الحالة راسه على
ركبته لما قلنا ولا اعتبار لما ذكر في غاية اليثا من تقير لا كما في هذه الهيئة
والحكم بالنقص فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة الا تكاء قطعها وانما
احتباء وانماها الاتقاني في ذلك التفسير وتبعه فيه من لا خبر له
ولا فقه عنده وفي الخلاصة وان نام مرتجا لا ينقص الوضوء وكذا لو
نام مستوكا وهو ان يخرج قدميه من جانب ويلصق اليته بالارض
وان سقط النائم يوما لا ينقص ينظر ان انتبه بعدما سقط على الارض
فعليه الوضوء وعن ابي حنيفة ان انتبه عند اصابة الارض بل
لم ينتقص وضوءه وعن ابي يوسف انه ينتقص وان انتبه قبل السقوط
فلا وضوء عليه وعن محمد انه ان راى مل مقعدة الارض قبل ان ينتبه
وضوء وان انتبه قبل ان يراى مل مقعدة الارض لم ينتقص كذا ذكره في الخلاصة
قال والفتوى على قول ابي حنيفة ثم قال تشمل الائمة الجلا والظاهر المذهب
عن ابي حنيفة كما روى عن محمد قيل وهو المعتمد سواء سقط او لا انتهى وما
افتي به هو الاول اذ لم يتم الاسترخاء بعد من ايلة المقعدة حيث ان انتبه

هذا الحديث
في النقص
بالتورم

السقوط في الوضوء وانما على ان يظن ان كان يؤمن عليه حاله
 او حاله الاستواء لا يتحقق وضوءه لم يكن مقدرته وان كان ذلك حاله
 الهبوط يتحقق لعدم تمكنها وهذه المسئلة تؤيد النقض في صورة واضع
 بطله على فخرية كما اختاره من قول الجيسف فيما تقدم انفا ولو كان
 راجحاً في الكافي اولى السراج لا يتحقق وضوءه الحالين اي حال الهبوط
 وضوءه من الصعود والاستواء للممكن في كل الاحوال وكذا الاعمال الجوز كل
 منها ناقض للوضوء وانما لو اقل لكونها فوق التوهم لان التام اذا ثبت
 انبته بخلافه والاعمال قال الكل هو من يضعف القوى لا يزال الحجي و
 سببه امتلاء بطون الدماغ من بلغم غليظ انتهى وفي الطب وهو يد
 تعطل القوى واجتماع الروح فالحاصل ان نوع من وليس كالجون في
 ان الله العقل فلهذا صح على الانبياء دون الجون وكذا السكون ناقض
 وهو سرور يغلب على العقل فيمنعه عن العمل بموجبه والاولى ان حاله من
 لا يثبت من امتلاء دماغه بالبخار المتصاعد اليه فيتعطل معها
 عقله المميز بين الحسن والقبيح عن تميز المعاد وهذا السكر على
 ان لا يعرف السكران الرجل والمرأة هذا حاله عندا في حنفية في الجواب
 لا في نقض الوضوء والصحيح في حنفية ما قال في الحيط انه اذا كان
 في مشيئة بكسر الميم فترك اي غير اختياره فهو سكران بالاتفاق يحكم
 بنقض وضوءه لزال المسكة به وانما اختار ابو حنيفة ذلك التعريف لما
 احتياطاً لدرء الحد وكذا عندنا هذا الحد اي هذا كلامه والاحتياط
 هنا في النقض فاختاروا طهره اد في رجاءه وهو اختيار الشافعي هناك
 ايضاً وكذا القهقري في كل صلوة ذات ركوع وسجود الفقهاء لا يباينون
 في الايات بلغة كل في مثل هذا الموضع اذا علم المراد لم يشبهه في فرقته
 في الصلوة ذات الركوع والسجود تنقض الوضوء والصلوة جميعاً سواء كان
 المقهقه عاملاً اي عالماً بانه في الصلوة او ناسياً ذلك وقال ما لا ينفك
 واحد القهقهرة لا يتحقق الوضوء وهو القياس لكن انكره عاروف

وانما على ادابة

الاعمال والجون

وكذا السكر
 ناقض

حد

وكذا القهقهرة
 تنقض الوضوء

ومنداة عليه السلام قال من صلى منكم قهقهرة فليعد الوضوء و
 الصلوة جميعاً قال الشيخ كمال الدين واعترف اهل الحديث بصحة رسالة
 ومداره على ابي العالية وان رواه غيره كالحسن و ابراهيم الحنف وغيرهما
 وقد اخرج ابن مهدي عن حماد بن زيد عن جعفر بن سليمان قال انما حدثت به
 ابراهيم عن ابي العالية وعن شريك والحسن برواية عن ابي العالية و
 قد رواه ابو حنيفة عن منصور بن زاذان الواسطي عن الحسن عن العبد
 ابن ابي معيد الجراعي عنه عليه السلام قال سيما هو في الصلوة اذا قيل اي
 يريد الصلوة فوقع ركبة فاستضحك القوم فقهقهوا فلما انصرف عليه
 والسلام قال من كان منكم صلى قهقهرة فليعد الوضوء والصلوة قبل
 معبد لا صحبة له فهو مرسل ايضاً قلنا الذي لا صحبة له هو معبد البصري
 الجهمي الذي كان يقول الحسن فيه اياه ومعبد فانه صلصال مضل ومعبد
 هذا انما الخراعي كما صرح به في مسند ابي حنيفة ولا شك في صحته ذكره ابن
 مندة وابو نعيم في الصحابة وروى له حديث جابر لما هاجر رسول الله صلى
 وابو بكر من الحبشة ام معبد وكان صغيراً فقال ادع هذه الناة الحديث
 ولو سلم فاذا خرج المرسل وهو حجة عندنا فلا بد من العمل به وابو العالية
 اسمه رفيع من ثقات التابعين وروى مسنداً عن عدة من الصحابة به
 موسى الكاظمي وابي هريرة وابن انس وجابر وعمران بن الحصين و
 اسلمها حديثاً بن عمرو رواه ابن عدى في الكامل من حديث عطية بن
 بقية ثنا ابي شاعر بن قيس عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله
 صلعم من صلى في الصلوة قهقهرة فليعد الوضوء والصلوة وما
 به من ان بقية مدلس مدفوع بان المدلس الثقة اذا صرح بالحدث
 زالت آفة التدليس عن حديثه وبقية من هذا القبيل وما يطعن
 به بعض المتفقهين من انه لم يكن بمسجله عليه السلام ركبة ومن
 انه كيف تقع القهقهرة من الصحابة وهم خلف النبي صلعم في الصلوة في
 غاية الوفاء بعد ثبوت الحديث عازراً لا يلزم اذ كان يصلي في المسجد في تلك

الواقعة ولا ان القهقهة وقعت من الصحابة المعتمدين فقد كان
يصلى خلفه عليه السلام المنافقون ويخوفهم من الاعراب والاحداث
ومن هو قليل التماثل فالطعن في مثله مردود على الطاعن وان
في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة لا ينتقض وضوءه لان الحديث
في صلوة مطلقة اما في واقعة الحال فظاهر واما في مثل حديث ابن عمر
الصلوة مذكرة مطلقة وهي تصرف في ذات الركوع والسجود عند
لانها المعهودة عنده وما كان خارجا عن القياس لا يقاس عليه وفي اكثر
النسخ ذكر سجدة التلاوة سجدة السهو وهو هو لان القهقهة في
سجود السهو ناقضة قطعاً لانه في حرمة الصلوة ذات الركوع والسجود
فان سلامه من عليه السهو لا يخرج به عن الصلوة عند محمد وعندنا وان
اخرج لكن اذا سجد للسهو عاد اليها وانام في صلوة ثم قهقه فسدت
صلوة ولا ينتقض وضوءه ذكره في الاصل كذا في عامة الفتاوى وقال في
المختلصة هو المختار اما في افساد الصلوة فلا تنها كالكلام وكلامه انما يفسد
به الصلوة على ما اختاره قاضي خان وصاحب الهداية واخرون واما
التقص فيكون التقص بها على خلاف القياس ولانه باعتبار معنى الجنازة
وقد زال بالتومر وقال في المحيط فسدت صلوة وضوءه موبه اخذنا
المتأخرين اما الصلوة فلما تقدم واما الوضوء فلا تنها حدثت في
ولا فرق بين الاحداث بين التومر واليقظة فانه لو احتلم بجنب الغسل كما
انزل بغيره في اليقظة وكما لو خرج من نجاسة وفيه نظر لا يخفى وعن
ابي حنيفة تكون حدثا ولا يفسد الصلوة فيتوضا اذا انتبه وينبغي على
على صلوة اما كونها حدثا فلما تقدم في الوجه قبله واما عدم فساد
فيه على ان كلامه لنا لا يفسد ما على اختاره في الاسلام لانه ليس
بكلامه لصدور ممن لا اختيار له ولذا الوقاء نالما لا يخرج عن القراءة في
المختار وكذا سائر الاركان ما فعل منها حال التومر لا يحسب ولا يقع طرد
ولا اعتاقه والذي اختاره في الاسلام في الاصول وصححه من بعد من

وان قهقهة
في صلوة الجنازة

وان نام في صلوة
ثم قهقه فسدت صلوة

الاصولية

الاصولين انها لا تقصد الصلوة ولا الوضوء اما الصلوة فلما في
القول الثابت واما الوضوء فلما في القول الاول وان قهقهة في
صلوة لا ينتقض وضوءه لانه لا يفسد معنى الجنازة فهذا الذي تقدم حكم
القهقهة واما التيمم فلا ينتقض الوضوء بالا جماع وكذا لا ينتقض لصلوة
اما الوضوء فلا يردون القهقهة فلا يلحق بها واما الصلوة فلا يرد
ليس بكلامه فكونه غير مسموع وحده القهقهة قال بعضهم ما يظهر فيه
القافوا الهاء مكررتين قال في القاموس قهقهة رجوع في صيحة او شدة
صيحة او قال في صيحة قه فاذا كرره قبل قهقهة انتهى لكن هذه
لم نسمعها قط وقوله ويكون مسموعا له وكبيرانه اي لمن عنده
في حديثها وسواء بدت نواجذه او لا رواه الحسن عن ابي حنيفة
هو المشهور حدثا ووقوعا وقال بعضهم هو شمس الائمة الخلو في حد
القهقهة موجود اذا بدت نواجذه ومنعه الضحك عن القراءة
التواجد بالذال المعجمة وهي الاضراس وقيل اقصى ما هو بعيد وقيل
الاياب وهي جمع ناجذ وحده التيمم ما لا يكون مسموعا اصلا ولا
كبيرانه وذكر في التوى الحاقانية وكذا في غيرها التيمم لا يبطل
ولا الصلوة لما تقدم والضحك يفسد الصلوة لانه كلامه يكون مسموعا
لا يفسد الوضوء لكونه دون القهقهة فلا يلحق بها وحده الضحك ان
يكون مسموعا له دون جيرانه وكذا المباشرة الفاحشة ناقضة
من الرجل والمرأة وان لم يخرج عند ابي حنيفة والابن يوسف خلافا
لمحمد وهو ان يمس بطنه بطنها او ظهرها او فرجه منتشر فرجها
من غير حائل من جهة القبيل والذليل لحدثات التيقن بعد الخروج
حاصل فلا ينتقض ولها ان هذا المباشرة سبب غالب لخروج المني
فيقاله مقام المسبب والتيقن بعد الخروج غير مسلم لانها حال تذهيل
وربما خرج قليلا والتمسح فلا احتياط في ايجاب الوضوء وفي القهقهة
وكذا المباشرة بين الرجل والمرأة والامرء وبين الرجلين وبين

وان قهقهة
اصلي لا ينتقض

واما التيمم
فالقهقهة

وحده التيمم

وحده الضحك

وكذا بين الرجل
والامرء

تنتقض عندهما واما من ذكر او كل شئ مما مسته لتارة كالتارة
كالشوا او كمال كغيره فانه لا ينتقض الوضوء عند خلوا للنساء
واما المنتقض مما مسته التارة فلم يقل به الشافعي ولا غيره من الائمة
واما من ذكر فينتقض عنده اذا كان بيضا الكف وكذا عند
مالك واحمد واقوى ما استدللوا به حديث بسرة بنت صفوان
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من مشركه فليتوضا رواه
مالك والموطا وابوداود والترمذي والنسائي وقال الترمذي حسن
صحيح واما حديث عائشة انه عليه السلام قال لو بل للذين
فروجهم ثم يصليون ولا يتوضا ان الحديث ضعيف ولنا ما روى ابو
داود والترمذي والنسائي على ملازمين عن عرو وعبد الله بن بدر عن
قيس بن طلحة بن علي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
سئل عن الرجل يمسي ذكره في الصلوة فقال هل هو الا بضعه منك
قال الترمذي هذا الحديث احسن مما يروى في هذا الباب ورواه
ابن حبان في صحيحه والطحاوي وقال هذا حديث مستقيم السناد
غير مضطرب في اسناد و متنه واستدل الى ابن المنذر انه قال
حديث ملازمين عن عرو واحسن من حديث بسرة بنت صفوان
وقوله حديث بسرة ناسخ لان طلقا قدم في اقل سني الهجرة
حديث بسرة رواه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام اما صحيح لو
اشتبهوا انه لم يعد بعد ذلك قط وليسوا بقاتدين على ذلك كيف
وهم قد رواه عنه حديثا ضعيفا من مشركه فليتوضا وقالوا
سمع منه عليه السلام الناسخ والمنسوخ على ان حديث ابي هريرة
مضعف ايضا لان في سنده يزيد بن عبد الملك ثم حديث طلحة
مرجح بما تقدم عن ابي المديني وغيره وبيان حديث الرجال اقوى
احفظ واضبط ولذا جعلت شهادة اهل بيتين بشهادة رجل وبيان
امر التواضع مما يحتاج اليه الخاضع والعام وقد ثبت عن عمار بن

لا

يا حرمه
وعبد الله بن مسعود وابن عباس وحذيفة بن اليمان وعمران بن
حصين وابي الدرداء وسعد بن ابي وقاص انهم لا يرون منه خفاة
عن هؤلاء مع احتياجهم اليه وظهوره لاصراة غير محتاجة اليه في غاية
البعده مع ما فيه من مخالفة ففيه الانقطاع الباطن من وجوه ولو قد
انها تعارضنا وجب الرجوع الى القياس وكذا من المرأة لا ينتقض الوضوء
عنها سواء كان بشهوة او بدونها وقال الشافعي ينتقض سواء كان بشهوة
او بدونها وقوله مالك واحمد ينتقض ان كان بشهوة واستدلوا بقوله تعالى
اولا مستم النسا فلنا ذهب جماعة من الصحابة ان المراد به الجماع وجماعة
منهم ان المراد به حقيقة ورجح مذهب الاولين بالمعنى وهو الله سبحانه
افاض في بيان حكم الحديثين الاصغر والاكبر عند القدرة على الماء بقوله
تعالى اذا قمتم الى الصلوة الى قوله وان كنتم جينا فامسحوا بتيمن يمين
العسل ثم شرع في بيان الحال عند القدرة على الماء بقوله تعالى وان كنتم
مرضى الى اخره ولفظ لا مستم مستعمل في الجماع فيجب تحمله عليه ليكون بيا
حكم الحديثين عند علم الماء كاتين حكمهما عند وجوده ويدل عليه من
السنة ما في مسلم من مش عائشة قديمه عليه السلام حين طلبته
لما فقدته ليلا وهما منصوبتان في السجود ولم يقطع صلوة لذلك و
الجواب بانه كان مستورا العين في تلك الحالة في غاية البعد عن
انه عليه السلام كان يقبل بعض نساء فلا يتوضا رواه الترمذي
باسناد حسن ولو خلق الشعر في شعر راسه او خيته او شاربيه او فم
الاطفار بعد ما توضا لا يجب عليه إعادة الوضوء ولا إعادة غسل ما
الشعر او الظفر ولا مسح لان العسل والمسح في محله وقع طهارة حكيمة
للدين كله من الحدث لا يختص بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى
هذا لو كان في بعض اعضائه بثرة قد انتبج لها فوق العسل او المسح
عليها ثم قترت او قشر بعض جلد وجله او غيرها من الاعضاء بعد الوضوء
او العسل لا تبطل طهارته ما تحت ذلك لما قلنا ومن يتقن في الوضوء

سنة في الصلاة
في الصلاة

ما ولو خلق الشعر

اي به وشك في حدث وكانه عينا ليقين في مشاكلة للشك فلا ضرورة
 عليه الاصل في هذا ان اليقين لا يرد بالشك وان القرينة ترجح احد
 طرفي الشك فعليه يثبت مثل هذه المسائل فان يتيقن انه متوضيح
 هل انتقص وضوءه ام لا فهو على وضوءه ومن شك في الوضوء يتيقن في
 الحدث اي يتيقن انه احدث وشك هل ترضا ذلك ام لا فهو محدث
 فعليه الوضوء ومن شك في حلول الوضوء غسل بعض اعضاءه هل
 غسله ام لا فغسله غسله كان متيقنا فلا يرد بالشك فعليه غسل
 ما شك فيه وان شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك
 ولا يلزمه غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعده غسله لان التمام قرينة
 ترجح غسله وكذا من علم انه قد الوضوء وشك هل ترضا ام لا فهو
 على وضوءه لان فقوده قرينة ترجح احد طرفي الشك ومن انه طمس
 لقضاء الحاجة وشك هل قضاه ام لا فعليه الوضوء لما قلنا
 على ذلك ولو يتيقن انه لم يغسل عضوا من اعضاء الوضوء ونسي اي
 عضو هو ذكر في مجموع التوازل انه يغسل الرجل اليسرى ومن رأى بلا
 بعد الوضوء لا يعلم هل هو ماء او بول ان كان اول ما عرض له عاد
 الوضوء وان كان الشيطان يريه كثيرا لا يلتفت اليه لتيقنه
 بالظواهر وشك في الحدث ويتبع ان ينضح فرجه وسراويله
 اذا ترضا قطع الوضوء قال في الخلاصة لكن هذه الحيلة انما
 تنفع اذا كان قريبا العهد بالوضوء اما اذا بعد وجف العضو فلا
 انتهى والذي ينبغي بكل حال احتوال القطن والله اعلم **فصل** في ما يقع
 من بيان نجاسة الحكمة وبيان تطهيرها اصلا وطلا شرعا في بيان
 النجاسة الحقيقة وقد علم الحكمة لكثر وقوعها واهميتها حيث
 لا يعنى عن شئ منها النجاسة هي الاصل مصدر نجس نجس بضم
 عينها وبكرها في الماضي وفتحها من المضارع فهي اسم عين وهي على
 ضربين اي نوعين نجاسة غليظة اي شديدة في منع جوار الصلاة

مسائل النجاس

ونجاسة خفيفة التاثير بالنسبة الى الغليظة اما النجاسة
 الغليظة التي بالتمثيل في بيان النجاسين عن التعريف الاختلاف فيه
 بين اي خفيفة وصاحبيه مع عدم ساربه عن النقض في كل الذهبين
 فعلى قول اي خفيفة الغليظة هو النجس الذي يعارضه في كونه
 نجسا ولم يحكم بنجاسته وعلى تعريفها التي حيث اختلف فيه وهو
 معطى فالنجاسة المعطاة كالعدرة وهي رجميع الاشياء والبوالى
 بول ما ياكل لحمه غير الفرس واطلقة اعتماد على ما يذكر من بعده مثال
 الخفيفة والدم المسفوح ونحو الكلب اي جميعه وكذا سائر سباع
 البهائم ولحم الخنزير وسائر اجزاء هذه الاشياء نجاستها معلومة
 في الدين بالضرورة لا خلاف فيها الا شعر الخنزير لما ايج الاستغفار به
 للخر ضرورة قال محمد انه لو وقع في الماء لا يغسله وكذا الحوم ما ايج
 لا يؤكل لحمه اذ لم يكن ذلك الحيوان مذكرا اي مذبوحا بالنسبة
 حقيقة او حكما والذابح مسلم او كتابي فان تلك الحوم اذا ذبحت
 نجاسة غليظة اما اذا ذبح ذلك الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بالنسبة
 حقيقة او حكما كالناسي وكان الذابح مسلما او كتابيا وصلى احد
 مع لحمه وجلده قبل الذبابة فيجوز ما صلى اما بعد الذبابة فلا
 فيه عندنا وهذا الذي ذكر اختيار صاحب الهداية وطائفة من الصحاح
 ان اللحم لا يطهر بالذكوة قال في الاسرار جلود السباع تطهر بالذكوة
 عندنا خلافا للشافعي ثم قال فان قبل الجلد يكون متصلا باللحم
 واللحم نجس ولا يطهر بالذكوة فيكون الجلد طاهرا قلنا من مشايخنا
 من يقول للحم طاهر وان لم يحل الاكل ومنهم من يقول نجس وهو الصحيح
 عندنا لما مر ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة وكذا نقول بين
 الجلد واللحم جلية رقيقة تمنع ماسة اللحم الجلد فلا نجس وذكر
 التاثير اذ اصاب من لحم السباع كالتعليق ونحوه اكثر من
 قدر الدرهم لا يجوز صلوة وان كان مذبوحا وعن الفقيه اجماع

اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا يجوز صلوة ولو وقع في الماء
فصله وكذا قاربه الكافي رحمه الله تعالى في الصحيح واعترض الشيخ كما
الدين بن القرام على قوله بين اللحم والجلد جلد رقيقة الى اخره بانه
اذا كان كذلك فلا يظهر على الذكوة في إزالة الرطوبة عن الجلد
طهارته عليه يعني فينبغي ان يظهر جلدها وان لم تذك لكن الجواب بان
توقف طهارته على الذكوة او الدبغ بقوله عليه السلام لا تتفقوا
من الميتة باهاب فانه يفيد توقفا اطلاق الانتفاع على عدم كونها
ميتة وان كانت ميتة على الدبغ لان اهاب اسم لما لم يدبغ من
الجلود فالحاصل ان طهارة جلدها يؤكل بالذكوة اختلافا والاصح
الطهارة وفي طهارة لحمها اختلافا والصحيح الجحاسة لان سورة الجحس
وقد علوا الجحاسة حتى صاحب الهداية بانه متولد من لحم الجحس وايضا
القاعدة ان الحرمة لا للكرامة مع الصلاحية للذماء الجحاسة فالحكم
بحس حاله الحيوة فكذا بعد الذكوة والجلد طاهر حاله الحيوة لعدم
بالحم فكذا بعد الذكوة اما اذا لم يذك فبحر الانتفاع به قبل الدبغ كما
ما كوال لحم بالحديث وهي ليل الجحاسة وقوله الا تخزير استثناء من
قوله فيجوز اي تجوز الصلوة مع لحم ما لا يؤكل وجلده اذا ذبح با
لتسمية الا تخزير فانه اذا ذبح بالتسمية كما تقدم لا يظهر لحمه
ولا جلده لانه يجلس العين لقوله تعالى فانه رجس والضمير راجع الى
الخزير لقرنه الى اللحم لا يقال المقصود في الكلام هو المضاف فينبغي ان
يصرف اليه نحو لقيت ابن زيد وكلمته لانا نقول ليس ذلك في كل
موضع بل هو دائر مع القرينة فقد جرت في قوله تعالى من بعد ميتة
العود الى كل من العهد ولفظ الجلالة وجزء في قوله تعالى واستكروا
نعم الله ان كنته اياه تعيدون بعوده الى المضاف اليه لعدم صلاحية
عوده الى المضاف وفي قولك لقيت ابن زيد وكلمته بعوده الى المضاف
لانه هو الملو فيكون هو المتكلم وما نحن فيه مثل قوله تعالى من بعد ميتة

في صلواته العود الى كل منها لكن الموضع موضع احتياط فوجب
الاعادة على ما فيه الاحتياط وهو المضاف اليه لشموله واما لو ذبح
جلده اي جلده الخنزير ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا يظهر وعليه
عمامة المشايخ لما تقدم انه نجس العين ولا تجلده لا يقبل الدبغ فانه
طبقات كجلد الدمي فلا يظهر لعدم احتمال المظهر وروى عن أبي يوسف
في غير ظاهر الرواية انه اي جلده الخنزير ايضا يظهر بالدبغ ويجوز به
بيعته والانتفاع به والصلوة فيه وعليه لعدم قوله عليه السلام وانما
اهاب دبغ قد ظهر رواه الترمذي من حديث ابن عباس وصححه وروى
مسلم بلفظ آخر والجواب على الدليل الاول ان المراد من نجس العين مما كان
طاهرا وينجس بالموت فالتجاسة المعارضة بالموت في الجلد حكم الشئ
بزوالها بالدبغ كما حكم بزوال تجاسة ميتة الانسان المسلم بالفصل
وعلى الثاني ان المراد ما يقبل الدبغ اما الاودات جمع روث وهو روث
دنى الحافر والاختلاف جمع خنث وهو ربيع نوع البقر والهيكلها
نجس تجاسة غليظة عند اخيقت لما في البخاري من حديث ابن مسعود
ان النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فامرني ان آتية بثلاثة اجزاء
فوجدت حجرين والتمت الثالث فلم اجد فاخذت روثه فأتيت به
بها فاخذ الحجرين والبق الروث وقال هذا ركس فهذا نص على نجاسة
الروث لم يعارضه دليل على طهارته فكون مغظا على ما تقدم من
اصل في تعريف التجاسة الغليظة والخفيفة فان قيل قد عارضه
ما في البخاري ايضا من حديث أبي هريرة قال قال الله عليه السلام الغني
احجارا مستنقضا ولا تأتني بعظم ولا بروث قلت ما بال العظم والروث
قال هما من طعام الجن ونحوه في الترمذي لا تستنجوا بالروث ولا
بالعظام فانه زاد اخوانكم من الجن فانه يدل على طهارته فحصل التعارض
فينبغي ان تكون خفيفة عند قلنا لا نجس المعارضة لانها لا تكون
مع التساو والتساوي لان ذلك دال على التجاسة بعبارة وهذا

مكرر

مكرر

يدل على الظاهر بأشارته والاشارة لا تعارض العبارة على ان لا يسمي
 ان فيه اشارة تدل على طهارته وانما يكون كذلك لو كان طاهرا وهو
 على حاله لم لا يجوز ان يحلقه تعالى خلقا اخر ويجعله جيا خالصا
 وطهارته لم يوجب عن تلك الحقيقة كما لو ثبت منه فانه طاهر وطاهر
 نجاسة الدوران والاختفاء سوى خشي الغل خفيفة لوقوع الاختلا
 في نجاستها فغسل ما لم يلمسه طاهر وبهذا يثبت التحفيف عندهما على ما تقدم
 من اصلهما في تعريف الغليظة والخفيفة وذكره غنية الفقهاء وكذا في غيرهما
 بول الحمار وخز الدجاجة والبط وكذا الخنزير والاوز والكبارى وما اشبهه
 ذلك مما يستحيل ان ينتج ونسب نجاسة غليظة اجزاء واما النجاسة
 الخفيفة فهي كبول ما لا يكل لحمه من البهائم وهذا عند ابي حنيفة وابي
 يوسف واما عند محمد فبول ما يكل طاهر لحديث العنيتين حيث امر عليه
 بشربه ولها قوله عليه السلام استنزهوا عن البول فان عاتت علة
 القبر منه اخرجها حاكم وقال على شرطها ولا اعرفه علة والخز
 على المبيع وخز ما لا يكل لحمه من الطيور والخز مخصوص في العرف بغير
 الطير فلذا لم يذكر قوله من الطيور في كثير من النسخ وكون خز ما لا
 يكل نجاسة خفيفة انما في رواية الفقيه ابي جعفر الهندي عن
 ابي حنيفة وروى عنهما ان نجاسة غليظة كذا في المنظومة وروى
 الكرخي ان نجاسة غليظة عندهما وعند محمد هو طاهر وصححنا شمس
 الائمة الشريفي في مبسوط وفي الجامع الصغير لقاضي خان انه
 بخفة وعنهما مغلظة عند محمد وصححه صاحب الهداية فقال
 قبل الاختلاف في النجاسة وتقليل في المقدار وهو الاصح هو تقويل
 التحفيف للضرورة ولا ضرورة لعدم المخالطة فلا تحققت ولها
 انها تذوق في الهواء والنجارى متعذرة فتحققت الضرورة انتهى
 قوله لعدم المخالطة قال في الكافي مخالطة الناس مع الصقور
 الباري والشاهين اكثر من مخالطتهم مع الحمام والعصفور

وانما بول النجس
 كلبين

لوقوع في الاواني قيل يفسدها وقيل لا وهو ظاهر الرواية قاله قاضيه
 لغدر صوت الاناء عنه ووجه رواية طهارته ان لا فرق بين ما كول
 اللحم وغيره في الخز فكما ان خز المأكول طاهر فكذا غيره وانما قول المصنف
 وقال محمد كلاهما طاهر يعني بول ما كول اللحم وخز ما لا يؤكل فليس ببول
 ما يؤكل دون خز ما لا يؤكل على ما قد مضى واما بول الهرق في ظاهر
 المذهب هو نجس نجاسة غليظة لدخول تحت قوله عليه السلام
 استنزهوا عن البول مع عدم المعارض والمخالف وروى عن محمد
 الذي يعتاد البول ان بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى يتعدى الاحتياط
 قال الشيخ كالدين ولا يخفى صحة هذه الرواية وقول صاحب التبيين
 بالسنورة البرنج كله لان بوله نجس باتفاق الرواية وكذا لو
 اصابا ثوب افسده يحمل على الرواية الظاهرة او على الذي لا يعتاد البول
 والا فقد حكم هو في موضع اخر من التبيين اخذ على المشايخ فيما
 اذا مال على الثوب وقال الفقيه ابو جعفر نجس الاناء دون الثوب
 قال الشيخ كالدين وهو حسن لعادة تحمير الاواني واما خز ما يؤكل
 لحمه من الطيور سوى الدجاجة والبط والاوز ونحوها فطاهر عندنا
 خلافا للشافعي وذلك كالحمامة والعصفور ونحوها ووجه قول
 الشافعي انه يستحيل ان ينتج ونسب نجاسة الدجاجة والبط ولنا اجتماعنا
 على اقتناء الحمامات وتركها في المساجد مع الامر بتطهيرها فغن عانت
 رضى الله عنها قالت امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد
 وان تنظف وتنظف رواه ابن حبان في صحيحه واحمد وابوداود وعنه
 سمع انه كتب الى بنييه اما بعد فان النبي صلى الله عليه وسلم امرنا ان نضع المساجد
 في دورنا ونصلح صنعتها ونظفها رواه ابوداود وسكت عليه فدل
 ذلك على طهارته خزها وهو وجه الاستحسان ولو وقع في الماء لا يفسد
 لكونه طاهرا وكذا بغير القارة اذا وقع الدهن لا يفسد اذا كان قليلا
 بحيث لا يضر طهره ولا يريحه فيه لعموم البلوى لقائل ان يمنع عموم

خز ما يؤكل
 لحمه

السيلوى في الدهن لان الغالبية في التحمير والحفظ وفي الفتاوى قاضو
 خان بول البرق والفارق نجس في الظاهر والروايات يفتي بالماء والتوبان في
 واذا اعتد الماء والتوب فافساده الدهن اولى لوجود الضرورة فيها
 دونه بخلاف ما لو وقع بمر الفارق في الخطاة فطهرت لا نجس ما لم يظهر
 اثره في الدقيق اذ الضرورة هناك اشده حتى ان كثير اما يفرج فيها و
 الاحتراز عنه متعذر بخلاف السور الذكر على ما مر مع السيلوى
 وفي الاختيار وكذا بول الفارق وخرها يعني انه نجس ثم قال ولا يترك
 عنه ممكن في الماء غير ممكن في الطعام والشراب فيعفى عنه فيها وهذا
 موافق لما ذكره فان الدهن من جملة الطعام والله اعلم ان يحل
 الطعام على الحنطة ونحوها والاحتياط اولى البيضة اذا وقعت
 من الدجاجة في الماء او في المرقية لا تقبله وكذا السخلة اذا وقعت
 من امها رطبة في الماء لا تقبله كذلك كتب الفتاوى وهذا لان
 التي عليها ليست نجسة لكونها في محلها وكذا الانفة بكسر الهمزة فتح
 الفاء وقد كسر وهي ما يكون في معلقة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة
 عند ابي حنيفة لا تقبل الماء ولا غيره اذا خرجت من ثنية مبيته
 سواء كانت جامدة او مائعة وعندهما المايعة نجسة والجمدة ^{نجسة}
 نظير بالفصل فيقصد ان الماء وغيره الا اذا غسلت الجامة اما لو خرجت
 من مذكاة فلا خلاف في طهارتها لهما ان المحل تتنجس بالموت فتستنجد
 ما فيه الا ان نجاسة الجامة بالمجاورة وعندهما يمكن فتطهر بالفصل
 وله ان الموت ليس منجسا لذاته بل المنجس هو اللبن والماء والرطوبة
 وهي بمحل عنها ولا تتنجس نجاسة الوعاء لانها في معدنها والحد
 في لبن المبيته على هذا اما الماء المستعمل فنجس نجاسة غلظة عند
 ابي حنيفة وفي رواية الحسن بن زياد عنه لقوله عليه السلام لا
 يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغسلن فيه من الجنابة نهى عن
 الاغتسال في الماء الدائم كنهية عن البول فيه ولا في ماء انزلت نجاسة

مطلقا اما الماء
 المستعمل

حكيمه فيعتبر بما ازيل به الحقيقة بل اولى اذا القليل من الحقيقة
 عفوه من الحكيم لا وعند ابي يوسف هو نجس نجاسة خفيفة
 وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا للاختلاف في نجاسة وضرورة
 بعد ارضون الثياب عنه فحقق حكمه وعند محمد وهي رواية
 عن ابي حنيفة ايضا هو ظاهر غير مظهر اى غير مطهر وبه اخذ كثير
 المشايخ هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لان الماء اذا استعمل في محل
 فاقصى احواله ان يعطى له حكم ذلك المحل واعضاؤه المحدث طاهرة
 حتى لو حملته النساء وصلى به جازت صلوة لكن لا يحل اداء الصلوة
 بيدن لمحدث فالما المستعمل يصير بهذه الصفة فاذا اصابا التوب
 جازت صلوة فيه ولو توضأ به لم تجز صلوة ولانه لما اقيمت به رتبة
 تغيرت صفته كال اقيمت به ذكوة يصير ونحوه فقلنا وله لغنى
 وما شئى وابيح للفقير ضرورة كاحتمال المبيته لهذه فكذلك الماء لم
 مطهر كذلك الكافي لكن هذه التشبيه غير ظاهر لان مال الذكوة هو
 على الغنى والمهاشمي قبل ان تؤدي الذكوة مرة لانها لا تكون مؤدات
 الاعقيب الدفع والماء ليس كذلك فانه لا يخرج عن المرتبة قبل ان
 ليستعمل وتمايدل على عدم نجاسة الماء المستعمل انه لم يرو عن النبي
 صلعم والصحابة التردد عنه مع احتياطهم في الطهارة ونحوهم عن قليل
 النجاسة وان خفت فدل على طهارته وكونهم لم يرو عنهم حفظه و
 لا حمله في الاسفار سيما في الاماكن العديمة المياه ولم يرو عن احد
 منهم انه اخذ الماء الذي سال من وضوء غيره او غسله في اناءه
 فتوضأ به دليل ظاهر على انه غير مطهر ومن تتبع اخبارهم حصل له
 بذلك علم ضروري ولا فرق في هذا بين ان يكون مستعملا محليا
 او غير محدد بان توضأ على الوضوء وقال زفر ان كان غير محدد
 فالما الذي استعمله طاهر مطهر لان حكم البدن كان ذلك يجوز
 الصلوة به قلنا لما نوى القرية وقد اذابه طهارة على طهارة ونحو

على نور على ما جاءت به الآثار ولن يكون طهارة جديدة حكما الا بالارادة
 النجاسة حكما وهي نجاسة الاثام ومضاة الطهارة على الطهارة وعلى الحد
 سواء حكما فلا يبقى مطهرا والماء المستعمل هو كل ماء ازيل به حدث اصغر
 او اكبر واستعمل في البدن على وجه القرية هذا الماء المستعمل
 على قول ابي حنيفة وابي يوسف فانه عندهما يصير مستعملا باحد
 شيئين اما بآثار الحدث او باستعماله في البدن على وجه القرية
 وبينهما عموم وخصوص من وجه فيجب ان في مثل ما اذا توضأ الحدث
 بالنية وينفذ الاول في مثل ما اذا توضأ المحدث بنية والثاني
 مثل ما اذا توضأ المتوضي بالنية وعندنا لا يصير الماء مستعملا
 بمجرد رفع الحدث بل بالاستعمال على وجه البدن قرينة سواء في
 الحدث ما لا لان ثبوت حكم الاستعمال انما هو بسبب انتقال النجاسة
 الاثام اليه على ما في الحديث عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 اذا توضأ العبد المسلم او المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه خطيئة
 نظار اليها بعينه مع الماء او مع اخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرج
 يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء او مع اخر قطر الماء حتى يخرج
 نقيا من الذنوب رواء مسلم وذلك لا يكون الا بنية التبر بجماعة
 وقالا اسقاط الفرض مؤثرا ايضا لانه لا يغسل الاغضاء وقد حمل فيها
 ما يمنع الصلوة بخول ذلك المانع الى الماء وصار نظير تحول الاثام
 ثم انما يصير مستعملا اذا زال عن البدن في الغسل وعن العضو الذي
 استعمل فيه في العضو لضرورة التطهير والاستقرار في مكان ليس بشرط
 قال في الهداية الصحيح انه كما ازيل العضو صار مستعملا لان
 حكم الاستعمال قبل الانقضاء للضرورة ولا ضرورة بعده انتهى وكذا في
 المحيط ان الاحتياط في مكان ليس بشرط وهذا هو مذهب اصحابنا
 قالوا ما ذكر في شرح الطحاوي ان الماء انما يؤخذ حكم الاستعمال
 اذا استقر في مكان وهذا قول سفيان الثوري وابراهيم النخعي وبعض

١١

مشايخ

مشايخ طحاوي وهو اختيار الطحاوي وبه كان يفتي طهرا الدين المغربي
 اما مذهب اصحابنا فما ذكرنا وعن هذا قلنا ان من نسي مسح راسه
 فاخذ ماء من حيته ومسح به راسه لا يجوز انتهى وفي الفتاوى
 الظهيرية اتفق علماؤنا ان الماء الذي نادته القرية مادام لم يترقدا
 في العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا ازيل العضو ولم يصل الى الارض
 ولا الى موضع يستقر فيه بل هو في الهواء اذا نزل على عضو انساني
 وحرك فيه لا يصير متوضئا انتهى هكذا في الكفاية وفي الخلاصة
 والمختار ما ذكرنا انه لا يصير مستعملا ما لم يستقر في مكان ويمكن
 عن التحرك انتهى وقوله اذا استعمل في البدن احتراز عما اذا استعمل
 في غيره من الثوب ومخوف بنية القرية فانه لا يصير مستعملا ويخل
 فيه ما لو غسل يديه قبل الطهارة او بعده بنية اقامة السنة بحيث
 يصير مستعملا او يتقنع على ما ذكرنا امرأة غسلت القدر والقفا
 او غسلت يدها من الوسخ او العجين لا يصير ذلك الماء مستعملا
 هذا ان لم يكن على يدها خبث بالاتفاق لعدم وجود شئ من
 الامرين والا فليقول محمد خاصة لعدم الاستعمال على وجه القرية
 في فتاوى قاضي خان المحدث والجيب اذا دخل يده في الاثام لا ينجس
 وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء يعني لا ينجس ولا يصير مستعملا
 وكذا لو ادخل يده في الجيب الى المرفق لا يخرج الكوذا لا يصير مستعملا
 وكذا اذا ادخل رجله في البر في طيب الدلو لا يصير مستعملا لكان الفروقة
 بخلافه لو ادخل يده او رجله للبر فانه يصير مستعملا لان الغلام
 الفروقة ولو اخذ الجيب ماء بوقه لا يريد المضمضة لا يصير مستعملا
 عند محمد وقال ابو يوسف لا يتطهر راقا لقاضي خان هو الصحيح
 اما لانه صار مستعملا بسقوط الفرض اولاته خالطة البراق فلا
 يكون تطهيرا وان ادخل الجيب او المحدث يده في الاثام لا يريد الغسل
 ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصير مستعملا وان ادخل الكف لا يصير مستعملا

فوضاوي
 الجنب والمحدث

كذا في الخلاصة وفيها الطاهر اذا اغتسل في البئر بينية القرية ففسده
 وان الغسل لطلب الدلو ليس على يد نجاسة ولم يدلك فيه حبه
 لم يفسده عندهم جميعا قول وكذا لوه لك حبلا لارالة الوسخي
 ينبغي ان لا يفسده لان الفرض انه طاهر لم يبق القرية ولو غسل المحدث
 غير اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستوعدا ويجوز الوضوء
 وكذا اذا غسل ثوبا او اذاء طاهرا وان ادخل الصبي يده في الماء ولم
 ان ليس بها نجاسة يجوز الوضوء به وان شك في طهارتها لم يستعمل
 ان لا يتوضأ به وتوضأ جاز هذا اذا لم يتوضأ الصبي به فان توضأ
 ناويا اختلف فيه المتأخرون والمختار انه يصير مستوعدا اذا كان
 عاقلا لانه نوى قربة معتبرة وان التضيخ في غسالة الجنب في الاءاء
 لا يفسد الماء اما ان سال فيه سيلا فافاته يفسده وعلى هذا
 الاحتكام وعلى قول محمد وهو المختار لا يفسده ما لم يغلب عليه عابا
 تقدره فضل المياه ويكره الماء شربا الماء المستعمل ويجوز الانتفاع
 به وبالماء النجس في سقيل الطين وسقي الدواب وكل اهاب دبح
 فقد ظهر الحديث ابن عباس المتقدمة في اويل الصلوة وفي الصحيحين
 عنه ايضا قال تصدق على مولاة اميمونة بشاة فماتت فخر بها رسول
 الله صلعم فقال هلا اخذتم اهابها قد بغمقوا فانتفعتم بها فقالوا
 انها ميتة قال اتاخرم اكلها او اما ملواها اصحاب السنن عن عبد
 الرحمن بن ابي ليلى عن عبد الله بن عكيم عنه عليه السلام انه كتب
 الى جبهة قبل موته بشهر ان لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب
 حسنه الترمذي وعن احمد لبشر او شهرين فليقتل في قوع حديث
 ابن عباس حتى يعارضه ويتسخه مع ما في متنه وسنده من
 الاضطراب في سنده في رواية ابي داود من جهة خالد الخليل عن
 ابن عتيبة بالقوفانية عن عبد بن الرحمن انه انطلق هو وانا
 الى عبد الله بن عكيم قال فدخلوا ووقفوا على الباب فخرجوا الى

وان انتفض
 من غسالة الجنب
 في الاءاء

فاحبروني ان عبد الله بن عكيم اخبرهم بالحديث في هذا انه ليس من
 الداخلين وفيما قبله انه سمع من ابن عكيم وفي متنه رواية في موته
 لبشر وفي اخرها ربعين يوما وفي اخرى بثلاثة ايام على انه قد اختلف
 في صحة ابن عكيم وعلى تقدير المسلم فلا اهاب لما لم يدبغ وما رواه
 في الاوسط من لفظ هذا الحديث كنت رخصت لكم في جلود الميتة
 فلا تنتفعوا من الميتة بجلده ولا عصبه سنده فضالة بن مفضل
 مضيق واذا طهر بالدبغ اهاب جازت الصلوة معه ملبوسا او
 مفروشا او محمولا الا جلدا الخنزير لنجاسة عيونه والادنى لكرامته
 وذكر في الشرح كذا في اكثر النسخ والمراد به شرح الاسبيجاني وفي بعضها
 وفي شرح الاسبيجاني مصرحاه كل حيوان اذا دبح بالشمية طهر جلده
 ولحمه وشحمه وجميع اجزائه سوى الخنزير سواء اكل ما كوله اللحم او غير
 ما كوله اللحم وقد تقدم الكلام في هذا مستوفى في اول الفصل بجلد الاءاء
 اذا وقع منه مقدار ظفر في الماء يفسد الماء لانه نجس في الحاقانية كل
 ما كان سورة نجسا لا يطهر جلده ولحمه بالذكوة وقد قلنا انه من
 بعض المشايخ وان الاصح طهارة جلده دون لحمه وعن محمد بجلد الكلب
 والذئب يظهر بالدبغ وعصب الميتة وعظمها وقرنها وریشها وشعرها
 وصوفها وظلفها وكذا خافرها ومخالبها وكل ما لا تخله الحيوان منها
 طاهر اذا لم يكن عليها دسومة لما تقدم من حديث شاه مولاة ميمونة
 من قوله عليه السلام اتاخرم اكلها واخرج الدارقطني عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عباس اتاخرم رسول الله صلعم من الميتة لحمها
 فاما الجلود والشعر والصوف فلا بأس به واعله بتضعيف عند الجاهل
 ابن مسلم وهو ممنوع فقد ذكره ابن حبان في التقات فلا ينزل حديثه
 عن الحسن ثم اخرجه من حديث ابي بكر اهذلي عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عباس قال سمعت رسول الله صلعم قال فلا اجد فيها وحى الى
 محرما على طعم يطعمه الاكل شيء من الميتة حلال الا ما اكل منها فاما الجلود

واذا اكل
 بالدبغ اهاب

والقرون والشعر والصوف والسنن والعظم فكله حلال لا يملك
واعلم بان ابا بكر هذا متروك واخرج ايضا عن ام سلمة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم عنه عليه لابس بمسك المينة اذا دبغ ولا يابس صبونها
وشعرها وقرنها اذا غسل وضغفه بان يوسف بن ابي السفر بفتح
السين المحملة وسكون الفاء متروك ولا يبرق عن بقية عن عمرو بن
خالد عن قتادة عن انس انه عليه السلام كان يمتشط بمشط من عاج
قال ورواية بقية عن شيوخه المجهولين ضعيفة انتهى وقد اوهم
ان الواسطي مجهول وليس كذلك ولا يلتفت الى قول الاصمعي العاج
هو الذي بل هو اعظم الفيل على ما في الصحيح وغيره هذه عدة احديث
لو كانت ضعيفة حسن المتن فكيف ومنها ما لا ينزل عن الحسن وله
من الصحيحين حديث شاة مملوءة في مؤدية لقولهم انما لا
تحلها حيوة لا نجس بالموت وهذه الاشياء لا تحلها حيوة لانها لا تأكل
بالقطع الا بطريق المجاورة والنقل لا يدل على حيوة الحقيقة كقول النبي
والمراد بالحياء العظام والنسب ردها الى ما كانت غضة رطبة فذلك
حق حسنا او احياء اصحابها واما جلد الفيل فيظهر بالدباغة كسائر
السباع وعظمه طاهر يجوز بيعه والانتفاع به الا عند محمد فانه يقول
الفيل نجس العين كالحنزير فلا يجوز الانتفاع منه بشئ ويرد هذا
البيهقي المذكور انقا وروى عن محمد امرأة صلت وفي عنقه است
اسدا وتعلب وكلب جازت صلواتها لما تقدم من طهارة العظم والعصب
وكون الرواية عن محمد لا ينافي كونها اتفاقية في الفتاوى ذكرها مطلقا
والدليل يدل عليه وفي بعض النسخ بخلاف الاصح والحنزير اما الحنزير
وظاهر واما الادعي فان كان سن نفسه تجوز صلواته معه وان زاد
على قدر الدسم وان ابي يوسف وقال محمدا يجوز اذا زاد على قدر الدسم
وان كان سن غيره وزاد على قدر الدسم لا تجوز بالاتفاق لكن هذا
على القول بنجاسة السن على تقدير ان طريق عصب وفي نجاسة العصب

روايات قاله في الكفاية قال فيها وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح لا تحل
في السن بين علمنا انه طاهر والخلاف بين ابي يوسف ومحمد على الرواية
التي جاءت ان عظم الانسان نجس انتهى ومثله في الكافي قال فيه فان قيل
ليس ان عظم الانسان طاهرا في يتصور الخلاف قلنا على ظاهر المذهب
وهو الصحيح لا يتصور الخلاف وهذا الخلاف على الرواية التي جاءت
ان عظم الانسان نجس وفي فتاوى قاضي خان عظم الانسان اذا وقع في
الماء لا يفسد لانه طاهر بجميع اجزائه ينافي قوله قبل ذلك جلد الانسان
او لحمه اذا وقع في الماء ان كان قدما انظر بنفسه وان كان دون ذلك لا
فيجب ان يحمل على ان المراد جميع اجزائه التي لا تحلها حيوة وذكر الشيخ
الامام الاسباني كفى بكسر الهمزة واسكان السين المهملة بملها باء ووجه
مفتوحة فالفتون ساكنة ثم كاف مفتوحة بعدها مشاء فو
ثم ياء النسبة الى سبائكته قرية من قرى سيبجاني في شرحه
اي فروع اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مذبوع بولد المينة لا يجوز
الصلوة به ما لم يغسل لانه طاهر بالدباغة وتنجس بولد المينة فيظهر
بالغسل ثلثا والعصر كسائر الاشياء المستنجسة وان علم انه مذبوع
لبشئ طاهر جازت الصلوة به وان لم يغسل وان شك انه مذبوع
لبشئ نجس او شئ طاهر فلا يغسل ان يغسل ليزول الشك باليقين
ولم يغسل جاز بناء على ان الاصل الطهارة والدباغة وهي ما يمنع التمسك
والفتا عن الجلد على ضربين حقيقة وحكيمة فالحقيقة ان يدبغ
بشئ طاهر من الادوية المعدة للدبغ كالعفص والسنة والتمب
والملمح والقرص ونحوها واما الحكيمة فان يخرج الجلد عن حكم
الفتا ويزول التمسك عنه من غير استعمال شئ من الادوية باقيا
ان يخرج عن حكم الفتا بالترتيب اعدا لقاها التراب عليه والفتا
في التراب فيتمسك بطوباته او بالتشميس اعدا لقاها بالشمس
او بالقائه في الريح فيزيلون بطوباته فلهذا الدباغة معتبرة ايضا عند

والدباغة على ضربين

خلافا لما في لاف المقصود من الدباغة ازالة الرطوبة ومنع الفساد
 وقد حصل بالشمس والريح او التراب فيظهر ولكن لو اصابه بعد الدباغة
 الحكيمة ما دفعه عن ابي حنيفة في عوده نجسا ورواية في رواية يعوده نجسا
 لعود الرطوبة وفي رواية لا يعود نجسا وهو الاقيس لان هذه الرطوبة
 ليست تلك التي كانت بقية الفضلة النجسة لان تلك تلاشت و
 صادت هوا وذهبت معه بل رطوبة تجددت من ماء طاهر وسرت
 في اخر الحكم بطهارتها وملاواة الطاهر الطاهر لا توجب نجسه وكذا
 حكم الثوب اذا اصابه متى فرك ثم اصابه الماء في رواية يعوده نجسا في
 رواية لا قاله حتى ان الصحيح انه يعوده نجسا انتهى وذلك لان اخره
 النجاسة باقية فيه وانما حكم بطهارته باسبغ بالنص على خلاف القياس
 قال اصابه الماء ذال مورد النص وهو حال اليأس بخلاف الجلاء والاش
 والبر فان الحكم بطهارتها مطلق وموافق للقياس لرواية اثر النجاسة
 وكذا الا اذا اصابها نجس وجفت وحكم بطهارتها ثم اصابها الماء
 في رواية لا يعود نجسة وفي رواية يعود وذكره فتاوى قاضي خان
 ان الاظهر في البشر ان يعود نجسا المذكور فيها في فضل الدين الصحيح
 انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة الترخ وذكروا الخط الاظهر ان لا يعود
 نجسا لان الزايل لا يعود بلا سبب حديد والماء العائد غير معلوم
 انه عين الاول بل الغالب انه غير فلا يكون نجسا **فصل** في البرذون
 لادنى مناسبة وهي ذكر المسئلة المقدمة عليه ومسائله من جملة
 نجاسة الحقيقة واذا وقع في البئر نجاسة نزلت الى البئر والماء
 ماؤه فان الترخ للماء لكن توسعوا باسناده الى البئر مشيخي الترخ
 وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها اعلم ان مسائل الابار مبنية
 على الاتباع الا ان اذ القياس فيها اماما قاله لبشر الرئيسي من الظن
 بالحكيمة لانه وان نزع ما فيها بقي الطين والحجارة نجسا فينجس الماء
 الحديد واما ما نقل عن محمد لانه قال اجمع رأي ورأي ابي يوسف ان

ماء البرذون حكم الماء الجاري لانه ينبثق من اسفله ويؤخذ من اعلاه
 فهو كحوض الحمام يصيب من جانب ويؤخذ من جانب فلا ينجس ثم قلنا
 وما علينا لو امرنا بنزع بعض الماء ولا يخالف السلف وعندنا ذلك و
 الشافعي واحمد لا ينجس بنا على ما تقدم ان عندنا ذلك لا ينجس القليل
 ما لم يتغير وعند الشافعي ولهذا لا ينجس القلتان ما لم يتغيرا ذاع في هذا
 فقوله اذا وقع في البئر نجاسة الى اخره مبني على ما روى عن ابن عباس
 وابن الزبير من الامر بنزع بئر زمزم حين وقع فيها الزنجى على ما
 قريبا ان شاء الله تعالى وان وقعت فيها فاة او عصفورة او ما هو
 المقدار ينزع منها عشرون دلوا الى ثلثين لما روى عن انس انه قال
 في فاة اذا ماتت في البئر فخرجت من ساعتها ينزع منها عشرون دلا
 والعصفورة ومحوها ملحقة بها دالة لا قياسا فلا نقص لما ذكرنا
 لا مدخل للقياس في التقديرات ثم العشرون بطريق الايجاب لورود
 الاثر بها والى ذلك الى الثلثين بطريق الاحتياط لاحتمال زيادة الدلو
 المذكور في الاثر عما قد مر من الاوسط فانه المعتبر وهو ما يسمع صاعا من
 المعتدل وان ماتت فيهما حجمة او دجاجة او سنورا وما قاربها من
 نزع منها اربعون دلا او خمسون هكذا في الجامع الصغير فانه الهلابة
 وهو الاظهر يعني اظهر من قول القدوري الى ستين لحديث ابي سعد
 الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البئر ينزع منها اربعون دلا و
 هذا البيت الايجاب والخمسون بطريق الاحتياط انتهى قال الشيخ كالدين
 ابن الهمام ما ذكره عن انس والخذري ذكره مشايخنا غير ان قصور نظرنا
 اخفاء عنا وقال الشيخ علاء الدين ان الطحاوي رواها فيمكن كونه
 رواها في غير شرح الآثار واما الخرج في شرح الآثار بسنده عن علي
 قال في بئر وقعت فيه فاة فماتت ينزع ماؤها وبسند اليه ايضا اذا
 سقطت الفاة والذابة في البئر فانزعها حتى يغليك الماء وبسند الى
 ابراهيم النخعي في البئر يقع فيها الجرد والسنور فيموت قال اندلوا

دلووا لبسندة في فاة وقعت في بئر ينزح منها قدما ربعين دلووا
ولبسندة عن حماد بن سليمان قال في دجاجة وقعت في البئر قال ينزح
منها اربعين دلووا او خمسين ثم يتوضأ منها ولبسندة عن عبد الله
ابن سيرة عن الشعبي قال سلطنا عن الدجاجة في البئر تموت قال ينزح
منها سبعون دلووا ولبسندة عنه في الطير والسور ونحوهما يقع في
البئر قال ينزح منها اربعون دلووا وسندة صحيح انتهى وانما ماتت
فيها شاة او كلب او ادمى نزح جميع الماء لما روى الدارقطني عن ابن
سيرين ان زنجيا وقع في زمزم مغمى مات فامر به ابن عبيد بن رافع
وامر بها ان تنزح قال فعلمتهم عين جات من الركن قال فامر بها وقد
بالقباطي والمطارف حتى نزحوها فلما نزحوها انجرت عليهم وهو
موسى فان ابن سيرين لم ير ابن عباس ورواه ابن الجشبية
عن هشيم عن منصور عن عطاء وهو سند صحيح وروى الطحاوي
عن صالح بن عبد الرحمن ثنا سعيد بن منصور ثنا منصور عن عطاء
ان جشيتا وقع في زمزم فامر عبد الله بن الزبير فنزح ماؤها
لجبل الماء لا ينقطع فنظر فاذا عين تجري من قبل الحجر الاسود فقال
ابن الزبير حسبك وهذا ايضا صحيح باعتراف الشيخ تقي الدين بن
دقيق العيد في الامم وما نقل عن ابن عيينة انا بمكة منذ ثنتين
سنة لم ارضعيرا ولا كبير يعرف حديثا تزجي الذي قالوا وقع
في زمزم وقول الشافعي لا يعرف هذا عن ابن عباس وكيف يروي
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الماء لا ينجسه شيء ويتركه وان
كان قد فعل فلنجاسة ظهرت على وجه الماء اول التظيف مدفع بان
عدم علمها لا يصلح دليلا في دين الله تعالى ولا ينافي علم غيرها ويقال
لشافعي رواية ابن عباس ذلك الحديث كهلك انت به فكما تركه فيما
دون القلتين لدليل آخر لا يستبعد مثله من ابن عباس ثم الظاهر من
السوق واللفظ القائل مات فامر بنزحها ان سبيل النزح الموت لا شيء

كما في رها عليه السلام فسجد ونفى ما غفر لهم ثم ان بينهما وبينه
ذلك الحديث قريبا من مائة وخمسين سنة فكان اخبار من ادرك
الواقعة واشتهر بالطريق الصحيح اولى من عدم علمها وقول النووي كيف
يصل هذا الخبر الى اهل الكوفة ويجهله اهل مكة استبعدا بعد نزوح
الطريق ومعارض بقول الشافعي لاحد انتم اعلم بالاخبار الصحيحة منها
فاذا كان خبر صحيح فاعلموا حتى اذهب اليه كوفي كان او بصرى او قميا
فهلا قال كيف يصل هذا الخبر الى اولئك ويجعله اهل الحرمين على
ان الاخبار المختص بروايتها الشاميون والعراقيون دون الحجازيين
اكثر من ان تحصى وهو غير جاهل بالكن للتعصب وهلة وذهولة
وذلك لان الصحابة انتشروا في البلاد خصوصا العراق قال الجوزي
تاريخه نزل الكوفة الف وخمسائة من الصحابة ونزل قرقيسية
ستمائة وكذا ينزح جميع الماء اذا سخر الكلب والخنزير جثتا
ان لم اعد ولم يصب منه الماء اما الخنزير فظاهر نجاسة عينه
واما الكلب ففرقه عن سائر ما يكون سور نجسا مستقي على كونه ايضا
نجس العين قال قاضي خان في تعليقه هذه المسئلة المذكورة اما
الخنزير فلا تيمنه نجس والكلب كذلك وبني عليه في فتاويه
جملة من المسائل فانه قال الكلب اذا خرج من الماء وانتقص فلهيب
ثوب انشأ افنده وكذا قال اذا شرب في طين او ردة يتنجس الطين
والردة واذا شرب على تلج فوضع انشأ رجليه على ذلك الموضع ان
كان رطبا بحيث لو وضع عليه شيء يتبل يصير التلج نجسا في يصيبه
يكون نجسا ونحوها من المسائل واختلفت روايات المبسوط في باب
الحدث الانتفاع به مباح في حال الاختيار ولو كان نفسه نجسا لما ايج
الانتفاع به ثم ذكر في اويل الوضوء والصحيح من المذهب عندنا ان
عين الكلب نجس وذكر في كتاب الصيد منه في تعليل بيع الكلب و
بهذا تبين ان ليس نجس العين وفي مبسوط شيخ الاسلام واما

وأما جلد الكلبين أصحابا فيه روايتان وفي رواية يظهر بالرباع وفي
رواية لا يظهر وهو الظاهر من المذهب وفي المحيط الكلب إذا وقع في الماء فالخرج
حيث إذا صاب فيه الماء يجب ترسخ جميع الماء وإن لم يصب فيه الماء فعلى قدامه
يجب ترسخ جميع الماء وعن أبي حنيفة لا بأس به وقالوا وهذا إشارة إلى
عين الكلب ليس نجس وقال في الهداية والكلب ليس نجس العين لا يرى أنه
يشتفع به حراسة واصطيد لا تجزأ في الخنزير وفي القنية اختلاف في نجاسة
الكلب فالذي صح عندي من الروايات التوارد والامالي أنه نجس العين
عندها وعند أبي حنيفة ليس نجس العين انتهى وهو موافق لما في المحيط
هذا ما في فيه من الرواية والتي تقتضي الهداية عدم نجاسة عينه لما قال
صاحب الهداية ولعله الدليل على نجاسة العين والأصل عدمها والدليل الدال
على نجاسة سورة لا يقتضي نجاسة عينه والله أعلم وكل حيوان سوى
الخنزير والكلب على ما ذكره إذا أخرج حيا من البر بعد الوقوع والحال
أنه قد أصاب الماء فانه ينظر إن كان سورة طاهر ولم يعلم أن عليه
نجاسة لا ينجل الماء ولكن لا يتوضأ منه احتياطاً لا محالة إن كان عليه نجاسة
أو أنه أحدث عند الوقوع ومع هذا إن توضأ جاز لأن الأصل عدم ذلك
الأمكان غالباً كما قالوا في الفاء إذا هربت من الهرق فسقط في البر نجسها
لغلبة البول منها عند الخوف من الهرق وإن كان سورة نجسا ينزع كله
لتنجسه بسورة ويفهم من قيد أصابة الماء فيه أنه لا يصب فيه لا نجس
وإن كان سورة نجسا وأن ثم فرق بين الخنزير والكلب وبين سائر
السباع في ذلك والذي يجب أن يتبين على كل حال وصرح به قاضي غيا
فقال وقع فيه كلب أو خنزير ومات أو لم يميت أصاب في الماء أو لم
يصب أما الخنزير فلا إن عينه نجس والكلب كذلك وإن ما
نواه في النجاسة وسائر السباع بمنزلة الكلب انتهى وأيضا مخارجه
من نجاسة ولا تنزل نجاسته بالحمس لأن سورةها نجس واحتمال كونه دخل
في ذلك بحيث انفصل مخربه تنزول بحسه فليعلم ذلك وإن كان

أن كان سورة
نجس تنزهه

سورة مكرها ليستحب أن ينزع منها عشر دلاء ونحوها كذا في كذا
ذكر أنه ليستحب وكان لما كان يجب بموتها المقصود للنجاسة نزع
عشرين فيما يقتضي الكراهة ليستترط في المقدار فيجعل عشر ونحوها
في الحكم فيجعل مستحبا فإن الذب بعض الوجوب كما أن الكراهة
بعض الحرمة التي هي موجب النجاسة وإنما فعل ذلك احتياطاً بحوزان
ليكون القياس هذا الذي قلناه ولا يدخل القياس في نصب المقدار ولا
في إثبات الأحكام من الذب وغيره من غير تقدير أصل يقاس عليه ولا
قليلاً بل وإن كان سورة مكرها ينزع كلها يصح أن ينزع كله فيما سورة
نجس لا شتر لك المشكوك والنجس في عدم الظهورية وأن أفرق بين
حديث الطهارة فإذا لم ينزع رتباً يظهر بإحد والصلوة به وحده غير
مختصة في نزع كله كذا روى عن أبي يوسف في الفتاوى ولم يذكر
عن غيره خلافة فان استقح فيها الحيوان الواقع وتفسخ نزع كله
ما فيها من الماء سواء صغر الحيوان أو كبر بعد أن يكون مما يفسد الماء
وكذا لو وقع فيها ذب الفاء أو نحوها لا انتشار النجاسة في جميع الماء
وعليه يحمل ما روى عن علي رضي الله عنه من الأمر بنزع الماء كله على
ما قد من من رواية الطحاوي وإن وجدوا فيها فأن ميتة والحال
أنهم لا يدرون أنها متى وقعت ولم تستفح أعاد وصلوة يوم وليلة
إذا كانوا توضأوا منها منذ يوم وليلة فما زاد والافالذي صلوة
بوصفهم منها منذ يوم وليلة وغسلوا كل شئ أصابه ماؤها والزمان
المذكور وإن كانت استقضت أو تفسخت أعادوا ثلثة أياماً وليلتها
أو ما أذرع بوصفهم منها فيها وغسلوا كل ما أصابه ماؤها فيها وهذا
كله عند أبي حنيفة وقال ليس عليهم إعادة شئ مما صلوا بالوضوء
منها ولا غسل شئ مما أصابه ماؤها حتى يتحققوا متى وقعت حملها
على أنها وقعت تلك الساعة فماتت وكانت ميتة فوعدت بريح أو
غيره وذلك لأن الحوادث تصاف إلى اقربا لأوقات عند الامكان واليقين

لا يزول بالشك والطهارة كانت متينة ووقع الشك في روالها
قبل الاطلاع وصار من رأى في ثوبه نجاسة لا يدري متى اصابته
ولا ج حنيفة ان الاحكام تضاف الى اسبابها الظاهرة والوقوع
هو السبب الظاهر للموت وغيره موهوم والموهوم لا يستبرئ بمقابله
الظاهر في حال الموت على السبب الظاهر كمن خرج النساء واستمر ذرا
حتى مات يضاف موته الى الجرح وان احتمل كونه بغيره غير ان الموت
لا يكون عقيب الوقوع من غير تراخ في الغالب فلا بد من التقدير بمدة
فقد رت عند عدم الانتفاخ بيوم وليلة لان ما دون ذلك ساعة
لا يمكن التقدير بها لتفاوتها وعند الانتفاخ بثلاثة ايام لانه دليل
العهد وما استوصى به من مسيلة الثوب فقال المعلى هو على خلاف
ايضا فنعنه ان كانت النجاسة يابسة يعيد ما صلى به من ثلثة ايام
ولما ليها وان كانت رطبة فمد يوم وليلة فلا يصح الاستيفاض و
لو سلم انها اتفافية فالفرق ظاهر ان الثوب يجرى منه كل ساعة ولو
كان فيه نجاسة فيما مضى لراها والبير غائب عن بصره والموضع
موضع احتياط لكن هذا انما يتاخر في الرطبة اقلها يابسة فينبغي
ان يخرج وقت اصابته عنده وكذا عند ما اذا لا يتاخر ان يقال لا يجرى
اصابته تلك الساعة بعد يابسها الا ان يكون الزمان محتملا ليابسها
بعد الاصابة واذا وقعت بكرة او بعرتان في البر من بعد الليل والغيم
لم يتنجس البير استحشا والقبان يتنجس لوقوع النجاسة في الماء
القليل وجه الاحتشاش ان ابار الفلوات ليس لها رفس حاجزة و
تجر المواشي حولها فتلقى الريح بعض ذلك فيجعل القليل عفوا
للضروقة والضرورة في الكثير كذا في الهداية وفيه اشار الى ان حكم
ابار الاصطار خلا في ذلك قال شيخ الاسلام في المبسوط فاذا اذا
كان في الامصارا فاختلاف متاخر فيه قال بعضهم يتنجس اذا وقع فيها
بكرة او بعرتان لانها لا تخلو عن حائل وقال بعضهم لا لان الجرح شئ

مطلوب اذا وقعت
بكرة او بعرتان

على ظاهره رطوبة الامعاء فلا تدخله النجاسة وقال الامام القمي
الاصح التسوية اي بين ابار الفلوات والبيوت وان وقعت اي البكرة
والبعرتان في اللبن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت ولم يبق لها
لون لم يتنجس اللبن ايضا كما لم يتنجس البير مروي عن علي رضي الله
عنه للضرورة اذ من عاداتها ان تغرق وقت الحلب والضرورة مقيدة بان
يرى من ساعة ولم يبق لها لون ذكره شيخ الاسلام في المبسوط وان
وقع غير وقت الحلب فهو بمنزلة وقوعه في سائر الاوانة قيل يعفى عنه
البكرة والبعرتان كما في البير والاصح انه يتنجس لعدم الضرورة وامكان
الاحتراز وروي عن ابي حنيفة البكرة اذا كانت يابسة لم تنقل
ايها البير ما لم يستكثره الناس لعموم البلوى في هذه الرواية
اشارة الى ان حكم الرطبة ليس كذلك وبما في هذا الكثير وهو ما
ليستكثر بالناظر قال في الكافي هو الصحيح وفي فتاوى قاضي خا الفاضل
ما ليستكثره الناس والبسير ما تنقله وقيل ان كان لا يسلم
كل دلو عن بكرة او بعرتين فهو فاحش وعن محمد ان اخذ دلو ماء
فهو كثير انتهى قال في الهداية هو ما ليستكثره الناظر في المروي عن
ابي حنيفة وعليه الاعتماد انتهى وفي الرطبة والمنكسرة اليابسة
اختلاف بين المتأخر بعضهم افتى فيها بالنجس لشيوع النجاسة
في الماء الرطبة وللخاف في المنكسر مجاز في الصحيح اليابس وبعضهم
سوى اي بين الرطب واليابس والمنكسر والصحيح واختاره في
الهداية وفي الكافي لا لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر
والرطوبة والخشبي والبعرتان الضرورة تشمل الكل انتهى والاورث
بمنزلة المنكسرة لظلمتها ورخاوتها وكذا الاغشاء واكثر المتأخر
على انه لا تطلق التسوية في كل موضع بل يقتصر فيه الضرورة العامة
والبلوى ان كان فيه ضرورة يتعد الاحتراز عنه ووقوع
الخروج في الحكم بالنجاسة كابر الفلوات الغير المحفوظة الكثيرة الطارق

والاستعمال لا يحكم بالنجاسة للضرورة وان كان الاحتراز غير
متعذرا كما بار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة الطارق والاستعمال
في منزلة الماء لا يفي فيه القليل وهذا الذي ينبغي ان يعتمد عليه فان
الجميع يستدلون بالضرورة فينظر ما هي فيه والروث اذا كان
صلبا فهو بمنزلة البقرة في الحكم وتقدمه لا يفرق وان وقع خرو
الحكم او العصفور في البئر لم يفسد ماءها لانها ظاهرة وهذا مذهبنا
خلافا للشافعي كما تقدم وان وقع خرو الدجاجة افسدها لانه نجس
وليس فيه ضرورة لا مكان الاحتراز وكذا البط والاوز والاهلي
بخلد في الطيار فان فيه ضرورة لانه يذرق من الهوى وكذا خرو
الحفاش وبوله لا يفسد للضرورة وكذا ذرق ما لا يأكل لحمه من
فانه ظاهر عندها ذرواية خلافا لما ذهبوا فيه من ان يفسد
وقال محمد بن طاهر بول ما يؤكل وخر ما لا يؤكل من الطيور
لكن الذي هنا هو الصحيح وقال بعضهم بول عن ابي حنيفة لا يفسد
ان ذر سباق الطير نجاسة تخففه لا يفسد الثوب الا اذا خسر
ويفسد الماء وان قل كسائر النجاسات الخفيفة فان حكمها بخلاف الغليظة
في الثياب دون الماء ولا يفسد الماء الكثير ما لم يغيره كسائر النجاسات
ويفسد الاواني وان قل لا مكان صونها عنه ولا يفسد ماء البئر
صونها عنه وان بالثبوت او بقرة او غيرها مما يؤكل لحمه في البئر
تتنجس لان خفة النجاسة لا تظهر في الماء كما تقدم ويمكن صون البئر
عن بول مثل هذه الحيوانا بخلاف الطيور لومها نجسها من الهوى الا
عند محمد فاتها لا تتنجس عنده لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده على ما
من وان قطرت دم او خر في البئر ولو قطرة واحدة ينزع ماء البئر كله
لان ماء البئر في حكم القليل ولو كان كثيرا ما لم يكن عسرا في عشر وقد تقدم
ان القليل يتنجس بوقوع النجاسة وان لم يظهر اثرها فيه وفي الذخيرة
جنب نزع من البئر ولو اقصيت على رأسه ثم استقى دلوا اخر فقاطر من

جده ٢ البئر لا يتنجس البئر اى على تقدير نجاسة الماء المستعمل
ايضا للضرورة لان التحرر عن مثله متعذر او متعسر ولو وقع جنب
او محدث في البئر او دخل فيها طلب الدواب يعني لم يبق العسل او
الوصوء قال ابو حنيفة في رواية الرجل جنب والماء نجس قالوا لانه
باول ملاقات الماء صار مستعملا والمستعمل نجس فلا يبقى بقاء
وهو نجس فلم يذل عنها الحديث فبقى على جبابته وقال في رواية اخرى
يخرج من الجنب اذا تمضمض واستنشق انه يتنجس بنجاسة الماء
المستعمل فعلى هذه الرواية الثانية يجوز له ان يقر القرن بخروجه
عن الجنب قال في الهداية وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له
حكم الاستعمال قبل الانقضاء للضرورة وهو اوفق الرواية عندنا
وهو الصحيح وقال ابو يوسف الرجل والماء طاهر وهو مبتلى على ابي ابي
ليشترط الصب وما يقوم مقامه في طهارة العضو فاما لو وجد
او ما يقوم مقامه من الجريان لا يجوز الوضوء ولا الغسل عنده فلم
يخرجه من الجنب بدخوله في الماء الراكد فلم يهر الماء مستعملا
ازالة الحديث وعدم القرية وفي الخلاصة ان عن ابي حنيفة كقول
ابي يوسف ايضا ولم يذكره في غير الخلاصة وهو مشكل على اصله لانه
لا يشترط الصب وقال محمد بن طاهر الرجل لخرجه من الحدث
اذ الصب والنية ليسا بشرط في ذلك والماء لانه لا يصير مستعملا
عنده الا باقامة القرية وهي بالنية والفرض ان لانية هذا كله ان
لم يكن على بدنه او ثوبه عند الوقوع والدخول نجاسة حقيقية وان
كانت على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية او كان مستنجيا بخوجج
دون ماء يتنجس الماء بالاجل لما تقدم ولو وقعت الخاضرة ان كان
بعد انقطاع الحيض في كالجنب وان قبل فكا طاهر وتقدم حكمه
في نجس الماء المستعمل ولو وقعت في البئر اكثر من فاة فقد روى
عن ابي يوسف انه قال الى اربع يزرع عسرون دلوا او ثلثون فحكم

فحكم الادبى حكم الواحدة وان كانت الفلوات الواقعة خمساً ينزح
 اربعون دلو او خمسون الى تسع فان كانت عشر ينزح ماء البئر كله
 بمنزلة الشاة وعند محمد الفارسان اذا كانت كهينة الدجاجة ينزح
 اربعون وفي الهريتين ينزح كل الماء كذا في التجنيس وهذا اقيس من قول
 ابي يوسف فانهم مجمعون ان الادبيين في الدجاجة وما كان او الظاهر
 ان ابا يوسف اتما اعتبر ذلك ايضا ومراعاة الصغار التي تكون الخمس
 منها قدر الدجاجة او نحوها فلا خلاف في الحقيقة وان كانت
 البئر معينة لا يمكن نزحها بغير وخرج عظيم اخرج بمقدار ما كان
 فيها من الماء وقت ابتداء التنزح ثم ان المشايخ اختلفوا كيف بقدر
 ما كان فيها اذ ذاك قال بعضهم تخفر حفرة مثل عمق الماء وطوله و
 عرضه وتخصص فينزح الماء حتى يملا الحفرة وقال بعضهم يرسفها
 قصبة ويجعل لمبلغ الماء علامة ثم ينزح منها عشرة دلاء مثلاً ثم تقا
 القصبة فينظر كم نقص فينزح لكل قدر منها عشرة دلاء وهذا القول
 مرويان عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة ينزح حتى يغليهم الماء وقال
 بعضهم هو عن ابي حنيفة ايضاً يحكم ذوا عدل من اهل البطانة بلقاء
 فينزح منها بحكمها فان قالوا ان ما فيها ذلك الوقت الفد لو مثلاً
 نزح ذلك قال صاحب الهداية وهذا اى لاخذ بقول العدلين اشبه
 بالمفقه قال في الكافي انه الاصح اذ الرجوع الى اهل البصرة اصل في
 من الصور كما في الحكمين والشاهدين وتقويم المتلف قال الله تعالى
 فاستلوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون وقولنا يعتبر ما كان فيها وقت
 ابتداء التنزح ذكره في الكافي ايضاً وفي فتاوى قاضي خان بئر تجب
 ما وقع فارادوا نزح الماء بعد زمان اختلفوا منهم من قال يعتبر الماء
 عند وقوع التجاسة حتى لو نزحوا ذلك الفد وبقي مقدار ذراع او
 ذراعين يصير الماء طاهراً وطهوراً ثمرة ذلك نظيره الرجل اذا خلف في
 التنزح فغوى فجا من الفد فوجد الماء اكثر مما ترك منهم من قال ينزح

الماء ومنهم من قال ينزح مقدار الماء الذي بقي عند التزح وهو الصحيح
 ما قاله في الكافي ان المعتبر وقت ابتداء التنزح وروى عن محمد بن ابي
 ينزح منها مسلتدلو الى ثلثائة دلو وانما الجواب بذلك بناء على ان الماء
 في ابار بغداد كذا في المبسوط والمروى عن ابي حنيفة انه اذا نزح منها
 ما زاد دلو يكتفى وهو بناء على ابار الكوفة لقلة الماء فيها كذا في الكفاية
 فعلى هذا لا ينبغي الفتوى بالمائتين ونحوها مطلقاً بل ينظر الى غالب
 ابار البلد وهو لا ييسر على الناس والاقل وهو اعتبار مقدار الماء
 في كل بئر على حدة احوط واذا نزح بوع الفارة عشرون دلو اى
 ثلثون طهر الدلو والرياء بالكدم المذ وهو الجبل وكذا طهر البكرة و
 نواحيها لو يد المستقي تبعاً لطهارة البئر وكذا في كل موضع ينزح مقدار
 ما وجب روى ذلك عن ابي يوسف وفي وجوب نزح الكل اذا وصل
 الى حد الليل نصف الدلو كان نزحاً للكل ويحكم بطهارة البئر و
 نواحيها ذكره البراذي وقد تقدم الفاعل فتاوى قاضي خان انه
 اذا بقي مقدار ذراع او ذراعين يصير الماء طاهراً وطهوراً وهو اوسع
 وهذا احوط وذكر البراذي ايضاً انهم لو نزحوا بدلو متخرق فان كان
 يخرج فيه اكثر ونصفه فهو بمنزلة الصحيح وموت ما ليس له دم
 سائل لا يجس الماء ولا غيره اذا وقع فيه فمات او مات ثم وقع فيه
 وذلك كالبقى اى البعوض والذباب والجميع انواعها والعقارب
 والخنافس والعلق وما شابه ذلك من القراض وصغار الحشرات
 وقال الشافعي بنحوه لان التحريم لا بطريق الكرامة اية النجاسة قوله
 صلى الله عليه وسلم لسان يأسى ان كل طعام وشراب وقعت
 فيه دابة ليس لها دم فمات فيه فهو حلال كاله وشربه وضوءه
 رواه الدارقطني لكن قال لم يرفع الا بقية عن سعيد بن ابي سعيد
 الزبيدي وهو ضعيف انتهى واعلم ان عدى ايضاً بحاله سعيد
 ودفعاً بان بقية هذا هو ابن الوليد روى عنه الائمة كالحارث بن

طهر الدلو والرياء

وابن مبارك بن يزيد بن هارون وابن عبيدة ووكيع والاوزاعي و
 اسحاق بن ابي بصير وشعبة وناهيك وشعبة واحكام بن محمد بن ابراهيم
 له الجماعة الا البخاري واما سعيد بن ابي سعيد فذكره الخطيب وقال اسم
 ابيه عبد الجبار وكان ثقة فانتفى الجاهلية ولم ينزل الحديث عن در
 الحسن والحسين لا يستلزم التماسه كالتراب وكذا موت ما يعيش
 في الماء اذا مات في الماء او وقع ميتا فيه لا يتجسد وذلك كالسمك
 والضفدع البحري والسرطان والحية اما السمك فانه لا يتجسد بلا
 خلاف للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم احلت لنا ميتات ودمان
 الحديث فانه يقتضي طهارة السمك الميت ووقوع الطاهر لا يورث في
 الطهارة واما الضفدع اذا مات في العصور ومخوم تمام الماء فقد
 المتأخرين في كونه يفسد او لا قال المصنف واكثرهم على انه ينجس قال
 في الهداية لا يفسد المعدن قال في الكافي انه تغليل بالعدم وهو غير صحيح
 وتأويله ان الموجب للنجس وهو الدم موجود اذا اللون لون الدم
 والرائحة رائحتها والمانع وهو المعدن مفقود وانما لم يفسد الماء
 لان المانع موجود فلم يعمل الموجب انتهى ثم قال في الهداية وفي الكافي
 وقيل لا يفسد وهو الاصح اعلا يفسد ما عدا السمك تمام يعيش في الماء
 غير الماء ايضا اذا مات فيه في الاصح لانه لا دم فيه لان الدموى لا يعيش
 في الماء والذي يظن انه دم فيه ليس بدم حقيقة لانه اذا شمس يبيض
 والدم الحقيقي اذا شمس يسود وقال في الهداية والضفدع البحري والبري
 سواء قبل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن قال فيها وما يعيش
 في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء وما في المعاش دون ماء الماء
 مفسد يعني كطير الماء ففي الجامع الصغير للقاضي الامام طبري اذا
 مات في الماء يفسد في الصحيح من الرواية عن ابي حنيفة ولو مات في غير
 الماء يفسد باتفاق الروايات وبه يفتي كذا في الخلاصة وذكر في طبري الماء
 اذا وقع في الماء القليل فنعن ابي حنيفة روايتان وعن محمد لا ينجس وعن

موت ما يعيش في الماء
 اذا مات في الماء

ابي يوسف انه ينجس انتهى فعلم ان الصحيح من روايتي ابي حنيفة
 كقول ابي يوسف والاخرى كقول محمد والفرق بينهما وبين الضفدع
 ونحوهما يعيش خارج الماء ايضا ان الطير لا يعيش داخل الماء فهو
 متى تجلف في الضفدع ونحوه وذكره الا سيحاجي في ترجمته ما يعيش
 في الماء تمام لا يؤكل لحمه اذا مات في الماء والنسخ فانه يكون شرب ذلك
 الماء وهو مروي عن محمد لاختلاف الاجزاء المحترقة كلها بالماء فربما
 يشرب به مع انه حرام ما يحفل فيه تناول الحرام يكسر تناوله ويجب
 التحرز عنه لانه روى عن ابي حنيفة اما الحية البرية التي لا تعيش في
 الماء اذا ماتت في الماء فانها تفسد وعلى هذا القول بان الضفدع
 البري يفسد والظاهر انه مختار صاحب الهداية حيث اخرجه واخر
 دليله وما اخرجه ليله فهو المختار عنده وقال هو في النجس لو كان الضفدع
 دمر سائل يفسد ايضا ومثله لو مات حية برية لادمر فيها في النجس
 وان كان فيها دم ينجس انتهى وقول المصنف وكذا الحية المائية اذا
 كانت كبيرة لها دم سائل مبنى على غير الاصح الذي ذكره في الهداية واما
 على الاصح فلا ينجس لان الدموى لا يعيش داخل الماء والدم الذي
 فيها غير حقيقي على ما مر وقوله وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة اي بحيث
 يكون لها دم فانها تفسد الماء لما تقدم في الضفدع البري والحية البرية
 ثم الضفدع المائي هو الذي يكون بين اصابعه ستره والبري بخلاف
 كذا في فتاوى الظهيرية والذي محتفل ان الاصح ان ما يعيش
 بالسكنى في الماء لا يفسد مودة الماء ولا غيره ولو كان فيه دم لان ذلك
 ليس بدم حقيقة وان ما لا يعيش فيه ان كان فيه دم يفسد والا
 فلا وعرف في الخلاصة المائي بما لو استخرج من الماء يموت من ساعته
 وان كان يعيش فهو مائي وبري فنجس بين مائي وبري فسمما
 وهو ما يكون مائيا وبريا لكن لم يذكر له حكما على حدة والصحيح
 انه ملحق بالمائي لعدم الدموية على ما علم والله سبحانه اعلم بالصواب

في الاستاد وهي جميع سور بالحرق وهو مطلق البقية من الشئ
لغة وبقية الشرب الذي يبقية الشارب عرفا وقد يطلق على
طهارتها ببقية الطعام في العرف ايضا وانواع الاسرار خمسة متفق
على طهارتها ومتفق على نجاسته ومكروهه ومستكروهه يختلف فيه
سور الادنى طاهر بالاتفاق سواء كان مسلما او كافرا او جنيبا او حائضا
او محدثا او طاهرا من جميع الاحداث لان السور باخذ حكم اللغات
لاختلاف طهريه ولعاب الانسان طاهر لتولد من لحم طاهر اذ حرمته لكرامة
النجاسة وقوله تعالى انما المشركون نجس المراد انهم ذوو النجاسة
معنوية وهو الشرك او انهم متلبسون بالنجاسة لعدم نظائهم من
الجنابة ونحوها فجعلهم كائهم عين النجاسة مبالغة في تلبسهم بها وليس
المراد حقيقة نجاسة ذواتهم حتى لو حمل كافر غير ملوث بنجاسة وصلّى
به حازت صلوة كما لو حمل جنيبا او حائضا اما لو تلوثت فيه بنجاسة
من خمر وميتة او غيرها فشر بالماء ونحوه من فوزه فان سور نجس
اما لو شرب بعد تردد الريق فيه وذهاب الاش فلا ينجس سورة
عند حنيفة وابي يوسف خلافا للمحدثين على زوال النجاسة حقيقة
بغير الماء وكذا سفيما يؤكل لحمه طاهر بالاتفاق كالابل والبقر والغنم
لنقلها للعاب من لحم طاهر واما سور الفرس فمن الجحيفة اربع روايات
ذكرها في المحيط الا ان ما قال المصنف ان في رواية نجس ليس منها و
لم ان لغيره في المحيط على ما ذكره في الكفاية في رواية قال احب
الي ان يتوضأ بغيره وهي رواية الشافعي عنه وفي رواية هو كسور الحمار
مستكروه وفي رواية وهي رواية الحسن عنه كحله مكروه وتحتل هذه
الرواية على كراهة التحريم كما صححه صاحب الهداية في حله ورواية الشافعي
على كراهة التنزيه كما صححه البعض في حله وفي رواية وهي رواية كتاب
الصلوة انه طاهر بلا ذكر اهية وهو الصحيح من مذهبه لان كراهة لحمه
لكرامته وشره بكونه آلة الجهاد وكبت اعداء الله لا لكراهة فيكون

لعابه متوليا من لحم طاهر كلباب الادنى فكذا واما عندها من طاهر
بلو شك رواية واحدة لانه ما كحل اللحم عندها وية اي يكون طاهرا
اخذ بعض المشايخ بكل المتأخرين لما تقدم وسور الكلب والخنزير
وسائر سباع البهائم نجس باتفاق علماء اخلاف المالكية في الكل و
للشافعي واحمد فيما عدا الكلب والخنزير اما نجاسة سور الكلب
فلا حديث الصحيحة في الامر بفعل الا انه بعد اراقة دمه فيه ولو غسله
فما سور الخنزير فليجاسة عينه على ما تقدم فلعابه متولد من لحم
نجس فينجس ما خالطه واما سائر سباع البهائم فليجاسة لحمها
ايضا على ما هو الصحيح ومن الوجوه الالزامية على الشافعي حديث
قتلين حيث سئل عن الصلوة والسلام عن ماء يكون في الفلاة تنوع
السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم يحل الخبز فان الجوز
لابد ان يطابق السؤال او يزيد عليه فيندرج فيه المسؤول عنه ونحوه
وقد لا يمتنع شرطه فينجس ما عدا القلتين وان لم يتغير حقيقة
مفهوم شرطه انه اذا لم يبلغ ما ينجس من ورده السباع وما رواه
جابر من انه عليه الصلوة والسلام سئل اتوضأ بما افضلت المحرم قال
نعم وبما افضلت السباع كلها اخرجها الدارقطني وكذا حديث انه في
سئل عن الحيض التي تكون بين مكة والمدينة فيقول ان الكلاب
والسباع ترد عليها فقال لها ما اخذت في بطونها وما بقي شراب
وطهور اخرجها ابن ماجه فحول على الماء الكثير او على ما قيل تحريم السباع
على ان الاول فيه دود بن الحصين ضعفه ابن حبان والثاني معلوم
بعيد الرحمن بن زيد بن اسلم وسور سباع الطير كالصفر والبازي
والشاهين ونحوها وسور ما يسكن في البيوت من الحشرات وغيرها
مثل القمل والقمل والورعة والفان والذخاجة المخلقة اي المخلقة
غير الحية والبرق مكيه اي يكره التوضؤ به عند وجوده غير هو كذا في
كراهة تنزيه وهذا استحسان والقياس في غير الذخاجة المخلقة اي يكون

نجس لتولد للعاب من لحم نجس وجه الاحتكاك في سباع الطير ان لما
 لا يصيب ما يشربه لانها تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر والكراهة
 انما هي لاحتمال كونها اصاب نجاسة قبل ذلك وبقي اثرها الى وقت
 الشرب كما في الدجاجة المخلاة فان الكراهة لمجرد توهم ان منقارها
 متنجس عند الشرب ولذا لو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى
 ما تحت رجليها لا يكره سورها كذا حكى عن الامام الحاكم عبد الرحمن
 انه قال ليس المراد بكونها محبوسة في بيتها لانه لا يؤمن ان يكون
 على منقارها نجاسة من خولها في عذرات نفسها بل المراد ان تنجس
 للسم من بيت يكون رأسها وعقلها وماؤها خارجة لا يمكن ان
 تجول في عذرات نفسها ولا تنجس في السباع في الميسر ان كان
 محبوسة لا تجد عذرات غيرها حتى تجول فيها وهي لا تجول في عذرات
 نفسها فلا يكره سورها اذ ذاك انتهى وعلى هذا سباع الطير ايضا
 اذ اعلم انه لم يكن على منقارها نجاسة ينبغي ان لا يكره التصرف
 بسورها ووجه الاحتكاك في سواكن البيوت حديث كبشة بنت
 مالك وكان تحت ابن ابي قتادة ان ابا قتادة دخل عليها فسكرت
 وضوء فجاءت هرة تشرب منه فاصفى لها الاناء حتى شربت قال
 كبشة فرائى الناظر اليه فقال تعجبين يا ابنة اخي فقلت نعم
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس نجاسة انما من يطاؤون
 عليكم والطوافاء رواه اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذي حسن
 صحيح فقد علق صلح عدم نجاستها بكونها من الطوافين فاذا نفى
 النجاسة عن الطوافين والطوافات اجمع وايضا يتعدى الصلح
 من هذه الاشياء فكان فيه ضرورة وعن ابي يوسف ان سورا الهرة
 غير مكره لحديث كبشة المتقدم ولما روى انه عليه السلام كان
 يصفي لها الاناء فتشرب منه ثم توضأ به رواه الدارقطني من طريقين
 في احدهما ابو يوسف القاسمي وضعفها بعبد الله بن سعيد

المقبري وضعف الثانية بالواقدي لكن قال في الامام جمع شيخنا
 ابو الفتح الحافظ في كتاب المغازي والسير من ضعفه ومن
 وثقه ودرج توثيقه وذكر الاجوبة عما قيل فيه وروى الدارقطني
 وابن ماجه من حديث حارثة عن عمرة عن عائشة قالت كنت
 اتوضأ انا ورسول الله صلعم من انا واحد قد اصاب منه الهرة
 قبل ذلك قال الدارقطني وحارثة لا بأس والجواب انه قد عارضه
 ما رواه الحاكم وصححه عن ابيه عن عمرة قال قال رسول الله صلعم
 المنسور سبع والمراد بيان الحكم دون الخلقة والصورة لكن
 سقطت النجاسة لعل الصواب فيبقى الكراهة لان المتعلق
 بالسباع حكما حكم السور وحكم اللحم فثبتت في الهرة حكم اللحم وهو
 المحرمة لعدم المعارض وعدم الضرورة وحكم السور شيان النجاسة
 كسباع البهائم والكراهة كسباع الطير فاذا اتفق ارادة النجاسة
 لما قلنا تعيين ارادة الكراهة وان اكلت الهرة الفاقة ثم شربت
 الماء على الفور من غير ان تمكث وتلحس فيها يتنجس الماء لا يتصل
 اثر النجاسة من لسانها اليه وان مكث ساعة ولحست فمها فمكروه
 وليس نجس عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد بن ابي طاهر
 بغير الماء فان فيه اقدان غسل وهو طاهر على ما مر فان النجاسة
 به جائزة عندها فيقع شربها بغير طهر خلافا لمحمد وابي يوسف وان
 كان يشترط الصب في طهارة العضو فقد اسقطه في مثل هذا الموضع
 لمكان الضرورة كذا في الكفاية ويجوز ان يقال ان امراد الرقيق بالعر
 جسده لا يتنجس جسده وكذا اذا غسل رجله ومشى على اليد نجس
 فاقبل البيل لا يتنجس رجله وكذا ان مشى على ارض نجسة بعد غسل
 رجله فاقبلت الارض من بيل رجله واسود وجعل الارض كالنسيئة
 الى لونه الاول لكن لم يظهر اثر البيل المتصل بالارض في رجله لم يتنجس رجله
 فجازت صلواته بدون اعادة غسلها لعدم ظهور عين النجاسة في

وان اكلت الهرة الفاقة

جميع ذلك والظاهر بيقين لا يصير نجسا لا بيقين مثله وأما
 ان صارت الارض طينا رطبا من بلل رجله فاصاب ذلك رجلا في
 يتنجس رجلاه ولا تجوز صلوته ما لم يغسلها ان كان قد راها نكسا
 ونس علمها ما قبلها من السائل بان صار من بلل التوبطين وتكون
 به واصاب الجسد بلل الفراش او الرجل بلل اللبد بعد ان صاب بحيث
 لو عسر لسال حيث يحكم بالتنجس في ذلك كله وقال في النخبة
 في رجل رمدت عينه فزمنت بكسر الميم واجتمع رمضا بفقره او
 وسخ ابيض يجتمع في الموقا في جانب العين مما يلي الانف قال
 يجب ان يتكلف في ابقاء الماء الى الماء يعني الى تحت الرمض ان لم
 يصل الى كايحسان يتكلف في ابقاء الماء الى الماق في حال الصحة ايضا
 وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء والعسل اذا صاب الرجل رجا
 في اذنه فمكث في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه لانه
 لم يصل الى جوفه والدماغ ليس محل النجاسة وكذلك ان خرج من
 فله وضوء عليه لما قلت وان خرج من الفم فعليه الوضوء قال قاضي
 خان لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف والله
 النجاسة اقول قد ينزل من الدماغ الى الحلق من غير ان يصل الى الجوف
 في البلغم فينبغي انه اذا علم ذلك لا ينقض واذ دخل الماء اذنه عند
 ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا ان عاد من اذنه وهذه
 وان كان محلها نواقض الوضوء لكن لما كان كل ما يخرج من البدن مما
 هو ناقض فهو نجس ومالا فلا ناسيبا فيها في مباحث النجاسة نعم
 ما بعدها ليس الا محض استطراد وهو قوله القرحة اذا برأت وادخل
 قشرها وهو الجلد الذي كان تحت المادة ولكن اطراف القرحة
 بالجلد المرتفع الا اطراف الذي كان يخرج منه القيح فانه منفذ غير
 متصل بالدم فتوضا اي صاحب القرحة فوق ذلك الجلد المرتفع
 جاز وضوءه وان لم اءولم يصل الماء الى حال الوضوء الى ما تحته اي

وان دخل
 الماء في النقرة

القرحة اذا برأت

اي ما تحت ذلك الجلد لانه لم يخرج عن كونه ظاهرا بدنه ومكانته
 من كونه باطنا ولو توضا الرجل ثم حلق رأسه او لحيته او لم
 ظفره لم يجب امره لاء على تلك الاعضاء وقد تقدم ذلك في محل الماء
 الذي ليسيل من في النائم فهو ظاهر ادخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ
 معنى الشرط كما انه قال اي ما ساء من في النائم فهو ظاهر كيف ما كان
 سواء كان متحلا من الفم او مرتقيا من الجوف ولذا قال به في تفصيل
 في قوله وذكر في المحيط انه ان جف وبقى له اعيد الجفاف اثره في
 اولون بان كان منتئا او اصفر فهو نجس وجه الاول ان الغالب
 كونه من البلغم وهو ظاهر مطلقا عندها خلافا لابي يوسف ووجه الثاني
 ان ما كان متغيرا فالظاهر كونه من المعدة وما خرج منها نجس فاستثنى
 وهما البلغم للزوجة وهذا ليس كذلك على انه يجوز ان يكون من
 قرحة ويحويها ايضا وقال في الملتقط هو ظاهر الا اذا علم انه من الجوف
 وهو غير مخالف لما في المحيط فان تغير الزاوية او اللون دليل انه من
 الجوف واما اذا علم انه من القرحة ويحويها فلا خلاف في نجاسته
 والكلام فيما اذا لم يعلم ذلك واما النجاسة الخفيفة وهي كبول ما
 يؤكل لحمه ويحوى مما تقدم فاتها مقدرة في المنع من جوار الصلوة
 معها بالكثر الفاحش اي الذي تستغفنه الطباع السليمة او
 طبيعة المبتلى به وهذا هو اصل المروي عن ابي حنيفة على ما هو
 من التفويض الى رأي المبتلى به حتى روي انه كره تقديره وقال
 الفاحش يختلف باختلاف طباع الناس كذا قاله ابن الهمام في
 شرح الهداية وروي عن ابي حنيفة هكذا في جميع النسخ والصواب
 على ما ذكر في الهداية وشروحه واساس الكتب ان الرواية انه
 مقدم بشبهة في شئنا تأملي عن ابي يوسف وفي رواية عنه ايضا
 انه مقدم بذراع في ذراع وروي عن محمد وهو مروي عن ابي حنيفة
 ايضا ان القدر المانع يعتبر بالبيع قال في الهداية وهو الصحيح وفي

لو توضا
 حلق او لم

واما النجاسة الخفيفة

وهو الصحيح ان الربيع اقيم مقام الكل في كثير من الاحكام كالشوب اذا
ربيع طاهر وحلق ربيع الرأس في الاحرام وكشف ربيع العورة ثم اختلف
المشايخ في كيفية اعتداد الربيع اى باى نسبة يعتبر فقال بعضهم يعتبر
ربيع جميع الشوب المتفاوتة قال بعضهم يعتبر ربيع الموضع الذى اصابه
ان كان ذلك ذليلا فربيع الذيل هو المقبر في المنع وان كان ذنبا
او كما وبيع الذخريص او الكم وكان بعض القائلين بهذا ارادوا به
ربيع تلك الشوب الشامل للبدن كله وقد رجع بعضهم بالشاب من زلة
الصبت وسؤر الحمار والبغل الذى اقمه اتان مشكوك فيه قبل الشك
في طهارته لانه لو كان طاهرا كان ظهورا ما لم يغلب التعاب على الماء
وقيل في ظهوريته لانه لو وجد الماء المطلق لم يجز عليه عند رأسه
فهو طاهر بلا شك وهو الصحيح وقد نص محمد عليه في التوارد حيث قال
اربع لو غس في الشوب لم يجز سؤر الحمار والماء المستعمل ولا
الاثنان وبول ما يؤكل لحمه كذا في المبسوط وجه الشك في الطهورية
تعارض الادلة فحديث خبير في كفة القدور وفي بعض رواياته
عليه السلام امر من ادى ينادى باكتافاتها انها رجس واما الطهارة
وعنه بغير قيد النجاسة وحديث غالب بن الجرح حيث قال له عليه السلام
هل لك من مال فقال ليس لي مال الا خيراتي فقال عليه السلام
كل من سمين مالك يفيد الطهارة والطهارة اختلقت في طهارته و
نجاسته والاقيس تعارضت فليس كالكل في المباحة وعلم
فليحقق به وليس كالبقرة في شدة المخاطلة ودخول المضائق فليحقق
فوجب تقرير الاصول وابقاء ما كان على ما كان فلا يقال بانك
ينجس ما هو طاهر بيقين ولا بانه يطر ما هو نجس بيقين
الحقيقة عندنا جنيحة واجبو سيف لقلعه اياها حقيقة كما في
الحل بخلاف الحكمة وقد تقدم حكم المشكوك في فضل التيمم وتقيد
البغل يكون اقمه اتانا ذكره غير واحد منهم السروجي في شرح الهداية

اذا انما الحمار على الركبة لا يكره لحم البغل المتولد بينهما فعلى هذا لا يصير به
سؤر مشكوكا فيه انتهى والمراد لا يكره عند الامامين الحاقه بالغير
وعند ابي حنيفة يكره كالفرس الا ان سؤر لا يكون مشكوكا اتفاقا كما هو
الصحيح في سؤر الفرس وكذا البغل اقمه بقرة يحمل لحمه اتفاقا ولا يكون
مشكوكا لكن ينافي هذا صاحب الهداية والبغل من نسل الحمار فيكون نجاسة
فانه يفيد اعتبار الالبان الا ان الاصل في الحيوان اللق بالاف كالحمار في
غير الموضع وعرق كل شئ معتبر بسؤره فما كان سؤره طاهرا فغيره طاهر
وما سؤره نجسا فغيره نجس وما سؤره مكروه وعرقه مكروه اى يكره ان
يصلى وبدنه وبدنه وثوبه ملوث به الا ان عرق الحمار وكذا البغل طاهر
هذا الاستثناء انما يصح على القول بان الشك في الطهارة فاذا قيل ان سؤر
مشكوك في طهارته ونجاسته وعرق كل شئ معتبر بسؤره صح ان يقال الا
عرق الحمار طاهر اى من غير شك وقوله عند ابي حنيفة في الرواية المشهورة
انما هو لاجل ان الروايات مختلفة الا ان المشهورة هي رواية الطهارة لانه
الامامين يجادلان كذا ذكره القدوري اى ذكر ان عرقه طاهر في الرواية
كذا ذكره صاحب الهداية وغيره ايضا ووجه ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار
مقرويا في غزاه الحمار والغالب انه بعرق ولم يروا انه عليه السلام
غسل بدنه او ثوبه منه وقال شمس الائمة الحلو ان عرق الحمار نجس
الا انه جعل عفوا في الثوب والبدن للضرورة وهو رواية عن ابي حنيفة
ايضا فانه روى عنه في ذلك رواية انه نجس نجاسة غليظة وانما
نجاسة خفيفة والرواية المشهورة الصحيحة انه طاهر كما ان
ان سؤره طاهر وانما الشك في طهوريته ولا يأتى ذلك في العرق
فان جميع انواعه غير طهور ولين الا ان اى الحمار نجس في ظاهر الرق
عن اصحابنا الثلاثة وروى عن محمد في التوادة طاهر ولكن لا يؤكل وهو
الصحيح لم ار تصحيحه لغیر المصنف بل في الهداية والسنه وعرقه لا ينجس
جواز الصلوة وان نجس قال في الكفاية هذا في العرق بحكم الرواية الطاهرة

صحيح واقافي الذين فغير صحيح لان المذكور في الكتب نجاسة لبس الحمار
او الروايات فيه ذكر شمس الائمة المرسومة المبسوط في تعليل سور الحمار
وكذلك اعتبار سور بقره يد على طهارة واعتباره بلبسه بلبس على
نجاسته فقال وذكر في المحيط ولبن الاثان نجس وظاهر الرواية وروى
عن محمد بن طاهر ولا يؤكل وذكر الامام الترمذي عن البرزوي يعتبر فيه
الكثير الفاحش هو الصحيح وعن عيين الائمة الصحيح ان نجس نجاسة
غليظة لانه حرام بالاجماع وفي فتاوى قاضي خان في طهارة لبس الاثان
روايات انتهى والذي يقتضيه الدداية هو ما ذكره عيين الائمة لان
الحرمه لا الكرامة مع صلاحية الاعتداء اية النجاسة وليس فيه ضرورة
كما في السور فيكون نجسا نجاسة مغلظة كبوله وان اصاب الثوب
او البك شئ من السور المكروه لا يمنع جواز الصلوة وان فحش
ولو كان نجس بعد كثير فاحشا لانه طاهر الا انه تكره الصلوة معه
كما يكون الموضوء بالسور واكله وشربه وان يدع الهرة تلجس بلبس او فو
ثم يصلي به من غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه على ما احتج
وقيل كراهة تحريم على ما احتج الطحاوي وما نقله من الاحاديث
يرجح الاول وان اصاب الثوب والبدن شئ من السور المشكوك
لا يمنع جواز الصلوة ايضا وان فحش وروى عن ابي يوسف انه
قال يمنع اذا فحش بنا على نجس نجاسة خفيفة كما تقدم انه احد
الروايات عن ابي حنيفة في العرق والسور مثله في الحكم والصحيح
في طهارة ثوبه لاني طهارته بل هو طاهر قطعاً وقد تقدم وان اصاب الثوب
او البدن شئ من السور النجس يمنع جواز الصلوة اذا كان قد
الدهم لان نجاسته غليظة والاصل فيه اي في ما يمنع جواز الصلوة
ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدهم او دونه فهو عفو لا يمنع
جواز الصلوة عندنا وعند زعفران الشافعي وكذا عند مالك واحمد يمنع
النجاسة جواز الصلوة وان قلت اي ولو كانت قليلة لان النص الموجب

وان اصاب الثوب
من السور المكروه

للتطهير

للتطهير ولم يفصل بين القليل والكثير وكافي النجاسة الحكيمة ولنا
ان القليل عفو اجماعا اذا استنجأ بالحجر كاف بالاجماع وهو لا يستعمل
النجاسة ولان التحرز عن القدر القليل متعذر والتقدير بالدهم هو
عن عمر وعلى وابن مسعود وهو لا يعرف بالبري فحمل على السماع والما
النجاسة الحكيمة فانها لا تجزى فيعني عن مقدار معلوم من المخرج فان
مخرج الحقيقة فافتراق ولكن ينبغي ان يفصل وان كانت اي ولو كانت
النجاسة اقل من قدر الدهم على ما تقدم في الادب انما اذا كانت اقل من قدر
الدهم ليستحب غسلها وان كانت قدر الدهم يجب وان زادت يفرض حتى
ان الثوب او البدن اذا اصابته من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدهم
ولم يغسل ثم اصاب منها مقدار ما وجبت بتلك النجاسة التي اصابته
او لا يصير جواب اي مقدار ما وجب للناس الا في اصدار ذلك المقدار
مغسل او لصاحب المجمع اكثر من قدر الدهم منعت تلك النجاسة جواز
الصلوة بالاجماع لان المانع حمل النجاسة الزائدة على قدر الدهم في الصلوة
وهو موجود ولو حلت الاصابة في زمانين او في مكانين وقدره في
اي خفيفة ان يغسل ثوبه من قطرة او اصابته وكيف لا وقد كان رجم الله
في غايه الورع والمحافظة على اداب الشريعة ولا يلزم من قوله ان يغسله
ليس يفرض ان لا يغسله فانه ان الغسل فيه دليل الفرض لم ينعم دليل
السنية او الاحتياط والمتى لا يترك سنة ولا استحباب لفرضه وكيف
من هو من اعيان المتقين ثم الدهم المقدر به هو الدهم الكبير الشبه بالدهم
منسوب الى التبريل بكسر اوله اسم موضع ذكره في المستصفى عن الهادي
وهو مثل عرض الكف اي معقر الكف وهو داخل اصول الاصابع واخذ
التقدير من موضع الاستنجاء قال النخعي استنجوا ذكر القاعدة اما لهم
فكروا عنه بالدهم الا ان التقدير من حيث المساحة ليس مطلقا بل
ما قاله الفقيه ابو جعفر الهذلي في قدر بالوزن اي بالدهم الوزن وهو
ما يبلغ وزنه مثقالا في النجاسة المستحبة ذات الحجر كالعذرة ولم الميتة

عن ثوب من قطرة دهم

ونحوها وقد روي بالبسط والعرض المذكور في النجاسة الرقيقة التي
 لا جرم لها كالبول والخمر والدم المارح ونحوها وذلك لان جملته لا
 عليه ذكر الدم الكبر في النوادر واعتبر من حيث العرض فقال الله
 ما يكون مثل عرض الكف وذكر في كتاب الصلوة واعتبر من حيث
 الوزن فوفق الفقيه ابو جعفر بين كلاميه بما ذكرناه وافقه على
 ذلك من بعده وقالوا هو الصحيح وان اصابه اي اصاب الثوب دهن
 نجس هو اقل من قدر الدم عند الاصابة ثم انبسط بعد ذلك حتى صار
 اكبر من قدر الدم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة وحج فلا يمنع جواز
 الصلوة بعد ما صار اكثر من قدر الدم وهو اختيار المرغيناء وجماعة
 وقال بعضهم يعتبر وقت الصلوة به وحج يمنع الصلوة وبه اي
 القول الثاني يؤخذ لان مساحة النجاسة وقت الصلوة اكثر من قدر
 والمفوض انما هو قدر الدم منها وما صلى به قبل الانبساط لم يمتد القد
 المانع اذا ذلك وتحقيقه ان المعتبر في المقدار من النجاسة الرقيقة لا
 ليس جوهر النجاسة بل جوهر المتنجس عكس الكشف فليأتى وان اصاب
 الدهن النجس الجلد وتشرّب اي سرى الدهن في الجلد وادخل الرجل
 يده في السمن النجس او غيره من الادهان النجسة او المرأة اختصت
 بالحناء النجس او غيره من الحظايا النجسة او الثوب اذا صبغ بالدهن
 بالكسر النجس ثم غسل كل من الاشياء المذكورة ثلاث مرات طهر الجلد من
 النجس المتشرب فيه والثوب من الصبغ النجس واليد من الدهن
 النجس والحضاب النجس وان بقي اي ولو بقي اثر الدهن من الرسومة
 في اليد والجلد واثر الصبغ في الثوب واثر الحضاب في اليد لان اثر الدهن
 ينتقل من الدهن لا يضر بقاؤه وما ينتشر الجلد من الدهن فهو عفو
 لذلك بل اولى اذا قد يتعدى ذواله وذكر في المحيط بظهر الثوب اي
 المصبوغ ببشئ نجس بشر ان يغسل حتى يصفو الماء وليسيل منه الماء
 اللبني اي الخالص من لون الصبغ وكذا قال قاضي خا في خصة اليد

ان لا يكون طاهرا اما اذا خرج من الماء اللون بلون الحنا وذلك لان
 المشقة انما توجد المشقة الموجبة للمفوض عن النجاسة مع بقائه اثرها
 فلا يشترط في ازالة الاثر شئ اخر المله بل وان غسل اي ولو غسل
 او الحضاب او نحوهم بالماء بغير حوض ولا صابون ونحوها حتى لم يبق
 في الماء لون يظهر لا يرى الى ما روي عن ابي يوسف في نظير الدهن النجس
 اي المتنجس انه اذا غسل الدهن في انا نصبت عليه الماء فيغسل الدهن على
 وجه الماء فيرفع ببشئ ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا فعل كذلك ثلاث
 مرات حكم بطهارة الدهن وعند محمد لا يظهر الدهن بوجه وقوله احوط
 وقول ابي يوسف اوسع وهذه الصورة من صور تطهير ما لا ينبغي
 وقد ذكر ان الفتوى فيه على قول ابي يوسف مطلقا وذكر في الذم
 رجل دهن رجله ثم نوصا وغسل رجله فلم تقبل الرجل الماء جاز
 لان الغرض الغسل وهو اسالة الماء على العصور لاشارة عليه وقد
 ثوب مبطن اصابه في ظهارة نجاسة اقل من قدر الدم فنبت الى
 بطانة فضا النجس باعتبار القدر الذي في البطانة مع القدر الذي في
 البطانة مع الذي في الظهارة اكثر من قدر الدم يمنع كذلك النجس
 جواز الصلوة عند محمد لان البطانة في حكم ثوب آخر فضا كالثوب في
 جيبه اقل من قدر الدم في قبيصة كذلك ولو جعلا واذا على الدم
 عند ابي يوسف لا يمنع لان البطانة مع الظهارة في حكم ثوب واحد
 فضا كما لو اصاب النجس وجه الثوب وهو اقل من قدر الدم فنقد الى
 وجهه الاخر بحيث لو اعتبر الوجه اذ على قدر الدم فانه لا يمنع
 على ما اختاره قاضي خان فكذلك هذا وقيل ان كان الثوب مضربا لا
 يمنع اتفاقا قال قاضي خا وقول ابي يوسف اوسع وقول محمد احوط
 انتهى والاوجه ان يفعل في غير المضرب يؤخذ بقول محمد وفي المضرب
 بقول ابي يوسف لان التضرّب يجعله ثوبا واحدا بانصاف التام
 كجلود غير المضرب فان الاتصال فيه غير تام واذا الف الثوب المبلول

اقل من نجس

مضرب دهن نجس

التجسرة ثوب طاهر يابس فظهرت ندوة اي ندوة الثوب المبلول
 على الطاهر وذكر لا يصير رطبا يسيل منه شئ بالعصر بل كما بحيث
 لو عصر لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر اختلاف المشايخ فيه والصحح ان لا يصير
 نجسا كذا في الخلاصة وكثير دكر من غير شاة الى خلافه وكان
 وجه القياس على ما سبق من الرطوبة بعد العصر في المرة الثالثة بحيث
 لا يتقاطر بعد لو عصر لكن يرد ان قياسه على الندوة الباقية بعد عصر
 المرة الاولى اولى لوجود النجاسة بكما له في الثوب الذي سرت منه الرطوبة
 كما في الذي عصرا في مرة ويجاب بان النجاسة اذا كانت ثابتة فزات
 بالغسل والعصر شيئا فشيئا الى حد النهاية وهي الرطوبة الباقية بعد
 عصر الثالث يعني عنها ج واذ لم تكن ثابتة فابتدت بالثبوت كما في
 مسئلتنا فما دامت البداية مثل تلك النهاية في عدم التقاطر بالعصر
 يعني عنها كما عفي هناك بخلاف ما بعد عصر الاولى والثانية فانه ليس
 ليس بنهاية فالحاصل قياس ابتداء النجاسة كالبول ونحوه لان الندوة
 ج عين النجاسة وان لم تقطر بالعصر كما لو عصر الثوب المبلول بالبول
 ونحوه ينقطع التقاطر منه فانه لا يظهر وكما بعد العصر في المرة الاولى
 او الثانية وكذا ينبغي ان يقيس المسألة ايضا بما اذا لم يظهر في الثوب
 اثر النجاسة من لون او ريح حتى لو كان المبلول متلونا بلون او تكتيفا
 بريح فظهر ذلك في الطاهر يجب ان يكون نجسا كما لو غسل ذلك النجس ولم
 ينل اثره ولم يبلغ حد المشقة حيث لا يحكم بطهارته فكذا هذا الحاقا
 للبداية بالنهاية على ما مر هذا وقال الشيخ كالدين بن الهمام لا يخفى ان
 قد يحصل بلج الثوب وعصره بنوع رؤس صغار ليس لها قوة السيل
 ليتصل بعضها ببعض فتقطر بل تفر في مواضع نبعها ثم ترجع الى حد الثوب
 ويعود في مثله الحكم بطهارته الثوب مع وجود حقيقة الخاطا في
 الاولى انما عدم النجاسة بعد شئ عند العصر يكون مجزئ ندوة لا
 بعد التقاطر انتهى وكذا حكم الثوب اليابس ايضا اذا بسط على الرص

نجسة رطبة بالماء فظهرت رطوبتها فيه لكن لا يقطر او عصر فانه لا يتنجس
 لما قلنا وكذا لو تشرب الثوب المبلول الطاهر على مكان يابس نجس
 فابتل منه لكن لم يظهر عين النجاسة في الثوب وكذا ان نام على فراش
 نجس ففرق وابتل الفراش من عرقه فاذا لم يصب بلل الفراش بعد ابتلاله
 القاضي الامام ابو علي النسفي يحكم عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل
 انه قال فحين اصاب فعلة النجاسة الرقيقة اذا شئ على التراب او الرمل
 بالثقل وجف ومسحه بالارض يظهر ايضا عذبا خفيفة وهكذا
 كما روى ابن الفضل عن ابي خنيفة روى الفقيه ابو جعفر الهندي
 عنه قال شمس المائنة السرخسي وهو الصحيح وعن ابي يوسف ايضا من
 ذلك الذي روي عن ابي خنيفة الا انه احابا يوسف لا يشترط كفاية
 فيه كما اشترط ابو خنيفة بل يجزئ ما تجسده بالتراب او الرمل كونه
 يظهر كما هو اصله في ذات الجرم قال الشيخ كالدين بن الهمام في توجيه
 ان المختار قول ابي يوسف في ذات الجرم لعموم البلوى ونعلم ان المختار
 يفيد طهارته بالذلك مع الرطوبة اذا ما بين المسجد والمزق وليس
 مسافة بجف في مدة قطعها ما اصابا خفف قطعا فاطلاق ما يروى
 مساعدا بالمعنى ثم قال بعد مذكر معنى المذكورة الكفاية من توجيه
 استثناء الرقيقة ولا يخفى ما فيه اذ معنى ظهوره يظهر واعتبر ذلك
 بالمسح المصريح به في الحديث الاخر يعني رواية ابي سعيد قال لو كان لا ينزل
 ما انتشر به من الرقيق كذلك لا ينزل ما انتشر به من الكثيف حال الرطوبة
 على ما هو المختار للفقوى والحاصل فيه بعد ازالة الجرم كما حصل قبل
 ذلك في الرقيق فانه لا يتشرب الا ما في استعداده قبوله وقد يصيبه
 من الكثيف الرطوبة مقدار كثير يتشرب من رطوبته مقدار ما يتشرب
 من بعض الرقيق انتهى فالحاصل ان المختار للفقوى عدم باطلاد المختار
 الطهارة بالذلك في الخف ونحوه سواء كانت النجاسة ذات جرم من
 نفسيها او صارت ذات جرم بغيرها كما لرقيقة المستجدة بالتراب و

ونحوه رطبه كانت او يابسة وكذا يجوز ان لها اي ازالة الجباسة في
 الجملة بالحك بالظفر والحك ونحوه عود او حجر والفرك اى ذلك بعضه
 اما الحك والحك فانه في الحنف ونحوه حتى اذا اصابته جباسة لهما جرحه
 غيبست يظهر بالحك والحك عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافه لما لم
 استدلوا بما تقدم من الحديث فانه يبعد ان ذلك الجرح مطهر للنعل
 الحك والحك بل يلاون له والرواية ذكرها في الجامع ولا خلاف بين
 ابي حنيفة وابي يوسف في اشتراط الحفاف هنالكان القلع بالحك
 والحك لا يأتى في الرطبة وهذا كله اذا لم يبق اثر الجباسة من اللون
 او الرج وان بقي ولم يزل الا بالفضل فانه بد من الفضل وذكره في الحيطان
 محمد ارجع الى قوله ماء طهارة الخف ونحوه بذلك والحك بالراء لما
 راي عموم البلوى والخرج في التحريم من اصابة الاورث ونحوها الخف
 والنعل وفي الزام النعل وعموم البلوى اثر في التخفيف واليسير
 ان استنجى البول على البدن او الثوب او المكان حال كونه مثل روبر
 الابن بحيث لا يدركه الطرف فذلك الانتضاح في الحكم ليسى بمتن
 معتبر بل هو الانتضاح وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال انا ارجو
 من عفوان الله تعالى وسع من هذا ولان الذباب يقع على الجباسة
 يقع على ثياب المصلى ولا بد على رجلها شئ من الجباسة واحد لا يستطيع
 الاحتراز عنه وقوله مثل رؤس الابرشاة الى انه لو كان مثل
 رؤس المساكين وقال لهندوان يدل على انه لو كان مثل الجباب
 الاخر اعتبره غيره من المشايخ لا يعتبر الجبابين دفعا للرج واذ
 لم يعتبر لا يجمع مع غيره اما اذا وقع ذلك الثوب ونحوه في الماء القليل
 فيقل لا ينجسه لان اعتبار هذه الجباسة لما سقط على الثوب والماء
 قيل ينجسه وهو الصحيح لان سقوط اعتبارها كان كدفع الحجج و
 لا حرج في الماء كذا في الكفاية والتقيد بعدم ادراك الطرف فانه
 المعنى في التودد عن ابي يوسف قال اذا استنجى من البول شئ يركب

وهذا كله اذا لم
 يبق اثر الجباسة من
 اللون

لا بد من غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو حال لو جمع كان اكثر
 من فكه الدلهم اعاد الصلوة انتهى واذا صرح بعض الائمة بقيد
 لم يرد عن غيره منهم تخرج بخلافه يجبان يعتبر سبعا والموضع
 موضع احتياط ولا حرج في التحريم عن مثله بخلاف ما لا يركب كما في
 اثر رجل الذباب فان في التحريم حرجا ظاهرا وانتضاح الفضالة
 في الاناء ان كان قليلا بان لا يظهر موانع القطرة الماء لا يغسله وان
 استمايت مواقعه فهو كثير يغسله وغسلت الميت من الله الاول
 الثاني والثالث فاسد وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قد وما
 لا يمكن الاحتراز عنه يكون عفوا كذا في قاضي خان واما الفرك فيزيل
 الجباسة في المني فيطهر ب التوب من المني به اى بالفرك اذا لم يمس
 المني على الثوب وهذا بناء على ان المني نجس بجماسة مغلظة عندنا
 وبه قال مالك واحمد في رواية وقال الشافعي واحمد رواية طاهرا
 استدللنا به نجس على الطهارة بالفرك والحك وهو ملة صحيح مسلم
 عن عائشة رضي الله عنها لقد ايتني وانا احكه من ثوب رسول الله
 صلعم بظفري وما في صحيح ابي عوانة عنها كنت افرك المني من ثوب
 رسول الله صلعم اذا كان يابسا وامسحه او اغسله بشئ الحميد
 اذا كان رطبا ولو كان نجسا يكتف بفركه ولما عن ابن عباس عنه عليه
 السلام انه سئل عن المني يصيب الثوب فقال انما هو بمنزلة
 المخاط او البراق وقال انما يكفينك ان تمسحه بخرق او باذخره
 قال الدارقطني لم يرفع غير اسحاق الارزق عن شريك القاسمي
 ورواه البيهقي من طريق الشافعي موقوفا على ابن عباس وقال هذا
 هو الصحيح وقد روى شريك عن ابن ابي ليلى عن عطاء مرفوعا
 ولا يثبت انتهى لكن قال ابن الجوزي في التحقيق اسحاق الارزق
 خرج له في الصحيحين ورفعه زيادة وهي من الثقة مقبولة
 انتهى ولانه مبدا مخلق الانسان وهو كرم فلا يكون اصل نجسا

خلاصة غنى المني

مصدره الفرك

ولنا اطلاق الاحاديث الصحيحة عن عائشة على انها كانت تغسله
 رطباً فان ما تقدم في حديث ابي عوانة رواه الدارقطني واغسله من
 غير شئ ويبعد ان يكون غسلها له من غير غلة عليه السلام
 اذا تكررت منها سيما في الصحيحين عن سليمان بن يسار قال سئلت عن
 عائشة عن المتى يصيب التوب فقالت كنت اغسله من ثوب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فيخرج الى الصلوة واثرا الغسل في ثوبه اذ يبعد ان لا يجتس
 بل ثوبه مع الثفانة عليه السلام ما الى حال ثوبه والفضض عنه وعند ذلك
 يبدو له السبب وقد اقرها عليه ولو كانت طاهراً لمعها من اثاره
 الماء من غير حاجة فانه سرف على ان يغسل عنها انه عليه السلام كان
 يغسل المتى ثم خرج الى الصلوة في ذلك التوب وانا انظر الى اثر الغسل
 فان حمل على حقيقة فظا او على مجاز وهو امر بذلك فهو فرع له لكن
 لقائل ان يقول ولئن سلم انه فعله عليه السلام وهو عند الاطلاق
 لا يقتضي الوجوب كما علم في الاصول والاولى الاستدلال بما روى الدارقطني
 عن عمار بن ياسر قال اني على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على بائرا لوماء في
 ركوة قال يا عمار ما تصنع قلت يا رسول الله بائني واني اغسل
 ثوبي من نخامة اصابته قال يا عمار انا يغسل التوب من خمس
 من الفائط والبول والقي والدم والميتى يا عمار ما نخامة ودموع
 عينك والماء الذي في ركوتك الاسواء وقول الدارقطني لم يروه
 عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد وهو ضعيف مدفوع بانه وجد
 له متابع عند الطبراني في الكبير وهو حماد بن سلمة وسنده ثنا
 الحسين بن اسحاق التستري ثنا علي بن بحر ثنا ابراهيم بن زكريا
 العجلي ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد الى اخر ما ذكره الدارقطني
 سنداً ومتناً وعلي بن بحر روى مسلم مقروناً بغيره وعلي بن زيد روى
 له الحاكم في المستدرک وقال الترمذي صدوق ابراهيم بن زكريا
 وثقه البراءة في الحديث عن درجة الحسن فيقدم على حديث

ابن عباس لانه ما نفع وذاك مبيع وقوله انه مبداء خلق الانسان
 وهو مكره فلا يكون اصله نجساً ممنوع فان تكرمه يحصل بعد
 تطهير الاطوار المعلومه لفظة ثم علقه ثم مضغه الى اخره قال
 الشيخ كالدين ابن الهمام الذي ان العلقه نجسة وان نفس
 المتى اصله دم فيصدق ان اصل الانسان دم وهو نجس انتهى
 قال الفقهاء اما العلقه فان الاصح عندهم انها طاهرة فلا ينقض
 عليهم واما الدم فقد كان يحتاج الى النقض به عليهم في خاطري كثيراً
 ثم ظهر لي عدم ذلك فان المتى كما يحصل عنه وهو محله
 ولا يحكم عليه بالنجاسة اذ ذاك فلم يبق الا منع استلزام كونه
 مكرهاً طاهرة اصله بل تخليقه في الاصل من شئ نجس ثم تشر به
 بانواع الكرامات ابلغ في المنه واليه الاشارة في قوله تعالى من ماء
 مهين انا خلقناهم مما يعلمون وفي ايجاب الطهارة الكبرى يخرج
 كافي من الحيز من البول والمذي والودي انما اشارة لمن
 تدبر حكمه الحكيم سبحانه وتعالى على اننا لو خصصنا الخلاف
 لم يتخلق منه الانسان لم يضرنا وتخلص من قبض التلطف بان اصل
 خلقه الانبياء من شئ نجس والله سبحانه الحمود والمنه ثم قيل انما
 يظهر بالفرك اذ لم يسبقه مذي وعن هذا قال شمس الائمة
 مسألة المتى مشككة لان كل خل جدي ثم يميت الا ان يقال انه
 مغلوب بالمتى مستهلك فيه فيجعل تبعاً انتهى وهذا ظاهر فانه
 اذا كان الواقع انه لا يميت حتى يميت وقد صهره الشرع بالفرك
 يا بسام مع عدم غفائه ذلك عليه لزم ان اعتبر كون المتى تبعاً
 ولو بال ولو يستنج بالماء قيل لا يظهر المتى الخارج بعده بالفرك قاله
 ابو اسحاق الحافظ وهكذا روى الحسن عن اصحابنا وقيل ان لم ينتشر
 البول على رأس الذكر لم يكفر بالنجس يظهره وكذا ان انتشر ولكن
 خرج المتى دفعا لانه لم يوجد مروه على البول الخارج ولا اثره لم يروه

قال الفقهاء المتأخرون
 في نجاسة البول
 من غير فرك

على البول الخارج ولا اثره لروحه عليه في الدخول لعدم الحكم بنجاسته وكذا
يطهر العضو من المنى اذا اصابه بالاحت والفرق بطريق الدلالة لان
الضرورة فيه اشدها في البدن على ما قيل وقد روي عن ابي حنيفة
المدني لا يطهر بالفرق وذكر مثله في الاصل لان حرارة البدن جاذبة
وطوبى المنى الى البدن فيترق وتزول لزوجه وطوبى فيه
عند فاذا يبس يبس وفيه بربر اذ في ثوب تجوز الصلوة وهو ما
ليست العورة من التمتع الى الركبة ووفق الشيخ كما قال الدين بن الهمام
بين هذا وبين القول الاول بان الثوب ان كان شاملا للبدن اعتبر
ربعة وان كان اذني ما تجوز فيه الصلوة اعتبر ربعة لانه الكثير بال
النسبة الى الثوب المصاب اي لانه ربع الثوب الشامل كثير بال
نسبة اليه وربع اذني ما تجوز فيه الصلوة كثير بالنسبة و
ان كان قليلا الى الشامل وهذا هو المختار والله اعلم اما الشرط الثاني
فهو الطهارة من النجاسة لاثنتين الشرط الاول وهو الطهارة من الاحل
شرع يبين الشرط الثاني وهو الطهارة من النجاسة وانما يبين بعض
احكام النجاسة في طهارة الاحداث استطراد ابا اعتبار ما يصيب الماء
منها والنجاسة جميع نجس بفتح الجيم وكسرها فالاول اسم ولا تحقه
الناء والثاني صفة وتحقه والاول استعماله مخصوص بالنجاسة
الذاتية لا يستعمل فيما تعرض له النجاسة المبالغة كقوله تعالى انما
المشركون نجس بالفتح ونجسة بالكسر والخبر بالفتح وانما يقال
بالكسر يجب ان يفرض على المصلي ولا يقال في الثوب الذي اصابته النجاسة
نجس بالفتح وانما يقال بالكسر يجب ان يفرض على المصلي اي من
يريد ان يصلي قبل التمتع في الصلوة ان يزيل النجاسة المانعة عنه
بدنه وتوبه والمكان الذي يصلي فيه اي عليه كما في قوله تعالى
لا صلبتكم في جذوع النخل والمراد المكان الذي يقع فعله الصلوة
فيه وفرضية طهارة الثوب بقوله تعالى وثيابك فطهر على ان

اما الشرط الثاني

المراد

حقيقة التطهير ويراد حال اذادة الصلوة ليكون الامر على حقيقته
ايضا وما قيل ان المراد فقصر فيه عدول عن الحقيقة من غير ضرورة
واذا وجب تطهير الثوب وجب تطهير البدن والمكان بالافلوقية لانها
الزم للصلوة من اد لا تنفك عنها وقد تنفك عن الثوب اذ لم يجد
وعلى ذلك انفق اجماع الامة من غير مخالف وكما يجوز ان الثوب اي
النجاسة الحقيقية بالماء المطلق فكذا يجوز ان الثوب بالماء المقيد
كالماء الورد وما البطيخ والخيار وبكل ما يبع طاهر يمكن ان الثوب كذا
الخل ونحوه وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى بفضل المياه وكذا
يجوز ان الثوب بالتراب لان المقصود قلع اثرها فاذا حصل بالتراب
او بالتراب اجزء وحصول ذلك في مواضع منها اذا تلطح السكين
ونحوه بالدم او تلطح رأس الشاة مثله ثم ادخل ذلك التلطح النار
فاحترق الدم وزال اثره ظهر الرأس والسكين ونحوهما بالنار
لحصول المقصود وكذا اذا اصاب السكين دم فمسح بالتراب طهر
لما قلنا وروي عن محمد اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال محمد يمسحها بال
تراب وتخصيص المثالان الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة من
الماء فيقللها بالتراب وليس المراد انها تطهر بحيث يجوز ذلك مع وجود
الماء او لا يجب غسلها بعد ذلك اذ وحديثان ابا حنيفة وابو يوسف
انما يجوز ذلك في الخف ونحوه بالحديث ومحمد لم يوافقهما على ذلك فكيف
يجوزه هنا فيجمل على ما قلنا من التقليل لضرورة عدم التزيل كذا قاله
الدين بن الهمام وكذا اذا اصاب الخف او نحوه من الثعل والجرومق و
غيرها نجاسة لها جرم كما العذرة والروث ونحوهما عن ابي يوسف انه
قال اذا مسح بالتراب او بالرمل على سبيل المبالغة يطهر وعليه اي
على قول ابي يوسف المذكور فتوى متايجا اذا كانت رطبة وعند محمد
لا يطهر الا بغسل قياسا على سائر النجاسات ولها ما رواه ابو داود من
حديث ابي سعيد الخدري انه عليه السلام قال اذا جاء احدكم الى المسجد

فليظروا اية فعله اذى وقدره فيمسح به ليل فياوردوا من خيرة
 من حديث ابي هريرة انه عليه السلام قال اذ وطئ احدكم الاذى بفعله او خشي
 فطهر بها التراب ولكن عدل ابو حنيفة عن اطلاقه في الطهارة لبقاء اجزاء
 النجاسة وهي الرطوبة حقيقة بخلاف ما اذ لحقت بها اجزاء خبيثة تلك الاجزاء
 الى بقائها وعمل ابو يوسف باطلاقه لان التراب اذا جوف في المسح به يجذب
 تلك الاجزاء ايضا الا انه استثنى الرقيق في رواية كما قال المصنف وان لم يكن
 لها اى النجاسة التي اصاب الخف جزء كالبول والخر ومخوها فلا بد من
 الغسل بالاتفاق بطبا كان او يابس قال في الكفاية وغيرها خرج النجاسة
 الرقيقة يعنى من اطلاقه الحديث بالتعليل وهران قوله عليه السلام
 فطهر بها التراب اى من اى نجاسة او نحن نعلم يقينا ان الخف اذا تشبها
 البول والخر لا يزيله المسح ولا يخرج من اجزاء الخلد فكان اطلاق
 مصروفا الى ما يقبل الازالة بالمسح وكان فيه رطوبة لم تتداخل التراب
 فاذا فرك ذلك او قلت بخلوق سائر النجاسات فانها ليست بلزجة فطهرها
 تنفصل عنها وتستقر في الثوب ايضا ثم اظهر من كلام صاحب الهداية
 ترجيح هذه الرواية حيث اخرها مع دليلها ولم يعقبها وعادة تأخيرها
 الراجح وهو الوجه لان الطهارة بالفرك في المتى وردت بخلافه في
 ولذا ذهب مالك الى انه لا يطهر به وطريق الالة ممنوع للفرق المذكور
 على ان الاحاديث في الثوب ايضا حكايات افعالا منبهة على الله عليه وسلم
 وهي محتملة لكون المتى قليلا وكونه مخصوصا به عليه السلام على ما قيل
 ان فضله طاهر تقوم الحجة لنا على طهارته بالفرك مطلقا والقليل
 والكثير في حق غيره اوكيف تقوم الحجة للشافعي على طهارته من كل احد
 والمرجح من مذهبنا اختصاصا عليه السلام بطهارة الفضلة حتى الدم
 والبول على ما صحه القاضي حين وغيره وان كان اعم ولو كان الثوب
 الذي اصابه المتى ذا طاقين اى مبطنا فنقد المتى الى البطانة فانه
 يطهر بالفرك وهو الصحيح كما قاله الترمذي لان ما نفذ الى البطانة

اجزاء المتى خلافا لمن قال لا يطهر ما سوى البطانة من رطوبة المتى
 بالفرك لرفقه كما قال الفضلي من متى المرأة انه لا يطهر بالفرك لانه رقيق
 وكذا يجوز ازالة النجاسة في الجملة بالخمس اذا اصاب الخمر في خمسة
 تلك مرات تطهيره بريقة كما يطهر فيه بريقة خلافا للمنفرد على ما قرئ
 اما اذا اصاب الثوب نجاسة هذا شروع في كيفية النجاسة بالفضل فان
 النجاسة اما ان تكون مريئة او غير مريئة فان كانت مريئة فطهارتها
 زوال عينها الا ما يشق بان يحتاج في زواله الى غير الماء كما اصابون
 ويحتمل فانه لا يلزم استعمال ذلك ولا يضر بقاء ما لا يزول بالماء الخالص
 وقال بعض المشايخ يغسل بعد زوال العين ثلثا الحاقا بغير المريئة وعند
 الفقيه ابي جعفر يغسل مرتين كغير مريئة غسلت مرة في الخلاصة
 هذا خلافا لظاهر الرواية وقال بعضهم اذا ذهب العين والاشربة واحدة
 طهر قال الشيخ كالدين بن الهمام وهو الاقرب بان نجاسة الخمل الجاورة
 العين وقد زالت وحديث المستقيمة غير المريئة ضرورة انه ما موم
 لقوم النجاسة ولذا كان مندوبا ولو كانت مريئة كانت محققة وكان
 حكمه الوجوب انتهى فهذا هو المعتمد واليه يشير كلام الخلاصة انه
 ظاهر الرواية حيث تعقب قول ابي جعفر بانه خلافا لظاهر الرواية بعد
 ما قرئ انه لو زالت النجاسة بمرة واحدة ثبتت صفة الطهارة وان لم تكن
 النجاسة مريئة اعلم ان يكون لها لون مخالف للون الثوب يغسلها حتى يغيب
 على ظنه انه قد طهر وهذا اذا لم يكن لها ربح ايضا فان كان يجب الغسل
 الى زواله الا ما يشق وهكذا الطم وقيل اذا غسل الثوب من غير المريئة
 مرة وعصر بالماء بغيره يطهر كما هو قول الشافعي واحمد في رواية لان النجاسة
 تختل في الماء وتخرج معه بالعصر والجواب منع تحقق ذلك بالمرة وقيل
 انه لا يطهر ما يغسل تلك مرات ويعصر في كل مرة جعل المصنف هذا القول
 مغايرا للقول الاول وهو اعتبار غلبة الظن ومقابلته خفيف عطفه
 عليه بقيل وقال والفتوى على الاول والظاهر من الاول عدم اشتراط

وانما اذا اصاب
 الثوب

العصر والتحقيق انه ليس مغاير له بل هو بسببه اقيم مقامه ليس
قال في الهداية وما ليس بجري فطهارته ان يغسل حتى يغلب على الظن
ان قد ظهرت التكرار لا بد منه للاخراج ولا يقطع بزواله فاعتبر
غالب الظن كما في امر القبلة وانما قد رابا لثالث لان غالب الظن
يحصل عنده فاقم السبب الظاهر مقامه تيسيرا وتأييدا ذلك مجله
المستيقظ من منامه انتهى فعلم بهذا ان المذهب هو اعتبار غلبة
الظن وانها مقدمة بالثالث لحصولها في الغالب وقطعا للوسوسة
وانه من اقامة السبب الظاهر مقام السبب الذي لا اطلاع على حقيقة
عسر كلسف مقام المشقة وامثال ذلك والتأييد بالحديث هو كونه
عليه السلام جعل الغسل ثلثا هو الرفع لتوهم نجاسة حيث جعله
غاية انتهى عن غسل اليد في الاناء ثم لم يشترط الزيادة عليه لذلك عند
تحقق النجاسة يكون الغسل ثلاثا هو الرفع لها من غير اشتراط
زيادة اذ لو لم تكف الثلث لارادنا ان تكون رافعة للتوهم ثم شرط
العصر كل مرة هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن محمد في غيره رواية
انه يكفي بالعصر في المرة الاخيرة وعن ابي يوسف ان العصر ليس بشرط
ويخرج على هذا الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير عصا
التثليث مع العصر كل مرة مسائل ذكرت في المحيط والجامع الصغير
للإمام الترمذي ما روي عن ابي يوسف اذا جئت اذا ترى
في الحمام وصبت الماء على جسدك من حيث اى من جهة الظهر والبطن
خرج من الجناية ثم صبت الماء على الارض يحكم بطهارته الارض وان لم
اي ولو لم يعصره وقال ابي يوسف في موضع اخر رواية اخرى
ان صبت الماء على الارض وامر الماء بكفيه فوق الارض فهو حسن و
احوط وان لم يفعل يجزيه وعلى هذا ذكره شمس الأئمة اكلوا لان النجاسة
لو كانت بولا او ماء نجسا وصبت الماء عليه كفاه ويحكم بطهارة الثوب قال
الشيخ كالدين ابن الهمام لكن لا يخفى ان ذلك اعم لم يرد عن ابي يوسف

سل

2 اذا راض ورة ستر العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الرواية الظاهرة
فيه وفي المنتقى شرط العصر على قول ابي يوسف ايضا وقد تقدم انه ظاهر
الرواية عن الكل وفي المنتقى ايضا ولو اصاب البول ثوبه فغسله مرة
واحدة في نزع رداءه يعصره يظهر وهذا قول ابي يوسف ايضا في غير ظاهر
الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية وقال ابي يوسف ايضا في غلبه
ثلاث مرات وبصره كل مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية انه يغسلها
اي النجاسة غير المريئة ثلاث مرات وبصره مرة الثالثة فقط
فان الثوب يظهر وقد تقدم ان ذلك غير رواية الاصول ثم في كل
موضع شرط العصر ينبغي اى يجب ان يبلغ في العصر حتى يبرئ النفس
بحال لو عسر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص
قوة وطاقة حتى لو عصره صاحبه حتى يبلغ قوة وصار لا يقطر لو عصره
هو الا انه بحيث لو عصره من هو اقوى من ملقط يظهر بالنسبة الى
صاحبه ولا يظهر بالنسبة الى الشخص الاقوى لان كل احد مكلف بقدر
وسعه ولا يكلف ان يطهر من هو اقوى منه ليعصر ثوبه عند غسله
ثم شرع في ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصا العصر عسرها
اول تعذر فقال وفي فتاوى ابي الليث خف بطانة ساقه ذكر
لساق اتفاقية اى بطانة من الكرباس فدخل في جوفه هكذا وقع
في جميع نسخ هذا الكتاب في جوفه اى في باطنه والذي في نسخ الفتاوى
وغيرها من الكتب فخر وقه وهو الصحيح اذ المراد ان النجاسة اصاب
الخف ونفذت الى بطانة من خروقه وهذه العبارة توهم انها دخلت
في باطنه ولم تصب ظاهره فهي غير صحيحة بل الظاهر تضعيف ما نجس حتى
تغسل الكرباس ايضا فغسل الخف وكذلك باليد ثم ملا الماء الخف ثلثا
او احرقه الا انه لم يثبت ان عسل الكرباس فقد طهر الخف اى يخرج جريا
الماء الظاهر وباطنا ولم يشترط فيه عصر الخف ولا الكرباس لتعسر فاق
على مسئلة البساط على ما سياتي ان شاء الله تعالى وروى عن ابي القاسم

انه قال في رجل المستنجي ويجري ماء استنجاه تحت رجله من غير ان
 يستنقع تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء خفه والحال انه ليس
 بحفيه خرقه يعني فلم ينفذ ذلك الماء الى بطانة الخفين له ان
 يصل مع ذلك الخف لانه طاهر لان الشان ان بالماء الاخير من ماء
 الاستنجاء يطهر الخف تبعاً كما يطهر موضع الاستنجاء استحساناً للضرورة وعم
 البلوى ولما كان في قوله وليس في خفيه خرقه اشارة الى انه لو كان
 خرق لم يكن كذلك قال وفي الملتقط ان كان خفه اي خف المستنجي
 متخرقا واصاب الماء اياه الاستنجاء رجله ولفافته رجوت سعة
 الامر فيه بان الحكم ان الرجل واللفافة يطهران ايضا بتعالين موضع الاستنجاء
 لان الماء جار منه اليهما فاذا اصابهما ما في الخبس نجسا ثم كاترول نجاسته
 حتى يطهر ويظهر ما في الاخير فكذلك ما حكمها حكم ما اصابها من الماء
 شيئا فنفذ الى الماء الاخر الطاهر لا يرى الى ما صرح به الفتاوى وغيرها
 ان البطا النجس اذا جعل في زور ترك فيه يوما اولية هكذا نسخ
 هذا الكتاب وفي بعض الكتب والذي في فتاوى قاضيان والخلاصة
 وعامة الكتب وترك فيه ليلة وهو الصحيح ولعل الالف سقطت
 في تلك العبارة والاصل يوما اولية بالواو فاذا ترك يوما اولية
 في التبر حتى جرى الماء عليه يطهر من غير عصر ولا تجفيف لتحلل النجاسة
 في الماء وزوالها بجره بان طنا غاليا قريبا من اليقين وهذا كله اذا لم
 يدرك النجاسة اثر من لون او ريح او طعم والا فلا يطهر ما لم يصل
 الى حد المشقة كما تقدم ثم الاستيفاح على المسئلة المتقدمة بمسئلة
 البطا ممتنع اذ ليست مثلها والافان جليات ما غير كله طاهرا في
 طويلا من اصابة قليل ماء طاهر من غير تكررة زمن ليسر جدا
 عقيب تكررة مياه نجسة بل الوجه في ذلك ما ذكرنا مع الضرورة
 والبلوى الغالبة واحرا الاحتياط بعد ذلك غير خفي ولو كان على يد
 نجاسة رطبة واخذ بتلك اليد عروة القمعة اي الابريق من النجاسة

مستحب على يد نجاسة
 واخذ عروة القمعة

وكذا غيره كلما صب الماء على يدك فاذا غسل يدك التي اخذت العروة
 ثلثا طهرت اليد وطهرت العروة بتعاليد والتقييد بالطوبة ليس
 احترازا لانها لو كانت يابسة فترطبت بالعلم والحكم واسد هو
 انه متى حكم بطهارة اليد يحكم بطهارة العروة والحكم مقتد بما اذا
 لم يبق اثره غير شاق والا فلو زالت الرائحة من اليد مثلاً ولم تزل
 من العروة لا يحكم بطهارة اليد لطهارة اليد الحصى من قصب اذا اصابته
 نجاسة فحقت بذلك حتى تحت النجاسة ثم يغسل ثلثا متواليا من غير
 احتياج الى التجفيف لانه صلب لا تنتشر به النجاسة ولو قد ان النجاسة
 اصاب وجه القصب ولم يتجاوز الى ظهره ولا تخلطه يطهر بالمسح
 لصفالته كما في السكين ذكر ابن اها في شرح الهداية وان كانت النجاسة
 رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ اخر من ذلك ونحو هذا اذا كان
 محصير من قصب وما شبهه في الصلاة كما يحصر السني بالسمان
 وان كان الحصى من بردى وما شبه ذلك في التخلل والخوافة بحيث
 يتشرب النجاسة كما يتشرب بها الثوب يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة با
 ترك حتى ينقطع التقاطر منه فانه يطهر عند اي يوسف ياء على
 امكان تطهير ما لا ينعصر عنه وعليه الفتوى خلافا لحد فانه يقول
 المستخرج للنجاسة فلا يطهر ثلثا بل التجفيف ايضا مؤثر في اخراجها
 فانها تخرج مع قطر الماء بعد ما تخللت وامرحت بيوم ما سبق من
 الندوة بعد التقاطر مفعوما من غير ان التقاطر ينقطع بالعصر
 ينعصر ويبرد الزمان في غيره فاستويا ولا بد من زوال الاثر كما مر غير
 مرة وعلى هذا فانه النوازل اذا اصاب الحرف او الاجزى غير المفروش
 نجاسة ان كان ذلك الحرف والاجر قدما اي مستعلا يطهر بالغسل
 ثلثا سوا جفف او لم يجفف لان النجاسة على ظاهره فكان كاليد
 في الاكتفاء بكرر الغسل مع زوال الاثر من غير اشتراط عصر او ما يقو
 مقامه في كحديث غير مستعمل بحيث يتشرب النجاسة فلا بد ان يجفف

كل مرة حتى ينقطع التقاطر قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام ينبغي تعيد
 القديم بما اذا تجس وهو رطبيا ما لو كان بعد استعمال حتى جف وهو
 كالحديد لانه يشاهد اجتذابه الى الطولية حتى تظهر من ظاهره وذكر
 في المحيط بنفسه اي الخنزير والاجر المستعمل مقدار ما يقع اكبر رايه
 انه قد ظهر وقد تقدم الثالث قائم مقام اكبر الراي واسترط صاحب
 المحيط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم الجباسة ولا اللون ولا الرائحة
 هذا مع اشتراط حقيقة اكبر الراي لا فائدة فيه لانه لا يوجد مع وجود
 احدهم ما لم يبلغ حد المشقة وانما يفيد مع ما يقوم مقام اكبر الراي
 وهو الثالث كما قد متنا فالحاصل ان زوال الاثر شرط في كل موضع مالم
 يشق كيف مكان التطهير وبلى شئ كان فليحفظ ذلك وقد ذكرنا
 من تكرار ذلك وان وجد احد هذه الاثبات المذكورة من اللون و
 والعظم والرائحة لا يحكم بظهوره اي الحرقفة الاجر المذكور اللهم
 الا ان يشق زواله كما تقدم مراد او عليه اكثر المتأخرين بالايضا
 ان يكون فيه خلاف لاحد ولو موق الحديداي ما يعمل من الحديد
 من الالات كالسكين ونحوها بالماء التجس بقوة بالماء الطاهر ثلث
 مرات فيظهر عند ابي يوسف خلافا لحد فان عنده لا يظهر ابدا
 بناء على ما تقدم وانما يظهر غمرة ذلك في الحمل في الصلوة اما في حق
 الاستعمال وغيره فانه لو غسل بعد التيمم بالتيقن ثلثا ولو لم يتم
 قطع به بطيخ او غيره لا يتجس المقطوع وكذا لو وقع في ماء قليل او غمر
 لا يتجس كما في الخضار ونحوه على ما مر اما لو صلى معه فان كان قبل
 التيمم ثلثا باظهار التجس ملوثة بالاتفاق وان كان بعد حان
 عند ابي يوسف فالغسل يظهر ظاهر اجماعا والتيمم يظهر باطنه
 ايضا عند ابي يوسف وعليه الفتوى بل لو قيل يكفي التيمم مرة لكان
 له وجه لان النار تنزل اجزاء الجباسة بالكلية ثم يخلفها الماء الطاهر
 ولكن التكرار ينزل الشبهة عن اصل وذكر في المحيط عن تيمم الامة

السرخسي الارض اذا جفت اعيد صاية الجباسة ولم يتبين اثر
 الجباسة فيها تطهر سواء وقع عليها الشمس او لم يقع وقد تقدم الحكم
 على ذلك مستوفى في التيمم ولو اراد تطهيرها عاجلا فطريقه ان يصب
 عليها الماء ثلاث مرات وتجفف كل مرة بخرقه طاهرة وكذا لو صب عليها
 الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر الجباسة وان كبرها بتراب الفاء عليها
 فام يوجلد بجباسة جازت الصلوة عليها ايضا وكذا الكهوه
 اذا تجست تجفت الجباسة وذهب اثرها تطهر ايضا اذا كان من
 متدا خلافة الارض غير متفصل عنها لانه اذا كان ملحق بها في
 اطلاق اسم الارض فيعطى حكمها والمحصي اسم جنس يجوز
 تذكيره وتثنيته وكذا النيل بكسر اللام ثلثة بعد ما مشاة تحت
 ومفتح الثلثة وكسر المشاة مشدودة وهو الخيل والحشيش
 وهو الكلداء اليابس وكذا سائر ما ثبت في الارض مادام هذا
 المذكور قائما على الارض لم يخل فانه يظهر بالجفاف مطلقا سواء
 جف بالشمس او بدونه اذا ذهب اثر الجباسة ذكره الزيدوني
 لان ما اتصل بالارض كان تبعها في حكم الطهارة بالجفاف و
 ذهب الاثر بدلالة الاتصال لو ارد في الارض على ما تقدم وذكر عن ابي
 بكر محمد بن الفضل انه قال الحمار اذا بال في المشاة اي المكاتب
 الذي فيه النيل ووقع عليها عا المشاة الطل اي الذي ثلث مر
 ووقع عليها الشمس تجفت ثلث مرات فقد طهر النيل الذي فيها
 وهذا ما قبله من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع الندى
 ثم الجفاف ثلث مرات والاكثر على الاول وعليه الفتوى وكذا الحجر
 والاجر اذا كان مغروشا اي مكر اثابا في الارض يطهر بالجفاف
 للحاقة بالارض ولذا يقال في العرف للجالس عليه جالس على الارض
 فاعطى حكمها واما ان كانتا حجر والجرة موضوعة على الارض فغير
 غير مشبعة فيها يجب تنقل وتحويل من مكان الى مكان في لا بد في

ظهورها من القبل ولا تظهر بالجفاف فان الطهارة بالجفاف غاوية
في الارض ومثل هذا لا يسمى ايضا عرقا وكذا لا تدخل في بيع الارض حكما لعدم
انصالها على جهة القرار فلا تحقق بها وكذا اللينة اذا كانت مفروشة
اذا تجسست جازت الصلوة عليها بعد الجفاف وذهب ابن النجاسة
لارض لما قلنا في الاجروا الحجر ذكره هذه المسائل كلها فاضى خان من
فتاويه وذكر موضع اخر من فتاويه بعد ذكر تلك المسائل باسطر
ان كانت الحجرات التي تنقل وتحول شربت النجاسة الحجر التي تظهر بالجفاف
وذهب الاثر كالارض وهذا بناء على ان النص الوارد في الارض معقول
المعنى لان الارض تجذب النجاسة والهواء يحفظها فيقاس عليه ما يوجد
فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتناب ولكن يلزم منه ان يظهر اللبن
والاجر بالجفاف وذهب الاثر وان كان منقضا عن الارض لوجود
التشرب والاجتناب وان كانت الحجرات شربت النجاسة كما تروا
لا تظهر الا بالفضل تلك والتجفيف كل مرة بالمسح او بالكتل الى ان
ينقطع التقاطع لعدم المعنى المذكور الماء والتراب اذا خلطا وكان احدا
نجسا فالطين اخصل منهما نجس لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه
هذا هو الصحيح كما ذكره قاضي خان وهو اختيار الفقيه ابي الليث
وكذا روى عن ابي يوسف ذكره في الخلاصة وقيل المعية للماء ان كان
نجسا فالطين نجس والا فطاهر وقيل العبرة للتراب وقيل الغالب قال
الشيخ كمال الدين ابن الهمام والاكثر على انه ايهما كان طاهرا فالطين طاهر
انتهى وهو اختيار ابي بصير محمد بن سلام قال التراب وهو قول
محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه انتهى ووجهه في الخلاصة يصير
ورثه شيئا اخر وهو توجية ضعيفه اذ يقتضي ان جميع الاطعمة اذا
كان ما فيها نجسا او دهنها او نحو ذلك ان يكون الطاهر طاهرا
شيئا اخر وعلى هذا سائر المركبات اذا كان بعض مضر داهيا نجسا و
لا ينجي قساره فلهذا در الفقيه ابي الليث وبالله دق قاضي خان حيث

جعل قوله هو الصحيح مستير الحان سائر الاقوال بالصحة لها بل هي فاسدة
لان النتيجة تابعة لاحسن المقدمتين دائما والطين النجس اذا جعل منه
الكوز او القدر او غيرها فطبخ يكون ذلك المعمول طاهرا لا ضملا ولا نجسا
بالنار وزوالها وهذا اذا لم يكن اثر النجاسة ظاهرا فيه بعد الطبخ ولو خربت
العدنة والروت فضائل منها رماد او مانت الحارة والمالحة وكذلك وقع
فيها بعد موته وكذا الكلب والخنزير لو وقع فيها فصار لها او وقع الروث
ونحوه في البئر فصار حارة زالت نجاسته وطهر عند محمد حلا فلا يوجب
فان عذره الحرق لا يظهر العين النجاسة بل يبقى الرماد نجسا لانه اجزاء تلك
النجاسة فبقى النجاسة من وجهه فالتحقت بالنجس من كل وجه احتياطا
واختار صاحب الهداية في التجنيس قول ابي يوسف واكثر المشايخ اختاروا
قول محمد وعليه الفتوى لان الشريعة رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة
وقد نالت بالكلية فان الملح غير العظم والحم فاذا صارت الحقيقة ملح
ترتب عليه حكم الملح وكذا الرماد حتى لو اكل الملح وصلى على ذلك الرماد
جاء ونظيره النطفة نجسة وتصير علقة وهي نجسة وتصير مضغة فتظهر
كذلك الخمر تصير خلا فعلم ان احتمالة العين تستتبع زوال الوصف المرتب
عليها وعلى قول محمد فزعو اطهارة صابون صنع من دهن نجس وعليه تنفع
ما لو وقع انثى او كلب في قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهرا
لتبديل الحقيقة ولكن قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح
انه يتنجس وهو ليس بصحيح الا على قول ابي يوسف قال في التجنيس
حشبة اصباها بول فاحتوت ووقع رمادها في بئر يفسد الماء وكذلك
رماد العذرة وكذلك الحمار اذا مات في الملمحة لا يؤكل الملح وهذا كله
قول ابي يوسف خلا فالحمد انه انتهى فعلم ان الحكم عند محمد عدم فتا البئر
بوقوع ذلك الرماد وجواز اكل الملح وكذا الاجر المنفصل عن الارض اذا
تنجس يظهر بالفضل تلك والجفاف كل مرة فكن انما يظهر طاهرا ولا
حتى لو وقعت قطعة منه بعد ذلك في الماء يتنجس ذلك الماء كذا ذكره

لانه ذو سمك يتشرب الجحاسة الى باطنه فاذا زالت الجحاسة ظاهرة با
 لغسل بغير ما بقي باطنه فيحكم بظاهرة ظاهره حتى لو قام عليه المصلح جان
 صلواته واما تشربه فيا في باطنه فاذا وقع في الماء تحلل ما كان في باطنه
 من اجزاء الجحاسة في الماء فيتجسس وعلى هذا الوجه المصلح لا يجوز صلواته
 لكونه حاملا للجحاسة وما قرنا ظهر الفرق بين الآخروين وبين رمد
 عند محمد فان ذلك قد صار حقيقة ظاهرة عند التشوش من اجزاء
 الجحاسة وباطنه كظاهرة فلا يتجسس الماء ولا غيره اذا وقع فيه حماريا
 في الماء فخرج منه رشاش فاصاب من ذلك الرش رشاشا لا يمنع
 ذلك الرش حوازل الصلوة بل ذلك التوب وان كثر حتى يستيقن انه في ذلك
 الرش بول وكذا الورم في العذة في الماء فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا
 ان ظهر اثرها فيه تجسس والا فلا وهذا هو المختار وبه اخذ الفقيه
 ابو الليث سواء كان الماء جاريا او راكدا لان الغالب ان الرشاش
 المستبعد من صدر شئ للماء انما هو من اجزاء الماء لا من اجزاء الشئ
 الصادم فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافة وفي فتاوى قاضي خان فرق
 بين الجاري وغيره في بول الحمار بعد ما اطلق في رعي العذة فذكر في
 بول الحمار في الماء الجار الحكم المذكور وذكر انه اذا ابل في ماء راكدا
 فاصاب الرش اكثر من قدر الدرهم انه يغسل التوب ويغسل حوازل الصلوة
 به وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل عكس اختيار الفقيه ابي الليث في
 الجاري والراكد وهو انه اذا كان في رجل الغرس نجاسة السرقين
 التوب فمشى في ذلك الغرس في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ثوب
 الراكد او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره والاصح هو الاول
 لما قلنا والقاعدة المطردة ان اليقين لا يزول بالشك وقد مثل ابو بصير
 الدباس عن من يغسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء الذي ليسيل منها
 شئ او يصيبه من عرقها شئ قال لا يضره قليله وان كانت احوالها كانت
 قد تمرغت في بولها وروثها قال اذا جف وتناثر وذهب عينه لا يضره

وهذا

وهذا يناسب ما اختاره الفقيه ابو الليث وذكره الذخير اذا لم يبق
 الجحاش المتألف بالعدنة في الماء الجاري فاذا تفتت قطرات فاصاب ثوب
 انشأ اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر يعقوب الرازي لا يجب غسله الا ان
 يظهر فيه اى في الثوب لو ان الجحاسة وقال نصير يعقوب بن يحيى عليه
 عنده والاصح قول ابي بكر لما تقدمت في الغاوت قد تقدم ايضا ان قاضي خان
 ذكر في الرشاش المتصاعد من رعي العذة نفسها لا يفسد مطلقا ما لم
 يظهر اثرها وكذا ذكره في الخلاصة وغيرها فكيف بالجحاش للثوب ولو لم
 احد ومعه شعر انشأ حال كونه اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة لانه
 ظاهرة ظاهر الرواية وهو الصحيح وبه اخذ الفقيه ابو جعفر الهذلي
 وابو القاسم الصفار وغيرهما من المشايخ وروى عن جعفر رواية
 شاذة انه لا يجوز الصلوة به لانه نجس وبه اخذ نصير بن يحيى وليس
 بصحيح فان شعر الميتة اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان الكرم
 نجسا فكذا العظم وقد تقدم جرة البعير كسرقينه لانها لها محل الجحاش
 كالقوي والحج بكسر الحيم وقد يفتح ما يعيد البعير بعد الابتلاع فياكله
 فانيا والسرقة والسرقة بكسر ولفها الزبل كاشا ما كان وهو عرب
 وكذا حكم كل حيوان يجتر كالبقرة والغنم والظبي مرارة كل حيوان يبول
 للاستحالة الى فساد بعد انصافه محل الجحاسة كالدم والسوداء ونحوها
 من الفضلات سوى البلغم لما تقدم اذا وقع جلده انشأ في الماء
 ان كان مقدارا ظفرا فغسله اى نجس ذلك الماء وان كان دون الظفر
 لا ينجسه والقياس ان نجس مطلقا لان جلد الانسان المنفصل
 منه نجس لان ما بين من الحى فهو كميته ولا فرق في الماء بين قليل
 الجحاسة وكثيرها الا انهم استحسنوا في ادون الظفر للضرورة فان التحزن
 عن وقوع القليل متعسر او متعذر دون الكثير ففصلوا بقدر الظفر
 لانه اقل قدر مستقل بنفسه واسمه يشبه الجلد في الانبساط والجم
 فجعلوا مقداره كثيرا للاستقلال به يكون عضوا تاما وما دونه قليل

سنة البعير

سنة كل حيوان
سنة

لعدم ذلك وفي أسنان الادمي اختلاف المشايخ بناء على اختلاف الرواية لكن الصحيح الذي هو ظاهر الرواية انها طاهرة لانها عظم وعصب وهما طاهران من سائر الميتات سوى الخنزير فمن الناس المكروه وانما نقل الخلاف بيننا في يوسف ومحمد في صحة صلوة من اعاد سنه وكان اكثر من قدر الدرهم بناء على غير ظاهر الرواية واما ظاهر الرواية فلا خلاف هو الصحيح وقد تقدم وذكر في فتاوى البقال قطعة جلد كلب اي غير مذبوع ولا مزني الترق بجراحة في الرأس اي جعل لرقفه فوق الجراحة بعيد ما صلى به احد ذلك الجلد اذا كان اكثر من قدر الدرهم وجده او بانضمه نجاسة اخرى وهذا ظاهر وان صلى معه سنورا وجية او نحوها مما ليس بسورة نجسا يجوز صلوة مطلقا ان جلس بنفسه وان لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة ان حمله ان كان عليه نجاسة مانعة او ذات فالجوز صلوة كما لو حمل صبيا لا يمسك بنفسه وفي شيايه او بدنه نجاسة مانعة لانه ج هو الحاصل للنجاسة بخلاف المتمسك فان المصلي ليس حاملا للنجاسة التي عليه بخلاف الكلب ونحوهما سورة نجس اذا حمله المصلي حيث لا يجوز صلوة لانه حامل للنجاسة التي هي امامه وما اتقبل به لا يقال انجاسة التي في محلها عن معتبة ولا يعطى لها حكم النجاسة ولذا جازت الصلوة مع حمل الصبي والهرة ونحوهما مع ما فيها من النجاسة المستقرة في مكانها لانا نقول سلمنا ولكن التعاب عن انتقال عن محله الذي تولد فيه واتصل بالفم الذي له حكم الظاهر بالنسبة الى ما يخرج من الباطن فاعتبر نجاسة وقد تجنس بها لسانه وسائر رقبته فكان مانعا هذا اذا حمله لانه بمنزلة الهرة المتنجس ظاهرها بما نفع اذا حملها واما اذا جلس عليه بنفسه فعلى رواية انه نجس العين كذلك لانه حامله وهو نجاسة واما على الرواية الصحيحة فينبغي ان يجوز صلاته لانه غير حامل للنجاسة كافي الهرة ونحوها على ما سبق واذا لحست الهرة كف رجل او موضعا اخر من بدن

مسألة اذا احتسب
الهرة كف رجل

يكوه

يكوه له ان يدعها تفعل ذلك الفعل وهو الحس لان ريقها مكروه والتلوث بالمكروه مكروه وكذا يكره ان يأكل او يشرب ما يقي منها مما اصابه لما بهما من الاكل والماء وسائر الاشربة لانه سورها وسورها مكروه عند الاختيار وذكر في موضع اخر انها ان لحست عصبها وصلى قبل ان يغسل ذلك العصب جاز ففعله للصلوة والاولى ان يغسل وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة لا تنافي كجواز المكروه تستحب ان التمه وفعل المستحب اولى من تركه وذكر في الذخيرة اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستجمر اي استنجد بالتراب او انقاه اي موضع الاستنجاء ولم يغسله بالماء قال الفقيه ابو الليث في فتاويه يجزئ يعني من غير كراهة وان كان الغسل افضل قال صاحب الذخيرة وبه اي بما قول ابو الليث تأخذ في هذا اشارة الى ان البعض يخالف في ذلك ولا اعلم فيه مخالفا وقد تقدم ان المقصود الانقاء عندنا دون العدد وتقدم ما يقوم مقام الحجر ايضا وهذا اذا كانت تلك النجاسة ما خرج من الحدث المعتاد ولم تصبه من الخارج اما لو كانت غير المعتاد كالدم ونحوه او اصابته من خارج كما لو تلوث به بعد الخروج والانفضاض فلا يجزئ فيه الحجر ولا بد من غسله اجماعا لان الاكتفاء بالا حجة لم يرد التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق ما ليس بمبكر ولذلك الرجل اذا استنجد بالماء وخرج منه بعد ذلك ربح قبل ان يبس موضع الاستنجاء هل يتنجس من البيت الموضع الذي تحربه الريح ام لا يتنجس اختلف فيه المشايخ بناء على ان عين الريح نجسة ام طاهرة ولكنها تنجس بالمرور على النجاسة فلذا تنفق الوضوء والاصح انها طاهرة وتنجس بالمرور اذا لو كانت نجسة العين لنقص الجنباء اذا لافرق في التجنس بين خروجه من السفلى او من فوق كالتقي ولهذا كان الاصح انه اي الموضع الذي تحربه الريح لا يتنجس واختار شمس اللامة الحلواني انه يتنجس وكذا لو مرت الريح على نجاسة واضأ



من خرج منه الريح

ثوبا منبلولا لا يتنجس منه والاصح ان لا يتنجس وذكر ابن الهيثم في شرح
 الهداية حرمت الرج بالعدوان واصاب الثوب ان وجدت راحة التجس
 وما يصيب الثوب من بخارات النجاسة كما هو الاحتساب على ما في قريبا
 ان شاء الله تعالى وذكر في موضع اخر ان عليه ان يعيد الاستنجاء لكن
 لان عين الرج نجسة فنجست ذلك الموضع بل لانه لما خرج منه الرج
 بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه نجس كونه
 انفضل الى الداخل ثم خرج ولكن هذا ان تحقق فلا كلام فيه والاف
 فيكون حكما بغير دالهم لان ذلك ليس بغالب الوقوع فلا يجوز ولا يحكم
 ما لم يتحقق او يغلب على الظن انه قد خرج مع الرج ذلك وكذا الحال
 اذا كان قد ليس سراويله حال كونها مبتلة فخرج منه رج خبث التجس
 السرويل على الاصح وتنجس على غير الاصح كما في موضع الاستنجاء واختيار
 الخلو ان التجس كما تقدم واذا ارتفع بخارا كثيفا اى الخلاء و
 بخار المربط اى المكان الذي تربط فيه الدواب وتروث كالاصطبل
 فاستجد ذلك البخار اى جدد في الكوة التي في السقف او الجدار او السجدة
 في الباب ثم داب الجدد قطر على احد فاصاب ثوبا او بدنه فانه يتنجس لان
 ذلك الجدد اجتمع من اجزاء النجاسة الترابية وبين اجزاء المائنية
 عند التحلل والاختلاول وتبدل الحقيقة والاسم وذلك ان الاجزاء
 المائنية اصل في النجاسة والترابية تبع لها فيلها دليل انه لا يوجد
 من الترابية الصرفة ما هو نجس العين بخلاف المائنية الهرة كالبول
 وكذا لم يوجد لليبوسة تأثير في التجس في موضع ما وانما وجد تأثيرها
 في التطهير بخلاف الرطوبة والاجزاء الترابية بمنزلة الترابية بل اولى
 لشدة مخالفتها للطبع المائنية فلذا كان دخان النجاسة طاهرا واما
 الهوائية فقد اختلف فيها على مائة ومنشأ الخلاف مشاركتها للمائنية
 في الصفة المؤثرة للنجاسة وهي الرطوبة وان كان الاصح طهارة الما
 من من الدليل ولشدة لطافتها واصحح لها فليست اكل فانه بدعي و



وان ارتفع
 بخار الكثيف

وهذا كله على القول بالتجسس كما ذكره المصنف لكن المذكور في
 قاضي خان اذا حرقت العدة في بيت فاصاب ماء الطابق وثوب
 النك لا يفسد استحسانا ما لم يظهر اثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل
 اذا كان جارا وعلى كونه طابق او بيت بالوعة اذا كان على طابق
 ونقاصه وكذا الحمام اذا هرب فيه النجاسة فغرق خطايتها
 وكوتها وتقاطراتها والظاهر ان وجه الاحتساب فيه الضرورة له
 لمعذر التحرر او تقصر اذا انقضى والاجماع في ذلك ووجوه الاحتساب
 منحصرة في هذه الثلاثة وعلى هذا فلا يستقرت النجاسة فما يشتر
 نجسة بخلاف سائر اجزائها لانقاء الضرورة في القياس فيها بلا
 معارض وبه يعلم ان الذي يستقطر من دردى الحمر وهو مستقى
 بالعرق في ولاية الروم يتنجس اى كسائر اصناف الحمر كلب مشى على
 طين رطب فوضع رجل قدمه على ذلك الطين في موضع رجل الكلب
 يتنجس قدمه لتنجس ذلك الموضع بانقلاب رجل الكلب به وكذا الكتم
 اذا مشى الكلب على الثلج والحال ان الثلج رطب فوضع قدمه
 موضع مشيه يتنجس وهذا كله بناء على ان الكلب نجس العين وقد
 تقدم ان الاصح خلافه ذكره الشيخ كمال الدين بن الهيثم وان كان الثلج
 الذي مشى عليه الكلب جامدا ليس فيه رطوبة فهو طاهر لان اتصال
 التجس الخفاف لا يتنجس الكلب اذا اخذ عضوا انسان او ثوبه لا يتنجس
 ما لم يبق فيه البلل لان الظاهر لا يتنجس بالنك سواء كان ذلك الكلب
 في حال التلذذ او كان غائبا ذكره في الملتقط وقر في الصرفة
 هو المختار بخلاف ما ذكره في الفتاوى انه ان كان في حال الرطوبة يتنجس
 لسيالون لعابه اذ ذاك وفي حال الغضب لا يخافه لا يقال طاهر
 رجحان ما في الفتوى لان الغالب كما لم يتحقق لانا نقول ذلك عند غير
 الاطوار على الحقيقة وهذا الاطلاق غير عسير حتى لو تقصر الاطوار
 عليه حالة الغضب كان في ظلم او قصر فلم يأت مله في تلك الحالة يجب

كلب مشى على
 طين رطب

مسألة الكلب إذا أكل
بعض عنقود العنب

الحكم بالغالب احتياطاً الكلب إذا أكل بعض عنقود العنب بفعل ما
ما أصاب منه ثلث الترخيص بلغا به كما يفصل الأنا من ولوعة ثلثا
وكذا يفعل بعد بسبب العنقود وهذا عندنا وأما عند الثالثة فانه
يفعل من ولوع الكلب وما أصاب له سبعاً أحديهن بالتراب
لكن استحباباً عند مالك ووجوباً عند الشافعي وأحمد حديثاً
الصحيحين ظهوراً أنكم إذا ولع فيه الكلب أن يفعل سبع مرات
أحديهن بالتراب وهذا الغطاء مسلم ولنا ما رواه الدارقطني عن
عن الأعرج عن أبي هريرة عن علي بن أبيه السلام في الكلب بلغ في الأنا
يفعل ثلثاً أو خمساً أو سبعاً لكن قال تغريباً عبد الوفا عن علي بن وهب
متروك وغيره يرويه عن اسماعيل فاعلموه سبعاً ثم رآه بسند صحيح
عن عطاء موقفاً على أبي هريرة أنه كان إذا ولع الكلب في الأنا أحرقه
ثم غسله ثلثاً مرات وروى ابن عدي في الكامل بسند فيه الحسن
ابن علي الكرابيسي ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ولع الكلب
في الأنا أحدكم فليهرقه وليغسله ثلث مرات وقال لم يرفقه غيره
الكرابيسي والكرابيسي لم أحمله حديثاً متكرراً هذا وقد لم أرباه
يا حبسك في الحديث انتهى قلنا أن نقول الحكم بالصحة وضد ما أفتاه
هو في الظاهر أما في تفسير الأمر فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهراً
وثوب كون مذهبنا في هرة ذلك قرينة تفيد أن هذا ما أجاز
الراوى المضعف فيعارض حديث السبع ويقدر عليه لما
في حديث السبع من قرينة أنه إن كان في أول الأمر والتشديد
في أمر الكلب حتى أمر بقتلها فإن التشديد في سورها يسأله
كونه إذا ذلك وقد ثبت نسخ ذلك فإذا عارض قرينة معارضة
على أن في عمل أبي هريرة على خلاف حديث السبع وهو راوية كفاية
لما استحال أن يترك القطعي لرأيه ما لم يعلم استحالته اذنية خبر
الواحد انتهى بالنسبة إلى غير راوية أما بالنسبة إلى راوية الذي

سمعه من في الرسول صلعم فبذلك قطعنا فلهذا لا يترك إلا قطعنا
بالناسخ إذا يترك القطعي إلا القطعي فبطل تجوزهم ترك بناء على ثبوت
ناسخ في اجتهاد المحقق للخطأ فلهذا كون حديث السبع منسوخاً لمزوجة
وعلى هذا لو أكل من العنقود خنزيراً وغيره من السباع المحكوم نجاسة
سورها ولو عصر رجل العنب فادى رجله أخرج منها الدم وسال
ذلك الدم على العصير والحالات العصير ليسل وأنه لا يطهر من الدم
فيه لا يتنجس وهذا القول قول أبي خنيفة وأبي يوسف كما في المال الحار
ذكره في المحيط وفهم منه أنه لو لم يكن العصير سالماً إذا ذاك أو ظهر
أن الدم فيه يكون نجساً ولا يمكن تطهيره حتى لو صار خمر ثم تخلل
فالمختل لا يطهر قال في الخلاصة إن وقعت الفاقة في دن خر فصار
خلو نظهر إذا دى بالفاقة قبل التخلل وإن تفسخت الفاقة لا يباح و
لو وقعت الفاقة في العصير ثم تخر ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت
في الخمر المختار وكذا لو ولع الكلب في العصير ثم تخر ثم تخلل في الخلاصة
لعلاء العالم أنه لا يطهر انتهى فالحاصل أن العصير إذا تنجس ثم صار خمر
ثم تخلل لا يطهر وإن نوصاً قبل بالماء المشكوك أو بالماء المكروه ثم وجب ماء
خالصاً عن الشك والكراهة في ليس عليه غسل ما أصابه ذلك الماء المشكوك
والمكروه لأن المشكوك والمكروه طاهران إلا أنه يستحب أن يذهب الكراهة
كما تقدم فيما إذا حسنت الهرة عصواناً أنه يستحب أن يغسله بالزرق
من الدم السائل باللحم فهو نجس وما بقى من اللحم والعروق من الدم من
العصير السائل فليس بنجس والأصل أن النجس من الدم ما كان مسفوحاً
لقوله تعالى أو دم مسفوحاً فاليس بمسفوح لا يكون حراماً فلا يكون
نجساً لأن الأصل في الأشياء الحلال والطهارة إلا ما حكم الشرع بجرمته
أو نجاسته هكذا ذكرنا في أشكال وهوات الآية المذكورة مكية
لأن سورة الأنعام مكية باجماع الأئمة أيات وهو قوله تعالى قل تعالوا
أتل ما حرمتكم إلى قوله تعالى وهذا صراط مستقيم الآية وسورة البقرة

أن العصير إذا تنجس

ما الزرق من الدم إن كان

والمائدة مدينتان باجماع وذكر حمة الدم فيها مطلق عن قد مسفوح
 فلم يكون التقييد منسوخا بالاطلاق مع ان المطلق ينسخ المقيّد والعلم
 ينسخ المحذورنا وفي القينة عن ابي بكر العياشي الدماء كلها نجسة مسفوحة
 او غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقال عبد الله الفلاس الدم الذي
 ليس بمسفوح طاهر وقال ايضا الدم الباق في العروق والدم طاهر وعن
 يوسف يعق في الاكل دون الثياب وفيها ايضا صلى ومعه عنق شاة غير
 مغسول جاز لان الدم المسفوح ما سال منه وما بقي لا بأس به لما روي ان
 عائشة كان يروي في بدمتها صفرة لم العنق وغيره وفيها ايضا لو اصابه دم
 نجس لان الطاهر ما سبق في العروق او ملطخ بالدم فاما السائل فلا انتهى فا
 لما حصل ان يكون غير مسفوح نجسا اختلافا بين المشايخ والذي مشي عليه
 قاضي خان وكثراته طاهر وليس فيه رواية صريحة عن الاثمة الثلاثة بل
 قد يؤخذ ذلك من عدم نقض الوضوء بالدم غير السائل وان ما ليس بجذ
 فليس نجس وامر الاحتياط بعد ذلك غير خفي والله اعلم وذكر في المحيط
 صاحبه قال ورايت في بعض الكتب الطحال او القلب اذا شق وخرج منه
 دمه ليس ببسلك فليس ينجس اي ليس ينجس بدمه او نجس ما اصله
 في الخارصة الدم الذي يخرج من الكبدان لم يكن من غيره متمكنا فيه فهو
 طاهر وكذا اللحم لم يزل اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس نجس وكذا
 مطلق اللحم انتهى وقال في الملتقط ولو صلى وهو اى والحال انه حامل في
 شهيد وعليه اى على الشهيد ماؤه يجوز صلوة وذلك لان دم الشهيد
 طاهر حكما مادام متصلا به ولذا لم يجب غسله عنه اما اذا انفصل عنه
 فهو نجس كسائر الدماء لان طهارته حال الاتصاف عرفت نصا على خلاف
 القياس ضرورة الامر بترك الغسل بقوله عليه الصلوة والسلام زملوهم
 بكمومهم ودمائهم الحديث فاذا انفصل عاد الى القياس على سائر الدماء
 لزوال تلك الضرورة وقال صاحب الملتقط في موضع آخر ان صلوات وهي
 حامله صبي وثوب الصبي نجس جازت صلواته او فقدت ان هذا فيما

ما طيب والطيب

كان الصبي ليستمسك بنفسه لانه هو الحامل للنجاسة لانه بخلاف
 ما اذا لم يكن ليستمسك بنفسه حيث لا يجوز صلواته اذا حملته قدر ركن
 لانها هي الحاملة للنجاسة فان غير المستمسك بمنزلة الجراد فكانها حملت
 امعة بعضها نجس اذا اصاب مصارين شاة ميتة بان ازال عنها
 النتن والغشا بفلاح فضلى بها اى معها جازت صلواته لانه اصلت
 كالجلد المدبوع قال قاضي خان وكذا لو اصاب المشاة ودبغها وجعل فيها
 اللبن والسم وكذا الكرش انتهى ولو صلى ومعه فارة مسلم يعق الشاة
 جازت صلواته اذا كان فاجحة حيوان مذبح لظواهرها اما اذا كانت من
 ميتة فان كانت يابسة فكذلك لانها نجس مدبوعة لزوال الرطوبة ونفسا
 وان كانت رطبة لا يجوز الصلوة معها لانها نجسة قال قاضي خان والمسك
 حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال بان المسك دم
 وان كانت دما فقد تغيرت فقصر طهر انتهى قال الشيخ كالدين بن
 الهام وذا كبرت بعض الاخوان من المغاربة في الزيادة فقلت يقال ان
 عرق حيوان محرم الاكل فقال ما يحيله الطبع الى صلاح كالطبيعية يخرج
 عن النجاسة انتهى امرأة صلبت ومعه صبي ميت فان كان لم يمسسه عند
 ولادته اعلم بصوت والمراد انه لم تعلم حيواته عند الولادة فصلا ترافا
 سواء غسل او لم يغسل لانه نجس على كل حال ولذا لا يصل عليه وذلك لكونه
 نفسا من وجهه وجزا من وجهه فعلم بالنسبة الاولى في حق الغسل والثانية في
 الحكم بنجاسته وعدم جواز الصلوة معه وعليه اخذ بالاحتياط في موضعين
 وكذلك تكون صلواتها فاسدة ايضا ان استهل بان علمت حياته صبورا وحر
 ولكن لم يغسل لانه نجس فان الصحيح ان الانسان نجس بالموت كسائر
 الحيوان الا ان المسلم اذا غسل بحكم بطهارته كرامة له بخلاف سائر المي
 واما ان كان الصبي قد استهل غسله فصلواته تامة للحكم بطهارته ذكره
 في العيون وغيره وهذا في المسلم كما ذكرنا اما ان حمل المصل كافر استأفلا
 صلواته سواء كان قبل الغسل او بعده لانه لا يطهر بالغسل كسائر الميتة وذكر

امرأة صلبت ومعه صبي ميت

في نوادر الوفا قال يعقوب يعني ابا يوسف لوصلي في جلد آخر من
مدن بوم جازوقد ساء بناء على انه يطهر بالديابغ عنه في غير ظاهر الرواية
وقد تقدم وقال ابو حنيفة بن محمد لا يجوز صلوة فيه ولا يطهر بالديابغ
وقد مر ان هذا هو ظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا ولو صلى معه بيضة
قد صار معها بالحاء المهملة اي صفارها دما يجوز صلوة لان نجاسة
مادامت في معدنها لا يعطى لها حكم النجاسة ولو صلى معه قارورة فيها
بول لا يجوز صلوة لان نجاسة في غير معدنها فتعتبر رجل صلى في ثوب
مخشوف لما اخرج حشوه وحده في ثوب ميتة يابسة فالحكم المثلان كما
في ذلك الثوب ثقب وخرقه بعد صلوة ثلثة ايام ولياها عند
ابي حنيفة واما عندهما فانه لا يعيد شيئا ما لم يتحقق متى ماتت في ثوب
كاف البير والاى وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان وكثر في
موضع الخليلين بينهما وبينه منفذ يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب
من الصلوات اتفاقا لظهور ان فيه من قبل ان يجاط الموضع الذي
فيه ولم يجد ما يريل فيه النجاسة او ما يقللها من ما يع من بل طاهر
صلى معها لان التكليف بقدر الوسخ ولم يعد وهذا الخلاف ما اذا لم
يجد ما يتوضا به ولا ما يتيمم به حيث لا يصلي عند ابي حنيفة وعندهما
يصلي تشبها ثم يعيد اذا وجد ما يطهر به لان الصلوة لم تشرع مع
النجاسة المحكية اصلا لعلها زيادة على النجاسة الحقيقية ودليل الفرق
غير ظاهر يعني بهذه المسئلة المذكورة ان الرجل اذا كان على حدة نجاسه
وهو مستأقديده باعتبار الغالب والافلا فرق بين المسافر وغيره وليس
معه ماء او ما يع من بل او كان معه ماء وهو يجاق العطش جالا او نارا
على نفسه او من تلزمه مؤنته فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة ويجوز
له ان يصلي بها وان كانت النجاسة في الحال المذكورة بالثوب وليس له
ما يستعوره غير فانه ينظر ان كان اقل من ربع الثوب طاهرا فهو
الحيار عند ابي حنيفة والى يوسف ان شاء صلى به وان شاء صلى غريانا

لانه متردد بين محظورين كشف العورة والصلوة مع النجاسة
فيختار احدهما وان كان ربه طاهرا وثلثة ارباعه نجسا لم يجز
الصلوة غريانا لان الربيع يقع مقام الكل كالحلق الرأس المحرم
بل يصلي به بلا خلاف وعند محمد وفي الثلثة يصلي به
الوجوهين ولا يجوز له ان يصلي غريانا ولو كان جميع الثوب
نجسا لان في الصلوة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب
وفي الصلوة غريانا ترك فرضين وهي ترك ستر العورة والقيام
والركوع والسجود على تقدير ان يفعل ما هو الافضل من الصلوة
قاعدا بايماء ولها ان النجاسة وكشف العورة قد استويا في حكم
المنع حالة الاختيار واستويا في المقدار اذ قليل كل منهما عفو
دون كثيره فيستويان في حكم الصلوة وترك القيام ونحوه ترك
الى خلف وهو العقود والاياء والعقود الى خلف كلا فلو
وان كان في الخلف نوع قصور لكن مع التخلص من حمل النجاسة
كما ان في الجانب الآخر قصور الحمل مع اخراج فضيلة الاصاله
فاستويا لكن الصلوة فيه افضل عندهما ايضا لان فرض الست
عام لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها وقالة الاسرار من
طرف محمد ان خطاب التطهير ساقط لعدم الماء فضا هذا الثوب
طاهر ولان ربه لو كان طاهرا لا يجوز الصلوة الا فيه فكذا هنا
لان نجاسة ثلثة ارباعه في فساد الصلوة كنجاسة كله حالة الاختيار
قلت خطاب الست للصلوة ساقط للنجاسة فضا العراء كالستر وان
كان الربيع طاهرا توجه الخطاب بقدره وسقط بقدر النجس في نجسا
الوجوب احتياطا قال وقول محمد احسن قال الشيخ كالدين ابن
الهام وفيه نظرا في قوله ان قول محمد احسن اذ عورض بسقوط
خطاب الست وتقدير ان المعلوم انما هو توجه خطاب الست
للصلوة بالطاهر حالة القدرة على المطهر فاذا لم تكن فالعلوم

استقاء خطاب السر للصلاة بالطاهر ولا يقصر على اثبات تعلقه بال
 الخسوس الا ينفل خطاب مخصوص فيه فيبقى على النفي الاصل لان نفي
 المدرك الشرعي يكون لنفي الحكم الشرعي وانما اذا كان البيع طاهرا فلا
 كالكل في كثير من الاحكام فامكن الحكم بتعلق الخطاب بالستر به
 انتهى وهذا انما يتم ان لو كان الدليل الموجب للستر في الصلاة دليلا
 مقتدرا بالستر الطاهر وليس كذلك بل الذي استدوا به على وجوب
 الستر وهو قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد مطلق عن قيد
 الطهارة وانما وجبت طهارة الساتر بنص آخر وهو قوله تعالى وثيابك
 فطهر وعدم القدرة على العمل بنص واجب حكما لا يستلزم سقوط
 حكم بنص آخر مطلق فالتكليف على حسب مقدرة والسقوط على
 قدره لغير الله لا ان يقال في لفظ الزينة اشارة الى قيد الطهارة
 فان غير الطهارة ليس بمن بل هو شين فيثبت ان الدليل الموجب
 للستر في الصلاة مقتد بالستر الطاهر بطريق الاشارة وان
 عرياننا لعدم الثبوت او نجاسته فانه يصلي قاعدا يوعى بالركوع
 والسجود ايماء برأسه ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كما في الموضع
 العاجز عن الركوع والسجود لما روى عن ابن عباس وابن عمر انهما قال
 العاري يصلي قاعدا بالماء وعن عطاء وعكرمة وقتادة مثله وعند
 ابنس ان اصحاب رسول الله صلعم ركبوا السفينة فانكسرت بهم
 فخرجوا من البحر عراة فضلوا عقودا بايماء قال كسب بن الجوزي رواء
 الخلال في المجتبى يصلي العراة وحدا امتبا عدين فان صلوا بجماعة
 يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العاري كذلك فكيف يقعد قال بعضهم
 يقعد كما يقعد في الصلاة قياسا على فقود المريض اذا امكنه وقال
 في الذخيرة يقعد ويمد جلبيه الى القبلة ويضع يديه على عورته ^{للمحافظة}
 اي على ما يرى من ذلك وهذه الكيفية اولى لزيادة السر فيها على
 القعود في الصلاة وهي المذكورة في شرح الهداية وغيرها سواء صلى نازلا

وان صلى عريانا

او في ليلة مظلمة او في البيت الخالي او في الصحراء وحده هو الصحيح
 خلافا لمن قال القعود والاياء انما هو في النهار وانما في الظلمة فيصلي
 بركوع وسجود وذلك انه لا اعتبار بستره الظلمة وان صلى العاري
 قائما اجزاء سواء ركع وسجد او اوامها وكذا الركوع وسجد القاعد
 يجوز لان كل فعل من تيم وخلا من وجه فيختير والاول وهو الايماء
 قاعدا افضل لان الستر واجب لحق الصلاة وحقق الناس والركوع والسجود
 لم يجبا الا للصلاة فكان الاول اقوى ولان ترك الاركان الى خلف وهو
 الايماء وترك الستر لا الى خلف فكان مالا خلفا ولا بالترك مما ليس له
 خلف عند التعارض ولو فرض على شي نجس وصلى لا يجوز لان طهر
 المكان شرط فاذا فات لا يجوز الصلاة لفقد الشرط والمراد ان كان
 النجس قدرا مانعا ولو صلى على شئ مبطن في باطنه قدرا في باطنه
 نجاسة مانعة ينظر ان كان ذلك المبطن مخطئا مضر بالاجزاء من
 صلوة اذا كانت النجاسة تحت موضع قيامه لان البطانة ج مع
 الطهارة في حكم ثوب واحد فكان كالو كانت النجاسة في الطهارة وهو
 قائم عليها وان لم يكن ذلك المبطن مخطئا جاز صلوة لان حكم ثوب
 بسط الطاهر منهما على النجس فكان بمنزلة ما لو بسط الثوب الطاهر
 على ارض نجسة وجب ليشترط ان تكون الطهارة مجتبت لا يظهر منها لون
 النجاسة ولا ريحها كما في البسط على الارض النجسة قيل هذا قول محمد
 وعن ابي يوسف انه لا يجوز وقيل جواب محمد اذا لم يكن مضر باوجوب
 ابي يوسف لم يضرب فلا خلاف في ج كذا ذكرنا ولو سجد على شئ نجس
 نجاسة مانعة تقصد صلوة سواء اعاد سجوده على شئ طاهر او
 لم يعده عند ابي حنيفة ومحمد لانه ادنى ركنا مع النجاسة فندت
 الصلاة فسادا لما قالوا اذا مع كشف العورة او نجاسة الثوب والبدن
 حيث يقعد اجماعا وقال ابو يوسف ان اعاد سجود حين علم انه
 سجد على النجس على شئ طاهر لا تقصد صلوة لان سجوده على النجاسة كعد

وان صلى عريانا

فاذا سجد على الطاهر صار كانه انما سجد الآن وهذا بناء على السجود
 على الخس بقصد السجدة لا التصلوة عنده وعندها اتفقد التصلوة لفساد
 جزئها وكونها لا تجزئ وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وضع
 جبهته وانفذه نجسا فقد روي عن ابي حنيفة انه قال يسجد على انفه
 لان الاقتصار على الانف من غير عذر بالجبهة في السجود جائز عند المجوزين
 صلوة لان موضع الانف اقل من القدم خلافا لما قاله عندنا الاقتصار
 على الانف في السجود بلا عذر في الجبهة لا يجوز وفي رواية عن ابي حنيفة
 ايضا لا يجوز لان السجود لم يقع الا على النجاسة فلا يجوز وان كان اقل
 من قدر القدم وهذه الرواية صحيحة لان عفو قدر القدم انما يعتبر فيما اذا
 تأدى السجود لجزء آخر غير المتصل بالنجاسة اما اذا لم تأد فلما لم يأت السجود
 على النجاسة فلا سجود وان كان غير مفند فالحاصل ان موضع الانف لما كان
 اقل من قدر القدم ونجاسته لا تقصد التصلوة اذا اتصل بالانف به الا ان
 الاقتصار على الانف انما يجوز عنده اذا كان سجودا ووقع العضو الممسوح
 به على النجاسة لا يكون سجدا وانما يكون سجودا لو وقع على الطاهر بعض
 على الخس كالوكان في موضع الجبهة اقل من قدر القدم حيث يجوز
 بالاتفاق او كان موضعها نجسا وموضع الانف طاهرا يجوز
 خلافا لما وان كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع اى باقى المواضع
 طاهرا جاز فعله وصلوة بلا خلاف لان الاقتصار على الجبهة في السجود
 جائز بالاتفاق فكانه اقتصر عليها ولم يسجد على الانف وموضع الانف
 اقل من قدر القدم فلم يضر انقباضه وذكرتمس الائمة السرخسي انه
 ان كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلوة لان
 وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا
 فلا يشترط طهارة موضعها وكان وضعها على النجاسة كعدمه وهو
 غير مفند وقاله الميوني هذه رواية جواز التصلوة مع نجاسة
 موضع الكفين والركبتين رواية شاذة قال الشيخ كالدين بن الهمام

وليعلم

وليعلم ان عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين او اليدين لم يثبت
 لفقيه ابو الليث وعليه بنى وجود وضع الركبتين في السجود قالوا في
 التجنيس اذا لم يضع ركبتيه عند السجود لا يجزئ لان امرنا بالسجود
 على سبعة اعضاء هذا اختيار الفقيه لاجل الليث وفوق ما اخبرنا
 على انه يجوز لانه لو كان موضع الركبتين نجسا جاز قال يعقوب صاحب
 التجنيس والفقيه ابو الليث ينكر هذه الرواية انه اذا كان موضع الركبتين
 نجسا يجوز انما نقل الشيخ كال الدين بن الهمام قال المصنف والصحيح
 ان يقال ان كان يعني الخس في موضع ركبتيه لا يجوز صلوة وسكت
 عن ما اذا كان في موضع يديه وفي فتاوى قاضي خان واذا كانت النجاسة
 تحت كل قدم اقل من قدر القدم فارتفعت وتنزع الصلوة وكذلك لو كانت
 النجاسة في موضع السجود اذ في موضع الركبتين اى في موضع اليدين
 ولا يجعل كانه لم يضع العصا انتهى فعلم انه لا فرق بين الركبتين واليدين
 وبين موضع السجود والقدمين في ان النجاسة المانعة في مواضعها
 مفندة للصلوة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة
 حملها وان كان موضع ذلك العضو ليس بفرض وان كان موضع احد
 قدميه نجسا لا يجوز صلوة اذا كان قد وضعها اما اذا لم يضعها فانه
 لا يجوز صلوة لان الفرض وضع احدى القدمين في السجود اقل لقيام
 حتى لو رفع احدها جازت صلوة ولكن مع الكراهة وان كان تحت
 كل قدم اقل من قدر القدم فلو جمع يصير اكثر من قدر القدم يمنع و
 قد تقدم نقل قاضي خان وهو ظاهر كما يمنع الخس اذا كان في ثوب
 ذي طاقين في كل طاق اقل من قدر القدم ولو جمع زاد على القدم هذا
 اذا كان الثوب ملبوسا او محمولا اما لو كان مفروشا تحت قدميه
 فان كان مضربا وكذلك والا فلا لان الطاق الاسفلح غير معتبر
 للحائل فيبقى ساق الطاق الاعلى وهو اقل من قدر القدم وان افترق الصلوة
 في مكان طاهر ثم نقل قدميه فجعلها على ثوب نجس وقام اى مكث عليه

ان لم يحكمت مقدار ما يؤدي ركننا اي مقدار اداء ركن جازت صلوة
 اتفاقا ولم تقصد لان الركن ليس على التحصيل الكثير معفو كما لمكث
 الكثير مع الخمس اليسير والاى وان لم يحكمت بل مكث مقدار ما
 يؤدي ركننا لان النقص اثبات فلا اى فلا يجوز صلوة وهذا عند
 يوسف وقال محمد بن جبرون ما لم يؤدي ركننا على ذلك الحال لانه لم يؤديه
 من الصلوة مع المانع فلا تقصد ولا يبيح يوسف ان المعفو هو مقدار
 القليل من الزمان والذي يمكن فيه اداء الركن كثيرا فلا يعفى سواء
 ادى الركن او لم يؤديه وكذا ان دفع نعليه وعليه ما قدر مانع ان ادى
 معها ركننا فصدت صلوة اتفاقا وان لم يؤدي معها ركننا فان لم
 يحكمت مقدار ما يؤدي ركننا لا تقصد صلوة اتفاقا وان مكث قدر ما
 يؤدي ركن تقصد عند ابي يوسف وان لم يؤديه خلافا لمحمد والحنابلة
 قول ابي يوسف في الجميع لانه احوط وقال في فتاوى اهل سمرقند لو كان
 المصلي بحيث اذا سجد تقع ثيابه على شئ نجس اى من غير ان يكون
 النجس في موضع شئ من اعضاء سجوده جازت صلوة اذا كانت
 تلك النجاسة يابسة بحيث لم تلتوث ثيابه منها بقدر مانع لان
 ما عدا مكانه لا تشتط طهارته ومكانه ما يفتقر اليه في اداء صلوة
 ليس غير وفيه خلاف الشافعي فان عنده لا يجوز صلوة في الحالة
 المذكورة لان ثيابه مما يتحرك كل ما يتصل بالمصلي ولا يثبت حكمه بل
 دليل وفي اختلاف زفرى قال في الكتاب المسمى باختلافه في
 يعقوب اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الاجرة وهو على
 ظاهرهما قائم يصلي لم تقصد صلوة لان النجاسة غير مغطاة بمكان
 قيامه وكذا الحجر ومثله اعضاى مثل الحكم المذكور وهو علم
 اذا حلت النجاسة بخشبة فقلها وصلى على وجهه الطاهر فانه ان كان
 غلظ الخشبة بحيث يقبل القطع اى يمكن ان ينشئ نصفين فيها
 بين الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الذي يجوز الصلوة عليه

ملاحظة داخلت النجاسة

والا فلا لانها بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة التوبة الوجه
 الثاني والا اصابته الارض نجاسة سواء كانت رطبة او يابسة
 ففرشها بطين او حصي وضلى عليه جاز صلوة لانه حاله صلب
 كاللوح ونحوه وليس هذا كالثوب اذا فرش على النجاسة فان حكم
 فرش الثوب على النجاسة انه ان كانت رطبة لا يجوز الصلوة عليه
 وان كانت يابسة تحكمه حكم التراب ولو فرشها بالتراب
 ولم يطين فوقها فانه ان كان التراب قليلا اى دقيقا بحيث
 لو اشتمه يجد المصلي عليه رائحة النجاسة لا يجوز الصلوة والاى
 وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا حجه كيف بحيث لا يجد المصلي عليه
 رائحة النجاسة يجوز صلوة عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة
 اليابسة فان كان دقيقا يشق ما تحته او توجد منه رائحة
 النجاسة على تقدير ان لها رائحة لا يجوز الصلوة عليه وان كان غليظا
 بحيث لا يكون كذلك جازت بل ان كانت غلظة بحيث يمكن ان
 يجعل من عرضه ثوبان كالتراى فهو بمنزلة اللبنة الغليظة ولو كان
 على اللبنة بكسر اللام وسكون الواوحة نجاسة فقلها المصلي الوجه
 الذي فيه النجاسة الى اسفل وصلى على الوجه الثاني الذي عليه
 نجاسة يجوز صلوة هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جرمه نصفين
 لانه بمنزلة اللبنة وقال ابو يوسف لا يجوز صلوة وان كان الكبر
 او الثوب غليظين وبه اخذ بعض المتأخرين ومنهم من يمسح بالتمر
 المحلواى فانه قال لا يجوز الا ان يثنيه فيجعل الطرف الطاهر
 فوق الطرف النجس ليصير بمنزلة الثوبين وهذا المذكور في اليد
 وكذا في الثوب كله مذهب محمد وهو مذكور في المحيط وهذا يفيد
 ان الخلاف بين ابي يوسف ومحمد ثابت في التوبتين طائفتين
 وان كان مضر با فان الثوب واللبنة الغليظين بمنزلة ثوب ردى
 طائفتين متصلتين فالخلاف هنا ايضا قول ابي يوسف كما في

المصير ولو بسط المصلي في السجادة على شيء نجس رطب أو
 جلس على أرض نجسة رطبة أو لف الثوب اليابس الطاهر في ثوب
 نجس رطب فارت الرطوبة النجسة في ثوبه في صورتين الأخيرتين
 أو ارت في مصارمة الصورة الأولى فيظن كان تأثير الرطوبة كمالا
 لو عصر الثوب أو المصلي يتقاطر منه شيء يتنجس الثوب والمصلي
 والله وإن لم يكن التأثير بذلك الحال فلا يتنجس وقد قد متناه فضل
 الاستدراك في مثله أن هذا إذا كانت الرطوبة من الماء النجس لا عين
 النجاسة كالبول مثلا وأيضا يشترط أن لا يوجد أثر النجاسة من لون
 أو ريح على ما حققناه ثمه وقال شمس الأئمة عبد العزيز بن أحمد
 الحلواني بالتون والهمزة النسبية إلى الخلاوة كذا في القاموس لو
 كان تأثير الرطوبة بحال الوضوء لا ينشأ عنه عليه تبطل يده يصير
 الثوب والمصلي نجسا والله وهذا الذي قاله شمس الأئمة في قوله
 في المعنى من القول الأول لأنه إذا كان بحيث لو عصر يقطر ببل اليد
 عند الوضع عليه والله فلا **فروع شتى** من تعلق النجاسة لم يذكرها
 المصنف في التنجيس غسل ثوبا ثم قطر منه شيء في أن عصره في ثوبه
 حتى صار بحال لو عصره لا يسيل منه شيء فاليد طاهرة والبول طاهر
 وإن كان بحال ليسيل فنجسة قال الشيخ كالدين بن الهمام في
 هذا أن يلمة اليد طاهرة مع أنها بعض الثالث انتهى ولا فرق بين
 تطهير الثوب النجس وبين تطهير العضو النجس في عدم أثر الطاهر
 الصبي أو الجريان حتى لو غسل كل منهما في ثوبه نجسا طاهرت
 أو ثلث في اجانته يطهر وقال أبو يوسف بذلك في الثوب بخاصة
 أما العضو النجس فإنه إذا غمس في ثوبه نجسا لم يتنجس بالجمع والله
 ما لم يغسل في ماء جار أو يصيب عليه لآل القياس يابى حصول
 الطهارة له في الغسل في الأواني لكن سقطت الشيا من الضرورة وتوفي
 العصور لعدمها قال الشيخ كالدين بن الهمام وهذا يقتضي أنه لو كان

المختار

المتنجس من الثوب قد ردهم فقرص لا يخرج أبو يوسف في القبا
 انتهى وفيه نظر لأن الضرورة مسألة لا إقامة الواجب بل والاستدراك
 غسل نجاسة الدم مثلا بالبول حتى زال أثر الدم هل يحكم ببولها
 اختلف فيه ومن ذهب إليه التمسك حتى لو غسلها ببول ما يؤكل
 لحمه لا يمنع ما لم يتنجس وقال السرخسي الأصح أن التطهير بالبول
 لا يكون قال الشيخ كال الدين بن الهمام وهو أحسن لما علم أن سقوط
 التنجيس حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول
 مطهرا لقضائهم بين الوصفين فيتنجس بنجاسة الدم فما إذا ردت ثوبه
 بهذا لا يشترط أن يصير جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة
 الدم وإن لم يبق قال وفي الكفاية يعني الهداية إشارة إلى اختراجه
 حيث قال وبكل ما يبع طاهر حيث أخرج المايح النجس انتهى يتنجس
 طرف من الثوب فتسبه فغسل طرفا منه بتمر أو ببل أو بخرطه لآن يغسل
 بعضه مع أن الأصل طهارة الثوب وفيه الشك في قيام النجاسة لاحتمال
 كون المغسول محلها فلا يقضي بالنجاسة بالشك كذا أورده السيحا في
 شرح الجامع الكبير قال وسمعت الشيخ الإمام تاج الدين أحمد بن عبد
 العزيز بقوله ويقبضه على مسئلة في السير الكبير هي إذا فتحنا حصنا
 وفيهم حتى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو فكل البعض أو
 أخرج حل قتل الباقي للشك في قتل المحرمة كذا هنا وفي الخلاصة بعد ذكر
 الثوب فلو صلى مع صلوات ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر يجب إعادة
 ماصلي انتهى وفي التطهيرية الثوب فيه نجاسة لا يدرى مكانه يغسل
 كله قال الشيخ كال الدين وهو الاحتياط وذلك التعليل مشكك عند
 فإن غسل طرف يوجب الشك في طهارة الثوب بعد اليقين بنجاسته
 قبل وحاصله أنه شك في الأزالة بعد التيقن قيام النجاسة والشك
 لا يرفع المتيقن قبله قال وأحق أن ثبوت الشك في كون الطرف مغسولا
 والرجل المحرجه هو مكان النجاسة والمغسول الذي يوجب البتة

التنجيس
 من الثوب

في طهر الباقي وابطاح الباقيين ومن ضرورة مستوكا
 فيه ارتفاع اليقين عن تجسسه ومعصوميته وصار مستوكا في
 نجاسته حازت الصلوة معه قال الا ان هذا ان صح لم يبق الحكم
 المحقق عليها اعني قولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فانه لا تصور
 ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك فيه لا يرفع
 ذلك اليقين انتهى واجواب انه قد تصور فيما ثبت حكم المحل معلوم
 ثم شك في زواله عنه باحتمال وجود دليل الزوال وعلمه على سواء
 كما اذا شك في الحدث بعد ثبوت الطهارة او عكس ونحو هذا من
 الاحكام كالطلاق والعقاق بخلاف مثل مسألة التوب والذخ فانه
 النجاسة وحرمة القتل لم تثبت يقينا المحل معلوم بل ثبتت المحل
 مجهول مع ان صدها وهي الطهارة وحيل القتل كان ثابتا بيقين محل
 معلوم الا انه امتنع العمل به لثبوت ذلك المجهول فيه يقينا فانه
 فان اليقين ووقع الشك في بقاء ذلك المجهول وعدمه لا يتم العمل
 عما كان ثابتا يقينا لان اليقين لا يزول بالشك والاصل فيه ان الشك
 قسما شك طار على اليقين اي حاصل بامر خارج عنه وشك
 باليقين اي بمعارضة دليل مع دليل آخر فالاول لا يزول اليقين و
 الثاني يخرج به عن كون يقينا ببيان ذلك ان الشك انما يثبت عند
 عدم الدليل او عن تقابل الدليلين متساويين متخدين زمانا و
 محالا حتى لو اختلف زمانهما يكون الاخير ناسخا للاول اذا
 كان دليل الوجود دون البقاء وان اختلف محلها فلا تقابل
 وان جهل حصل الشك لعدم الدليل على الزوال عن المحل الآخر
 والبقاء فيه فاذا ثبت حكم يقينا المحل معلوم فالشك في ثبوت
 صده ذلك الحكم لذلك المحل انما يتأتى من عدم دليل او من تقابل
 دليلين متساويين يقتضي احدهما بقاء الحكم الاول والاخر عدمه
 وحيثما قطن وبقى الحكم الاول ببليته فهذا معنى قولهم اليقين

لا يرتفع

لا يرتفع بالشك وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن
 ان يتأتى الشك ح من دليل معارض الدليل الاول مساو له بل يكون
 لنفسه ان كان الاول دليلا لوجود دون البقاء والا فهو من قسم
 الثاني من قسمي الشك اما اذا ثبت حكم يقينا المحل مجهول فيثبت
 ان يتأتى الشك ح من دليل معارض لدليله مساو له يثبت
 صده ذلك الحكم لان المحل لما لم يكن معلوما لم يتعين كون
 الدليل الاخر ناسخا بل احتمل ان يثبت صده الحكم في المحل
 الاول فيكون ناسخا وان يثبت في محل آخر فلا يكون ناسخا
 احتمالا على السؤال لجعل الشك ضرورة في بقاء الحكم في المحل
 المجهول وعدمه وهو ايضا من القسم الثاني من قسمي الشك
 وهو ناشئ من اليقين الاول مع معارضة وليس بشك في
 علمه ورد عليه كما في قسم الاول وهو يقتضي الرجوع اليقين
 اخر غير اليقين المعارض فليتأمل وامع النظر فان الامم
 الرباني محمد بن الحسن رحمه الله عليه لم يضع تلك المسئلة في
 السير الكبير عن غير تحقيق خصوصاً وهي في امر القتل هو عظيم
 الخطر يداه بالثبوت وانك سبحانه هو الموفق ولو بالثبوت
 على كحطة حال الدوس فذهب بعض الحنطة فالبا طاهر وكذا
 اذا هب ايضا لما ذكر في المسئلة المتقدمة بئر بالوعة جعلت بئر
 ماء ان حفرت قدر ما وصل اليه النجاسة طهر ماؤها لا جوارها
 فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبغي ان يقيده
 بما اذا زادوا في عمقها في الصورة الاولى وبما اذا لم يطرأ اثر النجاسة
 في الماء في كلتا الصورتين والبعد بين بئر بالوعة وبئر الماء
 ينبغي ان يكون خمسة اذرع في رواية سليمان وسبعة في رواية
 ابن حفص وقال الحلواني المعتبر الطعم والكون والريح فالتغير
 جان ولا لاولو كان عشرة اذرع وهو المختار وتوضا وشي على

البعد بين
 بئر بالوعة وبئر الماء

الخواص مشروعة بعد مشى من برجله قدر الحجام بحاسة جلده
 ما لم يعلم انه وضع رجله على موضعه للزقوة ومثله المشى
 في ماء الحمام لا يتنجس ما لم يعلم انه غلبت نجاسة جلد الحية يمنع
 الصلوة اذا زاد على الدهم وان ذكيت لانه لا يحتمل الدباغة لتقاء
 الذكاة مقام الدباغة والاصح ان قيصها طاهرا اذا وجد الشعر
 او الغنم يغسل ويؤكل لا الذي يغسله حتى البقر لانه لا صلوات
 فيه قال الفقير هذا التعليل يفيد انه اذا وجد في الروث فان
 صلبا يغسل ويؤكل والا فلا وفي التينين مشى في الطين او
 اصابه ولم يغسله وصلى بحرية ما لم يكن فيه اثر النجاسة لانها
 المانع ولم يوجد في الخلاصة طين نجسا طاهرا لا يمنع جواز
 الصلوة وان كان الثوب مملوا فيه وان كان مختلط بالعباءة
 قال وشمل لائمة الخلوات لا يقبل هذا وذكر صاحب القنية ميمش
 في السوق فتبطل رجله فحاش في السوق فصلح لم يجره لان النجاسة
 غالبية في اسواقهم ذكر عن ابي نصر الدبوسي طين الشارع ومواطي الكثرة
 فيه طاهر وكذا الطين المشرق وردغة طريق فيه نجاسة طائر الا اذا
 عين النجاسة قال يعني صاحب القنية نفسه وهو صحيح من حيث الرواية
 وقريب من حيث المنصور عن اصحابنا ثم ذكر وقع بول في ماء قبل الطين
 او وقع روث في طين تعتبر الغلبة فان غلبة النجاسة لم يجر وان غلب
 الطين طاهر قال فضح بجوابي ابي منصور وكان الاحتراز عن
 هذه الرواية بقوله الغالب في اسواق النجاسة وانه حسن عند
 المنصف دون المعاند انتهى فاذا تأملت ما ذكره فينبغي ان يحل قول
 ابي نصر الدبوسي على الضرورة فيما اذا اصابه من غير قصد مع عسر
 الاحتراز وقول من اعتبر الغلبة على غير ذلك تفويقا بين كل صاحب
 القنية حيث لا يقول ابي نصر بقوله وهو صحيح من حيث الرواية الى
 اخره والقول الاخر بقوله وهو حسن في اخره ولان المعلوم من قول عد

المشى في الحمام
 جلد الحية

مشى في الطين

انتهى

اعتنا التسهيل في مواضع الضرورة والبلوى العامة كانه مسئلة ابار
 الفلوات ونحوها فانه ما تشبه دهن ان كان جامدا قويا حولها وهو
 يترك كل ما سواه وان ذابا تنجس كله والدهن النجس كذا ينبغي
 به في غير المساجد ويدبغ به الجلد وتقدف صفة تطهيره قال بعض
 تكو الصلوة في ثياب الفسقة لانهم لا يقفون الخرقا لصاحب الهداية
 في التجنيس الاصح انها لا تكو لانه لم يكن من ثياب اهل الذمة الا السراويل
 مع استخلاصهم الخمر فهذا اولى ولا يجوز الصلوة في الديباغ الذي يشبه
 اهل فارس لانه بلغنا انهم ليستعملون فيه البول ويؤمنون انه يزيد في
 بريقه الكلف في شرح الهداية لابن الهمام وذكر في تقنية عن صلوة الاش
 عن الحسن البصري زعفران ذرة في الماء للتصنيع قال فيه صتي يصيب
 به الثوب ثم يغسل ثلثا فيطهر قال هشام وهو قول اصحابنا انتهى
 تقدم ما يوافق في اوائل فضل الاسناد وانه ينبغي ان يغسل حتى يصفو
 الماء فعلى هذا لو كان الديباغ المذكور ونحوه لا ينقض ولا يتلون به الماء
 فهو طاهر وفي تقنية الكيمياء المدبوغ بدهن الخنزير اذا غسل بطهر
 ولا يضر بقاء الاثر وفيها الجلود التي تدبغ في بلدنا ولا يغسل مذبحها ولا
 متوق النجاسة في دبرها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد
 تمام الدبغ ففي طاهر يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب
 والمشط والقرب والدلاء منها طيبا وبابا انتهى اللحم وقع في مرقاة
 نجاسة حال الغلي يغلى ثلثا في مياه فيطهر وقيل لا يطهر وفي غير حالة
 الغليان يغسل ثلثا كذا في الطهريتين والمرقة لا خير فيها الا ان تكون
 تلك النجاسة خمر فانه اذا صب فيها خل حتى صارت كالحل حامضة
 طهرت وفي التجنيس طهنت الحامضة والخمر قال ابو يوسف طهنت ثلثا
 وتحقق مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة اذا طهنت في الخمر لا تطهر ابدا
 وبه يفتي به انتهى والكل عند محمد لا تطهر ابدا ولو القيت دجاجا في
 الغلي في الماء قبل ان يشق بطنها لتنتف او كرش قبل الغسل لا يطهر

ولو القيت دجاجا
 في الغلي

ابد لكن على قول ابي يوسف يجب ان يطهر على قانون ما تقدم في اللحم
 قال الشيخ كالدين قلت وهو حجة اعلم هو معقل يتشرب بها نجاسة
 المتحللة في اللحم بواسطة الغلي وعلى هذا استمر ان اللحم السميطة بمصر
 نجس لا يطهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل الماء الى جذ الغلي
 ويمكث فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع فيه التشرب والدخول فباطل
 اللحم وكل من الامرين غير متحقق في السميطة الواقع حيث لا يصل الماء
 الى جذ الغلي ولا يترك فيه الا مقدار ما تصل الحرارة الى سطح الجلد
 فتحمل مسام السطح عن الصوف بعد ذلك الترتيبين وجوبه من انقلاص
 الشعر فالاولى في السميطة ان يطهر بالغسل ثلث النجس سطح الجلد ذلك
 الماء فانهم لا يحترسون فيه عن النجس وقد قال شرف الائمة بهذا
 الحاجة والكروش والسميطة مثلها انتهى حب فيه ماء او رتب استخرج
 منه وجعل في اناء ثم اخذ وجعل في هذا الاناء ايضا ثم وجده فانه ان
 غاب عنه فالنجاسة للوانا خاصة وان لم يغيب ولم يغمض الى الجبين
 ثم لا خير هذا اذا تحرى فلم يقع تحريم على شئ وان وقع على به وهذا
 اذا كانا لواحد فان كانا لاثنتين كل منهما ينكر كونها من حبة فكلها
 طاهرة لانه في الاول يتقن ان احد حبيبه نجس وفي الثانية لم يتيقن
 واحد منهما نجاسة حبه وقد كان طاهرا بيقين بل طهر صرع شاة بشرها
 فخلها بيد رطبة ففي نجاسة اللبن روايتان وفي الفتية حيوان البحر
 طاهر وان لم يؤكل لحمه حتى خثر بالبحر ولو كان ميتة قال واختلف
 الناس وهم اهل زماننا في الدهن ان كل ما في الذي يجلب من البحر البقايا
 ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القدوري وصدادة الجلابي نصر عاملا
 وفيها عن الحسن في بكرة وقعت في وقير حنطة فطحنت لم تؤكل و
 ابن مقاتل تقول ما لم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبن انتهى صلى
 على طرف ثوب او بطن او مخوم وطرف الآخر نجس جازت سواء تحرك
 احد الطرفين بحركة الاخر او لا وهو الصحيح لان مكافئته طاهر في

هو حامله للنجاسة بخلاف ما اذا كانت النجاسة في طرف ثوب هو
 نجسه او حامله فالذي ذلك الطرف على الارض وصلى فانه ان تحرك
 حركته لا يجوز ولا يجوز لان بتلك الحركة ينسب نجس النجاسة
 بخلافها في المفروش ولو صلى على الدابة وفي سرجها او ركابها نجاسة
 مانعة فجماعة على انه لا يجوز قاله المبسوط واكثر مشايخنا جوزه
 لان الاركان تترك عليها وهي اقوى من الشرائط ولو قام على نجاسة
 وفي رجله خفاه او جودباه او غفلاه لا يجوز الا ان يخلعها ويقوم
 عليها وكذا الوستر النجاسة بكفه وسجد عليه لانه تابع اما بعد
 الترفع فقد زالت التبعية ولو كان اسفل بقلبه نجسا وصلى
 صلى بهما لا يجوز وان نزعهما وقام على ظاهرهما جاز وخد ثوبه يلبس
 وثوبان نجسا نجاسة مانعة صلى في الديباج لفوات الشرط بالنجس
 دونه اما الشرط الثالث فهو ستر العورة وهي تطلق في اللغة على
 الكل والنقص على ما ينبغي ستره وعلى ما يستحي منه وفي الشرع
 على ما يفترض ستره في الصلوة والاصل فرضية ستر العورة في كل
 قوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد فان المراد من الزينة المحل
 الذي يحصل به الزينة وهي الثياب والمراد من المسجد الصلوة التي
 المسجد محلها فالاول ذكر الحال واردة المحل والثاني عكسه كقول
 والمعتزلة عليه بانها نزلت في الطواف والستر فيه واجب فان فرضت
 الفرضية ينبغي ان يقتضيها في الطواف ايضا والا فينبغي ان يكون
 في الصلوة ايضا واجبا لا فرضا والحق ان الفرضية تقتضي في
 بالاجماع اذا لم يخالف فيها احد من الامة على ما نقله غير واحد من
 ائمة الثقل الى ان حدثت بعض المالكية كالقاضي اسماعيل فحاشا
 وخلافه بعد تقرير الاجماع غير معتبر ولو سلم انه من المجتهدين
 وحج فالاية يصح كونها مسندا لاجماع لان العبارة لغوية اللفظ
 لا خصوص السبب وكذا الحديث عن عائشة ترفعه لا يقبل الله

اما الشرط الثاني

صلوة الخائف الأتخاف رواه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم
 وصححه وابن خزيمة في صحيحه المراد بالخائف اليافعة لأن الخائف حقيقة
 لا صلوة لها أصلا العورة من الرجل ما تحت السرة منه وعلم بهذا أن
 السرة ليست بعورة ولكن الركبة غاية ودخولها محقق فلذا قال
 والركبة عورة أيضا قطعا للاحتمال وفيه خلاف الشافعي وأحمد في رواية
 أن الركبة ليست بعورة لحديث أبي أيوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 ما فوق الركبتين وما أسفل من السرة من العورة رواه الدارقطني
 ولما حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة
 فقارض الحرم والمبصر في الركبة فيقدم الحرم وكذا ما روى الدارقطني
 في حديث طويل عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال فأنما تحت السرة إلى ركبتيه من العورة فأن فيه جعل الركبة
 غاية وهي ملقطة عظمى الفخذ والساق وقد احتل دخولها وعلمه والاحتياط
 في الدخول فتدخل وعن أحمد في رواية السوايتان فقط عورة وكذا عن
 مالك وعنه أن السرة والركبة داخلتا وعنده أنهما غير داخلتين
 كقول الشافعي ذكره العيني في شرح المجازي لكن العورة المذكورة
 إنما هي عورة من غير ما من نفسه هذا هو المختار وقد روى محمد بن
 شعيب عن أبي حنيفة وأبي يوسف نصرا إلى تصريحهما بالقول لا أخذ بطريق
 الاستدلال من مسألة أخرى بل روى عنهما أنها قالوا إذا كان على المصلي
 محلول الجيب فنظر يعني المصلي بنفسه إلى عورته بنفسه لا تفقد
 صلوة وهذا هو الذي مشي عليه قاضي خان في الفتاوى وبعض مشايخ
 جعل ستر العورة من نفسه أيضا شرطا وهي رواية هشام عن محمد بن حاتم
 قالوا أي ذلك البعض أن كان المصلي المحلول الجيب كفيف اللحية بحيث
 ليستوعب لحية جيبه بالستر يجوز صلوة وإن كان خفيف اللحية
 لا تغطي جيبه حتى لو فرض أنه نظر في جيبه رأى عورته فصلاته
 فاسدة وبه أي بقول هذا البعض يعني بعض المشايخ قال في الخلاصة

فإن صلى في قميص واحد محلول الجيب أن كان يقع بصره عورة
 عورة حالة الركوع لا يجوز صلوة كذا لو كان بحال يقع بصره غيره
 عليه من غير تكلف كذا ذكرنا هنا عن محمد بن عيسى عن أبي حنيفة وأبي
 يوسف أن عورته ليس بعورة في حقه فلا تفقد صلوة انتهى بهذا
 الترتيب يفيد احتياجا لما قدمنا من الدليل يساعده وهو أن السرة
 وجب شرطا للصلوة فإنها لا تخوف رؤية العورة فيها وإذا كان بحال
 لو نظر لراى من غير تكلف لم يوجد ستر ولذا الوصل إلى أن السرة أريانا
 في بيت في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر وهو قائم على اللبس لا يجوز
 صلوة بالاجتماع ولو كان وجوب السرة لخوف رؤية العورة في الصلوة
 لجازت الصلوة في هذه الصورة وبحواها فلم أنه وجب للصلوة نفسها
 تغطيا للمناحي فيها المقام بين يديه سبحانه وذلك لأن الآية المتقدمة
 ذكرها مطلقا فتعم جميع الصلوة في أي مكان أو زمان كانت لكن قد
 يقال أن الآية ظنية الدلالة ولذا كان السرة ثابت بها في الصلوة
 واجبا ولا فرضا كما تقدمنا وأما فرض في الصلوة بالاجتماع ولا اجتماع فيما
 إذا كان المصلي هو الذي بحيث لو نظر بلا تكلف لراى عورة نفسه
 للمروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف فالذي ينبغي أن يكون الحكم في
 الصورة المذكورة الكراهة دون الفتا التارك الواجب دون الفرض
 وقول أبي حنيفة وأبي يوسف في الرواية المذكورة لا تفقد صلوة
 لافي ما في الكراهة فكان هذا هو المختار والله أعلم وبذلك المرأة
 الحرة كلها عورة لما أخرج الترمذي في الرضاع عن ابن مسعود
 عنه عليه السلام أنه قال المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الله
 الشيطان وقال حسن صحيح غريب والاجماع منعقد على ذلك للمبدئ
 وأنت لاكتسابه التأنيث بالإضافة إلى المرأة كقوله كما شئت
 صدرا الفتاة من الدم وهو كثير لا وجهها وكثيرا فأنما ليسا
 بعورة بالاجماع لافي حق الصلوة ولا في حق نظر الجاني حتى أنه

انه يساج نظره الى وجه المرأة الاجنبية وكثيرا اذا كان بغير
شهوة والا قدمها ايضا فانها ليس بعورة ولكن في القدمين اختلا
المتشاج والاصل في قوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها والمراد
بالزينة محملها فان ابداء الزينة من غير محل لا يخرج فيه واجمع
المفسرون على ان المراد بما ظهر الوجه الذي هو محل الكحل والكف
هو محل الخاتم واما القدم فهو محل الزينة الباطنة وهو الخلل باليد
قوله تعالى ولا يبرزين بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن فهذا
دليل من ربح كونها عورة وذكر في المحيطات الاصح انها ليس بعورة
قال في الكافي استثناء هذه الاعضاء للاستبراء بدارها فانها لا تجد
لغرض من زينة الاشياء بيديها ومن الحاجة الى كنف وجهها خصوصا
في التهاداة والمحاكمة والتكاح وتضطر الى المشي في طرقا وظروف
قدمها خصوصا فمنهت وهذا معنى قوله تعالى الا ما ظهر
منها اي لا ما عرت العادة والجملة على ظهوره انتهى في ذلك التعليل
مسلك الضرورة وهو ظاهر والاية لا تنافي فيه لان محل الخلل ليس
القدم بل الساق لانه لا يكون فوق الكعبين والكلام في القدم واما
فيه ما روى ابو داود وسننه عنه عليه السلام ان الجارية اذا
حاضت لم يصلح ان يرى منها الا وجهها ويديها الى المفصل الا انه
ليس قطعيا ليدل على الفرضية فيعمل على كراهة النظر لا على فرضية
الستر في الصلوة وقال في الحاقانية الصحيح ان اكتفاء ربيع
القدم يمنع اي جواز الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة وفي
الاختيار قال الصحيح انها ليس بعورة في الصلوة وعورة خارج
الصلوة انتهى ومختار صاحب الهداية والكافي ما في المحيط وقد
تقدم الدليل عليه واما ظاهر الكف فقال الشيخ كمال الدين الهام
قوله الا وجهها وكثيرا تنصيص على ان ظاهر الكف عورة بناء على
دفع ما قيل ان الكف يتناول ظاهره لكن الحق ان المتبادر عدم دخول

الظاهر

لظاهره ومن تأمل قول القائل الكف يتناول ظاهره اغناه عن توجيه
الدفع اذا اضافة الظاهر الى مسمى الكف يقتضي انه ليس باخلا
فيه انتهى وهذه مغالطة لان اضافة الشيء اليه لا يقتضي عدم
دخوله فيه والاه لا تقتضي اضافة الرأس الى زيد عدم دخول الرأس
في مسمى زيد وما يقال ظاهر الكف كذلك باطن الكف فدفعه يدفع
والدليل المتقدم من الكافي يدل على ان ظاهره ايضا ليس بعورة
لان الضرورة في ابدائه اشد وكذلك الآية لان المراد من الزينة
المتنظر الى اليد هو الخاتم وهو غير محتق بباطن الكف بل زينته
في الظاهر لانه موضع الفض والتعش وكذلك حديث ابو داود
المذكور يدل على ذلك حيث ذكر اليد الى المفصل فكان هذا هو
الاصح وان كان غير ظاهر الرواية على ما ذكر في مختلفا قاضى خان
حيث قال ظاهر الكف وباطنه ليس بعورة بل في ظاهر الرواية
ظاهر عورة انتهى وهذه العبارة من قاضى خان تدل ايضا على اختيار
انها ليس بعورة بل من تل ودراعاها عورة كبطنها في ظاهر الرواية
عن اصحابنا الثلث وروى في غير ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه رى
عن ابي حنيفة ان ذراعيها ليست بعورة وفي الاختيار لو اكتفت
ذراعاها كانت صلوات لانها من الزينة الظاهرة وهو السوار و
احتاج الى كشفه للخدمة وستره افضل انتهى وصح بعضهم انه
عورة في الصلوة لا خارجا ولكن الاول وهو ظاهر الرواية هو
الصحيح اذ لا ضرورة في ابدائه وكون السوار من الزينة الظاهرة
محل النزاع بل هو اليد كالحل في الرجل وقد تقدم ان من الباطنة
بالاية والاحتياج الى كشفها للخدمة انما هو في بيتهما بين اهلها
غاليا لا بين الاجانب بخلاف الاعضاء الثلاثة فان الضرورة في
ابدائها للاجانب غالب على ما مر اما السوار المستر بل اي التام على
راسها فقد قال الفقيه ابو الليث ان اكتفاء ربيع المستر سرفس

هذا المستر سرفس

صلواتها لانه عورة كذا ذكره في اكثر كتب الفتاوى وصححه صاحب
الهداية وغيره وقال في الفتاوى الحاقا بنية المعتبر في انشاء الصلوة
اكتشف ما فوق الاذنين من الشعر لاما نزل عنها فحجل الشعر المستر
غير عورة في حق الصلوة وهو اختيار صكر الشهدى قال صاحب
الحاقا بنية هو الصحيح ووجهه ايتلا يوازي الرأس فلا يعطى
حكمه واما النظر اليه من الاجنبى فلا يحل بالاتفاق قال في الكفاية
لانه عورة يعنى على هذا القول بل ان النظر الى شعورها في ثنية
الى وجه المرأة الشامة والى شعور الاماء عن شهوة انتهى
انه عورة لانه من اجزاء الرأس واما لم يجب غسله في الجنابة
للمخرج بخلاف في شعر الرجال فانه يجب غسله اجماعا لا يخرج في غيبه
كذا في الكافي يعنى لو لم يكن الشعر من البدن لما وجب غسله في
حق الرجال اجماعا واذا ثبت انه من البدن ثبت انه عورة
في حقهن لانه لا منزوعة في ابدانه وليس من الزينة الظاهرة
فلم يكن مستثنى اما الخصيتان مع الذكر فقد اختلفت في ان
المجموع عضو واحد فيعتبر القدر المانع منها معا او كل واحد عضو
على حدة فيعتبر القدر المانع منفردا قال بعضهم كلاهما عضو واحد
لان منفعهما واحدة وهو الابلاد وقال يعتبر كل واحد منهما عضو
على حدة وهو الصحيح ولذا اعتبر كل واحد منهما واحدا فقد
ليشترك اكثر من عضو في منفعة واحدة على ان كل واحد عضو
على حدة كما شتر الى الاعضاء الرئيسية في بقاء الشخصيات
مع الانثيين في بقاء النوع وكون الذكر مشاركا لها في ذلك
غير مسلم وكذا اختلفوا ايضا في الركبة مع الفخذ هل كل منهما عضو
على حدة او هما عضو واحد فقال بعضهم كل منهما عضو على حدة وعلم
هذا وانكشف القدر المانع كالربع من الركبة وحدها لا يجوز
الصلوة ووجهه انها مقيزان عدلا وحقيقة فيكونان غيرين

وقال

وقال بعضهم الركبة مع الفخذ كلاهما عضو واحد فقال بعضهم
المخلوصة هو المختار وفي شرح الهداية لابن الهمام والاصح ان
الركبة تتبع للفخذ لانها ملتقى العظمين لا عضو مستقل انتهى
على هذا الوصل الرجل وركبته مكشوفتان والفخذ مغطى جازي
صلوته لان الركبتين لا يبلغان ان يكون كذلك يعنى تبعاً لها
لاعضوا مستقلا لانه ملتقى عظمي الساق والقدم فعلى هذا لو
صلت وكعبها مكشوفة تجوز صلاتها لان الكفاية لا تبلغ ربع
الساق مع الكعبين فانهم امرأة صلت وبيع ساقها مكشوفة
تقبل صلواتها عندنا في يوسف ومحمدان استمر ذلك قد راداه ركن لقيام
الربع مقام الكل في كثير من الاحكام فلان من راي احد جوانب
وجهه انشأ في ان يجير بانه راي وجهه وان كان المنكشف
من ساقها اقل من ذلك اى من الربع لا تعيدا اتفاقا لان القليل
عفو لا اعتبارا عدما باستقراء قواعد الشرع بخلاف في الكثير
وقدرا الكثير بالربع لما تقدم فيكون مادية قليلا وقال ابو يوسف
انكشف فمادون النصف لا يمنع جواز الصلوة وعنده انكشف
النصف روايات في رواية لا يمنع جواز الصلوة وفي رواية يمنع
وذلك لان القليل عفو كما تقدم والقلة والكثرة من الاسماء الاضافية
فمادون النصف مقابلة كثير فيكون قليلا فيكون عفوفا اما
النصف فبالنظر الى انه مقابلة ليس بكثير لا يكون هو قليلا
فيمنع وهو وجه احدى الروايتين واما وجه الرواية الاخرى
فهو ان المانع هو الكثير والنصف ليس بكثير لانه ما يقابله
بقليل فلا يمنع كذا في الكفاية ويجوز ان يكون وجه رواية المنع
الاحتياط ووجه الاخرى الشك في فساد الصلوة فلا تقصد و
الجواب لها منع كون القلة والكثرة من الاضافات وسنده
قوله تعالى يصل به كثيرا ويهدى كثيرا فانه قد يكون الضمير كثيرا

في ذاته وان كان ما يقابلها اكثر وهو ظاهر والحكم في الشعر المستر
من المرأة الحرة والرأس منها والبطن والظهر من المرأة مطلقا و
الخنثى من المرأة والرجل كالحكم في الساق فأي عضو من هذه الأعضاء
انكشف ربعه قدر اداء ركن لا يجوز الصلوة عندها خلا لا يجوز
واما حكم العورة الغليظة وهي القبل والذبر فهو على هذا الخلاف
المذكور في الساق يعني اذا انكشف من احدها ربعه وان كان
اقل من قدر الدبر يعني جواز الصلوة عندها خلا لا يجوز
فانه لا يمنع عنده ما لم يكن نصف او اكثر وهذا الخلاف المذكور في
الذي يادى وكذا في غيرها وذكر الكرخي ان القدر المانع من العورة
ما زاد على قدر الدبر بخلاف الخفيفة فان المعتبر فيها الربع كما في
النجاسة قال في الكافي وهذا ليس بقوي لانه قصد به الغليظة
العورة الغليظة وهو في الحقيقة لانه اعتبر في الذبر قدر الدبر والذبر
لا يكون من قدر الدبر فهذا يقتضي جواز الصلوة وان كان كل
الذبر مكشوف وهو تناقض انتهى قال الشيخ كالدين ابن الهمام
وقد يقال انه قد قيل ان الغليظة القبل والذبر مع ما حوله فيجب
كونه اعتبار ذلك فلا يلزم ما ذكرنا انتهى وفي القنية لا يختلف في
الذبر مع الاليتين فقل الكل عورة فيعتبر ربعه وقيل كل اليته
عورة والذبر ثاليتها انتهى اما نرى المرأة فان كانت مراة
ان لم ينكسر ثديها وهذا هو المعتبر دون المراهقة فترجموا كقولهم
وقد انكسر ثديها لكنه كانه حكم على الغالب فهو اي الذي تنبع
فلا يمنع انكشاف ربعه منفردا بل انكشف ربع كصدر منقلا اليه
وان كانت كبيرة قد انكسر ثديها فالذي هو اصل بقوله حتى لو
انكشف ربعه منفردا كان مانعا وهو ظاهر وفي شرح شمس الائمة
السر خشي اذا كان الثوب رقيقا بحيث يصف ما تحته اي لون البشرة
لا يحصل ستر العورة اذا لا ستر مع رؤيته لون البشرة اما لو كان غليظا

لا يرى منه البشرة الا انه التصق بالعضو وتشكل بشكل فضا شكل
العضو من ثياب فينبغي ان لا يمنع جواز الصلوة لحصول الستر وفي القنية
لو ستر عورته برجاء يصف ما تحته فينبغي ان لا يجوز ومن صلى بغيره
ليس عليه غيره وهذا قد اتفقا والمعتبر ان لو كان ثوبا لا يرى عورته
عند التكلف فلو قدر انه نظر انسان من تحته راي عورته فهذا الحكم
ليس بشئ معتبر في منع جواز الصلوة لان الشرط الستر وقد حصل
لان من رآه اطلق عليه انه مستور العورة ومنع الرؤية عند التكلف
ليس بشرط وانه كان لبس البراءيل او ما يقوم مقامه فيضاه الصلوة
ولم يقل باحد وذكر في الزيادات لو ان امرأة صلت وهي تقدر على ثوب
المجديله هو قيد اتفاق والمراد الثوب الصحيح الذي لا يبد منه شئ
من العورة فليست ثوبا خلعا فانكشف من سرها شئ ومن ثوبا
شئ من ثوبها شئ ومن ساقها شئ وكان المنكشف اوجه جميعه
ربيع الساق لا يجوز صلواتها فانه بناء على ان الساق اصغرها وهو اختيار
البعض ان جميع المتفرق يعتبر باصغر الاعضاء المنكشفة حتى لو كشف
من الاذن لتسرها ومن الخنثى تسرها يمنع لان المكشوف قد ربيع
الاذن واكثر واختار شراح الكثر ان يلقى قول من قال للمعتبر الجمع
بالاجزاء حتى لو كان المنكشف من الاذن ثوبا ومن الخنثى ثوبا ومن الاذن
ثوبا ربيعها ومن الخنثى ثوبا ربيعها ونحو ذلك يمنع وان كان المنكشف من
كل لتسرها لا يمنع لان التسعين اقل من الربع وعلم من هذا ان كل اذن
عضو على حدة يعتبر ربعه منفردا وكذلك بطن قدم المرأة يعتبر ربعه
في رواية الاصل وفي رواية الكرخي ليس بعورة واما الجنب فهو تبع للبطن
لا عضو مستقل كذا في القنية اما العورة من الائمة فاما هي عورة من الرجل
اي من تحت السرة الى تحت الركبة وبطنها وظهرها عورة ايضا لان النظر
اليها سبب الفتنة ولا ضرورة في ابدانها وفي رواية عن مالك وكذا
عن احمد ان السورتين منها عورة ليس غير واما ما عدا ذلك من اعضائها

وهو من اعلى البطن فما فوق ومن اسفل الركبة فما تحت فليس يعورة
 بالاجماع لانها محل الخدمة والامانة داخل البيت وخارجة تضر
 الى البناء ذلك غالبا ويلزم منها الخرج في وجوب ستره وقد روى البيهقي عن
 نافع ان صفية بنت ابي عبيد حدثته قالت خرجت امة تحتمة متجلببة
 فقال عمر من هذه فقيل له جارية لفلان رجل من بيته فادرس الحفصة
 فقال ما حملك على ان تجري هذه الامة وتجليها وتسترها بالحضنة
 حتى همت ان اقع بها لا احسبها الا من الحضنة لانها شبه الامام المحضنة
 قال البيهقي الاثار عن عمر بذلك صحيحة والمدة وام الولد والمكاتب بمنزلة
 الامة في الحكم المذكور لبقاء الرق في الجميع ولو ناقضا اذ هو نافي بحرية
 فلا يزول حكم الامة ولا يثبت حكم الحرية فلا تحقق الحرية والمولدة
 بين الحر وبين واحدة منهم بمنزلة لان الولد يتبع الامة في الرق و
 توابعه ولو اعتقت وهي في الصلوة مكتوفة الرأس ونحوه فسترته
 بعمل قليل قبل اداء ركن جازت للبكتيريا وبعدها ركن ذكره ابن الهمام
 وفي رواية عن مالك ورواية عن احمد ان امة الولد والمكاتب كالحرة
 وان انكشف عضو هو عورة في الصلوة فستر من غير ان لا يضره ذلك
 الانكشاف لا يفسد صلوة لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو
 كالانكشاف القليل في الزمان الكثير وان ادى معه اى مع الانكشاف كتنا
 كالقيام ان كان فيه او الركوع او غيرها يفسد ذلك الانكشاف صلوة
 وان لم يؤد مع الانكشاف ركن او ركنين مكن مقدار اى من يؤدى
 فيه ركنين بسترته وذلك مقدار ثلث لتسبيحا فلم يستر ذلك العضو
 فسد صلوة عند ابي يوسف خلا فالله وكذا اذا وقع الرجل المصلي
 للرجمة في صف النساء او وقع امام اى قدام الامام او وقع بخاتمة ثم
 التقي اعطاك الخاتمة فقل هذا خلاف المذكور ان مكث قدر ركن
 من عمران يؤديه تقصد عند ابي يوسف خلا فالله وقد تقدم الدليل
 من الجانبين في بحث الخاتمة وان المختار قول ابي يوسف في جميع

بين الخاتمة وبين واحدة
 من المولدة

وهذا

١٤٨
 ما انكشف عورة

وهذا كله اذا كان بغير صفة كما ذكرنا اذا حصل بغيره من ذلك بصفة
 فان الصلوة تقصد في الحال قال في القنية انكشف عورته في الصلوة
 بفعله تقصد في الحال عندهم ومن لم يجد ما يستره العورة صلواتا
 باياه كما ذكرنا في بحث الخاتمة لان التكليف بقدر الوضوء وقد تقدم
 الكلام عليه مستوفى هناك ولو وجد ما يستر بعض العورة وجب استعماله
 تقليلا لانكشاف لانه متجرب كالتجاسة الحقيقية بخلاف الحكمة و
 يقتدر في السترة ما هو غلط كما سئلتين وبعدها الخدش الركبة وفي
 المرأة بعد الخدش البطن والظهر ثم الركبة ثم الساقين سواء ولو وجد
 ثوب حرير لا يصلي عريان عندنا لان الصلوة فيه صحيحة وان كان
 حراما كالصلوة في الارض المغصوبة خلا لا احمد فان عنده يصلي عريانا
 لان الصلوة في الحرير لا تجوز للرجل كالصلوة في الارض المغصوبة عنده
 ولو وجد ما يستره من الخشش ومخوف وجب الستر وفي القنية
 عريان قدر على طين يخلطه بعورته ان علم انه يبقى عليه يعني ان تمام
 الصلوة لم يخز الا ذلك كالوقدر ان يخفف عليه ورق الشجر **فروع**
 من بحث السترة في القنية وان خاف فوت الوقت وعزاي حنيفة انه
 ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وقول ابي يوسف مع قول ابي حنيفة ايضا
 انتهى لكن قول محمد استيه باتفاقهم على عدم جواز التيمم وان خاف
 فوت الوقت اذا قدر على استعمال الماء مع ان هناك الوضوء بلا وضوء
 ليس للستر بلل وقد يفرق بان هناك الوضوء يتحقق وهنا لا
 غير متحقق وفيها وان كان يرحب وجوب التوب يؤخر ما لم يخف فوت
 الوقت كطهارة المكان وفيها صبغة صلت مكتوفة الرأس لا تؤمر بها
 الاعادة ولو صلت مكتوفة العورة يعني الخدش ونحوه تؤمر بالاعادة
 وكذا بغير وضوء انتهى وفي الخلاصة والمستحب ان يصلي الرجل ثلثة
 اثواب قميص وازار وعامة اما الوصل في ثوب واحد متوشح بجمع
 بدنه كازار الميت تجوز صلوة من غير كراهة وتفسيره ما يفعله

الصلوة في ثوب
 جديد سرام

مكتوفة الرأس
 بغير وضوء

في المقطرة فان صلى في اذار واحد يكره انتهى اما الاول فلما روى
عن عمر بن الخطاب قال رايت رسول الله صلى في ثوب واحد
مشترا في بيت امرسلة واضع طرفه على عاتقه متفق عليه
واما الثانية فلقوله عليه السلام لا يصلي احكم في الثوب الواحد
ليس على عاتقه منه شئ متفق عليه ايضا وكذا ذكره الصلوة في
السر ويل وحده وفي الخلاصة امرأة خرجت من الجور بانه تومعها
ثوب لوصلت فيه قائمة بيكتف شئ من ثوبها او من ساقها ما
يمنع جواز الصلوة ولوصلت قائدة لا يكتف فانها تصلى قائدة و
لو كان الثوب يغطي حبلها وربع رأسها فتركت تعظية الرأس لا
يجوز صلواتها ولو كان يعطي اقل من الربع لا يضرها ترك التعظية
المرأة قال الشيخ كالدين اين لها صريح في التوازل بان نعمة المرأة
عورة وبني عليه ان تعلمها القرآن من المرأة الحبيبة لان نعمة عورة
ولهذا قال عليه السلام التسبيح للرجال والتصفيق للنساء فلا يحسن
ان ليسمعها الرجل انتهى كلامه يعني كلام صاحب التوازل قال وعلى
هذا لو قيل اذا جهرت بالقراءة في الصلوة فسلكت كان متجها ولذا منعهما
عليه السلام عن التسبيح بالصوت لاعلام الامام ليسر به الى التصفيق
انتهى والله اعلم واما الشرط الرابع فهو استقبال القبلة كان التمسك
ان يؤخر عن الوقت لاقتناء النية غالبا بخلاف الوقت الا انه قد اختلف
عليه لزيادة اهتمامه لا احتياج كل صلوة اليه فوضا كانت او غير
الوقت فانه يختص بالفرائض والاصل في فرضية الاستقبال قوله تعالى
وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره اي جهة وتقوم وهو عالم
من الدين بالضرورة ويكفر بتركه عما غير عذر على قول ابي حنيفة
لكن للزوم الاستهزاء بالحجة التارك اذا لا يكره بترك الفرض بل بحجة
وكذا الصلوة بغير طهارة او في الثوب النجس واختاره القاضي ابو علي
السفيدي في ترك الطهارة لاي الاخرين لجواز فيها حالة العذر وغير

صوت المرأة
عورة

اما الشرط
الرابع

وكذا الصلوة
بغير طهارة

طهارة لا يجوز وبه اخذ الصدق والشهد كذا في شرح الهداية لابن
الهمام قال ولا فرق اذا لا اثر لعدم الجواز في شئ من الاحوال بل الموجب
للا كفا وهو الاستحالة وهو ثابت في الكل انتهى وذكر المحلوة انه
لا يكره في الصلوة بلاد طهارة ايضا وهي رواية المبسوط والاكتاف رواية
النوار كذا في فتاوى التبرازي وفيها لو ابتلى به انسان بان كان مع
جماعة وقاموا يصليوا واستحى ان لا يصلي فقام وصلى بلا طهارة
او كان هاربا فاضل يبدونها قيل لا يكره لعدم الاستهزاء وينبغي لمن اضطر
اليه ان لا يقصد بالقيام والركوع والسجود قياما او صلوة وركوعها
وسجودها انتهى ثم المصلي لا يخلو اما ان يكون حاضرا للكعبة باركان
بمكة او كان غائبا عنها فمن كان بحضرة الكعبة ادخل الفاء في فتح
لان اما مقدرة في كلامه كما اشردنا اليه يجب عليه ان يفرض وهم
يطلقون الوجوب على الافتراض حيث لا اشتباه في الفرضية اصنافا
عينها اى ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو صلى بمكة في بيته
ينبغي ان يكون بحيث لو انزلت الجدران ونحوها يقع استقباله على
من الكعبة كذا في الفاني وفي البداية من كان بينه وبين الكعبة
الاصح انه كالغالب ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة للحاكم
وحتى لو ازيل المانع لا يشترط ان يقع استقباله على عين الكعبة للحاكم
وهذا قول الشيخ ابي الحسن الكرخي والشيخ ابي بكر الرازي قال في الهداية
وهو الصحيح وكذا في الكافي قال لانه ليس في وسعه الا هذا والتكليف
بحسب الوسع وقال الجرجاني فرض الغالب ايضا اصابة عينه لان المأمور
به ذلك ولا فضل في النقص وثمره هذا الخلاف تظهر في اشتراط النية له
للغالب وعلمه وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد لا يشترط
على الغالب نية الكعبة مع استقبال القبلة بناء على اختيار قول
الكرخي والرازي وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يشترط
ذلك بناء على اختيار قول الجرجاني قال صاحب الهداية في التجنيس

بنية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجوابيات استقبال
 القبلة شرط فلا يشترط فيه النية كالوضوء انتهى وهذا لأن الشرط
 يراعى وجوده لا وجودها فمعدلاتها وسائل وليست بمقصود بالذات
 وبعض المتأخرين يقولون ان كان المصلي يصلي الحراب فكاف القامد على
 ابن حامد لأن المحارب وضعت غالباً بالتحريم واجماع الاراء فكانت
 كافية عن النية وان كان يصلي في الصحراء فكاف القامد لفضل
 لشدة اجتماع الاراء فيها غالباً وبقلة اهل المشرق هي جهة المغرب عندنا
 من غير احتياج انحراف اهل بلدان بعض المشرق وفيه اشارة الى الحاد
 فان عندنا التناهي لا بد من انحراف من يطق ان لا يسب مسامة لها منهم
 لأن الكفر من عند البعيد اصابة عينها ظناً فيلزم منه الانحراف للبعض
 وينبغي ان يكون قول الجرجاني ايضاً ما قال المصنف بطلق شامل لجميع
 جهة المشرق والمغرب على اختلاف المتأخرين والمغارب فلا يخالف
 قوله وذكر في اما الى الفتاوى حد القبلة في بلادنا يعني بها سمرقند
 بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان سمرقند لما كانت
 معتدلة بين مشرق الشتاء والصيف كانت قبلتها بين مغربيها
 فان صلى المصلي بها الى جهة خرجت تلك من حد المغربين فسدت
 صلوة ولو كانت البلية مائلة الى مغرب الشتاء وبالعكس واكمل
 يصدق عليه ان قبلة اهل المشرق المغرب وذكر صاحب الدرر اية عن
 شيخه ما حاصله ان استقبال الجهة يقع بان يبقى شيء من سطح الوجه
 مساماً للكعبة او هو المالات المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة
 لا تزول بما تزول به من الانحراف ولو كانت في مسافة قريبة وتفاوتت
 ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المسامته مع انتقال مناسب لذلك
 البعد فلو فرض خط من لقاء وجه المستقبل للكعبة على تحقيق
 في بعض البلاد وخط آخر يقطعها على زويتين قائمتين من جانب
 يمين المستقبل او شماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال

الى الجبين والشمال على ذلك الخط بغير شئ كثير ولذا وضع العلماء
 قبلة بركة وبلدين وثلاث على سمعت واحد فعملوا قبلة بخاري وسميت
 قد ولغيف وترمز وبلغ ومرو وسرخس موضع الغروب اذا كانت
 الشمس في اخر الميزان واول المغرب كما اقتضته الدلائل الموضوعية
 لمعرفة القبلة ولم يخرجوا لكل بلدة سمتاً على حدة لمقاء المقابلة و
 التوجه في ذلك القدر من المسافة وان كان المصلي مريضاً مرضاً
 لا يقدر معه على التوجه الى القبلة وليس معه احد يوجهه اليها
 او كان صحيحاً يقدر على التوجه الا انه يخاف ان توجه من عدو
 او سبع ياتي به من جهة اخرى فيضرب في ماله او بدنه وكذا لو كان على
 خشية في البحر يخاف الفرق ان توجه فانه لا يلزمه التوجه الى
 القبلة بل يصلي الى اى جهة قدر على التوجه اليها من غير حصول
 ضرر عليه لان التكليف بقدر الواسع والمخرج من فوج وكذا اذا صلى
 في الغريضة بالعدو على الدابة بان كان لا يقدر على النزول وان انزل
 لا يقدر على الركوب لمجوح الدابة او غيره وليس عند من يعينه
 او كان يخاف من عدو او سبع او وقف فانه يتوجه الى حيث
 قدر ويصلي بالايمان ولو كان يخاف النزول للطين والردغة ليستقبل
 قال في الظهيرية وعندي هذا اذا كانت واقفة فان كانت سائرة
 يصلي حيث شاء قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام ولعل ان يقص
 بين كونه لو وقفها للصلوة خاف الانقطاع من الرفقة او لا يخاف
 فلا يجوز في الثاني الا ان يوقفها وليستقبل كما عن ابي يوسف في
 التيمم ان كان بحيث لو مضى الى الماء تذهب القافلة وثيقطع
 جان والاذها الى الماء واستحسنوا ما يعني هذه الرواية عن ابي يوسف
 في التيمم قال الفقير وهذا ينبغي ان يراعى في جميع ما ذكرنا من الاعذار
 حتى لو خرج عن النزول لعدو غير الطين ايضاً وكذا على ايقافها
 من غير حصول ضرر عليه لزمه ان ليستقبل لان الضرورة تقتدر

بعذرهما وما لا ضرورة الى سقوطه لا يسقط وصرح في الخلاصة
عن محمد بن الحسن في الظهيرية فقال عن محمد اذا كان الرجل في السفر
واسطرت السماء فلم يجد مكانا يابسا ينزل له للصلوة فانه يقف
على دابة مستقبلا القبلة ويصلي بالاياء اذا امكنه اتفاق الدابة
فان لم يمكنه يصلي مستدبرا القبلة قال صاحب الخلاصة وهذا
اذا كان الطين بحيث يغيب وجهه فان لم يمكن هذه المثابة
لكن الارض مبتلة صلى هناك وغزاه الى التوازن او النافلة معطر
على الفرضية اي اذا كان يصلي النافلة على الدابة بغير عذر ايضا فانه ان
يصلي الى جهة توجهه وهذا اذا كان خارج المصر لما اخرج مسلم وابو
داود والنسائي عن ابن عمر ان النبي صلى على حماره وهو متوجه
الى الخيبر واخرج الدارقطني في غرائب مالک عن انس رآه النبي
صلى وهو متوجه الى الخيبر على حمار يصلي يومئذ ياء وسكت عليه
واما في مصر فلا يجوز عندنا في حنيفة ويجوز عند مالك وعند
ابي يوسف لا تكلم لما عن ابن عمر ان النبي صلى ركبا الحمار المدينة
يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب ومحمد متمسك بهذا
ايضا وانما كرهه لكثرة اللفظ في المصراحيب لاني حنيفة ان هذا
مشاذا فيما تعبه الملبى فلا تكون حجة فيما هو على خلاف القياس
اذا القياس ياتي جواز ذلك لما فيه من تقويت بعض الاركان والتشديد
والنصر المشهور ورد خارج المصراحيب في معناه اذ سيرة المصري
لا يمتد غالبا فلا يلحق به دلالة واختلاف في مقدار الخرج فقيل قد
في مستحسن لا ماديته وقيل قد رسل والا فظاهر لفظ الاصل وقيل لا
في موضع يجوز فيه قصر كذا ذكر ابن الهمام وفي الخلاصة لو افتتحها خارج
المصر ثم دخل مصر يتم على الدابة وقال اكثر من اصحابنا ينزل ويتم على
الارض انتهى وهل يشترط التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلوة ذكر
في المحيط ومن الناس من يقول انما يجوز التوجه على الدابة اذا توجه على

طائفة على الدابة

القبلة عند افتتاح الصلوة ثم ركبها واخرق عنها واما اذا افتتح الصلوة
الى غير القبلة فلا يجوز لانه لا ضرورة في حالة الابتداء انما الضرورة في حالة
البقاء الا ان اصحابنا لم يروا حذوا به لانه لا فصل في التصر في الايضاح و
استقبال القبلة في الابتداء ليس واجب وقال الشافعي هو واجب و
ان استبهرت عليه القبلة وليس بحضرة من ذلك المكان من ليس اليه
عنها اجتهد اي بذل جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على ظنه من الاما
والدلائل وتحري اطلب ما هو الاخرى والابق من الدليل والامارة عليها
وصلى الى الجهة التي اذاه اجتهدا وتحرى الى انها هي القبلة لما روي عن
عمر بن ربيعة قال كتبت في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة
فلم ندر اين القبلة فصلى كل رجل منا حيثما فاما اصحابنا ذكرناه النبي صلى
فنزله فابا توأوا فثم وجه الله وعن جابر كتبت في سيرة فاصابنا غيم
فتحرنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة وجعل احدنا يخط بين يديه
فلما اصبحنا فاذا نحن قد صلينا غير القبلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد اجترحت
صلواتكم وهذا الحديث وان كانا ضعيفين قد ضعف الاول الترمذي
مع جماعة وضعف الثاني الدارقطني وقد تأيدنا بالاجماع فالاجماع على
ان الحكم عند الشبهة هو التحري وفي قوله ليس بحضرة اشارة الى انه ليس
عليه طلب من يسئله وفي الخلاصة هذا المقام فان كان في المسجد
ولا محراب في المسجد وقبله مشكلة وفيه قوم من اهل طائفة التحري
اما اذا لم يكن فيه قوم والمسجد في مصر في ليلة مظلمة قال الامام الشافعي في
فتاواه جاز انتهى وفي الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم وقال ابن الهمام
والا وجه انه اذا علم ان المسجد قوم من اهل مقيمين غير انهم ليسوا
حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسا لهم
قبل التحري معلق بالعجز عن تعرف القبلة بغيره انتهى ولا منافاة بين هذا
وبين ما قبله من كلام الخلاصة والكافي بان المراد به اذا لم يكونوا داخلين
المنازل ولم يلزموا الخروج من طلبهم يتعسف الظلم او المطر ونحوه فان علم

انه اخطأ بعد ما صلى فلا إعادة عليه لما ذكرنا من حيث جبرولته الى
عائى وسعه وهو الفرض في حقه وفيه خلاف الشافعى اذا لا يصح عنده
يعيد اذا تيقنا الخطأ بعدها قى الله على ما لو اجتهد في الوقت وصلى ثم تيقن
ان صلى قبله والفرق لنا ان الاستقبال بشرط قابل للسقوط وقد سقط
بالاشتباه بخلاف الوقت فانه سبب ولا وجود للشيء قبل وجود سببه
وان علم ذلك الخطأ وهو في الصلوة استند الى القبلة وبني عليه ما
بقى منها لما عن ابن عمر بينا الناس بقبلة الصلوة الصبح اذا جاءهم
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله انزل عليه الليلة قرآن وقام ان يستقبل
القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى القبلة فاستدروا الى الكعبة
مشفق عليه وفي رواية المسلم فمر رجل من بني سلمة وهم ركوع في صلوة
الخبر وقد صلوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد تحولت فالو كما لو لم تحو
القبلة وعلى هذا انعقد الاجماع الا في قول عن الشافعى انه اذا تيقن الخطأ
في الصلوة يستأنف لكن الاصح عندهم انه يستدبر ويبنى وسواء
استبهرت القبلة في المفارقة او في المصرو سواء كان ذلك في ليلة مظلمة
او في نهار فان حكم التحري لا يختلف لماك الدليل لم يفصل وان تحري و
وقع تحريه على جهة فتركها فاضل الى غير جهة التحري يعيدها وان اصاب
اي ولو علم انه اصاب في صلوة الى غير جهة التحري القبلة عند خي خيفة
ومحمد وعن ابن خنيفة انه يحشى عليه الكفر كذا الخلاصة وقال ابو
يوسف ان اصاب جهة القبلة لا يعيدها اذ لو لا اداها فاما يعيدها
الى هذه الجهة فلا فائدة في الاعادة ولها ان فرضه عند تحريكه هو جهة
التحري وقد تركها فوقيت صلوة فاسدة وكون الجهة التي صلى اليها
القبلة هي كفرض انما حدث بعد ذلك فصارت كما وصلت الى الكعبة قبل
الامر بالتوجه اليها ثم امر بالتوجه اليها فانه تلزم إعادة تلك الصلوة
لو وقعها فاسدة بترك ما هو الفرض اذا ذلك وهو التوجه الى بيت المقدس
ولو استبهرت عليه ولم تحري فشرع في الصلوة وصلى بلا تحري لا يجوز

صلوة

صلوة لان التحري عليه وقد تركه وان علم في حال الصلوة انه اصاب
القبلة استقبل الصلوة عند ابن خنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ينبغي ان يات
له من الدليل ولها ان حاله بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوي على
الضعيف لا يجوز وان علم بالاصابة بعد كبره في الصلاة عليه بالاتفاق
والفرق لما بين هذه المسئلة وبين ما اذا تحري وخالف جهة تحريه ان
ما فرض لغيره ليمتد حصوله بحسب لا حصوله قضدا كما تسقى الى
الجمعة لكن مع عدم اعتقاد الفناء وعدم الدليل عليه وهو موجود في صورة
علم التحري بخلاف تلك الصورة فان بخالف جهة تحريه او قفنت اعتقاد
فنا صلوة فيها فضا كما لو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر او
صلى وعنده انه محدث فظهر انه متوضئ او صلى كفرض عنده ان الوقت
لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لا يجوز في ذلك كله لان عنده ان ما فعله
غير جائز بخلاف صورة عدم التحري فانه لم يعتقد الفناء بل هو شاك
في الجواز وعدمه على السواء فاذا اظهر اصابتة بعد تمام الفعل زال احدا
الاحتمالين وبقر الآخر وانما لم يحرم البناء اذا علم بالاصابة قبل التمام لما قلنا
من لزوم القوي على الضعيف ولا كذلك بعد التمام وفي فتاوى المتأخرين
تحري فلم يقع تحريه على شيء قبل يؤخر وقبل يصلى الى اربع جهات يعني اربع
مرات وقيل يؤخر ان شاء الله وان شاء صلى الصلوة اربع مرات الى
اربع جهات ولكن هذا هو اللطيف ولو استبهرت عليه القبلة وكانت
تجبرته من ليمسك عنها من اهل ذلك المكاف لم يمسكه فتحريه وصلى فان
اصاب القبلة كما رسلته لحصول ما هو المقصود من السؤال والا
اي وان لم يصيب القبلة فلا يجوز صلوة لترك العمل بالقوي الدليل
الموصل الى المقصود ظاهر الى اضعفها الذي لم يصل اليه المقصود
وكذا الاعمال اذا توجه الى جهة وعنده من ليمسكه فلم يمسكه ان
اصاب القبلة جازت صلوة والا فلا ولو كانت من جهة لم يمسكه
من اهل ذلك المكان لا يأخذ بقوله ان لم يوافق تحريه بل انه يجتهد

مثله ولا يجوز له ان يقلد غيره في تركه او تركه بغيره
 على جهة واخر رجلا ان لا يسانى اهل المكان بان القبلة في جهة
 اخرى لا يعمل بقولها لما قلنا ولو سئل من حضرته من اهل المكان القبلة
 فلم يجبه بما حق تركه وصلى ثم اخبره ان القبلة غير الجهة التي صلى
 اليها الا بعيد ما صلى لان صلوة صحيحة لانه انما وسعه ولم يقصر
 ولو سئل في قبلة في تركه وصلى ركعة الحزبية وقع عليها تركه ثم شك
 وهو في الصلوة وتركه فوقع تركه على جهة اخرى فصلى اليها ركعة اخرى
 ثم وثم حتى انه اذا سئل كذلك اربع ركعات الى اربع جهات بالترتيب فوقع
 تركه في كل ركعة على جهة غير ماصلى اليها الركعة التي قبلها كان كذا
 في الفتاوى الحاقا بنية لان الاجتهاد المتجدد لا يبيح حكم ما قبله في حق
 ما مضى انما يبيحه فيما يستقبل واختلف المتأخرون فيما اذا تحول
 رأيه في الثالثة او الرابعة الى الجهة الاولى منهم من يتم الصلوة فيهم
 من قال يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه وهذا كله اذا ثبتت
 عليه قبلة وشك فيها اما لو شرع في التحراء من غير ان شك ولا تركه
 ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فتايبين فيعيد وان علم
 في الصلوة انه اصاب اختلف المشايخ قال الفضلي يستقبل قال قاضي
 خان والصحيح انه يتم صلوة لان صلوة كانت جائزة ما لم يظهر الخطأ
 فاذا ثبت ان اصاب قبلة لا يتغير حاله ولو بقي مشكوكا في الصلوة
 لم يحكم بشئ حتى يفرغ فاذا فرغ فان ثبت ان اصاب او كان اكبر
 او لم يظهر من حاله شئ فضلا عن جازئة وان ثبت ان اخطأ
 وكان اكبر دأبه فعليه الاعادة وذكره اما في الفتاوى ان علم
 المصلي ان قبلته الكعبة ولم يتوها وقت الشروع جاز ما تقدم ان
 نية الكعبة ليست بشرط وذكره الحاقا بنية ان نوى المصلي يعني في
 الشروع ان قبلته محراب مسجده لا يجوز لانه علامة على جهة القبلة
 وليس بقبلة فيكون معروفا عن قبلة بنية وان كان متوجها اليها

كن توجهه الى الركن الثاني ناويا الصلوة الى بيت المقدس فان
 نية قبلة وان لم يشترط الا ان عدم النية الاعراض عنها بشرط
 ولو حول صدره عن القبلة بغير عذر فسدت صلوة قيل هذا قول
 المتقدم حنفية فينبغي ان لا تقصد بناء على ان الاستدبار اذا لم
 يكن على قصد الرقص لا يفسد مادام في المسجد عند خلا قال
 الشيخ كالدين بن الهمام ولما قال ان يفرق بينهما بعد هذا وتعمد
 هنا قال الفقير وهذا هو الصواب ولو حول وجهه عن مكان عليه واجبا
 ان يستقبل القبلة من ساعته ولا تقصد صلوة بذلك التحويل وكنت
 بحسب استدراكه لما روي البخاري عن عائشة قالت سألت رسول الله
 صلعم عن الالتفات في الصلوة فقال هو اختلاس من تحلله الشيطان من صلوة
 العبد وقال عليه السلام لا يزال الله مقبلا على العبد وهو في الصلوة
 ما لم يلتفت فاذا التفت اعرضه عنه رواه ابو داود والنسائي عن انس
 قال قال النبي صلعم يا بني اياك والالتفات في الصلوة فان الالتفات
 في الصلوة هلكة فان كان لا بد في التصلوة في كبرية روى الشيخ
 وصححه وقوله عليه السلام ان لا يستقبل من ساعته بيان لوجوب ذلك
 لانه ان لم يستقبل القبلة من ساعته تقصد ان لا تقصد الصلوة بغيره
 الالتفات بالوجه وان طال ولو طعن المصلي انه احدث فقول عن القبلة
 للوصوء ثم علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تقصد صلوة عند
 ابي حنيفة لان الاستدبار لم يكن للرخص بل بقصد اصلاح وان علم
 انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد فسد صلوة بالاتفاق لان اختلاف
 المكاتب لا يعذر المسجد مع تباين اكنافه وتباين اطرافه كما
 واحد لا اتخذ السجدة وان تكررت التلاوة في زواياه فامكن جعل
 اختلاف المكاتب حقيقة كلا اختلاف للضرورة ولا كذلك اذا خرج من المسجد
 وهذا اذا لم يكن اماما او متخلفا مكانه فان كان اماما او متخلفا علم
 انه لم يحدث فسد سواء خرج من المسجد والآن الاختلاف في غير موضع

في تركه بغير عذر

من ان كان خروج من المسجد وانما يجوز عند العذر ولم يوجد وكذا ظن
 انه افتتح بلا وضوء وانصرف ثم علم انه كان متوضعا فقد صلواته وان
 لم يخرج من المسجد لكون الضرافه على سبيل الرخص حتى لو تحقق ما ظن
 انه الاستيناف بخلافه فظن سبق الحدث فانه لو تحقق ما ظنه لا يلزم
 الاستيناف بل يجوز له البناء فالاصل الذي يخرج عليه جنس هذه المسائل
 هو هذا ومن المسائل ما لو كان متيمما قراى سرا بافطره ماء فانصرف
 ثم علم انه سراب تغسل صلوة وان لم يخرج من المسجد او كان متيمما
 حقا فظن ان مده تمت فاضرب لغسل قدميه فظن انها لم تتم تغسل
 وان لم يخرج لان الضرافه على قصد الرخص اذ لو تحقق ما ظنه لا يجوز
 له البناء وان صلى في الصحراء فان كان جماعة فركان الصفوف له حكم
 المسجد حتى لو علم قبل مجاوزته انه مسئلة ظن سبق الحدث لم تغسل
 وان بعد مجاوزته تغسل هذا ان ذهب الى خلقه وان توجه قدامه
 فالمعتبر مجاوزة ستره الامام وعلمها ان كان له ستره والا فمقدار
 ما لو تأخر مجاوزة الصفوف ولم يجاوزها هو المعتبر وان كان منفردا
 اعتبر مجاوزة قدر موضع سجوده وعدمها من اى مكان هب كل ذلك
 من الكافي **فروع** في شرح الطحاوي الكعبة اسم للعربة فان الخطأ
 لو وضعت في موضع اخر فضلى اليها لا يجوز ولو صلى في وجوب الكعبة
 او على سطحها جاز ولو صلى الى الحطيم وحده لا يجوز ومن صلى
 في كنفينة فلا بد من الاستقبال اذ كان قادرا كما في خارجها ولا يجوز
 ان يصلى حيث توجهت ويلزم ان ليستدبر الى القبلة اذا دارت
 لان التكليف بقوله الامكان ولو صلى جماعة بالتحرى متخالفين في
 الجهر ان صلوا منفردين جازت صلوة الكل وان صلوا جماعة لم تجز
 صلوة من خالف امامه علما بها حال الصلوة لان اعتقاده ان صلواته
 الى غير القبلة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم ان امامه خلفه قوم صلوا
 متحررين بجماعة وفيهم مسبوق ولاحق فلما سلم الامام فاما القضاء فظهر

مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد تكبير الامام
 مسبق الذي ادرك الامام
 بعد ركعة او اكثر
 لاصح النبي ادرك
 الامام في تكبير الافتاء
 فافتر
 وان صلى
 بجماعة لم يغفل

ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام امكن المسبوق اصلاح صلوة
 بان ليستدبر لانه منفرد فيما يقضيه بخلافه لاحق فانه معتد فيما يقضيه
 والمفتدى اذا ظهر له وهو وراء الامام ان القبلة غير الجهة التي يصلى اليها
 الامام لا يمكنه اصلاح صلوة لانه ان استدبر خالف امامه في الجهة فصلا
 وهو مفسد والا كان متما صلوة الى غير ما هو قبلة عنه وهو مفسد
 ايضا فكذلك الا حق رجل تحرى في موضعه فافتدى به رجل بلا تحرر
 ان اصاب الامام جازت صلواتهما والاجازت صلوة الامام فقط لانه
 الصلوة عند الاستباه من غير تحرر انما يجوز عند ظهور الاصابة كما
 تقدروا وصلى الاعى ركعة الى غير قبلة فجاء رجل فتواه الى القبلة
 واقتدى به ان وحده الاعى وقت الشروع من ليس له فلم يثبت لم تجز
 صلواتهما والاجازت صلوة الاعى دون المفتدى لان عنه ان امامه
 بان صلوة على الفاسد وهي الركعة الاولى والله سبحانه اعلم بشرط
 الخامس من الشروط الستة هو كوقت قدمه على كنيته مع زيادة
 اهتمامها لكونها شرطا لكل صلوة كالاستقبال والوقت تختص بالغير
 كما تقدم لشدته الصلابة النية بالاركان فآخرها ليتصل بجهتها بغير
 الترتيب موضع ثم ان دخول الوقت شرط لصحة اداء الصلوة لا وجوب
 جميعه والا يلزم اداء الصلوة بعد الوقت والاصل في اشتراط قوله
 تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وبحولها من الايات
 على ما تقدم من الكلام عليه في اوال الكتاب والاصل في بيانه ما روى عن
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقمى جليل عند كبيت مرتين
 فصلتي به الظهر في الاولى منها حين كان في مثل الشراذم ثم صلى العصر
 حين كل شئ مثل ظله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وافرط
 لصا ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى فجر حين بزق الفجر و
 حرير الطعام على الصائم وصلى المزة الثانية الظهر حين كان ظل كل شئ
 مثله كوقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين كان ظل كل شئ مثله

فافتدى به
 رجل بلا تحرر
 مفتدى الذي ادرك
 الامام مع تكبير الامام
 الشيخ الخامس

ثم صلى المغرب لوقت الاول ثم صلى العشاء الاخرة حين ذهب ثلث الليل
ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض ثم التفت جبريل فقال الحمد هذا وقت
الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين رواه ابو داود و
الترمذي وقال حسن صحيح وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح
الاسناد انتهى لكن فيه عبد الرحمن بن الحوث ضعفه احمد وليث بن النضر
وابن معين وابو حاتم ووثقه ابن سعد وابن حبان وقد اخرج عبد
كوزاق عن عبد الرحمن هذا باسناده واخرجه ايضا عن عمر بن عبد
الرحمن بن نافع عن عبد الله بن جابر بن مطعم عن ابيه عن ابن عبد الله بن
كاد تلك الرواية بمطابقة ابن ابي سبعم عن عبد الرحمن ومتابعة عمر
عن ابن نافع الى اخره وهي متابقة حسنة كذا الامام وزيد بن الربيع
ابن ع وهو اقل طلوعه وقد روى حديثا مائة جبريل من حديث
عدة من الصحابة منه حديث جابر بمعناه وفيه ثم جاءه للصبح حين
اسفر جدي يعني في اليوم الثاني فقال ثم يا محمد فصل فقام ففصل
فقال ما بين هذين وقت كله قال الترمذي قال محمد يعني البخاري
حديث جابر اصح شئ في المواقيت انتهى وقوله هذا وقت الانبياء
قبلك ظاهره الاشارة الى الوقت في اليوم الثاني وقوله والوقت
فيما بين هذين اي الوقت للامانة والوقت للموت والوقت للموت
لأن الوقت المعبر الذي لا يكون الا فيه للاجماع على جواز
العصر بعد صيرورة الظل مثليه وعلى اداء العشاء بعد ثلث الليل ثم
ابتدأ المصنف تبعا لغرض من مثله لبيان وقت كبر وان كان
المنسوب به في الحديث وقت الظهر لانها اول صلوة يحلها لكل
بها عند قيامه من النوم الذي هو احو الموت وكفاكم منه كاشفا
خلقا جليدا ولانه مجمع على وقتها اولا واخر فقال اول وقت الفجر
صلوة كبر اذا طلعت الفجر الثانية وهو اي الفجر الثانية البياض اي النور المستطير
اي المنتشر في الافق اي في نواحي السماء فبطلوع الفجر الاول المستطير

فطلوع الفجر

الكاذب وهو البياض المستطير اي الذي يبدا وطولا تمتد الى جهة
الفوق غير اخذ في عرض الافق ثم تقف الظل لا يخرج وقت العشاء
ولا يدخل وقت صلوة الفجر لانه من حكم الدليل حتى لا يحرم الاكل على الصائم
فيه لحديث سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمتنعكم من
سحورك اذا بلول ولا الفجر المستطير ولكن الفجر المستطير في الافق رواه
مسلم وابو داود والترمذي والنسائي وقال في المحيط اما الفجر الكاذب
وهو ان يرتفع البياض في ناحية واحدة ثم يتلاشى فلا يخرج وقت
العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر مجمع عليه واخر وقتها قبل
طلوع الشمس اي الحزن والكائن قبيل طلوع الشمس من الزمان وهذا
ايضا باب للبخاري لا خلاف فيه لاحد من الامة واول وقت صلوة الظهر
زوال الشمس اي الحزن الكائن بعد زوال الشمس عن خط الاستواء
من الزمان وهذا ايضا باب للجماع واخر وقتها عند اي حنيفة اذا صار ظل
كل شئ مثليه سوى في الزوال اي سوى الفجر الذي يكون للامانة
عند الزوال وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول الامة الثالثة اخر
وقتها اذا صار ظل كل شئ مثله سوى في الزوال وعن اي حنيفة من
رواية اسد بن عمر واذا صار ظل كل شئ مثله سوى في الزوال يخرج
وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى الثلثين قال المشايخ ينبغي ان
لا يصلي العصر حتى يبلغ الثلثين ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ الثلث يخرج
من الخلاف فيما لهما امامة جبريل في اليوم الاول حيث صلى الظهر
صار ظل كل شئ مثله وله حديث ابي هريرة عنه عليه السلام الا اشتد
الحرق فابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم رواه الستة
وعن ابي ذر قال كتبا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاذا المؤذن ان يؤذن
فقال له ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال
له ابرد حتى ساوى الظل الثلثين فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر
من فيح جهنم رواه البخاري في باب الاذان للمسافر من وجبة الاستئذان

ما الحديث الاول ان اشتد الحر في ديارهم اذا كان ظل الشيء مثله وبما
 الثاني انه صرح بان الظل قد ساوى التلول ولا قدر يدرك في الزوال
 ذلك الزمان في ديارهم فثبت انه عليه صلى الله عليه وسلم صارا الظل مثله
 ولا يظن به انه صلى الله عليه وسلم وقت العصر وكان حجة على ابي يوسف ومحمد
 وان لم يكن حجة على من يجوز الجمع في السفر على ان امامة جبريل في
 اليوم الثاني حجة على الكل حيث صلى فيه الظهر حين صارا الظل
 بقي ان يقال هذا انما يفيد عدم خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر
 بصيرورة الظل مثله ولا يقتضي ان ما بين المثل والمثلين وقت
 للظهر دون العصر وهو المتي والحجوب انه قد ثبت بقاء وقت الظهر
 عند صيرورة الظل مثله نسخا امامة جبريل فيه من العصر
 كل حديث روى مخالفا للحديث امامة جبريل ناسخ لما خالفه فيه
 لتحقيق تقدمه على كل حديث روى في الاوقات لانه اول ما علمه بانه
 وامامته في اليوم الثاني في العصر عند صيرورة مثلهين تفيد انه
 وقته ولم ينسخ فيستمر ما علم ثبوته من بقاء وقت الظهر الى ان
 يدخل هذا المعلوم كونه وقتا للعصر وطريق معرفة وقت الزوال
 وفيه ان ترسم دائرة في ارض مستوية وينصب في قطرها قائما طولها
 مثل ربع قطر الدائرة فاس ظل القائمة اول انها لا شك ان خارج
 الدائرة ثم ينقص الى ان يدخل فيها فليتوضا علامة على مدخلها من
 محيطها ثم انت الظل ذلك ينقص الى خد ما ثم يؤخذ في الزيادة الى
 ان يبلغ محيط الدائرة ويخرج منها فليتوضا على محجبه ايضا علامه
 ثم ينصف ما بين مدخله ومخرجها ويرسم من نقطة التصف الى
 مركز القائمة خطا مستقيما وهو خط نصف النهار فاذا كان ظل
 القائمة على هذا الخط فهو نصف النهار ومن طلوع الشمس فاذا زال
 عنه فهو وقت الزوال واوقات الظهر والظل الذي للقائمة حج هو في
 الزوال فيعتبر صيرورة ظل القائمة مثليها او مثلهما معا ذلك الشيء

واول وقت صلوة العصر اذا خرج وقت الظهر على العقولين فعلى قوله
 اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وعلى قوله اذا صار مثله
 سواء واخروقه ما لم تغرب الشمس اعاجن الكائن قبيل غيبوبة
 الشفق من الزمان وهو اعاجل المراد بالشفق هو البياض الذي لا فوق
 الكائن بعد الحجرة التي تكون في الافق عند ابي حنيفة وقت لا يروى
 ومحمد وهو قول الائمة الثلاثة ورواية اسد بن عمر عن ابي حنيفة
 ايضا المراد بالشفق هو الحجرة نفسها لا البياض الذي بعدها لهما ما
 روى الدارقطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحجرة فاذا غاب
 وجبت للصلوة قال البيهقي والتوحي الصحيح انه موقوف على ابن
 عمر وله ما روى الترمذي من حديث محمد بن فضيل عن الاعمش
 على بن صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلوة
 اولها وآخرها وان اول وقت لظهور حين نزول الشمس واخروقتها
 حين يدخل وقت العصورات اول وقت العصر حين يدخل وقتها
 حين تغرب الشمس واول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر
 وقتها حين يغرب الافق وان اول وقت العشاء حتى يغيب الافق
 وان آخر وقتها حين يذهب الليل وان اول وقت الحج حين يطلع
 الحجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس فقد جعل اخر وقت المغرب
 وانما اول وقت العشاء حين يغيب الافق وغيبوبة الافق بسقوط
 البياض الذي بعد الحجرة والا كان باديا لكن قد خطا البخاري و
 الدارقطني محمد بن فضيل في رفع هذا الحديث فان غيره من اصحاب
 الاعمش يروونه عن مجاهد عنه من قوله ودفعه ابن الجوزي و
 ابن القطائبي عن ان يكون الاعمش سمعه من مجاهد موقوف فافهم
 ابي صالح مرفوعا فيكون له عند طريقان موقوف ومرفوع والذي
 رفعه يعني ابن فضيل صدوق من اهل العلم وثقه ابن معين فتقبل
 زيادته وهي الرفع ثم من المشايخ من افق برواية اسد بن عمر المرفوعة

لقولها قال الشيخ كالدين بن الهمام ولا تتساعده رواية ولاداية
 اما الاول فلا والله خلاف الرواية الظاهرة واقا التثنية فلما انقضت
 ليلة ولادة حيث تعارضت الاخبار لم ينتفعن الوقت القام بالتثنية
 وقد نقل مذهبه عن ابي بكر الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة و
 ابن عباس في رواية واجه هريز رضي الله عنهم وبه قال عمر بن عبد العزيز
 والاوزاعي والوزني وابن المنذر والخطابي واختاره المبرور
 ثعلبي ولا ينكر اطلاقه على الحرة يقال ثوب كالتشفق كاطلاقه على
 البياض الرقيق ومنه شفقة لرقته غير ان النظر افاد ترجيح
 البياض هنا اذ حيث ترد في الحرة او البياض فالاحتياط ابقاء
 الوقت لموجود للتثنية في انقضاء ودخول ما بعده ولا وقت ممل
 بينهما فيخرج وقت كحرب يدخل وقت كعشاء اتفاقا واقل وقت
 صلوة العشاء اذا غاب الشفق على القولين لما مر واخره سالم طلع
 الفجر اي الحجز الذي قبل طلوع الفجر من الزمان لما ذكرنا الطحاوي انه
 يظهر من مجموع الاحاديث ان اخر وقتها حين يطلع الفجر وذلك ان
 ابن عباس واباموسى والحدادي ورواه عليه السلام اخوها
 الى ثلث الليل وروى ابي هريز وانسلته عليه السلام اخرها حتى
 انتف الليل وابن روى انه عليه السلام اخرها حتى ذهب ثلث الليل
 وروى عائشة انه عليه السلام عتم بها حتى ذهب ثلث الليل
 وكلها في الصحيح قال فثبت ان الليل كله وقت لها ثم شيئا يسره
 الى نافع ابن جبير قال كنت عمر الى ابي موسى الاشعري وصل العشاء
 الى الليل شئت ولا تقبلها ولمسلم في قصة التمر بيني عن ابي قتادة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم في النوم تعريط انا التعريط ان تؤخر صلوة حتى
 يدخل وقت اخرى فذل على بقاء وقت كل صلوة الى ان يدخل وقت
 الاخرى ودخول وقت صلوة الفجر ووقت صلوة كوتر ما اى وقت
 الذي هو وقت العشاء هذا عندنا في حنيفة وعندنا وقتها بعد

الوقت

العشاء وهذا الخلاف بناء على الوتر واجيب عنه وكوقت متى جمع
 صلوتين واجبتين فهو وقت لهما وان لم يجمع احداهما على الاخرى
 كالغائبة والوقتية وعندنا هو سنة شرعت بعد العشاء فكان
 وقته بعدها كسنة اول اذ قال المصنف الا انه اى المصل ما موصى به
 العشاء عليه كوجوب الترتيب بما روى ابو داود والترمذي وابن
 من حديث خارجة بن خذافة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال ان الله تعالى امدكم بصلوة هي خير لكم من حمر النعم وهي كوتر
 فجعلها لكم بين العشاء الى طلوع الفجر وفي بعض طريقه فيما بين صلوة
 العشاء الى طلوع الفجر فعلى هذا الوصل الوتر قبل العشاء قصد الاصل
 لوصلي الوقتية قبل الوقتية فذكر او هو صاحب ترتيبها لوقوع ذلك
 بلا قصد صحيح عنده حتى ان الرجل اذا صلى العشاء بثوب ثم نزول
 الوتر بثوب اخر ثم تبين له بعد ذلك ان الثوب الذي صلى العشاء به كان
 نجسا وان العشاء فاسدة قاله يعيد العشاء دون كوتر عندنا في حنيفة خلا
 لهما لما قلنا فائدة اعلم ان الوقت كاهو شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها
 فلا يجب بدونه ومن جملة ما بنوا على هذه المسئلة وردت فتوى في زمن المصنف
 برهان الائمة انا لا نجد وقت لعشاء في بلدنا اهل علينا صلوة فكيف ليس
 عليكم صلوة العشاء وبه افنى ظر الدين المرغيناني ووردت هذه الفتوى
 ايضا من بلد بلغار فان الفجر يطلع فيها قبل غيبوبة الشفق في اقل ليلة
 المستكة على شمائل الائمة فافنى بفضله العشاء ثم وردت بخوارزم على شيخ
 الكبير سيف السنة البقالي فافنى بعدم كوجوب بلوغ جوابا كقولنا
 فادرس من ليس له في عامته بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من
 الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فمثل فاحسن الشيخ فقال ما تقول
 فيمن قطع يده من المرفقين او رجلاه مع الكبشين كم فرائض وصلوه
 فقالت نوات محل الربع قال فكذلك الصلوة الخامسة فبلغ الحلوان
 جوابه فاستحسنه ووافقته فيه كذا ذكره نجم الدين الزاهدي في شرح

فائدة اعلم ان الوقت كاهو
 شرط لاداء الصلوة

العبد يروي ويروي الذي اختاره الشيخ حافظ الدين النسي و اعترض
 الشيخ كان الدين بن المهدي باقته لا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين
 عدم محل العرض وبين سببه الجملة الذي جعل علامة في وجوب
 الحق الثابت في نفس الامر وجوارق المعرفة للشيء فاستقامت
 انتفاء المعرفة وانتفاء الدليل للشيء لا يستلزم انتفاءه لجواز دليل آخر
 وقد وجد وهو ما توصلت اخبار الاسراء من فز من الله تعالى الصلوة
 خمس بعد الامراء ولا ينجس في خم استقر الامر على الخمس شرعا عاملا لاهل
 الافاق لا تفصيل بين اهل قطر وقطر وما روي انه ذكر الدجال رسول
 صلح قال الراوي قلنا فما البشة في الارض قال لا يبعث يوما يوم كسنة و
 يوم كسنة و يوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم فقبل بارسول الله فذلك اليوم
 الذي كسنة تكفي فيه صلوة يومه قال لا اقتداه رواء مسلم فقد اوج
 اكثر من ثلثا لثمة عصر قبل صيرورة الظل مثله او مثليتين وقس عليه فاستدل
 ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان توزيعها على تلك الاوقات
 عند وجودها ولا يسقط بعلمها الوجوب وكذا قال عليه السلام خمس صلوة
 كتبت الله على العباد انتهى والجواب ان يقال كما استقر الامر على ان صلوة
 الخمس فكذا استقر الامر على ان الوجوب اسبابا وشروطا لا يوجد بها
 وفوقك شرعا عاملا الى اخره ان اردت الله عام على كل من وجبه حقه
 شروط الوجوب واسباب سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق
 من ذكر وان اردت الله عام في كل فرد من افراد المكلفين في كل فرد
 من افراد الالايام مطلقا فهو ظاهر البطلان فان الحائض لو طهرت بعد
 طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها ذلك اليوم الا اربع صلوات وظهرت
 بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها ذلك اليوم الا ثلث صلوات و
 هكذا ولم يقل احدنا انا طهرت في بعض اليوم او في اكثره مثلا يجب
 عليها تمام صلوة اليوم واليلة لاجل ان الصلوة فرضت خمس على كل
 مكلف فان قلت تختلف الوجوب في حقه بالفقد شرط وهو الطهارة

من الحيض قلنا كذلك تختلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه
 وهو الوقت واظهر من ذلك الكافر اذا اسلم بعد فوات وقت او اكثر
 من اليوم مع ان علم الشرط وهو السلام في حقه مضاف الى تقصيره
 بخلاف هؤلاء ولم يقل احد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لافتر
 الصلوة خمس على كل مكلف في يوم و ليلة والقياس على ما حديث
 الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولئن سلم فانما
 هو فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث المذكور ورد على خلاف
 فقد نقل شيخ اهل الدين في شرح المثارق عن القاضي عياض انه قال
 هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه ان صلح في شرع ولو وطنا
 فيه الى اجتماع ذلك الصلوات فيه عند ذوقنا المروية واكتفينا
 فيه بالصلوات الخمس انتهى ولئن سلم القياس فلا بد من مساواة
 ولا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد ما يقدر المعاش فيه وقت خاص
 بها والمفاد من الحديث المذكور انه يقدر لكل صلوة وقت خاص به ليس
 هو وقت الصلوة اخرى بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضى وقتها المقدر
 لها واذا مضى صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة
 الظل مثله او مثليتين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر
 موجودة في اجزاء ذلك الزمان فقدرنا بحكم الشرع كما هو ظاهر ولا كذلك هنا
 اية مسألة العشاء اذا الزمان الموجود عندهم اما وقت صلوة المغرب
 في حقه او وقت صلوة الفجر بالاجماع فيكيف يصح قياس هذه المسئلة
 على حديث الدجال وقد علم بما ذكرنا عدم الفرق بين من قطعت يده او
 رجلاه من المرفقين والكعبين وبين هذه المسئلة التي نحن في صدد
 بيانها كما ذكره الامام البقائي ولذا سلمه الامام الحلواني ورجع اليه
 مع انه الخصم المنازع فيه انظروا منه وذلك لان الغسل سقط عنه لعدم
 شرطه لان الحال شرط فكذا هي هنا سقطت الصلوة لعدم شرطها
 بل وسببها ايضا وكما لم يقع هناك دليل يجعل ما رواه المرفق الا لا يبط وما

الكعب بمقدار القدم خلفا عنه وجوب كعبه كذلك لم يرد دليل يجعل
 جزء من وقت المغرب او من وقت الفجر او من وقت الخلق من وقت الغشاء
 وكما ان الصلوة جنس بالاجماع على المكلفين كذلك فرائض الصلوة على
 المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب
 الوجوب وشروطها في جميع ذلك فليتأمل المصنف والله سبحانه الموفق
 للصواب وليست في صلوة الفجر الاسفار بها بان تصل في وقت ظهور الفجر
 واكتشاف الظلمة والفلس بحيث يرى الراى موقع بناءه عند ذلك للثبوت
 لقوله عليه السلام اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر واد التردد في وقت
 حديث حسن وفي رواية للحاوي اسفروا بالفجر فكما اسفرت فهو اعظم للاجر
 او قل لا جودكم وروى الطحاوي قال ثنا محمد بن حريز قال ثنا العقبني قال
 ثنا عيسى بن يونس عن الامام عن ابراهيم قال ما اجتمع اصحاب رسول الله
 صلعم على شيء ما اجمعوا على التوسيع بالفجر وهذا اسناد صحيح ولا يمكن
 على خلاف ما افادهم عليه رسول الله صلعم وحديث ابن مسعود في الصحيحين
 ظاهرة ذلك وهو قوله وما رايت رسول الله صلعم صلى الصلوة الا ميقانا
 الاصلوتين صلوة المغرب وصلوة الغشاء بجمع ومضى الفجر يومئذ قبل وقتها
 مع انه كان بعد الفجر كما يفيد لفظ البخاري وصلى الفجر حين ينزع الفجر فعلم
 ان المراد قبل ميقاتها الذي اعتاد الاداء فيه لانه غلب يومئذ لم يمتد وقت
 الوقوف وفي لفظ مسلم قبل ميقاتها بغلب فان الميعاد كان في الغلب
 واما حديث عائشة كان عليه السلام يصلي الصبح بغلب فيشهد معه
 الصلوة نساء متلفعات بمروطهن ثم يرجعن الى بيوتهن ما يعرفهن
 من الغلب فحول على غلب داخل المسجد لان حجرها كانت فيه وكان سقفه
 عربيا متقاربا ونحن نشاهد الان انه يظن وجود الغلب داخل
 المسجد وقد انتشر في حقته الصوة وانما وجب هذا الحمل لما علم من تزيين
 رواية الرجال خصوصا مثل ابن مسعود في صلوة الجماعة فان الحال الكثرة
 لهم ثم الافضل البداءة وقت الاسفار لا كما قال الطحاوي ان الافضل البداءة

غلبا والختم في الاسفار قول وهو قول الحنفية وصاحبه لكن الذي
 ذكره اصحاب عن الثلاثة ان الافضل ان يبدأ بالاسفار ويختم به وهو
 الذي يفيد اللفظ فان الاسفار بالفجر مفهومه ايقاعها فيه بجموعها
 وهو لفظ الحديث وقد قالوا في حد الاسفار ايضا ان يبدأ في وقت يمكنه
 ان يصليها فيه على وجه السنة ويبقى من وقت بعد سلامه ما يظهر
 انه كان على غير طاعة يمكنه ان يتوضأ ويعيد هاتين وجه السنة
 قبل خروجه ثم استحبنا الاسفار عندنا عام في الاذنة كلها الا في صلوة
 الفجر يوم التخر بمنزلة فان المستحب فيها التغليس واجماعنا توسعا
 لوقت الوقوف على ما مر من حديث ابن مسعود وكان ينبغي للمصنف
 ان يقيده بمنزلة لئلا يظن ان الاستثناء عام في يوم آخر بكل مكان
 وليس كذلك وليست ايضا عندنا الا براد بالظهر في الصيف لما
 نقله من الحديث اذا اشتد الحر فاردوا بالصلوة الى اخره وفي
 البخاري من حديث خالد بن دينار صلى بنا اميرنا الجمعة ثم قال لا تسرو
 كيف كان رسول الله صلعم يصلي الظهر قال كان رسول الله صلعم
 اذا اشتد البرد يكثر بالصلوة واذا اشتد الحر يبرد بالصلوة والمراد
 الظهر لان السؤال كان عنها وهذا وقع جوابا له وهو عام في جميع البلاد
 لجميع الناس لا تطلق الحديث خلافا لما يقوله الشافعي واورد من التخصيص
 يقطرحان الجماعة بقصد وانه من بعد وليست بتقديمه في الشافعي
 لما مر من حديث ابن دينار وليست ايضا عندنا تأخير العمرة
 كل الارملة الا يوم الغيم ما لم تغير الشمس وذلك ليتوسع وقت
 النوافل اذا تنقل بعد ادائها وكبره ان يؤخرها الى ان يتغير وقت
 الشمس بل يصلي والشمس بيضاء كما ورد عنه عليه السلام في حديث
 بريدة انه كان يصلي العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية وفي
 الصحيحين انه عليه السلام كان يصلي العصر والشمس حرة فامره
 لتغير القرص عدا في حنيفة وابي يوسف لا تغير الصلوة كما قال النخعي

وانما حكم الشهيد لان اذا حصل بعد الزوال فلتى صار القر من حيث لا يتحيز
 فيه العين فقد تغيرت والافلا كذا في الكافي واوول وقت العصر
 عند ابي حنيفة صيرورة الظل مثلين سوى في الزوال ومنه الى
 الى التغير قليل وقد روى الحسن عنه في الفصل بين اذا لم يغير
 والصلوة ان يصلي بين ما ركعتين كل ركعة بفترتين يفي غير الفترتين
 لو اربع ركعة ركعتين ايات وما في الصحيح انه عليه السلام كان
 يصلي العصر والشمس مرتفعة حتى يذهب الذاهب الى الموعظة
 والشمس مرتفعة وبعض العوالي على اربعة اميال لا يخالف
 لانه وارد اما على سبيل الظن والتخمين او الوقوع في بعض الازمان فيمكن
 ان يكون ذلك زمن الصيف فان الوقت فيه متسع وان الذاهب
 قصدا لا سريعا اذا لم يكن حمله على ظاهره انه في كل زمان وكل امة
 في بعض الازمنة لا يمكن ذلك ولو صليت عدا اول وقتها خصوصا
 لكثير من احاد الناس فيجب حمله على واقعة حال او على التام عن
 المبالغة في التأخير وكذا ما ذكر البخاري في تاريخه عن رافع بن
 خديج كذا نصلي مع النبي صلوة العصر ثم يخرجون فيقسم
 عشر قسم ثم يطبخ فتاكل لما انضجوا قبل ان تغيب الشمس محول الوقوع
 في بعض الازمان فانه يمكن اذا صليت قبل التغير ان يوجد في البنية
 من الزمان مثل ذلك العمل ومن شاهد مشهورة الطباخين في الاسفار
 وغيرهم مع الرؤساء ولما ليس بعد ذلك وليست ايضا بتجمل المغرب
 في كل الازمنة الا يوم الغيم لما في الصحيحين من حديث رافع بن
 خديج كذا نصلي مع النبي صلوة فيصرف احدنا وانه ليس بمواقع
 نبيلة وروى ابو داود عن مرتد بن عبد الله وسنده محمد بن احمد
 قال قدم علينا ابو ايوب فقال ما هذه غايبا وعقبة بن عامر
 على مصر فاخوه المغرب فقام اليه ابو ايوب فقال ما هذه كصلوة
 فقال شغلنا فقال اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الزمان متى يجف

او قال على كقطرة مالم يؤخر والمغرب الى ان تشتبك النجوم والحق
 في ابن اسحاق وهو التوثيق وما نقل عن مالك فيه لم يثبت ولو صح
 لم يقبله اهل العلم كيف وقد قال شعبة قيه هو امير المؤمنين في
 الحديث وروى عنه مثل الثوري وابن ادريس وخامدين زيد بن
 ابن زريع وابن عيسى وعبد كوارث وابن المبارك واحمد بن احمد
 وابن معين وقد اطل البخاري في توثيقه في كتاب القراءة خلف الامام
 وذكر ابن حبان في الثقات وان ما كارجع عن الكلام فيه واصح
 وبعث اليه هدية وذكر عن ابن عمر انه اخبر المغرب حتى بدا الخفق
 رقبة وهو يقتضي كراهة تأخيرها الى ظهور النجم وفي القين لم يكن
 تأخير المغرب عند محمد بن روايته عن ابي حنيفة ولا يكره في رواية الحسن
 عنه مالم يقب الشفق والاصح انه يكره الا من عذر كالسفر والكون
 عن الاكل ونحوها او يكون التأخير قليلا في التأخير بطول القراءة
 خلاف انتهى والذي اقتضيت الاخبار كراهة التأخير الى ظهور
 النجم وما قبله مسكون عنه فهو على الاباحة وان كان المستحب التعجيل
 وتأخير صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب لما في البخاري من
 حديث عائشة كانوا يصليون العتمة فيما بين ان يغيب الشفق الى
 ثلث الليل الاول وروى الترمذي عن ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلعم لو ان اشق على امتي لامرهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل
 او نصفه وقال حسن صحيح وتأخيرها الى ما بعد اى بعد ثلث
 الليل الى نصف الليل مباح لانه من حيث كونه يفضي الى تقليل الجماعة
 يكون مكروها ومن حيث كونه ينقطع به السم المني عنه على ما روي
 الستة في كراهة ان صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبلها والحديث
 بعد ها وهو المراد بالسمن يكون مندوبا وذلك لان السم ينقطع
 بمعنى نصف الليل غالبا فتعارض دليل الدب والكراهة فتساقطا
 فيبقى الاباحة وهذا لو كانت اجاز العلماء السم بعد هذه الخبر استدلالا

كالمغزو
 عن الاكل

بما في الصحيحين عن ابي عمر رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم ان الله صلح ذات ليلة
 صلوة العشاء في الخرجات فلما سلم قال ارايتكم ليلتكم هذه فان علي
 رأس مائة سنة لا يبق ممن هو على ظهر الارض احد وروى الترمذي
 في الصلوة والناس في المناقب عن عمر كان رسول الله صلح بسم
 عند ابي بكر ليلة في اخر من امور المسلمين وانا معه وقال حديث
 حسن وروى الامام احمد عن عبد الله قال قال رسول الله صلح لا امر
 بعد الصلوة يعني العشاء الاخرة الا لاحد رجلين مصل او مسافر وفي
 رواية او عروس وتأخيرها الى ما بعدها بعد نصف الليل الى طلوع
 الفجر مكره اذا كان بغير عذر لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة
 لم يعارضه دليل المدببات السم ينقطع قبله بمضي نصف الليل فيقوت
 الكراهة اما اذا كان بعد الضرورات تبيح المحظورات واما التأخير
 في الوتر فالاصل فيه ان الافضل ان كان لا يتق بالانتباه او ترك
 قبل النوم اخذ بالاحتياط وان كان يتق بالانتباه فتأخير الى اخر
 الليل افضل لما روى الخمسة البخاري من حديث جابر انه عليه السلام
 قال من خاف ان لا يقوم من اخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم
 اخره فليوتر اخر الليل فان صلوة اخر الليل مشهورة وذلك افضل
 واذا كان اليوم يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها
 يعني بالتأخير عدم التعجيل في اول الوقت بالتأخير الشديد الذي
 يشك بسببه في بقاء الوقت وذلك لان التعجيل في الفجر يؤدي الى
 تقليل الجماعة بسبب الظلمة وربما يقع قبل الوقت وكذا في الظهر
 المغرب لا يؤمن بالتعجيل من وقوعها قبل الزوال والغروب قال في
 المحيط المراد من تأخير المغرب قدر ما يحصل التيقن بالغروب ويستحب
 في يوم الغيم في كل من العصر والعشاء بتعجيلها المراد بتعجيل العصر قدر
 ما يقع عندها لا تقع حال تغير الشمس وتعجيل العشاء بالتعجيل قليلا
 على الوقت والمعتاد كذا في المحيط لئلا ينقل عن الجماعة باعتبار النظر

لان عند الغيم ينظر المظهر ساعة فساعة وروى الحسن عن ابي حنيفة
 التاخير في جميع يوم الغيم لانه اقرب الى الاحتياط فاداء الصلوة وقتها
 وبعد يجوز لا قبله اما الاوقات التي تكر فيها الصلوة فخمسة يجب
 ان يراد ما كراهة ههنا المعنى القوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما
 هو مطلوب العلم وان يراد معنى العرق والمراد كراهة التحريم ذاتي
 الظن الشبوت مالم يصرح عن طاهر يقتضي كراهة التحريم والقطعي
 الشبوت يقتضي التحريم والتحريم مقابلة للفرض وكراهة التحريم مقابلة
 للواجب والتنزيه مقابل للندوب والتميز لانه هنا من قبيل
 الاول وكراهة التحريم في الصلوة ان كانت انقصا في وقت منعت
 الصحة فمما سببه كمال العلم تؤدي ما وجب كاملا بالنقصان او
 الافادة الصحة مع الاساءة فلذا قال ثلثة اى ثلثة اوقات من
 تلك الخمس يكر فيها الفرض والتطوع والكراهة في الفرض كما نقول
 تمنع الصحة لوجوبها بسبب كمال وكذا الواجب الفاشية كسجدة
 تلاوة وجب بتلاوة في وقت غير مكروهة وجب ان تحضر فيه
 والوتر لانها وجبت كاملة فلا تؤدي ناقصة بالنقصان القوي
 وهو النقصان الذي هو من صفات الوقت لثبوت انقضاء الفعل بالوقت
 لدخول الوقت ماهيته بخلاف النقصان الذي ليس كذلك كالنقصان
 بسبب الاخلاق ببعض الواجبات او بسبب المكان كالصلوة في الارض
 المعصوبة او بسبب شئ اخر من المجاوزات كالصلوة في الثوب الحرير
 فان ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة انقضاء الصلوة بهذه الاشياء
 كاتصالها بالوقت لكون انقضاء هذه الاشياء بالصلوة من حيث
 المجاوزة لا من حيث السببية او الشرط بخلاف الوقت اما لو وجب
 الفرض او غيره بسبب ناقص وادى فيه صح كعصر يومه عند السفر
 كما لو تلاوة السجدة في وقت المكروه او حضرت الحجة فيه فانها
 فيه ايضا مع الكراهة لاداء ذلك كما وجب ولذا صح جميع التوافقات

فيه مع الكراهة لان وجوبها بالتشروع فاذا شرع فيها وجبت
 بالقصة فاذا اذاها فيه اذاها كما وجبت وهما نفوس واجبة
 موضعها الاصول وسببها ان شاء الله تعالى وذلك المذكور
 وهو كراهة الفرض والتطوع ثابت وكان عند طلوع الشمس وعند
 غروبها الا عصر يومه ووقت الزوال لما روى مسلم وغيره من حديث
 عقبة بن عامر قال ثلثة ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 عن ان يصلي فيهن او تقرب فيهن موقتا حين تطلع الشمس بارقة
 حتى ترفع وحين يقو عرقا ثم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين
 تضيئ للغروب والمراد بقوله او تقرب الصلوة على الميت لان
 الدفن غير مراد به بالاجماع لما رواه ابن شهاب في كتاب الجنائز
 من حديث خارجة عن مصعب عن الكيث بن سعد عن موسى بن
 علي عن ابيه عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 نصلي على موتانا عند ثلث عند طلوع الشمس الحديث ولقوله
 عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني شيطان فاذا ارتفعت
 فارقتها ثم استوت قارتها فاذا زالت فارقتها واذا دفت للغروب
 قارتها فاذا غربت فارقتها ونهى عن الصلوة في هذه الساعة واما
 في الموطأ والنسائي وهذا يعيدان المنع بسبب ما انفصل بالوقت من استلزام
 فعل الاركان فيه التشبيه بعبادة الكفر وهو المعنى بنقضان الوقت
 والا فالوقت من حيث هو لا نقض فيه كسائر الاوقات انما النقض في
 الاركان المستلزمة للتشبيه بعبادة الكفر وقد فهم الحديث ان
 اركان هي الاركان الواقعة في هذه الاوقات وروى عن ابي يوسف وهو
 الرواية المشهورة عند الجمهور التطوع وقت الزوال يوم الجمعة اي من
 كراهة والافطار جواز التطوع مجمع عليه في جميع الاوقات كما تقدم له ما
 في مسند الشافعي عن سعيد المقبري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 نهى عن الصلوة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وسنن ابي

في داود عن ابي قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله انه كره الصلوة نصف النهار
 الا يوما الجمعة وقال ان جهنم لتسجر الا يوم الجمعة ولها اطلاق التجرى والحكم
 مقدم على المبيع عند التعارض وبهذا الجواب عن استدلال الشافعي على جواز
 القضاء وباحة النقل بمكة في هذه الاوقات بقوله عليه السلام من ناء
 عن صلوة او سنيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ومحدث جبير بن
 معصم مرفوعا يابى عبد مناف لا تمتنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى
 اية ساعة شاء من ليل او نهار ومحدث في ذرية معناه رواه الدارقطني
 والبيهقي مع انه معلول بالاقتطاع فيما بين مجاهد وابي ذر ومضعف
 ابن المومل ومحمد بن مولى عفر وياضطر اب سنده ولا يصلي فيها اي في الاوقات
 المذكورة صلوة جنازة ولا يسجد لتلاوة اذا كانت تلي في وقت غير
 مكروه لما تقدم ولا يسجد ايضا فيها لسهولة من اجزاء الصلوة ولو قصر
 فيها فرضا الى صلوة مفروضة يعيدها اي يلزمه اعادته لعدم محتملها
 قد مرناه من انها وجبت بسبب كامل فلا تسأدى بالسبب الناقص
 ان تلا فيها اكان تلا في وقت من الاوقات الثلاثة اية سجدة فالأفضل
 ان لا يسجد فيها ولا في غيره من الاوقات الثلاثة لانها وان صحت لوجوبها
 السبب الذي ادبت به الا ان الكراهة موجودة لحصول الفعل التشبيه
 بعبادة الكفار مع ان تأخيرها لا يؤدي الى فواتها وصورته قضاء
 لان ما ليس مقيدا بوقت لا يثنى فيه القضاء بل متى فعل فهو اداء وكيفية
 التلاوة من هذا القبيل فان سجدها في ذلك الوقت لا يعيدها صحيحة
 اداها واجزاؤها عن التلاوة وان سجده في وقت اخر غير من الاوقات
 الثلاثة يصح ايضا عندنا ولا يلزم اعادتها خلافا لغير لانها وجبت با
 لسبب الناقص واديت كما وجبت وسببها نظيره في الشرع وغيره التقى
 قريب ان شاء الله تعالى اما الجنائز اذا حضرت في وقت من هذه الاوقات
 فصلى عليها فيه فكذلك تقبض والتعاذلات خصوصها سبب وجوبها وقد
 وجب في وقت ناقص فوجب مع التقضاء واديت به كما وجبت ولكن هل

في الجنائز الناقصة
 في وقت المكروه

لا فضل تأخيرها كسجدة ام لا قال في التحفة لا فضل ان يصلي عليها ولا
 تؤخر انتهى والفرق ظاهر لان التخيلا فيها مطلوب المطلق الا لان في حضورها
 في وقت مباح مانع من الصلوة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها
 الوقت المكروه بخلاف سجدة التلاوة لان التخيلا لا يسبب فيها مطلقا
 واما وقتان اللذان من الحنيفة فانه فيها التطوع فقط ولا يكره فيها
 كغيره اي الكراهة في غير الواجب ايضا فلذلك قال يعني الفوائت
 يعني الفوائت وصلوة الجناة وسجدة التلاوة لكن مما وجب لعينه و
 ما لم يتعلق وجوبه بعارض بعد ان كان نقلا كما لا يندرج في الزم بالشرع
 وركعتي الطواف فانها تكرر وان كانت واجبات لان اصلها التقلبات
 لا التزم بالشرع فظاهر واما الملتزم بالندرة فلان التذرع بسبب موضوع
 لا التزم التقلبات كالتشروع بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بتقلبات
 التقلبات بسجدة غير مشروعة فتكون واجبة بايجاب الله تعالى بالترتيب
 وهذا لان وجوب التذرع بسبب من جهة العبد وهو صيغة التذرع وجوب
 للواجب وانه يثبت من العبد تفهما يرجع الى الحق صاحب الشرع كانه
 لا وجوب بخلاف سجدة التلاوة فانها وجبت بايجاب الشرع وان كانت
 التلاوة ففعله كانه ان يجمع المال ففعله ووجوب كركعة بايجاب الشرع
 كذا في الكافي وهو غير ظاهر الفرق مع انه يرد عليه ركعتا الطواف فانها
 واجبتان بايجاب الشرع وان كان الطواف ففعله لكن فوق بينهما
 وبين سجدة التلاوة فانها لم يجبا لعينهما بل لغيرهما وهو ختم
 الطواف وصيانة المؤدى اى جيران ما قد يقع فيه من الخلل بلازم
 وقال ابن الهيثم وقد يقال وجوب السجدة في التحقيق متعلق بالسمع
 لا بالاسماع ولا بالتلاوة وذلك فعلة من المكلف بل وصف خلق
 فيه بخلاف التذرع والطواف والتشروع فانها فعلة ولولاها لمكان
 الصلوة نقلا انتهى لكن الصحيح ان سبب وجوبه في حق التلاوة
 دون السماع ولا لزم عدم وجوبه على الصتم بتلاوته وهما اي الوقتان

المذكور

المذكوران ما بعد طلوع الفجر الى ان تروى الشمس فانه مكروه في
 وقت التوافل كلها الا سنة الفجر لما روي مسلم عن حفصة قال كانت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين وفي
 داود والترمذي واللفظ له عن عمر انه عليه الصلوة والسلام لا صلى
 بعد الفجر الا سجدتين وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس لحد ثاب
 ابن عيسى شهد عن رجل مرضي وارضاهم عن عمر ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى
 تغرب متفق عليه وهو راجع على حديث عائشة في الصحيحين ركعتا
 قبل صلوة الصبح وركعتان بعد العصر لفظ ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا ليتني في يوم بعد العصر لا صلى ركعتين ونحوه بوجهين احدهما ان
 المحرم مقدم على المباح عند التعارض والثاني ان القول مقدم على الفعل
 لان الفعل يحتمل الاخر كيف وقد ثبت ما يصرح بالاختصاص وما
 يدل عليه اما الاول فما اخرج ابو داود من جهة ابن اسحاق عن محمد بن
 عمرو بن عطاء عن ذكوان مولى عائشة انها حدثته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي بعد العصر ركعتين ويهني عنهما ويواصل ويهني عن الوصال
 فهذا صريح في انها من خصائص صلى الله عليه وسلم كالواصل واما الثاني
 فما في الصحيحين في المفارقة عن كريب مولى ابن عباس ان عبد الله
 ابن عباس وعبد الرحمن بن ابراهيم ومسيور بن حمزة ارسلوه الى عائشة
 فقالوا اقرأ عليها السلام منا جميعا وسبها عن الركعتين بعد العصر
 وقيل لهما بلغنا انك نصليهما وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما قال
 كريب فدخلت على عائشة فاخبرتها فقالت سئل امر سلة فوجعت
 اليهم فاخبرتهم فردوا الى امر سلة فقالت امر سلة سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما ثم رأيتهم يصليهما فقل له فذلك فقال آية بكة
 آتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشتغلوني عن الركعتين
 اللتين بعد ظهرهما هاتان وما في مسلم عن ابي سلمة انه سأل عا

عالمثة عن السجدين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما قبل المغرب
فقلت كان يصليهما قبل العصر ثم انه شغل عنهما اوليتهما فاصلاهما بعد
العصر ثم اثبتهما وكان الاصل صلوة اثنتي عشرة ركعة دوام عليها فهذا يدل
على انها من خصايصه وتؤتيه ما في مسلم عن انس انه سئل عن التطوع
بعد العصر فقال كان عمر يضرب الابدى على الصلوة بعد العمل الحديث و
لا شك في وفور الصحابة في من عمر وفي انهم لا يسكون على باطل فكان
اجماعهم على ان المتقرب بعد عليه السلام كراهة النفل بعدها
فنبط الاستئلال به على عدم كراهة النفل الذي له سبب كتحية المسجد
ودكعت الطواف لكن بقي ان يقال انتهى ورد عن الصلوة وهي ثم ان
لعينه ايضا فمن اين تخصص النفل والذي ذكره في ان الكراهة تحيق
لفرض ليصير الوقت كالمشغول به بمعنى في الوقت كما في الاوقات الثلاثة
فلم تظهر حق الفرائض وفيما وجب لعينه فيه تخصيص النفل العام بما
المعنى وهو غير جائز نعم يمكن اخراج صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
بانها ليست بصلوة مطلقة وتكون في اخراج القضاء من الفضائل
بان انتهى ليس بمعنى في الوقت وذلك هو الموجب للفناء في الاوقات
الثلاثة واما اخرجها من الكراهة فتشكل وما بعد غروب الشمس قبل
صلوة المغرب ايضا التطوع فيه مكره للمعنى في الوقت بل التحريم
المغرب بسببه مع استحباب تعجيلها ويؤيد ما تقدم عن ابن عمر انه
اعتق رقية لتأخير المغرب حتى بدا النجم وقال الشافعي يستحب ركعتا
قبل المغرب تمسكا بما في البخاري انه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب
وصلوا قبل المغرب قال في الثلاثة لمن شاء كراهية ان يتخيرها التمسك
سنة وجماعة الصحاحين عن انس كان المؤذن اذا اذن لصلوة
المغرب قام ناس من اصحاب النبي صامم يبتعدون السواري فيركعون
ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلوة
قد صليت من كثرة من يصليهما والجواب المعارضة بما في اب داود

عن طاووس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب قال ما رأيت احدا
عن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ويختص في الركعتين بعد العصر سكت
عليه ابو داود والمنذري في مختصره وما زاده ابن حبان على ما في الصحيحين
من ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعارض ما ارسله الخلفى من انه هم لم يصليهما
الا لاحتمال كون ما صلوه قضاء عن شئ فاته وهو الثابت روى طبراني
في مسند الشاميين عن جابر قال سالت انساء رسول الله صلى الله عليه وسلم هل
رأتين رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب فقلت لا غير ثم
سلمت قلت صلاها عندى مرة فسلته ما هذه فقال شئت الركعتين
قبل العصر فصليتهما الآن في سؤالها له وسؤال الصحابة فساء ما يفيد
انها غير معرويتين من سنة عليه السلام وكذا سؤلهم لابن عمر الذي
يظهر ان مشير السؤل هو طبراني والرواية بصلوة بهما مع معبودتهما في
ذلك الصدد ولا يقال المثبت اولى من النافي لانا نقول ذلك اذا
كان التقي بما لا يعرف بدليله وما نحن فيه مما يعرف بدليله اذ لو كانت
الحال على ما في حديث انس لما خفي على ابن عمر لا على احد من يوطئ
خلفه عليه السلام وحيث خفي عليهم حتى سألوا انساء واحسن
بالنفي ايضا كان كذا لا نطعن باطنا في حديث انس فيرجح التقي عليه
والله اعلم وكذلك يكره التطوع اذا خرج الامام اي بعد على المنبر للخطبة
يوم الجمعة لما اخرج ابن ابي شيبة عن علي وابن عباس وابن عمر انهم
يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام وذكر ابو عمر بن عبد البر
في شرح الموطأ والقاضي عياض في الاكمال عن ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله
عنهم اجمعين انهم كانوا يمتنعون عن الصلوة عند الخطبة ومذهب
الصحاحي حجة يجب تقليد عندنا اذ لم ينفه شئ اخر من السنة و
اخرج هو ايضا عن عروة قال اذا قعد الامام على المنبر فلا صلوة على
ان رواية السنة عن ابي هريرة عنه عليه السلام قال اذا قلت لصلى
يوم الجمعة انصت والامام يخطب فقد لغوت تعيد بدلالة منع

السنة وخيئة المسجدان المتبع من الامر بالمعروف هو علامت
 السنة وخيئة المسجد منع منها بالطريق الاولى فان قيل العبارة
 مقدمة على الدلالة عند المعارضة وقد روى مسلم عن جابر انه سمع
 قال وهو يخطب اذا جاء احدكم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين
 وليتجوز فيهما قلنا المعارضة غير ثابتة لجواز كون المراد منه ان
 الامام عن الخطبة الى ان يتم صلوة كاثبت في السنة وهو ما رواه
 الدارقطني من حديث عبيد بن محمد العبدى قال حدثنا معتمر عن
 ابيه عن قتادة عن انس دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فاركع ركعتين وامسك عن الخطبة
 حتى فرغ من صلوة ثم قال اسند عبيد بن محمد العبدى وهو فيه ثم
 اخرجني عن احمد بن حنبل قال حدثنا معتمر عن ابيه قال جاء رجل
 الحديث وفيه ثم انتظره حتى صلى قال وهذا المرسل هو الصواب
 انتهى ونحن نقول المرسل حجة ثم رفعه زيادة اذ لم يعارض ما قبلها
 فان غيره ساكنة عن الامتناع عن الخطبة وعدم زيادة الثقة
 مقبولة ولا يجوز الحكم بوجه بجملة زيادة والام لا تقبل زيادة قط
 واذا احتمل ما قلناه انتفت المعارضة اذ هي خلاف الاصل فلا حكم
 بها الا عند عدم امكان التوفيق فنلت الدلالة كيف وقد قال
 صلى الله عليه وسلم لو جل جالس يخطب رقاب الناس اجلس فقد اذيت
 ذكره الكافض ابو جعفر الطحاوي وقد منعه الخلفاء الراشدون ولا
 يمكن ان يخالفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وانما المستدل بما يستدل
 به في الهداية وغيرها وهو اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام لان
 رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الترمذي رواه مالك في
 الموطأ تصنيفه وكذا ذكره التلويح عند الاقامة اعني يوم الجمعة كذا
 هو مقتضى قاضي خان والخلاصة وغيرها واما في غير الجمعة فلا كراهة
 بخروج الاخذ في الاقامة ما لم يشرع الامام في الصلوة وبعد شروعه

ايضا لا تكرر سنة الفجر اذا علم انه يدركه الركعة الثانية او التثنية
 على ما فيه من الخلاف وسبب ان شاء الله تعالى كذا لا تكرر بقية السنة
 اذا علم انه يدركه قبل الركوع في الركعة الاولى ذكره السروجي وغيره
 الى التحفة لكن يكرر في جميع ذلك ان يصلي مخاطبا للصنف او خلف
 من غير حال بل يصلي في المسجد تصيبي ان كان الامام في الشئ او
 الشئ ان كان في الصنف او الصنف اسطوانة او نحوها وانظر
 ان هذا هو السبب في الكراهة عند الاقامة في الجمعة لانه يوم اجتماع
 وادحاهم فلا يمكن ان يخلو غاليا من مخالطة الصنف ولا يرد عليه ما ذكرنا
 من صلوة سنة الفجر وغيرها بعد شروع الامام في الفرض ما رواه النجاشي
 من حديث عبد الله بن بكير سنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا من
 الازد يصلي ركعتين وقد اقيمت الصلوة فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لانت به الناس فقال له عليه السلام الصبح اربع لان ذلك اما
 لان الرجل صلاها في المسجد بل حال فتوش على المصلين اولاته
 عليه السلام ظن اذ صلى الفرض ولذا انكر عليه بقوله الصبح اربعا
 الى اخره اي تصلي الصبح اربعا وقيل كره وصله اياها بالفريضة في
 مكان واحد دون ان ينفصل بينهما بشئ واما قوله عليه السلام
 اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المفروضة فقد اوقفه ابن عيينة
 وحماد بن زيد وحماد بن سلمة على ابي هريرة وقد روى الطحاوي وغيره
 عن ابن مسعود انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلوة فصلى ركعتين فخرج
 في المسجد الى اسطوانة وذلك بحضر حذيفة وابي موسى وروى
 مثله عن عمر بن الخطاب وابي الدرداء وابن عباس ذكره ابن بطال
 في شرح البخاري عن الطحاوي وعن محمد بن كعب قال خرج عبد الله بن عمر
 من بيته فاقامت صلوة الصبح فركع ركعتين قبل ان يدخل المسجد
 ثم دخل فصل مع الناس وذلك مع علمه باقامة الصلوة ذكره الطحاوي
 ابو جعفر الطحاوي ومثله عن الحسن ومروان والتبعي فان كان

قد شرع في صلوة التطوع قبل خروج الامام للخطبة ثم خرج الامام
 لا يقطعها بل يتم ركعتين ان كانت تحية المسجد ونفلا مطلقا
 وان كان سنة الفجر قبل يقطع على رأس الركعتين وقيل يتمها اربعا
 قال الشيخان هو الصحيح وهو اختيار حسان الذين شهدوا قال في
 الواقع لفظ محمد اذا خرج الامام ينبغي ان كان في الصلوة ان يخرج
 منها فحل بعضهم لفظ الفراغ على القطع وبعضهم على الاقام وقال
 قاضي خان وحكي عن القاضي الامام ابي على النسي ان قال كنت اتي
 فمما اتيه يتمها اربعا اذا اربع قبل الظهر بمنزلة الصلوة واحدة
 وهذا لا يصلي في التشهد الاول ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة وذكر
 محدث سماعة في النوادر اذا اختار امراته وهي في الشفع الاول منها
 او اخبرت بدشقة لها فيها فامتنعت اربعة لا يبطل خيارها ولا
 وتمنع صحة الخلوة بخلاف سائر التطوعات حتى وجدت الرواية
 عن ابن حنيفة في النوادر اذا شرع في الاربع التي هي سنة الجمعة
 ثم خرج الامام للخطبة قال السليم على رأس الركعتين وان كان قد قام الى
 الثالثة وقيد بها بالسجدة اضاف اليها الرابعة وسلم وخفف
 في القراءة قال فرجعت الى هذا انتهى واليه مال الشيخين والبقا
 وقال الشيخان قال الدين بن الهمام انه لا اوجه لانه يمكن من
 قضائها بعد الفرض ولا ابطال في التسليم على الركعتين فلا يفوت
 فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكل انتهى قال قاضي خان ولم
 يذكر في النوادر اذا لم يقيد الثالثة بالسجدة كيف يصنع واختلف
 المشايخ فيه قبل يتمها اربعا ويخفف القراءة وقيل يعود الى القعدة
 وليسلم وهذا اشبه ولهذا لم يقعد على رأس الثالثة في هذه
 الحالة يعود الى القعدة احتراز عن قول محمد وزفر بخلاف
 العريضة انتهى اقول الوجه ان يتمها لانها ان كانت صلوة
 واحدة فظاهر وان كانت بمنزلة غيرها من التوافل كل شفع

فان كان قد شرع
 وصلوة التطوع ثم خرج
 الامام لا يقطعها

ولها لم يقعد

اقول الوجه

على حدة فالقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمية مبتدأة ولو كان
 اول ما حررت يتم شفعها فكذا هي انما اذا اسلم على رأس الركعتين
 فعلى قياس ما روى عن ابي يوسف انه يقضي اربعا كل
 ركعة نواه اربعا يقضي همنا ايضا البعوا واختلفوا على قول
 ابن حنيفة ومحمد قبل لا يلزمه شئ وقيل يصلي ركعتين وكان
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يقضي اربعا من
 قطعها لانها بمنزلة صلوة واحدة لما ذكرنا من الاحكام انتهى
 السروجي في شرح الهداية وكذا يكره التطوع ايضا قبل صلوة
 العيدين وعند خطبتهما في المصلي على الاصح لما روى المشقة
 من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد
 لم يصلي قبلها ولا بعدها وهذا النفي بعدها محمول عليه في الصلاة
 لما روى ابن ماجه من حديث ابي عبد الله كذا في قوله كان كذا في قوله
 صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين
 ووجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنقل بعد طلع الفجر بالكراهة
 من ركعتيه من انه عليه السلام كان خريفا على التوافل فبعد
 فغله يدل على الكراهة اذ لو لاها لفعله مرة بيانا للاباحة وقيل
 لا يكره بعد الخطبة في المصلي ايضا وكذا يكره التطوع عند
 الكسوف وعند خطبة الاستسقاء للاخلال بالاستماع والانصات
 كما اثر الخطب والحاصل انهم ذكروا في الفتاوى ان اوقات
 الكراهة اثنا عشر منها ثلثة لا تجوز فيها الفوائت عند طلوع
 الشمس واستوائها وعروبها التسعة تجوز بها الفوائت
 وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة بلا كراهة وما عداها مع
 الكراهة بعد طلوع الفجر قبل فرضه وبعد فرضه قبل الطلوع وبعد
 صلوة العصر قبل الغيرة وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب
 وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة عند خطبة

العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ولكن
 ليست بذلك عليهم بعد خروج الامام للخطبة قل ان يحط بصلوة
 كما ذكره المصنف وكذا بعد صلوة العيد في المصل على ما هو المشهور كانت
 ينبغي ان يكون ايضا عند خطبة الحج الثلث كما ان الخطيب فعل هذا
 تكون اوقات الكراهة خمسة عشر سوى الثلثة الاولى ومعها ثمانية
 عشر ولو شرع في صلوة التطوع في الاوقات الثلاثة فالافضل ان يقطعها
 ثم يقضيها في وقت غير مكره فخصا من الكراهة والنقص الى الكمال وليس
 هذا ابطالا للعمل لان القطع لا يكون ابطالا كما في شرع في فرض
 منفردا ثم اقيمت الجماعة فان الافضل ان يقطع ويقضى للجماعة
 الجماعة وكان كهدم المسجد لتجديده ونحو ذلك ولكن مع هذا العلم
 بل تم شقفا فقد ساء مخالفة التام الواجب الامتناع ويكون انما
 كسادك الواجب بالامر ومع هذا شئ عليه ولو شرع في النافذة في وقت
 اي بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وبعد صلوة العصر الى غروب الشمس
 لزمه القضاء ولا فائدة في افراد هذا بالذات فانما الطريق الاولى انما
 قبله لانه اذا كان بالشرع في الاوقات الثلاثة مع شدة الكراهة فيها
 قد امره بالقضاء اذا قطعها ففيمساها بالطريق الاولى اللهم الا ان
 يقال اراد ان يصرح بالزوم اذ قوله ثم يقضيها يحتمل القضاء احتيايا
 او لتلا يتوهم ان القاء هناك لاجل القصد يعطى المفهوم من قوله
 فالافضل ان يقطعها وانه لا يجب اذ افسدت بغير قصد لكن حج لاوجه
 لتخصيص الوقتين بل الاوقات الثلاثة وغيرها سواء في الله ان شرع
 فيها ثم نقل قصدا ثم افسدت او فسد بوجه من الوجوه يلزم قضاءه
 على ما يأتي في فضل التوافل ان شاء الله تعالى ولو اتفق النافذة في وقت
 مستحب ثم افسدها او فسدت بقدره متم على استعمال الله او مضى
 مدة ما شرع ونحو ذلك لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد الفجر
 قبل ارتفاع الشمس اي يكون ان يقضيها وان كان قضاء الوقت من

ثم يقضيها في وقت غير مكره

مم

الزاوية

من الفرائض لا يكون قبل التغير والطلوع لانها لم يجب لعينها بل لصيانة الوقت
 عن البطالة فبقيت نفلا بذاتها فيكون فعلها في الوقتين بخلاف ما
 وجب لعينه على ما تقدم ولو قضاها فيها لتسقط عنه وتصح مع الكراهة
 لما ذكرنا من قبل ان الكراهة في الوقتين ليست لمعنى في ذات الوقت وكذا
 سائر اوقات الكراهة سوى الثلثة لو قضى فيها ما لزم بالشرع في وقت
 مستحب يصح مع الكراهة بخلاف ما لو قضى في احد الاوقات الثلاثة لا يصح
 لوجوبه كاملا وادائه ناقصا كما في الفرض ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها
 بعدما صلى الفجر لانه انما كان من كراهة مالز بالشرع في الوقتين وبهذا
 ما نقل عن الفقيه اسماعيل الزاهد من ان من خشي ان يصلي ركعتي الفجر
 لا يدرك الامام انه يشرع فيها ثم يقطعها فيجب القضاء فيمكن من القضاء
 بعد الصلوة فان الامام الشرعي رده بان ما وجب بالشرع ليس اقل
 مما وجب بالنذر ونصر محمدان المذكور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع و
 شرع في العبادة بقصد الا فساد لا يجوز وان كان نيته الاداء مرة اخرى
 فان ابطال العمل قصدا منتهى الاجل مصلحة التكيل ولا تكيل ههنا وما ذكر
 في المحيط عن بعض المشايخ ان الاحسن ان يشرع في السنة ويكثرها
 ثم يكثر اخرى للفريضة فيخرج بهذا التكبير من السنة ويصير شاككا
 في الفرض ولا يصير مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل غير مفيد ايضا
 لانه وان سلم انه لا يصير مفسدا لكن كراهة قضاء ما لزم بالشرع بعد
 الفجر مقررة اللهم الا ان يفعل ذلك لاجل القضاء بعد ارتفاع الشمس
 وعلى كل حال فهو غيرات بالسنة كما سنت فلا فائدة في هذا التكلف
 وقيل يقضيها بعد صلوة الفجر وكأنه اشارة الى قول اسماعيل الزاهد
 وقدم من تنبيهه فلا يعتبر ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر
 فلما صلى ركعتين منها طلع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من
 غير ان يسلم تنوب صلواتها بين الركعتين عند ركعتي الفجر عدها الى
 عند أبي يوسف ومحمد وصلى قولها احد الروايتين عند أبي حنيفة

مطلقا ولو افسد سنة الفجر
 لا يقضيها ويغفل ان ما نقل
 عن الفقيه اسماعيل الزاهد

وهي ظاهر الرواية بناء على ان السنة تؤدي بمطلوبة الصلوة من غير
احتياج الى تعيين كونها سنة وهو الصحيح وروى الحسن عن ابي حنيفة
انها لا تنوب بناء على ان السنة تحتاج الى النية او على الرواية التي ذكرها
المرغيباني عن ابي حنيفة ان سنة الجهر واجبة والاول هو الصحيح اي
انها تنوب وان التعميم ليس بشرط وذكره في الذخيرة ولو سلمت ركعتين
على ثلثي الشان لم يطالع الجهر وقد تبين اي بعد ذلك انه اي ثلثان
كان قد طلع الجهر فعند المتأخرين كجزء تلك الركعتان عن ركعتي الجهر
وهذا ايضا كما تقدم هو ظاهر الرواية عن الكل خلافا لرواية الحسن فتقدم
الوجه فيه ولو شك عند صلوة تلك الركعتين في طلوع الجهر واستمر
سبحه لا تجزئ عن ركعتي الجهر بالاتفاق وهو ظاهر واذ طلعت الشمس
حتى ارتفعت قد دعي من اورد في تباح الصلوة بعد ما كانت حراما
عند الطلوع وهذا الذي ذكره هو المذكور في الاصل لما روي انه عليه السلام
كان يصلي العيد حين ترتفع الشمس قد دعي اورد في قوله سبط
ابن الجوزي متفق عليه وقال ابو بكر محمد بن كفضل ما دام الانسان يقدر
على النظر الى قعر الشمس فهي في الطلوع لا تباح الصلوة فاذا عجز عن النظر
اليه تباح وقال الفقيه ابو حفص السفياني قد روي موضع طست
في ارض مستوية فادامت الشمس تقع في حيطانه وهي في الطلوع لا
تخل الصلوة فاذا وقعت في وسطه فقد طلعت فتحل وكان علامة
خوارزم يقول يمد يده على صدره وينظر فان لم ير القرص فقد تح
الطلوع وتباح وبعبارة عند الغروب وكل هذه الاقوال متقاربة وبكل
منها يحصل ايضا من الشمس واشراقها والعقول الاخير ينقله البرازي
وهو ليس بها واضبطا ولو طلعت الشمس والمصل في خالول اية اثنا
صلوة الجهر تقصد صلوة الجهر لعروض التقصا على ما وجب بالسبب الكامل
ولو غربت الشمس وهو في خلال صلوة العصر لا تقصد لعروض الحال على
ما وجب بالسبب الناقص وذلك لما ذكره في الاصول ان الوقت هو السبب

لوجوب الصلوة ولا يمكن ان يكون كله سببا لانه يؤدي الى عدم
جواز الاداء قبل تمامه فيلزم ان لا تجوز الصلوة الا بعدة وهو خلاف
الشرع فيلزم ان يكون جزء منه هو السبب وجب فالجزء الاول هو
الاولى لسبقه فان اتصل به الشروع التام فتردت له السببية والا
انتقلت الى ما يليه ثم ونم فاي جزء اتصل به الشروع التام اي الذي لم
يظهر عليه الغشا فتردت له السببية هكذا الى اخر الوقت فان خرج
الوقت ولم يصل يضاف الوجوب الى جميع الوقت لزوال الضرورة التي
لاجلها لم يضاف الى الجميع ولعلم اولوية بعض الاجزاء لانها كانت باطلا
الشروع ولم يقبل الشروع بنبأ منها اذا علم هذا فالجزء الذي اتصل به الشروع
في الجهر كان كاملا فغرض التقصا وهو طلوع الشمس يقع الغشا والجزء
الذي اتصل به الشروع في العصر كان ناقصا كونه وقتا لا صغارا وتصغير
للاصغر ولئن كان كاملا لبات شرع قبل ذلك او من اول الوقت فغرض
العروض لا تقص فيه بل يخرج وقت الكراهة الا انه قد يقال فينبغي ان
لو شرع فيها اول الوقت قبل الاصفرا ثم اصفرت وهو في خلالهما ان تقصد
لعروض التقصا على ما وجب بالسبب الكامل واجواب ان الشرع لما
للمكلف شغل كل الوقت بالعبادة وهو الغزمية فقد اعترف في حقه ما
لا يمكن ذلك الا به لكونه من جملة اجزاء الوقت بخلاف الجهر فان الوقت
الناقص خارج عن وقتها فان قيل ما ذكرتم تفقده عقلي لا يجوز ان يعارض
النقل وهو ما رواه الجماعة من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله
صلعم من ادى ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادى العصر قلنا
قد عارضه حديث الترمذي عن الصلوة في هذه الاوقات فان العلم عندنا
كالخاص ولا يرتفع الخاضع عليه فوجبنا الى ما ذكرناه من المعنى قال الشيخ
كالدين ابن الهمام وعلى هذا فيبعد ما روي عن ابي يوسف انه يمسك
عن الافعال في اي ركن وقع الطلوع فيه الى ان ترتفع الشمس ثم تصلي
لانه اذا كان طلوعها وجب الغشا لا يفيد الامسا منه الشرط الثاني

النية هي في اللغة مطلق القصد وفي الشرعية قصد كون الفعل
له والعبادات انما شرعت لنيل رضى الله سبحانه وتعالى ولا يكون ذلك
الابحاط صحتها فالنية في العبادات قصد كون الفعل لله تعالى ليس
غير قال تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والايات
والاحاديث في ذلك كثيرة جدا اذا علم هذا فنقول المصلي اذا كان
مستقلا سواء كان ^{في} النفل سنة مؤكدة او غيرها يكفيه مطلق
الصلوة ولا يشترط ذلك النفل سنة بانه سنة النفل مثلا او
تراويح او غير ذلك ولكن في التراويح اختلف اى خالف بعض يحتاج
المتقدمين فانهم قالوا لا يصح ان اى فعل التراويح لا يجوز بمطلق
النية بل لابد من تعيينها والمذكورة فتاوى قاضى خان ان الاختلاف
في التراويح وفي السن فان قال في فصل نية التراويح وان نوى
او صلوة الطلوع اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في سن المكتوبات
قال بعضهم يجوز اداء السنة بنية الصلوة ونية الطلوع وقال
بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة مخصوصة فيجب مراعات
الصفة للخروج عن العادة وذلك بان نوى السنة او نوى متابعة
النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة وروى الحسن عن الجعفي في سنة الفجر
انها لا تتأدى اذا نوى السنة بنية الطلوع وانما تتأدى اذا نوى
السنة او نوى الصلوة متابعا للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا اذا صلح تراويح
معتادا بمن يصلي المكتوبة او بمن يصلي النافلة غير التراويح اختلف
الصحيح انه لا يجوز ان يفتى في جعل الخلاف في السن وفي التراويح
واحدا وذكر المتأخرون ان التراويح وسائر السن تتأدى بمطلق
النية وهو اختيار صاحب الهداية ومن تابعه قال الشيخ كالدين
ابن الهمام وتحقيق الوجه فيه ان معنى السنة كون النافلة مواظبا
عليها من النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفريضة المعينة وقبلها فاذا فرغ المصلي
النافلة في ذلك المحل صدق عليه انه فعل الفعل المسمى سنة فالجواب

فالحاصل ان نية السنة تحصل بنفس الفعل على الوجه الذي فعله
عليه السلام وهو انما كان يفعل على ما سمعت فانه عليه السلام
لم يكن ينوى السنة بل الصلوة لله تعالى فعلم ان وصف السنة
بعد فعله على ذلك الوجه لتسمية ما فعله المخصوص لا انه وصف
يتوقف حصوله على نية انتهى وهذا السنة الثابتة بفعله وكذا
في السنة الثابتة بقوله كقوله عليه السلام ما من عبد مسلم يصلي
لله في كل يوم ثنتي عشرة ركعة من غير الفريضة الا بنى الله له بيتا في
الجنة ونحوه من الاحاديث فانه سرت الوعد على مطلق فعل الصلوة و
على هذا التراويح فانها اما ثابتة بفعله عليه السلام حيث فعلها
وبيننا العذر في تركها او بقوله من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم
من ذنبه اذ قيام رمضان حاصل بمطلق الصلوة في ليلته ولا يمكن ان
تكون الصلوة في ليلته ليست قياما له الا ان يتيقن لشئ اخر من فرض
او واجب اداء او قضاء ثم قال المصنف تبعا لقاضى خان والمتقدمين
والاصح ان اى تراويح لا يجوز بمطلق السنة ونحن قد بينا الدليل من الطرفين
والاحتياط في نية التراويح ان ينوى التراويح نفسها او ينوى سنة
الوقت فانها هي السنة في ذلك الوقت او ينوى قيام الليل ليكون خارا
من الخلاف هكذا قالوا ولا شك ان قيام الليل اعم من التراويح فتأدى
بنية كتأديتها بنية مطلق الصلوة فان مطلقها في الليل ليس الا قيام
الليل وكونه يخرج من الخلاف بنية ولا يخرج بنية مطلق الصلوة لا يخرج
عن تحكم الاحتياط للخروج من الخلاف في السنة ان ينوى السنة
او ينوى الصلوة متابعا للنبي صلى الله عليه وسلم ولو نوى في صلوة الوتر او في صلوة
الحجعة او في صلوة العيد اى يشترط فيها التعيين ولا يمكن مطلق نية
الصلوة وكذا جميع الفرائض والواجبات من المذخور وقضاء ما لم يرد
بالشرع لان مطلق الصلوة يحتمل النفل وغيره والنفل مشروع في الاوقات
التي يصح فيها غيره فلا بد من صرفه عن كنفه الى غيره وذلك الغير معتد

متعدد مشقوع فلا يتعين البعض ولا يتيقن بصرح الدماء منه
 الا بالتعيين القاطع لاحتمال ما عداه وفي صلوة الجاهل ينوي الصلوة
 لله تعالى والدعاء للميت اذ بهذا يتميز عن غيرها من الصلوة ^{المفترقة}
 المنفردة لا يكفي نية مطلق الفرض لانه يشتمل افراد كثيرة منفقة
 ومختلفة فلا يجوز ما لم يقدر في نية الظاهر والعصر مثلا ليعتبر ما
 شرع فيه عن غيره ولا فرق في ذلك بين المنفرد وغيره من الامم و
 المقتدى بالقياس اتفاقا فان نوى فرض الوقت ولم يعين ان ظهر
 او غيره ولم يكن الوقت قد خرج اجزا ذلك ولو كانت عليه فائتة
 لان الغائبة لا تراحم الوقتية في هذه التسمية التي اجمعت فانه
 لو نوى فرض الوقت لا يصح اجمعه لان فرض الوقت عندنا الظاهر لا
 الجمعة ولكن قد اجمعه لاسقاط الظهور والوصولي الظاهر قبل ان
 تقوت الجمعة صحته عندنا خلافا لغيره والائمة الثلاثة وان حرم
 عليه الاقتصار عليها على ما نذكره في باب الجمعة في اخر الكتابان شأ
 الله تعالى وفي فتاوى قاضي خان لو كان عنده فرض الوقت اجمعه
 جاز وذلك لتعينها في نظر الى اعتقاده ولا يشترط نية اداء
 الركعة اجماعا لعدم الاحتياج اليها لكون العدد متعينا بتعيين
 الصلوة ولو نوى الفرض والتطوع معا جاز ما صلا به تلك النية
 عن الفرض عند ابي يوسف لقوة الفرض فلا يبرأ منه الضعيف خلا
 لمحمد حيث لا يجوز عن فرض عنده ولا عن التطوع بل يبطئ نية بالكلية
 فلا يصح صلوة لان الصلوة الواحدة لا يمكن ان يتصف بالمتعينين
 لتنافيها ولا باحدهما لعدم تعيينه فيبطل اصل الصلوة ولو افتح
 المكتوبة اي نواها ثم ظن انها تطوع فصلا على نية التطوع مضمنا
 حتى فرغ من صلوة فهي اصل صلوة هي تلك المكتوبة التي شرعنا وينا
 لها وهذا بناء على ان النية انما تشترط في الابتداء لا في البقاء استكما
 للزوم الحرج في ذلك وهو متفق ولو كثر ينوي التطوع ثم كثر ينوي الفرض

يصير متارعا في الفرض وتبطل نية التطوع لان النية في الافعال
 يصح تبديلها اذا قارنتها كما يصح تبديلها في التروك بحجزة ومما
 صحها اذا قارنت النوى فعلا او تركا سواء تقدمها مماثل او مغايرا
 ولم تقدمها شيئا فتفسخ المغاير وتقرر المماثل وهذا اصل يبنى عليه
 جميع الفروع المتعلقة بالنية فاعلمه ولو صل من الظهر ثم افتتح
 ناهيا العصر او التطوع بتكبيره يتعلق بافتتح فقد نفقظ الظهر وصح
 شروعه فيما كثرنا وباله من العصر او التطوع بناء على الاصل المذكور
 وكذا اذا شرع في المكتوبة اي مكتوبة كانت ثم كثر ينوي التشرع
 النافلة اي نافلة كانت يصير نافضا للمكتوبة ويصح شروعه في
 النافلة للاصل المذكور وهذا من ذكر العام بعد الخاص وان كان من
 شرع في المكتوبة منفردا فكثير ينوي الاقضاء باللامم فانه يصير
 متارعا فيما كثرنا وباله من الصلوة بالاقضاء واقضاهما كافيه من
 الصلوة منفردا لما ذكرنا من الاصل وذلك لان الصلوة بالاقضاء
 غير هامة للانفراد حكما لما فيها من التزام المتابعة والزيادة ^{بسع}
 وعشرين درجة وان صلى ركعة من الظهر ثم كثر ينوي الظاهر في
 هي لما ذكرنا لانه نوى عين ما هو فيه فيكون مقربا له وهذا اذا نوى
 بقلبه اما اذا قال بلسان نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك الركعة
 كذا في الخلاصة ويجوز اي يكتفي بتلك الركعة لعدم بطلانها
 ويكمل عليها باقي الظهر حتى انه لو كان مقيما وصلى اربعا اخرى بعد
 ذلك التكبير على ظن ان الركعة الاولى قد انتقضت ولم يقعد
 على رأس الركعة الرابعة من صلوة التي هي نالته بعد التكبير
 فبطلت صلوة لتركة فرضا وهو القعدة الاخيرة بحيث لا يمكن
 تداركه لسجوده الركعة الخامسة ولكن فسدت فرضية الصلوة
 وتحولت نفلا عند ابي حنيفة وابي يوسف واصلها عند محمد و
 ينبغي ان يضم ركعة اخرى ليصير منفلا سببت عندها وركعتين

هذا هو اصل النية
 على جميع الفروع

هذا هو خلاصها

عنده ولو نوى مكتوبتين معا احدهما دخل وقتها والاخر لم يدخل
وقتها بان نوى في وقت الظهور هذا اليوم وعصره معا فلهي
النية للتي اى المكتوبة التي دخل وقتها كما تظهر في الصلوة المكتوبة
لان التي لم يدخل وقتها لا تراحمها ولو نوى فالتين معا فلهي النية
للاولى منهما لترجيها بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب ولو نوى
فالتين ووقتيه معا بان فاشاة الظهور فوى في وقت كظهور العصر
فلهي النية للفائتة اذا كان في الوقت سعة كذا ذكره في الخلاصة
عن المنتقى وذكر في الجامع الكبير انه لا يصير شارعا واحدة منهما
والمصنف اختار ما في المنتقى ولذا قال الا ان يكون في اخر وقت
الوقتيه في تكون النية للوقتيه لترجيها وكل هذا يشترط ان يكون
المصلي صاحب ترتيب فعلى هذا يمكن ان يحل ما في الجامع الكبير
على ما اذا لم يكن صاحب ترتيب لكن هذا الحل غامضا في اذ كان
في الوقت سعة فانه لا ترجيح للفائتة على الوقتيه لعدم ترتيب
فتعاضتا فتبطل الا اذا اضاقت الوقت فان الوقتيه مرجحة
مع ان جوابا للجامع مطلقا والمسئلة السابقة فهي ما اذا نوى
فائتين تؤيد ما في المنتقى حيث لم يذكر فيها خلافا فان النية
للاولى فلذا اختار المصنف ولا يحتاج الامام في صحة الاقتداء
به الى نية الامامة حتى لو شرع على نية الانفراد فاقتردى به
فيجوز الا في حق جواز اقتداء النساء به فان اقتداءهن به لا يجوز
مالم ينوان يكون اما ما لم يمت اولن تبعه عموما وعند ذلك لا يشترط
نية اما مهت لصحة اقتدائهن فيما سكا على الرجال ولنا الفرق
بان المرأة يحتمل ان يوجد منها فساد صلوة الامام بسبب الحائض
وهو ضرر عليه فلا يلزمه بدون التزامه بخلاف الرجل واما
المقتدى فينوى الاقتداء ايضا ولا يكفي في صحة الاقتداء نية
الفرض فيحتاج الى نية كفرض والتعيين اى تعيين فرض يحتاج

في صحته الى نيتين نية الصلوة مطلقة ان تطوع ومعينة ان غيره
ونية المتابعة للامام وذلك لانه يلزم من فساد الصلوة الامام فساد
صلوة المقتدى فلا بد من التزامه وهو لا يكون الا بالنية وان نوى
الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة يحزبه ذلك الفعل وهو نية الا
الاقتداء عن تعيين الصلوة وفي فتاوى قاضي خان لا يجوز ان يمتد
فظهر ان ما اختاره المصنف قال بعضهم وعدم الجواز هو المختار
وكذا الحكم اذا قال نويت ان اصلي مع الامام قال بعضهم يجوز واختار
المصنف ولكن المختار عدم الجواز لما ذكره قاضي خان من الدليل
وان نوى ان يصلي صلوة الامام ولم ينو الاقتداء به لا يحزبه التطوع
نية الاقتداء في صحته ومنهم من قال اذا نظر لكبير الامام ثم كبر بعد
يصح شروعه في صلوة الامام كذلك الفتوى بمعنى لو وجد منه الانتظام
فقط من غير ان تحضر نية الاقتداء عند التكبير يصح الاقتداء
ويقوم الانتظام مقام النية وهو حسن وان نوى الشروع في صلوة
الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز ذلك في صحة
الاقتداء والصحيح انه يحزبه قال قاضي خان لانه لما نوى الشروع في
صلوة الامام صار كما نه فرض الامام مقتديا به وفي الخلاصة قال
الامام خواهر زاد عن استاذة اذا اراد المقتدى ان ليسهل الامر
على نفسه يقول شرعت في صلوة الامام قال صاحب الخلاصة رحمه الله
عليه واوستاذنا ظهير الدين يقول ينبغي ان يزيد على هذا ويقول
نويت الشروع في صلوة الامام واقتديت به انتهى فاما في شيخ الامام
هو ما اختاره قاضي خان وعينه كما نقله وما قاله ظهير الدين احتيا
لخروج عن خلاف ذلك البعض ولو نوى صلوة الامام والاقتداء به
وهو لا يعلم الامام في اى صلوة هو في الظاهر في الجمعة اجزاء اثنين
كانت قال قاضي خان لانه نوى الدخول في صلوة الامام مقتديا به
فيصير شارعا في صلوة ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلوة

ومنهم من قال فاذا
النظر تكبير الامام

لكن نوى الظاهر ظاهرا انما صلوة الامام فاذا الامام في الجمعة او بالعكس
 لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء وان نوى ان يصلي
 صلوة الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز عند بعض وهو المختار
 لان الجمعة لا تكون الا مع الامام فنية مستلزمة للاقتداء وان
 نوى الاقتداء بالامام لكن لم يحضر بباليه من هو ازيد من عمره صح
 الاقتداء للاطلاق وعدم التقييد وكذا ان نوى الاقتداء بالامام
 وهو يظن انه اى الامام ذيدا هو عمره صح الاقتداء ايضا بالامام
 ليس في نية تقييد وانما هو في ظنه ولا عبرة به مع حقيقة الاقتداء
 للهمة اذا قيد نية وقال اقتديت بزيدا ونوى الاقتداء بزيدا
 فاذا هو عمره فانه لا يصح اقتداءه لكون نية مقيدة بشخص
 ليس هو الامام في الواقع ولم يكن مقتديا بمن هو متصرف بالامامة
 والحاصل ان الوصف معتبر عند علم تعيين الذات فاما عند
 تعيينها فلا حق لوقول اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله
 فاذا هو جعفر جاز سواء كان يرى شخص الامام ام لا لان الاشارة
 بتقدير عرفها الذات والموصول يدل على الصفة والافضل ان يؤخذ
 الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر ليصير مقتديا بصلى كذا ذكره
 في المحيط وهو ظاهر لكنه انما يصح على قولها لا على قول ابي حنيفة
 لان الافضل عندنا مقارنة تكبير المقتدي لتكبير الامام ولا شك
 ان مقارنة النية التكبير هو الافضل فيلزم على قوله افضلية
 مقارنة النية لتكبير الامام ولو نوى الاقتداء حين وقف
 الامام موقفا لا امامة جاز عند اكثر المشايخ وان لم تحظر النية
 عند الشروع على ما سئلنا فمن نوى عند الوضوء انه يصلي العصر مثلا
 ولم يستغل بغير عمل الصلوة ولو نوى الشروع في صلوة الامام وكبر
 على ظن انه اى الامام قد شرع قبل شروعه وهو اى الحال ان الامام
 لم يشرع بعد اختلفوا فيه قال بعضهم لم يجز شروعه في صلوة الامام

لانه قصد الشروع في صلوة من ليس بصلى بخلافه ما اذا علم في هذه
 الصورة ان الامام لم يشرع حيث يصير مشارعا عند شروع الامام اذا
 شرع لا تلم يقصد في صلوة الامام في الحال بل قصد الشروع فيها بالشرع
 الامام كذا ذكره قاضي خان ومن صلى ستين ولم يعرف النافلة من
 الفريضة وانما يفعل كما يفعل الناس فانه ينظر الى ظنه ان ظن ان
 الكل اى كل شئ يصلي به فريضة جاز وسقط عنه كفرض لحصول شرط
 كلها وان لم يعلم ان فيها فريضة او علم ان منها فريضة ومنها سنة
 يميز ولم ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السنين لا
 ما اقتدى فيه ناويا صلوة الامام ثم فيما اذا ظن ان الكل فريضة لا يقتدى
 به احدا ان اقتدى به في صلوة ليس قبلها سنة كالمغرب صحت صلوة
 المقتدى فان الامام قد سقط فرضه بما صلى او لا مما هو سنة وهو
 ينظره فرضا فما يصلي به بعد ذلك تقع نفلا فيكون اقتداء المقتضى
 بالمتكفل وان كان الرجل ساكنا بقاء وقت الظهر مثله فزوى ظهر الف
 الوقت فاذا الوقت كان قد خرج تجوز الظن بناء على ان فعل القضا
 بينه الاداء وفعل الاداء بنية القضاء كما اذا قال في الوقت نويت ان
 اقضى ظهر اليوم وتجوز وهذا هو المختار كذا ذكره في المحيط اما جواز
 القضاء بنية الاداء وعكسه فمحجج عليه عندنا وامانة طهر الوقت
 بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا تجوز وليس من القضاء بنية
 الاداء قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في شرح الهداية قوله كالظن
 مثلا اى اذا قرن باليوم وان خرج الوقت لان غايته انه قضاء
 بنية الاداء او بالوقت اى اذا قرن الظن بالوقت ولم يكن خرج
 الوقت فان خرج وليس له لا يجزيه في الصحيح انتهى وكذا في فتاوى
 قاضي خان والخاصة وغيرهما ولو نوى ظهر الوقت او عصر الوقت
 يجوز هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو
 لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظاهر لا يجوز ذلك لانه لا يتعين بضم

فعل القضاء بنية
 الاداء تجوز

حينئذ واغلبت عن بضم اليوم لانه لا يخرج عن كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحة تسمية ظهر اليوم لاظهر الوقت لان الوقت ليس له اذ لا امر للعهد للجنس فلا يصح اليه فاعلم من هذا ان ما اختار في المحيط على ما ذكره المصنف غير المختار ولو نوى فرض اليوم بخروج الاخرق وان لم يعلم بخروج الوقت هكذا في نسخ المتن وهو ايضا سهوا لان فرض اليوم بعد خروج الوقت يحفل الوقتية والفاصلة فلم يحصل بتعيين والصواب لو نوى ظهر اليوم فانه هو الذي يجوز بالاخرق لقطع احتمال الغير بالكلية ومن صلى الظهر اي ظهر اليوم الذي هو فيه ونوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء اي ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الظهر منه فتبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء اي تبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء وان الظهر منه حاز ظهره والغلط انما هو في تعيين الوقت وذلك لا يصح اذ حصل تعيين الفرض بان لم يكن عليه غيره من نوعه اما اذا كان عليه ظهر من مثله ونوى الظهر ولم يعين احدهما الله ظهر اي يوم فانه لا يجوز ولو شرع في صلوة ما اي في صلوة من هي عليه يظن انها سببية اي من صلوة يوم السبت فاذا هي اعظم ان تلك الصلوة التي شرع فيها انما هي احدية اي من صلوة يوم الاحد بان كان عليه ظهر من مثله فظنه ظهر يوم السبت فصلا بتلك النية فظهر انه لم يكن عليه الا ظهر يوم الاحد لا تصح تلك الصلوة ولا تجزى عن ظهر يوم الاحد التي هي عليه لانه صلاها قبل وقتها سببية بحيث نوى اضافتها الى يوم قبل يوم وجوبها والصلوة قبل وقتها لا يجوز ولو كان بالعكس بان شرع في صلوة عليه على ظن احدية فاذا هي سببية تصح وتسقط عنه لانه اضافها الى وقت بعد وقت وجوبها والصلوة بعد وقتها لا تصح والمسح في النية ان ينوي ويقصد بالقلب ويحكم باللسان بان ينوي

اصلى صلوة كذا قال في الهداية وحسين ذلك اي التكلم باللسان لا اجتماع عن يمينه يعني ان الانسان قد يقلب عليه تفرقا لظاهر فاذا ذكر بلسان كان عونا على تحققه قال الشيخ كالدين ابن الهمام وقد يفهم من قول المصنف لاجتماع عن يمينه انه لا يحسن بغير هذا القصد ثم قال رأيت في التجنيس قالوا النية بالقلب لانه عمله والتكلم لا معتبر به ومن اختار لجمع عن يمينه ونقل ابن الهمام عن بعض الحفاظ ان قال بالثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف ان كان يقول عند الافتتاح اصلى كذا ولا عن احد من الصحابة والتابعين بل المقول انه كان صلح اقام الى الصلوة كبر وهذه بدعة انتهى لكن عدم نقل وكونه بدعة لا ينافي كونها حسنة القصد لاجتماع الغرض على ما اشار اليه في الهداية وصريح به التجنيس وهذا هو المختار وذلك لاختلاف الثنا وكثرة الشواغل على القلوب فيما بعد من الصحابة والتابعين حتى ذكر نجم الدين الزاهد في القنية وفي شرح القدوري من عجز عن احضار القلب في النية يكفيه اللسان ان التكليف بقدر الوسع لا يكفل الله نفسا الا وسعها ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بالاخرق بين الثمانية لان النية على القلب لا عمل اللسان احتياج منه اليه لما ذكرناه في الكفاية عن شرح الطحاوي والافضل ان يشتغل قلبه بالنية واللسان بالذكر يعني التكبير ويد بالرفع انتهى وانما كان هذا افضل لانه سيرة السلف على ما من من قول بعض الحفاظ ولانه اشتق وافضل الاعمال احمرها اي اشقها فالحاصل ان حضور النية في القلب من غير احتياج الى اللسان افضل واحسن وحضور التكلم باللسان اذا حضر بدون حسن والاكتفاء بخبر التكلم من غير حضورها رخصة عند الضرورة وعدم القدرة على تحضرها والا حوطة النية حيث الزمان ان ينوي حال كونه مقارنا للتكبير ومخالطه اي ان تكون النية متوجها زمن التكبير كما هو مذهب الشافعي فان وجود النية زمن التكبير

عنده وانما كان هذا هو الاحوط عند الخروج من الخلاف ولا انه
اشق فيكون افضل وذكرنا ان في الاجناس ان من خرج من منزله
يريد ان يركع في جماعة فلما انتهى الى الامام كثير ولم تحضر النية في تلك
ان كان مجال لو قيل له اعطى صلوة تصلي مكتة ان يجيب من غير تأمل
يجوز صلاته والا فلا وان لم يكن مجال لا يمكنه ان يجيب من غير
تأمل لا يجوز صلاته وهذا هو المروي عن محمد بن سلمة وفي الفتاوى
عن محمد انه لو نوى عند كونه انه يصلي الظهر والعصر مع الامام
ولم يشغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة يعني سوى المشي
الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضر النية جان صلاته بتلك
النية وهكذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف فالحاصل يجوز الصلوة
عند النية متقدمة اذا لم يفصل بينها وبين التكبير على ليس للصلوة
قال في التجنيس لان النية المتقدمة تبقى الى وقت الشروع حكما
في الصوم اذا لم يبدلها بعزمها انتهى وان تأخرت النية ونوى بعد
التكبير لا يصح الصلوة بتلك النية المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا
للكرخي واحتلفوا على قوله انه الى مقايح جواز التأخير قيل الى البناء
وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه قال في الكاوية
الظاهر ان الصلوة عبادة وهي لا تجزى ولو لم يؤخر اول جزء منها لم
عبادة وفي الصوم جواز التأخير للمرجح لانه لا يمكن من وصل النية بـ
الا بالسهر الكثير ولا خرج في الصلوة انتهى قال الفقير فعلى هذا لا يصح
قياس الصلوة على الصوم في استبقائه النية المتقدمة لان الاصل
مقارنة النية للعبادة والتخلف في الصوم للمرجح ولا خرج في الصلوة
فكان ينبغي ان لا يجوز بالنية المتقدمة والمروي جوازها بها
يمكن ان يجاب بان النية قد رنت العبادة من وجه حيث كانت
شرطها ولم يفصل بينها وبين العبادة فاصل غير ما هو موصل اليها كما
على انه ليس بمناق للصلوة مطلقا لجواز عند الضرورة كما في سبق

مطل وان تأخرت
النية ونوى بعد
التكبير لا يصح

الحديث والاتصال من وجه مع عدم تحلل الكافي كما في نية
الركعة عند عزل مقدار الواجب ولم تقس على الصوم من كل وجه
فان الصوم يجوز التقديم فيه مع المتأخر من الاكل والشرب والجماع
ولا كذلك الصلوة والله سبحانه اعلم وانما فرض الصلوة اي كان
التي توجد ما هيتهما مجموعهما فثمان فرائض منها ست فرائض على
الوفاق بين ائمتنا ومنها ثنتان فريضتان لكن على الخلاف بينهما
وهي اى الفرائض الست متفق عليها تكبيرة الافتتاح وهي اعتد
مع الاركان في جميع الكتب فاما ذلك لشدة اتصالها بها لا انها كانت
بل هي شرط بالجماع ائمتنا خلافا للثلاثة استدلالا بانه ذكر في
القيام فكان ركنا كالقراءة ولذا شرط لها شرط ما سائر الاركان من
ستر العورة واستقبال القبلة والطهارة ولما قوله تعالى وذكرتم
رتبه وهو قوله فصلي عطف وهو للغايرة فان قيل هو عطف الكل على
الحسن فيجوز كما في عطف العام على الخاص قلنا لجواز انما يكون لشدة
بلاغية وهي مقدمه هنا فلزم ان لا يكون منه فكان للغايرة
التي هي اصل في العطف وانما الشرط ما ليس بشرط لسائر الاركان
فلشدة اتصالها بالاركان كما من اللاتما حتى لو كان حاملا للخاصة
عند ابتداء التكبير او مكشوفة العورة او مني فاقبل دخول الوقت
فالقاها فاستتر بعمل ليسر واستقبل ودخل الوقت مع انتهائه
حاز وصح شروعه ذكر ابن الهمام في شرح الهداية وذكر عن الحكم
انها عند بعض اصحابنا ركن قل وهو ظاهر كلام الفقهاء فيجب
على قول هؤلاء ان لا يصح هذه الفروع انتهى فالمعتبر من المذهب
انها شرط كما ذكرنا ونسبوا على هذه الخلاف جواز النقل بتجزيته كقوله
او النقل قل الشيخ كالدين ابن الهمام ومقتضى كون هذا شرط
كونها فيه بشرط ان يجوز ايضا بناء الفرض على الفرض والنقل على
النقل وقد روي حجة ذلك عن ابي اليسر والجمهور على منعها

الملازمة بين كونها شرطاً وجوازاً ما ذكره أصله النية شرط ولا يجوز
 صلاة نية نية نعم بقي ان يقال ان شرط كل صلوة يعني نية لا يفتي
 بناء النقل على الفرض والاى وان لم تشترط لكل صلوة كالوضوء
 بناء الفرض على الفرض وعلى النقل والاجواب لا باختيار الاول وصحة
 النقل تبعاً انتهى وقوله باختيار الاول اعني التيقن الاول من التردد
 وهو اشتراط لكل صلوة كالنية وقد علم مما ذكرنا دليل كون التحريم
 فرضاً والفرض الباقية من الست هو القيام والقراءة والركوع و
 السجود والقعدة الاخيرة مقدار قراءة التشهد لقوله تعالى وقوموا
 لله فاقول ما ينشئ من القرآن واركعوا واسجدوا فانها اوامر يقتضها
 الافتراض واما القعدة الاخيرة فلان الصلوة مجللة بينها النبي صلى
 يفعلها وقوله وهو لم يفعلها قط بلون القعدة الاخيرة والمواظبة
 من غير ترك مرة دليل الوجوب اذا وقعت بيانا للفرض المحل كما متعلق
 فرضاً بالضرورة ولم يقع الدليل في غيرها من الافعال على عدم الافتراض
 كان فرضاً ولو لم يلزم تقييد مطلق الكتاب بخير القاعة وكما بينا
 وهو نسخ القطعي بالظني لكان فرضين ولو لا انه عليه السلام
 الى القعدة الاولى لما تركها ساهياً ثم تذكر كانت فرضاً فقد علمت ان
 بعض الصلوة عرف بتلك النصوص لا اجمال فيها وانه لا ينبغي الاجمال
 من وجه اخر وهو كيفية ترتيبها وهل هي ما ذكرناه النصوص فقط
 ومع اسرار اخر وعلم مما ذكرناه ان تقديم القيام على الركوع والركوع
 على السجود فرضان قضية كقضية القعدة الاخيرة اما الخروج
 من الصلوة بصنيعه اى بالفعل الناشئ من المصلي ففرض عندنا
 خفيفة خلافاً لما اعلم ان كون الخروج بصنيعه فرضاً لم يرو عن
 خفيفة صريحاً وانما الزمها بعض علماء المذهب به استدلالاً من
 جواب هذه المسئلة الاثني عشرية وهي الفتا برؤية الميت لله بعد
 القعود قدر التشهد على ما يحكى تفصيله فقالوا انما فسدت الصلوة

ما يخرج

عنه في هذه المسئلة لان الخروج من الصلوة بفعل المصلي فرض عندنا
 واستدلوا به على فرضيته بانه لا يتوصل الى فرض الا به وما لا يتوصل
 الى الفرض الا به يكون فرضاً لان الظاهر انما يتعلق بفعل المكلف بناء على
 اختياره لا بلا اختياره قال الشيخ كمال الدين ابن اهرام وقد يقال
 الحكم بناء على الاختيار لينتفى الجبر تمامه في المقام لا في الوسائل و
 لدو حمل معنى عليه الى المسجد فافاق فتوضاً فيه اجزاء عن السعي
 ولو لم يحمل رجب عليه السعي فكذا اذا تحقق القاطع في هذه الحالة
 بلا اختيار حصل المقصود من القدرة على صلوة اخرى ولو لم يتحقق
 وجب عليه فعل هو قربة قاطع فلو فعل محتملاً قاطعاً محتملاً ثم لم يخالفه
 الواجب ثم نقل عن الكرخي انه قال لا خلاف بينهم في ان الخروج بفعل
 ليس بفرض ولو لم يرو عن اخففة بل هو حمل من ابي سعيد يعني البر
 لما رأى خلافه في المسائل المذكورة وهو غلط لانه لو كان فرضاً لا اختص
 بفعل هو قربة انتهى وسند بقرينة هذا البحث عنه للمسائل ان
 شاء الله تعالى وتعديل الاركان وهو الظاهر ائنة وزوال الاصل
 عن جميع الاعضاء واقله قدر تسبيحة فرض عندنا في يوسف والاثني
 الثلاثة لحديث ابن مسعود المروي في السنن الاربعة ان قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلوة لا يقيم الجبل في ظهره في الركوع و
 السجود قال الترمذي حديث حسن صحيح ووقع في نسخ المتن
 وغيره عليه مكان ظهره وهو من باب الرواية بالمعنى والجواب ما
 انه خير واحفظ لا يجوز اثبات الزيادة على الكتاب القطعي به لانها
 نسخ فان المفهوم من الكتاب افتراض ما ليس في ركوعاً وهو مطلق
 الاحتناء وما ليس يسمى سجوداً وهو وضع الجبهة على الارض وان ذلك
 مجزئ فلو قلنا بان التعديل فرض كان ذلك غير مجزئ فيكون
 وكذا الكلام في حديثنا لا عرابي الذي رده النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات
 له ارجح فقلت لم تصل لكونه لم يتم الركوع والسجود خبر واحد

لا يصلح تاسمها للقطعي فيجب جميع ذلك على الوجوب فالمراد لا تجزى او
اجزاء كاملا ولم تصل اي صلوة كاملة وتتركها حقاً تماماً يؤيد ذلك ان
لو كانت الطائفة فرضاً لفقدت بتركها في اول ركوع وسجود ويكون
فعاله بعد ذلك عبثاً وهو صلح لا يقر احد على فعله هو عبث بل قصد
عليه السلام ان يعلمه اكمال الصلوة على الوجه والاداء في رواية
ابي داود عن ابي هريرة والترمذي عن وقاعة بن رافع هذا الحديث
فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك وان انتقصت منه شيئاً
انتقصت من صلواتك قال الترمذي حديث حسن فانه عليه السلام
سماها صلاة ناقصة والباطلة لا تستحق صلوة ولا يقال لها ناقصة بل
هي معدومة وعندهما التعديل واجب وسياق الكلام ان شاء الله تعالى
ولما ذكر الخرافات اجمالاً شرع في تفصيلها فبيد ما يوافق الادخل
في الصلوة الا بتكبير الافتتاح لاجتماع الامة على ذلك في كل زمان فانهم
قد اجمعوا على ان لا دخول في الصلوة الا بتكبير الافتتاح وهي قوله اي
قول العبد الله اكبر ولا خلاف فيه او الله الاكبر وخالف فيه مالك
واحمد والله اكبر والله اكبر وخالف فيها الشافعي ايضا ثم قال
ابو يوسف ان كان يحسن التكبير لا يجوز بغير هذه الاربعة من الالفاظ
لما لك واحد النقل المتواتر من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وهي قضية متلقاة
من الشرع فتنتهي فيها الى ما انتهى انا اليه الشرع وكذلك
الا انه يقول الاكبر بالغ في التثنية لان تعريف الخبر يقتضي حصره في
المبتدأ فكان مثقاله على المنقول وزيادة فيلحق به دلالة ولا يجوز
ان التنصير ورد بلفظ التكبير قال الله تعالى وذلك فكبر وقال صل
مفتاح الصلوة الطهور وتحرى بها التكبير وتحليلها التسليم روى
ابوداود وحسنه النووي في احكام وفي العبادات البدنية انما
يعتبر المنصور ولا يشتغل بالتعليل ولذلك لم يعم الخوض في مقادير
الحجرات في السجود والاداء لا يتأذى بغير لفظ التكبير فحريته اولى

وانما جاز بالتكبير لانه افضل وقيل في صفاته تعالى سواء اذا لم يرد باكثر
اثبات الزيادة في صفته تعالى بعد المشاركة لانه لا يشترك لانه لا يشترك
اصل التكبير فكان افعل بمعنى ففعل وقال ابو حنيفة ومحمد ان قال ببل
من التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر ولا اله الا الله وتبارك
الله او غيره اي غير المذكور من اسماء الله تعالى وصفاته التي لا يشترك
فيها كالرحمن والمخالق والرازق وغالم الغيب والتهنئة وغالم الخفيات
والقادر على كل شئ والرحيم لعباده اجزاء ذلك عن التكبير وذلك لان
التكبير المذكور في قوله تعالى وذلك فكبر وقوله عليه السلام وتحرى
التكبير وحيثما ذكر من النصوص معناه التعظيم فكان المطلوب بان
التعظيم ويؤيد قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلاً وهو اعظم من لفظ الله
اكبر وغيره ولا جمل فيه فالثابت بالفعل المتوارث في فعل الوجوب
لا الفرضية وبه نقول حتى يكبر لمن يحسنه تركه كما قلنا في القراءة مع
الافتتاح وفي الركوع والسجود مع التعديل والمقصود من الاذان الاعان
ولا يحصل بلفظ اخر لان الناس لا يعرفون انه اذان كذا في الكاشف
ليشترط ان يكون الذكر كلاماً تاماً عند محمد كما لا مشألة المذكورة وعند
ابي حنيفة يكفي الاسم المفرد لا إطلاق قوله تعالى وذكر اسم ربك كذا في
الكفاية ولو افتم الصلوة باللهم اي بقوله اللهم من غير زيادة او قال
يا الله يصح افتتاحه لان المقصود ببداية سجدة العظيم لانه نصرة
محض من العبد غير مشوب بحاجته وخالف الكوفيون في الله لان معناه
عندهم يا الله امنا مخير فكان سبواً لا مثل اللهم اغفر لي والصحيح
البصريين ان معناه يا الله ليس غير والميم المشقة عموماً عن حرف كذا
فكان مثل يا الله ولو قال ببدل التكبير اللهم اغفر لي والله اعظم
قال استغفر الله او اعوذ بالله او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شئت
لا يصح شروعه في الصلوة لان المقصود بهذه الادكار ليس محض التعظيم

لما يشوبه من السؤال نصريحا وتعريفا وهو غير الذكر قال عليه السلام
 فيما اثنى عليه عز وجل من شفاعته ذكرى عن مسالحي اعطيتة افضل
 ما اعطى المسلمين وكذا لو قال بسم الله لا يصح شروعه وكذا لو ذكر
 سما يوصف غيره كالرحيم والحكيم والكرم الا ان ينوي به ذاته تعالى
 خاصة وفي الكفاية الاظهر ان الشروع يحصل بكل اسم من اسمائه
 تعالى كذا ذكره الكوفي وافق به المروغيني ولو قال الله من غير زيادة
 شئ يصير شارعا عند ابي حنيفة فقط وفي رواية الحسن عنه
 وفي ظاهر الرواية لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن التجريد وذكره
 فيه خلافا لمحمد في نسخة الامام خواهر زاده يصير شارعا
 الله حسب وفي الكافي وان قال الله شارعا عند الله تعظيم
 انتهى وان قال الله البار بادخال الالف بين الباء والراء لا يصير شارعا
 وان قال ذلك في خلال الصلوة تقتصد صلوة قيل لانه اسم من اسماء
 الشيطان وقيل لانه جمع كثير بالتحريك وهو الطبل وقيل يصير شارعا
 ولا تقتصد صلوة لانه اشياء والاول اصح ولو قال الله اكبر بالالف
 الضعيف الرخوة كما ينطق بها البدوي اختلف البصريون والكوفيون
 والاصح انه يصير به شارعا اعلم ان المذكور في المحيط هكذا لو قال
 الله اكبر بالكاف الضعيف اي الرخوة يصير شارعا لان العرب
 تبدل الكاف بالكاف والهم فقد اختلف هل الخوق قال البصريون
 يصير شارعا وقال الكوفيون لا يصير شارعا والاول اصح انتهى و
 قد تقدم مع دليله فاعلم ان هذا يكون ما ذكره هنا فيه سقط و
 شاع به النسخ واصله ولو قال الله اكبر بالكاف الضعيف يصير
 شارعا ولو قال الله اختلف فيه البصريون والكوفيون والافهم
 لم يختلفوا في الكاف والكاف لان ذلك شئ لم يذكره احد من اهل
 الفقه ولا من اهل اللغة والخوف كان سهوا والله اعلم ولو دخل
 الملة الالف لفظة الله كما يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم وشبهه

تقتصد صلوة ان حصل في اثنتاهما عند اكثر المشايخ ولا يصير شارعا
 به في ابتدائها ويكفر لو فعله لانه استقام ومقتضاه التشكك في كبريائه
 تعالى وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بينهما اي بين المذووع
 لا تقتصد صلوة ولا يستفهم يحتمل ان يكون للتقرير ان يكون الاول اصح لان
 مثل هذا الجمل لا يصلح عندنا والاشياء لا يصلح ان يقرر نفسه وان
 قرر غيره لزم الفناء ايضا لانه خطاب وعلى هذا لو مدغمه اكبر الاثم
 انها تقتصد ايضا واشياء حركة الها خطأ من حيث اللغة ولا يفتد
 وكذا التسكين او اقامه اللام فصواب ولو افتتح اي كثر مع الامام و
 فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله لا يصير شارعا في
 الصلوة في اظهر الروايات كذا في الفتاوى ولو وقع قوله اكبر بعد قول الامام
 اكبر لانه لما فرغ من قوله الله قبل الامام لم يعتبر فكان شارعا بل يفتد
 اكبر وحده ولا يصح الشروع به وحده ولو قال الله مع قول الامام
 او بعده ولكن فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر فالاصح
 انه لا يجوز شروعه ايضا لانه انما يصير شارعا بالكل اي مجموع الله
 اكبر بقوله الله فقط فيقع الكل فيها واذا كان كذلك يكون قد وقع
 فرض التكبير قبل الامام وكل فرض او فعه قبل الامام فهو غير معتبر ولا يفتد
 به فصار كانه لم يكبر فلا يصح شروعه وكذا لو ادرك الامام ركعا
 فقال الله في حال القيام ولم يفرغ من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا
 يصح شروعه لان الشرط وقوع التحريمة في محض القيام ولو كبر قبل
 الامام حال كونه مقتديا به لا يصير شارعا في صلوة الامام اتفاقا كما مر
 وكذا لا يصير شارعا في صلوة نفسه ايضا في رواية النوادر حتى لو
 قهقهه لا ينقض وضوءه وقيل يصير شارعا في صلوة نفسه واليه
 اشار في الاصل قول ابي يوسف وما ذكر في النوادر قول محمد فانه يجعل
 الاقتداء بمن ليس في الصلوة بمنزلة الاقتداء بالخطا والمحار وشمه
 لا يصير شارعا وابي يوسف يقول الخطا والمحار لا يصلح اماما الا صلا

واشياء حركة الالف
 خطا من حيث التسكين والها
 من اللام فخطا

بخلاف الرجل كذا في فتاوى قاضي خان ولوائه اي الذي كثر قبل الامام
 كثر بعد ما كتب الامام يعني ثانيا ونوى بهذا التكبير الشروع في صلاة
 الامام والافتداء به يصير شارة في صلاة الامام وقاطعا لما كان فيه
 على تقدير انه يصح شروعه في صلاة نفسه لمعارضة ما شرع فيه ثانيا
 لما وقع فيه او لا على ما تقدم والافضل ان تكون تكبيرة المقتدى مع
 تكبيرة الامام لا بعدها عند ابي حنيفة لان فيه مسارعة الى العبادة
 وفيه مشقة فكان افضل وقال لا يكبر اي الافضل ان يكبر المقتدى بعد
 تكبيرة الامام لينزل الاشتباه بالكنية ويكون ابتداء التكبير والنزول
 اقتداء بمن هو في الصلاة ولا خلاف في صحة كل من الامرين من غير
 كراهة الا في رواية عن ابي يوسف انه لا يصح شروعه الا كثر مقارنا
 واذا لم يكبر مع الامام ثم كثر قبل فراغه من الفاتحة احرز ثواب تكبيرة
 الافتتاح واذا شك للمقتدى انه هل كبر مع الامام او بعده يحكم بالكبر
 ما يراه اي بغالب ظنه فان العمل بغالب الظن في مثله لا يعرف ان استوى
 الظنات اي الامران اللذان وقع الشك فيما وهما المعينة والبعدي
 ولم يتخرج احدهما فانه اي التكبير او الشروع الذي وقع الشك فيه
 يجز به حال لا مر على الصواب والاحوط ان يكبر ثانيا ليقطع الشك
 باليقين وهذه المسئلة على ظاهرها انما تادى على الرواية التي عن
 يوسف من عدم صحة الشروع مع المقارنة كما لا يخفى اللهم الا ان يحمل
 قوله مع الامام على معنى قبل الامام وفيه بعد والله اعلم والثانية
 من الغرض ان القيام ولو صلى الغرضية قاعدا مع القدرة على القيام
 لا يجوز صلوة بخلاف التساقطة على ما يأتي ان شاء الله تعالى وان كان
 المريض عن القيام عجزا حقيقيا او حكيما كما اذا قدر حقيقة لكن كان
 بسببه زيادة مرض او بطور براء او مجدا لما شديدا يصلي قاعدا يرفع
 ويسجد لحديث عمران بن حصين الذي اخرج الجماعة الا مسلكا
 كانت في بواسير فنهأت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى الله

مكرر والثانية القيام

فان لم تستطع فقا عدا فان لم تستطع فعلى جنبك زاد النساء
 فان لم تستطع فمستلقيا لا يكفاه الله نفسا الا وشعها اما اذا كان
 يقدر على القيام لكن يلحقه نوع مشقة من غير ان يشديد ولا خوف
 ازدياد مرض او بطور براء فلا يجوز له ترك القيام ولو قدر عليه متكما
 على عصا او خادم قال الحلواني الصحيح انه يلزمه القيام متكما ولو رقد
 على بعض القيام لا كاله لزمه ذلك القدر حتى لو كان لا يقدر والا
 على التحريم لزمه ان يحرم قاعدا ثم يقعد فان لم يستطع الركوع و
 السجود قاعدا ايضا او ما برأسه لم يما ايماء وجعل السجود اخفض
 من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا ليسجد عليه من وسادة او
 غيرها لقوله عليه السلام لمريض عادة فراه يصلي على وسادة
 فاحنها فرمى بها فاخذ عودا يصلي عليه فرمى به وقال صل على
 ان استطعت والاقا ورايما فاجعل سجودك اخفض من ركوعك
 رواه البيهقي في مسنده والبيهقي في المعرفة عن ابي بكر التميمي ثنا
 سفيان الثوري ثنا ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضا
 الى اخره قال البيهقي لا نعلم احدا رواه عن الثوري الا ابا بكر الحنفي
 وقد تابعه عبد الوهاب وعطاء عن الثوري انتهى وابو بكر الحنفي
 رواية المصنف وقعت بالمعنى وهي انه عليه السلام قال للمريض اذا
 قدرت ان تسجد على الارض فاسجدوا لا فادر برأسك ولو رفع الى
 وجهه شيئا فسنجد عليه فان كانت تخفض رأسه صح وتكون صلوة
 بالايما لا بالركوع والسجود ولو كانت الوسادة على الارض جاز ايضا لكن
 ان كان يجرد قوة الارض تكون صلوة بالركوع والسجود والافضل الايماء
 ايضا فالذرة يظهر فيما اذا قدر في اثنتيها على الركوع والسجود بل وسادة
 فانه يلزمه سنيان في الصلاة ولا يجوز له البناء ان لم يكن يجرد قوة الارض
 وفي الذخيرة فان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجله
 الى القبلة فالوجه بها على الركوع والسجود يعني ان لم يقدر على القعود

اصلا لا ينقصه ولا مستندا فانه ان قدر عليه لزمه ذلك على ذلك
ما تقدم في القياس وليس تلقى مرتباً على وساق تحت كتفيه ماذا
يجليه ليتمكن من الايماء والاحتقيقة الاستلقاء تمنع الصحيح من
الايماء فكيف المريض وان استلقى على جنبه الايمن ووجهه متوجه
الى القبلة واوحى بان يصير لما امر في حديث عمران بن حصين وهذه
رواية عن ابي حنيفة ذكرها في التنايع وغيره الا ان الاستلقاء او
عندنا خلافه في التناهي وهذا عندنا مكان كل منهما والافح الممكن هو
المتعين اجماعاً له ان المضطجع جميع بدنه الى القبلة والمستلقي
رجلاه فقط اليها قلنا بل المستلقي جميع بدنه اليها على ما قرناه
ان رأسه يكون مرفوعاً وتحت كتفيه وسادة في هو متوجه اليها
في جميع صلواته بخلاف المضطجع فانه ان توجه اليها حال القراءة لكن
ايماءه بالركوع والسجود يقع الى جهة اخرى فان قيل هذا التقليل
يخالف حديث عمران بن حصين فقلته قم فيه الجنب على الاستلقاء
قلنا لا يفيد العموم لانها واقعة حاله وهو كون مرضه الواسيس
واستلقاء فيها مفضل الى خروج الحديث فيجوز انه اخر ذلك فيرجع
الى المعنى فان لم يستطع الايماء برأسه لاقاعدا ولا مستلقيا و
مضطجعا اخرت الصلوة عنه في رواية ولم تسقط اذا كان يعقل
وفي رواية اسقطت الصلوة عنه بالكلية وان كان يعقل اذا
زاد عجزه على يوم وليلة ولا يومى بعينه وبجانبه لا قبله
هذا هو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يومى بعينه وبجانبه
لا قبله وقال محمد لا اشك ان الايماء بالرأس يجزئ ولا اشك ان
الايماء بالقلب لا يجزئ واشك في العيسين وعن زفر يومى بعينه
وبجانبه وقبله وقال الشافعي ان عجز عن الايماء برأسه او عجز
بطرفه فان عجز احدى افعال الصلوة عياله وكذا القراءة والاذك
قلنا النص انما ورد بالايماء وهو انما يكون بالرأس وانما بالعين و

والحاجب فاشارة ورمن على ان الرأس مضموم عليه صريحا
حديث ابن عمر رواه البيهقي عنه اذا لم يستطع المريض السجود او ما
برأسه ايماء ولا يرفع الى جبهته شيئا وكذا حديث الجابر المتقدم
يفيد ان المراد بالايماء الايماء بالرأس حيث قال واجعل سجودك
من ركوعك فان زيادة الخفض لا يتحقق حقيقة في غير الرأس وليس
لهم فيما قالوا نص يقول عليه ونصيبا لالبدال في العيادات بالرأس غير
حاشي فبطل ثم اذا ابرأ اذ ان عجز عن الايماء بالرأس وصار قادرا عليه
نظر ان كان يعقل الصلوة حالة المرض والعجز عن الايماء بالرأس فانه
يلزمه القضاء على الرواية الاولى وهي قوله اخرت عنه ولا تسقط ولا
وان لم يكن يعقل الصلوة فلا يلزمه القضاء وصار كما لمغى عليه فانه
ان كان الايماء اقل من يوم وليلة قضى ما فانه زمن الاغمة وان كان
الاغمة اكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة بالكلية ولم يلزم
قضاء شئ فكذا المريض العاجز عن الايماء بالرأس ان كان لا يعقل الصلوة
اكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة وان كان يعقل لا تسقط
عنه وان كثرت بل تؤخر الى زمن القدرة قال صاحب الهداية هو الصحيح
وكذا قال في المنايع لانه يفهم الخطاب بخلاف المغى عليه وعلى الرواية
الثانية وهي انها تسقط عنه اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولو كان
يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء اذا برأ فجعل كما لمغى عليه بجامع العجز
ولزوم الخرج بالقضاء عند الزيادة على يوم وليلة ومجرد العقل لا يفي
لتوجيه الخطاب بلا قدرة وهو الذي صححه قاضي خان وصاحب المحيط
واختاره شيخ الاسلام وفخر الاسلام واستشهد قاضي خان بما عن محمد
فحين قطعت يده من الموفقين ورجلاه من الساقين لا صلوة عليه
ودفع بان ذلك في العجز المتيقن امتداده الى الموت وكلاهما فيما مضى لا
المريض بعد ذلك لا يفي اذا ما قبل القدرة على القضاء فانه لا خلاف
في انه لا يجب عليه قضاء ولا الايماء به كما لمريض والمسافر في رمضان

اما ما قبل الإقامة والصلاة والجماع على العزقة في الصوم بين الطاهر
الذي يعقل العبادة وبين العالين الذي لا يعقلها كما في المريض والمجنون
المستوعب جنون الشهر فان المريض يجب عليه القضاء اذا قدر ولو
بقي مرضه سنين والمجنون لا يجب عليه القضاء اذا استوعب الشهر
وقوله يخرج العقل لا يخرج التوجه الخطاب بلا قدرة قلنا ذلك لو طوب
به في الحال اما اذا ملول به عند وجود القدرة فيكون كما في المريض في
الاصل ولا يقال لافرق بين المريض والمغني عليه في الصوم انما يلزمها
القضاء فينبغي قياسه عليه في الصلوة في عدم التزم لانا نقول عدم
الفرق في الصوم ليس بجامع بينهما ليلزم منه عدم الفرق في الصلوة
بل لزوم القضاء مع الاعفاء في الصوم لكون استيعابه الشهر نادرا
بخلاف المجنون ولا كذلك لزوم القضاء مع المرض فان استيعابه الشهر
غير نادر كما يكون لكن بقي ان يدعى ان القياس سقطت القضية في الصوم
اذا استوعب المرض كالمجنون المستوعب وكذلك الصلوة اذا زاد على
يوم وليلة كما في الاعفاء والمجنون لو جرد الجامع وهو وجود العجز عن
الاداء ولزوم الخرج في القضاء الا ان النقص من القياس في الصوم
وهو اطلاق قوله تعالى فعلة من ايام اخر فيبقى في الصلوة لعدم
النقص المانع منه قال الشيخ كالدين بن الهرم ومن تأمل تعليل الحكم
في الاصول للمجنون اذا كان يفيق في اثناء الشهر ولو ساعة يلزمه
قضاء الشهر وكذلك الذي جرت او اعني عليه اكثر من صلوة يوم وليلة
لا يقضى وفيما ذكروا يقضى ان قدح في ذهنه ايجاب القضاء على هذا
المريض الى يوم وليلة حتى يلزمه الايصاء به ان قدر عليه بطريق
وسقوطه ان زاد انتهى وملخص تعليلهم في المجنون الذي افاق من
من الشهر ان لزوم القضاء غير مؤد الى الخرج مع وجود اهلية الخطأ
وفي المغني عليه والمجنون في الصلوة لزوم الخرج في الزوال على اليوم وليلة
وعدم لزومه فيما دون ذلك وهذا المريض الذي في عدم سقوط الصلوة مع

استيعابه لاطلاق النص هذا وقد يمنع كون المجنون مع افاقه ساعة
من يوم غير مؤد الى الخرج اذا لافرق بينه وبين عدم افاقه اصلا
في الخرج وحج تحصيل احاطة الحكم بوجود اهلية الخطاب وهي موجودة
في هذا المريض بل اولى فيتم ما صححه صاحب الهداية ومن وافقه فليتأمل
ثم القياس في المغني عليه ان لا قضاء عليه اذا استوعب وقت صلوة وبه
قال الشافعي ومالك استدل بما روى الدارقطني عن عائشة انها سئلت
عن السلام عن الرجل يغني عليه فيترك الصلوة فقال ليس عليه شيء
من ذلك قضاء الا ان يغني عليه في وقت صلوة فيفريق فيه فانه يصليها
وهذا ضعيف جدا ففيه الحكم بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
احاديثه موضوعه وقال ابن معين ليس بثقة ولا مأمون وكذا بابو
حاتم وغيره وقال البخاري تركوه وكذا بقية السند الى الحكم هذا مظلم
كأنه روات الخليله يقضي ما فاته وكواكثر من الصلوة لانه مرض
وقوانا هو الوسط ثم اعتبار الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات
عندنا في حنيفة فاذا زاد على الدورة ساعة سقط لدخوله في حد
التكرار والا فلا وفيه المبسوط قول محمد وكذا في الذخيرة بعد ذكر الخلاف
بينه وبين ابو يوسف ايضا قال الشيخ كالدين بن الهرم قول محمد
تخبر بجعل ما من في قضاء الغوات الا انها يجيبها بانها بالتسك بالاش
من رواية محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم
الخنفي عن ابن عمر انه قال في الذي يغني عليه يوما وليلة قال يقضى وقال
عبد الرزاق اخبرنا الثوري عن ابن ابي اسحق عن نافع عن ابن عمر اني عليه
شهر فلم يقض ما فاته وروى ابراهيم الخنفي في اخر كتابه غريب الحديث
ثنا احمد بن يوسف قال ثنا زائدة عن عبد الله بن نافع قال اني على
عبد الله بن عمر يوما وليلة فاذا قام يقض ما فاته واستقبل في كتب
الفقه عنه انه اني عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض وفي بعض النسخ عليه
فقال اني عليه ثلاثة ايام فلم يقض فقط رايته ما هنا عن ابن عمر وثني منه

لا يدل على ان المعتبر في الزيادة السابقة الا ما يتأخر من قوله اكثر من
يوم وشيلة وكل من رواه في النهر والثلثة الايام يصلح مفسر لذلك
الاكثر ولو لم يكن وجب كون المراد خاصا من الزيادة لان المراد بما دخل
في الوجود ولا عموم فيه وحمله على كونه اكثر بالشك ليس بالحي من كونه
وقتا انتهى والشك ان قول محمد حوط وثمره الخلاف في ما روي عليه
عند الن وال فاستمر الى ما بعد الزوال من الغد ليسقط عند القضاء
عندهما وعند محمد لا يسقط ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يفيق
في المرة فان كان يفيق والا فافته وقت معلوم كان يحذف مرصده عند الفجر
فيفيق قليلا ثم يعود الى فني افاقة معتبرة بطل ما قبلها من حكم الانا
فان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفيق بغتة ثم يفيق عليه بغتة فلا
لهذه الافاقة كذا في شرح الهداية للسروجي ولو زال عقله بالنعاس اكثر من يوم
وليلة يلزمه القضاء عند أبي حنيفة لان الارث في السماء وعند محمد لا يسقط
كالمرض وان غي عليه لفرغ من سبع اودى لا يلزم كقضاء اتفاقا لان
الخوف بسبب ضعف قلبه وهو مرض والجوف كالاعياء في جميع ذلك و
انفق المريض على القيام دون الركوع والسجود اى ان كان بحيث لو قام
لا يقدر على الركوع ان يركع ولا يسجد لم يلزمه كقضاء عندنا بل يجوز ان
يومي قاعدا وهو افضل خلا فالنفر والثلثة فان عندهم يلزمه ان يخرج
قاغا لان القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولنا ان القيام وسيلة
الى السجود والحزور والسجود اصل بدليل ان السجود شرع عبادة بدون
القيام كما في سجدة التلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده وذلك لان
السجود غاية الخضوع حتى لو سجد لعنير الله يكثر بخلاف القيام فاذا
كان كذلك فاذا عجز عن الاصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع قصه
والسعي مع الجمعة قال الشيخ كالدين ابن الهمام قد نفي ان شرعية
القيام لهذا على وجه المحصر بل له وما فيه نفسه من التعظيم كما يشاهد
في الشاهد من اعتبار حتى يحبه اهل التعبد لذلك فاذا فات احد التعظيمين

ولو زال عقله بالنعاس

صار مطلوبا بما فيه نفسه ويدل على نفي هذه الدعوى ان من قد رعا
المقعود والركوع والسجود لا القيام وجب عليه المقعود مع ان ليس
في السجود عقوبة تلك النهاية لعدم مسبقية لعدم قيام انتهى
ان عدم شرعية القيام عبارة بمفرده معلوم مسلم لانواع فيه واعتبار
المتجبرين له لا يدل على كونه مطلوبا للشك معتبرة التعظيم عنده
فكم من شئ معتبر عندهم وهو عند الشك حقيق وممكن انهم اعتبر
لن لا يساوون الادبون عندهم في راحتهم من الجلوس والتمكين و
بحود لك من مقاصدهم القاسدة فالحاصل ان العبادة لا تعلم الا بالاعتبار
لا يتعارف اهل التعبد ولو لم يعقود عند العجز عن كفاية لا يدل على نفي
كون السجود دخرا عن القيام ان زيد في التعظيم بل سقطت عنده
الزيادة للعجز عنها وبقي عليه قدر ما وسعه من التعظيم وهي بقوله
ان السجود ليس فيه تعظيم مالم يكن عن القيام حتى يدل قولهم
بوجوب المقعود في الصورة المذكورة على نفي دعواه والله الموفق
وذكر في التوضيح ان ان قد على القيام والركوع دون السجود يعني بقوله
ان يقوم واداءا يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد لم يلزمه
القيام وعليه ان يصلي قاعدا بالاياء فقوله لم يلزمه القيام يفهم
منه انه يجوز له الايام في كل من القيام والمقعود وقوله عليه ان
يصلي قاعدا يفهم منه ان المقعود لا مروا انه لا يجوز الايام قاعدا ولكن اكثر
المشاخ على انه لا يجب عليه الايام قاعدا بل يجوز ان شاء صلى قاعدا بالاياء و
شاء صلى قاعدا بالاياء لكن الايام قاعدا افضل لفريه من السجود قال الفقير
لوقيل الايام قاعدا افضل للزوج من الخلاف كان موجها لكن لم ان من ذكره
وذكر ذلك انه يومى للركوع قاعدا والسجود جالسا ولو عكس لا يجوز
دخول خلقه جراحة ليسيل اذ صلى للركوع والسجود لا يصلي جالسا بل يصلي
قاعدا بالاياء وهو الافضل او قاعدا كما مر نفا والاصل في هذا ما قال قاعدا
حان وغيره ان من ابتلى بين ان يؤدي بعض الاشياء مع الحديث او

او يدون القراءة وبين ان يصلي بالاياء تعين عليه الصلوة بالاياء لان
 الصلوة بالاياء اهون من الصلوة مع الحدث او يدون القراءة لان الاول يجوز
 حاله الاختيار وهو الصلوة على الذابة تطوعا او الصلوة مع الحدث او يدون
 القراءة لا يجوز الا بعدد المستطاع باحد الشترين يتعين عليه اختيار
 شيخ كبير اذا قام في الصلوة سلسا اى نزل بوله او كان به جراحة لتسلسل
 وان جلس اى ولو صلى جالس اى ركع ويسجد لا تسلسل الجراحة ولا يسلسل
 السؤل فانه يصلي جالس اى ركع ويسجد لا يجزئه غير ذلك الاصل المذكور
 وكذا لو كان يجلس لو سجد سال بوله او انفلت رجليه فانه يصلي قاعدا با
 الاياء ويترك الركوع والسجود لما قلنا ولو كان بجبال لو صلى قاعدا
 بوله او جرحه او تنفلت رجليه ولو صلى مستلقيا لا يسلسل شئ فانه
 يصلي قاعدا بركوع وسجود لان الصلوة مع الحدث كما لا يجوز بلا عذر
 الاستلقاء ايضا لا يجوز بلا عذر فاستويا فيترجى الاداء مع الحدث
 لما فيه من احراز الاركان وعن محمد بن النوار انه يصلي مضطجعا
 يوحى اياه كذا في قاضي خان وبذوالعورة بمنزلة الحدث في جميع ما ذكر
 من التفصيل ولو كان بجبال لو صلى قاعدا ضعف عن القراءة ولو صلى قاعدا
 قدر عليها يصلي قاعدا بقراءة ويترك القيام سواء كان بركوع وسجود
 او باي اياما من الاصل يعنى بالذى يضعف عن القراءة على تقدير القيام
 الشيخ القائل الذى يقدر على القراءة بالقيام اصلا اما الذى يقدر على
 بعض القراءة لو قام فانه يلزم ان يقوم ويقرأ مقدار قدرته قاعدا
 والباقي قاعدا كذا في شرح الهداية للسروحي والتقيد بالشيخ اتفاق
 اذ لا فرق في ذلك بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف ولو كان بجبال
 لو صلى منفردا يقدر على القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر عليه
 يسرع قاعدا يقعد فاذا ان اقرب وقت الركوع يقوم ويركع هذا
 قدر على ذلك اما ان كان يحصل له المشقة بالذهاب الى الجماعة فيجوز
 لا يستطيع ان يفعل ما ذكر ولو صلى في مكانه منفردا يقدر على الصلوة

الشيخ الذي يقدر
 على القراءة بالقيام

قائما فانه يصلي وحده قائما عندنا لان القيام فرض والجماعة سنة وبه
 قال مالك والشافعي خلافا لاحمد بناء على ان الجماعة فرض عندنا وقيل يصلي
 مع الامام قاعدا عندنا لان كل ذلك ذكره في المحيط وصححه النعمان
 قال بان الفرض بقدر حاله عند الاقتضاء ولا اعادة في جميع ما تقدم با
 الاجماع ثم المرض يقعد في الصلوة من اولها الى اخرها يقعد في التشهد
 ان استطاع ذكر السروحي ان هذا قول ذفر ونقل عن ابي الليث انه عليه
 الفوى لان القعود المعروف في الصلوة وقال قاضي خان يقعد كيف
 في رواية محمد بن ابي حنيفة وفي النخبة يقعد في التشهد كسائر الصلوة
 جماعا اما في حالة القراءة فعن ابي حنيفة انه ان شاء فقد وان شاء
 ترتب وان شاء فقد محتبيا لانه لما سقط عنه الركن للتخفيف والتخفيف
 في هيئة القعود اولى ونقل السروحي عن المقيد والتخفة والغنية انه يقضو
 التحجير هو الصحيح وعن ابي يوسف انه يجتنب عنه يرتفع فاذا رجع اياه
 افرش سجدة اليسرى وهي رواية الحسن بن ابي حنيفة ايضا وعند محمد
 انه يرتفع والظاهر ما اوتى به ابو الليث كما ذكره المصنف عند حصول
 المشقة به والتحجير عند حصوله له والله سبحانه اعلم وفي الذخيرة امرأة
 خرج رأس ولدها وخافت فوت الوقت فوضات ان قدرت والايتمعت
 ففعلت رأس ولدها في حفرة وحفرته وصلت قاعدة بركوع وسجود فان
 لم تستطعها قومي اياما اى تصلى بحسب طاقتها ولا تقويتا صلوة عن
 وقتها لانها لم تضر نفسها بخروج بعض الولد ما لم تر الدم بعد خروج كله
 والدم الذي تراه في حال الولادة قبل خروج الولد استحاضة لا تمنع صلوة
 فكانت مكافئة بقدر وسعها فلا يجوز لها تقويتا صلوة عن وقتها
 الا ان عجزت بالكيفية كما في سائر المرضى رجل شلت اى يسهت
 يلهه والحال انه ليس معه احد يوضئه او يتقوه فانه يسبح وجهه
 وذراعيه على الحائط بينة التيمم ويصلي ولا يجوز له ان يترك الصلوة
 ولا ان يفرغها عن وقتها اذا كان قادرا على مسح وجهه وذراعيه بالحائط

امرأة خرج ولدها

ويحرم مما يصح ان يكون يميناً وكذا ان قلعه على عمل عشاء وصونه في
 ماء جار او ماني حكمه يلزمه ذلك ولا يجوز له التيمم فالحاصل ان النسخة
 في ترك الصلوة مع الامكان باي وجه كان فانظر اليها العاقل وتأمل في هذه
 المسائل التي بينها الاثمة رحمهم الله واستنبطوها من لادلة الشرعية
 هل تجد فيها عندا غير العجم التام لتأخير الصلوة عن وقتها فضلاً عن تركها
 بالحكمة واويله هي كلمة تفجح وقيل معناها الفضيحة استعمالها على
 الذنب وقوله لتأكلها اكلت اكل التبعي او ادعوا الفضيحة فالله يتعلق
 بمحقق الكلام او مجرد وفاء على انه خير لستاء محذوف دل عليه واويله
 اكلت اكل الصلوة هذه التبعي والذم بالويل الى يلزمه بسبب تركها من
 الاثم العظيم الموجب للعذاب الاليم قال الله تعالى يختلف من بعدهم خلق
 اصاعوا الصلوة قيل لم يعتقدوا وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا عليها
 وعن جماعة اخروها عن مواقيتها واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيلاً
 قيل اي ضلالا وقال الحسن عذابا طويلا وقال ابن عباس شر وقيل هو
 في النار استلها حرا او بعد قعر فيه بغير يقال له الهبت وقيل ابارة
 حبهتم ليسيل اليها الصديد والفتح كذا في لياح التفسير لكرمان
 وتقدم الحديث عن جابر بين الرجل وبين الكفر ترك الصلوة رواه
 ومسلم عن بريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الذي يتركها
 وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر رواه لحد وابوداود والنسائي والترمذي
 والترمذي وقال حديث صحيح وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والكام
 وقال صحيح لا نعرف له علة وعن عبد الله الشقيق العقيلي قال اصحاب
 كان محمد لا يرون شيئا تركه كفر غير الصلوة رواه الترمذي وعن ابن
 عباس قال لما قام بصري قيل لداويك وتدع الصلوة اياما قلت لا لا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك الصلوة لقي الله وهو عليه غضب
 البنز والطير في الكبر واسناده حسن يقال قامت العين اذا ذهب
 بصرها والحكمة صحيحة وعن ابي الدرداء قال او ضاع خيلي صلوات الله

واويله تاركها
 ثم ينقل ما رقت

بالله شيئا وان قطعت وان حرقته ولا تترك صلوة مكتوبة
 معتقدا فمن تركها معتقدا فقد برئت منه الذمة وعن بريدة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال بكونوا بالصلوة في يوم الغيم فانه من ترك الصلوة فقد
 كفر رواه ابن حبان في صحيحه وعن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه ذكر الصلوة يوما فقال من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً
 ونجاة ويوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نوراً ولا برهاناً
 ولا نجاة وكان يوم القيمة مع قارون وفرعون وهامان وابي ابن
 خلف رواه باسناد جيد والطبراني في الكبير والاوسط وابن حبان
 في صحيحه والحديث في ذلك كثير جيد يضيئ هذا الكتاب عن
 استيعابها وفي ما ذكر كفاية ومن لم يجعل الله له نورا فلا الله من نور
 وان صلى الصبح يعرض صلاته قائماً أخذت به في اثنائها مضج يبع
 له العقود او عن من علق غيره تيمها قاعدا يركع ويسجد ان قدر
 على الركوع والسجود او يومي قاعدا ان لم يستطعها او مستلقيا
 او على جنبه لم يستطع القعود في الحاصل ان الحكم في اتمام الصلوة
 اذا ابتداءها صحيحا على قدر الاستطاعة كالحكم فيها اذا كان العجز ابتداء
 وان كان المصلي قد صلى قول صلاة قاعدا يركع ويسجد لم يصح ثم صح
 من ذلك المرض من اثنائها وقد روي القيام بنى على صلوة واقفا قائما
 عندها اي عند ابي حنيفة واجب يوسف وقال محمد يستقبل الصلوة
 من اولها ولا يجوز له ان يبني ما يصلي به قائما على ما صلاه قاعدا وهذا
 الخلاف بناء على جواز اقتداء القائم بالقاعدا عند اختلافه وسند
 ذلك ان شاء الله في بحث الامامة من الملاحقا وان صلى بعض صلاة
 بايما ثم قدم على الركوع والسجود قاعدا وقائما ليستأنف الصلوة
 لا يجوز له ان يبني على ما صلى بالاتفاق بناء على عدم جواز اقتداء
 من يركع ويسجد بمن يصلي بالاياء اتفاقا لكونه بناء القوي على
 الضعيف وهو غير جائز ويجوز التصديق ان يصلي التطوع وسائر

صلواتنا الطوع
قاعدة غير عند

وسائر النوافل قاعدة غير عند هذا المخرج الجماعة الامامية عن عمران بن
الحسين قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعدا فقال من صلى
قاعدا فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم ومن صلى قاعدا فله
نصف اجر القائم قال النووي قال العلماء هذه النافلة اما الفريضة فلا
يجوز فيها القعود فان عجز لم ينقص من اجره انتهى واستدلوا بعدم
العاجز بحديث البخاري في الجهاد اذا مرض العبد وسافر كتب له مثل ما كان
يفعل مقيما صحيحا ثم عليه السلام مخصوص من هذا ما حديث مسلم عن ابن
عمر قال حدثت انه صلى الله عليه وسلم قال صلوة الرجل قاعدا نصف صلوة
القائم فانيته فوجدت يصحح الساقط حدثت ما رسول الله انك قلت
صلوة الرجل قاعدا على النصف من صلوة القائم وانت فصلي قاعدا قال
اجل ولكني لست كاحد منكم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام هذا في الحديث
وصلوة على النصف من صلوة القائم ولا تعلم الصلوة قاعدا التسوية في
الفرض حال العجز عن القعود وهذا يعكس على حكم الحديث على النفل
وعلى تقدير كونه في الفرض ينقص من اجر القائم شي والحديث الذي استدل
به على خلاف ذلك انما يفيد كتابته مثل ما كان يفعله مقيما صحيحا وانما
المرض عذر ان يعمل شيئا اصاد وفي ذلك لا يستأنم احتسنا ما صلى قاعدا
بالصلوة قاعدا لاجل احتسنا نصف قائم يحل له كل عمله من ذلك او غير
والا فالعارضه قائمه لا تزول لا يجوز في الصلوة قاعدا ولا اعلمه فقربنا
انتهى والذي قاله رحمه الله موجه فان حديث عمران بن الحسين انما
هو في المرض حسب ما ذكره ابو عيسى الترمذي وقال وهو الصحيح والاول
هو الاستدلال على جواز القعود في النوافل من غير عذر بالاجماع وبفعل
عليه السلام وما رواه ابن ابي شيبه عن المسيب بن رافع الحكمي
انه قال صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم الا من عذر ثم قوله
يجوز التطوع الى اخره استثنى منه سنة الفريضة لا يجوز قاعدا بل
وبعضهم استثنى التراويح ايضا لما اكدوا سنة الفريضة وقرئ البعض

التراويح

التراويح وسنة الفريضة التراويح مع القعود دون سنة الفريضة
فان وهو الصحيح قال وجه الفرق ان سنة الفريضة مؤكدة بالخلق وفيها
التراويح في التأكيد دونها فلا يجوز التسوية بينهما والكلام في صفة
كافة المريض وان افتتح التطوع قاعدا ثم اعياى كل وتعب فلا بأس به
ان يتوكأ اعياى على عصا او على حائط او نحو ذلك او يقعد لانه عذر فيكون
ولا يكره اتفاقا اما لو اتكأ بغير عذر فانه يكره اتفاقا لحال فيه من اساءة الادب
اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح قاعدا فيجوز عندنا في خيفة لكن مع
الكراهة على اختيار صاحب الهداية وبلا كراهة على ما اختار في الاسانيد
وهو الصحيح والفرق بينه وبين الاتكأ انه يختار بين ان يفتتح التطوع قاعدا
وبين ان يعقبه قاعدا فيبقى هذا الخيار في الانتهاء فبان بالكرهه وليس يختار
في الابتداء بين الاتكأ وعدمه بلا عذر بل هو مكروه ابتداء لما فيه من سوء
الادب واضمار التعجب فكذلك الانتهاء واما عذرهما فلا يجوز انما هما في القعود
بلا عذر بعد الافتتاح قاعدا لان الشرع معتبر بالندرو من نذر صاوة
ركعتين قاعدا لا يجوز له ان يصليهما قاعدا من غير عذر فكذلك الاشرع فيهما
ولا في خيفة ان الزور والشرع لضرورة ميانة المؤدى عن البطالة و
صيانة عنه ليست موقوفة على القيام لصحته بدونه والضرورة تنقذ
بقدرها وحاصلها منع كون الشرع موجبا له في الكل لان الشرع لا يوجب
الا اصل ما شرع فيه ومنع الحاق الشرع بالنذر مطلقا بل في الاجاب اصل تعقل
لانه لصيانة المؤدى عن البطالة وهو يحصل بوجوب اصل ما شرع فيه
حضور صفته ان لم تكن هي نفسها من وجبا اصل ما شرع فيه بخلاف
النذر لانه بنفسه عامل ولذا اتفقوا على انه لو نذر الحج ماشيا الزينة
المشي ولو شرع فيه ماشيا لا يلزم كذلك ثم لا فرق بين ان يقع في الركعة
الاولى والثانية لاطلاق ما ذكرنا اما الوقعة في الشفع الثاني فينبغي ان يكون
على قولهما ايضا في غير سنة الظهر والحج لانه كل ركعتين من النفل
على حدة وسيأتي الكلام ان شاء الله تعالى واما لو افتتحها قاعدا ثم قاله اول ركعة

او فيما بعد ها واما قاعا فلا خلاف في جواز ما صح عنه عليه السلام انه
 كان يفتي بالتطوع قاعا فيقره ورده حتى اذا بقى عشر ايات ونحوها قاعا وهكذا
 كان يفعل في الركعة الثانية ويحذر ان لم يجعل التحريم المنعقد للمفقد
 منعقد للقيام حتى لم يجوز صلوة المريض قاعا اذا صح على صلوته قاعا
 لكنه لم يخالف لان تحريم التطوع لم ينقد للمفقد البتة بل للقيام لانه
 اصل هو قادر عليه ثم جاز له تركه شرعا بخلاف المريض لانه لم يقدر على
 القيام فلم تنقد تحريمه الا للمقدور والحديث السابق يدل على هذا
 الاعتبار وعلى هذا جاز اقتداء القاعا في التوافل كالترابح
 وغيرها عند ايضا على ما هو الصحيح ويجوز صلوة التطوع على الدابة لايام
 المسافر بالاتفاق وللقيم عند اخي خيفة صلوة التطوع على الدابة بالايام
 الى الحاجة توجت حادثة لمن كان خارجا عن المصر ليس بين ابنته سواء
 كان مسافرا او غير مسافر عند جمهور العلماء غير مالك فانه شرط كونه
 مسافرا وذكر في التخرية عن محمد وليس مشهورا عنه وعن ابي يوسف
 انها تجوز في المصر ايضا بل كراهة وعن محمد معها ولا تجوز عند اخي خيفة
 في المصر اصلا فاذا ذكر المصنف غير سديد سواء اريد بالمسافر حقيقة
 وبالمقيم من هو خارج المصر ومن مسافة السفر واريد بالمسافر من هو
 خارج المصر اعلم من قاصد مسافة السفر وغيره وبالمقيم من هو في المصر
 ثم الليل على جواز ذلك خارج المصر حديث ابن عمر قال رايت رسول الله صلى
 يصلي على حماد وهو متوجه الى خيبر رواه مسلم وابوداود والنسائي
 واحمد وعن انس انه راى رسول الله صلى على حماد وهو ركب الخيبر
 والقبلة خلقه رواه النسائي وعن عامر بن نبيعة قال رايت رسول الله
 صلى يصلي وهو على راحلته ليسبح ويومح برأسه الى جهة توجهت
 راحلته ولم يكن يصنع ذلك في المكتوبة متفق عليه وعن جابر قال
 بعثني النبي صلى في حاجة فجدت وهو يصلي على راحلته نحو المنقوشة والسجود
 احفض من الركوع رواه ابوداود والترمذي وصححه واستحبوا احمد وابو

ولا تجوز صلوة التطوع على الدابة

ثوران يفتيها متوجها الى القبلة ثم يبالى حيث توجهت وعند الشافعية
 ان كان على دابة منفردة وهي سهلة لا يلزمه ان يتوجه عند الاحرام الى
 القبلة في الصحاح الوجهين وفي القطا والذابة الصعبة لا يلزمه واستدلوا
 بحديث انس كان عليه السلام اذا اراد ان يصلي على راحلته تطوعا
 استقبال القبلة فكثر ثم خلى عن راحلته فصلى حيثما توجهت راحلته رواه
 ابوداود واحمد من حديث الجارود بن ابي سيرة ولنا اطلاق ما تقدم
 من الاحاديث الصحيحة وعلم الفرق بين التحريم وبات الصلوة فكما جاز
 باقيها الى غير القبلة فكذا افتتاحها وهو قول علي وابن الزبير وابي رزوان
 عمر واسحق رضي الله عنهم وطاوس وعطاء والاذاعي والثوري ومالك
 والليث والجمهور ودليل ابو يوسف على الجواز في المصر ما ذكره هو لابي خنيفة
 حين قال بعد الجواز فقال ابو يوسف شئ فلان وسماه عن سالم عن
 ابن عمر ان النبي صلى ركبا في الحارة المدينة يعود سعد بن عباد وكان
 يصلي وهو راكب وبه استد محمد ايضا لكن كراهة لخافة الغلط في المصر
 من كثرة الفتى قبل ما ذكر ابو يوسف هذا الحديث لابي خنيفة لم يرفع
 ابو خنيفة راسه قبل ذلك رجوع منه وقيل بل لانه شاذ فيما تقدمه البلوى
 فلا يحتج به وهو الظاهر ولو افتتحه خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ ذكر في غير
 الاصول انه يتمها فقبل يتمها بالايام على الدابة وقيل يتمها بالنزول على الارض
 وعليه الاكثر ولو نزل بعدما افتتحها راكبا قبل الفراغ يسبح ويتمها بركوع
 وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لا ينبغي قبل ان النزول على اليسير
 الركوب على كثير وقيل لانه احرام الراكب ان يفتتح الركوع والسجود
 لقدرة على النزول فاذا امكن صح وان نزل ركع وحيد صح ايضا واحرام النازل
 ان يفتتح الركوع والسجود لا يجوز فلا يقدر على ترك ما وجب عليه
 بل اعذرنا ابي يوسف يستقبل فيهما لانه ان يفتتح بعد النزول كما يشاء
 القوي على الضعيف وكذا عن محمد وعن زفر بن يحيى فيهما لانه لما جاز له
 التطوع على الدابة بالايام مع قدرته على النزول فالانما اولى وفي ظاهر

هذا ما لا يرضى فتجوز بالاعذار

الرواية فربما بان هناك ليس له ان يفتح بالايمان لقدرة على الركوع
 والسجود فكذلك خلال الصلوة اما الفرض اي صلوة الفرض على الدابة
 فتجوز ايضا بالاعذار التي ذكرها في فصل التيميم من خوف السبع والعدو
 او المرض او الطين فاذا خاف على نفسه او دابته من سبع او لص او كان
 في طين يغيب الوجه فيه لا يجزئ كما ناجا او كان مريضا يحصل له
 بالنزول والركوب زيادة مرض او بطوء بن جازله الايمان بالفرض على
 الدابة واقفة مستقبل القبلة ان امكنه ذلك والافقه لا يمكن وكذا
 شيخ ركب على الدابة ولم يقدر على النزول او كان بحيث لو نزل لا يقدر على
 الركوب او امره لها ليس محرم ولا تستطعم النزول والركوب بلا مقين
 فانهما يصليان عليها اي على الدابة وكذا اذا كانت الدابة جموعا لو نزل لا يمكن
 ركوبها الا بعناء ولا تنضم الاعادة عند ذوال العذر في جميع ذلك
 على الدابة يومى بالركوع والسجود ويجعل السجود احفظ من الركوع كما
 المريض المصلي قاعدا بالايمان لما ذكر في الاحاديث المتقدمة ولو سجد
 على شئ وضع عنقه على ظهر الدابة او سجد على سرجه لا يجوز ذلك ^{السجود}
 والمراد انه لا يجزئ له ان يفعل ذلك لان الصلوة على الدابة انما شرعت
 بالايمان على ما من فتكون القيادة عليه عينه الخلقها عن الفالدة وهو
 مكروه وليس المراد فشا الصلوة به لانه ايمان وزيادة اللهم الا ان يكون
 ذلك الشئ نجسا فتفسد الاتصال النجاسة بالمصلي كما ان لها ولو
 كانت على سرجه نجاسة كثيرة او في ركبائه فانها لا تمنع جواز الصلوة
 على قول الاكثر سواء كان ذلك عرق الحمار او عابه او دمعا او نحو من
 النجاسات وقيل تمنع والاول هو ظاهر الرواية لانه جواز الصلوة على ^{الدابة}
 اما الصلوة عذرها في الفرائض والضرورة رخصة لتكثير الحيزات كما في
 التوافل وقد سقط فيها الاذا كان من الركوع والسجود لذلك وهو اعظم
 من الشروط فنسقط الشروط **فروغ** راكب الدابة المتوجهة الى
 القبلة الخرفت دابته عنها وهو في الصلوة لا يجوز صلوة ذكره الحلو

ويشغى ان يقيت بان يكون الاخراف مقدار ركن او ما يؤدى فيه ركن
 على ما تقدم من الخلاف ولو صلى في شق محمل والدابة واقفة حاز ان
 دكن تحته خشية كالصلوة على العجلة الموضوعة على الارض واقفة
 فيكون سجوده على المحمل او العجلة كسجوده على سرب موضع على الارض
 وان لم يكن تحت المحمل خشية او كان الدابة تسير في صلوة على الدابة
 كما اذا كانت العجلة سايرة او لم تكن لها على الارض فالصلوة عليها
 صلوة على الدابة تجوز في النقل مطلقا وفي الفرض للعدو والواجبات
 من الموت والمنذور ما نذر بالشرع و صلوة الجنابة وسجدة التلاوة
 التي تلي حال النزول كلها بمنزلة الفرض اما التسنن الرواية فكذلك
 التوافل وعن ابي حنيفة انه ينزل لسنن الفجر ولا يصلي على الدابة بلا ^{عذر}
 لتاكدها كما تقدم انها لا تصلى قاعدا بلا عذر ولو صلى الفرض في ^{القفينة}
 قاعدا من غير عذر يجوز عند ابي وقالا لا يجوز الا من عذر كان يحصل
 له دوران الرأس بالقيام او غيره من الاعذار لان القيام ركن فلو ترك
 الاعذار وله ان دوران الرأس فيها غالب والغالب كالمحقق فاقم مقام
 كالسفر اقيم مقام المشقة والتوافل اقيم مقام الحدث والقيام عنده افضل
 خروجا عن الشبهة الناشئة على الخلاف وان استطاع الخروج ^{والصلوة}
 والصلوة على الارض فالخروج افضل لانه اسكن للقلب واجمع للكفر
 والخلاف في السائرة اما المربوطة فان كانت في الكمية والريح يحركها تحريك
 شديدا فهي كالسائرة وان لم يكن الاضطراب شديدا او كانت مربوطة
 بالثقل فقل هو ايضا على الخلاف والصحيح عدم الجواز قاعدا اتفاقا
 قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ظاهر الكتاب والتهنية والاختيار وجواز
 الصلوة بمعنى قائما المربوطة بالثقل مطلقا وفي الايضاح وان كانت
 موقوفة في الشطوط هي على قرار الارض فصلي جازت لانها اذا استقرت
 على الارض في حكمها حكم الارض وان لم تكن على قرار الارض فان كانت ^{موقوفة}

مطل الصلوة في السفينة

طلب الثانية القارة

ويمكنه الخروج لم يجز صلوة فيها الا انها اذا لم تستقر في كالدابة انتهى بخلاف
 ما اذا استقرت فانها كالسريع وعلى هذا ينبغي ان لا تجوز الصلوة فيها اذا
 كانت مسارة مع امكان الخروج الى البر وهذه المسئلة الناس عنها فلو
 ثم المصلحة في السفينة يلزمه استقبال القبلة عند افتتاح الصلوة و
 كلها امارات السفينة لا انها حق كالبنت حتى لا يتطرق فيه ما موميا مع
 المقدرة على الركوع والسجود بخلاف دالك الدابة كذا في الهاء والثالثة
 من الفرائض القراءة وهي تصحيح الحروف بلشما بحيث يسمع نفسه
 فان صح الحروف من غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قارة في اختياره
 الهندواني والفضل لان مجرد حركة اللسان لا يسمى قارة بلاد صوت
 لان الكلام اسم المسموع والمفهوم وقيل اذا صح الحروف يجوز وان لم
 يسمع نفسه وهو اختيار الكرخي لان القراءة فعل اللسان وذلك باقاة
 الحروف دون السماع لان السماع فعل السامع لا القاري وفي المحيط
 الاصح قول الشيخين في الهاء قال شمس الائمة الحلواني الاصح لا يخرج
 ما لم يسمع اذناه وسمع من يقرب قال الشيخ كالدين بن الهمام وعلم
 ان القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والحكم بالحرف
 والحرف كيفيته تعرض للصلوة وهو اخفى من النفس فانه النفس
 بالقرع والحرف عارض للصوة لا للنفس فجزء تصحيحها بلا صوت اياء
 الحروف بعضها خارج لا حروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي
 ان يلزم في مفهوم القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو
 قول بشر المرسى ولعله المراد بقوله الهندواني بناء على ان الظاهر سماع
 بعد وجود الصوت اذا لم يكن مانع انتهى وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق
 بالنطق كالطلاق والعناق والاستئناء والتسمية على الذبيحة والابل
 والبيع ووجوب السجدة بتلاوته حتى لو استثنى ولم يسمع نفسه لا
 يضيح عند الشيخين خلافا للكرخي وكذا لو قال ان دخلت الدار بعد

انت

انت طالق جهل ان اسمع نفسه صحيح التعليق ولا يقع الطلاق اجتماعا
 والا فلي الخلاف وقيل الصحيح انه بعض التفرقات يكتفي استماعه وفي بعضها
 بشرط سماع غيره كذا في البيع لو سمع البائع بنفسه ولم يسمع المشتري
 لا يكفي والقارة فرض في جميع ركعات النفل مساواة الركعة الثانية للركعة
 الاولى في القراءة على ما سياتي وكل ركعتين من النفل ركعة واحدة وكذا في
 جميع ركعات الوتر لان له شيها بالسنة وشيها بالفرض من حيث شبهته
 بالفرض تفرض القراءة في ركعتين فقط ومن حيث شبهته بالسنة تفرض
 في الجميع فتفرض احتياطا ولان اذا ما ليس عليه اولى من ترك ما عليه
 تفرض القراءة في كل الفرض في ركعتين كما في الفجر والجمعة وظهر لنا
 وعصر وعشاء اما في ركعات الاربع كظهر المقيم وعصر وعشاء
 وكذا في ركعات الثلث كالغرب ففرض القراءة اتما هو في الركعتين من كل
 منها حال كون الركعتين بغير غيرهما اي سواء كانت في الاوليين او الا
 الاخيرين او الاولى والثالثة او الاولى والرابعة او الثانية والثالثة
 او الثانية والرابعة وهذا عندنا وعندنا في القراءة فرض في جميع ركعات
 الفرض ايضا وعن مالك في الاكثر وقال زفر والحسن البصري في واحدة
 قال ابو بكر الامم واسماعيل بن علية والحسن بن صالح وسفيان بن
 عيينة انهم ليسوا بفرض في الصلوة بل هي مستحبة لما روى ابو سلمة و
 محمد بن علي عن عمر بن الخطاب انه صلى المغرب فلم يقرأ فيها فقيل له فقال
 كيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس ان رواه الشافعي
 وغيره وعن زيد بن ثابت قال القراءة ستة رواه البيهقي ودليل زفر
 ان الاسرة الآية وكذا قوله لم لا صلوة الا بالقارة او الا بقائمة الكتاب
 وتكون ذلك من الاحاديث الواردة لا تقتضي التكرار في القراءة في ركعة
 قراءة في الصلوة يحصل بها امتثال الامر على ما عرف في الاصول ودليلها
 ان الاكثر يقوم مقام الكل ودليل الشافعي ما تقدم آنفا من الاحاديث
 وكذا فعله هم فانه لم يرو عنه ترك القراءة في ركعة من الفرض وكذا في

لا عريان في صلوته بعدما قال فكثير ثم اقراء ما يتيسر معلوم من القرآن
 وفي آخر الحديث ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ولما استدل به زفوا وحسن
 البصر من عدم اقتضاء التكرار لان الثانية الحقت في الاولى بطريق
 الدلالة المشابهة بها في صفة القراءة وعدم السقوط سفر او اعترض بان
 هذا بناء على ان الدلالة لا يشترط فيها اولوية المسكوت بالحكم وفيه نظر
 وبان الثابت بالدلالة ما يفهمه من النص كل من يفهم اللغة وليس هنا
 ذلك واجب بانه لا شك انه يعتبر في كونه دلالة كونه يفهم عندهم موضع
 اللفظ سواء كان اولى او لا فلا عبرة بذلك النظر ثم لا شك ان من فهم
 اللغة وعلم لتسوية الشارح تعالى بين الركعة الاولى والثانية وبين
 والرابعة من كل وجه ثم سمعه يقول اقراء في الصلوة ينادي عليه طلبة
 القراءة في كل الركعتين ملاحظة تلك المقدمة المقدمة في نفسه واما
 الاحاديث فيما لا ثبت بها الفرض على ما مر في اول بحث الفرائض ان الاجمال
 في معنى الصلوة لا يفي عدم الاجمال فيما يخص اليها من الاركان شرعا
 فلا يكون خبر الواحد بيا ناله اذ كان دليلا عما لا يحتاج الى اليقين
 وقوله تعالى فاقرأ في غير محتاج الى اليقين ان يقال فلم يثبت الوجوب
 في الاخرين كما هو محض رواية الحسن عن ابي حنيفة انه اذا لم يقرأ
 ان عمدا وليس سجدا سهوا او اجواب بان قول الصحابة على خلافه فاصح
 له عن الوجوب ان قد روى ابن ابي شيبة عن شريك عن اسحاق
 السبيعي عن علي وابن مسعود قالوا اقراء في الاوليتين وسبح في الاخرتين
 وفي موطأ محمد بن الحسن قال حدثنا محمد بن ابيان القرشي عن حماد
 عن ابراهيم عن علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ
 خلف الامام فيما يجهر فيه وما يخاف فيه من الاوليين ولان الاخرتين
 واذا صلى وحده يقرأ في الاوليتين الفاتحة وسورة ولم يقرأ في الاخرتين
 شيئا فهو مع ما في الحديث الاول من الانقطاع عما يتم اذا لم يكن عن
 غيرهما من الصحابة خلافة والا فاحتل فيهم حينئذ في الوجوب لا يفرق

دليله عنه فالأحوط رواية الحسن هذا ملخص ما اختاره الشيخ كالدين
 ابن الهيثم في الاستدلال ولما قل ان يقول لا نسلم تبادل القراءة في كلتي الركعتين
 عند سماع قول الشارح اقراء في الصلوة وأن علمت التسوية من كل الوجوه
 لان القراءة في ركعة من الصلوة قراءة في الصلوة من غير ريب وايضا
 المدعى فرضية القراءة في الركعتين من غير عين والدليل يقتضي تخصيص
 الاوليين حيث قال الثانية استبنت الاولى في عدم السقوط سفر او
 في صفة القراءة فلا يطابق المدعى رجا يحاجب عن هذا بان المراد بالاولي
 اول ركعة قرأ فيها وفي الثانية ركعة اخرى تضم لها وهو مع ما فيه من
 البعد والتقصيف يقتضي انه اذا جهر في الاولى من العشاء واخلى الثانية
 من القراءة ان يجهر في الركعة الثالثة ان قرأ فيها والا ففي الرابعة ولم
 يقل به احد والله سبحانه اعلم والافضل ان يقرأ في الاوليين هكذا ذكره
 القلوبي في شرح محضر الكرخي وهو يفيد انه لو لم يقرأ فيها ما لا يكره له
 ذلك لان ترك الافضل ليس بمكروه والصحيح انه لكره ان كان ذلك
 عمدا وجب به سهو سهوا وان سهوا لان تعيين القراءة واجب واذا قرأ في
 الاوليين فهو في الاخرين بخير ان شاء الله وان شاء سبغ تلك تسبيحا
 وان شاء سكت مقدرا تسبيحة على ما في النهاية وذكرنا في شرح
 الكرخي قد ثبت تسبيحا ما تقدم عن علي وابن مسعود وقال ابن المنذر
 وقد دوسنا عن علي انه قال اقراء في الاوليتين وسبح في الاخرتين ودليل
 المسكوت ما تقدم عن ابن مسعود في موطأ محمد بن الحسن وهذا التحيين
 انما يرجع الى تعيين القراءة في ركعة من الاخرتين وليس المراد التسوية
 بين الثلثة فان القراءة افضل بلا شك وكذا التسبيح افضل من السكوت
 بلا شك ففي المحيط وغيره قراءة الفاتحة وحدها في الاخرتين ستة
 وفي مرغينا انها افضل وفي الواقع هي احب وفي المبسوط وشر مختصر
 الكرخي روى الحسن عن ابي حنيفة ان قرأ الفاتحة واجبة في الاخرتين
 ويجب سجود السهو بتركها ساهيا وتقدم ترجيح الشيخ كالدين الهيثمي

له من حيث الدليل الا انه خلاف ظاهر الرواية وعلى هذا اختلف في
الاقتصار على التكرار قيل لا يكره وقيل يكره وهو الظاهر في المحيط
فيها ولم يقر لم يكن مسينا ومثله في الرغبة في قال السروجي لا قراءة
شروع فيها على وجه الشراء والذكر ولذا نفيت الفاتحة لكونها
شراء انتهى ولا خلاف على ظاهر الرواية ان الاساءة منتفية الا
على التسبيح لانها انما تثبت بترك الواجب والقراءة غير واجبة فيها
في ظاهر الرواية ولكن على قول من جعل القراءة فيها سنة وهو الظاهر
لمواظبة عليه السلام عليها ينبغي ان يكره الاقتصار على التسبيح ايضا
ثم ما ركان بيان في مقدار الفرض من محل القراءة واما التقدير
بيان ما هو فرض من مقدار القراءة نفسها فالفرض قراءة آية واحدة
في ركعة فرضت فيها القراءة وان اى ولو كانت تلك الآية قصيرة نحو
قوله تعالى ثم نظروا هذا عندا في حنيضة في احد الروايات عنه وهي
المشهور وفي رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبهه خطأ
احد ونحوه فعلى هذه الرواية لا يخرج عنده نحو ثم نظروا وما عندها
وهي رواية عنه ايضا فالفرض اما قراءة تلك آيات قصار نحو ثم
نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبرا وقراءة آية طويلة مقدار
ثلاث آيات قصار لانه لا يسمى قاريا بدون ذلك عرفاه قوله
فأقرأوا ما تنزل من القرآن من غير فضل كان مقتضاه الجواز بدون الآية
وبه جزم القدوري فقال الصحيح من مذهب أبي حنيفة ان ما
يتنزل له اسم القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فانه قال اقرأ ما
معك من القرآن وليس شيء من القرآن بقليل لكن قال الهداية ما
دون الآية خارج منه اعمن النظر اذا المطلق ينصرف الى الكامل في
الماهية ولا يخرج بكونه قاريا عرفا بما دون الآية اذ لم يخرج بكونه من
اقر القرآن ولم يترتب له الزمة خصوصاً والموضع موضع احتياط لخلل
الآية اذا يطلق عليه قاريا بها فالحاصل بالآية بعد قاريا عنه وان

واما التقدير
فالفرض قراءة آية واحدة

لا بما دونها وعندها لا يبعد قاريا الا بمقدار قصر سورة وهو ثلث آية
قصدا ذبه وقع التحدي وبه يتميز القرآن من غيره وفي الاسرار ما قاله
احتياط فان قوله لم يلد وقوله ثم نظروا يتعارف قرانا وهو قرآن حقيقة
من حيث الحقيقة حرم على الكافر والمحجب قرآنه ومن حيث العرف
لم تجز الصلوة به احتياطاً فيها انتهى وتعميله بلم يلد اغايات على
قول من يقول ان سورة الاخلاص خمس آيات وان لم يلد آية وهم
المكي والشامي واما على قول من قال انها اربع وهم الباقون فالأ
وهذا الخلاف فيما اذا كانت الآية كلمتين او اكثر واما اذا قرأ آية هي
كلمة واحدة نحو قوله تعالى فاعلم ان الله لا يبدل ما وعده فاعلم ان الله
فانها آيات عند بعض القراء فقد اختلف المشايخ فيه اى في جواز
اى في كون ذلك المقدار مجزياً عن فرض القراءة عنده والصح ان الله
لا يجوز لانه لا يسمى قاريا وعد نحو حرف غلط بل الحرف سمي
ذلك وليس هو المقروء واما المقر الاسم وهو كلمة لا حرف واحد وان
قراءة طويلة نحو آية الكرسي وآية الملائكة يعنى قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا اذا تدابرتهم بدين الى اخرها ولكن لم يتم تلك الآية
في ركعة واحدة بل قرأ البعض اى انصف منها في ركعة والبعض
الآخر الركعة الاخرى فقد اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز
لانه دون آية والاصح انه يجوز على قول أبي حنيفة بل وعلى قولها
ايضا لانه يزيد على تلك آيات قصار وتعين الآية او الثلث ليصير
قاريا حقيقة او عرفا وهوها كذلك وهذا كله بيان مقدار الفرض
المتعلق جواز الصلوة به اما مقدار الواجب الذي يخرج به من
الكرامة وبيان السنة فيما تاتي ان شاء الله تعالى في بيان صفة
فالاقتصار على هذا المقدار مكروه لترك الواجب والذي لا يحد
ان يقرأ الآية واحدة لا يلزمه التكرار في تكرار تلك الآية عند
عند أبي حنيفة وعندها يلزمه التكرار ثلاث مرات بناء على ما تقدم

واما القادر على وقاية لو كرر نصف اية مرتين او اكثر ركعة مر او احتسب بلغة
 اية فلا يجوز عند ذلك والقادر على ثلث ايات لو كرر اية ثلث مرات حتى بلغ
 لا يجوز عند ذلك لان التكرار لا يؤدى معنى المجموع من القرآنية فلا يجزى
 عنه عند القدرة والرابع من الفرائض الركوع وهو اى الركوع المفروض
 طاعة الرأس اى خفضه لكن مع الحناء الظاهر لانه هو المعروف من وضع
 اللغة فيصدق عليه قوله تعالى ركعوا وامكوا له فيها الحناء التصلب حتى
 يستوى الرأس بالبحر بحاذة وهو هذا الاعتدال فيه فلذا قال وان
 طأطأ رأسه قليلا اى قد اقليل من الطأطأة ولم يعتدل اى لم يصل
 المحل الاعتدال منه ان كان الى الركوع اى الكامل اقرب منه الى القيام
 جاز ركوعه لانه بعد راكمه لغة وعرفا اذا ما قرب من الشئ اعطى حكمه
 وان كان الى القيام اقرب بان لم يجز ظهر بل طأطأ رأسه ميلا في منكب
 لا يجوز ركوعه لانه لا يعتدل كما بل يعتدل قائما اذ قد يكون قيام بعض
 كذلك رجل انتهى الى الامام وهو اذ ركع فكثير ذلك الرجل ووقع تكبيره و
 هو اى والحال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فضلته فاسد تعلم
 صحة شروعه لما تقدم ان الشرط وقوع التحريمة في محض القيام ولم يزل
 رجل احده بلغت الركوع يخفض رأسه في الركوع تحقيقا للانتقال من
 القيام الى الركوع وليس عليه غير ذلك كذا قالوا لكن فيه الاخلاص
 وهى تسوية الرأس بالعجز وعدم تنكيسه وكان ينبغي ان يكتفى بحركة
 النية مع التكبير كالمصلى قاعدا اذا انتقل الى الركعة الثالثة وكما كان
 وجود مخالفة الوضع يكون بان يديه تكونان مبسوطتين على فخديه
 حال التشهد ثم يقبضهما عند الانتقال الى الثالثة كذلك هنا تكون يده
 مقبوضتين حال القيام ثم يعتد بها على ركبتيه في حال الركوع وذكر في
 عيون الفتاوى اذا ادرك الرجل الامام واقترى به ركعة بعد ما سجد
 لتلك الركعة سجدة فركع المقتدى وسجد سجدتين وحده وسجد مع
 الامام تقصد صلوة لانه انفراد بصلوة ركعة كماله موضع فرض عليه فيه

الافتاء والتأديك الامام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الاولى فركع وحده
 وسجد السجدتين مع الامام لا تقصد صلوة وان كان احتسب
 لتلك الركعة وانما لم تقصد لان زيادة ما دون الركعة غير يقصد
 لان ما دون الركعة لا يسمى صلوة ولذا لو حلف لا يصلح الى الجنت بما دون
 الركعة والركعة انما تتم بالسجدة لوجود جميع الاركان المقصورة
 لذا فيها وانما ذكر لفظ مفيد مع عود ضميره الى زيادة اعتبار المعنى
 المصدر واذا ركع المقتدى قبل ركوع الامام فرفع رأسه قبل ان يركع
 الامام لم يجز ذلك الركوع ولم يحسبه حتى لو اعتدبه ولم يعد الركوع مع
 الامام عند ركوعه بل سجد معه فسدت صلوة لانفراد به بشئ فرضت
 عليه المتابعة فيه وان ادركه الامام اى ركع المقتدى قبل الامام فادركه
 الامام وهو في الركوع بعد اجزاه اى اجزاء المقتدى ذلك الركوع عندنا
 خلافا لغيره فانه لا يجزى عنده لان ما أتى به قبل الامام غير معتد به
 لانه منهي عنه فكذا ما ينبيه عليه فان المبنى على القاسد فاسد ولنا
 ان القدر الذى اشتركا فيه يسمى ركوعا غير مفقرا الى ما قبله والشرط
 المشاركة في جزء واحد كما لو ركع الامام او لا وشادكه المقتدى في اخر
 جزء منه او ركع على اثر امامه ثم رفع قبله حيث يجوز اتفاقا وان كان
 كل ذلك مكروها للنهي عنه قال عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به
 فلا تختلفوا عليه فاكثر فكثر واذا ركع فاركعوا الحديث متفق
 عليه وقال عليه السلام لا تبادروا الامام اذا كثر فكثر واذا قال
 ولا الضالين فقولوا آمين واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله
 حمدا فقولوا اللهم ربنا لك الحمد متفق عليه وقال عليه السلام
 اما يخشى الذين يرفع رأسه قبل الامام ان يقول الله رأسه رأس
 حمار متفق عليه واذا انتهى الى الامام وهو اى والحال ان الامام
 فكثير المؤتم تكبيره الافتاء ووقف حتى رفع الامام رأسه من الركوع
 او لم يقف بل كثر وركع مع رفع الامام رأسه الى الحد من القيام

اقرب لا يصير المقتردي لتلك الركعة بل يكون مسبوقا بها وعند
 دفع نصير مددك لها حتى كان لاحقا عنده فيها فيا في قبل فراغ
 الامام اذا الواجب قضاء ما فاتته فيها قبله وكتته لوصلة بغيره
 جاز وعندها لما كان مسبوقا فيها لا ياتي الا بعد فراغ الامام له انه
 ادرك الامام في حاله حكم القيام وهو الركوع فصار كما لو ادركه في ركوع
 القيام ولم يركع معه حتى رفع فانه يكون مددك لها اتفاقا حتى
 ان يركعها ثم يتابعه فكذا هذا ولنا ان الاقتداء متابعة وشركة لما
 تقدم من الحديث نقا وهو قوله عليه السلام انما جعل للامام ليؤتم
 به الحديث فعلم ان الاقتداء متابعة على وجه المشاركة ولم يتحقق
 من هذا مشاركة في حقيقة القيام لان الركوع فلم يدرك معه الركعة
 اذا لم يتحقق منه معنى الاقتداء بعد ونحوه من مشاركة القيام
 ثم تخلف عن الركوع لتحقق معنى الاقتداء منه بتحقق جزئيه فهو
 فلا ينتقض بعد ذلك بالتخلف لتحقق معنى الاقتداء في الشرع اتفاقا
 هذا ومددك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرين خلافا لبعضهم
 ولو نوى تلك التكبير الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز ولغت
 نيته كذا ذكره الشيخ كالدين ابن الهمام ولا تغفل عما سبق من
 انه لا يد من وقوع تلك التكبير في حال القيام والا يصح الترخيع
 وركنية الركوع مستقلة بآدني ما يتعلق عليه اسم الركوع لغة
 عندنا في حنيفة ومحمد خلافا لشرط الظهانية على ما يتساويان
 ان شاء الله تعالى وذكر في الشرح اي شرح الاسبيعي اني انه لم يقل
 ثلث تسبيحا امكنك مقدار ذلك لا يجوز ركوعه هذا قولنا
 كقول ابي مطيع البلخي تلميذي حنيفة بقرينة التسبيح الثلث
 في الركوع والسجود حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده
 لان كلا منهما ركن مشروع فوجب ان يحل ذكره مفروض كالقيام قلنا
 يلزم الزيادة على قوله تعالى ادكعوا واسجدوا بالقياس وهو لا يجوز

وكذا

وكذا ما رواه ابو داود والترمذي عن عقبة بن عامر قال لما نزلت
 فسبح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلعم اجعلوها ركوعا
 ولما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها سجودا لا يجوز الزيادة
 به على الكتاب وان كان امر الكون خيرا واحدا لكن بقي ان يقال ينبغي ان
 يفيد الوجوب كما في نظائره ولم تقولوا به بل بالسنية واجاب عنه في
 المستصفي بانه دل دل على عدم الوجوب ايضا لانه لم يعلم الاثر في
 الصلوة لم يذكر له في الركوع والسجود شيئا ولما قلنا ان يقول انما يلزم
 ذلك ان لو لم يكن في الصلوة واجب خارج عما عمله الاعراب وليس كذلك
 بل تعيين الفاتحة ومن سورة او ثلث ايات ليس مما عمله الاعراب بل
 بدليل اخر فلم لا يجوز ان يكون هذا كذلك وكذا كنية السجود متعلقة
 ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض والكلام فيه كما
 الكلام في الركوع وذكر في اذا الفقهاء وغيره ايضا ان ادنى تسبيح الركوع
 والسجود الثلث وان الاوسط خمس مرات والاكثر سبع مرات لما خرج
 ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث ابن مسعود عنه عليه السلام
 انه قال اذا ركع احدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربك العظيم وذلك اذا ناء
 سجدا فليقل سبحان ربك الاعلى ثلث مرات وذلك اذا ناء والمراد اذ ناء
 به بتحقيق السنة فلذا روى عن محمد كراهة النقص عن الثلث ثم اذا كان
 الثلث اذني وقد استحبوا الابتداء بقوله عليه السلام ان الله يحب
 الناس ان يكون الحسن وسط والسبع اكل والحاصل انه يستحب الزيادة على
 الثلث ما شاء وتر الكمال لا يزيد ما ينقل على القوم حتى لو كان الحسد
 ينقل عليهم افترض على الثلث والحامسة من الفرائض السجدة وهي فرضية
 تنادي بوضع الجبهة على الارض او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الزائد على
 نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام لانه لا يعد ساجدا لغة وعرفا بما
 دونه ويمد به واما تأديبه على وجه الكمال فهو بوضع الجبهة والانف
 والقدمين واليدين والركبتين لما في الصحيحين واليدين والركبتين



الحامسة السجدة

واطراف القدمين والانف داخل الجهة لان عظمها واحد وهذه النصفه
المذكورة هي الكمال وان وضع جبهته دون انفه جاز سجوده بالاجماع
واكن ان كان ذلك من غير عمد ويلزم منه المخرج في وضع الانف يكره على
ما ذكر في المريد والمفيد وذكر في النخبة والبدائع انه لا يكره والاقل اظهر
ثانيه من مخالفة مواظبته عليه سلام ودعا بود اودوا المشاة عليه
السلام كان اذا سجد مكن انفه وجبهته ونحو يديه على جنبه وفي
الترمذي ايضا فروى ابو يعلى والطبراني كان عليه السلام يضع انفه
على الارض مع جبهته وفي البخاري من حديث جريحه ثم سجد يعني رسول
الله عليه السلام ومكن انفه وجبهته من الارض وان وضع انفه
جبهته فذلك يجوز سجوده ولكن يكره ان كان بغير عمد في حنيفه
فالجواز لما من من انهما عظم واحد ولانا اجمعا على جواز السجود عليه
حالة العذر ولو لم يكن محله للسجود لم يكن السجود عليه للعذر وما
ليس محله للسجود لا يكون محله العذر كالحديث والذوق بل تنقل الفرقة
جماع الايما والا كان محله ان يقتصر عليه من غير عمد ايضا
نكن مع الكراهة لما لفتته المواظبة منه عليه السلام وقالا يجوز
السجود بالانف وحده اذا كان بجبهته عذره وهو رواية اسدين
عمر وعن جريحه لبقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة
اعظم الحديث قال الشيخ كان الدين بن الهمام والحق ان مقتضاه يعني هذا
الحديث ومقتضى المواظبة المذكورة الوجوب ولا يبعد ان يقول به
ابو حنيفة ومحمد الكراهة المروية عنه على كراهة الترخيم وعلى هذا تجعل
بعض المتأخرين الفتوى على الرواية الاخرى الموافقة لقوله لم ينف
وراية ولا القوي من الرواية هذا ولو حمل قوله لا يجوز الاقتصار
من عمد على وجوب الجمع كان احسن اذ يرتفع الخلاف بناء على حملنا
الكراهة المروية عنه من كراهة الترخيم ولم يخرجنا عن الاصول اذ يلزمها
الزيادة بجنب الواحد وهما يمتغاها انتهى وفي الزايد ذكر الانف وهو

وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يجوز السجود على الارض وان عليه ان
يمكن ما صلب منه قال وفي كفاية الخالس عن جريحه اذا وضع ارضه
انفه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه انتهى ولو وضع خلفه السجود
او ذقنه وهو مستحق التحيين من الخنك لا يجوز سجوده بالاجماع لانه
لا يسمى سجودا وان اعد لو كان ذلك من عمد مانع من لزوم السجود
على الجهة والانف اذ لم يرد نص في اقامة السجود على الخذا او الذقن مقام
السجود على الجهة والابدال لا تنصب بالراي سيما عدم صحة اطلاق السجود
عليه لغة بخلاف الانف على ما تقدم بل اذا عرض العذر المانع من لزوم
السجود على الجهة او الانف يوجب المصلي سجودا اياها ولا يسجد
على خذه ولا ذقنه لسقوط فرضية السجود عنه اذا انتقلها الى الايما
لعلم القدر اولزوم المخرج على ما مر ووضع اليدين والركبتين في
السجود ليس بواجبا يفرض بل هو سنة عندنا خلافا للفرق
الشافعي فان ذلك فرض عندنا حتى لو سجد بافعا يديه او ركبتيه
لا يجوز سجوده عندها وكذا عند وضع الجهة على ما تقدم وتحقيقه
لا يتوقف على وضع اليدين او الركبتين ولا يجوز احاقه فضايا^{الحكمة}
الذي هو جنس واحد لا يجوز الزيادة به على الكتاب وهو طابق
واختار الشيخ كالدين بن الهمام كون الوضع المذكور واجبا كما
تعديل الاركان ونحوه من الوجبات لان الحديث المذكور ان كان
لا يجوز ثبوت الفرضية به للمانع المذكور وهو لزوم الزيادة على
الكتاب فلا مانع من ثبوت الوجوب به كإزالة التعديل ونحوه وكذا
مواظبته عليه السلام على الوضع المذكور من غير ترك مقتضى
الوجوب لكن لقائل ان يمنع ان قوله عليه السلام امرت يعني
الوجوب علينا بدون ان يأمرنا به صريحا او بالاعادة لتركه كما
امر الاعراب باعادة الصلوة لترك التعديل وكذا مواظبته^م على
على مثله من الاقفا الطبيعية غير القصدية لا يقتضي الوجوب

ولا شك ان وضع اليدين والركبتين في السجود من الافعال التي
تقتضيها الطبيعة وان تركه لا يحصل الا بتكلف فيكون سنة لا
يكون عليه السلام فيما امر به ولما فيه من الاختراع وزيادة تمكن السجود
فان تركه محل ذلك على ما لا يخفى ولو سجد ولم يضع قدميه واحدهما
على الارض في سجوده لا يجوز سجوده ولو وضع احدهما جاز كالوقوف
على قدم واحدة وفي الكفاية قال العلامة الزاهد وظاهر ما ذكره
مختصا للركن والمحيط والقدر يقتضي انه اذا وضع احدي
القدمين دون الاخر لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ ان فيه
روايتين انتهى وانما لا يجوز مع رفعها لعدم تحقق السجود الذي
هو وضع الجبهة على الارض معه وما لا يتوصل الى الغرض الا به يكون
فرضا ولما قلنا ان يقول يتحقق السجود مع رفعها اذا وضع الركبتين
او احدهما فكان ينبغي ان يفرض وضع احدهما الاربعه لا على
الاعلى اتعين حيث كان المقصود انما هو التوصل الى الغرض الذي هو
وضع الجبهة فجعل وضع الركبتين سنة ووضع القدمين واجبا
فرضا لم يضح له دليل واما قول الكل في شرح الهداية وذكر القمى
ان اليدين والقدمين سواء في علم الفرضية وهو الذي يدل عليه
كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وهو الحق فيعيد عن الحق وضد
الحق اذ لا رواية تتساعده والبداهة تنفيه على ما مر من ان لا يتوصل
الى الغرض الا به فهو فرض حيث توافقت الروايات وتظاهرت
عن اثنتان ان وضع الركبتين سنة ولم ترد رواية قطبانه فيمنه
وكذا وضع اليدين تعين وضع القدمين او احدهما للفرضية
صراحة ولم ترد فيه عنهم رواية فكيف والروايات فيه متوافقة
ايضا على ما لا يخفى على المتبحر والله الموفق ثم المراد من وضع القدم
وضع اصابعها قال الزاهد ووضع رؤس القدمين حاله السجود
فرض ولا يختص للركن سجد دفع اصابع رجليه عن الارض لا يجوز

وانما قلنا في قوله او احدهما
ما في النسخ الصحيح لان عدم وضع
القدمين يتحقق بعدم وضع
القدمين في الارض وان كان
بعض وضعهما في الارض
الاخرى وبغيرها او بقدر لفظ
ان يلازم احدهما او بقدر لفظ
كل فعل قوله قدسية بقر بالناظر

وكذا

وكذا الخلاصة والبناني وضع القدم بوضع اصابعه ولو وضع
اصبعها واحدة او وضع ظهر القدم بلا اصابعها وضع مع ذلك اخذ
قدميه صح والافلا وفهم من هذا ان المراد بوضع الاصابع توجسها
تحو القبلة ليكون الاعتقاد عليها والا فهو وضع ظهر القدم وقد
جعل له غير معين وهذا مما يجب التنبه فان اكثر الناس عنه
غافلون ولو سجد بسبب الزحام على فخذ جاز وكذا لو كان به عذر
اخر منعه عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ المختار
ولا يجوز بغير عذر على المختار كذا الخلاصة ولو وضع كفيه با
الارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بلا عذر والوجه في
ذلك ان السجود لا يشترط ان يكون على الارض بلا حائل ولان
لا يكون موضع السجود ارفع من موضع القدمين وحيث كان السجود
على الكف بمنزلة السجود على فاضل الثوب فيجوز مطلقا السجود
على الفخذ بمنزلة السجود على الوسادة لكن مع ذلك لما كانت
منه ولم يتعاهد السجود عليها لم يجز بلا عذر بخلاف الكف فان
الساجد عليها يعد ساجدا عرفا في القنية بسط يديه وسجود
عليها مجزئ ويكفي انتهى فالجواز لما قلنا والكراهة لما فيه من
مخالفة المأثور من مواظبته عليه السلام ومن بعد وهذا
قال الشيخ كالدين ابن الهمام والذي ينبغي ترجيح الضاد على
الكف والفخذ انتهى وما في القنية هو الوسط قال المصنف وهو
اي جواز السجود على الفخذ حال العذر قولنا في حليفة والظاهر
انه روى عنه ولم يرو عن الامامين فيه شيء فلذا خصه بالذكر
وان سجد على ركبتيه لا يجوز سجوده قال في الخلاصة بعد ذلك
بغير عذر قال الشيخ كالدين ابن الهمام لا يجوز في الوجهين ولم
نقل فيه خلافا لكن ان كان معذرك في اعتبار ما في ضفته من
الاياء وكان عدم الخلاف فيه لكون السجود يقع على حرف الركبة

ولسجد بسبب الزحام
على فخذ جاز

وهو لا يأخذ قدر الواجب من الجهة وفي التجليل لو سجد على حجر صغير
ان كان اكثر الجبهة على الارض جاز ولا فلا انتهى كلام الشيخ كالذي
ابن الهيثم وفي الزاهد عن الحسن الاصح انه اذا سجد على فخذه او كتفه
بعد رجاء ولا فلا انتهى وان سجد على ظهر رجل وهو اى والحال
ان ذلك الرجل المسجود على ظهره في الصلوة التي يصلحها التساجد
يجوز سجوده وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة التي هو فيها
لا يجوز سجوده والمراد من الصلوة صلوة حتى لو كان في صلوة اخرى
لا يجوز ايضا لان الضرورة قد تدعو الى ذلك للزحمة وانما يتحقق
عند الاشتغال في الصلوة لا عند علمه على ان يجوز في مخصوص عند
الازدحام ولا يجوز بدونه ولو كان موضع السجود ارفع اى على
من موضع القدمين ان كان ارتفاعه مقدار ارتفاع لبتين
منصوبتين جاز تسجود عليه والاى وان لم يكن ارتفاعه مقدار
لبتين بل كان ازيد فلا يجوز التسجود والادب اللينة في قوله
لبتين لينة تجارى وهي ربع ذراع عرض ست اصابع فمقدار
ارتفاع اللبتين المنصوبتين نصف ذراع طوله اثني اصبعان
وذكر في الخلاصة قال مشايخنا ان سجد على لينة جاز وعلى اللبتين
لا يجوز اذا كانت احدهما فوق الاخرى وان كانتا اترتين لا يجوز
لان الارتفاع قليل انتهى وهو لا ينافى ما هنا لان لينة تجارى على
مقدار الاجرة على ما قرناه وذكر الزاهد لو سجد على المريض
على مكان دون صلوة يجوز كما تصحيح انتهى والاقرب ما ذكره
المصنف لما قلناه في اول بحث السجود من حداد في السجود المجزئ
فانه صادق فيما اذا كان الارتفاع هذا المقدار لا ازيد فليتأمل
ولو سجد على كور عمامة وهو دونهما يقال كور العمامة وكورها اذا
اذاها ولقها وهذه العمامة عشرة اكواد او احوار او سجد على فاضل
توبة اى الذي هو لا يسهل حال وضع كور العمامة او فاضل التوب

على تنى طاهر جاز سجوده عندنا خلافا للشافعي واحمد فان عندهما
لا يجوز لما روى البيهقي من حديث جابر بن الارت قال شكونا الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرضا ط في جباها واكفنا فلم يشكنا
فلم ينزل شكوانا ولم يادن لنا في اتقانها ولنا ما روى ابو نعيم الحلية
في ترجمة ابراهيم بن ادهم قال حدثنا ابو يعلى الحسين بن محمد بن
الزبيرى قال ثنا ابو الحسن عبيد الله بن موسى الكاظمي الصوفي
البغدادي قال ثنا لاهق قال ثنا الحسن بن علي الرضائي ثنا محمد بن
فيروز المصري ثنا بقيقة بن الوليد ثنا ابراهيم بن ادهم عن ابيه
ادهم بن منصور الجعفي عن سعيد بن جبيل عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته ورواه الطبراني في الاوسط بسنده
عن عبد الله بن ابي اوفى قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على
كور عمامته ورواه الكاظمي ابو القاسم تمام بن محمد الرازي في فوائده
ثنا محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن قال ثنا ابو بكر احمد بن عبد الرحمن
ابن ابي حصين الاطرسي قال ثنا كثير بن عبيد الله قال سوي
ابن عبد العزيز بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد
على كور عمامته واخرجه البيهقي في سنة عن هشام عن الحسن قال
كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وايدبرهم في ثيابهم ويسجد
الرجل منهم على كور عمامته وذكر البخاري في صحيحه تعليقاً فقال
وقال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويسجد
الرجل ويداه في كفيه ورواه ابن شعبة قال ثنا شريك عن حسين
ابن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم في ثوب
واحد يتقى بفصوله حر الارض وبردها ورواه احمد واسحاق
ابن راهوية وابو يعلى والطبراني وابن عدي الكامل واخرج
المستدرج عن انس بن مالك قال صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف اذا
لم يستطع احدنا ان يكون وجهه من الارض بسط ثوبه فيسجد عليه

والحديث الذي استدلوا به متروك الظاهر بالاجماع على ان الحال المنفصل
 ليس مانع من السجود ولا دليل لهم على ان الانقضاء مانع كيف وفيه ما
 من القول وتأويل فصول الشيايب بما لا يتحرك بغير كونه في غاية البعد
 فلو سجدوا يلتفت اليه ثم يشترط في صحة السجود على العمدة كون
 ما سجد عليه منها متصلا بالجبهة فلو سجد على ما اتصل بما فوق
 الجبهة لا يجوز وان سجد في سجوده على الارض ايضا كما في السجود على
 القطن ونحوه على ما ياتي ان شاء الله تعالى ومع هذا يكره السجود على
 كونا العامة اذ كان بلا عذر قال في التجليس لما فيه من ترك التعظيم
 ولم يرد به اصل التعظيم والام يصح بل نهايته وهذا لان الركن فعل
 وضع للتعظيم ولان المشاهد من وضع الرجل الجبهة في العامة على
 الارض ناكسا لغيره عده تعظيما كذا قاله الشيخ كالدين بن الهمام
 والذي ينبغي ان يكون اذ كان بلا عذر والاقول لما تقدم في الامانة
 لانها حكايات يحتمل وجود العذر وهو دفع الحجر وغيره ويؤيد
 ما ذكره الحافظ الديلمي في مختصره عن صالح بن حيوان ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد دفع العامة عن جبهته فلا بد من التوق
 وهو ما ذكرنا ولو بسط طمحه اورد له على ثني جنس فسجد عليه
 سجوده في الامح من الروايات وقيل في رواية يجوز وصححه المرعشي
 وليس بشئ كذا قال الشيخ كالدين بن الهمام ولعل ما قاله
 الشيخ من حيث الرواية والافق حيث الرواية لم يضر الفرق بين
 هذه الصورة وبين التي قبلها حيث جعل المتصل بالمنفصل هناك و
 لم يجعل مثله هنا ولا يقال هو كون ثوبه متصلا بالنجاسة هنا
 لا هناك لانا نقول مجزأ اتصال الثوب بالنجاسة غير مانع من
 السجود ولا هو مفند للصلوة حتى لو سجد على مكان طاهر اتصل
 ببعض اجزاء ثوبه بالنجاسة صح بلا خلاف عندنا ولم تفند وكذا
 لو اعاد سجوده على مكان طاهر في هذه الصورة او على مصل سبط على

ثم يشترط على عمدة العامة

النجاسة صحت صلوة باتفاقا اعمتنا بخلافه ولو سجد على نفس النجاسة
 حيث تفند صلوته ولا تقيده اعادته على مكان طاهر عند اخلافه
 لابي يوسف فعلم ان مجزأ اما لما هو لا يبيد بالنجاسة لا يفسد
 صلوة فلا يصح ذلك للفرق ولو وضع كفيه او بسط خرقة
 على شئ طاهر للبر والبر للتراب وسجد على ذلك جاز والكل
 انما هو الكراهة اما السجود على الكفين فقد قدنا الكلام
 عليه واما على الخرقة ونحوها فالصحيح عدم الكراهة ففي
 الحديث الصحيح انه لم كان تحمل له الخمرة فيسجد عليها وهي خير صغير
 من الخمر وحكى عن الامام انه صلى في المسجد الحرام على الخرقة فنهاه رجل
 فقال الامام من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام بجاه التكبير من و
 اي تعلمون منا ثم تعلمون هل يصلون على البردي ولا دمكم قال نعم فقال
 يجوز ان يصلوا على الخنثيش ولا يجوزها على الخرقة والحاصل ان الكراهة في
 السجود على شئ مما فرش على الارض مما لا يتحرك بغير كونه المصلي بالاجماع الا
 ان ما كرهه على ما يكون من غير جنس الارض كالخيل والشيء وكذا خرقة
 القطن والكتان متمسكا بجذبت الخمرة ولا دليل له فيه كيف وقد
 تقدم ما فيه المقنع من السجود على فاصل ثيابهم وانما هي من الصوف
 او القطن او الكتان والتقييد بالبسط على شئ طاهر احترازا في الكف
 لانه غير فانه لو بسطه على جنس بحيث يمنع وصول اثر النجاسة من البرج
 والتون يجوز ايضا على ما مر في فضل النجاسة ثم ان البسط لدفع الحجر
 والبرد لا كراهة فيه لانه يحصل به الحضور وزوال الاضطراب واما
 التراب فان كان لدفعه عن جبهته وجهه يكره لان فيه نوع ترفع
 وهو غير الترفع بالمصلي وان كان لدفعه على عمامته وثوبه لا يكره لانه
 صيانة للثوب وتحرز عن ضاعته وفي الخلاصة واذا اراد ان يصلي على
 القبا يصعد الكتف تحت رجله ويسجد على الذيل نقله عن الخلاصة في
 البراءة لان الذيل في مساقط الزيل وطهارة موضع القدمين شرط في القيام

لدفن الحجر والبر الكراهة

وفاقا وموضع السجدة مختلف لانها تتأدى بالانق وهو اقل من قدر
 الدبر ولان السجود على الزيل اقرب الى التواضع انتهى وان سجد
 على التلج وانه ان لم يلبس بان يكسبه حتى يتلافى ويلزم بعض اجزائه
 ببعض وكان التلج بحيث بقيت وجهه اى وجه الساجد فيه ولا يكمل
 سجدة اى صلاتة جرمه لم يجز سجوده عليه لعدم استقرار وجهته
 على الارض وما يتصل بها وان لبس حتى صار بحيث يجذب صلاته و
 لا يغيب وجهه فيه فضا بطله ان يسفل بالتسفل في جاز سجوده
 عليه وعلى هذا اذا التقى الكشيش الربط او اليابيس فسجد عليه
 ان لبس حتى يتسفل بالتسفل جاز والافلا وكذا الحكم اذا سجد
 على التين او القطن المحلوج او الصوف ونحوه ان لم يستقر جهته
 بتمام التسفل لا يجوز سجوده وكما كل يحشوكا الفرش والوسائد وكذا
 كور العمامة ما لم يكسبه حتى ينشأ تسفله ويجوز الصلوة لا يجوز
 سجوده ولو سجد على الارض او على الجاوص وهو من النض او
 على التلج لا يجوز سجوده لان هذه الجيوب ملاستها وكراستها لا
 ليستقر بعضها على بعض فلا يمكن انهاء التسفل فيها واستقرار الجبهة
 عليها ولو سجد على الخط او الشعر يجوز لان صلاتها ليستقر
 بعضها على بعض لخنونة ورخاوة اجسامها اما الازد ونحوه من
 الجيوب او المحلوج وسبهه من المنقوش اذا كان شئ منها في الجوارق
 جاز السجود عليه اذا كان غير متخلخل في الجوارق لا مكان استقرار الجبهة
 عليه ووجود الصلوة لتمام اجزائه بسبب الجوارق ولا تنبذ
 اشتراط عدم التسفل وسئل نصير بن يحيى عن موضع جبهته على حجر صغير
 هل يجوز سجوده ام لا ان وضع اكثر الجبهة على الارض اى مع ذلك الحجر
 لانه من جملة الارض يجوز والافلا كذا في المحيط وقد تقدم عن التعبد
 ايضا ولا بد من معرفة مقدار الجبهة ليعلم اكثرها واقلاها وهو من الصنع
 الى الصنيع طول ومن الحامين الى حرف الحرف عوضا ومن هذا علم

فساد ما قيل لا يشترط طهارة موضع السجود لان فرضه يتأدى بقدر
 الدبر اذا لاشك ان اكثر الجبهة والاند على قدر الدبر كما بيناه وان
 لم يضع ركبتيه في السجدة على الارض يجوز سجوده وهذا هو المختار
 تقدم ان وضعها في السجود سنة ليس بفرض فلا قاله الفقيه
 ابو الليث على ما تقدمه والسادسة من الفرائض القعدة الاخيرة
 التي تكون في اخر الصلوة سواء تقدمها قعدة او لا كما في الثانية وكذا
 الفرض في القعدة هو القعود مقدارا اذ في قراءة التشهد وهو سريع
 ما يكون مع بفتح الالف لقوله ثم اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد
 تملكت على التمام باحد الشيئين اما قول الخياط الى عبد وسوله
 واما القعود مقدارا ذلك القول واذا قرأ بسرعة صدق الله
 لكن بشرط تصحيح الالفاظ ليكون ناطقا بكلمات الموضوع للمعاني
 فان القول لا يصدق على ما دون ذلك من التصويت بالفاظ لا يفهم
 لها معنى والمراد من التشهد الخياط الى عبد وسوله هو الصحيح
 لا ما رجم البعض انه لفظ التهادين فقط وتظهر فرضيته اى ثمة
 فرضية القعدة في هذه المسائل التي ذكرها الاولى بحل صلى الله عليه
 ونحوها خبسا بان قيدا الخامسة بالسجدة ولم يقعد على راسه الرابعة
 بطلت فرضيته اى فرضية صلاته لترك الفرض على وجه لا يمكن
 تداركه لزيادة ركعة تامة بالسجود للخامسة وتحولت صلاته
 نقلا عن ابي حنيفة وابي يوسف اما عند محمد في بطل اصل صلاته
 وتخرج من كونها صلوة وهي قاعدة ان كل صلوة بطل وصف من
 اوصافها بطلت اصلها عندنا لان بطلان الوصف يستلزم
 بطلان الحقيقة عندنا لانها انما انقضت للصفة فاذا بطلت الصفة
 بطل ما انقضت لها وهما يقولون بطلان الوصف لا يستلزم بطلان
 الاصل والحرمة انقضت للاصل لان الوصف تابع فالشروط و
 الاركان لا تكونان له فصلا وعلى هذا لو لم يقعد على ثالثة المغرب

والسادسة القعدة
 الاخيرة

وسجد للرابعة او على ثمانية الف وخمسة وسجد للثالثة والثانية
من المسائل المسافر اذا اقتدى بالمقيم في صلوته فالثالثة رابعة
لا يصح اقتدائه به لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر دون المقيم
فيكون اقتدائه به حج اقتداء المفترض بالمتنفل وهو غير جائز
عندنا على ما بينته ان شاء الله تعالى قيد بالفائدة لانه لو اقتدى
به في الوقتية يصح لان الصلوة قبل خروج الوقت قابلة للتغير
فتغير بالاقتداء بالمقيم وتصير اربعاً كما تغيرت بنية الإقامة بخلاف
الفائدة فانها استقرت على الصفة التي خرج الوقت وهو متصرف
بها من سفر وإقامة ولم يبق قابلة للتغير بطريق إقامة أو سفر
او اقتداء والثالثة من المسائل اذا ذكر المصلي بعد تمام الصلوة
والفقود قدر التشهدات عليه السجدة الثالثة فعاد اليها الى
سجدة الثالثة بان سجدتها ارتفعت اذ زالت القعدة وارتفعت
لعوده الى شئ محله قبلها فان محل السجود سواء كان للصلوة أو
قبل الفقود الاخيراً ما سجدوا للصلوة فظاهراً وأما سجدوا للثالثة
فلانه من احكام القراءة فليحقق بها بخلاف سجود التهوفان محله آخر
الصلوة فلا ترفع به القعدة حتى انه لو لم يقعد قدر التشهد بعد
ما سجد للثالثة فنسبت سلاته بخلاف ما لو سجد للسهو ولم يقعد
بعد قدر التشهد حيث لا تقعد صلوة لما قلنا والرابعة من
المسائل اذا نام المصلي في القعدة الاخيرة كلها فاما النية في
النية يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد فنسبت
صلوته وذلك لان الافعال في الصلوة حالة التوهم لا تحتسب و
لا تقبل لصدورها لا عن اختيار وكان وجودها كعدمها كما
اذا قرأ في الصلوة نائماً او قام او ركع او سجد نائماً وهذا في القيام
والقراءة والركوع والسجود مقرر وأما القعدة فلا تصرفها فيقل
انها من النائم لانها ليست كسائر الاعمال لان مبناها على الاستراحة

فيلز

فيلز عليها التوهم بخلاف سائر الاعمال لان مبناها على المشقة
فلا تتأدى بالتوهم والاصح ما ذكره هنا لانها من اجزاء العبادة
فلا تتأدى بل اختياري ولا اختيار للنائم وفي التوازن جعل في
الصلوة فتأمر وقراءه وهو نائم يجوز عن القراءة لان الشروع جعل النائم
كالمتنبه تعظيماً لامر المصلي بالحديث وبه فادعى الطلاق الما يرك
ان المجنون والصبي لو صليا كانت صلواتهما جائزة ولو طلقا لم يحز
وقال صاحب الهداية في التخييس والمختار انه لا يجوز لان الاختيار
شروط اداء العبادة ولم يوجد قال ابن الهيثم والوجه اختيار الفقيه
يعني بالليت صاحب التوازن لان الاختيار المشروط قد وجد في
ابتداء الصلوة وهو كاف الا يرى انه لو ركع وسجد ناهلاً عن فعله
الدخول بحرية انتهى والجواب اننا منع كون الاختيار في الابتداء
ولا نسلم ان الداهل غير مختار وكذا المجنون والصبي بخلاف النائم
وهي المسئلة وهي وقوع بعض الافعال في الصلوة حالة التوهم بكثر
وقوعها لاستيلاء التراجع خصوصاً في ليالي الصيف والناس عن
هذه المسئلة غافلون والسابعة من الفرائض لما فرغ من بيان الفرائض
التي المتفق عليها شرع في بيان الفريضة المختلف فيها احدها
هي السابعة وهي الخروج من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عند
خليفة خلافاً لما على ما ذكره ابو سعيد البرقي كما تقدمت تحت
المصلي اذا حدث عما بعد ما فقد قدر التشهد وتكلم او عمل عملاً
يأفي الصلوة كالاكل والشرب وغير ذلك تمت صلوته بالاتفاق
لتمام جميع فرائضها عندها وكذا عنده لوجود الخروج بصدقه
ايضاً وان سبقه الحدث من غير عمدته في هذه الحالة فلذلك تمت
صلوته عندها ولم يبق عليه الشئ واجب وهو التسليم والحمد لله
فقد تمت جميعها وقال ابو حنيفة يتوضأ ويخرج عن الصلوة بفعله
قصداً لكونه فرضاً وبقى عليه من فرائضها حتى لو لم يتوضأ ويخرج

وهذه المسئلة
بكثر وقوعها في الناس غافلون

مطلب
وان ابتداء الخروج

ويخرج يصنعه بل على خلاف ما في الصلوة من غير متعلقات الوضوء
تقبل صلوة لفقده فرضا من فرضها وهو الخروج منها بغير طهارة
ويستحب على هذا الأصل وهو كون الخروج من الصلوة بفعل المصلي فرضا
عنده لا عند غيره مسائل تلحق بالاثني عشرية وهي المتيمم اذا رأى الماء
وقدر استعماله بعدما قد قرأ التشهد وكذا المقتدي بالمتيمم اذا
رأى الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه قادر على استعماله او كان المصلي
ماسحا على الخف فانقضت مسحة بعدما قد قرأ التشهد او خلع
حفيه او احدهما حقيقة او حكما بعمل ليسير بحيث ان من رآه لا يظن
خارج الصلوة بسبب ذلك وقيد به لانه لو خلعه بعمل كثير لا يأتى الخوف
لوجود الخروج يصنعه او كان المصلي ايضا قاعا فاعلم سورة بعد
قد قرأ التشهد بان تذكرها او اداها مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى
تعلمها من غيره او درسها لا يأتى الخلاف لخروجه يصنعه لان مثل هذا
الفعل منافيا للصلوة وقد فعله فضلا بخلافه التذكير فانه ليس
بمناف فأم يخرج به او كان المصلي عاريا فوجد ثوبا بعدما قد قرأ
التشهد بان قد رآه على ليس الثوب او التقي عليه الثوب ولم يتكلف
في لبسه او كان المصلي موميا غير قادر على الركوع والسجود فقد رآه على
الركوع والسجود بعد القعود قد قرأ التشهد او تذكر المصلي في هذه
الحالة ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب ترتيب او احداث الامام
القاري في هذه الحالة فاستخلف قاعا او طلعت عليه اي على المصلي
الشمس وهو صاوة الفجر في هذه الحالة او دخل وقت المصرو وهو
في صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلي ماسحا على الكبيرة فنقضت
عن برة في هذه الحالة او كان صاحب عذر فاقطع عذره في هذه الحالة
واستمر الانقطاع حتى استوعب وقت صلوة بان قطع وهو في هذه
الحالة من صلوة الظهر واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر في هذه
المسائل الاثني عشر فنقد صلوة عندنا في خيفة لخروج وجه من الصلوة

اخر غير صنعه مع ان الخروج يصنعه فرض فقد فقد فرض من الصلوة
ولا يمكن تداركه فتفسد وقا لا تمت صلوة لان الخروج يصنعه ليس فرضا
لقوله عم لابن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك
هكذا وقع في رواية دارقطني بأوفى رواية ابي داود بالواو لكن قال
التنوير اتفقت الحفاظ على انها مدرجة من كلام ابن مسعود يعني
قوله اذا قلت هذا الى اخره ولذا لم نستدل به على افتراض لقوله كما
استدل به في الهداية وغيرها على ما قدمناه في اولى بيان الفرائض تبعا
للشيخ كالدين ابن الهمام لكن قال الشيخ كالدين ابن الهمام والحق
ان غاية الادراج هناك تصير موقوفا والموقوف في مثله حكم حكم
الرفع وجواب ابو حنيفة ان معنى فقد تمت فارتبت التمام لان الشئ
يسمى باسم ما قرب اليه قال تعالى انا اراي اعصر خيرا وقال عم من قتل
قتيلوق لأم لقوامونا كرو قال وم من وقف جرحه فقد تمت حجه وقد
بقى عليه طواف الزيادة وهو فرض هذا كله على تقدير كون الخروج يصنع
المصلي فرضا عنده وقد تقدم انه غير منصوص عنه وانما الزم ابو حنيفة
البردي ومن تبعه به ممن جوابه في هذه المسائل ليس لكون الخروج
يصنعه فرضا بل باعتبار ان التيمم باقية بعد فرائض من التشهد فاعلم
هذه الاشياء في هذه الحالة كاعتراضها خلال الصلوة وفيه نظر اذ لو كان
كذلك لم يفرق بين تعدد ما ينافي الصلوة وبين هذه المسائل كما خلال
الصلوة وقد اجمعوا على انه لو تعدد الحدث او غير من المناقاة في هذه الحالة
تم صلوة ود كذلك خلال الصلوة وقيل الفصل في مسائل المذكورة ليس
لعدم الخروج يصنعه بل لاداء مع الحدث اذ بالرؤية والقضاء المدة
والنقطاع العذر يظهر على الحدث السابق فيستندل بالنقض فيظهر هذه
البيانات لقيام جزو الصلوة حالة الظهور بخلاف عروض هذه العوارض
بعد انقضاء الصلوة وفيه نظر لانه لا يطرأ في بقية المسائل وميل الشيخ
حافظ الدين في الكافي الى ان الخروج يصنعه فرض وعمله بما تقدمه

من انه لا يمكنه اداء فرض آخر الا بالخروج من هذه الصلوة وقد تقدم
ما عليه وعلمه ايضا باننا اجمعنا على بقاء التحريم في هذه الحالة حتى لو فزع
المسافر الاقامة في هذه الحالة لتغير فرضه كالوقوفها في صلاة الصلوة
والتحريم لا يرد بها ذاتها وانما يرد بها افعال الصلوة ولم يبق فعل آخر
سوى الخروج فكان فرضا ضروريا انتهى والظاهر ان هذا هو التحقيق فان
قبل الخروج منها قد يكون بمحضية كالكذب والمعصية لا تنصف بها
لوجوب وكذا قد يكون بالحدث العمد وكون الحدث فرضية من فرض
الصلوة وجن منها في غاية القبح قلنا الفرض انما هو الخروج الذي هو
مسبب عن الفعل لا الفعل الذي هو سبب ولا يلزم من قبح السبب قبح
المسبب كالحذو والقصص وضمان العبدوان ولين سلم ان الفعل هو
الفرض فانما فرض من حيث انه سبب للخروج من الصلوة لا من حيث انه
كذب او حدث او نحو وهذا كوقوع فعل الجماع سببا لحركة المصاهرة
من حيث هو سبب للولادة من حيث هو زنى وككون السفر سببا
للتخص من حيث انه خروج مديلا من حيث انه اخافه التسهيل
او عذر على الموتى ولا يلزم من كونه فرضا لها كونها بمنزلة الشكليات
وكذا السلام ليس بمنزلة كيف وهو مناف لها اجماعا حتى تفقد
بوجوده في خلافها وهذا لا يتصور لانها وانما هي وانما تحصل
ما يضادها اذا التفتي انما ينتهي بما ينافيه كالليل ينتهي بالنهاية السوداء
بالياض هذا وقد نريد على هذه المسائل ما لوصلى بالجماسة لفقد
ما ينيلها ثم بعد ما قد قد تشهد قدر على انزلها وما اذا دخل وقت
وقت مكروه من التلثة في قضاء فائتة في هذه الحالة والاذاعتقت
وهي تضييع فترقاع في هذه الحالة فام تستتر على الفور والتامة
الفرائض وهي التلثانية من المختلف فيها بتعديل الاكثاف انه عند
ابي يوسف فرض لما ذكرنا من الحديث اي حديث ابن مسعود المتقدم
في اول ذكر الفرائض وعندها بتعديل الاركان من الواجب لا من الفرائض

في التلثانية
تعديل الاركان

وقد تقدم الدليل هناك وسئل محمد عن ترك الاعتدال يلزمه الاعتدال
في الركوع والسجود فقال ان اخاف ان لا يجوز صلوة وكذا عن ابي
حنيفة وعن الشريسي من ترك الاعتدال يلزمه الاعتدال اي يلزمه
ان يعيد الصلوة بالاعتدال ومن المشايخ من قال يلزمه ويكون كفرا
هو الثاني والمختار ان الفرض هو الاول والثاني جبر للخل الواقع فيه
بترك الواجب قال الشيخ كمال الدين بن الهمم لا استكانة وجوب الاعتدال
اذ هو الحكم في كل صلوة اذيت مع كراهة الترخيم ويكون جابرا لا دافعا
لان الفرض لا يكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول وهو
للمسافر ترك الفرض لا الواجب انتهى وكذا القومة من الركوع والجلوس
بين السجدين والطمأنينة فيها كلها فرض عند ابي يوسف للحدث
المذكور وعندها هي سنن على ما ذكره الهداية وغيره قال الشيخ كمال
الدين ابن الهمم وينبغي ان تكون القومة والجلوس واجبتين للوطئة
ولما روى اصحاب السنن الاربعة والدارقطني والبيهقي من حديث
ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى صلوة لا يقيم الرجل في اظهره وفي الركوع
والسجود قال الترمذي حديث حسن صحيح وعلمه كذلك عندها
ويدل عليه ايجاب سجود السهو فيه مما ذكر في فتاوى قاضي خان فصل
ما يوجب السهو قال المصلي اذا ذكر ولم يرفع رأسه من الركوع حتى
خر ساجدا ساهيا يجوز صلوة عندها حنيفة ومحمد وعليه السهو
انتهى وقال في صدر الشريعة وكذا الاطمينان بين الركوع والسجود
وبين السجدين يعني انه فرض عند ابي يوسف واجب عندها
فانه شبهه باختلافه في الاطمينان في الركوع والسجود ثم مختار
المحقق ان التعديل في الركوع والسجود ليس سنة عندها وكونه
واجبا عندها اذا ما هو اختيار الكرخي فانه فصل بين الطمانينة في
الركوع والسجود وبين القومة والجلوس بان الاول مكمل للركن
المقصود لذاته وهو الركوع والسجود والاخيرتين مكملتان للقصد

لغريم وهو الانتقال فكانا سنتين اظهرا للتفاوت بين المكلمين
 وانت علمت ان مقتضى الدليل في كل من الطائفتين والقومة و
 الجليلة الوجوب كذا قال الشيخ كمال الدين ولا ينبغي ان يعدل النسخ
 عن البداية اذا وقعها رواية على ما تقدم عن فتاوى قاضي خان و
 مثله ما ذكر في القضية من قوله وقد شهد القاضي الصلوة مشرحة
 في تعديل الاركان جميعها تشديدا بليغا فقال وكمال كل ركعت واجب
 عندنا في حنيفة ومحمد وعندهما في يوسف والشافعي فريضة فيمكن
 في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطمئن كل عضو منه
 هو الواجب عندنا في حنيفة ومحمد ولو تركها او شيئا منها ساهيا يلزمه
 السجود ولو تركها عدا يكون اسدا لكرهه ويلزمه ان يعيد الصلوة وتكون
 معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كل طاق جنيبا يلزمه الاعادة
 والمعتبر هو الاول كذا هذا انتهى ثم لما فرغ المصنف من ذكر الفرائض
 اتبعها ذكر الواجبات بحسن المناسبة فقال وما سواه اى ما تعدل
 الاركان من الواجبات جملة اشياء منها تعيين قراءة الفاتحة فان
 قراتها واجبة عندنا خلافا للثلاثة فانما فرض عندهم لانه الصحيحين
 من قوله يوم لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولنا انه ظني لا يصلح
 لا يصلح للزيادة على القطعي اذ هي لنسخ فيثبت به الوجوب فيما نصح
 بترك الفاتحة من غير فتا ومنها تعيين القراءة المفروضة في الصلوة
 في الركعتين الاوليين منها لمواظبته ثم على ذلك من غير ترك ومنها
 الاقتصار فيها اى في الركعتين الاوليين على مرة واحدة في كل واحدة
 فانه واجب حتى لو كررها في ركعة كرم ان عدا ووجب سجود السهو
 لو سهوا لانه مخالف للثلاثة المتوارث من مواظبته ثم ولانه يلزم منه
 تأخير الواجب وهو السجود وقيد بالاوليين لان الاقتصار على مرة واحدة
 في كل ركعة مما بعدهما ليس بواجب حتى لو كررها سهوا لا يجب سجود السهو
 لان ما بعد الاوليين لا يتعين فيه القراءة بل ان شاء قرا وان شاء نسخ

وما سواه
 من الواجبات

وان شاء سكت فتمكرا لفاتحة ح ملحق بالتسبيح والثناء فلا يجوز
 سجود السهو على ما صرحوا به ويلزم منه انه لو تعدد اليكرب ما
 لم يؤد الى اخره مكروه كتحويل على الجماعة او اطالة الركعة على قائلها
 ومن الواجبات تقديمها اى تقديم الفاتحة على السورة للمواظبة
 ايضا ومنها ضم السورة او ما يقوم مقامها من الايات التي تعدل
 سورة اليها اى الى الفاتحة في الاوليين للمواظبة ايضا ولا روى
 عن ابي سعيد انه لم يفتاح الصلوة الطهورة وخبرها التكبير
 وتخليها التسليم ولا صلوة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة في فريضة
 او غيرها رواه ابن ماجة واقصر على صلوة الى اخره وسكت عنه
 الترمذي ولكن في مسنده ابو سفيان طريقتين شهاب السعدى
 وعنه رواه ابو حنيفة في مسنده نقل عن ابن معين والنسائي
 تضعيفه وليته ابن عدى وقال روى عنه الثقات وانما انكر
 عليه انه ياتي في المتن باشياء لا ياتي بها غيره واسانيد مستقيمة
 انتهى وما ذكر في الهداية وغيرها ان ضم السورة فرض عندنا لانه
 يوجد في شئ من كتب مذهبه بل هو سنة عند الائمة الثلاثة
 ومن الواجبات الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه بها كالجمعة والجمعة و
 العيدين واولى المغرب والعشاء وكالتراويح والوتر فان الجهر
 في جميع ذلك واجب على الامة ومنها المخافتة بالقراءة فيما يخاف فيه
 بها كغير ما ذكر فان الجهر والمخافتة في محله واجب للمواظبة منه
 على ذلك ومنها قراءة الفتوت في الوتر ومنها قراءة التشهد فانها
 واجبة في القعتين اى الاولى والاخرة والى هذا مال صاحب
 الهداية في باب سجود السهو فوجب السجود بترك التشهد في القعدة
 الاولى كما في القعدة الاخيرة وهو ظاهر الرواية وفي رواية هي واجبة
 في القعدة الاخيرة فقط اما في الاولى فهي سنة واليه مال صاحب
 الهداية في باب صفة الصلوة حيث قال في بيان الواجبات وقراءة

التشهد في القعدة الاولى ستة وظاهر الرواية اظهر للواظبة
 في جميع ذلك من غير ترك ومن الواجب القعدة الاولى لما مر من ان
 ومنها سجدة التلاوة فانها مذكورة واجبة في نفسها فمن واجبات
 الصلوة ايضا اذا اتممت فيها حتى لو اخرها عن محلها سهوا يجب عليه
 سجود السهو لان سجود السهو جبر لانها من مكملات الركن وهو القراءة
 ومكمل الغرض واجب ومنها سجدة السجدة لان سجود السهو جبر لما
 وقع من الخلل في الصلوة بسبب ترك الواجب واكمل لها ووقع الخلل
 من الصلوة واكملها واجب ومنها تكبيرات العيدين للواظبة عليها
 من غير ترك والمراد التكبيرات الروايات لا جميع ما يقع فيها من التكبير
 فان تكبير الاحرام فرض وتكبيرات السجود ستة لكت تكبير الركوع
 في الركعة الثانية التحق فيها بالزوائد لان اتصال بها محقق بسجود
 السهو بتركها وان كان ستة في غيرها ومنها الانتقال من الفهم
 الذي هو ستة الى الفرض الذي بعده فان ذلك واجب حتى لو اخل
 كما اذا وقع ركوعين يجب عليه سجود السهو لانه لم ينتقل من الركوع
 هو الركوع الاول الى الفرض الذي بعده وهو السجود بل ادخل بينهما
 فعلا اجنبيا وهو الركوع الثاني فقد انتقل من الفرض الى غير الفرض
 وكذا اذا سجدت سجدات او قعدت عن النهوض في الثانية او الثالثة
 ثم قام وكف ذلك مما يتخلل فيه بين الفرضين حتى يخرج ليس بفرض وبق
 على المصنف واجبا ان اخر ان لم يذكرهما وهما عناية الترتيب فيما
 مكررا من الافعال في كل الصلوة او في كل ركعة والخروج بلفظ السلام
 اما بما ان الاول فاعلم ان المشروع فرض في كل الصلوة اربعة انواع
 ما يتخذ في كل الصلوة كالقعدة او في كل ركعة كالقيام والركوع وما
 يتخذ في كل ركعة او في كل ركعة كالسجود فالترتيب شرط بين ما
 يتخذ في كل الصلوة وبين جميع ما سواه من الثلاثة الاخرى حتى لو ترك
 بعد القعدة قبل السلام او بعده قبل ان ياتي بمنا في ركعة او سجدة

او سجدة

او سجدة تالوة فلما عاودة القعدة وسجد السهو وكذا لو ترك ركوعا
 قضاه وقضى ما بعده من السجود او قياما او قراءة صلى ركعة تامة وانما
 القعدة وكذا يشترط الترتيب بين ما يتخذ في كل ركعة كالقيام والركوع
 وبين ما بعده ولذا قلنا انما في ترك القيام وحده يصلي ركعة تامة
 وانما الترتيب بين ما يتكرر في كل الصلوة كالركعات فواجب الا للضرورة
 الافتداء حيث يسقط به الترتيب فان المسبوق يصلي بعد ما تأخر
 من الركعات قبل ما قبله وكذا الترتيب بين ما يتكرر في كل ركعة كالسجود
 وبين ما بعده واجب حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تذكرها في ما بعده
 من قيام او ركوع او سجود فانه يقضيها ولا يقضى ما فعله قبل قضائها
 مما هو بعد ركعة من قيام او ركوع او سجود بل يلزمه سجود السهو
 لكن اختلف في لزوم قضائها ما تذكر فقضاها فيه كما لو تذكر وهو ركع
 او سجداته لم يسجد في الركعة التي قبلها فانه يسجدها وهل يعيد
 الركوع او السجود المذكور فيه في النهاية انه لا يجبا عاده بل يستحب
 معلا بان الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال وفي قضائها
 انه يعيد ولو لم يعد فسدت صلوة معلا بانه ارتفع بالعود الى ما
 قبله من الاركان لانه قبل الرفع منه يقبل الركن بخلاف لو ترك السجدة
 بعد ما رفع من الركوع فانه يقضى السجود ولا يعيد الركوع لانه بعد ما
 ثم بالرفع لا يقبل الرفع وانما الخروج بلفظ السلام فهو واجب عند المصنف
 وم وعند الاثمة الثلاثة هو فرض ولو تركه فسدت صلوة عندهم لا
 على ما تقدم انه لو احدث عمدا بعد القعدة فسد التشهد او تكلم او عمل
 عمدا متافيا للصلوة تمت صلوة لكن مع الكراهة التحريمية لترك الواجب
 ولا يقال ما ذكرتم في افتراض القعدة الاخيرة من ان الواظبة هي
 بيان الجمل يقضى افتراض السلام لاننا نقول ذلك فيما هو داخل في الصلوة
 لا ما هو خارج عنها والسلام خارج لما فات اياها وفسادها به اذا وقع
 في خارجها فسد بالاجماع هذا واما بيان صفة الصلوة من ابتدائها الى

مطالعة
 واما صفة الصلوة

انتهى على الترتيب المتواتر فهو انه اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة
توى وهي شرط كما هو واخرج يديه من كفيه عند التكبير وهو ادب ليس
بفرض في شيء من الصلوة ولا اعتد به اقله بعض من شرح الكثر من
التواتر انه اعاقب بقوله عند التكبير لان اخرجها بعد ذلك في الصلوة
فمن تصد الصلوة بتركه ثم استدلى على ذلك بحديث موضوع انه قال
اخرجوا ايديكم من اماكنكم من لم يخرج يديه من كفيه فاحته عليه حرم
ولعمري ان هذا الجهل عظيم بالحكم والاستدلال اما الحكم فانه لم يحدد
بنقل صحيح ولا ضعيف ولا يصح ان يوجد واما الاستدلال فانه لو فرض
ان هذا الحديث له اصل لم يقدح في الكراهة ولم يكن رادلا على خبر تعدل
الاركان وحبر القاضية وغير ذلك مما لم يثبت بها سوى الوجوب مع
صحتها وقوتها في الدلالة على ما اراد بها فكيف بحديث محتال كذب عارض
الله صلعم باب اي بعيد عن الفاظ الفصحى بركات وبرودته ولولا
التضييق خوفا لاغتراب عمالهم لكان له بالفتنة لكان الاول الخ من
ذكره عن اصل وصيانة الكتاب عنه ثم اذا نوى كثر تكبيره الاحرام ورفع
وهو سنة والافضل كون الرفع مع التكبير بان يكون ابتداء عند تلاء
التكبير وانتهاه عند انتهائها وذكر في الهداية انه يرفع يديه او لا ثم كتب
فانه قال فيها ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم
واطلب عليه وهذا اللفظ يعني لفظ المعية يشير الى اشتراط المقارنة
وهو المروي عن ابي يوسف والمحقق عن الطحاوي والاصح انه يرفع او لا ثم
يكتر ان فعله ينفي الكبرياء عن غير الله والنفي مقدم على اثبات ان النبي
المعتمد في الاسلام وصاحب التحفة وقاضى خات واخرين وذكر
الرازي عن الباقية انه قال هذا قول اصحابنا جميعا وقوله لان النبي صلعم
واطلب الى اخر استدلال بالمواظبة على السنة وهي من غير ترك وان كان
تفصيل الوجوب لكن اذا لم يوجد ما يصرف الوجوب وقد وجد وهو قوله
للوعاقي من غير ذكره وتأخير النبي عن وقت الحاجة لا يجوز على الله حكمي

في الخلاصة الخلافاته يا ثم تركه او لا قل والمختار ان اعتاده اثم
لان كان احيانا انتهى وقوله لان فعله في الكبرياء الى اخره يعني ان حكمه
شريعة هذا الرفع الاشارة الى نفي الكبرياء عن غيره مما يحصل من النفي
الفعل والاثبات الا في حصر الكبرياء عليه سبحانه تعالى والمعبودية الدلالة
على هذا المقصود اذا كانت باللفظ وجوب تقديم مفيد النفي فاذا دل عليه
بغيره كان للناسيب ان يسلك به سبيل المعهود استحسانا لا لزوما حتى يرد ان
ذلك انما هو في اللفظ فلا يلزمه غير ان ليس الكلام الا في الاولوية وقيل كبر
او لا ثم يرفع وقد ورد في بعض الاحاديث ما يدل عليه ايضا فانه ثلثة اقول
وفي معنى كقول من قد ورد حديث عنه عليه السلام فيؤنسن بان الله عليه
قد فعل ذلك ودرج في الهداية احدا فعاله ثم بايضا الذي ذكره ومقدار
السنة في رفع اليدين ان يرفع الرجل حتى يجازي بايديه اي يقابل بايديه
شتمى اذنيه وفي فتاوى قاضى خات يمت طرفا بهاميه شتمى اذنيه و
اصابعه فوق اذنيه وعبد الائمة الثلاثة السنة ان يرفع يديه الى منكبيه
لما روى البخاري عن ابي حميد انه قال كنت اخفقكم لصلوة رسول الله
صلعم رأيت اذ اكبر رفع يديه حفا منكبيه الحديث ولنا ما في صحيح مسلم
من رواية وايل بن حجر انه رآه صلعم رفع يديه حين دخل في الصلوة كتب
وضعهما حيال اذنيه ~~من السنة~~ الباقى الكبري عن انس كان رسول الله
صلعم اذا افتتح الصلوة يرفع يديه حتى يجازي بايديه اذنيه
قال ابو الفرج وحال اسناده كلام ثقات ولا معارضة فان محاذاة الشتمين
بالايمانين لتسوية محاذاة اليدين بالمنكبين والاذنين لان طرف
الكف مع الرفع يجازي ~~تأريه~~ والكف نفسه يجازي ~~الاذن~~
واليد تطلق على الكف ~~لا~~ هافا الذي نصر على محاذاة الايمانين
وفوق التحقيق بين الروايتين فوجبا عتاده ثم رايانا رواية ابي داود
ومن ابل صريحة فيه قال انه اصر النبي صلعم حين قال الى الصلوة فرفع
يديه حتى كانتا حيال منكبيه وحاذى بهاميه اذنيه انتهى وعلمنا وانا

في كتبهم بقوا بخلافه هذا مع الشافعي ولا خلاف في الحقيقة بيننا وبينه فان قوله يرفع يديه عند منكبها المداها الكفاك لانه صرح في كتبهم انه يجاذى اطراف اصابعه اعلى اذنيه وابهاميه شحى اذنيه في مذهبه كذهبن من غير فرق ويفرج اصابعه حال الرفع لكن لا يفرج كل التفرج ولا يضم كل الضم بل يتركها على العادة ويوجه حالة الرفع بطن كفيه نحو القبالة كما لا خلاف فيا عليها وفي الحاذ وقال بعضهم يحبل بطن كل كف الى الكفا الاخرى ولما المرأة فانها ترفع يديها عند التكبير هذا يذهب بحيث تكون رؤس اصابعها هذا منكبها لان ذلك استلها وامر لها مبني على السرة والقنية قبل هذه السنة في الحقة اما في الامة فكالرجل لان كفها ليست بعورة انتهى ويرد عليه ان كف الحقة ايضا ليس بعورة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ان المرأة كالرجل والاول تصحيح لما ذكرنا والمقتدى يكبر تكبيرا مقارنا بتكبير الامام عند ابي حنيفة وعندنا يكبر بعد تكبير الامام والخلاف في افعالها في الجواز وقد تقدمت المسئلة بديلها في بحث التكبير ولا يترك رفع اليدين عند التكبير لانه سنة مؤكدة ومن اعتاد تركه يا نعم لان نفس الترك بل لانه استحراق وعدم مبالاة سنة واظبط عليها النبي صلى الله عليه وسلم مرة عمر اما لو تركه بعض الاجناس من غير اعتياد فلا يا نعم وهذا مطرود في جميع السنن المؤكدة ثم يضع يمينه على يساره بعد التكبير ولا يرسلهما عندنا خلافا لما لمالك لما روى البخاري عن سهل بن سعد كان الناس يا مروان ان يضع الرجل اليد اليمنى على اذن اعد اليسرى في الصلوة وعن وابل بن حجر انه روى النبي صلى الله عليه وسلم دفع يديه حين دخل في الصلوة وكبر ثم التمد بشو به ثم يضع يده اليسرى رواة مسلم وعن قبيصة بن هلب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنا فياخذ شماله بيمينه رواة الترمذي وقال حديث حسن ويصير يده اليمنى ربيع يده اليسرى اي السنة ان يجمع بين الوضع والقبض جميعا بين ما ورد في الحديث المذكورة اذ في بعضها ذكر وضع اليد على اليد

وهذا مطرود
في جميع السنن

ورق البعض وضع اليد على الذراع فكيفية الجمع ان يضع كف اليمنى على كف اليسرى ويحلق الابهام ويحصر على الربع ويبسط الاصابع الثلثة على الذراع فيقصد انه وضع اليد على اليد وعلى الذراع وانه اخذ شماله بيمينه ويضعها الرجل تحت السرة وعند الشافعي على الصدر وهو رواة عن مالك واحد قال الشيخ كمال الدين بن المهنا كون الوضع تحت السرة او الصدر لم يثبت فيه حديث يوجب العمل في حال العزود من وضعها حال قصد التعظيم في القيام والمعشودة في الشاهد منه تحت السرة وذكر عن علي من السنة في الصلوة وضع الكف على الكف تحت السرة رواة ابو داود واحد والفضل قال النورى اتفقوا على تضعيفه لانه من رواية عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي يجمع على تضعيفه واما المرأة فانها تضعها تحت تدبيرها بالاتفاق لانه استلها ثم الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد سنة لقيام فيه قرأة فيضع في حال التناء والقنوت وصلوة الجنازة عندها خلافا له ويرتفع القومة بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العيدين اتفاقا ثم يقول سبحانك اللهم ومجداك اى وتبارك اسمك وتعالى جلدك ولا اله غيرك فقد روى البيهقي عن انس وعائشة وابي سعيد الحذرى وحارون وعمر وابن مسعود لم يرفعوا الدار قط حتى رفعه عن عمر ثم قال والمحافظة عن عمر من قوله وفي صحيح مسلم عن عبيدة وهو ابن ابي ليانة ان عمر بن الخطاب كان يجهز هؤلاء الكلمات ورواه ابو داود والترمذي عن عائشة وصنعاه ورواه الدارقطني عن عثمان من قوله ورواه سعيد بن منصور عن ابي بكر الصديق من قوله وفي ابي داود عن ابي سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم ومجداك وتبارك اسمك وتعالى جلدك ولا اله الا انت ثم يقول لا اله الا الله ثلثا ثم يقول الله اكبر كبيرا ثلثا اعوذ بالله التسبيح العليم من الشيطان الرجيم من همزة ونفخة ونفخة ثم يقول

واخرجه الترمذي وحديث ابي سعيد اشهر حديث في هذا الباب وقال
 ايضا وقد تكلم في اسناد حديث ابي سعيد كان يحيى بن سعيد يكره
 في عراب بن علي وقال احمد لا يصح هذا الحديث انتهى وعلى ابن علي بن نجاشي
 رفاعه وثقه وكيع وابن معين وابودرعة وكثيرهم ولما ثبت من
 فعل الضحابة كثر وغيره الافتتاح بعده وم سجنانك اللهم مع الجهر
 به لقصد تعليم الناس ليقتدوا ويأمنوا وكان دليلا على انه الذي كان
 وم عليه اخر الامر والله كان لاكثر من فعله وان كان رقع غيره اقوى
 على طريق الحديث الا يرى انه روى في الصحيحين من حديث ابي هريرة
 انه لم كان يسكت هزيمة قبل القراءة بعد التكبير فقلت باي انت
 واحي يا رسول الله رأت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول وقال
 اقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب
 اللهم تقني من الخطايا كما تقني الزنوب لا يرضى من الناس اللهم غفر لي
 من خطاياي بالتالي والماء الورد وهو الاصح لانه متفق عليه ومع ذلك
 لم يقل بسنته عينا احدا من الائمة الاربعة والحاصل ان غير المرفوع او
 المرفوع المرفوع في التوبة عن مرفوع آخر قد يقوله على عذله اذا قرئت
 بقراين تقبدا انه صحيح عنه عليه السلام مستقر عليه وان زاد في دعاء
 الاستفتاح بعد قوله تعاجلك لفظا وجعلنا ذلك لا يمنع من زيادته
 وان سككت عنه لا يؤمر به لانه لم يذكر في الاحاديث المشهورة وقد
 روى عن ابن عباس من قوله في حديث ذكره ابن ابي شيبة وابن ماجة
 في كتاب الدعاء ورواه الحافظ ابن ابي شيبة في كتاب الفردوس عن
 ابن مسعود ان من احب الكلام الى الله عز وجل ان يقول سجنانك اللهم
 ومجديك وتبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك و
 البعض الكلام الى الله تعالى ان يقول الرجل للرجل اتق الله فيقول عليك
 نفسك ويقول ايضا بعد التثنية او قبله اخي وجهت وجهي للذي فطر
 السموات والارض خنيقا وما انا من المشركين الى اخره عند ابي يوسف

ولادليل لابي يوسف على الضم الا ما رواه البيهقي من حديث جابر
 انه لم كان اذا افتتح الصلوة قال سجنانك اللهم ومجديك وتبارك
 اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجهت وجهي للذي فطر السموات
 والارض خنيقا وما انا من المشركين ان صلواتي وسئلي ومحاسني
 لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين اللهم انت
 الملك لا اله الا انت ربّي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي
 فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لافضل الاخلاق
 لا يهدي لافضلها الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف سيئها الا انت
 لتبيك وسعديك والخير كله في يدك والشر ليس اليك وانا اليك و
 اليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك واذا ركع قال
 اللهم ركعت وبك امنت ولك اسلمت خضع لك سمعي وبصري ومخي
 وعظمي وعصبي واذا رفع قال اللهم ربنا لك الحمد السموات والارض
 وما بينهما وما فيهن ما شئت من كل شيء بعد واذا سجد قال اللهم لك
 تسجدت وبك امنت ولك اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوّره
 وشق سمعه وبصره تبارك الله احسن الخالقين ثم يكون اخر ما يقول
 بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما اسررت
 وما اعلنت وما اسرفت وما انت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر
 لا اله الا انت وعندا في خيفة ومجدة لك كله محمول على التقوى والتمجد
 فان الامر فيه واسع ويؤيد ما ثبت في صحيح ابي عوانة وسنن النسائي
 انه لم كان اذا قام اقبل على قنطرة قال الله اكبر وجهت الى اخره فيكون
 مفسر الماء غيره بخلاف سجنانك اللهم فان ما ذكرناه يبين انه الامر
 المستقر عليه في الفرائض ثم اذا قرأ وجهرت يقول فيه وانا من المسلمين
 ولا يقول وانا اول المسلمين ثم زاعن الكذب ولو قاله قيل فينبذ صلوة
 وقيل لا وهو الاصح لانه تالي وخالف لا يخبر هكذا لو افعلى هذا الوعد
 به لاخبار نفسه قطعاً ثم في رواية عن ابي يوسف يقول التوجه قبل

التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقول التوحيه ان شاء
 قبل الافتتاح ولما كان ظاهر اللفظ فيفيد انه يأتي به قبل التكبير عندهما
 ايضا لانه المتبادر من الافتتاح قال يعني قبل النية ولا يقول ذلك بعد
 بعد النية قبل التكبير بالاجماع هو الصحيح لانه يكون فاصلا بين النية
 والتكبير في الاول وفيها افتراءها به وعلم بقيد الاجماع وان مراده في قوله
 قبل التكبير والنية كما قيلناه به وان كان ظاهر الشمول وقيدنا بال
 الصحيح تبعا لصاحب الهداية احترازا عما قيل عندهما يأتي به قبل
 عملا بالاخبار ولانه ابلغ في النية لانه لا يستلزمها ثم بعد الافتتاح
 يتعوز لقوله تعالى اذا قرأت القرآن الآية اعا اذا اردت قراءة القرآن و
 هو سنة عند عامة العلماء وعن الثوري وعطاء وجوبه نظرا الى حقيقة
 الامر وعدم صلاحيته كونه لدفع الوسوسة صافا عنه اذ يصح
 شرعا الوجوب معه واجيب بانه خلاف الاجماع ويبعد منه ان
 يستدعافوا لافراق الاجماع بعد علمها بان ذلك لا يجوز فالتة اعلم
 بالتصايف وعلى قول الجمهور ثم المختار في لفظه عند صاحب الهداية
 استعيد بالله الى اخره وهو اختيار الفقيه ابو جعفر لو افقه لفظ
 لفظ القرآن وعند غيره اعوذ بالله الى اخره لان معنى استعيد
 اطليا العوذ فاعوذ مطابقا لوجبه وكذا المنقول من استعاذه ثم
 اعوذ عما في حديث ابي سعيد المتفق والتعوذ انما هو افتتاح الصلاة
 فلو نسيت حتى قراءة الفاتحة لا يتعوز ذلك كذا في الخلاصة وفيهم
 منه انه لو تذكر قبل اكمالها يتعوز ورجح ينبغي ان يستأنفها اما التعوذ
 من حيث المحل فتبوع للثناء للقرأة عند ابي يوسف فكل من يأتي
 بالثناء يأتي به سواء كان يقرأ اوله لانه لدفع الوسوسة والحل
 محتاجون اليه حتى انه يأتي به المقتدى كما يأتي به الامام والمنفرد
 وفي العيدين يأتي به قبل التكبيرات بعد الثناء لانه تبوع له ولا يؤخر
 عن التكبيرات وعند ابي حنيفة ومحمد التعوذ تبوع للقرأة فكل من

اما التعوذ للثناء

يأتي به لان شرعية لها قال تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله
 فلا يأتي به المقتدى لانه لا يقرأ بخلاف الامام والمنفرد ويؤخر عن تكبير
 العيدين لان محل القرأة بعدها واما السبوق فلا يأتي به عندهما
 الا بعد مفارقة الامام لانه محل قرأته وعنده يأتي به عند الشروع
 للثناء ثم اذا قام الى قضاء ما سبق به يأتي به عنده ايضا على ما ذكر في
 الخلاصة بناء على انه يشي مرتين على ما نقل المصنف حيث قال والسبوق
 يأتي بالثناء اذا ادرك الامام حالة المخافته ثم اذا قام الى قضاء ما سبق
 به يأتي به ايضا كما ذكر في الملتقط ووجه ان القيام الى قضاء ما سبق
 كتحريم اخرى للخروج به من حكم الاقضاء الى حكم الانفراد المذكور في غير
 الخلاصة ان المسبوق يتعوز على قول ابي يوسف عند الشروع وعند
 القيام الى القضاء ثم الخلاف في التعوذ كما ذكرنا مذكورة في الهداية وكثير
 من الكتب وفي بعض الكتب كالمنظومة والمجمع ذكر الخلاف بين ابي يوسف
 ومحمد وذكر في الخلاصة ان قول ابي يوسف اصح فكان هذا هو السبب
 في اقتضار المصنف على قوله من غير تعرض للخلاف لكن مختارا فاختارنا
 والهداية وشروحا والكافة والاختيار اكثر الكتب هو قولها انه
 تبوع للقرأة وبه نأخذ واذا ادرك الشارع في الصلاة عند شروعه
 وهو اى والحال ان الامام يحجر بالقرأة لا يأتي بالثناء بل يستمع ويصمت
 للآية وقول بعضهم يأتي بالثناء عند سكات الامام حال كون الثناء
 كلمة كلمة او كلمتين بحسب ما يمكنه لانه امكنه الايتان بالسنة مع
 مراعات مقتضى الامر وروى عن الفقيه ابي جعفر الهندي انه قال
 اذا ادرك الامام في الفاتحة يشي بالاتفاق وان ادركه في سورة يشي
 عند ابي يوسف لا عند محمد ذكره في الذخيرة وهو بعيد اذ لا فضل في قوله
 تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية بين الفاتحة وغيرها بل
 على القول الاول لا يأتي به مطلقا لا لطلاق النص اما في الجمعة والعيدين
 التقييد بما بناه على الغالب لان البعد عن الامام يقع فيها في الغالب

والا فغيرها ايضا كذلك اذا كان المقتدى حال الجهر بالقراءة بعيد
عن الامام بحيث لا يسمع صوته فقد اختلف المتأخرون فيه كما
اختلفوا في وجوب الانصات على البعيد والخطيب بخطيب قال بعضهم
يجوز القراءة والذكر وقال بعضهم يجب الانصات قال في المعيد الثاني
فكذا ينبغي ان يكون هنا لانه ان لم يمكنه الاستماع فالانصات ممكن
فيجب ما هو ممكن ولا يسقط لسقوط غير الممكن لعدم الملازمة وجوب
وعندما وان ادرك الامام في الركوع فانه يتحرى بالانصات بالتناء ان
كان كبير رايه يجوز ضبط أكبر بالياء الموحدة وبالتناء الثالثة اي
غالب رايه انه لو اتى به اي بالتناء يدرك الامام في شئ من الركوع
ياقني به قاطن ثم يركع لامكان احرار الفضيلتين معا فلا يفوت احده
ومحل التناء وهو القيام فيفعله فيه والاى وان لم يكن غالبية
انه لو اتى بالتناء يدرك الامام في شئ من الركوع بل غلب على ظنه انه
ان اشتغل به لا يدرك شيئا من الركوع مع الامام او شك في ذلك يركع
ويتابع الامام ويترك التناء لان سنية الجماعة اكدر اقوى من سنية
حتى ذهب الى وجوبها كثير من العلماء وكذا الحكم اذا ادرك الامام في
الاولى ان غلب على ظنه انه لو اتى يدركه في شئ منها يشئ والآخر
التناء وليسجد لاهراز فضيلة الجماعة في السجدين وقيد بالسجدة
الاولى لانه لو ادركه في الثانية فالاولى ان لا يشئ على ما سيأتي فيما
لو ادركه فانه يدرك الثانية بكمالها فادنى المشاركة في الاولى مع
اهراز فضل القعدة لانه لما كان التناء ايضا اولى ولا ياتي بالركوع فيما اذا ادرك
الامام بعد الركوع لان التناء الواجب على المسبوق متابعة الامام
فيما ادركه فيقف ولا يجوز له ان ينصرف فالاولى ان يتم صلوته
على انه لا فائدة فيه لانه لا يحسب له ولا يكون مشارك في تلك الركعة
مالم يشترك الامام في الركوع ككله او في مقدار في القعدة للتسبيحة
منه لقوله ثم اذا اجتمعتم الى الصلوة ونحن سجودا وسجدوا ولا

لا بد ان يدرك الامام

ولا تعدوها شيئا ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة ورواه ابو داود
عن عماله قال اذا ادركت الامام ركعا فركعت قبل ان يرفع رأسه فقد
ادركت الركعة وان رفع قبل ان تركع فقد فاشتت تلك الركعة وهذا
نصف المسألة وفي الذخيرة قال وان سوى ظهره في الركوع يعني حال
كون الامام ركعا صار مدركا الى تلك الركعة قهرا على التسبيح والتسبيحة
اي لا يشترط المشاركة قدر التسبيحة وهذا هو الاصح لان الشرط المشاركة
في جزء من الركعتين وان قل فالحاصل انه ان وصل الى حد الركوع قبل ان يخرج
الامام من حد الركوع الى حد القيام ادرك تلك الركعة والا فلا على ما افاده
اشعره ورواه ان ادرك الامام وهو في القعدة الاولى والاخيرة قال
بعضهم يكبر ويقعد من غير تناء وقال بعضهم ياتي بالتناء ثم يقعد والاول
اولى للحصول فضيلة زيادة المشاركة في التعداد ولا يتعدى الا بعد التناء
لانه المتوارث سواء قلنا لانه لاجل الصلوة او لاجل القراءة وذكر الفقيه
ابو جعفر في التوارد ان كبر وتعد ونسى التناء لا يعيد وكذا ان كبر
وبرأ بالقراءة ونسى التناء والتعد والتسمية لفوات محلها ولا
سهو عليه ذكر الزاهدى وكونه لاسهو عليه بترك التسمية بناء على
انها غير واجبة ايضا كالثناء والتعد وسيأتي الكلام عليها قريبان
ثناء الله تعالى ثم بعد التعداد ينسى ان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
فيأتي بها اي بالتسمية في اول كل ركعة يقرأ فيها الكلام هناك موضع
الاول هل هي سنة ام واجب والثاني هل هي سنة ام لا والثالث
في محلها والرابع في سنة قراتها اما الاول فيل الشيخ حافظ الدين
في كتبه وقاضي خان وصاحب الهداية وكثير الى انها سنة وكذا ما تقدم
من التوارد ويعيد ذلك وذكر الزيلعي في شرح الكثران الاصح انها
واجبة وكذا ذكر الزاهدى عن الحسن ان الصحيح انها واجبة في كل
ركعة ومراده في كل ركعة تجب فيها القراءة وقال ابن وهب في منظومته
ولم ييسر ساهيا كل ركعة فيسجد اذا يجابها قاله الاكثر الى يسجد

مطلقا على التسبيح

ان يدرك الامام

فيأتي بها

اذا تركها ساهيا قل كل ركعة يجب فيها القراءة لان كمال العلماء قال بوجوبها
وهذا هو الاحوط فان الاحاديث الصحيحة تدل على مواظبتها لم عليها وما
ورد فيها من الافتتاح بالمحمدية فليس ينقض على تركها فكان الايجاب هو
الاحوط اما الموضع الثاني فانه مذهبنا ومذهب الجمهور على انها ليس آية
من الفاتحة ولما من كل سورة وعند الشافعي هي آية من الفاتحة قولوا
ومن كل سورة في قول لانها اثبتت في المصحف باجماع الصحابة مع اهم
تجزيه عما ليس بقرآن ولما روى عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلعم اذا قرأتم الحمد فقولوا بسم الله الرحمن الرحيم انها امر القرآن وام
الكتاب والسبع المثاني ولبسم الله الرحمن الرحيم احدي اياتها رواه
الدارقطني وقال رجال اسناده ثقات كلهم وروى موقوفا ولما مائة صحيح مسلم
وعنه من حديث ابي هريرة سمعت رسول الله صلعم يقول يقول الله تعالى
فتتم الصلوة بيني وبين عبدك نصفين ولعبدك ما سئل واذا قال العبد
الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى حمدك عبدك واذا قال الرحمن الرحيم قال
الله تعالى انتى على عبدك واذا قال مالك يوم الدين قال الله تعالى حمدك عبدك
واذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال الله تعالى هذا بيني وبين
عبدك ولعبدك ما سئل فاذا قال هذا الصراط المستقيم صراط الذين
انعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدك ولعبدك
ما سئل ولا شك ان المراد بالصلوة هنا الفاتحة لان المقصود بها فسد
فهو كقولها تعالى ولا تجهر بصلواتك اي بقرء في الصلوة فالبداءة بالمحمدية
دليل على ان التسمية ليست من الفاتحة وانها سبع ايات بدونها
حيث جعل الوسطى وهي اياك نعبد واياك نستعين بينه سبحانه وبين
عبدك والثلث قبلها له تعالى خاصة والثلث بعدها لعبدك فقط واذا لم
تكن آية من الفاتحة لم تكن آية من غيرها لعدم الظاهر له ولا شك انه هذا
الحديث الصحيح من رواية الدارقطني كيف وكون رجال اسناده ثقات لا
يدل على صحته لجواز ان يكون فيهم منصف بالغفلة مع كونه نقه مع انه

موقوف او لو سلم صحته ففائضة التعارض المورد للنبهة ولو سلم عدم
التعارض فخير الواحد غير قاطع للنبهة والقرآن لا يثبت مع النبوه لان
طريقه طريق اليقين لانه اصل الدين وبه ثبتت الرسالة وقامة الحجية
على الضلالة فلا يثبت مع كونها آية من سورة من السورة بلا دليل
كما في سائر الايات واجماع الصحابة على اثباتها في المصحف لا يلزم منه انها آية من
كل سورة بل لا يلزم منه مع الامر بالتجريد عن غير القرآن انها من القرآن وبه
وبه نقول انها آية منه انزلت للفصل بين السور وكتابتها بتمام على حدة يؤيد
ذلك كما في تراجم السور وعدم الايات واما الموضع الثالث ففي رواية عن ابي
حنيفة ان محلها اول الصلوة والصحيح ان محلها اول ركعة فيها احتياطا
لان اكثر المشايخ على هذا نقل في الكفاية عن الحسن انه قال الاحسن
يسمى اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا الاخلاص فيه ومن دعي انه يسمى
مرة في الاولى فحقه غلط على اصحابنا غلطا فاحشا عرفه من ثامن كتب صحاحنا
والروايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب فنعدها ورواية المعلى عن ابي
حنيفة انه يجب التسمية في الثانية كوجوبها في الاولى وفي روايتها ورواها
الحسن عن ابي حنيفة لا يجب الا عند الافتتاح وان قل لها في غير فحسن ثم
قال الحسن والصحيح انه يجب التسمية في كل ركعة انتهى واستدلوا على
الاحتياط باختلاف العلماء في انها آية من الفاتحة اولاد كان الاحتياط الانبياء
بها للخروج من الخلاف واعترض الشيخ كالدين بن الهرم بان مقتضى هذا
ان يؤتى بها مع السورة لثبوت الخلاف في كونها من كل سورة كما في الفاتحة
والجواب ان الخلاف في انها آية من السور ليس في القوة والخلاف في انها
آية من الفاتحة على ما مر فلا يؤثر في ثبوت الاحتياط كذا في رواية
الرابع فانها تخفى عندنا وعند احمد في اصح الروايتين عنه خلافا للشافعي
فان السنة عنده فيها الجهر لما عن ابن عباس كان رسول الله صلعم يجهر
ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية جهر قال الحاكم صحيح بلا علة وصححه اللاد
قطني وهذا امثل صحيح صحيح فيه بالجهر قال بعض الحفاظ ليس حديث صحيح

الا وفي اسناده مقال عند اهل الحديث وكذا اعرض ادباب المسانيد مشهورة
 ولعمد فلم يجدوا شيئا مع اشغال كتبهم على كثير من الضعيف قال ابن تيمية
 وروى عن الدارقطني انه قال لم يفتح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر حديث وعن
 الدارقطني انه صنف بمصر كتابا في الجهر بالبسملة فاقسم بعض المالكية
 ليقرأ الصحيح منها فقال لم يصح في الجهر حديث وقال كان في حاديث الجهر
 وان كانت ما تفرق عن نفر من الصحابة غير ان اكثرها لم يسلم من شوايب
 وقد روى الطحاوي والبيهقي عن ابن عباس عن قراءة الاعرابي وعن ابن عباس
 لم يجهر النبي صلى الله عليه وسلم بالبسملة حتى مات فقد تعارض ما روى ابن عباس ثم ان تم
 فهو محمول على وقوعه احيا نال يعلمهم انها تقر في هذا الموضع صريح روى
 مسلم عن انس صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم لم يترق في القراءة بل السماع
 للاخفاء بدليل ما صرح به عنه فكانوا لا يجهرون لبسم الله الرحمن الرحيم
 رواه احمد والنسائي باسناد على شرط الصحيح وعنه صليت خلف النبي صلى
 واي بكر وعمر فكانهم يخفون بسم الله الرحمن الرحيم ورواه ابن ماجه وفي لفظ
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينشئ لبسم الله الرحمن الرحيم وابا بكر وعمر وروى
 الطبراني في شعبة بن وهب ثنا محمد بن ابي اليسر ثنا معمر بن سليمان عن ابيه
 عن الحسن بن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينشئ لبسم الله الرحمن الرحيم
 وابا بكر وعمر وعثمان وعليه ومن تقدم التابعين انه هو مذهب الشورى
 وابن المبارك وقال ابن عبد البر وابن المنذر هو قول ابن مسعود وابن الزبير
 وعمر بن ياسر وعبد الله بن المغفل والحاكم والحسن بن ابي الحسن والشعبي
 والبخاري والاوزاعي وعبد الله بن المبارك وقتادة وعمر بن عبد العزيز والشافعي
 والزهري ونجاشد وحماد وابي عبيد واحمد واسحاق رحمته الله عليهم اجمعين
 وروى ابو حنيفة رحمته الله عن طريق بن شهاب ابي سفيان العمري عن
 يزيد بن عبد الله بن المغفل عن ابيه انه صلى خلف امام فمجر بسم الله الرحمن
 الرحيم فتاداه يا عبد الله اني صليت خلف رسول صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان
 رضي الله عنهم اجمعين فلم اسمع احدا منهم يجهر بها فقول المصنف اما الامام

اذا جهر فلا يأتي بها معناه لا يأتي بها جهرها واما سترافيا في الجهر اذا خافت يا في
 بها اي تخافته والتقيد بالامام لا يفيد احترامه فان المنفرد كذلك والمقتدر على التغير
 واما التسمية عند ابتداء السورة بعد لفاتحة فانه عند ابي حنيفة لا يأتي بها
 في حال الجهر ولا في حال الخافتة وكذا عند ابي يوسف لما تقدم انما ليست بآية
 من اول السورة والايان بها في كل ركعة لما تقدم من الحديث الدالة على
 انه لم كان يأتي بها ستر وكذا الخفاء الراشدون ولم يروى في الايات بها في اول
 السورة وعند محمد يأتي بها في اول السورة اذا خافت بالقراءة لا اذا جهر لان المشرع
 فيها الاخفاء كما تقدم فلما في حال الجهر مخافتة يلزم وجوده مسكنة في انشاء
 القراءة ولم يشر ولا يلزم مثله في المخافتة ثم بعد التسمية بقراءة الفاتحة واذا
 قال الامام في اخرها ولا الضالين يقول اي الامام امين والمؤمن ايضا يقولها
 والتأمين سنة لقوله ثم اذا امن الامام فامضوا فانه من وافق تأمينه
 تأمين المادكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه وبه ثبت تأمين الامام
 بطريق الاشارة لانه لم يستثن له الكلام وروى فامضوا فان الامام يقولها
 في سنن النسائي وصحيح ابن حبان كانت حجة على مالك في تخصيص المؤمن بها
 التأمين دون الامام ويحفظها واي ويحكي الامام والمقتدون لقول ابن
 مسعود اربع يخفيهن الامام التعوذ والتسمية وامين وربنا لك الحمد
 هذه الاربعة رواها ابن ابي شيبة عن ابراهيم التيمي وقد روى احمد وابو
 يعلى والطبراني والدارقطني والحاكم في المستدرک من حديث شعبة عن
 سلمة بن كهيل عن جابر بن العتيق عن علقمة بن وائل عن ابيه انه صلى
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المعصوب عليهم ولا الضالين قال امين
 واخفى بصوته وقال الشافعي واحمد يجر الامام والمأموم بأمين لما روى ابن
 ماجه كان ثم اذا تلا غير المعصوب عليهم ولا الضالين قال امين حتى يسبح
 من اصف الاول فيرتجى بالمسجد قلنا تعارض روايتا الجهر والاخفاء
 في قوله فيرتجى الاخفاء باشارة قوله فان الامام يقولها وبانه الاصل في الدعاء
 وامين دعاء فان معناه استجب ثم يجوز في امين المذموم الاكثر ويجوز القصر

لم يروى الامام تسمية

واما تشديد الميم في طاء وفي التخييس انه يفسد وفي الاو عليه الفتوى
وقال الحلواني له وجه لاك معناه ندعوك قاصدين اجابتك ثم يقيم الى
الفاحة سورة او ثلث ايات قصرا قدر اقص سورة وتقدر ان ذلك واجب
كالفاحة فان قراء مع الفاحة آية قصيرة او آيتين قصيرتين لم يخرج عن
حد الكراهة اى كراهة التحريم لا لحد بل بالواجب فان ثلث ايات قصرا او كانت
الآية او الايات تعدل ثلث ايات قصرا خرج عن حد الكراهة المذكورة ولكن
لم يدخل في حد الاستحباب ويحتاج ان يكون فيه كراهة تنزيه لان ترك السنة
يكون تنزيها كما ان ترك الواجب يكره تحريما على ان المراد من الاستحباب ههنا
على ما صرح به في اكثر الكتب وذلك الذي ذكر في عدم الخروج من الكراهة
فيما اذا قرأ دون الثلث وعدم الدخول في الاستحباب اذا قرأها لان الواجب
هو ضم السورة او الايات اليها اعلى الفاحة في الاوليين والمستحب على
ثالث اوجه احدها ان يقرأ في السفر حالة الضرورة من خوف او عجلة
ومحذور ذلك بفتح الكتاب وائى سورة شاء او مقدار اقص سورة من
اى محل يشترط ما روى ابو داود والنسائي عن عقيبة بن عامر قال كنت اقول
برسول الله لم نأقته في السفر فقال لي يا عقيبة الا علمك خبر سورة تين
قرنتا فقلتى قل اعود برب الفلق وقل اعود برب الناس قال فلم يرضه
سريت بهما جدا فلما نزل الصلوة الصحيح صلى بها صلوة الصبح للثلاث
وفيه قاسم مولى معاوية وابو عبد الرحمن القدسي الاموي مولاهم
فيه غير واحد ووثقه ابن معين وعنه وروى الحاكم في مستدركه و
لفظه عنه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العوذتين امن القرآن هما
فأجابهما في صلوة الغر وصحته واحق انه احسن والوجه الثاني ان يكون
في السفر حالة الاختيار من الامن وعدم العجالة في يقرأ في صلوة الغر
مع الفاحة سورة البروج ومثلها او قريبا منها في المقدار ليجمع بين مراعاة
سنة القراءة وبين التخفيف لان السفر مظنة المشقة فلا بد ان يقرأ في
اخف مما يقرأ في الحضر فيكون الاوسط في الحضر وطول في السفر ويقرأ في

ان يقرأ في
فان الضرورة

كذلك ويقرأ في العصر والعشاء دون ذلك نحو سورة الطلاق والشمس
وصحاحا وفي المغرب يقرأ بالقصر اجدا كما الكوثر والعصر والاحلام لانه
لما قرئ في محل الطول بالوسط فلا بد ان يكون ما محله المتوسط دون ذلك
ثم ما محله القصر دون ذلك والوجه الثالث ان يكون في الحضر وجه اذا كانت
قوت الوقت يقرأ قدرها لا تفوت الصلوة كما في السفر حالة الضرورة لذلك
فيها وان لم يخف فوت الوقت في السنة فحقه ان يقرأ في صلوة الغر في الركعتين
باربعين آية وسطا وهو الاذى او خمسين او ستين آية وهو الاوسط و
الاعلى الزيادة على الستين الى المائة ففي صحيح مسلم من حديث جابر انه
كان يقرأ في الغر بقاف ونحوها وفي الصحيحين عن ابي بردة انه كان
يقرأ في الغر ما بين الستين الى المائة آية وفي ابن حبان عنه بالستين
الى المائة وفيه ايضا عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم ليؤمنا في الغر بالاضافات
وفي الصحيحين عن ابي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الغر في
الجمعة ثم تنزل الكتاب في الركعة الاولى وفي الثانية هل في عم الاثنا
وفي مسلم عن عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح
بكرة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهارون وذكر
عيسى اخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع فالحاصل ان المقادير المذكورة
التي اقلها الاربعون واكثرها المائة هي الغالب من فعله ثم وما ورد مما
هو اقل من اربعين في الغر فيحتمل على ضرورة دعته الى ذلك ثم اختلاف افعاله
في حالة الاختيار للتشريع لانه لا يجعل قاعدة لهم في سائر الامنة ويعلم
منه انه لا ينقض في الحضر حال الاختيار عن الاربعين ولو كانوا كسلا
الكسالى لم يلزمها حيث قال في الهداية وغيرها في وجه التوفيق بين ما ورد
ان يقرأ بالاربعين مائة وبالكسالى الى اربعين وبالاوسط ما بين خمسين
الى ستين وقيل ان كان الليالي قصارا فاربعمين وان طولا لا فائتة فاربعمين
وقيل ينظر الى طول الاى وقصرها وتوسطها ويقرأ في الظهر مثلا ما مثل
ما يقرأ في الغر في مسلم عن ابي سعيد الخدري كتابا يحرقه قيام رسول الله صلى

في الظهر والعصر فخرنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر قد قرأه
 ألم تنزل السجدة وفي رواية في كل ركعة قد نزلت آية الحديث وقوله
 في الرواية الاولى قد قرأه ألم أي في كل ركعة لتوافق الرواية الثانية مع
 اذا لم يل على المصنف لفظ فقط او من العمل عليها في المعنى ايضا عند المصنف
 ويقر في الظهر دونه اي دون ما يقرأ في الظهر هكذا ذكر في الاصل لان وقت
 الظهر وقت الاستغفار بالكسب فالتمويل فيه مؤد إلى السكامة بخلاف
 وقت الفجر وفي مسلم عن جابر بن سمرة قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بما
 الليل اذا يغشى ويروي بسبع اسم ربك الاعلى وفي العصر بخلاف ذلك وفي
 الصبح اطلول من ذلك والحديث الاول اطول فقرأه وندت فيها وهذا
 فعلم ان اطولها دون اطول الفجر واقصرها دون اقصرها فهذا يؤيد في
 الاصل فينبغي ان يكون العمل عليها سيمما في زماننا وفي الاختيار يقرأ في الظهر
 ثلاثين آية يعني في الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى ويقراء في العصر
 والعشاء كذلك اي دون ما يقرأ في الفجر رواية واحدة لما تقدم اتفاق
 حديث جابر في العصر وفي الصحيحين من حديث البراء سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء والتين والزيتون وما سمعت لاحدا حسن صوتا
 منه وفيهما حديث معاذ حين صلى العشاء يا بقر فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 يا معاذ افتان انت ثلث اقرأ والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى
 ونحوها ولان العصر وقت شدة الاستغفار بالمعاش والعشاء وقت
 التوهم فتاسبهما التخفيف بالنسبة إلى الفجر وقال القدوري يقرأ في الفجر
 اي في كل ركعة بطول المفضل اي بسورة من طول المفضل وفي الظهر
 والعصر والعشاء باواسط المفضل وهذا من القدوري اختيار رواية
 الاصل في الظهر حيث جمعها مع العصر والعشاء لا مع الفجر ويقرأ في المغرب
 بقصار المفضل والاصل فيه كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مصنفه
 اناسفيان الثوري عن علي بن زيد بن جذعان عن الحسن وغيره
 قال كتب عمر إلى موسى الاشعري ان اقرأ في المغرب بقصار المفضل

وفي العشاء بوسط المفضل وفي الصبح بطول المفضل وهو موافق لما تقدم
 فبانه من الحكم والادلة اما القول اي طول المفضل من سورة الحجرات
 الى سورة البروج واما الاواسط من سورة البروج الى سورة لم يكن
 اما القضا من سورة لم يكن الى اخر القرآن هذا هو الذي عليه الجمهور
 في طوله وواسطه وقصاره وقيل طوله من قاف وقيل من الفتح وقيل
 من سورة محمد وقيل من الجاثية وهو غريب وقيل هي من الحجرات التي
 والواسط منها الى الضحى والبقية الى اخر القصص والمنفرد كالامام في جميع ذلك
 ويطلب الامام في صلوة الفجر الركعة الاولى على الركعة الثانية وهذه الاطالة
 مسنونة اجاعا اعانة على ادراك الركعة الاولى لان وقتها وقت نوم وغفلة
 وقصر الاطالة ان يقرأ ثلثيها من فيهما في الاولى وثلاثة في الثانية وهو معتبر
 من حيث ان لا يتساوت او تقارب طولها وقصرها فان تفاوتت اعتبرت
 من حيث الكثرة والحروف كذا في الكافي وفي شرح الطحاوي يقرأ في الاولى ثلثين
 وفي الثانية عشر او عشرين هذان الاولوية واما بيان الحكم في قوله لا يقرأ
 اربعين آية وفي الثانية ثلثايات لا بأس به كذا في الكفاية وكذا في الظهر
 وما سواها اي سوى الظهر من بقية الصلوة وفي بعض التنسخ وما
 سواها اي كذا ما سوى الفجر والظهر من العصر والمغرب والعشاء سواء
 في قدر القراءة من حيث الستة فلا يستحق اطالة الاولى على الثانية وما سوى
 الفجر عندنا في وجوبه وسفيل يكره ذكره في الاختيار وقل محمد احتبان بطل
 الاولى على الثانية في الصلوة اعانة على ادراك الركعة الاولى كما في الفجر
 فان الوقت فيما سواها وقت اشتغال ايضا بالكسب كما ان الاشتغال في
 الفجر بالتوهم ولهما ان الثانية كالاولى في استحقاق القراءة ولذا استويا
 في ضم السورة وفي صفة الجهر فتستويا في المقدار وانما ترك القياس في
 الفجر لانه وقت نوم وغفلة وغيره وقت علم ويقظة واشتغالهم بالكسب
 مضافا إلى تقصيرهم واختلافهم حتى يعاقب عليه اذا نوت واجبا بخلاف
 التوهم ولذا لا يعاقب عليه فشرع التفضل هنا لا ليكون شريعا له هنا

طيل ويطلب الامام الركعة
 الاولى على الثانية

هذا ولكن يؤيد قول محمد ما روينا البخاري من حديثه في فتاوة ان النبي
 كان يقرأ في الظهر في الركعتين الاولىين بقراءة الكتاب وسورتين و
 في الركعة الاخرتين بقراءة ويستمعنا الآية احيانا ويطول في الركعة
 الاولى ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ويجب
 بانه محمول على الاطالة من حيث التثاء والتعود وجمادون تلك الايات
 وعلى هذا فيقول الراوي وهكذا في الصبح على التشبيه في اصل الاطالة
 لا في قدرها لكنه غير المتبادر ولذا قال في الخلاصة هكذا في قول
 محمد انه احب كذا قاله ابن الهمام لكن عبارة الخلاصة هكذا وقال محمد
 يطيل الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها وهذا احب كما في غير
 انتهى وهذا يفيد ان لفظ هذا احب من كلام صاحب الخلاصة
 بل يحتمل انه من ثقة قول محمد كما صرح به المصنف والتشبيه المذكور
 ان كان غير المتبادر لكن دعت اليه ضرورة التوفيق بين حديث البخاري
 هذا وبين حديث مسلم الذي تقدم عن ابي سعيد اخذني حيث قال
 بحزننا قيامه في الظهر في كل ركعة قدر ثلثين اية فانه افاد التسوية
 بين الركعتين وقد علم من التقييد بالامام ومن التعليل بالاعانة على
 ادراك الجماعة ان المنفرد يسوي بين الركعتين في جميع اتفاقا واما
 اطالة الركعة الثانية على الركعة الاولى فمكروه بالاجم لكن لا مطلق
 الاطالة بل ان كانت تلك الاطالة تلك الايات او ما فوقها وان كانت تلك
 الاطالة اية او ايتين لا تكسر لما تقدم من حديث عقبة انه صلى
 الصبح بالمعودتين وثانيتين اطول من اولهما باية ولكن يرد على هذا
 ما صححه مسلم عن النعمان بن بشير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيين
 وفي الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وهل اتيك حديث الغاشية والاولى
 تسع عشرة آية والثانية ست وعشرون ولكن ذكر في الفتية فيما اذا
 قرأ في الاولى والعصر في الثانية الهزعة يكون لان الاولى تلك الايات
 والثانية تسع وتكون الزيادة الكثيرة واما ما روينا انه قرأ في الاولى

من الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتيك حديث
 الغاشية فقرأ الثانية على الاولى سبع لكن السبع في سورة
 الطول يسير دون القص لان الست هنما ضعف الاصل والسبع
 اقل من نصفه انتهى وعلم منه ان تلك الايات انما تكررت في السورة القصيرة
 لظهور الطول فيها بذلك لظهورها بيننا وهو حسن الا انه ربما يتوهم
 منه انه متى كانت الزيادة بمادون النصف لا تكسر وليس كذلك بل لا بد
 ينبغي ان الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهورا تاما تكسر والافلا للزوم الحرج
 في التمرز عن الخفية اعني الزيادة الخفية ولو ردد مثل هذا الحديث
 ولا تفعل عما تقدم ان التقدير بالآيات انما يعتبر عند تقرر او اما عند
 تفارقها فالمعتبر التقدير بالكل او الحروف والافالم تفسر عن ان آيات
 ولا شك انه لو قرأ الاولى في الاولى والثانية في الثانية انه يكون لما قلنا
 من ظهور الزيادة والطول وان لم يكن من حيث لا يكتفه من حيث
 الكلم والحروف وقس على هذا وذكر ابن فرشته في شرح الجمع غانيا
 في نظم الامام البزدوي ان خلاف محمد في الطالة الاولى على الثانية انما هو
 في باقي الصلوات الخمس واما في الجمعة والعيد فيسوي القراءة بين الركعتين
 اتفاقا وجهه انتفاء العلة المقتضية لطالة الاولى وهي الاعانة على
 ادراك الركعة الاولى فيها ان الغالب فيها كون الناس حاضرين بمقتضى
 ويؤيد الحديث المتقدم اتفاقا وكذا ما في مسلم وغيره من حديث البخاري
 انه صلى الجمعة فقرأ في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية اذ جاء ان الناس
 وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما يوم الجمعة اتفاقا في السنن وفي سائر
 التوافل فيسوي بين الركعتين ولا يطيل احداهما على الاخرى اطالة بنية
 الظهور لعدم الترجيح الا اذا كان ما يقرأ في السنن والتوافل مرويا عن
 النبي صلى الله عليه وسلم او ما تفرع عن الصحابة رضي الله عنهم اجمعين فانه لا يصح
 كاحاء في الرواية او الاثر وسند كثره في فصل ما يذكر ان شاء الله تعالى
 ثم اذا تم القراءة فلما اذ غلب فرغ من القراءة بخبرنا وهذا يفيد انه يصل

امانة السن
 وفي سائر التوافل

خاتمة القراءة بالركوع من غير تراخي وعن أبي يوسف انه قال رتبنا صلاة
وربما تركت وقال ابو جعفر الرضا في صلواتها الى القراءة بالركوع وصلوا
واما ترك ابو يوسف الافضل بغير الخساسة كذا في الكفاية ولا يخول
من نظرنا انما اتى بل حفظ الحزور وهو المشروط اقتداء بالقرآن ولما فيه
من الدلالة على المبالغة في الاخطاط مسارعة الى الخضوع وكذا
واكتفاها عن غير يدل على تلك المبالغة ايضا حتى كان من سرعة
قارن ركوعه خروجه ووقع طرفه ونوله يكبر تكبيرا جلية حاله
ضمير خراور اكتفا وهو بعيد مقارفة التكبير الركوع ثم صرح به فقال
وينبغي ان يكون اقتداء التكبير عند قول الحزور والفراغ منه عند استؤ
واكتفا وقال بعض المشايخ يكبر قائما ثم يركع كذا ذكره في المحيط مستدلا
بقول محمد اذا اراد ان يركع يكبر وبعضهم اى بعض المشايخ قالوا اذا تم
القراءة حالة الحزور ولا بأس به بعد ان يكون ما بقي من القراءة خوفا او
او كلمة واحدة لا اكثر من ذلك لئلا يكون قارئا في الركوع وهذا يستند
تأخير التكبير الى ان يصل الى الركوع وليس بشئ والقول الاول هو
المقارنة الاصح الاقوال كذا قال الطحاوي وهو مفاد عبارة الجامع الصغير
والمرئى عنه قال ابو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة
يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين
يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا لك ثم يكبر حين يسجد
ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر يرفع رأسه
ثم يفعل ذلك في الصلوة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من سجد
بعدا يجلس مستغرق عليه فاضافة ظروف الادكار الى الافعال تقتضي
مقارنتها كمقارنة سائر المظروفات وظرفها وان في المقارنة عدم
شئ من اجزاء الصلوة عن ذكر فكانت اولى ويضع يديه في الركوع على
ركبتيه متمعدا بهما ويفرج اصابعه ولا ينبغي ان يلتزم في هذه
الحالة ليكون امكن من الاخذ بالتركيب والاعتماد ولا الى التزم الا في حال

السجود لتكون رأس الاصابع متوجهة نحو القبلة وفيما سواها وهو حال الركوع
عند التكبير والوضوء في تشهد يترك على ما عليه العادة من غير تحلف ثم
ولا تفريج لعدم ما يقتضي احدهما دون الآخر وبسيط ظاهريه ويستوي
رأسه بهجره ولا يرفع رأسه ولا يكسه لما روى البخاري وغيره في حديث
ابي حميد الساعدي حيث قال في نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انما احفظكم لصلة
النبي صلى الله عليه وسلم رايته اذا كبر جعل يديه هذا منكبيه واذا ركع مكن يديه
من ركبتيه ثم حصر ظهره الحديث وروى ابن ماجه عن وابصة بن معبد
قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب
عليه الماء لا تستقر وروى الطبراني عن ابن عباس وابي بردة الاسلمي
مثله وروى ابو العباس محمد بن اسحاق السريحي في مسنده عن البراء بن العازب
صلى الله عليه وسلم اذا ركع بسط ظهره واذا سجد وجهه اصابعه قبل القبلة وروى الترمذي
في حديث ابي حميد المتقدم وصححه انه لم كان اذا ركع لا يصبوب رأسه
ولا يقنعه وكذا رواه ابن حبان واخرج مسلم عن عائشة في حديث طويل
فكان اذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه والسنة ايضا في الركوع الصلوة
الكعبين واستقبال الاصابع القبلة وهذا كله في حق الرجال فاما المرأة فتختص
في الركوع قليلا ولا تعتمد ولا تفرج اصابعها بل تضمها وتضع يديها على ركبتيها
وصنعا ولا تختص ركبتيها ولا تجافي عنصديها لان ذلك استلزام كذا ذكره الزاهد
في شرح القدوري ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا ذلك اذا ناه
لما اخرج ابوداود والترمذي وابن ماجه انه لم قال اذا ركع احدكم فليقل
مرات سبحان ربّي العظيم وذلك اذا ناه واذا سجد فليقل سبحان ربّي العلي
ثلاث مرات وذلك ادناه لفظ ابي داود وابن ماجه وهو منقطع فان عونا
لم يلق عبد الله بن مسعود واخرج ابوداود والترمذي عن عتبة بن عامر
قال لما نزلت فبسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا لها
في ركوعكم فلما نزلت سبّح اسم ربك العلي قال اجعلوا لها سجودكم
وقد تقدم الكلام عليه مستوف في اخر الفريضة الرابعة التي هي الركوع

والصالح الكعبين

وان زاد على ذلك فهو اي الفعل الذي هو الزيادة افضل من تركه لقوله
 ثم وذلك ادناه اي اذا كان سنة التسيب ولا شك ان الزيادة على
 الادنى افضل ولكن اذا زاد فالسنة الله يجمع على وترا لان الله تعالى
 يحب الوتر وان اقصى في التسيب على مرة واحدة او ترك التسيب كله
 حازت صلوة لعدم كنيته ولكن يكون ذلك وهو اي الترك والاقتضا
 على مرة وكذا الاقتضا على مرتين للاختلاف بالسنة ودوى عن ابي طيخ
 البجلي ان تسيب الركوع والتسجود ركن لو تركه لا تجوز صلوة وقوله
 الكلام عليه في الفريضة الرابعة ولا ينبغي للامام ان يطيل التسيب او غيره
 على الجمهور اذا اتى بقدر السنة لانه اي التطويل المذكور سبب للتفكير
 عن الجماعة او انه اي التفكير عن الجماعة مكروه لانه مؤثر الى حرمان المسلمين
 الثواب الموعود على الصلوة بالجماعة وفي الصحيحين وغيرهما عن قيس بن
 ابي حازم قال اخبر ابو مسعود ان رجلا قال والله يا رسول الله اني لا اقوم
 عن صلوة الغداة من اجل فلان مما يطيل بنا فما رايت رسول الله في عظة
 استغضبا منه يومئذ ثم قال يا ايها الناس ان منكم منفرين فاكرم ما
 صلى بالناس فليجتوز فان فيهم الضعيف والكبير والحاجة وفي رواية
 اذا صلى احدكم بالناس فليتحقق فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير
 واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وفي لفظ مسلم الصغير والكبير الضعيف
 والحاجة وفيهما عن ابنس ما صليت ودا امام قضا اخف صلوة ولا
 اتم من رسول الله صلعم وكان لسمع بكاء الصبي فيخفف بكاءه ان
 تفق امه واعلم ان التطويل المكروه هو الزيادة على قدر ادنى السنة
 عند ملل القوم حتى ان يصواب الزيادة لا يكون وكذا ان ملوا من قدر
 ادنى السنة لا يكون ولا يكونون معدودين في الملل والتخلف بسبب ذلك
 فان صلعم نهي عن التفكير بالتطويل وقد كانت قراته وسائر افعاله على
 وجه السنة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دأبه في غير الضرورة
 واما حال الضرورة فهو مستثنى كما في تخفيفه ولم يكأ الصبي وليس المراد

واعلم ان التطويل

لغيره

معه جلد من الخرافات
 ولا يجعل الادنى الزيادة

ولا طال الركوع لا يركع

بالتخفيف الاخلل بالواجب او السنة لغير ضرورة كما يفعله الكثير من
 ائمة زماننا محققين بلفظ هذا الحديث مع الغفلة عن معناه كما قرناه
 وعن قول ابنس اخف ولا تخم عيت وصف صلواتهم بالاعتية مع التخفيف
 وهو توصف بالاعتية مع ترك فيها شئ من الواجبات والسنة ومن لم يجعل
 الله لغيره فانه من نور ولو طال الامام الركوع لادراك الحائى الركوع لا تقربا
 اى لم يطول الركوع لاجل التقرب به لله تعالى فهو اي فعله ذلك مكروه كراهة
 مختم حتى قال ابو يوسف سئلت ابا حنيفة عن هذا فقال اكره له ذلك
 واخشى عليه امر عظيم وكذا دوى ههنا عن محمد ولقب قاضى هذه المسئلة
 بمسئلة الرياء وذلك لانه قصد غير الله سبحانه عما من شأنه ان يتقرب به
 اليه ولكن مع هذا لا يكره بسبب هذه الفعل لانه وان لم ينوبه التقرب
 الى الله تعالى لكنه لم ينوبه كونه عبادة لغير الله تعالى حتى يكون كافر الله
 فضحا كسائر افعال الرياء واكثر العلماء حملوا الكراهة وكذا المروى على ما
 اذا كان الامام يعرف الحائى بعينه اما اذا كان لا يعرفه فقد قالوا لا بأس
 به لانه اعانة على الطاعة لكن يطول مقدار ما يشغل على القوم بان يزيد
 لتسبيحة او تسبيحتين على المعتاد لان الزيادة على ذلك سبب للتفكير
 كما تقدم وعلى هذا الوطول القراءة في الركعة الاولى ليدرك الناس تلك
 الركعة لا بأس به اذا كان مقدار ما يشغل واعلم ان لفظ لا بأس يفيد
 في الغالب ان تركه افضل وينبغي ان يكون هذا كذلك لان فعل العبادة لا امر
 فيه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى لان تركه افضل لقوله ثم دع ما
 ويريبك وما لا يريبك ولانه وان كان اعانة على ادراك الركعة ففيه
 اعانة على التكسل وترك المبادرة والتمنى للصلوة قبل حضور وقتها فاذا
 الاولى تركه واما لو طال الركوع عند مجي الحائى تقربا لله تعالى
 خاصة من غير ان يتحلى عليه شئ سوى التقرب حتى ولا الاعانة على
 ادراك الركعة فلا بأس به اى بفعله للدلالة وعلى ما قلناه يكون لفظ
 لا بأس بمعنى انه الافضل لا بالمعنى الغالب لكنه في غاية القرع والندرة

ويعبر ان يراد بالاطالة نظرا بان ينوي بها الاعانة على ادراك التركة لما
فيها من اعانة عباد الله على طاعته وتجنب فلفظ لا بأس على معناه الغالب لما
في ذلك من المشايبة التي ذكرناها والريبة فالاول ان لا يفعل وقال بعضهم
اذا اختار بالجملي بطيل التسمية بالثاني في التلخيص بها من غير ان يزيد
عدد ها ولا فرق بينه وبين زيادة العدد فيما تقدم من التفضيل المذكور
لانه اطالة للركوع ايضا وفيها كلام لا نفس التسمية حتى لو مكث
ساكتا فالحكم كذلك ثم بعد تمام الركوع يرفع رأسه حتى يستوي
قاعا ويقول الامام حال الرفع سمع الله لمن حمده اي قبله يقال سمع الله
كلام زيدا اي قبله فهو دعاء بقبول الحمد وان كان المصلي مقتديا فانه
يأتي بالتحديد بان يقول اللهم ربنا لك الحمد او ربنا لك الحمد وربنا ولك
الحمد او ربنا لك الحمد وافضلتيهما على ترتيبهما كذا في الكافي ولا يأتي القصد
بالتسميع عندنا خلافا للثاني لقوله عم اذا قال الامام لمن حمده فقلوا
الله ربنا لك الحمد فانه من وافق قوله قول المالك كفة غفرله ما تقدم
من ذنبه متفق عليه من حديث ابي هريرة ولان الامام يحث من خلفه
على التحديد فلا معنى لمقابلة القوم بالحث بل ينبغي ان يشغلوا بالتحديد
وفي شرح الاقطع عن ابي حنيفة انه يجمع بينهما وهو رواية شاذة و
ان كان المصلي منفردا يأتي بها قال في الهداية والمنفرد يجمع بينهما في التسمية
وقال في الكافي روى عن ابي حنيفة انه يأتي بالتسميع لا غير والصحيح
من مذهبه انه يأتي بالتحديد لا غير ذكره في المحيط لان التسميع خلت
خلفه على التحديد وليس معه احد ليحثه عليه فلا يأتي بالتسميع انما
ويؤيده ما في الهداية ما لا يصحح مسلم وغيره من حديث عبد الله بن
ابي اوفى وابي سعيد الخدري انه كان اذا رفع رأسه من الركوع قال
سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملا السموات والارض وما
شئت من شئ بعد واذا ثبت انه يجمع بينهما فلا بد من سنية الجمع
في حالة من الحالات الثلاث وقد خرج المقتدي لما ذكرنا ولا تأمل حاله نادرة

باب التحديد

باب التحديد
واما الامام فاني

في حقه ومخرج الامام على قول ابي حنيفة لما يأتي فتعين حال الانفراد
واما الامام فاني بعد التسميع بالتحديد ايضا على قوله وفي رواية الحسن
عن ابي حنيفة ذكرها في شرح المختار لما مر انما من الحديث مع ان غالب
احواله وم الامامة وفي ظاهر الرواية عنه انه يأتي بالتسميع لا بالتحديد لما
من قوله عم اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقلوا اللهم ربنا لك الحمد
فانه قسمة والقسمة تنافي الشراكة ولا يراد انه عم قسم في قوله واذا قال
ولا انصافين فقلوا امين مع ان الامام يقولها لانه ورد في بعض روايات
فان الامام يقولها ولم يرد ههنا مثله على ان ههنا مانعا ليس ههنا لا وهو
الماستون في هذه الاذكار ابتداء وعند ابتداء الانتقال وانتهائها عند
انتهائه ومقتضيه انتهاء التسميع الامام عند انتهاء الرفع وكذا انتهاء التحديد
المقتدي فلو حمد الامام بعد ذلك لوقع تحديق بعد تحديق المقتدي وهو
خلاف موضوع الامامة لان ما يشترك فيه الامام والمقتدي اما ان يأتي
به معا او يأتي به الامام او لا فاما ان يأتي به المقتدي او لا فلا والحديث
الذي استدل به محمول على حالة الانفراد والتحديد على ما مر ولذا روى فيه
زيادات لم تشرع في حق الامام بالاتفاق منهما ايضا لان الامر في الانفراد
والتمتع واسع وفي المحيط قال بنفس الائمة الحلواني كان شيخنا القاض
الامام يحكي عن استاذة انه كان يميل الى قوله ما وكان يجمع بين التسميع
والتحديد حين كان اماما والظاهر انما يختار قوله ايضا هكذا نقل عن
جماعة من المتأخرين انهم اختاروا قوله ما وهو قول اهل المدينة انتهى
وشيخ الحلواني القاض الامام ابو علي التستبي واستاذة ابو بكر محمد بن
الفضل البخاري رحمه الله تعالى وعزوه الى اهل المدينة فيه نظر بل هو قول
واحد واما قول المصنف وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد
على هذا فانه يوهم ان التشروع في حق الامام ذلك وفي رواية عنهما وهو
غير صحيح اذ ليس في شئ من الروايات لاعتناء ولا عن ابي حنيفة ان
الامام يقتضي بالتحديد وكانه تقدم وتأخير وقع من الكتاب وموضعه قيل

قوله اما الامم الاخرى فيكون الضمير عائدا الى المنفردة اما ان كان المسمى
منفردا وايضا في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يملكها
قد مضى عن الكافي والذهبي سبيلنا علم وفي شرح الرازي فان قلت في
عن النبي صلى الله عليه كان يكبر عند خفض ورفع فلم يترك التكبير عند
رفع الرأس من الركوع قلت عند الخط فليل مسائل الاذان التكبير
عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن وفي رواية الناطقي ويكبر
في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الاثار للطيحاوي ان النبي
صلى الله عليه وآله وأبو بكر وعمر وعليه كانوا يكبرون عند كل خفض
ورفع ثم قال الطحاوي فكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل خفض
ورفع قد تواترت العمل بها من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله الى يومنا هذا
لا يترك مكرو ولا يدفعه دافع قال استاذنا رحمه الله تعالى ترك العمل
بها مضموم ايضا فقد ذكر في غرر الفقه والنظم ان تكبيرات فرائض
يوم وليلة اربع وتسعون تكبيرات ولا يكون كذلك الا اذا لم يكن
الرفع تكبير والجواب الثاني انه يجوز ان يكون المراد بالتكبير الذكر
الذي فيه تقويم لله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير او لم يكن جمعا
بين الروايات والاختلاف والاثار انتهى ويجوز ان يكون باعتبار الغالب
والظاهر ان هذا هو مراد الطحاوي والافقوات العمل بالتكبير عند الرفع
من الركوع منه اظهر من الشمس اذ لو كان لبقوله اثر ولا اجتمع
الامة على تركه في جميع بلاد اسلام من جميع المذاهب ولما تركوا
ذكره في كتبهم واسا فان ذلك كالمستحيل من هذه الامة والله سبحانه
الموفق ويرسل اليدين في القومة بعد الرفع من الركوع باتفاق
اعلمنا اذا قال الصبر الشهيد حسام الدين في وافياته اما على قول محمد
فظاهرا في قيامه لا قراءة فيه واما على قولهما فانه وان كان فيه ذكر
في حق المنفردة رواية وفي حق الاحكام على قول كفته غير محتدل هو
قوله ربنا لك الحمد ونحوه وهو شئ قليل لا يزيد زمانه على زمان القبض

ويصل اليدين في القومة

والشك

والشكلية فلا فالرفع في القبض ذكر السيد الامام ابو نجاش في المنتقى انه يأخذ
اليدين اليسرى باليمين في تلك القومة على قولها حلقا الحمد بنا على وجوب
الذكر المسنون وان قل وقول صاحب الوافي اوجه وفيه صلوحة الجنازة من اولا
الى اخرها ووقت قراءة التثناء في سائر الصلوات فرضها ونفلها ووقت قراءة
القنوت في الوتر ياخذ اليد باليد على قول اكثر المشايخ اختيارا منهم لقول
ابي حنيفة وابو يوسف فان الاخذ عند سنة قيام فيه ذكر مسنون
خلاف لما قاله ابو حنيفة الغضائري ان السنة في هذه المواضع الاربع اختيارا
منه لقول محمد فان الاخذ عند سنة قيام فيه قراءة هو يقول ان شرعية
الاخذ خوف اجتماع الدم في رؤس الاصابع بسبب الارطاب وذلك حال القراءة
لطولها كذا قيل وفيه نظر لان قراءة الفاتحة المشروعة في الاخيرين وحدها
لا تزيد على قراءة القنوت ولا على قيام صلوحة الجنازة ولها ان شرعية الاخذ
زيادة الخضوع والتعظيم فينا سب كل قيام حذركم بمتدبره في تكبيرات
العديد من اهل بيت تكبيراتهما يرسل يديه اتفاقا لعدم الذكر المسنون بينهما
عندنا فاذا اطمان بعد دفع رأسه من الركوع حال كونه قائما لم يكن اضطراب
اعضائه الحاصل من الرفع كبر حال كونه متلبسا او تكبيرا متلبسا بالحرف
او اليا معف وذلك بان يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الحروف وانتهاء
عند انتهائه كان قد تم غير مرة وسجد وقوله يضع ركبتيه او لا ثم يديه ثم
وجهه بين ركبتيه على الارض وقع في بعض النسخ يعني واو فتكون جملة
مفسرة لسجد وفي بعض النسخ بالواو فيكون عطفا تفسيره اي سجدة
الهيئة من الترتيب في وضع هذه الاعضاء لما في السنن عن ابي بن حجر قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا انصرف رفع
يديه قبل ركبتيه واما ما في السنن ايضا عن جهرية عن رسول الله صلى الله عليه وآله
قال اذا سجد احكم فلا يبرك كما يبرك البعير ويضع يديه قبل ركبتيه فقال
اليعقوبي انه حديث وابل ثبت منه وقيل انه منسوخ يعني بجهرية مصعب
ابن ابي وقاص كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامر رسول الله ان يضع الركبتين

قبل اليدين واما كون وضع الوجه بين الكفين فاما في مسلم من حديث
 وابل ايضا انه سجد ووضع وجهه بين كفيه وهذا مذهب علي بن ابي طالب
 من حديث ابي حنيفة انه لم يجد وضع كفيه حذو منكبيه لان فليح
 ابن سلمان الواقعي في سنة البخاري وان كان التراجيح تشبيهة لكن تكلم
 فيه فضعه النسابة وابن مفرق وابو حاتم وابوداود وبجي القطان
 والنسابة وقد روى اسحاق بن راهوية في مسنده انا الثوري عن عاصم بن كليب
 عن ابيه عن وابل بن حجر قال زمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلما سجد وضع يديه
 ادنيه ولا شك انه اذا كان وجهه بين كفيه تكون يدها حذاء ادنيه و
 اخرج الطحاوي عن حفص بن غياث عن الكجاش عن ابي اسحق قال سئل البراء
 ابن عازب اين كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع جبهته اذا صلى قال بين كفيه
 ورجا يقال ان السنة ان يفعل ايها تسترجع بين المرويات بناء على
 انه لم يفعل هذا احيا وهذا احيا انا الا ان بين الكفين افضل لان فيه
 من تحصيل زيادات المحافات المسنونة ما ليس في الاخر كان حسنا كذا
 قاله ابن الهمام ويذكر في سجوده اعني يظهر ضبعيه اي عضديه لما سلم
 عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت فضع كفيك واذ
 مرفقيك ويجازي ايها عبد بطنه عن تحذيه لما في مسلم ايضا عن ميمونة
 كان النبي اذا سجد جاز بين يديه حتى لو ان بهيمة ارادت ان تحرب بين يديه
 لمرت ولا مسلم وغيره عن عبد الله بن جحينة كان رسول الله اذا سجد
 فرج بين يديه حتى يبدو بياض ابطيه وهذه المبالغة المذكورة في هذين
 الحديثين لا تتأتى مع الصاق البطن بالخصدين فلزم مبالغة عنهما وهذا
 كيفية السجود المسنونة في حق الرجل واما المرأة فانها تخفف عنهما
 وتنسفل في السجود وتلزم بطنها بفخذها وتضم ضبعيها وهذا التفسير الانحط
 وذلك لان منتهى امرها على التستر وكان السنة في حقها ما كان استر من
 الهيئات ويقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلثا وذلك ادناه وان زاد
 فهو افضل ويترك على وتر لما تقدم في الركوع ثم يرفع رأسه من السجدة

ويقعد مستويا ويضع يديه على خدييه كانه تشهد فاذا اطمان حال
 كونه قاعدا وسكن اضطراب اعضائه كبر وسجد ثانيا وقد تقدم الكلام
 على هذا في تعديل الاركان وتكلموا في تكرار السجود فقيل هو تعبد لا يطلب
 فيه المعنى كاعداد الركعات وقيل ان الشيطان امر بالسجدة واحدة فلم يفعل
 فسجد ثانيا مرتين ترغما له وقيل الاولى اشارة الى اننا خلقنا من الارض الثانية
 الى ان نفود اليها كذا الكافي والاول هو الاول ومعنى التكبير عند الانتقال
 الله سبحانه وتعالى كبر من ان يؤدي حقه بهذا بل حقه اعلى كما قال الله
 ما عبدنا الا حق عبادتك ودليله ما تقدم عند تكبير الركوع من حديث
 ابي هريرة المتفق عليه ويوجه اصابع رجله نحو القبلة وقد تقدم
 الكلام عليه وان رفع رأسه عن الارض من السجدة الاولى رفعاً قليلا
 ولم يستوقف اعدا ثم سجدا السجدة الثانية نظر ان كان الى حال السجود
 اقرب منه الى حال القعود لا يجزيه ذلك الرفع لاذلك السجود الثاني وذكر
 في الملتقط انه يجزيه قال في الهداية والاصح ان الرأس اذا كان الى السجود
 اقرب لا يجوز بل انه يعد سجدا وان كان الى الجالس اقرب جاز لانه
 يعد جالسا فتحقق الثانية انتهى وصح في المحيط ما صح في الهداية وهو
 رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة وفي الكافي وقيل اذا ايلت جبهته الى
 بحيث تجرى الرياح بين جبهته وبين الارض ثم اعادها جان عن السجدة
 وهو القياس اذ الركبة في سائر الاركان متعلقة بادنى ما ينطلق عليه
 الاسم فكذا هنا تتعلق الركبة في رفع الرأس بادنى ما ينطلق عليه اسم
 الرفع انتهى وقال في الكفاية وفي القدوري انه يكفي بادنى ما ينطلق اسم
 الرفع وجعل شيخ الاسلام القول الاخير وهو المذكور في القدوري
 اصح قال لان الواجب هو الرفع فاذا وجد ادنى ما يتناول اسم الرفع بان
 رفع جبهته كان مؤذيا لهذا الركن كما في السجود حيث يعتن فيه ادنى ما
 يتناول اسم بان وضع جبهته بخلاف الركوع لان الركوع الميادن وانما
 الظهور اذا وجد بعض الانحاء ولم يوجد البعض يرفع الاكثر منها ان كان

ومنه في السجدة

الى الركوع القريب فقد وجد الركوع وان كان الى القيام اقرب فقد علم
 الاكثر فصحا كانه لم يركع اقل السجود فانه يحصل بوضع الجبهة على
 الارض مرتين وقد وجد حين راسه ادى ما يكون من الرفع انتهى
 قال ابن ابي عمير ثم اعتقادى انه اذا لم يستوي عليه في الجلسة والقومة
 فهو اثم لما تقدمت هذه اتمته اختيار لصحة السجود مع ادى الرفع لكن
 مع كراهة التحريم وهو الموافق لما قدمناه في تعديل الاركان ان القوة
 والجلسة فرض عند ابي يوسف واجب عندهما المواظبة النبي صلى الله عليه
 من غير ترك فيكون اثم بالترك مع صحة السجود كما صححه شيخ الاسلام
 وهو القياس كما ذكر في الكافي ولا وجه للعلول عند ليكون استحسانا
 فليعقد عليه فاذا رفع راسه من السجدة الثانية ينهض قائما على
 صدور قدميه ولا يقعد ولا يعقد بيديه على الارض عند النهوض الا
 من عذر بل يعقد على ركبتيه وعند الشافعي واحمد سنن على جلسة
 الاستراحة لما في البخاري عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى
 اذا كان في وتر من صلوة لم ينهض حتى يستوي قاعدا ولما في الترمذي
 عن خالد بن اياس عن صالح مولى التومة عن ابي هريرة قال لما صلى النبي
 ينهض في الصلوة على صدور قدميه قال الترمذي حديثا في هريرة عليه
 العمل عند اهل العلم وخالد بن اياس ويقال ابن عباس ضعيف عند
 اهل الحديث ولذا اعلم به خالد موجود في صالح وهو الاختلاف فلا
 معنى للتخصيص بالمعنى انتهى وقول الترمذي العمل عليه عند اهل العلم
 يقتضي قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق وهو كذلك اخرج
 ابن ابي شيبة عن ابن مسعود انه كان ينهض في الصلوة على صدور
 ولم يجلس واخرج نحوه عن علي وكذا عن ابن عمر وابن الزبير وكذا عن
 عمر واخرج عن الشعبي قال كان عمر واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهضون
 على صدور اقدامهم واخرج عن الثعلبي عن ابي عياش قال ادركت غير واحد
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع احدكم راسه من السجدة

ان القوة
 واجبة فرض

في الركعة الاولى والثالثة ينهض كما هو علم يجلس واخرجه عبد الله بن ابي
 مسعود عن عيسى بن عمر واخرجه البيهقي عن عبد الله بن زيد
 انه رأى ابن مسعود فذكر معناه فقد اتفقوا على الصحة التي كانوا اقرب
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واشتد اتفاقا لا اثنان والرفق لصحته من مالك بن الحويرث
 رضى الله تعالى عنهم على خلافه ما قال فوجب تقديمه وكذا كان العمل عند اهل العلم
 كما سمعته من قول الترمذي وعن ابن عمر انه لم يركع الا ان يعتمد الرجل على يديه اذا
 نهض في الصلوة رواه ابو داود في حديث ابي داود انه اذا نهض اعتمد على يديه
 والتوفيق اولى فيعمل ما رواه البخاري عن حالة الكبر لان التوفيق اولى وكذا روى
 انه اذا لم يأت بدوي في ركوع ولا سجود فاقى منها السبيل كما اذا ركعت تدرج
 واذا سجدت حتى قد بدت اخرجها ابو داود وقوله بدت من بدت تدرج
 اذا سن وصلى ويقع في الركعة الثانية من صلوة مثل ما فعل في الركعة
 الاولى من الاقوال والافعال الا انه لا يستفتح فيها احدا يقرأ دعاء الاستفتاح
 ما خصا صا باستفتاح الصلوة اجماعا ولا يتعدى لان محله اول الصلوة باول
 القراءة فان قيل عدم تكرار التعوذ في الثانية يناسب ما اختاره المصنف وصحبه
 الخلاصة من قول ابي يوسف لا تتبع للشاء ولا ثناء والله لدفع الوسوسة في
 الصلوة وهي واحدة ولا يناسب ما اختاره قاضي خان وصاحب الهداية وغيرهما
 موقوله ما لا تتبع للقراءة مرة وقد تكررت في الثانية فينبغي ان يتكرر قل اذا
 للقراءة مرة ولم يدخل في اثنائها فعلا اجنبيا عنها لا يسبق له تكرار الاستعاذة
 وسائر افعال الصلوة ليست اجنبية من قراتها لا اتحاد الكل بالنظر الى الصلوة
 فلم يدخل في اثنائها قراءة فعلا اجنبيا منها فلا يسبق له تكرار الاستعاذة على
 قولها ايضا ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى عندنا وعند الشافعي ورواية
 عن مالك واحمد يرفع عند الركوع وعند الرفع منه لما اخرج السنن عن الزهري
 عن سالم عن ابيه عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى
 رفع يديه حتى يكون احده منكببيه ثم يكبر فاذا اراد ان يركع فعل مثل ذلك

واذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود
 ولنا ما في ابى داود والترمذي عن وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن
 كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود الا
 اصلي بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليعلم يرفع يديه الا في اول مرة ولا يرفع
 فكان يرفع يديه في اول مرة لا يعود قال الترمذي حديث حسن واخرجه
 النسائي عن ابن المبارك عن سفيان الى اخره وما نقل عن ابن المبارك انه قال
 لم يثبت عندي حديث ابن مسعود غير ما روي بعد ما ثبت بالطريق التي ذكرنا
 والقدرة في عاصم بن كليب غير مقبول فقد وثقه ابن معين واخرج له مسلم
 والقلنج في عبد الرحمن بانه لم يسمع من علقمة باطل فقد ذكر ابن حبان
 في كتاب الثقات انه مات سنة تسع وتسعين وسنة سن ابراهيم
 التخفي وما المانع من سماعه من علقمة والاتفاق على سماع التخفي منه وصرح
 الخطيب في كتاب المستفيق والمفتري في ترجمة عبد الرحمن هذا بانه سمي
 اياه وعلقمة وما قيل ان الحديث صحيح والمنكر انما هو زيادة ثم لا يعود
 ونسبة البعض كالدارقطني ومحمد بن نصر المروزي وابن القطا الوهم
 الى وكيع والبعض كالبخاري في كتابه رفع اليدين واجتاهم الى سفيان فانما هو
 ظن ظنوه لما رواه انه قد روى بدون هذه الزيادة ظنوها خطأ واختلفوا
 في الفاظها وغاية الامرات الاصل رواه مرة بتمامه ومرة بعصة بحسب تقاطع
 الفرض والمقران زيادة العدل القاطب مقبولة وناهيك بوكيع وسفيان
 مع المتابعة عليها كما تقدم من متابعي ابن المبارك في رواية النسائي واخرج
 الدارقطني وابن عدي عن محمد بن عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة
 عن عبد الله قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واجبرك وعمر فلم يرفعوا ايديهم
 الا عند افتتاح الصلوة واعتزى الدارقطني بتصويبنا ابراهيم اياه
 عن ابن مسعود وتضعيف ابن جابر وقول الحكم فيه احسن ما قيل فيه انه سيق
 الحديث من كل من يذكره مروي قال الشيخ في الدين في الامم العالم بهذا الحكمية

مستعد واحسن من ذلك قول ابن عدي كان احاق بن اسرائيل يفضل محمد
 بن جابر على جماعة هم افضل منه واتفق وقد روى عنه من كمال ائمة
 وابن عوف وهشام بن حسان والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم
 ولولا انه في المحل الرفيع ولم يرو عنه هؤلاء ويؤيد صحة هذه الزيادة رواية
 ابو حنيفة من غير الطريق المذكور وذلك انه اجتمع مع الاوزاعي بمكة
 في اراخاطين كما حكى ابن عيينة فقال الاوزاعي ما بانكم لا تعرفون
 عند الركوع والرفع منه فقال اجل انه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه
 شئ فقال الاوزاعي كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابيه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة وعند الركوع وعند
 الرفع منه فقال ابو حنيفة ثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة الاسود عن
 محمد بن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند افتتاح الصلوة
 ثم لا يعود لشئ من ذلك فقال الاوزاعي احدثك عن الزهري عن سالم
 ابيه ونقول حدثني حماد عن ابراهيم فقال ابو حنيفة كان حماد افقه وكان
 ابراهيم افقه من الزهري عن سالم وعلقمة ليس يدعون ابن عمر في الفقه
 وان كانت لابن عمر صحة فله فضل صحة والاسود له فضل كثير وعبد الله
 ابن عبد الله فرج بفقه الرواة كالحج الاوزاعي بعلق الاسناد والترجيح
 بفقه الرواة هو المرحم المخصوص عندنا واعلم ان الآثار عن الصحابة
 والطرق عنه في كثير جدا والكلام فيها واسع والمتحقق بعد ذلك
 رواية كل من الامرين عنه فيحتاج الى الترجيح لقيام التعرض في ترجيح
 ما ذهبنا اليه بانه قد علم انه كانت اقوال مباحة في الصلوة وافعال من
 جنس هذا الرفيع وقد علم نسخها فلا يبعد ان يكون بما نسخ بخلاف
 علمه فانه لا يتطرق اليه احتمال عدم الشرعية لانه ليس من جنس
 ما عهده ذلك بل من جنس التسكين التي اجمع على طيلها في الصلوة و
 كذا الترجيح بفضل الرواة كالحج به ابو حنيفة فقد روى ابو حنيفة
 رحمه الله عن حماد عن ابراهيم قال ذكر عنه وابل بن حجر انه رأى رسول الله

صلح يرفع يديه عند الركوع وعند السجود فقال اعرابي لم يصل مع
 النبي صلح صلوة ادى قتلها قطفوا علم من عبد الله واصحابه حفظ
 ولم يحفظوا وفي رواية وقد حدثني من لا احصى عن عبد الله انه رفع
 يديه في بدء الصلوة فقط وحكاه عن النبي صلح وعبد الله عالم
 الاسلام وحدود متفقة لاحوال النبي صلح ما زاد له في اقامته و
 اسفاره وقد سئل عن النبي صلح ما لا يحصى فيكون الاخذ به عند التقاء
 اولى من افراد مقابلة ومن القول بسنية كل من الامرين والله سبحانه
 اعلم وقول المصنف والمرفوع يديه في التكبيرة الاولى المراد منه لا يرفع
 في تكبيرة من تكبير الصلوة المعروفة او في موضع من المواضع المعروفة
 في كل صلوة وليس حقيقة الحصر على التكبيرة الاولى فان رفع اليدين
 مشروع عند تكبير قنوت الوتر وتكبيرات العيدين واستلام الحجر
 وعلى الصفا والمروة وفي العرفة والمنزلة وعند الحجرات وكذلك في
 في الاستسقاء وغيره روى الطبراني بسنده عن ابن ابي ليلى عن الحكم
 عن القاسم عن ابن عباس عنه وم لا يرفع الايدي الا في سبع مواضع حين
 يفتتح الصلوة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم
 على المروة وحين يقف على الناس عشية عرفة وجميع المقامات
 وحين يرمى بحجر العقبة ورفع تكبير القنوت مروي عن عمر وعلى وابن
 مسعود وابن عباس وابن عمر والبراء بن عازب وكذلك في تكبيرات العيدين
 مروي عن عمر ذكره الاثرم والبيهقي في مسند الكبير وفي الصحيحين عن
 كان النبي صلح لا يرفع يديه في شئ من دعائه الا في الاستسقاء فانه كان
 يرفع يديه حتى يرى بياضا بطنه وفي السنن انه قال ان ربكم حتى كنتم
 يستحي من عبده اذا رفع يديه اليه ان يرد هاهنا صفرا وروى الترمذي
 عن عمر كان رسول الله صلح اذا رفع يديه لم تحطها حتى يمسح بهما
 وجهه فثبت بما ذكر من الاحاديث والآثار شرعية الرفع في المواضع
 المذكورة ثم في رفع تكبيرة الاحرام والقنوت والعيدين والاستلام

يستقبل

هذا الدعاء

يستقبل بطن كفيه القبلة وفي غيرها يستقبل بها السماء وفي البسيط
 عن محمد بن الحنفية قال الدعاء اربعة دعاء زعنية ودعاء رهبة ودعاء
 تضرع ودعاء خفية ففي دعاء الرغبة يجعل بطن كفيه نحو السماء ودعاء
 الرهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كالمستغيث من الشئ ودعاء التضرع
 يعقدا كخضر البنصر ويحلق الا بهما والوسطى ويثني بالسياسة
 ودعاء الخفية ما يفعله المني في نفسه يعني ليس فيه رفع لان في الرفع
 اعلانا وذكر السيد الامام ابو القاسم السمرقندي في المستفاض ادب الدعاء
 عشرة وذكر منها ان يدعو مستقبلا القبلة ويرفع يديه بحيث يرى
 ابطيه وقد تقدم دليل هذا حديث الاستسقاء وفي مسلم عن انس
 ان النبي صلح استسقى فاشار بظهر كفيه الى السماء وهذا لا يخالف ما مر
 عن ابن الحنفية لان الاستسقاء فيه رغبة من حيث طلب السقيا و
 من حيث دفع الحفظ فيجوز كل من كيف في الرفع باعتبار وفي القنية و
 الافضل ان يبسط كفيه وبينهما فرجة وان قلت وفيها عن تفسير السماء
 المستحي ان يرفع يديه في الدعاء بجاء صدق كذا روى ابن عيسى في فعل
 النبي صلح انتهى وهذا يخالف ما تقدم من المستفيض ويمكن ان يحمل
 ذلك على حالة المبالغة والجد وزيادة الاحكام كما في الاستسقاء لعود
 النفع الى العامة وهذا على ما عداها ولذا قال في حديث الصحيحين المتقدم
 كان النبي صلح لا يرفع يديه في شئ من دعائه الا في الاستسقاء ان لا يرفع
 كل الرفع الا في الاستسقاء والله سبحانه اعلم فاذا رفع المصلي راسه من
 السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس عليها
 ونصب رجله اليمنى نصبا ويوجه اصابعه الى اصابع رجله اليمنى نحو
 القبلة هذه كيفية القعود المسنون في القعدتين عندنا وعند مالك
 التورك فيه ما كانا قلنا في المارة وعند الشافعي واحدة الاولى كقولنا وفي
 الاخرى كالكنا استدلال مالك بحديث مضعفانه لم يقد توركا ضعف
 الحديثين والشافعي واحد في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

اذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصبها اليمنى وقد
 على مقلته ولما روى مسلم عن عائشة كان رسول الله صلى
 يفتح الصلوة بالكبير الى ان قالت وكان يفتح رجله اليسرى
 ونصبها الاخرى وفي النسائي عن ابن عمر عن ابيه قال من سنة الصلوة
 ان ينصب القدم اليمنى واستقباله باصابعها القبلة والجلوس على الخوض
 فيحمل التورك على حال الضعف والكبر توفيقا ويضع يديه حال الشهد
 على فخذه ويقرح اصابعه لكل التفريح هذا عندنا وعند الشافعي يسط
 اصابع اليسرى ويقيض اصابع اليمنى الا المستحجة لما روى مسلم عن ابن
 عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد في الشهد وضع يده اليسرى على ركبته
 اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلثا وخمسين
 واسما بالاسباب ولما روى الترمذي من حديث ابل قلت انظر
 الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس يعني للشهد افترش رجله اليسرى
 ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ونصب رجله اليمنى من غير ذكر
 زيادة والمراد من العقد المذكور في رواية مسلم العقد عند الاشارة
 لاني جميع الشهد الا يرى ما في رواية الاخرى مسلم وضع كفه اليمنى
 على فخذه اليمنى وقبض اصابعه كلها واسما باصبعه التي تليها
 والاشارة ان وضع الكف لا يتحقق حقيقة مع قبض الاصابع والمراد
 الكف ثم قبض الاصابع بعد ذلك عند الاشارة وهو المروي عن محمد في
 كيفية الاشارة قال يقيض خنصره والتي تليها ويحلق الوسطى والابهام
 ويقيم المستحجة وكذا عن ابي يوسف في الامالي وهذا في تصحيح الاشارة
 وعن كثير من المتأخرين لا يستبرأ صلا وصحة في الخلاصة وهو خلاف
 الدراية والرواية اما الرواية فما تقدم في الحديث الصحيح ولا يحمل له الا
 الاشارة واما الرواية فمن محمد ان ما ذكر في كيفية الاشارة وهو قوله
 وتقول في حنيقة ذكر في النهاية وغيرها قال بنحو الدين الزاهدي لما
 اتفقت الروايات عن اصحابنا جميعا في كونها سنة وكذا عن الكوفيين

كيفية الشهد

حكم الاشارة في الصلاة

والمدنيين وكثرة الاخبار والاثار كان العمل بها اولى والكيفية المتقدمة
 من التقليد ذكرها الفقيه ابو جعفر قال في الجامع الصغير وقال غيره
 من اصحابنا يدشير بثلثه وخمسين انتهى وهذا موافق لصريح رواية
 مسلم وصفه عقد ثلثه وخمسين ان يقيض الوسطى والخنصر و
 البنصر ويضع رأس يده على حرف مفصل الوسطى الاوسط وصفة
 الاشارة عن الكلواني انه يرفع الاصبع عند النفث ويضعها عند الاشارة
 اشارة اليها وينبغي ان يكون اطراف الاصابع على حرف الركبة لا مباعدة
 عنها ابن همام ويكره ان يشير بكلمات مستحبة لما روى الترمذي و
 النسائي عن ابي هريرة ان رجلا كان يدعو باصبعه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا قعد على الصفة المذكورة يتشهد اي يقرأ الشهد
 وهو من تسمية الكل باسم جزئه ويقول عطف تفسير يتشهد التحيات
 لله والصلوات والطيبات الى قوله اى الى ان يقول عبدك ورسوله
 وهو السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا
 عبده ورسوله والتحيات جميع تحية اسم وامن حتى فلان فلا اذا
 دعاه عند ملاقاته واشتقاقها من قول العرب عند ملاقات بعضهم
 بعضا حيا لك الله اى ابقاك ولكل قوم تحية يحثي بها بعضهم بعضا عند
 الملاقات وتحية الاسلام والسلام والمراد بالتحية هنا جميع التحية
 الحيدة والعبادات القولية والصلوات العبادات البدنية والطيبات
 المبادات المالية يعني ان هذه العبادات مختصة بالله تعالى ولا يستحقها
 غيره واصله انه لم لا انتهى في المعراج الى مستوى يستحق فيه صريحا لا
 وقم في المقام الاعلى الذي رآه الله تعالى للمخاطبة فصرح ان يحثي ربه
 سبحانه كما يحثي الملوك فالله تعالى ان قال التحيات لله الى اخره فاما
 قاله ذلك رد الله تعالى عليه وحياته بان قال السلام عليك ايها النبي
 ورحمة الله وبركاته فقابل التحيات بالسلام الذي هو تحية الاسلام

التحيات

وقابل الصلوة بالرحمة التي هي معناها ووقبل الطيبات بالبركة المناسبة
للمال كونه الفوق والكثرة وافراد السلام الرحمة لان كل من التحيات
والصلوات متحد باعتبار اتحاد آله من الدنيا والهدى فوجد ما
يقابله بخلاف العبادات المادية فان آلهما متعقدة وهي افعال الاموال
من التقوى والحيوانات والنباتات فجميع ما يقابلها ثم لما قال سبحانه
السلام عليك الى اخره قال النبي صلى الله عليه وسلم السلام اى معشر
الامة وعلى عباد الله الصالحين تشريكا لآله ولسائر الصالحين
من الملائكة والانبيا وصالحى اتباعهم في السلام الذى سلمه الله تعالى
عليه وعدم اختصاصه به على ما هو مقتضى سميت الكمال الكرم و
سميته التي هي اكرم التيميم ثم قالت الملائكة اشهدان لا اله الا الله و
اشهدان محمد عبده ورسوله ثم التفت على هذه الصفة هو تشهد
ابن مسعود لما روى الستة واللفظ المسلم عن ابن مسعود قال علمنى
رسول الله صلعم تشهد وكفى بين كفيه كما يعلمنى السورة من القرآن
فقال اذا قلنا احكم في الصلوة فليقل التحيات لله والصلوات الى اخره
لفظ النسبة اذا قلتم في كل الركعتين فتقولوا قال الترمذى اصح حديث
عن النبي صلعم في تشهد حديث ابن مسعود والعمل عليه عند اكثر الصحابة
والتابعين ثم اخرجهم عن حضيف قال رايت النبي صلعم في الخيام فقلت
له ان الناس قد اختلفوا في تشهد فقال عليك تشهد ابن مسعود
على دفع هذه الصفة وكقول الترمذى قال الخطابي وابن المنذر ومن
وافق ابن مسعود على دفع هذه الصفة من تشهد معاوية وعائشة
وسلمان اخرج الطبراني عن معاوية انه كان يعلم الناس التشهد وهو
على المنبر عنه ثم التحيات لله والصلوات الى اخره سواء واخرج البيهقي عن
عائشة قالت هذا تشهد النبي صلعم التحيات لله والصلوات الى اخره
قال اسناده جيد واستفدنا منه ان تشهد ثم بلفظ تشهدنا وروى
الطبراني والبراز عن ابي راشد قال سئلت سلمان عن التشهد فقال

اعلمكم ما علمنى رسول الله صلعم التحيات لله والصلوات الى اخره
سواء وهو مرجح على ما اختاره الشافعى من تشهد ابن عباس وهو
التحيات المباركات الصلوة والطيبات لله صلعم عليك ايها النبي
رحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهدان
لا اله الا الله واشهدان محمد رسول الله من وجوه منها انه اصح ما جماع
اخر الحديث ومنها ان فيه الالف واللام المستغفرة للجنس في السلام
بخلاف التوكيد فانها تتناول الواحد ومنها زيادة الواو وهي تحيد بالكل
المقتضى لتعدد الله لان المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف قوله
لانه يقيدان المثنى به شئ واحد موصوف بصفات ومنها التاكيد في
التعليم قال ابو حنيفة اخذنا من ابي سليمان بيدي وعلمنى التشهد
وقال اخذنا ابراهيم بيدي وعلمنى التشهد وقال ابراهيم اخذنا
بيدي وعلمنى التشهد وقال علقمة اخذنا عبد الله بن مسعود بيدي و
علمنى التشهد كما يعلمنى السورة من القرآن في هذا زيادة توكيد
على ما رواه ابن عباس من قوله ثم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة
من القرآن ولا يريد على هذا القدر من التشهد في القعدة الاولى لما روى
الامام الاحمد عن ابن مسعود ان رسول الله صلعم علمه التشهد فكان
يقول اذا جلس في وسط الصلوة وفي اخرها على ذلك اليسرى التحيات
لله الى قوله عليك ورسوله قال ثم ان كان في وسط الصلوة نهض حين
يقوم من تشهده وان كان في اخرها دعا بعد التشهد بما شاء الله ان يدعو
ثم يسلم وفي السنن عن ابن مسعود كان النبي صلعم في الركعتين الاولى
كان على الرصف حتى يقوم فاذا زاد على قدر التشهد قال بعض الشيوخ
ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهيا يجب عليه سجدة السرور
وعن ابي حنيفة فيما رواه الحسن عنه ان زاد حرفا واحدا فعليه سجدة
السهوة للصنف واكثر المشايخ على هذا انه يلزمه السهوة بزيادة
حرف واحد وفي الخلاصة والمختار انه يلزمه السهوة ان قال اللهم صل على محمد

قال ابن ابي شيبة انه ادى سنة وكيلة فيلزم تأخير الركن الثاني تأخير الركن الثاني
سجود السهو وهذا باطلاق يصح دليله ان اخذناه رواية الحسن فان
تأخير الركن موجود في زيادة الحرف ولا ينقص ما اختاره وهو صحيح
من التقيد بقوله الله صل على محمد والصحح ان قد زائدة الحرف
وتحذف غير معتبر في جنس ما يجب به سجود السهو وانما المعتبر مقدار ما
يؤدي فيه كركعة الجهر وبما يخاف وعكسه وكما في التفرع من النكاح ونحو
على ما عرف في باب السهو وقوله اللهم صل على محمد لم يشغل من الركعة ما يمكن
ان يؤدي فيه ركن بخلاف ما رويته لانه من قليل بعسر الاحتراز عنه
فهذا يتم مراد البراري ويعلم منه ان لا يسترط التكلم بذلك بل مكث
ما يقول اللهم صل على محمد يجب السهو لانه آخر الركن بمقدار ما يؤدي
فيه لكن سواء صلح او سكنت فاذا قام بعد التشهد الاولى الى الركعة
الثالثة لا يعتمد بيديه على الارض لما في ابوداود عن ابن عمر ان رسول الله
صلح منى ان يعتمد الرجل على يديه اذا نهض في الصلوة وان اعتمد
لا بأس به ومقتضى الحديث انه يكبر اذا لم يكن له عند مطلق التمام
وعلى العبد يحمل ما ورد مخالفا له ويكتب عنده هذا التوضيح ذكره في شرح
الختار وقاعدة في خزانة الفقه ونظم التذبيتي تكبيرات فرائض
اليوم والكيلة اربعاً وتسعين ولا يكون كذلك الا اذا كان في القيام
الى الثالثة تكبير وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة كان رسول الله
صلح اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم الحديث الى ان قال ويكبر
حين يقوم من التثنية بعد الجلوس وان كانت تلك الصلوة في
ثلاثية او رباعية فهو مخير فيما بعد الاولين اذا كان قد قرأ فيهما
ان يقرأ وبين ان ليس به وبين ان يسكت والقراءة افضل وقدر الكلام
فيها مستوفى في بحث الثالثة من الفرائض التي هي القراءة وان قرأ بقرأة
القائفة لحسب يسكون السنين مبنياً على الضم بمعنى فقط ولا يزيد
سنة الى النجاري من حديث ابي قتادة ان النبي صلح كان يقرأ في الظهر

وانما المعتبر مقدار ما يؤدي فيه ركن

في الاوليين بأم القرآن وسورتين وفي الركعة الاخرتين بآخر الكتاب
فانضم السورة الى القائحة ساهيا يجب عليه سجدة السهو قول عن ابي
يوسف لتأخير الركن عن محله عقيب القائحة وظاهر الرواية لا يجب
عليه سجود السهو لان القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والتقدير با
القائحة مسنون لانه لا يقتضيها عليها والجب لكن ينبغي ان لو اطلال
ان لا على ما قرأ في احد الاوليين سهوا ان يجب سجود السهو لمخالفة
ما اوجب عليه النبي صلح من غير تركه وقتما وانقضى عليه الاجتماع
وما كان ذلك من وجوب فاذا خالفه فقد ترك واجبا ومن ترك واجبا
الزمه سجود السهو اما اذا كانت تلك الصلوة سنة من السنن الرواتب
او نفلا غير الرواتب فيستلزم في القيام من التشهد كما ابتداء الركعة
الاولى يعني ان لا ياتي بالتناء والتعوذ انما قال هذا لئلا يفهم من التشبيه
بالركعة الاولى انه يرفع يديه ايضا فان رفع اليدين لم يذكر احد
انه ياتي به لكن قول المصنف وغيره في الاستدلال لان الكل شفع من
التفعل صلوة على حدة يقتضي انه يرفعها كما يقتضي انه يصلي على النبي
صلح في ذلك التشهد وقد صرح بالصلوة غير المصنوع ان اطلاقه
السنة ليشمل الاربعة قبل الظهر وقبل الجمعة وبعدها ايضا وقد نقلت
في بيان اوقات الكراهة التصريح بانه لا يصلي لا يصلي فيها في التشهد
الاول ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة وكذا سائر ما يقتضي ان الصلوة
واحدة وذكر في القنية انه لا يصلي في القعدة الاولى من سنة الظهر
وذكر قولين فيما اذا صلى ثانيا عليه سجود السهو وان لا سجود عليه
وفيها ايضا ولا يصلي في الاربعة قبل الجمعة وبعدها واذا قام الى الثالثة
لا يستفتح وفي البواقي يصلي ويستفتح انتهى والصحح انه لا يصلي و
لا يستفتح في سنة الظهر والجمعة على ان صاحب الهداية قال ولهذا
قالوا لا يستفتح في الثالثة وهذا التقط منه على ما هو عادة ليس
الى انه غير مرضي عنده ولم يتعرض له شرحه والظاهر ان عدم كونه

اما اذا كانت سنة فينبغي كما ابتداء الركعة الاولى

مرضاة ذلك لان كون كل شفع من التفل صلوة على حدة ليس مطردا
في كل الاحكام فانه لم يطرد في لزوم القعدة الاولى عند الخيفة والى
يوسف حتى لو تركها لا يفسد عندها ولم يطرد في سجود السهو عند الكل
حتى جمعوا انه لو سجد السهو على رأسه شفع لا يسبق عليه شفع اخر
لان السجود يطل لوقوعه في وسط الصلوة فقد صرحوا بصيرورة
الكل صلوة واحدة حيث حكم بوقوع سجود السهو في هذه الصورة في
الصلوة واذا كان كذلك يمكن ان يقال لا يصلح في القعدة الاولى كونها
قعدة في وسط الصلوة ولا يستفتح ولا يتعوذ في القيام الى الثالثة
لكونه في وسط الصلوة لا في اولها والحاصل ان كل ركعتين من التفل
على حدة من وجه دون وجه فاعتبر بكونه صلوة على حدة في حق القراءة
اذ بالنظر اليه لانه اذا تردد بين الزوم وعدمه لا يلزم بالتك وعلى عم الزوم
يتى انه اذا قيمت الصلوة او اخرج الخطيب وهو في التفل انه يقطع عن
الشفع كما تقدم وكذا في بطلان الشفعة وخيار الخيرة بالشرع في الشفع
الاخر لان كلا من الشفعة والخيار متردد بين الثبوت وعدمه فلا يثبت
بالتك وكذا في علم سرمان الفتا من شفع الى شفع اذا حكم بالفساد
مع التك اما في غير هذه الاحكام فالاولى ان يعتبر كون الفتا واحدة كونه
الاصل لا قطعا واتحاد التسمية ولذا لا يقال انه صلى صليتين بل صلوة واحدة
ومسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن الائمة المتقدمين وانما
هي اختيار بعض المتأخرين والله سبحانه اعلم ويقعد في القعدة الاولى
مثل ما تقعد في القعدة الاولى عندنا من غير فرق لما تقدم والمرأة تقعد
على البتة اليسرى في القعدتين الاولى والاخيرة وتخرج كلتا رجليها
الحائض الاخرى اي لا يمين لان ذلك استر لها ويسر رمي امرها على التستر
واليسر ويشهد اي ويقرأ التشهد في القعدة الاخيرة فاذا اتم التشهد
الى قوله عباده ورسوله يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة في الصلوة عندنا
وعند الجمهور وقال الشافعي فرض قال القاضي عياض وقد شد الشافعي

صل في القعدة الاخيرة

ولا تسلفه هذا القول ولا سنة يتبعها وتستفتح عليه فيه جماعة منهم
الطبري والقشيري وخالفه من اهل مذهبه الخطابي وقال لا اعلم له فيها
قدرة والتشهادات المروية عن ابن مسعود وابن عباس وابي هريرة وجابر
وابي سعيد وابي موسى وابن الزبير لم يذكر فيها شئ من ذلك وما روى عنه
لم لا صلوة لمن لم يصل على ضيقه اهل الحديث كلهم ولو صح فمعتاة كاملة
لمن لم يصل على عمره وما روى عنه من من صلى صلوة لم يصل على فيها او على
اهل بيت لم تقبل منه ضعيفا ايضا بجابر الجعفي مع انه قد اختلف فيه في دفعه
ووقفه على ابن مسعود قال الدارقطني واما الاول فرواه ابن ماجه لاصول
لمن لا وضوء له ولا صلوة لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلوة لمن لم يصل على
النبي صلى الله عليه وسلم ولا صلوة لمن لم يجيب الاضحية وفيه عيد الهيمن قال ابن حبان
لا يحتج به واخرجه الطبري عن ابي ابن عباس بن سهل بن سعد عن ابيه
عن جده مرفوعا بخوف قالوا حديث عبد المهيمن استبه باصواب مع ات
جماعة قد تكلموا في ابن عباس وروى البيهقي عن يحيى بن الشيبان عن رجل
من بني الحرث عن ابن مسعود عنه ع اذ تشهد احدكم في الصلوة فليقل
الله صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارضهم محمد
وال محمد بالصليت وبارك وتزجت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد
مجيد وفيه المجهول وبالحجة ليس له دليل يدل على فرضية في الصلوة
اصلا ولا خلاف انها فرض في العزرة وقال الخطابي لا يجب كلما ذكر وقال
الكرخي لا يجب وجعل في التحفة قول الطحاوي اصح وهو المختار لقوله
دعهم انفرادا ذكرت عنده فلم يصل على رواء الترمذي وقال حسن
صحيح والا حديث في ذلك كثيرة جدا ولو تكررت ذكره في مجلس واحد
قال في الكافي لم يلزمه الا مرة واحدة في الصحيح لان تكرار اسمه واجب
الحفظ سنة التي بها قوام الشريعة ولو وجبت الصلوة في كل مرة الى
الثالث قال الزاهد ولو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد وفي مجلس
يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يسبق عليه دينا وكذا في الصلوة

على النبي صلى الله عليه وسلم لكن لو تركها تبقى ديناً عليه لانه لا يخرج عن محمداً نعم الله تعالى
 الموجبة للثناء فلا يكون وقت القضاء كقضاء الفاتحة في الآخرين كمالاً
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى والمختار في صفة الصلوة صلح على ما ذكره في كفا
 والزاهد في القنية وشرح القادر قال سئل محمد عن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يقول الله صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم انك حميد مجيد وهي الموافقة لما في الصحيحين وغيرهما عن كعب بن
 عجرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله كيف الصلوة عليكم
 اهل البيت فان الله قد علمنا كيف نسلم عليكم قال قولوا اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد و
 يستغفر بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم اي يطلب المغفرة لنفسه ولوالديه
 ان كانا مؤمنين وجميع المؤمنين والمؤمنات فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي
 وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ونحو ذلك ويدعوا بالدعوات المأثورة
 اي المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم كافي صحيح مسلم عن ابي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انتفها حنك فليستعد بالله باربع يقول اللهم
 اني اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات
 ومن شر المسيح الدجال وفيه عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام في الصلوة
 يكون اخرها يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما
 وما اسررت وما اعلنت وما اسررت وما اعلنت وما علم به مني انت المقدم
 وانت المؤخر لا اله الا انت وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن
 عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمي دعاء
 ادعوه في صلوة قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب
 الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم
 ويدعوا بما يشبه الفاظ القرآن كما تقدم وكقولنا ربنا اتناز الدنيا
 حسنة وفي الاخرة احسنة وقنا عذاب النار ابتلا لادن بعد اهديتنا

ويدعوا بما يشبه الفاظ القرآن

وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ونحو ذلك فان هذه الادعية
 تشبه الفاظ القرآن وليست من القرآن لانه لم يقصد بها القراءة بل الدعاء
 حتى جاز الدعاء بهما مع الجانية والحض ولا يدعوا بما يشبه كلام القرآن
 وهو لا يستعمل طلبة منهم نحو قوله اللهم كسني او اللهم زوني
 فلا تنة او اعطني ما لا اومتاعا وما اسقيه ذلك حتى لو قال ذلك في
 الصلوة قبل القعود الاخير قدر الشاهد تفسد صلوة واما بعد الشاهد
 فانها لا تفسد لكن تكون ناقصة لترك السام الذي هو واجب وخروج
 منها بدون غزلة ما لو تكلم او عمل علة اخرى منافية للصلوة وعند
 والشافعي يجوز ان يدعوا بكل ما يريد من امر الدنيا والاخرة لما روي
 الستة لا الترمذي في حديث ابن مسعود في الشاهد من قوله صلح
 ثم ليتخير احدكم من الدعاء واعجبه اليه فيدعوا به ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ان
 هذه لا يصلح فيها شئ من كلام الناس رواه مسلم فيعارض ذلك الحديث
 ويقدم عليه لانه مانع وذلك مبيح ولو قال اللهم ارزقني جعلة الهداية
 مما يشبه كلام الناس وصححه في الكافي لانه يقال رزق الامير الجيوش
 قال الشيخ كالدين بن الهمام وقد رجع عنه الفاضلان الرازي في الحقيقة
 الله تعالى ونسبته الى الامير مجاز وفي الخلاصة ولو قال ارزقني فلا
 الاصح انه تفسد وروى في الحج انه لا تفسد ولو قال اغفر لي المعصية وخذني
 تفسد ولو قال اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تفسد ولا يخفى
 قال الحلواني لا تفسد وابن المغفل تفسد والاواصه جله وارزقني
 رؤيتك لا تفسد انتهى كلام الشيخ كال الدين وسين تمامه فيما تفسد
 ان شاء الله تعالى وروى عن بعض المشايخ وهو محمد بن عبد الله بن عمر
 انه قال لا يقول في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وارحم محمد فانه نوع ظن
 بتقصير الانبياء فان احدا لا يستحق الرحمة الا بالاثبات ما لا يلام عليه
 ونحن امرنا بتعظيم الانبياء وتوقيرهم هكذا في شيخ الاسلام في المسألة
 واكثر المشايخ على انه يقول وارحم محمد وال محمد للتواتر فيه على ما

في رواية البيهقي من حديث ابن مسعود قال الرستقي ويكون معق
 قولنا وادهم محمد ارحم امته محمد فالتقصير جامع الى الامة كمن جنى جنة
 وله اب شيخ كبير فان ذلك ارحم جامع الى الابن الجاهل حقيقة كذا في
 المحيط ولكن الاثبات بما في الاحاديث الصحيحة اولى واخرى ويقول فيما
 اذا اتى بقوله وادهم محمد وعلى محمد كما صليت وباركت ورحمت الله
 وادهم ولا يقول وترحم الله لم يكن قد قال وترحم واما ان قال في ذلك
 وترحمت باسكان الراء فهو خطأ اذ ليس في اللغة يرحم يرحم ترخمه
 ولو قال بعد قوله ورحمت وترحمت بالفتن ليدل على تشديد الحق
 التفضل يجوز لانه له معنى صحيحا في اللغة يقال ترحم عليه اذا عاله با
 الرحمة وذلك من الله سبحانه نفس الرحمة ولا يقال بعد قوله في العالمين
 ربنا انك حميد مجيد لعدم وروده في الاحاديث ولو قال ذلك للباس
 الى لا يركم اذ هو زيادة لاء الله تعالى ولا ضرر له ولا تغيير فيه للمعنى وان
 لا بد من تركه لعدم وروده في الاحاديث على الاثبات بما قاله ثم من
 غير زيادة ولا نقصا ويشير بالنسبة اذا انتهت الى الشهادتين وفي
 في الواقع لا يشير والاول المختار على ما قد تاه فان اشار بقوله
 يضم الحضر والبصر ويخلق الوسطى بالابهام اعاجيلها حلقة و
 قد ذكرنا في بحث الشهادتين فاذا فرغ من الادعية بعد الشهادتين
 عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام
 اي في سلام الخروج من الصلوة سواء كان عن اليمين او اليسار وبركة
 كذا في المحيط بخلاف السلام الذي في الشهادتين وهو قوله السلام عليك
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته حيث يقول اتباعا للرواية في الموضعين
 اذ في سلام الشهادتين قد ورد ذلك على ما تقدم من بخلاف سلام التحليل فان
 المروي فيه عن ابن مسعود ان النبي لم كان ليسلم عن يمينه السلام
 عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خدك الايمن وعن يساره السلام
 عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خدك الايسر رواه اصحاب السنن

في رواية البيهقي

الاربعة وقال الترمذي حديث حسن صحيح ولا يتوهم ان مراده هذا
 السلام اي السلام الاول وانه يقول في السلام الثاني وبركاته كما يفعل
 بعض الجهال لان ذلك خلافا لسنة كذا في هذا الحديث الصحيح وخلافا
 عمل الامة وفيه تغيير من في اليمين على من في اليمين من غير دليل وذكر
 وذكر في مختلف الفتاوى ثم ليسلم عن يمينه ويقول السلام ورحمة
 الله وبركاته وعن يمينك كذلك وفي جامع الجوامع لو سلم تلقاه وجهه
 ثم عن يمينه وشماله جاز رواه الحسن عن محمد واثبات الحديث و
 اعلى الامة اولى ويسوي بالتسليم الاولى في خطاب بعلبيكم من هو عن
 عن يمينه من الملائكة والمؤمنين المشاركين له في صلوة دون
 غيرهم ويفعل في السلام عن يساره مثل ذلك اي يقول السلام عليكم
 ورحمة الله ويسوي به من عن يساره من الملائكة والمؤمنين والتسليم
 الاولى للتحية والخروج من الصلوة والثانية للتسوية بين القوم في
 التحية ثم قيل الثانية سنة والاصح انها واجبة كالاولى وتجوز لفظ
 السلام يخرج ولا يتوقف كذا في شرح الهداية لابن الهمم واعلم ان الواو
 لا تقتضي الترتيب كما هو مقر فلا يظن من تقديم الملائكة في الذكر
 اعتقاد افضليتهم على المؤمنين بل مذهب اهل السنة ان رسل البشر
 افضل من رسل الملائكة وسائر الاتقياء من المؤمنين افضل من سائر
 الملائكة لقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا و آل ابراهيم وال
 عمران على العالمين وقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
 اولئك هم خير البرية والملائكة داخلون في جملة العالمين وفي
 البرية وقالت المعتزلة الملائكة افضل من البشر لقوله تعالى
 لن يستنكف المسكين ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقرين
 فانما التدرج في مثل هذا الكلام من الادنى الى الاعلى كما يقال لا يستنكف
 عبد فلان عن خدمتي ولا استبدد فلان الملائكة رسل الى الانبياء
 فيفضلون عليهم كما تفضل الرسل على اممهم والجواب عن الآية انها

في رواية البيهقي

دليل لنا بعين ما ذكرتم لان معناه ان المسيح ابعده عن الاستكاف من
 الملائكة واولى بالعبودية ومن كان ابعده عن الاستكاف وادى الى
 العبودية فهو الاقرب منزلة والاعلى رتبة والاكثر ثوابا عند الله في
 الآخرة وذلك هو المراد بالافضية وان كان ما يقتضى الاستكاف من رتبة
 القدرة على البطش والاعمال الشاقة وسعة العلوم والافعال العجيبة و
 غرابة التكوين التي ظن للحي الجبال من الضاري انما السبب في ترفع المسيح
 عن العبودية في الملائكة اشده واقرى فليس النزاع فيها ووصفهم بال
 المقربين لا يستلزم كون المسيح ليس من المقربين للاجماع على انه منهم
 مقربين على انه قد لياهم ان جملة الملائكة افضل من المسيح لان كل واحد
 منهم افضل منه والكلام فيه والآية انما تفيد الاول والجواب عن قولهم
 ان الملائكة رسل الى الانبياء ان مطلق الرسالة لا تقتضى فضلية الرسل
 وانما ذلك فيما اذا كان الرسول للشريعة والتعليم وانفاذ الضال والدعاء
 الى الله تعالى وما اذا كان مجرد تبليغ الخبر من المرسل الى المرسل اليه فلا
 الاى ان السلطان قد يرسل خبره مع بوابه الى وزيره ولا يقتضى ان
 البواب اقرب او يصل عند السلطان من الوزير وهكذا حال الملائكة مع
 الانبياء انما هم رسل اليهم في تبليغ الخبر فقط وقد روى التوفيق هذه
 المسئلة عن جماعة منهم ابو حنيفة رحمه الله لعدم القاطع فان مثل العالمين
 والبرية من العام وهو مختلف في افادته القطع وتفويض علم ما لم يحصل
 لنا الجزم بعلمه الى عالمه اسم الله اعلم وقال بعضهم بعض العلماء
 ينوي من الملائكة الحفظة الذين وكلوا بحفظة خاصة ولا يعنى
 النية وقال بعضهم ينوي جميع من معه من الملائكة على سبيل العموم
 من غير تقييدهم بصفة كونهم حفظة او غير حفظة لانه اى انسان قد يختلف
 الاخبار ينبغي ان يكون هذا تعليلا لكل من القولين لا للقول الاخير
 لانه يعيد عدم التعيين في العدد وكل من القولين كذلك لا تعيين للعدد
 فيه قيل ان مع كل مؤمن خمساً كذا وقع في نسخ المت خمسة بلا رتبة والاول

وقد روى التوفيق
 هذه المسئلة

قد اختلف
 الاخبار في عدد الحفظة

ان يقال خمسة من الملائكة بالثناء يخرج من التانيث وهذا القول
 روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة
 واحد عن يمينه يكتب الحسنات واخرى عن يساره يكتب السيئات
 وواحد امامه يلقنه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكروهات
 عندنا صيته يكتب ما يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه الرسول وقيل مع
 كل مؤمن ستون ملكا وقيل مع كل مائة وستون ملكا اخرج الطبراني
 مرفوعا وكل المؤمنين مائة وستون ملكا يذوبون عنه ما لم يقبله من
 ذلك البصر عليه سبعة املاك يذوبون عنه كما يذوب عن قصعة الفصل
 بالذباب في اليوم الصائف ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين لا تحطنته
 الشياطين وذكر ابن راهويه في مسنده واليهيقي وشعب الايمان في حديثين
 طويلين ما يفيدانها اثنتان واخرج الطبراني في تفسيره عنده قوله تعالى
 له معقبات الآيات من حديث آخر دخل عثمان بن عفان على رسول الله
 فقال يا رسول الله اخبرني عن العبدكم معه ملك فقال نعم على عينيك
 ملك على حسنتك وهو امير على الملك الذي على الشمال فاذا عملت حسنة
 كتب عشرها واذا عملت سيئة قال الذي على الشمال للذي على اليمين اكتب
 فيقول لا اعله يستغفر ويؤوب فاذا قال ثلثانم اكتب ارحنا الله منه
 فبئس القرين ما اقل مراقبته لله تعالى واقل احتياجه منا يقول الله تعالى
 ما ليظف من قول الاله رقيب عتيد وملك من بين يدي ومن خلفه يحفظونه من
 امر الله تعالى له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من
 امر الله وملك قابض على ناصيتك فاذا تواضعت لله دفعك واذا
 تجبرت على الله قصرك وملكك عما شئتك ليس يحفظان
 عليك الا الصلوة على محمد وملك قائم على فيك لا يدع ان تدخل
 الحية فيك وملكك على عينيك فهو لا عشرة املاك على كل ابدان
 تبدأ ولون ملائكة الكيل على ملائكة النها لان ملائكة الكيل سوى
 ملائكة النها فملائكة عشرة ملك على كل ادمي وليس مع ابن آدم

بالتها ورواه بالليل وينوي المقتدى امامه في التسليم الاول
من نوى فيها ان كان الامام عن يمينه او مجذبه اى اذا كان الامام مجذبا
ينوي في التسليم الاول ايضا وهذا عند ابي يوسف لانه تعارض فيه
الجانبان فرجح اليمين لانه تعالى بحب التيامن في كل شئ وعند محمد
وهو رواية عن ابي حنيفة ينوي في التسليمين لانه الجمع عند التعارض
اذا امكن لا يصح الترتيب وينوي في التسليم الاخرى اى الثانية ان
كان عن يسار الامام ايضا ينوي القوم مع الحفظة في التسليمين هو
الصحيح لانه يخاطبهم بها فينويهم فيها اذا الكلام يعتبر بالنية وقل
لا ينويهم اصلا لانه يشيخ اليهم وهي فوق النية وقل ينوي بالتسليم
الاولى فقط واما المنفرد فلا ينوي سوى الحفظة لانه ليس معه سواهم
وقد تقدم انه لا ينوي من البشر من لا يشاركه في صلوة وينبغي للصلاة
من طريق الادب ان يكون منهى بصره في حال قيامه الى موضع سجوده
ولا يتجاوز في حال الركوع الى ظهر قدميه وفي حال سجوده الى اربعة انف
اي طرفه وفي حال قعوده الى حجره بفتح الحاء وكسرها وهو على جميع فخذيه
من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع فان الخاشع لا يتكلف حركة عينيه
ان يد تمهاى عليه واذا تركت العين على ما هي عليه لا يتجاوز نظرها في
الحالات المذكورة الى غير المواضع المذكورة وينبغي ان يكون بين
في حال القيام قد ربيع اصابع مضمومة كذا في الخلاصة وهو ايضا
راجع الى عدم التكلف على ما عليه الخلقة السليمة والا فلو كان الفتح
ينبغي ان لا يتكلف غير ما يقتضيه اصل خلقة ولو كان اكثر من
اربع اصابع اذا الاصل في الكل عدم التكلف وهذا كله ادب ولو
تركه لا يأنم والسنة للامم في السلام ان تكون التسليم الثانية
اخفض اى اسفل من التسليم الاولى من حيث الصوت وهذا بناء
على ان السنة في حقها الجهر في اذكار الاستغالات جميعها لاجل الاعمال
بالسنة له من حال الى حال فكذا يستلزم له الجهر بالتسليم الا ان التسليم

الان التسليم الاول لا ينتقل فلا بد من تمام الجهر به كساير اذكار الانتقال
بخلاف الثانية فانها التسوية مع ان الاولى دالة على تعقيبها اياها فالحاجة
الى زيادة الجهر بها ومن المشايخ من يقول بخفض الثانية كذا وقع في بعض
المتن وكان مراده ان يخفيها ولا يجهر بها اصلا لما قلنا من عدم الحاجة
الى الجهر لئلا يلهى الاولى عليها وهذا بخلاف القول الاول لان ظاهره انه يجهر
بها جهرا دون الجهر بالاولى وفي بعض النسخ ومن المشايخ من قال بخفض
الاولى من الثانية اى يخفض الاولى ازيد من الثانية وهذا غير صحيح ولا ينبغي
ان يكون قول احد من المشايخ بل هو تصرف من بعض الكثرة والصحيح القول
الاول انه يجهر بالثانية دون الجهر بالاولى وان ذلك على تعقيب الثانية
اياها الا ان المقتدين به ينظرون الامام فيها ولا يعلمون انه يأتى بها أو يسجد
قبلها السهو حصل له لم يشعر وابه او شعر او هو ممن يكتفى بتسليمه
واحدة كلما نكته على انها للتحية ايضا كما تقدم ولا بد في سلام التحية
من اسمع المسامع عليه فلا بد من الجهر بها فاذا تمت صلوة الامام فهو
مختار ان يشاء الخرق عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء الخرق
عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا اولى لما في مسلم في حديث
البراء كذا اذا صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم احببنا ان تكون عن يمينه
حتى يقبل علينا بوجهه فان مقرئيه ان وجهه عند الاقبال عليهم
كان يقابل من عن يمينه وذلك مما يكون اذا كان المصلي عن
يمينه والقبلة عن يساره وقيل معناه حتى يقبل علينا بوجهه
قيل من عن يساره فيفيد الانصراف عن يمينه لانه يجلس منحرفا
بل يستقبلهم في القعود بعد الانصراف عن يمينه كما في حديث ابن مسعود
في مسلم ايضا كان النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه وما في الصحيحين
وعنه من حديث ابن مسعود قال لا يجعل احدكم للشيطان شيئا من
صلاته يرى ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه لقد رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره لا يعارض ذلك لان فعله

لذلك تعليم الجواز مع محبته للتياس واعتباره به وهو الجواز
مراد من مسعود فاعلم اني عن ابي جعفر الانصاري عن ابي الحسن هبة الله
غير والمراد من الانصاري التقاطع عن جميع الصلوة وهي القبلة
اعم من ان يجلس بعده او لا فلذلك قال وان شاء ذهب الى جواجه
لانه قضى صلاته وقد قال تعالى فاذا قضيت الصلوة فانشرؤا الار
والامر للاباحة وكونه في الجمعة لا ينبغي كونها في غيرها بل ينبتة بطريق
الدلالة وان شاء استقبال الناس بوجهه اى وجلس لما في الصحيحين
وغيرهما من سمع بن جندب كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى صلوته اقبل علينا
بوجهه وفي مسلم وغيره عن جابر بن سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقوم
من صلاة الا صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس وكانوا يجذون
في اخذون في امر الجاهلية فيضجكون ويتسسم انهم في هذا اذا لم يكن
بجذانه اى بجذاه الامام اى في مقابله عند استقبال القوم مصالحة
لو كان بجذانه مصلا لا يستقبلهم بل يخرف يمنة او يسرة سواء كان
ذلك المصلي في الصف الاول قريبا من الامام او في الصف الاخير بعيدا
عنه اذا لم يكن بينهما حائل والاستقبال الى وجه المصلي مكروه مطلقا
لانه لتسبب في التشبه بعبادة الصورة كان الاستقبال من المصلي مكرو
ايضا للتنبيه المذكور واعلم ان الانحراف والاستقبال مطلقا لا
تفصيل فيه بين عدد و عدد مذكور في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت
الى ما ذكره بعض شرح المقدمة من ان الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت
اليهم لترتجى حرمتهم على حرمة القبلة والا فلا ترتجى حرمة القبلة
على الجماعة فان هذا الذي ذكره لا اصل له في الفقه وهو بطلان
لا يستفيه الفاظه الفاظ اهل العلم فضلا عن ان يقول فيما ليس له
اصل والحديث الذي رواه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل حرمة المسلم
الواحد ترجح من حرمة القبلة غير ان الواحد لا يكون خلف الامام
يلتفت اليه بل هو عن يمينه ولو كانا اثنين كانا خلفه فنسيفت

واعلم ان الاكراف

اليهما للاطلاع المذكور والله اعلم بهذا الذي ذكرنا من التحديد بين
الانحراف والانصراف والجلوس مستقبل اذا لم يكن بعد الصلوة المكتوبة
التي اتمها تطوع كالجز والعصر في الخلاصة وفي الصلوة التي لا تطوع
بعدها كالجز والعصر يكره المكث قاعدا في مكانه مستقبل القبلة انتهى
وجه الكراهة مخالفة فعله الذي كان في يداوم عليه كما يفيد لفظ
كان فيما تقدم من الحديث فان كان بعد اى بعد المكتوبة تطوع
الى التطوع بلا فصل لا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
تباركت يا ذا الجلال والاكرام ويكره تأخير السنة عن حال اداء الفريضة
باكثر من نحو ذلك القدر لما روى مسلم والترمذي عن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام
ومنك السلام وتباركت يا ذا الجلال والاكرام واما روى ابو داود عن
في رمنة قال صليت هذه الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابو بكر
وعمر يقومان في الصف المتقدم عن يمينه وكان رجل قد شهد التكبير
لاولى من الصلوة فضلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلوته ثم سلم عن يمينه وعن
يساره حتى رانا بياض خديه ثم انتقل كما يقال اى رمنة يعني نفسه
فقام الرجل الذي ادرك معه التكبير الاوى ليشفع فوثب عمر فاخذ بمكة
فخرج ثم قال اجلس فانه لم يهلك اهل الكتاب الا انهم لم يكن بين
فصل فرجع النبي صلى الله عليه وسلم بصره فقال اصاب الله بك يا ابن الخطاء فلا
يعارض حديث عائشة اما اولاه فلا تة لا يعادله في الصحة واما ثانيا
فلا لا مخالفة بينهما لان المكث مقدارا اللهم انت السلام الى اخره فصل
ولاديل على المكث اكثر من ذلك فيكون لمخالفته ما كان دأبه في ما هو
معلوم حديث عائشة واما ما ورد من الاحاديث في الادكار عقب الصلوة
فلا دلالة فيها على الايات بها عقب الفرض قبل السنة بل يحمل على الايات
بعد السنة ولا يخرجها تحت السنة بينها وبين الفرضية عن كونها
بعدها وعقبها لان السنة من لواحق الفرضية وتوابعها ومكملتها

روى ابو الحسن
في عبد الله بن مسعود
القبلة

فان كان بعد ما تطوع
يقوم الا التطوع بدو

فلم تكن اجنبية منها فما يفعل بغيره اطلاق عليه كانه فعل بعد
 الفريضة وعقيبها وقول عائشة مقدار ما يقول الى اخره فيقول
 ان ليس المراد انه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد زمانا يسيرا
 ذلك المقدار او نحو من القول تقريبا فلا ينافي في صلاة الصالحين
 على المغيره انه لم كان يقول في كل صلوة مكتوبة لا اله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما
 اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفعك الحمد منك الحمد وكذا ما روى مسلم
 خروج عن عبد الله بن زبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة
 قال بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
 وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا يغفل
 اياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله تخلصين
 له الدين ولو كره الكافرون لان المقدار المذكور من حيث التقريب
 دون التحديد قد يسبح كل واحد من هؤلاء الاذكار لعدم التقاد
 الكثير بينها وكون التقدير بالتقريب والتحسين دون التحديد والتحقيق
 والله اعلم فاذا قام الامم الى التطوع لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه
 الفريضة بل يتقدم او يتأخر او يحرف يمينا او شمالا ما اذ ابوداود والترمذي
 عن المغيرة بن شعبه انه لم قال لا يصلي الامم في الموضع الذي يصلي فيه حتى
 يتحول او يذهب الى بيته فيتطوع ثم اى هناك يعني في بيته في صحيح
 مسلم وغيره وسالت عائشة عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم من التطوع
 فقالت كان يصلي في بيته قبل الظهر اربعا ثم يخرج فيصلي بالناس ثم
 يدخل فيصلي ركعتين ويصلي بالناس المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين
 ثم يصلي بالناس العشاء ثم يدخل في بيته فيصلي ركعتين الحديث و
 الاخبار في ان الافضل في التطوع ان تصلي في البيت كثير جدا لكن هذا
 اذا علم انه لا يشغله شغل قال في الخلاصة الرجل اذا كان يصلي المغرب
 في المسجد فاذا انما يصلي ركعتين بعد ان خاف لو رجع الى بيته يشغله

شئ ثم اخبرنا في بهاء المسجد وان كان لا يحيا فصلاحه المثل وكذا في
 سائر السنن حتى الجمعة فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت وصلى الجمعة
 في الجامع يكون سنة انتهى ومن المشايخ من عيّن الانحراف يمينًا وقال
 ان كان المصلي اماما يتطوع عن يسار المحراب ويسار المحراب هو يمين
 المصلي ترجحا للتيامن وقال الشمس الحلو ان هذا يعني ما ذكر من انه اذا
 بعد الصلوة تطوع بيقوم اليه من غير تأخير الى اخره اذا لم يكن من قصده
 الاشتغال بالدعاء بان لم يكن له ورد معتاد بغيره عقيب المكتوبة فان
 كان له ورد فاعتاد الله يقضيه اعيان في بعد المكتوبات فانه يقوم
 عن مصلوه اى عن المكان الذي صلى فيه فيقضى ورده قائما وان شاء
 جلس في ناحية من نواحي المسجد فيقضى ورده ثم يقوم الى التطوع
 كلاهما اى كل من قراءة الورد قائما ومن قرأه جالسا في ناحية المسجد وروى
 عن الصحابة رضی الله عنهم ويجوز ان يراى بقوله كلاهما القيام الى التطوع
 بلا تأخير اذا لم يكن له ورد واشتغال بالدعاء او اذا كان له ورد ولكن
 التقدير الاول اقرب وما ذكرنا خيرة ابتداء المسئلة من انه يكون تأخير
 السنة عن اداء الفريضة دليل على كراهة السنن عن المكتوبات وما ذكر
 شمس الاثمة الحلو ان دليل على الجواز اى جواز تأخير السنن عن المكتوبات
 من غير كراهة ذكر اى ذكر هذا الكلام وهو ان ما ذكر في ابتداء المسئلة
 يدل على الكراهة وما قاله شمس الاثمة الحلو ان يدل على عدمها ^{الحظ}
 وقد يوابقه بان تحمل الكراهة على كراهة التنزيه ومراد الحلو عدم
 الاساءة فان العبارة المشهورة عنه انه قال لا بأس بان يقرأ بين الفريضة
 والسننة الاوراد المشهورة في هذه العبارة اطلاقها فيما خلا فيه اى وهو
 قريب من المكروه كراهة التنزيه فتحصل منه ان الاولى ان لا يقرأ الاوراد
 قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تستقط السنة بذلك حتى اذا صلاها
 بعد الاوراد تقع سنة مؤداة لا على وجه السنة واذا قالوا لو تكلم بعد
 الفرض لا تستقط السنة لكن ثوابها اقل فلا اقل من كون قراءة الاوراد

لا تسقط او قد قيل في الكلام انه ليسقط والاو اولى ذكره ابن الحارث
 في شرح المهالبة واستدل به بما روى البخاري وابوداود والترمذي عن
 عائشة كانت النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظا
 والا اضطجع حتى يؤذن في الصلوة وكذا ذكر في الخلاصة والبراري عن
 الفقيه ابي الليث ان القول بان الاستغفار بالبيع والشراء بعد السنة
 يبطلها مستعمل لانه لا رواية فيه في القنية الكلام بعد الفرض لا يسقط
 السنة لكن ينقص ثوابه وكل عمل ينافي التحريم ايضا قال رحمه الله عليه
 وهو الاصح انتهى ولو ائثر السنة بعد الفرض الى اخر الوقت ذكر في القنية
 فيه قولين في قول لا تكون سنة وفي قول تكون واعلم ان هذه الاحكام
 المذكورة كلها في حق الامام اما المقتدى والمنفرد فانها ان لبثا في مكان
 الذي صليا فيه المكتوبة جاز وان قاما الى التطوع في مكانها جاز ايضا
 والاحسن ان يتطوع في مكان آخر غير مكان المكتوبة وهذا لا يثبت
 في الخلاصة بحيث قال وان كان المصلي مقتديا او يصلي وحده ان لبث
 في مصلاه ينعو جاز وكذا ان قام الى التطوع في مكانه او تقدم وتأخر
 او الحرف يمينه او يساره جاز والكل سواء لان المراد بقوله والكل سواء
 اي في اقامة السنة لا في الفضل فان نفسه قد صرح بعد ذلك بان
 المنزل افضل هذا ولم يظهر الفرق بين الامام وغيره حيث صرح في الامام
 بکراهة تأخير السنة وسوى في غيره بين التأخير والوصل الا ان
 يقال ان حديث عائشة المتقدم انه لم يكن يقعد الا مقذرا ما
 يقول اللهم انت السلام الى اخره والغالب من حاله ان الامام قد حضر
 علم التأخير بالامام او طلق في الاختيار قال ثم يقوم الى السنة ولا
 يتطوع في مكان الفرض لقوله ثم يجزأ حكمه اذا فرغ من الصلوة ان
 يتقدم او يتأخر بسجته وكذا يستحب للجماعة كسر الصفوف لئلا يظن
 الداخل انهم في الفرض انتهى فقوله ثم يقوم غير مخصوص بالامام
 وغيره ولفظ احكم في الحديث شامل للمقتدى وغيره فالاحسن ان

والاحسن ان يتطوع
 في مكان آخر

في حق الكل وصل السنة بالمكتوبة من غير تأخير الا ان استحب في حق
 الامام استدحتي يؤدى تأخيرها الى الكراهة لحديث عائشة بخلاف
 المقتدى والمنفرد ونظير هذا قولهم يستحب الاداء والاقامة للمسافر
 ولم يصلي في بيته في المصرو ويكره تركها الاول دون الثاني فاعلم به ان
 مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواجب والفرض والكراهة
 اعلم **فصل** في بيان ما اى الشئ الذي يكره فعله في الصلوة وبيان
 ما لا يكره فعله فيها اخر عن بيان صفتها لانه من العوارض عليها والا
 خلوها عنه والعارض مؤخر عن الاصل وقدمه على بيان ما يفسد لانه كما
 الجرم منه من حيث انه اعم اذ كل مضد مكروه لا عكس وذلك لان الفضا
 يتضمن الكراهة لانه بطلان العمل وبطلان العمل مكروه اعني بالمعنى
 القوي وهو ضد المحبوب المرص في غير الحرام قال يكره للمصلي ان يغطي فاه
 اعلم ان الفعل ان تضمن ترك واجب فهو مكروه كراهة تحريم وان تضمن
 ترك سنة فهو مكروه كراهة تنزيه ولكن تفاوت في الشدة والقرب
 من التحريم بحسب تأكيد السنة وان لم يتضمن ترك شئ منها فان كان
 اجنبيا من الصلوة ليس فيه تقيح لها ولا فيه دفع ضرر فهو مكروه ايضا
 كما العيب بالشوب او البدن وكل ما يحصل بسببه شغل القلب وكذا
 ما هو من عادة اهل التكبير وضع اهل الكتاب واحترام نبيهم ليس فيه
 تقيح لها مما ذكر في الخلاصة انه لو لم تمكنه العمامة من السجود فرفعها
 بيد واحدة او سواها بيد واحدة لا يكره لانه من ثقات الصلوة وبما
 ليس فيه دفع ضرر من قتل الدابة والعقرب فانه لا يكره فاذا علم هذا
 علم ان تغطية الفم اذا لم يكن عند مكروه وكذا تغطية الانف ذكره قاضي
 خان وعن ابي هريرة انه نهى عن التسدل في الصلوة وان يغطي الرجل
 فاه رواه ابوداود والحاكم وصححه الا عند التناوب فانه لا يكره ان يغطي
 فاه اذا لم يستطع كظمه والادب عند التناوب ان يكظمه اى يمسكه و
 يمنع من الانفتاح ان قدر على ذلك لقوله ثم اذا تناوب احكم في الصلوة

فليكن ما استطاع فان الشيطان يدخل فيه رواه مسلم وغيره
وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او يديه على فية لما روى الترمذي
انه قال ان التشاوب في الصلوة في الشيطان فاذنوا باحكمه
فليكن ما استطاع وفي رواية له فليضع يده على فية ودل هذا على
ان التشاوب مكروه وكذا يكره ان يلمس لانه دليل الغفلة والكسل وكين
الاعتجار وهو ان الاعتجار ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا
منه اي من الثوب الذي لفت بعضه عمامة اي ويترك طرفا من العمامة
يشبه المعجر الكائن للنساء ويلف حول وجهه اي المعجر يوزن من
ثوب ثلثة المرات على رأسها وقال بعضهم الاعتجار اي يشد حول رأسه
اي دائر رأسه بالمسنديل ونحوه ويبدى اي يظهر هامة اي على رأسه
وهذا هو المذكور وفي فتاوى قاضي خان والحاذقة وغيرهما هو
الموافق لاعتجار المرأة بالمعجر الذي تلفة حول رأسها وربما يكون وجه
كراهته التشبه بالمرأة او كشف وسط الرأس لكونه فعل الحفاة من
الاعراب ويكره ايضا المقصر اي عقص الشعر وهو مفرغ وقوله واداد
به في الجامع في هذا الموضع ان يجعل شعره على هامة ويشد بعضه وان
يلف ذوا كبشية تخشية ذواية بضم الدال المعجمة وبعدها همزة مد
ثم باء موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا خصلت شعره
حول رأسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات وان يجع الشعر كله
قبل اي من جهة التقاء ويمسكه اي يشده بخيط او خرقه كيلا
يصيب الارض اذا سجد وجميع ذلك مكروه اذا فعله قبل الصلوة و
صلى به على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة تفسد
صلوة لانه عمل كثير بالاجماع ووجه الكراهة ما روى الطبراني عن النبي
عن محول بن راشد عن سعيد المقبري عن ابي رافع عن ارسلة انه قال
من ان يمسك الرجل ورأسه معقوص وكذا رواه اسحاق بن راهوية
قال ان المؤمل بن اسمعيل عن سفیان بن عيينة عن ارسلة انه قال

سحق قلت للمؤمل انه ارسله قال بلا شك واخرج السنة عنه
امرت ان اسجد على سبعة اعضاء والا لا أكف شعرا ولا ثوبا ولا عقص
كف الشعر فيكون منها ويكره ايضا وضع اليد على الارض قبل وضع الركبة
اذا سجد ورفعها اكد في الركبة قبلها قبل رفع اليد اقام من السجود
لخالفة السنة على ما عرف في صفة الصلوة الا اذا فعل ذلك من عذر فانه
لا يكره لان العذر يبيح ترك الواجب فصار عن السنة لان المخرج مدفوع
بالنقص ويكره ايضا ان ينقر المصلي في سجود ينقر اليك اي ينقر اليك في
السرعة لما فيه من ترك الواجب الطمأنينة ويكره ان يقعي في جلوس
التشهد او بين السجدين ابقاء الكلب اي كافتاء الكلب وهو اي
الاقعاء ان يضع البيتة على الارض وينصب فخذه وساقه نصبا
وقيل هو ان ينصب يديه نصبا والاول اصح لانه المناسب لاقعاء الكلب
قال في المستصفى واقعاء الكلب يكون بهذه الصفة الا ان ابقاء الكلب
في نصب اليدين واقعاء الايدي في نصب الركبتين الى صدره انتهى ووجه
الكراهة ترك العقود المسنون ويكره ان يفترش ذراعيه في السجود
افترش الثعلب وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المصنف بلفظ الحديث
في مسند الامام احمد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ثلث عن نقر
كفرك اليك واقعاء كافتاء الكلب والالتفات كالتفات الثعلب او افترش
كافتراش الثعلب وفي الصحيح من حديث عائشة كان تعنيه في
ينهي عن عقبة الشيطان وان يفترش الرجل ذراعيه افترش
وقبله الشيطان الاقعاء واما ما روى مسلم عن طاوس قلت لابن
عباس في الاقعاء على قدمين فقال هي السنة فقلت له انما نراه جفا
بالرجل فقال بل هي سنة نبيك في ما روى البيهقي عن ابن عمر
ابن الزبير انهم كانوا يقعون فالجواب المحقق عنه ان الاقعاء على
ضربين احدهما مستحب وهو ان يضع البيتة على عقبيه وركبته
في الارض وهو المروي عن العبادات والمنهي هو الصفة المستقدمة كذا

قاله الشيخ كمال الدين بن الهمم وهو محمول على خارج الصلوة فان ما ذكر من
الحديث ليس فيه ما يدل على ان المراد القعود في الصلوة والافوض
الاليدين على العقبتين في الصلوة مكروه ايضا في لغة الجاوس المستون
وهو اقرب من الرجل اليسرى ولكن يفهم من ان الافعاء بنصب الركبتين
مكروه خارج الصلوة ايضا ولا يعرفه لانه جلوس الجفافة في بلاد
لاحتماء يكون بيشد الركبتين الى الظهر عند نصبهما بيديه او بثوب
وبغيره وهو اكثر جلوس اقرب الى العرب ويكره ايضا ان يرفع يديه
عند الركوع وعند دفع الرأس من الركوع لانه فعل زائد ليس من تقاات
الصلوة على ما مر ولا يفسد الصلوة خلا لما روي محمول عن ابي حنيفة
انه يفسدها لان المفسد انما هو العمل الكثير وهو ما يظن ان فاعله
ليس في الصلوة وهذا الرفع ليس كذلك ذكره في الكافي ويكره ان يسند
ثوبه اي يرسله من غير ان يلبسه وهو اي السند ان يضعه اي
الثوب على كتفه ويرسل اطرافه اي على عنقه او على صدره وفي
شرح مختصر الكرخي هو ان يجعل على راسه او على كتفه ويرسل اطرافه
على من جوانبه وفي فتاوى قاضي خان هو ان يجعل الثوب على راسه او
على عنقه ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل يصح عليه حتى
السند وهو الارسال من غير لابس فان السند في اللغة الارخاء والار
ولا بد ان يقيدهم اللبس ضرورة ان ارسال ذيل القميص ونحوه لا يستحق
سندا ووجه كراهة السند ما مر من ابي هريرة انه لم يرفع عن السند في
الصلوة وان يعطي الرجل فاه واخرجه ابوداود والحاكم وصححه ولا ينفه
شغل القلب بغير شئ في الصلوة لان لوقته ولو صلى في قباء او مطرق بضم
الميم وفتح الراء قاله القاسموس هوداء من خر مبرع ذوا علم او باردة
اي مطر علم وذن منبر وهو ليس للمطر وبارد بالفاستية هو المطر
ينبغي ان يدخل يديه في كفيه وان يشد القباء ونحوه بالمنطقة احترازا
عن السند وفي الخلاصة المصلي اذا كان لا يلبس شقة او فرج ولم يدخل

يديه اختلف المتأخرون في الكراهة والمختار انه لا يكره ولم يوافق على
ذلك احد سوى البرزقي والصحيح الذي عليه قاضي خان والجمهور انه يكره
لانه اذا لم يدخل يديه في كفيه صدق اسم السند لانه ارسال للثوب دون
ان يلبسه وعن الفقيه ابي جعفر الهندي واخي انه كان يقول اذا صلى مع
القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسني يعني ولو ادخل يديه في كفيه
وينبغي ان يقيدهما اذا لم يرتد ازراره لانه السند مع اما اذا ارتد الازرار
فقد التحق بغيره من الثياب في اللبس فلا سند فيه فلا يكره واما الا^{فنية}
الرومية التي تجعل لا كماها خروق عندا على العفد اذا اخرج المصلي
يده من الحرق وارسل الكف فانه يكره ايضا لصدق السند عليه لانه
ارخاء من غير لابس اذ ليس الكف يكون با دخال اليد فيه ولا في شغل
القلب بعراة عن ان يجلس عند موضعه فيتمزق ولان فيه تنقبها
باهل التكبر اذا كان كما دتمسح نفوس المتكبرين بتركه وادخال اليد في الكف
لا في الصلوة ولا خارجها على ما جرب من عادتهم ولو لم يرسل الكف عند اخرج
اليدين من خرقه بل ادخله تحت منطوقته زالت الكراهة لرواها سببا
المذكورة ويكره ايضا ان يكف ثوبه وهو في الصلوة بغير قليل بان يرفع
من بين يديه او من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكفوف كما
اذا دخل وهو مشتمل الكف او الذيل او ان يرفعه كيلا يترب لما مر من قوله
ثم امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا اكف شعرا ولا ثوبا ولا
ذلك نوع تجبر ويكره للمصلي كل ما هو من اخلاق الجبابرة عموما لان
مقام التواضع والذل والخشوع وهي تنافي التكبر والتجبر ويكره ان
يصلي في ازار واحد او في السر او يلبس فقط لما في الصحيحين وغيرها عن
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي احدكم في الثوب الواحد ليس على
عائقه منه شئ الا من عند ربان لا يجد غيره فان اخرج مدفوع ويكره
ان يصلي حاسرا اي حاكونه كاشفا راسه كما سدا على اجل تكمل
وبسببه بان اشتغل بغطيته ولم يرها امرام في الصلوة فتركها لذلك

وهذا معنى قولهم فيها وفي بالصلوة وليس معناه الاستحباب في الامتناع
لان ذلك كثر العباد بالعبادة ولا بأس اذا فعله انما كثر العمل بذلك
وختوما لان ذلك هو المقصود الاصل في الصلوة وفي قوله لا بأس
الى ان الاول ان لا يفعل وان يتنزل ويخضع بقلبه فانها من افعال القلب
وكذلك يكون ان يصلي في ثياب البذلة بكسر الباء وبالذال المعجمة وهو ما
ولا يحفظ من الدنس ونحوه او في ثياب المهنة كما فعله في اولها وفيه
الميم والهاء معا وهي الخدمة والعمل تكملا لرعاية الادب في الوقوف
بين يديه تعالى بما امكن من تحمیل الظاهر والباطن وفي قوله تعالى
خذوا زينتكم عند كل مسجد إشارة الى ذلك وان كان المراد بها ستر
العورة على ما ذكره اهل التفسير كما تقدم والمستحب ان يصلي الرجل في
ثلاثة اقواب اراد وقص وعامة ولو صلى في ثوب واحد منهن
جميع بدنه كما يفعله القصار في المقصرة جاز من غير كراهة مع تيسر
وجمع الزائد ولكن فيه ترك الاحتياط وروى عن ابي حنيفة انه كان
يلبس احسن ثيابه للصلوة والمرأة تفضل في ثلثة اقواب ايضا قميص
وخمار ومقنعة وفي الخلاصة قميص وازار ومقنعة فذكر الازار
موضع الخمار وهو الاول لانها محتاجة الى زيادة الست فاذا استحب الازار
للرجل فالاول ان يستحبها وفيها فان في ثوبين جازت صلاتها يعني
في قميص ومقنعة بكسر الميم وفتح التون يوضع على الرأس ويربط
تحت الحنك والقناع اوسع منه بحيث يعطف من تحت الحنك
ويربط من وراء الخمار اكبر منهما بحيث يتغطى به الرأس وترسل
على الظهر او الصدر ويكره ايضا للمصلي ان يرفع رأسه او يتكسر
وهو في الركوع لمخافة هيئة الركوع المسنونة على ما قرئ في صفة الصلوة
ويكره ان يعبت بشوية او يبتسئ من جسد في المستضيء قال الامام
بدا الدين يعني الكردي الغيث الفعل الذي فيه غرض غير صحيح و
السفة مالا غرض فيه اصلا انتهى والعيب حرمان خارج الصلوة في الصلوة

مطلوب من تحمیل الظاهر والباطن

المستحب ان يصلي الرجل

المقنعة والخمار

مطلوب من تحمیل الظاهر والباطن

اولى ويكره ان يفرق اصابعه بان يمدّها او يغتنها حتى تصوت لما
روى ابن ماجة عن الحارث بن عوف انه قال لا يفرق اصابعك وانيت
في الصلوة وهو معلوم بالحديث المذكور ولان الفرقة فعل لا فائدة فيه
كالعبث في المستضيء ان عمل قوم لوط فيكم التثغيلة بهم انتهى وعلى هذا
خارج الصلوة ايها او يثبتك بين اصابعه فانه مكروه ايضا لما روى
داود والترمذي عن عيسى بن عجره انه قال اذا توضأ احدكم فاحسب
وصنوه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يثبتك بين اصابعه فانه في الصلوة
فاذا انتهى عنه حال الجلوس في المسجد منتظرا للصلاة او حال التوجه الى
المسجد لكونه كانه في الصلوة حكا من حيث الثواب فاذا كان في الصلوة
حقيقة كان او منتهيا عنه بالطريق الاولى ولان فيه ترك الوضع المسنون
ويكره ان يجعل يده على خاصرته لما في الصحاحين وغيرهما عن ابي هريرة قال روى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحضر في الصلوة وفي رواية ان يصلي الرجل مخضرا وفي اخرى
عن الاختصاص في الصلوة وفيه تأويلات اشهرها ما قال ابن سيرين وهو وضع
اليدين على الخصرة وفي النهاية نقل عن المغرب هو وضع اليد على وهو المستند
فوق الورك او على الخصرة وهو ما فوق الططففة والشراسيف والططففة
اطراف الخصرة والشراسيف اطراف الضلع الذي يشرف على البطن انتهى
وفي القاموس الططففة وتكسر الخصرة او اطراف الجنب المتصلة بالصدر
والشراسيف جمع شرسوف كعصور وهو غصن وفي معلق بكل ضلع او
مقطع الضلع وهو الطرف المشرب على البطن وقيل الاختصاص ان يصلي
متكينا على الخصرة وهي العضو وقيل ان لا يتم الركوع والسجود وقيل ان يجثو
الايات التي فيها السجدة وقيل غير ذلك والاول هو المعتمد وكره ايضا ان
يقرب الحصى بكل حال الا بالان لا يمكنه الحصى الا في عدم تمكن الحصى
اياء من السجود عليه بان كان فيه تفاوت كثير في الارتفاع والانخفاض
بحيث لا يستقر عليه مقدار الفرض من الجهة فيستوي في مرة او مرتين
كذلك فتاوى قاضي خان فاشارة الى ان فيه روايتين وفي اظهر الروايتين

انه ليس بمرتبة لا يزيد عليها لما اخرج عبد الرزاق عن ابي زرارة عن النبي
صلى الله عليه وسلم عن كل من صلى حتى سالت عن مسجده اخصى فقال نعم واحدة اودع وكذا
رواه ابن ابي شيبة وروى مؤلفنا عليه قال الدارقطني وهو الصحيح وروى
عن معيقب بن ابي عمير قال لا تمسح المصحف وانت تقبل فان كنت لا تدفعا
فواحدة فلو ان من جئت العبد الله العذر المذكور والمرة كافية في ذلك ويكره
ان يتربع في جلوسه في الصلاة ستة اجلوس الا من عذر ولا يكره خارج الصلاة
مطلقا في الاصح لانه لم كان جل يعود في غير الصلاة مع اصحاب التبرع وكذا
عمر كذا قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وان كان الجلوس على الركبتين اوله
لقربه الى التواضع ويكره للمصلي ايضا ان يفيض عينيه قبل ان يصلي من صنيعة اهل
الكتاب وقوله الاختيار انتهى عنه ويكره ان يلتفت بوجهه يمينا او شمالا
لما في البخاري عن عائشة سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة
فقال هو اختلاس من يخلط من صلاة العبد في سنة ابي اود
عن ابي زرارة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت
فاذا التفت اعرض عنه وروى البيهقي في شعبه لا ينام عن كعب ما من مؤمن
يقوم مصليا الا وكل الله به ملكا ينادي يا ابن آدم لو تعلم ما في صلاتك
ومن تناسى ما التفت وراه الحاكم وصححه وهذا اذا لوى عنقه دون صدره
واما لو خرج في صلاته عن القبلة فصدفاته تفسد صلاته في ذلك او كثر
وان كان ذلك بغير اختياره فان ثبت مقدار ركعتين فسدت والا والا والحاصل
ان الالتفات على تلك الوجوه التفات مفسد وهو بالتصديق والتفكير
وهو بالوجه والتفات بغير مكره وهو بالعين بدون تحويل الوجه لما
روى الترمذي والنسائي وابن حبان وصححه عن ابن عباس كان في خطبة
الصلاة يمينا وشمالا ولا يلوي عنه قال الترمذي حديث غريب قال
ابن القطان صحيح وان كان ويكره ان يسجد على كورعامة وقد تقدم
في بحث السجود وان يتنحى قصد بقوله قصد اختيارا من غير ضرورة
واما يكره التنحى اذا كان صوتا فقط لا حرفا له اخل ذلك الصوت وكذا لو

لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان او اكثر فانه يكون مفسدا
اذا كان بغير عذر ولذا فسر القصد بالاختيار لئلا يتوهم منه اذا كان عن
وكان معه حروف الله لا تفسد لانه اذا كان معه حرفان وكان بلا ضرورة
يفسد سواء كان قصدا او سهوا لان مفسدا الصلاة لا فرق فيها بين
على ما ياتي ان شاء الله تعالى لان هيئتها مذكرة فلا يعذر فيها بالانشاء اما
السعال المدفوع اي المضطر اليه فلا يكره وكذا التنحى اذا كان عن ضرورة
كما اذا مضى اليه عن القراءة او عن الجهر وهو امام فانه لا يكره والا حسن
ان يدفع سؤاله ان قدس على دفعه من غير ضرورة بل حقه رعاية للادب اما
اذا كان يحصل له ضرر او شغل قلب يدفعه فالاولى عنه ويكره ايضا ان
يرد المصلي السلام بالانشاء بيده او رأسه لانه جواب معنى ولو حصل
حقيقة يفسد كما اذا رده بلسان يكره اذا كان معنى فقط ولانه اشتغال بالغير
من غير ضرورة ولو صلى بنية السلام فسدت ويكره ايضا ان يحل الصبي
او غيره مما يشغله وهو في صلاته وما روى في الصحيحين انه لم يأم الناس
امامة بنت ابي العاص على عاتقه الحديث محمول على الابتداء حين كان الكفا
وبعض الاعمال مباحا ثم نسخ بقوله ثم ان في الصلاة لشفقة على ما يصح
قصد الغير ضرورة وحكمه كالتنحى في تفصيله ويكره ان يضع فيه دونه
او دنانيرا او غيرها من لؤلؤ ونحوه هذا اذا كان بحيث ان يمنعه عن القراءة لما
فيه من الشغل بلا فائدة وان منعه ذلك عن اداء الحروف وانما الصلاة على
تلك الحال من غير ان يؤدي مقدار ما تجوز به الصلاة وبان سكت وتلفظ
بالفاظ لا تكون قرأنا فسد ترك الغرض ويكره ان ينفي وهو في الصلاة
بالنفي المذكور نفعا لا يسمع صوته وهذا غير مفيد لانه لو سمع صوته من غير
ان يستعمل حرفين يكره ايضا ولا يفسد وانما يفسد اذا استعمل الصوت المسموع
على حرفين او اكثر كما في التنحى بغير عذر ولا يستعمل المصلي ما بين اسنانه
اي يكره له ذلك ان كان قليلا دون قدر الحصة وان كان كثيرا فالاعل
قدر الحصة وان صلاته تفسد والتفديد بالزيادة على الحصة ليس كما

ينبغي ان لا يكون في الفتاوى وغيرها ان قد اخطأ في نفسه ايضا كما في
 الصور وقيل لا يقصد ما لم يكن ملائما في الكلام عليه ان شاء الله
 تعالى ويكره للصلي ايضا ان يجر بالسمية والتأمين وكذا بالفتاوى والتعود
 لمخالفة السنة على ما مر في صفة الصلوة ويكره ان يتم القراءة في الركوع ليس
 محلها ويكره ان يعد الاى عبد الحمزة اسم جنس واحدة اية اى يكره ان يعد
 الآيات وان يعد التسبيح وبعد السورة اذا كررها في الصلوة يعني بالعد
 المكروه العذب الاصابع وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس
 اى بالعد لان المصلي يضطر الى ذلك لمراعاة سنة القراءة والعمل بما وردت
 به السنة في صلوة التسبيح وغيرها وله ان ليس من اعمال الصلوة وفيه
 مخالفة سنة الوضع ومراعاة سنة القراءة يمكن ان يعد ويعين قبل شروع
 ثم من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره العذبة فعلى هذا في
 صلوة التسبيح خادجة فلا يستدل بها على عدم الكراهة مطلقا ومنهم من
 قال الخلاف في أهوية التطوع ولا خلاف في المكروية بل يكره ذلك فيما اتفا
 وقال الفقيه ابو جعفر الهذلي الخلاف فيهما اى في المكروية والتطوع معا
 فعلى هذين القولين يجاب عن صلوة التسبيح بانه لا ضرورة الى العذب الاصابع
 وترك الوضع المسنون لا مكانه بالاشارة برؤس الاصابع وهو مكانها
 ولذا قال في الفتاوى الحانية ان عمر برؤس الاصابع يعنى وهو موضوعة
 كما في على الهيئة المسنونة لا يكره وذكر في موضع اخر من الحانية انه لو احتج
 اليها الى التسبيح يعنى الى عذها كما في صلوة التسبيح عذها اشارة الى
 حيث الاشارة او بقلبه اى يحفظها ويضبطها بقلبه من غير اشارة
 فلا ضرورة الى ما قال من العذب بعد الدصابع ويكره ايضا للمصلي ان يخطو
 وهو في الصلوة على خاطا وعلى عصبها انكاه لا من عذها كما كانت من غير عذر
 اما لو كانت من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث القيام ويكره ايضا ان يخطو
 خطوات بغير عذر اما اذا كان بعذر فلا يكره كما اذا سبقه الحث فمشى
 للوضوء وكما لو مشى لقتل الحية او العقرب على قول الصريح على ما ياتي ان

ويكره ان يجهد في تسبيحه

مطالع العذب الاصابع

ان شاء الله تعالى هذا اى الكراهة فيما اذا كانت الخطوات بغير عذر اذا وقع
 بعد كل خطوة وكذا اذا وقف بعد كل خطوتين وان لم يقف بل خطا ثلث خطوات
 متواليات لنفسه صلواته لانه عمل كثير اذا كان ذلك بغير عذر اما اذا كان بعذر
 فلا نقصد كما مر اتفاقا لحاصل ان المشى اذا كان بعذر لا يفسد ولا يكره وان
 كان بغير عذر فان كان تلك خطوات متواليات يفسد ولا يكره فقط ولا
 يفسد ويكره ايضا التمايل في الصلوة على جنازة متروكة وعلى سيرة اخرى لانه
 من العبث المتافى للحنوع ويكره اخذ القملة او البرغوث في الصلوة وقلة
 او دفنه في الخلاصة قال ابو حنيفة لا يقتل القملة في الصلوة ويدفعها
 تحت الحصى وقال محمد قتلتها احب الى من دفنها وكلاهما لا بأس به وقال
 ابو يوسف يكره كلاهما انتهى وقال قاضي خان وروى عنه يعنى ابي حنيفة
 انه ان اخذ قملة او برغوثا فقتلها او دفنها فقد اساء انتهى والذي ينبغي
 ان يؤخذ بقول محمد فيما اذا اقرصة فان احدها لا يكون بعذر لدفع ضررها
 لان تركها يذهب الخشوع ويستغل القلب بالالم وقد تقدم ان الفعل الذي
 فيه دفع الضرر لا يكره بل لو قيل ان تركها مكروه لم يبعد لما قلنا انه يستغل
 القلب فكان كدفعه في البول او الغائط او الريح واذا اخذها واما ان
 يقتلها او يدفنها ولكن دفنها احب ان تيسر لان قتلها المجاد نجاسة
 على قول الشافعي لان قشرها جنس وما دامت حية فهي طاهرة ففي عدم
 قتلها تحزن عن الخلاف لانه يحل النجاسة المانعة عما قول بعض الامعة
 او يلقية في المسجد فكان احب وتحل الاساءة والكراهة المروية عن
 ابي حنيفة وابي يوسف على اخذها قصدا من غير عذر ولا بأس بقيل
 الحية والعقرب في الصلوة لما روى اصحاب السنن الاربعة عن ابي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقلوا الاسودين في الصلوة الحية والعقرب
 قال الترمذي حسن صحيح قالوا اى الشاخي والمراد بعضهم اى قال بعض الشاخي
 لا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة اذا لم يحث الى المشى الكثير كثلث
 خطوات متواليات ولا الى المعالجة الكثيرة كثلث ضربات متواليات فاما اذا

إذا احتاج إلى ذلك فمضى وعالج نفسه صلوة كما لو قال الله تعالى
 لأنه على كل من ذكره خمس الأئمة السجدة في الميسر ثم قال والظاهر أن
 فيه لأنه رخصه كالشيء في سبيل الحد والاستقاء من البر والتوضي
 إطلاقا لحديثه واعترض عليه بأنه يلزم منه في علاج المان بين يدي المصل
 إذا حصل فيه عمل كثير فأنه ما مورده بالضرورة مع أنه مفيد عند الكفر فيما هو
 الجواب في علاج المان فهو الجواب هنا فالحق فيما يظهر هو الغنى والامرا
 القتال والقتل لا يستلزم صحة الصلوة مع وجوده كما في صلوة الخوف فان
 المشي فيها والقتال مفيد مع الأمر عند الحاجة بل الأمر في مثله لا باحة
 مباشرة وإن كان مفيدا للصلوة وعدم الأثم في ذلك بعد أن كان حراما
 وهذا كما يجب قطع الصلوة لأغراض ما هو خوف أو تخليص أحد من سبب
 كسقوط من سطح أو غرق أو عرق ونحوه وكذا إذا خاف ضياع ما قيمة دين
 له أو لغيره على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ثم قيل يستثنى من الحيات
 الحية البيضاء التي تمشي مستوية لأنها من الحيات لقوله هم أقلوا إذا
 الطفيتين وإياكم والحية البيضاء فأنها من الجن وقوله الهداية ويستوي
 جميع أنواع الحيات وهو الصحيح احتراز من هذا القول وهو قول الفقيه
 أبي جعفر الهندواني وما اختاره صاحب الهداية هو اختيار الإمام أبي جعفر
 الطحاوي فإنه قال لا بأس بقتل الكلاب لأنه مما عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوت
 أمته ولا يظهروا أنفسهم فإذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم
 قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وقد حصل في عهدهم وفيمن بعد الضرر بقتل
 الحيات من الجن فالحق أن كل ثابت ومع ذلك الأولى الاستئذان في علاج
 الحيات لا الحرمة بل يدفع الضرر المستهم من جفهم وقيل يندبها فيقول هل طريق
 المسلمين أو أرحى جاذن الله فإن أبت قتلها وهذا غير الصلوة يعني أما
 لو قال في الصلوة تفيد ولكن لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة خوفا للضرر
 ويكون ترك الظلمة نية في الركوع والسجود لأنه ترك واجب وكذا في القومة و
 الجلسة لأنه أمان ترك واجب وترك سنة كما تقدم والكل مكروه ويكره تكرار

ويكره ترك الظلمة نية

قراءة السورة في الفرض وهذا يشمل تكرارها في ركعة وفي ركعتين لكن قوله
 إذا كان قادرا على قراءة سورة أخرى يفيد أن المراد التثنية إذا لم يفرغ منه الله
 إذا لم يقدر على قراءة سورة أخرى لا يكره تكرارها للضرورة والاحتياج إلى
 قراتها وأما تكرار الضرورة في ركعة أخرى فإنه بعد ما قراءها في ركعة مرة
 زالت الضرورة بإدائه الواجب فيها أمارة الركعة الأخرى فالواجب هو قراءة
 بعد ما لم يقدر على سورة أخرى اضطر إلى تكرار السورة التي قراءها في الركعة
 الأولى والحاصل أن تكرار السورة الواحدة في ركعة واحدة مكروه في الفرض
 ذكره في فتاوى قاضي خان وكذا تكرارها في ركعتين منه بأن قراءتها الأولى
 ثم كررها في الركعة الثانية يكره ذكره في القنية لكن هذا إذا كان لغير ضرورة
 بأن كان يقدر على قراءة سورة أخرى وأما إذا لم يقدر فلا يكره أيضا إنما يكره
 إذا وقع عن قصد أما إذا وقع عن غير قصد كما إذا قرأ في الأولى قل أعوذ
 برب الناس فإنه لا يكره أن يكررها في الثانية ذكره في الخلاصة وغيرها
 ووجه الكراهة عدم وروده فيكون بدعة ليس عليه امره ثم فيكره و
 لا يكره تكرار السورة في ركعة أو في الركعتين في التطوع لأن بابا النقل واسع
 وقد ورد أنه قام إلى الصلوة بآية واحدة يكررها في تحججه فدل على جواز
 التكرار في التطوع وسيأتي تمام هذا المحقق أن الله تعالى يكره تطويل
 الركعة الأولى على الركعة الثانية من كل شفع في التطوع إلا إذا كان ذلك
 التويل مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو ماثورا أي منقولاً عنه أو
 مروياً عنه أو ماثورا عن أحد من الصحابة وكيف ما كان فلم يرد فيه شيء
 بطريق صحيح ولا ضعيف الأحديث عائشة روى أصحاب السنن الأربعة
 وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك كان يقرأ في الركعة الأولى
 من التوراة بمائة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية يقول يا أيها
 الكافرون وفي الثالثة يقول هو الله أحد والمعتقدين فإن التوراة من حيث
 القراءة ملحق بالتوافل وقد روى فيه الطائفة الأولى على الثانية وأما ما روى
 من قراءة قل يا أيها الكافرون في الركعة الأولى من سنة النبي والمغرب وقراءة

كما إذا قرأ في الأولى
 قل أعوذ برب الناس والآخر
 في التطوع

وقرأة الاخلاص مرة الثانية فليس يحتاج بصده اذا المراد به التطويل
 المكروه في الغرض وهذا ليس منه لانه اطالة بمقدار اية او آيتين فأت
 قريباتها الكافرون ست ايات والاخلاص خمس اواربع على الخلاء فذلك
 ليس بمكروه في الغرض كما تقدم هذا اوقال في فتاوى قاض خانة فضل القرأة
 في التراويح لو طهر الاوّل على الثانية لا بأس به بل المختار ذلك عند محمد
 وعندنا في حقيقة وافي يوسف الغنوي بين الركعتين كما في الظهور والعصر
 عندنا انتهى فلم ان ما قال هنا قوله اخلاص فالجحد وتطويل الركعة الثانية
 على الركعة الاولى في جميع الصلوات الفرض والتفل مكروه ونقل ابن فرشته
 في شرح المجمع عن جامع المحتوي ان اطالة الثانية انما تكره في الفرائض واما
 في التفل فغير مكروه ولعل الوجه فيه ان التفل باب واسع فيفتقر فيه
 ما لا يفتقر في غيره فان التطوع امير لنفسه لا يلزم الا ما التزمه بخلاف
 وقصده بخلاف الفرض لانه مقدّر معين اصلا ووصفا فلا يتجاوز فيه
 عن ذلك وقع فالتفل يلزم النسوية بين الركعتين فلا تلمز به بخلاف
 غيره فان الشارع قد حذله فيه حذافا فلا يتجاوز واذ لم تكن اطالة الثانية
 في التفل لم تكن اطالة الاولى بل الاولى والاصح كراهة اطالة الثانية على الاولى
 في التفل ايضا لما قاله بالفرض اذ لم يرد فيه تخصيص من التوسعة كجواز
 قاعد بلا عذر ومخوم واما اطالة الثالثة على الثانية والاوّل فلا تكره
 لما انه شفع اخر ويكره ايضا في الصلوة من غير القصر ومخوم والقنسوة
 بفتح القاف وضع الشين وهي ما يلبس في الرأس وكذا يكره لبسها اذا كان
 الترخ او اللبس بغير لبس لانه على اجنبى من الصلوة لا يحصل به تنعيم
 لشئ من اعمالها ولهذا كان مفسدا اذ حصل بغير كثير بان احتاج الى اللبث
 او كان مما راه الناظر ظنه ليس في الصلوة ويكره ان يستتم بفتح الشين
 هو الغصيح اى ينشق طينا بكسر الطاء اى اذا راحة طيبة لانه اجنبى من
 الصلوة كما تقدم هذا اذا قصد اما لو دخلت الراحة انقله بغير قصد فلا
 او يرمى ببقائه البراق كغراب ماء الفم اذا خرج منه وما دام فيه فهو رقيق

تطويل الركعة الثانية

فالتسمية هنا باعتبارها وما كوله من قبل قتيلا او يرمى بنخاسته بضم النون
 وهو البلغم الذي ينقل الى الحلق بالنفس العنيفة اما من الخبيثات او
 من الصلوة وهذا ايضا انما يكره اذ لم يكن مدفوعا اليه لانه اجنبى لافالته
 فيه اما لو اضطر اليه بان خرج بينهما او تنحصر ضروري فلا يكره الرمي لكن
 الاول ان يأخذها بثوبه او يلقها تحت رجله اليسرى اذ لم يكن في
 المسجد لما في البخاري انه لم قال اذا قام احدكم الى الصلوة فلا يبصق لما
 فاغاياني انكره مادام في مصلاه ولا عن يمينه ملكا وليبصق عن يساره
 او تحت قدمه وفي رواية او تحت قدم اليسرى وفي الصحيحين البراق في
 المسجد خطيئة وكفادتها دفنها ويكره ان يروح اى يجلبا الريح بفتح الراء
 وهو نسيم الريح او الراحية بثوبه او بمروحة بكسر الميم وفتح الواو لانه
 اجنبى ومن افعال المترفين وهذا اذا روج مرة او مرتين فان وقع
 مرات متواليا فقد صلوة لانه عمل كثير ويكره ايضا ان يرفع يده اى
 يشتمع الى المرفقين وهذا قيد اتفاق فانه لو شتم الى مادي المرفق يكره
 ايضا لانه كف للثوب وهو منى عند في الصلوة على ما مر وهذا اذا شتم
 خارج الصلوة وشتم في الصلوة وهو كذلك لو شتم في الصلوة لعند
 لانه عمل كثير ويكره ايضا ان لا يصنع بيده حال القيام او الركوع او السجود
 او تشهد في موضعها المسنون المذكورة صفة الصلوة لمخالفة السنة
 الا من عذر استثناء مفرغ متعلق بقوله يكره كما قدرناه اى يكره عدم
 وضع اليد في موضعها المسنون في كل حال الا في حال العذر فانه لا يكره لان
 الخرج منى ويكره ايضا للصلى ان يقرأ القرآن في غير حالة القيام من
 ركوع او سجود او قعود لعدم شرعية ذلك وان يترك التسبيح والركوع
 والسجود وان يقصر من ثلث تسبيحات الركوع والسجود لمخالفة السنة
 في ذلك كله وان يأتى بالاذكار المشروعة في الانتقال متعلق بالمشروع
 بعد تمام الانتقال متعلق بياق اى ان يأتى بعد تمام الانتقال بالاذكار
 التي شرعت في حال الانتقال بان يكثر للركوع بعد الانتهاء الى حدة

الركوع ويقول سمع الله لمن حمده بعد تمام القيام ومخوذ ذلك لانه الستة
 ان يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وانها في ثلث ثلث كانت
 في مخالفة ذلك مخالفة للستة فيكون وفيه اى في الاثبات المذكور كراهة
 احدهما تركها اى ترك الازكان في موضعها اى موضع الذكر وهو حال
 الانتقال والآخرى تخصيصها اى تخصيص الازكان في غير موضعها اى
 في غير موضع الذكر وهو بعد تمام الانتقال فالصريح في موضعه يرجع
 الى الذكر المذكور ضمنا في الازكان في الموضعين ويكون ايضا للمصلح
 ان يمسي عرقه او يمسي التراب من جهته ابتداء الصلوة او في
 وقوع التشهد قبل السلام لانه على اجنبتي بلا فائدة حتى لو كان فيه
 فائدة بان كان العرق يدخل عينه فيولمها ويخوذ ذلك لانه لا يكون حصول
 الفائدة وهي دفع شغل القلب المذهب للشتوع بسبب الالم ولا يكون
 ذلك بعد السلام وقد روى ابن السني في كتابه عن انس قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مضى صلوة مسح بيمينه يمينه ثم قال
 ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن والباس
 للمتطوع المنفرد ان يتقوى بالله من النار عند ذكر التار وما هو
 من انواع العذاب وان يثاب الله تعالى الرحمة عند ذكر آية الرحمة
 من الجنة وانواع النعيم وان يستغفر اى يطيب من الله المغفرة
 عند ذكر العفو والمغفرة وما اشبه ذلك روى مسلم عن حذيفة بن
 اليمان قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت سبح
 عند المائدة ثم مضى فقلت صلى بها في ركعة الحديث الى ان قال اذا مر
 بآية فيها السجود سجد واذا مر بسؤال سأل واذا مر بتعوذ تعوذ فهذا
 في التمجيد كما ترى وقوله اذا بسؤال اى بما ينبغي ان يسأل وكذا تعوذ
 اى بما ينبغي ان يتعوذ منه وان كان المصلح المنفرد في الفرض يكون له
 ذلك لعدم الورد وفيه خلاف الشافعي استدلالا بالحديث المتقدم
 ولما انه في التفلح كما مر واما الالم فالمقتدى فلا يفعل ذلك السؤل والتعوذ

ولا بأس بالتطوع
 المنفرد ان يتعوذ

والتعوذ لافي الفرض ولا في النفل الذي تقصد فيه الجماعة كالترابح بخلاف
 ما لم تقصد كانه اقتداء حذيفة به ثم اما الالم فليلا يطول على المقتدين
 واما المقتدى فلا يفوت الانصاف الواجب عليه بالنظر والباس بان
 بان يصلي متوجها الى ظهر رجل قاعدا الظاهر ان التثنييد به باعتبار الغالب
 وانه لا فرق كونه قاعدا او قائما وقوله يتخذ لا فائدة في قول من قال بان
 الكراهة بخبرة المحدثين وكذا بخبرة الثابتين وما روى عنه ثم لا يصح
 خلق النائم ولا المحدث فضعيف وقد صح عن عائشة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي من صلاة الليل كلها وانا معترضة بينه وبين القبلة
 فاذا اراد ان يوتر يقضيها فوتر روياه في الصحيحين وهو يقضيها كما
 نائمة وما في مسند البراء قال لا تغلبه الا عن ابن عباس فهو محمول على
 اذا كانت لهم اصوات يخاف منها التغليب او الشغل وفي الثابتين اذا
 خاف ظهور شيء يضجحه ويكره ان يصلي الى وجهه انشا وهو محمول على ما روى
 البراء عن علي بن ابي رباح يصلي الى رجل فامر الى ان يعيد الصلوة و
 يكون الامر بالاعادة لان الكراهة لانه الحكم في كل صلوة اذيت مع
 الكراهة وليس للفناء ولو كان بينهما ثالث ظهوره ظهر الى وجه المصلح
 لا يكره لانفاء سبب الكراهة وهو التثنية بعبادة الصورة او يصلي اى ولا
 بأس بان يصلي وبين يديه اى قدامه مصحف معلق او سيف معلق وهذا
 نفي لما يتوهم ان السيف كعود آلة الحرب والباس ويكره استقباله في مقام
 الابتهاال وفي استقبال المصحف تشبها بآهل الكتاب فيكره ووجه عدم
 عدم الكراهة ان كراهة استقبال بعض الاشياء انما هي باعتبار التشبه
 بعبادها والمصحف والسيف لم يعبد هما احد فيكون في استقبالهما تشبه
 به واستقبال آهل الكتاب للمصحف للقرأة منه للعبادة وعند حذيفة
 يكره استقباله لاجل القرأة ولذا قيد بكونه معلقا وكون آلة الحرب
 مناسبا لآمال الابهال الى الله لانها حال المحاربة مع النفس والشيطان
 وعن هذا سمي الحرب او على بطنه فيه تصاور جميع تصوير وهو مصلح

مصلد صور وهو من ذكر المصدروا ارادة المفسون كذكر الخلق وارادة
 الخلق اي ولا بأس بان يصلي على بطنه في تصاوير والحال ان لا يسجد
 على التصاوير والمراد ما كان منها الذي روح فاما الخلق فاما هو فيها
 فاطلق في اصل الكراهة سواء سجد عليها او لم يسجد وقيل في الجمع
 بان يكون في موضع السجود وان كانت في موضع القيام او القعود لا يكون
 لما فيه من الاهانة واما صورة غير ذي الروح فلا خلاف في عدم كراهة
 الصلوة عليها واليهما ولا كراهة في عملها ايضا لما روينا عن ابن عباس انه قال
 حين نهاه عن التصوير وذكر له الوعيد ان كان لابد بمقتل غير ذي الروح
 ويكره ان يسجد عليها اي على التصاوير لذوي الروح لان فيه تعظيما لها
 وتشبها بعبادها ويكره ايضا ان يكون فوق راسه اي راس المصلي
 في السقف او ان يكون بين يديه او قدامه قريبا منه او يكون مجذبا
 اي في مقابلته وان لم يكن تصاوير مرسومة في جداره او غيره او صورة
 موضوعة او معلقة لان فيه تعظيما وتشبها بعبادها مجذبا
 اذا كانت وراؤه لان فيه اهانة ككونها تحت رجله وهذا اذا كانت
 الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس واما ان كانت مقطوعة الرأس
 يعني به اذ لم يكن له اي للشخص المصور رأس أصلا او كاله رأس
 فيها بحيث لا يشبه عليه حتى طمت هيئته او كانت الصورة صغيرة
 جدا بحيث لا تبدو اي لا تظهر للناظر اذا كانت قائما وهي على الارض اي
 لا تشبهين تفاصيل اعضائها فلا يكره ان تكون بين يدي المصلي
 او فوق رأسه ايضا لانها لا تعبد فانتفى التشبيه الذي هو سبب
 الكراهة **خروج** في الخلاصة لو محاذية الصورة فهو كقطع الرأس
 مجذبا في قطع يديه ورجليها ولو خط على عنقه بحيث لا تقع انكساره
 وفيها ان المختار انما اذا كانت على وسادة او بطن لا بأس باستعمالها
 وان كان يكره لا يتخذها لكن لا يسجد على الصورة وان كانت الصوف
 على الارض او السجدة يكره ويكره التصاوير على التوب صليها ولم

مطروحة في الخلاصة

اما اذا كانت في يده وهو يصلي فلا بأس لانه مستور بتيار وكذا لو كانت
 على خاتمة ولو ادى صورة في بيت غيره يجوز له ولا يغيرها انتهى وفي علم
 الكراهة فيما اذا كان في يده اشكال لانها تمتعه عن سنة الوضوء وهو مكره
 بغير الصورة فكيف بها التيمم الا ان يراد ان لا يمسه بل يكون معلقة بيده
 ومخوذ ذلك والله اعلم وكذلك قوله وان كان يكره اتخاذها نظرا لما في التناسل
 وصحاح بن حبان استاذ جبريل على النبي عليه الصلوة والسلام
 فقال ادخل فقال فكيف ادخل في بيتك ستر فيه تصاوير فان كنت
 لابد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسايدا او اجعلها بسطا ولم يذكر
 التناسل اقطعها وسايدا في البخاري في كتاب المظالم عن عائشة انها اتخذت
 على راسها سترافيه عاتل فمكته النبي صلى الله عليه وسلم قالت فالتحذرت منه ففقدت
 فكانت في البيت يجلس عليها زاد احمد في مسنده ولقد رأيتته متكئا على
 احدهما وفيها صورة في الهداية لو كانت الصورة على وسادة معلقة او على
 بسطا مفروش لا يكره لانها تداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة
 او كانت على السرير لانه تعظيم لها ولا بأس بالصلوة على الطنفسة بفتح الطاء
 وكسر الفاء جمع طنفسة مثلثة الطاء والفاء وهي البساط والحل وكذا
 لا بأس بالصلوة على البيوت وسائر الفروش بمضامين جمع فراش اسم للفرش
 عموما اذا كان الشيء المفروش رقيقا بحيث يجد الساجد عليه جم الارض
 والا فلا يجوز كما تقدم في بحث السجود ولكن الصلوة على الارض بالهشاش
 هو على ما انبثت الارض كالخضير والبوردا افضل لانه اقرب الى التواضع
 فيه خروج عن خلاف الامام مالك فان شذبه يكره السجود على ما كان من
 نحو الصوف او القطن او الكتان فكان افضل ولا بأس بان يكون مقاما
 الامام اي موضع قيامه ومحل قدميه في المسجد خارج المحراب ويكون
 سجوده في الطاق اي في المحراب لان العبرة لموضع القدم كما في الصيد اذا كان
 رجلا في الحرب ورأسه خارجا فهو صيد لحم وبالعكس لا ويكره ان
 يقوم في الطاق بان تكون قدماء في المحراب وعلى الكراهة بوجهين احدهما

التشبيه باهل الكتاب في امتياز الامام عن القوم بمكان مخصوص والتميز
 ان يشبهه حال علي من عن يمينه او يساره فعلى هذا لو كان تجنبي الطاهر
 محمودا واداءه افرجيان بحيث يطلع اهل الجهرتين على حال الطاهر وعلى
 الاول يكون مطلقا لا يشترط في هذا هو الوجه ليعنى الكراهة في وجوب
 قال الشيخ كمال الدين ابن الهيثم ولا يخفى ان امتياز الامام مقرر مطلوب في
 الشئ في حق المكان حتى كان التقديم ولجبا عليه وغاية ما هذا ان يكون
 في خصوص مكان ولا اثر لذلك فانه بنى في المسجد الحاربي من لدن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولو لم تكن كانت السنة ان يتقدم في محاذة ذلك المكان لانه
 يجازى وسط الصف وهو المطلوب اذ قيامه في غير محاذة مكروه وعامة
 اتفاق المتأخرين في بعض الحكم ولا يدع فيه على اهل الكتاب انما يخصون
 الامام بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبيه انتهى ولقائل ان يقول لا يلزم
 من تخصيص الامام بالتقدم تخصيصه بالمكان على حدة لا مكانه مع اتخاذ
 المكان فان المسجد كله مكان واحد فلا يكون في شرعية التقديم دليل
 على شرعية تخصيص الامام بمكان على الوجه الذي خصصه اهل الكتاب
 فلم يعلم كون المتأخرين متفقين على هذا الحكم بدليل شرعي فكان تشبيه
 بهم وهو مكروه نعم يرد على ما طعن به بعضهم على ان حنيفة بانهم يجعل
 المحراب من المسجد واجاب في الحواشي بان المراد في المسجد هنا موضع
 سجود الناس ومصلاتهم والطاق ليس بمسجد بهذا الاعتبار انتهى
 ايضا ان ينفرد الامام عن القوم في مكان اعلى من مكان القوم اذ لم يكن
 بعض القوم معه لان فيه التشبيه باهل الكتاب على ما تقدم انهم يخصون
 امامهم بالمكان المرتفع ولذا اذا كان بعض القوم مع الامام لا يكون له
 التشبيه بزوال التخصيص وان انفرد الامام بالمكان الاسفل اختلف
 فيه اى في كراهة انفراجه به قال الطحاوي لا يكون لعدم التشبيه باهل الكتاب
 لانهم لا يفعلونه وظاهر الرواية الكراهة لان فيه ازدراء حيث ارتفع كل
 الجماعة فوقه بخلاف ما اذا كان بعضهم معه وذكر عن شمس الانام المحلوة

ان الصلوة على الرقوف في الجامع من غير ضرورة مكروه وعند الضرورة
 بان امتداد المسجد بالاساس به وهكذا يحكى عن الفقيه في التشبيه بالطاهر
 ان اذا طاف المسجد عن القوم لا يكون انفراجه الامام في الطاق وكذا ذكره في كفاية
 عن جامع المحب ثم مقدارا للارتفاع الذي تحصل به كراهة الانفراجه عن القوم
 ذكره الطحاوي انه مقتد بقامة الرجل وكذا روى عن ابي يوسف وقيل مقدار
 ما يقع به الامتياز وقيل مقدار ذراع اعتبارا بالستره قال في الكفاية نافلا
 عن الجامع الصغير لقاضي خان وعليه الاعتماد وقال ابن الهيثم الوجه الوجه
 الثاني يعني ما يقع به الامتياز لان الموجب وهو شبهه الاذراء يتحقق غير
 مختص على قدر انتهى ولا يخفى ان هذا يخص بما اذا كان الامام اسفل لاجا اذا
 كان على نعم يقال ان بالارتفاع والظاهر ان مادون الذراع لا ينضبط به
 وقوع الامتياز كل الضبط فان من الناس الطويل والقصر فكان التقدير بال
 الذراع هو الاولى لانه الذي ضبط به وقوع الامتياز في حق الكل ويكره للمقتد
 ان يقوم خلف الصف وحده اذ لم يجعله الصف فوجه يمكنه القيام فيها
 انما الصف المتقدم ثم الذي يليه فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر رواه
 البرد او دوانشا وفيه الامر بانهم الصفوف الاول فالاول وهو يفيد كراهة
 القيام في الصف المؤخر قبل تمام المقدم وان لم يكن وحده فكراهة قيامه وحده
 اولى للمخالفة مع عدم امتثال الامر اذ لم يجز في الصف الاول فرجة
 فليل ينبغي ان يجذب واحدا من الصف قبل التكبير ثم يكبر في القبة
 فيل يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحدا من الصف الى نفسه فيقف
 بجنبه والاصح ما روى هشام عن محمد انه ينظر الى الركوع فان جاء رجل والا
 جذب اليه رجلا قال رضي الله عنه يعني نفسه والقيام وحده اولى زمانا
 لغلبة الجبل على العوام فاذا جره يفسد صلوة انتهى وكذا اى كما يكره للمقتدى
 ان يقف خلف الصف وحده بلا عذر يكره للمنفرد وهو نعم المقتضى والمنفرد
 ان يقوم في خلال الصف اى في اثنائه بين المقتدين فيصل صلواته التي هو فيها
 بخلافهم في القيام والوقوف والركوع والسجود والمخالفة سببا لكراهة لكونها

مطهر وكذا المقتدى ان يقوم
 خلف الصف وحده

سبب التناثر القلوب على ما اشار اليه في امر بتبوية الصلوة على
 ما رواه مسلم عن ابي سعيد الانصاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع مناكبا
 في الصلوة وهو يقول استروا ولا تتخللوا فتختلف قلوبكم وتكسر الصلوة
 الطريق العامة لما روي الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يصلي في سبعة مواضع في المنزل والمخيم والمخيم والمخيم والمخيم والمخيم والمخيم
 وفي المخيم وفي مواضع الليل وفوق ظهر بيت الله وتكسر الصلوة ايضا في
 من غير ستره اذا خاف الصلوة المروءة من بين احد يدين يديه لان فيها
 لوقوع الحاشية في الاثم بخلاف ما اذا كان ستره على ما سياتي ان شاء الله تعالى
 وتكسر الصلوة ايضا في مواضع الليل اي مباركا جمع معطن اسم مكان
 عطن يعطن كمن يضر يقال عطن المابل عطونا اذا روايت ثم بركت وكذا
 تكسر في المنزل بفتح الميم مع ففتح الباء وضمتها وهي ملقى الزيل الى السنتين
 وفي المخيم بفتح الميم مع ففتح الزاء وضمتها ايضا موضع الجزاء اي فعل الجزاء
 اي القصاب وفي المغتسل بضم الميم وفتح السين مكان الاغتسال وفي الحمام
 وفي المقبرة لما مر من الحديث والعلة كونها مواضع النجاسة فالحق بها
 المغتسل قياسا لانه مصيب النجاسات والواضح وتكسر ايضا على كل كلمة
 للحديث والمعنى فيه عدم التعظيم وترك الادب وذكر قاضي خان في الفتاوى
 قال وكان واحد من افاضل موضعنا في الحمام ليس فيه تمثال اي صورة ولا
 فيه لابس فيه قال وكان واحد من الزهاد يفعل كذلك انتهى واصله استعمال
 الزاهد ذكره ابن رزي قال في الخلاصة بعد ما ذكر كلام الفتاوى في نسخة
 الامام الشافعي الصلوة في الحمام منى عنها والتمى لعنبيين احدهما انه
 مصيب الغسلات فعلى هذا لا يكسر في سائر والثاني ان الحمام بيت الشياطين
 فعلى هذا تكسر الصلوة في جميع المواضع غسل ذلك الموضع ولم يغسل انتهى
 والاولى ان لا يصلي فيه الا للضرورة كخوف الفوت ونحوه لاطلاق الحديث و
 اما الصلوة في موضع جلوس الحمام فقال قاضي خان بالانحراف لانه نجاسة فيه
 وكذا قال في الفتاوى لابس بالصلوة في المقيم اذا كان فيها موضع اعتد الصلوة

وليس فيه قبر وهذا لان الكراهة معللة بالتشبه باهل الكتاب وهو مستف
 فيما كان على الصفة المذكورة ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك
 تلك السورة بغير عذر ويبدأ القراءة من سورة اخرى وكذا الانتقال الى اية
 اخرى من تلك السورة وترك بينهما شيئا لانه فيه اعراضا عن شريعته وايضا
 بتفصيل غيره عليه اما اذا كان عذرا كان حصره بعد تلك الآية قبل ان يتم تلك
 سنة القراءة فلا يكره الانتقال الى اية اخرى من تلك السورة او من غيرها هذا
 الانتقال قصدا فان انتقال بغير قصد ثم تذكر ينبغي ان يعود ذكره في القضية
 ان لم يتذكر فلا كراهة ايضا لعدم القصد ويكره للامام ان يقول قوما وهم
 له كارهون بخصلة اي بسبب خصلة توجب الكراهة اولان فيهم من هو له
 منه بالامامة لقوله ثلثة لا تجاوز صلواتهم اذا هم العبد الا بقى حتى يرجع و
 امره بان يترك ودورها عليها ساخط وامام قومه وهم له كارهون وفي حديث آخر
 ثلثة لا تقبل لهم الصلوة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل الى الصلوة
 د بارا والديار ان ياتيها بعد ان تفوته وجعل عتيد محقرة واما ان كانت
 كراهتهم لغير سبب يقتضيها فلا تكون مامة لان كراهتهم لغير سبب تجوز
 اتباع الهوى وهو فني راجع اليهم لا اليه والحديث محمول على ما اذا كانت
 لسبب مقتضى الكراهة لانه مقتضى حال المسلمين وهو الحب لله والبغض
 فالبغض لغير الهوى خارج عن مراده ثم على ما لا يخفى ويكره ايضا للامام
 ان ينقل عليهم اي على القوم بالتطويل الزائد عن هذا السنة في القراءة
 وسائر الاداء كما تقدم في بحث الكراهة ويكره ان يعلم عن كمال السنة
 في تسبيحات الركوع والسجود وقراءة الشهاد فانها يستلزم عدم اكمالها
 لها وهو ترك السنة وترك السنة مكروه ويكره ان يلجئهم الى نحوهم الى
 الفتح عليه في القراءة يعني اذا رجع عليه في القراءة وينبغي ان يكره ان كان
 قد قرأ المسنون او ينتقل الى اية اخرى ان لم يكن قرأه ولا يجوز القوم الى
 يفتحو عليه فان اجوبهم الى ذلك بان وقفوا ساكنا او مكثروا ولم ينتقل
 ولم يركع كره له ذلك لانه الزمهم بزيادة صلواتهم ويجب عليه اي على الامام

ان يقرأ ما ينشئ عليه قراته من القراءة دون ما هو عليه عالم يحكي
حفظه لئلا يحتاج الى الفتح عليه وان عرض له شئ فيما هو متيسر عليه
لما اية اخرى من تلك السورة او سورة اخرى او يركع ان كان قد قرأ ما
يكفيه وهو قد مر ما يجوز به الصلوة على قوله قضي حان وصاحب المحيط
ويكره عند بعض المشايخ القدر المسنون كما قدمناه قال الشيخ كالدين بن
الهرام انه هو الظاهر من حيث الدليل لا يرى الى ما ذكرناه انه لم يقل لابي هاشم
ففتح على انها كانت سورة المؤمنين بعد الفاتحة انتهى ويكره للصلاة ان
يكون في مكانه الذي صلى فيه وفيه اشارة الى انه لوقا عن مكانه فقرأ
ورده قائما او حالسا في ناحية المسجد لا يكره وهو قول الحلوة كما تقدم
بعلما مسلم في صلوة بعدها سنة كالظهر والجمعة والمغرب والعشاء
الا قد ما يقول اي قدر قوله اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت
يا ذا الجلال والاكرام به اي بعد المكت الا هذا القصر ورد لا شر عنه لم
على ما تقدم من حديث عائشة الصحيح وقوله انت السلام اي دولالة
من كل نقص فهو مصدر وصف به للبالغة ومنك السلام اي السلامة
من كل شر حاصلة منك لا من غيرك وتباركت اي تنزهت وتقدسست او
تعاظمت او كثر حيزك والجلال العظمة وهو جامع لجميع الفضائل والاكرام
الانعام وهو اسداء النعم وهو جامع لجميع الفواضل ويكره تقديم العيد
للامامة بناء على الغالب لان الغالب عليه الجبل لاشتغاله بالخدمة
عن التعلم حتى لو علم انه اعلم لا يكره وتقديم الاعراب لما قلناه العيد
وهو مسنون الى الاعراب وهم سكان البادية من العرب واليهي بهم
سكانها من غيرهم كالتركمان والاكرد وغيرهم وتقديم الاعراب لانه لا يمكنه
الاحتراز عن النجاسة ولا تحقيق استقبال القبلة كما ينبغي واقام من صلته
التي لم اتماما مع اعمى فخرج من هذا لانه يوفق ببركة النبي صلى الله عليه وسلم ويكره ايضا
تقديم الفاسق ايضا لتساهله في الامور الدينية فلا يؤمن تقصير في
الاثبات بالنسبة له وتقديم ولد النبي بناء على ان الغالب فيه الجبل ايضا

اذ ليس له من يحمله عن الخلق بالاخذ قاطبة من العلم وغيره حتى
لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعيد والاعراب فانها لا ذنب له
بن في ابويه ولا نردوا ذنبه وزنا خري وان تقدموا بها يعني جاز الصلوة
وراهم مع الكراهة ولا تعقد في الفاسق خلاف مالك فان عنده لا
امامة والاقتداء به وكذا عندنا احمد في رواية لان الكرامة كرامة والفاسق
ليس باهل لها ولنا ما روى ابو داود عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انما امرت ان يكونوا منكم من كل امير بركا كان او فاجرا وان عمل الكبار والصلوة
واجبة عليكم خلف كل مسلم بركا كان او فاجرا وان عمل الكبار وهو من حديث
مكحول عن ابي هريرة رواه الدارقطني بلفظ صلوا خلف كل بركا وفاجر واصلوا
على كل فاجر وبر وفاجر واصلوا خلف كل بركا وفاجر واصلوا
هريرة ومن دونه ثقات وحاصله انه من قبل الرسل وهو مقبول عندنا و
كذا عند مالك وجمهور الفقهاء وقد روى هذا المعنى من طرق متعددة
عند الدارقطني واجب نعيم العقيل كلها مضتعة من قبل الرواة وبذلك
يرتقى الى درجة الحسن عند المحققين ثم الفاسق يستعمل المبتدع لانه فاسق
اعتقادا حيث خالف ما يجب اعتقاده بالدليل القطعي بنا ويل الفاسق
ويا في تمام هذا في الملحقات ان شاء الله تعالى اراد محمد بقوله يكره تقديم
الاعراب بالاعراب الذي يكره تقديم الكاهن دون العالم على ما قرناه ويكره
التنفل قبل صلوة العيد مطلقا وكذا يكره بعدها اي بعد صلوة العيد لكن
في الجبابة فقط وهو الصبر والمراد بها فناء المصر المعتمد صلوة العيد والجمعة
ولا فرق في هذا الحكم بين الجبابة والجامع ويتنفل في غير الجبابة انما في
مسجد اى مسجد محله او في بيته لما تقدم من الدليل في بيان اوقاف
الكراهة ويكره ان يدخل في الصلوة وقد اخذ غائطا او بول لقوله لا يسلط
بجسده طعام ولا وهو ينافعه الاختبات متفق عليه والمراد في الكمال كما
في نظائره وهو يقتضي الكراهة وان كان الاهتاف بالبول والغائط لا يقتضي
اي ينشغل قلبه عن الصلوة ويذهب خشوعه يقطعها اي يقطع الصلوة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ليؤذنها على وجه الحال هذا اذا كان في الوقت سعة فان خاف ان قطعها
ان يخرج الوقت فلا يقطع لان التطويب حرام فهذا كراهة فلا يرب من
الكراهة الى الحرام وكذا ان كان شرع مع الجماعة وخشى ان قطعها ان لا
يحصل له جماعة فانه لا يقطعها قياسا على ما قاله الخلاصة بجعلها على ترك
نجاسة اقل من قدر التدهم فالأفضل ان يغسلها ويستقبل القبلة وان كان
بحال تقوية الصلوة بالجماعة فان كان بحال يجحد جماعة اخرى يقطع الصلوة
ويغسل وان كان لا يجحد او في اخر الوقت يمضي على صلوة انتهى وقد يفرق بان
الصلوة مع مدافعة الاخبثين مكروهة والصلوة مع مادون التدهم من
النجاسة ترك المستحب فالصواب في صورة المدافعة ان يقطع وان فاشته
الجماعة لان ترك السنة اولى من الاتيان بالكراهة وكذا ينبغي ان يكون الحكم
فيما اذا كانت النجاسة قدر التدهم فان غسلها واجب والجماعة سنة وفعل
الواجب من فعل السنة فيقطع الصلوة ولو فاشته الجماعة وان مضى عليها
اي على الصلوة فيما اذا كان الاهتمام باسكان البول والغائط يستغله اجزاء
اي كفاه فعلها على تلك الحالة وقد اساء وكان اشمالا لاداءها مع الكراهة
التحريرية وكذلك الحكم ان اخذ البول او الغائط بعد الافتتاح ولم يكن به
مدافعة فحدث بعد الافتتاح فالحكم انه يقطعها وان لم يقطع اجزاء مع
ويكون ان تكون قبلة المسجد الى المخرج اي الخلاء او الى الحمام اولى وقبلات
فيه ترك تعظيم المسجد وفي الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلي وهذه الموانع
حائل كما الحائط وان كان حائط لا يكره وان صلى في بيته الى الحمام فلا بأس
لان الكراهة في المسجد انما هي لاحترامه لا لان الصلوة الى النجاسة لان
جدادنا هم بخلاف ما لو صلى وبين يديه عذرة او غيرها من النجاسات
بلا حال حيث يكره لذلك ويكره المرور بين يدي المصلي لما في الصحيحين
من حديث ابي التضرع عن بشر بن سعيد ان زيدا بن خالد ارسله الى ابي
جهم يسأله ماذا سمع من النبي في المات بين يدي المصلي فقال انك
قال رسول الله لم لو يعلم المات بين يدي المصلي ماذا عليه لكان ان يقف

مطهر
ويكره المرور بين
يدي المصلي

اربع

اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه قال ابو التضرع ادرى قال اربعين يوما
او شهرا وستة ورواه البزار عن ابي التضرع عن بشر بن سعيد قال ارسل
ابو جهم الى زيد بن خالد فسأله وفيه لكان ان يقف اربعين حريقا
وسكت عنه البزار وفيه ان المسئول زيد خلاف ما في الصحيحين قال
ابن القطان وقد خط الناس ابن عيينة في ذلك لمخالفته ما كان وليس
بمتعين لاحتمال كون ابي جهم بعث بنشر الى زيد بن خالد وزيد بن خالد
بعثه الى ابي جهم بعد ان اخبر بما عنده ليستثبه فيما عنده وهل عنده
ما يخالفه واحبر كل محفوظه وسلك احدهما وجرم الاخر واجتمع ذلك كله
عند ابي التضرع في حديثهما غير ان ما كان حفظ حديث ابي جهم وابن
حفظ حديث زيد بن خالد وهذا اذا لم يكن عنده اي عنده المصلي حائل
يحول بينه وبين المات نحو السرة اي العصا مكرورة امامه او الالطاة
بضم الهاء والطاء وهي العود معربا ستون او نحوها من شجرة او ادنى
او دابة او غير ذلك فانه لا يكره المرور بين يدي المصلي اذا كان في موضع
سجوده في الاصح قال في الكفاة لامن قدمه الى موضع سجوده وهو موضع
صلوة ومنهم من قد ذبح بثلاثة اذرع ومنهم بخمسة ومنهم باربعة ومنهم
بمقدار صفتين او ثلاثة وفي النهاية الاصح انه ان كان بحال لو صلى صلوة
الحائضين بان يكون بصره حال قيامه الى موضع سجوده لا يقع بصره على
المات لا يكره وما صح في الكفاة مختار السرخسي وما صح في النهاية مختار
الاسلام ورجحه في النهاية بانه اذا صلى على الدكان وحازى اعضاءه المات
اعضائه يكره المرور على ما ذكر في الهداية وغيرها وان كان المات اسفل
وهو موضع سجوده يعني ان لو كان على الارض لم يكن سجوده فيه لانت
الفرض انه يسجد على الدكان فكان موضع سجوده دون محل المرور
ومع ذلك ثبت الكراهة اتفاقا فكان ذلك نقضا لمختار شمس الائمة بخلاف
مختار غير الاسلام فانه في كل الصور غير منقوض القول لا يخفى انه ليس المراد
الحاذة الاعضاء المات جميع اعضاءه المصلي فانه لا يأتي الا اذا اتخذ مكانا

المروور مكان الصلوة في العلو والسفل بل بعض الاعضاء وهو يقصد على
محاذاة رأس المار قد يحى المصلّي وكونه في مثل هذه الصورة يسمى ما زابن
يدي المصلّي بعيدا ثم هذا اذا كان يصلي في الصحراء واما ان صلى في المسجد
ولم يكن حائل فان كان المسجد صغيرا كره المروور مطلقا وان كان كبيرا
فقل كالصغير لا يميز بينه وبين حائط القبلة وقيل كالصحراء فيما وراء
موضع سجوده وقيل يميز فيما وراء خمسين ذراعا وقيل قدر بين المصنف
الاول وحائط القبلة قال الشيخ كمال الدين ومنشأ هذه الاختلافات
ما يفهم من لفظ بين يدي المصلّي من فهم ان ما بين يديه تحضر ما بينه
وبين محل سجوده قال به ومن فهم انه يصدق مع اكثر من ذلك نفاه عن
ما وقع عنده والذي يظهر ترجيح ما اختاره في النهاية من محاذي المار
وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فان المؤتمروين يديه
وكون ذلك البيت برقته اعتبر بقعة واحدة في حق بعض الاحكام لا يستلزم
تغيير الاماكن حتى من المروور من بعيد فيجعل البعيد قريبا انتهى وينبغي
للمصلي في الصحراء ان يتخذ سترة لقوله ثم اذا صلى احكم فايجعل تلقاء وجهه
شيئا فان لم يجد فلينصب عصاه فان لم يكن له عصا فليخط خطا ثم لا يفتر
ما صرا ما رواه ابو داود عن ابي هريرة لكن ذكره المتأوكل عن سفيان بن
عيينة انه قال لم يجد شيئا نشد به الحديث ولم يحج الا من هذا الوجه
كان اسمعيل بن عيينة انه احدث به يقول عندكم شئ تشدونه به وقد
اشاد الشافعي بالضعفه وفي مسلم عن موسى بن طلحة قال قال رسول الله
ثم اذا وضع احكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل ولا يبال بين مروورا
ذلك ومؤخرة الرحل بفهم الميم وكسر الكاء مخففة خشية عريضة في اخر الحديث
رأس الركاب ولذا قال في الكافة يتخذ سترة كذراع وغلظ اصبع وينبغي
ان يقرب منها الماروي الحكم انه ثم قال اذا صلى احكم فليصل الى سترة
وليدن رواه ابو داود وفيه لا يقطع الشيطان عليه صلواته وينبغي ان يجعل
حيا لا احد جابيه منها لما روى ابو داود من حديث ضياعة بنت المقداد

ابن الاسود عن ابيه قال ما رايت رسول الله ثم يصلي الى عود ولا عود
ولا شجرة الا جعله حاجبه الايمن او الايسر ولا يصعد له صعدا وقد اعل با
الوليد بن كامل وبجها لضياعة وبان ابا علي بن السكن رواه في سنة عن
ضياعة بنت المقداد بن معدى كرب عن ابيه عنه ثم اذا صلى احكم الى
عود او سارية او شئ فلا يجعله نصب عينيه ويجعله على حاجبه الايسر
لكن هذا الحكم مما يجوز العمل فيه بمثل هذا لانه من الفضائل ثم انما يحج في الغرض
اما الالتقاء والخطا فاختلاف فيه اذا لم يكن الغرض فاختار في الهداية عدم
لانه لا فائدة فيه لعدم ظهوره للناظر ومن جوزه استدلك بحديث ابي داود
المتقدم فان لم يكن معه عصا فليخط خطا وتقدم ما فيه لكن قد يقال
انه يجوز العمل بمثله في الفضائل كما من آفها ولذا قال ابن الهمام والسنة اولى
بالاتباع مع انه يظهر في الجملة ان المقصود جمع الخاطر بربط الخيال به
كيلا يشتت انتباهه وايضا ان سلم انه غير مقتيد فلا ضرر فيه مع ثمة
من العمل بالحديث الذي يجوز العمل به في مثله قال ابو داود قالوا الخط
بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال انتهى واما الوضع ففي الكفاية يضع
طولا لا عرضا ليكون على مثال الغرض ويدراء المار اذا اراد ان يحج في موضع
سجوده او بينه وبين السترة بالاشارة او التسبيح لقوله ثم لا يقطع الصلوة
شئ وادراء واما استطعم فاما هو شيطان رواه ابو داود وفي الصحيحين
عنه ثم اذا صلى احكم الى شئ يستتره من الناس فاراد احدا له يجتاز بين
يديه فليدفعه فان ابى فليقاتله فاما هو شيطان ورد ابن ماجه عن ام
سليمة قالت كان النبي صلعم يصلي في حجرة ام سلمة فرب بين يديه عبد الله
عمر بن ابي سلمة فقال بيده فرجع فرب بين يديه بنت ام سلمة فرب بين يديه عبد الله
فقال بيده هكذا مضت فلما صلى ثم قال هن اغلب واعلمه ابن القطن
بان محمد بن قيس في طبقة جماعة باسمه ولا يعرف من هو منهم وان امه
لا تعرف البتة قيل هذا منبى على ان تحمله هذا قول عن امه لكن لم يوجد في
كتاب ابن ماجه وقد قيده ابن ماجه بقوله قاضي عمر بن عبد العزيز وفي

وفي الاماكن والتهذيب واجزله سلم واستشهد به البخاري قال في الهداية و
يكره الجمع بينهما اي بين الاشاة والتسبيح لان باحدهما كفاية وسبق الامام
سترة للمعروف حديث ابي حنيفة المتفق عليه انه صلى بهم بالطحا ودين
يديه عنقه والمرأة والحمار يحزرون من دناءتها في هذا ان القوم لم يكن لهم
سترة وفيه ان مرور المرأة والحمار لا يقطع الصلوة وما روى ابو هريز من
انه لم يقطع الصلوة المرأة والحمار والكلب ويقع من ذلك مثل مؤثر
الرجل متفق عليه روي عنه عائشة عماري عن ابيها قالت كان رسول الله
يم يمشي من الليل وانا مفترضة بينه وبين القبلة اعتراض الجبانة
متفق عليه ايضا والقنية قام في اخر الصلوة من المسجد وبينه وبين
الصوف مواضع خالية فلما دخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف ^{اسقط} لانه
حرمة نفسه فلا ياتم الما بين يديه **فروع** يكره رفع اليد الى السماء لانه
البحاري عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وآله ما بال قوم يرفعون ايديهم الى السماء
في صلواتهم فاستد قوله في ذلك حتى لينتهن عن ذلك او تحفظن ايديهم
وتكره الصلوة بحضرة الطعام لما مر من الحديث المتفق عليه لاصلة بحضرة
طعام ولا وهو يدافعه الاختيان وفي ابي داود لا تؤثر الصلوة لطعام و
لا غير محمول على تأخيرها عن وقتها جمعا بينهما كذا قاله الشيخ كالدين
ابن الهيثم ويكره رفع الرأس قبل الامام لما في الصحيحين عن ابي هريز عن
ابن ابي شيبه انهم اذا رفعوا رأسه قبل الامام ان يجعل الله رأسه رأس حمار
او يجعل الله صورة صورة حمار ويكره ان يصلي وبين يديه تنورا او
كأنون موقد لانه تشبهه بعباد النار بخلاف التسبيح والتكبير والسرحة
لعلم التشبيه وذكر في فتاوى والحجة ان الاولى عدم مواجعة السراج
فكانت لما كان فيه من الجبروتية ويكره ان يحرق اصابع يديه او رجليه
بحوال القبلة في السجود لترك السنة وكذا كل ما فيه مخالفة السنة او التواضع
وفي غفلة الفقه ومن المنهى العدو والهولة للصلوة ومن الكراهة
مجاورة اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وفي سجدة البر

فروع
يكره رفع اليدين

قبل

قبل السلام وقالوا يكره ستر القدمين في السجود ذكر ابن الهيثم ولعل
مرادهم قصد ذلك لانه فعل ذائل لا فائدة فيه اما الوقوع بغير قصد فلا
وجه لكراهته بل يكره تكلف الكتف لانه استغال بما لا فائدة فيه ولا يكره
مشدودة الوسط لان فيه تشمرا للعبادة وقيل يكره لانه يصيب اهل الكفا
والاقل المختار واما وهو مشتمل لكم فذكر في القنية قبل يكره لان فيه كلف
التنوب وقيل لا لصلح القنية وهو الخوط ولعل مراده مقدار ما
ينكشف الكفان لا الرفع الى الساعد والمرفق فانه مكروه عما مرو
تكره الصلوة في ارض الغير بلا اذن وقيل ان كانت لمسلم ولم تكن مزرعة
لا ولو ابطل بين الصلوة في الطريق او في ارض الغير فان كانت مزرعة
او كافرا في الطريق اولى والا فمفي ولا يجب في الصلوة احدا بويه اذا ناداه
الا ان استغاث به لمهم فيقطع كما يقطع مخوف سقوط اجنبى من سطح
وتحore او غرقه او حرقه او سرقه فها ما قيمته درهم له او لغيره كما **فصل**
في السنن والمراد بالسنن هنا ما يستحب في الصلوة من قول او عمل او اجلها
من غير افعالها واخرها عن بيان المكروهات لان ترك المكروه اهم من فعل
المستنون فقدم بيانه ليحذروا فقد يجهلون على المعنيدات فظاهر اولها اي قول
السنن الا ذات وهو في الاصل مصدق اذن كعلم وزنا ومعنى ثم صار اسما
للتأذين وهو كثرة الاعلام عموما والاعلام بوقت الصلوة خصوصا والاصل
فيه ما روى الدارقطني بسند فيه عبد الرحمن بن ابي ليلى عن معاذ بن
جبيل قال قام عبد الله بن زيد رجل من الانصاريين الى النبي صلى الله عليه وآله فقال
يا رسول الله اني رايت في النوم كأن رجلا نزل من السماء عليه برد ان اخضر
ان نزل على جمل حانظ من المدينة فاذا ن مشى مشى ثم جلس قال ابو بكر
عياش على نحو من اذات اليوم قال علم بالبلد لا يقال عمر ورأيت مثل الذي
راى ولكنك سبقتي وعبد الرحمن لم يسمع من معاذ بن سنة تسعة
عشرة من اوثمان في عشرة وهذا عندنا وعند حمير حجة بعد ثقة الرواة
وعبد الله هذا هو عبد الله بن زيد عبد ربه وروى ابو داود بسند فيه

مسند الشافعي

محمد بن اسحق عن عبد الله بن زيد قال لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالناس ان يعمل
ليضرب به الناس جميع الصلوة طاف بي وانا نائم رجل يحمل نائوسا فقلت
يا عبد الله اتيسع الناقوس قال وما تصنع به فقلت ندعو الى الصلوة قال
اؤلف اذ لك على ما هو خير من ذلك فقلت قال تقول الله اكبر الله اكبر الله
اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا
رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله فساقت بلا ترجيع ثم استلخ عن
غير بعيد ثم قال ثم تقول اذا انقضى الصلوة الله اكبر الله اكبر فساقت الاقامة
وافردها ونحو لفظة الاقامة قال فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت
الحديث وفيه وسمعت ذلك عمر وهو بيته فجعل يحز زاده وهو يقول والله
بعثك بالحق لقد رأيت مثل ما راى فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذلك قال ابن خزيمة
سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول ليس في اخبار عبد الله بن زيد
الاذان الصلي من هذا الى ان قال وخبر بن اسحق هذا ثابت صحيح لان محمد بن
عبد الله بن زيد سمعه من ابيه ومحمد بن اسحق سمعه من محمد بن ابراهيم
التميمي وليس هو محمد بن اسحق وقال الترمذي في علله الكبير
سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو عندي صحيح انتهى ثم
الاذان سنة في قول عامة الفقهاء وكذا الاقامة وقال بعض مشايخنا
واجب لقول محمد لو اجتمع اهل بلد على تركه فالتزم عليهم واجيب بكون
القتال لما يلزم من الاجتماع على تركه من استخفافهم بالدين بخفض اعداء
لان الاذان من اعلام الدين لا ترك نفسه وقد يقال عدم الترتبة
دليل الوجوب ولا يظهر كونه على الكفاية والالم يا ثم اهل بلد بتركه اذا قام
به غيرهم ولم يقاتلوا في البداية عن علي بن محمد عن ابي حنيفة و
يوسف صلوات الحضر الظهر والعصر بلا اذان ولا اقامة اخطوا السنة
وانحوا وهذا وان كان لا يستلزم وجوبه لجواز كون الاثم لتركها
فيكون الوجه بان لا يتركها معا لكن يجب حملها على الله لا يجاب الاذان
لظهور ما ذكرنا من دليله ثم هما سنة للصوات المحض اداء وقضاء اذان

بجماعة وللجمعة دون ما سواها فلا يؤذن للعبد ولا للكسوف لما روى
مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العبد غير مرة ولم يأتني
بغير اذان ولا اقامة وعن عائشة خسفت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فبعت مناديا ينادي بالصلوة جامعة والوتر وان كان واجبا لكن
اذان العشاء اعلام بدخول وقته والتوافل تبع للمقرض باعتان التكمل
فلا تحضر باذان واذا صليت فاستة بجماعة يؤذن لها ويقام لان النبي
صلى الله عليه وسلم لما فاتته صلوة المغرب غدا ليلة القريش امر بلالا بالاذان و
الاقامة حين قضوها بعد طلوع الشمس وان تعددت الفوات اذنت
للادنى واقيم وفيما بعد ما يقام لكل واحدة ويخبر في الاذان لان الاذان
للاجتماع وقد حصل بالاذن والاقامة لبني المشرك وهو محتاج اليه عند
كل واحدة والافضل تكرارها في الجميع لانه في حين شغلهم الكفار يوم
الاحزاب عن اربع سلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء قضاهن
على الولا وامر بلالا ان يؤذن ويقم لكل واحدة منهن هذا حق الجماعة
كما قلنا وانما المنفرد فالافضل له ان يأتي بهما ليكون اداءه على هيئة الجماعة
فان كان مسافرا يكره له تركهما معا وان ترك الاذان والكتي بالاقامة
حاز ولا يكره تركهما للقيم والفرق ان المقيم اذا صلى بلا اذان ولا اقامة
حقيقة فقد صلى بها حكما لان المؤذن نائب عن اهل المحلة فيكون اذانه
واقامة كاذان الكل واقامتهم واما المسافر فقد صلى بدونهما حقيقة
وحكما لان المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه اصلا لترك الصلوة و
يستثنى من سنتيهما للجماعة جماعة المعذورين للظهور يوم الجمعة
في المصروفات اداء بهما مكره روى ذلك عن علي وكذا جماعة النساء
وحدهن واما ناسفة الاذان فمشهورة ولا ترجيح فيه عندنا خلافا
للسنة وهوان يخفف صوته او لا بالشهادتين ثم يرجع فيمنع بهما صوت
استدلوا بما روى مسلم عن ابي مخذومة ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الاذان
الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان

محمد رسول الله ثم يعود فيقول اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان
 محمد رسول الله مرتين حتى يصلح الحديث والتكبير في اوله مرتان و
 به استدل مالك ورواه ابو داود والنسائي والتكبير في اوله اربع وسنة
 صحيح ولنا انه لا ترجح في المناهية عن حديث عبد الله بن زيد صحيح
 طرق ومنها ما في ابى داود عن ابن عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول
 الله ٤٠ م مرتين والاقامة مرة واحدة الحديث ورواه ابن حزيمة وابن حبان
 في صحيحهما بسند صحيح قاله ابن الجوزي وحديث ابى مخنف في صحيحه ان
 يكون العود لانه لم يمد بها صوته على الوجه الذي اراده النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 ارجع فمد بها صوتك قاله الطحاوي وغيره ويشكل بما في ابى داود
 صحيح عن ابى مخنف قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان قال تقول
 الله اكبر الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله
 اشهد ان محمد رسول الله اشهد ان محمد رسول الله اشهد ان محمد رسول الله تحضر
 بها صوتك ثم ترفع صوتك فالاول اثبات المعارضة بين روايتي ابى
 مخنف هذه وما روى الطبراني في الوسط ثنا احمد بن عبد الرحمن بن
 عبد الملك البغدادي ثنا ابو جعفر التنفيلي ثنا ابراهيم بن اسمعيل بن
 عبد الملك بن ابى مخنف قال سمعت حذى عبد الملك بن ابى مخنف
 يقول انه سمع اياه ابا مخنف يقول انى على عهد رسول الله ٤٠ م الاذان
 حرفا الله اكبر الله اكبر الى اخره ولم يذكر ترجيعا فتنسا افظان و
 ليسلم ما قد سنا من المناهية عن المعارضة فيترجح عدم الترجيع ويروى
 في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من التور مرتين لما روى ابن
 ماجه عن سعيد بن المسيب عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بصلوة
 الفجر فيقول هو نا ثم فقال الصلوة خير من التور مرتين فافرات في اذان الفجر
 وروى الطبراني في الكبير ثنا محمد بن علي الصانع المكي ثنا يعقوب بن
 حميد ثنا عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حفص
 ابن عمر عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه في الصبح فوجدوه راقدافقا

الصلوة

الصلوة خير من التور مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بلال اجعلها اذانك و
 الاقامة مثل الاذان خلافا للثلاثة فانها عندهم فرادى الالفاظ الاقامة عند
 الشافعي واحمد واستدلوا بما في البخاري امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر
 الاقامة الا الاقامة وفي رواية متفق عليها لم يذكر الاستثناء وبها اختلف مالك
 ولنا ما روى ابو داود عن ابى ليلى عن معاذ قال احييت الصلوة ثلثة احوال
 وساق نصر يعني ابن المهاجر الحديث بطوله الى ان قال في اخيه عبد الله بن زيد
 رجل من الانصار فذكر الرواية الى ان قال فاستقبل القيلة يعني الملك الله
 اكبر الله اكبر الى اخر الاذان ثم امره هنية ثم قام فقال مثلها الا انه قال بعد
 ما قال حتى على الفلاح و قد قامت الصلوة وقد قامت الصلوة وهو حجة عندنا
 على ما تقدم وروى ابن ابى شيبه عن عبد الرحمن بن ابى ليلى بسنده قال
 في الامم رجاله رجال الصحاحين قال حدثنا اصحاب محمد بن ابي عبد الله بن
 زيد الانصاري جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رايت في المنام كأن
 رجلا قام وعليه بردان اخضران فقام على حائط فاذن مشى مشى وقام
 مشى مشى ولابن ماجه قال يعني ابا مخنف عظمى الاذان تسع عشرة
 كلمة الله اكبر الله اكبر الحديث وفيه الترجيع والاقامة سبع عشرة كلمة
 الله اكبر الله اكبر الى اخره وفيه تشية التشهدين والهيعةتين وقد قامت
 الصلوة وللتبريزي عظمى الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة
 ولا يخفى ان ما استدلنا به نص على العدد وعلى حكاية كلمات الاذان فانقطع
 الاحتمال بالحكاية بخلاف قوله امر ان يوتر الاقامة فانه بعد كون الامر هو
 الشان فالاقامة اسم لمجموع الذكر فكانه قيل امر ان يجعل الاقامة التي هي
 مجموع الذكر مرة لا مرتين وهو محتمل لان يكون باعتبار الفاظها كما ذهبوا
 اليه وان يكون باعتبار صورها كما هو المتواتر فيجب الحمل على الثاني ليوافق
 ما رويته من النص الغير المحتمل كيف وقد قال الطحاوي تواترت الآثار على
 بلال انه كان يثنى الاقامة حتى مات وعن ابراهيم النخعي كانت الاقامة مثل
 الاذان حتى كان هؤلاء والمولود فجعلوها واحدة واحدة للسرية اذ خرجوا يعني

بنى أمية كما قال أبو الفرج بن الجوزي كان الاذان والاقامة شيئاً متيناً
 قام بقوامية أخرى الاقامة وليست شيئاً ان يكون المؤذن عالماً بالسنة تقنياً
 فيكون اذان المجاهر والمفاسق لقولهم لمؤذن لكم حياتكم وقاه أبو داود
 من حديث ابن عباس ومقتضاهم كراهة اذان الصبي وأن كان عاقل
 وهو رواية لكن ظاهر الرواية عدم كراهة اذان العاقل بخلاف غيره فإنه
 يكره ويدخل في الخياران لا يلحق في الاذان لأنه لا يحمل لانه الاذان ولا في القراءة
 وتحسين الصوت مطلوب ولأنه لا يميز بينهما وقيد الحلو في ما هو ذكره في باب
 ما دخل المدة في الحيلتين وظهر من هذا ان التحسين خارج عن الجوز
 له في الاداء وهو صريح في كلام الامام احمد فإنه سئل عنه في القراءة فتنة فيل
 لم قال ما اسمك قال محمد قال يعجبك ان يقال يا موحاً ماد ويستقبل كقبلة
 بالاذان والاقامة لما مر من حديث التازل من السماء ويكره ترك الاستقبال
 لمخالفة السنة ويحول وجهه يمينا عند حتى على الصلوة وشمال عند حتى على
 الفلاح في الاذان والاقامة لانه يخاطب بهما الناس في واجههم وهو التواضع
 ويستدبر في المنة اذا لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع نبات
 القدمين بان التفت او كان فيها حائل عن بعض التحركات عند القيام
 في البعض ويجعل اصبعيه في اذنيه لما روى ابو الشيخ في كتاب الاذان
 له انه لم امر بل لا ان يدخل اصبعيه في اذنيه وقال انه ارفع لاهوتك
 وروى الترمذي من حديث أبي جيفة رأيت بلال لا يؤذن واستمع فاه
 هينا وههنا واصبعاه في اذنيه وقال حسن صحيح فان لم يفعل فلا كراهة
 لانه ليس بسنة اصلية اذا الامر ليس للوجوب وقد شرع كيفية لما هو
 سنة بقريئة التعليل بانه ارفع للصوت ويكره له التكلم في اثنائها
 ويستأنف له لانه ذكر واحد حكما فلا يفضل وذكر في غير الموضع انه
 اذا سلم على المؤذن او المصلى او القاري او الخطيب ففرغوا عن أبي جيفة
 لا يلزمهم الرد بل يرد في نفسه وعن محمد بن زيد بعد الفراغ وعن أبي يوسف
 لا يرد اصلا وصحوق لانه لم يجب والام يحجز الرد في نفسه ولا التأخير في الفراق

واجمعوا ان المتعوط لا يلزمه الرد حالاً ولا بعداً وحكم التسمية العاطس
 حكم السلام ويكره ان يؤذن قاعداً ان اذن لنفسه لان المقصود به مراعاة
 السنة لا الاعلام ويكره ركبا في ظاهر الرواية لا للمساقر وينزل للاقامة
 لئلا يلزم الفصل بينها وبين الشروع ويجوز للمسافر ان يؤذن ووجهه حيث
 توجهت دأبته ذكره في الخلاصة ويكره ان يؤذن جنياراً رواية واحدة و
 محذراً لا يكره في احدي الروايتين ووجه الفرق على احديهما لانه لا يذات شبراً
 بالصلوة من حيث تعلق اجزاها بالوقت فتشترط الطهارة على الغلظتين
 دون اخفهما عملاً بالتمهين وفي الجامع الصغير اذا اذن على وضوء واقام
 لا يعيدوا الجنب احب الي ان يعيدوا وان لم يعدا جزاءه اما الاول فلخفة الحديث
 واما الثاني فللغلظ وقال في الهداية في الاعادة بسبب الجناية روايتان والاولى
 ان يعاد الاذان والاقامة لان تكراره مشروع كما في يوم الجمعة دون تكراره
 وقوله ان لم يعدا جزاءه يعني الصلوة لانها جائزة بدون الاذان والاقامة وتكرره
 الاقامة بلا وضوء للزوم الفصل بينهما وبين الصلوة وفي رواية لا تكره وانما
 اشهر وكذا لو اذنت المرأة لتستحب عاداته والسكران والجنون والصبي غير
 العاقل اذا اذنه فواجب ان يعاد لعدم حصول المقصود لعدم الاعتراف بغيره
 وفي الخلاصة حسن خطا لو وجد في الاذان والاقامة يعني احدهما يجب
 الاستيناف اذا غشي عليه او مات او سبقه الحدث فذهب ونقضوا اخر
 ولم يلقيه احداً واخرس فإنه يجب ان يستقبل الاذان والاقامة اما
 هو وغيره ولو قدم في اذان او اقامة شيئاً على محله يعود الى الترتيب ولا
 يستأنف ويحتاج الى الفرق على هذا بين نفس الاذان فانه سنة وبين
 اعادته واستقباله بعد الشروع قال الشيخ كالدين بن الهيثم وقد يقال
 فيه انه اذا شرع ثم قطع بناه الى طقس السامعين انه قطع للخطأ منه
 فيستظرون الاذان الحق وقد تقوت بذلك الصلوة فوجب ازالة ما يفضي الى
 ذلك بخلاف ما اذا لم يكن اذان اصلا حيث لا ينتظرون بل يراقب كلهم الوقت
 بنفسه او ينصون مراقباً انتهى وهذا لا يتأتى في السكران ومخوف بل انما

ان يقال الوجوب لتحقيق السنة لا لنفس الفعل فلا فرق في المصلحة والاذان
العبد والاعي والاعرابي وولد الزنا لا كراهة فيه وغيرهم اوله ولا يكره التحنن
عند الاذان والاقامة لانه بدعة كذا اطلقوه ولا يخفى ان المراد ان لم يكن عند
تحصيل الصوت او تحصيله ولا يمشي في الاذان ولا في الاقامة لمخالفة المثل
فان مشي الى مكان الصلوة فلا بأس وان كان هو الامام وقيل مطلقا ويرى
في الاذان بان يفضل بين كلمتي يا اسكوت ويجزى في الاقامة بان يتابع
بين كلمتي الله المستودع ويكون مخالفة ذلك لذلك حتى لو طعن في الاقامة
اذنا فترسل فيها ثم علم فانه يستقبل الاقامة من اولها قال القاضي خات
في الاصح لان السنة في الاقامة الحذر فاذا ترسل فقد تركزت سنة الاقامة
وكما كانه اذن متين والله لا بأس به ولا ينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس
وان علم بصعيف مستعجل اقام له ولا ينتظر رئيس المحلة لانه فيه رياء
وايداه لغيب ويكره ان يؤذن في مسجدين لانه يكون في احدهما ادعيا الى
لا يفعل واستحسن المتأخرون التثويب وهو العود الى الاعلام بعد الاعلام
بحسب ما توافقه كل يوم لظهور التواتر في الامور الدينية وقال ابو يوسف
لا ارى بأسا ان يقول المؤذن للا ميرة الصلوة كلها السلام عليكم ايتها
الامير ورحمة الله وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفلاح واستبعد
محمد بن اسود في امر الجماعة لكن ابو يوسف خصهم بذلك لزيادة
استغفارهم بامور المسلمين كيلا تقوهم الجماعة وعلى هذا القاضي والمفتي
وينبغي ان يفضل بين الاذان والاقامة ويكره وصلها والفصل في غير المغرب
قال في الزاهد مقدار ركعتين او اربع بقرآن في كل ركعة مقدار اثنتي
عشرة آية يعني مقدار صلوة السنة فانها اماركعتان كما في الخبر والعمر
والعتاء ان اختارها او اربع كما في الظاهر وكذا في العصر والعشاء ان اختار
واما في المغرب فعدا في حنيفة بسكته قد رتلت ايات قصار واية
طويلة وقيل قدما بخطوات ثلاث خطوات وقيل لا يجلس في حنيفة والاصل ان
الاصل بين الاذان والاقامة يكون في كل الصلوات لما روى الترمذي ان رسول

ثم قال لبلال اذا اذنت فترسل فاذا اذنت فاحذر واجعل بين اقامتك و
اذانك قدما يفرغ الاكل من اكله والشارب من شربه والمقصر اذا دخل
للقضاء حاجته وهو ان كان ضعيفا لكن يجوز العمل به في مثل هذا الحكم
قالوا قوله قدما يفرغ من اكله في غير المغرب ومن شربه في المغرب وذلك
يحصل في سائر الصلوات بالسنة وما يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها
بخلاف المغرب لكرهية التطوع قبلها ثم قال المجلسه تحقق الفصل لانها
شرعت له كما بين الخطبتين والواقع الفصل بالسكته المذكورة لانها قد
بين كلمات الاذان وابو حنيفة يقول قدما من اجل المغرب والفصل بين
السكته اقرب الى التجمل والبيان هنا مختلف لانه ينقل عن مكان الاذان
في الغالب لانه انما يكون في الميمنة او خارج المسجد والاقامة في داخله
وكذا التهمة فيها مختلفة والهيئة فانه يشفع الاذان ويرتل الاقامة صوتا
بخلاف الخطبتين لانهما المكات والهيئة فلا يقع الفصل هناك الا بالجلوس
وفي الخلاصة ولو فعل كما قال لا يكره عذره ولو فعل كما قال لا يكره عند فعله
ان الخلاصة في الافضلية وفي الجامع الصغير قال يعقوب يعني باب يوسف
ابا حنيفة يؤذن ويقيم ولا يجلس انتهى وافاد هذا ان الاول ان يتولى العلم
الاذان لانه من باب الجماعة والدعاء اليها فلا يفوض الى غيرهم علم امر وفي
الخلاصة عن واقعا لا اورد جندى المؤذن اذا لم يكن عالما بالاقامة لا
يستحق ثواب المؤذنين انتهى ولا يجوز الاذان لصلوة قبل دخول وقتها
لانه غرور وجوز ابو يوسف والثلاثة في الخبر الحديث المتفق عليه ان بلال
بن ابي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم ولما روى ابو داود
عن شداد بن عياض ابن عامر عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذن
حتى يستبين لك الفجر هكذا ومديك عرضا وسكت عليه ابو داود وعنه
البيهقي بان شدادا لم يدرك بلالا وابن القطان بانته مجهول لا يعرف
غير رواية جعفر بن برقان عنه وروى البيهقي انه في قول بلال لا
لا تؤذن حتى يطلع الفجر قال في الامام رجال اسناده ثقات وروى عبد

لعزير بن ابي داود عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن قبل الفجر فغضب
 رسول الله وروى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما حملك على ذلك
 قال استيقظت وانا وسنان فظننت ان الفجر قد طلع فامر النبي صلى
 الله عليه وسلم ان ينادى على نفسه الا ان العبد قد نام وروى عن ابن عبد البر عن
 ابراهيم قال كانوا اذا اذن المؤذن بليل قالوا له اتق الله واعبد الله
 وهذا يقتضي ان العادة الفاسية عندهم انكار الاذان قبل الوقت فثبت
 ان اذانه قبل الفجر قد وقع والله وانه غصبه عليه وامر بالتداء على نفسه
 ونهاه عن مثله فيجب حمل ما رويوه اما على انه من جملة التداء عليه يعني
 لا تعمدوا على اذانه يخطئ فيؤذن بدليل يحرم ايضا على الاحتباس عن مثله
 واما على ان المراد بالتداء التشهير ببناء على ان هذا انما كان في رمضان
 كما قاله الامام فلذا قال كلوا واشربوا وعلوا الذكر ليؤفظ النائم و
 يرجع القائم ولو كان بلفظ الاذان لانقاه الغرور حيث صار معروفا
 عندهم على انه دليل لتداء اعادة الاذان الواقع قبل الوقت للهيم في الانقضاء
 به وهو محل التنازع هذا والسماع للاذان يجب فيقول مثل ما يقول الا
 في الحيلتين فيقول وعند الصلوة خير من التوريقول صدقت وبررت
 اما الاجابة فظاهر الخلاصة وفتاوى قاضي خان والتحفة وجوبها
 وقول الحلواني الاجابة بالقدم فلو اجاب بلشا ولم يمش لا يكون محييا ولو كان
 في المسجد ليس عليه ان يجيب باللسان حاصله نفى وجوب الاجابة باللسان
 وبه صرح جماعة وانما مستحبة حتى ان قال نال الثواب والا فله ان لم يكرهه
 وفي التجليل لا يكره الكلام عند الاذان بالاجماع استدلالا باختلاف اصحابنا
 في كراهته عند ان خبطة الجمعة فان بالحنيفة انما كرهه لانه يلحق هذه
 الحال بحالة الخطية وكان هذا اتفاقا على انه لا يكره في غير هذه الحالة
 ذكره شخص الائمة السرخسي فيما قرأوا عليه انتهى لكن في ظاهر الامر قوله
 هم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول الوجوب اذا نظر في رتبة قرآن
 عنه بل رجحا استنكار تركه لانه يشبهه عدم الالتفات اليه والتشاغل عنه

في الصلاة

كذا قاله ابن الهيثم لكن اخر الحديث وهو قوله هم ثم صلوا على فانه من صلوا
 على صلوة صلى الله عليه عليه بها عشر ثم سلوا الله الى الوسيلة فانها منزلة
 في الجنة لا ينبغي الا لعبد من عباد الله وارجوا ان يكون انا هو فمن سأل الله
 الوسيلة حلت عليه الشفاعة متفق عليه من حديث عبد الله بن العام
 يصح ان يكون عارفا عن الوجوب لان مثله من الترغيب في الثواب يستعمل
 في المستحب غالبا وقول صاحب التحفة ينبغي ان لا يتكلم ولا يشتغل بشئ
 حال الاذان لا يفيد حرمة التكلم والاستغفار في النهاية يجب عليهم الاجابة
 لقوله هم اربع من الجفا ومن جملتها ومن سمع الاذان والاقامة ولم يجيب
 قال ابن الهيثم وهو غير صريح في اجابة اللسان يجوز ان يراد به الاجابة باللسان
 والا لكانت جواب الاقامة واجبا ولم تعلم فيه عنهم الا انه مستحب والله اعلم
 واذا سمع الاذان غير مرة ينبغي ان يجيب الاول سواء كان مؤذنا مسجدا
 او غيره لانه حيث سمع الاذان ندب له الاجابة او وجبت فاذا تحقق
 في حقه السبب ياتي بالمستحب ثم لا يتكرر عليه فان سجد مع اجاب مع
 جواب مؤذن مسجدا حتى لو سبق مؤذنه بعد ذلك او سبق تقديرا
 دون غيره ولو لم يعتبر هذا الاعتبار جاز لكن فيه خلاف فالاولى في القول
 في روى سمع النداء فالأفضل ان يمسك ويستمع وقال الرستغفي يعض
 في قرآنه ان كان في المسجد وان كان في بيته فكذلك ان لم يكن اذان
 مسجدا واما الحقولة عند الحيلة فهو ان خالف ظاهر قوله ثم يقول
 ملل ما يقول لكن ورد فيه حديث مسفر رواه مسلم عن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احكمتم الله
 اكبر ثم قال اشهدان لا اله الا الله قال اشهدان لا اله الا الله ثم
 قال اشهدان محمد رسول الله قال اشهدان ان محمدا رسول الله ثم قال
 حتى على الصلوة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حتى على الفلاح قال
 لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم
 قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبي دخل الجنة فحولوا ذلك العام

على ما سوى هاتين الحكمتين قال الشيخ كالدين ابن الهيثم وهو
هذا الحمل غير جار على قاعدة لانه عندنا المختصر الاول ما لم يكن متصلا
لا يختص بل يعارض فيه المعارضة او يقيم العلم وانما قوله
العلم في مواضع الاقتضا حكم المعارضة ذلك في خصوص تلك المواضع
وعلى قول من لم يشترط ذلك انما يلزم التخصيص اذا لم يكن الجمع بان
تحقق معارضا للعلم في بعض الافراد بان يوجب نفي الحكم المعلق بالعلم
عنها فيخرجها عنه وهناك يلزم من وعدهم لمن اجاب كذلك وقال عند
الكيفية والحقيقة ثم هل في الاخرى من قبله يلخل الحجة نفي التحصيل
المجيب مطلقا ليكون مجيبا على الوجه المسنون وتعليل الحديث المذكور
بان اعادة المدعى الدعاء الداعي يشبه الاستنارة كما يفهم في الشاهد
بمخلاف ما هو ذكر ثياب عليه فانه لا يتم اذا ما منع من صحة اعتدال الجيب
بها ادعيا لفته مخاطبا لها حقا وحققا على الاجابة بالفعل كيف وقد
صرح بذلك في ما روى ابو يعلى ثنا الحكم بن موسى ثنا وليد بن مسلم
عن ابي عبد الله بن سليمان بن عامر عن ابي امامة عندهم اذا نادى المنادي
في الصلوة فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء فمن نزل به (ربنا و
فلتحسين المنادي اذ اكبر كثير واذا تشهد تشهد واذا قل حتى على الصلوة
قال حتى على الصلوة واذا قل حتى على الفلاح قال حتى على الفلاح ثم
يقول الله رب هذه الدعوة التامة الصادرة المستجابة المستجاب
لها دعوة الحق وكلمة التقوى احينا عليها وامتناعا عليها وابتغنا
عليها واجعلنا من خيارها احياء وامواتا ثم يئس الله عز وجل
حاجته وروى الطبراني في كتاب الدعاء ثناء عبد الله بن احمد بن حنبل
ثنا الحكم بن طريق الهيثم بن خارجة فذكر مثل حديث ابي يعلى وثنا
صحيح الاسناد ولكن نظره فيه بضعف ابي عبد الله وغيره وقد يقال هو
حسن ولو ضعف فالقيام يكفي فيه مثله فهذا يقيدان عموم الاول
معتبر لو قد ايسر من متابع السلوك من كان يجمع بينهما فيقول نفسه ثم

ينبر من الحول والقوة ليحل بالحديثين وفي حديث عمرو بن ابي امامة الله
التنصيص على ان لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة بجملة منه ثم الاحاديث
الواردة في فضل الاجابة والدعاء عقيب الاذان منها ما تقدم من حديث عبد الله
ابن عمرو وحديث عمرو بن ابي امامة ومنها حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة
سيدنا محمد الواسيلة والفضيلة وابعد مقام محمود الذي وعدته
حلت له شفاعتي يوم القيمة رواه البخاري وغيره والبيهقي وزاده في اخره
انك لا تخلط الميعاد وحديث سعد بن ابي وقاص عندهم من قال حين يسمع
المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وانا محمد عبده ورسوله
رضيت بالله ربنا ومحمد رسولا وبالا سلام ديننا غفر له ذنبه رواه مسلم
والترمذي وعن ابن عمر ان رجلا قال يا رسول الله ان المؤذنين يفضلونني
فقال يا رسول الله هم وقل سلم كما يقولون فاذا انتهيت فسل بقطعه رواه
ابوداود والترمذي وابن حبان في صحيحه وروى الطبراني في الاوسط والام
احمد عنه هم من قال حين ينادى المنادي اللهم رب هذه الدعوة القائمة و
الصلوة القائمة صل على محمد وارض عنى رضا لا تشيط بعبد استجاب الله
دعوته وله في الكبير من سمع النداء فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا
شريك له وانا محمد عبده ورسوله اللهم صل على محمد وبلغه درجة
الوسيلة عندك واجعلنا في شفاعته يوم القيمة وجبت له الشفاعة
الى غير ذلك من الاحاديث وفي خصوص اذان المغرب ما روى ابوداود
والترمذي عن ابي سلمة قال قلت لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه ان اقول اذان
المغرب اللهم اقبل ليلىك وادبارك واصوات دعاك فاعف عني و
ايضا اجابة الاقامة كما اشير اليه فيما تقدم روى ابوداود عن رجل عن
شهر بن حوشب عن ابي امامة او عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا
اخذ بالاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلى الله عليه وسلم اقامها
الله وادامها وقال في سائر الاقامة كمثل حديث عمر في فضل الاذان

قال لا يسمع مدى صوت المؤذن حتى لا يسمع ولا يسمع الا شهد له
 يوم القيمة رواه البخاري وغيره وقال في ثلثة على كتابان المسلمين القيمة
 عبد ادنى حق الله وحق مولاه ورجل ام قوما وهم به وامنون ورجل ينادي
 بالصلوة الحسن كل يوم واليلة رواه الشيخ مذيون في الامام عنه لم يسمع
 الناس ما في الدنيا من نصارى اعليه بالسيوف وله باسناد صحيح يعفى
 للمؤذن منهم اذ الله وليستغفر له كل رطب ويايس سمعه ورواه البزار
 الا انه قال ويجزيه كل رطب ويايس وابدوا ابن حنيفة في صحبه و
 عندهما يشهد له والقساة وزاد له مثل اجر من صلى معه وللطير في
 الاوسط يد الرحمن فوق رأسه المؤذن وانه ليغفر له مدى صوته ان بلغ
 وفيه ان المؤذن والمبشرين يخرجون من قبورهم يؤذن المؤذن ويلقي الملقى
 ولمسلم المؤذنون اطول الناس عناقا يوم القيمة والاحاديث في ذلك كثيرة
 ولكن ذلك الثواب اذا لم يأخذ على الاذان لعل وفي الخلاصة ولا يحمل المؤذن
 ولا الامام ان يأخذ على الاذان والاقامة اجرا فان لم يشاء رطم على شئ لكنهم
 عرفوا حاجته فجعوا له في كل وقت شيئا كان حسنا يطيب له ولا يكون
 انتهى ثم الامامة افضل من الاذان عندنا خلافا للشافعي على ما صححه النووي
 وغيره لحواظيته عليه لم عليها وكذا الخلفاء الراشدون والائمة المهديون
 بعده وقول عمر لولا الخليفة لاذنت لا يستلزم تفضيله عليه بل مراد لادنى
 مع الامامة لا مع تركها فيفيد ان الافضل كون الامام هو المؤذن وهذا
 مذهبنا وعليه كان ابو حنيفة كما تقدم وكون الائمة صفته على ما رو
 ابوداود والشيخ مذيون عن ابي هريرة قال قال رسول الله واما الائمة صفته
 والمؤذنون امنا فارشد الله الائمة وغفر للمؤذنين لا يقبل ايضا
 تفصيل المؤذنين عليهم اذ ليس الضمان بمعنى الغرامة بل بمعنى انه
 مستكملون صحة صلوة القوم وادائها وجه الكمال بحر اجمع لو ان
 وهو امر مشق وافضل الاعمال احسنها اى استقرها بخلاف المؤذنين في
 فانهم امنا بمعنى انهم يعتمد عليهم في الاخبار بالمواقف فليس عليهم

ان الاذان
 هو الواجب

لامرعاة الصلوة ولا مشقة فيه ولذا دعاهم بالدعوة بالارشاد والتوفيق
 لصعوبة ما التزمهم بخلاف المؤذنين والارشاد مستلزم للمعرفة التي دعاهم
 بها للمؤذنين فلا يتوهم تفضيلهم بتخصيصهم بالله والله سبحانه اعلم و
 ثانيا السنن رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح مع التكبير كما تقدم الكلام
 عليه في صفة الصلوة وثالثها نشر الاصابع عند التكبير بدون تكلف
 فتم ولا تقريج كما تقدم ورابعها جهر الامام بالتكبير مطلقا وكذا سائر
 اذا كان الانتقالات التسميع والسلام للتوارث في ذلك كله من الائمة
 حتى الآن وخامسها التثاء اى قول سبحانك اللهم الى اخره وسادسها
 التعود وسابعها التسمية وقد تقدم الكلام عليها وثامنها التامين و
 تاسعها الاخفاء يجرى بالادبعة المذكورة من التثاء وما بعد اما ما كان
 او مقتديا او منقرا لما مر من الدليل وعاشرها وضع اليدين من اليدين على
 الشمال منها او حاد عشرها كون ذلك الوضع تحت السرة للرجل وكونه على
 المرأة لما تقدم ذكره وثاني عشرها التكبيرات التي يؤتى بها في خلال الصلوة
 عند الركوع والسجود والرفع منه والتهنؤ من السجود او القعود الى القيا
 وكذا التسميع ونحوه من مستقلة على ست سنن كما ترى وقد مر الدليل
 على ذلك وثالث عشرها التسبيح الركوع واربعة عشرها التسبيح السجود
 وخامس عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع حال كونه مفرجا
 وهي سادس عشرها وسابع عشرها افتراس الرجل اليسرى والقعود
 عليها ونصب الرجل اليمنى متوجهة اصابعها نحو القبلة في القعدة
 للرجل والترك فيهما للمرأة على ما تقدم بيانه وثامن عشرها الصلوة على
 النبي صلعم بعد التشهد في القعدة الاخيرة وتاسع عشرها الدعاء اخر
 الصلوة بما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة كما مر وعاشرة عشر
 منها الاشارة بالسجدة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا
 في صفة الصلوة واما قال عند الشهادتين مع ان الاشارة انما هي عند
 قوله اشهد ان لا اله الا الله لا عند قوله اشهد ان محمدا عبده ورسوله ايضا

بعض الاشارة
 عند ذكر الشهادتين

لما ان الشاة عند اولها اشاة عندها كونها من غلبه فانتهما كما
الشىء الواحد وقليل قراة الفاتحة في السنين في الغرض بها سنة وهو
ظاهر الرواية وقيل واجب وقيل مستحب وقد بيناه في القراة وقيل الخروج من
الصلوة بلفظ السلام سنة انما هو الصحيح والله واجب لما امر وقيل السلام
عن عينه ويسار سنة وقد تقدم الاصح كليهما واجب وقيل بعض هذه
الافعال التي ذكرنا انها سنة انما هو ادب والاصح ان جميعها سنة لما تقدم
من ادلتها الى ما نرجح هناك الله واجب وما ذكرنا في صفة الصلوة مما هو
ذلك المذكور هنا من السنن فهو ادب ومما رآه لم يرض بما انه فرض او واجب
يعنى كل شئ لم نذكره فرض او واجب وقد ذكرنا في صفة الصلوة مما هو
ما عينا ههنا انه سنة فهو ادب كخراج الميدين من الكتفين عند التكبير
وكون منى البصر حال القيام الى موضع السجود الى اخره ونحو ذلك ولكن
هذا التحريم فيه نظرات من جملة ذلك وضع الميدين والركبتين في السجود
وهو سنة وكذا ابداء الصفيين ومجافاة البطن عن الفخذين وتوجيه
الاصابع نحو القبلة فيه فان كل ذلك سنة لما تقدم من ادلته هناك و
قد تقدم تفسير السنة والادب في اول الكتاب والموفق للصلوات **فصل**
في التوافل بجميع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع العبادات التي ليست
بفرض ولا واجب فهي العبادات الزائدة على هولان رفعت السنن المأمورة
والمستحبة والنظومات غير الموقفة وانما ذكر المصنف ما هو موقت منها
مؤكد او مستحبا والمراد به ماله وقت ومعين تقوت سنته بقوة
ولم يستوعبها فانه لم يذكر صلوة الكسوف وهي من السنن الموقفة اعلم
ان السنة قبل الفجر اي صلوة الفجر ركعتان واجداهما لانها اقوى السنن
المؤكدة حتى روى الحسن عن ابي حنيفة لوصليها قاعلا من غير عدد
لا يجوز وكذا ركبا والدليل عليه ما في الصحيحين عن عائشة قالت لم
يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شئ من التوافل اشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر
وروى مسلم عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها

وقال

وقال فيهما صلواتهما ولو طردنكم الخيل رواه ابو داود ثم اختلفت في الاقوى
بعدها قال الحولاء ركعتان المغرب لانه لم يدعهما سفر ولا حضر ثم التي
بعد الظهر لانهما متفق عليهما ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل العصر ثم التي
قبل العشاء وذكر الحسن واختلفت في اقواها بعد ركعتي الفجر قبل التي قبل
الظهر والتي بعدها والتي قبل المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر اكد
وهو الاصح انتهى قال ابن الهمام لان نقل المواظبة الصريحة عليها اقوى بعد
سنة الفجر واربعة قبل الظهر وركعتان بعدها لما روى عن عمار كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر اربعاً وبعدها ركعتين رواه الترمذي
وقال حديث حسن وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر اربعاً
والجاري وعن ابي ايوب الانصاري كان يعلم يصلي بعد الزوال اربع ركعات
فقلت ما هذه الصلوة التي تداوم عليها فقال ام هذه ساعة تقضي فيها البو
السما فاحبان يصعد لي فيما عمل صالح فقلت اني كلهن قراة قال نعم فقلت
البتسليمة واحدة ام بتسليمتين فقال بتسليمة واحدة رواه ابو داود والترمذي
وفي طريقه ابو عبيدة بن معتب ابو عبد الكريم الضبي الكوفي قال ابن عثمة
بكتب حديثه وروى عنه الثوري وشعبة وهشيم وكيع وجرير بن عبد
المجيد وجماعة وروى محمد بن الحسن في موطاة ثنا بكر بن عامر الجلي عن
ابراهيم والشعبي عن ابي ايوب الانصاري انه كان يصلي اربعاً اذا زالت
فناء له ابو ايوب الانصاري عن ذلك فقال ان ابواب السماء تفتح وهذه
الساعة فاحب ان يصعد في تلك الساعة خير قلت اني كلهن قراة قال نعم
قلت افضل بينهن بسلام قال لا واستحب كثير من اصحابنا الاربعة بعد
الظهر لما عن لم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حافظ اربع
ركعات قبل الظهر واربعة بعدها قرأه الله على النار رواه الحسن وقيل
الترمذي حديث حسن صحيح غريب واربعة قبل العصر وفي مختصر القدوري
وان شاء ركعتين لاختلاف الآثار ذلك فمن على كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
قبل العصر اربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم على الملائكة المقربين ومن

معه من المسلمين والمؤمنين روى الترمذي وقال حديث حسن وضعف
قوله بالتسليم اي بالشهادة ولذا قيل بقوله على الصلاة الى اخره ولوريد
التسليم المعهود لا يطلقه وعن ابن عمر انه قال رحم الله امرأه صلى قبل العصر
اربعا روى ابو داود والترمذي عن علي كان يصلي قبل العصر ركعتين
بعد المغرب في بيته روى الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الله
ابن شقيق قال سألت عائشة عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يصلي في بيته
قبل الظهر اربعاً ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين ويصلي بالناس
المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يصلي بالناس العشاء ويدخل بيني فيصلي
ركعتين الحديث وفي اخره وكان اذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم يخرج فيصلي
الناس صلوة الفجر روى مسلم وابو داود واحمد عن أم حبيبة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة بخلافه
بيت في الجنة روى الجماعة الا البخاري وزاد الترمذي اربعاً قبل الظهر و
ركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين
قبل الفجر واصحابنا اعمدوا على ما في هذين الحديثين فمعلومه مؤيداً ودون
وعن طاووس عن ابن عباس انه قال من صلى اربعاً بعد المغرب قبل ان
يتكلم احداً رفعت له في عليين وكان ممن ادرك ليلة القدر في المسجد النبوي
وهي حين من قيام نصف ليلة الحديث روى ابو نعيم الحافظ ذكره في الامم
وفي المبسوط وان تطوع بعد المغرب بسبع ركعات فهو افضل الحديث ابن عمر
انه قال من صلى بعد المغرب بسبع ركعات كان من الاوابين وتلاوا الله
كان لاواوين غفوراً ورد ازيد من ذلك على ما سياتي ان شاء الله تعالى
واربع قبل العشاء واربع بعدها وان شاء ركعتين اي وان شاء صلى
ركعتين اما الركعتان فلما مر في حديث عائشة واهلية واما الاربعة
بعدها فلما روى عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل
العشاء اربعاً كان كاتماً تحمد من ليلته ومن صلاه من بعد العشاء كانت
مكتوبين من ليلة القدر روى سعيد بن منصور في مسنده ورواه البيهقي

من قول عائشة والناس هو الذي قطعت من قول كعب والموقوف في هذا كما
المرفوع لانه من قبل تقدير الاثوية وهو لا يدرك الاسماع وفي ابو داود عن شرح
ابن هبة قال سألت عائشة عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ما صلى العشاء
قطاً فدخل بيتي الا صلى فيه اربع ركعات او ست ركعات واستدل الشيخ قال
الدين ابن الهمام بهذا الحديث على انه ينبغي ان تكون الاربعة بعد العشاء مؤكدة
لما يفيد من مواظبة الصلاة عليها واما الاربعة قبلها فلم يذكر في خصوصها حديث
لكن يستدل به بعموم ما روى الجماعة من حديث عبد الله بن مغفل انه قال
قال بين كل اذانين صلوة بين كل اذانين صلوة ثم قال في الثالثة لمن شاء
فهذا مع عدم المانع من التنفل قبلها يفيد استحباب لكن كونه اربعاً يقتضي
على قول ابن حنيفة لانها الافضل عند فحمل عليها لفظ السلام حملاً للطلق على
الكامل ذاتاً ووصفاً وانما قلنا مع عدم المانع من التنفل قبلها لانه يجوز فيه
يشتمل التنفل قبل المغرب مع انه مكروه وعند مالك وكثير من السلف خلافه
للتشافعي وطائفة حيث استحبوا لهذا الحديث وما روى البخاري انه قال
صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب ركعتين زاد ابن حبان في صحيحه قال في
الثالثة لمن شاء لكرهه ان يتخذها الناس سنة ولا يجزى اود صلوا قبل
المغرب ركعتين زاد ابن حبان في صحيحه وان النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب
ركعتين والحديث انس في الصحيحين كان المؤذن اذا أدب الصلوة المغرب
قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يبتدرون السواري فيركعون ركعتين
حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلوة قد صليت من كثرة
من يصليها والجواب المعارضة بما روى ابو داود عن طاووس قال سئل
ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رأيت احداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصليها وخصص الركعتين بعد العصر سكت عليه ابو داود والمنذر
بعده في مختصر وهو صحيح منها ولا يخرج ما في الصحيحين واحدها
بما قبل الاصحح الاحاديث ما اتفق عليه ثم ما ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد
به مسلم ثم ما اشغل على شرطهما ثم ما على شرط البخاري ثم ما على شرط مسلم فان

ذلك الحكم لا يجوز التقليد فيه لانه الاحصية انما هي الاشتمال روايتها على شرط
 التي اعتبرها فاذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث لغزها فلا يكون
 الحكم باحصية ما فيها عين الحكم ثم حكمها الواحدة ان الراوي المعين
 تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بطلان الواقعة فيكون كون الواقعة خلاف
 وقد اخرج مسلم في كتابه عن كثير ممن لم يسم من عوائل الحج وكذا في
 البخاري جماعة تكلم فيهم قرا الامرة الرواية على اجتهاد العلماء وكذا في الشرط
 حتى ان من اعتبر شرط القاء الاخر يكون ما وراءه الاخر مما ليس في ذلك
 الشرط عند مكافاة المعارضة المشتمل على ذلك الشرط وكذا في ضعف
 روايا ونقده الاخر نعم يتسكن نفس غير المجتهد ومن لم يجز امر الراوي بنفسه
 الى ما اجتمع عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار الشرط وعلمه والذي خبر
 فلا يرجع الى راي نفسه وحيث صح حديث ابن عمر عارض ما صحه الصحيحين
 ثم يرجع عمل ابراهيم كان على وفقه كما في بكر وعمر حتى نهي عنهما فيما رواه
 البخاري عن حماد بن ابي سليمان عنه انه نهي عنهما وقال ان رسول الله ص
 و ابا بكر وعمر لم يكونوا يصلونهما بل لو كان حسنا كما دعاه بعضهم ترجح
 على ذلك الصحيح بهذا فان احسن والصحة والتضعف انما هو باعتبار
 السند ظمنا اما في الواقع فيجوز غلط الصحيح وصحة الصحيح عن هذا
 جاز في احسن ان يرتفع الى الصحة اذا كثرت طرقه والتضعف يصير
 حجة بذلك لان تعدده قرينة على ثبوته في نفس الامر فلم لا يجوز في الصحيح
 السند ان يضعف بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الامر واحسن ان
 يرتفع الى الصحة بقرينة اخرى كما قلناه من عمل ابراهيم الصحاية على وفق
 ما قلنا وتركهم لمقتضى ذلك الحديث كذا في اكثر السلف ومنهم من لا يفرق بين السنن
 وما زاد ابن حبان من انه مصلوفا لا يعارض ما اسلمه البخاري من انه
 لم يصلها لجواز كون ما صلح قضاء عن شئ فاته وهو الثابت في الطريق
 وحسنه الثاميتين عن جابر قال سئلنا ان شاء رسول الله ص هل رايتم
 رسول الله صلعم يصلي الركعتين قبل المغرب قلن لا غير ام لمعة قلت صدقنا

عندي مرة فسا لانه ما هذه الصلوة فقال نسبت الركعتين قبل العصر فضليت
 الان في سؤاليها لانه وسؤال الصحابة نسبا كما يفيد قول جابر سألنا
 لاسألت ما يفيد انها غير معهودتين من سننه وكذا سؤاليهم لابن عمر
 والذي يظهر ان الباعث على السؤال ظهور الرواية بهما مع معهوده بينهما في
 ذلك الصدر فاجابه نساف الذي يعين من علمه ما لا يعلمه غير من با
 التقي عنه واجاب ابن عمر بنيفه عن الصحابة ايضا والتقي بعارض اللسان
 اذا كان مما يعرف بدليله على ما تقر في الاصول وهذا التقي كذلك بل ان
 اذا لو كان حال علم ما في رواية انفس لم يخف على ابن عمر ولا على احد ممن
 الفر من خلف النبي صلعم لولا على من يحضرها في بعض الاحيان من غير موافقة
 وهذا البحث ذكره الشيخ كالدين ابن الهمام وقد تقدم ملخصه اوقا
 الكراهة وانما أعدته هنا مستوفى لزيادة القوائد وما ذكر من السنة
 قبل العصر وقبل العشاء فذلك مستحب لامن السنن المؤكدة على ما قد منا
 ان المؤكدة ما في حديث عائشة وام حبيبة دون ما دعاه وكذا الاربع
 بعد العشاء مستحبة والمؤكدة منها ركعتان واذا قدر ركعات المؤكدة بعد الظهر
 ركعتان ويستحب الاربع وكذا بعد العشاء فاعلم ان الشيخ كال الدين بن
 الهمام قال قد اختلف اهل هذا العصر هل تعتبر الاربع غير ركعتي المؤكدة
 او بها وعلى التقدير هل تؤدى بتسليمة واحدة او اقل جماعة لانه ان نوى
 عند التحريم السنة لم يصدق في التسليم الثاني او المستحب لم يصدق في
 السنة قال ووقع عندنا انه اذا صلى اربعاً بعد الظهر بتسليمة او تسليمتين
 يقع عن السنة والمنسوب سواء احتسب هو المؤكدة منها ولا لان المقادير
 بالحديث المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربعاً مطلقاً حصل الوعد المذكور
 وذلك صادق مع كون الرابطة منها او كونها بتسليمة اولى فيها او كون
 الركعتين ليستا بتسليمة على حدة لا يمنع من وقوعهما سنة وان كان
 عدم كونهما بحرمة مستقلة يمنع منه كما عرف في سجود السهو من الهداية
 من قام عن القعدة الاخيرة يظهر الاولى ثم لم يعد حتى يسجد فانه يتم ستا

ولا تنوب الركعتين عن سنة الظهر على خلاف لأن الواظبة عليها بحرية
 مبتدأة لثبوت الفرق بين المحلل والتحرية فان المحلل غير مقصود الا
 الخروج عن العباداة على وجه حسن وقد منع في الهداية في باب القرآن
 ترجيح التناهي الا فراد بزيادة الحلق بانه خروج عن العباداة فهو غير
 مقصود ولا يقع به الترجيح واما النية فلا مانع من جهتها سواء نوى
 الربا لله تعالى فقط او نوى المندوب بالاربع او السنة بها اما الاول
 فلما تقدم في شروط الصلوة من ان المختار عند المصنف والمحققين
 ووقوع السنة بنية مطلق الصلوة فلما حققناه من ان معنى كونه
 سنة كونه مفعولا للنتيجه علم الواظبة في محل مخصوص وهذا العلم
 اعني السنة حادث منا اما هو ماما كان ينوي الصلوة لله تعالى
 فقط لا السنة فلما اواظبهم علم الفعل كذلك سميته سنة فمن فعل
 ذلك في وقته فقد فعل ما سمي بلفظ السنة ووقع هو لا السنة
 لوجود تمام علمه والآخر بان نقول من هذا القسم مما يحصل به كلا
 الامرين واما الثاني والثالث فكذلك بناء على ان تلك نية الصلوة
 وزيادة فغند علم مطابقة الوصف للواقع يلغوا فتبقى نية مطلق
 الصلوة وبها يتأذى كل من السنة والمندوب قال ثم رأينا في لفظ
 الهداية ما يدل على ما قلنا وهو قوله الا ان الاربع افضل يعني
 لعشاء خصوصا عندنا في حنيفة فانه يرى ان الافضل في التوافق مطلقا
 اربع اربع بتسليمه فاذا جعل المصلي ما بعد العشاء اربع اذا هاتسليمه
 واحدة فتثبت لافضلية عند من وجهين من جهة زيادة عدد الركعات
 ومن جهة كونها بتسليمه واحدة والالم يكن لقوله خصوصا عندنا في حنيفة
 معنى لان الاربع افضل من ركعتين بالاجماع بل كلام الكل في هذا المقام
 ما قلنا اذا استك ان الراتبة بعد العشاء ركعتان والاربع افضل والاغا
 على انها تؤدى بتسليمه واحدة من غير ان يضم اليها الراتبة فيصير سنة
 فالنية في عند الحرمة اما ان تكون نية السنة او المندوب وقاد هذا

والنزل

واجزأت عن النية والحال في الست بعد المغرب كالحالة هذه الاربع
 فلو احتسب الراتبة منها انتهض سببا للعود انتهى وذكر في المحطات ان
 ينقطع قبل العصر بربع وقبل العشاء بربع فحين لان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليهما اما عدم مواظبته على ما قبل العشاء فمقرر بل لم يروانه صلاحا
 عن المواظبة واما ما قبل العصر فانه قد لا يفهم من مجرد قول المروي
 كان يفعل المواظبة لانه يقصده على تكرر الفعل بدون المواظبة والله
 سبحانه اعلم والسنة قبل الجمعة اربع وبعد الاربع اما الاربع بعدها فلما
 روى مسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى بعد الجمعة
 فصلوا اربعاً وفي رواية للجماعة الا البخاري اذا صلى احكم الجمعة فليصل
 بعدها اربعاً والاول يدل على الاحتياط والتأذي على الوجوب فقلنا السنة
 المؤكدة جعلا بينهما واما الاربع قبلها فلما تقدم في سنة الظهر مواظبة
 في علم الاربع بعد الزوال وهو يشمل الجمعة ايضا ولا يفصل بينهما وبين
 الظهر وعند ابي يوسف السنة بعد الجمعة ست ركعات وهو مروي
 عن علي رضي الله عنه والافضل ان يصلي اربعاً ثم ركعتين للخروج من الصلاة
فروع لو ترك سنة الفجر او التي بعدها ونحوها من المؤكدة قبل التحقة
 الاساءة لان محمدا سماه تطوعا الا ان يستحقه فيقول هذا فعل النبي
 والا لا افعله في كبر وفي التوازل ترك سنت الصلوات المحسن ان لم يرها
 حقا كفر وان راها وترك قبل الاياثم والصحيح انه ياثم لانه جاء الوعيد
 بالترك قال الشيخ كالدين بن الهام ولا يخفى اننا لانم منوط بترك الواجب
 وقد قال فيم للذي قال والذي بعثك بالحق لا يدل على ذلك شيئا اقل
 ان صدق نعم يستلزم الاساءة وفوات الدرجات والمصالح الاخرية التي
 يفعل سنن الرسول فيم هذا اذا تجرد الترك عن استحقاق بل يكون مع روى
 الادب والتعظيم فان لم يكن كذلك دار بين الكفر والاثم بحسب الحال البينة
 على الترك انتهى واما سجة الضحى اي صلوة الضحى وتسمية الصلوة سجة
 لحصول التسبيح بها اول اسمائها عليه ولكن اغما طلقت عرفا الشرح على

فروع
 في ترك سنة الفجر

واجبة الضحى

لواحدة والثلاث في غير الوتر وإذا انتفى كون الصلوة لا شيئا الاثنتين
 ولا تفصح الاثنتين لكون الحكم بالخبر المذكور اعني متى ما في حق
 التفضيلة بالنسبة الى الاربع او في حق الابدان بالنسبة الى الفرد وترجع
 احدهما الى المرجح وقد تقرر في حق الاربع انها افضل للمشقة فكما بان المراد
 الثاني اعني لا احاد ولا ثلث عا ان ثلثا ان تقول المراد بذلك الحديث
 ان كل مشقة من انتفوع صلوة علامة فان مشقة معيول عن العلة المذكورة
 وهو ثلثان فوادع اثنتان اثنان صلوة علامة ثم ثلثان اثنان صلوة
 علامة وهلم جرا بخلاف ما لم يكثر لفظ مشقة وقال الصلوة مشقة تقتصر
 عليه فان المعنى في الصلوة اثنان اثنان وهلم جرا فيفيد ان كل ثلثين
 صلوة علامة وسبب العدول عن اربع اربع وهو اكثر استعمالا واشهر
 معنى في افادة ذلك قصد افادة كون الاربع مفصلة بغير السلام وذلك
 ليس الا تشهد لا مخلوطة من غير فصل وذلك لان بعد جعل كل اربع
 صلوة علامة والحكم بان ثلثا الاربع ثلثان ثلثان لا بد ان يكون الفصل
 بغير السلام ولا كان كل صلوة ركعتين وقد كان كل صلوة اربع ركعات
 وقع في بعض الالفاظ بما يحسن في الاستعمال وقوعه تفصيل علامتنا
 وهما اخرجه الترمذي والنسائي عن ابن المبارك عن الكشي ابن سعد
 ثنا عبد الله بن سعيد عن عمران بن ابي قيس عن عبد الله بن
 نافع عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن العباس قال قال رسول الله
 الصلوة مشقة مشقة تشهد في كل ركعتين والله سبحانه الهاد والزيادة
 علامتنا ركعات بتسليم واحدة ليلا وعلا اربع ركعات بتسليم واحدة
 نهارا مكرهة بالاجماع من علمائنا على ما ذكره في كتاب الصلوة وكتاب
 القدوري وخبر الاسلام قال السروجي وفي المبسوط يعني لم يفسد لائمة
 السرخسي قال وهلم يكرهه الزيادة علامتنا ركعات بالليل والاصح انها
 لا تكرر لما فيها من وصل العبادات وهو افضل انتهى ثم ظاهر كلامه في المبسوط
 ان مشقة تشهد في ثمان ركعات واقله ركعات فانه قال روى عنه

منتهى نجه
 على الله عيسى وسلم

كان يصلي من الليل خمس ركعات سبع ركعات تسع ركعات احدى
 عشرة ركعة ثلث عشرة ركعة قال الذي قال خمس ركعات ركعات صلوة
 الليل وثلاث وتر الذي قال سبع ركعات اربع صلوة الليل وثلاث وتر الذي
 قال تسعا ست وثلاث والذي احدى عشرة ثمان وثلاث والذي قال ثلث
 عشرة ثمان صلوة الليل وصلوة وتر وركعتا ستة الفجر وكان يفعل ذلك كله
 بتسليم واحدة ثم يفصله هكذا قاله خاد من سلمة انتهى وبهذا يستدل
 على كراهة الزيادة قال في الهداية ودليل الكراهة انه لم يرد خلاف ذلك ولو لا
 الكراهة لكان تعليل الجواز ومن شرع في صلوة التطوع او في صوم التطوع
 ثم انسها فعليه قضاءها علم ان الشرع في نقل العبادات التي تلزم بالثبوت
 ويتوقف ابتداءها على ما بعد في الصحة سبب لوجوبها تمامه وقضائها ان
 مند عندنا وعند مالك وهو قول ابي بكر الصديق وابن عباس وكثير
 من الصحابة والتابعين كاحسن البصري ومكحول والخنفي وغيرهم وقال
 الشافعي واحمد ليس بموجب الا في النسيك اعني الحج والعمرة لانه شرع
 ولا لزوم وروى مسلم عن عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يوما فقال هل عندكم
 شيء فقلنا لا فقال اني اذن صائم ثم اتانا في يوم اخر فقال يا رسول الله
 اهدى لنا حيس فقال اربنيه فقلنا صبحت صائما فاكل ولنا ان القدر
 المؤذي وقع قربة وطاعة لله تعالى وصار مسلا اليه سبحانه فعاد فنجب
 صيائنا عن البطلان كالمندور وما صار لله تعالى تسمية وجب لصيائنا
 ابتداء الفعل فلا بد ان يجب لصيائنا ابتداء الفعل بقائه اولى لان صيائنا الفعل
 الواقع قربة اقوى من صيائنا القول والبقاء اسهل من الابتداء فيكون
 ما شرع فيه من العبادات ثابتا بدلالة قوله تعالى وليوفوا نذورهم وبا
 القياس على الحج والعمرة المجمع على ان ومنها واخرج ابو داود والترمذي
 والنسائي عن عروة عن عائشة قالت كنت انا وحفصة صائمتين ففرض
 لنا طعاما شهيقا فاكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرنا اليه حفصة
 وكانت ابنة ابيها فقالت يا رسول الله انا كنا صائمتين ففرض لنا طعاما

من شرع في صلوة التطوع ثم انفسها

استهيناه فاكلنا منه فقال افضيا يوما آخر مكانه فان قيل اكلنا الترمذ
وعبر بالانقطاع قلنا اعدا لهم مقتصر على هذا الطريق اي طريق الزهري
عن عروة والحديث له طرق اخرى سالمة من الاعلال وقد رواه ابن جابر
في صحيحه عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة
قالت انا وحفصة صاعتين متطوعتين الحديث ورواه الطبراني في
معجمه من حديث حفصة عن عكرمة عن ابن عباس ان عائشة و
حفصة ورواه البراء عن حماد بن الوليد عن عبيد الله بن عمرو عن نافع
عن ابن عمر قال أصبحت عائشة وحفصة واخرجه الطبراني في الاوسط
ثنا موسى بن هارون ثنا محمد بن مهران الجمال قال ذكره محمد بن ابي
المكي عن محمد بن عرويه عن ابي هريرة قال اهديت لعائشة وحفصة هه
هدية وهما سائتان فاكلتا منها فذكرنا ذلك لرسول الله فقام فقال
يوما مكانه ولا تقودا فقد ثبت هذا الحديث ثبوتنا لاسرله لو كان كل
من هذه الطرق ضعيفا لتعددها وكثرة مجيئها فكيف وبعضها كان
في الاحتياج به وحمله على انه امر بلب خروجه عن مقتضاه بغير
وليس حديث مسلم ما ينفي القضاء وهو حكاية حال فوجب ان لا يرد
ولكن اصوم يوما مكانه قضاء على ان النساء قد صرح بذلك في روايته
انه لم قال ولكن اصوم يوما مكانه وصح هذه الزيادة ابو محمد عبد الحق
تنبيه قولنا تلزم بالتدريج للوضوح وسجدة التلاوة وعيادة المريض
وسفر الغزو ومحوها مما لا يجب بالتدريج لكونه غير مقصود لذاته وقولنا
يتوقف ابتداءها على ما بعده في الصحة مخرج نحو الصلوة والقرآن وكذا
الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلوة والصوم والحج والعمرة والائتمام
والطواف والاعتكاف خفيفة واي يوسف والله الموفق وان شرع
في التطوع بنية الاربع اى بنية ان يصلي اربع ركعات ثم قطع اى افسدها
شرع فيه قبل اتمامه لا يلزم الا شفع اى العشاء شفع عند الجح
ومحمد خلافا لابي يوسف فان عنده يلزمه قضاء اربع في رواية وانما

في رواية

وانما قيلنا بقبول تمام شفع لانه لو افسد بعد اتمامه فان كان الهيتم الى
الثالثة يلزمه شفع واحد عنده وعندها لا يلزمه شئ وان كان بعد
القيام اليها لزمه قضاء شفع اتفاقا والاصل ان ركعتين من التقل
صلوة واحدة والقيام الى الثالثة كتحريم مبتدأة اتفاقا الا ان ابا يوسف
يعتبر الشروع مع النية بالتدريج رواية وعندها لا يلزمه شئ بقاء هذه المسئلة
عندها الشروع انما يلزم ما شرع فيه وما يتوقف صحة ما شرع فيه عليه
فلا يتوقف لصحة الشفع الاول من التقل على الشفع الثاني فلا يلزم ثانيا
الشروع ومجرد النية من غير شروع غير ملزم فعلى هذا اذا نوى اربعاً
شرع لا يلزم الا شفع فان افسد قبل اتمامه لزمه قضاء وان افسد بعد
الغفور قد اشتهر قبل القيام الى الثالثة لا يلزمه شئ وان افسد بعد
القيام الى الثالثة لزمه شفع وهو التلاوة لصحة شروعه ثم افساده وظاهر
الرواية عن ابي يوسف ايضا كقولها وقال ان اهدى والصحيح ان ابا يوسف
رجع الى قولهما انه لا تلزم الا اربع بنية بل ركعتان فقط قالوا هذا الحكم
المذكور وهو لو ورد الشفع فقط بالافشاء بعد الشروع بنية الاربع في غير
السنن الرواية كسنة الظهر الجمعة انما اذا شرع في الاربع التي قبل الظهر
او قبل الجمعة او بعدها ثم قطع في الشفع الاول والثاني يلزمه الاربع في قضاؤها
بالاتفاق لانها لم تشرع بتسليم واحدة فانها لم تنقل عنه الا ذلك في
منزلة صلوة واحدة ولذا لا يصلي في القعدة الاولى ولا يستفتح في الثانية
ولو اضر الشفع بالبيع وهو في الشفع الاول منها فاكل لا تبطل شفيعته
وكذا الخيرة لا تبطل خيارها لو دخلت عليه امرأة وهو فيه فاكل لا تبطل
الكلوة ولا يلزمه كمال المهر لو طلقها بخلاف ما لو كان نفقا آخر فان هذه الاحكام
تتغير وقد تقدم هذا البحث في اوقات الكراهة وان شرع في الاربع من
التطوع سنة كان او غيرها ولم يعقد في اخر ركعة الثانية اى ترك القعدة
الاولى فسدت صلواته تلك عند محمد وروى لترك فرض وهي القعدة الاولى
فانها فرض عندها في التقل بناء على ان كل ركعتين منه صلوة واحدة

اما اذا شرع في الاربع قبل الظهر فضعف

وان شرع في الاربع ولم يقعد في الثانية فضعف

ويقتضي الركعتين الاوليين عندهما الاثران اللذان عندنا واما الاخباريات
فقد صحت لان صحتها غير معلقة بصحة الاوليين وقالوا اي حنييفة
وابو يوسف لا تقتصد صلوة في الصورة المذكورة ولا يلزمه قضاء شيء
لان القعدة على رأس الركعتين من التفل لم يكن ليعينها بل غيرها وهو
الخروج على تقدير القطع على رأس الركعتين فلما لم يقطعها وجعلها اربع
لم يأت أو أن الخروج فلم تقتصر القعدة وهذا بخلاف القراءة لا تشارك
مقصود لذاته فكان تركها مفسدا وكل ركعتين من التفل اذا فسد
فعليه قضاء أو ما أحسب دون قضاء ما قبلها وما بعدها مما لم يفسد
لا تعلق لكل شئ بما قبله ولا بما بعده صحة وفساد الماتقربان كل شئ
صلوة على حدة لا ماتقرب من الرجاء عن أبي يوسف فيما اذا شرب ناولا
العباد فسد ما قبل القعود الاول حيث يلزمه قضاء اربع واما المسئلة
الملقبة بالثمانية وهما اذا صلى اربع ركعات وترك القراءة في كلهما أو
بعضها فالكحول الواقع فيها من لزوم قضاء الأربع في بعض صورها وقضاء
ركعتين في البعض مبني على قاعدة أخرى مختلفة بين اثنتي التثنية وهي
ان ترك القراءة في كل ركعتي الشفع أو في أحدهما يوجب بطلان التسمية
عند محمد فلا يصح شروعه في الشفع الثاني فلا يلزمه قضاءه بافساده
مطلقا ولا يوجب عند أبي يوسف وأما يوجب فساد الاداء فيصح
شروعه في الشفع الثاني فاذا افسد لزومه قضاءه ايضا وقول الامام
كالاول في الاول وكالتاني وجه قول محمد ان التسمية تعقد للافعال اذا
فسدت الافعال بترك القراءة يفسد ما عقدها وابو يوسف يقول القراءة
ركن زائد لان للصلوة وجودا بدونها حقيقة وحكما في الخبرين الاتي
وحقيقة الاحكام مقتضى نعم الصحة للاداء الا بالقراءة لكن فساد الاداء
لا يكون اقوى من تركه وترك الاداء لا يفسد التسمية كما لو قعد بعد التسمية
او سكت فانما طويلا ففساده اعلى ان لا يبطل لان الفاسد ثابتا لاهل
فالت الوصف وهو اقوى من فالة الاصل والوصف وورد عليه انه لا يفسد

تأخير

تأخير لا ترك واجب بانه ترك صورة ورد بان لا يفسد حاشا ان مثل هذا الذي
لا يكون دون الغشا ولا حنييفة ان ترك القراءة في الشفع يجمع على افساده
بخلاف تركها في ركعة منه فانه لا يفسد عند المصنف ومن وافقه فحكمنا
بفساد التسمية في حق وجوب القعدة اعمالا للدليل فرضية القراءة في الركعة
وبيناهما في قولنا في الشفع الثاني اعمالا للدليل فرضية القراءة في ركعة فقط
احتياطاً للموضعين ولا اعتبار بخلاف الاصم في قوله بعد ركعة القراءة
لخالفة الدليل القاطع اذا تقررت هذا فاعلم ان المسئلة وان ذكرها في الهداية
الهداية وغيرها على ثمانية اوجه لكن باعتبار تداعل احكام بعض صورها
في البعض وهي تنهي الحسنة عشرة صورة لكن صورة منها ليست من
ما يلزم فيه قضاء شيء وهي ما اذا قرأ في الجميع فبقى الصور المبينة على
القواعد المذكورة للامة في لزوم القضاء خمس عشرة صورة وهي ترك القراءة
في الجميع يقتضي ركعتين وعند أبي يوسف اربعاً في الاولى فقط يقتضي
اربعا وعند محمد ثنتين قراء في الثالثة فقط كذلك تركها في الثالثة فقط
يقتضي ركعتين اتفاقا تركها في الرابعة فقط كذلك تركها في الاولى والثانية
كذلك تركها في الاولى والثالثة يقتضي اربعا وعند محمد ثنتين تركها
في الاولى والرابعة كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك تركها في الثانية
والرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة يقتضي ركعتين اتفاقا تركها
في الاولى والثانية والثالثة يقتضي ركعتين وعند أبي يوسف ركعتين
تركها في الاولى والثانية والرابعة كذلك تركها في الاولى والثالثة والرابعة
يقتضي اربعا وعند محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة والرابعة
كذلك ومن احكم القواعد لم يعس على التخرج والله الموفق ولو افتتح
الشفع قائما ثم قعد بعد ما صلى بعضه او قبل ذلك من غير عذر مبيح للقعود
في التفل جاز مقوده وصحت صلوة عند حنييفة خلافا لما وقد مر
تحقيقه في بحث القيام وان نذر ان يصلي صلوة ولم يقل في نذره انه يصلي
قائما او قاعدا يلزمه ادائها قائما صرفا للمطلق الكامل وان صلا قاعدا قبل

يجوز ويسقط عنه قياسا على عدم التذرع فانه كان له ان شاء قاعدا
وان شاء قاعدا فكنا اذا قلنا ان لم يلزم في ذلك صفة القيام وقال
في الكافي لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام وراء ما يتم به التطلع فلا
يلزمه الا بالتخصيص عليه كالتابع في الصور وطول القيام افضل من
كثرة عدد الركعات يعني اذا شغل مقدار من الزمان بصلوة فاطالة
القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين في
ذلك المقدار مثالا افضل من صلوة اربع فيه وهكذا القياس لان
طول القيام مشغل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والتسجود يشغل
على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح
ثم السنة المؤكدة التي يكره خلافه في سنة الفجر وكذلك سائر
السنة هو ان لا يأتي بها مخالفا للصف بعد شروع القوم في الفريضة
ولا خلف الصف من غير حائل واثباتها في بيته وهو الافضل او
باب المسجد ان امكنه ذلك بان ثمة موضع يليق للصلوة وان لم يمكن
ذلك ففي المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل او في الخارج ان كان
ان كان هناك مسجدان صغرى وشوى وان كان المسجد واحدا
فخلف استوانه ونحو ذلك كالعمود والشجرة وما اشبهها في كونه حائلا
والايات بها خلف الصف من غير حائل مكروه ومخالط الصف كما
يعمله كثير من الجهال استدكره لما فيه من مخالفة الجماعة هذا
الحكم المذكور اذا كان اتيانها بعد شروع اي شروع الجماعة في
الفريضة لما قلنا واما قبل شروعهم في الفريضة فيأتي بها في موضع
شاء لانتهاء علة الكراهة وهي مخالفة الجماعة وكان المصنف قيد
بسنة الفجر لان غيرها من السن لا تؤدي بعد شروع في الفريضة
اصلا على ما قيل لقوله ثم اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة
وانما خالفناه في سنة الفجر لسنة تأكدها على ملء على انما لا يقتضي
والحديث المذكور قد وقفه ابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن

٤٤

ان لا يأتي بها مخالفا للصف

على ابي هريرة ولما روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد
وقد اقيمت الصلوة فصل ركعتي الفجر في المسجد الى سطوة وذلك
وذلك يحضر حذيفة وابي موسى وقد قرأ تمام في اوقات الكراهة
فكلفت سنة الفجر مستثناة بادلته اخر عارضت حديثا في هريرة و
حجت عليه في غيرهما من السنن على مقتضى الحديث لعدم الحارث
ونقل السروجي في شرح الهداية عن التحفة واما بقية السنن فان
امكنه ان يأتي بها قبل ان يركع الامام في الخارج المسجد ثم شرع في
الفرض معه فيجوز فضيلة سنة الفجر انتهى فعلى هذا لا فائدة في
التقييد الا ان يقال ان الادراك على الوجه المذكور نادرا فلم يعش
لانه انما يجوز في غير الفجر اذا علم انه قبل ركوع الركعة الاولى ولا شك
ان صلوة اربع ركعات او ركعتين فيما بين شروع الامام الى ان يركع
الركوع الاول مع تمام الاجتناب والسنن في غاية الندرة بخلاف سنة الفجر
فانه يجوز ادائها اذا علم انه يدرك في التشهد عندها وعند محمد اذا
علم انه يدرك الركعة الثانية كذا قيل بناء على الاختلاف في الجمعة فانه
منه بان محمدا لا يعتبر دار المادون الركعة قبل ان يتم والوجه
اتفاقهم على صلوة الركعتين هنا يعني فيما اذا علم انه يدرك في التشهد
ولا شك ان تمام ركعتين خفيفتين مع مراعات السنة فيها قبل تمام
ركعتي الفرض مع مراعات السنة فيه ليس بنا در بل في غاية الكثرة
واما اذا لم يعلم انه يدرك لوصلها فانه يتركها ويقدم لان فضيلة
صلوة الفرض بالجماعة اعظم من فضيلة ركعتي الفجر لانها تفضل الفرض
مع الانفراد بسبع وعشرين درجة ضعفا لا تبلغ ركعتي الفجر ضعفا
واحدا منها والوعيد على ترك الجماعة استدركه على ترك ركعتي الفجر
على ما يعرف في موضعه واذا تركها فغنتها لا تقتضي اصلا لا قبل طوع
لكراهة التعلل فيه ولا العذر لاختصاص القضاء خارج الوقت بالوجوب
الاما ورده شرعا والشرع انما ورد قضاء ركعتي الفجر عند فوات الفرض



قبل الزوال كما في صلاة التيسيرين ولم يرد في قضاءها اذا فاتت
 وحدها ولا اذا فاتت مع الفرض بعد الزوال وقد قال محمد بن ابي
 القاسم في قضاءها اذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال وما روي
 عن القاسم في قضاءها اذا فاتت مع الفرض بعد الزوال ان يشرع في ركعتي الفجر ثم يقطعها
 لغيره في قضاءها في قضاءها بعد الفرض دون شمس الا ان الشمس غابت
 ما وجب غير الفجر فيكون ما وجب بالنداء وقد نص ان المندرج
 لا يؤدي بعد صلوة الفجر قبل الطلوع في ايضا هذا شروع في العبادة بقصد
 ان يقطعها وهو امر غير مستحسن في الشريعة كذا ذكره الترمذي وقاضي
 خان قال في المحيط والحسن ان يقال يشرع في السنة ويكثر لها ثم يكبر
 اخرى للفريضة فيخرج بهذه التكبيرة من السنة ويصير شراعية الفريضة
 ولا يصير مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل انتهى وفيه ايضا نظر
 لان المجاوزة من عمل الى عمل اخر لا تنافي فساد الاول فيلزم عليه صاحب الكنز
 في باب ما يفسد وافتتاح العصر او التطوع بعد ركعة من الظهر فانه
 صريح في ان الظهر يفسد بالشروع في غيره وليس شعري اتي ضرورة
 تدعو الى هذا التكلف وقد باح له الشرع تركها لاجل احرار فضيلة الجاهل
 واي فائدة فيه فانه لا يباح قضاءها على هذا التقدير ايضا قبل طلوع الشمس
 واما بعد طلوعها فان اراد النافلة فاحاجة في جواز النقل في هذا
 التكلف وكذا ان اراد ان يوقع النافلة واجبا من الابتداء وامكنه ذلك
 بالنداء غير احتياج الى التكلف المذكور وان اراد ان يقطع سنة الفجر
 فلا دليل على ذلك من حديث ولا قول صحابي ولا تابعي ولا رواية عن احد
 الائمة الثلاثة ولا غيرهم من المجتهدين والله الموفق في القصة صلى
 سنة الفجر وفاته الفجر لا يعيد السنة اذا قضى الفجر ولا خلاف في سائر
 السنن غير سنة الفجر انها لا تقضى بعد الوقت ان فاتت وحدها او
 فيما اذا فاتت مع الفرض والاصح انها لا تقضى ايضا لعدم ورود الشئ في
 وفي الذخيرة والمحيط قبل لا تقضى الاربع التي قبل الظهر وان كان الوقت



كتاب الصلاة
 في بيان حكمها

وعامتهم على انه يقضيها وهو عن ائمتنا الثلاثة وهو الصحيح ثم عن ابي
 حنيفة انما تكون نفلا مبتدئا وقيل تكون سنة وهو قول صاحبيه
 وهو الاظهر كذا في الذخيرة ثم عن ابي يوسف يقضيها بعد الركعتين وهو
 قول ابي حنيفة وعند محمد قبلها وقيل خلافه على عكسه قال الشيخ
 كالدين بن الهمام وفي المصنف وتبعه شارح الكنز جعل قولها تأخير
 الاربع بناء على انها لا تقعه سنة بل نفلا مطلقا وعند محمد تقعه سنة
 فيقدمها على الركعتين قال والذي يقع عندي ان هذا من صنف الركعتين
 فان المذكورة في وضع المسئلة الاتفاق على قضاء الاربع وانما الخلاف في
 تقديمها وتأخيرها عن الركعتين والاتفاق على انها تقضى اتفاق على
 وقوعها سنة الا ترى انهم لما اختلفوا في سنة الفجر هل تقع بعد السجود
 سنة او نفلا مبتدئا حكوا الخلاف في انها تقضى او لا فلو كان يقولون في
 سنة الظهر انها تكون نفلا مطلقا لم يكونوا خلافا في اصل القضاء
 فالذي لا يشك فيه انهم اذا قالوا تقضى او لا معناه انها تفعل بعد ذلك
 الوقت وتقعه سنة كما في ذلك الوقت او لا تقعه سنة قال ويؤيد
 ذلك ما في فتاوى قاضي خان في باب التراخي اذا فاتت التراخي لا تقضى
 بمجاعة وهل تقضى قيل نعم ما لم يدخل وقت تراخي اخرى وقيل لا لم
 رمضا وقيل لا تقضى قيل وهو الصحيح فان قضاءها وحدها كان نفلا
 مستحبا ولا يكون تراخي انتهى فالحاصل ان ظاهر المذهب انها تقضى
 سنة باتفاقهم وان نقل الخلاف عن بعضهم في انها تقضى نفلا مبتدئا
 كما ذكر في الذخيرة لكن الخلاف في تقديمها وتأخيرها كما في تراخي الكافر
 تقديم الاربع لانها فائنة وتلك وقتية فيقدم القايضة على الوقتية
 وذكر جواهر زاد في شرح الميسوط عن قول ابي حنيفة يصلي ركعتين
 ثم يقضي الاربع قال وهو الاصح وكذا قال الشيخ كالدين بن الهمام
 الاولى تقديم الركعتين لان الاربع فاتت عن الموضع المستوف فلا يقضى
 الركعتين ايضا عن موضعها فصار بلا ضرورة انتهى وهذا ليس بقوي

لأن لقائل أن يقول موضع الركعتين بعد الفرض وبعد الأربع
وموضع الأربع قبل الفرض وقبل الركعتين وقد اختلفت عن الفرض لأجل
خضلة الركعة الأولى مع الإمام بأجماع فلا تخرج عن الركعتين بل
مع حديث عائشة أنها كانت إذا كانت الأربع قبل الظهر قضاها
بعد الركعتين رواه الترمذي وقال حسن غريب يصح دليلا لتقديم
الركعتين هذا المستحب في سنة الفجر أيضا التحقيق وإن يقرأ الله
مع الفاتحة قبلها الكافرون وفي الثانية الاخلاص أما القول
فقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر فيخفف حتى
يقول هل قرأ فيها بآية الكتاب متفق عليه وعن حفصة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلع الفجر لا يصلي خفيفين رواه مسلم وأما
الثاني فلما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ ركعتي الفجر قل
يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد رواه مسلم أيضا واختلف هل
الأفضل تأخيرها أو تقديمها قيل التأخير أفضل للمقرب للفرض وقيل
التقديم وهو الذي يدل عليه الأحاديث عن عائشة قالت رسول الله
إذا سكنت المؤذن من صلوة الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم
اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن من صلوة الفجر وتبين
له الفجر قام للآقامة فيخرج متفق عليه وعنها قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر فإن كنت مستيقظة حدثني والآن
متفق عليه وعنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلث عشرة
ركعة منها الوتر وركعتي الفجر متفق عليه أيضا إلى غير ذلك من
الأحاديث وأما السنن الذي بعد الفريضة فإنه ان تقطع بها المسجد
وحسن وتطوع به في البيت أفضل وهذا غير مختص بما بعد
بل جميع التوافل ما بعد التراويح ومحنة المسجد الأفضل فيما المنزل
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي جميع السنن والوتر في البيت عليها
تقله من حديث عائشة حين سألتها عبد الله بن شقيق عن صلواته

وغيره من الأحاديث وفي الصحيحين أنه لم يخرج من المسجد من حصر
في رمضان الحديث إلى أن قال فعليكم بالصلوة في بيوتكم فإن خير صلوة لكم
في بيته إلا المكتوبة وأخرج أبو داود وصلاح المروزي في بيته أفضل من صلوة
في مسجد هذا المكتوبة وفي سنن أبي داود والترمذي والنسائي أنهم
أتوا مسجد عبد الله بن مسعود في المغرب فلما أقضوا صلواتهم رأواهم يستحبون
أي يتنفلون فقال لهم هذه صلوة البيوت ورواه ابن ماجه من حديث رافع
ابن خديج وقال فيه أركعوا ما بين الركعتين في بيوتكم وذكر الإمام أحمد عن
أساب بن يزيد أنه قال لقد رأيت الناس في زمن عمر بن الخطاب إذا انصرفوا
من المغرب انصرفوا جميعا حتى لا يبقى في المسجد أحد كما أنهم لا يصحون بعد
المغرب حتى يصيروا إلى أهليهم ولذا ذكر بعض المشايخ صلوة المغرب في المسجد
ذكر ابن القيم عن الزاهد وفي شرح الآثار يأتي بالركعتين بعد الظهر و
الركعتين بعد المغرب في المسجد وما سواهما لا ينبغي أن يصلي في المسجد
وهو قول البعض والبعض يقول بالتنفل في المسجد حسن وفي البيت أحسن
كما قال القس وبه أفتى الفقيه أبو جعفر قال الآن يجتنب أن يستعمل
عنها إذا رجع فإن لم يخفف فالأفضل البيت ومن السنن المؤكدة التراويح
جميع تروحية سميت بها كل أربع ركعات من قيام من رمضان للراحة
بعدها غالبا على ما سياتي إن شاء الله تعالى وهي سنة مؤكدة روى
الحسن عن أبي حنيفة أن التراويح سنة لا يجزئ تركها أي لا ينبغي
قال الشهيد هو الصحيح وفي جامع الفقه التراويح سنة مؤكدة و
كذلك الفتاوى وغيرها قال في الهداية لأنه واجب عليها الخلفاء الراشدون
والنبي صلى الله عليه وسلم بين العذر وتركه الموطأ قال الشيخ كما لا دين فيه
تغليب إذا لم يرد كل الخلفاء الراشدين بل عمر وعثمان وعلي وهذا
لأن ظاهر المنقول أن مبدأها من زمن عمر وهو ما عن عبد الرحمن بن
عبد القاري قال خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان إلى المسجد
فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل في

مجلس تراويح

بصلواته الرهط فقال عمر بن الخطاب لو اجتمعت هؤلاء على قاذر واحد
لكان افضل ثم عزروهم على ابي بن كعب ثم خرجت معه ليلة اخرى
والناس يصلون بصلواته قارنهم فقال عمر بن الخطاب هذه البدعة هذه والتي
عنها افضل من يدافع الليل وكان الناس يقولون ومن اوله رواء اصحاب
السنن وصحابة الترمذي ورواه قال لهم عليكم بسنة وستة خلفاء
الراشدون المهديين من بعدى رواء ابوداود والترمذي والنسائي
وقال لهم ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت قيامه فمن صام
وقامه ايماناً واحتساباً خرج من ذنوبه كيوم ولدته امته رواء النسائي
وابن ماجه واحمد وقد بينت في العذر تركها وهو خشية الافتراء
في الصحيحين عن عائشة انه صلى في المسجد فصلوا بصلواته ناس
ثم صلى بالقابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من الثالثة فلم يخرج اليهم
فلما اصبح قال قد رايت الذي صنعت فلم يمنعني من الخروج اليكم
الا اني خشيت ان تقرض عليكم وذلك في رمضان واقامتها بالجماعة
سنة ايضاً وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن ابي يوسف ان
امكنه اداؤه في بيته مع مراعات سنة القراءة واشياها فليصلها
في بيته كذا حكاه في المبسوط قال وهو قول مالك والشافعي في القديم
وببيعة في وانه افضل ومثله في جوامع الفقه عن ابي يوسف الا
ان يكون فقيراً يقتدر به في حضور الجماعة ترغيباً للناس فلا
يصلها في بيته ومفرغ هؤلاء ما من من الاحاديث في افضلية
التطوع في البيت وقال عيسى بن ابيان والمزني وابن عبد الحكم
وابن حنبل الجماعة احب وافضل وهو المشهور عند عامة العلماء
قال صاحب المبسوط وهو الاصح والاثق وادعى على ابن موسى
القمي فيه الاجماع وله كتب يرد فيها على اصحاب الشافعي والجمهور
على استدلاله اجماع الصحابة على الجماعة فيها والظاهر ان سننهم
كون النبي صلى الله عليه وسلم عن اقتداء بعض الصحابة وبيان العذر في تركها

على ذلك وهو خوف الافتراض وفيه اشارة الى انه لو لا ذلك لاستتم على
صلواتهم على تلك الحال فلم يزل ذلك الخوف يوفاته ثم زال المانع وبه
يؤيد حديث جعفر بن نضر عن ابي ذر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
يصل بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم
يقم بنا في السادسة وقام بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلت يا رسول
الله لو نقلتنا بقية ليلتنا هذه فقال انه من قام مع الامم حتى يفرق
كتب له قيام ليلة بنا ثم لم يقم حتى بقي ثلث من الشهر فصلى بنا في
الثالثة ودعا اهله ونساءه فقام بنا حتى تخوفنا ان يفوتنا الفلاح
قلت وما الفلاح قال السجود رواء ابوداود والترمذي والنسائي وابن
ماجه واحمد وقال الترمذي حديث صحيح فقد ثبت انه صلى بها
الجماعة على سبيل التداخي ولم يجزها مجري سائر النوافل وانما عدم
المواظبة لذلك العذر على ان الجماعة متى شرعت كانت افضل من
الانفراد الا ان الجماعة فيها سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل محلة
كلهم الجماعة وصلوا في بيوتهم فقد تركوا السنة وقد ساووا ذلك
وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف عنها رجل من افراد
الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة لا السنة قال في المبسوط لوصي
النسائي في بيته لا ياتى ثم فقد فعله ابن عمر وسالم والقاسم وابراهيم ونافع
فقد فعل هؤلاء ان الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا
يظن بان ابن عمر ومن معه ترك السنة وهذا هو الصواب وقوله من
افراد الناس فيه اشارة الى ما تقدم انه ان كان ممن يقتدى بالسنة
له ان يتخلف وصرح به قاضي وعينه واما ابن عمر ومن ذكر معه فقد
لا يكونون مقتدين اذ ذلك لوجود من هو مقدم عليه العلم كعمر
وعثمان وعلي وبن مسعود وغيرهم بالنظر الى من يتخلف كل واحد
منهم وان صلى احدى بيته بالجماعة حصل له ثوابها وادركوا فضلها
ولكن لم ينالوا افضل الجماعة التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة المسجد

ل

وتكثير جماعة والظاهر منها من اسلام وهكذا المكتوبات اى الخضر
لوصلى جماعة في البيت على هيئة الجماعة في مسجد الوافضية الجماعة وهي
الجماعة بسبع وعشرين درجة تكون بين الوافضية الجماعة الكا
في المسجد فالجاصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل لما
استعمل عليه من شرف المكاتب والظاهر ان الشعار وكثير سواء المسلمين
والنصارى فلو لم يكن ينبغي ان يفتقد هذا اذا تساوت الجماعة في استكمال
السنن والاداب واما ان كانت الجماعة في البيت اكل كما اذا كان امام المسجد
يخل ببثني من السنن مع استكمالها في جماعة البيت فكيف اذا كان امام
المسجد يخل ببعض الواجبات كما في كثير من ائمة الزمان والله المستعان
والاحتياط في النية فيها ان يترى التراويح او يترى قيام الليل او يترى
سنة الوقت او قيام رمضان وانما كان الاحتياط ذلك لان المشايخ قد اختلف
في جواز اداء السنة بنية مطلق النقل او مطلق الصلوة قال بعض المتقدمين
لا يجوز ذلك وهو قول ابي حنيفة وقال بعض المتأخرين بل عامته يجوز
كن صلى ركعتين بنية صلوة الليل ثم تبين اى ظهر او علم فان تبين
بيستعمل لازما بمعنى ظهر ومتعليا بمعنى علم فعلى الاول يكون قوله انه
كان اى الشان قد طلع الفجر فاعلا وعلى الثاني يكون مفعولا سادسا
مفعولى علم قال بعضهم اى بعض المتأخرين وهو اكثرهم يوجب ذلك الذى
صلوه عن سنة الفجر وهو اى قول بعض المتأخرين بجواز السنة بنية
النقل وهو قوله اى قول ابي يوسف ومحمد وهو ظاهر الرواية عن ائمتنا كلهم
وتلك الرواية عن ابي حنيفة شاذة غير ظاهرة وقد تقدم ما هو التحقيق
من ذلك في بحث النية ومع ذلك فالاحتياط انما هو في الخروج من الحلال
بما ذكرنا ان شئت بعد ما صلى الركعتين بنية صلوة الليل في طلوع الفجر
اى لم يتيقن ولم يغلب على ظنه انه كان قد طلع امره لا يوجب ما صلاه
عن سنة الفجر بالاتفاق من الائمة من المشايخ جميعهم لان اليقين لا يسقط
بالشك واعلم ان قوله والاحتياط في النية اى قوله بالاتفاق موجود

بعض الترخيص وليس بوجوده البعض بل الوجود ما بعد فقط وهو
قوله وان نوى التراويح صلوة مطلقة فحسب اى من غير ان يبين
من الصفا المذكور فقد قالوا اى المشايخ والمراد بعضهم الاصح انه
لا يجوز وهو احتياط فاختار على ما حكينا عنه في بحث النية وما
اختلفنا صلواتها الهداية هو المختار على ما قرر هناك ووقته اى وقت
التراويح وتذكير التخيير باعتبار الفعل والنقل المذكور ويخوف ذلك اختلف
المشايخ في وقت التراويح فقليل الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعده قبل
الوتر وبعده لانها سميت قيام الليل فكان الليل وقتها وهو قول الامام
اسماعيل الزاهد وجماعة وقيل وقتها ما بين العشاء والوتر حتى لو صلاه
قبل العشاء لا يجوز ولو صلاها بعد الوتر لا يجوز لانها عرفت بفعل الصحابة
وهم لم يصلوها الا في هذا الوقت وهو قول عامة المشايخ بخارى وقال
القاضي الامام ابو على النسفي الصحيح ان وقتها بعد العشاء لا يجوز قبلها
سواء كانت بعد الوتر او قبله وهو المختار لانها نافذة سنة بعد العشاء
بفعل الصحابة وكذا المنقول من فعله فمما كانت تبعاً لها كسنتها وتقدم
الصحابة لها على الوتر لا يفيد عدم جوازها بعده لا احتمال انه بناء على
استحباب تأخير مطلقاً لمن يأمن فواته واستحباب جعله قول اخر صلوة
الليل فيجوز ادائها بعد ما يجوز ادائها من قيام الليل ثم المستحب
تأخيرها الى ثلث الليل او نصفه كما في العشاء واختلف في ادائها بعد النصف
فقليل يكره لكونها تبعاً للعشاء كسنتها على ما مر والصحيح انه لا يكره لانها
صلوة الليل والا فضل فيها اخر ويبقى على انها تتبع للعشاء لا يجوز قبلها
انه لو صلى العشاء يامم اى مع امام او معتد يامم وصلى التراويح
يامم اخر ثم علم ان الامام الاول كان قد صلى العشاء على غير وضوء او
علم فسادها بوجه من الوجوه فانه يعيد العشاء لنفسها ويعيد التراويح
شعباً كما يعيد سنتها ولا يلزمه اعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند
ابي حنيفة لاستقلاله وعدم تبعيته للعشاء عنه وانما يلزم تقديم

عليه للترتيب فاذا فات الترتيب عن غير قصد لا يلزم له الاعادة كمن صلى
الظهر ثم صلى العصر ثم علم ان الظهر وقعت فاسئلة فانه يقضيها
ولا يلزم له اعادة العصر كذلك هذا وعندنا انما يصح تتبع العشاء فقلتم
اعادته لا عادتها كسنتها وهو متيقن على وجوبه عنده لا عندنا وبيني
على انها تجوز بعد الوتر اذ لا ان فاتت مع الامام تركها وتركت
او اكثرت هل يقضيها قبل الوتر او يوتر ثم يقضيها ذكر في النخبة فقال
اختلف مستأخ زماننا قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاتته
من التراويح احرار الفضيلة الوتر بالجماعة والتراويح تجوز بعده
وقال بعضهم يصلي التراويح المنزلة ثم يوتر بناء على ان وقتها قبل الوتر
فيلزم تقديمها عليه هذا ان اريد بالحكم المذكور التروم وان اراد
الاولوية فلا شك ان اخيرا الوتر اولى وانما فاتت الجماعة فيه فان
الانفراد به اولى على قول الجمهور كما سيأتي ان شاء الله تعالى وانما
الاستراحة في اثناء التراويح فيجلس بين كل ترينتين مقدار ترينتين
اي بين كل اربع ركعات مقدار اربع ركعات وكذا بين الاخيرة والوتر ليس
المراد حقيقة الجلس بل المراد الانتظار وهو مختار ان شاء الله تعالى
وان شاء هلك وسبح او قرأ او صلى نافلة منفردا وهذا الانتظار مستحب
لعادة اهل الحرمين فان عادة اهل مكة ان يهلوا بكل اربع
اسبوعا ويصلون ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلون
الربع ركعات وقد روي البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقومون على
عهد عمر يعني بين كل ترينتين فثبت من عادة اهل الحرمين الفصل
بين كل ترينتين ومقدار ذلك الفصل وهو مقدار ترينتين فكانت
مستحبا لان ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسنا وان استراح
على خمس تسليما اي عقيب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس به اي لا يكره
وقال اكثر المشايخ لا يستحب ذلك لخالفه على اهل الحرمين وقوله لا
يستحب كناية عن الكراهة التثنية لانه فعل ما ليس بعبادة

واذ قل

وارخالها ليس بعبادة في العبادة مكروه ومن المكروه ما يفعله
بعض الجهال من صلوة ركعتين منفردا بعد كل ركعتين لا ترا بدعة مع
مخالفة الامام ذكره الشروحي عن خزائن الفقه والافضل للامم تعويل
القرأة اي تقدير ما يقرأ في الركعتين على سبيل المساواة والعدل فلا
تكون احدي الركعتين اصولا من الاخرى قال قاضي خات ولو خالف
لا بأس به اما في التسليمة الواحدة لا يستحب تطويل القرأة في الركعة
الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوات ولو طول الاولى على الثانية فلا
باس به بل المختار ذلك عند محمد وعبد الجبار حنيفة والجمهور يوسف
بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما انتهى وانما كان الافضل كون
ذلك التعديل بين التسليمات لئلا يشغل قلبه في الفكر في ذلك وهو
في الصلوة ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة والحال ان قد
على رأس كل ركعتين منها قهر الشاهد جاز ذلك عن التراويح واحتسب
له بعضين ركعة على قول العامة وهو الصحيح من مذهب الجعيف
كل ركعتين عن تسليمة وعند البعض يجوز لكل عن تسليمة واحدة
وفي ظاهر الرواية عنه يجوز عن اربع تسليما بناء على ان القيادة على
الثمان بتسليمة واحدة يكره ووجه الصحيح انه جعج المتفرق ولم
يحل شيئا والنقص بسبب الكراهة لا يرجع الى الذات فضح الاداء
وعندهما يقع الكل عن تسليمتين بناء على ان القيادة على الاربعة
بتسليمة واحدة يكره عندهما وقول المصنف ولا يكره لانه الكل كما
لما ذكر في الخلاصة وغيرها انه يكره والحال لا يحصل بحمد المسئلة
ما لم يكن فيها اتباع سنة وهو المراد بخلافه افعال اخرها و
لم يروا انه ثم على ثمان بتسليمة واحدة فلا يكون فيه اتباع سنته
فيكون مكروها وان كان مشقا وهذا هو الاصل فكم من فعل يسير
يزيد ثوابه من اتباع السنة على فعل منه اشق باصناف الخلق عن
الاتباع نعم اذا وجد الاتباع في كلا الفعلين فالاشق افضل كما لا ريب

ومن المكروه ما يفعله
بعض الجهال من صلوة ركعتين
منفردا

بتسليمه وتسليمته على ما عرف ولولم يقعد على اس كل ركعتين قد
التشهد لم يجز التسليم واحدة عند ابي حنيفة وابي يوسف اما عند
محمد وزفر فلا يجوز عن التسليم واحدة ايضا بل يقعد على ما عرف من
الاشربة القعدة عن الركعتين من النفل فيما اذا صلى اربعا يفضل فكذا
ما زاد على الاربع واذا شكوا الى اللام والقوم في انهم هل صلوا تسع
تسليمات ثمانية عشرة ركعة او عشر تسليمات ففيه اى حكم هذا التردد
اختلاف بين المشايخ قال بعضهم يصلون تسليمة اخرى جماعة لان الزيادة
على التراويح بالجماعة اغما كره الا تيقنت انها زيادة وهما متيقنة به
لا احتمال انها تراويح فلا يكره وقال بعضهم يؤثرون ولا يصلون التسليمة
اخرى احتراز عن الزيادة على التراويح بالجماعة والصحيح انهم يصلون
بتسليمة اخرى ضمن يصلون معنى يكون فغذاء بالباء اى يكون التراويح
يقينا يصلون ركعتين فرادى للاحتياط في الموضعين اكمال التراويح
بيقين والاحتراز عن التنفل الزايد عليها بالجماعة هذا اتفاق الكل على
التكثير فان اختلفوا وكان الامام مع بعضهم رجح اذا ادعى كل فريق اليقين
وكذا اذا كان الامام وحده في طرف وهو متيقن عمل بما عنده ولا يلتفت
الى قول الجماعة وان شك على بقوله وان اختلفا القوم ولم يكن للام
يقين باخذ من هو صادق عنده وان لم يترجح عنده صدق احد الفريقين
فهو بمنزلة ما لو شك الجميع ان يصلون ما وقع فيه الاختلاف فرادى
تنبيه علم من هذه المسئلة ان التراويح عدلنا عشرون ركعة بعشرين
تسليما وهو مذهب الجمهور وعند مالك ست وثلاثون ركعة احتجا
بعمل اهل المدينة والجمهور ما رواه البيهقي بسناد صحيح عن السائب
ابن يزيد قال كانوا يقومون على عهد عمر بعشرين ركعة وعما عهد
عثمان وعلى مثله وفي المطاء عن يزيد بن رومان ان كان الناس في زمن
عمر يقومون في رمضان ثلاث وعشرين ركعة وفي المطاف عن علي انه
امر رجلا ان يصل بهم في رمضان بعشرين ركعة قال وهذا كلام لا جمل

قال البيهقي والتابعة في حديث ابي رومان هو الوتر ولكن لم يرد
عن فيكون منقطعا وهو حجة صلتا وعند مالك وما احتج به من عمل
اهل المدينة ليس بحجة لانهم يصلون فرادى بين كل ركعتين اربع
ركعات في مقابلة طواف اهل مكة اسبوعا بين كل ركعتين وذلك
غير ممنوع على ما مر والكلام فيما هو المشروع سنة الجماعة لا فيما
عداه والله اعلم وذكر في المتن انه يقرأ في التراويح مقدار ما لا
يؤدي الى تنفير القوم عنها فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب لان
التصلي اخف من المكتوبة فيعتبر باخف المكتوبة وهو المغرب قال
قاضي خان هذا غير صحيح لان بهذا المقدرا يحصل الختم والختم في
التراويح مرة واحدة سنة وكذا في صدر التشديد وقال بعضهم يقرأ
فدرا ما يقرأ في العشاء لانها تتبع لها وقراءة الفتاوى لقوله عن بعضهم
يقرأ في كل ركعة ثلاثين اية حتى يقع به الختم ثلاث مرات هذا معنى
ما في فتاوى قاضي خان وغيرها وهو قول القاضي الامام الحسن المروزي
لان كل عشر من الشهر مخصوص بفضيلة كما جازت به السنة انه شهر
وله رحمة واوسط مغفرة واخر عتق من النار وروى البيهقي بسناد
عن ابي عثمان النهدي قال دعا عمر ثلثة من القراء فاستقرأهم فامر
سرعهم قراءة ان يقرأ للناس بثلاثين آية في كل ركعة واوسطهم بخمس
وعشرين آية واطولهم بعشرين آية قال قاضي خان وقال بعضهم
وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشرين آيات وهو الصحيح
لان فيه تخفيفا على الناس و به يحصل السنة وهو الختم مرة واحدة
لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة ستمائة وايات القرآن
الآف وثماني واذا قرأ في كل ركعة عشرين آيات يحصل الختم والفضيلة
في الختم مرتين وينبغي للامام وعينه اذا صلى التراويح وعاد الى منزله وهو
يقرأ القرآن ان يصل بعشرين ركعة في كل ركعة عشرين آيات احتراز للفضيلة
وهي الختم مرتين انتهى وفي الهداية واكثر المشايخ عما ان السنة فيها الختم

مرقة فلا يترك لكل القوم قال الشيخ قال الدين بن الهمام قوله ولا يترك
لكل القوم تأكيده على طوبى سنة الحتم وأنه تخفيف على الناس لا تطويل
كما صرح به في النهاية وإذا كان امام مسجد حقه لا يحتم قوله ان يتركه
الى غيره انتهى ومنهم من سئل يحتم ليلة السابيع والعشرين بجاه ان يترك
ليلة القدر ثم ادخلهم قبل الموعود لا يترك له ترك التراويح فيما بقي لانها
شرعت لاجل ختم القرآن مرة قال ابو علي النسفي وقيل يصليها ويقراء فيها
ما شاء ذكره في الذخيرة وإذا نقر هذا فلا يخفى ما في نقل المتن من مقتضى
من التساهل ولعل لفظ الثلثين وقع سهوا من الكاتب وإنما هو ثلثون
فان ظاهر قوله حتى يقع به الحتم يدل عليه والافقوع الحتم ليس موثوقا
على قراءة الثلثين لحصوله بالعشر سجدة علم ثم الذي ينبغي في هذا
الزمان ان يفعل كما قال قاضي خان للماجيم ثواب السنة ان كسرت
احراز فضيلة المراتين قال قاضي خان والزهاد واهل الاجتهاد كانوا
يحتفون في كل عشر ليال وعن ابي حنيفة انه كان يختم في شهر رمضان
احدا وستين ختمه ثلثين في الليالي وثلثين في الايام وواحدة في التراويح
وعنه انه صلى ثلثين سنة الغر يوضو العشاء انتهى والمشهور
عنه انه صلاها كذلك اربعين سنة وقال ايضا ولو قرأ بعض القراءة
في سائر الصلوة فان كان القوم يملون من القراءة في التراويح فلا
باس في كون يكون لهم ثواب الصلوة لاثواب الحتم وقد ذكرنا
السنة هو الحتم في التراويح وعن ابي بكر الاسكاف سئل ايجز الامام
للفريضة قراءة واحدة او يخلط فيقرأ البعض في الفريضة والبعض
في التراويح قال يميل الى ما هو اخف على القوم وسئل ايضا عن الامام
اذا فرغ من التشهد في التراويح ايزيد عليه ام يقصر قال ان علم انه
لا ينقل على القوم يزد من الصلوة والاستغفار وان علم انه ينقل على
القوم لا يزدويا في التشاء في كل شفع انتهى وذكر ابن الهمام وغيره في
شرح الهداية انه لا يترك الصلوة على التي صلح لائرا وض اى عند الشافعي

وسنة اى عندنا ولا يترك السنة للجماعة كالشبهات واذا غلط فترك
سورة او اية وقرء ما بعدها فالمستحب له ان يقرأ المكتوبة ثم المقررة ليكون
على الترتيب وقالوا لا ينبغي للقوم ان يقدموا على التراويح الخوضون ان
ولكن يقدموا للدستورات فان الامام اذا كان لحانا لا بأس ان يترك سجدة
وكذا لو كان غيره اخف قراءة واحسن الكثرة فتاوى قاضي خان ولوام
رجل في التراويح ثم اقتدى باخره تراويح تلك الليلة ايضا لا يترك له ذلك
كما لو صلى المكتوبة اماما ثم اقتدى فيها مستغفرا امام اخر وهذا لان
صلوة النقل غير التراويح وغيرها بالجماعة اغاكره اذا كان الامام والمفتي
معاملين به وكان على سبيل التداخي بان يجتمع جميع كثير فوق الثلثة
حتى لو اقتدى واحدا وان كان لا يكره في الثلثة اختلاف المشايخ وفي
الاربع يكره ايضا ذكره في الكافي وغيره ولوام في التراويح مرتين في مسجد
واحد وكذا الوصلها مرتين مأموما في مسجد واحد وان في مسجدين
اختلف فيه حتى عن ابي بكر الاسكاف انه لا يجوز يعني لا يجوز تراويح
اهل المسجد الثاني واختار ابو الليث وقال ابو بصير يجوز اهل المسجد
جميعا لو اذن واقام وصلى في مسجدين فانه لا يكره واغاكره اذا
اذن واقام ولم يصل فكذلك التراويح والظاهر ان هذا بناء على صحة
التراويح بنية النقل المطلق وعدمها وقد علم في موضعه واذا بلغ
الضيق عشر سنين فامم البالغين في التراويح يجوز قاله نصير بن يحيى
لانه يومها الصلوة ويضرب عليها مكان في حكم البالغ من هذا الوجه
لانه لا يصح اقتداؤهم به في الفرض لان صلواته تقع نفلا فيكون اقتداؤهم
المفترض بالمستغفل بخلاف اقتداؤهم في النقل وذكره بعض كتب الفتاوى
انه لا يجوز ان يؤم البالغين في التراويح ايضا وهو المختار وقال شيخنا
الائمة السرخسي هو الصحيح وذلك لان نقل البالغ اقوى لانه يصير لازما
عليه بالشرع بخلاف الضيق فيلزم من اقتداؤهم به بناء القوي على
الضعيف وهو غير جائز عندنا وان صلى اربع ركعات بشيعة واحدة

واحال ان لم يقعد على ركعتين منها قبل التشهد بختم الاربع عن التسليمة
 واحدة اي ركعتين عند ابي حنيفة وابي يوسف وهو المختار احتار فقيه
 ابو جعفر و ابو بكر محمد بن الفضل قال قاضي خان وهو الصحيح لان لقعدة
 على رأس الثانية فرضية التطوع فاذا تركها كان ينبغي ان نقصد صلوة اصاد
 كما هو قول محمد بن زفر وهو القياس وانما جاز على قول ابي حنيفة وابي يوسف
 استحسانا فاخذنا بالقياس في فساد الشفع الاول وبالكسح في حق بقاء
 التخرية واذا بقيت صحيحة شرعية في الشفع الثاني وقد اتى بالقعدة في ان
 عن التسليمة واحدة وقال الفقيه ابو الليث تنوب عن تسليمتين والصحيح
 الاول ولو قعد على رأس الركعتين جازت عن تسليمتين بالاتفاق واذا فرغ
 من التشهد ينظر بفكره ان علم ان زاد عليه يشغل على القيام لا يزيد الدعاء
 لماثورة وفي تخصيصه الدعوات اشارة الى انه يزيد الصلوة عما قد
 الا انه يقتصر فيها على قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لانه هو المفروض
 الشافعي وبه تتأدى السنة عندنا فلا الى انما ان كان يشغل عليهم ولو
 تذكروا التسليمة كانوا قد سهوا عنها فتذكروها بعد ما صلوا صلوة الوتر
 اختلف المشايخ في انهم هل يصلون تلك التسليمة بجماعة او منفردين قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون تلك التسليمة بجماعة لانها كانت
 عن محليها و الجماعة انما شرعت في التراويح اذا كانت في محلها وقال القصة
 الشهيد يجوز ان يقال يصلي تلك التسليمة بجماعة لان وقتها باق لان الليل
 كله بعد العشاء وبعد الوتر وقيله سواء على المختار كما تقدم وقول يجوز
 ان يقال اشارة الى انه لا رواية عن الائمة في هذه المسئلة وانما هو اختيار من
 المتأخرين بناء على ما قلنا والظاهر قول الصدر الشهيد لانه بناء على القول
 الاول المختارة وقتها ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهية في الشفع الاول
 من التراويح ثم صلى ما بقي منها على وجهها قبل ان يعيد ذلك الشفع قال شيخنا
 نجاري يقضي الشفع الاول لا غير لان كل شفع صلوة على حدة وقد خرج من
 الشفع الاول بشرعية في الشفع الثاني فلا يفيد ما بعد الشفع الاول فلا

الا قضاءه وقال مشايخ سمرقندى عليه قضاء الكل اي كل التراويح لقضاء
 كلها لان ذلك السلام لا يخرج به عن حرمة الصلوة لكونه سهوا فاذا قام الى
 الشفع الثاني صح شرعه فيه وكان قعوده فيه على الثالثة فاذا سلم
 كان سلامه سهوا بناء على التمهيد الاول فلم يخرج من الصلوة ويصح شرعه
 في الشفع الثالث وحصل قعوده وسلامه فيه على الخامسة سهوا وهكذا
 الى اخر الاشفع فقد ترك القعدة على الركعتين في الاشفع كلها فنقد
 باسرها وقتد بالسلام ساهيا لانه لو سلم عدا او فعل بعد سلامه سهوا
 من تحريمه بذلك وصحة استينافه فعلا منافيا للصلوة من كلامه ويصح
 ولا يلزمه الا قضاء الشفع الاول اجماعا لمخرجه من تحريمه بذلك وصحة
 استينافه ما بعده وفهم من التوجيه المذكور ان الحكم مقتيد بما اذا لم يتكرر
 التسليم في الاول على رأس الركعة الى ان اتم التراويح حتى لو علم انه سهوا سلم
 على ركعة واحدة ماصلا بعد العلم سوى ركعتين لكون سلامه بعدهما
 عدا لا سهوا فكان مخرجا له عن التسمية وان كان على وتر فليست تسليمة
 فانتبه تروحية او تروحياتان وقام الامام الى البوتر ذكره واقعا التام في
 عن ابي عبد الله الرضا في ان يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاتة واذا لم يصل
 الفرض مع الامام ففمن عين ائمة الكرسبيسي انه لا يتبعه في التراويح
 ولا في الوتر وكذا اذا لم يتابعه في التراويح لا يتابعه في الوتر وقال يوسف
 البلادي اذا صلى مع الامام شيئا من التراويح يصلي معه الوتر وكذا اذا
 لم يدرك معه شيئا منها وكذا اذا صلى التراويح مع غيره له ان يصلي وتر
 معه وهو الصحيح ذكره ابو الليث وكذا قال طبري الدين المرفي لو صلى
 العشاء وحده فله ان يصلي التراويح مع الامم وهو الصحيح حتى لو دخل
 بعد ما صلى الامم الفرض وشرع في التراويح فانه يصلي الفرض والا وحده
 ثم يتابعه في التراويح وفي القنية لو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم ان
 يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع للجماعة فام المقتدى في القعود ثم استيقظ
 بعد سلام الامم ولم يدرك الى ان انتهى امامه فانه يشهد ويسلم ويتابع فما بقي

قوله فانتبه تروحية او تروحياتان

وليس عليه قضاء حتى يحل له يعام بقوت ولو صلى التراويح قاعدا من
غير عذر قيل لا يصح ولا تكون تراويح كركعة الفجر والصحيح الجواز كغيره
بخلاف سنة الفجر ولكن لا يستحب بل لا يندفع فأن صلى الإمام التراويح فاعتذر
بعذر أو بغير عذر واقتدوا به قياتما اختلف فيه قال بعضهم لا يصح
عند عذر ويصح عند ما كانه العذر وقال بعضهم يصح عند الكل وهو
الصحيح لأنهم لو فعلوا صح اقتدوا بهم عنده أيضا فإذا قاموا كان أولى ثم
اختلف في المستحب قال بعضهم المستحب ان يقعدوا احترازا عن صورة
المخالفة وقال قاضي الإمام أبو علي النسفي يستحب لهم القيام في قولها
والفقهاء في قول محمد بن أبي بكر عن محمد بن أبيه أنه سئل عن رجل أتى قوما
قاعدة شهر رمضان يعني التراويح ان يقوم يقوم قال نعم في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف فقال بعض المتأخرين انما خصهم بالذكر لان
عنده لا يصح اقتدوا بهم بالقاعد وقال بعضهم بل لان المستحب ان يقعدوا
وقال قاضي خان ويكره للمقتدي ان يقعد في التراويح فإذا اراد الإمام
ان يركع يقوم لانه فيه اظهار التكاسل والتسبب في المناقبة قال
الله تعالى وإذا قاموا إلى الصلوة قاموا كسفا وكذا أغلته النوم يكره
ان يصلي مع النوم بل يضرب حتى يستقيظ لان في الصلوة مع
النوم تراونا وغفلة وترك التدبر وكذا الوصل على السطح من شدة
الحزن أي يكره له لقوله تعالى قل ناد جنتهم أشد حرا لو كانوا يفتقرون
انتهى وفي الفقيه امام يصلي التراويح على سطح المسجد اختلفت في كونه
والأولى ان لا يصلي فيه عند المذنب وكيف بعنده وفيما اقتدى به غيره
انه من التراويح فإذا هو وتر بجمعه معه ويقيم اليها رابعة ولو افلحها
لا شئ عليه والوتر تلك ركعات انما ذكر الوتر في التوافل لانه مثلها
من حيث الثبوت بالسنة وملحق به في كثير من الاحكام كوجوب القراءة
في جميع ركعاته وعدم الاذان والاقامة له ومخوذ ذلك وذكر عقيب بن
التراويح لما سبته لها في ادائه بالجماعة في رمضان والكل فيه مواضع

مطروحة الوتر من ركعات

الاول في صفة وهي انه واجب عند أبي حنيفة وذكر المحيط عليه ثلاث روايات
في رواية انه فريضة وهو قول زفر قال أبو بكر بن العربي في العارضة ما ل
يحتون واصبح من المالكية الى وجوبه يسديه الفرض وحكي عن أبي بكر
انه واجب في فرض وحكي ابن بطال في شرح البخاري عن ابن مسعود وحذيفة
والنخعي انه واجب على اهل القراءة دون غيرهم والمراد بالوجوب الفرض واحدا
الشخ علم الدين السخاوي المقرئ انه فرض وعمل فيه جزاء وساق الاحاديث
الدالة على فرضيته ثم قال فلا يرتاب في فرضه بعد هذا انما الحقت بالصلوة
الخمسة وفي المحافظة عليها وفي المفتي عن الإمام احمد بن محمد بن حنبل
رجل سوا ولا ينبغي ان تقبل بشهادته والرواية الثانية انه سنة مؤكدة
هو لها وعليه اكثر العلماء والرواية الثالثة انه واجب وهي آخر قولها
قال في المحيط هو الصحيح وقال قاضي خان هو الصحيح قال في التمهيد ثم رجع
زفر فقال انه سنة ثم رجع وقال واجب استدلالا اكثر بحديث الامراء
هل على غيرهم فقال لا الا ان تطوع فانه ينفي الفرض والوجوب ويقول
ان خمس صلوات كتبهن الله عليكم الحديث وبفعلة ثم اياه على الرحلة
وهو ما اخبره في تصحيحين عن ابن عمر انه كان يوتر على البعير والعمر
لا يؤذي على الرحلة من غير عذر وبما سئلته معللة السنن من انه
لا يؤذن له ولا يقام بخودك ولا في حنيفة ومن وافقه حديث ابن عمر
انه قال اجعلوا اخر صلوتكم بالليل وتر متفق عليه امر وهو عند الامراء
عن القرية للوجوب وقوله ام الوتر حتى تنم لم يوتر فليس مني الوتر
حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حتى تنم لم يوتر فليس مني رواه
ابوداود من حديث ابن المنيب عبد الله العتيبي عن بريدة عن ابيه و
رواه الحاكم وصححه وقال ابن المنيب ثقة وثقة ابن معين ايضا وقال
ابن ابي حاتم سمعت ابي يقول صالح الحديث وانك على البخاري ادخاله
في الضعفاء وتكلم فيه النسائي وابن حبان وقال ابن عدي لا بأس به
فالحديث حسن واخر الزيد عن حكيم عن عتبة عن جابر عن ابي معشر

عن ابراهيم عن الاسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم واجب على كل مسلم
وقال لا تعلمه يروي عن ابن مسعود الامن هذا الوجه فان قيل الامر
قد يكون للندب والحق هو الثابت وكذا الواجب لغة فيجب الغسل
عليه دفعا للمعاصاة ولقيام القرينة اما المعارضة فالتقدم من جهة
الاعرابي ومن فعله على الراحلة وكذا حديث معاوية بعثه الى اليمن
قال له فيما قال فاعلم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم و
الليلة متفق عليه قال ابن الحبان وكان قبل وفاته يوم يابا من سيرة
وفي الموطأ انه يوم قالهم في رمضان فضلى ثمان ركعات ووتر ثم انتفروا
من القابلة فلم يخرج اليهم فبالوا فقالوا خشيتم ان يكتب عليكم
الوتر واما القرينة الصارفة للوجوب الى القوي فانه السنن سواء
الترمذي انه يوم الوتر حق واجب على كل مسلم من احب ان يوتر بمجلس
فليوتر ومن احب ان يوتر بثلاث فليفعل ومن احب ان يوتر بواحدة
فليوتر ودواء ابن حبان والحاكم وقال بشرطهما فقد خيرا بعد الحكم
بالوجوب فلو كان ليجبا لكان كل خصلة من المذكورة تقع واجبة
ما عرفت في الواجب المختار وقد اجمعا على عدم وجوب الحسن فلم يثبت
الحال الوجوب القوي وهو مطلق الثبوت ولا يلزم منه الوجوب
فالجواب عن حديث الاعرابي وما بعده وحديث معاذ بانه يجوز ان يكون
قبل وجوب الوتر وانه واجب بعد سفر معاذ وان كان قبل موته
بقليل ولا تعارض وعن حديث الراحلة انه واقعة حال لا عموم لها
كون ذلك بعد فان الفرض يجوز على الدابة بعد الطين ونحوه
يجوز ان يكون قبل وجوبه ايضا وقد روى الطحاوي عن خطبه
ابن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلي على راحلته و
يوتر بالارض ويزعم ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فلذلك ان وتره ذلك
اما حالة عدم وجوبه او للعدو عن حديث الموطأ بانه ايضا يجوز
ان يكون قبل وجوبه ثم وجب بعد او المراد بالوتر المجموع من صلوة

الليل

الليل المحتمة يوتر فاتهم كانوا يطلقون عليها اسم الوتر لان المجموع فرد
بل هذه الارادة ظاهرة من نفس الحديث فانه يوم يصليهم ثمان ركعات
واوتر ثم تأخر في القابلة يعني عما فعله في السابقة البتة وعلى تأخر
عن ذلك بخشيته ان يكتب الوتر فكان المراد بالوتر ظاهر الصلوة التي
فعلت مختمة بالوتر ويؤيده ما صرح به في رواية البخاري لهذا الحديث من
قوله خشيته ان يكتب عليكم صلوة الليل والجواب عن القرينة ان ذلك
قبل ان يستقر امر الوتر فيجوز كونه كان او لا كذلك وفي مسلم عن عائشة
انه كان يصلي في الليل ثلث عشرة ركعة يوتر من ذلك بمجلس يجلس
في شئ منها الا ان اخرها فدل ان الوتر كان خمسا وقد اجمعا على انه يجلس
على كل ركعتين وهو يفيد خلافا وفي الدارقطني انه يوم قال لا يوتر بثلاث
وتر بمجلس او سبع والابن حبان جازا فاعلم انه لا مانع من ذلك
قبل ان يستقر امر الوتر كيف يحل على القوي وهو مخوف بما يؤكل مقتضا
من قوله يوم لم يوتر فليس منى مؤكدا بالتكرار ثلثا وعدم الاثبات
والاقامة له لكون الغالب فيه الانفراد مع ان الوقت العشاء وقت له
يدل على عدم وجوبه ولزموا القراءة في جميع ركعاته فلا حياط لتردد
الواجب بين السنة والفرض في النظر الى الاول تجب جميعه وبالنظر
الى الثاني لا تجب احتياطا هذا وقد اورد في الكافي وغيره ما روى عن الامام
انه فرض بانه فرض على اي يعمل به عمل الفرائض انه مستف من غير تأخير
فلا تلزم منه اعادة الزوم اعادة اذ اصلها ثم ظهر فسادها ودونه
وفي الزوم الترتيب بيده وبين غير من الفرائض حتى لو ترك صاحب
الترتيب في صلوة فرض ان عليه الوتر بقصد تلك بتدكيره عنده وكذلك لو تذكر
فائتة وهو فيه يفيد ويلزم قضاء تلك الفائتة ثم اعادة عنده واولوا
ما روى عنه انه سنة بان المراد ثبوت وجوبه بالسنة ولما من حيث
الاعتقاد فالصحيح انه واجب فيفتق تاركه غير المتأول ولا يكره جلاءه
الا ان استخف ولم يره حقا على المعنى الذي مر في السنن الموضع الثاني قد

وهو ثلث ركعات بسلام واحد عتقا وهو قول عمر وعلي وابن مسعود
 وابن عباس وابن عمر وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وأصحاب النور
 وابن المبارك وهو قول مالك في كتاب الصلاة ذكره في العارضة وقال ابن
 بطال هو قول حذيفة وابن عباس في السجدة وسعيد بن المسيب وعبد
 الشافي أقله واحد وهو اختيار أحمد لأحد حديث عائشة قالت ما كان
 رسول الله لم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي
 أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن
 حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلثا قالت فقلت يا رسول الله انما قبل
 ان يوتر قال يا عائشة ان عيني تنام ولا ينام قلبي رواه البخاري ومسلم
 والترمذي وقال حديث صحيح فلو كانت ثلث بتسليمتين لكانت ثم يصلي
 ركعتين ثم واحدة لانها فضلت وعنها انه لم كان يوتر بثلاث لا يفضل
 رواه النسائي واحدا ولفظه كان لا يسلم في ركعتي الوتر قال النووي
 اسنده حسن قال ورواه البيهقي في السنن الكبير بسناد صحيح وعنها
 انه لم كان يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك
 الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد
 والمعوذتين رواه اصحاب السنن الاربعة وابن حبان في صحيحه و
 الحاكم في المستدرک وعن ابي بن كعب انه لم كان يقرأ في الوتر سبح اسم
 ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله
 احد ولا يسلم الا في اخرهن واما نحو قوله ثم صلوة الليل متفرقة
 فاذا خشي احد الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى فلا ريب
 فيه ان الوتر واحد بتحرمة مستقلة ان يحتمل ان المراد صلوة واحدة
 متصلة فلا يقامه الصريح الذي ذكرناه وغيرهما مما يطول ذكره مع
 ان اكثر الصحابة عليه قال الطحاوي ثنا ابو بكر ثنا ابو داود ثنا ابو
 قال سئل ابا العباس عن الوتر فقال علمنا اصحاب رسول الله في الوتر
 مثل صلوة المغرب هذا وتر الليل وهذا وتر النهار وعن عبد الله بن مسعود

الوتر ثلث كوتر النهار صلوة المغرب قال البيهقي هذا صحيح وقد روى
 موفوعا لكن بسناد مضطرب يحيى بن ابي الخواص قاله الذي روى
 رفعه عن الامام عن ابن مسعود عنه ثم قال قيل سلمنا ذلك لا يدل
 على نفي صحة الواحدة بل انما يدل على افضلية الثلث وانتم تدعون
 عدم اجزاء الواحدة فلا يطابق دعواكم قلنا عدم اجزاء الواحدة لما
 روى محمد بن كعب القرظي انه النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتير وعن ابن
 مسعود ما اجزأت ركعة قطا ووتر سعد بن ابي وقاص بركعة فانكر
 عليه ابن مسعود وقال ما هذه البتير التي لا تعرفها على عهد رسول الله
 ثم في الميسوط عن عمر انه لما روى سعد بن ابي وقاص قال ما هذه البتير
 لتشفعها اولاً وقد بنيت وما ورد عنه من الوتر نجس وسبع ونحو ذلك
 فالجواب عنه قد تقدم من الحمل على ما قيل الاستقرار او على فضل الثلثين
 او الاربع او نحوها عن الثلث او بان المراد من الوتر مجموع صلوة الليل
 مع الوتر على ما مر مما يظهر بادي تأمل في سياق الكلام الموضع الثالث
 في القراءة فيه وهو ما قال يقرأ الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها
 وقد تقدم ان ذلك للاحتياط والمستحب قراءة سبحة في الاولى وقيل يا
 ايها الكافرون في الثانية وقيل هو الله احد في الثالثة لما تقدم من حديث
 عائشة الا ان فيه في الثالثة قل هو الله والمعوذتين ولم يعمل اصحابنا
 بذلك الا زيادة تخرجا عن اطالة الثالثة على الثانية اخذ برواية ابي
 بن كعب المتقدمة ومباروي او خفيفة في مسنده بخلافه عن ابراهيم عن
 الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في
 الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة
 قل هو الله احد الموضع الرابع في قوته وهو ما قال ويقوت في الثالثة
 قبل الركوع في جميع السنة خلافا للشافعي وخلافه في الموضعين
 الاول كونه قبل الركوع فانه عنه بعله الثاني كونه في جميع السنة فان
 في النصف الاخير من رمضان فقطله في الاول ما روى الدارقطني عن

سويدين علقه قال سمعت ابا بكر وعمر وعثمان وعليها قنت رسول
الله في اخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك وفي الحكم وصححه عن الحسن
ابن علي قال علق رسول الله في كل اقل من ثلث وترى اذا رفعت راسي
ولم يبق الا السجود اللهم اهديني هديت الى اخره وسذكره ان شاء
الله تعالى ولنا ما روى النسائي وابن ماجه ثنا علي بن ميمون الترمذي
مخدر بن يزيد عن سفيان عن زبيد النخعي عن سعيد بن عبد الرحمن
ابن ابي ربي عن ابيه عن ابي بن كميان رسول الله في كان يوتر فيقنت
قبل الركوع اللفظ لابن ماجه ولفظ النسائي كان يوتر بثلث بقراءة الاولى
سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة
قل هو الله احد ويقنت قبل الركوع وازاد في مسنده فاذا فرغ قال سبح
الملك القدوس ثلاث مرات يطيل في اخرهن يعني صوته انتهى يكون
وشعبه وعبد الملك ابن ابي سليمان وجزير بن حازم مروا هذا الحديث
عن زيد النخعي ولم يدكروا هذه الزيادة وهي ويقنت قبل الركوع لا يقع
فيه لان سفيان ثقة وزيادة الثقة مقبولة وقد اخرج الخطيب
في كتاب القنوت له ثنا ابو الحسن احمد بن محمد الاهوازي انا احمد بن
سعيد ثنا احمد بن الحسين بن عبد الملك ثنا منصور بن ابي بوريه
عن شريك عن منصور عن ابراهيم عن علقه عن عبد الله بن مسعود
ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركوع وذكره ابن الجوزي في التحقيق
وسكت عنه واخرج ابو نعيم في الحلية عن عطاء بن مسالم ثنا علا
ابن المسيب عن حبيب بن ابي ثابت عن ابن عباس قال اوتر النبي صلى
الله عليه وسلم بثلث قنت قبل الركوع واخرج الطبراني في الاوسط ثنا محمود بن محمد بن
الروزي ثنا سهل بن العباس الترمذي ثنا سعيد بن سالم القداح
عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلث ركعات
ويجعل القنوت قبل الركوع فقد حصل فيه نظائر كثيرة بطريق كل منها اما
حسن او صحيح وما روى عن الحسن انه قنت قبل الركوع فالمراد به ان

ان ذلك كان شهرا فقط بدليل ما في الصحيحين عن عاصم بن الوليد سالت
انساً عن القنوت في الصلوة قال نعم فقلت كان قبل الركوع او بعده
قال قبله قلت فان قلنا احببنا عنك انك قلت بعده قال لا
انما قنت في بعد الركوع شهرا انتهى وعاصم ثقة جدا واخرج ابن ابي
شيبه ثنا يزيد بن هرون عن هشام الدستواي عن حماد بن ابراهيم
عن علقه ان ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقننون في الوتر
قبل الركوع فهذه تعارض رواية الدارقطني ويسلم التمسك عن المعارضة
واحد حديثا محدث فليس فيه دلالة على العموم فيحمل كون التعليم كان
في ذلك الشهر الذي ذكره انس والله سبحانه اعلم وله في التنازل ما روى
ابوداود ان جميع الناس على ابي بن كعب فكان يصلي عشرين ليلة من
الشهر يعني رمضان ولا يقنت بهم الا في النصف الثاني فاذا كان العشر
الاول اخر تخلف فضلى في بيته واخرج ابن عدى بطريق ضعيف عن انس
كان في يقنت في النصف الاخير من رمضان ولنا ما اخرجناه اصحاب
السنن الاربعة عن يزيد بن ابي مريم عن ابي الجوزا عن الحسن بن علي
قال علق رسول الله كلمات افولهن في الوتر وفي لفظه قنوت ثوب
اللهم اهديني فيمن هديت الى اخره واخرج الاربعة ايضا وحسنه
الترمذي عن علي بن ابي ابي كان يقول في اخر وتر اللهم احي اعوذ بفضلك
من سخطك وبمعا فانتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا اخص
ثناء عليك كما اثبتت على نفسك وفيما تقدم في الخلافة قبلها ما هو
اوضح في الدلالة على المواظبة فارجع اليه والقنوت فيما استدل
بحمل طول القيام فانه يقال عليه تخصيصا للنصف الاخير بزيادة
الاجتهاد على الاول منقطع لانه رواية الحسن البصري ان عمر
جميع الى اخره والحسن لم يذكر عمر بل ولد لستين بقية من خلفه
والثاني ضعيف بابي عاتكة ضعفه البيهقي وقولنا هو قول ابن مسعود
والحسن والنخعي وابن المبارك واسحق وابي نؤير وعامة اهل العلم حتى

قال الطحاوي لم يقل بالقوت والتسبيح الاخير من رمضان فقط الا
 الشافعي والكثير لكن نقل السروحي انه مروي عن علي بن ابي طالب وابن
 ورواية عن مالك واحمد ثم اذا اراد القوت كثير ورفع يديه عندنا
 وذكر ابو نصر الماقي في شرح المقدوري ان المزني قال زاد ابو حنيفة
 تكبير في القوت لم تثبت في السنة ولا دل عليها قياسا ولا وهذا
 منه فان ذلك مروي عن علي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب والقياس
 عليه فان التكبير للفضل والانتقال حال الى حال وحال القوت مخالفة
 لحال القراءة وقال احمد اذا قنت قبل الركوع كثير قال ابن قدامة في المغني
 وقد روي عن عمر انه كان اذا فرغ من القراءة كثير وفي الذخيرة رفع يديه
 هذا اذنيه وهو مروي عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابي سعيد
 واسحق وقد تقدم والقوت قبل ليس فيه دعاء موقت اى معين
 يكون ان يوقت لانه اذا وقت يجري على اللسان من غير احضار قلب ولا
 صدق رغبة فلا يحصل به المقصود والصحيح ان ذلك اى عدم التوقيت
 انما هو فيما عدل المأثور لان الصحابة اتفقوا عليه ولانه لما جرى على
 ما يشبه كلام الناس اذا لم يوقت والدعاء المأثور روى بالفاظ
 مختلفة واحسنها اللهم اننا نستعينك ونستغفرك ونستهد بك
 ونؤمن بك ونوكل عليك ونسئ عليك الخير كله نشكرك ولا نكفر
 ونخلع ونترك من يفرك اللهم اياك نعبد وللنصيحة ونرغب ونسجد
 واليك نسعى ونخضع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك
 بالكفار ملحق وفي الادكار عن عمر بن الخطاب اننا نستعينك ونستغفر
 ولا نكفرك ونؤمن بك ونخلع من يفرك اللهم اياك نعبد الى اخره واخرج
 ابو داود في المراسيل عن خالد بن ابي عمران قال بينما رسول الله
 يدعوا على مضرا دجاءه جبريل فاوحى اليه ان اسكت فسكت فقال
 يا محمد انت الله لم يبعثك سبائيا ولا لقائا وانما بعثك رحمة ليس لك
 الامر بشئ الاية ثم علمه القوت اللهم اننا نستعينك ونستغفرك ونؤمن

مما رواه ابو داود

بك ونخضع لك ونخلع ونترك من يفرك اللهم اياك نعبد الى اخره الا
 انه ذكر موضع نخشى تخاف والا واما ان يضم اليه ما تقدم من الحسن
 انه قال علمني رسول الله كلمات قولهن في الوتر اللهم اهدني في
 هديت وعافني فيمن عافيت وتولي لي فيمن توليت وبارك لي فيما
 وقي شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت
 تباركت وتعاليت رواه الاربعة وحسنه الترمذي كما تقدم ورواه
 ابن حبان والبيهقي وزاد فيه بعد واليت ولا يفر من عاديته وزاد
 الشافعي بعد وتعاليت وصلى الله على النبي قال النووي سنده صحيح
 وحسن واده الحاكم وقال فيه اذا رفعت رأسي ولم يبق الا السجود كما
 قد منا وما عدا هذين فلا توفيت فيه فنه ما تقدم من رواية الاربعة
 انه لم كان يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك الى اخره ومنه
 ما عن عمر انه كان يقول بعد ان عذابك الجحيم بالكفار ملحق اللهم اغفر
 للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والفق بين قلوبهم واصلي
 ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة اهل الكفا
 الذي يكذبون رسلك ويقاوتون اولياك اللهم خالف بين كلمتهم
 وزلزل اقدامهم وانزل عليهم بأسك الذي لا يرد عن القوم الخبيثين
 وغير ذلك من الادعية التي لا تشبه كلام الناس ومن لا يحسن القوت
 ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار وقال ابو
 الليث يقول اللهم اغفر لي بكرهاتكنا وقيل يقول يا رب ويكرهنا
 ذكره في الذخيرة تنبيهه لا يقنت في صلوة غير الوتر عندنا وهو
 مروي عن عمرو بن ابي عبد الله وابن مسعود وابن عباس وابي الدرداء وابي
 قال احمد وقال مالك والشافعي يقنت في الفجر وهو قول الحسن وابن
 ابي ليلى لهم ما روى عن انس رسول الله لم ينزل يقنت في الصبح
 حتى فارق الدنيا قال النووي رواه الحاكم ابو عبد الله في كتاب
 الاربعة وقال حديث صحيح وقال كان في الناس في المنسوخ انه روي

نسخة لابن ابي عمير

يعني القنوت في الخبر عن الخلفاء الاربعة وغيرهم كعمر بن ياسر والي
ابن كعب وابي موسى الاشعري وابن عباس وابي هريرة والبراء بن
عازب وانس وسهل بن سعد الساعدي ومعوية بن ابي سفيان وعائشة
ودهب اليه اكثر الصحابة والتابعين وذكر جماعة من التابعين انهم
ولما ما اخرجوه ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن
عليقة عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله لم يقنت في الغزى
قط الا شهرا واحدا لم يرقل ذلك ولا بعده وانما قنت ذلك يدعو على
اناس من المشركين وهذا حديث صحيح لا غير عليه وما استدلووا به
من حديث انس معارض بما روى الطبراني تنا عبد الله بن محمد بن
عبد العزيز تنا شيئا بن فرج ثنا غالب بن فرقد الطحان قال كنت
عند انس بن مالك شهرين فلم يقنت في صلاة الغداة واذ تغاض
رباينا فقول انس وفعله ما دويناه عن المعارضة ويحل ذلك اما
على ان المراد بالقنوت طول القيام فانه يطلق عليه ايضا كما في الصحيح
عندهم افضل الصلوة طول القنوت ولا شك ان صلاة الصبح طول
الصلوة قيا ما او يحل عاقنوت التوازل كما اختار بعض اهل الحديث
انهم لم يزل يقنت وكيف لا يحل على ذلك او على الغلط وقد روى شيئا
عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قال قلنا لانس بن مالك
ان قومنا يعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الغزى فقلنا
كذبوا انما قنت رسول الله شهر واحد يدعو على احياء من احياء
المشركين وروى الخطيب في كتاب القنوت من حديث محمد بن
عبد الله الانصاري ثنا سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت الا اذا دعا لفقرا او دعا عليهم وهذا
صحيح قال صاحب تنقيح التحقيق واما اخرج فيه انس فقد شبع
عليه ابو الفرج بن الجوزي بسببه وبلغ فيه الغاية وسببه الى ما
لا ينبغي ذكره بسببه يعلم انها باطلة وقد اشهر بعض الرواة فيها بالفتح

وقد قاله من حدث عني بحديث يريانه كذب فهو احد الكاذبين وفي
الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على قوم من العرب ثم تركه و
اخرج ابن حبان عن ابراهيم بن سعيد وابي سلمة عن ابي هريرة قال كانت
رسول الله لم لا يقنت في صلوة الصبح الا ان يدعو لفقرا او على قوم
وهو سند صحيح وعن ابي مالك سعد بن طارق الاشجعي عن ابيه
خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت
خلف علي فلم يقنت ثم قال يا بني انها بدعة روافد النساء وابن ماجه
والترمذي وقال حديث حسن صحيح ولفظه ولفظه ابن ماجة عن ابي مالك
قال قلت لابي اية انك قد صليت خلف رسول الله وابي بكر وعمر وعثمان
وعلى بالكوفة نحو من خمس سنين كانوا يقنتون في الغزى قال لا يقنتون
وبهذا ظهر خطأ نقل الحارثي القنوت عن الخلفاء الاربعة وقال الحارثي
ابن مسعود واه يعني حديث ابي مالك جماعة من الثقات منهم ابو عوانة
وابن ادريس وابن عبد الواحد وخلف بن غياث واخرجوه ابو سعد
الرازي في اصول السنة وجعله اول حديث من باب من قل ان القنوت
محدث وانه لم قنت شهرا ثم تركه وقال الترمذي والعمل عليه عند اكثر
اهل العلم وهذا يعارض قول الحارثي ان القنوت مذهب اكثر الصحابة
والتابعين وقد اخرج ابن ابي بكر وعمر وعثمان انهم كانوا يقنتون في الغزى
واخرج عن علي انه لما قنت في الصبح انكر الناس عليه فقال استنصرونا
على عدونا وفيه انه كان منكرا عند الناس وليس الناس اذ ذاك الا
والتابعين واخرج ايضا عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير
انهم كانوا لا يقنتون في صلوة الغزى واخرج عن ابن عمر انه قال في قنوت الغزى
ما سنهت وما علمت وما سندا كذا عن سعيد بن المسيب انه ذكر له قول
ابن عمر هذا فقال اما انه قنت مع ابيه ولكنه سني ثم اسند عن ابن عمر
انه كان يقول كثيرا ونسبنا ايتوا سعيد بن المسيب فنلوه ان صح فهو
ظاهر الدلالة على المراد قولنا التوازل والا فليست بيوتهم على قل ان امر من امور

يفعل كل يوم يمشيه ابن عمر ويقول ما شهدت ولا علمت او من هو الذي
 جرات بل انما يتطرق الشك الى ما يكون فعله في بعض الاحياء ووقوعه
 في بعض الارزاق وبهذا يقطع كل عاقل تارك للتقصيات القنوت لو كان
 سنة رابعة يفعلها في كل صبح بحمزة ويؤمن من خلفه كما قال الشافعي
 او يسري لم يتحقق فيه هذا الاختلاف بل كان سبيله بحيث يقطع كقراءة
 الجهرية ويسري عليه كما قال مالك الى ان توفاه الله تعالى لم يتحقق فيه هذا
 الاختلاف بل كان سبيله ان ينقل كنقل جهر القراءة ومخافتها ويحذرك وان
 جميع ما دون من قنوتية وقنوت خلفاء الراشدين وغيرهم مما اختلف فيه
 انما هو قنوت التوازل فانه محل الاجتهاد لان حديث انس انه لم يزل يقنت
 حتى فارق الدنيا ويحج عن الصلاة يشعبه فانه روى عن ابي بكر انه قنت
 عند محاربة مسلمة وكذلك قنت عمر وكذا علي ومعاوية عند محاربتها
 وحديث ابي حنيفة ويحكي انه لم يزل يقنت قبله ولا بعده بنفسه
 فوجب كون بقاء القنوت في التوازل امر محتملا فيه وذلك انه لم يؤثر عنه
 ان قال لا قنوت في نازلة بعده بل محذور بالعدم بعدها فينتج الاجتهاد
 بان يطرق ذلك انما هو لرفع شرعية واستحالة نظر الى سبب تركه وهو
 انه لما نزل ليس لك من الامر شيء ترك او انه لعدم وقوع نازلة تستلزم
 القنوت بعدها فتكون شرعية مستمرة وهو محل قنوت من قنت من
 الصلاة بعد وفاته وهو مذهبنا وعليه الجمهور قال الحافظ ابو
 جعفر الطحاوي انما لا يقنت عند نازلة صلوة الجهر من غير بلية فان وقعت
 فتنة او بلية فلا بأس به فعله رسول الله واما القنوت في الصلوات
 كلها عند التوازل فلم يقل به الا الشافعي وكانهم حملوا ما روى عنه انه
 قنت في الظهر والعشاء على ما في مسلم وانه قنت في المغرب ايضا عما
 الجاري على النسخ لعدم ورود الموافقة والتكرار الوارد في الخبر عنه
 والله سبحانه اعلم بالموضع الخامس في ادائه بالجماعة فالاجماع على ما ذكره
 المصنف من قوله ولا يصلي اي الوتر بجماعة الا في شهر رمضان ومعناه ان كل

دون عدم الجواز لانه نقل من وجهه والله لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا
 عن احد من الصحابة فيكون بدعة مكروهة واما في رمضان فلا خلاف في
 نفي كراهة الجماعة فيه ولكن اختلف في الافضلية ففي فتوى قاضيها الصحيح
 ان الجماعة افضل لانه لما جازت الجماعة كانت افضل اعتبارا بالمكتوبة وفي
 النهاية بعد ما حكى هذا قال واختار علماءنا ان يوتر في منزله لا بالجماعة لانه
 الصحابة لم يجتمعوا على الوتر بجماعة في رمضان كما اجتمعوا على التراويح
 لان عمر كان يوترهم فيه في رمضان واجب برك كان لا يوترهم انتهى قال ابن
 القيم وانت علمت مما قدمناه انه لم كان او تر بهم بين بيتي العنقة في آخر
 عن مثل ما صنع فيما مضى فكما ان فعله الجماعة في النقل ثم بيانه العدة تركه
 او جيب سنيته فيه فكذلك الوتر بجماعة فان الجارية فيه مثل الجارية في النقل
 بعينه وكذا ما نقلناه من فعل الخلفاء يعيد ذلك فعل من تأخر عن
 الجماعة فيه احب ان يصلي اخر الليل فانه افضل كما قال عمر والتي يامر عنهما
 افضل وعلم قوله لم اجعلوا اخر صلواتكم بالليل وتر فالتر في ذلك فلا يدل
 ذلك على ان افضل فيه ترك الجماعة لمن احب ان يوتر اول الليل كما يعطيه
 اطلاق جواب هؤلاء انتهى الموضع السادس في بقية مباحث القنوت مما
 يتعلق بالمسابقة فيه والجهرية وغير ذلك والمسبوق في الوتر يقنت مع
 الامام ولا شك ان هذا على القول بان المفتي يقنت وهو الصحيح عا
 سياتي فيه من الخلاف ان شاء الله تعالى واذا قنت مع الامام
 لا يقنت بعلمها اي بعد الركعة التي قنت فيها مع الامام لانه قنت في
 لانها اخر صلوة وما يقضيه اولها حكماء القراءة وما يشبهها وهو
 القنوت واذا وقع في موضعه بيقين لا يكره لان تكرار غير مشروع وان
 شك ان في الركعة الثالثة من التراويح الركعة الثانية منه ولم يترشح
 فله باحد الامرين فانه يبي على الاول فيصلي الركعة التي فيها ويقعد ثم يصلي
 ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت الثانية ويقنت مرتين مرة في الركعة
 التي حصل فيها الشك لاحتمال انما الثالثة ومرة في التي بعلمها لاحتمال انما

من غير ان يقنت مع الامام

الثالثة وتلك كانت ثانية وذلك لان تكرار القنوت في موضع مكرره
 كما مر في المسئلة الاولى لو تكررت في موضع في المسئلة الثانية
 لم يقع احدهما في موضع كذا بعض النسخ و مراده ان احدهما وقع في موضع
 واحده لم يقع في موضع والعبارة لا تتسع وفي بعضها لم يقع الا احدهما
 في موضع وهو المناسب لمراد وكذا الحكم لو شك انه في الاولى او الثانية
 يقتضيه كل ركعة يحتمل انها ثالثة هذا ولكن قولهم في مسئلة المسبوق
 انه لو كرر يكون تكرار في موضعه فيكره غير شديدا لان الركعة التي قنت
 فيها المسبوق مع الامام هي اخر صلواته فهو موضع القنوت وغيرها ليس
 موضعه فلو كرر لم يكون تكرار في موضعه بل احدهما في موضع فيقال لا بد
 ان يقال ان تكرار مع العلم بوقوعه في موضع مكرره بخلاف ما اذا لم يعلم
 بوقوعه في موضعه فانه حرام دار القنوت المتأخرين ان يكون واجبا بقدر
 ان الاول لم يكن في موضعه وبين ان يكون مكررها بتقدير ان الاول وقع
 في موضعه ومادار بين كونه واجبا وكونه مكررها بوقوعه في احتيالا بخلاف
 مادار بين كونه سنة او مكررها فانه يترك وذكر في الذخيرة انه ان قنت في
 الاولى او في الثانية ساهيا لم يقنت في الثالثة وكذا في فتاوى قاضيان
 وهو مخالف لمسئلة الشك ولكن بينهما فرق وهو ان الشك في قنت عار
 موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف الشك الا ان هذا الفرق غير مفيد
 لا غير بالظن الذي ظهر خطاه واذا كان الشك يعيد احتمال ان الوجيب
 لم يقع في موضعه فكيف لا يعيد الساهي بعدما يتيقن ذلك وقد مر في
 الخلاصة عن الصمد الشريفة انه قال في المسبوق لا يقنت ثانيا وفي
 الساهي يقنت فان كان ما في الذخيرة رواية في غير موافق للدراية
 وتعليل قاضيان بان تكرار القنوت غير مشروع منقوض بالشك اللهم
 الا ان يختار في الشك ايضا انه يقنت في الاولى ثم لا يعيد كما
 اختار ائمة لا يخفى لا يحتاج الى الفرق اصلا الا ان المختار ما قاله ابو
 حفص الكبير وابو علي النسفي من ان الشك يعيد في كل ركعة يحتمل الثالثة

وكذا

وكذا الساهي على ما اختار الصمد الشريفة والله سبحانه اعلم وهل يصلح
 في اخر القنوت على النبي ام لا قال الفقيه ابو الليث يصلي لانها من سنن
 الدعاء وقد تقدمت الرواية بها من طريق الشافعي فتق حنين بن علي قال
 ابن الهمام ولا ينبغي ان يعدل عن هذا القول وذكر بعض الفتاوى بل يخطئ
 لا بأس فقال لا بأس بان يصلي وهو غير بعيد عن قول ابي الليث والمراد
 بلا بأس انه الا في نظر الى الدليل لكن في فتاوى قاضيان وغيره ان اذا
 صلى في القنوت لا يصلي بعد التشهد وكذا اذا صلى في التشهد الاول هو
 لا يصلح في الاخير وهو قول لم يرو عن ائمة المتقدمين وليس لقائل دليل
 يعتمد عليه وكلام قاضيان يستلزم الى عدم اختياره له حيث قال واذا
 صلى على النبي ثم في القنوت قالوا لا يصلي عليه في القعدة الاخيرة فتقول
 قالوا شاة الى عدم استحسانه اولى انه غير مروي عن ائمة كما قلناه فان
 ذلك هو المتعارف في عباراتهم من استقرأها والله اعلم واختلفوا ايضا
 هل يجزئ الامم بالقنوت احيى فانه قال الامم ابو بكر محمد بن الفضل بخلاف
 كذا جرت العادة اي بالخاففة في مسجد الامم احيى حفص الكبير تلميذ الامم
 محمد بن الحسن بخاري والظاهر انه محتار وفي المحيط والامم يجزئ عند
 محمد وعند ابي يوسف لا يجزئ وهو الصحيح لانه دعاء وذكر في الذخيرة الخلاف
 على العكس وقال بعض المشايخ يجب ان يجزئ الامم به لشهره بالقرآن و
 قال صاحب الذخيرة به فان الدين استحسنا اي المشايخ والمراد بعضهم جازم
 اي بالقنوت في بلادهم ليتعلموا فان هذا اختيار بعض المشايخ ان
 القوم ان كانوا لا يعلمون دعاء القنوت يجزئ ليتعلموا والا يخاف
 وذكر في الشرح يعني شرح السبكي يكون ذلك الجهر الذي يجزئ الامم
 في القنوت دون جهر القراءة في قبا بين الركبتين وغيره في الصفة واعلم
 ان تعليل الجهر بان يتعلموا ليس بقوي لان الصلوة ليست محل التعلم
 فلذا اختار صاحب الهداية وغيره من المحققين الاخفاء وصححه صاحب
 المحيط على ان لان الجهر يثبوت مقتدين لانهم يتابعونه على ما هو المختار

واختلفوا هل يجزئ الجهر

أخرج له البخاري مرقونا بابي بشر وقال أبو بكر مستوفيه وروى أبو داود
والنسائي والترمذي وابن ماجه والطحاوي عن سمرة بن جندب أنه قال بنا
وأنا علام من الأقطار شري عريضين لنا حتى إذا كانت الشمس قد ركب
أو ثلثة في عين الناظر من الأفق وأسودت حتى أخت كأنها سقوة فقال
لصاحبه انطلق بنا إلى المسجد فوالله لم يجدن شأن هذه الشمس لرسول
الله في أمته حدثنا قال قد دفننا فاذ هو بارز فاستقم فقلنا فقام
بنا كالطول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا ثم ركب بنا كالطول ما ركب
صلاة قط لا نسمع له صوتا ثم سجد بنا كالطول ما سجد بنا في صلاة قط لا نسمع
له صوتا ثم ركب في الركعة الاخرى مثل ذلك فوافق تجلي الشمس جلوسه
في الركعة الثانية ثم قام فحمد الله وأثنى عليه وتعد ان لا اله الا الله واشهد
انه عبد ورسوله قال الترمذي حديث حسن صحيح الى غير ذلك من الحديث
في السنن وغيرها بعضها صحيح وبعضها حسن فيعارض ما استدلوا به
ويرجح عليه بموافقة القياس على انه قد روى في أمه صلاة هاتلث ركعة
في كل ركعة وباربع ركوعات في كل ركعة وكلا الروايتين في صحيح مسلم
وروى اكثر من ذلك حتى روى انه ركب عشرة ركوعات في كل ركعة فكل جواب
لهم من الزائد على الركوعين فهو جواب لنا في الزيادة على الواحدة ايضا
التعارض والاضطراب يوجب التساوي والرجوع الى القياس على سائر الصلوات
او يحل على انه لم يطل في الركوع اكثر من المبرور جدا دفع بعض من
خلفه على انه رفعه في رفع الصف الذي وراءه فاما رأى الاولون
انه لم يرفع في تمام النظر على احتمال ان يدركهم فلما ينسوا من ذلك
رجعوا الى الركوع فظن من خلفهم انه كثر الركوع فزوا كذلك وكذا يحل
روايات الثلث والاربع وغيرها على تكرار الرفع من مقدم فزوا المتأخر
ظنا انه صلهم منه ثم سيموا وهو حال دهنه ودسته بحصول الامر المخرج مع
زيادة الاطالة والله سبحانه اعلم ويقولنا قال الخنفي والثوري وابن
ليلى وهو مذهب عبد الله بن الزبير ورواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس

انه فعله وهو امير على البصرة ورواه الطحاوي عن المعيرة بن شعبة
وبه اخذ داود واصحابه قال ابن خزيمة بعد رواية حديث عبد الله بن
عمر بن العاص اخذ بهذا طائفة من السلف منهم عبد الله بن الزبير
صلواتهم في الكسوف ركعتين كسائر الصلوة وقال فان قيل قلنا خطا في
عروة قلنا عروة احق بالخطا لان عبد الله صلح على يعلم وعروة
بصاحب عمل وانكر ما لم يعلم انتهى ثم تطويل القراءة هو الافضل لما في
الاحاديث ولا يكره التحفيف لان المسنون استيعاب الوقت بالصلوة
والدعاء واذا خففت احداهما طول الاخر واما الاختفاء والجهر فاما ما في
الصحيحين عن عائشة قالت جهر النبي صلواتهم في صلاة الخوف بقراءة
والبخاري من حديث اسما جهر في صلاة الكسوف ورواه ابو داود
والترمذي وحسنه وصححه ولفظه صلواتهم في جهر في القراءة ولا حنيفة
ما تقدم من حديث سمرة وروى احمد وابو يعلى في مسندهما عن ابن
عباس صلواتهم مع النبي صلواتهم فلم يسمع منه جهر من القراءة وفيه ابن
الجمعة ورواه ابو نعيم في الحلية من طريق الواقدي عن ابن عباس قال صلواتهم
الى جنب رسول الله في يوم كسفت الشمس فلم يسمع له قراءة ورواه البيهقي
في المعرفة من طريقين ثم من طريق الحكم بن ابان كما في الطبراني ثم قال
وهؤلاء وان كانوا لا يجتنب بهم ولكنهم عدد روايتهم توافق الرواية الصحيحة
عن ابن عباس في الصحيحين انه لم يقرأ نحو من سورة البقرة قال النسائي
فيه دليل على انه لم يسمع ما قرأ اذ لم يسمع لم يقدن بغيره ويوافق
ايضا رواية محمد بن احق باسناده وعن عائشة قالت فخرت قرأتها
واذا حصل التعارض وجب الترجيح بان الاصل في صلاة النهار المخرقة
ويقول ابن حنيفة قال مالك والشافعي وانما يصلون فرادى اذ لم يجمع
امام الجماعة تحرزا عن الفتنة بالاختلاف في التقديم والتقديم كما في الجمعة
وفي الذخيرة الجمعة سنة وفي المحيط الجامعة افضل وتجوز فرادى في
ابن حنيفة ان شأ في اصلوا ركعتين صلوا اربعا وان شأوا اكثر وروى

معه حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله ص
فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويبدأ حتى تجلج رواء ابو داود والنسائي
بالسنن صحيح ولكن هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هي الركعتان الدعاء
الى ان تجلج وهو محتمل ان شاء دعا مستقبل جالس او قائما او مستقبل القوم
بوجهه يدعوه ويؤمنون قال الحارثي وهذا الحسن ولا خطبة فيها عندنا
وبه قال مالك واحمد وعند الثقاتي تسنن خطبتان بعد الصلوة في التحسين
عن عائشة انه صم اضرب وقد تجلج الشمس فخطب الناس فحمد الله والحمد
عليه ثم قال ان الشمس والقمر ايتان من ايات الله لا يخسف الموت احد ولا
لحميا فاذا رايتهم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا ونصدقوا ثم قال يا امة محمد
لو تعلمون ما اعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا قلنا لم يقل عنه صم انه خطب
خطبتين على الهيئة المعروفة وانما فعل ذلك لردهم عن قولهم ان الشمس كسفت
لموت ابراهيم بن رسول الله ص ولا جماعة في حنوف القمر للرجح فيها وكذا في كل
امر مضى كالرجح والظلة الشديتين والزلزلة واستمر المطر والنجم ونحو
ذلك للرجح في الاجماع في جميع ذلك ومن التوافل صلوة الاستسقاء اذا دام
المطر مع الحاجة اليه ولا تسنن فيها الجماعة عند أبي حنيفة بل يصليون وحدها
ان احتوا والاستسقاء عند انما هو الدعاء والاستسقاء وقال شيخ الاسلام
يجوز لو صلوا جماعة لكن ليس بسنة فهذا بعيدان الجماعة فيها غير
مكروهة بخلاف النقل المطلق وعند محمد يسنن ان يصلي الامم او نائبه
ركعتين بجماعة كما في الحجة يجبر بالقراءة في رواية وفي رواية لا ولم يذكر
قول أبي يوسف في ظاهر الرواية وذكر في بعض المواضع مع أبي حنيفة وذكر
الطحاوي مع محمد ومما صح وروى ابن كاس عن محمد انه يكبر فيها اذ قال الله
العيد والمشهد وعدم التكبير ويخطب بعدها خطبتين عند محمد كما في العيد
وهو المشهور عن أبي يوسف وعنه في رواية خطبة واحدة ويقوم على ذلك
لا على المنبر ويكفي على قوس او سيف او عصا ويقبل الامم رواء على قول
محمد ولا يقبله على قول أبي حنيفة واختلفت الرواية فيه على قول أبي يوسف

واختلفوا على ان السنة الخروج الى الاستسقاء ثلثة ايام متتابعين انما
السقيامة في ثياب رثة منذ الدين متواضعين خاشعة لله ناكسي
رؤسهم وقد قدوا التوبة وردوا المظالم ويقدمون الصدقة في كل
يوم قبل خروجهم وذكر انهم يصومون قبله ثلثة ايام استدل ومن وافقه
على سنة الجماعة والخطبة بما في السنن الاربعة عن اسحاق بن عبيد
ابن كنانة قال ارسلني وليد بن عتبة وكان امير المدينة الى ابن عباس
اسأله عن استسقاء رسول الله ص فقال خرج رسول الله ص مبتدئا
منصرفا حتى اتي المصلي فلم يخطب خطبتكم هذه ولكن لم ينزل الدعاء
والتكبير والتكبير وصلى ركعتين كما كان في العيد صححه الترمذي وقال
المذري في مختصره رواية اسحق بن عيسى المدكوري عن ابن عباس وابي هريرة
مرسله واخرج السنن من حديث عبد الله بن زيد عن اصحاب رسول الله
صم خرج الناس يستسقي فمضى بهم ركعتين وحول رداءه ورفع يديه فدعا
واستسقى واستقبل القبلة زاد البخاري جهر فيما بالقراءة وعن عائشة قا
شكا الناس الى رسول الله ص فحط المطر فامر بمنبر فوضع له في المصلي
وعند الناس يوما يخرجون فيه قالت فخرج رسول الله ص حين بدأ
الشمس فقع على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتهم جنة
دياركم واستنار المطر عن اذان زمانه عنكم وقد امركم الله عز وجل ان
تدعوه ووعدكم ان يستجيب له ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم
مالك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم ان الله لا اله الا انت
الغني ونحن الفقراء انزل علينا الغيث واجعل ما انزلت لنا قوة وبلا
الآفة ثم رفع يديه فلم ينزل في الرفع حتى بدا بياض بطيئه ثم حول الى
الناس ظهره وقلب او حول رداءه وهو رافع يديه ثم اقبل على الناس
ونزل مضى ركعتين فانشأ الله سبحانه ورعدت وبرقت ثم امطرت
بأذن الله فلم يأت مسجد حتى سالت السيول فلما راى سرعتها الى
الكن ضحك صم حتى بدت نواجذه وقال اشهد ان الله على كل شئ قدير

واقى عبد الله ورسوله فلا في حنيقة ما في الصحيحين عن انس بن مالك
قال دخل المسجد يوم الجمعة رجل من باب كان يحوز القضاة ورسول الله
ثم قام فخطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلكت المواشي والاموال
وانقطعت السبل فادع الله ان يغفر لنا ما فرغ رسول الله من يديه وقال
اللهم اغفرنا اللهم اغفرنا قال انس فلا والله ما نرى من السماء من سحاب
ولا قرة وما بيننا وبين سبع من بيت ولادار قال فطلعت من وراء
سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم امطرت قال فلما رآه
ما رآنا الشمس سبنا ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة و
رسول الله ثم قام فخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت
وانقطعت السبل فادع الله بميكها عنا فرغ رسول الله من يديه ثم قال
حوالينا ولا علينا اللهم على المكام والظراب وبطون الاديبة ومناكب الشجر
قال فاقطعت فخرجنا نشتي في الشمس وعن ابن عباس قال جاء اعرابي الى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله لقد جئت من عند قوم لا يؤمنون ولا
ولا يحيطونهم فخل فضع المني فحمد الله ثم اسقنا عينا مغينا هنيئا
مرىعا طبعا عذقا عاجلا غير رائي وزاد الطحاوي نافعا غير ضار ثم نزل
فايايته احدهم الوجوه الا قالوا قد احينا رواه ابن ماجه وذكره الترمذي
في الامم عن ابن عمر فقد استسقى رسول الله ثم ولم يصل ولم يخطب له وما
استدلوا به شاذ فيما يعم به السبوي حيث عمل الصحابة بخلافه او محمول
على بيان الجواز دون السننية ففعل انس ان عمر كان يستسقى بالماء
ويقول اللهم انا كنا نسوسل اليك نبينا فستقينا وانا نسوسل اليك
بعم نبينا فاستقنا قال فيسقون رواه البخاري وغيره وعن الشعبي
ان عمر بن الخطاب خرج يستسقى فضع المني فقال استغفروا ربكم ان
كان عقابا يرسل السماء عليكم مددرا ويمددكم باموال وبنين ويجعل لكم
جنات ويجعل لكم انما استغفروا ربكم ثم ثوبوا اليه يرسل السماء عليكم مدررا
الا ثم نزل فقال رجل يا امير المؤمنين لو استيقنت لنا فقال لقد طلبته

لم

لم يجادج السماء التي يستنزل بها القطر رواه ابو بكر بن ابي شيبة
في سننه والبيهقي وروى ابن ابي شيبة عن ابي مروان الاسلمي عن ابيه
قال اخر جناحي نستسقي فان ادعنا على الاستغفار فقد خرج عن عمر انه لم يصل
لم يخطب في الاستسقاء فلو كانت الصلوة سنة لما تركها مع سنة اتباع
لسنن النبي صلى الله عليه وسلم ولما سكنت عند الصحابة وليس فيما ذكره ما يدل على
انه لم يخطب الخطبة التي يدعونها فقد صرح ابن عباس في حديثه في الاول
بقوله لم يخطب خطبتكم هذه وحديث عائشة مفسر لتلك الخطبة وهو
قوله لهم انكم شكوتكم الى اخره على انه فيه اخرج المنبر وهم لم يقولوا في الحال
ان الاحاديث لما اختلفت في الصلوة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصلح بان
السنية لم يقل ابو حنيفة بسنيتها ولا يروى من قدم قوله بسنيتها قوله
بانها بدعة كانقله عنه بعض المتقين بالتعب بل هو قال بالجواز كما تقدم
واستدلوا على قلب الرد بما تقدم في حديث وليس فيه ما يدل على انه
او مذوب لكل امام مع عدم نقله ثم في غيره من الاوقات كما في حديث
الصحيحين وغيره وكذا عدم فعل الصحابة كعمرو وغيره وهو محمول منه ثم في
تلك المرأة النقول بانقلاب الحال على ما صرح به في المستدرك من حديث
حابر وصححه قال وحول روى ليحوز الخطوة وروايات الطبراني من حديث
انس وقلنداءه لكن يتقلب الخط الى الخطب وضمنه اسحاق التحويل
السنة من الجذب الى الخطب ذكر من قول وكيع والاحسن في صفة التحويل
ما قال في المحيطات ما امكن ان يجعل اعلاه اسفله جعله والا جعله يمينه
على يساره لكن قوله جعل اعلاه اسفله يمكن ان يراد به جعل ما يلي اليد
تعالى السماء وجعل ما يلي الرجل مما يلي الاراس وكل منهما جائز وكل منهما
قال وليستحيا الدعاء بما ورد عنه ثم انه كان يقول اسقنا عينا مغينا هنيئا
مرينا سرى عذقا مجلدا سمعا ما طبقا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من
القاضين اللهم بالبرود والعباد والخلق من الاول والآخر ما لا شك في
الا اليك اللهم انبت لنا الذرع وادرك لنا الضرع ولسقنا من بركة السماء وانت

لنا من بركات الارض اللهم اننا نستشفقك انك كنت غفارا فارسل السماء
عليها ممدادا فاذا مطروا قالوا اللهم صيبنا نفعا ويقتلونا مطرا بفضل الله
وبرحمته واذا دام المطر حتى خيف ضرره قالوا اللهم حولنا ولا علينا اللهم
على الكلام الى اخرها تقدم في حديث الصحاحين عن انس بن مالك عن النبي
ان شاء رفع يدي في الدعاء وان شاء ابتلى بالصيحة المستجيبين والرفع
هو الموافق لما تقدم في الحديث وخروج الصبيات واليهام لانه لم يرد الرحمة
وفي الحديث اول اصبياء رقت وبها تم ربيع وعباد الله اركعوا لصلى الله عليه وسلم
صليا في الحديث ان نبيا من الانبياء استسقى فاذا هو غلة رافعة بعينه
ثوابها الى السماء فقال ادعوا فقد استجيب لكم من اجل التلة رواه الحاكم
في المستدرک وقال صحيح الاسناد وفي الصحيح انه لم يقل وهل تصرون
وترنقون الا بهضعا وعن ابن عمر انه لم يقل لم ينقص قوما لكيلا والذين
الاخذوا بالسنة وسنة المؤنة وجور السلطات ولولا اليها لم يعط
وارواه ابن ماجة ولا يحضر معهم اهل الكفر عندنا وفيه قال اصبح من الكنية
وهو قول الزهري لان الاستسقاء لا يستنزل الرحمة وانما تنزل عليهم
كذا قالوا واورد عليه ليس المراد الرحمة المامة الدينية وهو المطر
الرزق وهم من اهلها ولذا قالوا الصواب ان يمتنعوا من الاستسقاء
لاحتمال ان يسقوا فيفتتن ضعفاء العوام والله سبحانه اعلم ومن التناقل
المستحبة ركعتا شكر الوضوء وقد تقدم ذلك في باب الوضوء ومنها ركعة
تحية المسجد قال لم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين
متفق عليه وفي محضر البحر ودخوله في المسجد بنية الفرض او الاقدا
يغوب عن تحية المسجد وانما يؤمن تحية المسجد اذا دخله لغرض الوضوء
يكفيه لكل يوم ركعتان ولا يكره تكرار الدخول ومنها صلوة الاوابين بعد
المغرب وقد تقدم فضيلة الاربعة والست وعن عائشة عن النبي صلى
قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا في الجنة رواه الترمذي
ومنها ركعة الاستحانة عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
الذي بعثه في خير الانبياء
والله اعلم بالصواب

الاستحانة في الامور فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استجيرك
بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم فانك تقدر
ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا العبد
خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري اوقال عاجل امري واجله فاقدروا
لي ويسرع لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شرا في ديني و
معاشي وعاقبة امري اوقال عاجل امري واجله فاصرفه عني واصرفني
عنه واقدروا لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويسمي حاجته رواه الجماعة
الاسلماء وينبغي ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة اخرى وعاجله
واجله والاستحانة في الحج والجهاد وجميع ابواب الخير تحمل على تعيين وقتها
لا على نفس الفعل واذا استخار مضى لما يشرح له صدره وينبغي ان يذكر
سبع مرات لما روى ابن السني عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس
اذا هممت يا من فاستعن ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي سبق الى قلبك
فان الخير فيه ومنها ركعتا السفر عن معظم بن المقدم قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عند اهله افضل من ركعتين يركعهما عندهم حين
يريد سفر رواه الطبراني ومنها ركعتا القدوم من السفر عن كعب بن مالك
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من سفر الا يركع في الضحى فاذا قدم بدأ بالسجدة
فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه رواه مسلم ومنها صلوة التسبيح عن ابن
عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد المطلب يا عماه الا اعطيك
الا امحك الا احيوك الا افعل بك عشر خصال اذا انت فعلت ذلك غفر الله
لك ذنبك اوله واخره وقد يميه وحديثه وخطاه وعده وصغيره وكبيره
وسره وعلايته ان تصلي اربع ركعات تقرأ في كل ركعة بقراءة الحات
وسورة فاذا فرغت من القراءة قلت وانت قائم سبحان الله والحمد لله ولا
اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم تركع فتقولها وانت راكع عشر
ثم ترفع راسك من الركوع فتقولها عشر ثم تنوي ساجدا فتقولها عشر
ثم ترفع راسك من السجود فتقولها عشر قبل ان تقوم فذلك خمس و

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
الذي بعثه في خير الانبياء
والله اعلم بالصواب

سبعون في كل ركعة تفعل ذلك في جميع الركعات الأربع فان استطعت
ان تصليها في كل يوم مرة فافعل فان لم تفعل ففي كل جمعة فان لم تفعل ففي
كل شهر فان لم تفعل ففي كل سنة فان لم تفعل ففي عمره روى الترمذي
وابن ماجه وقال الترمذي غريب وقال الترمذي ثنا احمد بن عبد
ثنايت وهب قال سالت عبد الله بن المبارك عن الصلوة التي يسبح
فيها قال يكبر ثم يقول سبحانك اللهم ومجداك وتبارك اسمك وتعالى
حيدك ولا اله غيرك ثم يقول عشرون مرات سبحان الله والحمد لله ولا
اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفاحة
الكتاب وسورة ثم يقول عشرون مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر ثم يركع ويقولها عشرا ثم يرفع رأسه فيقولها عشرا ثم يسجد
فيقولها عشرا ثم يرفع رأسه فيقولها عشرا ثم يسجد الثانية فيقولها
عشرا ثم يصلي اربع ركعات على هذا فذلك خمس وسبعون تسبيحة
في كل ركعة وفي رواية عن عبد الله بن المبارك انه قال يبدا في الركعة
رب العظيم وفي السجود سبحان ربنا الاعلى ثلثا ثم يسبح التسبيحات
وقيل لابن المبارك ان سها في هذه الصلوة هل يسبح في سجدة السهو عشرا
عشرا قال لا تأملي ثلثا في التسبيحة انتهى وهذه الصفة التي ذكرها ابن
المبارك هي التي ذكرها في مختصر البحر وهي الموافقة لما ذكره العلم
فيها الى جلسة الاستراحة اذ هي مكروهة عندنا على ما تقدم في موضعه
ومنها صلوة الحاجة عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى
من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني آدم فليتوضأ وليحسن
الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم لينشئ على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم
ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد
لله رب العالمين اسئلك موجيا رحمتك ورحمة الواسعة ومغفرتك
والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرت ولا همما
الا فرجت ولا حاجة لك رضا الا قضيتها يا ارحم الراحمين روى ابن ماجه

ومنها صلوة الحاجة

ماجة والترمذي وصنفه وعن عثمان بن حنيف ان رجلا من اهل البصرة
اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله تعالى لي ان يعافيني قال ان استغفرت
وان استغفرت ففوجئت بك قال فادعه فادعه فامر ان يتوضأ فيحسب وضوءه
ويدعوا بهذا الدعاء اللهم اني اسئلك واتوجه اليك بنبيك محمد بنبي
الرحمة صلعم يا محمد اني توجهت بك الى ربي في حاجتي هذه لتقضي لي
اللهم فشفعه في ربه ايضا وقال الترمذي حسن صحيح ومنها صلوة الغنى
وقد تقدمت ومنها قيام الليل والخيار فيه اكثر من ان يحصى وبعد ذلك
فالصلوة حين موضوع مالم يلزم منها ارتكاب كراهية واعلم ان التنفل
بالجماعة على سبيل التداي مكروه ما عدا التراويح وصلوة الكسوف و
الاستسقاء فعلم ان كل من صلوة الرغائب ليلة اول جمعة من رجب
وصلوة البراءة ليلة النصف من شعبان وصلوة القدر ليلة السابع
والعشرين من رمضان بالجماعة بلبسة مكروهة قال حافظ الدين
البرزلي شرعا في تنفل وافسدها واقتدى احدها بالآخر في القضا فان
يجوز لاختلاف السبب وكذا اقتداء التاذن بالتأذ لا يجوز وعن هذا
كروم الاقتداء في صلوة الرغائب وصلوة البراءة وليلة القدر ولو بعد
التذال اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامر بالجماعة لعدم امكان الخروج
عن العزمة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف الالتزام مالم يكن في الصلوة
الاول كل هذا التكلف لا قامة امر مكروه وهو اداء التنفل بالجماعة على
سبيل التداي فلو ترك امثال هذه الصلوات تارك ليعلم الناس انه
ليس من اشعار لحسن انتهى وهذا لان حديث صلوة الرغائب والبراءة
قد حكم عليها الائمة بالوضع قال في العلم المشهور وحديث ليلة النصف
من شعبان موضوع قال ابو حاتم محمد بن حبان كان محمد بن مهاجر
يضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث انس في موضوع لان
فيه ابراهيم بن اسحق قال ابو حاتم كان يقلب الاخبار ويسرق الحديث
وفيه وهب بن وهب القاضي كذب الناس ذكره في العلم المشهور وقال

مطهر ان التنفل بالحاجة

وقال ابو الفرج ابن الجوزي وابو بكر الخطيب في صلوة الرغائب موضوعة
على رسول الله وكذب عليه وقد ذكر في الكراهية وجوها منها فعلها بالجمعة
وهي نافلة ولم يرد به الشرع ومنها تخصيص صلوة الاخلاص والقدر ولم
يرد به الشرع ومنها تخصيص الجمعة دون غيرها وقد ورد النبي عن تخصيص
يوم الجمعة بصيام وليلة بقيام ومنها ان العامة يعتقدون سنة
من سنن النبي صلعم فيكون فعلها سببا للكذب عليهم عليه في وقت بل كثير من
العوام ببلاد الروم يعتقدون في فضا وكثير منهم يتركون الفرائض ولا
يتكبرونها وهو المصيبة العظمى ومنها ان فعلها يغري قاصد وضع الاحاديث
بالوضع والافتراء على النبي صلعم ومنها ان الاشتغال بعد السور بما
اختلفوا في التدبير وهو مخالف للسنة ومنها ان في صلوة الرغائب مخالفة
السنة في تعجيل الفطر ومنها ان سجديتها مكروهتان ان لم يشترع التقرب
بسجدة منفردة بركوع غير سجدة التلاوة عند أبي حنيفة ومالك
وعند غيرهما وغيرها وغير سجدة الشكر ومنها ان الصحابة والتابعين
ومن بعدهم من الائمة المجتهدين لم يقلل عنهم هاتان الصلوات فلو كانتا
مشروعتين لما فاتتا السلف وانما حدثتا بعد ما بع مائة قلا بولكي
عن الدين عبد السلام المقدسي لم يكن بيت المقدس قط صلوة الرغائب
في رجب ولا صلوة نصف شعبان فحدث في سنة ثمان واربعين واربعمائة
ان قدم علينا رجل من نابلس يعرف بابن الحنبل وكان حسن التلاوة
فقام وصلى في المسجد الأقصى ليلة النصف من شعبان فاحرم خلفه رجلان
انضاف ثالث ورابع فاختتم الاوهم جماعة كثيرة ثم جاء في العام القابل
مع خلق كثير ولا تشربت في المسجد الأقصى عبيوت الناس ومن انهم
ثم استقرت كائنها سنة الى يومنا هذا وقال الشيخ محي الدين النووي
هاتان الصلواتان بدعتان مذمومتان مكروتان قبيحتان ولا تنفع
بذكرهما في كتاب قوة القلوب والاحياء وليس لاحد ان يستدل على
شرعيةهما بما روى عنه انه قال في الصلوة حين موضوع فان ذلك يخفد

بصلوة لا تخالف الشرع بوجه من الوجوه وقد صحح النبي عن الصلوة
في الاوقات المكروهة انتهى واما صلوة ليلة القدر فلا ذكر لها بين
اصلا وليس فيها حديث صحيح ولا ضعيف في كتاب من الكتب المعتبرة
من اولي بالكرهية منها والله سبحانه الهالك فائدة قال في مختصر المحجب
لو اراد ان يصلي نوافل بيندها ثم يصليها وقيل يصليها كما هو في شرف
الائمة المكى اداء النقل بعد التدرج بافضل من ادائه دون التدرج **فصل**
فيما يفند الصلوة قدم على سجود السهو لا خلا له بفرض الصلوة واخلوا
موجب سجود السهو بواجباتها فكان بيان اهم الفضا والطلدات في
العبادات واحد قد اريد بكل منهما خروج العبادة عن كونها عبادة
فوات بعض الفرائض وعبروا عما يفوت الوصف مع بقاء الفرائض من
الشروط والاركان بالكلية بخلاف المعلمة على ما عرف في الاصول
واذا تكلم المصلي في الصلوة بكلام الناس ناسيا او عامدا **تقصد**
وليس المراد من الكلام الكلام المحتوي بل اللفظ المركب من حرفين
او اكثر حتى لو لم تلقظ بكلمة واحدة تقصد ولا فرق بين العمدة والنسبة
عندنا وعندنا اتفاق لا تقصد بالنسبة الا اذا طال وعندنا ذلك و
احمد الكلام ناسيا او لاصلاح الصلوة لا يقصد لقوله ان الله
وضع عن امتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه
وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما ولفظ الحديث هو هذا
انما لفظا رفع كما اشتهر في عبارة الفقهاء فانه لم يوجد شيء من كتب الحديث
قاله ابن ابي عمير والحديث في اليدين فانه امم صلوة بعد ما تكلم لانه
لانه كان ناسيا ولما روى مسلم وغيره من حديث معوية بن الحكم
السلمي قال بينا انا صلى مع رسول الله ثم اذا عطس رجل من قوم
فقلت يرحمك الله في ما في القوم باصهارهم فقلت وانك اقام ما
شاكنم تنظرون الى فجعلوا يضربون بأيديهم على افئدةهم فلما رأيتهم
يصمتون سكوت فلما رأيتهم دعا فينا في هووا في ما رأيت معلما

قبله ولا يعلو احسن قلبا فوالله ما كهرق ولا ضربني ولا شتمني ثم قال ان
هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة
القران او كما قال عن زيد بن ارقم قال كنا نتكلم في الصلوة يكلم الرجل
صاحبه وهو في جنبه في الصلوة حتى ينزلت وقروا لله قانتين فانما بنا
التسكوت ونهينا عن الكلام رواه مسلم ايضا وعن عبد الله بن مسعود
كنا نسلم على النبي ثم وهب الصلوة قبل ان تأتي ارض الحبشة فيرد
عليها فلما رجعنا من ارض الحبشة اتيت فوجدته يصلي فسلمت عليه
فلم يرد علي حتى اذا قضى صلاته قال ان الله يحدث من امره ما ينشأه وان
نما احدث ان لا تتكلموا في الصلوة فرد على السلام وقال انما الصلوة للقرآن
القران وذكر الله تعالى فاذا كنت فيها فليكن ذلك شأنك رواه ابو داود
وفي لفظ فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال ان
في الصلوة شغلا فنهى مسلم الاحاديث تدل على ان الكلام كان مباحا في
الصلوة ثم نسخ فلا تصلح قصة ذي اليمين دليل لاحتمال كونها قبل
النسخ وانما قوله ان الله وضع عن امتي الحديث فانه من باب المقطر
ولا يجوز له لانه ضروري فوجب تقديم على وجه يصح والاجماع على ان في
الاخم مراد فلا يراد غيره ومن اعتبر في الحكم التام الحكم الدنيا والاخرة
فقد عمته من حيث لا يدري واشبهه في غير محل الضرورة من تصحيح الكلام
مع انه يقول بالفتا عند طالة الكلام ساهيا فالشرع ان دفع افئدة
وجب شمول الصحة والافئدة عنهما كالاكل والشرب فان قالوا لا يعلو
الا طالة مع الهيئة المذكورة قلنا الهيئة مذكرة مطلقا وانما عوقل العمل
لتعذر الاحتراز عنه لان في الحركات بالطبع ليست من الصلوة فلو اعتبر
افئداه مطلقا لزم الحرج في اقامة صحة الصلوة فعنى ما لم يكن واستوى
فيه العهد والسهو وليس الكلام من طبع الحق وبخلاف السلام ساهيا لانه
ذكر من وجه فاعتبر ذلك بحالة النسيان وكلاما حالة العهد لما فيه من
الخطاب ثم انما تنقذ الصلوة بالكلام بعشر ط ان يكون الكلام مسجوعا لنفسه

اي لنفس المتكلم وان لم يأت ولو لم يصح المتكلم حروفه اي حروف الكلام
او بشرط ان يكون المتكلم مصححا للحروف وان لم يسمع الكلام يعني بشرط
وجود احد الامرين اما التصحيح او السماع حتى لا يحصل تصحيح ولا سماع
لا نقصد وان وجد احدهما دون الاخر فنفسه لكن كون اللفظ كلاما مسجوعا
مع عدم تصحيح حروفه مستعذرة فلا فائدة في ذكر الله ان يريد به بعض
الالفاظ التي يخاطب بها بعض الحيوانات كاللفظ يستدعي به الحق او
الكلب وما يشابه الحمار فانها القاطلة مسجوعة من غير تصحيح حرفا لكن
يكون مخالفا لما ذكره الزاهد في القنية وفي شرحه لا قد وردى انه لو
استعطف هرة او كلبا او يساق حمارا او وقفه بلغة اهل الرستاق
من حجر وصوق ليس معه حروف مهيأة لا نقصد وفي الخلاصة ايضا
بمعناه وكذا قوله ان يكون مصححا وان لم يسمع مخالف لما ذكره في كتابنا
من انه لو صحح الحروف ولم يسمع نفسه لا نقصد اتفاقا وقد تقدم ما
يؤيده من ان تصحيح الحروف من غير سماع لا يعتبر كلاما على التصحيح
فعلم ان السماع من غير تصحيح الحروف غير مفيد لانه مجرد صوت وكذا
تصحيح الحروف بغير سماع غير مفيد لانه مجرد افعال الى الحروف بالعضلة
على ما مر وانما المقصد حصول كلا الامرين معا تصحيح الحروف وقوله مسجوعا
وهو التصحيح وان نام المصلي في صلوة فتكلم او صحك وهو نائم فنفسه
هكذا في عامة الفتوى وقال في التوارد وهو المختار واختار في الاسناد
عدم نفسا لانه ليس بكلام لصدوره ممن لا اختيار له والصحك بمنزلة
الكلام وان لم يكن قهقهة ولذا قال اوصحك لانه اذا افسد وهو دون
القهقهة فالفتا بها اولى وقد تقدم الكلام على قهقهة النائم في قوله
الوصوء وان التصحيح انما لا نقصد الوضوء ولا الصلوة والصحن والكلام
اولا لانهما دونها وان اتى المصلي في صلوة بان قال آه بقصر الهرة
مفتوحة او آه بان قال بفتح الهرة وتشد يد الواد مفتوحة وبفتح
الهرة واسكان الواد وقال آه بفتح الهرة او بفتح الواد فانفتح بكافه اي حصل

منه صوت مسموع ان كان ذلك الالف او التاء او الباء من ذكر الحجة
اعني سبب ذكر الحجة او الزاد او نحو ذلك مما هو من الامور الخفية لم
يقطعها اعلم تقصد صلوة لانه بمنزلة الدعاء والرحمة والعفو فكانه
ان يارب الرحمة وادخل الحجة او يخرج من النار ولو صرح بذلك
لم يقطع صلوة فكذا اذا اتى بصوت يدل عليه وان كان ذلك الاين في نحو
من وضع صلوة في بدنه او مصيبة اصابته في اهله او ماله يقطعها
بمنزلة التكاية فكانه قال في وضع عيضي او حصل لي موت ولدا وتلف
مال او نحو ذلك ولو صرح بذلك فسلوة فاسدة فكذا اذا دل عليه بصوت
ولان القسم الاول يدل على الخشوع والخوف من الله تعالى فيناسب الصلوة
والثاني يدل على الجوع وعدم الصبر والتأسف على فائت الدنيا فينها
وعن محمد انه ان كان شديد الوجع بحيث لا يملك نفسه لا تقصد ولا
في الحكم المذكور بين قوله اوهي التافه وبين قوله اه بالقتل الى الذين
عند في حيفه ومحمد وهو قول ابي يوسف ولا وهو ظاهر الرواية عنه
قال ابو يوسف ان لا تقصد صلوة في نحو اه تفق مما هو مشغل على حرفين
كلامهما او احدهما من حروف الزيادة المستمرة التي تجتمع قولك سألتهما
السين والهمزة واللام والتاء والميم والواو والنون والهاء والالف
اه حرفان كلامهما من التاء والتاء وقوله اف وقف حرفان احدهما منها
اما لو كانت ثلثة احرف من التاء والتاء وغيرها فتفسد بالاتفاق له
ان كلام العرب انما يترك من ثلثة احرف فكان الحرف الواحد اقل الجملة
فكان ليس من كلامهم وكذا الحرفان ان كان احدهما ان دلالة واحد
باعتبار الاصل والتاثير غير معتبر بخلاف ما اذا كان الحرفان اصلين
فان الاكثر موجود وله حكم الكل ولهما ان السلام تابع لوجود الهما وفيهم
المعنى ولا فرق في ذلك بين حروف الزيادة وغيرها فان حروف الزيادة
انما سميت بذلك لان ما زاد على الاصول في الكلام انما يكون منها لانه لا يكون
دائما ان ذلك غير اصول بل الكلمات التي تكون جميع اصولها من حروف الزيادة

لانها يابها في الكلام مثل اوه ويوم ومثان وسال في بابها وقد نظم ابن مالك
بها جمع فيه الحرف الزائد اربع مرات ليس في حرف من غيرهما وهذا
ولتسليم تلا يوم انسه نهاية مسؤل امان ولتسليم فوم اعتبارا بحرف
الكائن من هذه الحروف في الافراد مع اعتبارين مع عدم الفرق بينهما فان
كل يقع في اصول الكلمة لا اصله بل هو مجزئ بحكم واما قوله في صلوة اكثر
اف اف لم يقدح ان لا تعد بهم وان فهم محمول على بيان اباحة الكلام في
الصلوة ولا دليل فيه على عدم افساد التافيف وذكر في المتن ان المصلي
اذا السجدة المحية فقال بسم الله الرحمن الرحيم تقصد صلوة عند سجدة
الخلاصة عندها خلافا لابي يوسف وفي فتاوى قاضيخان ولولد غفر عنه
او اصابه وجمع فقال بسم الله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
صلوة لانه بمنزلة الاين وهكذا دوى عن ابي حنيفة وقيل لا تقصد لانه ليس
من كلام الناس انتهى والاصح انما تقصد عندها لا عند ابي يوسف لانه ليس
من كلام الناس ولهما انه بمنزلة الباء بالصوت والذين نظر الى الباء
والعبرة بالمعنى لا باللفظ والما فرق بين ما هو سبب الخوف وبين ما
هو سبب الدنيا في ارتفاع البكاء ونحوه على ما تقدم وروي عن محمد انه
قال ان كان المريض لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن
او ان اتى تاءه لا تقصد صلوة وكذا عن ابي يوسف ايضا لان ما لا يمكن
الامتناع عنه يكون عفوا كما لو تجشى او عطس فارفع صوته وحصل
به حروف حيث لم تقصد صلوة بذلك اجماعا لعدم مكنة الامتناع عنه
ذكر في الفتاوى الحاقا لنية المسنونة الى قاصو خان وذكر في الذخيرة انه
اذا قال المريض يارب اوقل بسم الله لما يلحقه من المشقة الى الام لا
تقصد صلوة ولم يذكر خلافا والاصح ما تقدم من ان هذا قول ابي يوسف
واما عندهما فتقصد ولو احب المصلي من قال امع الله آله بالاله الله
او احب المصلي بما يستمر او يسوءه او بما يحبه فقال جزا الخير بما يحبه
سبحان الله او قال جوابا للخبير بما يستمر الحمد لله او قال جوابا للخبير بما

بما يسوءه لاحول ولا قوة الا بالله فهو لطف ونسب مشوش تقصد
صلواته عندها خلة والاني يوسف بن علي ما تقدم الاشارة اليه من انه
يقول ان ما تكلم به ذكر بصيغته فلا يتغير بعينه ميتة لان التقصد للصلوة
المعقودة لا عن نية القلب حتى لو تغيرت في قلبه في نفسه كلاما او شعرا لا
لا تقصد صلواته ما يذكر بل يشاء وكذا لو كان كلاما بصيغته لا يصير ثناء
وذكر بعينه ميتة وكذا لو قصده اعلانه ان في الصلوة لا تقصد مع انه
قصد به افادة معنى لم يوضع له وهما يقولان انه اخرج به فخرج الجواب
وهو صالح له لانه يستعمل في موضعه عرفا فجعل جوابا كسميت العاطس والكلام
يبقى على قصد المتكلم كالودع عليه من اسمه يحيى وكان بين يديه كتاب فقال
وهو الصلوة يا يحيى خذ الكتاب واراد خطابه او قرب من اسمه موسى و
في يمينه شئ فقال له وماتك بيمينك يا موسى واراد سؤال او كان في
سفينة وابنه خارجها فقال يا يحيى اركب معنا حيث تقصد صلواته في ذلك
كأله اجماعا قال التلخيل كالدين ابن الهمام واقرب ما يتقصد كلامه ما وافق
عليه من الضماد بالفتح على غير امامه فهو قرآن وقد تغير في وقوعه كقضاء
به بالعنينة انتهى واما قصد الاعلام انه في الصلوة بالتسبيح ونحوه فقد
خرج بقوله ثم اذا نابت احكم نائبة وهو في الصلوة فليست بغير الحديث الثم
الستة لانه لم يتغير بعينه فيبقى ما وراءه على المنع عما هو من كلام
الناس الثابت بمحدث معاوية ابن الحكم ونحوه ومناط كونه من كلام
الناس كونه لفظا فيد به معنى ليس من اعمال الصلوة لا كونه وضيع لا
لا فادة ذلك وهذا كذلك وذكر القاضي الامام محمد بن الحسن في الجمع الصغير
قوله اي قول محمد اجاب يعني قيل هل آله غير الله فقال لا اله الا الله و
لو اراد اعلامه انه في الصلوة لا تقصد وقد بينا ذلك ولو احسن بوقوع
فقال جوابا ان الله وانا اليه راجعون قيل تقصد صلواته اتفاقا والاصح
انه على هذا الخلة ولو عطس المصلي فقال الحمد لله لا تقصد صلواته لانه
لم يتغير بعينه عن كونه ثناء ولا خطاب فيه وعن ابي حنيفة ان هذا

اذا جرد في نفسه من غير ان يذكر شقيقته فان خرجت فسدت والا قبل
هو الظاهر الرواية ثم الذي ينبغي للعاطس هو ان يسكت وقيل بجوده
نفسه ولو عطس رجل اخر فقال المصلي الحمد لله حال كونه يريد ان يذكر
استقرا منه اي طلب الفهم لذلك العاطس ان يريد ان يفهم الحمد لله و
يدكر آياته تقصد صلواته الحمد لقصد التفرغ والخطا وهذا مخالف لما
ذكر في الهداية وشروحه من انها لا تقصد لانه لم يتعارض جوابا وهكذا في
الفتاوى قاصيحتان وان عطس المصلي فقال الله بجزء الصلوة الحمد لله
روى عن محمد انه قال لا تقصد صلواته وان اراد به الجواب انتهى في تقية
الحمد لله لعطاس غير التقصد وعن ابي حنيفة انها تقصد انتهى والاصح
انها لا تقصد لما ذكرنا من عدم تعارضه جوابا بخلاف جواب اخير السألا
ونحوه للتعارف ثمة واما لو قال المصلي للعاطس بركم الله فانها تقصد
بالاتفاق الرواية شاذة عن ابي يوسف كحديث معاوية ابن الحكم و
لا يقال انه لم يامر باعادة تلك الصلوة لانا نقول امر باعادة لا بد منه
ولا يشترط نقله صريحا والافقد تكلم بكلام اخر عمدا لا على قصد صلواته
صلواته وهو مقصد بالاجماع ولو عطس رجل في الصلوة فقال الله اخبرني
الله فقال المصلي العاطس امين تقصد صلواته لانه اجاب ولو كان يجيب
المصلي العاطس رجل اخر فقال عطس المصلي فقال الله رجل ليس في الصلوة
برحمك الله فقال المصليان امين فسدت صلواته العاطس لانه اجاب و
لا تقصد صلواته غير العاطس لان تأمينة ليس بجواب كتافي فتاوى قاضي
خان وان فتح المصلي على من ليس معه في الصلوة سواء كان في صلوة او
خارج الصلوة فالاحسن ان يقال على غير امامه ليس شمله فمعه على مقصد
معه في صلوة ايضا تقصد صلواته لانه تعليم وتعلم وهو من كلام الناس
وقوله فتح اشارة الى انه قصد الفتح والتعليم حتى لو قصد القراءة فانفق
ان حصل لذلك القارى بها الفتح لا تقصد بشرط في الاصل في الفتاوى ان يكون
الفتح بان يفتح مرة بعد اخرى لان المرة قليلة فيبقى لم يشترط في الجميع الصقي

وان كان في المصلي على ما بين

وهو الصحيح لانه كلام فارق بين قليله وكثيره وان فتح على امام وقد
 قيل ان فتح بعد ما قرأ الامام مقداره ما يجوز به الصلوة تفسد صلوة
 الفاتح وان اخذ الامام بقوله تفسد صلوة الكل وهو القياس كونه ^{تعلما}
 وتعلما من غير ضرورة والصحيح انه اى الشان لا تفسد صلوة الفاتح ولا
 صلوة الامام ان اخذ بقوله وهو الاحتياط لما روى انه لم يقرأ في الصلوة
 سورة المؤمنين فتره كلمة فاما فخرج قال لم يكن فيكم ابي قال بلى قال هذا
 فتحت على فقال ظننت انها نسخت فقال لم لو نسخت لا علمتكم وعن علي
 اذا استطعت الامام فاطمه اى اذا استطعتك فافتح عليه ولان المقدس ^{مما}
 الى اصلاح صلوة والفتح على امامه منه وتماجرى على الشا امام ما يفسد ^{صلوة}
 فكان من صلوة حكما وان كان منافيا لما حقيقة كمن سبقه الحدث
 لا تفسد صلوة بالمشى وان كان منافيا لحقيقة كونه لاصلاحها ثم قيل ينوي
 بفتحها على امامه التلاوة والصحيح انه ينوي الفتح دون القراءة ^{تفقد}
 حلف الامام منه عنها وفتح على امامه غير منى عنه فلا يدع نيته ما ^{خبر}
 له فيه وينوي شيئا منى عنه هذا اخرج على الامام ولم ينتقل الى اية اخرى
 ففتح الموضع عليه وان انتقل الامام الى اية اخرى ففتح عليه الموضع ^{الانتقال}
 تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بقوله تفسد صلوة الكل وهذا قول
 بعض المتأخرين لا يتناول الحاجة فضلا تعليم وتعلما من غير ضرورة وعادة ^{المشاغ}
 على ما يعينه لفظ المحيط على عدم الفتا قال في الفتا والصحيح ان لا تفسد
 بكل حال ووجهه الحديث المذكور حيث قال ولم ياي هذا فتحت على مع
 انه لا يعلم تركه الاية الا بعد الانتقال الى اية اخرى ثم قال في الهداية وينبغي
 للمفتي ان لا يعجل بالفتح وللإمام ان يلجئهم اليه بل يركع اذا جاءه والله
 او ينتقل الى اية اخرى قال الدين ابن الهمم اجملة اى اجلا وان الركوع ^{تعلما}
 كما قال غيره بل يركع ان قرأ ما يجوز به الصلوة للمخالف فيه قاضيا ^{تعلما}
 المحيط وبكر اعتبر ان الركوع بعد قراءة ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم
 ينبغي ان لا يلجئهم اليه بل ينتقل الى اية اخرى او يركع اذا قرأ المستحب ^{تعلما}

للصلوة

للصلوة عن الزوائد وهذا هو الظاهر من جهة الدليل لا يرى الى انه قال لا ياي
 هذا فتحت على مع انها كانت سورة المؤمنين بعد الفاتحة انتهى لكن هذا
 انما يصلح دليلا يجوز الفتح بعد قراءة مقداره ما يجوز به الصلوة وبعد
 الانتقال الى اية اخرى فلا دليل فيه على انه اذا ارجع عليه بعد ما قرأه وقد
 ما يجوز به الصلوة ان الاولى ان لا يركع بل يلجئهم الى الفتح ليقرأ الى الفتح
 ليقرأ المقدار المستحب لانه لم يرجع عليه ولم يتوقف بل سارع تلك الكلمة
 واستمر ما ضا على قرأته بدليل قول ابي ظننت انها نسخت اذا لو حصل منه
 توقف واضطرب عند تلك الكلمة لم يظن انها نسخت وحج فالاول عند
 الاحتجاج والاضطراب هو الانتقال ان يتسروا والركوع ان قرأ قدر الواجب
 والتوقف قليلا رجاء التذكر والفتح ان لم يقرأ قدر الواجب لشدة تأكد
 الواجب وقربه من الغرض وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ بفتح
 تفسد صلوة لانه تعلم وهو عمل كثير وان كل المصلي في صلوة او شرب
 عامدا او ناسيا انه في الصلوة تفسد صلوة لانه عمل كثير لانه عمل اليد و
 الفم ولا يعذر بالنية لان هيئته مذكرة بخلاف الصوم فله فرق بين
 القليل والكثير اذا لم يكن بين اسنانه حتى ابتلع سمسة من الخبز
 فسد اما لو كان بين اسنانه فيعفى ما دون الحصة وقد تقدم الكلام
 عليه وكذا يفسدها العمل الكثير مما ليس من اعمالها ولم يكن لاصلاحها ^{تعلما}
 وكل عمل لا يثبتك بسببه التماس الى المصلي انه في الصلوة بل يظن فلنا ^{تعلما}
 انه ليس في الصلوة فهو عمل كثير وما كان دون ذلك بان يشتهيه على
 التماس ويتردد كونه في الصلوة ام لا فهو قليل وقال بعضهم كل عمل يعمل
 باليدين عرفا وعادة فهو كثير وكونه انه عمله بيد واحدة وما كان يعمل
 في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يكثر ولو وقع انه عمله باليدين ولا
 لا يخفى ان هذا مخصوص بما هو من اعمال اليد والاولى انه وهذا القول هو
 اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل وذكر في الملتقط انه لا يعتبر
 في فساد الصلوة عمل اليدين اى حقيقة ولكن يمتنع القلة والكثرة وهذا

وذكر في الملتقط ان بعض المتأخرين
 قالوا لا يفسد الصلوة

لا يحال فما قبله في المعنى لانه ساكت عن بيان القلة والكثرة غير انه
لن يكون ما يحمل باليدين معتبرا في كونه هو الكثير المفسد لكونه على اليدين
بل ينظر هل هو كثير في نفس الامر او لا وذلك يمكن ان يكون باحد الطريقين
المتقدمين اما باعتبار غلبة ظن الناظر انه ليس في الصلوة وشكه
او باعتبار انه مما يقيم باليدين في العرف او بيد واحدة وقيل يفوض
الى رأى المصلي ان استكثر فكثير والا فلا وعامة المشايخ على الاول
وقال الحارثي ان الثالث اقرب الى مذهبنا في خيفة لان مذهبه تفويض
الى رأى المبتلى في كثير من الموضع ولكن هذا غير مضبوط وتقويض مثله
الى رأى العوام مما لا ينبغي واكثر الفروع او جميعها يخرج على احد الطريقين
الاولين والظاهر ان ثانياه ليس خارجا عن الاول لان ما يقيم باليدين
عادة يغلب ظن الناظر انه ليس في الصلوة وكذا قول من اعتبر التكرار
الى الثلث متواليه في غيره فان التكرار يغلب الظن بذلك فلا اختار
جمهور المشايخ ولو ادهت المصلي يدهن اخذه من اناء او كان في يده
فاخذ بيده الاخرى وادهن اي دهن به راسه او لحيته او موضع اخر
من جسده او مسح شعره سواء شعر راسه او لحيته تفسد صلوة
لان ذلك عمل كثير وكذا لو اكل او شرب او جعل ماء الورد على راسه ونحو قبل
هذا اذا تناول القحمة او القادورة فصب على يده ولو كان الدهن
او نحوه في يده فمسحه برأسه او موضع اخر من جسده من غير ان
ياخذ باليد الاخرى لا تفسد صلوة لانه عمل قليل وان حملت المرأة في
في الصلوة فادخلته تفسد صلواتها لانه عمل كثير وان مضى في ذلك
امرأة تصلي ينظر ان خرج بمصنه من اللين تفسد صلواتها لانه اوضاع
وهو عمل كثير وفعله انتقل اليها على انه لا يشترط فيما يفسد الصلوة اختيا
فان من دفع ثمن تلك خطوات بسبب الدفق من غير ان يملك نفسه
تفسد صلوة وكذا لو حمل رجل المصلي فوضعه على الدابة او اخرجه من
مكان والاى وان لم ينزل منها اللين فلا تفسد صلواتها هذا اذا مضى

او

ومصنعتين فلو مضى تلك صلات تفسد وان لم ينزل ذكره في الخلاصة وما
فتاوى قاضيه وانصاف المصلي احاديث حال كونه بيد بتلك المصاحفة
السلام تفسد صلوة بناء على القول الاول فيخذ الكثير ولو دفع العمامة او
القلنسوة من راسه ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع على الارض
او نزع القميص او تعيم وفعل كل واحد من الافعال المذكورة بيد واحدة من
غير تكرار متوال لا تفسد صلوة لكن يكره ذلك الفعل اذا كان بغير عذرا
في رفع العمامة ووضعها فظاهر لانه قليل وانما نزع القميص فذكره وهو
مشكل لانه مما يحتاج الى عمل اليدين في الغالب سيما اذا كانت اليدين في الكتفين
وكذا من رآه يظن انه ليس في الصلوة وانما التعم فالمدكور في الفتاوى وانه
ان تعيم تفسد صلوة لانه لا يحصل بيد واحدة وكذا المرأة اذا تحررت وان التفت
تور عمامته فسواء مرة او مرتين لا تفسد لانه يحصل بيد واحدة فينبغي ان
يحمل ما ذكره هنا هذا وانما قيدنا الكراهة بعدم العذر لانه اذا كان له في ذلك
عذر لا يكره كما اذا خشى من البرد او الحر ان يضرب فوضع العمامة على راسه
او اصاب ثوبه او عمامته نجاسة فتعير لاجلها بحيث لا يكره بل ذكره في الفتاوى
الحجة ان رفع القلنسوة او العمامة بعمل قليل اذا سقطت افضل من الصلوة
مع كشف الرأس بخلاف ما لو انحلت العمامة او احتاج في رفعها الى عمل
كثير ولو ضرب انسانا بيد واحدة من غير آلة او ضرب بسبوط ونحوه تفسد
صلوة كذلك المحيط وغيره لانه مخصوص او تاديب او مداعبة وهو عمل كثير
على التفسير الا قول الذي عليه الجمهور وذكر في الذخيرة ان المصلي على الدابة
اذا ضربها لاستخراج السيراى لطيب سرعة سيرها تفسد صلوة فاطلاق
وهو يتناول المرأة الواحدة قياسا على ضرب الانسان وبعض المشايخ قالوا
اذا ضربها مرة او مرتين لا تفسد صلوة وان ضرب ثلاث مرات متواليات
احق ركعة واحدة هكذا قيل في الخلاصة تفسد وكذا ذكره قاضيه واصحاب
الخلاصة وهو الصحيح لان ما يتم بيد واحدة لا يفسد ما لم ينفذ اليه معنى اخر
التكرار تلك متواليات ونحو التاديب كما في ضرب الانسان فان ضربه في حقه

التعليم والاعلام وهو مقصد وبعض متاخرين قالوا اذا كان مقصده
 فقصدها اي لغتها وحركاتها للسير والتمشية من نسخ الزخيرة بدل
 فقصدها فقصدها اي لغتها وهو يقول الى معنى ههنا لان معناه اصلها اي اصلها
 للسير وكسرها مطلق على ههنا او بدله لا تقصد صلوة بذلك اعاد لم
 يمكن ذلك متواليه وهذا موافق للقول قبله ولو هدى به اي بالسوط
 اي ارشدها بالاياء الى الطريق اعز ذلك ومنه سميت العطاة بالهارة
 وضربها مع ذلك ايضا تقصد صلوة لان فيه تقليما وضربا فكان عملا
 كثيرا وان حرك المصلي الركاب رجلا واحدة لاجل السوق لا على الدوام بل
 مرة او مرتين في الركعة الواحدة لا تقصد صلوة وان حرك كلتا رجله معا
 اعتبار العمل الرجلين بعمل اليدين وقال بعضهم ان حرك رجله معا كركبها
 قليلا اي ضعيفا بحيث لا يدركه العير لا بأس ما لا تقصد وينبغي ان يقصد
 بعد التكرار المتوالي والاف التكرار يجعل القليل في حكم الكثير وروى
 اي يكن انه اجاب فيمن في مسألة من قال له اي المصلي كم صليتم فاشيا
 اليه المصلي بيده باصبعين منها الى انهم صلوا ركعتين او ثلاثا في
 صلواته ثا ونحو ذلك لا تقصد صلوة لانه عمل قليل ونحوه مروي عن عائشة
 وان كتب ما يستبين اي تظهر حروفه بان كتب عمدا على كاذب او خرفة
 او باصبعه ونحوها كعود على تراب ونحوه ان كان اقل من ثلث كلمات
 لا تقصد صلوة لانه عمل قليل وكذا ان كتب ما لا تستبين حروفه بان
 على هوا او ماء او بنحو اصبعه من غير مداد ونحوه على نحو ثوبا او حجر
 لا تقصد صلوة لانه ليس بعمل بل يكره لانه عيب هكذا اطلقه فاضحان
 وغيره مع انه اذا كثر يغلب على ظن الناظر اليه ليس في الصلوة وان
 زاده كتابه ما تستبين حروفه على ذلك المذكور وهو ما دون ثلث
 كلمات بان كتب ثلث او اكثر تقصد صلوة لانه على كثير وقال في الملتقط
 لوق المصلي مثل ما قال المؤذن تقصد صلوة اي اذا قصد به الجواب في
 المؤذن وفيه خلاف الجيوسف الآتي وقال في الفتاوى الحاقا بآية ان الذين

في الصلوة يريد به اي حال كونه يقصد بتأديته الاذان والاعلام بخلاف
 وقت الصلوة تقصد صلوة عندا في حيفه روى ابو يوسف لا تقصد
 ما لم يقل حتى على الصلوة حتى على الفلاح له في المسائل ان سوى احييت
 ذكرها تقصد بخلافها فافهما خطاب بقوله اقبلوا على الصلوة اقبلوا على
 الفلاح فيفسدان ولا في حيفه انه قصد الجواب في الاولى فضا كاجواب
 بالجملة ونحوها وقصد الخطاب بالاعلام في الثانية فتقصد لان العبرة
 بالقصد على ما تقدم ولو سمي المصلي اسم الله تعالى فقال جازا له او نحو
 ذلك من الفاظ التعظيم او سمي اسم النبي فقال صلى الله عليه وسلم ان اريد
 اي قصد بذلك التناء والصلوة اجابته اي اجابة ذكر الاسم تقصد صلوة
 لقصد ذلك وان لم يرد به الجواب بل قصد تناء و صلوة على سبيل الاستيناف
 لا تقصد صلوة لان نفس تعظيم الله تعالى والصلوة على النبي صلح لا ينافي
 الصلوة ولا يقصد بها ولو انتفاء اي رتب ونظم شعرا او خطبة لكن
 بفكره ولم يتكلم بل بلسان لا تقصد صلوة لانها لا تقصد بافعال القلب ما لم
 يقادها فعل الجوارح ولكن قداسا لمخالفة مقتضى الامر بالخشوع
 والتفاتة بقلبه الذي هو محل نظر الحق منه الى شئ اخر وهذا غاية في
 الادب معه سبحانه ولو وقف بين يدي كبير من اكار الدنيا لم يحل نظره
 اليه كل المرات من ان يحصل منه التفات الى شئ اخر مع انه عبد مثله بل
 لو التفات مناجية حال مناجاة الى العير لا يشتد خنقه عليه كما قال الشيخ
 شرف الدين اسمعيل بن المقرئ في قصيدة له في الوعظ يا نسيه نفسي
 بلا قلب صلوة بمثلها يكون الفتي مستوحيا للعقوبة تظن وقد اتممتها
 غير عالم تريد احتياطا ركعة بعد ركعة فويلك تدري من مناجية مع ربك
 وبين يدي من تخشى غير محبة تخاطبه اياك فغير مقبله على غيره فيها
 غير ضرورة ولورد من ناجاك للغير طرفة تميزت من غيظ عليه وغيره
 اما تستحي من مالك الملك ان يرى صلوة له عنه باقليل المرقع وقد ورد
 ان الله تعالى اوحى الى موسى يا موسى اذا ذكرتني فاذكرني وانت تنطق

وكانت شرا

وقد اساء
لما اقبلت قال شافعي
شرف الدين

اعضاؤك وعزك وذكرها شغلا مملوينا واذا ذكرتها فاجعل لسانك من
وراء قلبك واذا قلت بين يدي فقم قيام العبد الذليل وناجني بقلب جليل
والشاهد ان قول الامام الغزالي لا تشبه ولا تتركع الا وقلبك خاشع متواضع
على موافقة ظاهره فان المراد خضوع القلب لا خضوع البدن ولا ثقل الله
الكبر وفي قلبك شئ اكبر من الله تعالى ولا ثقل وخجست وخجست الا وقلبك
متوجه بكل وجهه الى الله تعالى ومعرض عن غيره ولا ثقل الحمد لله الا
وقلبك طامع بشكر نعمته عليك فرح مستبشر ولا ثقل اياك بنعيمه واياك
لستعين الا وانت مستشعر ضعفك وعجزك وانه ليس اليك ولا الى
غيرك من الامر شئ وكذلك في جميع الذاكر والاعمال انتهى وبالحمد والتفكير
في الصلوة بغير ما يتعلق بها للمال ان كان دينوتها فهو مكروه اشد الكراهة
بل تقصد عند اهل الحقيقة لقوات الركن الاصل المقتضية بالذات وان كان
اخوتها فهو ترك الاولى فان الاشتغال في الصلوة بها اولى من الاشتغال بغيرها
من امور الآخرة فانها قد ساءت ذلك الغير في كونها من امور الآخرة و
ترجحت بان الوقت والمحل لها فاعلم ذلك واستدل وبالله التوفيق و
لورد المصلي السلام بيل او برأسه او طلب منه شئ فاما برأسه
او عينه او حاجبه اي قال نعم او لا فان صلوة لا تقصد بذلك وكذا
لو اراد ان يشاد بها وقال اجتهد هوقا وما بنعم او لا لعدم العمل الكثير في
جميع ذلك وفي الذخيرة ولا بأس بان يتكلم الرجل مع المصلي قال الله
تعالى فتنادت الملائكة وهو قائم يصلي في الآية وفي احكام القرآن للملوك
ولا بأس للمصلي ان يجيبه برأسه ذكر الزاهد وذكر عن كتاب النجاشي
لو قيل للمصلي تقدم فتقدم او دخل فرجة الصفا حديثا للمصلي في
له فندت صلوة لانه امتثل غير امر الله تعالى في الصلوة وينبغي ان يكون
ساعة ثم يتقدم برأيه قال يعني نفسه فلا اجابة بالرأس او باليد مثله انتهى
وقد يفرق بانها ليس فيها امتثال امر ملوك المصلي في الصلوة اللهم
او قال اللهم نعم على او قال اللهم اصلي امري او قال اللهم ازرقي عافيتي او قال

ولو قال اللهم ازرقي

اللهم

وقال اللهم اغفر لي ولو الذي هو من المؤمنين والمؤمنات لا تقصد
الصلوة في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر لي او اللهم اغفر للمؤمنين
والمؤمنات ذكره قاضي خان والاصل ان ما يستحيل طلبه من الناس وما
في القرآن او ما ثور لا يفسد وفي الجامع الصغير لم ينشأ كونه في القرآن
ولا كونه ما ثورا بل قال ان كان يستحيل سؤاله من الخلق لا يفسد وما لا يستحيل
سؤاله من الخلق يفسد ويجعل في الهداية قوله اللهم ازرقي مما لا يستحيل
سؤاله من الخلق لقولهم رزق الامام الجند قال ابن الهيثم وقد رجع عنه
الفساد لان الرزق في الحقيقة هو الله سبحانه ونسبته الى الامير مجاز انتهى
وهذا لان الرزق المطلق عند اهل السنة هو ما يكون غذاء للحيوان ويستعمل
المطلق ما يعطى مجازا وايضا ما يكون غذاء للحيوان ليس في وسع المخلوق واعا
في وسعه ايضا ما يكون سببا لذلك كالمال ولذا لو قيده به بان قال ازرقي
مالا تقصد بل خلافه واذا تقرر هذا فقول الله اكرموا الله على لاشك
انه لا يستحيل سؤاله من الخلق اذ يقال اكرموا الله فلا نأوانعم فلا نعمل
فالن فكان ينبغي ان يقصد ان صاحب المحيط ذكرها عن الاصل من جملة
ما لا يفسد وانه اعتبار ان يكون معناه في القرآن وهذا معناه في القرآن
مثل واذا انعمنا على الانسنا فاما الانسنا اذا ما ابتداء وبه فأكرمه ولا يرت
عليه اللهم زوجني مع ان القرآن اذ ليس في القرآن تزوج مطلق الانسنا
كاذ الاكرام فليتامر وهذا يفيد ان قوله طلب ما لا يستحيل طلبه من الخلق
يفسد ليس على اطلاقه فالذي يقول عليه ج ما قال قاضي خان انه
اذا دعا بما جله في الصلوة او في القرآن او في المأثور لا تقصد صلوة وان
لم يكن في القرآن او في المأثور ولا يستحيل سؤاله من العباد تقصد انتهى
وعلى هذا فلو قال اللهم ازرقي مما لا تقصد بخلاف قوله ازرقي مما لا
واما قوله اصلي امري فبالنظر الى اطلاق الله يستحيل طلبه من الخلق
وان كان لا يستحيل طلبه منهم مقيلا اما صريحا او دالة فلا لم يفسد واما
طلب العافية والمغفرة فظاهر في عدم الفتا سيمافيا هو موجود في القرآن

ولو قال اللهم اعف عني فيه ^{اختلاف المتأخرين في} ^{بطلان اللفظ} ^{وهو اختيار الشيخ الامام محمد بن الفضل} لانه ليس من القرآن ^{وقيل لا يفسد لان في القرآن الدعاء بالمعفرة للدخول ونقص اللفظ عما في} ^{القرآن مع عدم التقدير لا يصح وهو اختيار شمس الائمة المحلوف وهو} ^{الاظهر ولو قال اللهم اعف عني او عني او نحو ذلك مما لم يرد في القرآن} ^{اتفاقا لعدم وجوده في القرآن او في الاثر مع عدم احتمال طليعه من الخلق} ولو قال اللهم ارزقني رزقيك او جنتك او حج بيتك ^{لا تقصد} لا تقصد لا تحالة ^{طلب رزق هذه الاشياء من غير سببانه مع ورود الاثار بطليها ولو قال} ^{ارزقني دابة او كرم او نوزة او نحو ذلك مما تعرف لفظا لرزق فيه} ^{بمعنى العطاء مجازا وقال اللهم افقر ديني تقصد لعدم احتمال طليعه من} ^{الخلق ولو نظر المصلي الى كتاب اى مكتوب كاعدا ومحراب او غيره وفيهم} ^{ما فيه ان نظر اليه حال كونه غير مستقيم اى غير قاصد لغرض ما فيه لا} ^{صلوته بالاجماع لان النظر غير مناف للصلاة وكذا وقوع المعنى في القلب} ^{وان نظر اليه مستقيما اى قاصدا فمما فيه فقد ذكر في الملتقط تقصد} ^{صلوة عند محمد وذكر في الاجناس لا تقصد صلوة عند ابي يوسف وبه} ^{اخذنا نحنا وفي الهداية الصحيح انها لا تقصد بالاجماع وقيل} ^{على قول محمد تقصد وعلى قول ابي يوسف قياسا على مسألة اليمين فان} ^{من حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر فيه وفهمه حنت عند محمد وعند} ^{ابي يوسف لا والصحيح انها لا تقصد اجماعا بخلاف مسألة اليمين لان} ^{المقصود من الغم والوقوف على ستر فلان وهذا الغنى يتعلق بقراءة غير} ^{القرآن وبالغنى لا يحصل ذلك انتهى ولا شك ان النظر غير مقصد وقصد} ^{الغنى لا يزيد على التفكير لترتيب شعور ومخبر وقد تقدم انه غير مقصد} ^{مكروه لشغل القلب بغير الصلوة وان قرأ المصلي القرآن من المصحف ومن} ^{المحراب تقصد صلوة عند ابي حنيفة خلافها فان اعتد بها لا تقصد لانه} ^{لانه عبادة انتصفت الى عبادة لكنه يكون لما فيه من التقية باهل الكتاب}

وعز

وعند الشافعي لا يكره ايضا لما روى ان ذكوان مولى عائشة يوتر بها في شهر رمضان من المصحف قلنا ان صح فهو محمول على انه كان يراجه قبل الصلوة ليكون بذكر اقرب ولا في حيفه طريقان احدهما ان تقليب الاوراق عمل كثير وعلى هذا قلنا لم يقرب لا تقصد وكذا المكتوب في المحراب والاخر ان التلقن من المصحف تعلم ليس من اعمال الصلوة وهذا يوجب التسوية بين ما اذا قلب الاوراق او لم يقرب وبين المصحف والمحراب ونحوه قال في الكافي وهو الصحيح ولم يفرق في الكتاب بين القليل والكثير وقيل لا تقصد ما لم يقرأ، قد الفاتحة وقيل ما لم يقرأ، عطية وهو الاظهر لانه مقدار ما يجزى به الصلوة عندك وهذا اذا لم يكن حافظا لما قرأه فان كان حافظا له لا تقصد بالاجماع لعدم التلقن ولو اخذ المصلي حجر فرمى به طائرا ونحوه تقصد ^{لانه عمل كثير ولو كان معه حجر فرمى به الطائر ونحوه لا تقصد صلوة لانه عمل} ^{قليل ولكن قداسا لا اشتغاله بغير الصلوة ولورى بالحق الذي هو انشا} ^{ينبغي ان تقصد قياسا على ما اذا ضرب بسوط او بيد لما فيه من الخصوصية} ^{على ما روى في الاجناس ان روى باطراف اصابعه واحدا اى حجرا واحدا وكذا} ^{لورى حجرين لا تقصد لانه قليل وفي الفتاوى ان روى بسهم فسد صلوة لانه} ^{عمل كثير لو اهدا اذا اخذ القوس والسهم وموضع السهم على الوتر اما اذا} ^{كان القوس في يد والسهم على الوتر فرمى به لا تقصد صلوة انتهى ولا شك} ^{ان هذا لا يمكن عمله الا باليدين ومن رآه يظنه في غير الصلوة والحكم فيه} ^{بعده الغنى مشكل وهذا الى بقا ضيقان وغيره بلفظ الدال على عدم الرضى} ^{به ولو حرك المصلي المصلي حبله مرة او مرتين متواليين لا تقصد صلوة} ^{للقلة وكذا لا تقصد اذا فعل ذلك الحرك مرارا غير متواليين بان لم يكن في} ^{ركن واحد ولو فعل ذلك مرارا متواليين اى في ركن واحد تقصد صلوة} ^{لانه عمل كثير هذا اذا وقع به في كل مرة اما اذا لم يرفع يده في كل مرة ولا تقصد} ^{لانه حرك واحد اذا خلاصة ثم قيد في الخلاصة التوالى هذا بالركن} ^{واحد وقيد في ضرب الدابة بكونه في ركعة واحدة ولا يظهر فيبينها فرق}

ولا ظهر اعتبار الزك في الموضعين لانه المستبرع مواضع كثيرة من هذا النوع
وذكره الاجناس اذا قل القلة مرارا اي بقوات متعددة او قلة
متعددة ان قتل قتله متنازعا بان لم يكن بين كل قتلين قدر ركن
تفصيلي ولو كان بين القتلا فريضة اي مهلة قدر ركن لا تفصيل
ولكن الكثرة افضل وقد تقدم انه يكون قتلها في الصلوة عندا في خيفة
ولا يكون عند محمد وكذا لا تفصيل في الصلوة ولو رجع المصلي بمرحاة او بوق
مرة او مرتين ولو رجع مرات متوالية تفصيل على سنن ما تقدم ولو تخلف
المصلي يريد به اعلاما على اعلام الطاليل واضحه لانه معلوم عادة انه
انه في الصلوة ومع هذا سمع حروفه اي حروف التخيخ وكذا اذا سمع منه
حرفان نحو آخ بالفتح او بالضم وتخيخ لتحسين الصوت متقدما بان لم
يكن مضطرا اليه ولا حاجة الى التقييد به بعد قوله لتحسين الصوت يفيد
عندنا في خيفة واي يوسف كذا ذكره الاجناس وصواب عندنا في خيفة
ومحمد وكذا هو من جميع الكتب فان ابا يوسف قال لا يفيد مجردا احدهما
من التواني على ما مر فلا ادري السهول من المصنف ام من صاحب الاجناس
ثم انفساد بما ذكر من التخيخ قول اسميل الزاهد واليه ميل صاحب الهداية
وقال غيره لا يفيد قال الشيخ كالدين بن الهمام وهو الصحيح ونقل في التخيخ
عن مسبوطيني السلام فان كان التخيخ لتحسين الصوت فذلك يعني
لا يفيد لانه يفعله لاصلاح القراءة فيكون من القراءة معنى لا يرى ان
المتشي للبناء لا يقطع الصلوة وان لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لا صلوة
الصلوة فصار من الصلوة معنى انتهى وان كان بعد ركن كما مر فاعليه
اي مبعوثا لطبع لا يفيد اتفاقا لعدم امكان التحريز وكذا ان كان احتيا
البراق في حلقه ولو استأذن رجل المصلي اي طلب منه الاذن في الدخول
وكذا لو ناداه فخير المصلي بالقراءة ليعمله انه في الصلوة او قال الحمد لله لا
ذلك او قال الله اكبر لا تفصيل في صلوة وكذا لو سجد لاجل الاعلام وهو لا
له قوله من نابشني في صلوة فليست متفق عليه وقوله في التخيخ

للرجال والتفصيل للنساء متفق عليه انيما ولو عكسا قالوا لا تفيد وقد
تركنا الستة وفيه اشكال لان صوت المرأة عورت فينتفى ان تفصيل صلوة
بالجهر بالتسبيح حتى لو جهرت بالقراءة وينبغي ان يفيد التفصيل بالوقوف
الثلاث المتوالية وكذا لو سجد لتسبيح الامام على سهو لا تفيد لكن لا يفعله لوقاف
الامام عن الفعود الا ان لا يجوز ذلك الرجوع على ما سئل ان شاء الله تعالى
وان قبل المصلي امراته ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة فضلا في تمامه
لعدم الثاني ولو قبل هو اي المصلي امراته بغير شهوة او بغير شهوة فسد تخلف
لان من رآه ظنه في غير الصلوة ولو قبل المصلي بغير شهوة او بغير
شهوة تفصيل صلواتها كذا في الخلاصة قال ابن الهمام والله اعلم بوجه الفرق
بين بين تقبيلها ايته وهو في الصلوة بغير شهوة وبين تقبيلها ايها زوجها
في الصلوة بغير شهوة حيث تفصيل صلواتها لاصلا وصاحب الخلاصة
شار الى الفرق بان تقبيله في بعض الجماعات يعني ان الزوج هو الفاعل
للجماع فانيانه لتبذوا في الجماع في معنى الجماع ولو جامعها ولو بين الخدين
تفصيل صلواتها على ما ذكره في ذلك فكذا اذا قبلها مطلقا لانه من دواعيه
وكذا لو مستها بغير شهوة بخلاف المرأة فانها ليست فاعلة الجماع فلا يكون
ايتان دواعيه منها في معناه ما لم يشتهيه الزوج وفي الخلاصة لو نظر
الى فرج المطلقة رجعتا بغير شهوة يصير مراجعا ولا تفصيل صلوة في رواية
وهو المختار وهذا يشكل على الفرق المذكور لانه اني بما هو من دواعي الجماع
ولذا صار مراجعا وهو في معناه الا ان يقال فنتا الصلوة تعلق بالدواعي
التي هي فعل غير النظر والفكر واما النظر والفكر فلا يفيدان مطلقا
على ما مر لعدم امكان التحريز عنها بخلاف فعل سائر الجوارح المصلي اذا
وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الذي وسوسه
في امر من امور الآخرة لا تفصيل صلوة وان كان من امور الدنيا
تفصيل كذا ذكره في الذخيرة لان الوسوسة لم تكن جوارح بل بسبب امر آخر
في الاول وبسبب المديونية فصار كما لو ارتفع بكاءه اذا لعبه عند التلفظ بما

مقصد باللفظ المصلي اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا عن الصلوة
 فقال السلام فتذكر انه في الصلوة قبل قوله عليكم تسكت تفقد صلوة
 لانه تلفظ به على قصد الخطاب وما تلفظ به على قصد الخطاب او الجواب
 من الازكار يلحق بكلام الناس وينبغي ان لا تقصد عند اني يوسف لان
 الذكر لا يتغير بالعقد غيره وكذا في المسئلة التي قبلها وذكر في الذخير
 المشي في الصلوة اذا كان الماشي حال المشي مستقبل القبلة غير منحرف عنها
 لا يفقد الصلوة اذا لم يكن متلاحقا اي بعينه لاحقا لبعض من غير ملة
 ولم يخرج من المسجد اذا كان يصلي فيه وان كان في قضاء اي الصلاة لا يفقد
 غير المتلاحق ما لم يخرج المصلي عن الصفوف يعني اذا مشى في صلاة
 الى جهة القبلة متفككا غير متدارك بان مشى قدر نصف ثم وقف قد
 ركن ثم مشى قدر نصف اخر هكذا الى ان مشى قدر صفوف كثر لا تقصد
 صلوة الا ان يخرج من المسجد فيما اذا كانت الصلوة فيه او تجاوز الصفوف
 فيما اذا كانت الصلوة في الصحراء فان مشى متلاحقا بان مشى متفككا
 دفعة واحدة او خرج من المسجد وتجاوز الصفوف في الصحراء فتد صلوة
 وهذا بناء على ان الفعل القليل غير مفقد ما لم يتكرر متواليا على اختلاف
 المكان مبطل الصلوة ما لم يكن لاصلاحها والمسجد مكان واحد حكاه
 موضع الصفوف في الصحراء كاللحيد هذا اذا كان قد اتم صفوف اما لو كان
 اما ما مشى حتى تجاوز موضع سجوده فان كان ذلك مفقدا ما بينه و
 بين الصف الذي يليه لا تقصد وان كان اكثر فسدت وان كان منفردا
 فالمعتبر موضع سجوده ان تجاوز فسدت والا فلا والبيت للمرأة كال
 المسجد عند اني على النسي وكالصحراء عند غيره وبعض المتأخرين قالوا
 في رجل رأى فرجة في الطفا الثانية اي بالنسبة الى الصف الذي هو
 فيه وهو الثاني قد اتم ليس بينه وبينه صف فمشى اليها اي الى الثالثة
 الفرجة فتد ها لا تقصد صلوة ولو مشى الى الصف الثالث بالنسبة
 الى صف فتد فرجة فيه تقصد صلوة وهذا القولان على اصل قدي

كان مشيه الى الثالث متلاحقا او لم يكن كان مخالفا لما قبله وان قيد
 يكون المشي وقع متلاحقا فلا هذا التفصيل كذا لم يكن المشي المتعلق
 مستدبر القبلة بان مشى قد اتم او يمينا او يمشى او الى ودايه من غير
 تحويل واستدبار واد استدبر القبلة فقد فسدت صلوة سواء مشى
 قليلا او كثيرا او لم يمش لان استدبار القبلة لغير اصلاح الصلوة وحده
 مفقد كما اذا استدبر القبلة على ظن انه رجع او سبقه حدث اخر ثم
 ثبت ان لم يكن رجع فلا حدث فان صلواته قد فسدت بالاستدبار
 وان لم اى ولو لم يخرج من المسجد لان استدبار وقع لغير ضرورة اصلاح
 فكان مفقدا ولو مضى عليك او مضى الهليج في الصلوة تفقد صلوة
 وان لم يتلعه وقتله في الخلاصة بما اذا كثر ولا بد منه لانه على التبرج و
 تقديع بالثلاث المتواليات كما في غيره وان لم يمض الهليج لكن دخل حلقة
 منه شئ يسيرا لا يفقد ولو كان في فقه سكر او فايد فابتلع ذويه
 وان لم يمضعه لانه يؤكل كذلك ولو ابتلع صابني بين اسنانه من المأكول
 ان كان ذلك زائدا على قدر الحصة تفقد صلوة ما يفقد صومه وان كان
 اقل من قدر الحصة لا يفقد صلوة ولا تقصد صومه وقد قد من الكلام
 عليه في فضل ما يكرم ولو اكل حلوا او بقي في فقه طعم الحلاوة وهو الصلاة
 وابتلع ريقه لا يفقد لانه ليس بجد **فروع** ولو نفع في الصلوة ان كان
 غير مسموع لا تقصد كالنفس لكن يكرم وان كان مسموعا بان كاله
 حروف معجزة كافر وقف فهو بمنزلة الكلام يفقد وان عطس فحصل به
 حروف كاصهب ونحو لا يفقد لانه اضطرابي وكذا لو نجس فحصل به حرف
 كذا اطلقت قاضي خان وصاحب الخلاصة وقال في الكافة ان كان مدفوعا
 اليه لا يفقد وان لم يكن مدفوعا اليه يفقد ولو تناوب فحصل به حرف
 لا يفقد ذكر قاضي خان ولوقع فقال ومن دخله كان آمنا يريد الان
 فسدت وكذا لو قيل له من اين جئت فقاه وبز معطلة وقصر مشيد
 او قيل ما مالك فقال الحيرة والبغال والمحير يريد الجواب تفقد وان جرى

مطلق في موضع
 في الصلوة

على لسانهم فان كان عادة له يجري على لسانه كثيرا في غير الصلوة تقصد
لانه من كلامه والافعال لانه قرآن ولو قال بالفارسية ارى في هذا
التفصيل كذا الفساوي ولو قرأ من الانجيل والتوراة وهو يحسن العمل
او لا يحسنه تقصد ان لم يكن ذلك ولو انشد شعر تقصد ان كان في ذكر
ولو ابتلع دما خرج بين اسنانه لا تقصد ما لم يكن ملاء الفم وكذا الوقاء
من ملاء الفم فحاده الى جوفه وهو لا يملك مسكه ولو رفع الفتيله من
البرج لا تقصد وكذا لو تزدى برء او حمل شيئا خفيفا يحمل بيده واحدة
او حمل صبيكا او ثوبا على عاتقه لا تقصد ولو ركبا الدابة تقصد وان نزل
عنها لا ولو غلق الباب لا تقصد ولو فتح القفل او القفل تقصد ولو
لبس القميص تقصد ولو تنقل او خلع نعله لا ولو لبس الخف تقصد
الا ان يكون واسعاً يلبس بيده واحدة وكذا خلعها ولو اخرج الدابة او اشرا
او نزع السرج تقصد وان امسكها او خلع الحزام لا وان شدا الازار
او الترابيل تقصد وان خلعها لا وكل ذلك مبنى على العمل القليل والكثير
تدليله الحدث في الصلوة ومن سبقه حدث سماعي من بدنه موجب
لوصو في الصلوة انصرف من فوره وتوضا من غير ان يشتغل بشئ
غير ضروري في وضوئه وبني على صلوة عدنان ان لم يعرض له ما ينافيها
خلاف الثلاثة لهم ما روى الترمذي وحسنه وابو داود والنسائي عن
ابن ظلق قال لم اذا فسا احدكم في الصلوة فليصرف وليتوضا وليعد
الصلوة ولان الحديث ينشأ في الصلوة لتقويت شرطها والافرق بين
الابتداء والبقاء في لزوم اشتراط الطهارة والمشى والاختراق بفصلها
ايضا فصار كما حدثت العدة ولما تقدم في نواقض الوضوء من حديث عائشة
قال لم من اصابه قي او رعا ف او قل س او مذى فليصرف فليتوضا ثم يلبس
على صلوة وهو في ذلك لا يكلم رواه ابن ماجة والدارقطني ثم يلبس على
صلوة ما لم يكلم وصح البيهقي ارسا واخرج ابن ابي شيبة بخم موقفا
على ان يكره وعمر وعمر وعمر وسما الفارسي ومن التابعين عن علقمة

مقتضى حديث
في الصلوة

وطاوس وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير والنفيعي والنفيعي وعطا و
مكحول وسعيد بن المسيب وكفى بهم قدوة على ان صحة الحديث حجة
عندنا وعندنا جمهور وقد تأيد بما صح عن هؤلاء الائمة ومع في عمل ذلك الحديث
على العمل ويحكم القياس المذكور ولكن الاستيفاء افضل للعبد عن شبهة
المخلاف وقيل ذلك في حق المنفرد واما الامام والمقتدى بالبطا افضل في
حقهما احراز الفضيلة الجماعية وعلى هذا فلو امكنا الاستيفاء في الجماعية
اخرى فهو افضل في حقهما ايضا ثم المنفردان شاة اتملة في مكان وضوئه
ان امكن او اقرب المراضع اليه ان لم يمكن تحرزا عن زيادة المشى
وان شاة رجع الى مصلوه ليؤدى صلاته في مكان واحد والمقتدى
بيور الى مكانه البتة ان لم يفرغ امامه ولو اتم في غيره لا يصح اذا كان
بينه وبين امامه ما يمنع صحة الاقتداء وان كان امامه قد فرغ تخير
كالمنفرد والامام حكمه حكم المقتدى لانه يصير من جملة المقتدين فانه
ليست خلف غيره اذا سبقه الحدث وبصير هو مقتديا به ثم استخلفه العام
غيره اذا سبقه الحدث جائزا جاعا فقد روى الاثر بسند عن ابن
عباس قال خرج علينا عمر لصلوة الظهر فلما دخل في الصلوة اخذ بيده
كان عن يمينه ثم رجع يحرق الصفوف فلما صليا اذا نحن بغيره يمشي خلف
سارية فلما قضى الصلوة قال لما دخلت في الصلوة وكبرت رأيت شيئا
فلمست بيدي فوجدت بلة ثم جاوز البناء مقيدا بما مر من ان يظهر
على فوره فان مكث بعد الحدث في مكانه قدر ركن فسد الا اذا حدث
بالنوم فمكث زمانا ثم انتبه لان فيه لها بالمكن لوجوده اذ اجز
منها مع الحدث وانما حال نومه غير مؤثر شيئا ولذا الوقراء ذاهبا
او آتيا تقصد على الصحيح لاداءه كذا مع الحدث والمشى وقيل انما تقصد
القرأة ذاهبا لا آتيا وقيل بالعكس والذكر لا يمنع البقاء في الاصح لانه ليس
من الاجزاء ولو احدث راعا فرفع مستمعا لا يسن لان الرفع محتاج اليه
فجزءه لا يمنع فلما اقترن به التسبيح ظهر قصد الاداء وعن ابي يوسف لو احدث

مقتضى حديث

في سجوده فرجع مكبرا ناولا اتمامه او لم ينو شيئا فسد لا ان يوافق لا ان يوافق
ومنها ان يكون الحدث سماويا فلا يبيى لتهقيقه وكذا الشبهة وعقده
ولو منه لنفسه ولا الاصابة بخاست ما نفعه من غير سبق حدث خلافا
لابي يوسف فان كان من حدث بني اتفاقا او الفرق لها ان ذلك عند ثوبه او
بدنه ابتداء وهذا متبع للوضوء ولو اصابته من حدثه وعينه لا يبيى وان اتحد
محلها وكذا لا يبيى لسيلاون دخل عنهما فان سال لسقوط شئ من غير مسقط
فقتل يبيى لعدم صنع العباد وقيل على الخلاف واختلف فيما لو سبقه لغيره
والاظهر انه يبيى لكونه سماويا وكذا يتحققه والاظهر لا يبيى ولو سقط الكسر
منها بغير صنع مبلولابنت بالاتفاق ولو بجرهما فعلى الخلاف وهذا بناء على
نقور ربنا انها كالرجل خلافا لابي رستم ومنها ان يكون الحدث مما يخرج من
بدنه فلا يبيى به باغما وجنون ومنها ان يكون موجبا للوضوء دون الفعل
فلا يبيى لاحتلام ومنها ان لا يشتغل بفعل غير ضروري بان تجاوز ماء
على الوضوء منه الى بعد منه ولما ان يتوضا نكاشا فكذا الاصح وثايب
سنن الوضوء واوجده في الحوض موضعاً للوضوء فتجاوز الى موضع اخر
اعذر كضيق مكان الاول بئى والا فلا ولو قصد الحوض وفي منزله ماء
اقرب منه ان كان البعد قد صغرت لا تقصد وان اكرهت وان كان
عادة المتوضي من الحوض ونسلى الماء الذي في بيته وذهب الى الحوض
يبيى ولو كان الماء بعيدا وبقره بئر ماء يترك البئر لان الترفع يمنع البناء
على المختار وقيل لا يمنع ان عدم غيره ومنها ان لا يعارض له ما ينافي الضلوع
من كلام ونحوه او كشف عورة حتى لو كشف رأسها للمسيح او ذراعها
تفسد ولا يبيى في الصحيح وكذا لو كشف الرجل والمرأة لكسبا بل لا يبيى
من تحت الثياب وكذا يغسل الخناسة وتمسح رأسها وتغسل ذراعها
بلو كشف ان امكت والا لزم الاستيقا في ذلك كله وعن القاضى على
النسقي ان لم يجد منه بدا لا تقصد وان وجد بان تمكن من الاستنجاء غسل
الخناسة تحت العقب ومع ذلك البى عورته فسدت وفي شرح الكثر جعل

الغشا

الفناء بالابداء مطلقا هو ظاهر المذهب والسنة ان يفرق بين وجهي الظاهر
اخذا بانقذه يومهم انه رعى والاستحالة لانه ان يأخذ بثوب رجل الى
المحارب او ليشير اليه وله ان يستخلف من يخرج من المسجد او تجاوز الصفوف
في الصلوة فان لم يستخلف حتى جاوز خرج بطلت صلوة القوم ان لم يستخلف
قبل خروجه وفي بطلان صلاة روايات والظاهر عدم البطلان لانه في نفسه
كالمنفرد ولا فرق بين كون الصفوف متصلة خارج المسجد ولم تجاوزها
او منفصلة وقال محمد ان كانت متصلة لا تقصد ما لم يتجاوزها لان لموضع
الصفوف حكم المسجد كذا في الصلوة ولهما ان القياس بطلانها بغير الاخر
لكن ورد الشرع على خلافه فيقتصر على محل الضرورة ويشتطكون الخليفة
صالحا للامامة ولو مسبقا ولو لم يكن الامام والابان كان صبيا وامرأة
فقتل يمين فقتل صلوة وصلوة الامام لانه صار مقتديا به والاصح انه
لا يمين فقتل صلوة فحسب وتفرعات الاستحالة كثيرة مذكورة في
الفتاوى وغيرها ولا ضرورة الى التطويل يذكرها لندرة وقوعها بل العلم
الامكان العمل به في هذه الزمان والاستقلال بما يقيد اولي والله الموفق و
لو حصل سبق الحدث في ركوع او سجود يجيب اعادة تمام البناء لان الانتقال
في ذلك الى دكن مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما حدث فيه ولو لم يجد
لا يجزى به بخلاف لو تذكر فيها سجدة فتسجدها لا يجزى اعادةها بل يستحب
لان الانتقال مع الطهارة قد وحيد والاستحالة لخروج من الخلاف لان عند
زفر والشافعي يجب الاعادة وعند ابي يوسف تلزم اعادة الركوع بناء على
ان القومة بين الركوع والسجود فرض عنه والله سبحانه اعلم **مسألة**
في سجدة السهو كان الانسيان يصل بحث ذلة القارى بما يفسد لانه من
جملة اجزاء وكان قصد جعل تحت القراءة خاتمة الكتاب يتمنا ثم اقراد السجدة
في الترجمة وفي قوله سجدة السهو واجبة لا وجه له بل الصواب ان يقال سجود
السهو او سجدة السهو بلفظ التنبيه لان الاضافة فيه من قبيل اضافة
الحكم الى سببه والحكم الواجب بالسهو انما هو سجدة واحدة الا ان

ان المصدر ان لم يقصد به العدة يطابق على القليل والكثير وكانه اراد بها
السجدة بمعنى السجود ولم يرد الوحد في سجود السهو واجب عندنا على
الصحيح من المذهب ذكره في المبسوط والمحيط والذخيرة والبدائع و
استدل الكرخي عليه بقوله محمد اذا سها الامام وجب على المؤمن السجود فقد
نقض على الوجوب ووجهه انه شرع لجبر التقضا واداء العباد بصفة
الحال واجب فوجب وصار كمال الخلل وقال القدوري هو سنة عندنا
علمنا استدل الامام لا يرفع القعدة ولو كان واجبا لرفعها كما في سجود
التلاوة واجوابان سجدة التلاوة انما ترفع القعدة لان محلها قبلها
كالصلية بخلاف سجود السهو لان محلها بعد القعدة فكيف يرفعها واذا
تقرر انه واجب فليعلم انه لا يجب الا بترك الواجب من واجبات الولاية فلا
يجب بترك السنن والمستحبات كالنقود والتسمية والتناهي والتأمين و
تكبيرات الانتقال والتسبيح والابتداء لان تركها لا يجزئ سجود
السهو بل هو معتد ان لم يتدارك فيعاد او يتأخير اى بتأخير عن محله
او بتأخير ركن عن محله اما ترك الواجب فهو كما اذا نسى اى تركه وقت
نشأ قراءة القوت في الوتر والشهادة احدى القعدتين الاولى والاخرى
فانه واجب فيهما في الظاهر الروايات وهو الصحيح وان ذكر في بعض الروايات انه
سنة في القعدة الاولى واجب في الاخرى وكما اذا نسى تكبيرا العبد
لما تقدم انها واجبة وكما اذا جهل الامام بما اذا احتجفت او خافت فيما يجزئ لانه
لان الجهر في محله والخفا في محلها واجب كل منهما عن الامام واما المنفرد
فهو مخير فيما يجزئ فلا يجب عليه بالخفا فيه واما ان جهل فيما يجزئ في الظاهر
الرواية لا يجب ذكره المحيط لانه لم يترك واجبا لان الخفاية انما وجبت لتسقي
المعاطلة وانما يحتاج الى هذا في صلاة تؤدى على سبيل التشرع والمنفرد يؤدى
على سبيل الخفية انتهى وبناء على هذا ذكر خمس الائمة الهلوية انه اذا كان يصلي
وحده وليس معه احد فلا سهو عليه في ظاهر الرواية وان كان هناك رجل
وكل واحد يصلي منفردا كان عليه السهو وفي الكافي على عدم الوجوب بان جهل

بقدر استماع نفسه وهو غير منى عنه فعلى هذا الوجه جهل الامام بجهل السهو
وقدر كونه ابو سليمان في نوارده ان المنفرد اذا نسى حاله في الصلاة
حتى لم يزل امام فجزأ جهل الامام بسجود السهو وذكره المحيط ان في رواية
التواتر عليه السهو وصلى الشيخ كمال الدين في الحرم الى ان الخفاية وجبت
على المنفرد في موضعها فيجب تركها السهو وهو الاحتياط والله اعلم في
ذكره في الذخيرة ان سجود السهو يجب بسنة اشياء فيجب بتقديم ركن نحو
ان يركع قبل ان يقرأ ويسجد قبل ان يركع هذا التمثيل غير واقع في محله
لان الركوع قبل القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفرض عليه
اعادة الركوع بعد الركوع على ما مر ان الترتيب بين ما لا يكرر في الركعة
الواحدة وبين غيره واذ لم يقع ذلك معتد به لا يكون فيه تقديم الركعة
نعم اذا فعل ذلك يجب عليه سجود السهو لتأخير الركن بسبب الزيادة
ذاذها قليلا مل ويجب تأخير ركن هذا الثاني من الستة نحو ان يترك
سجدة صليية بضم الصاد وسكون اللام بعدها بواو موحدة ثم يركع الستة
والمراد بسجدة الصلوة نسبت الى الصليب لاختصاصها بصليب الصلوة ثم
بخلاف سجدة التلاوة وسجدة السهو فاذا ترك سجدة من ركعة سهوا مد
فذكرها في الركعة الثانية بعد تلك الركعة او فيما بعدها فنجبها فقد
اخر ركنها عن محله او يؤخر القيام عطف على يتركها او تأخير الركن نحو
الايؤخر القيام الى الركعة الثانية بان يجلس بعد السجدة الثانية من
الركعة الاولى جلوسه قبل ان يقوم كما هو مذهب الشافعي وهذا اذا لم يركع
به عذر من ضعف او وجع او باخر القيام الى الركعة الثالثة بان زاد
على قدر التشهد في القعدة الاولى على ما مر وسجى ان شاء الله تعالى ويجب
بكرار الركن هذا الثالث من الستة نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث
مرات ويجب بتخير الواجب من صفة الى صفة وهو الرابع من الستة
نحو ان يجهر بالقراءة فيما خافت فيه بها او يخاف فيما يجزئ فيه ويجب ترك
الواجب رأسا وهو الخامس من الستة نحو ان يترك القعدة الاولى او

ولو جهر في الخفية

او القنوت او تكبير المصدين او غير ذلك من الواجبات يجب بترك السنة
المضافة الى جميع الصلوة وهو السادس نحو ان يترك قراءة التشهد
في القعدة الاولى فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف
تسبيح الركوع لا الى الصلوة وهذا على رواية كونه سنة فيها وهو اختيار
البعض وهو القياس قال في الكافي لان القعدة الاخيرة لما كانت قراءة
التشهد فيها واجبة فالقعدة الاولى واجبة كانت قراءة التشهد فيها سنة
لان الاقوال بين الافعال فكانت احط رتبة منها انتهى وقال بعض المشايخ
التشهد في القعدة الاولى واجب وهو ظاهر كرواية وعليه المحققون لمواظبة
عليه من غير ترك وقد تقدم قال القاضي صدر الاسلام وجوبه شئ
واحد وهو ترك الواجب قال صاحب الذخيرة وهذا اجمع ما قيل فيه لان
الوجوب كمالها حتى عليه اما التقديم والتأخير فلا ن مراعاة الترتيب واجب
عندنا وتكرار الركعتين واجب تأخير الركعتين الذي بعده واداء الركعتين من غير
تأخير واجب وعليه المحققون من اصحابنا والجمهور والخافعة في محلها
كما عرف ولو جهر الامام فيما يخاف او خافت فيما يجهر قدر ما يتجوز به الصلوة
يجب سجود السهو عليه وهو اي التقدير بمقدار ما يتجوز به الصلوة هو الاصح
والاى وان لم يكن مقدارا ما يتجوز به الصلوة فلا اى فلا يجب عليه
سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والخافعة وذكر في رواية
التواتر ان جهر فيما يخاف فعليه سجود السهو قل ذلك او كثر وانها
فيما يجهر ان خافت الفاتحة او آلتها او خافت من السورة ثلث ايات
قصارا واية طويلة فعليه السجود وان خافت اية قصيرة يجب سجود السهو
عنده اى عند اية خفيفة خلة فاله ما فرقت في التواتر بين الجهر والخافعة
وذلك لان الجهر في موضع الخافعة استند والخافعة في موضع الجهر اخف
لان الخافعة مشروعة في الصلوة الجهر بالمغرب والعشاء دون العكس
وكذا مشروعة للمنفردة في موضع الجهر دون العكس على الاصح فاعتذر القليل
منها لامتد وفرق ايضا بين الفاتحة وغيرها حيث شرط اكثرها وهو اكثر

لأن

من ثلث ايات قصارا لان فيها معنى الدعاء وان كانت قرانا حقيقة ولو
لو كانت دعاء لم يجز السهو بتغيير هيئته فلذا اخف حكمه واصحح
ظاهرا لرواية وهو التقدير بما يتجوز به الصلوة من غير تفرقة لان القليل
من الجهر في موضع الخافعة عفو ايضا في حديث ابي قتادة في الصحيحين
انه لم كان يقرأ في الظهر في الاولين بآتم القرآن وسورتين وفي الاخيرين
بآتم الكتاب وليسعت الآيات احيانا والفاتحة قران حقيقة وكونها ثلثا
صيغة لا اثر له فلا فرق بينها وبين غيرها نعم ادنى الجهر ان يسمع غيره
وادنى الخافعة ان يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في القنية وقد
تقدم في بحث القراءة ولو قام في صلوة الرباعية الى الركعة الخامسة او
تعد بعد رفع رأسه من السجود في الركعة الثالثة اوقام الى الرابعة
في المغرب او الثالثة فيه اوفى الفجر او تعد بعد دفعه من الركعة الاولى في
جميع الصلوات يجب عليه سجود السهو بمجرد القيام في صورة ويجزى القنوت
في صورة لتأخير الواجب وهو القيام في صورة القعود وان نهض الى
الركعة الثالثة ساهيا ولم يقعد القعدة الاولى ثم تذكر قبل ان يستوي
قالا ينظر ان كان الى القعود اقرب يقعد لانه بمنزلة القاعد وفي حق
سجود السهو عليه في اختلاف بين المشايخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
ابن الفضل لا يجب وقال غيره يجب لانه بقدر ما اشتغل به من القيام اخى
واجبا والاصح عدم الوجوب لان الشرع لم يعتبر فعله قياما فكذا مقبل
بقودا ضرورة فلا يوجب التأخير الموجب للسجود ولا فرق في هذا الحكم
بين القعدة الاولى والثانية بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب وانما يكون
الى القعود اقرب اذا لم يرفع ركبتيه كذا ذكر صاحب المحيط والمنافع
قال بدر الدين يعنى الكردي ان انتصب النصف السفلي يكون الى القيام
اقرب وان لم ينتصب النصف السفلي يكون الى القعود اقرب وهذا هو
اختلاف الكافة وهو الاصح فانه اذا رفع ركبتيه ولم ينتصب النصف
السفلي يصير كالجالس لاعتناء الحاجة ولا يبعد قاعا حقيقة ولا عرفا ولا شرعا لانه

لانه لو قرأه وركع وسجد هذه الحالة من غير عذر لا يجوز ان لا يسجد قاعا
 فان كان الى القيام اقرب لم يقعد بل مضى على صلوة كالولم يتذكر الا بعد
 تمام القيام ويسجد للسهو وترك الواجب وهو القعدة الاولى ثم هذا تفصيل
 رواية عن ابي يوسف اختارها مشايخ بخاري اما في ظاهره فلم يستوفها
 يعود وان استوى قاعا لانه اذا استوى قاعا استغل بفرض القيام فلا يترتب
 الفرض للواجب بخلاف ما لم يستوفها قال الشيخ كالدين ابن الهمام
 وهو الاصح والتوفيق ما بين ما روي انه لم قام فنجو له فرجع وصاروا
 لم يرجع با محمل على حاله القرب من القيام وعدمه ليس باولى منه با محمل
 على الاستواء وعدمه انتهى بل التوفيق با محمل على الاستواء وعدمه اوله لان الواقع
 في الروايتين لفظ القيام محله مرة على الحقيقة ومرة على ما يقرب من اوله
 من محله مرة على ما يقرب من الحقيقة ومرة على ما هو بعيد عنها فليتام
 ويؤيد ما روي ابو داود انه قال اذا قام الامام في الركعتين ان ذكر قبل
 ان يستوى قاعا فليجلس وان استوى قاعا فلا يجلس ويسجد سجدة
 للسهو ومثله في سنن ابن ماجة ثم لو عاد بعد ما صار بعد ما صار الى
 القيام اقرب قبل تفسد صلوة وقال ابو علي الجوزي لا تقصد وقال
 الزوزني في شرح القدوري ان عاد فقعد يكون مسيئا ولا تقصد صلوة
 ولا يخفى ان هذا كله انما يتأتى على رواية ابي يوسف لا على ظاهر الرواية
 ولو عاد بعد ما استوى قاعا فندت صلوة لشكها من الجناية بفرض الفرض
 بعد التشرع فيه لاجل ما ليس بفرض ذكر الزوزني في شرح مختصر
 القدوري قال الربيعي وهو الاصح بخلاف ترك القيام لسجود التلاوة
 على خلاف القياس ورد به الشرع لاظهار مخالفة المستكبرين وليس
 نحن فيه معناه على ان الجناية هنا بالرفض وليس ترك القيام للسجود
 تركه حتى لو لم يقم بعدها بل ركع ومضى على صلوة صحته ولا كذلك
 ههنا قال الشيخ كالدين ابن الهمام وفي النفس من هذا التصحيح
 لان غاية الامر الرجوع الى القعدة ان يكون لزيادة قيام ما في الصلوة وهو

المقضى
 في التشهد

وان كان لا يحل لركته بالصحة لا يحل ما عرف ان زيادة مادون ركعة لا يفسد
 الا ان يفرق باقتراح هذه الزيادة بالرفض لكن قد يقال المتحقق لزوم الاثم
 ايضا بالرفض اما الفضا فلم يظهر وجه استلزامه اياه فيترتب بهذا البحث
 القول المقابل للتصحيح انتهى وفي القنية تلك القعدة الاولى في الفرض
 فلما قام عاد اليها وذكر انه لم يكن له العود يقوم في الحال انتهى وهذا يفيد
 ان العود غير مفسد وفيها ولو عاد الامام يعني الى القعدة الاولى بعد ما
 قام لا يعود معه القيام حقيقة لمخالفة وذكر البعض انهم يعودون معه
 انتهى وهذا ايضا يفيد عدم الفساد بالعود والله اعلم وفي القنية ايضا
 المقضى بنسب التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه ان يعود
 ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة من ادراك الامام في القعدة
 الاولى فقعد معه فقام الامام قبل شروعه المسبوق في التشهد فانه يتشهد
 بها لتشهد امامه فكذا هذا ولو ترك بالفاتحة في ركعة من الاولين متوليا
 او قرأ القرآن في ركوعه او في سجوده او في موضع التشهد يجب عليه سجود
 للزوم تأخير الواجب وهو السورة في الصورة الاولى والقرأة فيما لم يشرع
 فيه فيما بعدها والتحرر عن ذلك واجب ولو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم
 الفاتحة لا يلزم ما السهو وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة الاخيرة
 اعادها لسهو عليه كذا في الخلاصة ولو قرأ الفاتحة في احدى الاخيرين
 مرتين او ضم فيها اليها سورة وكذا لو قرأ السورة دون الفاتحة او قرأ
 التشهد مرتين في القعدة الاخيرة او تشهدا قاعا او كما او ساجدا لا
 سهو عليه كذا المختار على ما ذكره السبجاني اما تكرار الفاتحة وضم السورة
 فلو ان الاخيرين محل للقرأة مطلقا ولم يلزم منه ترك واجب ولا تأخير
 اما التشهد فلا شأنه بالقيام والركوع والسجود محل للشاء وذكر النجاشي
 في الاجناس عن محمد لو تشهد في قيامه قبل قرأة الفاتحة فلا سهو وبعدها
 يلزمه قال السروي وهو الاصح لانه محل قرأة السورة فقد اثنوا الواجب انتهى
 وقد يقال انه بقرائه قبل الفاتحة اخر الفاتحة فقد اثنوا الواجب ايضا وفي الحيط

والعميون ولولا تشهده ركوعه او سجوده يلزمه السهو ولو ادعى التشهد
في القعدة الاولى على التشهد شيئا نظر ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
يجب عليه سجود السهو بالانفاق لانه اخر الفرض وهو القيام ورعى عن اب
اب حنيفة انه ان زاد حرفا واحدا يجب عليه سجود السهو وروى عنه انه ان
قال اللهم صل على محمد لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد وكان الشيخ ظهير الدين المروزي
يقول لا يجب سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد ونحوه انما المستبر مقدار
ما يؤدى فيه ركن وقد تقدم تمام الكلام عليه في بحث التشهد وان سكت في
الركعتين الاخيرتين متعمدا فقد اساء وان سكت سهوا يجب السهو وهذا بناء
على رواية وجوب الفاتحة في الاخيرتين وقال ابو يوسف لاسهو عليه وهو ان
على عدم وجوبها وقد قلنا الكلام عليه في القراءة وان قرأ القرآن بعد قراءة
التشهد في القعدة الاخيرة لاسهو عليه لانه محل التثاء والدعاء والقرآن يستل
عليهما وان تذكر القنوت بعد الركوع وهذا يشمل ما اذا ذكره في السجود او
بعد ما رفع من الركوع قبل ان يسجد لم يعد الى منزلة القنوت اعني على
صلوته ولا يقنت لفوات محله اما في السجود فظاهر واما قبله فلا في القنوت
بين الركوع والسجود ليس لها حكم القيام قاله قاضي خاوان تذكر وهو بعد
في الركوع ففيه اثنان العود روايتان احدهما لا يعود ولا يقنت والاخرى
يعود الى القيام ويقنت ويعيد الركوع والذي في فتاوى قاضي خاوان الصحيح
انه لا يقنت في الركوع ولا يعود الى القيام وقت ولم يعد الركوع لم تقس
صلوته لان ركوعه قائم لم يرتفع وقال الشافعي سواء عاد او لم يعد يسجد
للسهو وفي الخلاصة وعليه السهو عاد او لم يعد قنت او لم يقنت اتجه
والا بل من الفرق على ما هو الصحيح من انه لا يعود ولو عاد وقت لم يرتفع
ركوعه بين القنوت وبين الفاتحة او السورة اذا ذكرها في الركوع فانه
يعود ويقرأها ويعيد الركوع رواية واحدة ولو عاد وقلاه يرتفع الركوع حتى
لو لم يعد تقس صلوته بل لو قال لاجل القراءة ثم بداه فليسجد ولم يقرأ ولم يعد
الركوع قال بعضهم تقس لانه لا انتصبت قاعا للقراءة يرتفع ركوعه وان كان

في الركوع

يقول تقس لانه الرقص لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كانه لم يكن مع ان
الكال واجب وبيان الفرق اما اولافان وجوب القنوت دون وجوبها اذ كثر
العلماء لا يقولون به بخلافهما فان الفاتحة فرض عند اكثر العلماء والسورة
واجبة بانفاقا تمتنا فلذا يجب العود لاجلها ويرتفع الركوع به دون القنوت
واما ثانيا فانه اذا اعيدا يقنت فرضين والقنوت اذا اعيد اذا اعيدا يقنت
واجبا بيان ذلك ان القراءة وان انقضت الى فرض وواجب ستة الا انه
مما طال يقنت فرضا وكذا اذا اطال الركوع والسجود على ما هو قول اكثر
الاصح لان قوله فاقرا وما يتيسر لوجوب حد الامر من الآية فافقرا مطلقا
لقد ما يتيسر على كل فرد فلهما قرا يكون الفرض ومعنى الاقسام المذكورة
ان جعل الفرض مقدارا كذا فرض وحمله دون ذلك مكروه وحمله فوق ذلك
المحدد كذا سنة لانه يقع اول اية يقرأها فرضا وما بعدها الى حد كذا وجبا
وما بعد ذلك لا حد كذا سنة وذلك لاننا ان اعتبرنا الواجب ما بعد الآية
الاولى منضمنا اليها انقلب الفرض واجبا وان اعتبرناه منفردا كان الواجب
بعض الفاتحة وقالوا الفاتحة واجب وكذا الكلام فيما بعد الواجب الى حد
السنة فليتأمل لكن الفرق بين القنوت وبين تكبيرات العبدين مشكل
حيث ذكرنا انه لو تذكر انه تركها وهو في الركوع يعود الى القيام علما
اشد اليه في الكافة على ما سياتي ان شاء الله تعالى وكذا تلخيص جامع الكبير
وصرح به في شرحه والذي ذكره في التلخيص انه يجوز فرض ركن لم يتم لاجل
واجب لم يفت محله فعلى هذا جاز في الركوع لانه لم يتم لان تمامه بالرفع
لاجل تكبير العبد لانه واجب لم يفت محله من كل وجه لان الراعي قائما حكما
فيقال القنوت ايضا كذلك ولم ار من تعرض للفرق والذي يظهر انه كون
تكبير العبد مجمعا عليه دون القنوت والله اعلم وان سلم عيار أس الركعتين
في الظهر على انه اتمها ثم تذكر انه اتمها صلى ركعتين فقط بينهما وليسجد السهو
لانه سلم على ظهره انه اتم الاربع فيكون سلامه سهوا وان سلم عيار أس الركعتين
على ظهره اتمها اربعة جمعة او غير مستأنف صلوته لانه سلم على امانه صلى

صلى ركعتين فوقع سلامه عدا فيكون قالما قال يوشى وان سهاقت
 القعدة الاخيرة في ذوات يوم وقم الى الخامسة يعود الى القعدة مالم
 يسجد الخامسة لانها من فرض لا جلتها عند الفكن من اصلها مالم
 محل الفرض وهو ما دون الركعة ويستشهد وليسجد وليسجد للشهولتين
 القعدة وان قيدا الركعة الخامسة بالسجدة تحوالت صلاة ثقله عند ابي
 حنيفة وابي يوسف وبطلت اصله عند محمد ولم تتغير سقطت في الابل
 ضم شئ بناء على ان هذه الركعة عنه عبت لان الترتيب في افعال الصلوة
 فرض عنه وكذا اصابة لفظ السلام والتفلا ينسحق قبل الفراغ من الفرض
 فيصير عبثا منافيا والمنافي يعني للسجدة عند محمد ان التحريم عقدت
 للفرض قصدا ولا صل الصلوة ضمنا فاذا بطلت الفرضية بطلت الصلاة
 ولمها ان الفرض مشتمل على الاصل والوصف فاذا بطل الوصف بما يخصه
 من المناقيا لم يبطل الاصل لان عدم الوصف لا يستلزم عدم الموصوف عليه
 ان يضم اليها احالي الخامسة ركعة سادسة عدا خلا فالحمد للصحيح
 متفاد سبب ركعات لان النقل بالوتر غير مشروع عدا وقوله وم
 وعليه فيقيد ان الضم واجب وهو ظاهر كلام محمد حيث قال وضمه بغير
 وهو في الواجب وقال في الكفاية يضم السادسة ند باحتي لو لم يضم
 فلا شئ عليه لانه مطلقون وهو غير مضمون خلا فالرقن لان الشرع ملزم
 قلنا نعم ان شرع ملزم اما الوتر مستقطا فلا اذا الضمان بالانام او
 الاقرار انتهى ثم بطلون الفرض بحبل بحجة السجدة الخامسة عند ابي
 لان السجود يتم بالوضع عنه وعند محمد لا يبطل مالم يرفع رأسه لانه لا يتم
 الا بالرفع عنه لابي يوسف ان السجود عبادة عن الانخفاض وقد حصل
 بحجر الوضع فمن شرط الرفع وقد زاد على النص بالرأي والحمد ان تمام كل شئ
 باخره واخر السجدة الرفع ولذا السجدة قبل امامه فاندك امامه فيجوز
 ولو تمت بالوضع لما جاز لان كل ركعة ادى قبل الامام لا يعتد به كذا الكفاية
 وغيره ولكن هذه لا ينقض به على ابي يوسف لا يمكن ان يجعل ما سجد بعد

وهو في الواجب وقال في الكفاية يضم السادسة ند باحتي لو لم يضم

بعد سجود الامام معتد به وان لما ما قبله قالوا وقول محمد هو المختار لفتوى
 وتظهر فائدة في الوسيقة حدث بعد وضع جبهته قبل الرفع فرفع رأسه
 للوضوء وكان له ان يعود الى القعدة ويضع صلاة لانه لم يسجد الخامسة وهذه
 المسئلة تلتب بمسئلة به يسأل الزاء وكون الها وهي كلمة تقولها الاعلم عند
 استحسان الشئ وذلك لانه لما عرض قوله محمد فيها على ابي يوسف قال في صلاة
 فندت يصلحها الحدث وانما قالها بويوسف على سبيل التكم والتعجب هذا قول
 السروي ينبغي ان يكون الخلاف على العكس لان الظاهري والقعدة بين
 السجدين فرض عند ابي يوسف وعند محمد ليس بفرض بل ذلك سنة او
 واجب والنص عن ابي يوسف على الركوع انه لا يتم حتى يرفع ويظهر قانما
 وعند محمد يتم بنفس الانحاء وان لم يرفع رأسه منه انتهى ولا شك
 انه على مقتضى هذا النص يحتاج كل منهما الى الفرق واما مجرد افتراء من الرفع و
 الظاهريه وعلمه فلا يستلزم العكس لجواز ان يتم السجود بالوضع ويكون
 الرفع فرضا مستقبلا لاجز منه قوله وليسجد للشهود وهو قول بعض
 المشايخ وفي النهاية والاصح انه لا يسجد وكذا قال ابن الهمام الصحيح انه
 لا يسجد لان التقصا بالفتا لا يجبر بالسجود وقد يقال الفتا الصفة الرضية
 الاصل صلوة فيجب التقصا الواقع اصلها ترك الواجب سهوا بالسجود وان
 قعدة اخرى الركعة الرابعة ثم قال ان ليسكم يعود ايضا مالم يسجد وليسكم
 يخرج عن الفرض بالسلام لانه واجب ولا يسلم قائما لانه غير مشروع في
 الصلوة المطلقة وامكته الاقامة على وجهه بالعود الى القعدة وليسجد
 للسهولة اخر واجبا وهو السلام بسبب فعل زائد لم يلحق بالصلوة بخلاف
 لو طال الدعاء بعد التشهد لانه يلحق فلا يعود تأخيرا فان سجد الخامسة
 كان فرضه تاما لتمام اركانها لم يبق منه الا السلام وهو واجب ويضم الى
 تلك الركعة ركعة اخرى وتكون الركعتان اقله له بناء على صحة النقل في
 تحريم الفرض كما تقدم وهل تنوب هاتان الركعتان عدا ستة العشاء والعشاء
 قيل نعم والصحيح ان لا تنوبان لان السنة بالمواظبة والمواظبة عليها مأمرة

ادارة

وهذه المسئلة تلتب بمسئلة به يسأل الزاء

وهو في الواجب وقال في الكفاية يضم السادسة ند باحتي لو لم يضم

بتحرية مبتدأة وان لم يجزى الى وقت السنة في وقوعها بخلاف ما قد عناه الاربع
 بعد الظهر فانها بتحرية مضرت للنقل ابتداء فلذا يقع الاوليات منها سنة
 والكل في القيام الى الرابعة في المغرب والاشارة في الفجر كالكل في القيام
 الى الخامسة في الرقيات ثم الحكم المذكور وهو الضم في الظهر العشاء والمغرب
 لا كلام فيه لعدم كراهة النقل بعدها اما في العصر والفجر فقد قيل لا يضم فيها
 في الصورة الثانية لكراهة النقل بعدها وكذا لا يضم في الفجر في الصورة الاولى
 ايضا لكراهة النقل بعد طلوع الفجر بخلافها في العصر لانه يصير متفلا سبب
 وكما قيل اداء فرض العصر ولا كراهة فيه وقيل يضم مطلقا وهو المختار لان
 انتهى عما هو عن التنقل القصدي لا الواقع من غير قصد ولذا لو نطوع اخر
 القيل فلما صلى ركعة طلوع الفجر كان الاولى ان يتيمها ثم يصلي ركعتي الفجر لانه
 لم يتنقل بعد الفجر باكثر من ركعتيه قصدا وليسجد للسهو استحسانا والقياس
 ان لا يسجد لانه في صلوة غير التي سها فيها ومن سها في صلوة لا يسجد في اخر
 وجه الاستحسان ان التقصا دخل في فرضه عند محمد بتركه الواجب هو السجدة
 وهذا النقل بناء على التحريم الاولى فيجعل في حق السهو كراهة صلي واحدة ركن
 لمن صلى ست انطوفا وسهوا في التنقع الاول ليسجد في الاخر وان كان كل
 شفيع صلوة على حدة بناء على اتحاد الحكمي بوجاهة اتحاد التحريم وعند
 ابوسفوف والتقضا في النقل بالدخول فيه لا على الوجه الواجب اذا الواجب
 ان يشترع في النقل بتحرية للنقل وهذه كانت للفرض وسهوا لا يوجب
 السجدة عليه اصالة وعلى القوم تبعاً له فان ترك الامام لا يسجد للمؤتم
 لذلك يصير مخالفا لامامه فلم يلتزم الاداء الامتاعا له وسهوا للمؤتم
 يوجب السجود على الامام لانه متبوع لا تابع ولا عليه ادوا على المؤتم لانه
 ان يسجد وحده كان مخالفا لامامه وان سجدا مامه معه ينقلب الفصل
 وان سها عن السلام يعني بالسهو عن السلام انه طال القعدة الاخيرة
 ساكتا قد ركن او اكثر عاظن انه خرج من الصلوة ثم علم انه لم يخرج
 ولم يسلم فسلم ليسجد للسهو لئلا حذر الواجب وان سلم من وجب عليه

عليه السهو اي حال كونه يريد بسلامه قطع الصلوة يعني انه لا يريد حال
 السلام وسجد السهو اي ان يسجد للسهو بل عزم ان لا يسجد له ثم بد البعد
 ما سئل ان يسجد للسهو فله ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستند بالقبلة اي
 وما لم يستند بالقبلة فوضع لا موضع لم وهو غير صحيح والحاصل ان
 عند السلام ان لا يسجد لا تمنع وجوب السجود ما لم يدارض بعد السلام بها
 ينافي الصلوة لانها تغيير للمشروع فلا تعتبر ومن شك في حال القيام انه هل
 كثير لا فتاح ام لا فتكر في ذلك وطال تفكره مقدار اداء ركن وعلم بعد ذلك
 انه كان في اوطى في الصورة المذكورة اعطى على طه بعد التفكير انه لم يكن
 فاعاد التكبير ثم تذكر انه كان قد تكبر فعليه السهو لان تفكره يستلزم
 تأخير الواجب وهو القراءة وكذا ان شك انه في الظهر او في العصر مثلاً او شك
 انه صلى ثلثا او رابعا وشغله عن التسليم ومخوذاً او فرغ من الحاجة و
 تفكر اي سورة يقرأ وطال تفكره يجب عليه سجود السهو ثم الاصل وحكم التفكير
 انه ان شغله عن اداء ركن كقراءة اية او ثلث او ركوع او سجود او عن اداء ركن
 كالقعود يلزم منه السهو لاستلزام ذلك ترك الواجب وهو الايمان بالركن
 او الواجب في محله وان لم يمنع عن شيء من ذلك بان كان في ذي الاركان
 ويتفكر لا يلزم منه السهو وقال بعض المتأخرين وهو الامام الصغار ان منع التفكير
 عن القراءة او عن التسبيح يجب عليه سجود السهو وان كان لا يمنع به بان
 كان يقرأ او يتفكر او يسبح وهو ركن يجب عليه سجود السهو فعلى هذا القول
 لو شغله التفكير عن التسبيح وهو ركن مثلاً يلزمه التسجود وعلى القول الاول
 لا يلزم لانه لم يمنع عن اداء ركن ولا واجب وعن الصغار ان شك في صلوة
 صلاها قبل هذه الصلوة فتفكر في ذلك وهو هذه الصلوة لا سهوا عليه وان
 شغله تفكره وقال الحلواني ما قرأ في الكتاب وان شغله تفكره لا يريد ان
 شغله التفكير عن ركن او واجب فان ذلك يوجب سجود السهو بالاجماع
 ولكن ان ادب شغل قلبه بعد ان يكون جوارحه مشغولة بآداء الاركان كذا
 في التاريخا لئلا وان سلم المسبوق ساهيا مع امامه اي على اثر التسليمة

كما في مقتضى فان لا سهو عليه لانه مقتضى بعد وسهو مقتضى لا يجب
 السجود وان سلم بوجه اى بعد سلام امام يجب عليه سجد السهو لوقوعه
 منه بعد صيرورته منفردا وفي المحيط ان سلم في الاخرة مع الجماعة
 فلا سهو عليه لانه مقتضى به وبعد يلزم لانه منفرد انتهى فعلى هذا يراى با
 المعية حقيقة او هو نادى الوقوع والله اعلم وذكر في المتن ان المسبوق
 اذا سلم مع امامه وكثر تكبير التشريق ايام التشريق مع امامه سهوا
 فعليه السجود ذلك لما قلنا ان صدور السهو منه حصل بعد صيرورته
 منفردا والمنفرد يلزم السجود بسهوه ولو سلم على ظن ان عليه ان يسلم فهو
 سلام عدا يمتنع البناء المسبوق يتابع امامه في سجود السهو وان كان وقع
 السهو منه قبل اقتدائه لان سجود السهو يقع في حرمة الصلوة وما دام الامام
 في الصلوة فالمتابعة لازمة على المسبوق كما في مقتضى ولو ظن الامام ان
 عليه سهوا فسجد وتابع المسبوق ثم علم ان لا سهو عليه ففيه دعائيات
 وبناء عليها اختلف المشايخ واشبهوا فمنا صلو المسبوق وقال ابو
 حفص الكبير لا وبه اخذ الصدر الشهيد والاول بناء على ان زيادة سجدين
 كزيادة الركعة مفسد واحق انها لا تقصد بزيادة سجدتين لان الواجب
 لو سجد مع الامام السهو لا تقصد مع انه زاد سجدتين غير معتبرتين لانه
 لا تجزى بهما بل عليه ان يسجد لذلك السهو في اخر صلوة بل الموجب للفساد
 الاقتداء في موضع لزمه فيه الانفراد وان قام المسبوق قبل سلام الامام وقام
 وركع ولكن لم يسجد بعد حتى سجدا امام للسهو يتابعه المسبوق فيه ويرتفع
 قيامه وقراءته وركوعه لان انفراذه لم يستحكم بعد فتلزم متابعتة واعاد
 الى المتابعة ان تخفض ما فعله لظهور وقوعه في سيرة منفردا لان ما اتى
 به دون الركعة حتى لو بنى عليه من غير اعادته فسدت صلوة وان كان قد
 قعد الركعة التي قام لها وركع بالسجدة لا يتابع الامام في سجود السهو بسجود
 ذلك انفراذه وان عاد وسجد فسدت صلوة لان الاقتداء في موضع لا يفرد
 مفسد كما لانفراد في موضع الاقتداء وان لم يتابع المسبوق الامام في سجود

المسبوق يتابع امامه في سجود السهو

السهو بسجود لاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلوة استحكى والقياس ان لا يسجد
 لان ما يقضيه اقل صلوات حكما او سجود السهو انما اشترط في اخر الصلوة وجه
 الاستحسان انه اخر صلوة حقيقة وانما رجع السجود قبله في اخر الحكمي لاجل
 متابعة الامام فاذا فاتته المتابعة كان عليه ان يسجد في الاخر الحقيقي وان
 سها فيما يقضى بعد فرغ الامام يسجد للسهو ايضا لانه منفرد والمنفرد يجب
 ان يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم سها هو ايضا كمن
 سجد ثانيا عن سهوه وسهوا امامه لان السجود لا يتكرر ويتكرر السهو لان الجائز
 لواقعة في الصلوة من جنس واحد باعتبار الصلوة وكل جنائيات تعدت
 من جنس واحد يكتفى فيها بجزا واحد اذا تأخر عنها كما افطر عددا في رمضان
 كفته بعدها كفارة واحدة ونظائر كثيرة وهذا كذلك لان الجزء الذي هو
 السجود متأخر عن جميع ما وقع من السهو ضرورة كونه في اخر الصلوة ولذا
 لو سجد امامه معه ثم سها فيما يقضى يسجد ايضا لتقديم الجزاء على السهو الثاني
 ولا ينبغي للمسبوق اعلايا حله ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلام الامام
 بل يكون تحريما له فيه من عن الاختلاف على الامام بقوله انما جعل الامام ليؤتم
 به فلا تختلفوا الحديث الا ان يكون القيام لصورة صون صلوة عن
 كاذبا خشى ان ينظر ان تطلع الشمس قبل تمام صلوة في الفجر او يدخل
 وقت العصر في الجمعة او تمضي مدة مسجده او يخرج الوقت وهو معذور
 او يبداه الحدث او يخاف مرور الناس بين يديه ويخو ذلك فلا يركع وان
 يقوم قبل سلامه بعد فقوده قد التمسك ولا يقوم قبل فقوده قد التمسك
 اصد فان قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد اى قبل ان يقعد قد التمسك
 فالسئلة هي على وجه مبناها على ان يلزمه من قيام وقراءة وركوع وسجود
 قبل فقوده الامام قد التمسك لا يستد به لوقوعه منه قبل صيرورته منفردا
 اذ لا يصح انفراذه قبل تمام الامام صلوة ولا تتم ما لم يقعد قد التمسك في
 القعدة الاخرى وان ما يقضيه اول صلوة في حق القراءة واذا تقر هذا
 فلو تجلوا المسبوق من انه اما ان كان مسبوقا بركعة او بركعتين او بركعة

او يارب ركنات فان كان مسبوقة بركعة ينظر ان وقع من قرأته بغير فراغ
الامام قدر التشهد مقدار ما تجوز به الصلوة على الاختلاف بين ابي حنيفة و
صاحبيه جازت صلوة لو مضى على ذلك لان ذلك المقدار وقع معتد به في تارك
به فرض القراءة فاتحها عليه فرض يكون ما سبق به ركعة واحدة هي اول صلوة
حكما في حق القراءة والا فلا وان لم يقع من قرأته بعد فراغ الامام من التشهد
ما تجوز به الصلوة هددت صلوة ان مضى على ذلك ولم يقعد القراءة لان
قيامه وقرأت قبل فراغ الامام من التشهد لا تعتبر على ما مر والقراءة فرض عليه
في الركعة التي يقضيها اذ لم يبق من صلوة ما يمكن تدارك القراءة فيه
لترك الفرض وكذا الحكم ان كان مسبوقة بركعتين لافتراض القراءة عليها
وعلم ما يمكن تداركها فيه بعدهما بخلاف ما اذا كان مسبوقة بأكثر من ركعتين
حيث لا تقصد صلوة بعد وقوعه مقدار ما تجوز به الصلوة من قرأته بعد
فراغ الامام من التشهد لتكتمه من تداركها فيما بعد حتى لو لم يقرأ فيما بعد
الركعتين مما يقضيه مقدار ما تجوز به الصلوة واعتد بما قرأ بعد الامام
من التشهد ومضى عليه تقصد صلوة ايضا اعلم ان المسبوق هو من وقع
شروعه مع الامام بعد ما فاتته الركعة الاولى معه والحق من شرع معه
قبل نواتها ثم فاتته شيئا فيما بعد والحدك من لم يفته مع الامام شيئا من الركعات
فمن جملة احكام المسبوق ما ذكر من حملتها انه فيما يقضى كالمفرد الا في اربع
مسائل احدها لا يجوز قتلوه ولا الاقتداء به لان بان من حيث التحريم اما
لوسنى احد المسبوقين المتساويين كية ما عليه فلا حظ صاحبه في قضاء
من غير اقتداء صحيح ثانيا ان كثيرا ولا يستيناف يصير مستانفا قاطعا للاداء
بخلاف المفرد فانه لو كثيرا ولا يستيناف لا يصير مستانفا ما لم يوصل
صلوة اخرى غير التي هو فيها على ما سبق ثالثها ما تقدم انه لو سجدا لله
بعد ما قام لعقضاء المفرد حيث لا يلزم السجود لسهو غيره رابعها انه ياتي
بتكبير التشريقا اتفاقا بخلاف المفرد فانه لا يجب عليه عند ابي حنيفة ومن
حملتها انه لو قام حيث يصح قيامه وفزع قبل سلام الامام وتابعه في السلام

قل تقصد صلوة والقوى ان لا تقصد وان كان اقتداء بعد المفارقة فمفسدا
لوقوعه بعد الفراغ فضاكت بعد الحدث في هذه الحالة ومن حملتها انه لو ذكر
امامه سجدة التلاوة فسجد بها بعد قيلم المسبوق قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة
السجدة فانه يرضه ويتابع الامام في سجدة التلاوة ويسجد معه للسجود
على القول بوجوب السهو لتأخير سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسد صلوة لان
عود الامام الى سجود التلاوة برفض القعدة بخلاف العود الى سجود السهو واذ
ارتفعت في حق الامام وهو لم يصبر منفردا بعد لان ما بقي به دون ركعة من
في حقه ايضا ولا يجوز له الانفراد ولو كان قيدا ما قام اليه بالسجدة لانه
لتحقق انفراده ولو تابعه فسد صلوة رواية واحدة وان لم يتابعه فسد
ايضا رواية كتاب الصلوة ولا تقصد في رواية النوار ووجه رواية الاصل
ان العود الى سجدة التلاوة برفض القعدة فبين انه انفراد قبل ان يقعد
الامام وجه رواية النوار اني سليمان ان التقاض القعدة في حق الامام لا يظهر
في حق المسبوق لانه بعد ما تم انفراده وخرج عن متابعتها من كل وجه فلا
يتقدم حكمه اليه كما لو ارتفعت كلها في حقه بعد استحكام انفراده بان ارتد
الامام والعياد بانك بعد اتمامها واصل الظهر يوم الجمعة بمجاعة ثم راجع
الى الجمعة ارتفع ظهره في حقه لانه حرقم الا يرى ان مقيما لو اقتدى بمسافر
وقام قبل سلام الامام فنوى الامام الاقامة حتى تحول فرضه اربعاً فان لم يكن
سجدا عاد الى متابعة الامام وان لم يعد فسد وان سجد فان عاد فسد
وان لم يعد ومضى عليها واتم لا تقصد كذا هذا ولو ذكر الامام سجدة
يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسد وان كان قيدا ما قام اليه بالسجدة
تقصد في الرواية كلها عاد او لم يعد لانه انفراد وعليه ركنان السجدة و
القعدة وهو عاجز عن متابعتها بعد اكمال الركعة ولو انفراد وعليه ركن
فقد اولى والاصل ما تقدم ان الاقتداء في موضع الانفراد وعكسه مفسد
ومن حملتها ما استدل اليه انه يقضى اقل صلوة في حق القراءة واخرها في حق
القعدة حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب فانه يقرأ في الركعتين

الفاتحة والسورة ويقعد في أولها الثانية ولوم يقعد جان استسنا
 لا قسك ولم يلزمه سجود السهو ولو سهوا لكونها أولى من وجه ولو أدرك
 ركعة من الركعتين فعليه ان يقضي ركعة ويقرا فيها الفاتحة والسورة
 ويقعد لانه يقضي آخر صلوة في حق القعدة وح في الثانية ويقضي ركعة بقراء
 فيها كذلك ولا يقعد في الثالثة بخلاف القراءة افضل ولو أدرك ركعتين يلزم
 القراءة فيما يقضي ولو تركها في احداهما فسدت لان ما يقضي اول صلوة ولو
 كان امامه تركها في الاوليين وقضاها في الآخرين وادرك المسبوق الاخيرين
 فاقراءة فيما يقضي فرض عليه ايضا لان تلك القراءة تلحق بمحلتها من التشيع الاول
 فقد أدرك الثاني خاليا عن القراءة حكما ومن جعلها ان قيل انه اذا فرغ من
 التشهد قبل سلام الامام يكره من اوله وقيل يكره ركعة الشهادة وقيل يسكت
 وقيل بالصلوة والدعاء والصحيح انه يتسلسل ليفرغ من التشهد عند سلام
 الامام وكذا الصحيح انه لا ياتي بالتشاء في الصلوة المبررة حتى يقوم الى القضاء
 واما المقتدى اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه ليسكت قوله
 واحدا ذكر في القنية ومن جعلها انه لو قام امامه الخامسة فتابعه
 فان كان الامام قد عد على الرابعة فسدت صلوة المسبوق لاقتداء في موضع
 الانفراد وان لم يقعد لا تقعد ما لم يقعد الخامسة بالسجدة ومن جعلها انه لو
 ابتداء يقضاه ما سبق به قيل تقعد صلوة والامح انها لا تقعد ولكن يكره واما
 اللوح فقد يكون سبب ما فاتة النوم او سبق الحدث والاشتغال بالغير
 او زحمة بحيث لم يجد مكانا وحكمه ان يقضي ما فاتة او لا ثم يتابع الامام
 ان لم يكن قد فرغ بخلاف المسبوق ولا يقراء ولو بعد فراغ الامام لانه خلف
 الامام حكما وكذا لو سهى لا يسجد للسهو كما لمقتدى حقيقة والسجد للامام
 للسهو وهو لم يتم صلوة لا يسجد معه بل يسجد بعد فرائضه ولو كان مسافرا و
 امامه كذلك ففوى الإقامة لا يصير صلوة اربعا بخلاف المسبوق في جميع
 ذلك على ما عرفت **فروع** سبق بركعة من ذوات الاربع وثلاث ركعتين
 يصلي او لا مانا فيه ثم ما أدركه مع الامام ثم ما سبق به يصلي ركعة ثانيا ثم

سبقت ركعة في ذوات الاربع
 ونام في ركعتين

فيه مع الامام ويقعد متابع له لانها ثانية امامه ثم يصلي الاخرى ثانيا
 فيه ويقعد لانها ثانية ثم يصلي التي اتيته فيها ويقعد متابعه لاما لانها
 رابعة كل ذلك بغير قراءة لانه مقتد ثم يصلي الركعة التي سبق بها بقراءة
 الفاتحة والسورة ويقعد ما مر والاصل ان لا يحق يصلي على من يتبعه صلى
 امامه والمسبوق يقضي ما سبق بعد فراغه صلوة الامام وهذا على سبيل
 الوجوب دون الافتراض خلافا لمن فرج حتى لو صلى او لا الركعة التي ادركها
 مع الامام ثم ما نام فيه ثم ما سبق به او صلى او لا ما سبق به ثم نام فيه ثم ما أدرك
 مع الامام او عكس جاز مع الكراهة ولا تقعد صوته عندئذ له والله سبحانه
 اعلم وذكر في فتاوى الحاقانية فقال رجل صلى ولم يدرك ثلثا صلى ام
 اربعا قال ان كان ذلك اول ما سهى استقبل واختلفوا في تفسير ذلك قيل
 اول ما سهى في هذه الصلوة وقيل في سنة وقيل بعد بلوغه وقيل يعني اول ما
 سهى في عمره وعليه التزمنا في ذلك لقي ذلك اى صادف ووقع له غير مرة
 يخبره اى يطلب ما هو الاخرى بالعل فان وقع تحريمه على الله صلى ركعة يعني
 في صلوة ذات ركعتين يضيف اليها ركعة اخرى وليسجد للسهو وان وقع
 تحريمه على الله صلى ركعتين في الصورة المذكورة يقعد ويتشهد وليسلم
 وليسجد للسهو وان لم يقع تحريمه على الله اخذ بالاقول لان المتيقن ومعنى
 الاحتياط الاقل انه ان كان في صلوة الحج مثلا وثلاث ركعات او ركعتين
 يجعل مكانه صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطا لاحتمال انه صلى ركعتين **فروع**
 عليه فرض والفاء فيقع على غير واقعة في محلتها الا ان التسخخ هكذا ثم اهل
 في ذلك كله ما جاء في الاحاديث في مسند ابن ابي شيبة عن ابن عمر قال في
 الذي لا يري صلى ثلثا ام رابعا يصعد حتى يحفظ وفي صحيح البخاري انه م
 قال اذا شئت احكم في صلوة فليتح الصواب فليتم عليه واخرج الترمذي
 وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها
 احكم في صلوة فلم يدروا واحدة صلى او ثنتين فليبين على واحدة فان لم
 يهتئتين صلى ثلثا فليبين على ثنتين فلم يدرك ثلثا صلى او اربعا فليبين على

قلت وليس سجدة تين قبل ان يسلم قال الترمذي حديث حسن صحيح فلو
 الاول على ما اذا كانت اول ما سبها والثاني على ما اذا وقع تحريمه على شيء عليه
 طهته عليه وركن قلبه اليه والثالث على ما اذا لم يقع تحريمه على شيء ولم
 يزل تردده جمعاً بين الاحاديث وقالة الذخيرة لو شك في ذوات الاربع
 انها اى الركعة التي عرض للشك فيها هل هي الركعة الاولى او الثانية يقعد
 على رأس كل ركعة اذا لم يقع تحريمه على شيء فيجعل تلك كانتا الاولى فيصليها
 ويقعد لاحتمال انها الثانية والقعدة فيها واجبة ثم يصلي ركعة اخرى و
 يقعد لانها هي الثانية باعتبار ما اخذ به ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد
 لاحتمال انها الرابعة والقعدة فيها فرض ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لانها
 اخر صلوة باعتبار ما اخذ به فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك وفيما كان
 الامام الفضلي انما راد يعنى تردّد المصلي بين الثانية والثالثة اى شك
 في قيامه ان الركعة التي قام منها هي الثانية او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح
 لانها ان كانت الثالثة فليست محل العقوبة وان كانت الثانية فقد
 سبق انه اذا قام عن القعدة الاولى واستتم القيام لا يعود ولذا قيدنا
 الشك بانه في القيام اما لو شك قبل القيام فانه يقعد لاحتمال انها الثانية
 الا في المغرب والوتر فانه اذا شك بعد القيام ايها يعود لاحتمال انها
 الثالثة والقعدة فيها فرض فيتشهد ويقوم ويصلي ركعة اخرى لاحتمال
 ان تلك كانت الثانية ولو شك في الفجر في قيامه ان التي قام اليها ثانية
 او الثالثة او في المغرب والوتر انها ثالثة ام رابعة او في الرابعة انها
 رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم يقوم فيأتي بركعة اخرى لاحتمال
 وكذا لو شك كذلك في ركوعه او بعده قبل تقييدها بالسجدة اما لو شك
 في سجوده فان كان في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلوة على قول
 محمد لان تلك الركعة ان لم تكن رابعة فعليه اتمامها وان كانت رابعة
 لا تقعد عنده لانه لما عرض الشك في السجدة الاولى ارتفعت كالسابقة
 احدث فيها فيرفضها ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى وان كان

في الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة

الشك في السجدة الثانية او قبلها بعد رفعه من الاولى بطلت صلوة تقف
 لاحتمال انها ذاك وقد كانت بالسجدة وزيادة مع ترك القعدة الأخيرة
 مفسد كما تقدم فتأمل والله الموفق وان بدد المصلي بالسرورة قبل القعدة
 ساهية في الركعة الاولى والثانية فعليه السهو وان قرأ حرفاً واحداً
 في الخافضة فانه قال اذا يد بقرأة السورة في الركعة الاولى او الثانية
 فقرأ حرفاً ساهياً كان عليه السهو وفي الظاهرية عن فقهاء ابي الليث انه
 يلزمه سجود السهو وان قرأ حرفاً واحداً والوجه تأخير الوجوب ولم يعف
 منه لان السهو فيه غير غالب بخلاف البحر ولا سرارة غير محل فانه
 يغلب فيه السهو ويعود فيقرأ القعدة ثم السورة وكذا لو ذكر بعد الفراغ
 من السورة وكذا لو ذكر في الركعة وسجدة السهو اى سجود السهو سجدة واحدة
 يسجد بها بعد السلام ويتشهد بعدها ويسلم ويعلم من ان سجود السهو
 يرتفع بالشهد واما القعدة فلا يرتفع بها بخلاف السجدة الصليبية وسجدة
 التلويح اذا تذكر احدهما بعد القعدة فسجد بها حيث يرتفع القعدة بعد
 حق يقرض عليه القعدة ذلك وتقعد الصلوة بتركها بعد لان محامها
 بخلاف سجود السهو وعلى هذا الواسع مجرد رفعه من سجود السهو يكون تأكد
 الواجب وهو التشهد ولا تقعد صلوة ثم كون سجود السهو بعد السلام
 منهياً وعند الشافعي قبل السلام وهو قول احمد وعند مالك ان كانت
 بزيادة فيعد وان كان بنقص فقبله وهو رواية عن احمد للشافعي ما في
 الكتبية الستة واللفظ للبخاري عن عبد الله بن يحيى انه ان النبي صلى
 الظهر فقام في الركعتين الاولىين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى
 الصلوة وانتظر الناس تسليمه كثير وهو جالس فسجد سجدتين قبل ان يسلم
 ولما كان هذا الحديث فان فيه نقصاً في الصلوة بترك القعدة الاولى وقد
 سجد فيه قبل السلام وحديث ابن مسعود في الصحيحين ان رسول الله صلى
 على الظهر خمساً ساهياً وسجد لسهو بعد السلام فثبت انه سجد بالنقص قبل
 السلام ولم يتردد بعد ولما روى المعوية بن شعبة ان النبي صلى قام

من اثنين ولم يحل ثم سجد لله بعد السلام روى الترمذي وقال
 حديث حسن صحيح فقد سجد لله بعد السلام قال صاحب الهداية و
 غيره لما تعارضت روايتا فعلم ان يبق التمسك بقوله وهو ما في البخاري من
 حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم فليتحرك اصوابه فليتم
 عليه ثم ليسجد سجدة بعد التسليم وعن عبد الله بن جعفر بن ابي طالب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلوته فليسجد سجدة بعد ما يسلم
 روى ابو داود وفيه اسمعيل بن عتياش وثقه ابن معين وغيره شيخنا و
 تأيدت روايته البخاري عن ثوبان قال لم يكن له سجدة بعد ما يسلم روى
 ابو داود والنسائي وابن ماجه واحمد هذا ولكن في السجود قبل السلام فقول
 ايضا وهو ما رواه مسلم وغيره عن حديث سعيد الخدري عن النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا شك احدكم في صلوته فلم يدرك صلى الله عليه وسلم اربعاً فليطرح الشك وليبين
 على ما يستيقن ثم ليسجد سجدة قبل ان يسلم فقد تعارضت روايتا قوله
 صلى الله عليه وسلم ايضا ولعل هذا هو السر في ان الخلاف في انما هو في الفضل حتى لو سجد
 قبل السلام اجزءه عندنا على ظاهر الرواية لان الاحاديث تدل على جواز كلا
 الامرين الا ان المعنى يرجح التأخير عن السلام لان السجود لما تفرغ من
 سبيله الى اخر الصلوة اجماعا كان تأخير عن جميع فرائضها وواجباتها فان
 قيل انما اختلف احتمال ان يذكر السهو فيكفي بسجوده وحلاله ولا يحتاج الى
 تكرره لكل سهو دفعا للتحرج قلنا وذلك الاحتمال باق ما لم نبيته فانه محتمل
 ان يؤخر السلام باطالة الفكر وانه هل صلى ثلاثا ام اربعاً وخوننا و
 ظن الخروج وهو غير مشروع من الصلوة على ما تقدم فكان الاولى بالتأخير
 عن السلام لئلا يلزم تكرار السجود وهو غير مشروع او تقدم الحكم على
 ان لم يكرر اذا وقع السهو بعد السجود لله قبل السلام او التداخل في السبيل
 فيما هو من الجواب والاجزئية فان سجود السهو وان كان عبادة لكنه بمنزلة
 الكفارة فيه معنى التقوية فليتأمل ثم قيل ليسلم تسليمة واحدة وليسجد
 وهو قول الجمهور منهم شيخ الاسلام وفيه السلام قال في الكافي الصواب ان يسلم

تسليمة واحدة وعليه الجمهور رواه اليه اشارة الاصل لان الحاجة الى السلام
 ليفصل بين الاصل والزيادة المحقة به وهذا يحصل بتسليمة واحدة ولان
 السلام للتخلل والتجدة والمقصود هنا التخلل عن اصل الصلوة دون التجدة
 لانها تقع التحريم فصار ضمن الثاني الى الاول عبثا انتهى الا ان يختار شيخ
 فخر الاسلام كونها تلقاء وجهه من غير الخوف لان الانحراف للتجدة والمراد
 هنا مجرد التخلل وقيل ياتي بالتسليمتين وهو اختيار شمس الانامته وصدر الاسلام
 اخي فخر الاسلام وقال صاحب الهداية هو الصحيح صرفا للسلام الى المذكور
 في الحديث الى المعروفة في الصلاة وهو السلام من الجانبين وكذا صح كون
 السلام من الجانبين في الظهريتين والمفيد والينابيع وقال شيخ الاسلام
 انه لو سلم تسليمتين لياي في يسجد السهو بعد ذلك لانه بمنزلة الكلام و
 اما التشهد بعد سجود السهو فلما روى عمران بن حصير انه صلى بهم فشهدوا
 فسجد سجدة ثم تشهد وسلم روى ابو داود والترمذي وقال حديث حسن
 عزيز ويأتي الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في كلتا القعدةين قعدة الصلوة وقعدة
 السهو وهذا مختار الطحاوي فانه قال في كل قعدة في اخرها سلام ففيها صلوة على النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في ضيخان انه الاخطوط وقال بعضهم في المسئلة اختلاف بين الامنة
 فقعدة في حنيفة وابي يوسف يصل في قعدة الصلوة وعند محمد في قعدة السهو
 بناء على ان سلام من عليه السهو يخرج منه من الصلوة عندها فتكون القعدة
 الاولى حتما فيصلي فيها ويدعو ليكون خروجه بعد اكمال الغرض والواجبات و
 السنن والمستحبات جميعا قال في المفيد وهو الصحيح وعند محمد لا يخرج منه فكانت
 قعدة السهو وانتهى فيأتي فيها بما ذكره وقال الكرخي ياتي بالصلوة والادعية
 في القعدة السهو قال في الهداية هو الصحيح لان الدعاء موضع اخر الصلوة
 وهذا هو الوجه لانه وان خرج بالسلام من الصلوة على قول ابي حنيفة و
 ابي يوسف لكنه يعود اليها بسجود السهو على ما ياتي ان شاء الله تعالى فتكون
 قعدة السهو هي اخر صلوة في الاتفاق واعلم ان الاختلاف في الايات بالصلوة
 والادعية سواء لان الصلوة ستة الدعاء ففرق المصنف بينهما في الخلافا بقوله

فوائد ركعتي تطوعا

يا في الصلاة في كلتي الركعتين والادعية في الركعة السهو وقال بعضهم ياتي
بالادعية فيها لم اعثر عليه في كلام احد والله سبحانه اعلم **فصل** في ركعتي
تطوعا فصرى فيها وسجد للسهو ثم اراد ان يبني على تلك التحريمه اربعين ليس له ذلك
لأنه يبطل ما ادى من السجود بانه ضرورة لانه يقع في وسط الصلوة وانما شرع في الركعة
وكل شفيع من التطوع وان كان صلوة على حدة لكن التحريمه متحدة فيقع سجود السهو
في وسط التحريمه بخلاف المسافر اذا صلى الظهر ركعتين وسرا فيها وسجد للسهو ثم
نوى الاقامة فانه يتم صلوة لان نيته الاقامة بحيث يصدر من الاهل الوقت
باق ولم يفرغ بعد ولولم يبين لبطلت صلوة لانها صارت اربعا وبطلت صلوة
بطلان سجود السهو ولو بني لبطل سجود السهو فحسب ففعل بطلان سجود السهو
اولى من تحلل بطلان الصلوة وبطلانه معافضا البناء اولى وفيما تقدم لا يبطل
شي من صلوة ان لم يبين وان بني يبطل سجوده فصار عدم البناء اولى وفيه
بني صريح لبقاء التحريمه ويعيد سجود السهو في الصحيح لانه بطل كذا الكائن
التشهد في اخر الصلوة فسلم ثم تذكر فاستعمل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض
سلم قبل اتمام التشهد فبطلت صلوة في قول ابى يوسف لان قعوده الاول
ارتفع بالعود الى قراءة التشهد فاذا سلم قبل اتمام التشهد وقال محمد
لان قعوده ما ارتفع كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفع بقعوده
قراء اولم يرتفع اصله لان محل قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى
وعليه الفتوى وعن هذا اختلف المتأخرون في مسألة لارواية لها اذا نسي
الفاصلة او السورة فتذكرها في ركوعه فانتصب قاعا للقراءة فلم يقرأ وسجد
ولم يعد الركوع قال بعضهم بقصد صلوة لانه لما انتصب للقراءة ارتفع ركوعه
فاذا لم يعد الركوع بقصد صلوة وقال بعضهم لا يرتفع اصله لان الركوع كان
لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كانه لم يكن كذا فتاوى قاضي خان جبر فيها
مخافت او خافت فيما يجبر فتذكره بعض الفاتحة بعيد الفاتحة جبر ان كان
في صلوة الجهر لانه يؤدي الى الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة كذا
المخلاة وفيما اراد النافذة سورة بعد السورة التي قرأها فقر سورة قبلها

لا يلزم

لا يلزم السهو سلام من عليه سجود السهو بخبره من الصلوة خروجاً موقفاً
عند أبي حنيفة وابي يوسف فان سجد للسهو عاد اليه والا فلا وعند محمد لا يخرج
اصلاً ويبقى على هذا مسائل منها انه لو اقدم بعد السلام بفتح اقتداء به
مطلقاً عند محمد وعندهما ان سجد للسهو صح والا فلا ومنها انه لو كان مسافراً
فترجى الاقامة بعد السلام بقصر صلاة اربعا عند محمد مطلقاً حتى لو مضى
لم يتمها فنقد وعندهما ان سجد للسهو فكذلك والا فلا حتى لو مضى ولم يسجد
للسهو لا تقصد صلوة ومنها انه لو اقدم باحد متطوعاً في هذه الحالة ثم تكلم
ذلك المقتدى او عمل علاماً منافياً للصلوة يلزم قضاء تلك الصلوة عند محمد
وعندهما ان سجد الامام للسهو والا فلا ومنها الوضوء في تلك الحالة فقهية
ينتقص وضوءه عند محمد وعندهما لا ينتقص ولو سجد للسهو ولا يصح سجود
للسهو لئلا ياذبته موقوفة على عدم انقضاء الطهارة وعدم استفاضها
موقوف على عدم صحته فلو صح لا تنتقص ولو انتقصت لم يصح فليأمر لمحمد
ان سجود السهو وجب جبراً للنقص الواقع في الصلوة فلا بد ان يكون في ركعتيها
لان القائم يحبرهما المنقضي فلا يمكن جبره ومن ضرورة سقوط طرفة العين
عن السلام وهذه علة يحل حكمها السقوط حتى اذا لم يقعد التحلل لم يعمل و
لا قصد هنا ولا خلاف انه اذا سجد سقط اثره في التحليل ولها ان السلام وضع
للتحليل فلا تستمر الحرمية معه اذا العلة الموضوعة حكم لا يسقط حكمها
مع وجودها الا المانع ولا مانع هنا الا الحاجة الى الحاق ما يجبر بالاصل و
هذه الضرورة انما هي اداء السجود فوجب الوقف فان ادى بطل التحليل من الاصل
والا فهو حاصل لعدم ضرورة سقوطه والله سبحانه اعلم **فصل** في بيان
احكام ذلة القاري الواقعة في الصلوة اعلم ان هذا الفصل من المهمات وهو
مبنى على قواعدنا شتى عن الاختلاف لا كما يوهم انه ليس له قاعدة يبني عليها
بل اذا علمت تلك القواعد علم كل فرع من الفروع المذكورة في الكتاب على
اي قاعدة هو مبني ومخرج ما لم يذكر فقول وبالله المستعان
ان الخطأ في القراءة اما ان يكون في الاعراب او الحركات او السكتا ويدخل فيه

فصل في بيان احكام
ذلة القاري

تخفيف المشدد وقصر الممدود وعكسها الى الحروف بوضع حرف مكان حرف
آخر او زيادته او نقصه او تقديمه او تأخيرها او الكسرة او النقص او التثنية او التثنية
ومقابلته والقاعدة عند المتقدمين ان ما غير تغيير يكون اعتقاده كغيره
في جميع ذلك سواء كان في القرآن او لم يكن الامكان من تبديل الجمل مفصولا
بوقف تام وان لم يكن التفسير كذلك فان الاصل فيه اى الدليل والخطا
ان لم يكن مثله اى مثل ذلك اللفظة الفرق والمعنى اى والحال ان معنى ذلك
اللفظ بعيد من معنى لفظ القرآن متغير معنى لفظ القرآن به تغييرا فالحشا
قوله بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا تقتضى صلوة ايضا كما اذا قرأ
هذه الفقرة مكان قوله هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى
حتى يحكم عليه بالبعد من المعنى القرائي او بعده كما اذا قرأ بور على السراويل
باللزم في اخر مكان الرء في السراويل وان كان مثله في القرآن والمعنى اى
الذي قرأه بعيد من معنى اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيرا
باللفظ المرفق تغيرا فاحشا تقتضى ايضا عدا في خيفة ومجد وهو الاحوط
وقال بعض المتأخرين لا تقتضي عموم الملبوس وهو قول ابي يوسف وان لم يكن
مثله في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى تحقيقا ميم مكان قوامين فالجواب
على العكس تقتضى عدا في يوسف ولا تقتضى عداها فالمعنى علم عداها
عند عدم تغير المعنى كثيرا وجود المثال في القرآن عداها والموافقة في المعنى
في هذه قواعد الائمة المتقدمين في هذا الفصل واما المتأخرون كجدي
ومحمد بن سلام واسماعيل الزاهد واجي بكر بن سعيد البلخي والهندواني وابن
الفضل والحواشي فانفقوا على ان الخطا ان كانت في الاعراب لا يفسد مطلقا
وان كان مما اعتقده كقرآن اكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب قال
قاضيخان ومما قاله المتأخرون اوسع ومما قاله المتقدمون احوط لان الوقف
يكون كفا وما لا يكون وما لا يكون كفا لا يكون من القرآن قال ابن ابي الهيثم فيكون
متكلم بكلام الناس كحقار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا
بغير تكليف وهو كقرآني وان كان الخطا بابدال حرف بحرف بان امكن الفصل

بين الحرفين بلا كلفة كالصاد مع الطاء بان قرأ الطاء مع الصاد مع الصاد مع
فاتفقوا على انه مفسد وان لم يكن الا بمشقة كالطاء مع الصاد والصاد مع
السين والصاد مع التاء فقد اختلفوا اكثرهم على عدم الفساد عموم الملبوس
وعن ابي منصور العراقي يعتبر عكس الفضل بين الحرفين وعدمه وعنه كل
كلمة فيها عين او هاء او واء او طاء او تاء وفيها سين او صاد فقرأ احدهما
مكان الاخر لا يقتضى وعن ابن مقاتل يعتبر قرب المخرج وعدمه ولكن الفروع
غير منضبطة على شيء من ذلك فلا وفي الاخذ فيه بقول المتقدمين لا يضبط
قواعدهم وكون قولهم احوط واكثر الفروع المذكورة في كتب القضاوى منزلة على
ولا يقاس من مسائل ذلك القارى بعضها مما ليس مذكورا عن الائمة بالمقدمين
او المتأخرين على بعض مما هو مذکور الا يعلم كماله في اللغة والعربية والمعارف
مخوذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما يكون اعتقاده كفا وما ليس كذلك
معناه بعيدا حاشا او غير فاحش قريب او متحد ليمكنه القياس على
بعض اقوال المتقدمين وليعلم خارج الحروف وعين بين قرينى المخرج بعيدا
والخروج اى يتجوز ان يبدل بعضها من بعض والتي ليست كذلك ليمكنه القياس
على بعض اقوال المتأخرين وهما نحن نستعين الله تعالى ان ننزل ما ذكره
من الفروع غير مستوجب الى قاعدة من قواعد المتأخرين على قواعد الائمة
المقدمين رحمة الله عليهم والمصنف ذكر بعضا مع بعض الاختلاف فقال
ان بدلا القارى في الصلوة حرفا مكان حرف كان الاصل فيه اى في ذلك التبدل
انه ان كان بينهما اى بين الحرفين المبدل والمبدل منه قربا لمخرج كالتقاف
مع الكاف او كانا من مخرج واحد كالتسين مع الصاد لا تقتضى صلوة وذا
الحيط قبله لا بد منه وهو ان يجوز ابدال الحرفين من الاخر والا فهو منقوض
لمسائل كثيرة كالتسين ان شاء الله تعالى كما اذا قرأ فاما التثنية فلا تكسر بالكاف
مكان القافية فتغير ذلك على القاعدة المذكورة وكذا على قول ابي خنيفة ومحمد
لان الكسرة في اللغة بمعنى القصر وان لم يكن في القرآن وكذا الوقف والايلا في كونه
مكان قرينين اما اذا قرأ مكان ابدال المعجزة معجزة او قرأ الظاهر المعجزة

الضاد المعجمة او على القلب مثال الاول ما لو قرأ قلظ الاعين كان قلظ الاعين
ومحاطره مكان متاذره ومثال الثاني المعطوب مكان المعصوب ومثال الثالث
ظعف الحيوة مكان ضعف الحيوة فتعند صلوة وعليه اي على القول بالفساد
اكثر الامة لتغير الفاحش البعيد لان اللفظ معناه الزور والناكح وهو بعيد
عن معنى اللذة وظل معناه يلبس من البرد وهو بعيد جدا ايضا من ذراء
وكذلك الضعف بالظاء ليس له معنى ولان هذه الحروف لا يجوز ان يدل بعضها
من بعض وان كان الظاء والذال من مخرج واحد وروى عن محمد بن مسلمة
انها لا تعند لان العجم لا يميزون بين هذه الحروف وكان القاضي الامام الشافعي
الحسن يقول الاحسن فيه اى في الجواب في هذا الابدال المذكورة ان يقولوا
المحقق ان جرى ذلك على لسانه لم يكن متقيل بين هذه الحروف وبعض وكان في
زعمه انه ادنى الكلمة على وجهها لا تعند صلوة وكذا اى مثل ما ذكر المحسن
روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وهذا معنى ما ذكر
في فتاوى الحجة انه يفتى في حق الفقهاء بالعبادة الصلوة وفي حق العوام بالحوار
كقول محمد بن مسلمة اختيار للاحوط في موضعه والرخصة في موضعها ونحوه
ذكر في النخبة انه اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج والاقرب اليه الا انه في اى
ابدال احدهما من الاخر بلوى عامة نحو ان يأتى بالذال المعجمة مكان الفاد
المعجمة كان يقرأ كيدهم في تدليل مكان تفصيل او نحو ان يأتى بالراء المعجمة
اى الخالصة مكان الذال المعجمة او الظاء اى ان يأتى بالظاء المعجمة مكان الضاد
المعجمة لا تعند عند بعض المتأخرين وهذه قاعدة اخرى لبعض المتأخرين
اعتبروا فيها البلوى العامة وهذا فضل وهو ابدال احدهما من الاخر في
الثلاثة اعنى الضاد والظاء والذال من غير فلتورد ما ذكره في فتاوى قاضي
خان من هذا القبيل مما لم يذكر المصنف ولم اعثر فيها ولا في غيرها على
مضوض ابدال في القرآن بالذال فالتد اعلم قرا والعادة ايضا بالظاء المعجمة
مكان الضاد تعند اذ ليس له معنى ليغيبهم الكفار بالضاد المعجمة او
ليغيب بالذال المعجمة مكان الظاء لا تعند اما الاول فلان في القرآن ومعناه

مناسب اى ينقص بهم الكفار واما الثاني فلا تحاد المعنى قاله القاسمي
الفتاد المعنط اخضر بالذال المعجمة مكان الضاد او بالمعجمة تعند
للبعد الفاحش لان الاول جمع الاحذر وهو الليل المظلم والثاني معناه الكثرة
وهو شئ يدور الصبي يحيط فيسمع له دوى فاما بعيدان في المعنى من كثر
وليس في القرآن غير المعصوب بالظاء او الذال المعجمين تعند اذ ليس لهما
معنى ولا الظاءين بالظاء المعجمة او الذال المعجمة لا تعند لوجود لفظهما في القرآن
وقرب المعنى لصحة تقدير ولا الضادين اى المستقرين في الضلال والذالين
اى القائلين هل ذلكم على رجل الاية ولو قرأ بالذال المعجمة تعند بعد معناه
لانه اسم فاعل من ذل النحلة اذ اوضح عذرها على الجريح لتحمه وليس من
الذلة اذ لم يستعمل الوصف منها على فاعل بل على فاعل نحو ضلما هضم بالظاء
المعجمة مكان الضاء او بالذال المعجمة تعند لان الاول ليس له معنى والثاني
بعيد المعنى عن المراد لان معنى هضم لن يقينج ومعنى هضم مقطع
نظاير بالذال المعجمة مكان الظاء تعند اذ لا معنى له مونتوا بغيركم يا
الضاد المعجمة مكان الظاء لا تعند لوجود معناه في القرآن وقرب اى بيقصم
نظا غليظ القلب بالضاد المعجمة مكان الظاء في كل منهما تعند اما الاول
فلا نه مصدر بمعنى التفريق وهو بعيد عن المراد اذ المراد لو كنت حافيا
قاسى القلب لانفضوا وتفرقوا عنك وبالضاد يصير معناه لو كنت قريبا
او معزقا ان حمل المصدر على اسم الفاعل لتفرقوا وهو كذلك جدا واما
الثاني فلانه لا معنى له وجاء كالتدوير بالضاد المعجمة مكان الذال لا تعند
لوجوده في القرآن وصحة معناه اى التشفيع الحسن وهو مكفوم بالضاد المعجمة
مكان الظاء او بالذال المعجمة تعند اذ لا معنى لهما ناضرة الى بيتها ناضرة
الاول بالظاء المعجمة مكان الضاد والثانية بالعكس لا تعند لصحة المعنى
فتضمن بالظاء المعجمة مكان الضاد تعند لعدم المعنى ذلك قطوعا تذللا
بالضاد المعجمة مكان الذال تعند بعد المعنى ولو بالظاء المعجمة لا تعند
لوجوده في القرآن وصحة المعنى وذلك لئلاهاكم بالضاد المعجمة مكان الذال

لبعد المعنى ولو بالظن المعجزة لا تقصد لصحة المعنى اي جعلنا هاهنا ظنا
تفصيل بالذال المعجزة مكان الضاد لا تقصد لصحة المعنى وبالظن المعجزة
تقصد لبعده لا ذكرك بالضاد المعجزة مكان الذال تقصد لبعده المعنى ضعف
الحيوة بالظن المعجزة مكان الضاد تقصد لعدم معناه ان تتبعون الا الظن
بالضاد المعجزة مكان الظن تقصد لبعده المعنى اذ اعوانه بالضاد المعجزة
مكان الذال لا تقصد لصحة المعنى من يظن الله بالظن المعجزة مكان الضاد
لا تقصد لصحة المعنى اي يفهم بالكفر والضلال فرض عليك القرآن بالظن
المعجزة مكان الضاد تقصد اذ لا معنى له بجميع حان روت بالضاد المعجزة
مكان الذال تقصد لقرب المعنى اي حاضروا البال الذال ضللت بالظن المعجزة
مكان الضاد لا تقصد لصحة المعنى اي استمررتا وود منا وهي قراءة ذكرها
الكشاف وعن علي وابن عباس فرض فيمن الحج بالظن المعجزة مكان الضاد
او بالذال المعجزة تقصد اذ لا معنى لها واذروا ظاهر الاسم بالظن المعجزة مكان
الذال وبالظن المعجزة تقصد لبعده المعنى لان وظن من ومعنى وضار تضع
وهنا غاية البعد عن معنى الترتك وجعلوا الله مما ذكره بالضاد المعجزة
مكان الذال او بالظن المعجزة تقصد لبعده المعنى لان منراء معناه حق و
ظن معناه ما يجحد ويبس من البرد وهما غاية البعد من الذن الذي
البت وليس القرآن وتلذ الاعين بالضاد المعجزة مكان الذال او بالظن
المعجزة تقصد لان الاول ليس له معنى والتاخر معناه بعيد عما سبق ههنا
ذكر قاض خان من ابدال هذه الحروف الثلاثة بعضها من بعض وكلمة
مخرج عاقوا عد المتقدمين كما اريناك الله والهادي واما ابدال المعجزة
بالزاه المحض فانه يذكر له مثال والذي ينبغي ان يكون التفصيل فيه
ما في الانشعاع ما ياتي ان شاء الله تعالى واما الحكم في قطع بعض الكلمة
بعض لانقطاع النفس ونسبها بان اراد ان يقول الحمد لله فقال فانقطع
لنفسه او نسبها اليه ثم تذكر فقال حمد لله او لم تذكر فترك الباء ونسب
الى كلمة اخرى فقد كان شيخ الامام شمس الداعية المحلوي يفتي بالفساد في ذلك

وبه قال بعض المشايخين ولكن عامة المشايخ قالوا لا تقصد المعنى بلوى
في انقطاع النفس والسيات وعلى هذا الوجه تقصد ينبغي ان تقصد و
بعضهم فصل فقال ينظر الى الكلمة ان كان ذكرها يوجب الفناء فذكر بعض
يوجبها والا فلا قال قاض خان وهو الصحيح وذكر الله لوقه حتى مطلع الفجر
فاما قال الحج فانقطع نفسه فركع لم تقصد صلوة وفقر الشيخ نجم الدين في
الحضائر بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تقصد وفي الفعل كان اذا ان
يقرب يشكرون فقال يشرون وترك الباء تقصد لان اللام في الاسم واللام في
تجلف في الفعل لكن هذا الفرق انما ليستقيم فيما اذا قال الى الحمد مثلا
وترك الباقي واما اذا قال الحمد وترك الباقي وكما تقدم انفا عن قاض خان
فيما قال الحج فانقطع نفسه فلا ليستقيم ومن المشايخ من قال ان التقصد
للنفس المذكور وجه صحيح في اللغة ولا يتغير به المعنى ولا يكون لغوا
لا تقصد ولا تقصد كذا ذكر في التاتارخانية عن المحيط والاولى لاخذ
بقول العامة في انقطاع النفس والسيات وبما صححه قاض خان وبهذا
التفصيل الاخير في العهد عملا بعموم البلوى في محله وفي الاحتياط في محله
اما الوقف في غير موضعه والابتداء في غير موضعه فلا يوجب ذلك
فتاء الصلوة ايضا لعموم البلوى بانقطاع النفس والسيات وعدم معرفة
المعنى في حق العجم والكثرا عوام وهذا عند عامة علماءنا وعند بعض
العلماء تقصد ان تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ لا اله ووقف
وابتداء بقوله الا هو هذا مثال الوقف او قراء ولقد وصينا الذين
اورثوا الكتاب من قبلكم ووقفوا ابتداء بقوله واياكم ان اتقوا الله
او قراء يخرجون الرسول ووقفوا ابتداء واياكم ان تؤمنوا بالله
او غير ذلك من الامثلة كان يقف على قول بعض الكفار ثم يبدأ بقوله
بان وقف على وقالت اليهود وابتداء عن راي ابن الله اولي الله مغلولة
او وقف على اعد كفر الذن قالوا وابتداء ان الله هو المسيح ابن مريم
او ان الله ثالث ثلاثة وكجو ذلك فالصحيح عدم كفتا في ذلك كله لما

تقدم ولانه نظم القرآن واما اذا كان فيه فتح من جهة العربية فقط بان
وقف على الشوط وابتداء بالجزء نحو ان يقرأ من اجل متقال خيل ووقف ثم يقول
بسم او على الموصوف وابتداء بالصفة بان قرأ انه كان ووقف ثم ابتداء بقوله
سكورا او على المبتداء وابتداء بالخبر بان وقف على قوله الحمد وابتداء بقوله
لله ونحو ذلك فانه لا تقصد صلوة اجزاء ولو وصل حرفا من اخر كلمة بكلمة
اخرى بان قرأ اياك نعبد وانا نستعين بوصل كاف اياك بنون نعبد
ولنستعين بوقرأ انا اعطينا كاللوتر بوصل كاف انا اعطينا ك بلادكم
او قرأ اذا جاء نصر الله بوصل هـ جاء بنون نصر الله وما يشبهه فان
صلواته لا تقصد على قول العامة من العلماء قال قاضي خان وان تعذر ذلك
في شرح التمهيد هو الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة ^{بالفصل}
اخر الاولي باول الثانية قال في الفتاوى الحجة اذا بلغ في الفاتحة اياك
واياك نستعين لا ينبغي ان يقف على قوله اياك ثم يقول نعبد وانا نعبد
والاصح اياك نعبد واياك نستعين انتهى فلا اعتبار بمن يفعل ذلك ^{السكت}
من الجهال المتفهمين بغير علم وعلى قول بعض المشايخ تقصد صلوة لانه
اخرج النظم عن حيز الافادة فان ايا وحدها وتعيد وحدها لا معنى لها
والظاهر ان هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ايا ونحوها والافادة ينبغي
لعاقل ان يتوهم فيه الفضا فضلا عن العالم وبعض المشايخ فضلو قالوا ان
علم القاري ان القراءة كيف هو ان علم ان الكاف من الكلمة الاولى ^{الثانية}
الا انه جرى على لبس هذا الوصل لا تقصد صلوة لان الوصل وقع في النظم دون
المعنى وان كان في اعتقاده ان القراءة كذلك اي ان كان الكاف مثله من
الكلمة الثانية تقصد صلوة لان ما قرأ ليس بقرآن نظر الى ما اراده ولو
هذا ينبغي ان اذا لم تكن له نية ولا نظر الى المعنى ان لا تقصد وهذا ايضا
بناء على ما تقدم من السكت والامتناع في القرآن لا يتغير بالارادة عند
نظمه والصحيح قول العامة لان كل هذه تكلفات بادرة لا ينبغي الالتفات
اليها وذكر في الملحق انه لو قرأ في الصلوة الحمد لله مكان الحمد او قرأ

كل هو الله احد بالكاف مكان القاف والحال انه لا يقصد على غيره كما في الازالة
ونحوهم تجوز صلوة ولا تقصد وكذا لو قال الحمد لله المجد فقد ذكر محمد
ابن الفضل في فتاواه ان الترتيب ليس في لغتهم خاء فاذا قرأ تركي مكان الخاء
الحاء لم تقصد صلوة لانه لا يمكنه اقامة الحاء الا بمشقة فصار من الغنة
وكذلك في كل العجى لا يمكنه اقامة حرف الا بمشقة وحججه انه لو قال الذي ينبغي
ان يكون فيه كالحكم في الانشغ انه يجتهد في اصلاح لفظه ولا تقصد صلوة
ما دام على الاجتهاد ولكن لا يجوز لغوي الاقتراب به فانهم يقولون هذا الحكم في
كل من لا يمكنه النطق بحرف على ما سبقت ان شاء الله تعالى فتاوى قاضي
خان لو قرأ فصل لربك وانهم رباهما مكان الحاء تقصد صلوة وذلك بعد
المعنى على ما هو رأي المتقدمين وفيها لوقرأ انه كان في خفية كما خفي
لا تقصد وهذا ايضا يمكن ان يخرج على قول المتقدمين وفيها لوقرأ انه لصح
المعنى له اي خفيا لطفه واحتشاه اجابة داعاء ولوقرأ قل اعوذ بالله
المهملة مكان الذال المحجمة او قرأ فناء صباح المنذرين بكسر الذال لا تقصد
صلوة لصحة المعنى فيها اما الاول فلا ان اعوذ بمعنى ارجع والباء بمعنى
الى كما في قوله تعالى بحكايه وقد احسن بي اي الى فيكون معناه ارجع الى رب
الخلق ملجئا من شر ما خلق واما الثاني فلا انه يكون معناه فناء صباح
المنذرين الانبياء اي تصيبهم على قومهم المكذبين ومثل الاول ما ذكره قاضي
خان لو قرأ يعودون برجال بالذال يعني الحملة ومثل الثاني لو قرأ
فانظر كيف كان عاقبة المنذرين بكسر الذال اي في نصرتهم على قومهم الكافرين
ولو قرأ الانشغ لب باللام مكان رب بالراء لا تقصد الانشغ بالشاء
المثلثة بعد اللام من الانشغ بالتحريك وهو اللشعة بضم اللام وكذا
الشاء وهو تحوّل الانسان من السين الى الشاء او من الزاي الى الفين او
او اللام او الى الياء او من حرف الى حرف كذا في القاموس ثم اختلفوا
في حكم الانشغ فذكر في واقعات التاطي عن ابي شجاع انه قال في الانشغ
قرأ مكان رب لب او ما يشبه ذلك تجوز صلوة قال صاحب المحيط و

في الانشغ وقف

المختار للفتوى من جنس هذه المسائل انه ان كان يجتهد انا والكلي واصراف
النهار في التصحيح ولا يقدر عليه فبطلت جازية وان ترك جهده فبطلت فاسدة
وان ترك في بعض عمره لا يفسد ان تركه في باقي عمره ولو ترك تقصير صلوة
قال صاحب النخبة والله مشكل عندي لان ما كان خلقه فالعبد لا يقدر
على تغييره انتهى وذكر في فتاوى الحجة ما يوافق قول صاحب الحيط فانه
قال وما يجري على السنة والنسب والبقاء من الخطا الكبير من اول الصلوة
الى اخرها كالتمت والامين واياك يا بعد واياك نستعين السلام انا
فعلى جواب الفتاوى الحسامية ما داموا في التصحيح والتعليم والاصلاح
بالليل والنهار ولا يطأ وعمرهم لسانهم جازت صلواتهم كسائر الشروط اذا عجز
عنها من الوضوء وتطهير الثوب والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود
والتوجه اذ حصل العجز عنها جازت صلواتهم وكذا هنا اما اذا تركوا التصحيح
والجهد فبطلت صلواتهم كما اذا تركوا سائر الشروط وانما يجوزت صلواتهم
لعجزهم عن الاصلاح فبطلت تلك الالفاظ لغتهم ولسانهم فكأنهم قرأوا القرآن
بلغتهم انتهى ومعناه في فتاوى قاضي خان فانه قال وان كان الرجل ممن لا يحسن
بعض الحروف ينبغي ان يجهد ولا يعذر في ذلك فان كان لا يطق لسانه ان
لم يجداية ليس فيها تلك الحروف تجوز صلواته ولا يومه غيره انتهى فالجواب ان
الفتح يجب عليهم الجهد دائما وصلواتهم جازية ما داموا على الجهد ولكنهم بمنزلة
الاميين في حق من يصح الحروف الذي عجزوا عنه لا يجوز اقتلافهم ولا تجوز
صلواتهم اذا تركوا الاقتلاف مع قدرتهم وانما تجوز صلواتهم مع قراءة تلك الحروف
اذا لم يقدروا على قراءة ما تجوز بالصوت مما ليس فيه تلك الحروف واما الوقت
ومع ذلك قرأوا تلك الحروف فبطلت فاسدة ايضا لان جوازهم صلواتهم مع
التلفظ بذلك الحرف ضروري فينعدم باعدام الضرورة هذا هو الذي عليه
الاعتماد ولهذا اجبت من سألني انه صلى خلفا من فقرائه واما بغيره فلا يقدس
بالسين فكان الثناء بان صلواته فاسدة هذا وفي التوازل روى عن ابي القاسم
يعني الصغار انه قال لهندي الذي لا يفصح بالقراءة فسكوتها احب الى من قرأت

في الصلوة وقبل هذا القاري اجر لوقر في غير الصلوة قال ان كان عند تبديل
الحروف بصير كلاما اخر من كلام الناس فلا ينبغي ان يقرأ فان قرأ في صلوة
تقصير صلوة وهو بقرأة ذلك يعني في غير الصلوة عجزا جازية والولاء الحجة
بمعناه وهذا بناء على مختار المتقدمين وهو المختار فينبغي ان ينظر الى تغيير المعنى
سبب ذلك الحرف ان كان فاحتمل ان يفسد وان صح معناه ولم يفسد كثيرا من المعنى
المراد لا يفسد وصرح قاضي خان بانه لو قرأ ثلثة ولا نومه بالثناء مكان السنين
انه تقصير صلوة وهو بناء على ما قلنا والله اعلم وعن ابي حنيفة فيمن قرأ واذا
ابتلى ابراهيم ربه بضم الميم وفتح الباء او قرأ الخالق البارئ المصور بفتح واو
او قرأ وهو يطعم ولا يطعم بفتح العين في الاقل وبكسر واو الثانية انه لا تقصير صلوة
صحيح الرواية عن ابي حنيفة في الآية الاولى قال في الفتاوى عن ابي حنيفة ومحمد
فيمن قرأ واذا ابتلى ابراهيم ربه بفتح الميم انه تقصير صلوة وفي المحيط وعن ابي حنيفة
فيمن قرأ واذا ابتلى ابراهيم ربه بفتح الميم ونصب ربه انه لا تقصير وفي
المستطوع ولو قرأ الخالق البارئ المصور بنصب واو فمن في الفضل الكرمي
انه افتى بالفتاوى والحاصل ان تقدم ان مذهب المتأخرين عدم فساد الخطا
في الاعراب وهو واسع ومذهب المتقدمين انه ان كان فاحتمل ان اعتقاده
كفر تقصير وهو الاحوط وقد روى المتقدمين في بعض ذلك اختلاف في بعض
نسخ بالفتاوى في بعضه نصيح بعدمه والتحقيق فيه العمل بصفة المعنى
بروجه محتمل وعدمها كما قرأنا انه قاعدتهم الغير المنخرمة فنقول قال في الكشاف
قراء ابو حنيفة وهي قراءة ابن عباس واذا ابتلى ابراهيم ربه بفتح الميم ونصب
ربه والمعنى انه دعاه بكلمات من السماء ففعل المختار هل يحبس به الهن ام لا انتهى
وقد يرد عدم الفتاوى واما الخالق البارئ المصور فان نصب الراء لا تقصير لانه
يكون مفصولا بالراء والمعنى الذي براء المصور وهو معنى صحيح وان رفع
الراء وخفضها فسدت لان اعتقاده كفر وان سكتها لم تقصير لاحتمال التفسير
وغيره فلا تقصير بالتك واما وهو يطعم ولا يطعم فقد روى عن يعقوب انه قرأ
بذكر في الكشاف ووجهه بان الضمير لغير الله وذكر في الفتاوى والعيانية

انه اتي عامة الامة بسم الله بالفتنة بسم الله فاحتملها قوة الاغتر
 وذكر توجيهها فاحتملها بذلك بسم الله هو قاعدة المتقدمين المقررة وما
 روي من الحكم بالفتنة المسئلة الاولى والثانية وما يشبه ذلك مما يصح من توجيه
 عن معنى صحيح يحمل على الجواب نظر الى ظاهر اللفظ ثم الرجوع توفيقا بين الروايات
 وان زاد الغارزة الصلوة حرفا نظرا ان لم تغير المعنى بان قرأ واثر بالمعروف
 والفتنة عن المنكر بزيادة الفاء اللفظ بعد الهاء او قرأ ومن يعمد الله ويؤمل
 ويتعد حدوده يدخلهم ناراً بزيادة ميم اجمع لا تقتضيه صلوة اتفاقا وان غير
 المعنى نحو ان يقرأ والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو وكذلك
 قرأ وان سعيكم لثقي وتحذرك فقد قالوا تقتضيه صلوة لان حمل جواب القسم
 قسما كذا ذكره قاضي خان وصاحب الخلاصة وغيرهما في المحيط قال بعض
 المشايخ اخاف ان تقتضيه صلوة انتهى فهذا مع انه ليس بقطع من الفتنة
 ان البعض يقولون لا تقتضيه فلذا قال المصنف وينبغي ان لا تقتضيه وجه انه
 ليس بتغير فاحش لعدم كون اعتقاده كفر مع انه لا يخرج عن كونه من القرآن
 وحمله قسما ينبغي ويكون الجواب محذوفات حذفه قد وردت في قوله
 والتارعات غرقا الى اخره فان جوابه محذوف ولو نقص حرفا ان كان من
 اصول الكلمة وتغير المعنى يقتضيه قول ابي حنيفة ومحمد كالوقر ومما
 زرقناهم بحذف الزاء او الزاء او قرأ، وليقولوا درست بغير ال واخلاقا
 بغير خاء او جعلنا بغير هميم وكذا اذا لم يكن من الاصول ولكن حذف يردى
 الى ما اعتقاده كفر بان حذف الواو من وما خلق الذكور الا ان يقتضيه وقالوا
 على قول ابي يوسف لا تقتضيه لان الحرف موجود في القرآن اما اذا كان المحذف على
 وجه الترخيم الحان في العربية نحو ان يقرأ يا مالك بحذف الكاف فلا تقتضيه
 اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة كما اذا قرأ الواقعة بغيرها وكذا اذا كان
 من الاصول ولم يتغير المعنى كان يقرأ تعالى حده ربنا بالذم مع حذف الياء
 في تعالى لا تقتضيه بالاتفاق وذكر في كتاب زلة القاري للشيخ الامام حسام
 الدين ابي سعيد عبد النبي انه لو قرأ الله السجد بالسين مكان الصاد لا تقتضيه

صلوة وهو اختيار شيخ الامام نجم الدين ابي حفص عمر السبكي وهذا مبني على ما
 تقدم من اختيار بعض المتأخرين من عدم الافتناء فيما اذا كان المخرج قريبا او
 متبعا او على ما تقدم من اختيار بعضهم من عدم الافتناء بقرأة الاثني عشر
 من العجم كالهنود والترك وقد تقدم التحقيق فيه واما على قول المتقدمين
 فينبغي ان يكون كذلك لصحة المعنى على انه مشتق من سجد يعني علا وتكبر
 واعلم ان الصاد والسين والزاء من مخرج واحد وكثير ما يبدل بعضنا من بعض
 فلذلك ما اورده قاضي خان من ذلك منزلا على قاعدة المتقدمين قول اذا
 جاء نفس الله بالسين او ويوق ونصر بالصاد لا تقتضيه الا الاول فلا من
 جملة معانيه القطعة من الجيش وبتقدير يصح المعنى فان جيش الله وهم
 الملائكة مستلزم للفر واما الثانية فلا تلة لا محذور وفي تعيين اسم الصلوة
 ولا بعد عن مرادهم فانهم كانوا يستنبطون بالاصنام اسمها بفتح الصاد
 وهو الذي سمي به تحت الشجر السجد بالسين قال شمس الائمة السخيني وعبد
 الواحد لا تقتضيه وقد تقدم انفا صا طير بالصاد مكان السين في حشر لا تقتضيه
 لصحة المعنى على انه قيل بمعنى مفعول من احصر وهو احبس اي مخرج عن
 رؤية الفطور لعدم الفطرية الانقسام لها بالسين تقتضيه لعدم المعنى فهل
 عصيت بالصاد مكان فهل عصيت بالسين لوجوده في القرآن وبعد ليس
 بفاحش وكذلك فان عسوك بالسين مكان عسوك بالصاد لا تقتضيه لان
 بعد ليس بفاحش الخائنين خسيما بالسين مكان الصاد لا تقتضيه لعدم
 سددناكم بالسين مكان الصاد لا تقتضيه لصحة المعنى على اسدنا عقوقكم
 عن فم الهدي وتحذرك لتستطاون بالسين مكان الصاد لا تقتضيه لقرب
 السلي من الصلي في ان كل منهما يحصل بالتأثير بمن يخص بالصاد مكان السين
 لا تقتضيه لان النجس قلع العيت فينا سيب النجس الذي هو النجس صريحا
 مكان سربا بالسين تقتضيه لان الصرب الذين الحامض فهو بعيدا المعنى
 من المراد حيا مع انه ليس في القرآن نصيا بالصاد مكان السين بالسين
 تقتضيه لعدم المعنى حيا وينبغي ان لا تقتضيه قول ابي يوسف لوجوده في القرآن

مع ان اعتقاده ليس بغير السيرة بالسين مكان الفقرة بالصاد تقصد
للبعد الفاحش بحيثان بالسين مكان تيقن ان تقصد للبعد الفاحش
صورة انزلنا بالصاد مكان السين لا تقصد لصحة المعنى اى صورة من
انظر البديع المحجب صوطا بالصاد مكان السين تقصد للبعد الفاحش
لان الصوط نوع من الماء فيصير المعنى نوعا من عذاب من تصور بالصاد مكان
تصور بالسين تقصد للبعد الفاحش لان المقصورة هي الحيلة التي ليسكن
فيها وتصور هو الاسد او الرماة وبينها غاية البعد افسح معنى لسانا بالسين
مكان الصاد لا تقصد لصحة المعنى وقوله ليس بالصادين عن سدقهم
بالسين فيها مكان الصاد ان لا تقصد وفيه نظر لان سدق بالسين لا معنى
فكان ينبغي ان تقصد والظاهر انه على قول المتأخرين وكانوا يسترون على
الحث بالسين مكان الصاد لا تقصد لصحة المعنى وتكون في القرآن وقولوا
قولا صديدا بالصاد مكان السين تقصد صلوة للبعد الفاحش والغيرات
مسجما بالسين مكان الصاد تقصد لبعده عن المعنى المراد وتما صوابا
بالسين مكان الصاد فيها تقصد للبعد الفاحش مع عدم في القرآن رجلة
الشتاء والسيف بالسين مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش حاصدا
بالصاد مكان السين فيها لا تقصد لصحة المعنى باطلاق المسبب على
السبب لان الحسد يحسد الحسناء عوا وسحق بالسين مكان الصاد
تقصد للبعد الفاحش لنسبها بالناسية لاسية بالسين فيها مكان
الصاد لا تقصد لصحة المعنى اى بالناسية الناسية لله وكذا النصفعا
بالصاد مكان السين لا تقصد لصحة المعنى لمناسبة الصفع لثلاث الناصية
الخبينة ثمانية ايام حصوما بالصاد مكان السين قال ابو عصمة سعد
ابن معاذ المروزي تقصد وهو الظاهر للبعد الفاحش لان الحضم الظاهر
لينا حالسا بالسين مكان الصاد لا تقصد وكذا صانعا بالصاد مكان
الظاهر انما على قول المتأخرين والافا المعنى بعيد جدا قل كل من يبتغي
بالسين فيها مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش لان الرئيس القريب باليد

سجما مشيرة بالسين مكان صحفا بالصاد تقصد للبعد الفاحش لان
السجف قصد الشعر عن الجلود والله سبحانه اعلم ولوقر اعنى بالعين المملة
مكان حتى بالحاء لا تقصد صلوة لا تقالعة فيها ولوقر سمع الله لجل حمله
باللذ مكان النون يرجى ان لا تقصد لقربا المخرج والظاهر انه مبني على جوا
في الالتي وقد تقدم بحقيقة وذكر في المحيط لوقر الدال مكان الدال او على
العكس وذكر العين مكان او الدال مكان النون وعلى العكس تقصد
بالا تقاف انتهى وهذا مبني على قول من اعتبر صحة الدال وعدها والا
فقد تقدم انه لوقر اعود مكان اعوذ لا تقصد على قول المتقدمين لصحة
المعنى ولوقر يدع التيسير بتسكين الدال وبضم الدال وترك التشديد
في العين لا تقصد صلوة لعموم البلوى قد يمنع لعموم البلوى في ذلك خصوصا
في الاقل ولذا حكم قاضي خان بالفتا فيه على ما يأتي في بيان بناء الله
تعالى لكونه عكس المعنى المراد اذا الدعاء يناقض الدفع وانما ترك التشديد
فيه فلا يغير المعنى فلذا لا تقصد ولوقر ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
ووقفوا بعد الوقف التام اولئك اصحاب الجحيم اولئك هم شر البرية
او قرا والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون
ما شبه مما فيه تغير حكم الله على احد الفريقين بضده لا تقصد لصورة
الكلام الشاذ مبتدأ به غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم بالاضد ولو
لوحقق وصل قال عامة المتأخرين تقصد صلوة لانه اخبر بخلاف ما اخبر
بقاى به ولو اعتقده يكون كقرا وعن عبد الله بن المبارك والي حفص
الكبيرى البخارى ومحمد بن مقاتل وجماعة من الراوية جمع مروزي بنسبة
الى مرو وهو بلد بفارس من اديان في النسبة اليه على غير قياس انه
في النشأ لا تقصد صلوة لان فيه بلوى وضرورة سبق النشأ وكذا افق
بوضر الما ترى لي قال قاصو فوات والصحيح هو الاول ولوقر ان الله يرى
من المتأخرين ورسوله بكسر اللام من رسوله لا تقصد صلوة عند المتأخرين
لما تقدم انهم لا يحكمون بالخصا للخطا في التعريب وانما عند المتقدمين

فقد ذكره قاضيان من جملة ما يقصد عندهم مما اعتقده كفر وهذا بناء
على كون الجرفية بالعطف على المشركين كما يتبادر الى الفهم على ما حكى
ان اعرابيا سمع رجلا يقرأ ذلك فقال ان كان الله بريئ من رسوله فانا
منه بريئ فليبه الرجل الى اعرابي قرأه فغندها امر عمر بن الخطاب
بعلم القرينة لكن نقل في الكفا انها قرأه وتجرها بالبحر على الجوار
بان الواو للقسم فعلى هذا ينبغي ان لا تقند على قول المتقدمين ايضا ولو
قرأ انا كنا منذرين بفتح الذا لا تقند قطعاً على قول المتقدمين وكذا
قرأ وانت خير المتزولين بفتح الزاء نحن خلقنا بفتح القاف وقد رنا حبنا
وانزلنا بفتح اللام فيها او قرأ ومن يغفر الذنوب الا الله او اعلم تأويله
الا الله بفتح الهاء فيها او لا يغفر لكم بالله الغفر بكسر الراء كل ذلك مما اعتقده
كفره يقند عند المتقدمين دون المتأخرين على ما تقدم وذكره فتاوى
قاضى خان لوقر ايدع اليتيم يتسكين الذا لا تقند صلوة وقد قدمناه
وكذا ذكر فيها لوقر يتخلون بالهاء مكات يتخلون تقند صلوة لانه
له ولو قرأ نحن خلقنا في اعناقهم اغلالا مكان انا حبنا او قرأ اياك
نعبد بترك التشديد لا تقند صلوة عند المتأخرين هذان فصلا الاول
ذكر كلمة مكان كلمة فانه ذكر نحن مكان انا وخلقنا مكان حبنا والال
انه ان تقارب اللفظ معنى ومثله في القرآن لا تقند اتفاقا وان تقاربا
ولكن لم تكن المبدلة في القرآن فكذلك عندهما وعند ابي يوسف واثبات
وان لم تتقاربا والمبدلة في القرآن تقند على قياس قولهما ولا تقند على
قياس قول ابي يوسف وان لم يكن المبدلة مثله في القرآن وليس مما اعتقده
كفر تقند اتفاقا ان لم تكن ذكر او ان كان في القرآن لكن مما اعتقده
كفر ووصل تقند عند عامة المشايخ وقال بعضهم على قياس قول ابي يوسف
لا تقند وبه كان يفتي ابن مقاتل والصحيح من مذهبي ابي يوسف انها
تقند مثال الاول العليم مكان الحكيم والحكيم مكان البصير واليسيع
مكان العليم ومثال الثاني اياه مكان اوام واليتابين مكان التوابين ونحن

ذلك مثال الثالث سلحت مكان نصبت وبالعكس وخلقنا مكان
رفعت وبالعكس ومثال الرابع الغبار مكان الغراب ونحوه ومثال
الخامس غافلين مكان فاعلين وعلى هذا فقوله نحن خلقنا مكان
انا حبنا من القسم الاول وهو مما لا تقند اتفاقا فانه وجه لتخصيص ذكر
المتأخرين انما خلا لغير المتأخرين في القسم الخامس على ما تقدم في قوله ان
الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحاب الجحيم الفصل الثاني تحقيق
المشقة وتشديد المخفف والاصل فيه انه ان كانا يغير المعنى كان قرأ
وقتلوا تقيلا وليست لك عن الساعة بغير تشديد في قتالوا والساعة
وكذا يدرك الموت ورادوه اليك ونحوه لا تقند وان غير المعنى بان
ترك التشديد في رب الفلق ونحوه او ظلمنا عليهم الغم او ان النفس
لامارة فاحسان عامة المشايخ انها تقند كذا الخلاصة وقال قاضيان
قاضى الامام يعنى ابا على النسق لا تقند بترك المشقة الا في قوله رب العالمين
واياك نعبد وعامة المشايخ على ان ترك التشديد والمذمومة الخطأ في
الاعراب لا تقند الصلوة في قول المتأخرين انه في فعلهم ان ذلك التفصيل على
قول المتقدمين وقد تقدم انه الاحوط وتخصيص المصنف المتأخرين هاهنا
واقعه في محله ثم ان الحكم لتشديد المخفف حكم عكسه في الخلا والتفصيل
وكذلك اظهر المدغم وعكسه فاجمع فضل واحد ونذكر ما اوردناه قاضى
خان متفرغا على احد هذين الفصلين منزلا على التفصيل المذكور لا تقند
والله المستعان قرأ افعينا بالتشديد لا تقند لعدم التغيين اهدنا
الصراط باظهار اللام لا تقند لعدم التغيين وكذا ما يشبهه وكذبون
مكان يحبون لما حلة تقند على قولهما وينبغي ان لا تقند على قول لانه من
القسم الثالث يبينهم من البيا مكان يبينهم لا تقند وينبغي ان يكون خلافا
له ايضا لانه من القسم الثاني وما اهدنا من كتب واتباهم تقند لانه
لانه من القسم الرابع ان هؤلاء مدقروا هم فيه مكان متبر لا تقند لانه من
الاول قوسرة قوسرة مكان قسورة تقند لان من القسم الرابع وما ياتيهم

من رزق مكان من رسول لا تقصد لانه من الاول اما كونه من القرآن فقط
واما تقارب المعنى من حيث اطلاق اسم المسبب على السبب لان الرسول
سبب لدوزخ الرزق او يثبت من كل نفس مكان شئ لا تقصد لان من لا
حتى يكون حرضاً او يكون من الجاهلين مكان الهالكين تقصد وينبغي
ان لا تقصد عند ابي يوسف كونه من الثالث ما ودعك بالتحقيق
لعدم التغيير لم يدرك بيتا مكان مجدل لا تقصد لصحة المعنى كعوض
ما كثر مكان كعصف تقصد لانه من الرابع من الفافرين مكان الفافرين
تقصد عندهما لانه من الثالث لتكون من الشاكرين مكان من الخاسرين
تقصد لانه من الخامس حتى اذا فرغ بالراء والعين المعجمة مكان الراء والعين
المهله لا تقصد لانه من الثالث وهي قراءة ليسطر الناس مكان يصدر
تقصد للبعد الفاحش ولوقراء ليستر لا تقصد لصحة المعنى لانهم لا
كفرهم فمن يريد الكافرين من عذاب اليم مكان مجير لا تقصد لانه من الاول
اما كونه من القرآن فظاهر واما تقارب المعنى فلا كما معناه فمن يحتاج
الكافرين مباحدا اياهم من عذاب ونحو ذلك كذبوا لك الاصال مكان ضرر
لا تقصد لانه من الاول فنحنه الى بلد متيت فاحيينا به الماء مكانا فزينا
مكان اختلافه قال بعضهم لا تقصد لانه من الاول لان الاء به بالارض الطيبة
ما نخرج من آية او نوتها مكان نساها لا تقصد وينبغي ان يكون هذا
على قول ابي يوسف وان تقصد عندهما اذ لا تقارب بين الاء والاشاء
فستعرض له اخرى مكان فسترضع لا تقصد لتقارب المعنى لان الاعرض
له اقبال عليه اي مستقبل على الارض اخرى وان كنت لمن الساجدين
الساجدين تقصد لانه من الثالث فسوف يضل عليه اجر عظيم مكان نزيه
لا تقصد لانه من الاول اذ في الاصل معنى الاء الرجوع مكان النسيان
او بالعكس او اذ ليس مكان اليسر او بالعكس وما يشبه ذلك تقصد
لانه من القسم الخامس تنبيه ومن هذا القليل اي من ذلك مكان
كله تغير النسب فلو قرأ عيسى بن لقمان تقصد لانه من الخامس لانه

الى الباب واعتقاد ان له ابا كثر ولوقراء من عيسى بن مريم لا تقصد لان كليهما
في القرآن وليس فيه نسبة من لا اقره الى الاخر ولا دليل قطعي على ان اما
اسمها مريم ولوقراء من عيسى بن عيسى لا تقصد على قول ابي يوسف لانه من
الثاني وعليه عامة المشايخ وكذا لوقراء من عيسى بن لقمان ولوقراء عيسى
ابن سارة تقصد لانه من الرابع وكذا لوقراء مريم ابنة غيلان والله سبحانه
اعلم ولوقراء اما اضطررتم بالراء او بالطاء او بالذال المعجمين مكان
الضاد تقصد صلوة للبعد الفاحش في جميع ذلك ولوقراء ما اضطررتم
بالراء المشتات من فوق مكان الطاء لا تقصد لان الاء بدل من الراء
مثل هذا على ما عرفت في الصرف فلا يتغير المعنى ولوقراء الا من خطف خطفة
بالراء مكان الطاء فيهما تقصد لعدم المعنى واعلم ان هذا افضل اخر وهو بال
هذه الحرف الغلظة الاء والذال والطاء بعضها من بعض وقد علمت ان
المتقدمين اعتبروا المعنى لا اتحاد الحرف ولا قرينه فلا يثبت اخرين فلو رددنا
ذكره قاضي خان من ذلك قرأ القحيت او الدحي بالطاء والتاء مكان الاء
قال القاضي الامام يعني ابا علي الشافعي لا تقصد لان الطحوى والرجوع من افعال
تعالى وكل مطحوم مدحوف قوله لانه من جملة ملكه بدل والشتق من
القنوط بما اشتق من القنوط او بالعكس تقصد للبعد الفاحش لانهم
اشد بهطاً بالطاء مكان الاء لا تقصد لان التغيير في تاء التانيث لا يخل
بالمعنى لانها عرضة للتغير والحذف وعند الوجوه بالذال مكان الاء
للبعد الفاحش نبتش البتشة الكبرى بالاء مكان الطاء فيهما تقصد
لعدم المعنى اظلم وانق مكان الطاء لا تقصد لصحة المعنى اذا اتقى النحن
العالي وهو من صفات الكفار كما نواف من الذين يضجكون وهو مستلهم
للفرح والمفرح الصرات بالاء مكان الطاء تقصد لعدم المعنى خروجاً من
ديارهم بطر بالاء مكان الطاء لا تقصد لصحة المعنى اي لاجل انقطاعهم عن
الحزن تلعبها مضمين بالاء مكان الطاء لا تقصد لان اتحاد ما خلا اشتقاقها
لان تلعب انها بمعنى طلع امتناع عليهم مثل بالاء مكان الطاء تقصد للبعد

لان المستر القطع فترق الله بالتاء مكان الطاء تفسد البعد الفاحش
 كل ما هو مشتمل على الاشتقاق والتور وكتاب مكان الطاء تفسد لعدم
 المعنى ولوقر مستور بالتاء مكان الطاء لا تفسد لصحة المعنى لولا ان
 رتبنا بالتاء مكان الطاء تفسد البعد الفاحش لان الربب العربية لو
 بالتاء مكان لوط بالطاء لا تفسد وهو مشكل لان بعد فاحش لان لا تبغ
 اخير بغير ما شئت عنه الا ان يقال لا بعد في اشتقاق علم من هذا الفعل لان
 لا يشترط مناسبة العلم لما وضع له وما ينتق عن الهوى بالتاء مكان الطاء
 لا تفسد لان لغة فيه كصاحب الحوط بالطاء مكان التاء لا تفسد لصحة ان يكون
 بمعنى جمع الحوط بالضم وهو اسم للفخذ الخمر لم يجز بالتاء مكان
 الدال تفسد لعدم المعنى ولا يسطنون بالطاء مكان التاء لا تفسد
 لان التاء الدالة قد ابدلت منها الطاء كثيرا فلم يتغير بها المعنى بحالة الحب
 بالتاء مكان الطاء تفسد لعدم المعنى بصفة الشطاء بالطاء مكان التاء
 تفسد للبعد الفاحش لانه مصدر شطى الميت بكسر الطاء اذا ارتقت
 يياه ورجلاه منطاطا لغة بالطاء مكان التاء لا تفسد لان التاء الساكنة
 تدغم في الطاء فيلزم قلبها طاء ولوقر تائفة بالتاء مكان الطاء تفسد للبعد
 الفاحش لانه من طاء بصره يتوقف اعناء كاذبة خائفة بالتاء مكان
 الطاء لا تفسد لصحة المعنى لانها من ختا الرجل يحتو اذا كسر من خزا او
 فرغ او مرض هرطى بالطاء مكان التاء ومن فطون بالتاء مكان الطاء لا تفسد
 لصحة المعنى على ان طري من الطريان بمعنى الحدوث اهل حلف وعلى
 الفتور البصر والاستفهام للتقريب اي هل ترى ببصرك عند جمعة من فتور
 ام لا اي انك ترى ذلك والطين بالطاء مكان التاء تفسد للبعد الفاحش
 المعنى تلح مكان طلع لا تفسد لما تقدم ان تلح لغة في طلع فطاف عليها
 بالتاء مكان الطاء الثانية تفسد للبعد الفاحش كما تقدم يتخلون بالتاء
 مكان يد خلون تفسد لعدم المعنى فهذا انما هو على قول المتقدمين ان علما
 قول بعض المتأخرين ينبغي ان لا تفسد في شئ من ذلك فلا يتأ في التفصيل

والرؤ

والفرق والله سبحانه اعلم ولوقر فحل عصيق بالصاد مكان السين
 لا تفسد وقد تقدم ولوقر الشيتا بالتاء مكان الطاء لا تفسد وقد تقدم
 ايضا ولوقر قل هو الله احب بالتاء مكان الدال تفسد لعدم المعنى وكذا
 لوقر لم يلب وليربوت وبالتاء مكان الدال فيها للبعد الفاحش ولوقر
 اللهم سل على محمد بالسين مكان الصاد لا تفسد لصحة المعنى بان يكون
 من السلوان وعلى بمحق الباء كما في قوله تعالى حقيق على ان لا اقول عا الله
 الا الحق اي اعط السلوان بمحمد عن غيره من تعلقات الدنيا ونحو ذلك ولوقر
 ما وردك بترك التشديد لا تفسد لعدم تغير المعنى ولترك التشديد في
 الرب تفسد لعدم المعنى وقد تقدم ولوقر لم يجعل كيدهم في تطليل يا
 الطاء مكان الصاد لا تفسد ولوقر بالذال المعجمة مكانها لا تفسد للبعد
 الفاحش في الاول وصحة المعنى في الثاني ولوقر خالة احب بالتاء
 مكان الطاء تفسد وقد تقدم ولوقر من الجنة والناس بضم النجم
 اي بفتحها لا تفسد لان التغيير في الاعراب اذا لم يكن كفا لا تفسد بالاتفاق
 مع ان ما جاز الاشتقاق واحد فواند لوقر بعض حروف الكلمة على بعض
 كعصف مكان كعصف او سرج مكان حنسر تفسد ان غير المعنى وقد تقدم
 منه جملة في ابدال كلمة بكلمة وان ترك كلمة من اية فان لم يتغير المعنى كما لو
 قرأ وما تدرى نفس ما ذا تكسب غدا وترك ذا او قرأ ولين اتبعتم اهلها
 من بعد ما جاء من العلم وترك من اقوا وجزا سنية سنية مشاهدا
 بترك سنية الثانية لا تفسد وان تغير المعنى بان قرأ فمالهم لا يؤمنون
 وترك لا او قرأ واذا قرأ عليهم القران لا يسجدون وترك لا فانه تفسد
 نفس صلوة عند العامة لانه اجبر بخلاف ما احب الله به واعتقاده كفر
 وقيل لا تفسد لان فيه بلوى وصنوعة والصحيح هو الاول وان زاد كلمة
 في اية فان كانت الزيادة في القران ولا يتغير المعنى بان قرأ لا تفسد
 الا الله وبالواو الدين احبنا وبنا ولذا القرني ان قران الله كان غفورا
 رحيماء علما او قرأ وان تغفر لهم فان كانت العينين الحكيم العلیم لا تفسد

بالإتفاق وان تغير المعنى وكثرة القرآن بان قرأه من امن بالله واليوم
 الآخر وعمل صالحا وكفر ظلم جرحهم او قرأوا ما من اجل واستغنى وامن وكذا
 بالحنس وحوادث مما يكفر معتقده نفس صلوة بالخطا فيه وكذا ان لم
 يكن في القرآن وتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن ولا يتغير المعنى بان
 قرأه من شرع اذا غر واستحصد او قرأ فيها فأكهة ونخل وقناج ورمات
 لا تقصد صلوة لانه ليس فيه تغير المعنى بل هي زيادة تشبيه القرآن
 وما يشبه القرآن لا يفسد الصلوة مروي ذلك عن ابي حنيفة كذا فتاوى
 قاضيان واذا تأملت فيما ذكرنا من اول الفصل الى اخره علمت انه ان
 بما يتغير تغيرا يلزم من اعتقاده الكفر بفساد صلوة مطلقا وان لم يكن
 التغير كذلك فان كان في هيئات الحروف من الاعراب والتشديد والتخفيف
 والمزج القصر لا يفسد الا ان يكون التغير فاحشا وكذا ان كان في نفس
 الحروف فان بقيت الكلمة بنسبته لا معنى لها او لها معنى بعيد جدا عن
 المراد تفسد والا فلا سواء كان ذلك في حرف او اكثر وسواء كان في قرآن
 او لا عندهما وابو يوسف لا يفسد اذا كانت الكلمة المغيرة في القرآن و
 كذا الكلام في الخطا بكلمة مكان كلمة وايه مكانية الا انه اذا وقف وقفا
 تاما وكانت الالية او الكلمة في القرآن لا تفسد ولو كان مما يكفر معتقده
 على تقدير الوصل لن وال ذلك المعنى بالفصل فهذا ملخص قاعدة المتقدمين
 وهو الذي صححه المحققون من اهل الفتاوى كقاصو خان وغيره وفروا
 عليه الفروع فافهم من شدوا ما هذا هب المتأخرين فقد ذكرنا كل هذه
 موضعه فاعمل بما تختار ووالا حيتا اولى سيما في امر الصلوة التي هي اول
 ما يحاسب العبد عليها وانه سبحانه الموفق والهادي **تتمت** فيما يكون من
 القرآن في الصلوة وما لا يكون في القرآن خارج الصلوة وفي سجدة التلاوة
 ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التأليف عرف ذلك بفعل الصحابة وفيه
 التحرز عن هجر البعض والمستحب قراءة المفضل بتيسير لا امر على الامام **تتمت**
 على القول كذا في الحانية والافضل ان يقرأ في كل ركعة سورة تامة ولو قرأ

في ركعة من القرآن
 في الصلوة

بعض السورة في ركعة وباقية في ركعة قيل يكون والصحيح انه لا يكون لما روي
 النسائي من حديث عائشة ان رسول الله ص قرا في المغرب سورة النور
 في ركعتين الركعتين وذكر قاضيان انه اذا اراد ان يقرأ اخر سورة في
 الركعتين او سورة تامة فاكثرهما اية افضلها قراءة وان اراد ان يقرأ
 اية طويلة او ثلث ايات اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة تلك ايات اذا بلغ
 مقدار اقصى سورة او اى وان قرأ اخر سورة في ركعة قيل يكون ان قرأ اخر
 سورة اخرى في الركعة الثانية والصحيح انه لا يكون قاله قاضيان ايضا
 وكذا الوقوف في الاولى من وسط سورة او من اولها ثم قرأ في الثانية من وسط
 سورة اخرى او من اولها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكون لكن الاولى ان لا
 يفعل من غير ضرورة وهذا اذا كان بين السورتين سورتان او اكثر
 فان كان بينهما سورة واحدة يكون الامن ضرورة وعلى هذا الانتقال
 اية الى اية اخرى من سورة واحدة لا يكون اذا كان بينهما آيتان او اكثر
 لكن الاولى ان لا يفعل بل ضرورة لما ابتداء به ترجح لبشروع فلا يحسن
 تركه من غير ضرورة لانه يوم الامراض والتجمع من غير مرجح ولو قرأ
 في كل ركعة سورة وترك بين السورتين سورة يكون لما قلنا الا ان يكون
 تلك السورة اطول من التي قرأها في الركعة الاولى بحيث يلزم منه طاء
 الركعة الثانية اطالة كثيرة في لا يكون ولو ترك بينهما ثلث سور لا يكون
 لو ترك سورتين فالصحيح انه لا يكون ايضا لما روي جابر بن سمرة كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب ليلة الجمعة قيايتها الكافرون وقل هو الله احد
 دعاه ابو داود وابن ماجه وكذا لوجع بين سورتين واحدة الاولى
 ان لا يفعل في الفرض ولو فعل لا يكون الا ان يترك بينهما سورة او اكثر
 وكذا لو انتقل في الركعة الواحدة من اية الى اية يكون وان كان بينهما سورة
 او اكثر ايات بل ضرورة فان سها ثم تذكر يعود من اعادة لترتيب الايات
 وفي المحيط اذكر رواية واحدة مرارا ان كان في التلوة الذي يصلي به
 فذلك غير مكروه وان كان في الفريضة فهو مكروه وهذا حال الاختيار

واما حاله العلة والذنب فلا بأس به انتهى وفي فتاوى النسق سئل
 ابو الفضل عن قراءة النفل في الاولى تنبذ الى لخب وفي الثانية اذا جاء
 الله قال ان تعد ذلك يكرم وذكر القاضي الامام ابو بكر انه يكرم في الفريضة ولا يكرم
 في النفل انتهى ويكرم في الثانية سورة فوق التي قرأها في الاولى لان فيه
 ترك النفل الذي اجمع عليه الصحابة هذا اذا كان قصدا واما سهوا فلا فقد
 ذكر عن علي بن احمد انه سئل عن رجل قرأ في الاولى من الظهر سورة الفلق و
 في الثانية قل هو الله احد فلما بلغ الله الصمد تذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ
 برب الناس فقال يتم سورة الاخلاص من ذكر جميع ذلك في الفتاوى الثانية
 وذكر في الخلاصة افتح سورة وقصد سورة اخرى فلما قل آية او آيتين
 اراد ان يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها يكرم انتهى واذا قرأ في الاولى قل
 اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأها في الثانية ايضا قال البراءي لان التكرار
 اهون من القراءة منكوسا وفي الولوالجية من يختم القرآن في الصلوة اذا
 فرغ من العودتين في الركعة الاولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ
 بفاتحة الكتاب وسنن من سورة البقرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال حين حال المرحل
 الخاتم المفتاح انتهى وذكر في فتاوى الحجة القراءة على ثلاثة اوجه في كل ركعة
 على التوفد والترسل والتدبر حرقا وذا التراويح يقرأ بقراءة الائمة بين
 التوفد والسرعة وفي التوافل بالليل ان ليسرع بعد ان يقرأ كما يفهم و
 ذلك مباح الا يرى ابا حنيفة كان يختم القرآن في ليلة واحدة وفي ركعة واحدة
 وفيها ايضا قراءة القرآن بالقرأت السبع والروايات كلها جائزة لكن ارايتم
 ان لا يقرأ بالقراءة العجبية والروايات العربية لان بعض السلفاء ربما يفترون في الائمة
 ويقولون ما لا يعلمون ولا ينبغي للامام ان يحمل العوام عما فيه نقصا دينهم
 ودينهم وحرمان ثوابهم في عقباهم ولا يقرأ عياروس العوام او الجهال اول
 القرى والجال مثل قراءة ابي جعفر وابن عمر وعلي بن خزيمة الكسبية الذين هم
 يستحقون او يصحكون وان كان ذلكا صحيحة فصححة طيبة ومنها جواز اختار
 قراءة ابي عمر وحضر وعن عاصم انتهى ذكر ذلك كله في الثانية وخاتمة وثيقة الجاه

قراءة
فاتحة الصلوة

القراءة في الصلوة تقدمت في كلام المصنف واما القراءة خارجا صلوة فاعلم
 ان حفظ ما يتجوز به الصلوة فرض عين على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب
 وسورة واجب وحفظ سائر القرآن فرض كفاية وسنة عين افضل من صلوة
 النفل وقراءة القرآن في المصحف افضل لانه جمع بين عبادتي القراءة والنظر للمصحف
 ويستحب ان يكون على طهارة مستقبل القبلة لا سيما احسن ثيابه كما لا تغفيم
 وليست عيذ وليست في التعمرة يستحب مرة واحدة ما لم يفضل بعين ديني حتى
 لورد السلام او اجاب المؤذن او سجد او هل ليس عليه عادة لتعود ذكره
 في فتاوى الحجة وذكر في النوازل سئل محمد بن مقاتل عن ابتداء سورة براءة
 ولم يسبح قل اعظم قال ابو القاسم يعني السمرقندي الصحيح ما قاله محمد بن
 مقاتل انما تركت التسمية في سورة براءة اذا كثرت او سبوا سورة الانفال
 اما اذا ابتدأها فليتعوذ وليأت بالتسمية انتهى وهذا مخالف على الائمة السبعة
 وغيرهم من القراء وذلك لانه اختلف في سبب ترك كتابة التسمية في براءة ففتى
 علي وابن عباس ان لبسم الله امان وبراءة نزلت لرفع الامانة وعن عثمان
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نزلت سورة او آية قال اجعلوها في الموضع الذي ذكر
 فيه كذا وكذا وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا اين نضعها وكانت قصتها
 تشبه قصة الانفال لان فيها ذكر اليهود وفي براءة بقاء اليهود كذلك
 بينهما وقيل اختلفت الصحابة فقال بعضهم الانفال وبراءة سورة واحدة نزلت
 في القتال وقيل بعضهم هما سورتان فترك بينهما فرجة لقول من قال هما
 سورتان وترك التسمية لقول من قال هما سورة واحدة وع من نظر الى
 الوجه الاول لم يبسل ومن نظر الى الوجهين الاخيرين يبسل عند الابتداء
 لانها وان كانت مع الانفال سورة فالتسمية عند ابتداء الاجزاء مستوية
 ايضاً ولم يبسل عند الوصل لاحتمال كونها سورة واحدة على تقدير كونها
 سورتين فالوصل بينهما من غير تسليمة او في عند قراءة المدينة والبصرة
 والشام ثم قيل الاولى ان يختم القرآن في كل اربعين يوما وقبل ان يختمه في
 السنة مرتين روى عن ابي حنيفة انه قال من قرأ القرآن في السنة مرتين

فقد قضى حقه وقيل اذا اراد ان يقضى حقه فليختم في كل اسبوع وقيل
 في كل شهر مرة وبه افق ابو عصمة قال ابو عبد الله بن المبارك ينبغي ان
 يختم في الصيف اول النهار وفي الشتاء اول الليل والوجه امتداد زمان
 صلوة الملائكة في مسند الباقى عن سعيد بن ابي وقاص قال اذا وثق
 ختم القرآن اول النهار صلّت عليه الملائكة حتى يمسي واذا واقف ختمه
 اول الليل صلّت عليه الملائكة حتى يصبح ولا يستحب ان يختم في اقل من ثلثة
 ايام لما في سنن ابي داود والترمذي والنسائي عن عبد الله بن عمرو بن العاص
 قال قال رسول الله صلّم لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من ثلث وقرأة
 قل هو الله احدك مرات عند ختم القرآن لم يحسنها بعض المشايخ وقال
 الفقيه ابو جعفر الكشي هذا شئ استحسنته اهل القرآن واجم الامصار
 فلا بأس به الا ان يكون الختم في المكتوب فلا يزيد على مرة ولا بأس
 بالقرأة مضطجما اذا ضم رجله لما ورد في الآثار في فضيلة قرأة بعض
 الآيات والسورة عند اخذ المضطج منها ما روى الترمذي عن سنان بن ابي
 قال قال رسول الله صلّم ما من مسلم يأوى الى فراشه فيقرأ سورة من كتاب
 الله حين يأخذ مضجعه الا وكل الله عز وجل به ملكا لا يدع شيئا يورثه
 حتى يمت متى هب وضم الرجلين لمراعات التعظيم بحسب الاسكان وسئل الباقر
 عن قرأة القرآن في الاوقات التي نهى عن الصلوة فيها اي افضل ام الصلوة
 على النبي صلّم والذكر والتسبيح فقال الصلوة على النبي صلّم والدعاء و
 التسبيح افضل والقرأة ما شئت او هو يعمل عمدا ان كان سبها لا يشتغل
 قلبه بشئ والعمل جائز والذكر والقرأة في الحكم ان لم يكن فيه احد
 مكتشف للعرّة وكان الحكم طاهر تجوز جهره وخفيه وان لم يكن كذلك فان
 قرأه نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا تكره القرأة في المسلي والمفتسل
 ومواضع الجحاسة وتكره عند القبور عند ابي حنيفة ولا تكره عند محمد بن
 اخذ المشايخ لورود الآثار منها ما روى البيهقي ان ابن عمر رضي الله عنهما
 على القبر بعد الدفن اول سورة البقرة وخاتمتها رجل يكتب الفقه ويكتبه

رجل يقرأ القرآن ولا يمكن الكتاب الاستماع فالانتم على القاري لقرآن جليل
 في موضع اشتغال الناس باعمالهم ولا شئ على الكتاب وعلى هذا الوجه على
 السطح في الليل جبراً والتأم ينهم يا نعم كذا في الخلاصة ولا يخلو عن نظر
 يقرأ في البيت واهله مشتغلون بالعمل يعدون في ترك الاستماع ان افترقوا
 العمل قبل القرأة والافلا وكذا قرأة الفقه عند قرأة القرآن ولو كان القارئ
 في المكتب واحداً لا يجب على المأذنين الاستماع وان كان الترويق الخلف في
 الاستماع لا يجب عليهم بكون يقومون يقرأ القرآن حمله لتفقه ترك الاستماع
 والاضاع وقيل لا بأس به في الحكمة القنية والاصل ان الاستماع للقرآن اذ قرئ
 فرض كفاية لانه لا فائدة حقه بان يكون ملتفتا اليه غير مضطج وذلك
 يحصل بانصات البعض كما ورد في السلام حين كان لرعاية حق المسامحة فيه
 لبعض عن الكل الا انه يجب على القاري احترامه بان لا يقرأ في الاسواء
 ومواضع الاشتغال فاذا قرأ فيها كان هو المضطج لمحه فيكون الاثم
 عليه دون اهل الاشتغال دفعا للرجح في الزامهم ترك اسبابهم المحتاج اليها
 وكذا الوقوف عند من يشتغل بالتدريس او يكره الفقه لانه اذا يترك
 الاستماع لصروحة المعاش الديني فلا بد ان يبالغ لصروحة الامر الذي اوله
 فيكون الانتم على القاري اذا سبق الدرس على القرأة اما اذا كان قد ابتدأ
 القرأة قبل الدرس فالانتم على المأخر وفرق بين هذا وبين مواضع الاشتغال
 حيث يكون الانتم على القاري وان ابتدأ قبل اخذهم في اعمالهم بان تلك
 المواضع معدة لهم يعسر عليهم القتال عنها بخلاف الدرس ولا يكره قيام
 القاري للقادم تعظيما اذا كان مستحقا للتعظيم ذكره في القنية واستماع
 القرآن افضل افضل من تلوته وكذا من الاشتغال بالتطوع لانه يقع فيضا
 والعرض افضل من التقل والجهر بالقرآن افضل ان لم يكن عند مشغولين
 مالم يخالطه رياء وتعلم المرأة القرآن من المرأة افضل من تعليم الاثني
 الغير المحرم وقيل يكره تعليمها منه لان صوتها يعمود كذا ذكره في كتاب الفتاوى
 ولا بأس بتعليم الكافر القرآن او الفقه رجاء ان يهتدى لكن لا يمس المصحف

ما لم يقتل وهذا قول محمد وعنه اي يوجب انه لا يمتنع من غير فضل ومن
علم القرآن ثم نسيه ياخذ لقوله عرضت على اجور امتي حتى القذا
يجزها الرجل من المسجد وعرضت على ذنوبي امتي فلم اذنا اعظم من
سورة من القرآن اواية او آيتها رجل ثم نسيها روى ابو داود والترمذي
وقوله من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله يوم القيمة اجزم روى ابو
داود والدارقطني والبيهقي ان لا يمكنه القراءة من المصحف رجل يقرأ ويحزن
يجب على السامع ان يريته الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة
وضغن والافهوه سعة من تركه لا تعرف تضمن منكرا سقط وجوبه
ويكره الترجيع والتلميح بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه تشبيه
بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف اما الذين المغير فحرام بلا خلاف
ويكره تصغير المصحف وكتابته بقلم دقيق لانه فيه شبهة التحقير و
مظنة في اللفظ او المراءى ويكره كتابة القرآن على ما يفرش وكتابته على
المجدرات والمحارب غير مستحسنة ولا بأس بتجلية المصحف لانه يظفر
في المنظر وكذا نقطة وتفتيح للاحتياج اليه للجمع ومن معناه واداء
المصحف بحيث لا يمكن ان يقرأ فيه يجعل خرقه ظاهرة ويدفن في ارض
ظاهرة وسئل البخاري هل يجوز ان يجذب القرآن قال لا وقل ان كواعد
الاخبار يجوز استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه دون كتب النحو
والادان ويكره ان يوسد المصحف لغير الحفظ ويجوز الحفظ كما يجوز الركوع
على جوالق هو فيه للضرورة والله اعلم واما سجدة التلاوة فاذقراية
السجدة وهي في اربعة عشر موضعاً اخر الاعراف وفي الرعد والخل والاسري
ومنهم واولى الحج وفي الفرقان والخل والتميز وص وفصلت والجم والانشاق
والعلق فانه يجب عليه ان يسجد بشمل هذا الصلوة الا التحريم سجدة بين
تكبيرتين مستحبتين اما الوجوب فلفظه من اذا قرأ ابن آدم سجدة غزلة
يكفي ياويله امر ابن آدم بالسجود ففسخ الله الجنة وامر بالسجود فابيت
في النار روى مسلم في الاماكن والوجه الاستدلال ان الحكم اذا حكم عن غير

في التلاوة

الحكم كلاماً ولم يكن كان دليل صحته وقد حكى لفظ الامر وهو عند الاطلاق
لوجوب مع ان احى السجدة بنفسه ايها لانها ثلاثة اقسام قسم فيه الامر بها
وقسم تضمن حكاية استنكاف الكفرة حيث مروا به وقسم فيه حكاية فعل الحكمين
اولا لنبيا او لولا ذلك لكانت السجود وكل من الامتنان والاقراء ومخالفة الكفرة
واجب الا ان دلالة الظنية فكانت الثابت الوجوب الافتراض واما تعيين
مواضعها ففيه خلاف الشافعي ومالك اما الشافعي فانه يقول ان ثمانية
الحج منها وص ليست منها واستدل الاول بحديث عتيبة بن عامر قلنت
يا رسول الله افضلت سورة الحج بسجدة من قال نعم فمن لم يسجد بها فلا
يقرأها روى الترمذي وعندهم فضلت سورة الحج بسجدة من روى
ابو داود في المراسيل والجواب ان الاول قد قال فيه الترمذي اسناده
ليس بالقوي والثاني مرسل وليس بحجة عنده ولئن سلم فالمراد بالسجدة
الثانية سجود الصلوة بدليل اقترانها بالركوع اذا المعهودة مثلها كون
وامر ما هو ركن بالاستقراء لقوله تعالى وسجدوا وانكسروا مع الركعتين و
كونها فضلت بسجدة من لا يفيد ان كلتيها سجدة تلاوة لجواز ان يراد بفضيلة
بذلك سجدة من احديهما احديهما للتلاوة والاخرى للصلوة واستدل الثاني
بارواه المتأنيء سجدة من وقال سجدة ما بنى الله داود نية و
سجدة شكر قلنا غاية ما فيه انه من بين السبب في حق داود ومن السبب
في حقنا وكونه اشكر لا ينافي الوجوب فكل الغرض والواجب انما وجبت
شكر التواصي التعم واما على الصحيحين عن ابن عباس قال سجدة من
من عزائم السجود وقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها وفي رواية انه قرأ
اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتله وكان داود ممن امر بتيكهم ان
يقعدى به فدلل لنا فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجدها وانه من
امر بالاعتناء به داود وليس فيه ما يدل على تخصيصه من ذلك فكنا
ايضا ما مورد من الاعتناء به فحمل قوله ليس من عزائم السجود على انه
ليس مما امر به على سبيل العزم والقطع لما فيه من الاحتمال فيفيد لقي

مطابق مع ان ابي ابي

الفرعية لا الوجوب على ما هو قولنا او السنية على ما هو قول الشافعي
واخرج الامام احمد وابو نعيم واللفظ انه عن ابي سعيد الخدري قال لقد رأيتني
في المنام كما في الكتب سورة من فاتيت على السجدة فسجد كل شيء وابته للوع
والعلم والدواة فاتيت النبي صلعم فاحبرته فامرنا بالسجود فيها فهذا
صريح في الامر بها فلا يعارضه المحتمل واما مالك فانه يقول الثلث للشي
والنجم والاشقاق والعلق ليست منها لما روى ابن عباس انه لم يسجد
في شيء من المفصل منذ تحول الى المدينة قلنا استاذنا ضعيف صنعة اليد
فابطلنا سجدنا لرواه البخاري والترمذي وصححه ابن عثان انه لم يسجد
في النجم وسجد معه المسلمون والمشركون والمجتنون والانس والاعراض
لما في الصحيحين عن ابي رافع الصائغ قال صليت خلفا في هجرة العمة
فقرأ اذا السماء انشقت فسي فيها فقلت ما هذه قال سجدت بها خلف
ابي القاسم ثم قال ان اسجد فيها حتى القاه ومارواه الجماعة الا البخاري
عن ابي هريرة انه قال سجدنا مع رسول الله في انشقت واقراء باسم ربك
مع ان المذهب اولى من الثاني واما شرط شرط الصلوة فلا اجماع
والتحريمية ليست بشرط بل التكثيرتان مستحبتان حتى لو تركهما صححت
ولذا لا يرفع يديه لانه لم يفعله ولا تشهد فيها ولا تسليم لعدم التحريم
ويجب على الثاني وعلى السامع اما الثاني فلما تقدم وكذا السامع لعدم
الفصل فيه وقد روى ابن ابي شيبة عن ابن عمر انه قال انما السجدة
على من سمعها وفي المبسوط عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس
انهم قالوا السجدة على من تلاها وعلى من سمعها وسواء قصد السماع
اولم يقصد لاطلاق الالفة ويجب على المومئ بتركه امامه وان لم يسمعها
لوجوب المتابعة عليه حتى لو لم يسمعها الامام لا يسجد وان سمعها
لانه ما مور بالمتابعة وعدم المخالفة ولو تلاها لا تجب عليه ولا على من
سمعه ممن هو معه في تلك الصلوة خلاف لما قلناه فيقول يسجدونها
بعد الفراغ من الصلوة لنزال المانع اذ ان وهو لن ولم المخالفة ان لم يسجد

وقلب المتبوع تابعان تسجدوا لهما انه محجور عن القراءة بالنظر الى الصلوة
التي التزم فيها المتابعة ويصرف المحجور معتبرا بخلاف الجنب والخاص اذا
قراء حيث يجب على من سمعها وكذا يجب على الجنب ايضا لانها منهيان
منه ممن ليس في صلوة اجماعا لعدم الحجر بالنظر اليهم منه بمنزلة من ليس
في الصلوة في حقهم ولو سمعها المصلي ممن ليس في صلوة يسجد لها بعد الصلوة
ولا يسجد لها في الصلوة لانها الجنبية عن تلك الصلوة حيث لم تكن من قراتها
ولا يلحق في الصلوة ما هو احتج بها وان كان من جنسها استلزاما
جزء منها وهو منتهى عنه بلا ضرورة ولا ضرورة هنا فان قيل السبب في حق
السامع السماع غير اجنب قلنا السماع ليس من افعال الصلوة فكأن
اجنبيا بخلاف التلاوة ولو سجد لها في الصلوة لا تسقط عنه ولا تقصد الصلوة
بما الاول فانه لما نهى عن فعلها في الصلوة لما تقدم كان ادائها فيها ناقصا
وقد وجب عليه كاملة وما وجب كاملا لا يتأدى مع التقضا واما الثالثة
فانها جنس الصلوة والصلوة لا تقصد بفعل هو من جنسها ما لم يستلزم
تقويت فرض من فرضها ويجب على من سمعها من حائض او نقباء او كافر
او صبي او مجنون وكذا من تأخى في الصحيح لتحقيق السبب في حقه وهو السماع
وعدم المانع الذي هو فيهم من عدم التكليف بالصلوة ولو سمعها من
الطاير او الصدى لا تجب لانه محاكات وليس بقراءة ولو تجب بها لا تجب عليه
ولا على من سمعه لانه بقراءة الحروف وليس بقراءة ولذا لا تجب اية حيوان
الصلوة وكذا لا تجب بالكتابة او النظر من غير تلفظ لانه لم يقرأ ولم يسمع
واذا تلاها او سمعها راكبا جاز ادائها بالايماء وان تلاها او سمعها راكبا
راكب لم يجز الايماء بها راكبا الا من عذر بغير الايماء راكبا بالعرض على
ما عذر في موضعه ولو تلاها وهو صحيح قادر على السجود فلم يسجد لها
حتى مرض وعجز عنه يجوز الايماء بها ولا يلزمه اعادتها اذا صح كافي قضا
الصلوة ويستحب ان يقول لها فيسجد من القيام لما فيه من زيادة معنى
الحضور وفي الظاهرية انه يستحب القيام بعد الوقوف منها ايضا ويستحب ان يسجد

ان يتقدم الثاني ويصير الثاني خلفه ولا يرفعوا قبله لتبشيرها بالصلوة ولا يكره مخالفة ذلك بان يسجد واخبرنا اننا لو قلنا انه لا يسجد ويرفعوا قبله لعدم الاقتصار على السجدة الاولى لايقتضي سجدة واحدة ويسجد الثاني وذهب السجدة السابعة والسجدة الثامنة اذ لم يكن متوقفا للسجود وان كان متوقفا للسجدة السابعة ولا تجب على الفور حتى لو سجد لها بعد سنة او اكثر يقع اداءه لا قضاء لعدم التقيد بالوقت ويشترط سنة السجود للثلاوة لا التعيين حق لو كان عليه سجدة متعذرة فعليه ان يسجد عندها وليس عليه ان يعين ان هذه السجدة لاية كذا وهذه لاية كذا ويهمل ما يهمل في الصلوة من التكليم والمقابلة والحدوث وهذا مبني على قول محمد بن النعمان لا يتم بالوضع بل بالرفع وهو الصحيح على ما تقدم خلافا لابي يوسف ومن سجد من يسهل واقتدى به قبل ان يسجد للصلوة لها يسجد معه فان اقتدى بعد ما يسجد لها فان اقتدى في الركعة التي تلاها سقطت عنه ان ادرك معه الركوع لانها اثر القراءة التي تحمها الامام عنه في تلك الركعة ولو لم يدرك معه تلك الركعة او لم يقتد لا تسقط فلا بد من سجوده لها لعدم المسقط او كل سجدة وجبت في الصلوة ولم تزد فيها سقطت اي لم يبق السجود لها مشروعا لغوات محله اذ لو سجد خارج الصلوة يكون مؤذيا لها انقص مما وجبت وما وجب كماله لا يثاقلها ولو اداها في صلوة اخرى فكذلك لانها اجنبية عنها وعلى ما تقدم ولا يقال كيف تصول المسئلة وسجدة التلاوة تنادي بسجدة الصلوة وان لم يفرها لانا نقول ذلك اذ لم يقرأ بعدها تلك آيات او اكثر على ما ياتي اما اذا قرأ فلا يثاقل بسجدة التلاوة في تصور ولو تليت بالعبودية على من سمعها ولم يفهمها من الجمع اذا خبر بها اجماعا ولو تليت بالفارسية تكرر من سمعها ولم يفهمها اذا خبر بها اجماعا في حنفية خلافا لهما ولا تجب على من لم يسمعها وان كان في مجلس التلاوة لما تقدم من المحصر في كلام ابن عمر ويقول فيها ما يقول في سجود الصلوة هو الصحيح لانه

هذا هو الوجه في سجدة التلاوة

لانه المعبر في جنبها قال الشيخ كان الدين ابن الهمام وينبغي ان لا يكون ما صحح على عمومها بل ان كانت السجدة في الصلوة يقول فيها ما يقول فيها ان كان فرضا وان كانت نفلا يقول ما شاء مما ورد في رواه ابن عباس انهم كان يقول اللهم جعلها لي عندك ذخرا واعظم لي بها اجرا وضع عنى بها وزنا ونقبلها منى كما تقبلتها من داود **ع** الترمذي بسند حسن وصحة الحاكم وماروت عاتشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن سجدة وحيدة للذي خلقه وصورة وشق سمعه وبصره بحوله وقوته قال الترمذي حديث حسن صحيح فتبارك الله احسن الخالقين وصحح هذه التريادة وان كان خارجا قال ما شاء من كل ما اش من ذلك عن ابن عمر انه كان يقول اللهم لك يسجد سوادى وبك آمن فوادى اللهم ارزقنى علما ينفعنى وعملا يرفعنى وعن قتادة انه كان يقول سبحان ربنا ان كان وعدينا المفعول واختاره بعض المتأخرين من اصحابنا لانه تعالى قد مدح قائله في سجودهم عند تلاوة القرآن عليهم ولو كثر تلاوة الله في مجلس واحد كفته سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها وهذا استحسان ووجهه دالة الاجماع والضرورة اما الاول فالتالى التاميم لا تجب عليه الا سجدة واحدة بالاجماع مع ان التلاوة سبب على جهة التلاوة لا الصلوة ولم يسمعها تجب عليه التاميم سبب على جهة التلاوة فان تكرار القراءة محتاج اليه للتعليم والتعلم فلو كثر الوجوب لزم الحرج وهو مدفوع بالنس فوجب القول بالتدخل ثم هو تدخل في السبب اى جعل السبب المتعذرة سببا واحدا فيجب حكم واحد ويلحق ما تأخر منها عنه بما تقدم عليه وان كان الاصل في التدخل ان يكون في الحكم اى جعل الاستبابة المتعذرة موجبة حكما واحدا وابقاء تقدمها فلا يلحق ما تأخر منها عن الحكم بما تقدم عليه وانما كان الاصل ذلك لان التدخل امر حكيم ثبت بخلافه القياس اذا الاصل ان لكل سبب حكما فليسبق بالاحكام ولان اعتبار الثابت حتما غير ثابت بعد من اعتبار الثابت حكما غير ثابت ككتابنا في العبادات في العبادات كانه القوي بالاطل لان العبادات اذا دارت بين الوجوب وعدمه

يجب احتياطاً لان مبناها على التكثير لا الاختصاص بالجلوس بخلاف العقوبات
 فانها اذا دلت بين الترتيب والسقوط دلالة لان مبناها على الدوام والعفو
 قلنا بالتداخل هنا في السبب ليحقق ولا يبطل لان المتحقق تأخير المجلس في
 جميع الاسباب لا الاحكام على ما في البيع وغيره وهذا التداخل مقيد بالمجلس
 ان يكون في السبب وفائدة الفرق ظهورها في الرد في فائدة نجدت
 ثانياً سواء تبدل المجلس او لا لانه تداخل في الحكم ولو تداخل وسجد ثم تلاه يجب
 تسجود ثانياً ان لم يتبدل المجلس والاية لانه تداخل في السبب لما لو تبدل الالية
 فلا تداخل لان التداخل انما يكون عند اتحاد جنس السبب لا عند اختلافه
 وكل آية تجبس واحدة ولعدم الضرورة المذكورة فلو قرأ آية العجوة التي
 في القران كلها في مجلس واحد يلزمه اربع عشرة سجدة وكذا الحكم في
 تبدل المجلس عند اتحاد الالية يجب لكل تلاوة سجدة لان التداخل في السبب
 انما يقع عند جامع يجمع الاسباب ويجعلها كسب واحد وهو المجلس انما يقع
 القول بالاجاب مع الفضل حقيقة ويتحداهما في المتعدي حقيقة فاذا
 المجلس عاد للحكم الى الاصل وهو تكرار الحكم بتكرار السبب بالترادف
 واعلم ان كلام من تبدل المجلس واتحاد محقق وحكي فالتبدل الحقيقي
 كان ينتقل من مكانه الاول في نحو الصلوات بثلاث خطوات او اكثر والتبدل
 كان يشترع في عمل اخر بان اكل ثلاث لغات او شرب ثلاث جرعات او تكلم ثلاث
 كلمات من غير ان يفور من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر والحكم هو الحكم
 بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفاً كالمسجد والبيت والكنائس
 وكذا منى اقل من ثلاث خطوات في نحو الصلوات اذا عرفت هذا فان وجد الاتحاد
 عند تكرار آية السجدة حقيقة او حكماً او حكماً وحيداً بالتداخل وكفت سجدة
 واحدة والا فلا فمن ثم قالوا الومشى خطوة او خطوتين او اكل لقمة او اثنين
 او شرب جرعة او جرعتين او انتقال من زاوية البيت او المسجد الى زاوية
 اخرى ودد سلاماً او شتمت عاطساً ثم كررها كفت سجدة واحدة بخلاف
 لتسليمة الثوب والدياسة والكراب والانتقال من غصن الى غصن

وكذا

وكذا لو تكلم كلمة او شرب جرعة او عقد بكلمة او سبغاً او نحو ذلك فانه لا
 يكفيه سجدة واحدة فان مجلس لكل غير مجلس للتلوة وكذا مجلس للبيع وكذا
 ذلك وان اتحد حقيقة ولو اطلال المجلس بعد التلاوة الاولى من غير ان يتبدل
 بشئ آخر ثم كررها لا يكررها الوجوب ولو كررها ركياً يتكررها ان لم يكن في
 الصلوة لان سر الدابة يضاف الى ركبتها حتى يجب عليه ضمان ما اختلف واعتبر
 مكانها مكانه لا ظهرها ولو لم يركبها لان جرمة الصلوة تجعل للمكة
 مكان واحد ولو لذلك لما صحت صلوة لان اختلاف المكان يمنع صحة الصلوة
 وهذا يفيد التسوية بين كون التكرار ركعة واحدة وكونه في اكثر وهو قول
 ابي يوسف وهو الاصح خلافه فالحمد فان عدله يتكرر الوجوب بتكررها ركعتين
 قال في القول بالتداخل يؤدي الى اخلاف احد الركعتين عن القراءة فيفسد
 قلنا ليس من ضرورة القول بالاتحاد حق حكم آخر فكان التعدي باقية في
 حق جواز الصلوة وقد افاد تحليل محمد ان خلافه فيما اذا كررها في موضع
 افتراض القراءة حتى لو كررها بعد اداء فرض القراءة ينبغي ان يكفيه سجدة
 واحدة لان المانع من التداخل منتفح مع وجود المقتضى والسفينة
 كالبيت لان جريانها غير مضاف الى التراكب بخلاف الدابة ولو تبدل المكان
 دون التالي تكرار الوجوب على السمع اجماعاً ولو تبدل مجلس التكرار دون
 السماع ايضاً عند البعض لان التلاوة هي السبب في حقه ايضاً لكن
 السماع وعند البعض لا يتكرر لان السبب في حقه سماع وصح في الكفا الاول
 وفي الهداية وفي الفتاوى فاصحى خان الثاني قال في الينابيع وعليه الفتوى
 قال الفقير وبناخذ واعلم ان حكم الصلوة على النبي صلعم عند ذكر اسمه
 على القول بوجوبها حكم السجدة في علم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس
 لما ذكرنا من العلة في سجدة التلاوة من لزوم الحرج لان تكرار اسمه في
 واجب لحفظ سنته التي بها قوام الشريعة فلو وجبت في كل مرة لافضى الى
 الحرج غير انه ينبغي تكرار الصلوة دون السجدة والفرق ان الصلوة عليه في
 يتقرب بها مستقلة وان لم يذكر بخلاف فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير

وان حكم
 الصلوة على النبي
 صلى الله عليه وسلم

تلاوة ولو قرأه سجدة خارج الصلوة ولم يسجدها ثم شرع في الصلوة من
غير ان يتبدل المجلس وقرأها فيها وسجدة التلاوة بين هذه المسئلة لم تكفيه
هذه السجدة عن التلاوة وان سجداً الاولى لم تكفه تلك السجدة عن التلاوة
وهذه المسئلة من جنسيات التداخل لا اتحاد المجلس لعدم اعتبار اختلاف
المجلس بالصلوة لان الشروع فيها عمل قليل لكن خضعت بعد استبعاى الاولى
للتأنيب لضعفها وقوة الثانية بكونها في الصلوة واستبعاى الضعيف القوي
عكس المقول ونقص الاصول فلذا افردها بالذكر وان لم يسجد للاولى ولا
للتانية حتى خرج من الصلوة مسقطاً لما مر من ان التلاوة في الصلوة اذا
لم يسجد لها فيها تسقط والاولى قد اندجت في الثانية بطريق الاستبعاى فاذا
سقطت الثانية سقط ما اندج فيها ولم يعكس الاندراج لما مر اتفاقاً هذا
جواب الجوامع الكبير وعامة الكتب في نوازلهم سليمان ان الاولى ^{تسقط}
ما لم يسجد لها خارج الصلوة فاذا لم يسجد لها عند التلاوة يلزمه ان يسجد
لها بعد الصلوة سواء سجد للتانية او لا والصحيح ما في عامة الكتب ولو
تلاها في الصلوة او لا وسجد لها ثم قرأها بعد ما سلم قبل يسجد الثانية ولا تكفيه
الاولى وقيل تكفيه وقيل ان لم يتكلم بعد السلام قبل قرأتها تكفيه الاولى لان
السلام عمل يسير كالشروع وان تكلم لا تكفيه لانه الكلام مع السلام يصير
كثيرا لانه تكلم ثلاث مرات بسلامين وكلام اخر في تبدل المجلس حكاه ولو
قرأها في الصلوة ولم يسجد لها حتى سلم فقرأها مرة اخرى سجدة واحدة
وسقطت عنه الاولى كذا في فتاوى قاضيهان ولو قرأه سجدة ثم سمعها
في ذلك المكان من اخر ثم من اخرها لم يجز كفته سجدة واحدة سواء كان
هو في الصلوة او لا على ظاهر الرواية وعلى غاية النواذر يتكررها لوجوب الا اذا
وقعت تلاوته وسماعه معا وهو في الصلوة كذلك الثانية ايضا والمسبوق
اذا سجدها مع امامه ثم قرأها فيما يقضى لا يسجد على مقتضى قول الجيسف
خلاف المحمدي ولو لم يسجد مع الامام وقرأها فيما يقضى لا يسجد اتفاقاً واعلم ان
سجدة التلاوة تؤدى بالركوع في الصلوة وبركوع الصلوة اذا نوى في سجود

الصلوة مطلقاً وقيل بشرط نيتهما ايضاً وليس شرط ذلك كله ان لا ينقطع الفؤاد
بل يكون الركوع والسجود عقيب تلاوتها او بعد اية او ايتيت فان قرأها بعدها
اربع ايات انقطع الفؤاد بلا خلاف وان قرأ ثلاث ايات قبل ينقطع واليه
مال شيخ الاسلام خواهر زاده وقيل لا واليه مال شمس المأمة الحلبي وهو
اصح رواية فان محمداً ذكره كتاباً بالصلوة قلت اريت الرجل يقرأ السجدة
وهو في الصلوة والسجدة في اخر السورة الا ايات بقيت من السورة بعد
اية السجدة قال هو باختيار ان شاء ركع بها وان شاء يسجد بها قلت فان اراد
ان يركع بها ختم السورة ثم ركع بها قال نعم قلت فان اراد ان يسجد ^{عند}
الفراغ من السجدة ثم يقوم فيتلوا ما بعدها من السورة وهو ايتان او
ثلاث ثم يركع قال نعم ان شاء وان شاء وصل بها سورة اخرى انتهى فهذا
نظر على ان الثلث ليست قاطعة للفوروانه مخير بين ان يتم السورة و
يدخل السجدة في ركوع الصلوة او سجودها وبين ان يسجد لها عند قرأتها
ثم يقوم ويتم السورة ولكن هذا هو الافضل للايتان بها مستقلة ثم اذا
سجد لها على سبيل الاستقبال يركع ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ بها
شيئاً سواء كانت الاية في وسط السورة او ختمها او بقي الختم ايتان او
ثلاث لانه يصير بانها الركوع على السجود فينبغي ان يقرأ ثم يركع فان
كانت ختم السورة يقرأ ايات من سورة اخرى وان بقي منها ايتان او ثلث
كسورة بنى اسرائيل والاستشفاق فكذلك ينبغي ان يوصل بها سورة اخرى
وان لم يوصل لا يركع وعلى في البدايع افضلية وصل السورة بما يقضى
فقرع على ما اذا كانت التبا ايتان حيث قال لان التبا من خاتمة السورة
دون ثلث ايات فكان الاولى ان يقرأ ثلث ايات كيلا يصير بانها
الركوع على السجود هذا واعلم ان اداء سجدة التلاوة بالركوع مما
قدم فيه القياس على الاحتياط كما ذكره في الاصول قال الشيخ كالدين
ابن الهام فان قلت قد قالوا ان تأديتها في ضمن الركوع هو القياس و
الاحتياط على القياس مقدم على الاحتياط فاستغنى عن كشف هذا المقام

فان لا ترجع للحق لحقانه ولا الظاهر لظهوره بل يرجع بالترجيح الى ما اقترن
بهما من المعاني حتى توحى الحق اخذوا به غير ان استقرارهم لو وجد قلته
قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الحق المعارض له فلذلك حصروا مواضع تقديم
القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعا تعرف في الاصول انتهى ما ذكره
الشيخ كالدين رحمه الله وهو تحقيق الا ان قوله عامة المشايخ على ان الركوع
هو القائم مقامه بالحصري لا ينبغي فانه يفيد ان السجود لا يقوم مقامها
عند العامة وليس كذلك على ما عرفت ويكره للامام ان يقرأ اية السجدة في
صلاة يخاف فيها فذلك فيكون محذورا والعيادة ان ترك السجود فقد ترك
واجبا وان سجد ليشبهه على المقتدي الا ان تكون السجدة في اخر السورة
فربما منه بحيث تؤدي بركوع الصلوة او سجودها على ما من ويكره ان يقرأ
سورة في صلوة او غيرها ويترك آية السجدة لانه يشبه الفرار عن السجدة
والاستنكاف عنها وذايسر من اخذ قالمؤمنين ولا يكره عكس ذلك بان يقرأ
آية السجدة من السورة ويترك سائر ما لانه مبادرة الى السجدة وقراءة آية
من بين الايات كقراءة سورة من بين السور ولا جاش فكذلك هذا وقيل من
قراءة آية السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كقائه الله تعالى ما اهتم به ويستحب
ان يقرأ مع السجدة من السورة ايات وفي فتاوى قاض حقا وان قرا معا آية
وايتين فهو واجب وكذا في الدعوة ليكون دفعا لو لم تفصيل آية السجدة على
غيرها مع ان الكل من حيث هو كلام الله في بيته واحدة وان كان لبعضها
سبب اشتماله على ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار ذلك كونه
لا الذكر وحاصله ان ما يوجب تفصيل بعض كلامه سبحانه على بعض من غير تفصيل
وان من مكره محذوف ما ورد فيه توقيف بزيادة فضيلة عن الركوع
ثم فانه باذنه سبحانه وذهب في البدايع في تفصيل كراهية ترك آية السجدة من
السورة الى انه لا جلال في قطعها لنظم القرآن وتغيير التليف مع ان اتباع
النظم والتأليف ما موزع قال تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرأه اي تأليفه فكذلك
التغير مكره وهذا قال ابن الهيثم وهذا يقتضي كراهية قراءة السجدة كلها في مجلس واحد

فالجواب ان مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعنى التي يطالبها الحكم ومن
القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظلم من هذا ان الاستحسان لا يقابل القياس
المحدود في الاصول بل هو اعظم منه قد يكون الاستحسان بالنظر وقد يكون بال
النزعة وقد يكون بالقياس اذا كان قياسا اخر متبادرا وذلك خفي وهو
القياس الصحيح فيسمى الحق استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فنبت به
ان معنى الاستحسان في بعض الصور هو القياس الصحيح ويسمى مقابله
قياسا باعتبار الشبه وليسبب كون القياس المقابل ماضيا بالنسبة الى
الاستحسان ظن محمد بن سلمة ان الصليبية هي التي تقوم مقام سجدة تلك
لا الركوع فكان القياس على قوله ان تقوم الصليبية وفي الاستحسان ان
بالركوع لان سجود السجدة بالسجدة اظهر فكان هو القياس في الاستحسان
لا يجوز لان هذه السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم
يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فصح ان القياس
وهو الامر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها فان
القياس ياتي الجوان لانه الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الحق فكان
من تقديم الاستحسان لا القياس لكن عامة المشايخ على ان الركوع هو
القائم مقامه كذا ذكر محمد في الكتاب فانه قال قلت فان ارد ان يركع
بالسجدة بنفسها هل يجزئ ذلك صلوة واما في الاستحسان فينبغي لقان سجد
وبالقياس نأخذ وهذا لفظ محمد قال اما القياس وجه القياس على ما قاله محمد
ان التعظيم فيهما واحد فكانا في حصول التعظيم فيهما جنسا واحدا
والحاجة الى تعظيم الله تعالى اما اقتداء بمن عظم واما ذلك والوجه مخالفة
لن استكبر فكان الظاهر هو الجوان وجه الاستحسان ان الواجب
هو التعظيم بحجة مخصوصة وهي السجود ببليلى انه لو لم يركع على تفرد
حتى طالت القراءة لم ينوي بالركوع ان يقع عن السجدة لا يجوز ثم اخذوا
بالقياس لقوة دليله لما روى عن ابن مسعود وابن عمر انهما اجازتا
يركع عن السجدة في الصلوة ولم يرو عن غيرهما خلافه فلذا قدم القياس

وفيه نظر لان تغيير اللفظ لا يغير المعنى كما قيل في بعض النسخ او الايات من السورة
 لا يذكر كونه اولى منها على من اى قوله اية بين الايات كقراءة سورة من بين السور
 فكما لا يكون قراءة سورة مفردة من اية القرآن مغيرة للثالث والنفذ لا يكون
 قراءة من كل سورة مفردة نعم يقتضى انه لو ترك اية السجدة من اخر السورة
 لا يكره وفيه ما فيه وذهب صاحب البدايع ايضا في تحليل استحباب قراءة الايات مع
 اية السجدة الى انه لا جلال ان يكون ادى على مراد الية ولا يحيل معنى وجوب السجود
 بخلاف قراءة لا يحق استحباب السجدة اذا القراءة للسجود ليست بمستحبة فيقرأ معها
 ايات ليكون قصده الى التلوة الى استحباب السجود والله سبحانه اعلم قال
 وادفنا فيها الغرض من الكلام على ما يتعلق بكلام المصنف رحمه الله فقد اشرنا
 ان الحق به للحق خلا عنها ولا بد منها وهي مباحة الامامة وادرك الجماعة و
 فضله الفوائد والعديد والجمعة وصلوة المشا واحكام المسجد والجنائز و
 مسائل شتى فنقول والله المستعان **فصل** في الامامة وفيها مباحث الاول
 في موضع الجماعة من الاحكام فقل انها من عين الامن عذر وهو قول احمد
 وداود وعطاء بن نوح وقيل من كفاية وقال محمد بن الاصل اعلم ان الجماعة
 سنة مؤكدة ولا يرخس التارك البعد مرضا وغيره واول هذا الكلام يفيد
 السنية واخره يفيد الوجوب وهو الظاهر في الغاية قال عامة مشايخنا انها
 واجبة وفي المعين انها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي البدايع
 تجب على الغلاة البالغين الاحرار القادرين على الجماعة من غير حرج انتهى و
 الدالة تدل على الوجوب منها ما في الصحيحين واللفظ المسلم عن ابي هريرة انه
 لم قال لقد هممت بان امر بالصلوة فتقام ثم امر رجلا فيصلي بالناس ثم
 انطلق معي برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلوة
 فاحرق عليهم بيوتهم بالنار وليس المراد ترك الصلوة اصلا بل ليللة
 وغيره عن ابي هريرة عندهم قال لقد هممت ان اسرقني فيجئوا الى خن من
 ثم اتى قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فاحرقهم عليهم فقل لا يريد
 ابن الاصح الجماعة عني او غيرها فقال ضحكا اذناى ان لم اكن سمعت ابا هريرة

في قوله لا يرخس التارك
 لا يرخس التارك

ياتر عن رسول الله لم يذكر جمعة ولا غيرها وانما قالوا الذين يدركون
 لانه روى عن ابن مسعود نحوه الا انه قال يتخلفون عن الجمعة رواه مسلم
 ايضا قيل هادوايتان رواية في الجمعة ورواية في غيرها وكلها صحيحة ويؤيده
 ما في رواية البخاري مما يدل على ان المراد العشاء وهو قولهم في اخره والى
 نفسى بيده لو يعلم احدكم انه يجد عرقا سمينا او سمراتين حسنتين
 العشاء وما في مسلم ايضا عن ابن مسعود قال لقد رأيتنا وما يتخلف عن
 صلوة الجماعة الا منافق قد علم نفاقه او مريض وان كان المريض امشى بين
 بعينين حتى ياتي وقال ان رسول الله لم علمنا سنن الهدى وان من سنن
 الهدى الصلوة في المسجد الذي يؤذن فيه وفي رواية قال من سنة ان يليق
 الله عزاسملا فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادي بهن فان الله
 شرع لنبيتكم سنن الهدى وانتم من سنن الهدى ولو انكم صليتم في بيوتكم
 كما يصلي هذا المختلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم
 لضللتم وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور ثم يعمد الى مسجد من هذه المساجد
 الا كتب الله له بكل خطوة حسنة ورفع بهادرجة وحط بها عنه سيئة ولقد
 رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤذيها
 بين الرجلين حتى يقام في الصف فهذه الدالة ادنى ما ثبت بها الوجوب
 وتسمية محمد لها سنة لا ينافيه لانه يطلق السنة كثيرا على ما يجي بالسنة
 كما اطلق على صلوة العيد انها سنة بقوله عيدات احتملها يوم واحد
 الاول السنة والثاني فريضة فان المراد بالاول العيد والثاني الجمعة
 فقد اطلق على صلوة العيد انها سنة معها واجبة على الاصح لان في
 بالسنة ودل عليه بما عقيه به من قوله ولا يترك واحد منها كما عقي فيها
 بقوله لا يرخس التارك وكذا التسمية ابن مسعود لها سنة المراد حرجا
 بالسنة ويدل عليه قوله ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم وكذا الاحكام
 تدل على الوجوب من ان تاركها من غير عذر يعثر دوترا شهادته وبأن
 الجليل بالسكوت عنه وهذه كلها احكام الواجب وقد يوفق بان ترتب

مطا عبد الله بن جعفر

لو عيّد في الحديث وهذه الأحكام المذكورة مما استدلل به على الوجوب بيقينة
 بالمدامّة على الترتيب كما هو قوله في الحديث من الصلاة وفي الحديث الآخر
 يصلون في بيوتهم كما يعطيه ظاهر أسناد المصارع بخبرين فلا يملكون
 البتة أي عاداتهم فيكون الواجب الحضور خيلاً والسنّة المؤكدة التي تقر
 من المواظبة عليها ووجه فلا منافاة بين ما تقدم وبين قوله في صلاة
 الرجل في الجماعة تفصل على صلاته في بيته أو سوقه سبعاً وعشرين
 والله تعالى الثاني العذر التي تبطل تخلف عن الجماعة ومنها المرض الذي
 يبيح التيمم وكونه مقطوع اليد والرجل من خلاف أو مفلوجاً أو مستحياً
 من سلطان أو غريم وهو معسر ولا يطيع المشي كالشيخ الفاجر و
 غيره وإن لم يكن بهم ألم وفي شرح الكتن والاعني عند أبي حنيفة وقال ابن
 الأثير والظاهر أنه اتفاق في الجمعة والجماعة في الدار قال محمد لا يجب على
 الاعني لكن في الجامع الجوامع وغيرها في الخلاصة ما يؤيد قوله في شرح الكتن
 فإنه قال لا يجب على الاعني وإن وجد قاعداً عند أبي حنيفة ولا تجب دائماً
 عدم الخلاف في المقعد على ما صرح به في الخلاصة وغيرها في باب الجمعة
 ومنها المطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح وعن
 أبي يوسف سألت أبا حنيفة عن الجماعة في طين وردغة فقال لا يجب
 تركها وقال محمد في الموطأ الحديث دخصة يعني قوله في الحديث إذا ابتلك
 فالصلاة في الرجال وما عن ابن أم مكتوم أنه قال يا رسول الله أتضرب
 شاسع الدار على قائد لا يلا يعني فهل يجزئ دخصة إن أصلي في بيتي
 قال في الصحيح النداء قال نعم قال في ما أحبك دخصة روى أبو داود
 وأحمد وأبو حنيفة وغيرهم معناه لا أحبك دخصة تحصل لك فضيلة الجماعة
 من غير حضورها لا الإيجاب على الاعني فإنه في دخصة لم يتأثر مالك على
 ما في الصحيحين ويأتي في هذا في الجمعة أن شاء الله تعالى الثالث في
 استدراك فضل الجماعة أجمع العلماء على أن فضل الجماعة الموعودة قوله
 في صلاة الجمعة تفصل صلاة الفجر سبعين وعشرين درجة على ما روي

في حديث أبي حنيفة

هذا الثالث
 فضل الجماعة

الصحيحين يحصل بإدراك أقل الصلاة مع الإمام ولو كان ذلك الخلق في
 الأخيرة قبل السلام لا على قياس قول محمد فإنه لا بد أن يكون ركعتان
 يدرك قبل ركعتي رأسه من ركوع الركعة الأخيرة حتى يدرك فضيلة الجماعة
 لقوله في من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة روى مسلم وأبو داود
 على خلافه لقوله في إذا أتيت الصلوة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأنتم فيها
 وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتكم متفق عليه ولغظما
 يشمل أدنى جزء وليس في ذلك الحديثان من أدرك دون الركعة لم يدرك
 الصلوة وينبغي للسوق أن يشترع مع الإمام في أي جزء أدركه فيكون قائماً
 ثم يشاء ركعة في الفعل هو فيه من أن يقتضي ما بين التيمم وبين ذلك الفعل
 ولا يعتد بالركوع إلا بإدراك الإمام في ركوعها لقوله في إذا جئتم إلى الصلوة و
 نحن سجوداً فسجدوا فلا تعدوا شيئاً ومن أدرك الركعة روى أبو داود
 وقال في إذا أتاكم الإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام روى ابن ماجة
 وأعلم هذا فلو شرع في صلاة منفردة مسجد ثم أتت تلك الصلوة في ذلك
 المسجد أي شرع الإمام فيها بجماعة وليس المراد شروع المؤذن في الإقامة فإن
 كانت تلك الصلوة ثنائية أو ثلاثية يقطعها ويقعد على آخر الفضل الجماعة
 ما لم يقعد الركعة الثانية بالسجدة فإن قتها فلا لاقطع لا أدراك
 الجماعة إنما يباح قبل استحكام الصلوة وبعد تقيد الركعة الثانية بالسجود
 استحسنت الثانية بتمام ركعتيها والثلاثية بوجود أكثرها وإن كانت
 الصلوة رباعية ولم يتم شفعاً بعد فإن كان لم يقعد الركعة الأولى بالسجدة
 يقطع ولا يتم شفعاً على ما اختار في الإسلام قال في الهداية وهو الصحيح لأن
 ما دون الركعة ليس له حكم الصلوة فكل من تجل الرقص واختار شمس الأئمة السجود
 أنه يتم شفعاً لأن ذلك الجزء وقع قربة فوجب صيانته ما أمكن بالنقص وذلك
 الغرض على الوجه الأكمل لا يسلب قوة صونه عن البطالة لا مكان الجمع بينهما تماماً
 الشفع وفوت ركعة أو ركعتين مع الإمام لا يعارض حرمة اجبال العمل ما لم يفوت
 الأوقات بالعرض على الوجه الأكمل واجيب بأنه وإن كان إبطاً للصورة فهو كمال

الصحيح

ويؤد عليه الله كان ينبغي ان يستوى التقيين بالسجدة وعدم وان قيد
الركعة بالسجدة يتم شقها بالتقوى ويقطع بها يقتدى وان كان قد
صل شقها يقطع ويقتدى ما لم يقيد الثالثة بالسجدة ثم هو يخرج
ان كان قد قام الى الثالثة ان شاء عاد الى القعود وسلم ولا يسلم قائما
لانه لم يشترع في القيام ان شاء كثيرا عاينوا في الدخول في صلوة الامم و
في المحيط يقطعها قائما بتسليم واحدة وهو الصحيح لانه قطع وليس تجل
كذا ذكر السروجي في شرح الهداية وذكر خمس الائمة الشرخسية يعوذ
للمحالة لانه اذا خرج عن صلوة معتد بها والخرج عن صلوة معتد بالم
يشترع الا بالفتنة ثم اذا عاد القعدة قال بعضهم يقرأ التشهد ثانيا لان الفتنة
الاولى لم تكن قعدة ختم وقال بعضهم بكيفية التشهد الاول لان بالعود الى
القعدة يرتفع القيام ويصير كأن لم يوجد اصلا فكانت هذه القعدة الاولى
وقد تشهد فيها ويسلم تسليمين عند بعضهم لانه تحلل من صلوة وعند
بعضهم تسليم واحدة لان الثانية للتحلل وهذا قطع من وجده كذا في كفاية
وان قيد الثالثة بالسجدة لا يقطع بل يتم صلوة لاستحكامها بوجود اكثر
ويقصد منتقلا ان كان في الظن او العشاء ولما روى ابو داود والترمذي
والنسائي عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلواته فصلت
معه صلوة الصبح في مسجد كفيف فلما قضى صلوة اذا هو برجلين في اخر
القوم لم يصليا معه فقال علي بها في بها ترعد فراضها قال ما سمعنا
ان تصليا معنا قال يا رسول الله انا كنا صلينا في رحلتنا قال فلا تفعلوا
اذا صليتم في رحلتكم اتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكم نافلة
قال الترمذي حديث حسن صحيح الا ان النبي عن التنفل بعد الصبح والعصر
وعدم شرعية التنفل بالوتر ومخالفة الامام الذي اجمعت عليه المذاهب
عارض اطلاقه ومورده في الظن والعشاء سالما عن المعارض فعمل به
هذا وانما في اول هذه المسئلة الشرع بكونه في المسجد والاقامة بكونها في ذلك
المسجد لانه لو شرع في بيته فاقامت في المسجد او شرع في مسجد فاقمت في الغن

لا يقطع

لا يقطع مطلقا ذكره المصنف في هذه المسئلة خارجة عن قواعده محمد
ان صفة الفرضية متى بطلت بطل اصل الصلوة لان تلك القاعدة انما
هي اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن العدة بالمضي كما اذا تركه
الرابعة وقيد الخامسة بسجدة اما اذا كانت متكررة من المضي لكانت
الشرع في تركه فلا فائز في الرابع في الاولى بالامامة ومن تركه او انقص
امامته في الصحيحين واللفظ لمسلم قال لم كيوم القوم اقراؤهم كتابا
لقد فان كانوا في القراء سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء
فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم اسلاما ولا يؤتم الرجل في
سلطانه ولا يقعد في بيته على تكرمته الا باذنه قال الشيخ في روايته
مكان اسلاما سنارواه ابن حبان والحاكم الا ان الحاكم قال عوض فاعلمهم
بالسنة فاقدمهم فقها ان كانوا في الفقه سواء فأكبر سنأ وهو لفظ غريبة
واسنادها صحيح فابو يوسف اخذ بهذا الترتيب وابو حنيفة ومحمد
خالفا في حق الاقراء والاعلم فقال الاول ما علم فان تساوى في العلم
فالاقراء واجاب من اختار مذهبا كاصحاب الهداية واكثر المشايخ
بان الاقراء كان اعلم لا تقم كانوا يتلقون القرآن بالحكمة ونظر عليه
ابن الهمم برواية الحاكم وبانة يكون معناه في يوم القوم اعلمهم بالقراءة
واحكام الكتاب فان كانوا في القراءة والعلم باحكام الكتاب سواء
فاعلمهم بالسنة وهذا يقضى في رجلين احدهما مستحضر مسائل الصلوة
والآخر متبحر في القراءة وسائر العلوم ومنها العلم باحكام الكتاب ان
كان الثاني اوليا بالتقديم لكن المصنف في الفروع عكسه بعد احسان
القدر المسنون وتعليقهم بقيد حيث قالوا العلم يحتاج اليه في سائر
الاركان والقراءة في ركن واحد وايضا بان التصحيح يكون ساكتا عن
الحال بين من انفرد بالعلم عن الاقرئية بعد احسان القدر المسنون
ومن انفرد بالاققرئية عن العلم حيث لم يكن في التقديم بالاعلم
فقط على ذلك التقديم بل من اجمع فيه لاققرئية والاعلمية على ان الاعلمية

بالكتاب لا تستدل به العلم بالسنة وما يفسد الصلوة وما يكره
فيها ومخول ذلك من الزرع والشعب مع انه هو المعتبر في اولوية التقديم
قال ولذا استدلت جماعة له بما رواه الحاكم يوقر القوم اقدمهم حجراً
كانوا في الهجرة سواء فافهم في الحديث فان كانوا في الفقه سواء فافهم
للمقران ولا يوقر الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكريمه الا بآذنه
وهو معمول بالحجج بن اوطاة والحق ان عبارتهم فيه لا تفحص لكن لا يقوى
قوة حديثي في يوسف واحسن ما استدلت به لها حديث مروا بالباكر فليصل
وكان ثمة من هو اقراء منه لا اعلم دليل الا في قوله اقرؤكم اني ودليل
الثاني قول ابي سعد كان ابو بكر علمنا وهذا اخر الامر من رسول الله
فيكون المعقل عليه انتهى ملخصاً والمراد بالاعلم كما اشار اليه من هو اعلم
ما يحكم الصلوة قال في الخلاصة ان كان استخراج علم الصلوة لكن لم يكن
له خط في غيره من المعلوم فهو ولي والتفوق كهم على انهم تتساووا في
القرأة والعلم فالأول في اولى فوضعوا الورع مكان الهجرة بعد ما كثر
وانتسخ التفاضل بالهجرة وصار بالورع وهو التحرز عن الحرام والشبهة
لقوله م والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه ولقوله م لا تقدر بالهجرة
شيئاً يعني الورع فان سئل في الاوصاف الثلاثة قدم الأكبر سئل في
المدكور ولان التقديم للإمامة من باب الكرامة وقد ذهب م لنا إلى
لقوله ان من اجل الله اكرام ذي الشبهة المسلم الحديث وقوله م
ليس من لم يرجع صغيراً ويوقر كبيراً فان تتساووا في الاوصاف الثلاثة
قدم احسنهم خلقاً لقوله م ان من احبكم الى احاسنكم اخلاقاً و
ان من خيارك احسنكم اخلاقاً والمراد بحسن الخلق الحام والرفق و
الحياء ثم ان تتساووا في اقل اصبحهم وجهاً وقيل نسبهم فان تتساووا
قرع بينهم وعلم من هذا الترتيب ومن كراهة تقديم الفاسق على ما
يأتي ان العالم بالتقديم اذا كان يجتنب الفواحش وان كان غيره اوع
منه ذكره في المحيط ولو استويا في العلم والصلاح واحدهما اقراء فقد

الاخر اسأوا ولا يأتونك والاساءة لترك السنة وعدم الاتم لعلمهم بالواجب
لانهم قد مراد بصلاحها كذا في فتاوى الحجة وفيه اشارة الى انهم لو قد موافقاً
يا تون بنا على ان الكراهة تقديم كراهة تحريم لعدم اعتدائه بامر دينه و
تساوله في الامتيان بلوانه فلا يبعد منه الاخلال ببعض شروط الصلوة
وفعل ما ينافيها بل هو الغالب بالنظر الى فسقه ولذا لم تحرم الصلوة خلقه اصلاً
عند مالك ورواية عن احمد الا ان جوازها مع الكراهة لقوله م صلى خلف
كل زور فاجر وصلى على كل زور فاجر وجهاً مع كل زور فاجر وعاء
الدارقطني واعلم بان كسولاً لم يسمع من ابي هريرة ومن دونه ثقات وحا
ان مرسل وهو حجة عندنا وعند مالك وجمهور الفقهاء فيكون حجة عليه
وقد روى بعدة طرق للدارقطني وابي نعيم والعقيل كلها مضطفة من قبل
بعض الرواة وبذلك يرتقى الى درجة الحسن عند المحققين ولهذا ذكر في
المخطط انه لو صلى خلف فاسق او مبتدع اخذ ثواب الجماعة لكن لا يجر
ثواب المصلي خلف تقى كيف وقد صلى الصحابة والتابعون خلفا كالحاجج و
فسقه ما لا يخفى لكن قال اصحابنا لا ينبغي ان يقتدى به الا في الجمعة للضرورة
فيما يجازي فساد الصلوة للتمكن من التحول الى مسجد اخر فيما سوى الجمعة
وعليه يحل عمل الصحابة والتابعين في الاقتداء بالحاجج وهذا فينبغي ان يكون
الجمعة ايضا اذا تعددت الجوامع كما ذكرنا لان المكان التحول اذا الفتوى
على جواز التعدد على ما سياتي ان شاء الله تعالى ويكره ايضا تقديم العبد
والاعرابي وولد الزنا والاعمى وينبغي ان تكون الكراهة في هؤلاء دون
الكراهة في الفاسق لانها لا مرجح غير محقق ولا غالب هو الاخلال ببعض
الشروط بناء على جهل الغالب في العبد لاشتغاله بمجذبة سيدة في الاعمال
لعدم العلم غالباً فيهم لعدم علمهم عن اهله وفي ولد الزنا لعدم من يشفق
ويؤدبه ويحمله على التعلم الذي هو مكره النفس ومخالف هواها وبناء
على الضرورة في حق الاعمي لانه لا يرى الجاسة ليتحرز عنها وقد يخرج عن قبلة
وهو لا يشعر اذا تأملت وجبت سبباً لكراهة في الاعمي اخف من غيره ولذا

لم يكن قد يدعيه عند الائمة الثلاثة وذكرنا محيطه لاني بان يوم الاعمى
 البصير اولى وفي الاقنع ذكر الامام المروي نحو اهداده في منسوبة وانما يكون
 تقديم الاعمى اذا كان غير افضل منه وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم يختلف ابن
 ام مكتوم يوم الناس وهو اعمى رواه ابو داود ويكره تقديم المبتدع ايضا
 فاسبق من حيث الاعتقاد وهو اشدد من الفسق من حيث العمل لان الفاسق
 من حيث العمل يعترف بانه فاسق ويخاف ويستغفر بخلاف المبتدع والمبتدع
 من يعتقد شيئا على خلاف ما يعتقد به اهل السنة والجماعة وانما يجوز
 الاقتداء به مع الكراهة اذا لم يكن ما يعتقد به يؤدى الى الكفر عند اهل
 السنة والجماعة اما لو كانت مؤدى الى الكفر فلا يجوز اصلا كالفلاة من
 الرواقص الذين يدعون الالهية لعلو او النبوة كانت له فغلط جبريل
 بخلاف ذلك مما هو كفر وكذا من يقذف الصليقة او ينكر صحة الصديق او
 خلافة او يستبني الشيعين وكما لجمية والقدرية والمنتبهة القائلين
 تعالى جسم كالاجساد ومن ينكر الشفاعة او الرزية او عذاب القبر والكل
 او الكرام الكاتبين اما من يفضل عليا فحسب فهو من المبتدعة الذين
 لا يقتداهم مع الكراهة وكذا من يقول انه تعالى جسم لا كاجسادهم
 قال انه تعالى لا يرى بجلا له او عظمته وروى محمد عن ابي حنيفة وابي يوسف
 ان الصلوة خلف اهل الاهواء لا يجوز كانه بناء على ما روى عن ابي يوسف
 قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق قال الهندواني يجوز ان يكون
 مراده من ينظر في دقائق علم الكلام وقال صاحب المجتبى يجوز ان يريد
 قرع ابو حنيفة حين رأى ابنه حماد ينظر في الكلام فنهاه فقال رايك
 تناظر فيه فقال كنا تناظر وكات على رؤسنا الطين مخافة ان ينزل صاعنا
 وانتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم ومن اراد زلة صاحبه فقد
 اراد ان يكفر فهو قد كفر قبل صاحبه فهذا هو الخوض المذموم وهذا المتكلم
 لا يجوز الاقتداء به واعلم ان الحكم بكفر من ذكرنا من اهل الاهواء وكفرهم
 مع ما ثبت عن ابي حنيفة والشافعي من عدم تكفير اهل القبلة من المبتدعة

لهم

لهم محمله ان ذلك المعتقد نفسه كفر فالقائل به قائل بما هو كفر وان لم يكفر
 بناء على كون قوله ذلك عن استغراق وسعه مجتهدا في طلب الحق لكن جزم
 بطلان الصلوة خلفهم لا يصح هذا الجمع اللهم الا ان يرد عليهم الجواز عدم
 الحل مع الصحة والا فهو مشكل هكذا ذكر الشيخ كمال الدين ابن الهمام وعلى هذا
 يجب ان يحمل المنقول على ما عدا غلاة الرافض ومن ضاهاه فان امثالهم لم
 يحصل منهم بذل وسعي في الاجتهاد فان من يقول بان عليا هو الاله او بان
 جبريل غلط ويخون ذلك من السخف انما هو متبع محض الهوى وهو اسوأ حال
 ممن قال لعليهم الا ليقربونا الى الله زلفى فلا يتأق من مثل الامامين
 العظيمين ان لا يحكم بانهم من اكفر الكفرة وانما كلاهما في مثل محله شبهة فيما
 ذهب اليه وان كان مذهبنا اليه عند التحقيق في حد ذاته كفر او كفر الزنية
 وعذاب القبر ومخوذة فان كان فيه انكار حكم النصوص المشهورة والجماع
 الا ان لهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ومخوذة كما علم في الكلام و
 كبر خلافه الشيعين والسناب لمها فان فيه انكار حكم الاجماع القطعي
 الا انهم ينكرون حججة الاجماع بانها مهم الصحة فكان لهم شبهة في الجملة
 وان كانت ظاهرة البطلان بالنظر الى الدليل فنسب تلك الشبهة التي ادى
 اليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم مع ان معتقدهم كفر احتياط بخلاف مثل
 من ذكرنا من الغلاة فتأمل واما الاقتداء بالمخالف في الفروع كالشافعي
 فيجوز ما لم يعلم منه ما يعيند الصلوة على اعتقاد المقتدى عليه الاجماع
 انما اختلف في الكراهة قيل يكون وقيل لا يكون حتى قالوا لو شاهد من الشافعي
 ان اقتصد ثم غاب عنه ثم رآه يصلي يجوز له الاقتداء به اما لو علم منه المقتصد
 ما يعيند الصلوة في اعتقاد الامام كما لو روى الشافعي مستر ذكره او امره ثم صلا
 ولم يتوضأ هل يجوز له الاقتداء به فلاكثر علما انه يجوز وهو الاصح واختار
 الهندواني والجماعة منهم صاحب النهاية عدم الجواز لان اعتقاد الامام
 ان ليس في الصلوة ولا بناء على المعلوم قلنا المقتدى يرى جوازها والمعتبر
 في حق راي نفسه لا راي غيره والله اعلم الخامس فيمن لا يصح الاقتداء به

الخامس فيمن لا يصح
 الاقتداء به

في حق بعض المصلين دون البعض لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة لقوله ^م
 الخروفت من حيث اخرهن الله وعليه الاجماع وبناء على هذا لا يصح
 اقتداء المختل بالمختل بخشي مشكل لا محال ان مقتدي رجل بالامام امرأة
 ولا يصح اقتداء البالغ بغير البالغ في الغرض وعينه هو الصحيح لان ملاقاة
 البالغ اقوى للزوجة ولا يجوز القوي على الضعيف وهو اصل يخرج عليه كثير من
 المسائل وكذا لا يجوز اقتداء العاقل بالملقوع ولا الاقتداء القاري بالاتي والاتي
 بالآخرس والمكتسب بالعتاك وغير المومي بالمومي والمومي بالمومي ^{مستلنا}
 والظاهر بصاحب العذر للاصل المذكور ويجوز اقتداء من هو من المذكور
 بمن هو مثل حاله او اقوى لعدم المانع ولا يجوز اقتداء صاحب عذر بصاحب
 عذر اخر لانه اقتدى ظاهر عجزه ومن جهة فان عذره في حق نفسه بمنزلة
 العدم وغير عذره معتبر في حق فان احدى في العذر جان اقتداء احدهما
 بالآخر لا يستواء في الحال لان ذلك في حق نفسه غير معتبر وكذا لا يقتدي
 المفترض بالمتنفل لما قلنا وما في الصحيح عن معاذ انه كان يصلي مع النبي
 في العشاء ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلوة فليس فيه ان كان
 يصليها معه في فرضا وما وقع في رواية الشافعي له من قوله ثم يطلع الى
 قومه فيصليها بهم قوله تطلق ولهم فريضة ادراج من الشافعي بناء على
 اجتهاده ولهذا لا تعرف تلك الزيادة الا من جهة ولا يقتدي من يصلي فرضا
 بمن يصلي فرضا اخر لان الاقتداء شركة وموافقة فلا بد من الاتحاد ويقتد
 الشافعي بصح في جميع ذلك لان الاقتداء عند اداء على سبيل الموافقة وعندنا
 معنى التقصن من اي فانه جعل الامة ضمنا اي لصلوة المقتدين والاضمان
 الذمة ان صلوة المقتدي لا تغير واجبة على الامام فثبت ان الامام ضامن
 نفسه لصلوة المقتدي اي صارت صلوة المقتدي في ضمن صلوة من فضا
 واذا ثبت هذا والشيء لا يتضمن ما هو فوقه ولا يغير ثبت ما قلنا ولا يقال
 يغير الفرض وكيف صح اقتداء المتنفل بالمفترض لانا نقول ممنوع بل نقل
 والفرض مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يغيره فلا يصح اقتداء المتنفل بالمفترض

وكذا

وكذا اذا اقتد المتنفل بصلوة بعد اقتدائه بعدم المراقبة فان قيل القراءة
 فرض على المقتدي في الآخر بين قلنا لما اقتدى به لم يبق عليه قراءة ولا
 ولا نقلا وكذا قاعدة المتنفل على رأس الركعتين نصير نقلا لصيرورة نقله
 اربعا بالاقتداء لان القاعدة انما تنضم اذا اراد الخروج اما اذا لم يرد فلا
 في الكافي ولا يصح اقتداء التاثير بالتاثير للمغايرة بمغايرة السبب لان السبب
 في حق كل منهما امر يرجع اليه وهو نذر وهما متغايران فتغاير اسبابهما
 الا اذا قل بعد نذر صاحبه نذرت تلك المندوة التي نذرها فلا في
 يجوز اقتداء احدهما بالآخر ويجوز اقتداء الخالف بالخالف لان الواجب
 هو البر فبقيت التصلوتان نقلا في نفسها ولذا يصح اقتداء الخالف بالتاثير
 دون العكس ومصليا ركعتي الطواف كالتاثير لان موافق هذا
 غير موافق الآخر وهو السبب ولو اشتركا في نافذة فافسدها صح اقتداء
 احدهما بالآخر في القضاء ولا تخاد بخلاف ما لو افسدها بعد الشروع ^{عنه}
 مشتركين حيث لا يصح اقتداء احدهما بالآخر ولا بالتاثير للتغاير ^{والميا}
 الظاهر ونوى كل امة الاخر صلاتها لان الامام منفرد في حق فهو
 لية الانفراد في فلو نوى كل الاقتداء بالآخر فسدت ويجوز اقتداء من يصلي
 السنة بعد الظهر بمن صلى السنة قبلها وكذا سنة العشاء بالتراويح ^{هـ}
 للاتحاد في التولية واما اقتداء من يرى الوتر واجابته بمن يراه سنة فمخوذة
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل لان كلا يحتاج الى نيية الوتر فلم يختلفا نيتهما
 فاهدد اختلاف الاعتقاد في صفة الصلوة واعتبر مجرد اعتبار النيية قال
 الشيخ كالدين ابن الهام لكن قد يشكل اطلاقه بما ذكره التجنيس وغيره
 من ان الفرض لا يتأدى بنية النقل ويجوز عكسه ونبي عليه عدم جواز
 صلوة من صلى الخمس سنين ولم يعرف التافلة من المكتوبة مع اعتقاد
 ان منها فرضا نقلا فاذا دان مجرد معرفة اسم الصلوة ونيته لا يجوز
 فان فرض المسئلة انه صلى الخمس ويعتقد ان الخمس فرضا ونقلا ^{هـ}
 فرع تعيينه عندك باسمائها من صلوة الظهر وصلوة العصر الى اخره ولا يجوز

هذا ما لا اقتداء من يرى الوتر واجبا

جواب المسئلة بعدم الجواز مطلقا انما هو بناء على عدم جواز الفرض بنية
 النقل اعم من ان ينسبها الى فاته اذا استأجرها بالظن واعتقاده ان الظن
 نقل فهو بنية الظن لا و نقله ~~فلا بد~~ فلا بد من الفرض ففعل هذا
 لا يجوز وتر كحقي اقتداء بوتر الشافعي ببناء على انه لم يصح شروعه في وقت
 لانه بنية اياه انما يرى النقل الذي هو الوقت فلا بد من الواجب بنية
 وحيد فالاقتداء به فيه بناء على العدم في دعم المقتضى فيمكن التيقن
 لو لم يحظر بخلاف عند النية صفة من السنة او غيرها بل من الوقت
 المانع فيجوز لكن اطلاق مسئلة التجنيس يقتضي انه لا يجوز وان لم يحظر
 بخاطر نفلية وفرضية بعد ان كان المتقرر في اعتقاده نفلية وهو
 غير بعيد للتأمل انتهى وقد يفرق بان اعتقاد الظن مثله نقله كفر
 و صلوة الكافر غير صحيحة بخلاف اعتقاد الوتر سنة وعلى محض
 البحر جواز الاقتداء بضعف وجوب الوتر ولذا تلزم القراءة في جميعه
 وفيه نظر لانه يرد عليه ركعتا الطواف والنقل الذي اقتده بعد الشروع
 فليتا مثل ويجوز اقتداء الفاسل الرجلين بالماسح على الحقلين كما كان
 بخلاف صاحب العدة اذ طهرته ناقضة ولذا تنقضي مجزوع الوقت في
 اجماع واما اقتداء المتوضي بالمستتم فيجوز خلافا لمذهبنا على ان طهارة
 ضرورية عنده وعندها هو بمنزلة الماء عند عدمه في حق جواز الصلوة
 واعلم انه طهارة التيمم جهة الاطلاق باعتبار ان المصير اليها انما يكون
 عند الضرورة بعدم القدرة على الاستعمال فاعتبر في جهة الضرورة
 في جواز اقتداء المتوضي بالتيمم وجهه لانها لم تنشر لاجلها فلم تكن
 طهارة مطلقة بالنسبة اليها بالنقطاء الرجعية بخبر التيمم الاطلاق في الرجعية
 اذا انقطع الدم من الحيضة الاخيرة دون العشرة حيث قال بانقطاع الرجعية
 بخبر التيمم وان لم يصل به اخذ بالاحتياط في الموضعين وهما اختار جهة
 الاطلاق في الصلوة لان اعتبارها طهارة كالما ليس الا من اجلها وجبة
 الضرورة في الرجعية حتى لا لا ينقطع الرجعية اذا تمت لانها لم تنشر لاجلها

فلم

لاجلها فلم تكن طهارة مطلقة بالنسبة اليها بالصلوة التي هي المقصودة
 من شريعته ويجوز اقتداء القائم بالقاعد ركع وسجد خلافا لمذهبنا
 وقوله القياس لان فيه بناء على القوي على الضعيف اذ القوي لا يجوز
 الاعتناء بضرورة اتفاق الا انهما استحسنا بما في الصحيحين عن عبد الله
 بن عبد الله عتبة بن مسعود قال دخلت على عائشة فقلت لا تجدني
 عن مرض رسول الله قالت بل ينقل رسول الله ثم قال اصابني النحر
 فلما لا هم ينتظرون الصلوة قال صنعوا الى ماء الخضب ففعلنا فاق
 ثم ذهب لبسوا فاعني عليه ثم فاق فقال لا صلى الناس فقلنا لا هم ينتظرون
 بارسل الله هكذا ثلثا قالت والثاس ينتظرون رسول الله صلى الصلوة المشاء
 الاخرة قالت فارسل رسول الله ثم الى ابي بكر ان يصلي بالناس فأتاه
 الرسول وكان ابوبكر رجلا رفيقا فقال يا عمر صلى انت فقال عرانت
 احق بذلك فضركم ابوبكر ثم ان رسول الله ثم وجد من نفسه خفة
 فخرج يراى بين رجلين احدهما العباس صلوة الظن وابوبكر يصلي
 بالناس فلما رآه ابوبكر ذهب لبيت آخر فاعني اليه ان لا يتأخر وقال
 لها اجلسا الى جنبه فاجلسا الى جنبه ابوبكر فكان ابوبكر وهو قائم
 بصلوة النبي والناس يصلون بصلوة ابي بكر والنبي ثم قاعد الحديث
 وما روى الترمذي عن عائشة ثم صلى في مرضه الذي توفي فيه خلفا في بكر
 فاعدا وقال حديث حسن صحيح واخرج النسائي عن انس آخر صلوة
 صلاه رسول الله ثم مع القوم في ثوب واحد متوشح خلفا في بكر
 بكر فاقوا لا يعارض ما في الصحيحين وثانيا قال البيهقي لا تعارض فالتى كانت
 فيها اما صلوة الظن يوم التبت او الاحد والتى كان فيها ما موما
 الصبح من يوم الاثنين وهي من صلوة صلاه كذا ذكره الشيخ كاللذين
 ابن الهيثم واما قوله ثم اذا صلى جالسا فصلاوا جلوسا وخبره من منسوخ
 بحديث عائشة هذا فانه اخر العهد منه قاله البخاري وغيره واما
 اقتداء القائم بالاحد اذا بلغت حد وثبت الركوع فالاصح انه يجوز عند



لا عند محمد بنه على ان صلواته تصف من صلوات القائم لان تلك الحال
 لا يجوز الا عند العجز عن الاستواء وكان كالقعود وعندهما لما جازت
 القائم خلف القاعد بالحديث جازت خلف الاحدي بدلالة اولوية
 ولولم يصل الى هذا الركوع فالاصح الجواز اتفاقا لانه في حكم القيام لمقرب
 من ولان من رآه لا يظنه رآها بخلاف الاول ويجوز امامة الخدني
 المشكل للنسب وكذا امامة المرأة لكن يكون ان يصليين وحدهن جماعة
 على ما قالوا وان فعلت يكون ان يتقدم الامام عليهن بل تقف وسطهن كما
 اذا تم العار في العرا فانه لا يتقدم عليهن بل يكون وسطهن تحت رايه
 نظرم على عورته ويجوز اقتداء الاخرى بالاممي دون عكسه لقوة حال الاتي
 بقدرته على تكبير الاحرام دون الاخرى والاحرام مع الاممي كالاممي
 مع القاري وذكر القاري ان لا يترك الاممي اجتهاده انا ليله و
 بفاه ليتعلم قدر ما يجوز في الصلوة فان قصر لم يعدر عند الله تعالى الجمل
 ان القاري اذا كان على باب المسجد او بجوار المسجد والاممي في المسجد
 يصلي وحده ان صلواته جائزة بلا خلاف وكذا اذا كان القاري في صلوة عين
 صلوة الاممي جان للاممي ان يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القاري بالاتفاق
 اما اذا كان القاري في ناحية المسجد والاممي في ناحية اخرى وصلواتهما
 متوافقة فقد ذكر القاضي ابو حازم ان على قياس قول الحنفية لا يجوز
 وهو قول مالك وفي رواية انه يجوز ووجه تحريمه انه لم يضر من القاري
 رغبة في اداء الصلوة بالجماعة انتهى والقول الذي قاس عليه ابو حازم هو
 انه لو اقتدى قاري واممي باممي فصلوة الكل فاسدة عند الحنفية و
 عندهما تقبل صلوة القاري فقط لانه التارك فرض القراءة مع القدرة
 و ابو حنيفة يقول ان الامميين ايضا تركها مع الموقد على اذا
 كانا قارين على تقديم القاري حيث حصل الاتفاق في الصلوة والركعة
 في الجماعة السادسة في الموقف لا يجوز تقديم المؤتم على الامم عندنا
 خلافا لما لك المواظبة على المتقدم على المؤتمين او التساوي من غير ترك

مطلق ويجوز اقتداء الاممي
 بالاممي دون غيره

مع انه بيان اهل ومقتضاه الافتراض فكان عدم التقدم على الامم بشرط
 الصحة لا اقتداء والمقتضى اليها هو المؤتم فاذا فقد شرطها فقدت وهذا لا يقتضيه
 واذا ثبتت قد بنى صلوة عليه تقبل صلوة لفناء ما بنيت عليه بخلاف
 الامم فانه منفرد بالنظر الى نفسه ولذا لم تشترط نيته الاسامة للصحة لا اقتداء
 فلا تقبل صلوة الامم بفناء الاقتداء لعدم بقاءها عليه والمعتبر موضع
 القدم حتى لو كان المقتدى اهل من امامه بحيث يقع سجوده قدامه
 لكن قدمه غير المقدمة عليه يجوز والمعتبر في القدم العقب حتى لو كان عقب
 المقتدى غير متقدم على عقب الامم لكن قدمه طول تقع اصابعه قدامه
 يجوز ومن صلى مع واحدا قامته عن يمينه وان صلى مع اثنين يقدم
 عليه بالحديث جابر قال سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فقاما وصلى فجلست
 حتى قمت عن يساره فاخذ بيدي وادارني عن يمينه فجاء جابر بن صخر حتى
 قام عن يساره فاخذنا بيده جميعا فدفقنا حتى اقامنا خلفه رواه مسلم
 وعن ابن عباس قال لبث عند خالتي ميمونة فقال النبي صلى الله عليه وسلم يصي من
 الليل فمقت عن يساره فاخذ براسي فقاما مني عن يميني متفق عليه وعني
 محمد ان الواحد يجعل اصابعه عند عقيب الامم ولكن ظاهر الحديث المشا
 وهو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يتوسط الاثنين لما روى مسلم ان
 علقمة والسود دخلا على عبد الله فقال صلى بن خلف كما قالنا فقاما
 فعمل احدهما عن يمينه والاخر عن شماله الحديث الى قال هكذا فعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والجواب انه فعلة لضيق المكان توفيقا بينه وبين حديث جابر
 وانه منسوخ فان فيه ذكر التطبيق في الركوع وافتراض الذراعين و
 هو منسوخ فانه كان بمكة وجابر انما شهد المشاهدة التي بعد بدو الحديث
 متأخر وغاية الامران التامخ حتى على عبد الله بن مسعود ولا بعد فيه اذ لم
 يكن داعيا اماما مجمع الكثر دون الاثنين الا في النادر كقصه جابر
 كحديث اسنان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعتها فاكل منه
 ثم قال فموا فله صلى الله عليه وسلم قال انس فمقت الى حصيرنا قد سود من طول ما

مطلق ويجوز اقتداء الاممي
 بالاممي دون غيره

ما ليس في نفسه بما فقام عليه رسول الله ص وشفقت انما اليتم وراه
 والعجز من وراثة افضل لثابتين ثم انصرف رواه مسلم ايضاً قال في الهدية
 فهذا دليل الافضلية والاشرف في اثبات مسعود دليل الاباحة انتهى وهذا دليل
 على انه لا يكون توسط الامام الاثنين واختلاف في المحيط وذكر في الفتاوى المتأنيبة
 ان الامام لو قام في وسط المزمع او قاموا في ميمنة او ميسرة فقد اسأوا
 انتهى ورجحنا هذا على ما اذا ارادوا على الاثنين فلا مخالفة وانما الواحد لو
 قام خلفه او عن يمينه ففيل لا يكون وذكر في الهدية انه مسمى لانه خالف السنة
 وهو الظن والسنة ان يصلي الرجل ثم الصبي ثم النساء لما مر من حديث
 انس واخذ في المشكل يقوم قدام النساء ولا يقف معهن لاحتمال انه رجل
 ولا مع الرجال لاحتمال انه امرأة ثم الترتيب بين الرجال والصبيات سنة
 لا فرض هو الصحيح اما بينهم وبين النساء فرض عندنا حتى لو حازت
 امرأة او صبية مشتهرة ثقيل الصلوة رجلاً او تقدمت عليه قلد
 وصادتها مطلقة مشتركة تحريمه واتحاد المكان والجهة بلا حائل ونحو
 اما ما فسدت صلوة الرجل فشروط المحاذات الفسدة عشرة الاول كونهما
 بالغة او صبية مشتهرة وهي بنيت تبع مطلقاً او ثمان اوسبع اذا كانت
 عبلة وسعة فلم تكن كذلك لانفسد ولا فرق بين المحرم وغيره في كونها
 ثقيل الصلوة فان كانت لا تعيقها لانفسد الثالث ان تكون المحاذات في
 عند محمد وادراكه معاً عند أبي يوسف على ما مر الرابع ان تكون الصلوة
 مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا تنفسد المحاذات صلوة الجانحة ونحوه
 الخامس كون الصلوة مشتركة من حيث التحريم بان تبقى المرأة تحريمها
 على تحريم الرجل او يبينها تحريمها على تحريم ثالث فلا تنفسد المحاذات فيما
 اذا صليا صلوة واحدة منفردين او مقتدياً احدهما بالام لم يقتديه الاخر
 السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل اماماً لها
 او كان لها امام فيما يؤديه حقيقة كالمقتديين او تقدير كالأحقيقين بعد
 فراغ الامام فلا تنفسد المحاذة اذا كانا مسبوقين فاما اذا فضاء ما سبقا

م
 في
 في
 في

لانهما وان اشتركا من حيث التحريم لكن لم يشتركا من حيث الاداء على غير
 المذكور لانه يصديق عليهما ان لهما اماماً فيما يؤديانه لكن لم يشتركا من
 حيث التحريم فاضمحل اعتراض صدر الشريعة بان الشريعة من الاداء لا
 لا يجتهدون الشريعة في التحريم فلا حاجة الى ذكر الشريعة في التحريم فتأمل
 السابع اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على مكان علوية والآخر على الارض
 لانفسد صلوة الثاني من اتحاد الجهة فلو اختلفت جهتهما بان كانا صلياً
 في جوف الكعبة كل منهما الى جهة الاخر لانفسد المحاذات وكذلك في الظلمة
 التاسع عدم الحائل بينهما حتى لو كان بينهما مسطوانة ونحوها لانفسد
 المحاذة والفرجة التي تشيع انشاها كالحائل العاشر ان ينوي الامام امامة
 النساء هكذا قالوا ولا مشك ان هذا داخل في اشتراط الشريعة فانه اذا لم
 امامة النساء لا يصح اقتداؤها به فلم توجد الشريعة وذلك لان نيته امامة
 النساء شرط في صحة اقتدائهم عندنا خلافاً لغيره لانه يلزم فرض ترتيب المقام
 باقتدائهم وليحق صلوة فتسا من جهة فلا بد ان يتوقف على التزامه
 باختياره وقصد كانه مقتدي فكان بحيث يلحقه فساده الصلوة اذا فسدت
 صلوة الامام بسبب الاقتداء بتوقف ذلك على التزامه بقصده اذ لا ولاية لاحد
 على احداث التزام وفي رواية انما اشترط نيته امامتها اذا اقتدرت محاذات
 لرجل فان اقتدرت غير محاذية يصح اقتدائها فان حازت في خلافها ينقلب
 فاسداً لعدم ادخالها في الم توجد منها محاذة وعند الثالثة المحاذة
 غير مفسدة وهو القياس الا ان امتنا استحسنا بالحديث وهو آخره
 من حيث اخرهن الله فانه امر وهو يقتضي الافتراض عند الاطلاق وقد وثق
 في بيان المقام والصلوة محل بالنظر اليه فيكون ترك التأخير منه مفسداً لترك
 فرض المقام ولا تنفسد صلواتها وان كانت مأمورة بالتأخير ضمنياً ويحرم عليها
 تركه فربا بين القصد والضمي وكان وزانه معها في لزوم تقديمه وتأخيرها
 فبان المأموم مع الامام في لزوم تأخره وتقديم الامام فكان المأموم لا يجوز
 له التقدم ويضد صلوة والامام لا يجوز له التأخر ولكن لانفسد صلوة كذلك

الرجل لا يجوز له التأخر عن المرأة ويفسد صلوة المرأة لا يجوز لها المحاذاة
ولكن لا تفسد صلوة المرأة أنه ذكر في المحيط حكى عن متابع العراق في المحاذاة
صورة تفسد صلوة المرأة دون الرجل وهي ما اذا شرعت بعد شروع الرجل
محاذية لانها اذا كانت حاضرة وقت شروع فقامت بجذائه امكنت التأخير
بالتقدم عليها خطوة او خطوتين اما اذا جاء بعد ما شرع فلا يمكن ذلك
لان مكره في الصلوة وانما تأخيرها بالاشارة ونحوها واذا فعل ذلك فقد
وجد منه التأخير فاذا لم تتأخر فقد تركت هي فضا من فوض للمقام فتفقد
صلواتها قال وهذه المسئلة عجيبه ثم هذا مبني على كون الحديث المذكور
مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت ذلك وانما روى موقوفا على ابن مسعود في
مسند عبد الرزاق قال اخبر سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن
الجبعة عن ابن مسعود قال كان الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون
جميعا فكانت المرأة تلبس القالبين فتقوم عليهما فتعاود خليلهما فالفق
عليهن الخيض فكان ابن مسعود يقول اخرهن من حيث اخرهن الله قيل
فما القالبان قال رجل من خشب تتخذها النساء يتشرفن الرجال في الصلاة
وفي الغاية عن سحره بويه الاحرام الخجالت والنساء حبال الشيطان اخرهن
من حيث اخرهن ويعزوه الى سند ردين قيل وذكر انه في دلائل النبوة
للبيهقي وقد تنبى فلم يوجد هذا وقد شدد بعضهم قولا بفساد محاذاة الامور
ولا تمتنع له في الرواية فان الكل صرحوا بعدم افسادها ولا في الداراية
لنفسهم بان الغشاء في المرأة غير معلول بعروض الشهوة بل لتركيز
المقام الثابت بالحديث ولذا لم يفرقوا بين المحاذاة والاجنبية وليس ذلك
في القصبي ومن ساهل وعلل بعروض الشهوة صرح بنفيه في الصبي مدعي
عدم اشتباهه وحاصله ان مظنة الشهوة الانوثة وباعتبار المظنة ثبت
الحكم لا باعتبار ما قد يتفق بالذكي فقد يتفق ذلك في الميمنة والبيمنة و
لا عبرة به قولوا ان اشتباه الذكي يكون عن الخراف في المزاج وقد ساهم كثير من
السلف الثمن مجله في اشتباه الانثى فانه الطبع السليم السليم في المنع من

من الاقتداء بشرط الصحة الاقتداء بالاتحاد مكان الامام والمأموم حكما ولو كان
بينهما حال طلاق كان تقصيرا قليلا بان كان طوله دون القامة وعرضه غير ذلك
على ما بين الصفيين لا يمنع لعدم الاشتباه والافان كان فيه باب او كوة يمكن
الوصول الى الامام منه وهو مفتوح فذلك لا يمنع وان كان الباب مسدودا او
الكوة صغيرة لا يمكن التقد منها او مشتبكة وان كان لا يشتبه عليه حال الامام
برؤية او سماع لا يمنع على ما اختار شمس الائمة المحلوي قال في المحيط وهو الصحيح
لكذا اختار قاضي خان وغيره وان كان الحائط على خلاف ما ذكر بان كان عرضا
طويلا وليس فيه ثقب منع وان لم يكن بينهما حال طلاق ولكن بينهما اولين المقتد
وبين الصف الذي قدما به بعد فان كان اقل مما يمكن فيه صف وتقر فيه العجالة
لا يمنع مطلقا وان كان قدما بيقوم فيه صف فان كان في المسجد لا يمنع وان
كان خارج المسجد يمنع الا ان يقوم فيه ثلثة فاتهم صف يحصل به الاتصال من
ودائهم بمن قدماهم بالاتفاق بخلاف الواحدة فله لا يحصل به الاتصال بال
الاتفاق وكذا الاثنان عندهما خلا لا يجزي يوسف فان الاثنى عنده كالثلثة
فاحصول الاتصال وحكم انقطاع جمعة الامام معهما وفي حكم محاذاة النساء
حتى لو قامت امرأة واحدة في صف فانما تفسد صلوة واحدة عن يمينها و
واحد عن يسارها وواحد خلفها من الصف الذي يليها بالاتفاق وان كان
ثلاثا يفسدن صلوة واحدة عن يمينهن وواحد عن يسارهن وثلثة
ثلاث وراهن الى اخر الصفوف بالاتفاق اما الثلثان فتفسدان صلي
واحدة عن يمينها وواحد عن يسارها واثنين وراهما فقط عندها كما في
الواحدة وعنده تفسدان صلوة اثنين اثنين وراهما الى اخر الصفوف
كافي الثلث فالحاصل ان المشي كالمجموع في كونه صفا وفي انقطاع الجمعة
خلا فالحال ان في المشي معنى الاجتماع فيعطى حكم الجمع كما في الوصايا و
الموارث ولهما ان المشي والجمع متغايران صيغة في اللغة فيتغايران
حكما الا ما قام فيه دليل اللاحاق كما في الوصايا والموارث ولم يعم فيما نحن فيه
فلا يلحق هذا وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا جدا كمسجد بيت المشي على

على المظلة الثلاثة وقام المقتدى في افضاه من غير انشا الصفوف لا يجوز قال
 البرزقي المسجد وان كثر لا يمنع الفاصل فيه الا في الجامع القديم بجوارزم وحاشا
 المقدس الشريف اعني ما يشتمل على المسجد الثلاثة الاقصى والصخرة والبيضاء
 انتهى ولو اقتدى من سطح المسجد فالكلام فيه في الواقع من وراء الجدار وكذا
 المؤذنة ولو اقتدى على جدار بيته متصلا بالمسجد ولا يخفى عليه حال الامام
 جاز بخلاف ما لو قام على سطحه حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام
 لكثرة التخلل واختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف البيت لانم يتخلل الجدار
 لكان فيه ثقب ولا يشتهيه عليه الحال وبانطفا الصفوف صار مع المسجد
 كقمار واحد وكذا الوصل في مكان خارج المسجد ان اتصلت الصفوف جاز ولا
 فلا ولو كان بين الامام والمقتدى في الجامع او غيره نهر فان كان صغيرا يمنع
 وان كبير لا يمنع واختلف في الصغير فقل ما لا يمكن المشي في بطنه لضيقه وقيل
 ما ثبتت القوى من غير كلفة وقيل ما لا يكون طريقه الضيق والصحيح انه
 ما لا يمكن فيه سير الزورق فهو صغير لا يمنع وما يمكن فكبير يمنع لكن ذكر
 في التاتارخانية عن المستحق للحاكم الشهيد انه انما يمنع في هذه الحالة اذا كان
 يمر فيه فان كانوا لا يمرون لا يمنع انتهى ولا يخلو عن نظر لانه جاز بمنزلة
 الطريق الذي تمر فيه العجلة وهو مانع مطلقا ولذا لم يذكر هذا القيد احد
 من اصحاب الفتاوى كفاضي خات وصاحب الخلاصة وغيرها ومصلح المجلد
 حكم المسجد وقدم حكمة الثامن فيما يتابع المقتدى فيه الامام وما لا يتابع
 فيه لا خلاف في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية اذ هي موضوع الاقتداء و
 الاصل فيه قوله: انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا ركع فاركعوا
 واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فاذا سجد فاسجدوا و
 الجاري ومسلم واختلف في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة فقد لا يتابع
 فيها بل يستمع وينصت مطلقا اى سواء السرية والجمهرية ووافقنا ما لك
 واحمد في الجمهرية وقال الشافعي تلزم المتابعة في الفاخرة مطلقا الا اذا خاف
 فوت الركعة لقوله: لا صلوة لمن لم يقرأ بآم القرآن متفق عليه وقوله: من

هذا الحديث يدل على ان المتابعة في الركن القولي هي المتابعة في الفاخرة لا في السرية والجمهرية

صلوة لم يقرأ فيها بآم القرآن فمن خذاه ثلثا فقل لا جهرة انا تكون وراء
 الامام قالوا قراء بها في نفسك الحديث رواه مسلم وغيره ولنا قوله: لا يصليتم
 فاقبوا صفوكم وليؤتمكم احدكم فاذا كبر فكبروا واذا قال غير المصطفى عليهم
 ولا الصالحين فقولوا امين يحبيكم الله فاذا كبر وركع فكبروا وانكروا واذا
 قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد ليسمع الله لكم وزاد مسلم
 رواية واذا قرا فانصتوا ولا يلتفت الى تضعيف الجرداود وغيره لهذه الرواية
 بعد صحة طريقها وثقة راويها وقوله: من صلى خلفا ما فقرأ الامام له قراءة
 فان قيل دفعه ضعيف والصحيح انه من رسل قتلوا لئلا يسموا فامر رسل الله ان
 الجمهور تحجب كيف وقد دفعه ابو حنيفة بسند صحيح مع احتياطه وتضيقة في
 رواية الى الغاية حتى انه شرط ما لم يشترط غيره لجزاز الرواية وهو التذكري
 عدم الاعتماد على الخطا في محمد بن الحسن في موطأه انا ابو حنيفة ثنا ابو الحسن
 موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
 صلى خلفا ما الحديث وقول من قال ان الخطا كالسفيانين والى الاحوص
 وشعبة واسرائيل وشريك ابي عبد الله الكوفي وجرير وعبد الحميد وزائدة وزهير
 عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصليتم
 صحيح قال احمد بن حنبل في مسنده انا اسحق الاذق وناسفان وشريك عن
 موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شداد عن جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 كان له امام فقرأ الامام له قراءة وهو صحيح على شرط الشيعين ورواه عبد الله
 ابن حميد ثنا ابو نعيم ثنا الحسن بن صالح عن ليث بن سليم وجابر عن ابي الزبير
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره وسنده صحيح على شرط مسلم على ان تقرأ الثقة
 بميادة الرفع كافي للقبول خصوصا من كان مثل ابي حنيفة كيف وقد وافقه
 سفيان وشريك وابو الزبير واخرجه ابن عدي عن ابي حنيفة في منجته وذكر
 فيه قصة وبها اخرجه ابو عبد الله الحاكم قال ثنا ابو محمد بكر بن حمدان الصيرفي ثنا
 عبد الصمد بن الفضل البجلي ثنا مكي بن ابراهيم عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي
 عاصم عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم

صلى ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقرأه عن القراءة في
 الصلوة فلما انصرف اقبل عليه الرجل وقال انتهت عن القراءة خلف رسول الله
 في فتنازعنا حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال من صلى خلف امام فان قراءته الامام
 له قراءه وفي رواية لا في حنيضة ان ذلك كان في الظاهر والعمر فاومى اليه رجل
 فقرأه فلما انصرف قال انتهت في الحديث وهذا يقتضي ان اصل الحديث هذا ان
 ان جابر روى منه محل الحكم فقطعة والمجموع اخرى ويتضمن رد القراءة خلف
 الامام مطلقا لانه خرج تأييده انتهى ذلك الصحابة في السرية فيما روى عنه
 به الخضم من ما تقدم وحديث ما لي اننا في القراءة ثم قال ان كان لا بد فقلنا
 وحديث لعلكم تقرأون خلف امامكم قلنا نعم قال لا تتفعلوا الا بما تحبوا الكتاب
 فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ويرتجح لترتجح الحظر على الاباحة مطلقا عند التعارض
 ولقوة السند فان حديث من كان له امام اصح وقد عارض بمذاهب الصحابة
 في موطا ذلك عن نافع عن ابن عمر قال اذا صلى احدكم خلف امام فحسبه قراءه الامام
 واذا صلى وحده فليقرأ قال وكان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام ورواه الدارقطني
 مرفوعا وقال دفعه وهم لكن اذا صلى على السماع فيؤيد دفعه وروى الطحاوي
 في شرح الآثار ثنا يونس بن عبد الاعلى ثنا عبد الله بن وهب اخبرني حيوة
 ابن شريح عن بكر بن عمرو عن عبيد الله بن مقسم انه سئل عبيد الله بن عمرو
 بن زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله فقالوا لا تقرأ خلف الامام في شئ من الصلوة
 وروى محمد بن الحسن في موطا انه عن سفيان بن عيينة عن منصور عن ابي
 ايل قال سئل عبيد الله بن مسعود عن القراءة خلف الامام قال انصت فان في
 الصلوة شغلا ويكفيك الامام وروى فيه عن داود بن قيس الفراء المديني
 قال اخبرني بعض ولد سعد بن ابي وقاص ان سعدا قال وددت ان الذي
 يقرأ خلف الامام في فيه حجرة ورواه عبد الرزاق الا انه قال في فيه حجرة وروى
 محمد بن ابي داود بن قيس عن ابن عجلان ان عمر بن الخطاب قال ليس في من الذي يقرأ
 خلف امام حرج او اخرج به ايضا عبد الرزاق واخرجه الطحاوي عن حماد بن سلمة
 عن ابي بصير قال قلت لابن عباس اقرء والامام في يدي قال لا وروى ابن ابي شيبة

في مصنفه عن جابر قال لا تقرأ خلف الامام ان جبريلا ان خافت واخرج
 هو وعبد الرزاق من قول علي بن قرا خلف الامام فقد اخطأ الفطرة وهذا
 انصوص كره ابو حنيفة وابو يوسف قراءه الامام في السرية ايضا وهي كراهية
 تحريم كما يفيد قول صاحب الهداية وعندهما يكره لما فيه من التوقيف فان اصل
 الكراهية يفيد كراهية التحريم سيما اذا استدلل عليها بما فيه وعيد والمرد ما
 من قول عمر بن الخطاب وسعد بن ابي وقاص وعلي بن ابي طالب رضي الله
 عنهم وان كانت تستحسن عند محمد فان الاصح قولهم لما امر من الادلة و
 فيما عدا القراءة من الاذاكر يتابع ايا في به المقتدى كما ياتي به الامام في
 على لزوم المتابعة في الاذاكر ما ذكره الخلاصة وغيرها من الفروع وهي
 ان المقتدى لو رفع رأسه من الركوع او السجود قبل الامام ينبغي ان يعيد
 ولا يصير ذلك ركوعين ولو رفع الامام رأسه من الركوع او السجود قبل
 المتابع المقتدى ثلثا فاصح ان يتابع الامام اما لوقام الى الثالثة قبل ان
 يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم لان التشهد واجب وان لم يتمه وقام
 وكذا القعدة الاخيرة لو سلم قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يسلم
 ولو سلم ولم يتمه جان وكذا ان ياتي المقتدى بالصلوة والدعوت فانه
 يتابعه لانها ستة فالحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير
 تأخير واجب فان عارضها واجب لا ينبغي ان يعوق ذلك الواجب بل يأت به
 ثم يتابع لان الايات به لا يعوق المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة
 مع قطعها بقوته بالكلية فكان تأخير احد الواجبين مع الايات بهما
 من ترك احدهما بالكلية مجازا وما اذا عارضها ستة لان ترك الستة او
 من تأخير الواجب وكذا لو تكلم الامام بعد تمام القعدة قبل ان يتم المقتدى
 التشهد يتمه ويسلم خلفه ما لو احدث الامام عمدا في هذه الحالة فانه لا
 يثم لان الكلام كالسلام في جواز بقاء المقتدى في التحريم بعبء مجازا
 كحدث العود فانه لا يبقى في حرمة الصلوة بعده وخبره فان كان المقتدى
 قد رما يمكن فيه قراءه التشهد تحت صلوة والا فلا ولو تكلم في الوتر قبل

مطا االوقام الى الثالثة قبل
 ان يتم المقتدى كما يشهد

يتم المقتدى بتابعه فان القنوت ليس بمقدور ولا ممتنع اما ان كان لم يقرأ
شيئا من القنوت في ينظر ان خاف فوتر الركوع بقراءة شئ منه بركع ويتركه و
الا يقرأ مقدار ما لا يفوت الركوع مع الامام ثم يركع وفي نظم الزند وسنن خمسة
اشياء اذا لم يفعلها الامام لم يفعلها القوم والقنوت وتكبيرات العيدين وقنوة
الاولى وسجود التلاوة وسجود السهر واربعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه
القوم لو زاد سجدة او زاد على احوال الصلوة في تكبيرات العيدين وكان المقتدى
يسمع التكبير منه بخلاف ما اذا كان ليسمعه من المؤذن لاحتمال ان
الغلط منه او زاد على الاربع في تكبيرات الجحاة او قام الى الخامسة فانه لا يتابع
في ذلك ثم في القيام الى الخامسة ان كان قعد على الرابعة ينظر المقتدى قاعدا
فان عاد فسلم من غير عادة التشهد وسلم المقتدى معه وان قعد الخامسة
بالسجدة سلم المقتدى وحده وان كان لم يقعد على الرابعة فان عاد تابعه
وان قعد الخامسة فندت صلواتهم جميعا ولا يفيد المقتدى تشهده وسأله
وحده وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يتركها القوم ورفع اليدين
مادام الامام في الفاتحة فان شرع في السورة لا يفعله المقتدى ايضاً عنده عند سجدة
خلافه لا يوسف وتكبير الركوع او السجود والتسبيح فيها والتسبيح وقرأة
التشهد والسلام وتكبير التثنية فلو ترك الامام شيئا من هذه لا يتركه المقتدى
والاصل في النوع الاول وجوب متابعة الامام في الواجب فعلا وكذا تبيين
متابعة تركا ان كانت فعلية او قولية يلزم من فعلها المخالفة الفعلية وفي
النوع الثاني ان ليس له ان يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا تعلق له في
وفي الثالث عدم وجوب المتابعة في السنن فعلا فكذا ترك الواجب الموقوف
الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعل كما تشهد وتكبير التثنية بخلاف
القنوت وتكبيرات العيدين اذ يلزم من فعلها المخالفة في الفعل وهو قيام
مع ركوع الامام فيقال ان كان ينبغي ان يأتى تكبيرات العيدين في الركوع
لانها مشروعة فيه وبالآيات بها لا يكون مخالفا له في واجب فعل كما في
التشهد ويمكن ان يحجب بان تكبيرات العيدين انما شرعت في الركوع المسبوق

مختصلا

تخصيلا لمتابعة الامام اذ كان قد ادى بها ولا يلزم منه شرعية فيه لتخصيل
مخالفة محله في التشهد فان القنوت محله الاصل في هذا تكبيرات الركعة الثانية
واما تكبيرات الركعة الاولى ففي الآيات بها ترك الاستماع والانتباه والله سبحانه
اعلم **فصل** في قضاء الفرائض من ترك صلوة لزمه قضاؤها سواء تركها بعينه
غير مسقط او بغير علمه خلافا لاحد فان عنه اذ تركها عمدا بعينه عند الإلزام
قضاؤها لكونه مرتكبا والمرتكب لا يؤمر بقضاء ما تركه اذ اناب وعند الجمهور
لا يصير مرتكبا فيؤمر بالقضاء ويقدمها على صلوة الوقت لان الترتيب بين
المخالفة والوقائية وبين الفرائض شرط عندنا وفيه قال الحنفى والزهري و
ربيعة ويحيى الاصبهاني والليث والاكواحد وسحق وقال الشافعي مستحب وهو
قول طائفة من الحسن والي تورا ان كل فرض اصل بنقصه فلا يكون شرطا للغير
هذا هو الاصل الا ما اخرجناه دليل كما لا يخفى فانه اعظم الاصول وهو شرط لكل العباد
ولان الكتاب يحل في حق اوقات الصلوة مطلقا اداء وقضاء وانما ثبتت الاول
بفعله ثم وقوله ثم صلوا كما رايت في اوصلي ولا شك ان بيان الجمل المقتدى
للفرضية بخبر الواحد مفيد للفرضية ولم يثبت عنه ثم تقديم صلوة على ما
قبلها اداء ولا قضاء ففي الصحيحين عن جابر انه صلى العصر يعني يوم الاحد
وبعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها وعن ابي جعفر جبيب بن سباع
انه صلى المغرب عام الاحزاب قلنا في ذلك قال هل علم احدكم اني صليت العصر
قالوا يا رسول الله ما صليتها فامر المؤذن فاقرأه فضلى العصر ثم اعاد المغرب ورواه
احمد ذكره ابو الفرج يسناده قال ابو حفص بن شاهين ينعين انه ذكرها في
في الصلوة والاما اعادها واخرج الدارقطني والبيهقي عن اسماعيل بن ابراهيم
الترمذي عن سعيد بن عبد الرحمن الحمصي عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله
عنهم اجمعين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة فليذكرها الا وهو مع
الامام فليتم صلوة فاذا فرغ من صلوة فليعد التي ينسى ثم يبعد التي صلاها
مع الامام ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا وصح الدارقطني وغيره وقف

ثمهم من نسيها خطأ في رفعه الى سجدتين على كل واحد ومنهم من نسيه الى
الترجاء وهذا خارج عن جماعة الجمع عليها وهي زيادة الثقة مقبولة ورفع
زيادة وسيله وثقة ابن معين امام الحج والتعديل وذكره في ميزان
توثيقه عن جماعة وكذا الترجاء قال ابن معين وابوداود واحمد ابان
ولا فرق بين ان يكون من لم يذكر الزيادة او حج من ذكرها او لا يرد ان
سعيد الابقام ما كان ولو كان الترتيب مستحيلا لتركه مرة او اشار الى تركه
مرة ولم يتقل ولا نقل ايضا عن احد من الصحابة قولوا ولا فعله وليس هذا كغير
الفاتحة لان ذلك ليس لبنا الجمل بل هو زيادة على مطلق الكتاب وهو
مخير الواحد غير جائز وبهذا التفسير سقط ما يجتهد الشيخ كالدين ابن الهيثم
وبني عليه اولوية قول الشافعي ولم ار من تعرض له نعم كان ينبغي على هذا
ان لا يسقط الترتيب بالنسيان وصيق الوقت وكثرة الفوات الا انه سقط
لادلة اخرى اما النسيان فلقوله من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا
ذكرها فاذللك وقما متفق عليه فقد قصرها وقتها على وقت التذكر فلا يكون
حال النسيان وقتا لها فكان وقتا لما صلوه لعدم المزاحمة ولين منه سقوط
الترتيب واما صيق الوقت فلا جمل على خرمه تأخير الصلوة عن وقتها
فصله ومستند الكتاب والسنة وايته الدليل العقلي فخرج عن ادليل
الترتيب اذ لا يستلزمه وايضا رتبا افضى الاشتغال بالترتيب الى
تقويت الوقتية وهو خارج كما من فسقط اذا تقرر هذا فنقول لو صلى في
ذاكر ان عليه فائنة قبله فسدت فرضه فسادا موقفا عند الجنيبة
وباتا عندها ومعنى الوقف عنه ان لم يقض الفائنة حتى صلى ستاد هو
ذاكر لها عادا ككل صحيحا مثاله فانه صلوة الفجر فضلى الظهر والعصر والمغرب
والعشاء والفجر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الفائنة منها فبذلك الخمس
فاسد فسادا موقفا عنده فان صلى الظهر من اليوم قبل ان يقضى الفائنة
صحت الظهر والحمل التي قبلها وان قضى الفائنة قبل ظهر اليوم الثاني تقرر

تقرر فساد الخمس وصحت الظهر وهذا ما يقال صلوة تصح خيرا وصلوة تعد
خسرا فالتى تصح هي ظهر اليوم الثاني اذا اداها قبل الفائنة والتي تعد هي
الفائنة اذا قضاهما قبل ظهر اليوم الثاني هكذا قالوا والذي يلحق ان اذا دخل
وقت الظهر من اليوم الثاني عادت الخمس صحيحة لصيرورة الجمع الفائنة
الاولى ست قرائت بلحوله حتى وان قضى الفائنة في قبل الظهر اليوم الثاني
لا نقسدا محسوبا وعندها الخمس فسادا موقفا وما يصح به بعد ذلك صحيح
وان كان ذاكر الفائنة لصيرورة الفوات ستا وجه قوله ما هو القياس ان
سقوط الترتيب حكم والكثرة علة له وانما ثبت الحكم اذا ثبت العلة في حق
ما بعدها لا في حق نفسها كما اذا رأى عبدك يبيع فسكت ثبت الاذن فيما بعد
هذا البيع لافيه وكذا صيرورة الكلب معلما بتركه الاكل ثانيا محلي ما صاده بعد
الثالثة لاما صاده فيها ووجه قوله وهو الاحتياط المسقط للكثرة وهو ما
بالكل ولذا اجمعنا على سقوط الترتيب بين الفوات نفسها اذا صادت ستا
لا فيما بعدها فحسب وعلى انه لو اعاد الخمس في مسئلتنا بلا ترتيب صح وهذا
ان المانع من الجواز قلتها وقد زال وتوقف حكم على امر ليطرأ يتم امره لا يسر
يبدع كتوقف الزكوة المجلدة على تمام النصا عند حلول الحول فان حال
نهورها وقعت فرضا والا وتوقف المغرب في طريق المزدلفة فان عاها
قبل العرج بطلت فرضيتها والا فلا وصحة صلوة المعذور اذا انقطع العذر
بعدها على معاودته في الوقت الثاني فان عاد صحت والا فلا وكون الترتيب
على العادة حبيبا على انقطاعه لعشره او اقل وصحة صلوة من انقطع دهره
دون العادة فافتسكت وصلى على عدم العود وغير ذلك من المسائل
الشيخ كالدين ابن الهيثم ولا ينبغي على ما مثل ان التعليل المذكور يوجب
ثبت صحة المؤديات بمجرد دخول وقت سادستها التي هي سابقة لغيره
لان الكثرة تثبت صح وهي المسقط من غير توقف على ادائها كما هو المذكور
في التصويرو سائر الكتب انتهى وسيأتي ما يؤيد قريانا ان شئ الله تعالى
والندوة خلال الصلوة كالندوة اولها الحكم المذكور وان استمر النسيان

الى ان سلم تحت الصلوة اتفاقا فالسقوط الترتيب بالثبوت وان بقي من الوقت بالوسع الفائتة والوقتيه معا بل كان بحيث لو صلى الفائتة يخرج قبل اناء الوقتية يسقط الترتيب ويقدم الوقتية ولو كان الفائت اكثر من صلوة والوقت يسع بعضها مع الوقتية دون كلها فلا بد من تقديم ذلك البعض حتى لو فاتت العشاء والوتر وقد بقي من الوقت ما لا يسع الا خمس ركعات فلا بد ان يقضى عندا في حيفه ثم يصلي الفجر ثم يقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس وكذا لو تذكر وقت العصر انه لم يصلي الفجر والظهر قد بقي من الوقت قدما يسع ثمان ركعات يقضى الظهر ثم يؤدى العصر ثم يقضى الفجر بعد الغروب وان بقي قدما يسع ست ركعات فقط يقضى الفجر ثم يؤدى العصر ثم يقضى الظهر بعد الغروب فلا بد ان يقضى من الغنات ما يمكن قضاؤه مع علم تفويت الوقتية فان امكنه الترتيب فابيينها اليه راعاه كاذبه الصورة الاخيرة والا فلا مكان للثبوت قليلا ثم المعنى حقيقة انك الوقت لا غلبة الظن فقد ذكر الزاهد في شرح قدوري من عليه معناه فظن ضيق وقت الفجر فضارها واذ الوقت سعة يكرها الى ان يطالع الشمس وفرضه ما يلى التطوع وما قبله تطوع وقيل ليس في العشاء فان طلعت قبل الفجر صح فجزه والا فلا انتهى وهو يدعى ما قلنا ولو قلتم الفائتة عند ضيق الوقت صح لان انتهى عن تقديمها ليس لمعنى في عينها بل لما فيه من تفويت الوقتية ولهذا يبنى عن التطوع والنهي لم يكن لمعنى في عين النهي لا يمنع الجواز كما انتهى عن الصلوة في الارض المعصية ثم المراد تضيق اصل الوقت لا الوقت المستحب وعند الحسن بن زياد وهو رواية عن محمد الوقت المستحب حتى لو تذكر وقت العمل عليه قضاء الظهر وعلم انه لو اشتغل بقضائها تقع العصر في وقت المكروه يستقط الترتيب عنده لا عندنا فيلزم ان يصلي الظهر في الوقت المستحب ولو وقع العصر في الوقت المكروه عندنا وعنده يصلي العصر ويؤخر الظهر الى العشاء ولو بقي من المستحب ما لا يسع الظهر تمامها سقط الترتيب بالاتفاق لعلم

مصرع لم اذ يقضى اصل الوقت

الظهر

الظهر المكروه ولو شرع في العصر والشمس حمراء ذكر للظهر ثم غربت وهو انها فيها وطعن فيه عيسى بن ابان فقال بل يقطعها ثم يبدأ بالظهر لان ما بعد الغروب وقت مستحب وهو ذكر للظهر وهو القياس وجه الاستحسان انه لو قطعها يكون كلها قضاء ولو مضى كان بعضها في الوقت فكان اولى ثم الغيبة لوقت الافتتاح حتى لو افتتح الوقتية اقل الوقت وهو ذكر للفائتة واطال حتى تضيق او خرج لم تضيق لان شروع في الوقت سعة مع التذكر لم يقع صحا فان حذر الشروع عند التضيق صح قال الزاهد ويراعى الترتيب وان لم على اداء الوقتية الامع التخفيف في قصر القراءة والافعال ويقصر على اقل ما يجوز به الصلوة انتهى والكثرة المسقط للترتيب صيرورة الغنات ستا يخرج وقت السادسة وعن محمد انه اعتبر دخول وقت السادسة للدخول في حد التكرار بل ذلك وجه ظاهر الرواية وهو الصحيح ان التكرار المؤدى الى المخرج ان يكون عليه ظهر قضاء مثلا مع ما بينهما الا ان يكون عليه ظهر قضاء وظهوره اداء بالظاهرة في الوقت يزول التكرار والا لحصل بالصلوتين وهذا يؤيد ما ذكره ابن الهمام في مسألة الحسن بن دخول وقت السادسة تصح الحسن لان دخول وقت السادسة بالنظر الى الحسن هو خروج وقت السادسة بالنظر الى ضم الفائتة اليها ودخول وقت السابعة بل لو فرض ان الفائتة كانت العجز ينبغي ان تصح الحسن بخروج وقت الخامسة وهو العجز من اليوم الثالثة لانها سادسة بضم الفائتة الى المؤديات قليلا مثل ثم الغنات نوعان قديمة وحديثة فالحديثة تسقط الترتيب اتفاقا عند الكثرة و: اختلف في القديمة كمن ترك صلوة شهر ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوات حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى ذكر للفائتة الحديثة لم يجزه البعض وجعل الماضي من الغنات كان لم يكن زجرا له عن التهاون وجوز الاكثر من عليه الفتوى لان القديمة ابطلت الترتيب لكثرة او بالحديث اذ ادات الكثرة في تأكيد السقوط ولو قضى بعض الغنات حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض

مطلوب الوقتية بعض الغنات

بان ترك صلوة شهر ثم قضاها حتى يوافي اقل من ست ثم صلى الوقتية ذكرها
 بقى لم يجز عند هؤلاء لان العلة في الكثرة لم تكن والاصح انه لا يعود لان الساعات
 لا يحفل العود كقليل ما انجز على عليه من خارج حتى يشاء فاعاد قليلا لم يعد
 بخلاف التثنية وصلى الوقت لان الجواز في المعنى ومنها سقط حقيقة حتى لو
 تمكن من اداء الفائتة مع الوقتية لا يلزمه الترتيب ايضا كذا الكثر ولو ترك
 صلوة يوم وليلة وصلى من الغد مع كل وقتية فائتة فالقوات كلها صحيحة
 قدمها واخرها واما الوقتيات فان بدأ بها فكلها فاسدة ان اخرها الا العشاء
 اما فساد الكل في التقديم فلا نه متى ادى شيئا منها صارت سادسة القوات
 فاذا اقصى متروكة بعدها عادت المتروكات خمسا ثم لا يزال هكذا واما فساد
 غير العشاء في التأخير فلا نه كل ما صلى فائتة عادت القوت اربعا ففسدت
 الوقتية ضرورة واما عدم فساد العشاء فحول على ما اذا كان جاهلا بالاصح
 وعنده انه فصل على جميع ما عليه فضا كالناس فان كان عالما لم يجز العشاء ايضا
 لان صلواتها وعنده ان عليه اربع صلوات كذا الكثر ايضا ترك صلوة من
 صلوات يوم وليلة ونسيها ولم يقع شيء على شيء يعيد صلوة يوم وليلة
 ليخرج عما عليه ييقن وفي شرح التهذيب لو صلى صلوة من غير تحرر جاز في
 الحكم وسقطت عنه المتروكة والاول هو المروي عن ابي حنيفة وهو الاصح
 قال الفقيه ابو الليث وبناخذ وان ترك صلوتين من يومين ونسيها
 بعد صلوة يومين للاحتياط كذا رواه ابو سليمان عن محمد وعلى هذا اذا
 ترك صلوات من تلك الايام يعيد ثلثة ايام واه ابراهيم عن محمد ذكره
 في التناظرانية لم يذكر ما زاد وذكرنا هذا في عمدة المحررين
 سالت محمدا عن نسي سجدة صلوتية ولم يدر من اتي صلوة في كل
 يعيد الخمس قلت فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام يعيد صلوة
 خمسة ايام ولو ترك ظهر وعصر من يومين ولا يدر الا من اتمها فعنده
 الى حنيفة يقضى واحدة ثم الاخرى ثم يعيد التي قدتها ليخرج عما عليه ييقن
 وعنده لا يلزمه اعادة التي قدتها لسقوط الترتيب بالنسيان فيمحقان ناسي

الترتيب

لترتيب بين الفائتين بناسي الفائتة وهو الحق بناسي التبعين على ما امر
 فيمن ترك صلوة من الخمس ونسي في صلوة هو قال قاضي خان والفتوى على
 قولها قال ابن الهيثم كانه لاجل التحفيف على الناس والا فليلها لا يتبع على الله
 انتهى ويؤيده ما قاله الواقعات ويقول ابي حنيفة نأخذ وذلك لما فيه من
 الاحتياط ولو ترك المغرب ايضا من يوم اخر قيل لا يسقط الترتيب عنه فصلا
 مثلا الظهر ثم العصر ثم يعيد الظهر ثم يصلي المغرب ثم يصلي تلك التي صلاها
 قبلها كاصلاة ما قصير سبعا ولو ترك العشاء من يوم اخر كذلك يصلي السبع
 على ذلك الترتيب ثم يصلي العشاء ثم يعيد السبع فتكون الجملة خمس عشرة ولو
 ترك الفجر من يوم اخر كذلك يصلي الخمس عشرة على ذلك الترتيب ثم يصلي الفجر ثم
 ما صلى قبلها على ترتيبه فيكون المجموع احدى وثلاثين صلوة هذا على قول
 بعض وعلى قول البعض لا يلزم الترتيب عنه ايضا فيما زاد على الصلوتين قال في
 الحقايق وهو الاصح لان اعادة تلك صلوات في وقت الوقتية لاجل الترتيب
 مستقيم اما ايجاب سبع صلوات في وقت واحد فلا يستقيم لتضمنه تقويت
 الوقتية انتهى وقيل مبنى الخلاف على ان الكثرة هل تعتبر في القوات مع ما
 بينها من المؤديات ام في القوات نفسها فقط فمن اعتبر الاول قال لا يات
 الخلاف فيما زاد على الصلوتين ومن اعتبر الثاني قال ياتي الخلاف ما لم يضر
 القوات نفسها استا والحق ان الاعتبار هو صيرورة القوات نفسها استا
 ولا معنى لاعتبار وجود اوقات لا فوائت فيها لسقوط الترتيب بالسر في
 سقوط يكثره الفوائت ان لا يؤد الاشتغال بفعلها على الترتيب الى توقيت
 الوقتية فجزا الاوقات بل فوائت لا اثر له واما العلة في عدم الخلاف فيما زاد
 على الصلوتين في المسئلة المذكورة ما ذكره صاحب الحقايق لان الترتيب اذا
 سقط ليست صلوة حذرا من الاقضاء الى تقويت الوقتية فسقوط بسبع
 اول والطائفة الاخرى لم يعتبروا بالتحقق فوات ست وليس بالوجبة
 ولهذا اقتصروا بالمنظومة على ذكر الصلوتين صبي صلى العشاء ثم بلغ قبل
 طلوع الفجر يلزمه اعادة وهي واقعة محمد بن الحسن سألها ابا حنيفة

مطابق ما في الفتن ثم بلغ

فحاسب بذلك فقضاها وانه اخلاصه رجل فاد صلوات في الصلاة فمريض
بعض الوصية ولا يقدر فيه على الركوع والسجود فقضاها بالتمتع والايام اجاز
ولا يلزم اعادةها الاصح اذا فاتت صلوات ينبغي ان يقضيها في البيت لا في
المسجد ستر الذنب وتقصير شئ في صلوة انه صلاها ام لا ان كان في الوقت
يصليها وان خرج الوقت ثم شك فلا شئ عليه لان الظاهر من حال المسلم^{الاداء}
في الوقت ومن مات وعليه صلوات فامضى بها لمعين يعطى لكل صلاة^{بكل صلاة}
لزم ويعطى لكل صلوة كالفطرة والوتر كذلك وكذا الصوم كل يوم وانما يلزم
تفدية لها من التلث وان لم يوص وتبين به بعض الورثة جاز وان كانت
الصلوة كثيرة والحظ فليدة يعطى ثلثة اصوع عن صلوة يوم وليدة مع موت
مثلا لفقيه ثم ينفقها الفقير الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل
مرارا حتى يستوعب الصلوات ويجوز اعطاؤها لفقيه واحد دفعة واحدة
كفارة اليمين والظهار والافطار يد عذر ولو نوى عن صلوة في مرضه لا يفتح
كفارة التاتارخانية ومن اراد ان يقضى صلوات صلاها ان كان لا يجد نقضا
دخلها او كراهة فحسن والا فليل مكره وقيل لا يكره لانه اخذ بالاحتياط
لا بعد الغر والعمر لانه نقل ظاهرا وهو مكره بعدها **فصل في صلوة المسافر**
وفيها اجاز الاول في مدة السفر اعلم ان اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلثة
ايام من اقصر ايام السنة بالسير الوسط وهي مئة الاقدام والابل في البر
واعتدال الرجح في البحر وعن ابى يوسف يوما واكثر الثالث وصح صاحب الهداية
انه لا يعتبر التقدير بالفراخ لكن قال المرغيناني وعامة المشايخ قد رويها
بالفرسخ فيقول احد وعشرون فرسخا وقيل ثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني
وعليه الفتوى وقال العتابي في جوامع الفقه وهو المختار وقيل خمسة عشر
فرسخا واحتياجا هداية او في السخولة السهل والجبل فانه يعتبر في الجبل
ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا مسافة ثلثة ايام وعندنا فتاوى اقلها
مرحلتان ستة عشر فرسخا وهو رواية عن مالك وبقا احمد لما في البخاري عن
ابن عباس وابن عمر انهما كانا يقضيان في اربعة يرد ويستدلان بما في المسح

المسح على الخفين من حديث مسلم عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ثلثة ايام و
لياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم وجه الاستدلال ان الايام في المسافر ليست
اذلا معهود فهي استغراق لتمام كل مسافر ولو كان السفر الشرعي اقل من ذلك لوجب
لا يمكنه المسح ثلثة ايام وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك واعتبره ابن ابي ابي
بانه قد يقال المراد المسافر اذا كان سفره يستوعب ثلثة ايام قال ولا يقال انه
احتمال يخالف الظاهر فلا يصار اليه لانا نقول قد صاروا اليه فيما اذا بكر المسافر
في اليوم الاول ومضى الى وقت الزوال فبليها المرحلة ونزل وبات فيها ثم في
اليوم الثاني كذلك ثم بكر كذلك في اليوم الثالث فبليها المعقود قبل الزوال فان
هذا مسافر على الصحيح كما ذكره السرخسي ولا يمكنه المسح ثلثة ايام فظهر
انه انما يحسب ثلثة ايام اذا كان سفره ثلثة ايام وهو عين الاحتمال المذكور
انتهى وكذا لو نوى ان يسافر ثلثة ايام ثم اقام ثم بدله ان يرجع الى ما خرج منه
فيل تمامها فانه يترخص بمقدار ما سار فقط فقد صدق عليه في ذلك لظنه
انه مسافر مع هذا لا يمكنه شرعا ان يحسب ثلثة ايام والا لكان يستدل به
باشارة هذا الحديث وباشارة حديث الصحيحين للمسافر ثلثة ايام
معدود ومحرم وفي لفظ البخاري ثلثة ايام ان السفر التام الذي به تغني الاحكام
لكونه مظنة المشقة المقتضية للتخفيف هو الثلثة على ان لاخذ بها هو الاصح
وقد عبر الشارع هذا العدد في احكام كثيرة وبيان الرخصة لمادة الغربة و
منفعة الوحدة وكما ان يكون الانحال عن غير الاهل والتمول في غير الاهل
وذلك في اليوم الثاني اذا كان السفر ثلثة ايام والثلثة اقل الكثير واكثر
القليل ولا يجوز العقر في قليل السفر فوجب ان يكون اقل الكثير لان اكثر الكثير
لا حمله وما روى عن ابن عباس وابن عمر فصحح وليس بحجة عندنا في
على انه قد عارضه فصحح فان مذهبنا مذهب عثمان وابن مسعود و
سويد بن غفلة وحذيفة بن اليمان وابى قلابه وشريك بن عبد الله من
الصحابية وبقا الشعبي والتخفي والثوري والحسن بن حي وعبد بن جبير
وابن سيرين من التابعين وما روى عنه انه قال لا تقصر وانه اقل من

ادبعت بر من مكة الى عسفار ضعيف مرويه اسماعيل بن عتياش وهو ضعيف
 عن عبد الوهاب بن مجاهد وهو اسند ضعيف منه قال يحيى واحمد ليس بشئ وقال
 التوركي كذاب وقال النسائي منكر الحديث فلا يقع الاحتجاج به الثاني فيما
 به المقيم مسافرا والمسافر مقيما في حكم السفر من فساد البيوت موضع هو
 من مصر وقرية نأويا الذي هاب الى موضع بينه وبين ذلك للموضع المشا المذكور
 صار مسافرا فلا يصير مشاقلا ان يصادق عمران ما خرج منه من اجانب الله
 خرج حتى لو كان ثمة صلاة منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير
 مالم يحاوزها ولو حاوز العمران من جهة خروجه وكان بجذاته محلة من الجانب
 الاخر يصير مسافرا اذا اعتبر جانب خروجه وان كان هناك قرية متصلة
 بربض فلا بد من تجاوزتها على الصحيح وان كانت متصلة بقية دون
 لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح اما ثناء المرفان كان بينه وبينه مثل من غلوة
 وليس بينه ما من رعة تعتبر مجاوزة ايضا والافلا والاصل ما روى انس قال
 صليت الظهر مع رسول الله في المدينة انبعثوا العصر بذي الحليفة ركعتين
 متفق عليه فدل ان يخرج النية لا يصير مسافرا والا لصلى الظهر بالمدينة ركعتين
 وما ذكر البخاري قال خرج علي ففقر هو يري البيوت بالمدينة فلما رجع قبله هذه
 الكوفة قال لا حتى ندخلها فدل انه بالخروج يصير مسافرا وان لم يغلب مصر
 وعنه انه لما خرج الى صفين قال لو جاوزنا هذا المحقر لمصرنا المحقر كان امامه
 في جانب خروجه دواء البهق وكذا لا يصير مسافرا بل نية حتى لو خرج لطلب
 آبق او غريم لا يكون مسافرا ولو طاق الدنيا مالم ينوي المسافة المذكورة وكذا اذا
 الجيش اذا طلب عدوه ولا يعلم اين يدركه في العود هم مسافرون ان كان بينهم
 وبين مقرهم مسافة السفر ثم لفتنا احكام يخالف فيها المقيم كاجابة الفطر في
 رمضان واستدانة المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاحتية
 ومن ذلك قصره وانما لا يبيع من الصلوات فان فرضه في كل اربعة ركعات والقصر لانه
 عندنا ومذهب عمر وابنه وعلى وابن مسعود وحابروا بن عباس وبه قال الشافعي
 وخالد بن ابي سليمان وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والحسن بن حي والحسن البصري

وهو رواية عن مالك واحمد قال يحيى السنة البغوي وهو قول اكثر اهل العلم وقال
 الشافعي كل من العصر والاقام جائز به قال مالك واحمد لان الاقام عزيمته وقصر
 رخصة كالقصر في الصوم وللجمهور حديث عمر بن الخطاب في صلاة السفر ركعتان
 الاصحى ركعتان وصلوة الفطر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على الشافعي
 محمدا وقد خاب من افترى رواه النسائي وابن ملحة واحمد والبيهقي بلناد صحيح
 قاله النووي وحديث عائشة قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فافترت
 صلوة السفر وزيد في صلوة الفطر متفق عليه وعن حفص بن غاصم سمعت ابن عمر
 في طريق مكة فصل لنا الظهر ركعتين ثم جاء رحله وجلس فراءيا سائيا قايما
 فقال ما يصنع هؤلاء قلت يستجيبون قال لو كنت مستجيبا لكانت صلاة صحبت النبي في
 فكان لا يزيد على ركعتين في السفر وابا بكر وعمر وعثمان كذلك متفق عليه وللفظ
 البخاري صحبت مع رسول الله في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله
 وعنه قال صليت مع رسول الله في ركعتين ومع ابي بكر ركعتين ومع عمر
 ركعتين ومع عثمان ركعتين صلوات من خلافة ثم صلواتها اربعاً وانما صلواتها
 اربعاً كما في هذه الرواية لانه صار مقيما بالساقط على ما روى الامام احمد وابو بكر
 ابن ابي شيبة وابو عمر بن عبد البر والطحاوي ان عثمان صلى بمبى اليعرب ركعتان
 فانكر الناس عليه فقال ايها الناس اني تأهلت بمكة منذ قدمت واني سمعت
 رسول الله يقول من تأهل في بلد فليصل صلوة المقيم والاثارة ذلك كثيرة
 وهي تدل على ان الفرض ركعتان وانما الاقام منكر ولو كان جائزا لفعلة به
 مرة تعليم الجوار كما في تعليم الصبي فان قيل قال انس كنا اصحاب رسول الله
 في مناسف فرمنا الصائم ومنا المفطر ومنا من تيمم ومنا من يقصر وعن عائشة
 قالت كل ذلك كان يفعل رسول الله في صام واخضر وقصر الصلوة وانتم
 في طريقهما زيد العمى وطحة ابن عمر قال ابن عبد البر لا تحججهما وقال ابو
 الغرج بن الجوزي المعروف منا الصائم ومنا المفطر والزيادة من قول زيد
 العمى ولم يصح الا تمام احد من اصحاب الكتب السنة ولا من غيرهم سوى
 الدارقطني وتقصيه لمذهب الشافعي معروف كاصح الحديث باليسلة فلما

عليه اعتراف انه صحيح كذا ذكره السرخسي في شرح الهداية وليس المراد
من قوله تعالى واذا صرتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
الاية هذا القصر لان هذا القصر غير مفيد بالخوف اجماعا بل المراد قصر هيئتها
وفعلها وقت الخوف لا الماترك التوبة واصحابه العزيمة دائما وعن يعلى بن ابي
قلت لعمر بن الخطاب انا قال الله ان تقصروا من الصلوة ان خفتهم فقد امن الناس
فقال عمر عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق
بها عليكم فاقبلوا صدقة رواه مسلم واصحاب السنة الاربعة والتصدق بما لا
يحمل التملك ممن لا تملكه طاعة سقاط كحضر لا يقبل الرد كالعفو عن القضا
وممن تلزم طاعته وهو الحاكم بما يريد اولى ان لا يقبل الرد ويكون اسقاطا محضا
وقد علم من هذا ان القصر عندنا عزيمة وقد يطلق البعض عليه اسم الرخصة
ومراده الله رخصة اسقاط ولا فرق بينها وبين العزيمة في المعنى ولهذا يكون
الاتمام عندنا حتى روى عن ابي حنيفة انه قال من اتم الصلوة فقد اساء بها
السنة وان اتم فان قعدة الثانية قد ائتتهد اجزائه والاخرى ان نافله
ويصير مسيئا لتأخير السلام وتكون بنى النفل على تحريمه الفرض وان كان ذلك
حائلا عندنا وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لان التقيد على الثانية فرض
لانه اخر صلوة كما في الفجر والحجة ولو ترك القراءة في احدي الاولين بطلت الصلاة
ثم لا يزال المسافر على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي اقامة خمسة عشر يوما
بموضع واحد من مصر او قرية غير وطنه ولا يصير مقيما بغير وطنه وان لم ينو
واملا غير وطنه ولا يصير مقيما الا بنية الاقامة واقل الاقامة عندنا خمسة عشر
يوما وعند مالك والثوري اربعة ايام وهو رواية عن احمد وعنه خمس
اشنان وعشر من صلوة وجعل هذه المدة هو المذهب عند مالك والثوري
بما روى عنهم اذن للمهاجر في اقامة ثلث ليل لما عسى ان يكون له حاجة ولا حجة
فيه كما لا يخفى واحتج احمد بانهم قصر احد وعشرين صلوة حين دخل مكة الى
خرج الى منى وهو حجة على من قدر المدة باقل من ذلك لا على من قدر بالثلاثة
مسكوت عنه ولانما اخرج هذه الطحاوي عن ابن عمر بن عباس قال لا اذا قدمت ببلدة

وانت مسافر وفي نفسك ان تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلوة بها وان كنت
لا تدري متى تظعن فاقصرها وقال محمد في كتاب الاثار ثلثا البعوضة ثلثا
موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال اذا كنت مسافرا في طين
نفسك على اقامة خمسة عشر يوما فاقم الصلوة وان كنت لا تدري متى ان تظعن
فاقصر والاشرف مثل هذا كما خبرنا ذلك لا مدخل للرأي في التقدير ان التشرعية
فالموقوف فيه كالمرفوع فعملنا به لانه مثبت لزيادة سكنت عنه ما يستلزم اياه
ولم ينافه فلو نوى اقل من خمسة عشر يوما لا ينزل حكم السفر وكذا ان نوى
خمس عشرة يوما لكن بموضعين لا يصير مقيما الا ان نوى ان تكون بيتوته
في احدهما وان كان يقول غدا اخرج او بعد غد اخرج واستمر على ذلك لا يصير
مقيما عندنا وهو مذهب الجمهور ولو بقي سنتين وليس لذلك نهاية ابلوا في
الثاني يقصر الحاشية عشر يوما ثم يتم وفي قول السبعة عشر يوما ثم يتم
لما روى ابوداؤد ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام على حرب هو اذن ثمانية عشر يوما
يقصر الصلوة وروى انه اقام سبعة عشر يوما يقصر عم الفصحى قال ابن
عباس ونحن نقصر سبعة عشر يوما وان زدنا اتممتا والاقل ضعيف والثاني
صحيح واتفق منه انه اقام بها تسعة عشر يوما قال ابن عباس ونحن نقصر
تسعة عشر يوما وان اتممتا اكثر اتممتا رواه البخاري قلت اليس في فعله م
ما يدل على نفي القصص الزيادة كما لا يخفى كيف وقد روى ابوداؤد ايضا
بلسان صحيح انه اقام بتبوك عشرين يوما يقصر واختار ابن عباس
المذكور قد عارضه اختيار غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الترمذي اجمع
اهل العلم على ان المقيم يقصر ما لم يجمع اقامة ومثله قال ابن المنذر وعن عمر
قال لا يصلي صلوة المسافر ما لم يجمع مكنيا واقام الصحابة بلام هـ من تسعة
اشهر يقصرون وروى البيهقي في المعرفة بلسان صحيح ان ابن عمر قال ارجع علينا
الثلث ونحن بان يجان ستة اشهر في غزاة فكنا نضلى ركعتين وفيه انه كان
مع غيره من الصحابة يفعلون ذلك واختار اكثر الصحابة راجح على اختيار ابن
عباس وحده في الفتوى الفيتائية المسافر اذا دخل وهو على عزم ان يبقى

عن ابنه خرج لا يصير مقيما وان مكث سنة الا اذا كان مقصودا يعلم ان لا
يحصل في أقل من خمسة عشر يوما فانه يصير مقيما وان لم ينو الإقامة انتهى
ولا يصح نية الإقامة من العسكر في دار الحرب لانهم ليسوا من موافق
او يهين موافق ووجاهتهم هذه مبطله عنيتهم لتردد هاهنا الإقامة ولا بد
في تحقق النية من الجزم ولو كانت الشكوك لهم لان احتمال وصول المدة للعدو
ووجود مكيده من القليل يهزم بها الكثير قائم وذلك يمنع الجزم وعن أبي يوسف
ان كانوا في المدينة في البيوت نصح منهم وان كانوا في الحيا لا تصح وهذا بخلاف
من دخل اليهم بامان حيث نصح الإقامة منه بالاتفاق وكذا لا تصح نية الإقامة
في القهرا الا من اهل الخبيبة حتى لو حاصر العسكر عدوا في القهرا من دار السلام
ونووا الإقامة لا تصح لما تقدم واما اهل الخبيبة فتصح نية الإقامة فيها
لانها لهم بمنزلة القرى حتى لو نزلوا في موضع ونووها وعندهم من الماء والكلأ
ما يكفيهم مدتها صاروا مقيمين ولو انحلتوا عنه ونووا الذهاب الى موضع
وبينه مسافة السفر صاروا مسافرين والافلاك الكافرة دار الحرب بالكلية
ولم يتعرضوا له فهو على إقامة لعدم ما ينيلها ولو خاف فقر منهم برى السفر
ثلاثة ايام لم تعتبر نية هكذا وقع في الخلاصة وفتاوى قاضخان وعل
المراد لم تعتبر نية الإقامة بعد ذلك والافقد ذكر السروجي عن الذخيرة
ان لا يسرى اذا انفلت من العدو فوطن نفسه على إقامة نصف شهر في غار
او نحو قصر لانه محارب للعدو وكذا اذا سلم فهرب منهم وطلبوا ليقتلوه
فخرج هاربا مسيرة السفر انتهى في ذلك على انه يقصر وكذا صرح باليقصر
في التاتار خاتبة بعلامته المحيط فتعين حمل تلك العبارة على ما قلنا والله اعلم
غير ذلك ثم المعترف في السفر والإقامة نية الاصل دون التبع كالخليفة و
الامير مع الجند والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمستاجر مع اجيره
الاستاذ مع تلميذه وفي القنية نية السفر والإقامة الى الزوج ان استوفى من
بعثي المجل والافاليها وكذا الجندى ان كان يرتزق من الامير والافان انتهى
والاوجه انهما يتبع مطلقا فانها اذا خرجت معها الى السفر لم يتبعها ان تتخلف

عنه وكذا الجندى اذا كان رزقه من بيت المال وقدم السلطان يخرج
مع الامير فهو تابع له نعم ذكر في الذخيرة ان المنطوق بالجهاد يكون تبعا
لوالى وهو ظاهر وكذا قالنا لا ينعى اذا كان باجره من تابع له تعين من الاجراء
والافلا ولو حمل رجل رجلا ظلما ولا يدري المحمول اين يذهب به ذكر في التمهيد
في المستقى انه يتم الصلوة حتى يصير ثلثا ثم يقصر وينبغي ان يكون هذا اذا
سأله فلم يجبه وذكر المستقى ايضا ان المسلم ان اسره العدو ان كان مقصودا
ثلاثة ايام يقصر وان لم يعلم سألته فان لم يجبه وكان العدو مقيما اتم وان
كان مسافرا قصر وينبغي ان يكون هذا اذا لم يتحقق انه مسافر والا يكون مك
اخذه الظلم لا يقصر الا بعد السفر ثلثا وكذا ينبغي ان يكون حكم كل تابع ليس بال
مستوعب فان اخبره عمل بجبهه والا عمل بالاصل الذي كان عليه من إقامة و
سفر حتى يتحقق خلافه وقيل اذا كان سفره متحققا ولم يعلم من مستوعبه نية
الإقامة عند دخول مصر او قرية يلزمه الإقامة وعلى الاصل الذي ذكرنا طالع
وهو الصحيح لان المتيقن لا ينزل بالشك وبعد السؤال بسبب من السبب
بمنزلة السؤال مع عدم الاختيار والمديون ان حبسه غريما ان كان
يقصر لانه لم ينو الإقامة وكذا ان كان موسرا وعزم ان يقضيه او لم يعزم
فاما ان عزم ان لا يقضيه فانه يتم لانه بمنزلة نية الإقامة كذا في المحيط و
في الذخيرة عن ابن سماعة عن ابي يوسف انه ان كان معسرا يتم وكذا ان كان
موسرا الا ان يوطن نفسه على ادائه والعبد بين شريكين احدهما مفسا
والاخر مقيم ان ترها يابا في خدمته اتم في نوية المقيم وقصر في نوية الاخر
وان لم يتهايا يفرض عليه ان يقعد على راس الركبتين ويتم احتياط لانه
مسافر من وجهه مقيم من وجهه مسافر وعلم هذا لا يجوز له الاقتداء بالمقيم
مطلقا فليعلم هذا وقد يفهم من التمهيد بالخليفة في اول مسألة التبع ان الخليفة
والسلطان كغيره في انه اذا نوى السفر يصير مسافرا ويقصر فيقل هذا اذا لم يكن
ولايته اما اذا طاف في ولايته فلا يقصر والصحيح انه لا فرق لما تقدم من فعله
الشيء والحلفاء الراشدين انهم قصروا حين مسافروا من المدينة الى مكة عن ذلك

ومراد من قال اذا طاف في ولايته لا يقصر هو ما صرح به حافظ الدين النيران في فتاويه انه اذا خرج لتفحص احوال الرعية ومقصد الرجوع متى حصل مقصود ولم يقصد مسير سفر حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفر ولا اعتبار لمن علق بان جميع الولايات بمنزلة مصر لان هذا تعليل في مقابلة النص مع علم الرواية عن احد من الائمة الثلاثة فلا يسمع كافر يخرج قاصدا مكة السفر في اثناء الطريق وقد بقي بينه وبين مقصده اقل من ثلثة ايام لا يقصر وكذلك الصبي اذا خرج مع ابيه فيبلغ في اثناء الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلثة ايام كذا قاله ابو بكر محمد بن الفضل وقال غيره من المشايخ الجواب كذلك في الصبي اما الكافر فيقصر لان نيته الكافر السفر معتبره بخلاف نيته الصبي قال في الخلاصة هو المختار وقيل يقصران والكافران اذا طهرت وقد بقي بينهما وبين مقصدهما اقل من ثلثة ايام تمام الصلاة هو الصحيح ذكره في الظهيرية الثالث في اعتبار حال الصلوة في التغير وما يبتني عليه من اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه اعلم ان الصلوة مادام وقتها باقيا فهي قابلة للتغيرين من صفة الى صفة بتغير حال العبد ما لم تؤد فاذا خرج تقرر في الذمة عينا كانت عليه من الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك اخر الوقت عندنا بحيث لا يبقى منه قدر ما يبيع قوله الله اكبر وعندنا قدرها لا يبيع فيه اداء الصلوة والدليل من الجانبين عرف في الاصول ثم اعلم ان صلوة المسافر كما تتغير من الركعتين الى الاربعة مادام في الوقت بنيتة الاقامة كذلك تتغير بالاعتداء بالمقيم في الوقت صحيح ولزمه الاقامة لما قلنا اتفاقا وان اقتدى به خارج الوقت لا يصح لان الصلوة تقرر في ذمته ركعتين فلا تتغير بالاعتداء بالمقيم كما لا تتغير بنيتة الاقامة فيلزم مراعاة المغير من المستعمل في حق القعدة على رأس الركعتين بخلاف ما لو اقتدى به في الوقت ثم خرج الوقت قبل تمامها لانه حين اقتدى صار فرضه اربعا للتبعية مع قبول الصلوة للتغيرين وصار المقيم في حق تلك الصلوة وصلوة المقيم لا تتغير ركعتين بخروج الوقت وكذا لو اختلف الامام حتى خرج الوقت او سجد الحدث بعد اقتدائه فاشتغل بالصلاة فخرج الوقت

واختار البناء فانه يتم اربعا لان خروج الوقت لا يغيرها بعد ما سارت اربعا بالاعتداء اما لو افسدت صلوة بعد ما اقتدى بالمقيم في الوقت فانه يصلي ركعتين لئلا لا يقتداء بخلاف ما لو اقتدى متنتفلا بالمغير من المقيم حيث يصلي ان يالوا افسد لانه ثم التزم صلوة الامام وهناك يقصد الاسقاط فرضه غير انه بتغير ضرورة المتابعة وقد ذلت ولو اقتدى بالمقيم بالمسافر صح سواء كان في الوقت او خارجا لعدم المانع فاذا صلى المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلوة بتغير في الاصح وقيل يتم بقراءة لانه منفرد ولذا يجب عليه سجود السهو لو سها وجب الاصح انه بالنظر الى كونه مقتدا بتحرمة حيث ادرك اول صلوة الامام تكمله القراءة تحريما وبالنظر الى كونه غير مقتد فعلا وقد سقط عنه فرض القراءة التحية في القراءة واذا دار فعل بين كونه مستحبا او حراما رجحت الحرمة بخلاف المسبوق فانه ادرك قراءة نافلة ولو فرض انه امامه لم يكن قراة الاوليين فيما قرأه الاخرين يلتحق بالاوليين ويحلو التشفيع لئلا عن القراءة فلم يدرك بالنظر اليه قراءة اقتدى اذ ذاك قد ظهرت قراة بين ان ذكره تحريما بالنظر الى التحريم او تكون ركنا بالنظر الى الفعل فالاحتياط هو الايمان بالفرض اذ يلزم من تركه الغش واليلزم من فعل الكفر ويستحب للمؤمن اذا سلم ان يقول لهم اتقوا صلواتكم فان اقوم سفر لاحتمال ان يكون خلفه من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاجتماع به ليسا له فيحكم بفناء صلوة نفسه بناء على ظن ان امامه مقيم قد فسدت صلوة بفساد ركعتين وهذا محل ما في الفتاوى اذا اقتدى بامام لا يدري امنا هو او مقيم لا يصح لان العلم بحال الامام شرط الاداء بجماعة انتهى لانه شرط في الابتداء لملا المبسوط رجل صلى بالقوم الظن ركعتين في قرية وهم لا يدرون امسافر هو امقيم لا يصح فضلا عنهم فاسد سواء كانوا مقيمين ام مسافرين لان الظاهر من حال من في موضع الاقامة انه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه فان سألوه فاجابهم امسافر جازت صلواتهم انتهى وروى ابو داود والترمذي عن عمران بن حصين قال غزوت مع رسول الله ومشهدت مع الفتح فافاء عكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين يقول يا اهل مكة صلوا اربعا فانما

سفر حتى لا يتردد في لوقاه المقتدى المقيم قبل سلام الامام فتوى الامام الاقامة
قبل تقييد ما قام اليه بالسجدة لزمه الرضى ومتابعة الامام فلو لم يفعل
صلوته لانه ما لم يستجد ما لم يستحكم خروجه عن صلوة الامام قبل صلوة الامام
وقد بقي على الامام ركعتا بيعة الاقامة فوجب عليه الاقتداء فيها قالوا انظر
فندت بخلاف ما لو نوى بعد التقييد بالسجدة فانه قد استحكم انفراد
حتى لو رضى وتابع فقد صد صلوة لاقتداء به في موضع الانفراد ويحتج على
ذكرناه في اقل هذا البحث ان من فاته صلوة وهو مقيم قضاها اربعاً
مقيماً او مسافراً ومن فاته صلوة في السفر قضاها ركعتين مسافراً او مقيماً
ومن صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج الى السفر في وقته ثم دخل وقت
العصر فضاها وهو مقيم ثم تذكر شيئا من منزله فرجع اليه قبل خروج وقت
العصر ثم خرج الوقت ثم انه صلى الظهر والعصر بغير طهارة لزمه قضاء الظهر
ركعتين والعصر اربعاً على ما ذكرنا ان الصلوة قابلة للتغير ما بقي الوقت
ما لم يؤد وان المعتبر اخر الوقت وقد كان في اخر وقت الظهر مسافراً لم يكن
اذيت وفي اخر وقت العصر مقيماً حيث رجع الى منزله فتقرر في الظهر
ركعتين والعصر اربعاً الرابع في الوطن قالوا لو طالت ثلثة وطن اصيل ووطن
اقامة ووطن سفر فالاصلي هو مولد الانثى او موضع تأهل به ومن قصده
التعيش به لا الاختال عنه اما لو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم
يتأهل به فليس كذلك وطنه له وفي المبسوط هو الذي نشأ فيه او تولى فيه
او تأهل فيه فقوله او تولى فيه يتناول ما عزم القرار فيه وعدم الاختال
وان لم يتأهل فعلاً فلا عزم من له ابوان في بلد على القرار فيه وتزاد في
الذي كان له قبله يكون وطنه له ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الاقامة
به فقبل لا يصير مقيماً وقبل يصير مقيماً وهو الاوجه لما من من حديث عثمان
ولو كان اهل ببلدين فايتهما دخلها صار مقيماً فان ماتت زوجته واحداً
وبقي له فيها دور وعقار قبل الاتيق وطنه له اذا المعتبر اهل دون الدار كما
لو تأهل ببلد واستقرت سكتته وليس له فيها دار وقبل يتبع ووطن الاقامة

طالع الزمان والوطن

ما ينوي فيه الاقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً ولم يكن مولده ولا له به
اهل ووطن السفر ما ينوي فيه اقامة اقل من خمسة عشر يوماً وليس مولده
لا له به اهل ويسمى وطن السكناية والمحققون على عدم اعتباره ولذا لم يذكر
صاحب البداية لانه فيه يوصف السفر فهو كما المفاضة ثم الاصل في يتنقص بمثله حتى
لو كان له وطن اصلي فانتقل عنه واستوطن غير خرج عن كونه وطنه الحق لو
دخله بعد ذلك لا يلزم الاقامة ما لم ينو الاقامة لما من من انه لم يصحبه
المهاجرين قصره بمكة مع انها كانت وطنهم الاصل فيكونهم استوطنوا المدينة
فزالا وطنته مكة ولا ينتقص بوطن الاقامة ولا بالسفر لان الشيء لا ينتقص
بما هو دونه وانما وطن الاقامة فينتقص بوطن اقامة اخر وان لم يكن بينهما
سفر وكذا ينتقص بالسفر وان لم يطرح عليه وطن اقامة اخر لضعف وطنته ثم
السفر ليس بشرط ثبوت الوطن الاصل بالاجماع وكذا الثبوت وطن الاقامة ان
يتقدمه في ظاهر الرواية وعن محمد انه شرط لثبوت وطن الاقامة ان يتقدمه
سفر ويكون بينه وبين ما صار اليه منه مدة سفر حتى لو خرج من مصر
للقصد السفر فوصل الى قرية ونوى اقامة خمسة عشر يوماً بها لا يصير تلك
وطن اقامة له وان كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر وكذا لو قصد السفر
فقبل ان ييسر مدته اقام بقرية خمسة عشر يوماً لا يصير وطن اقامة له و
على ظاهر الرواية يصير تلك القرية وطن اقامة له في صورتين الخاسرة في
مسائل متفرقة يرخص للمسافر ترك السنن على قول البعض وقال الفضل لا
يرخص في المبسوط فيتمسك بالثمة لا قصر في السنن وتكلموا بالافضل في ترك
ترخصاً وقيل الفعل تقريرا وقال الهندوي في الفعل افضل حاله التزول والترك
في حالة السير انتهى وهذا هو الاصل اذا لم تكن مشقة حاله التزول وقد
تقدم عن ابن عمر انه قال لو كنت سجداً لا تمت وقاله ارايت محمد بن كثير
ينطق في السفر قبل الظهر ولا بعدها ولا يلحق ركعتي الحج والمغرب وما رايته
ينطق قبل العصر ولا قبل الغشاء كذا في شرح الهداية للسروحي والعلم والمطلع
في سفره في الرخص سواء عندنا وبه قال الاذاعي والثوري وداود والحري وبعض

المالكية قالت الثلثة ليس للمأوى بسفره كالذي اوتى سفره كقاع الطريق
ان يترخص بالخص المشروعة للمساورة لا ينافيها المستحق للنعم واليا
على عدم جواز صلوة الخوف للبعثات وقطاع الطريق بالاجماع قلنا هذا
قياس في مقابلة النصوص من الكتاب والسنة قال تعالى فمن كان منكم مريضا
او على سفر فعدة من ايام اخر واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا
من الصلوة الاية وان كنتم مرضى او على سفر لاية وقاله في صحيح المقيم يوما
وليلة والمثالثة ايام ولا فضل في هذه النصوص بين مسافر ومسافر على ان
الله تعالى لم يمنع نعمة عن عبادة الدنيا المعصية والاما باع لهم الكعبة و
البيع والشراء وغير ذلك من العقود الشرعية التي شرعيتها من نعمة ولا يقال
ذلك للصورة كالمسيرة والاقبال به والقياس على عدم جواز صلوة الخوف للبعثات
وقطاع الطريق غير صحيح لان المعصية في حقهم في نفس الصلوة اذ قصدوا
بها محاربة الله ورسوله والمعصية فيما نحن فيه فيما تعلق به الصلوة وتعلق
من الحضر لا في عينها ففصلها كالصلوة عند الطلوع مع الصلوة في الثوب المغسول
وكالتن في حق ثبوت النسب مع الوطئ في الحيض فليتماثل ولا يجوز الجمع
بين صلواتين في وقت واحد سوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء
في مزدلفة وهو قول ابن مسعود وسعد بن ابى وقاص وعمر والنخعي وابن سيرين
ومكحول وجابر بن زيد وعمر بن دينار ورواه ابن القاسم عن مالك وقال
الشافعي واحمد ومالك في المشهور عنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين
والعشاء في وقت واحد بعد السفر او المطر اخيرا بان يؤخر الاولى الى وقت
الثانية فيصليهما فيه وتقدما بان يقلب الثانية الى وقت الاولى فيصليهما
فيه اما التاخير فلم فيه احاديث يعارضها ما في صحيح مسلم من قوله ليس
في النوم تقريط انما التقريط في اليقظة بان تؤخر صلوة الى وقت الاخرى
وهو محرم وتلك مسيئة والحرم فرج على المبيح عند المعارضة على ان الجمع على
صحة منها ليس فيه دليل على الجمع في وقت واحد بل كما محالة للجمع من حيث
الفعل باده الاولى في آخر وقتها والثانية في اول وقتها واما ما روي يحيى عن

عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا جلد به السير جمع بين المغرب
والعشاء بعد ما يغيب الشفق ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جلد به
السير جمع بينهما فقال الامام ابو جعفر الطوسي لم يذكر ذلك احد من اصحاب
نافع غيره لا عبيد الله ولا مالك ولا الليث على انه يجوز ان يراد صلى
العشاء التي بها حصل الجمع بعد ما غاب الشفق مع صلوة المغرب في اخر
وقتها ويدل عليه رواية اسامة بن زيد قال اخبرني نافع ان ابن عمر
جلد به السير حتى كان غيبوبة الشفق جمع بينهما قال في طريق اخر حجة
كان في اخر الشفق نزل وصلى المغرب ثم العشاء وقد توارى ثم اقبل علينا
فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا اذا تجل به امره طريق اخر حتى كان
الشفق ان يغيب نزل وصلى المغرب وغاب الشفق ففعل العشاء وقال
هكذا كنا نفعل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلدنا السير واما التقديم فليس
لهم حديث صحيح فيه الا ما روى قيس بن سعد عن الليث عن سعد
عن ابن ابي حبيب عن ابي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل
الله كان من غزوة تبوك اذا تجل قبل زيف الشمس اخر الظهر الى العصر ففعلها
جميعا واذا تجل بعد زيف الشمس صلى الظهر ثم العصر ثم سار وكان اذا تجل
قبل المغرب اخر المغرب حتى يصليها مع العشاء واذا تجل بعد المغرب عمل العشاء
فصلها مع المغرب قال البيهقي هذا حديث محفوظ صحيح هكذا قال ابن ابي
تفرد به قيس بن سعد وهو غريب وقال الحاكم في علوم الحديث هذا حديث
والمتن والامة الحديث انما سمعوه تعجيبا من سنده ومثله قال فطرنا واذا
الحديث موضوع وقيس بن سعد ثقة ما روى قال الحاكم بسنده الى البخاري
قال قلت لقيته مع من كتب عن الليث حديث يزيد بن ابي حبيب عن ابي
الطفيل قال كتبه مع خالد المدايني قال البخاري كان خالد يذهب يدخل الخلاء
على الشيوخ وقال الحاكم لم يجد يزيد بن ابي حبيب عن ابي الطفيل رواية ولا حديثا
لما المتن بهذا الشيء عن احد من اصحاب ابي الطفيل ولا عن احد ممن روى
عن معاذ بن جبل وخالد هذا متروك الحديث انتهى وعن ابي داود قال ليس في

في تقديم الوقت حلت يثبت ذكره عند التثنية وهذا الحديث ذكره ابو داود
والترمذي والصحاح فيه ما خرجاه في الصحيحين انه كان اذا تكلم بعد ما
ينبغي الشخص صلى الظهر ثم ركب وهل يجوز بطلان اصل قد اجتمعت عليه الامة
من كون الوقت شرطا وسببا لا يجوز تقديم الصلوة عليه بمثل حديث شاذ هذا
مع ما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال والذي لا اله الا الله غير ما صلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم الا لوقت الاصلين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب
والعشاء بجمع بل انما يصح بمثل حديث الجمع بعرفة ومن دلفه لكونه غاية الصحة
والشبهة وانما الجمع في المسطر فاستدلوا فيه بحديث مسلم عن انس بن عمار
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا غير خوف
ولا سفر قال ما اري ذلك في المسطر ولكن روي عنه هذا بما اخرجه مسلم وابو داود
والترمذي والنسائي واحمد عن ابن عباس قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة من
غير ولا مطر قيل لابن عباس ما اراد بذلك قال ان لا يخرج امته ولم يقل احد
منهم بظاهر فتعين الحمل على الجمع فعلمنا قلنا واضطروهم ايضا اليه لو انما يتخير
بعيد لا دليل عليه وهو قول بعضهم المراد ولا مطر كثير ومستدام ومطر ينزل عليه
بل كان مستظلا بسقف وليس له حديث يصح بانه جمع بين الصلوتين
في وقت واحد لاجل المطر فليت شعري ائتمروا دعوت الى هذا التقدير
الذي يحل كل طبع سليم والله الهادي الى الصراط المستقيم في صلوة الجمعة
اعلم ان صلوة الجمعة فرض عين على كل من استكمل شرائط وجوبها دل على
فرضيتها الكتاب وهو قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فانما
وهو باطلا لا يقتضي الوجوب ونحوها كانت مباحا فيقتضي حرمة وبالسنة
وهي كثيرة منها قوله لم قد هممت ان امر رجلا يصلي بالناس ثم اخرج
رجال يخلفون عن الجمعة بيوتهم رواه مسلم واحمد وقوله لم لينتهين
اقوام عن زعمهم الجمعة اولي حقن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين
رواه البخاري ومسلم والنسائي واحمد وقوله ومن ترك ثلاث جمع بغير عذر لم يجمع
الله على قلبه رواه الخمسة وقوله ومن راح الجمعة واجب على كل محتلم رواه النسائي

بالمعاد

بإسناد صحيح على شرط مسلم وغير ذلك من الحديث فيأتي بعضهم ايضا انشاء الله
تعالى واجماع الامة على فرضيتها عينا حكاها ابن المنذر وغيره حتى قال ابو بكر بن
العربي لا يطلب على فرضية الجمعة دليل فان الاجماع من اعظم الدلائل اذا تقرر هذا
فاعلم ان ههنا المجاز الاول في بيان شرائط الجمعة اعلم ان الجمعة شروطا للوجوب
زائدة على شروط سائر الصلوات من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض
والنفاس وشروط الاداء زائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها مما
ذكرنا شروط الوجوب فستة اولها الذكورة فلا تجب على المرأة لما روي طائفة من
شيوخنا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على مسلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك
او امرأة او صبي او مريض رواه ابو داود والنسائي والاقامة فلا تجب على من كان في
يوم الجمعة واجبة الا على صبي او مملوك او مسافر رواه البيهقي وعليه اجماع الامة
الا اربعة وخمسة والعلماء اختلفوا للظاهرية الثالثة الحرية فلا تجب على العبد لما
من الحديث وعليه الاجماع ايضا وفي الفتاوى والمولى ان يمنع عبده عن الجمعة
والجماعة والعبيدين ولو اذن المولى لعبده في الجمعة ذكره المنيعة تجب عليه وذكر
المغني انما يتخير وفيما اذا حضر باب الجامع لحفظ الدابة خلافه ولا يصح ان يصلي
اذا لم يحل بالحفظ والمكاتب تجب عليه وكذا معتق البهائم ولا تجب على المصروع
في الجماعة ولا على العبدى يورثى نصريته وقال الشيخ ابو حفص الكبير المستاجر
ان يمنع الاجير عن حضور الجمعة وقال ابو علي الدقاق ليس له ذلك لكن يسقط
عنه من الاجرة قدر اشتغاله ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه شيء
وان كان الاجير خطا بعب الاجرة بمقابلة اشتغاله بالصلوة لم يكن له ذلك
الرابع الصحة اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا كان لا يقدر على الذهاب
الى الجامع او يقدر الا انه يخاف ان ينزله مرضه او يبطئ برءه بسببه لما
من الحديث والشيخ الكبير الضعيف عن السعي كالمريض والخامس سلامة
العينين فلا تجب على الاعرج وان وجد قائدا عند اي حنيفة وعندهما ان وجد
قائدا تجب عليه السادس سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد مقطوع الرجلين
وان وجد من يحمله بالاتفاق والفرق بينهما بينه وبين الاعرج ان الاعرج قادر على

على السعي عند وجود القتال دون المقعد و ابو حنيفة قاعدته ان القعدة الغيرة
لا تعد قدرة على ما من وهو التحقيق والمريض ان وجد مساعدا قيل هو على الخلة
كالاعى وقيل لا يجب عليه بالاتفاق كالمقعد والاولى انه لم تضره الحركة فكما
وان تضره فكما المقعد والمريض ان بقى المريض ضايعا بذهابه على الاصح
فالتمريض على هذا الوجه من حيلة الاعذار التي تبين عدم التوجه الى الجمع والجماع
وكذا الخوف من ظالم ونحوه والمطر والثلج والوحل ونحوها وانما اختصت
الجمعة بهذه الشروط لعدم تأديتها في مكان كان واختصاصها بمكان وصفة
يحصل بها الحرج كالمسقة بسبب العجز والضعف في المريض ونحوه وبسبب فوات
فوات مصلحة نفسه او ماله في حق المسافر والعبد والحرج مدفوع رحمة من
الله ولطف فلم يجب على هؤلاء لذلك وكفاهم اداء الظاهر ولو حضروا وصلوا الجمعة
اجزأتهم ولم يلزم الظاهر لان سقوط الوجوب عنهم للرفق بينهم فاذا تحملوا المشقة
وقعت فريضة واجزأت كحج الفقير واما شروط الاداء فثلاثة الاول المصروفات
فلا تجوز في القرى عندنا وهو مذاهب على بن ابي طالب وحذيفة وعطاء والحسن
ابن ابي الحسن والتخني ومجاهد وابن سيرين والثوري وسحنون خلا فاللزمة
الثلاثة لما روى ابن ابي شيبة عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال لا جمعة ولا شريف ولا هادق
فطر ولا طحى الا في مصر جامع او مدينة عظيمة وصحة ابن خزيمة في الحجاز وروى
موقوف او هو ضعيف ولكن الموقوف في مثل هذا كالمرفوع لانه من شرط العباد
وهي من احكام الوضوء ولا مدخل للرأى فيها واما ما روى ابن عباس ان اول جمعة
بعد جمعة في مسجد رسول الله بمجوانا قرية في البحر فلا ينالها المهرية اطلاقا
الصدرا الاول اسم القرية اذ القرية يقال عليه في عرفهم وهولغة القرآن واصر
لهم فتاد اصحاب القرية اي انطاكية وقالوا لانزل هذا القرآن على رجل من القرية
عظيم اي مكة والطائفة بوزن الصحاح جواثا حصين في البحر في مصر على ما
من تفسيره وما روى عبد الرحمن بن كعب عن ابيه كعب بن مالك ان قال اول
من جمع بينا في حرة بني ياضة اسعدين زدان وكان كعب كلما سمع النداء اتهم
على سعد لذلك قال قلت كم كنتم قال اربعين فكان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة

المصر ومجوانة

ذكره

ذكره البيهقي وكثير من اهل العلم فلا يلزم حجة لانه كان قبل ان تفرض الجمعة و
بعض علماء م على ما روى في القصة انهم قالوا لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة
ايام وللنصارى يوم فليضل يوم ما يجتمع فيه فذكر الله تعالى ونصلي فقا لوا يوم السبت
اليهود ويوم الاحد للنصارى فاجعلوا يوم العروبة فاجتمعوا الى مسجدكم فصلي
فيهم وذكرهم وسحق يوم الجمعة ثم انزل الله تعالى بعقد يوم النبي يوم المدينة
ولو سلم فتلك الحرة من ارضية المرفس لم حلت على عن المعارض والقائض
للتشعب ان قوله تعالى فاسمعوا اذى ذكر الله ليس على اطلاق اتفاقا اذ لا يجوز
في البرارى اجماعا فم قد لا القرية ونحن قد رنا للمرو وهو الى الحديث عايناهما
ولامعارض له اذ لم يقل عن الصحابة انهم حين فتحوا البلاد استقلوا بنصب
المناشير والجمع الذي الامصار ثم اختلقوا تفسير المصطلح فاختلاف كثيرا والاصل في
ذلك ان مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمعة في زمنهم الى اليوم فكل موضع
كان مثل احدهما فهو مصر وكل تفسير لا يصدق على احدهما فهو غير معتبر حتى
التعريف الذي اختار جماعة من المتأخرين كصاحب المختار والوقاية وغيرهما
هو ما لو اجتمع اهلها في الكبر مساجده لا يسعهم فانه منقوض بهما اذ مسجد كل
منها يسع اهلها وزيادة ولم يعلم ان مكة والمدينة كانت في زمن النبي يوم
او الصحابة اكبر مما هي الآن ولان مسجدها كان اصغر مما هو الآن فلا يعقبن هذا
التعريف وبالاولى ان لا يعتبر تعريفه بما يعبد فيه كل محترف بحرفة او يوجد
فيه كل محترف فان مصر او قسطنطينية من اعظم امصار الاسلام في زماننا
ومع هذا في كل منهما حرف لا توجد في الاخرى فضلا عن مكة والمدينة و
الحدا الصحيح ما اختار صاحب الهداية انه قوله امين وقاض ينقل الاحكام
ويقيم الحدود وتنبيذ صدر الشريعة له عند اعتذاره عن صاحب الوقاية
حيث اختار المتقدم ذكره بظهور النواحي في احكام الشرع سيما اقامة
الحدود في الامصار من تيف بان المراد القدرة على اقامة الحدود على ما صح
في تحفة الفقهاء عن ابي حنيفة انه بلدة كبيرة فيها اسكان وسواق ولهها سواق
وفيها وال يقدر على اضافة المظلوم من الظالم بحشمة وعلمه او علم غيره

يرجع الناس اليه فيما يقع من الحوادث وهذا هو الصحيح انتهى الا ان صاحب
 الهداية ترك ذكر السكن والرسايق على الغالب اذا غلب ان الامير والقاضي
 شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد كذلك فاحصل
 ان اصح الحدود ما ذكره في التحفة لصدقه على مكة والمدينة وانما هما الاصل
 اعتبار المصرية وفي الفتاوى القياسية لو صلى الجمعة في قرية بعين مسجد جامع
 القرية كبريها قرى وفيها وال وحاكم جازت الجمعة بنوا السيد ولم ينوا وهو قول
 الجاقسام الصفار وهذا اقرب الاقويل الى الصواب وهو ليس ببعيد باقل
 والمسجد الجامع ليس بشرط ولهذا اجمع على جوازها بالمصطفى فانه المصطفى
 ما اقل بالمصر معد المصاحبة من ركض الخيل وجمع العساكر والمناضلة ودفن
 الموت وصالوة الجنان ونحو ذلك لان له حكم المصر بحيث لا حاجة اهله اليه و
 قد روي محمد بالقلوة وقال خاصه في الاعتبار على ما روي عن ابي حنيفة كل موضع
 بلغت ابنته ابنته منى وفيه مفت وقاضي يقيم الحدود وينفذ الاحكام
 فهو مصر جامع وفي المرفوعة في ان هذا ظاهر الرواية وهذا ايضا يقر به
 صاحب التحفة وعن محمد ان كل موضع مصر الامام فهو مصر حتى انه لو بعث
 الى قرية ناسيا لاهامة الحدود والقضاة نصير مصر فاذا علم انه لا تحقق بالقرى
 ووجه ذلك ما صح ان كان لعثمان عبيد اسود امير له على الزينة يصلي
 ابودر وعشرة من الصحابة الجمعة وغيرها ذكره ابن حزم في المحلى ويجوز اقامتها
 بمبنى ايام الموسم اذا كان الامير اميرا الحجاز او كان الخليفة هناك عند
 حنيفة وابي يوسف خلافه لما قلنا انها تتم اذا كان فان لها سكنا ويصليها
 بالموسم اسواق بخلاف عرفات لانها لا ابنته بها وبخلاف ما اذا لم يكن الا
 امير الموسم احياء من الحج لانه لم يفوض اليه اقامة الجمع ولا يصلي العيد بها
 بالاتفاق لعدم التمهيد ولكن لا يستغنى فيه بامور الحج من الرمي والذبح و
 الحلق وطواف الافلافة وغيرها فيقع الحرج بصلتها فعمل هذا ينبغي ان
 تسقط الجمعة عن اهل مكة اذا خرجوا للحج وانفق ان العيد يوم الجمعة للحج
 المذكور ثم اقامة الجمعة في موضعين او اكثر من مصر واحد في جامع الفقه

عن ابي حنيفة روايتان والظاهر عنده علم جوازها في موضعين انتهى وقال
 شمس الائمة بالسر في المبسوط الصحيح من قول ابي حنيفة ومحمد جوازها
 وعن ابي يوسف يجوز بموضعين لا غير وعنه لا يجوز بمصر في موضعين الا
 ان يكون بينهما مسافة فاصل في يكون كل جانب كصغر له اقامة الجمعة من اهل
 الدين فلا يجوز تقليلا في اقامتها باكثر من موضعين تقليلا ولها ان
 الشرط المصر جامع وهو موجود في كل فريق ولان في الحضر موضع او موضعين
 من جازة المدن الكبيرة وهو مدفوع وقد يكون فيه مسجد الفتنة كان يكون بين
 اهل مصر اختلاف بحيث تنور الفتنة باجماعهم وقد امرنا بتسكينهم على
 قول ابي يوسف لو نفذت فالجمعة لمن سبق واختلفوا قال بعضهم يعتبر بالسبق
 بالغراغ والصحيح انه بالافتتاح فان صلوا معا او تنبته الامر فسد صلوة
 الكل وذكر في النفر يدوالا فصل وهو جامع الواحد ذلك للخروج من الخلاف
 والخروج عن الغرلة بيقين وعن هذا الخلاف في النص قالوا كل موضع وكل
 الشك في جواز الجمعة ينبغي ان يصلى اربع ركعات وينوي بها الظهر حتى لو لم
 تقع الجمعة موقعا يخرج عن عمدة فرض الوقت بيقين كذا في الحاشية قال في
 فتاوى الحجة هذا القرى الكبيرة واما البلاد فلا يشك في الجواز ولا سيما
 الفريضة قال والاحتياط في القرى ان يصلى السنة اربعاً ثم الجمعة ثم ينوي
 سنة الجمعة اربعاً ثم يصلى الظهر ثم ركعتين سنة الوقت هذا هو الصحيح
 المختار فان صحته الجمعة فقد ادى سنتها على وجهها ولا فقد صلى الظهر
 مع سنة قال وقول الناس يصلى الظهر بنية الظهر او بنية اقرب
 صلوة على ليس له اصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد
 والقضاء انتهى وهذا الذي قاله من حيث كون الموضع مصر ولا اقامت
 حيث جواز التعدد وعدمه فالاولى هو الاحتياط لان الخلاف فيه قوي
 اذا الجمعة جامعاً للجماعات ولم تكن في رمت السلف يصلى الا في موضع واحد
 من المصر وكون الصحيح جواز التعدد للمصطفى لا يمنع شرعية
 الاحتياط للتقوى وذكر في فتاوى آهو ينبغي ان يقرأ الفاتحة والسورة

لا لا يبيع القاصد بعد الجمعة بنية الظهر في دارنا فان وقع فضا فقرة السوق
 لا يضر وان وقع فضا فقرة واجبة في الاربع انتهى والاحسن في النية ان يبيع
 اخر ظهر ادركت وقته ولم يسقط عني بعد حتى ان يحتسب الجمعة وكما عليه
 يسقط عنه والا فقل ومن كان مقيما في اطراف مصر ليس بينه وبين مصر
 فرجة بل بنية متصلة اليه فعليه الجمعة وان كان بينه وبين مصر فرجة
 من المزارع والمراعي فلا الجمعة عليه وان كان يسمع النداء والغلو والميل
 الاميل ليس بشئ كذا روى الفقيه ابو جعفر عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو
 شمس لا غة الخلو في كذا فتاوى قاضيات وان دخل القروي المصر يوم الجمعة
 فان نوى ملك الى وقتها تلتزمه وقال الفقيه ابو الليث ان لم يكن كذا في
 الخلاصة ولم يذكر قاضيات الا علم لم يرها اذ انوى الخروج في يومه قبل
 الوقت او بعده كما اختار الفقيه فعلم ان المختار عنده لانه انوى اقامة
 ذلك اليوم في مصر الحق باهله بخلاف ما اذا لم ينو الشرط الثاني يكون
 الامام فيها السلطان او من ادله السلطان لقوله ثم من تركها وله امام ^{دل}
 او جاز فلا جمع الله شمله والبارك له في امره الحديث رواه ابن ماجة وغيره
 فقد شرطه في الامام وهو السلطان لاحاق الوعيد بتاركها قال الحسن بن
 ابي الحسن البصري اربع الى السلطان فذكر منها الجمعة وقال جيب ابن
 ابي ثابت لا تكون الجمعة الا بامير وهو قول الاوزاعي ايضا وقال ابن المنذر
 مضت السنة الى الذي يقيم الجمعة السلطان او من بها امره فان لم يكن
 ذلك صلوا الظهر ولا تقام بجمع عظيم اذ هو جماعة المتفرقة في الشا
 في غيرها وقد تقع المناصرة في التقديم والتأخير فلا بد
 ممن له الولاية العامة والكلمة الفصلية حسنا لما نزع المغضبة الى الدولة
 والفتنة والى تقويت الجمعة غالبا وعلى هذا كان السلف من الصحابة و
 من بعدهم حتى ان عليا انا ما حاصره عثمان بانه ولو قد راى العبد
 عمل ناحية فضلى هم الجمعة جاز لما من حديث عثمان والمتغلب الذي لا يشترط
 له اذا كانت سيرة في الرعية سيرة الامراء يجوز له اقامتها لان بذلك تنبيه

السلطنة

السلطنة فيتحقق الشرط وليس للقاضي ان يصلي بهم اذ لم يور بصري
 او دالة وكذا صاحب الشرط وعن ابي يوسف ان لصاحب الشرط ان يصلي
 دون القاضي فان مات والى مصر فضلى بهم خليفة قبل اتيان وال اخر صح
 وكذا وصلى القاضي وصاحب الشرط فان لم يكن احدهم هؤلاء فاجتمع
 الناس على احد فضلى بهم جاز ومع وجود احدهم لا يجوز الا باذنه للضرورة
 هناك لاهتا ولومات الخليفة وله امراء وولاة على اشياء من امور العامة
 كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يور
 ولو شرع المأمور بها فيها ثم حضر اخر مكانه مضى عليها ولو حضر قبل شرعه
 لا يصح شرعه والمرأة اذا كانت سلطنة يجوز امرها باقامتها لا اقامتها
 وللامور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن في الاستخلاف بخلاف القاضي
 حيث لا يملك الاستخلاف وان لم يؤذن له فيه والفرق ان الجمعة موقته تقوت
 بتأخيرها فالامير باقامتها مع العلم بان المأمور عرض للاعراس المؤدية الى
 التقويت امر بخلاف دالة بخلاف القاضي لان القضاء غير موقت قال
 شراح الهداية في كتابها ديب القاضي انما يجوز الاستخلاف في الجمعة بتدبير
 يكون المستخلف قد سمع الخطبة اما اذا لم يكن سمعها فلا لانها من شرائط
 افتتاح الجمعة بخلاف ما لو سبقه الحدث فاستخلف من لم يشهد الخطبة لان
 الخليفة هو بيان وليس بمقتضى الخطبة شرط الافتتاح وقد وجد في الأصل
 ومخلاف المستعين فان له ان يعين لانه يملك المنافع لنفسه فكان له ان يعين
 والقاضي انما اذن لم يعمل لغيره وهذا ما قالوا من قام مقام غيره لا يكون
 اقامة غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له اقامة غيره
 مقام نفسه ففهم بعض الفضلاء وهذا ان الاستخلاف انما يجوز في الصلوة
 بعد التشرع حتى قال في بعض مصنفاته ان الاستخلاف لا يجوز في الخطبة
 اصله ولا للصلوة ابتداء بل بعد ما حدث الامام الا اذا كان ما دونها من السلطان
 للاستخلاف اعتمادا منه على التقدير المذكور وعلى القاعدة المذكورة وانت
 خبير بان اطلاقهم وفيهم المذكورين المذكورين في الجمعة وبين القاضي

يعيد اطلال الاستخفاف في الخطبة وفي الصلوة غاية ما في الباب ان اذا خطب
راد الاستخفاف للصلوة لا يجوز ان يستخلف من لم يشهد الخطبة الا اذا كانت
بعد الشروع وسبق الحدث واما القاعدة المذكورة فنقول بموجبها ان
ان المأذون في الجمعة قائم مقام غيره لغير بل لنفسه بخلاف القاضي وذلك
لان القاضي اعاقام مقام السلطات لاجل الرعية خاصة ولذا لا يجوز حكمه
لنفسه بل ولا لمن هو بمنزلة نفسه حتى لا تقبل شهادته له واما المأمور
بالجمعة فانه ما قام مقام السلطات لاجل الناس فقط بل لاجل نفسه ايضا
فان الصلوة المأمور باقامتها ليست مخصوصة بغيره بل هي له ايضا فقد قام فيها
مقام غيره لنفسه ولغيره الا ان الغير تابع له وبفسه اصل ذلك مقام
فكان من القسم الثاني وهو من قلم مقام غيره لنفسه فجاز له الاستخفاف
كما في المستعين وعلى هذا عمل الامة من غير تكثير فليست اهل والاذن في الخطبة
اذت في الصلوة وبالعكس في الواقعات احدث الامم وقال الواحد خطيب
ولا فصل هم اجزاء ان خطيب ويصلي هم الشرط الثالث وهو ان كان شرط
لسائر الصلوات الا ان الجمعة تختص بانها لا تقضي الا فيه بخلاف سائر الصلوة
فانها تقضي بعد ايضا وقتها وقت الظهر لما في البخاري عن انس بن مالك رضي الله عنه
الجمعة حين تيل الشمس وفي مسلم عن سلمة بن الاكوع كذا يجمع مع قول
الله ثم اذا دالت الشمس الحديث وهو المتواتر من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى
يومنا وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ولا يجوز
قبل الزوال الا في قول احمد بن حنبل وليس له مقتضى والاحديث مسلم عن
جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة ثم يذهب الى جبالنا فحين
ترد الشمس قال اليس هو يعني التواضع ولا دليل فيه اذ غاية الاخبار
بان الصلوة والرواح كالحين الزوال لان الصلوة كانت قبله فان
قل قوله حين الزوال لا يصح هذه الجملة قلنا المراد ما دللنا الزوال لا وقت
فانها لا تصح الاراحة ايضا لكونها من الطيقا جذا ولا تصح بعد دخول
العصر خلافا لما في المات وقت الظهر والعصر عنده عند واحد ولثالث

سرها

شرعيتها على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع الاقامة فيراى فيها الجمع بين
التي ورد الشرع بها ولم يرد قط ان صلواتها بعد دخول وقت العصر ولذا من بعد
الي يومنا فلا يجوز حينئذ ولو خرج الوقت وهو في ايلزم كاستيفاء الظهر و
لا يبينه عليها عندنا خلافا للشافعي لاختلافهما كميته وشروطا واخلافا
فان عنده يجوز بناء على احد الفرضين على الاخر وعندنا لا يجوز على ما تقدم في
الامامة فانه شرط الرابع الخطبة وعليه يجوز خلافا للامامية فانه يجوز
اداءها بلا خطبة وقد شدوا فانه لم يرد انهم او احد من الخلفاء الراشدين
لم يجمع صلواتها بدونها من جملة خصوصيات التمام يرد اسقاط الركعتين
الامر عاقل فكانت شرطا وشرط الخطبة كونها في الوقت لا تصح قبله لانه من جملة
الخصوصيات المقتدة بها وان تكون بجمعة الجماعة فلو خطب وحده ثم حضر الجماعة
فصلى بهم لا يجوز للتواتر المذكور ولقولنا تعالى فاسعوا الى ذكر الله وهو شمل
الخطبة والصلوة فكما ان الصلوة لا تجوز بدون الجماعة عيا ما ياتي ان شاء الله
تعالى فكذلك الخطبة وذلك لان الالة وان دلت على وجوب السعي بعبادتها فقد
دلت على توقف الذكر ليكون انتهاء السعي المسند الى الجمع اليه باشارة او لا
لصحة ما كونه مسموعة لهم بل يكفي حضورهم حتى لو بعدوا عنه وانما هو او كما
صما اجزات والظاهر انه يشترط كونها جهر بحيث يسمعها من كان عنده اذا
لم يكن به مانع ودكنا مطلق ذكر الله تعالى بنيتها عند الجعيفة وعندنا
ذكر طويل ليس بخطبة وواجبها كونها مع الطهارة والقيام وسر العورة وسننها
كونها خطبتين بجلسة بينهما تسفل كل منهما عيا الحمد والشهد والصلوة على
النبي صلى الله عليه وسلم والاولى على تلاوة اية وعلى الوعظ ايضا والثانية على الدعاء للمؤمنين
والمؤمنات عوض الوعظ وهذا كلها في اتفاق عند الشافعي لما انما هي جملة
الخصوصيات التي لم ينقل اسقاط الركعتين لامعها فكانت حاصل الخطبة قلنا
فان فيها لا يلزم منه الزيادة على النص مجزى الواحد وفي افتراض هذه الاشياء
ذلك لان الثابت بطريق التواتر والشهرة انما هو مطلق الخطبة في الوقت ولم
ان كل فرد من افراد خطبة ومكان مشتملا على جميع ذلك لا يستلزم ما في الخطبة

فلا دليل على افتراضه فكان واجبا وستة وكره تركه فان قيل مت
المعلوم يقينا انه لم يخطب قط بدون ستروطارة قلنا نعم ولكن
تكون راية وعادة وادبه ولا دليل على انه فعله لمضمر الخطبة ولا يفتا
الخطبة قائمة مقام الركعتين فيشترطها ما يشترط لهما لانا نقول لا نسلم
والله اعلم المستدبان فيها ولقطعهما الكلام العهد على ان مسلما روى
ان كعب بن عجرة دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الرحمن بن ام الحكم يخطب
قائما فقال انظروا الى هذا الحديث يخطب قائما والله تعالى يقول و
اذا راو نجاتا او هوا انفضوا اليها وتكول قائما ثم صلى معه ولم يحكم
هو ولا غيره من الصحابة الموجودين اذ ذاك بنفسا دال صاوية وانما انكر
عليه تركه الستة وذكر ابو عمر بن عبد البر ذهب مالك واهل العراق وسائر
فقهائ الامصار الى الشافعي ان الجلوس بينها ستة ولا شيء على من تركه و
لابي يوسف ومحمد ان الشرط هو الخطبة وانما تطلق عرفا على ذكر طويل و
قدرا لتشهد ومادون ذلك لا يسمى خطبة في العرف ولا في اللغة ولا في
خليفة قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فضل بين كونه ذكر الطويل
او قصيرا فكان الشرط الذكر الاعم بالقطعي غير ان المأثور عنه من اختيار
احد الفردين اعني الذكر المسمى خطبة والمواظبة عليه فكان ذلك واجبا
وستة لانه الشرط الذي لا يجرى غيره اذ لا يكون بيا نال عدم الاجمال في
لفظ الذكر وذكر في المبسوط والمحيط وملحق البحار وشرح البخاري لابن
بطلان وشرح مسلم لصدر الدين الخلاطى والموزخون ان عثمان بن عفان
اقل جمعة وفي الخلافة سعد بن سنان فقال الحمد لله فاربح عليه فقال
ان ابايكم وعمركا نايعدان هذا المقام مقالا وانكم الى امام فقال اخرج
منكم الى الامام قوالا مسياتكم الخطب بعدوا واستغفروا الله الى ولكم ونزل
وصلى فلم ينكر عليه احد فكان اجماعا منهم على الاكتفاء بهذا القدر وان
الطول المسمى خطبة في العرف ليس بشرط فكان الشرط مطلقا لا يفتا
قال الحمد لله او سبحان الله ولا اله الا الله او نحو ذلك اجزاء لكن لا بد

من كون ذلك على قصد الخطبة فلو عطس فحمد لاجله لا يجرى عن الخطبة و
فيكون الخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا كما في الاقامة والاذان بل اولى
ولو خطب فنقر من كان حاضرا وجاء اخر من فضلى اجزاهم لانه خطيب والقوى
حضور ولو خطب ثم ذهب فتوضأ من منزله ثم جاء فضلى يجوز ولو تغدى
فيه او جامع فاستل استقبال الخطبة ذكر في الواقعة ومنية المفتي لانه
ليس من على الصلوة وفي المرغيباني لو رجع الى منزله فتغدى اجزاه ولو
خطب وهو جنب فذهب فاعتسل استقبال ذكر كراهة السروجي في شرح الهداية
الشرط الخامس الجماعة على شرطية الاجماع من غير مخالفة وانما اختلاف
في اقل عددهم فعند ابي حنيفة ومحمد ذكر ثلثة رجال مكلفين سوى الامام
وعند ابي يوسف اثنتان سوى الامام وعند الشافعي اربعون رجلا احرارا
مقيمين لا يضاعفون صيفا ولا شتاء الا طعن حاجة وهو ظاهر مذهب
الاحمد وعند مالك من يقرى بهم قرية ولم يحده عددا وروى ابن جبير
عنه الحمد بثلثين لما روى ابو محمد الاسدي من سلا اذا اجتمع ثلثون بيتا
ليا ثم وارجله يصلى بهم الجمعة واجواب ان الاسدي مجهول فلا يحتج به
وللشافعي ما مر في بحث المصنف من حديث اسعد بن ذرارة وانهم كانوا
اربعين ولا حجة فيه اذ لا دلالة فيه على انهم لو كانوا اقل لما جمعو وما
روى عن جابر بن سمرة الستة ان كل ثلثة اماما في كل اربعين فافوق
ذلك جمعة فقال في حديث المهدي ضعيف رواه البيهقي وغيره بلسان
قال البيهقي وهو حديث لا يحتج بمثله انتهى ولا يبي يوسف ان مستي
الجماعة متحقق في الاثنين وكون الجمع الصيغ اقله ثلثة لا يمس ما نحن
فيه اذ الشرط ليس جماعة هي مدلول صيغة الجمع بل ما فيه مع الاجتماع
وفي الاثنين ذلك وجوابه ان الشرط جماعة هي مدلول صيغة الجمع لقوله
تعالى فاسعوا فانه طلب الحضور متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو الى ذكر
ذكرنا فسلم ان الشرط ان يكون مع الامام جمع وهو مستحق لفظ الجمع بنفس
لفظ الجمع الذي هو جمع وشرط كونهم رجالا عقلاء فلا تنعقد بالنساء

والصبيح ولا يشترط كونهم احرار مقيمين بل تنعقد بالعبيد والمسافرين
وتصح امامتهم فيها ايضا وكذا المرضى ومخوهم من المعذوبين خلافا لرواية
لا تصح امامة من لا تجب عليه الجمعة فيها عند سقوط وجوبها عنهم قلنا ان
الوجوب ليس مانع فيهم بل للتخفيف عليهم كما تقدم فاذا اتركوا الترخيص فيهم
كغيرهم فجوز امامتهم كما يجوز امامة غيرهم ولا يشترط بقاؤهم الى السجدة
الاولى عندا في حنيقة فلو نفر واقلها او نقصوا يستقبل من بقى الظهر وعندها
يشترط بقاؤهم الى الترخيم فلو نفر بعد هاتين من بقى الجمعة وعندها يشترط
بقاؤهم الى تمامها بالقعود قبل التشهد فلو نفر وقبل ذلك يستأنف من بقى
الظهر لانه ان الجماعة شرط فلا بد من دوامه كالوقت ولها انما شرط للانقطاع
فلا يشترط دوامها كالمحلبة وابو حنيفة يقول نعم هي شرط الانقطاع لكن
انقطاع الصلوة وتحقق تمامه موقوف على وجود تمام الاركان لا دخول في الشيء
في الوجود بدخول جميع اركانها لانه لا يشترط صلواتها ولا يجتنبها
لو حلف لا يصلي فكان ذهاب الجماعة قبل السجود كذا هاهم قبل التكبير من
جهة انه عدم الجماعة قبل تحقق مستي الصلوة بخلاف المحلبة لانها تنافي
الصلوة فلا يشترط دوامها الى تحقق الصلوة ولا عبرة ببقاء السنوات
والصبيح لانها لا تنعقد بهم ابتداء فكذلك بقاؤها بخلاف العبيد وعينهم
من سائر من لا تجب عليه لما تقدم الشرط السادس الاذن العام حتى
لوات السلطات او الامير اعلق باب قصر وصلى فيه بجشعة لا يجوز
وان فتحه واذن للناس بالدخول جائز سواء دخلوا او لا وذلك لما مر
عنه مرة انما شرعت بخصوصيتها لا تجوز بدونها والاذن العام والاداء على
سبيل التفهيم من جملة تلك الخصوصية فلا تجوز بدونه البحث الثاني في
صفته يستحب التكبير اليها حديثا في هدية قال قال رسول الله من غفل
يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية
فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامم بقرة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب
كبيشا اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب بجاخة ومن راح في الساعة

الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامم حضرت من الملائكة يستمعون
الذكر رواه الجماعة الا ابن ماجه وقيل المراد بهذه الساعة اوقات متقاربة في
ساعة واحدة وهي بعد الزوال واليه ذهب مالك واختاره القاسمي وحسين
وامام الحرمين وتمسكوا بلفظ الرواح فانه يستعمل بعد الزوال ورد بان
يستعمل في مطلق الذهاب يقال راح القوم اي ساروا ذكره بغوي وانكر
الازهري اختصاص الرواح بما بعد الزوال غلط قائله وقال هو عبارة عن السير
ليلا او نهارا وذكر القاموس راح للمعروف يراح راحة اخذت له حقة وان يحس
ويده لكذا تخفت ومن قوله ومن راح في الثانية الحديث لم يرد رواج
النهار بل المراد خف اليها انتهى فكانت في مقل من نطأ الى الجمعة في الساعة الثانية
والجمهور على ان المراد الساعة النهارية وان المقرب للبدن من راح في اول
النهار من طلوع الشمس وهو الاظهر ومن طلع فجر على اختلاف في ذلك وقت
الغسل بانه لو كان المراد ذلك لايستوي الجائيات في الفضيلة في ساعة واحدة
مع تفاوتها في الحجى وبانه لو كان كذلك لاختلف الامر باليوم الشتاء والصيف
ولغات الجمعة في اليوم الشتاء من جاء في الساعة الخامسة والجواب عن الاول
اننا لانعلم الاستواء لان كلامنا من الانواع المذكورة مختلف الاحاد فيمكن ان
شخصات كل منهما بدنة ومع هذا بدنة احدهما افضل من بدنة الاخر بدنا
وهذه غاية الظهور وعن الثاني بانه لم ذكر ذلك على تقدير الاعتدال بين
الليل والنهار كما هو رايه في النظر الى الوسط الذي هو خير الامور هذا ان اعتبرنا
ساعات اهل الحساب وهو ليس بل اذن بل الظاهر ان مراده من تقسيم هذا
هذا الزمان من اول النهار الى وقت الصلوة ستة اجزاء فيشتغل النهار الشتاء
والصيف ويؤيد هذا الجمهور شدة التفاوت بين انواع القربان المذكورة
فانه يدل على شدة التفاوت بين الساعات من تأمل ادنى تأمل وحديث جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعات منها ساعة لا يوجد عبدا مسلم يسأل الله فيها
لا اياه والتمنوها اخر ساعة بعد العصر رواه ابو داود والنسائي وسئل ابن
سريته عن راح الى الجمعة فقال اذ صليت الغداة فرح ان شئت وقبل اول بدنة

في الاسلام ترك الكبير الى الجمعة ذكره في الكشاف واما حديث ابي هريرة
الصحيحين ايضاً قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن لم يترك الحديث الذي يهدي بئنه ثم
كالذي يهدي بقرة الحديث فالمراد بالمعجز المبكر والمعجز توفيقاً بينه وبين قوله
وم من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكسوا ويتكروا منى ولم يركب ودانن الامام
واستمع ولم يبلغ كان له خطوة عمل سنة اجر صيامها وقيل ما رواه الترمذي وقال
حديث حسن وصححه الحاكم قال في القاموس والتجويد قوله في المعجز الى الجمعة
كالهدي بئنه وقوله لم يبلغ ما في التجويد استبقا اليه بمعنى التكبير ليس
من الهاجرة انتهى وليست احسن ما يجد من الشيا بل قوله ما على احكم
وجدان يتخذ ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنة رواه ابوداود والنسائي
وليست السواك والتطيب لقوله لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع
من طهر ويدهن من دهنه او عيس من طيب بيه ثم يخرج ولا يفارق بين اثنين
لم يصل ما كتب له ثم ينصت الا تكلم الا ما لا يغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى
وفضل ثلثة اياتا مرواه البخاري ويجب السعي وترك الاستئذان بالاذان الاول
لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله ووزوا البيع واختلف في الابد بالاذان الاول
فقيل الاول باعتبار المشروعية وهو الذي بين يدي المنبر لانه الذي كان اولاً
في زمنه وم ومن ابي بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثاني على الذوراء
حين كثر الناس والاصح انه الاول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على
المنابر بعد الزوال واذا صعد الامام على المنبر يجب على الناس ترك الصلوة
النافلة لما تقدم من كراهتها عند الخطبة ويجب ترك الكلام ايضاً عند اية
حنيفة وق لا يباح الكلام حتى يشيع في الخطبة لما عن ثعلبة ابن مالك ان
جلوس الامام على المنبر يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وكذا عن ابي هريرة
لان الكراهة للاخلال بغرض الاستماع والاستماع ههنا بخلاف الصلوة
قد عتمد ولا في حنيفه ما ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس
وابن عمر كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام ولان الكلام ايم تحت
طبعاً فان الكلام يحجب الكلام فكان المنع احوط ثم ان الاستماع والانصات واجب

عندنا وعند الجمهور حتى ان تركه قراءة القرآن ونحوها وردت السلام وتسمية
العاطس وكذا الاكل والشرب وكل عمل لما اخرج السنة عن ابي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام يخطب فقد لغوت وهذا
بعبارة منيع الامم بالمعروف مع انه واجب وبدلالة منع صلوة النقل والقراءة
والاذا كان لانه اذا منع الجواب فالتنقل اولى بالمنع ويرجع على سائر الاحاديث الدالة
على جواز تحية المسجد واباحة الكلام لانه محترم والمخرج مرجح على البيع ولا يقال
رد السلام فرض فلا يمنع منه لانا نقول ذلك اذا كان السلام ماذوناً فيه
شراً وليس كذلك في حال الخطبة بل يركب فاعله ما غا واذا قاء الامام
ان الله وملائكته يصلون على النبي الالية فعن ابي حنيفة ومحمد بن يونس
وعن ابي يوسف انه يصل سر اوبه اخذ بعض المشايخ واكثرهم انه ينصت وفي
الجمعة لو سكت افضل تحقيقاً للانصا وعن ابي حنيفة اذا عطس يجمل الله
في نفسه ولا يجبر وهو الاصح وكذا لو شتمت او دت السلام في نفسه جان وكذا لو
استاد بنفسه برأسه وعينه او يده عند رؤية المنكر ولم يكلم بلسانه
الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب الانصا الى ان يشيع في مدح الظلمة ويجب
حج ولذا ذهب بعضهم الى ان البعد في زماننا من الامام افضل لما من الحديث
ولقوله وم احضروا الذكر وادنو من الامام فان الرجل لما رآه يتابع حتى
يؤخر في الجنة وادخلها رواه ابوداود والحاصل ان توفيقاً فلا تنس الجاهل
ما يجاورها من معصية عينه كاتباع الجنان التي معها ناهية هذا وقد
اختلف المتأخرون في البعيد عن الامام فمحمد بن سلمة اختار السكوت و
حكى عنه في حقه ايضاً ونصير بن يحيى اجاز القراءة ونحوها وعن ابي يوسف
السكوت وحكى عنه في حقه انه كان ينظر في كتابه ويصلحه بالقلم ولا منافاة
بينهما فان طلب السكوت والانصات وان كان الاستماع لالذاته لكن الكلام
والقراءة للبعد التي لا يسمع الامام قد تنقل الى اذن من يسمعه فيستغله
عن فهم ما يسمع او عن السماع مجزئاً في النظر في الكتاب والكتابة لكن
هو الانصا لقول عثمان للمنصت الذي لا يسمع من الخط مثل ما المنصت السامع

وعليه أكثر المتأخرين وإذا جلس الإمام على المنبر اذن المؤذنون بين يديه اذنا
الثانية للتواريث وفي المبسوط يثبت للقوم ان يستقبلوا الإمام عند الخطبة
وعن أبي خنيفة انه كان اذا فرغ المؤذن من اذانه اذار وجهه الى الإمام
وعن عدي بن ثابت كان إذا خطب استقبله اصحابه بوجوههم ذكره
ابن بطال في شرح البخاري لكن الرسم الآن انهم يستقبلون القبلة للخرج في
تسوية الصفوف لكثرة الرخايات كذا في شرح الهداية للسروجي فاذا فرغ من
الخطبة اقاموا الصلوة وصلى بالناس ركعتين على ما هو المتوارث المعروف
في التحفة وغيرها يقرأ فيها قدر ما يقرأ في الظهر لا يبدل منه وان قراء
لسورة الجمعة واذا جاءك المنافقون اوسم باسم ربك وهل أتيتك حديث
الفاشية تبركاً بالمتوارث عنه على ما من في صفة الصلوة كان حسناً
لكن يتكاد احياناً لا يتقوهم العامة وجوبه الجنب الثالث في مسائل
متفرقة ومن ادرك الإمام صلى الله عليه وسلم ما ادركه وبنى عليه الجمعة لما اخرج
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة فلتأقوها و
انتم تسعون واتقوها تمتعون وعليكم السكينة فادركتم فصلوا ما افاكم
فامتوا وهذا مطلق يشمل ما اذا ادركه بعد التشهد او في سجود التسوية
قول أبي خنيفة وابي يوسف وقال محمد ان ادرك معه ركوع الركعة
الثانية بنى عليها الجمعة وان ادركه بعد ذلك بنى عليها الظهر لانه جمعة من
وجه ظهر من وجه لغوات بعض بعد انشراطه حقه فيصلى ايها اعتباراً
للظهر ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتباراً بالجمعة وبقراءة الاخرتين
لا احتمال التفضيلية ولهما انه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى تشرط نيته
الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكرناه لانهما مختلفتان لا يبنى احداهما على
الاخر كذا في الهداية الخطيب اذا صعد المنبر لا يسلم على القوم عندنا وفيه
قال مالك لانه قد سلم عند دخوله فلا معنى لتسليمه ثانياً وقال الثوري
واحمد وسليمان بن ابيهم لما روي انه كان اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل
بوجهه ثم قال السلام عليكم رواه البيهقي وقال ليس بالقوي وقال عبد

الحق في الاحكام الكبرى هو مرسى قال واسئلته ابو احمد من حديث ابن
لهيعة وهو معروف في الضعفاء ولا يحتج به انتهى وكل بلد فتح بالسيف بخطيب
فيها بالسيف ككة وكل بلد اسلم اهلها طوعاً كالمدينة بخطيب فيها بلا سيف
كذا في روضة العلماء وفي النبايع الجوز الخطبة الثانية دون الجوز الاول
ويكره اشتراك الكراهة وصف السلاطين بما ليس فيهم لان فيه خلط العيادة
بالمعصية وهي الكذب ودرعا ادى بعد ذلك الى الكفر فقد ذكر في الفتاوى
التا قاطبة في كتاب الردة سئل الصغار عن الخطباء الذين يقولون للسلطان
العدل الاكرم شاهنته الاعظم مالك رقاب الامم ونحوه من الاوصاف
هل يجوز قال لا لانه بعض المفاضة كفر وبعضها معصية وكذب وقال ابو منصور
من قال للسلطان الذي بعض افعاله ظلم عادل فهو كافر وانما شاهنته
له من خصا يصير الله تعالى بدون وصف الاعظم لا يجوز وصف العباد
وانما مالك رقاب الامم فهو كذب محض انتهى وقال حافظ البرزنجي في فتاويه
فلذا كان ائمة خوارزم يتابعون عن المحراب يوم العيد والجمعة حتى لا يسلموا
مدح الخطبة الذين تقرض شفاهمم لذكرهم اياهم على منى رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المسجد انتهى وأشار بقوله تقرض شفاهمم الى ما روي ان سنان رسول
الله كان رأى ليلة اسرى في رجال لا تقرض شفاهمم بمقاريف من نازقات
من هؤلاء يا جبرائيل قال هؤلاء خطباء من امتك يا مرون الناس بالتيقن
انفسهم ذكره الامام البغوي في شرح السنة وفي المصالح فهو لاء على انهم عن
المنكر يا تون به علنا على رأس المنبر فالى الله المشتكى وبه المستعان
في هذا الزمان ما ولا حول ولا قوة الا بالله ومن صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلاة
الامام الجمعة ولا عذر له صحت ظهره عندنا وان كان عامياً وعندنا لا يفتي
وهو قول الثلاثة لان الفرض في حق الجمعة في هذا اليوم والظهر بدل عن لانه
ما مورباده الجمعة معاقب تركها ومنتهى عن اداء الظهر ولا يجوز البدل مع
القدرة على الاصل فلان فرض الوقت في هذا اليوم ايضا هو الظهر كسائر الايام
ولذا لو خرج الوقت لا يقضى الا الظهر بالاجماع الا انه ما مورب باسقاط الظهر

بالجمعة فاذا لم يفعل كان عاصيا معاقبا وهو لا ينافي العتة كالصلاة
 ارض معصوية مع ثوب حري وذهب ونحو ذلك من المعاصي التي لا تخل
 بيشي من شرها وان كانا ثم اذا بدال ان يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجه
 اليها قبل الفراغ منها بطلت ظهره التي صلاها بجهر والسعي سواء ادرك الجمعة
 او لم يدرك عند ابي حنيفة حجة انه يجب عليه اعادة الظهر اذا لم يدرك الجمعة
 وبدا الرجوع فرجع وقال لا لا تبطل ظهره ما لم يشرع في الجمعة وفي رواية ما
 لم يتم الجمعة لان السعي دون الظهر لانه حسن لمع في غيره بخلاف الظهر ^{نقص}
 الظهر وان كان ما موراه لكنه لم يرد اداء الجمعة اذ تنقض العبادة ^{نقص}
 بلا ضرورة حرام فلا ينتقض دون اداها وليس السعي اداء ولا في حنيفة
 ان السعي من خصائص الجمعة لا اختصاص فعلها بمكان وهو الذي يتحقق شرطا
 فيه بخلاف سائر الصلوة فانه يجوز ادائها في البيت ونحوه وكان الشافعي
 بالسعي كالاشتغال بها فينتقض به ما ينتقض به ولا لانه ما مور بعد اتمام
 بنقضها بالذهاب الى الجمعة فذهابه اليها شروع في طريقه فنقض المأمور به
 فيحكم بنقضها به احتياطا لرفع المعصية ولو كان من صلى الظهر معذورا ^{المسافر}
 ونحوه منى اليها لا تبطل ظهره بالسعي اتفاقا وعلى هذا التوجيه الثاني كون
 فعله غير معصية وعلى التوجيه الاول لا فرق بينه وبين غير المعذور
 وهو الصحيح من المذهب ولو كان في الجامع فتمت الخطبة ثم قام فصلى
 الظهر جاز ظهره ولا ينتقض ذكره قاضي خاندانه لم يرغب في الجمعة فصلا كما
 لو خرج من بيته وسعى لا يقصد هاكذا ذكر السروجي ويظهر من التعليل ان
 المراد اذا لم يشرع بعد ذلك في الجمعة اما لو شرع فيها فينبغي ان ينتقض ظهره
 فان ادركها المعذور بعد ما صلى الظهر وشرع فيها بطلت ظهره عندنا خلافا
 لغيره هو يقول ان فرضه الظهر وقد اذاه في وقت فلا يبطل بغيره ولنا ان
 المعذور اذا فارق غيره في الترخص بترك السعي فاذا لم يترخص بالتحقق بغيره
 ويكره للمعذورين والمسجورين اداء الظهر بجماعة في المصير يوم الجمعة سواء
 كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده لان الجمعة جامعة للجماعة فينبغي ان يكون

جماعة غير هاء المكان الذي هي فيه ولذا تبطرق الى الاقتداء بهم غيرهم بخلاف
 القرى لانه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كغيره من الايام ويستحب للريضة
 ان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء البر في كل ساعة خطيب واحد
 وصلى وصلى واحد جان والافى ان لا يصلي غير من خطب لان الصلوة و
 الخطبة كشي واحد اذا القصص للخطبة فلا يقسمها اثنتان تذكر في الجمعة
 وهو صاحب ترتيب يقطعها ويقضي الفجر ان كان في الوقت سعة وان فاتت
 الجمعة على الظهر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمدان خاف فوت
 الجمعة لا يقطعها فالمعتبر في عدم قطعها عند خوف فوتها وعندنا خوف فوت
 الوقت له ان فرض الوقت الجمعة فاذا خاف فوتها سقط الترتيب ولهما ان
 فرض الوقت الظهر فاذا لم يخف فوته وجب الترتيب كذا في الكفاة وهذا بناء على
 قول محمد الاخير وجهه معناه خلافة رقبته بناء على قوله الاول فانه وافقهما
 على ان فرض الوقت هو الظهر ثم خالفهما الآخر وقال الفرض احدهما غير عين
 وانما يتعين بالمعول والجمعة اكد من الظهر ذكر السروجي عن الذخيرة فتوجه
 ما استدلل به في الكفاة على هذا لانها قد تعينت بالشرع فيها فضاوت هي فرض
 الوقت عند السروجي عن السروجي ذكره عن المفيد قال ابو حنيفة وابو يوسف
 فرض الوقت الظهر لكن امر غير المقدور باسقاطه بالجمعة حتما والمعدون
 رخصة وقال محمد فرض الوقت الجمعة لكن رخصته اسقاطها بالظهر قال
 ومثله في المحيط وفي الشايع هو اصح اقواله ثم قال السروجي قلت لو رخص
 له ذلك لما اثم بترك الجمعة اذ اصابه الظهر انتهى ويمكن ان يقال النص في
 رخصته يعود الى المعدود او ان المراد رخصته في الحكم بصحة الظهر وهو
 لا ينافي الاثم وذكر السروجي في الاستدلال للجلافة في مسألة تذكر في مسلكنا
 اخر وهو ان محمد لا يقول الترتيب ثبت بجهر الواحد والجمعة بالاخبار
 فلا يجوز ان يترك ما ثبت بالتواتر لما ثبت بجهر الواحد وهما يقولان ان
 الفوات المختلف اواصل وهو الظهر كل فوات فعلى هذا لا يحتاج الى الجواز
 عن موافقة محمد لما في خلافة رقبته في الامام اذا منع اهل مصر ان يجتمعوا قال

الفقير بوجع ان نأهم مجتهد السبب من الاسباب واراد ان يخرج ذلك
الموضع عن ان يكون مصر أصح منه وليس لهم ان يجتمعوا بعد ذلك لأنه
كان له ان يصير موضعاً فله ان يخرج موضعاً عن ان يكون مصر أو
نأهم متعنتاً أو اضراً بهم كان لهم ان يجتمعوا على رجل يصلي في الجمعة
لأن مسخه على هذا الوجه معصية ولا طاعة له في المعصية ^{المسجد} حفر
ملون ان تخطي يؤذي الناس لا تخطي وان كان لا يؤذي أحد يان لا
ثوباً ولا جسداً لا بأس بان تخطي ويدنو من الامام وذكر الفقيه بوجع
عن اصحابنا لا بأس بان تخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ لان
للمسلم ان يتقدم ويدنو من المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة يتسع المكان
على من يجي بعده وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد
ذلك المكان من غير عذر فكان الذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان امان
جاء والامام يخطب فعليه ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه و
تقدمه على حال الخطبة وروى هشام عن ابي يوسف انه لا بأس بان تخطي ما
لم يخرج الامام او يؤذي أحد كذا في فتاوى قاضي خان وقد علم منه ان التخطي
جائز بشرطين احدهما ان لا يؤذي أحد لان الايداء حرام والكثرة مستحب
وترك الحرام مقدم على فعل المستحب والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة
لان تخطيه على عمل وهو ايه حرام في حال الخطبة فلا يركب لاجل امر مستحب ولا
قاله للذي رآه يخطي الناس ويقولوا فسحوا اجلس فقد اذيت لانه قد
تخطي وقت الخطبة وادى وهو محمل ما روى الترمذي عن معاذ بن انس
الجبتي قال رسول الله من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جبراً
الى جهنم وينبغي ان يفيد بما اذا وجد بداً اما اذا لم يجد بان لم يكن في
الواراء موضع وفي القدام موضع فله ان تخطي اليه للضرورة ويكره تطويل
الخطبة بان ينزل الخطبتان على سورة من طول المعضل لاسيما في ايام الشتاء
ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال لعدم
وجوبها قبله وتوقع الخطبة بالسعي اليها بعد هذا وهو الصحيح والله سبحانه اعلم

فصل في صلوة العيدين علم ان صلوة العيد واجبة على من يجب عليه الجمعة
هذا هو الصحيح من المذهب وتسمية محمداً ياها سنة في الجامع الصغير حيث
قال عيدين اجتمعا في يوم واحد الاول ستة والثاني فريضة ولا يترك
واحد منهما لكونها وجبت بالسنة الا ترى الى قوله ولا يترك واحدهما ^{فانه}
اخبار بعدم الترك والاختيار في عبارات الاثمة والمشافح يفيد الوجوب و
الدليل على وجوبها اشارة الكتاب ولتكملة العدة ولتكرير الله علماً
هديكم وقوله تعالى في فضل تركه واخر فانه في الاصل اشارة الى صلوة ^{عيد}
الفطر وفي الثانية اشارة الى صلوة عيد النحر والسنة وهو ما ثبت بالنقل
المستفيض عنه لانه كان يصلي صلوة العيدين من حين شرعيتها الى
توقاه الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلوات الخلفاء
الراشدون والائمة المهديون من غير ترك وهي من اعلام الدين ^{فكانت}
واجبة وحديث الاسراي الذي قال هل على غير همت لاينا فيهن لان الامر
لا يجب عليه اذ من شرطها المصرو يشترط لها جميع ما يشترط للجمعة
وجوباً واداء الا الخطبة فانما ليست بشرط لها بل هي سنة بعدها للنقل
المستفيض بذلك ثم يستحب صلوة العيد ما يستحب للجمعة من الاغتسال
والاستياك والتطيب وليس احسن الثياب والتكبير الى المصلي لانه يوم
اجتماع للعبادة كالجمعة فيحسب التنظف واطهار النعمة والمسارة وذكر
السروحي عن الجواهر في ان يغتسل بعد الفجر فان فعل قبله اجزاء وتطيب
بازالة الشعر وقلم الاظفار ومس الطيب وقالنا لما كتبتة والشافعية
يستوي في ذلك الذهاب الى الصلوة والقاعد لانه يوم الذينة بخلاف
الجمعة قال السروحي وهذا صحيح ويستحب يوم الفطر ان يأكل شيئاً قبل
الصلوة لما روى اسنكلان ثم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات وباكلهن
وتراروا البخاري فلذا ينبغي ان يكون المأكول تمران وجدوا ^{فشيئاً}
حلوا والسحب يوم الاضحية تأخير الاكل الى ما بعد الصلوة لما في الترمذي
كان يوم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي وقيل هذا

في حق من يفتي في حق غيره والافضل اصح فالاصح ان لا يكون الاكل قبل الصلوة
 هنا ولا تركه في الفطر ويستحب يوم الفطر اداء صدقة الفطر قبل الصلوة باعانة
 للمفتي ليتفرغ قلبه للصلوة ويستحب التوجه الى المصلح ما شيا ان قدر لانه
 اقرب للتواضع ولا يكون الركوب في المصلي في لابس بالركوب في الجمعة و
 العيدين والمنشئ افضل ويستحب التكبير في طريق المصلي يوم الاضحية
 اتفاقا للاجماع واقام يوم الفطر فقال ابو حنيفة لا يجزى به وقال لا يجزى
 عن ابي حنيفة كقولهم ما نقوله تعه ولتكلوا العدة وتكبروا الله على ما
 هداكم وروى الدارقطني عن سالم ان عبد الله بن عمر اخبره ان رسول الله صلى
 كان يكبر في الفطر من حين يخرج من بيته حتى ياتي المصلي ولما في حنيفة
 ان رفع الصوت بالذكر بدعة مخالف للامر في قوله تعه واذكر يقين في فطرنا
 وخيفه وودون الجهر الاما خسر بالا جماع والحبوب عما استدله بالامانة
 فيما نقل ان يرا دبر التكبير في الصلوة او يرا دبرها نفس الصلوة والتكبير
 بمعنى التعظيم عما اتى بالدلالة فيها على الجهر واقا الحديث فانه ضعيف
 ابن محمد بن عطاء ابي الطاهر المقدسي ثم ليس فيه ما يدل على انه كان يجهر
 به نعم روى الدارقطني موقفا عن نافع ان ابن عمر كان اذا دعا يوم الفطر ويوم
 الاضحية يجهر بالتكبير حتى ياتي المصلي ثم يكبر حتى ياتي الامام وقال البيهقي في
 الصحيح وقفه علي بن عمر وهو قول صحابي قد عارضه قول صحابي اخر روى ابن
 المنذر عن ابن عباس انه سمع الناس يكبرون فقال القائل اكبرا الامام
 فقال انما نحن الناس ادركنا مثل هذا اليوم مع النبي ثم فاكنا احد يكبر قبل
 الامام فيبقى مفاد الآية بلا معارض على ان قول الصحابي لا يعارضه هذا والذي
 ينبغي ان يكون الخلافة في استحباب الجهر وعدمه لانه كراهته وعدمه فاعتد
 يستحب وعنده الاخفاء افضل وذلك لان الجهر قد نقل عن كثير من السلف كابن
 عمر وعلي وابي امامة الباهلي والتميمي وابن جبير وعمر بن عبد العزيز وابن
 ابي ليلى وابان بن عثمان والحكم وحماد ومالك واحمد وابو ثور ومثله عن
 الشافعي ذكر ابن المنذر في الاشراف وقال الفقيه ابو جعفر والذى عندنا انه

لا ينبغي

لا ينبغي ان تمنع العامة عن ذلك لقلة رغبةهم في الحيزات وبه تأخذ يعني انهم
 اذا منعوا عن الجهر به لا يفعلونه سراً فينقطعون عن الجهر بخلاف العالم الذي
 يعلم ان السرار هو الافضل ثم قيل يقطع التكبير اذا انتهى الى المصلي سواء في الفطر
 اي على القول بالجهر والاصح وقيل لا يقطعه مالم يفتتح الصلوة ويكره النقل قبل
 صلوة العيد وقد تقدم الكلام عليه في اوقات الكراهة فاذا دخل وقت الصلوة
 باد تقاض الشمس وخروج وقت الكراهة على ما بيناه في موضعه يصلي الامام
 بالناس دكعتين بلا اذان ولا اقامة لما في الصحيحين سئل ابن عباس شرب
 مع رسول الله صلى العيد قال نعم خرج رسول الله صلى ثم خطب ولم يذكر
 اذا ناولوا اقامة ولانه للتوارث وعليه الاجماع في كثير تكبيرة الاحرام ثم يضع
 يديه تحت سرته ويثنى على ما مر ثم يكبر ثلث تكبيرات يفضل بين كل تكبيرتين
 بسكنة قد رثت لتبجها الثلاث يوكلا لا تنقل الى الاشتباه على البعيد ورفع
 يديه عند كل تكبيرة منهن ويرسلهما في اثنتان ثم يضعهما بعد ذلك الشتر فيقول
 ويقرأ الفاتحة وسورة كاه الجمعة ثم يكبر ويركع فاذا قام الى الركعة الثانية
 يبتدىء بالقراءة ثم يكبر بعدها ثلث تكبيرات على هيئة تكبيرة في الاولى ثم يكبر
 ويركع فالن والحمد في كل ركعة ثلث والقراءة في الاولى بعد التكبير وفي الثانية
 قبله هكذا كيفية صلوة العيد عند علماء اهل البيت وهو قول ابن مسعود وابو موسى
 الاشعري وحذيفة ابن اليمان وعقبة بن عامر وابن الزبير وابو مسعود البصري
 والحسن وابن سيرين والثوري وهو رواية عن احمد وحكاية البخاري في صحيحه
 مذهب لابن عباس وفي الخبر جعله قول عمر بن الخطاب ايضا واد المرغينة
 ابوسعيد والبراء وقال مالك والحمد في ظاهر قوله يكبر في الاولى ستاونة الثانية
 خمسا ويقرأ فيها بعد التكبير وهو مذهب الزهري والاوزاعي وقال الشافعي
 يكبر في الاولى سبعاً وفي الثانية خمسا ويقرأ فيها بعد التكبير وهو مروي عن
 ابن عتيق وقال شريك بن عبد الله وابن جني يكبر في الفطرة الاولى اربع
 زوايد بعد القراءة وفي الثانية كذلك وفي الاضحية واحدة زائدة في كل ركعة
 بعد القراءة وفيها تسعة اقوال اخذتها الترمذي في شرح الهداية والاحاديث

المروية في هذا المعنى اربعة الاول عن عائشة كان يكبر في العيدين في الاولى
يسمع وفي الثانية يحسن قبل القراءة سوى تكبير في الركوع رواه ابن داود وابن ماجة
والحاكم وقال تفرقه ابن لهيعة الثاني عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر سبع في الاولى وحسن في الثانية والقراءة بعدها طيبة
رواه ابو داود وابن ماجة قال الترمذي في العلل سألت البخاري عنه فقال هو
صحيح الثالث عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن ابيه عن جده ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في العيدين في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الاخر خمساً رواه
الترمذي وابن ماجة قال الترمذي حديث حسن وهو احسن شيء في هذا الباب
وقال في عله الكبرى سألت محمد بن عبد الله بن فضال عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب
منه وهذا انه لا الشافعي القابع عن سعيد بن العاص انه سأل ابا موسى الاشعري
وحذيفة ابن اليمان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الفطر فقال ابو موسى
اربعا تكبير على الجاه فقال حذيفة صدق فقال ابو موسى كذلك كنت اكبر
في البصرة حيث كنت عليهم رواه ابو داود وسكت عليه وسكوته تحيين منه
كما علم من شرطه وكذا سكت عليه المنذري في مختصره وتضعيف ابن الجوزي
له بعد الرحمن بن ثوبان نقلاً عن ثعيبين والامام احمد معارض بقوله صاحب
التنقيح فيه وثقة غير واحد وقال ابن معين ليس به بأس لكن ابو عاصم
في سننه قال ابن القطان لا اعرف حاله لكن قال الحاتم ابو عاصم هو
سعيد بن العاص سمع ابا هريرة واما موسى الاشعري وحذيفة ابن اليمان
روى عنه مكحول ولو سلم في كل من تلك الاحاديث الثلاث لمخول من التضعيف
اقوال الاول فيخالف ابن لهيعة من الكلام مع شدة اضطرابه سنداً اما الحديث
الآخران اللذان بليانه فقد منع القول بتصحهما الاول بعبد الرحمن الطائفة
ضعفه ابن حنبل ويحيى وقال النسائي ليس بقوي وعن ابي حاتم انه مثل
عبد الله ابن المؤمل وهو ضعيف والثاني بان كثير بن عبد الله عندهم متروك
قال احمد لا يثبت شيئاً وضرب عليه حديثه في المسند وقال ابن معين ليس حديثه
شيئاً وقال النسائي والدارقطني متروك وقال ابو ذرعة واهي الحديث واقطع الشافعي

فيه القول وقال احمد بن حنبل ليس في تكبير العيدين عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح
انهي واذا كان الامر كذلك فالأخذ بقول اكثر الصحابة واكثرهم على انه فيه قلة
المخالفة لسان الصلوات بقلة الزيادة اولى وطريق المولى عن الصحابة هو ما
اخرج عبد الرزاق انا سفيان الثوري عن ابي اسحق عن علقمة بن الوليد عن
ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعاً تسعاً اربعاً قبل القراءة ثم يكبر
فيمر في الثانية يقرأ فاذا فرغ كبر اربعاً ثم ركع انا معمر عن ابي اسحاق عن
علقمة بن الوليد قال كان ابن مسعود جالساً وعنده حذيفة وابو موسى الاشعري
فقال لهم سعيد بن العاص عن التكبير في يوم الفطر والاضحى فقال ابو موسى
الاشعري سئل عن ذلك فانه اقدمنا واعلمنا فاسأله فقال ابن مسعود يكبر
اربعا ثم يقرأ ثم يكبر في ركوع ثم يقيم في الثانية فيقرأ ثم يكبر اربعاً بعد القراءة
وروى ابن ابي شيبة ثنا هشيم انا محمد بن النعمان عن الشعبي عن مسروق قال كان
عبد الله بن مسعود وكان قاعداً يعلنا التكبير في العيدين تسع تكبيرات خمس
في الاولى واربع في الاخرى ويؤلى بين القراءة بين وروى محمد بن الحسن
انا ابو حذيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم التيمي عن عبد الله بن مسعود
وكان قاعداً في مسجد كوفة ومعه حذيفة بن اليمان وابو موسى الاشعري
فخرج عليهم الوليد بن عتبة بن ابي مطيع وهو امير الكوفة يومئذ فقال
ان غدا عيدكم فكيف اضيع فقالوا اخبر يا ابا عبد الرحمن فامر عبد الله بن
مسعود ان يصلي بغير اذان ولا اقامة وان يكبر في الاولى خمساً وفي الثانية
اربعا وان يؤلى بين القراءتين وان يخطب بعد كل صلاة على راحته وقال
الترمذي وقد روى عن ابن مسعود انه قال في التكبير في العيد تكبيرات
الا وخمساً قبل القراءة وفي الثانية يسبأ بالقراءة ثم يكبر اربعاً مع تكبير الركوع
وقد روى عن غير واحد من الصحابة نحو هذا انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مجتهد
جماعة من الصحابة ومن هذا يحمل على الرفع لانه كنقل اعداد الركعات فان قيل
روى عن ابي هريرة وابن عباس ما يخالف قلنا غاية المعاوضة ويترجح ابن
ابن مسعود بان مسعود مع ان المروى عن ابن عباس متعارض روى ابن

في شعبة ثنا وكيع عن ابن جريح عن عطاء بن عباس كثر عيد ثلث عشرة
سبعة الاولى وستة الاخرة وقال ثناء بن زيد بن هارون ان احيد عن عمار بن
في عمارات ابن عباس كثر عيد ثلث عشرة تكبير سبعة الاولى وخمسا
في الاخرة وقال ثناء بن هاشم انا خالدا اخذنا عن عبد الله بن الحارث قال سألنا
ابن عباس يوم عيد فكثير سبع تكبيرات خمسا في الاولى واربعة في الاخرة
وقال بين القرائين ورواه عبد الرزاق وزاد فيه وفعل المغيرة بن شعبه
مثل ذلك فاضطرب المروى عنه واثار ابن مسعود سالم من الاضطراب وب
يتخرج المرفوع الموافق له وتخرج المولاه بين القرائين بالمعنى ايضا وهوان
التكبير ثناء وشعبة في الاولى قبل القراءة كذا استفتاح شرع في الاخرة
شرع بعد القراءة كالنقوت فكذلك التكبير ثم قال صاحب الهداية وعنه ان
عمل العامة اليوم يقول ابن عباس لا مربيته الخلفاء بالعمل في صلوة العيد ^{يقول}
جدهم الا ان الشافعي عمل جميع التكبيرات المروية عنه على الزوائد وعلمنا
حملوها على الزوائد والاصليات فحيث عملوا بمذهب يكثرون في كل ركعة ^{خمسا}
زوائد على الرواية الاولى او خمسا في الاولى واربعة في الثانية علمنا بالرواية
الثانية وذكر في المحيط ان الاولى اخذت بالرواية الاولى في الفطر وبالثانية في
الاضحى علمنا بالروايتين وتخصيص الاضحية برواية النقصا لاستعمال الناس
بالقرايين ولما روى ان رسول الله لم يكتب الى عمرو بن حزم وهو يجران
عجل الاضحية واخر الفطر وقد علم بهذا ان علمنا بمذهب ابن عباس حيث علمنا
بمذهب مذهب الشافعي وان المذهب عندنا هو الاول وهو قول ابن مسعود
لما تخرج به والذي ذكره من عمل العامة يقول ابن عباس لا مربيته الخلفاء
بذلك كان في زمنهم اقل زمانا فقد زال اذ خليفة الان والذي يكون
مبصر فاما هو خليفة اسما لا معنى لانقاء بعض شروط الخلافة فيه علمنا
عليه من له ادنى علم بشروطها فاعمل الان بما هو المذهب عندنا لكن حيث
لا يقع الاتياس على الناس والله سبحانه اعلم ثم خطب بعد الصلوة خطبتين
يبدا فيهما بالتكبير يعلم في الفطر احكام صدقة الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية

وتكبير الشريق وهي سنة وليست فيها ماسية في خطبة الجمعة ويكبر فيها ما يكبر
فيها ويستحب الايام في غير طريق الذهب لما روى ابو هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم
خرج يوم العيد طريق رجوع في غيره رواه الترمذي وقال جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا كان يوم عيد خالف الطريق رواه البخاري ولان فيه تكثير الشريعة اذا مكنت
القرية تشهد لصاحبها ومن فاته صلوة العيد مع الامام لا يقضيها بالاختصاص
بشروط قد فاتت وان حدث عذر منع الصلوة يوم الفطر قبل الزوال وان
منع عذر من الصلوة في اليوم الثاني لم يقض بعده بخلاف الاضحية فانها انقضت في
اليوم الثالث ايضا ان منع عذره في اليوم الاول والثاني وكذا ان اخرها باليوم
الى يوم الثاني والثالث جاز لكن مع الاساءة فالحاصل ان صلوة عيد الاضحية
تجوز في اليوم الثاني والثالث سواء اخرت بعد الزوال او قبله اما صلوة الفطر فلا
تجوز الا في الثاني بشرط حصول العذرة في الاول ولا تصلي بعد الزوال على كل
حال والاصل في ما روى ان ركباجا الى رسول الله وهم اثم ركبوا الهلال
بالا مس فامرهم ان يفطروا وان يخرجوا الى عيدهم من العذرة روى ابو
والنسابة ابن ماجة والدارقطني وزاد ان الركب جازوا اخرتها قال الدارقطني
استاده حسن وصححه عبد الحق والبيهقي وروى الطحاوي ثنا عبد الله بن
صالح ثناء بن هاشم بن بشير جعفر بن ايتاس عن ابي عمير بن ابي عن ابن مالك
اخبرني عن موسى بن الامام ان الهلال خفي على الناس في ليلة من شهر رمضان
في زمن رسول الله فاصبحوا صيغا ركب فشهدوا عند رسول الله وهم
بعدوا الى الشمس اثم ركبوا الهلال لليلة الماضية فامر رسول الله الناس
بالفطر فافطروا تلك الساعة وخرج بهم من العذرة صلى بهم صلوة العيد فذلك
على عدم جوازها بعد الزوال والاما اخرها فامرهم الى العذرة والفرق بين الفطر
والاضحية ان عيد الفطر الذي اضيق اليه الصلوة يوم واحد وعيد الاضحية الذي
اضيف اليه ثلثة ايام لانها كلها ايام الاضحية بالاجماع فالصلوة فيها سوى
ذلك من الايام لا تستحق صلوة العيد الا ان التقلد فيها عند العذر في اليوم
الذي يلي يوم الفطر مع انه ليس عيد بخلاف القياس فاقصر عليه ولا تجزأ اعلم

الخروج الى المصلي وهي الجبابة ستة وان كان يسمعهم الجامع عليه
عامه المشايخ لما ثبت انه كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية الى المصلي فان
قوم عن الخروج امر الامام من يصلي بهم في المسجد روى ذلك عن علي في جامع
الفقه ومدينة الفقه والذخيرة يجوز اقامتها في المصلي وفي موضعين
والثروية قال الشافعي واحد ولو خطب قبل الصلوة جاز ويكره ذكره المحيط
ورك الامام ركعا كبيرا حرام ثم للعبد ان يركع في الركعة لان محل
التكبيرات القيام ويكره يركع نفسه لبراي امامه لانه مسبوق وهو منفرد
فيما يقضي وقالت الذكورية يقضي قبل فراغ الامام بخلاف الفعل وان خاف
ان لا يدرك الركوع مع الامام ركع وكبر في ركوعه وعن ابي يوسف بترك
التكبير ويسجد تسليم الركوع لان التكبيرات محللة والتسبيح في محلها
ولها ان التكبير واجب والتسبيح ستة فالوجوب يرجع الى الذات ولكون
في المحل الى الحال والترجيح بالذات اقوى والركوع قيام من وجه بخلاف
ما لو ترك الامام في الركوع انه ترك التكبيرات لقد رتبته الى الاثبات بل في محلها
الاصل وهو القيام كذا في الكافي ولا يرفع يديه اذ اكبر في ركوعه لان الوضوء
ستة في محلته والرفع ستة لانه محللة فيسجد في الوضوء واذ رفع الامام رأسه
سقط عنه ما بقي من التكبيرات فلا يقفها لان المتابعة تقع فرضا والتكبير
واجب لا يمتنع في القومة لانها لم تشرع الا للفصل فلا يقضي فيها شيئا وتسمع
امامه في التكبير وان خالف رايه لانه حكمه على نفسه بالاقتداء وليس التكبير
كالقنوت المنسوخ فيبطل رايه برأيه الا ان جاوز اقوال الصحابة وهو يسجد
تكبيره فانه لا يتبعه ج لانه مخطئ بيقين فان لم يسمع تكبيره لم يسمع
المبلغ يتبعه وان جاوز الاقوال لاحتمال كون المبلغ من المبلغ لكن يؤيد
بكل تكبير الدخول في الصلوة لاحتمال انه كتب قبل الامام وكذا الدخول في
براي امامه لانه خلقه حكما بخلاف المسبوق بنسب التكبير في الاولى حتى
قرأ بعض الفاتحة او كلها ثم تذكر بكتي ويعيد الفاتحة وان تذكر بعد ما
قرأ الفاتحة والصورة يكره ولا يعيد القراءة لانها تمت وصحت بالكتاب والسنّة

فلا تقبل النقض بالرأي وقد عارضها بعد التمام نقضا بخلاف الوجهين
الاولين لانها لم تتم فكان لم يشرع فيها فيعيد عارية للترتيب سبق
بركعة يقرأ في قضاء ما سبق او لا ثم يكتي وذكر في النوادر انه يكره ثم يقرأ
لانه يقضي اول صلوة في حق الاذكار وجه الاول وهو ظاهر الرواية ان البداء
ان التكبير يؤدي الى المولات بين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ولو بداه
بالقراءة يكون موافقا لعل على ما من من مذهب انه يقدم القراءة على التكبير
الركعتين النساء ان اردن ان يصلي صلوة الضحى يصلي بعد ما صلى الامام
كذا في الخلاصة ويحب تأخير الصلوة في الفطر وتجيلها في الاضحية للحديث
المستقدم وفي القنية تقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة وصلوة الجنازة
على الخطبة وفي المضمرات عن ابن المبارك في تقليم الاظفار وحلق الرأس
في العشرة لا تتأخر السنة وقد ورد ذلك ولا يجب التأخير انتهى ونحوه في
صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر واراد بعضكم ان يصلي فليأخذ
شعرا ولا يقله ظفرا مني محمول على الندب دون الوجوب بالاجماع فظفر قوله
ولا يجب التأخير الا ان في الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون سحبا الا ان
استلزم الزيادة على وقت اباحة التأخير ونهاية ما دون الاربعين فانه لا ينافي
ترك قلم الاظفار ونحوها فوق الاربعين قال في القنية الافضل ان يقلم ظفرا
ويقص شاربه ويحلق عانته وينظف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع فان لم يفعل
ففي كل خمسة عشر يوما ولا غد في تركه وراء الاربعين فالاسبوع افضل
الخمس عشر هو الاوسط والاربعون الابعد ولا غد في جاوز الاربعين و
يستحق الوعيد انتهى واختلف في قول الرجل لعينه يوم العيد تقبل الله
مناومتك وروى عن ابي امامة الباهلي واثلة بن اسحاق اشما كانا
يقولان ذلك قال ابن حنبل اسناد حديث ابي امامة جيد وروى مثله
عن ليث بن سعد وقال ابن حنبل لا بأس به وذكر هذه المسئلة في القنية
واختلف العلماء فيها ولم يذكر الكراهة عن اصحابنا وعن مالك انه كرهه وقال
مومن فعل الاعلم وعن الاوزاعي انه بدعه والظاهر انه لا بأس به لما فيه من

والله اعلم والتقريف الذي يفعله بعض الناس من الاجتماع عشية يوم
عرفة في الجوامع او في مكان خارج فيدعون ويتشبهون باهل عرفة فيقول
ليس بشيء اي ليس بشي من ذب ولا مكروه وذكره الترمذي عن ابي يوسف
ومحمد بن عمرو رواية الاصول انه لا يكون لما روى عن ابن عباس فعل ذلك با
لبصرة وهذا يفيد ان مقابلة من رواية الاصول الكراهة ويدل عليه التعليل
بان الوقوف عند قربية في مكان مخصوص فلا يكون قربية في غيره والمروى عن
ابن عباس محمول على انه لمجرد الدعاء لا التشبيه باهل الموقف وعن مالك
انه مثل عنه فقال ليس هذا من امر الناس وانما ما تخرج هذه الاشياء
البدع انتهى ومراده بالناس اصحاب رسول الله وماله يمكن من امر
من بدعة والبدعة اذا لم يستلزم سنة فهو ضلالة وقال عطاء الخراساني
ان استطعت ان تخلوا بنقلك عشية عرفة فافعل انتهى وهذا هو
المعتمد والله سبحانه اعلم وتكبيرات التشريق عقيب الصلوات قبل سنة
عندنا ولاكثر علماء اهل البيت واجبوا طيبته من غير ترك وكذا الخلفاء الراشدين
والصحابية بشرط الاقامة والحرية والذكورة وكون الصلوة فرضية بحج
مستحبة في المص هذا كله عند ابي حنيفة فلا يجب على من اصابه علة ولا المرأة
الا اذا اقتدوا بمن يجب عليه ولا يجب عقيب الواجب كالوتر وصلوة العبد
ولا عقيب النوافل ولا على المنفرد وعلى المعذورين الذين صلوا الظهر
يوم الجمعة بجماعة ولا على اهل القرى وعندهما يجب على كل من صلى الكعبة
لانه تبع لها وله ان يجهر بالتكبير خلافا للسنة والشرع ورد به عند
استماع هذه الشرط فيقتصر الا ان بالافتداء يجب بطريق الصبغية
وابتداء فجر عرفة عندنا وهو قول للحد والظاهر عند الشافعي على ما ذكره
التنوير وفي قوله الاخر وهو قول مالك ظهر يوم النحر واخر عصر يوم النحر
عند ابي حنيفة وعصر ايام التشريق عندهما وهو قول احمد والظاهر عن
الشافعي وفي قوله الاخر صبح ايام التشريق وهو قول مالك لما ذكره من
وافقه ان الناس تبع للحاج وهم يقطعون التلبية يوم النحر وصحى يستدعون

التكبير من صلوة الظهر وينتهي تكبيرهم بصلوة الصبح آخر ايام التشريق
والناس تبع لهم والجواب عدم تسليم ادعاء التبعية بل المسنون اصول
في هذا الحكم ولا يري يوسف ومحمد ومن وافقهما ما روي عن ابي شيبه
شاهسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن علي انه لا يكبر
بعد الفجر يوم عرفة الا صلوة العصر من آخر ايام التشريق ورواه محمد بن
ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب
فذكره ولا يري حنيفة ما روي عن ابي شيبه ثنا ابو الاحوص عن ابي حنيفة
عن الاسود قال كان عبد الله يكبر من صلوة الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر
من يوم النحر يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
ولله الحمد فالحاصل ان المسئلة مختلفة بين الصحابة فاخذ ابو يوسف
ومحمد بالاكث لا احتياط في العبادة حضورا في الذكر لا امر باكتفاء وادب
عليهما تكبيرات العيد حيث وافقاه على الاخذ فيها بالاقل واجيب بانها
يقتضيها في الصلوة وهي تضاف عن الزوائد وهذه عقيب الصلوة وهو موقع
الذكر والدعاء بالنقص فاذا فرغت فانصب والى ذلك فارغب واكتفاء
الاذا كان في مكانها افضل وقال ابو حنيفة ليس كلاما مطلقا الذكر
فانه مرغوب فيه في كل الاحتيا بل في الهجرة وهو بدعة لقوله تعالى ادعوا
لربكم فقروا وخفية الا ما استثناء الشرع فاذا تعارضت الادلة في مقدار
المستثنى فالأخذ بالاقل والعمل فيما وراءه في الاصل هو الاحتياط اذ فيه
الجمع بين الادلة وبهذا ظهر انه لا وجه لمن جعل الفتوى على قولهما و
صفة التكبير ان يقول بعد السلام مرتين الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
والله اكبر الله اكبر والله الحمد فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعد
لامس عن ابن مسعود وسنده جيد واخرج ابن ابي شيبه ايضا ثنا زيد
ابن هارون ثنا شريك قال قلت لابي اسحاق كيف كان تكبير علي بن ابي طالب
ابن مسعود قال كان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
والله الحمد قال ثنا جرير عن منصور عن ابراهيم قال كانوا يعني الصحابة يكبرون

يوم عرفه واحد ثم مستقبل القبلة في دبر الصلوة الله أكبر الله أكبر
الله لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد فعم النقل فيه عن الصحابة
هو لما نزل عن الخيل والسيل وجبريل فان الخليل لما اراد النبح ونزل
جبريل بالقداء نادى من الهواء الله أكبر الله أكبر فسمعه النبي فقال
لا اله الا الله والله أكبر فقال ابراهيم الله أكبر والله الحمد كذا في الكشاف
والمذكور في كتب الفقه ان ابراهيم سمع اولا فقال لا اله الا الله والله أكبر
ثم النبي بعد فقال الله أكبر والله الحمد فظن ان جعل التكبير قبل التلويح
ثلاثا كما قال الشافعي لا ثبت له امام ينسئ التكبير وقام وذهب فاعلم يخرج
من المسجد يعود ويكبر لان حرمة الصلوة قامة وان خرج لا يعود ولا يكبر
ولكن يكبر القوم وحدهم وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير والمقتدى به
يكبر وحده لانه لا يؤدى في حرمة الصلوة ولذا لا يسلم بعده ولا يصح الاقتداء
فيه فكان الامام فيه مستحبا لاحتمال كمال سجود التلويح فيتا بعد ان اتى به
والانفراد به لان المتابعة انما تجب فيما يؤدى في تحريم الصلوة كسجود
السهر والامام ينسئ الوجوب عنده لاشراط الاداء ترك الصلوة في ايام
التسعين فقطضاها فيها من ذلك العام كبر لبقاء الوقت ولو تركها لغيرها
فقطض فيها او بالعكس لا يكبر وكذا لو ترك فيها من عام آخر لان السنن
الوقتية لا تقضى في غير وقتها والقضاء على ما وفق الاداء حيث لا يكبر
في الاداء لا يكبر في القضاء احدث عند سقط التكبير لا نقطاء حرمة
ولو سبقه كبر برك وضوء لبقاء الحرمة ولو اجتمع سجود السهر والتكبير
والتلبية برك بالسهر لانه يؤدى حرمة الصلوة ثم بالتكبير لانه بعد الصلوة
متصل بها ثم بالتلبية لانها تؤدى خارج الصلوة من كل وجه فلو قدم
التكبير سجدا لانه لا ينافي الصلوة ولو قدم التلبية سقط التكبير والسجود
لانها كلام يقطع الوصل ذكره ذلك كله في الكافي **فصل** في الجنائز وفيها
الجنات الاول فيما يفعل بالمختص وهو من حضرته ملائكة الموت او الملائكة
وعلاماته ان تسترخى قدماء ولا تنتصيا ويتعرج انفة وينتشف صدغاه

صلوات على ابي

يستحب ان يوجهه الى القبلة لما روى انه لم يأت من المدينة سال عن البر
بن معروف فقالوا توفي واوصى بثلاثة لك واوصى ان يوجهه الى القبلة لما
خضر فقال لم اصاب الفطرة وقد رددت ثلثة على ولده الحديث رواه الحاكم
وقال صحيح والسنة ان يكون على شقة اليمين كما هو السنة في اليوم ^{المحيط}
والاستحبابي وغيرهما ان العرف ان يوضع مستلقيا وقدماه الى القبلة قالوا
هو ليس لخروج المخرج ولم يذكر واوجه ذلك ولا يمكن معرفته بالتجربة نعم
هو اسهل عند عدم الاستسكان كما في الطفل وينبغي ان يرفع رأسه قليلا
ليكون وجهه الى القبلة ويلقن الشهادة لما روى الجماعة الا البخاري انه
لم يلقن موتاكم شهادة ان لا اله الا الله والمراد من قرب من الموت كما في
قوله من قتل قتيلا ولا ينبغي ان يؤمر بالذكر عند الموت ^{التلقين}
بعد الدفن فقليل يفعل الحقيقة ما روينا وقبل لا يؤمر به ولا ينهى عنه كذا ذكره
ابن الهيثم والذي عليه الجمهور ان المراد من الحديث مجاز كما ذكرنا حتى
ان من استحباب التلقين بعد الموت لم يستدل به الا على تلقينه عند الاحتياط
مع انهم قالوا بجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وانما لا ينهى عن التلقين
بعد الدفن لانه لا ضرر فيه بل فيه نفع فانه الميت يستأنس بالذكر على
ما ورد في الآثار ففي صحيح مسلم عن عمر بن العاص قال اذا دفنت فاقبوا
عند قبري قد مر ما يخرج من روئي قسم لها حتى استأنس بكم وانظر ماذا
اراجع رسل ربي وعن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وآله اذا فرغ من دفن الميت
وقف عليه وقال استغفر والاخيكم واسئلو الله له التثبيت فانه
الآن ليس قال رواه ابو داود والبيهقي باسناد حسن واذامات يستحب
ان يغفر عيانه لما روت ام سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على ابي سلمة
وقد شق بصره فاغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر ولانه اذا
ترك يبق قطيع المنظر وتشده لحياء بعصاة عريضة من فوق رأسه لانه اذا
الفضاعة ولله يدخل شئ من الهوام ويمد اطرافه لئلا تبقى منقوسة
ويقول مغمضة بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم ير عليه امره وسهله

عليه ما بعد واسعه بقلبك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه
ويخلص ثيابه لثوبها حتى وشرع اليها لتغسل والفساد ويجعل عاشر
اولوح لثوبه تغتفر ندوة الارض ويوضع على بطنه سيفا وشي من
حديث لثوبه ينتفي وهو مروي عن انس والتعبى ولا يوضع على
بطنه مصحف اكراما للمصحف وتكره القراءة عنده حتى يغسل ويسرع في
ذلك كله السر وحي في شرح الهداية وفي التاتارخانية بعلامته المحيطة
لاباس بجلبوس الخاض والجذب عند الميت انتهى الثاني في غسله واذا
ادادوا غسله ليحتب ان يضعوه على سر او لوح قد جمد اى ادير الحجر
التجود حوله وتراتلنا او غسلا وسبعا في الميسوط والبدايع و
المرغينا في يوضع على الجنت طولا الى القبلة هذا ان الشيعا كان والافا
الصحيح انه يوضع كما تشر قاله صاحب البدايع والمرعبان في جرد من ثيابه
عندنا وهو قول مالك وظاهر الرواية عن احمد وعن الشافعي ان المستحب
ان يغسل في قميصه لحديث عائشة ان رسول الله ص غسلاه وعليه قميص
يصتوبن الماء عليه ويدل لكونه من فوق القميص رواه ابو داود وقتنا ذلك
مخصوص به لما روى ابو داود ايضا انهم قالوا بخرجه كما يخرج موتانا ان
نغسله في ثيابه فسمعوا من ناحيت البيت اغسلوا رسول الله ص وعلم
ثيابه قال ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة من وجد صحيح وروى
انهم غسبهم بغاس وسمعواها تقا يقول لا تجردوا رسول الله ص وثيابه
اغسلوا في قميصه الذي مات فيه ذكر ابن دحية في العلم المشهور فدل هذا
ان عادتهم كانت تجرد موتاهم للغسل في قميصهم ولان التبريد استندت
من اقامة السنة في الغسل والتنظيف واعتبارا بحال الحيوة وشرع
الغليظة فقط على ظاهر الرواية وصححه صاحب الهداية وعلى رواية الزوائد
يجب ستر عورته كلها من السرقة الى الركبة كما في حال الحيوة ولم يذكر في
في المحيط ومثله في التحفة والتجريد ومختصر الكرخي وصححه صاحب المحيط
صاحب النهاية وهو لما خرد لقوله لم لعل لا تنظر الى فخذي ولا ميت ولان

سنة
١٣٧٨

ما كان عورة لا يسقط بالموت وللا يجوز ستره حق لو مات مرة بين
الرجال الاحباب يتمها رجل بخفة ولا يسترها ولا يجب في استنجائه ان يلق
الغاسل على يده خرقة عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يستنجي
الميت اصلا ثم يوضئه فينبلا يغسل وجهه ولا يغسل اولا يديه الى المرفقين
لان ذلك كان في الحيوة لكن نهالة والآن انه يطرح يد الغاسل فلا فائدة
في غسلها اولا لانه يغسلها بعد الوجه الى المرفقين لا يفيض ولا تستنشق
عندنا وهو قول الجمهور وعند الشافعي يفعلون قبا على وضوء المني قلنا
المصنعة ادارة الماء في داخل الفم حتى يبلغ جميع بشرته ثم اخراجه والاشارة
ادخاله في الانف وجذب بالنفس الى الجناشيم ثم نثره ذلك وذلك متعذر
في حقه والمسكة زائلة فالغاسل الذي هو كالحق ان الماء ليسيق منها
حلقه فيكون ايجازا واسقاطا لا مضغطة واستنقا واستحب بعض العلماء
ان يلق الغاسل على اصبعه خرقة بمسح بالاسنان ولهاية وشفيه ومخرجه
وعليه عمل الناس وفي صلاة الاثر انه لا يمسح برأسه والمختار وهو ظاهر الرواية
وصححه شيخ الاسلام في شرح المبسوط ان يمسح اذا فاضل بينه وبين الحي
فيه ولا يؤخر غسل رجله كما في الحي اذا اغتسل على الحي ونحوه قال الحلواني وما
ذكر من الوضوء في حق البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة اما الذي لا يعقلها
فيغسل ولا يتوضأ لانه لم يكن بحيت فيصلي وهذا التوجيه ليس بقوي اذ يقال
ان هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا يتعلق بكون الميت بيا اولا
كما في المجنون ثم يغسل رأسه ولحيته بالخطي العراقي من غير تسريح ثم يقضي
عليه ما مغل بسدرا وخطي او حرس وهو اشان قبل طحنه ان يتسرع في
من ذلك والا فبشئ قراح طيبا للمباغمة في التنظيف ما امكن ويغسل ثلثا
اعتبارا بسنة الغسل حال الحيوة يصبغ على كل مرة على شقه اليمين فيغسل
شقه الايمن ثم على شقه الايسر فيغسل الايسر كذلك ولا يكتب على وجهه ليغسل
ظهره كذا ذكره السروجي ثم يقعد بعد المرة الاولى ويسند الى صدره او يده او ركبته
على حسب ما يتيسر ويمسح بطنه سحار قيقا وفي المحيط يمسح بطنه بعد المراتين

فان خرج من شئ ان الله وعن ابي حنيفة في غير رواية الاصول انه يمسح بطنه
اولا قبل الغسل وهو قول الشافعي والاول هو ظاهر الرواية ولا يعيد غسله و
لا وضوء لاجل ما خرج لانه خرج عن التكليف بنقض الطهارة فكانت تلك النجاسة
في حقه بمنزلة نجاسة اصابته المقتضية من الخارج فانه يكفيه غسلها وواقف
المدايع يغسله المرة الاولى بالماء القراح وهو الذي لم يتخالطه شئ ليس بلب
والنجاسة التي عليه وفي المرة الثانية بماء السدر او ما جرى مجراه وفي الثالثة
بالماء القراح وشئ من الكافور قال ابن الهيثم في شرح الهداية الاول ان يغسل
الاولى بالسدر كما هو ظاهر الكتاب يعني الهداية واخرج ابوداود وعمر بن
سرين ان كان يأخذ الغسل عن امر عطية يعني التي غسلك زينب بنت
رسول الله لم يغسل يعني ابن سيرين بالسدر مرتين والثالثة بالماء الكافور
وسنده صحيح انتهى وروى الجماعة عن ام عطية دخل علينا رسول الله ثم وثق
فغسل ابنته فقال اغسلنها وثر ثلثا او خمسا او سبعا بما وسدر واجلن
في الاخرة كافورا وذل هذا على جوان الزيادة على الثلث عند الحاجة لكن
ينبغي ان يكون وتراد ذكره في شرح مختصر الكرخي وكذا في المعيد ولا يؤخذ
شئ من شعر الميت ولا ظفره ولا يحنن لما روى عن عائشة انها انكرت
ذلك فقالت علام تنصون ميتكم رواه مسلم اي تأخذون ناصيته
ولان الستة ان يدفن الميت بجميع اجزائه لاحترامه ولان ذلك في الحي
للزينة والميت قد فارق الزينة واهله وفي المرحمة لو انك طهر الميت
فلا بأس باخذه قال المرحمة وليس غسله استعمال القطن وفي الزينة
لا بأس بان يحشى فيه ومسامعه بالقطن وان يجعل القطن على وجهه
وقيل لا بأس بان يحشى فخارقه كانه وفيه وجوز بعضهم في دبره واستحقة
مشايخنا واذا تم غسله بنشف بثوب لئلا يتسل اكفانه وجعل الخنوط
على رأسه وحية وهو ما يخاط من اصناف الطيب لاجل المودة خاصة و
لا بأس بجميع انواع الطيب فيه غير الزعفران والورد في حق الرجال والاباس
بهما في حق النساء ذكره في التحفة ودخل فيه المسك وبه قال اكثر العلماء وكرهه

بعضهم

بعضهم واستعماله في حنوط النبي صلى الله عليه وسلم فقد اخرج الحاكم عن ابي وائل
قال كان عند علي مسك فاوضى ان يحنط به وقال هو فضل حنوط رسول الله
رواه ابن ابي شيبة والبيهقي وقال النووي اسناده حسن وجعل النكاح
على مواضع سجوده وهي جبهته وانفه ويدا وركبته وقدماه وراسه والسيقان
عن ابن مسعود لانه يطرد الهوام وفيه تخفيف وحفظ عن اسرار الثعير
الغشا ومواضع السجود اولى بهذه الكرامة لشرفها وقال النخعي يوضع الخنوط
على الجبهة والراحتين والركبتين والقدمين ثم غسل الميت وتكفنه وصلواته
عليه ودفنه فروض كفاية بالاجماع واختلف في سبب وجوب غسله ^{الحنوط}
من مشايخنا على انه نجاسة حصلت بالموت لانه كسائر الحيوانا يتنجس
بالموت ولذا يتجسس البئس بموته فيها ولو عمله احد وصلى به قبل الغسل لا تجزئ
صلوته ولو كان سببه حنطا حل به بالموت كما قال البعض لما زنت كمن عمل
حنطا وكرامة الادب في المسلم بطهارته بالغسل مجاز في غيره من الميتات
وقوله ام المؤمنين لا يغسل اي بالحدث الذي دل عليه سياق الحديث
وهو جنابة ابي هريرة اي لا يصيب نجسا بالجنابة كالتجاسة الحقيقية التي
ينبغي ابعادها عن المحترم كالتي صلى الله عليه وآله والاجماع انه يتغسل بالجنابة
الحقيقية اذا اصابته وهل يشترط في غسله النية قال ابن الهيثم في شرح الهداية
الظان ان يشترط لاسقاط وجوبه عن المكلف لا التحصيل طهارته هو لانا امرنا
بالغسل ولانا لم نقض حقه بعد وفاته في الغريق يغسل ثلثا في قول ابي يوسف
وعن محمد في رواية ان نوى الغسل عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان
لم ينف ثلثا جعل حركته الاخراج بالنية غسلة وعنه يغسل مرة كانه ذكر
في هذه القدر الواجب انتهى وليس فيما ذكر ما يفيد اشتراط النية لا
لاسقام الوجوب بل يفيد ان الغرض وجود فعل الغسل له متاخرا لو غسل
لاجل تعليم الغير يسقط الوجوب ويكون اذا الحقه وقول ابي يوسف يغسل
الغريق ثلثا انما يفيد ان الغسل الحاصل من الغرق لا يعد غسلا فيغسل
ثلثا اقامة للستة لان المقصود الغسل المضاف اليها ولا يفيد انه لا يسقط

عنا الآبينة وكذا المروى عن محمد بن عمار ذكر النية لتبصير حركة الاخراج غسلة
مضافه اليها لا لاجل ان النية شرط سقوط الوجوب عند فعلها
وتعلم من الاصول ان ما وجب لغرض من الافعال المحتية يشترط وجوبه
لا وجوده قصدا كالتسلي الى الجمعة والطهارة ولا تزد صلوة الختان لانها
الافعال الشرعية نعم لا ينال ثواب العباد بكون النية اما ان لا يسقط
لوجوب بحيث يستحق العقاب المترتب على ترك الواجب فلا دليل عليه
والاولى في الفاسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يحسن الغسل
فاهل الامانة والورع وينبغي للفاسل ومن حضر اذا راي من الميت شيئا
تما يجب الميت ستره ان يستتر ولا يحدث به لانه غيبه هذا مكان من
العيوب الموجودة قبل الموت وكذا اذا كان من العيوب المحادة لموت
كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان مشهورا ببدعة فلا يلزم بذلك تحذير
للناس من بدعة وان راي حسنا من امانة الخير كوضاء الوجه
والتبسم ونحو ذلك استحبابا فان ليكثر الترحم عليه ويحصل الخشوع
عمله احسن الثالث في تكفيته الستة ان يكفن الرجل في ثلثة انواع
قميص وازار ولفافة والمرأة في خمسة درع وخمار وازار ولفافة
وخرقة تربط على ثديها والكفاية في حقها ان يقتصر على ازار ولفافة
وفي حقها على ازار وخمار ولفافة والغرض في حقها ثوب يستتر به
هذا مذهبنا وقال الشافعي واحمد ثلث لفاف لما روت عن عائشة
كفن رسول الله في ثلثة اثواب يمانية بيض سحولية ليس
عمامة ولا قميص متفق عليه فحمله مالك على ان القميص ليس بجملة
الثلثة ولنا ما روى ابن عدي في الكامل عن جابر بن سمرة قال كفن النبي
صلعم في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافة وروى محمد بن الحسن
عن ابي حنيفة عن حماد بن سليمان عن ابراهيم التيمي ان النبي صلعم كفن
في خلة يمانية وقميص واخرج عبد الرزاق نحوه عن الحسن بن سلا ايضا
وروى ابو داود عن ابن عباس قال كفن رسول الله في ثلثة اثواب

قميص

قميصه الذي عمت فيه وخلة يمانية فهذه الاحاديث وان كان بعضها منسوخا
وبعضها لا يوازي حديث الصحيحين لكن تأيدت بان الحال كشفا على الرجل
من النساء على انه يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها قميص القميص
المعتاد ذو الكمين والذخاير فان قميصا كفن ليس له ذخاير ولا
كان حتى لو كفن في قميصه قطع جيبه وليته وكما كلف جوامع الفقه ثم
التفافة من القرن الى القدم وكذا الازار والقميص من التنكيس الى القدم
والدرع هو القميص الا انه الذي يفتح جيبه على الصدر والقميص يفتح جيبه
على الكتف وقد كان القميص من عادة الرجال والورع من عادة النساء
في الحبوقة فكذا في الموت وعرض الحرقعة من اصل الثنين الى السرة وقيل
الى الركبة وهو مستر وصفه التكفين ان تبسط التفافة على بساطة
او حصير او نحو ثم يدار عليها الطيب ثم يبسط عليها الازار ويدار عليها
الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالثوب ينتف فيه فيقصر
ويحيط ثم يعطف عليه الازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم التفافة
كذلك ويربط ان خيف انتشاره والمرأة تقصر ثم يجعل شعرها صغيرتين
على صدرها فوق الدرع ثم يوضع الخمار على راسها كما لمقنعة منسوبة
فوق ذلك تحت الازار ثم يعطف الازار والتفافة كما من ثم تربط الحرقعة على
ثديها فوق الاكفان كيلا تنتشر عليها ابقائها والامة كالخرقة وفي المحيط
والغلام المراهق والمجارية المراهقة بمنزلة البالغ وان كان لم يبله
يكفن في الحرقتين ازار ودرع وان كفن في ازار واحد اجزاء وفي النياح
ادنى ما يكفن فيه الصبي الصغير ثوب والصغيرة ثوبان وقال القاضي خا
والفعل الذي لم يبلغ هذا الشهوة فالاحسن ان يكفن فيما يكون فيه البالغ
وان كفن في ثوب واحد جان والسقط والمولود ميتا يلف في خرقة و
المختل المشكل كالانثى احتياط والمجديد والغسيل ولو كان خلقا
الكفن سواء كذا في البدائع والمبسوط لما عن عائشة قالت نظر ابو بكر
الصديق الى ثوب يرض فيه فقال اغسلوه هذا وزيدوا عليه ثوبين

وكتفوه فيها قالت قلت هذا خلق قال الحق با الحديد من الميتات
هو الملهة رواه البخاري والمستحب فيه البياض لحديث ابن عباس انه
قال اليسوا من ثيابكم البياض فانه من خير ثيابكم وكفوفه موتاكم رواه
المحدث الا النسأ ويجوز من القطن والكتان والبرود وان كان لها
اعلام ما لم يكن ثماثيل ويكره للرجال المزعفر والمعصر والحرير والحرير
للنسأ اعتبارا بحال الحيوة فان لم يوجد للرجال الا الحرير ويجوز للنسأ
ولكن لا يناد على ثوب للضرورة وينبغي ان يكون الحرير مثل ملبوس
في الجمعة والعيدين والمرأة ما تلبس في زيادة اهلها وتلبس بالوط
ما يلبسه في الحيوة وفي المرحلتين لو كان في المال كثرة وفي الورثة قلة
فكفر السنة اولى وان كانت العكس فكفر الكفاية اولى مع جواز كفر
السنة وفي جوامع الفقه ليس صاحب الدين ان يمنع من كفر السنة
وهو يمل السنة من حيث العدد ومن حيث القيمة وتجر الاكفان
قبل ان يدبر الميت فيها وتر لا مرة او ثلث او خمسة والمهرم كغيره في
التكفين عندنا وبه قال مالك وقال الشافعي ولعله لا يغطي رأسه
ولا يمس طيبا لانه مسلم ان رجلا وقصة راحته وهو محرم فمات فقال
اغسلوه بماء وسدر وكفوه في ثوبين ولا تخمروا وجهه ولا رأسه
فاذا بيعت يوم القيمة ملبت أو لنا قوله ثم اذا مات الانسان انقطع عمله
الا من ثلث صدقة جارية او علم ينتفع به او لدصالح يدعو له رواه
المحدث الا البخاري واحرامه من عمله فانقطع والجواب حديثه انه
ليس بعام لفظا لانه في شخص معين ولا معنى لانه لم يقبل بيعت ملبتيا
لانه مات محرما فلا يتعدى حكمه الى معين الا بدليل وهو يوم يطلع من
خواص الخلق على ما لا تعلمه فيختص حكمه به وفي حديث عطاء انه سئل
عن محرم مات فقال خمر ووجهه ورأسه ولا تشبهوه باليهود رواه
الدارقطني وفي الموطأ عن عائشة اصفوا به ما تصنعون بموتاكم وفي الموطأ
انه ابن عمر لما مات ابنه واقدم وهو محرم كفنه وخمر رأسه وقال لولا اننا

ميراث لا يواقد الكفن من جميع المال مقدما على الدين والوصية
والميراث الا ان تكون التركة عيلا جانيا او شيئا موهونا فان حق ولي
ولي الجناية والمرتهن مقدم على التكفين واذا لم يكن للميت مال فكفته على
من يجب عليه نفقه في حياته وكفن الزوجة على الزوج عند أبي يوسف و
وفي شرح السراجية لمصنفها واما المرأة اذا لم يكن لها مال فكفنها وموتها
على الزوج عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد والشافعي ذلك على من تزوج
نفقتها من دفء نسبها انتهى فقد صم قول أبي حنيفة الى ما يلي يوسف
وقيد بما اذا لم يكن لها مال وفي المنظومة قيد بالاعسار ايها لكن
الكله فبأبي يوسف لم يذكر معه ابا حنيفة وكذا في عامة الكتب وفي
الفتاوى لم يعقد بالاعسار بل قالوا التحريمها على الزوج وان تركت
مالا وعليه الفتوى انتهى والا في حيث جعل الفتوى على قول أبي يوسف ان
يعقد بما اذا كانت معسرة لان غاية ما وجههم به ان الغرم بالغرم ولو تركت
مالا يرثه الزوج فيكون غرامة تحريمها عليه ولا شك ان هذه العلة
لا تخففه بل نعم سائر الورثة ومقتضاها ان يكون على الورثة بالخصم
حال الاعسار ايضا فكيف يجب عليه وحده حال اليأس فان قيل باعتبار
انه نفقتها عليه وحده حال الحيوة يقال كانت في مقابلة احتباسها وقد
زال بالموت محلا وما يجب على القريب فانه للقرابة وهي باقية بعد
تأملت وحدت التوجيه يرجح قول محمد والله اعلم ولو كفته من يتر
يرجع به في تركته وان كفته من لا يرثه من اقاربه بغير امر الوارث
لا يرجع سواء شهد بالرجوع او لم يشهد الرابع في الصلوة عليه وهي
فرض كفاية كما من وعليه الاجماع بشرط صحتها بشرائط الصلوة المطلقة
واسلام الميت وطهارته ووضع امام المصلي وبهذا الفيد علم انه يجوز
على غائب ولا حاضر قول على داية او غيرها لا اختلاف المكاء والمنوع
تقدم عليه المصلي وهو كالامام من بعض الوجوه وانما قلنا ذلك لان صحة
الصلوة على الميتي ونحوه افادة انه لم يعتبر اماما من كل وجه كما انها صلوة

من بعض الوجوه ولذا ورد في صلاة غسل ولم يمكن اخرج
 الا بالتبشير سقط هذا التشرط او التشرط وصلى على قبره بلا غسل
 بخلاف ما اذا لم يهل عليه التراب بعد فاته يخرج ويغسل ويصلى عليه
 لو صلى عليه بلا غسل ودفع واهل التراب نقاد لفساد الاولى وقيل
 الاولى صحيحة لتحقق العجز فلا نقاد واقاصوته ثم على التجاشي فاما لانه
 دفع سريعه له حتى راد بحضرة فتكون صلوة من خلقه على ميت يراه
 الامام ويحضر دون المؤمنين وهذا غير مانع من الاقتداء وهذا
 وان كان احتمالا لكن في المروى ما يشير اليه وهو روى ابن حبان في صحيحه
 من حديث عمران بن حصين انه قال ان احاكم التجاشي قد توفى فقوموا
 صلوا عليه فقالوا هم وصفوا خلقه فكثيرا رعبا وهم لا يظنون ان جنازة
 بين يديه وهذا التفسير يقيده الواقع خلافه لانه هي فائدة المعتقد
 بها فاما انه سمعه منهم او كشف له واقالات ذلك امر يخص به التجاشي
 فلا يلحق به غيره وان كان افضل منه كشهادة حزيمة مع شهادة الصديق
 فان قيل بل قد صلى على غيره وهو معاوية معاوية بن الحرز ويقال اليه
 نزل جبريل ثم بشيوك فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية
 مات ائتيت ان اطوي لك الارض فيصلى عليه قال نعم ففرض بجنازة على
 الارض فرفع له سريعه فضلى عليه وخلق صفات من خلافة كل
 صف سبعون الف ملك ثم رجع فقال له لم لجبريل بم ادرك هذا محبة
 سورة قل هو الله احد وقراءة انا هاجاثا وذا هبا وقاما وعدا
 كل حال رواه الطبراني من حديث ابي امامة وابنه سعد الطيقاتي حديث
 انس بن مالك صلى على زيد وجعفر لما استشهدا بموتة عياض المغازي
 قال الواقدي حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة وحدثني
 عبد الجبار بن عمارة عن عبد الله بن ابي بكر قال لما التقى الناس يوم
 جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بينه وبين الشام فمروا
 الى معتركهم فقالوا احذوا الراية زيد بن حارثة فمضى حتى استشهد

عليه

وصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه وقال استغفر والله دخل الجنة وهو يسرى
 ثم اخذ الراية جعفر بن ابي طالب فمضى حتى استشهد وصلى عليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ودعاه وقال استغفر والله دخل الجنة فهو يطير فيها بحاجته حيث
 شاء قلنا انما اذعينا الخصوصية بتقديرات لا يكون دفع له سريعه ولم
 يكن مريئنا له وما ذكر بخلاف ذلك على ان طرقه ضعيفة فانه المغازي
 وملة الطيقات ضعيف بالعداء بن زيد ويقال ابن زيد تقفوا على ضعفه
 وفي رواية الطبراني بقية ابن الوليد وقد عنعن عنه ثم دليل الخصوصية
 انه لم يصل على غائب سوى هؤلاء ومن عد التجاشي صريح فيه بانه رفع له
 وكان يجرى منه مع انه قد توفي خلق كثير منهم غيبا في الغزوات
 وغيرها ومن اعز الناس عليه كان القرأ ولم يوش قط عنه صلى الله عليه وسلم
 وكان على الصلوة على كل من توفي من اصحابه شديد الحرص حتى قال
 لا يموتن احد منكم الا اذ يقولن به فان صلواتي رحمة له وركن القيا
 فانه يحوز قاعد ابله عذر وكذا ركبنا والتكبيرات سوى الاولى فانها
 شرط والدعاء الا انه يتحمله الامم عن المسبوق اذا خشى ان ترفع فانه
 يكتفي بالتكبيرات ويترك الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القا
 ثم امام الجماعة ثم امام الحق ثم الولي على ترتيب الارث وله ان يأذن الغيرة
 اذا انتهى الحق اليه وليس لغير المذكورين ان يتقدم بلا اذنه فان تقدم
 فله ان يعيد ان شاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصلي بعده من السلطان
 فمن دونه والاصل ان الحق في الصلوة للولي ولذا هو مقدم على الجميع
 في قول ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وبقول الشافعي لان هذا
 حكم يتعلق بالولاية كالنكاح فيكون الولي مقدما على غيره فيه الا ان
 الاستحسان وهو ظاهر الرواية بتقديم السلطان ونحو لما روى ان الحسين
 قدم سعيد بن العاص لما مات الحسين وقال لولا الستة لما قدمتك
 وكان سعيد واليا بالمدينة ولان في التقدم عليهم اذراء بهم وتعظيم
 اولي الامر واجب واقام الحق فتقدم مستحب لانه رضى به اماما حاكما



فينبغي ان يصلي عليه بعد وفاته كذا وجوه فعلى هذا لو علم انه كان غيبا
راض به حال حيواته ينبغي ان لا يحجب تقديمه في فتاوى قاضى خان قال
الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان يقدمه الاولياء وان حضر الى مصر
والقاضي قالوا الى اولى ان يقدم وان لم يحضر الولى ولا القاضي وحضر صاحب
الشريعة وامام الحنبل فصاحب الشريعة اولى ان يقدم وان كان والى
المصر خليفة فلم يحضر الوالى فحضر خليفته فخليفة اولى بالتقديم من
القاضي ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين وحضر الاولياء
وامام الحنبل ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحنبل وان لم يحضر امام الحنبل
وحضر الموقدان فليس على الاولياء تقديمه وان حضر الوالى او خليفته
والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحنبل والاولياء فاجب الاولياء ان يقدموا
احدا من هؤلاء وادان ان يقدموا فلم ذلك ولهم ان يقدموا من شاءوا
لا يتقدم احد من هؤلاء الا باذنه وهذا قياس قولنا في حقيقة وادان
وزقوبه اخذ الحسن انتهى ثم علم جواز الصلوة غير الولى بعده مذهبنا
وبه قال مالك وقال الشافعي لم يصلى ان يصلى وهو في اعادة من صلى
قولان اصحهما استحباب عدمه بالحديث ابن مسعود انه لم يصلى دفن
فقال متى دفن هذا فقالوا بالبرحة قال افلا اذ نموتى قالوا دفناه في
الليل فكرهنا ان نوقضك فقام فضغفنا خلقه وصلى عليه متفق عليه
ولان الصحابة صلوا على النبي صلعم افذا لا يؤمنهم احد وروى انه لم
اوصى بذلك ذكره البرار والطبري ولنا انما فرض كفاية وقد سقط با
الاوليين فالاصلي بعد سقوطه كانت نفلا ولو شرع التنفل بها صلى على
قبره في يوم القيمة لانه الان كما وضع لانه الارض لا تأكل اجساد الانبياء
فلما اجمع الامة على تركها والجواب عن الحديث الاول انه لم كان هو
الولى لانه اولى بالمؤمنين من انفسهم وعن الشافعي انه مخصوص به للاجماع
الذى ذكرناه على تركه الصحابة الذي لم يحضر ووفاته لم على قبره وهو اربع
كبيرات يقرا دعاء استغفار عقيب الاولى كما في سائر الصلوات ويصلى على النبي

ثم عقيب الثانية كما بعد التشهد لان القاء والصلوة عليه يوم سنة الدعاء
وليدعوا لنفسه وللميت وللسائر المؤمنين عقيب الثانية ويصلى عقيب
الرابعة من غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية واستحسن بعض المشايخ
ان يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل
يقول سبحان ربك رب العزة عما يصفون الخ اخره ويصلى بالتسليم في البيت
كذلك الشيخ كمال الدين ابن اهرام وذكر السرخسي عن المروزي انه لا يصلى
الميت وكذلك فتاوى قاضى وذكر عن السرخسي انه لا يصلى في التسليم الا في
لا غير اما كونها اربعا فعليه الامة الاربعة عن النبي صلعم ان اخر صلوة
صليها على الخاشي كثير اربعا وثبت عليها حتى توفي وان اياها الصديق
صلى النبي في فكتير اربعا وصلى عمر على ابي بكر فكتير اربعا وصلى صهيب على
عمر فكتير اربعا وصلى الحسن على علي فكتير اربعا قال ابو عمر بن عبد البر ان
نقله الاجماع على الاربع فلو كتب الامام حسنة لا يتبعه المقتدى بل يفتى
حتى يصلى فيسلم معه لان الزيادة على الاربع منسوخة ولا متبعة في المنسوخ
كما في قنوت الفجر وليس فيها قراءة القرآن عدنا وهو قول عمر وابنه وعيا وادان
وبه قال مالك وقال الشافعي واحمد يقرأ الفاتحة في الاولى وهو مروى عن ابن
عيسى انه صلى على جنازة فقراء فاحتمل الكتاب قال لعلوا انها سنة رواه
الترمذي وعنه ولنا ما قلنا من قول عمر وعنه ولو قرأ الفاتحة بينة
الثناء والدعاء بان وصفه الدعاء ان يقول اللهم غفر لحينا وميتنا و
ساهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وانثانا اللهم من احببتنا
فاحبه على الاسلام ومن توفيتنا مثا فوفيه على الايمان وحض هذا الميت
بالروح والراحة والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محسنا فزد
في احسانه وان كان مسينا فتجاوز عنه ولقه الامن والبشري والكرامة
وان لم يبرحتمك يا ارحم الراحمين وليس فيه دعاء موقت والمروى عنه
هذا الدعاء الى قوله فوفيه على الايمان رواه ابو داود واحمد وزاد البعض
بعده اللهم غفرني ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات

الاحياء منهم والاموات تابع بيننا وبينهم بالخيرات التي مجيب الدعوات ومنزل
البركات ودافع السيئات ومقبل العثرات التي على كل شئ قدير وناذ بعض
شراح القدوري اللهم انس وحدته وارحم غيبته وبرد مضجعه ولقنه حجة
ووسع مدخله واكرم نزله وتقبل حسنة واجح بعفوك سيئته اللهم انه نزل
ذلك وانت خير منزله وانه فقير الى عفوكم وغفرانكم وجودكم وامتنانكم
وانت غني عن عذابكم اللهم اقبل سقاعتنا فيه وارحمنا ببركتك يا ارحم الراحمين
وفي صحيح مسلم والترمذي والنسائي عن عوف بن مالك انه سمع صلى الله عليه وسلم
رجل فحفظت من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله
وسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى
الابيض من الدنس وابدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وزوجا
حين من روجه وادخله الجنة واعده من عذاب القبر وعذاب النار قال
عوف حتى تمنيت ان اكون ذلك الميت وان كان غير مكلف يقول بعد قوله
ومن توفيقه متافقيه على الايمان اللهم اجعله لنا فوطا اللهم اجعله لنا
اجرا وزخرا اللهم اجعله لنا شافعا مستقما ثم يتم الدعاء له وللمؤمنين
وفي المعتمد يدعوا له والدليل الذي الطغل وقيل يقول اللهم تغفر لوارثيهما
واعظم اجرهما اللهم اجعله في كفالة ابراهيم واحقه بهما المؤمنين و
المؤمنات كالمفضل ذكره في المحيط وينبغي ان يقتيد بالجنون الاصلى لانه لم يكلف فلا
له كالصبي بخلاف المارضي فانه قد كلف وعروض الجنون لا يجوز ما قبله بل
هو كسائر الامراض ورفعته للتكليف انما هو فيما يأتي لا فيما مضى والمسبوق
وهو من لم يحضر عند اول التكبير اذا حضر لا يسع ما لم يكبر الامام تكبيرة حال
حضور بخلاف من كان حاضرا عند تكبيرة سبقة الامام بها فانه لا ينتظر لانه
صوري اذ لا يمكن المقارنة لا بجمع وهو مدفوع وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف يكبر للمسبوق ايضا كما حض تكبيرة الافتتاح قبا على سائر
الصلوة ولهما ان كل تكبيرة بمنزلة ركعة فكما ان المسبوق لا يأتي بما فات من
الركعات قبل فراغ الامام بل يتابعه فيما بقي ويقضي ما فات بعد سلامه فكذلك

لا يأتي قبل فراغ الامام بل يتابعه فيما بقي ويقضي ما مضى بعد سلامه
في الكافة الا ان ابا يوسف يقول في تكبيرة الافتتاح معنيات معنى الافتتاح والقيام
مقام ركعة ومعنى الافتتاح مرجح فيها بدليل تخصيصها برفع اليد عنها
انتهى وهذا منه يفيد ترجيح قول ابي يوسف وهو ظاهر ولم ينتظر وكنت
لا أقصد صلوة عندها لكن تلك التكبيرات عين مقبلة بل المعبر ما كتب
بعدها مع الامام حتى لو اعتد بها وكبر ثلثا سواها فسدت صلوة وان جاء
بعدها كبر الرابعة فانتها الصلوة عندها وعد ابي يوسف يكبر فاذا سلم
الامام قضى ثلث تكبيرات وذكر في المحيط انه عليه الفتوى وذكر ايضا ان محمد
معه هنا لانه لو انتظر بقية الصلوة بخلاف ما لو ادركه قبل ذلك ثم المسبوق
يقضي ما فات من التكبيرات بعد سلام الامام متواليه من غير دعاء لان
ترفع قبل فراغ فتبطل صلوة فاذا رفعت على الاكثاف قبل فراغ يقطع التكبير
لانها بطلت وقبل وضعا على الاكثاف لا تبطل وان رفعت عن الارض وعن
محدد ان كاله الارض اقرب يا في بالتكبير وان كانت الى الاكثاف اقرب فلا و
قيل لا يقطع حتى يتعد والصح هو الاول ولا ترجح الايدي في صلوة الجماعة الا
في التكبير الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع عند كل
تكبيرة وفي الحاوي سئل ابي القاسم عن ذلك قال انا افعل واقيس ثانيا
با قوله لانه ركن كله وكان محمد بن سلمة وعبد الله بن المبارك ومحمد بن
الانبار وعصام بن يوسف يرفعون ونصير بن يحيى ومحمد بن مقاتل و
يرفعان وربما لا يرفعان وفي الجوامع الفقه والمختار تركه وهو قول مالك
وعنه الرفع في الجميع وبه قال الشافعي واحمدنا حديث ابن عباس وحديث
الجهري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على جماعة رفع يديه في اول تكبيرة
ثم لا يعود دعاءها الا ان يقطع قال ابن جزم لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الثاني من تكبيرات الجماعة الا في الاولى فلا يجوز فعل ذلك لانه على
الصلوة بلا نص قال السروي والعجب من التورى انه يدعي ان الرفع في
كل تكبيرة سنة وليس كذلك يفعل عمر مع ان الرواية عنه مضطربة ويقع

الامام محمد انه صدق الميت ذكر مكان او مشي في ظاهر الرواية وروى الحسن عن
ابي حنيفة انه يقول بجذاء وسط المرأة ورواية يقوم بجذاء وسط الرجل و
جذاء رأس المرأة والمختار هو ظاهر الرواية لان الصدوق على الايمان فيكون
عند انشائه الى ان الشفاعة والدعاء لاجل الايمان وماروى عن الحسن انه
قام من الرجل عند رأسه ووسط المرأة عند عجزها ودفعة الى النبي صلى
الله عليه وآله بما روى احمدان ابا غالب قال صلى خلف الحسن على جنازة فقام
حيال صدره وجماعه الصحيحين انه صلى على امرأة ماتت في نفسها فقام
وسطها والوسط لا ينافي الصدر فان الصدر وسط باعتبار توسط الأعضاء
فوقه يده ورأسه وتحت بطنه ورجلاه ويستحب ان يصفو ثلثة صفوف
حتى لو كانا سبعة يتقدم احدهم للإمامة ويقف ثلثة ورواهم اثنا
ثم واحد ذكره في المحيط لقوله صلى الله عليه وآله من صلى عليه ثلثة صفوف غفر له رواه
ابن داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح والحاكم وقال صحيح على
مسلم وفي القنية افضل صفوف الرجال في الجنازة اخرها وروى غيرهما
اظهاد التواضع لتكون شفاعة ادعى للقبول انتهى ولو اخطأ عند التواضع
فوصفوا رأسه مما يلي يسار الإمام جازت الصلوة وان تعدوه فقد
اسأوا جازت كذلك التاخر خاتمة وتكره الصلوة على جنازة في مسجد
جماعة عندنا وروى قال مالك وقال الشافعي واحدا لا بأس به لما روى
سعيد بن ابي وقاص لما توفي امرت عائشة بادخال جنازة المسجد
حتى صلى عليها اذ واجه النبي صلى الله عليه وآله ثم قالت هل غاب الناس علينا
فقل نعم فقالت ما اسرع ما نسوا ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله على جنازة
ابن البياض الا في المسجد رواه مسلم ولنا ما رواه ابو داود وابن ماجه
عن ابي ذئب عن صالح مولى التؤمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله من صلى على ميت في المسجد فلا اجر له وروى فان شئ له و
مولى التؤمة قال ابن معين ثقة لكنه اختلط قبل موته فربما سمع منه
قبل ذلك فهو ثبت حجة وكلمهم على ابن ابي هريرة سمع من قبل الاختلاف

وما استدلت به عائشة واقعة حال لا عموم لها يجوز ان يكون ذلك العزوة
ولو سلم عدمها فانكارهم وهم الصحابة والتابعون دليل ان استقرار الامر بعد ذلك
على ترك وما قيل لو كان عند ابي هريرة هذا الخبر لرواه ولم يكت مدفوع بان
ثانية الامس ما سكونه مع علمه كونه سوغ الاجتهاد والائكان الذي لا يجوز
التسكوت عليه هو ما يكون معصية وما روى اليه راي المجتهد لا يكون معصية
في حقه فلا يجب الاكثار عليه بسببه وماروى الى ابي بكر وعمر صلى الله عليه وآله
المسجد ومعلوم ان عامة الصحابة شهدوا الصلوة عليها ليس صريحا انما
المسجد فيجوز انهما وصفا خارجة في موضع دفنهما وصلى ان سوغ المسجد
هو غير مكروه عندنا رواية ويدل عليه ما استند عبد الرزاق قال انما التوفيق
ومعهم عن هشام بن عروة قال راى ابي رجاء لا يخرجون من المسجد ليصلى
على جنازة فقال ما يصنع هؤلاء والله ما صلى على ابي الا في المسجد هذا وروى
جوامع الفقه ولو وضعت الجنازة على باب المسجد والامام والقوم في المسجد
اختلف المشايخ فيه ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض القوم معها
والباقي في المسجد والصفوف متصلة لا يكره واعلم ان لفظ حديث ابي هريرة
متمم لكل من الكراهة في هذه الصورة وعدمها فانما الجواز وان تعلّق
بالفعل اقتضى الكراهة وان تعلّق بصفة التكره لم يقتضها وكذا تعلّق
لكراهة يكون المسجد لم يبين لها يقتضى الكراهة وتعليلهم بحقوق التواضع
يقتضى عدمها والى عدمها مال في المبسوط والمحيط وعليه العمل وهو المختار
ولا يجوز الصلوة رايا الامس عذروا القياس يجوز انما دعاء والركوب
لا ينافي الدعاء وجه الاستحسان انها صلوة من وجد لا شرط بشرط الصلوة
بالاجماع وكذا التكيين فتشارك سائر الصلوة في حكم القيام وعليه الجماع
الامن شد من المالكية قال ابن قدامة لا أعلم فيها خلافا ولا يجوز والميت
على دابة او على الابدى او الاكثاف لانه كالامام واختلاف المكان مانع
من الاقتداء ومن دفع ولم يصل عليه صلى الله عليه وآله على قبره ما لم يقلب على القبر انه
تفصيل لما من فعله ولم على القبر ولا يعتبر التقدير بالايمان في التفسير

وعدم على الصحيح بل المعبر عليه الظن لان ذلك يختلف باختلاف الحال
من السمن والهران باختلاف الزمان من الحار والبرد وباختلاف المكان
من كون الارض سبعة او غيرها ولوشك في التفسخ لا يصلح عليه ذكره
في المن يد والمفيد وجوامع الفقه وغيرها لا يصلح عليه بعد التفسخ ^{سبأ}
قريباً من عدم جوازها على المعصوم عندنا وما روى البخاري عن عقبة بن
عامر انه لم صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين فغير محل التزاع اذا قد ذكر
ان لا معتبر بالتقدير بالزمان بل بغلبة الرأي بالتفسخ وكونهم كانوا قد
نفسخوا غير مسلم فان اجسادهم لم تزل ولا اراد معوية ان يجري العين التي
باحد عند قبور الشهداء اصاب المسحات اصبع فخره فانقطرت دماؤها
على قبره وقدمه ولا على عضو الاصل فيه ان الصلوة على الميت من الاحكام
التي لا مدخل للعقل فيها اذ ليست بصلوة من كل وجه ولا محض ^{كسائر} صلاة
الادعية لما فيها من الشرط الزائد فيقتصر فيها على الاثار ولم يفتح
على المعصوم وما روى انه عمر صلى الله عليه على عظام بالثمام وان ابا عبيدة
صلى على رؤس من رؤس المسلمين قال ابن المنذر في الاشراف لم يزل ذلك
عنه وان لم يردش بالصلوة على المعصوم لا يصلح عليه الا اذا كان في حكم الحي
بان وجد اكثر او النصف ومعه الرأس اذ لاكثر حكم الكل وكذا النصف
مع الرأس لا شئ له على اكثر الاعضاء الرئيسية بخلاف ما لو وجد نصفه
مشقوقا طولاً فانه لم يصل عليه لانه يؤدي تكرار الصلوة على ميت فانه
غير مشروع فان قيل قد تقدم انه لم صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين
مع انه كان قد صلى عليهم عند استشهادهم وهو تكرار قلنا قد قيل المراد
من الصلوة عليهم بعد ثمان سنين الدعاء وليس مسلم انها الصلوة
المعتاد فليس فيه ما يدل على انه صلى على انه صلى على من كان صلى
عليه او لا فيحتمل ان بعضهم كان لم يصل عليه ففصل عليه بعد ذلك المدة و
مع الاحتمال لا يصلح الاستدلال ولا يصلح على باغ ولا قطع طريق اذا اقتلا
حال الحرب ولا يغفل دجرا عن مثل فعلهما وهو مذهب على فانه ركن

عنه انه لم يغفل البعات من اهل النهر وان لم يصل عليهم فقتلهم
اكتفاهم قال لا اخوانا بغوا علينا اشار الى انه ترك ذلك عقوبة ليكون
زجر العنهم وقطاع الطريق مثلهم في السوء بالفتن بل اشدد وان قتل
البعاة بعد وضع الحرب او زارها يصل على عليهم وكذا قطع الطريق اذا اخذ
الامم ثم قتلهم يصل عليهم ذكره قاضي خات والوجه فيه ان فيه احتمال التوبة
ولان الاثر عن علي انما ورد فيمن قتل حال المجاربة فيبقى ما عدا ما عدا قاس
موت المسلمين وحكم المنقولين بالعصبية والمكابر في المصير بالليل
حكم قطع الطريق ومن قتل احدا بويه لا يصل عليه اهانة له ذكره وجوب
الفقه ولا يصلح على من قتل نفسه عدا عدا ابى يوسف واختاره على السجدة
لانه باغ على نفسه وعندها يصل عليه واختاره شمس الامعة المحلوان لان
دمه هدر فضارت كالميت حقت انقه ولانه مسلم عاص غير سارع في الاثم
فساد ولا يقاس على البعات وقطاع الطريق قال الشيخ كالدين بن الهادي
صحيح مسلم ما يروي انه قول ابى يوسف عن جابر بن سمرة قال ان النبي صلى
برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه انتهى والجواب انها واقعة حال
لا يقتضي العموم لاحتمال انه لم علم منه امر يمنع من الصلوة عليه على انه ليس
فيه انه منع الصحابة عن الصلوة عليه فيحتمل ان امتنع عنها كما امتنع من الصلوة
على المديون زجر لا لانه ممنوعة مطلقا فلا دليل على عدم صلوة غيره عليه
ومن علم بجيانه عند ولادته باستهلال او حركة غسل وصل عليه وكذا لو
اخرج اكثره حيا والا غسل ولم يصل عليه لما روى جابر بن سمرة عن النبي صلى
عليه ولا يورث ولا يورث حقه استهل الخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجة
وصححه ابن حبان والحاكم وابو حنيفة ومات وان لم يسب معه احدا بويه
يصل عليه لانه مسلم تبعاً للتسليم ان كان مسلماً وللدار ان كان ذمياً وان
سبى معه احدا بويه لا يصل عليه الا ان سلم احدها او اسلم الصبي نفسه
وكان يعقل الاسلام لانه اذا كان معه احدا بويه فهو تبع له فيكون كافراً
واذا اسلم احدها تبعه في الاسلام لانه الولد يتبع خير الابوين ديناً وولداً

المتى العاقل صحيح عندنا لانه نفع محض وقد صح ان عليا اسلم صبيته
وصحبه النبي صلعم الحامس في الحمل والتشيع السنة في حمل الجنائز عندنا
ان يحملها اربعة نفر من جواربها الاربعة وبقول مالك والاكثر خلاف
للشافعي لما روى عبد الرزاق وابن ابي شيبة ثنا شعيب عن منصور بن المعتمر
عن عبيد الله بن قيس عن اس عن ابي عبيدة عن ابيه عبيد الله بن مسعود
قال اتبع الجنائز فليأخذ بجواب السرير الاربعة ورويا ايضا ثنا هشيم عن
ابي عطاء عن علي الاودي قال رأيت ابن عمر في جنازة فحمل بجواب السرير
وروى عبد الرزاق اخبرني الثوري عن عباد بن منصور اخبرني ابو الهيثم
عن ابي هريرة قال من حمل الجنائز بجواب السرير الاربعة فقد قضى الذي عليه ورث
محمد بن الحسن انا ابو حنيفة ثنا منصور بن المعتمر قال من السنة حمل
الجنائز بجواب السرير الاربعة ورواه ابن ماجة ولفظ من اتبع الجنائز
فليأخذ بجواب السرير كلها فانها من السنة فان شاء فليدع ثم ان
شاء فليدع فلم انه هذا هو السنة ثم فيه التحفيف على الحمل وصيانة
المتيت عن السقوط والانقلاب وزيارة الاكرام للميت والبعث من تشييع
حمل يحمل الامتعة والاثقال ولذا ذكر حمل على الظهر والذابة وما روى من
الحمل بين العمودين فحمل على حال عند من ضيق الطريق والازدحام او قلته
الحاملين او غير ذلك فوفقا بينه وبين ما روي انما ذهب اليه الجمهور
وما روي انه حمل على جنازة سعد بن معاذ بين العمودين ضعيف
قال الثوري ليس في حملها بين العمودين نص ثابت عن رسول الله
انهى ويستحب ان يحملها من كل جانب عشر خطوات لما روى عنه انه قال
من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة رواه ابو بكر
النجاد وينبغي ان يسند لمقدمها فيضعه على يمينه ثم مؤخرها كذلك
ثم يمقدنها على يساره ثم مؤخرها كذلك وفي المبسوط حمل الصبي على اليمين
اخذ من حمل على الذابة وفي النسابيع الرضيع والفطيم وفوق ذلك قليل
لابأس ان يحمل رجل واحد على يديه او يحمله على يديه وهو كالفيل ابو حنيفة

لابأس ان يحمله الصغير في سبط او طبق والسقط بالقاء من آلات النساء
يجعل فيه الطيب وغيره وليستعاض للثابت الصفي كذا شرح الهداية
للسروجي وينبغي الاسراع في المشي بها مادون الجنب وهو الاصل فيه
ما روى ضرب من العدو ودون العنق وهو الخطو القسيح فيسر عن اس
لا يصل الى حد العنق والعدو وفي التحفة الاسراع بالميت سنة وفي البلخ
وجوامع الفقه يسرع بالميت بحيث لا يضطرب على الجنائز والاصل فيه
ما روى الجماعة من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرعوا
بالجنائز فان كانت صالحة فتموها الى حين وان كانت غير ذلك ففقدوا
عن رفاكم وعن ابن مسعود قال سلنا نبينا صلعم عن المشي بالجنائز فقال
مادون الجنب رواه ابو داود والترمذي وعن ابي موسى قال مرت برجل
الله جنازة تخضع لمحض الرق فقال صلى الله عليه وسلم عليكم بالقصد ولا يكن المشي قدامها
ولكن المشي خلفها افضل عندنا وهو قول علي وابن مسعود واصحابه الاولاد
والثوري والحق وغيرهم وروى عن علي بن ابي طالب انه كان يمشي خلف
الجنائز وابوبكر وعمر يمينا امامها فقال علي ان افضل الماشي خلفها على
الماشي امامها كفضل الصلوة المكتوبة على التافلة ويرى كفضل صلوة
الجماعة على صلوة الفذ وانما يعلم ذلك وكنتما يسهلا على الناس رواه
سعد بن منصور والحافظ ابو جعفر الطحاوي والبيهقي في سننه الكبرى
ولم يذكر له علته وعلى التسهيل يحمل ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يمشي بين
يديها فان واويه ابن عمر وقد عمل بخلافه عن نافع قال خرج ابن عمر في جنازة
معها نسبه فوقف ثم قال ردهن فانهم فتنة الحق واليت ثم مضى مشي
خلفها قلت يا ابا عبد الرحمن كيف المشي في الجنائز امامها ام خلفها فقال
امارتني امشي خلفها رواه الطبراني وما كان ابن عمر ليحيا لفضل النبي صلعم
مع شدة حرصه على اتباعه الا لعلمه انه صلى الله عليه وسلم انما فعله لعدوانه الا فضل عنه
مقابل فتيحه فيه لذلك وفي صحيح البخاري عن البراء بن عازب امر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالاتباع الجنائز قال علي ما يتبع الا يقع الا على التالة ولا يسي للمقدم

بل هو مستوعب ويحمل الامر على الذنب دون الوجوب لا رجوع وعن علي الله قال
قد تمها بين يديك وجعلها نصيب عينيك فانما هي موعظة وتذكير وعبرة
وما قيل انهم شفقوا فالاولى بهم التقدم قال ابو نصر البغدادي هو باطل لا
عليه فانهم شفقوا فيها وقد نأخروا عنه ولان الشفاعة في الصلوة عليه
لا في تشييعه ولان التقيع انما يتقدم خوفا من بطش المشفق عنده
منه بالتقدم وذلك لا يتقدم هنا فلم يبق الا تقديمه وتعليمه اليه وطلب
عفو ورحمته والركاب يسير خلقا نجاة ولا يقدمها للامم الا في الناس
بأثارة الغبار الا ان يكون بعيدا على ما روى في التوارد عن ابي يوسف
قال رأيت ابا حنيفة يتقدم امام الجنازة وهو ركب ثم يقف حتى تأتيه
قوله ثم يقف دليل ان كان يبعد عنها والمشى افضل لكونه اقرب للتواضع
واليق بالجلال التضييع وفي حديث جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تتبع جنازة
ابن النحل عام ما شتيا ورجع على فرس رماه الترمذي وقال حديث حسن
ولا يقوم للجنازة اذا مرت به الا اذا اراد ان يتبعها عليه الجهمي وما ورد
في الحديث الصحيحة من القيام لها منسوخ بما روى عن علي كان رسول الله
يحمي امرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وامر بالجلوس رواه ابو داود
وابن ماجه واحمد والحاوي من طرق وعن علي قام رسول الله ثم قعد
رواه ابو داود والنسائي والترمذي وصححه ولمسلم بمعه وقال قد كان في
ولا ينبغي ان يرجع من جنازة حتى يصلي عليها وبعد ما صلى لا يرجع الا باذنه
ذكره في عامة كتب الفتاوى وغيرها وفي المحيط قبل الفرق ان يبعث الرجوع
بغير اذنه قول هذا هو الموافق للحديث وعليه الجمهور ولا اعلمهم في المنع
ما خلا الا ان حصل الوحشة لاهل الميت بسبب الرجوع فينبغي ان يرأى ذلك
والا ففي الصحيحين ان من تبع جنازة مسلم حتى يصليها عليها فله قبر اطمئن
الاجر ومن اتبعها حتى تدفن فله قبر اطمئن والفقير اطمئن احدوا اذ اتبع من
الرجوع بغير اذنه فيما يكون له ضرورة يتعثر عليه شهود الدفن بسبب فينته
الصلوة عليها اية فيخرج من اجزائها وهذا لا يعقل وينبغي لتبعية الجنازة ان يكون

منه

متحسنا متفكر في ماله متعظا بالموت وبما يصير اليه الميت ولا يتحسنا به
باحاديث الدنيا ولا يصحك وسمي بن مسعود رجلا يصحك في جنازة فقال له
انصحك وانت في جنازة لا تكلمك ابدا رواه سعيد بن منصور وينبغي ان
يصل الصمت ويكبر ورفع الصوت فيها بالذكر وقراءة القرآن ذكره في فتاوى العصر
انها كراهة تحريم واختلاف محمدا لامة الترجمة وقال علاء الدين الساجي ترك
الاولى ومن اراد الذكر والقراءة فليذكر ويقرأ في نفسه قال قيس بن عباد
كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون الصوت عندنا ثلث في القتال وفي الجنازة
وفي الذكر ذكره ابن المنذر في الاشراف ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع الجنازة
ذكره في النبايع والمرعيات والسيحانية وعليه الجمهور وعن ام عطية نهيانا
عن اتباع الجنازة ولم يعزم علينا متفق عليه وقوله لم يعزم علينا معناه
ان النبي نهي تنزيه والذي ينبغي ان يكون التنزيه مختصا بمنه حيث
كان يباح له الخروج للمساجد والاعباد وغير ذلك وان يكون في زماننا
للخروج للملحمة وجرت من الفساد وفي كفاية الشيعي سئل القاضي عن جواز
خروج النساء الى المقابر لا يسأل عن الجواز والفساد مثل وانما يسأل عن
مقدار ما يلحقها من اللعن فيه واعلم انها كلما قصدت الخروج كانت في لعنة الله
وملائكته واذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب واذا اتت القبور بلغها
روح الميت واذا رجعت كانت في لعنة الله ذكره في التاليف الثانية وقد روى
عن علي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا نسوة جلوس قال ما يجلسكن قلن ننتظر
الجنازة قال هل تغسلن قلن لا قال هل تغسلن قلن لا اهل تدفنن قلن لا قلن
لا قال فارجعن ما زودات غير ما جوارت رواه ابن ماجه باسناد صحيح
بعضه المعنى الحادث باختلاف الزمان الذي بسببه كره لهن حضور
الجمع والحجاء التي اشارت اليه عائشة بقولها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى
ما حدث النساء بعده لنعهن كما منعت نساء بني اسرائيل واذا قالت عائشة
هذا عن نساء زماننا فما ظنك بنساء زماننا ونحوه وشق الجيوب
ختم الحدود ولطفا ومخوذا من الافعال لما في الصحيح ليس من اطم الحذور

رثق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وعن ابي موسى ان رسول الله
 برئ من الصلابة والخالقة والثاقة رواها الجارية والصلوة شدة
 الصوت وفي صحيح مسلم ثنتان هما كثر الطعن في النسب واليناعة على
 الميت اعم من افعال الكفار ولا بأس بالبكاء بارسال الدعوى في الجنائز
 وفي المنزل لقوله ثم انه الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن
 يعذب بهذا واشار لطيفا او يرحم متفق عليه وان كان مع الجنائز صالحة
 او ناصية تزجر وتمنع فان لم تنجز لا يترك اتباع الجنائز وتشجيعها لما اقر
 به من البدعة ويكره بقلبه واذا انتهت الجنائز الى القبر يكره الجلوس قبل
 ان توضع عن الاعناق لان العقد من حضور دفن الميت اكرامه وفي جلوس
 قبل وضعه ان درأ به ولانه قد تقع الحاجة الى التعاون والقيام امك فيه
 فيه واذا وضعت عن الاعناق يجلسونه ويكرم القيام ذكره قاضي خان وهو
 معقد بعدم الحاجة والضرورة على ما لا يخفى السادس في الدفن الحمد في
 القبر افضل عند الائمة الاربعة ان امكن والا فالشوق كذا ذكره السروجي
 وفي فتاوى قاضي خان والسنة في القبر الحمد وان كانت الارض رخوة فلا
 بأس بالشوق انتهى والاصل فيه قوله ثم الحمد والشوق لعين رواه ابو داود و
 الترمذي وروى ابن ماجه عن انس لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم كان
 بالمدينة رجل يهودي واخر يفرنج قالوا نستخير ربنا ونبعت اليهما فانما
 تركناه فارسل اليهما فسبق صاحب الحمد فحمدوا النبي ثم واخرج مسلم عن
 سعيد بن ابي وقاص انه قال في مرضه الذي مات فيه الحمد والحمد والقبول
 على الذين نصبوا كما صنع برسول الله ثم وروى ابن خبات في صحيحه عن جابر
 انه ثم الحمد ونصب عليه الذين نصبوا ورفع قبره من الارض نحو شيروا الحمد
 وان يحفر في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت وينصب عليه
 اللبن والشوق ان يحفر حفرة كالنهر ويبني جانيا باليمن او غيره ويوضع
 الميت بينهما ويقف عليه باليمن او الخشب ولا يمشي السقف الميت والستح
 بعض الصحابة ان يرسم في التراب رمسا يروي ذلك عن عبد الله بن عمرو بن

العام

العاص وقال ليس احد جنتي اولى بالتراب من الاخر ولا لصاحب المنافع اقل
 في دارنا الرجاء الارض فيتعذر الحمد فيها احتياجا لزاها لآخر ورفوق الخشب
 واتحاد التابوت ولو كان من حديد ومثله في المبسوط ويكون التابوت من
 رأس المال اذا كانت الارض رخوة او ندية مع كون التابوت في غير هامك وبها
 من قول العلماء قاطبة وفي قاضي خان ينبغي ان يفرش فيه التراب وتطعم الطيور
 العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويسار له يمين
 الحمد في المحيط واستحسن مشايخنا اتحاد التابوت للنساء يعني ولو لم تكن
 رخوة فانه اقرب الى السر والتحنن عن مشاء عند الوضغ في القبر ومقدار
 عمق القبر قد نصف قامة ذكره في الروضة وفي الذخيرة الى صدر الرجل ووسط
 القامة فاذا زاد وانما افضل وان عمقوا مقلدا قامة فهو احسن فعلم بهذا
 ان الادي نصف القامة والا على القامة وما بينهما بينهما ويوضع الميت في
 قبره وضعا من جهة القبلة مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسلسل عندنا
 وهو مذهب علي وابنه محمد بن الحنفية وسحق بن راهويه وابراهيم التيمي
 وابن حبيب وقال الشافعي واحمد يخلوا السلسل بان يوضع عند رجل القبر
 ثم يسلم من قبل رأسه مخددا وخير ما لك والظاهرية للشافعي حديث ابن
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل من قبل رأسه رواه الشافعي وعن عبد الله بن
 يزيد الخطمي الانصاري الصحابة انه صلى على جنازة الكارث ثم ادخله القبر
 من قبل رأسه وقال انه من السنة رواه ابو داود وقال البيهقي استناده
 صحيح ولنا ما روى ابو داود في المراسيل عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم
 هو التيمي فانه حماد انما يروي عن التيمي وصرح به ابن ابي شيبة
 فقال عن حماد عن ابراهيم التيمي ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل القبر من قبل قبلته
 ولم يسلم سلازا ابن ابي شيبة ورفع قبره حتى يعرف وروى ابن ماجه
 عن ابي سعيد انه ثم اخذ من قبل القبلة واستقبل استقباله فقد عارضه
 روايتا دفنه وهو من فعل الصحابة وكذا ما صح عن علي انه ادخل يزيد
 ابن المكلف من قبل القبلة وعن ابي الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل

من اتحاد التابوت
 من اتحاد التابوت

القبيلة اخرجها ابن ابي شيبه يعارض فعل عبد الله الخليلي ويترجى فعل
 على بعلى ويجعل رسول الله م نفسه وهو ما عن ابن عباس ان رسول الله
 م دخل قبره ليلة فاسرج له لاج واخذ الميت من قبل القبلة رواه الطحاوي
 والترمذي وقال حديث حسن وعنه ابن مسعود انه سمع رسول الله م
 وهو في قبره يقول ابي بكر وعمر يقول اذنيا متى اهاكما متى
 اسند في لحد واحد من قبل القبلة رواه الخلال في جامع واستفاد
 الترمذي تحسين الترمذي الحديث ابن عباس بكونه من رواية الحجاج بن
 ارطاة وانه ضعيف باتفاق اهل الحديث ليس بصواب فقد قال ابن معين
 انه صدوق الا انه يدل لئس ولا شك ان المدلس اذا كان عدلا لا يضر التدليس
 اذا قل حديثي او اخبرني كابن عيينة والتوري وغيرهما وكذا قال ابو زرعة
 وابو حاتم انه صدوق مدلس فاذا قال حديثي عن الثقة كان مقبولا
 ولا يربى في صدقه وحفظه وقال ابن عدي انما عاب الناس عليه تدليس
 عن الزهري وغيره اما ان يتعمد الكذب فلا وهو ممن يكت حديثه في
 قال ابو بكر الخطيب هو احد العلماء الحفاظ وقال الحاكم قد وثقه شعبة
 وغيره من الائمة واكثر ما اخذ عليه التدليس روى له مسلم مقرونا بعبد
 الملك وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجة وهذا تقليد له من
 الائمة فكيف يقال انه ضعيف باتفاق اهل الحديث هذا على ان جهة القبلة
 شرقا فكانت افضل وكذا وجوب الاخذين تكون الى القبلة فكان اولى ويقول
 واضع بسم الله وعلى ملة رسول الله كذا نقل عنه م انه كان يقول اذا
 وضع ميتا في قبره رواه ابوداود والترمذي قال حديث حسن اي بسم الله
 وضعتك وعلى ملة رسول الله سلطانك ولا تعين في عدم الواضعين وفي
 الذين لا يضر وتر دخله او شفع لانه المعين حصول الكفاية ودفع الرحم
 المرحم اولى بوضع المرأة فان لم يكن فاهل الصلاح من الاجانب ذكره في الحيط
 وفي الوبري او الحرم من غير دم ولا يدخل القبر امرأة فلما كانا قريبين
 ذكره القدوري في شرحه والعتابي في جملة مع الفقه سواء كانت الميت ذكر او انثى

يستحب تسجئة قبر المرأة بتوب حال افعالها القبر حتى يسوي اللبن ويخوم
 على اللحد ولا يستحب حق الرجل عندنا لما روى عن علي انه من يقوم قد دفن ميتا
 وبسطوا على قبره فوجأ فحذبه وقال انما يصنع هذا بالنساء ونهانا عن دفن ابني
 زيد الانصاري فحضر القبر بتوب فقال عبد الله بن انس انفس الفعول الثوب انما
 تحن النساء وانفس شاهد على شفير القبر ولم يكر عليه وفيه خلوف الشافعي
 وقد تمتك بحديث ضعيف اعترف بضعف التوري ويوجه الميت في القبر
 الى القبلة على جنبه الايمن ولا يلقى على ظهره وتخل القعدة روى ذلك عن
 الشعبي والنخعي وروى عنه م انه لما وضع نعيم بن مسعود في القبر نزع الاخذ
 بعينه وروى ابوداود والنسائي ان رجلا قال يا رسول الله ما الكبر قال
 هي سمع فذكر منها استحلال البيت الحرام ثم قال قبلتكم احياء وامواتا وفي
 النبايع السنتان يفترش في القبر التراب يعني في الارض التربة والتسجئة
 قال السروجي وفي كتب الشافعية والحابلة يجعل تحت رأسه لبنة او حجر لم
 اقف عليه عن اصحاب النخعي ويكره ان يوضع تحت مضرية او حلة ذكره
 المرعيني في وكره ابن عباس ان يلقى تحت الميت شئ رواه الترمذي وعن
 ابي موسى لا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا وما روى انه جعل في قبره م طييفة
 قيل لانه المدينة نسخة وقيل ان العباس وعليه تانها فيسما شقران تحت
 لقطع التنازع وقيل كان م يلبسها ويفترشها فقال شقران والله لا يلبسك
 احد بعده ابدا فالقاء القبر ويسند الميت من ورانه بتراب او نخوم لئلا
 ويسوي اللبن على اللحد اي يقيم اللبن عليه من جهة القبلة وتسد شقوقه كيلا
 ينزل التراب منه على الميت والاستعمال اللبن مجمع عليه ولا بأس بالقصب وفي
 الوبري يستحب اللبن والقصب والخشيش في اللحد قال الشعبي جعل في لحد النبي
 صلعم طن قصب وحكي عن شمس الائمة الحلواني هذا قصب لم يعرفه انا
 المعول وهو بالفارسية بوريا فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكره وقال
 بعضهم لا يكره يعني جعله فوق اللبن ويكره الاخر والخشب لانهما لا يحكم البناء
 والزينة والقبر مكان البلاء والفناء وقد اوصى بسود بن يزيد ان لا يجعلوا

وقال ابراهيم التيمي كانوا يكرهون الاحرة في قبرهم وقيل لا بأس به عند خواجه
الادب وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول استعمل رفوف الخشب
واخذ الثابت في جدار وقد تقدم ثم قال التراب ولا ينال على التراب الذي
خرج من القبر وتكره الزيادة وعن محمد لا بأس به والاول رواية الحسن عن
ابي حنيفة وسقط حتى التراب عليه لما روى ابو هريرة انه النبي صلى
على جنازة ثم في القبر فغشي عليه من قبل رأسه ثلثا رءوسا من ماجرة لخم
ولا يرى برش الماء عليه بأسا وبينهم القبر ولا يطعم عندنا وبه قول الثوري
التيث ومالك واحمد واحمد وقال الشافعي التسطيح اي التراب افضل لما روى
ابوداود عن القاسم بن محمد قال دخلت على عائشة فقالت يا امهات الكشي
له عن قبر رسول الله ص ومما حبه فكشفت لي عن ثلثة قبور لا مشرفة ولا آلات
مبطوحة ببطحاء العرضة الحمراء وللجور وما روى البخاري عن سفيان الثوري انه
راى قبر النبي ص مستمكا وحديث القاسم لو بلغ رجوة هذه الصفة فليس
فيه معارضة له فانه لا يصح فيه بالتسطيح فان قوله بصراحة يجوز كونه
صفة ما كذا لا طينة اي ليست مشرفة فائدة في الارض والاطينة فائدة في
الاخفاف بحيث تكون مبطوحة لاصقة بالارض بل هي بين ذلك ويجوز ان
تكون مبطوحة بمعنى مبطحة من قولهم بطح المسجد بتطعيمها اي التوقية البطحاء
اي حصي الصفار وهو الموافق لقوله ببطحاء العرضة اي التي عليها بطحاء العرضة
الحمراء وليس في شيء من ذلك ما ينافي التسنيم كيف وقد روى عن القاسم
التنصيح بانها مستمكة رواه ابو حفص بن شاهين في كتابه الجرائد ثناء عبد
ابن سليمان بن الاشعث ثناء عبد الله بن سعيد ثناء عبد الرحمن المحارب
عن عمرو بن شعيب عن جابر قال سألت ثلثته فكلمهم له في قبر رسول الله ص
ان سألت ابا جعفر محمد بن علي وسألت القاسم بن محمد بن ابي بكر وسألت
سالم بن عبد الله قلت احبوه عن قبور اياكم في بيت عائشة فكلمهم قالوا
انها مستمكة واما ما روى مسلم عن ابي الهيثم الاسدي قال قال علي بن ابي طالب
ما جئني رسول الله ص ان لا تلحق تمثالا الاطيسة ولا قبر مشرقا الا مشرفة

فالمراد ما كانوا يفعلونه من تعمية القبور بالبناء الحسن الزينج وليس مما
مخن فيه فان التسنيم المستحب قد ما يبدوا ويقتن من الارض به في المحيط
ولتسنيم القبر قد رابع اصابع الاشراف قاصحات قد رشي في البليغ
او اكثر قليلا فلم يكن حيث مسلم منافيا لما اخترناه من التسنيم فان
الاجماع على انه ليس المراد منه التسوية بالارض ويكره تخصيص القبر بتطين
وبه قالت الائمة الثلاثة لما روى جابر بن عبد الله عن رسول الله ص عن تخصيص القبر
وانه يكتب عليه اياه مسلم وابوداود والترمذي ونحوه ولقطة بن رول
الله ص ان يحصى من القبور وان يكتب عليها وان يبني عليها وان توطأ ومن
الحسن عن ابن مبرور قال قال رسول الله ص لا يزال الميت يسمع الاذان
مطيطين قبره ذكره في المغنة وفي منية المختار انه لا يكره التطين وعن ابي
حنيفة يكره ان يبني عليه بناء من بيت اوقية او نحو ذلك لما روى الحسن
انفا وكذا يكره وطئه والمجوس لذلك وكره ابو يوسف الكتابة ايها والله اعلم
المسابع في الشهيد والمراد به الحكمي اي الذي يتعلق به نوع مخصوص من احكام
الشرع الجارية على المكلفين في الدنيا واما الشهيد الحقيقية الذي وعده الله
التواب المخصوص فليس ممن يتعلق به الاحكام الجارية غير المكلفين غير
الاعتقاد بانه الذي اذ قتل في سبيل الله ومن الحق والله اعلم بمن قتل في سبيل
ثم الاحسن في تعريف الشهيد الحكمي عن قول ابي حنيفة انه مسلم مكلف ظاهر
علم انه قتل ظلما فقتل لم يجب به مال ولم يدنث وعلى قوله ما يترك التكليف
والطهارة فهذا شامل القتل اهل الحرب واهل البغى باي شيء وبأي بيك
ولقتل غيرهم اذا لم يجب بنفس القتل مال سواء لم يجب اصله كقتل الكافر
مثله في دار الحرب عند ابي حنيفة وقتل السيد عبده عند الكل او وجب
لعارض كقتل الاب ابنه والصالح عن العمد وشبه ذلك وخرج من الحد من
قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل العصية والمقتول بجدا وقصا
لم يقتل ظلما وهذا باجماع وخرج منه من وجب قتله مال كقتل غير
العمد على صواب خلافهم وكذا الذي وجب بقتله القسامة لظهور وجوب

المال بنفس القتل شرعا وهذا بالاتفاق اية وخرج بقيد العلم من لم يعلم
قاتل سواء وجبت فيه القسامة او لم تجب هو الصحيح وبشر إليه كلام صاحب
الهداية حيث قال الا ان يعلم ان قتل مجدية ظلما او ذللا لا احتمال ان لم يقتل ظلما
بل بسبب مباح للقتل وان كان تعليله وجوب الغسل بوجوب القسامة والدية
بشرائه اذ لم تجب فيه القسامة والدية لا يغسل كما اذا وجبت الشاة الاعظم
او الجامع او برية ليس بقرية لكن الوجه ما ذكرنا من احتمال السبب المباح
للقتل من فلا يسقط القتل الذي هو واجب لسائر المرات بالنتيجة والاحتمال لان
سقوط حق الشهيد المذكور على خلاف القياس فلا بد من تحقق وجود
الوصف الذي سقط لاجله الغسل فيه وعند الاحتمال يعمل بالاصل وخرج منه الصبي
والجنون والمجنون والكافر والنفساء على قول في حنيفة وبه قال احمد وسحق
من المالكية فانهم ليسوا من قسم الشهيد اكله بل يغسلون كسائر الاموات
وعندهم لا يغسلون وهو الشافعي وشبهه من المالكية قياسا على غيرهم لان
عدم التكليف او عدم الطهارة لا يؤثر في الشهادة فان عدم الذنب في غير المكلف
لا ينافي كرامته وسقوط الغسل فان سقط لا يبقاء اثر المملومية وغير المكلف
او في ذلك وكذا عدم الطهارة في الحيوة لا يوجب الغسل بعد الممات لان وجوبه
في الحيات لو جوب ما لا يصح الابه وقد سقط ذلك بالموت فيسقط الغسل
والشهادة قد اقيمت مقام الغسل الواجب بالموت فلا يجب الغسل اصد
لا في حنيفة في غير المكلف ان الغسل انما سقط عن الشهيد لان القتل صفة
له ولا ذنب لغير المكلف ليكون القتل طهارة له فالقتل في حقه والموت سواء في الغسل
والكفر في جعل القتل طهارة من الذنوب اظهر منه في ابقاء اثر الظلم وغيره
معه اصله اذ الحكم علام لا يحتاج الى شاهد وله في غير الظاهر ما رواه ابن
والحكم عن عبد الله بن التبر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وقتل
حنظلة بن ابي عامر الثقفي ان صاحبكم حنظلة تغسله الملائكة فسلوا صاحبته
فقاتلته وخرج وهو جنب لما سمع الهاطقة فقالوا لم لذلك غسلته الملائكة قال
الحاكم صحيح عاشر مسلم في هذا نص مشتمل على الصحيح بان الملائكة غسلت

حنظلة

حنظلة رضي الله عنه لاجل ان جنت فلا اعتبار للقياس في مقابلة ما لا يحق له
الحض والتفكير بالجناية بطريق الدلالة سواء كانا قد انقطعوا اولاً بالصحيح
لحصول الانقطاع بالموت وكذا خرج عن الحد من ارتكبت بالتعاقد انتمنا ايضا
والارتثاث افعال من رث الثوب يرث اذا صار خلفا وسمى الشهيد الذي
حصل له رفق من مرافق الحيوة من ثبات تشييع الشهادة بالتوب اذ رث حيث
لم يتبق على حدتها وهيتها التي كانت في شهداء الذين هم الاصل في حكم هذا الشهيد
وذلك بان كل وشربا ويناام او يداوى او ينقل من المعركة حيا او يا وية خيمة
او نحوها وهي حتى او يمضي عليه وقت صلوة وهو يعقل والاصل ان ترك الغسل
على خلاف القياس المشروع في حق سائر اموات بني ادم في اعيانهم جميع الصفات
التي كانت في المقيمين عليه وهم شهداء احد وغيرهم ممن استشهد في رقتهم و
الضابط في حقهم انه لم يحصل لهم بعد وجود سبب القتل بشئ من مرافق الدنيا
ومضى وقت الصلوة ولا خوطبوا بحكم جديد من احكامها لان الصلوة صارت
ديانة ذهنية اما مطلقا او ان قدر على الايمان بالراس على ما من الكلام عليه في
صلوة المريض وقد روى البيهقي في شعب الايمان عن ابي جهم بن حذيفة العنبري
قال انطلقت يوم البرموك اطلب ابن عتي ومعه شاة ماء فقلت ان كان يدرك
سقيه وسحب به وجهه فاذا به ينفذ فقلت استهيك فاشارة ان نعم فاذا
رجل يقول آه فاسار ابن عتي ان اطلق اليه فاذا هو هشام بن العاص اخو
عمر بن العاص فالتيته فقلت اسقيك فسمع اخر يقول آه فاشارة ان نعم
انطلق عليه فحيته فاذا هو قد ما فرجعت الى هشام فاذا هو قد ما فرجعت الى
عتي فاذا هو قد مات ولو اوصى بشئ فان كان من امور الدنيا لم يثبت
اتفاقا فان كان من امور الآخرة فلكل عند ابي يوسف وقال محمد ليس
بارتثاث لان من احكام الاموات دون الاحياء وقيل الخلاف بينهما فيما
اذا اوصى بامور الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرتثا اتفاقا وقيل لا خلاف
بينهما فاجاب ابي يوسف وقع فيما اذا اوصى بامور الدنيا وجواب محمد فيما
اوصى بامور الآخرة ومن الارتثاث ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام يشتر

وعن محمد انه ان بقي مكانا حيا يوما وليلة فهو ميت وان لم يكن يعقل
وهذا كله اذا كان بعد انقضاء الحرب اما قبل انقضاءها فلا يصير متنا
بشيء مما تقدم ذكره ابن الهيثم في شرح الهداية لان ما ينال من المرافقة
ان يكون للتعانة على القتال فلا يؤثر في الشهادة لقصاص حكم الشهيد
المذكور ان لا يعقل بل يدفن بدمه وثيابه التي قتل فيها الا ما ليس من جنس
الكفن لقوله في منتهى احدث ملوهم بكمومهم ودمائهم رواه احمد وعن
ابن عباس امر رسول الله بم يقتل احدا ان يترك عنهم الحديد والجلود
وان يدفنوا ثيابهم ودمائهم رواه ابو داود وعلى هذا الائمة الاربعة وجمهور
العلماء خلافة السعد بن المستب والذكي ليس من جنس الكفن هو السلاح
والآلة الحرب من الحديد والحجر والجلود كاللحم والحق والتعل والحشو
كالقطن والقشور والنجاسة المستنقة والذخيرة الترابية ليس من جنس
الكفن ايضا فان كان ما عليه ناقصا عن كفن السنة يزاد عليه بان لم يكن فيه
ازار او لفافة وان كان ازيد من ذلك ينقص عليه واعلم ان امرهم
ان يدفنوا بآثارهم ليس ما يدل على منع الزيادة لكن ظاهره يمنع النقصان
الا ان يقال الظاهر من حالهم انهم لم يكن عليهم من الثياب ازيد من مقدار
سنة الكفن بل هو الغالب في كل مقاتل ان لا يكون اكثر من ثلثة اقواب
فانما على الحشو والة القتال فورد الامر على ما هو الغالب المعتاد فلا
على المنع فيما عسى ان يوجد على سبيل التدبر وهذا يجيب في منع الحشو
فان ظاهر الحديث يدل على منعه لكن ليسه لم يكن معتادا في ديارهم فورد
الامر على الغالب ويصلي على الشهيد عندنا وهو قول ابن عباس وابن الزبير
وعقبة عامر وجمهور التابعين ورواية عن احمد وقال مالك والشافعي
لا يصلي عليه حديث جابر بن عبد الله انه سمع ابنه يذفن شهيدا احلف دماهم
ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري والترمذي وصححه وناظره في
عن جابر قال فقد رسول الله في حرة حين فاه الناس من القتال فقال
يجل رأيت عند تلك الشيعة فجاء رسول الله بمحرق فقاموا وراى ما مثل به

شوق

شوق وبكى فقام رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جئ بحمزة فضلى عليه
ثم بالشهادة فيوضعون الى جنب حمزة فيصلى عليهم ثم يرفعون ويترك حمزة
حتى يصلي على الشهيد كلهم وقال لهم حمزة سيد الشهداء عند الله يوم القيمة
مخضر وقال صحيح الاسناد ولم يجزهاه واستند احمد ثنا احمد علفان بن
ثنا حماد بن سلمة ثنا عطاء بن السائب عن الشعبي عن ابن مسعود قال كان
الناس يوم احد خلف المسلمين يهتفون على جرحي المشركين الى ان قال
وضع النبي صلعم حمزة وجئ رجل من الانصار فوضع الى جنبه فضلى عليه فرفع
الانصارى وترك حمزة ثم جئ باخر فوضع الى جنب حمزة فضلى عليه ثم رفع
حمزة فضلى عليه يومئذ سبعين صلوة واخرج الدارقطني عن ابن عباس قال
لما اضرفا المشركون عن قتلى احد الى ان قال ثم قدم رسول الله حمزة فكفن
عليه عشر ثم جعل يجيء بالرجل فيوضعه وحمزة مكانه حتى صلى عليه سبعين
الى غير ذلك من الاحاديث وكل من هذه الاحاديث ان سلم انه لم يبق الى
درجة الصحة فليس بنازل عن درجة الحسن وعلى تقدير ان كل واحد
لم يبلغها فرضا فجموعها مرتق اليها قطعا وهو تعارض حديث البخاري وتبرج
عليه بانها مشبهة وهو ناف على ما عرفت في الاصول من ترجيح المتيقن على
اذالم يعرف بدليله وهكذا كذلك فان جابر لم يكن من اعيان افعاله في يوم
لاشتغال قلبه وخرنه بقتل ابيه وعمله على ما ذكره البخاري والبيهقي انهما
قتلوه ذلك اليوم فلم يشعر ابتداء بما فعله من الصلوة عليه وقد سمع امره
فيهم بدماهم كما هم فظن انه لم يصل عليهم فرواه ثم لما علم بصلاتهم عليهم
وكيفيتهم ادواها ايضا كاذبة رواية الحاكم والله سبحانه اعلم بالامور مسائل
متفرقة من الجائز والباس بالاذن في صلوة الجنازة لانه التقدم حق الوعد
فيملك ايضا بتقديم غيره وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن اي بالاعلام وهو
وهو ان يعلم بعضهم بعضا ليقضوا حقه كذا في هذه الهداية قال ابن الهيثم اذا
كانت الجنازة يتبرك بها وليست في الميت بكثرة ثم في صحيح مسلم وفيه انه اذا
والنساء عن عائشة انه لم قال ما من ميت يصلي عليه امة من الناس

ما لم يشفوا به بالشفعوا به وكن بعضهم ان ينادى عليه في الاذنة والواو
 لانه يشبه نبي الجاهلية والاصح انه لا يكره اذا لم يكن مع تنويه بذكره ونعيم
 بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان ابن فلان الفلاني فان نبي الجاهلية
 لما كان فيه فقد الدوران مع الصبيح واليماحة وتعداد الاوصاف وهو المراد
 بدعوى الجاهلية في قوله لم ليس مما من ضرب الحدود ونسب الجيوب
 ودعا بدعوى الجاهلية مات للمسلم قريب كما في المسئلة وفي من الكفا
 يغسله غسل الثوب الجس ويلقى في حفرة ويحفر له حفرة ويلقيه فيها
 من غير مراعاة السنة في ذلك لما روى ان ابا طالب لما هلك جاء على فقال
 يا رسول الله انك انك الصالح قد مات فقال له اذهب فغسله وكفنه و
 رواه الحديث قال النووي وهو ضعيف انتهى وان دفعه الى اهل دينه
 جان وان كان له وفي اخر من الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يخلو
 بينه وبينهم ويتبع جنازة من بعيد ان شاء وهذا كله اذا لم يكن كله
 بالارتداد اما لو كان مرتدا ليلقيه في حفرة كالكلب دفعا لاذى جيفته
 عن الناس من غير غسل ولا تكفين ولا يدفع الى اهل الديار التي انتقل اليه
 ولو مات المسلم وليس له ولي الا كما في لا ينبغي للمسلم ان يخلو بينه وبينه
 بينه بل يقولون امره لما روى ان اليهود يا امن برسول الله ثم عند موته
 فقال لم لا صحابه تتركوا احاكم ولم تخلوا بينه وبين اليهود مات وليس مال
 ولا من يجب كفنه عليه وجب كفنه على الناس بطريق الكفاية فيجب في بيت
 المال فان لم يكن او منع ظلا بسا لو امن الناس لانه لا يقدر على السؤال
 بخلاف الحي الذي لم يجد ثوبا لا يجب على الناس ان يبالوا له لانه قادر على السؤال
 فان فضل له مما سألوا شيئا صرف الكفن اخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف
 رده اليه وان لم يوجد ميتا اخر تصدق به بنفس الميت وهو طريق الكفاية
 من جميع المال فان كان قسم ماله فعلى الورثة لا على الغرماء كفن رجل ميتا
 من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل واقر من الميت سبع فالكفن له لانه
 الميت لا يملكه خرج الميت شيئا بعد ما ادرج في كفنه ذكر في الروضة لا يفسر

شيئا عندنا يجوز ان تغسل المرأة زوجها بالاجماع اما غسله زوجته فيمن
 جاز عندنا وهو قول النووي والا في خلافه فالثالثة احتجوا بحديث عائشة
 قلت وانا ساء لصداق في فقال لم وانا وانا ساء يا عائشة ما صرت الان ميت
 قبلي فغسلتك وكفنتك الحديث رواه احمد والدارقطني وغيرهما بسناد ضعيف
 قال ابو الفرج ورواه البخاري ولم يقل غسلتك وروى البيهقي وابو الفرج عن
 فاطمة انها قالت لاسماء بنت عميس يا اسماء اذا مت فاغسليني انت وعلي مع
 فغسلها قال ابو الفرج في اسناده عبد الله بن نافع قال يحيى ليس بشيء
 وقال النسائي متروك ورواه حديث اخر ليس فيها ما يعتمد عليه على الاول
 ثبت لم يكن فيه دلالة لان الغسل مما مضى الى السبب اضافة منهوة تقرب من
 الحقيقة في كثر الاستعمال والتهمة بقوله غسل فلانا وكفنه وحفره ولم
 يصد ثوبا من ذلك شيء ولا مباشرة السباب والقيام عليه قال النووي والمعتد
 عليه القياس عليه على غسله ثم قال فان بين الفرق ان عدايق الكفاية فيها ثمة
 وهي العدة بخلاف الزوج قال الشافعي لا اعتبار بالعدة فان الزوج لو طلقها
 ثم مات لا تغسله في المدة هكذا اجاب في الامم قال السروي قلت قياس العدة
 الواجبة بالموت على العدة الواجبة بالطلاق قيل الموت غير سديد لانها كانت
 محرمه عند وجود سبب غسله غسله في الطلاق دون الموت فجاز ان يبقى
 المحل الثابت عند لا المنتفى عنه المبرى انما تترك هنا لانها كانت في المخلو
 هذا المحل من اشكال فان الموت ان اوجب قطع الوصلة وانبات الحرمة فلا
 فرق بينه وبين الطلاق والباين من جانبها وجانبه وان فلا فرق بينا وبينه
 في جواز الغسل وقد يجاب بانه بمنزلة الطلاق الرجعي في توقف قطع الوصلة
 وانبات الحرمة على انقضاء العدة وذلك انما يكون حيث توجد كالاختصاص
 لا حيث لا توجد كما في جانبها ولو كانت حاملا فوضعت اثر موته لا يجوز لها
 ان تغسله لانقضاء عدتها خلافه فاما لاك والشافعي وكذا الوهاب من قبل
 او اردت قبله او بعده او قبلت ابنه او اباه او وطئت بشبهة قال في المحيط
 في رواية الحسن وهو الاصح يحرم عليها غسله خلافه في المطلق الرجعية

تغسله وبه قال احمد خلا قال الشافعي وعن مالك روايتان وامم الولد لا تغسل
سيدتها وان كانت في العدة لانه عدتها للعتق لا للموت فصار كما لو اعتقها ثم
مات وهي في العدة وهي علة الاستبراء حتى كانت بالاقراء كذا في المحيط والبلد
في امم الولد روايتان عن ابي حنيفة في قوله الاول تغسله كقول نقي ومالك
واحمد وفي قوله الثاني لا تغسله وهو الاصح عند الشافعي ولو غسل الميت وكفن
ونوا عصفوا لم يصب الماء ينقض الكفن يغسل العضو ويقاد الصلوة ان كانوا
صلوا عليه وكذا لو علموا بذلك بعد وصفه في القبر قبل ان يرال التراب ولو اهيل
لا ينش ولا يخرج وسقط غسله وعاد الصلوة عليه الى الجواز وفي المبسوط
سقط غسله ويصلى على قبره لانه الصلوة الاولى لم تقم انتهى وهو الاظهر وكذا
لو لم يغسل او يكفن فانه لا ينش بعلم اهليل التراب لانه الغسل والكفن ما مور
والنشر منتهى والنهي باج على الامر ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن عند
ابي حنيفة وابي يوسف لا احتمال الجفاف بعد الغسل وقال محمد ينقض وينقل
كل حال ولو علم ذلك قبل التكفين غسل بالاتفاق ولو دفن ثوب او درهم للغير
او في ارض معصوبة او اخذت بشفعة يخرج لانه في حق العبد وان وقع في القبر
متاع فعلم به بعد ما اهليل التراب ينش ايضا واخرج ولا يجوز بنش القبر لغير
ذلك وفي المنتقى مات ولم يجبد والماء فيتموا وصلوا عليه ثم وجدوا ما
وصلوا عليه ثانيا لا تنقض بتممه وفي المرغينة وفي رواية لا تقاد الصلوة قال
السروحي وهي موافقة للاصول يعني ان الاصل ان الاصل بالتيتم ثم وجد
لا يجبا عاده الصلوة ولو في الوقت فكذا هذا وكذا الروايتين عن ابي يوسف
حتى وميت بينهما ثوب او ثوب مباح فالحنفية وفي المرغينة ان كان الحنفي
اولى وان كان للميت فهو اولى وان كان الحنفي وارثا للميت فان كان مضطرا
اليه ليرد او سب يخشى من التلف قدم على الميت كما لو كان للميت ماء وهذا
مضطرا اليه لعطش قدم على غسله بخلاف لو كانت حاجة الحنفي الى السرة
للصلوة او الى الماء للطهارة فانه الميت اولى بملكه لبقائه فيما هو محتاج اليه
والحنفي يمكنه ان يصلي عريانا ويتمها لوجود العذر ولا يجوز الجمع بين اثنين

في كفن واحد عندنا خلا قال الشافعي والحنابلة حيث جوزه عند الضرورة لما
روى الحسن قال كفن الرجال والنساء في قنطرة واحدة الثوب الواحد قال الحسن
حسن غريب فلما عفاه انه كان يقسم الثواب الواحد بين الجماعة فيكفن كل واحد
بعضه للضرورة وان لم يسترا لا بعض بدنه وليس المراد ان يلاحق بلباسه الا
مباشرة عورة احدهما الاخر ولا يجوز ان يدفن اثنان او اكثر في قبر واحد الا
عند الضرورة وفي يجعل بينهما حاجزين التراب اوصى ان يصلى عليه في القبر
باطلة وليس له ان يتقدم الا برضى الاولياء وكذا الوصية بغسله وادخاله
في القبر وفيه قال الشافعي وروى ابن رستم حادثة ويقر من يصلى عليه وبه قال ابن
حنبل والاول هو المشهور ولو صلى النساء وحدهن على الجماعة جاز وقطعت بها
الفرصة وليست ان يصلي منفرات معا ويجوز جماعة ولو اجتمع الجنائز
جاز ان يصلي بهم صلوة واحدة ويجعلون واحدا خلف واحد ويجعل الرجال ثوبا
يلى امامهم ويستوي في الخن والعبد في ظاهر الرواية ثم الصبي ثم الحنة ثم النساء
كما في سائر الصلوات وان شاء واجعلهم صفا واحدا قال المرغينة الوجه الثاني
في ظاهر الرواية وجاز ان يصلي على كل واحد عدا حدة وهو افضل لان الجمع مختلف
فيه ولو كبر على جنازة فجي باخرى يتم الاولى ويستقبل الاخرى واذا احتلظ
المسلمين وموتة المشركين فان وجدت علامة على ما قيل علامة المسلمين
والحنفاء وليس السواد وقصر الشارب لكن الحنات انما يكون علامة اذا
لم يكن فيهم يهودي واما ليس السواد فكثير في الكفار من الفطخ ونحوه فلا
يكون علامة واما قصر الشارب فينبغي ان لا يكون علامة لما ذكره في
الشافعية انما ينبغي ان يندب للفازي في دار الحرب الى توفير الشارب وتطويله
اهيبه عين العروق وان لم توجد علامة وكان المسلمون اكثر غسل الكفار
عليهم ويغسل المسلمون وان كان الكفار اكثر غسلوا ولم يصلى عليهم وان كانوا
سواء قبل يصلى عليهم وقبل لا واما الدفن فيقيل يدفنون في مقابر المسلمين وقبل
في مقابر المشركين وقبل تحن لهم مقبرة على حدة وتسمى قبورهم ولا تسم
وهو قول ابي جعفر الهذلي واصل الاختلاف في كتابة تحت مسلم مات حيا

لا يصلي عليها بالاجماع واختلف الصحابة رضي الله عنهم في دفنها قال بعضهم تدفن
في مقابر المسلمين ترجيحاً للولاء المسلم وقيل في مقابر المشركين وقال عتبة بن عامر
ووافقه ابن اسحاق يتخذ لها قبر على حدة وهو احول وبعض كتب المالكية يجعل
ظلمها الى القبلة لانه وجه الجنين الى ظلمها قال السروجي وهو حسن ولو وجد
قبره في دار الاسلام فان كان عليه ستماء علم بان لم تكن فيه رواية في رقا
يفصل ولا يصلي عليه والصحيح انه يصلي عليه لانه مسلم تبعاً للدار وان وجد في دار الحرب
ولا علامة فاصحح كافي بحكم الدار ولو حضرت الجحاة في وقت المغرب تقدم
صلوة المغرب ثم يصلي الجحاة ثم سنة المغرب وقيل تقدم السنة ايضاً على الجحاة في
لو حضرت وقت صلوة العيد قدم العيد عليها ثم هي على الخطبة والعتاس تقدم
على العيد لكن استحسنوا تقديم العيد مخافة التشويش لليلة ليلة البعيداتها
صلوة العيد ولو ختم الميت صبيحة الجمعة بكم تأخير الى وقت الجمعة ليصل
عليه جمع عظيم بعد الجمعة اما لو خافوا فوت الجمعة بنسب آخر وادفنه واتباع
الحائزين افضل من التوافل ان الجوار او قرابة او صلاح مشهور والا فالتواضع
افضل ذلك كله السروجي في شرح الهداية وذكره اصفى في يجوز الاستنجاء على
حمل الجحاة وحفر القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ يجوزون ذلك
ذلك ويستحب في القتل والميتة دفنه في المكاتب التي مات فيها ومقابر
القوم وان نقل قبل الدفن قد سئل او ميلين فادباً سوب قيل هذا التقدير
من محمد يدل على انه نقله من بلد الى بلد في المكاتب لان مقابر بعض البلدان ربما
بلغت هذه المسافة ففيه ضرورة ولا ضرورة في النقل الى بلد آخر وقيل يجوز
ذلك ما دون السفر لما روي انه سعد بن ابي قاص مات في قرية على اربعة
فراسخ من المدينة فحمل على اعناق الرجال اليها وقيل لا يكره في مدة السفر ايضاً
واما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه حتى قالوا لواء امرأة مات ولدها ودفن
ببلد غيرها وهي لا تصبر وارادت نيشه ونقله الى بلدها لا يباح لها ذلك و
لا يباح نيشه بعد الدفن اصله الا لما تقدم من سقوط ما فيه او كونه الا في
حق الغير وهو ان شاء الله ذلك الغير اخرجه وان شاء سوى القبر وذر في نوقه و

وجوز النقل بعد الدفن استدلالاً بما نقل انه يعقوب لم بعد ما مضى فها
من مصر الى الشام ليكون مع ابائه والصحيح الاول لان شرع من قبلنا اذا
لم يقصده الله او رسوله علينا من غير تفسير لا يكون شرعاً لنا فلا يجوز
الاستدلال به وفي القنية مقابر بلغ اليها حطم جيون لا يجوز نقلهم الى
موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان صغيراً او كبيراً لان
ذلك خاص بالانبياء ولا يحق قبر لدفن اخر ما لم يل الا في فله في عظم الا
عند الضرورة بان لم يعبد في عظام الاقل ويجعل بينه وبين الاخر جحاً من
تراب ومن مات في سفينة وليس بقبرها ارض غسل وكفن وصلى عليه ويلقى
في البحر ويكره الجوس على الغير ووطئه وقطع النبات الرطب من عليه دون الياء
ولو رأى طريقاً ووطئه انه محدث وان تحته قبر كره المشي فيه ويكره النوم عند
القبر وقضاء الحاجة وكل ما لم يعهد في السنة والمعهود منها ليس الا بارتباطها
والدعاء عند لها فانما كان يفعل في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم
دار قومين وانما ان شاء الله بكم لاحقون اسئلكم الله لي ولكم العافية واختلف
في اجلاس القارين ليقروا عند القبر والمختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن
ليلاً والاحتياط لها امرأة ماتت واضطرب الولد بطنها وغلب على ايامهم
انه حتى يشق بطنها اما لو ابتلع لؤلؤة او مالا لانسأ ماتت ولا مال له في الجحش
انه لا يشق بطنه وفوق بينه وبين المسئلة الاولى ان هناك ابطال حق الميت
اصيانة حرمة المحي فيجوز وهذا ابطال حرمة الاعلى وهو الادنى للصيانة
الادنى وهو المال بناء على ان حرمة الميت كحرمة المحي ولا يشق بطنه حتى
لو ابتلع ذلك فكذا بعد الموت وذكر في الاختيار ان عدم الشق فيه رواية
عن محمد وان الجحاة روى عن اصحابنا انه يشق لان حق الادنى مقدم على
حق الله تعالى وعلى حق الظالم المتعدي قال الشيخ كالذي بين ابن الهيثم وهذا
اولى واجواب عن الفرق ان ذلك الاحترام يزول بتعديده انتهى وانما لم يشق
في حال الحيوة لافضاله الى الهلاك لا المحي الاحترام ولا كذلك بعد الموت وفيه فتا
فاضل خان حامل مات وقضى على حمله تسعة اشهر وكان الولد يتحرك في

بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رايت في المنام تقول ولدت لابن
القيصر لان الظاهر انها لو ولدت كانت الولد ميتا وفيها لا تكسر عظام اليهود
اذا وجدت قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلم لانها حرم ايداع
في حياتهم بطين حيا نية عن الكسر بعد موته انتهى ويسحب زياره القبور
للرجال ويكره للنساء لما قدمناه ويدعوا قاما مستقبلا القبلة وقيل يستقبل
وجه الميت وهو قول الشافعي وكذا الكلام في زيارته في يوم وفي القنية قال
ابو الليث لا يعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحبا ولا نزيهه بأسا وقا
علاء الدين التاجري هكذا وجدناه من غير تكريم من السلف وقال شريف
الائمة بدعة وهو جار الله العلامة متابعي مكة يكرهون ذلك ويقولون
انه عادة اهل الكتاب وفي احيا علوم الدين انه من عادة النصارى انتهى
ولاشك انه بدعة لاسنة فيه ولا اثر عن اصحابه ولا عن امام من يعهد فيكره
ولم يعد استعماله في السنة الا للحجج الاسود والكرام الخاصة ويحذر الحضور
للصبيبة ثلثة ايام وهو خلاف الاول ويكره في المسجد وتحت التفرجة
للرجال والنساء الذي لا يفتن لقوله م من عزى اخاه بمصيبة كساه
الله من حلال الكراهة يوم القيمة رواد ابن ماجة وقوله م من عزى مصابيا
فله اجره رواد الترمذي وابن فاجية والتعزية ان يقول اعظم الله اجره
واحسن عزاء وغفر لميتك ان كان الميت مكلفا والا فلا يقول وغفر
لميتك وروى ان الحضر م وعزى اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ان في الله سبحانه
وتعالى عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودر كما من كل فاسقة
فتفقوا اياه فارحوا فان المصاب من حرم الثواب ورواه الشافعي في الامم
غيره ايضا وفيه دليل على ان الحضر حي وهو قول اكثر العلماء ذكره الترمذي
في شرح الهداية ويكره اتخاذ الضيافة من اهل البيت لانه شرع في السرور
في المآل قالوا وهي بدعة مستقيمة لما روى الامام احمد وابن ماجة بسند صحيح
وجري بن عبد الله قال كنا نغدا لاجتماع اهل البيت وصنعهم الطعام من البنا
وليست لغيره الميت والافاء الاباء تهيبه طعام لهم لقولهم اصنعوا لاهل

في القنية

طحا

طعاما فقلجها هم ما يستعملهم حسنة الترمذي وصحة الحاكم ولانه بن معروف
يستحب ان يلج عليهم في الاكل لان الحزن يمنهم من ذلك فيضعفون ذكره
كله ابن الهيثم وفي فتاوى البراءى ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثاني
وبعد اسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوات بقراءة القران
وجمع الصلوات والقراءة سورة الانعام او الاخلاص والحاصل ان اتخاذ الطعام
عند قراءة القران لاجل الاكل يكره وفيها في كتاب الاحتشاش وان اتخذ طعاما للفقر
كان حسنا انتهى ولا يجزى عن نظر لانه لا دليل على الكراهة الحديث جري بن عبد الله
المتقدم وانما يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط عا انه قد عارضه ما رواه الامام
احمد بسند صحيح وابوداود عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من الانصار
قال خرجنا مع رسول الله م في جنازة فرايت رسول الله م وهو على القبر يقول
الحافى يقول اوسع من قبل رجليه اوسع من قبل رأسه فلما رجع استقبل
داعى امراته فجاء بها بالطعام فوضع يده ووضع القوم فاكلوا ورسول الله
م بلوك القبة في فيه ثم قال اني اجد لم يشاة اخذت بعين اذن اهلها فارسلت
المرأة تقول يا رسول الله اني ارسلت الى البقيع فاشترى بشاة الى ان يسل
اني بقنها فلم يوجد فارسلت الى امراته فارسلت بها الى فقال م الطمعية
الاسارى فهذا يدل على اباحة صنع اهل البيت الطعام والدعوة اليه وفي الفتا
جعل ارضه مقبرة فبنى رجل فيها بيتا لوضع التعنن والدين ونحوها ان كان
في الارض سبعة ولا بأس به والا يهدم ويحفر فيه لانه صاحبها جعلها مقبرة و
لو حفر قبرها فاداد اخذ من ميت فيه ان كانت المقبرة واسعة كونه لا يحاش
من غير ضرورة وان كانت ضيقة جاز ولكن يفضى ما اتفق الاول وهذا كمن
بسط مساطا او مصلى مسجد او مجلس ان كان المكان واسعا كمن اغبره ان يزيل
والافاء ومن حفر لنفسه قبرا فلا بأس به ويوجب عليه كذا عمل عمر بن عبد العزيز
والربيع بن حنبل وغيرهما ذكره في التاتارخانية وذكره في القنية ان يتخذ
ثابوتا قبل موته وعن ابي بكر رضى الله عنه مستحاة يريدها يحفر لنفسه
قبرا فقال لا تعد لنفسك قبرا واعد نفسك للقبر انتهى والذي ينبغي ان لا يكره

ترشيته نحو الكفن لانه الحاجة اليه متحققة غالباً بخلاف القبر لقوله تعالى وما
تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس باقراض تموت وفي فتاوى
البرزخي ذكر الامم الصغار لو كتب على جبهة الميت او عمامته او كفته عرياناً
يرجى ان يقبض الله سبحانه للميت وفي كفاية الشيعي حكى عن بعض المتقدمين
انه اوصى ابنه اذا مات وغسلت فاكتب في جبهته وصدره بسم الله
الرحمن الرحيم قال ففعلت ثم رأيت في المنام وسألت عن حاله فقال لما وضعت
في القبر جائني ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوباً على جبهته وعلى صدره
بسم الله الرحمن الرحيم قالوا امننت من العذاب ذكره في التاتارخانية والله
سبحانه اعلم بقصلي في احكام المسجد قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله من
امن بالله واليوم الاية العمارات تتناول البناء وقد قال من بنى مسجداً
لله بنى الله مثله في الجنة متفق عليه وتتناول رتم ما ستر من امره وكسرها
وتنظيفها وتنويرها بالمصابيح وتعظيمها واعتقادها للعبادة والذكر و
صيانتها عما لم تبين له من احاديث الدنيا واشغالها ويدل عليه قوله اذا
رايت الرجل يتعاهد المسجد فاشهد له بالايما فان الله تعالى يقول انما
يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر رواه الترمذي وابن ماجة
فهذا يدل على ان المراد بالعمار المفعلة الثانية وهما النجاة الاولى فاما
عنه المسجد يجب ان تقام عن ادخال الترابية الكريمة لقوله من كل
الثوم والبصل والكرات فلا يقرب من مسجداً فانه الملائكة تتأذى مما ياترى
ببؤادهم متفق عليه وعن حديث الدنيا وعن البيع والشراء واستئجار الاشياء
واقامة الحدود ونشدان الضالة والمروء فيها لعين ضرورية ورفع الصوت
والخضومة وادخال المجانين والصبيان لعين الصلوة ونحوها لما روى عمرو
ابن شعيب عن ابيه عن جده قال نهي رسول الله عن الشراء والبيع في المسجد
وان يتنشد الاشعار وان تنشدت فيه الضالة وعن الخلق يوم الجمعة قبل
صلوة ربهما الحنة غير ان النسائي لم يذكر نشدان الضالة وفي صحيح مسلم
لم من سمع رجلاً ينشد في المسجد ضالة فليقل لاردها الله عليك فان كان

لم تبين لها وروى الترمذي في سننه والنسائي في اليوم والميلة عن ابي هريرة
قال سمعت رسول الله يقول من راى قومه يبيع او يشتري في المسجد فقلوب
الاربع الله تجارئك ومن راى قومه يشتري في المسجد فقلوب لاردها
الله عليك قال الترمذي حديث حسن غريب ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم
وصححه وروى ابن ماجة انه قال حفص لا تنبغي في المسجد لا يتخذ طريقاً
ولا يشتر فيه سلاح ولا يبيع فيه بقوس ولا يشر فيه بيل ولا يمر فيه بالجمي
ولا يضرب فيه حد ولا يتخذ سوقاً وروى عبد الرزاق ثنا محمد بن مسلم عن
عبد ربه بن عبد الله عن مكحول عن معاذ بن جبل انه قال قال رسول الله قال جبريل
مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراكم وبيعكم وخضوماتكم ورفع اصواتكم
واقامة حدودكم وسئل سيوفكم واتخذوا على ابوابها المظالم ونحوها في الجمع
والمراد بالبيع والشراء ما كان للتجارة والكسب كما هو الظاهر من الاحاديث
فاما ما ليس كذلك للمعتكف للحاجة والمراد من استئجار الاشياء ما كان من حديث
الدنيا مما ليس فيه نوع ذكر وعبادة توفيقاً بين ما تقدم وبين ما اتفق عليه
عن سعيد بن المسيب عن عمر في المسجد وحسان ينشد فليقل له فقال
كنت انشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى ابي هريرة فقال انشد
سمعت رسول الله يقول اجب عني اللهم ايده بروح القدس قال نعم
فالحاصل ان المساجد بنيت لاجل اعمال الآخرة مما ليس فيه توفيق اهانتها وتلويتها
بما ينبغي التظيف منه ولم تبين لاجل الدنيا ولعلم يكن فيه توفيق تلويتها
واهانتها على ما اشار اليه قوله فان المساجد لم تبين لهذا فيما كان فيه
نوع عبادة وليس فيه اهانة ولا تلويت لا يكرم والاكرم ولهذا نزل ما لا
اتاه من الجبرين في المسجد وقسمه فيه لكونه نوع عبادة ليس فيه اهانتها
بخلاف اقامة الحدود ونحوها لان فيه اهانتها وعلى هذا الاصل يتفرع ما
ذكره في كتب الفتاوى مما تقدم ومن انه يكرم التوضؤ في المسجد الا اذا
كان فيه موضع اعتد لذلك لانه مستثنى منه وكذا الحيطة فيه تكريم الا
داكات لصورة حفظه عن الصبيان ونحوهم ام الكتاب ومعلم الصبيان فان كان

باجر يكره وان كان حسيه فقل لا يكره والوجه ما قاله ابن الهيثم انه يكره التعليم
 ان لم تكن ضرورية لان نفس التعليم ومراجعة الاطفال لا تخلوا عما يكره في المسجد
 مع ما تقدم من الحديث وعلم مما تقدم حرمه السؤال في المسجد لانه كمنشئ
 الصلوة والبيع ونحوه وكراهته لا اعطاء لانه يحل على السؤال وقيل لا اذا لم
 الناس ولم يخرج بين يدي مصل والاول احوط ولا يترق على حيطان المسجد
 ولا على رصته ولا على البواري وكذا الخياط لكن يأخذ بطرف ثوبه وبذلك
 بمضاقلهم الزاوية في المسجد خطية كفارتها دفنها متفق عليه وللثبات
 هو الذي يتراب المسجد او دملته وقيل المراد اخرجه من المسجد ولا يكره
 دفنه بترابه وفي المحيط فان قيل ان يرفعه لانه تنزيه المسجد من القدر
 واجب وان اضطر اليه تحت الحصر وفوق البواري اخف لانه ليس من
 المسجد حقيقة وان كان له حكمه فهو ليس وكذا يكره مسح الرجل من
 بجانب المسجد واسطوانته وان مسح بتراب فمجموع فيه ونجس بته
 موصوفة فيه فلا بأس وان مسح بقطعة حصير ملقاة فيه لا يصح عليها
 فلا بأس ايضه والاولى ان لا يفعل وان كان التراب مفرقا فيه كره المسح به
 لانه بمنزلة رصته ولا يخفى في المسجد بر ماء لانه يؤمن عن دخول النساء والصبيان
 فتدحى حرمه المسجد ومهابته ولو كان البش قد يترك كبير منهم ويكره
 عرس الشجر في المسجد لانه تشبيهه بالبيعة وشغل المكان للصلوة الا ان تكون
 فيه منفعة للمسجد بان كانت رصته نرة لا تستقر فيها الاساس فيغير من الشجر
 لنقل التراب اليها ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيت يوضع فيه الحصر ومتاع
 المسجد فيه جرت العادة من غير نكير وان نظر في المسجد بلا عند ثم ند
 فليس جمع اعدا ما حاجتي ويكره ان يطير بطين نجس او يصح بدهن نجس
 والكلام المباح فيه مكروه وبأكل الحسنة نأكل البهمة الحشيش كذا ذكره
 صاحب الكشاف والنوم فيه لغیر المعتكف مكروه وقيل لا بأس للفريسيان
 ينام فيه والاولى ان ينوم المعتكف ليجزى من الخلاف وذكر الترويض في شريح
 الهداية قال النووي في شرح المهذب لا يجوز للنساء ان يخرجن من المسجد من دبره

قال السروحي وهذا عندنا مكروه ولا بأس بالجلوس فيه لغیر الصلوة الا
 المحصية فانه يكره وكل ما يكره في المسجد يكره يكره فوقة ايضا في الفضل
 للصلوة افضلها المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم
 مسجد قبا ثم الاقدم فالأقدم ثم الاكبر فالأكبر ثم مسجد النجاشي
 في اجناسه قاله لم لا تشد الرحا الا الى ثلثة مساجد مسجد الحرام ومسجد
 الاقصى ومسجدى هذا متفق عليه وقاله ثم صلوة في مسجدى هذا افضل
 من الف صلوة فيما سواه الا المسجد الحرام رواه البخاري وعن ابن عمر كذا روى
 الله ثم يأتي مسجد في كل سبت ماشيا وركبا فيصلي فيه ثم الاقدم
 لسببه حكاه الاذكار الحادث اقرب الى بيته فانه افضل في سببه حكاه
 وحقيقة كذا في الواقع وذكر قاضيان وصية المفتي وغيرهما ان الاقدم
 افضل فان استويا في القدم فالاقرب افضل ولو استويا في القدم والقرب
 وقوم احدهما اكثر فان كان فقيها يقتدى به يذهب الى الذي جماعته اقل
 تكثر لها بسببه وغير الفقيه يفتي بالافضل ان يتخذ الذي امامه اصلي
 واقبله فان الصلوة مع الافضل افضل اخرج الطبراني عن مرثدين بن
 مرثد الغنوي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سركم ان تقبل صلواتكم فليؤنكم
 علماءكم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم ورواه الحاكم وسكت عليه الا
 انه قال فليؤنكم خياركم ومسجد حية وان قل جمعا افضل من الجامع و
 ان كثر جمعه وان فاتته الجماعة في مسجد حية فان الى مسجد آخر يدركها
 فيه افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم كذا في مختصر البحر وينبغي
 ان يستثنى المسجد الاقصى لانه الصلوة في الجماعة تفضل صلوة الفرد
 بخمس وعشرين او سبع وعشرين درجة والصلوة في احد المساجد الثلاثة
 تن يد على ذلك زيادة كثيرة فانها في المسجد الحرام بمائة الف وفي مسجد
 في مائة الف وفي المسجد الاقصى بمائة وان لم يدرك الجماعة في مسجد
 مسجد حية او في قضاء لحقه ولهذا ولم يحضر جماعة يصلي المؤذن وحده
 فيه ولا يذهب الى مسجد آخر فيه جماعة مكان الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهب

الى غيره بل بتقديم احدهم عوضه وكذا لو فاتت احدتهم تكبيرة الافتتاح
 ودكعت او دكعتات ويكعد او دكعات في غير ذلك لا يذهب لانه صار محرم
 الجماعة في مسجد فلا يترك حقه وفي فتاوى صاعدا امام محلبة يصلي العشاء
 قبل غيب الشيافا لا فضل ان يصليها وحده بعد الشياو في التفرع ومجمل سادة
 لدروسه ولو سماع الاخيار فضل بالاتفاق وفي فتاوى قاضي خان اذا كان
 مسجد امام المحقة ناسيا او اكل رباله ان يتحول الى مسجد اخر انتهى و
 ينبغي ان كان في محضلة تكبر بسببها امامته لانه يخرج عن الكراهة
 الاولى من الايات بالعقيلة وان دخل مسجد واقم مسجد اخر لا يخرج
 من الاول حتى يصلي لسا كنه حقه بدخوله ويكره الخروج من مسجد اذا
 فيه مالم يصلي الصلوة التي اذن لها لقوله لم لا يخرج من المسجد بعد الشيا
 الاما في الا احد اخرجته حاجته وهو يريد الرجوع رواه ابو داود والترمذي
 عن سعيد بن المسيب الا اذا كان يتكلم به امر جماعة اخرى بان كان اماما
 او مؤذنا في مسجد اخر فلا يكره له الخروج لسبق تعلق ذلك الحق به قبل
 تعلق حق هذا المسجد وكذا لا يكره ان يخرج مما صلى تلك الصلوة الا اذا
 شرع في الإقامة في الضريح او العشاء لانه رجايتهم بالخروج وقت الإقامة
 بالرفض مع ان التنقل مقتديا بما في هذين الوقتين فيقتدي بنفسه
 اذا لم يلهيهم بمجالس مالوكاه قد صلى النجرا والعصر والمغرب فان كراهة
 التعرض للتممة قد عارضها كراهة التنقل مطلقا بعد الاوليين ومقتديا
 بعد الاحقر لا فضا اما الى التنقل بوتر ومخالفة الامام وكلها مكره
 ولان كراهة التنقل على هذا الوجه مستحقة لتحقيق سببها فخرجت
 على كراهة التعرض للتممة لعدم تحققها لعدم تحقق سببها الثالث في
 مسائل متفرقة تتعلق بالمسجد مصلى العيد والجماعة له حكم المسجد
 عند الفقيه ابي الليث والاصح علم عند السرخسي وفق قاضي خان فقال
 له حكم المسجد عند اداء الصلوة حتى يفتح الاقعداء وان لم تكن الصفوف
 متصلة وليس له حكمه في حق المروءة وحرمة الدخول للجنب والمخاض وقتا

هذا في كراهة التنقل

المسجد

دفاء المسجد له حكم المسجد حتى لو اقبل بالامام منه يصح افتتاحه وان لم يصل
 الصفوف ولا المسجد ملان وينبغي ان يختص هذا الحكم دون حرمة مرور الجنب
 ونحوه وفتاوى هو المكان المفضل به ليس بينه وبينه طريق والمسجد الذي على
 قوارع الطريق ليس لها جماعة رابطة في حكم المسجد لكن لا يعكف فيها دار
 فيها مسجد ان كانت لو اغلقت كان للمسجد جماعة بمن فيها ولا يعنون احد
 من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة يثبت فيه الاحكام المتقدمة من حرمة البيع
 والشراء ودخول الجنب وكذا جواز الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم تكمل
 جماعة ولو فتحت كان له جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا لا يعنون احدا
 من الصلوة فيه ذكره قاضي خان يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق يثبت فيه الاحكام
 سوى جواز الاعتكاف ولو اتخذت في بيته موضع الصلوة فليس له حكم المسجد
 اصلا فله بأس بترك سراج المسجد الى ثلث الليل لانهم ان يؤخر الصلوة
 الى ثلث الليل ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا سطره الواقف او كان معتادا في ذلك
 الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب بصلوة قبل الصلوة وبعدها مادام الناس
 فيه واذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقا
 بل هو الافضل ذكره قاضي خان اما لو كان له امام ومؤذن معلوم فيكره تكرار
 الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعن ابي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية اكثر
 من ثلثة يكره التكرار والا فلا وعن ابي يوسف اذا لم تكن على الهيئة الاولى
 لا يكره ولا يكره وهو الصحيح وبالعادل عن المصنف تحتلف الهيئة كذلك فتاوى
 الهزارى رجل يخطب في مسجد ارض غصب للباس بالصلوة فيه في الاجناس وذكر
 في الواقعا رجل بنى مسجدا على سور المدينة لا ينبغي ان يصلي فيه لانه حق العامة
 فلم يخص الله تعالى كما لم يبق في ارض معصومة قال السرخسي وهذا يخالف ما ذكره
 في الاجناس والظاهر ان المخالفة لان لا بأس عند عدم القرينة يدل ان مراده
 على خلاف الاولى ويمكن حمل لا ينبغي عليه لكن قول صاحب الواقعات بعد ذلك
 ولو فعله باذان الامام ينبغي ان يحوز فيما لا ضرر فيه يعني في مسجد السور لانه
 لا يكره يدل على ان مراده بل ينبغي عدم الجواز بمعنى الكراهة فتقع المناقاة

وهو المحيط صفاق المسجد على الناس وبجانبه أرض لجبل تؤخذ أرضه بالقيمة
كورها وقال قد صرح عن عمر الأصحاب أنهم أخذوا الضيق بكره أصحابنا وادوا
في المسجد الحرام حين صفاق بهم جبل بني مسعود وجعله لله فهو أحق بحرمته وتما
وبسط البوارى والحصر والقناديل والاذان والاقامة والامامة فيه ان كان اهلا
لذلك وان لم يكن اهلا فالترأى بذلك اليه وكذا اولاد النبي وغيره من بعده اوله
من غيرهم وان تنازع البية في نصيب الامم والمؤذن مع اهل المحلة فان كان من
اهل المحلة اولى من الذي اختاره البية فاخيار اهل المحلة اولى لانه صرح ونفع
عائدا لهم وان كانا سواء فلختيار البية اولى كذلك البرازية والحدوة والمحيط
سئل ابو القاسم عن اشترى الذهب او المسجد ايهما افضل قال هو سواء قال ابو
الكثير ان كان المسجد محتاجا الى احدهما فهو افضل وان كانا سواء الحاجة كانا
سواء في الثواب ويكون ان يغلق باب المسجد كذا في الجامع القصير لانه منع
مساجدا لله ان يذكر فيها اسمه لكن هذا في زمانهم اما في زماننا فقد كثر
وله بأس في غير اوانه الصلوة صيانة لمتاح المسجد واحتران عن سرقته كذا
قاله قاضي خان عن مشايخه في زمانهم فضلا عن زماننا الذي شاهدناه فيه
بعض المساجد كسرت اغلاقها وسرق متاعها فكيف لو تركت مفتوحة و
لاباس بنقش المسجد بالحق والساج وما الذهب وشمع كالباس بقلية
المصحف يعني انه لا يأتى بغيره لكن تركه اولى في الجامع الصغير لقاضي
خان من الناس من استحس ذلك ومنهم من كرهه وجهه من استحسنا ان فيه
تعظيما للمسجد واحلا للمعالم العبادية وفيه احلال الدين ووجه الكراهة قوله
١٤٠٠ من اشراط الساعة ان يرى المسلم يدور في المسجد وقال ابن عباس لئن غرقنا كما
غرقتم اليهود والنصارى والاسح ان لا بأس به ومحل الكراهة التكاثر
بلد قايق النقوس ونحو حضور مكانه جدار القبلة لانه يلهي قلب المصلين
اذ افعل من مال نفسه اما المتولى فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف الا
ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد للقاء صفه كذا في
الغاية فصل في مسائل اشترى من كتاب الصلوة وهي خاتمة الكتاب في الصلوة

داخل

داخل الكعبة حائرة فوضها ونفلها في قول عامة اهل العلم خلافه لانه كثر
فان صلوا بجامة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام وكذا وجهه او ظهره الى
الامام او وجهه الى وجهه جان لان تركه المواجهة بغير محال وان كان ظهره
الى وجه الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة توجه الامام عن يمينه
او يساره وهو اقرب الى الجدار من الامام لا يجوز لتقدمه عليه واذ صلى
الامام خارج الكعبة في المسجد الحرام والمقدون حولها جان لمن في غير
جهته ان يكون اقرب اليها منه لانه كان في جهته لانه التقدم والتأخر
انما يظهر عند اتحاد الجهة والصلوة فومها يجوز عندنا مع الكراهة وقال
مالك لا يجوز اصلا وقال الشافعي واحدا لا يجوز ما لم يكن بين يديه سعة
دليلا ان القبلة هي الكعبة غرضها وهو اقلها الى عنان السماء لانه ينقل
ولذا حين ازيل البناء في زمن ابن زبير والحجاج لم يترك الصلاة والتأخر
الصلوة ولا نقل عنهم انهم جعلوا اقدامهم مسترا ففعلوا القبلة هي الموصلة و
الهواء ولذا الوصل على ان يقيس جان بلا خلاف وان كان لا بين يديه
والكراهة لما فيه من ترك التعظيم ولقولهم سبع مواطن لا يجوز الصلوة
فيها لم يثبت الله والمقبرة والمنزلة والمنجزة والحرم وطلوع الايل ومخبة الطريق
رواه ابن ماجه والمراد بعدم الجواز الكراهة في غير ظهر البيت بالاجماع وكذا
فيه والله سبحانه اعلم في شرح القدر الذي اهدى السجدة خمس صلواتية و
هي فرض وسجدة سهو وسجدة تلبية وهما واجبتك وسجدة نذر وهي واجبة
بان قال لله تعالى على سجدة تلبية وان لم يقبلها بالتلبية لا تجب عند
ابن حنيفة بخلافه والابن يوسف وسجدة شكر الله تعالى عن ابن حنيفة انه
قال لا اراد لشيئا قال ابو بكر الترابي معناه ليس بواجب ولا مستحب بل هو
مباح لا بدعة وعن محمد انه كرهها قال ولكن استحبها اذا اتاه ما يشرع من
حصول نعمة او دفع نقمة وبه قال الشافعي فيكون استقبال القبلة والسجدة في
الله تعالى او يشكره ويستجئ بكنه فيرفع رأسه بغير سبب فليس بقرينة
ولا مكروه وما يفعل عقب الصلوة فكرهه لان الجبال يعتقدونها سنة او

وكل ما جاء يؤدى اليه فمكروه انتهى وانما الحجة قال ابو حنيفة لا يجب سجدة
 الشكر لان الشكر كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيؤدى الى تكليف مالا يطاق
 ومحمد يقول في سجدة الشكر جازية قال صاحب الحجة عندي ان قول ابو حنيفة
 محمول على الايجاب وقول محمد على الجواز الاستحباب فيعمل بها لا يجب بكل نعمة
 سجدة كما قال ابو حنيفة ولكن يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت بغير نعمة
 او ذكر نعمة فشكرها بالسجدة وان غير خارج عن هذا الاحتياط وقد وردت فيه
 روايات كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمنع العبادة عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع
 والتقيد وعليه فتوى انتهى وفي المصنف في قول صاحب المصنوعة وليس السجود
 شكر اعين قيل لم يرد به نفى مشروعية قرب بل ان ادب نفى وجوب شكر وقال
 الاكثر انما ليست بقرينة بل هو مكروه لا يثاب عليه وتركه اولى وقال
 هو قرينة ثياب عليه وعليه يدل ظاهر النظم ونحو الاختلاف في نقله انتفاء
 الظاهر اذا نام في سجدة الشكر وفيما اذا اتى بسجدة الشكر هل يجوز الصلوة
 به انتهى فقد علم من الاختلاف في سجدة الشكر وما صرح به ابن ابي كراهة
 السجود بعد الصلوة لعين سبب وانما ذكر في التاتارخانية عن المضرات ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال الفاطمة رضي الله عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجدت
 يقول في سجوده خمس مرات سبوح قدوس ربنا ورب الملائكة والروح
 ثم يرفع رأسه ويقول اية الكرسي ثم يسجد ويقول خمس مرات
 سبوح قدوس ربنا ورب الملائكة والروح والذي نفس محمد بيده انه
 لا يقوم من مقامه حتى يقرأ الله له واعطاء ثواب الشهادتين وبعث اليه
 الف الملك يكتبون له احسنا وكانما اعتق مائة رقيقة واستجاب الله دعاءه
 ويشفع يوم القيمة في ستين من اهل النار وادامات شهيد اخذت
 موضوع باطل لا اصل له ولا يجوز العمل به ولا نقله الا لبيان بطلان ما هو
 بشأن الاحاديث الموضوعة وبذلك على وضعه كما كتبه والمباغاة الغير
 الموافقة للشرع والعقل فان الامر على قدر المشقة شرعا وعقلا وافضل
 الاعمال احسنها وانما قصد بعض المحققين بمثل هذا الحديث افساد الدين

واحد

واحلال الخلق واعلواهم بالفسق وتبليغهم عن المجدد العبادة فيفتق به
 بعض من ليس له حجة بعلم الحديث وطرقه والملك يمتن بها بين صحيح
 وسفيق قال الربيع بن حاتم ان الحديث منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة
 كظلمة الليل تنكره وقال ابن الحوزي ان الحديث المنكر يقتصر من جلده
 الطالب للعلم وينقر منه قلبه في الغالب انتهى ومن لم يجعل الله له نورا
 له من نور والله سبحانه هو في العمى والتوفيق وفي فتاوى قاضي خاين
 باسان يصلي على الفريض والبسط والبود والصلوة او ما تنبت الارض
 اذ ان يصلي في بيت غيره فلا فضل ان يستأذنه وان لم يستأذنه فلا بأس
 كذلك الخلاصة والبرازية ولو صلى في بيت رجل يؤمن له السكنى دفع من
 تركوع او السجود قبل الامام عادلته والمخالفة بالموافقة مع ثوب ديباح
 طاهر وثوب كبريا فيه قد يمنع من التجاسة وليس عنه ما ينالها يصلي
 في الثوب الديبايح انه مكروه وذاك مفسد شرع منقرضة صلوة جهرية
 فقراء الفاتحة بخافته ثم اشدى به جماعة يجهر بالسورة ان قصد الامامة
 والا فلا اثم لمن يقرأ ما يقرأ من جهر المنقرضة موضع الفاتحة يكون مسيئا
 ولكن لا يثم منه السهول وسهوا ويكره له الجهر في نوافل التهجد في كفاية
 الشعبي يخاف الامن عذر وهو ان يكون هناك من يتحدث او يغليه
 النوم فيجرح النور ودفع الكلام وفي فتاوى الحجة يكره ان يقرأ بيا
 اذ كان الذباب والبعوضة الا عند الحاجة بعلى قليل وفيها الصلوة فيفتق
 على صلوة الحافي صافا مخالفة للهود انتهى سهلا الامام خافت بالفاتحة
 في الجهرية ثم تذكر يجهر بالسورة ولا يعيد ولو خافت بآية او اكثر يتمها
 جهرا ولا يعيد خاف ان قرأ الفاتحة والسورة ان يخرج الوقت جازان
 يقتصر على ادى الفريض وخضر في الاسلام هذا في الجهر لانها انفسا لا يصح في
 الوقت مجلد في غيرها وقبل اربع سنين القراءة في غير القراءة وان خرج الوقت
 والاظهر ان يقرأ في غيرها لا الواجب في غيرها لا الخلل في مفسد عند بعض
 الائمة مجلد في خروج الوقت امام قرأ فانقل الى موضع اخر فذكر كلمة او كلمتين

هذا حديث صحيح

هذا حديث صحيح

مكان غير نحو ان قراء مكان لعلمك تشكرك قليلا ما تشكرك فيه ينبغي ان
يعود الى الترتيب الاول وكذا ان كان اية او اكثر ان انتقل الى ما فوقه والا
قلو وقيل يعود الى الترتيب قرأته على كل حال كذا القنية اصابه وصح سق
لا يطبقه الا بالمشاء فيه او باخذ رواه بين اسنانه وضاق الوقت فانه
يقتدى بامامه فان لم يجد يصلي قراءه ويعد كذا القنية ايضا قبل السورة
انقل قرأ الفاتحة او اقل بقر السورة فقط وقيل بقر الفاتحة ثم السورة
وهو الاظهر بخلاف ما لو شك بعد قراء السورة في قراء الفاتحة حيث لا يقرأها
لان الظاهر ان قراءها وان كان له رأى على تلاسج فظن الموقوف انه كعب فركع
وسجد ولم تعد صلواتهم وان سجدوا اخرى فعدت لزيادة ركعة تامة هنا
لانك اشتغال بالجماعة للضعف ركعة او اكثر افضل من ابدل في الوضوء
ثلاثا وابدل في الوضوء ثلثا افضل من ادراك التكبيرة الاولى شرع في فائتة ثم
اقامت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب امامه لا يأتى بالظلمانية
في الاقتداء به ويقتدى به باقى من سبى القنوت فركع ولم يتابعه المقوم
فرجع رأسه وقتت وركع وتابعوه فعدت صلواتهم لانهم اقتدوا بالركوع
مغترنين بمقتضى انتهى الى الامام وهو في الركوع ان قام في الصف لآخر
يدرك الركعة وان مشى الى الصف الاول لا يدركها لا يمتنى الكل من القنية
وقوله ان قام في الصف لآخر يشي الى انه ان كان بحيث ان قام وراء الصف
يدركها ولو مشى الى الصف لا يدركها ان مشى الى الصف ولا يقطع وحده اذا
كان في الصف فحيزه لركعة وترك المكروه اولى من ادراك الفصيحة وفي
القنية ايضا امام يترك الامامة لزيادة افاربه في الرستاق اسبوعا او حق
او لمصيبة او متراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى والظن
ان المراد به وقوع ذلك في السنة مرتين للاحكام الاصلية غير وضوء يجب
عليه الاخبار بقدر الممكن وقيل لا يجب قاصدا القنية وهذا الصبح اخذ بقوله
الشافعي فان عدل لا تفصل صلوة المقتضى اذا ظهرت صلوة الأم وقتها
واليه ان ابن يوسف حين اخبر بان الهمام الذي اعتزل فيه كان قد وقع

ان قيل لما كان في ركعة واحدة
فليس من ترك الركعة
فليس من ترك الركعة
فليس من ترك الركعة

في يوم فانه فقال تأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة صاف اصبحت سنة في
على وجهها ان تغتسل الجماعة ولو اقتصر على الفاتحة وعلى السجدة والركوع والسجود
يدركها فله ان يقتصر لان ترك السنة لان الجماعة اذا جاز فترك سنة
ولى وعلى هذا ترك الفناء والقنوت وكذا سنة الظهر اذا لم يبع وقت الفجر
الا للوتر والفجر او السنة والفجر يوتر ويترك السنة عند ابي حنيفة وعندنا
السنة اولى اولى من الوتر فقام المؤذن ولم يصلي الامام يعني الفجر يصليها
لا بعد الاقامة لان تركها غير مشرووع اذا لم يقطعها فاطم من كلام كثير من
يفطخ المجلس في سجدة التلاوة شرع في التقل على طرقة ان في الوقت سبعة ثم ظهر
ان لو اتهم شفعاء فيكون الفرض لا يقطع كما لو شرع في التقل ثم خرج الخطيب اذ
لا يجوز قطع العبادة الا كما لها افتتح التطوع فانما تم قعد ثم اقتد بها ففعل
فاعد اجازة لو اشد قبل القنوت لم يجز الفناء الا قالوا ذكره في الحاشية قام التطوع
الى الثالثة ثم ذكر انه لم يعد يعود وان كان سنة الظهر وعن ابن وهب انه
لا يعود وقيل هذا قول ابي حنيفة والاول قول محمد وليسجد السهو على كل حال وان
لم يكن نوى ابعاد يعود اتفاقا وان لم يعد تقيد كذا القنية وفيها اذ لم يتم
الركوع والسجود يوم في القضاة في الوقت لا بعده وقيل القضاة اولى من الحاليين
النهى وقد قد من ان كل صلوة اذيت مع التقضا فبها عادت ذكر في الهداية
وز القنية ايضا في باب قضاء الغوات صلى خلفا امام يلحق ينبغي ان يعيد
انتهى لم يجد العارى الاحل المينة غير مدبوع لا يستمر في نجاسة الاصلية
حتى لم يجز بيعه بخلاف الثوب النجس لان نجاسته عارضة ولذا جاز بيعه
ان يحمل فعله في الصلوة ان خاف ضياعه ان لم يكن فيه نجاسة عارضة وانما
ان يضع نعله في الصلوة وقامه لئلا يشتغل قلبه به شرع في الصلوة بالظن
ثم خالط الرياء فالعبرة للسابق ولان بانه الغرائض في حق سقوط الوجوه
النظر في العلم بها او الصلوة في الليل فكل الافان كان للذهن وعبر في زيادة
نفسه فالنظر في العلم افضل الصلوة لارضاه الخفوف للتقيد بل يصلي لوجه الله
لغالى فاذا لم يعرف خضع يؤخذ من حسنة جاء في بعض الكتيبة يؤخذ لائق

ان قيل لما كان في ركعة واحدة
فليس من ترك الركعة
فليس من ترك الركعة
فليس من ترك الركعة

ثواب سبعمائة صلوة في جماعة فلا فائدة في السنة فان عفا لا يؤخذ في الصلاة
 في الكثرة البراءة ووزن القهر من ترك تكبيرات الفوت لا روية لهذا ففعل
 يجب شيئا من السجود اعتبارا بتكبيرات العيد وفي الاونة الحجة الاشتغال بقضاء
 والاهم من التواكل لا التفتل المعروفة وصلوة الغني وصلوة التيسير وصلوة
 التي رويت في الاخبار فلكي تلي بنية التقل وغيرها بنية القضاء فوالله
 لا تفكر في انك من اول السجدة اكثر من نصف الامة وترك الحرف الذي فيه
 سجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي في السجدة ان قرأ ما قبله او بعده اكثر
 من نصف الامة تجب السجدة والافلاوة المحيط قال الشيخ ابو جعفر اذا قرأ
 حرف السجدة ومعها غيرها قبلها او بعدها ما فيها من بالسجدة سجدة وان كان
 دون ذلك لا يسجد انتهى وهذا القرب وزن المستقطقة تأخير سجدة التلاوة
 يجوز وان طال المدة ولا اثم عليه في المحيط وهل يكون تأخيرها ذكره بعض
 المواضع ان تأخرها خارج الصلوة لا يكون وذكر الخطابي مطلقا ان تأخيرها
 في الحجة والسجدة الثاني والسابع اذا لم يمكن السجود ان يقول سمعنا و
 اغفر انك ربنا واليك المصير انتهى وفي العتابة الامام القروي اذا لم تسجد في
 الغربة ثم سجد في المصير للجمعة فاحبزه رجل في الطريق ان الامام في من
 وانه الظاهر ناسيا يقوم آخرين ثم لما قدم المصير وجد الامام في الحجة فدخل
 معه فاحدث الامام وقد منه فضلى الحجة جازت صلوة الافواق كلهم فهذا اجل
 اتم في الصلوة في وقت تلك مرات وقد جاز الكل انتهى واذا صلى من الرباعية
 اكثرها بان قيل الثالثة بالسجدة ثم اقيمت الجماعة واجب ان يجعل باصدا
 نعلك ويؤذي الفرض بالجماعة فالحيلة ان يترك النعل في الاخرة ويقوم الى
 الخامسة ويقيم اليها سادسة او يصلي الرابع قاعدا المتقلب صلوة نعلك عند
 في حيفة وابي يوسف نذر ان يصلي ركعتين بغير طهارة فندب باطل عند
 محمد وقال ابو يوسف لم يضره ان يصليهما بالطهارة ولو نذر ان يصليهما
 بغير طهارة لم يمتاه بالقرأة عندنا وعند زكريا لا شيء عليه ولا يصلي ثلاثا له
 ان يصلي اربعاً عندنا وعند يمينه ركعتا ولو نذر ان يصلي ركعة واحدة لم يمت

شهو

في عندنا وعند زكريا لا شيء عليه ولو قال الله صلى ان اصلي كذا السجدة
 الحرام يجوز ان يصلي في أي مكان كان خلافا لرواية يمينه ان يصلي فيه
 ولو نذر امرأة ان يصلي كذا وان يصوم كذا فحاضت فيه لم يمتها قضاء
 تلك اذا طهرت وعند زكريا لا يلزمها شيء ويؤمر بالصبي بالصلوة اذا بلغ
 ويضرب عليها اذا بلغ عشر ابر ورد الحديث وكذا من في حجره يتيم له ان يصلي به
 اذا بلغ عشر على ترك الصلوة فانه ذكر في مجموعنا المرفوع ان يضرب بالتيمن
 فيما يضرب به ولده وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على ترك الصلوة او
 في الاصح كما انه له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها او الاطاعة لو لم
 ادلعاها واخرجوا بعين اذنه وان لم تنته عن تركها بالقراب يطلونها ولو لم
 قادرا على مهرها ولان يلقي الله تعالى ومهرها في دمه خير له من ان يطأ امرأته
 لا يصلي قال الله تعالى والامر اهلك بالصلوة واصطبر عليها لانفسا للندب
 نحن نزلناك والعاقبة للمتقوى وسأل الله تعالى حسن العاقبة لنا وولدت
 ولا حيايتنا وجميع المسلمين انه خير مولى واكرم مامول قال المولى التلاح
 روي الله روحه وزاد في عرق الحيا فتوجه قال الفقير الى عفو ربه
 ومغفرة ابراهيم بن محمد ابراهيم الحلبي هذا ما وفق الله تعالى ويستع
 وله الحمد ولا واخرا وظاهرا وباطنا على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد
 واله وصحبه وسلم دائما الى يوم الحشر والمال ووقع الفراع من تحريم يافعا
 بين الصلوتين من يوم الاثنين سابع صفر اخير سنة اثنين وعشرين
 وشتمائة احسن الله خاتمتها وذلك بحر وستة قسطنطينية والحمد لله رب
 رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين حمد
 هذا الكتاب بعون الله الوهاب في يوم السبت ومن شهر المرجب
 بالغ في يوم العشرين حافظا له بحسن بركة الله عنهما
 ولوالديه واحسن اليهما واليه في سنة ست
 وتسعين ومائة والف

ع ١٩١٦

مكرر في العتابة
 مكرر في العتابة
 مكرر في العتابة